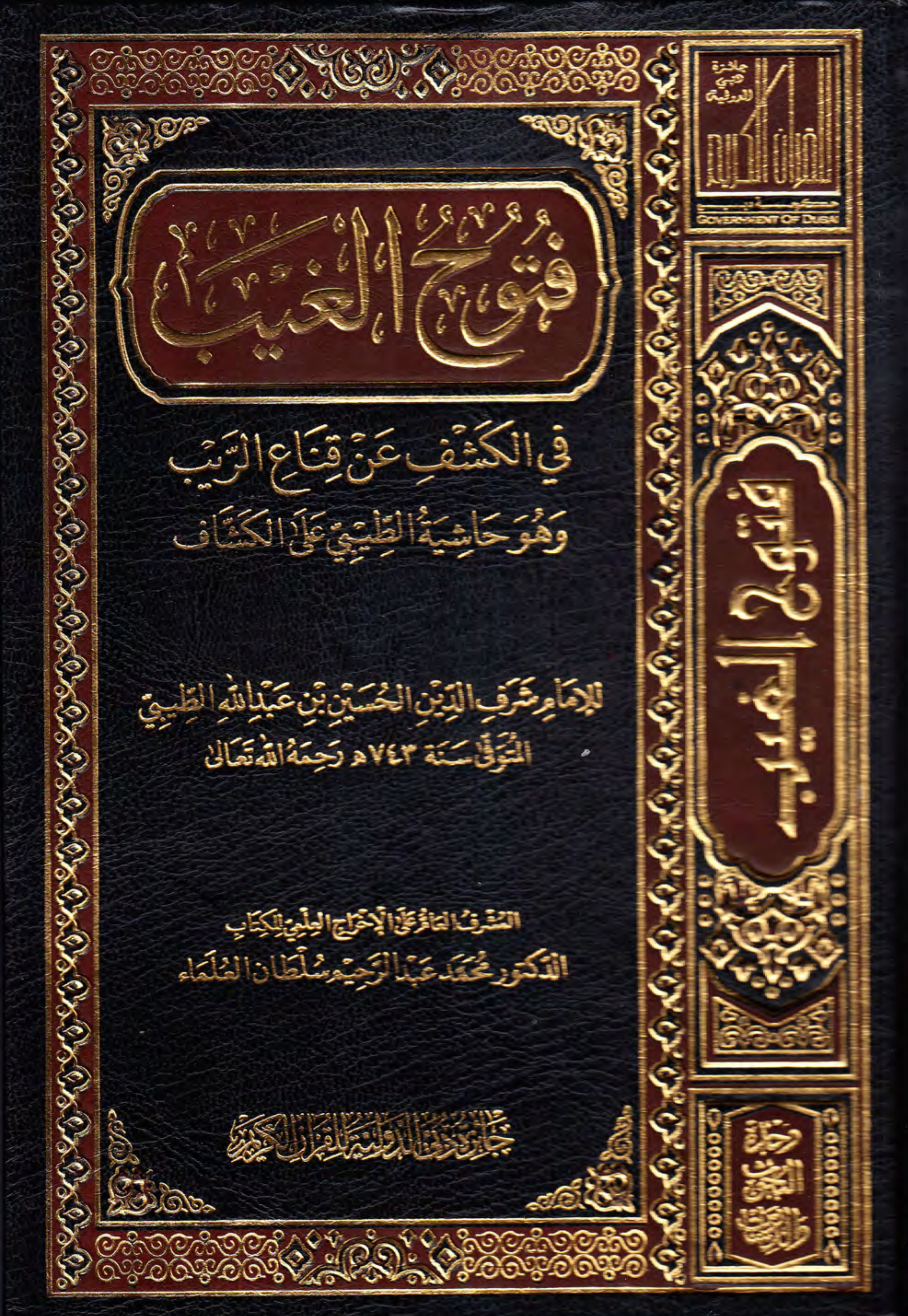


فتوح الغيب
في الكشف عن قناع الريب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
GOVERNMENT OF DUBAI



وهو حاشية الطِّيبيّ على الكشّاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطِّيبيّ
المتوفّى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى



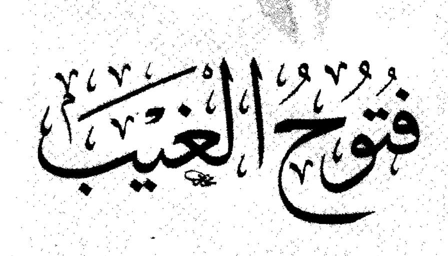
تفسير سورتي الأنعام والأعراف

حقق هذا الجزء
الدكتور جميل محمد بني عطا
أستاذ البلاغة المساعد بكلية الآداب بجامعة الزرقاء بالأردن

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء



بسم الله الرحمن الرحيم


فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة البحوث والدراسات

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae
البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

سورة الأنعام

مكيّة، وعن ابن عبّاس: غير ستّ آيات

وهي مئةٌ وستّون آيةً وخمسُ آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ١]

سورةُ الأنعام

مكية، وعن ابن عبّاس: غير ست آيات

وهي مئة وخمس وستون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (١)

قال المصنف(٢) رحمه الله: كتبْتُ تفسير(٣) هذه السورةِ بالطائف، عند قبرِ ابن عباسٍ رضيَ الله عنهما.

---

(١) زاد في (أ) بعد البسملة: «رب يسّر وتمم الخير».

(٢) أي: الزمخشري، وقد يتبادرُ إلى الذهن أن المراد الطيبي، وليس كذلك.

وانظر ما يُوضِّح ذلك فيما سيأتي في تفسير الآية ١٢٥ من هذه السورة.

(٣) قوله: «كتبت تفسير» سقط من (أ) و(ج).

«جعل» يَتعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحدٍ إذا كانَ بمعنى: أحدَثَ وأنشأ، كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾، وإلى مفعولَينِ إذا كانَ بمعنى: صيَّر، كقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. والفرقُ بينَ «الخلقِ» و«الجعل»: أنّ «الخلقَ» فيه معنىٰ التقدير، وفي «الجعل» معنى التَّضمين، ....

قولُه: (وفي «الـجَعل» معنى التَّضمين)، ولهذا لا يُتَصَوَّرُ إلا بين شيئين، ومن ثَمَّ قال: «كإنشاء شيءٍ من شيء».

الجوهري: «كلُّ شيء جعلتَه في وعاءٍ فقد ضمَّنْتَه».

قال الراغب: «جَعَل: لفْظ عامٌّ في الأفعال كلّها، وهو أعمّ من «فعَل»[١]، ويتصرّفُ على خمسة أوْجُه:

أولها: يجري مجرى «صار» و«طفِق»، فلا يتعدَّى. نحو: «جعلَ زيدٌ يقولُ كذا»[٢].

وثانيها: يجري مجرى «أوْجَد»، فيتعدَّى إلى واحد. قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [النحل: ٧٨].

وثالثها: في إيجاد شيءٍ من شيء، وتكوينِه منه. قال تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢].

ورابعها: في تصييرِ شيءٍ على حالةٍ دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا﴾ [النحل: ٨١]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وخامسها: الحكمُ بالشيءِ على الشيء؛ حقّاً، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النحل: ٥٧]»[٣].

---

(١) في (ط) اسمٌ من «فعلٍ».

(٢) «جعل» هنا: من أفعال الشروع، فتعمل عمل «كان» وأخواتها، ويكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، يغلب أن يتجرّد من «أن» الناصبة. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٦٠)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢: ١٣٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص١٩٦-١٩٧.

كإنشاءِ شيءٍ من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نَقْلِهِ من مكانٍ إلىٰ مكان، ومن ذلك: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾؛ لأنّ الظلماتِ من الأجرام المُتكاثِفة، والنُّورَ من النار، ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النبأ: ٨]، ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥].

قولُه: (**كإنشاءِ شيءٍ من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نَقْلِهِ من مكانٍ إلى مكان**): لفٌّ، وما بعده: نشْر، فقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] المثالان: نشْر لقوله: «كإنشاء شيءٍ من شيء»؛ لأنّ حوّاءَ مِن ضِلَع آدم، كما أنّ الظلماتِ من تكاثفِ الأجرام.

قال الإمام: «إن النُّورَ والظُّلمةَ لمّا تعاقَبا كأنّما تولّد أحدُهما من الآخر»[١].

وقولُه: (**وجعلناكم أزواجاً**[٢]): مثالٌ لتصييرِ شيءٍ شيئاً، وذلك أن كلًّا من الزوجين يفتقر إلى الآخرِ في حال الانفراد، وبعد انضمامِ أحدِهما إلى الآخر يصيران زوجين.

وقولُه: (﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]): مثالٌ للنقل، وذلك أنّ الكفّارَ كانوا قد حكموا بالشِّرك والتعدّد في الإلٰهية، فلما جاء الإسلامُ أبطل حُكْمَهم بالتعدّد، وألزمهم حكْمَ التوحيد، كأنّه نقلَ الحكْمَ منَ التعدّدِ إلى الوحدة.

فإنْ قلْتَ: لِـمَ كرّر المثال في القسم الأول[٣]، ولَم يكْتفِ بقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] كما في التَّوالي؟ قلْتُ: ليُوقِفَك على أنّ قولَه: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] مِن هذا القسم، وأنه المقصودُ في الإيراد.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٢٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي نصِّ «الكشاف» من (ط) أيضاً، وأُصلح في بعض النسخ المطبوعة إلى ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النبأ: ٨]، ولا يستقيم، فالكلام «الجعل»، لكن لا توجد آية بهذا اللفظ في كتاب الله تعالى، فلعل المقصود: ﴿جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [فاطر: ١١].

(٣) يعني «إنشاء شيء من شيء».

فإن قلت: لِـمَ أفرَدَ «النُّور»؟ قلت: للقَصْدِ إلى الجنس، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]، أو لأنّ الظلماتِ كثيرة، لأنه ما مِن جنسٍ مِن أجناسِ الأجرام إلّا وله ظِلّ، وظِلُّه هو الظُّلمة، بخِلافِ النُّورِ فإنه من جنسٍ واحدٍ وهو النار.

قولُه: (للقَصْدِ إلى الجنس)، أي: إلى ما يَعرِفُ كلُّ أحدٍ أن النورَ ما هو، وهو الكيفيةُ الفائضة من نحو النيِّـرَيْن[١] على الأجرامِ الكثيفةِ المُحاذية له. وهو وإنْ كان مفرداً في اللفظ، لكنه متكثّرٌ بحسبِ حصوله في مَطارِحه، كالظلمات. ومن ثَمّ أفرد «الملَك»، مع تعدّدِ المتنزّلات، في قوله: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]. ونحوه قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ علىٰ اللَّئيمِ يَسُبُّني[٢]

لم يُرِدْ لئيماً واحداً في زمانٍ واحد، بل لئاماً لا تنحصرَ في أزمنة لا تُحصَىٰ، لأنه يصفُ نفسه بالحِلْم والأناة، وأنه دأبهُ وعادتُه.

قولُه: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧][٣]، أي: جِنْسُ الملَك على جوانبِ أفقِ السماء.

قولُه: (أو لأنّ الظلماتِ كثيرة) إلى قوله: (بخِلافِ النُّور)، يعني: جمَع ﴿ٱلظُّلُمَـٰتِ﴾ لكثرةِ أسبابها، والأجرامِ الحاملةِ لها، وأفرد «النور» لإفراد سببه، وهو النار، كما قال: «فإنه من جنسٍ واحد».

لكن أسبابَ النور أيضاً غير واحد، فإن النيِّـرَيْن والكواكبَ، وغيرَها، أسبابٌ شتَّى.

وكذلك قال صاحب «التقريب»: «والظلمةُ أكثر، إذ لكل جِرْمٍ ظلمة، وليس لكل جِرْمٍ نُور، بل لكلِّ نيّر»[٤].

وقال الإمام: «إن النورَ هاهنا عبارة عن تلك الكيفية الكاملة القوية، ثم إنها تقبلُ السوادَ[٥] قليلاً قليلاً، وهي لها مراتبُ كثيرة؛ فلهذا عبّر عن «الظلمات» بصيغةِ الجمع».

---

(١) يعني الشمس والقمر.

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) «الملَك» يراد به الجنس.

(٤) «تقريب التفسير» لقطب الدين الفالي، طلعت: الورقة / ١٣٣.

(٥) وفي «تفسير الرازي»: «التناقص». وهو الأشْبَه بالصواب.

....

ورَوَى الإمامُ عن الواحدي، عن ابنِ عباس: «الظلمات: ظلمةُ الشِّرك، والنفاق، والكفر. والنور: نور الإسلام»[١].

ونحوه عن الحسن.

وقال الإمام: «حَمْلُ اللفظ على الوجْهِ الأول أَولَىٰ؛ لأن النور والظلمةَ حقيقتان في هاتين الكيفيتين المحسوستين، ولأنهما إذا قُرِنتا بذكْرِ السماواتِ والأرض، لا يُفْهمُ منهما غيرُ ذلك»[٢].

قلت: والذي ينْصرُ مذهبَ الـحَبرِ ابن عباس رضي الله عنه الاستعمالُ والنَّظم، أما الاستعمال: فإنه تعالى كلّما ذكرَ لفظَ «الظلمات» جمْعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية. فمن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وقولُه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا﴾، إلى قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]، إلى غيرِ ذلك.

وقال القاضي: «الهدَى واحد، والضلالُ متعدّد»[٣]، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

الراغب: «النور: يعبَّرُ به عن العلْمِ والإيمان. والظلمة: عن ضدّيهما. ووجْهُ ذلك أنه لما كان للإنسان بصران: الحاسّةُ التي في الرأس، والبصيرةُ [التي] في القلب، فكما أن البصرَ لا يستغْنِي في إدراكِ ما يدركُه عن ضوء، كذلك البصيرةُ لا تستغني عن نور التوفيقِ والإيمان. ويقال لفَقْدِ البصرَيْن: عمىً، ولفقدانِ النورَيْن: ظلمة. وأعظمُهمـا ضرراً فقدُ البصيرة. ولهذا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٢٥). وانظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٥٢).

(٢) المصدر السابق (١٢: ١٢٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٩).

....

قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، فلم يعدّ فـقْدَ البصرِ عمىً بالإضافة إلى فقدِ البصيرة. وقولُه تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ يعني بذلك كِلا النورَيْن، وكلتا الظلمتَيْن»[1].

وأما المعنى والنظـم: فإن لفظةُ «ثُم» الاستبعاديـة[2] في قولِه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَـرُوا۟﴾ تقتضي أن يكون ما قبلها مما يُوفّى فيه جميعُ ما يزيلُ الشّبهة عمّا بعدها من الكفرِ والعدولِ عن الحقّ إزالةً تامّة، بحيث لا يبقى معه لأحدٍ مُتمَسَّكٌ يَتَشبَّثُ به[3]، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]. وذلك إنما يتمّ إذا حُمِلَ قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ على نصبِ الأدلّة على معرفةِ الله وتوحيدِه، وقولُه: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ على وضعِ الشـرائع، وإنزالِ الكتب، وإرسالِ الرسل، لبيان طرقِ الضلالات، والإرشادِ إلى الطريق المستقيم[4].

ومثْله قرّر المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] حيثُ قال: «شبّهت دلالته على وحدانيته بأفعالِه الخاصة، وبما أَوْحَى من آياته الناطقةِ بالتوحيدِ بشهادة الشاهدِ في البيانِ والكشف»[5].

وتلخيص المعنى: أنه لم يَبْقَ بعد تلك البياناتِ الشافية، والدلائلِ الواضحة، حجّةٌ وتشبّثٌ للراكب على متْن الضلال؛ فبعيدٌ من الناظر المهتدي، بعد ذلك، ألا ينخلعَ من ضلالِه وكفره، مع ذلك هؤلاء يعْدِلون به ما لا يقْدرُ على شيءٍ من ذلك.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٥٣٣).

(٢) المرادُ بالاستبعادِ استبعادُ وقوعِ الفعلِ الذي بعد «ثمّ»، وفي الآية: استبعاد أن يعْدِل الكافرون بالله غيره بعد وضوح آياتِ قدرته. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٥١).

(٣) من قوله: «تقتضي أن يكون ما قبلها» إلى هنا أثبته من (ط).

(٤) وهذا لا ينفي إرادة المعنى الحقيقي في الآية.

(٥) انظر: «الكشاف» (٤: ٤٨).

فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾؟ قلتُ: إمّا علىٰ قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، علىٰ معنى: أنّ اللهَ حقيقٌ بالحمدِ علىٰ ما خَلَق؛ لأنه ما خَلَقه إلّا نِعمة، ثمّ الذينَ كفروا به يَعدِلونَ فيكفرونَ نِعمَتَه، وإمّا علىٰ قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾

وقال الإمام: «إنما قدّم الظلماتِ على النور، لأن عدمَ المحْدَثاتِ متقدّمٌ على وجودها. جاء في الحديث: أن الله تعالى خَلَقَ الـخَلْقَ في ظُلمةٍ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيْهِم مِن نُورِه»[١].

وقلت: الحديث من روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل، والترمذي، عن عبد الله بن عمرو بن العـاص رضي الله عنـه قال: سَمِعْـتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ خَلَقَ الـخلْقَ في ظُلمةٍ، ثم ألقَىٰ عَلَيْهِم مِن نُورِه يومَئِذٍ، فمَن أَصَابَهُ مِن نورِهِ اهتَدى، ومَن أَخْطَـأَهُ ضَلَّ»[٢]. وفي روايةِ الترمذي: «فلذلك أقول: جَفَّ القَلَمُ بما هُو كائن»[٣].

قولُه: (وإما على قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾). يعني أن الكفرَ يصحّ أن يُحملَ على معنى الشّركِ تارة، وعلى كُفْران النعمةِ أخرى، وبحسب هذين المعنيَين يدورُ معنى ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ وتعلُّق الباء.

فإذا جُعِل بمعنى «الكُفْران» يجبُ أن يُعطَفَ على ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، لأن الحمدَ بإزاء[٤] النعمة، ولا نعمةَ أعظمُ من إخراجِ الممكناتِ إلى الوجود. و﴿يَعۡدِلُونَ﴾ على هذا من العدول، والباءُ صِلَةُ ﴿كَفَرُواْ﴾ على حذفِ المضاف، أي: كفروا بنعمة ربِّهم، وإليه الإشارة بقولِه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ به، أي: بالله ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ عن الحقّ، فيكفرون نعمتَه.

وفي قوله: «إن اللهَ حَقِيقٌ بالحمدِ على ما خَلَق» معنى ترتُّبِ الحكْمِ على الوصف[٥]. وإنّما تركَ متعلّقَ ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ على هذا ليقعَ الإنكارُ على نفْس الفعل، وحقيقة العدول.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٢٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) بهذا اللفظ، والترمذي (٢٦٤٢) وحسّنه، وصحّحه ابن حبان (٦١٧٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) الصحيح أنها روايةُ الإمام أحمد في «المسند» (٦٨٥٤)، ولفظُ الترمذي: «جَفَّ القَلَمُ علىٰ علْمِ الله».

(٤) في (ج): «بإزال».

(٥) أي: ترتّب استحقاق الله سبحانه الحمد لاتّصافه بالخلْق.

علىٰ معنىٰ: أنه خَلَقَ ما خَلَقَ مما لا يَقدِرُ عليه أحدٌ سِواه، ....

وإذا جُعِلَ بمعنى الشّرك[١]، يجبُ أن يعطفَ على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، لأن كفرَهم بتسويتهم الأصنامَ بخالق السموات والأرض، كقوله تعالى حكايةً عن قول الكفّارِ يوم القيامة: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء ٩٧-٩٨]. و﴿يَعْدِلُونَ﴾ على هذا بمعنى: «يُسَوُّون»، ليستقيمَ معنى الشّرك، والباءُ متعلّقٌ به. وإليه الإشارةُ بقولِه: «خَلَقَ ما خَلَقَ» إلى آخره.

وإلى الوجهين ينظرُ معنى الحديثِ الذي أورده المصنِّفُ في البقرة في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، عن النبيّ ﷺ: «إنِّي والجنَّ والإنْسَ في نَبإٍ عظيمٍ: أَخْلُقُ ويُعْبَدُ غيري، وأرْزُقُ ويُشْكرُ غيري»[٢].

وعلى الوجهين قولُه: ﴿رَبِّهِمْ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مقامَ المضمَر، للعِلِّية.

وعلى الأول معناه: التَّربية، وعلى الثاني: المالكية والقهر، و﴿ٱلْحَمْدُ﴾ على الأول: محمولٌ على الشكر اللِّساني، وعلى الثاني: الثناء على الجميل[٣].

قال صاحب «الانتصاف»: في العطفِ على قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ نظر؛ لأن العطفَ على الصّلة يوجبُ الدخولَ في حكْمِها. ولو قلت: الحمدُ لله الذي الّذين كفروا بربهم يعدلون؛ لم يستقِم[٤]. ويُحتمل أن يقال: وُضعَ الظّاهرُ موضع المضْمَر تفخيماً، ونظيره: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عمران: ٨١] فيمَن جعلها موصولةً لا شرطية[٥].

يريد أن «ما» في قولِه تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ

(١) أي: المعنى الثاني للكفر، كما ذكر.

(٢) الحديث أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢: ٩٣)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٦: ٣١٠) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. انظر: «الكافي الشاف» لابن حجر العسقلاني ص١١، حديث رقم (٩٣).

(٣) قوله: «وعلى الأول معناه التربية» إلى هنا أثبته من (ط).

(٤) في «الانتصاف»: «لم يسند» بالنون، ولعلّ الصواب «يَسْتَدّ» بالتاء، من السَّداد والاستقامة.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤).

ثمّ هم يَعدِلونَ به ما لا يَقدِرُ علىٰ شيءٍ منه.

فإن قلت: فما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟ قلت: استبعادُ أن يَعدِلوا به بعدَ وضوحِ آياتِ قُدرتِه، وكذلكَ ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢] استبعادٌ لأنْ يَمتَروا فيه بعدَما ثبتَ أنه مُحييهم ومُميتُهم وباعثُهم.

مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] إذا جُعلت موصولةً لا بدّ مِن راجعٍ في الصلة، فينبغي أنْ يُجعلَ «ما معَكم» في موضع الضمير الراجع، أي: مصدِّقٌ له[١].

وقلت: ليس بذلك، لأنه من بابِ عطفِ حُصولِ مضمونِ الجملتَيْن، لقوله: «إنه خلق ما خلَق، ثم هم يعْدِلون به». يعني: حصلَ من الله عزَّ وجلَّ خلْقُ السماواتِ والأرض، وجعْلُ الظلماتِ والنّورِ للمكلَّفين، ليعرفوه، ويوحِّدوه ويعبدوه، فحصلَ منهم عكسُ ذلك، حيث سَوَّوا معه غيرَه، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فموقعُه الفاء في الظاهر، فجِيء بـ﴿ثُمَّ﴾ للاستبعاد، ولأنه ليس من موضعِ وَضْعِ المُظهَر موضعَ المُضمَر، لأنه ابتداءُ كلامِ الكفّار، على أنه لو قيل: ثُم الكافرون والمشركون، كان ظاهراً أيضاً.

فإن قلت: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ هو: الثناءُ على الجميل، من نعمةٍ أو غيرِها، فما معنى هذا الترتيب؟ قلت: معناه بيان فضله، وكمالِ حِلْمِه ورحمتِه، كأنه قيل: ما أحْلَمَه! وما أرحمه! لِما يَصدُرُ مِنهُ تلك الفضائلُ والإنعام، وتُقابَلُ بذلك الكفر والكفران، ولا يُصَبُّ عليهم العذابُ صبّاً! كما في قوله: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦].

قولُه: (يعْدِلون به)، الأساس: «لا عِـدْلَ له: لا مِثْل له. وما يَعْدِلك عندي شيء: أي ما يُشْبهك».

قولُه: (وكذلكَ ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ استبعادٌ). يعْني: ذَيَّلَ كلًّا من الآيتين بكلمةِ «الاستبعاد» بحسب ما تقتضيه من المعنى:

---

(١) أي: حقّ الكلام أن يقال: «مصدِّق له» بدل «لما معكم»، ولكن وُضع المظهر موضع المضمر للعلّية، كما قال.

....

أما الآية الأولى: فلمّا تضمّنت دلائلَ الآفاقِ من الأَجْرَام والأَعْراض[١]، ذكَر منها أعْظمَها جِرماً في النظر، وأشملَها تناوُلاً للأعراض، ليَدْخلَ في الأول سائرُ الأجسام، من الكبيرِ والصغير، وفي الثاني جميع الأعراض: الظاهرة والخفيـة. ولهذا فسّره الزجّاج بالليلِ والنهار[٢]، والقاضي بالضلالِ والهداية[٣].

والدليلُ على الاستيعاب: الجمعُ في أحد المكرَّرَيْن، والإفرادُ في الآخر، لأن في ذكْر «الأرض» و«النور» مفردَيْن، واقترانِهما بالجمْعَيْن، إشعاراً بإرادةِ الجنسية في الإفراد، والاستغراق في الجمع. وفي ذكْرِ «الخلْق» و«الجعْل» إشارةً إلى استيعاب الإنشاءَين.

ثم إن الله تعالى بعدَ هذا الكلامِ الجامع، والبيانِ الكامل، نعَى على الكفارِ بقوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] يعني: انظروا إلى هؤلاءِ الكفّار، مع ظهورِ هذه الأدلّةِ كيف يتْركون عبادةَ خالق الأرض والسماوات، ويشْتغلون بعبادةِ الحجارة والـمَوَات! وإليه الإشارة بقوله: «استبعاد أنْ يعْدِلوا به بعد وضوح آيات قدْرته».

وأما الآية الثانية، فلمّا اشتملت على دلائلِ الأنفس، ذكَر فيها المبدأ والمنتهى تصْريحاً، ولوَّح إلى ما يتوسَّطهُما تلويحاً[٤]: ذكرَ خلْـقَهم مِن طِين، ونصّ على الأجلَيْنِ، وعبّر بـ﴿ثُمَّ﴾ دلالةً على أطوارِ ما في النشْء من النّطفة، والعلَقة، والمضْغةِ المخلّقةِ وغيرِ المخلقة، والنَّشْء حيّاً،

---

(١) جمع عَـرَض، وهو ما قام بغيره، كالبياض، والطول، والقصر، وهو ضدّ الجوهر.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٩).

(٤) التلويح: بمعنى الإشارة. وقد عدّ السكاكي «التلويح» من أقسام الكناية، وذلك إذا كانت الكناية ذات مسافة بينها وبين المكنّى عنه متباعدة. «مفتاح العلوم» ص٩٤. والتلويح كذلك من أنواع البديع عند قدامة. انظر: «شرح الكافية البديعية» لصفي الدين الحلّي ص١٦٠.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ ٢]

﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾: أجَلَ الموت، ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: أجلُ القيامة. وقيل: **الأجلُ الأوّل: ما بينَ أن يُخلَقَ إلى أن يموت**، والثاني: ما بينَ الموتِ والبَعْث، وهو البَرْزَخ. وقيل: الأوّل النوم، والثاني الموت.

ثُمَّ الطفولة، والشباب، والشيخوخة، إلى الموت[١]. ونبّه بذكرِ الامْتراء[٢]، والعدول[٣] من الغَيبةِ في قولِه: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾، إلى الخِطَاب في قوله: ﴿أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ على التنبيه عن رقْدة الغفلة والجهالة، وأنّ دلائلَ الأنفس أقْربُ الدلائل وأدقّ، وهي التي يضْطرُّ معها الناظر إلى المعرفةِ التامة.

وتلخيصُ المعنى: أنّ دلائلَ الآفاقِ مُوجبةٌ لإزالةِ الشرك وإثباتِ التوحيد، فناسَبَ أن يَستَبعِدَ منهم الشركَ مع وجودها، وأنّ دليلَ الأنفُسِ مُقتضٍ لحصولِ الإيمان، فناسَبَ أن يَستَبعِدَ منهم الامتراء[٤].

قولُه: (**وقيل: الأجَلُ الأوّل: ما بين أنْ يُخْلَق**)، وعلى هذا: الأجلُ عبارةٌ عن جميع المدّة. وعلى الأول عن آخرها. وإنّما لم يُؤْخَذ بهذه الأقْوالِ لأنّه لم يرتبط قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ بما قبلَه كما ينْبغي أنْ يكون[٥].

---

(١) فيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ ﴾ [الحج: ٥].

(٢) أي: الشك.

(٣) هذا ما يعرف في البلاغة بأسلوب الالتفات، وهو: العدول من أسلوبٍ في الكلام إلى أسلوبٍ آخَرَ مخالفٍ للأول لإيقاظ السامع عن الغفلة، وتنشيطه في الاستماع، واستمالته في الإصغاء، كما في هذه الآية. انظر: «الإيضاح» ص٩٥، و«الطراز» (٢: ١٣١).

(٤) من قوله: «وتلخيص المعنى» إلى هنا أثبتُّه من (ط).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

فإن قلتَ: المُبتَدأُ النكرةُ إذا كانَ خَبَرُه ظَرْفًا وجَبَ تأخيرُه، فلِمَ جازَ تقديمُه في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾؟ قلتُ: لأنه تَخصَّصَ بالصِّفة، فقارَبَ المعرفة، كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فإن قلتَ: **الكلامُ السائرُ أن يُقال: عندي ثوبٌ جَيِّد، ولي عبدٌ كَـيِّس،** ....

واعلمْ أن قطْب هذه السورةِ الكريمة يـدورُ مع إثباتِ الصّانع، ودلائـل التوحيد وما يتّصلُ بها. انظُر كيف جعلَ احتجاجَ الخليل[1] على قومِه، ومآله إلى قولِه: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩]. وكيف أَوْقَع أمْـرَ حبيبه صلواتُ الله عليه بقولِه تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] بعد ذِكْرِ مُعظمِ الأنبياءِ[2] واسطةَ العقـد، ولُجّـةَ بـحْرِ التّوحيد! ثُمَّ تفكَّرْ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] كيف جاءت خاتمةً لها! فسبحان مَنْ له تَحْتَ كلّ سورةٍ من كتابه الكريم، بل كلّ آيةٍ وكلمةٍ، أسرارٌ ينْفَدُ دُون نفادِ بيانها الأبْحُر[3]!

قولُه: (**الكلامُ السائرُ أن يقال: عندِي ثوبٌ جَيِّد**). هذا السؤالُ غير واردٍ على القياسِ اللغويّ[4]، لأنهم إنما يُوجِبون تقديمَ الظرفِ إذا لم يكن المبتدأ مخصّصاً، كما سبق في الكتاب. وعليه كلامُ صاحب «المفتاح»، حيث قال: «ولا يجب التقديمُ على الـمنكَّرِ إذا كان موصوفاً. قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]»[5]. ولكن واردٌ على استعمالِ الفصحاءِ فإنّهم أوْجبوا التقديمَ ولو كان مخصَّصاً»، ولهذا قال: «الكلامُ السائر».

---

(١) يعني النبي إبراهيم عليه السلام، وقصّته في الآيات (٧٤-٨٣) من سورة الأنعام.

(٢) راجع الآيات (٨٣-٨٦) من سورة الأنعام، حيث ذُكر فيها ثمانية عشر نبياً.

(٣) فيه إيماءٌ إلى قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

(٤) كذا في (ط)، وفي (أ) و(ب) و(ج): «النحوي».

(٥) «مفتاح العلوم» ص١٠٥.

وما أشبَهَ ذلك؛ فما أوجَبَ التقديم؟ قلتُ: أوجَبَه أنّ المعنىٰ: وأيُّ أجَلٍ مُسمًّى عندَه! تعظيماً لشأنِ الساعة، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجَبَ التقديم.

وقريبٌ منه عن صاحبِ «المَثَل السّائر»[١].

ورد في التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِىَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [صَ: ٢٣]. فَلَفْظة: ﴿لِي﴾ مقدَّمةٌ جاءت حسنة، وإذا جاءت منقطعةً لا تجِيء لائقة، كقول المتنبي:

تُمْسِي الأمانيُّ صَرْعَىٰ دُونَ مبْلَغِهِ ... فلا يقولُ لشيءٍ: لَيْتَ ذلـك لي[٢]

وإذا خُولف الاستعمال، وأُزيل من مقرِّه، دلّ على الاهتمامِ بشأنه، والاعتناءِ بذكْره، فيُحْملُ التنكيرُ فيه على التعريف والتعظيم. فقال: «وأيُّ أجل مسمّىً عنده»، ليؤْذِنَ بالفَرْق بين الأجلَين. ومِن ثَمَّ أتَمَّ معنى التخصيصِ بتعظيم قولِه: ﴿عِندَهُۥ﴾ وحسُنَ كذلك أن يوقفَ على ﴿أَجَلًا﴾.

قال صاحب «المُرْشِد»: وحَسُنَ الوقفُ على قوله: ﴿أَجَلًا﴾ ليُفصلَ بينه وبين الآخر، وهو البعثُ والنشور[٣].

قولُه: (وأيُّ أجَلٍ مسمًّى عنده): بيان لمعنى التنكيرِ والتهويلِ فيه، لا أنّ الكلامَ متضمّن لمعنى الاستفهام كما ظُنّ. قال المصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]: «نكَّر ﴿هُدًى﴾ ليُفيدَ ضرْباً مُبْهَماً لا يُبْلَغُ كُنْـهُه، كأنه قيل: على أيّ هدى».

فظهر من هذا الفرقُ بين قول صاحب «المفتاح»: ولا يجب التقديمُ على المنكَّرِ إذا كان موصوفاً[٤]، وبين قولِ صاحبِ «الكتاب»: (أَوْجبه أنّ المعنى: وأيّ أجلٍ مسمى عنده! تعظيماً)،

---

(١) انظر: «المثل السائر» (١: ١٧٧).

(٢) «ديوان المتنبي» ص٣٣٨.

(٣) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا ص٢٦٣-٢٦٤ وعبارتُه ثمّة: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: أجَلُ ما بينَ الموتِ والبعث. انتهى.

(٤) «مفتاح العلوم» ص١٠٥.

....

لأنه[1] نظر إلى القياس النحْويّ، والمصنِّفُ إلى استعمالِ الفصحاء، كما بيَّنّا أن المرادَ هاهنا تعظيم هذا الأجل، للفرقِ بين الأجلين، وما يكون معظَّماً مفخَّماً لا بدّ أن يكونَ مهتمّاً بشأنه، والاهتمام موجبٌ للتقديم. وهو المرادُ بقولِه: «فلمّا جَرَى فيه هذا المعنى وجب التقديم».

وقال صاحب «الانتصاف»: التعظيمُ لا يوجِبُ التقديم. وقد ورد: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]. والمرادُ: تعظيمها[2].

وقال صاحب «الإنصاف»: «ولو مثَّل بقوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢] كان أحسن، لأنه نكرةٌ موصوفةٌ، و﴿عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ معرفة»[3].

وقلت: أمّا تنْظيرُ صاحب «الانتصاف» فبعيدُ المرْمَى لفظاً ومعنىً، أمّا اللفظُ فلِما ذكَر، وأمّا المعنى فلأن ذلك المقامَ يقتضي الاختصاصَ والحصر لا التعظيم، أي: عنده علمُ الساعة لا عند غيره. ونحو قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وأما التنظيرُ الآخَرُ فإنه واردٌ على مقْتضى الاستعمال، ولا موجِبَ لإزالتِه عن مقرِّه، إذ موجب التقديم في تلك الآية الفرْقُ بين الأجلين، ولا يُرادُ هاهنا الفرقُ بين الكتاب وغيره، يُعلمُ ذلك بِمّا سبقه من قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ * وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠ – ٦٢].

قال القاضي: والاستئنافُ به لتعظيمه، ولذلك نكّر، ووُصِفَ بأنه ﴿مُّسَمًّى﴾، أي: مثبَّتٌ

---

(١) يعني السكاكي صاحب «المفتاح».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤).

(٣) «الإنصاف» لعلم الدين العراقي ق/ ٩٠.

[﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ ٣]

﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مُتعلِّقٌ بمعنى اسم «الله»، كأنه قيل: وهو المعبودُ فيها، ومنه قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أو وهو المعروفُ بالإلهيّةِ أو المُتوحِّدُ بالإلهيةِ فيها، أو هو الذي يُقالُ له: «الله» فيها، لا يُشرَكُ به في هذا الاسم، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبراً بعدَ خبرٍ؛ علىٰ معنى: أنه الله، وأنه في السماواتِ والأرض، بمعنى أنه عالمٌ بما فيهما لا يخفىٰ عليه منه شيء، كأنّ ذاتَه فيهما.

معيَّن، لا يقْبلُ التغيير، وأُخْبر عنه بأنه «عند الله»، ولا مدْخلَ لغيره فيه بعلْمٍ ولا قدْرة، ولأنه المقصود ببيانه[1].

قولُه: (﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلِّقٌ بمعنى اسم «الله»). قال الزجّاج: لو قلت: «هو زيدٌ في المدينة»، لم يجُز، إلا أن يكونَ في الكلامِ دليلٌ على أن زيداً قد يُدَبِّر أمر المدينة[2].

ونقل أبو البقاء عن أبي عليّ[3] أنه قال: لا يجوزُ أن يتعلّقَ باسم «الله»، لأنه صار بدخولِ الألف واللام، والتغييرِ الذي دخلَه، كالعلَم. ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥][4].

والمصنِّف اختار مذْهبَ الزجّاج، وزاد عليه في الاعتبار، وأوّلَ التركيبَ على وجوه؛ **أحدها:** جَعَلَ اسم «الله» مشتقّاً من «أَلَهَ يَأْلَه»: إذا عَبَد. فالإلٰه: فِعَالٌ في معنى المفعول، أي: المألوه، وهو المعْبود. ثم تُصُرِّف فيه، فصار «الله» كما سبق. هذا هو المراد من قوله: «وهو المعبود فيها».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٠).

(٣) يعني أبا علي الفارسيَّ، سبقت ترجمته.

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٠).

....

ثانيها: جعل معنَى شهْرتِه في الإلـهية عاملاً في الظرف[١]. قال: هو كما تقول: «هو حاتم في طيِّئ»، على تضمين معنى الـجُودِ الذي اشْتُهِر به، كأنّك قلت: «هو جوادٌ في طيِّئ».

ومنه قول أبي النَّجْم:

أنَا أبو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي[٢]

أي: أنا ذلك المشهورُ في الفصاحة، وشِعْرِي هو المعروفُ بالبلاغة. وهو الذي عنَاه بقولِه: «وهو المعروفُ بالإلـهية».

وقال صاحب «الفرائد»: يمْكنُ أنْ يقال: ﴿فِي السَّمَاوَاتِ﴾: حالٌ مؤكِّدة، أي: وهو الله معروفاً في السمواتِ والأرض، كقولك: «هو زيدٌ معروفاً في العالم».

وقال المالكيّ: لا تكون الحالُ المؤكَّد بها خبرَ جملة جُزْآها معرفتان جامدتان، إلا بلفظٍ دالٍّ على معنىً لازم، أو شبيه باللازم، في تقدّمِ العلْم، والعامل فيها: «أُحِقُّه» أو «أعْرِفُه». وهذا أَوْلى من قول الزجّاج: العاملُ هو الخبر لتأويلِه بمسمًّى، ومن قولِ ابن خَروف[٣]: «إن العامل هو المبتدأ» لتضمنِه معنى التنبيه[٤].

وثالثها: أن يكونَ ردّاً للمشركين في إثباتِ إلـهٍ غيره. قال الزجّاج: والمعْنى: هو الـمُتفرِّدُ في التدبير في السّمٰوات والأرض[٥]، خلافاً للقائلِ المخذول بأن المدبّر فيهما غيرُه. وإليه الإشارةُ بقوْله: «المتوحِّد بالإلـهية فيها».

---

(١) أي ﴿فِي السَّمَاوَاتِ﴾ وعمل فيه الجرّ معنى شهرة الله في الإلهية.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي النحوي، من كبار نحاة الأندلس وصاحب «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل للزجاجي». مات سنة ٦٠٩ أو ٦١٠هـ. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٣٣٥)، و«فوات الوفيات» للكتبي (٢: ١٦٠)، و«معجم الأدباء» (١٥: ٧٥).

(٤) «شرح الكافية»، للإستراباذي (١: ٢١٥)، بشيء من التصرف.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٨).

....

قال ابن الحاجب: وفائدةُ قولك: «أنا زيد»، أو: «هو زيد» الإخبارُ عمّا كان يجوزُ أنه متعدّد، بأنه واحدٌ في الوجود. وهذا إنما يكونُ إذا كان المخاطَبُ قد عَرف مسمَّيَيْن في ذهنه، أو أحدُهما في ذهنه، والآخر في الوجود، فيجوزُ أن يكونا متعدِّدَيْن. فإذا أخبر المخْبِرُ بأحدِهما عن الآخر، كان فائدتُه أنهما في الوجودِ ذاتٌ واحدة[1].

ورابعها: أن يكون مأخوذاً من قولِه تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. وهو المرادُ من قولِه: «وهو الذي يُقال له: «الله» فيها، لا يُشْرَك به في هذا الاسم». وهو اخْتيارُ أبي عليّ[2].

وخامسها: ألاّ يكون ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلّقاً بالاسم، وذلك بأن يكونَ خبراً بعد خبر، وهو المرادُ من قولِه: «أنه الله، وأنه في السموات». أما قولُه: «أن يكون ﴿ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبراً بعد خبر»[3] فمعناه أنهما خبران متعاقِبان؛ لأنّ قولَه: ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وحده خبرٌ بعد خبر، لا كليهما.

قال صاحبُ «الفرائد»: إذا كان خبراً بعد خبر، كان معناه أنه عالمٌ بما فيها، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] أي: بالعلْمِ والقدرة. فإذا جاز هذا فأيُّ ضرورةٍ في ما ذكر من التقديرِ البعيد؟ أي: كأنّ ذاتَه فيها.

قلت: الضرورةُ بيان فائدةِ العدول عن إثبات العلْم، إلى هذه العبارة، والإشعارُ بأنها من بابِ الكناية، وأنّ علْمَه الكاملَ شاملٌ لما ظهرَ فيها وما بطن.

ومن ثَمّ فصَّلَ قولَه تعالى: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ بياناً موضحاً لهذه الجملة. وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ الآية [الحديد: ٤].

---

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٢٠١).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٠).

(٣) وهذا القولُ قد سبق إليه الزجاج في «معاني القرآن» (٢: ٢٢٨).

فإن قلت: كيفَ مَوقِعُ قولِه: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾؟ قلت: إن أردتَ المُتوحِّدَ بالإلهيةِ كانَ تقريراً له؛ لأنّ الذي استَوى في عِلمِهِ السِّرُّ والعَلانيةُ هو اللهُ وحدَه، وكذلكَ إذا جَعَلتَ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبراً بعدَ خبَر، **وإلّا فهو كلامٌ مُبتَدأ**؛ بمعنى: هو يَعلَمُ سِرَّكم وجَهْرَكم، أو خَبرٌ ثالث.

﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ من الخير والشرّ، فيثيب عليه، ويعاقب.

[﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۞ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٤-٥]

﴿مِّنْ﴾ في ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ للاستِغراق، وفي ﴿مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ للتبعيض، يعني: وما يظهرُ لهم دليلٌ قَطُّ من الأدلّةِ التي يجبُ فيها النَّظَرُ والاستِدلالُ والاعتبار، ......

قولُه: (**وإلّا فهو كلامٌ مُبتَدأ**)، أي: وإنْ لم يُرِدْ بقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣] المُتوحِّد بالإلٰهية فيها، وأنه الله، ولا أنه عالمٌ بما فيها، فكان كلاماً مبتدأً مستأنَفاً، لأنه على التقديرين تأكيدٌ وتقريرٌ لمعناهما، كما قرّره، بقي أنْ يُراد: هو المعبودُ فيها، أو هو المعروف، أو هو الذي يقالُ له: الله فيها. فهو[1] على هذه الوجوه استئناف.

وبيانُ السؤالِ على الأولِ أنه لمّا قيل: هو المعبودُ فيها، اتّجه لسائلٍ أن يسأل: فما شأنُه مع عابده حينئذٍ؟ فأجيب: يعْلَمُ سرّهم وجَهْرَهم، ويعْلَمُ ما يكْسِبون، فيجازيهم على أعمالهم: إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشرّ.

وعلى الثاني والثالث: السؤال: بماذا عُرِف فيهما؟ وما وصْفُه فيهما؟ فقيل: وصْفُه فيهما بالعلْم الشاملِ الكلّيّ والجزئيّ، كما سبق في آخرِ «المائدة»، في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]. قال المصنِّف: «(علاّمَ الغُيوبِ) قرئ بالنصبِ على أنّ الكلامَ قد تمّ بقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾، أي: إنك موْصوفٌ بأوصافِك المعروفةِ من العلم وغيره».

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾.

﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾: تاركينَ للنَّظَرِ لا يَلتَفِتُونَ إليه ولا يَرفَعونَ به رأساً، لِقِلَّةِ خوفِهم وتَدبُّرِهم للعواقب.

﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾ مردودٌ علىٰ كلام محذوف، كأنه قيل: إن كانوا مُعرِضينَ عن الآياتِ فقد كَذَّبوا بما هو أعظَمُ آيةٍ وأكبَرُها، وهو الحقّ، ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ يعني: القُرآنَ الذي تُحدُّوا به علىٰ تَبالُغِهم في الفَصاحةِ فعَجَزوا عنه، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاؤُا﴾ الشيءِ الذي ﴿كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وهو القُرآن، أي: أخبارُه وأحوالُه، بمعنى: سيعلمونَ بأيِّ شيءٍ استَهزَؤوا، وسيظهرُ لهم أنه لم يكن بمَوضِعِ استِهزاء، وذلكَ عندَ إرسالِ العذابِ عليهم في الدُّنيا، أو يومَ القيامة، أو عندَ ظُهورِ الإسلامِ وعُلُوِّ كلمتِه.

[﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ ٦]

قولُه: (مرْدودٌ على كلامٍ محذوف)، أي: شَرْطٍ محذوف، ونحوه قول الشاعر:

قالُوا: خُراسانُ أقصَىٰ ما يُـرادُ بنـا ... ثُمَّ القُفُولُ، فقد جئْنا خُراسَـانا[1]

أي: إنْ صحّ ما قلْتم مِن أنّ خُراسانَ المقْصِد، فقد جئنا، وأين لنا الخلاص؟

قولُه: (أو عندَ ظُهورِ الإسلام). فإنْ قلت: اتّصالُ قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم﴾ بما قبله على أن المرادَ بالأنباءِ في قولِه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاؤُا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ظاهر، لمناسبةِ الاعتبار بنزولِ العذاب على الأمم السالفةِ بالتهديد والوعيد. فما وجْه اتّصاله به إذا أُرِيد به ما قال: «عند ظهور الإسلام»؟

---

(١) سبق تخريجُه.

مَكَّنَ له في الأرض: جَعَلَ مكانًا له فيها، ونحوُه: أَرَّضَ له، ومنه قولُه: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤]، ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ﴾ [القصص: ٥٧]، وأمّا «مكّنتُه في الأرض»: فأثبتُّه فيها. ومنه قولُه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ولتقارُبِ المَعنيَيْنِ جَمَعَ بينَهما في قولِه: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾، والمعنى: لم نُعطِ أهلَ مكّةَ نحوَ ما أعطَيْنا عاداً وثمودَ وغيرَهم؛ من البَسْطةِ في الأجسام، والسَّعةِ في الأموال، والاستِظهارِ بأسبابِ الدُّنيا.

و﴿ٱلسَّمَآءَ﴾: المُظِلّة؛ لأنّ الماءَ ينزلُ منها إلى السَّحاب، ....

قلت: معناه: فسوف يأتيهم أنباءُ القرآن، ومَن نزل عليه عندَ تباشيرِ الظَّفَر[1]، ونُصْرَةِ الله الإسلامَ، وقهْرِ أعداءِ الدين، وغلَبَةِ أوليائه، أوَلمْ يرَوا كمْ أهلكْنا مِن قبلِهم مِن المكذِّبين، ونصَرْنا الأنبياءَ وضَعَفَةَ المؤمنين على مَن هم أشدُّ مِن هؤلاء!

قولُه: (ولِتَقارُبِ المعنيَيْنِ جَمَعَ بينَهما). يعني: قوله: «مكَّنَ له في الأرض»، وقوله: «مكّنته في الأرض» بعد التفرقة بينهما من حيثُ اللفظ والمعنى مُنزَّلان منزلةَ معنىً واحدٍ في إعطاء معنى الكتابة، ويجمعُهما كونُ الموصوفِ بهما في مَنَعةٍ من الرجال، والسَّعَةِ في الأموالِ والمآلِ والأحوال.

وإليه الإشارة بقوله: «لم نُعْطِ أهلَ مكّةَ نحو ما أعطينا عاداً وثَمُودَ وغيرَهم، مِن البسْطة، والسَّعة، والاستظْهار».

وتحريرُه: أن كونَهم ثابتين في الأرض يدلّ على أنها جُعِلت مكاناً لهم، وهو يدلُّ على كونِهم في الاستظهار بأسبابِ المُلك، في غايةٍ من الكمال.

ويعضُدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ثم بيّنه بقولِه: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا * فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٣ – ٨٥].

قولُه: (لأن الماءَ ينزلُ منها إلى السَّحاب). يعني: قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾

---

(١) في (ج): «ظهور الإسلام بتأثير الظفر».

أو السَّحاب، أو المَطَر. و«المدرار»: المِغزار.

فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في ذِكرِ إنشاءِ قَرْنٍ آخَرينَ بعدَهم؟ قلت: الدَّلالةُ علىٰ أنه لا يَتَعاظمُه أن يُهلِكَ قَرْناً، ويُخرِّب بلادَه منهم[1]؛ فإنه قادرٌ علىٰ أن يُنشِئَ مكانَهم آخَرينَ يَعمُرُ بهم بلادَه، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥].

[الأنعام: ٦]، وإنّما المرسَلُ هو السحاب، لأن الماءَ ينزل من المظلّةِ إلى السحاب[2].

قولُه: (والمِدْرار: المِغْزار). قال الزجّاج: ﴿مِّدْرَارًا﴾: أي داراً ذات غيثٍ كثير. و«مفعال» من أسماءِ المبالغة، كقولهم: «امرأة مِذْكار»: إذا كانت كثيرةَ الولادةِ للذكور. وكذلك «مئْناث» من الإناث[3].

قولُه: (إنْشاء قَرْنٍ آخرين بَعدَهم). قال الزجّاج: القَرْن: أهْلُ كلِّ مدةٍ كان فيها نبيٌّ، أو كان فيها طبقةٌ من أهلِ العلْم، قلَّت السُّنونُ أو كَثُرت. يدلّ عليه قوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[4].

قولُه: (ويُخرِّب بلادَه منهم). ضمّن «خرَّب» معنى «أخْلَى»، وعداه بـ«مِن»، أي: أخْلَى الله تعالى بلاده منهم، فهي خَرِبة.

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥]). يعني: وِزَانُ قولهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦]، وزانُ قولِه: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥] في كونه تقْريراً للكلام السابق، وتتميماً لمعنى عدمِ المبالاة. كأنه قيل: فأهلكْناهم بذنوبِهم، وما خِفْنا

---

(١) في الأصل الخطي: «يهلك قرناً ويحدث بدلاً منهم»، والمثبت من نصِّ «الكشاف» من (ط)، وكذا هو في النسخ المطبوعة.

(٢) أي: في العبارة مجاز مرسل علاقته المحلّية، إذ أطلق لفظ السماء، وأراد السحاب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٩).

(٤) المصدر السابق (٢: ٢٢٩). والحديث أخرجه البخاري (٢٦٥١) ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران ابن حصين رضي الله عنه.

[﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ * وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ ٧-٩]

﴿ كِتَٰبًا ﴾: مكتوباً، ﴿ فِى قِرْطَاسٍ ﴾: في رَقٍّ، ﴿ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ولم يَقتَصِرْ بهم على الرُّؤية، لِئلّا يقولوا: سُكِّرَتْ أبصارُنا، فيبقىٰ لهم عِلّة. لقالوا: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ تعنُّتاً وعِناداً للحَقِّ بعدَ ظُهورِه.

﴿ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾: لَقُضِيَ أمرُ هَلاكِهم، ﴿ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾ بعدَ نزولِه طَرْفةَ عَيْن، ..

عُقْباهم، وذلك أن المتسلّطَ على تخريب الديار، وقلْعِ الآثار، إنما يخاف مِن عُقْبَى الأمرِ إذا لم يقْدر على إنشاءِ مثْل ما خرّبَه ودمّره، وأما مَن هو قادرٌ على إنشاء مثله، فلا يخافُ عقباها. قال: «فلا يخافُ عاقبتَها وتبعتها، كما يخافُ كل معاقِبٍ من الملوك، فيُبْقِي بعض الإبقاء».

قولُه: (ولم يَقتَصِرْ بهم على الرُّؤية): عطف على محذوف، يعني: ضَمَّ معَ قولِه تعالى: ﴿ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ ﴾، قولَه: ﴿ فَلَمَسُوهُ ﴾، ولم يقتصر على الرؤية، للتتميم والمبالغة.

قولُه: (لقالوا: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾) إنما أتى بالضمير، وفي التنزيل: ﴿ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ ليؤْذِنَ أن قولَه: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ مُظهَر وُضعَ مَوْضع المضمَرِ للعلّيَّة[1].

قولُه: (سُكِّرَتْ أبصارُنا) أي: حُبِست من النظرِ، على المجاز. كذا في «الأساس».

قولُه: (لَقُضِيَ أمْرُ هَلاكِهم). قال الزجّاج: «أي: لتمّ إهلاكُهم. و«قَضَى» على ضُروب، ومرْجُعها إلى معنى انقطاعِ الشيء وتمامِه»[2].

---

(١) أي: أصل الكلام أن يقال: «لقالوا» بدل «لَقَالَ الَّذِين كَفَرُوا»، ولكن وُضع المظهرُ موضعَ المضمر للعلّية كما قال.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٣٠).

إمّا لأنهم إذا عاينوا المَلَكَ قد نَزَلَ علىٰ رسولِ الله ﷺ في صُورتِه، **وهي آيةٌ لا شيءَ أبيَنُ منها وأيقَن**، ثم لا يُؤمِنون ـ كما قال: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١١١] ـ لم يكن بُدٌّ من إهلاكِهم، كما أُهلِكَ أصحابُ المائدة، وإمّا **لأنه يزولُ الاختيارُ الذي هو قاعدةُ التكليف** عندَ نزولِ المَلَك، فيجبُ إهلاكُهم، وإمّا لأنهم إذا شاهدوا مَلَكاً في صُورتِه زَهَقَتْ أرواحُهم من هَوْلِ ما يُشاهِدون.

ومعنىٰ ﴿ثُمَّ﴾: بُعْدُ ما بينَ الأمرَيْن؛ قضاءِ الأمر، وعَدَمِ الإنظار. جَعَلَ عَدَمَ الإنظارِ أشَدَّ من قضاءِ الأمر؛ لأنّ مُفاجأةَ الشِّدّةِ أشدُّ من نفسِ الشِّدّة.

﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا﴾: ولو جَعَلْنا الرَّسولَ مَلَكاً كما اقترحوا ـ لأنهم كانوا يقولون: لولا أُنزِلَ علىٰ محُمَّدٍ مَلَك! **وتارةً يقولون**: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ...

قولُه: (**وهي آيةٌ لا شيءَ أبْيَنُ منها وأيْقَنُ**). فإن قيل: هذا يؤذِنُ أن هذه الآيةَ أبيَنُ مِن سائرِ المعْجزات، مِثْلِ: انْشقاقِ القمر، وفَلْقِ البحر، وإحياءِ الموتَى، قلْتُ: نَعَم، لأنه أراد بقولِه: «لأنهم إذا عاينوا المَلَك»: المَلَكَ المطلوب، والآيةَ المقْتَرَحة، ولا ارتيابَ أنه لا شيءَ أبْيَنُ منها في إزاحة العِلَل، وأيْقنُ لنزولِ العذاب. ولذلك أتَى بقولِه: «كما أهْلَك أصْحابَ المائدة» مستشْهداً به، لأنها أيضاً كانت مقْتَرَحة، فأُهْلِكوا بالمسْخ.

قولُه: (**لأنه يزولُ الاختيارُ الذي هو قاعدةُ التكليف**)، يعني: إذا نزلت الملائكة، اضطرّوا إلى الإيمان، وقاعدةُ التكليفِ الاختيار.

هذا في حقّ الكفارِ عند نزولِ العذابِ بعد الإنذار، كما قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]. وأمّا المؤمنونَ إذا رأَوُا الملائكة، فيزيدُ إيمانُهم، ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

قولُه: (**وتارةً يقولون**). اعلم أن «تارة» مقتضيةٌ مقارِنَتَها[1]، وهي محذوفة، إذ التقدير:

---

(١) أي «تارة» مكررة، إذ لا تستعمل إلا كذلك، كقولنا: المجتهد تارة يصيب، وتارة يخطئ.

﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَـٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] - ﴿لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا﴾: لأرسَلْناه في صُورةِ رَجُل، كما كانَ يَنزلُ جبريلُ علىٰ رسولِ الله صلّى اللهُ عليهِما في أعمِّ الأحوالِ في صُورةِ دِحْية، لأنهم لا يَبْقَونَ معَ رؤيةِ الملائكةِ في صُوَرِهم، ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم﴾: ولخلطنا عليهم ما يَخلِطونَ علىٰ أنفسِهم حينئذ، ....

لأنهم تارةً كانوا يقولون: لولا أُنزِلَ على محمدٍ ملَك، وتارةً يقولون: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، فأوجب ذلك أن يجعلَ الضميرَ في قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا﴾ لما يقالُ له: الرسول، سواءٌ كان مبعوثاً إليهم لما قالوا: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، أو إلى من هو مبعوثٌ إليهم لما قالوا: لولا أُنزِل على محمدٍ ملَك.

فلذلك فسَّر الضمير[1] بالرسولِ المطْلَقِ في قوله: «ولو جَعَلْنا الرسولَ مَلَكاً»، وعلّله بقولِه: «لأنهم كانوا يقولون» إلى آخره.

فقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ﴾: عطفٌ على: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا﴾، فأردف الجوابَ بجواب آخر، أعمَّ منه، قلْعاً لشُبَهِهم من سِنْخها[2].

قال القاضي: «﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا﴾: جوابٌ ثانٍ إن جُعل الهاءُ للمطلوب، وإن جُعلَ للرسول فهو جوابُ اقتراحٍ ثان، فإنهم تارةً يقولون: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾، وتارة يقولون: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَـٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]»[3].

وما ذهب إليه المصنفُ أقضى لحقِّ البلاغة، لاشتمال الجوابِ على المطلوب، وعلى غيره.

قولُه: (في صُورةِ دِحْيَة)[4]. قال صاحبُ «الجامع»: «دِحْية: بكسرِ الدال وسكونِ الحاء

(١) أي الهاء في «جعلناه» الأولى.

(٢) بكسر السين وسكون النون، وهو الأصلُ والجذْر.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٨٥٧) من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما، والبزار في «المسند» (٤٠٢٥) من حديث أبي ذرّ وأبي هريرة رضي الله عنهما.

فإنهم يقولون إذا رأَوا المَلَكَ في صورةِ الإنسان: هذا إنسانٌ وليس بمَلَك، فإن قالَ لهم: الدليلُ علىٰ أنّي مَلَكٌ أنّي جِئتُ بالقرآنِ المُعجِز، وهو ناطقٌ بأنّي مَلَكٌ لا بَشَر، كذَّبوه كما كذَّبوا مُحَمَّداً ﷺ، فإذا فعَلُوا ذلكَ خُذِلوا كما هُم مخذولونَ الآن، فهو لَبْسُ الله عليهم.

ويجوزُ أن يُراد: ولَلَبَسْنا عليهم حينَئذٍ مِثلَ ما يَلبِسونَ علىٰ أنفسِهم الساعةَ في كُفرِهم بآياتِ الله البيِّنة، وقرأ ابنُ مُحَيصِن: «ولَبَسْنا عليهم»؛ بلامٍ واحدة. وقرأ الزُّهريّ: «ولَلَبَّسْنا عليهم ما يُلبِّسونَ»؛ بالتشديد.

[﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ١٠]

المهملة، كذا يَرْويهِ أكثرُ أصحاب الحديث، وأهل اللغة، وقال الأميرُ أبو نصرِ بن مَاكُولا: هو بالفتح»(١)، وهو الذي كان ينْزِلُ جبريلُ عليه السلام في صورتِه.

قولُه: (ويجوزُ أن يُراد: ولَلَبَسْنا عليهم حينَئذٍ)، اعلم أن ﴿مَّا﴾ في قولِه: ﴿مَّا يَلْبِسُونَ﴾: إما موصولة، والعائدُ محذوف، وهو مفعول ﴿وَلَلَبَسْنَا﴾، كما ذكَرَهُ أبو البقاء(٢). وعليه الوجهُ الأول في الكتاب، ومن ثَمّ قدّرَ «حينئذٍ» بعد تمامِ الكلام.

والمرادُ باللَّبْسِ: الخلطُ في أمرِ الرسولِ ﷺ. المعنى: لخلطْنا عليهم الذي يخْلطونه على أنفسِهم، في كونِ الرسول ينبغي أن يكون مَلَكاً لا بشراً. هذا على مذهبِ أهل السنّة ظاهر، دون مذهبِهم، ولهذا أوّل اللَّبْس بالخذلان، حيث قال: «خُذِلوا كما هم مخذولون الآن، فهو لَبْس الله عليهم».

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٦٥) وانظر كلامَ ابن ماكولا في «الإكمال» (٣: ٣١٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٢).

﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ عمّا كانَ يَلقىٰ من قومِه، ﴿فَحَاقَ﴾ بهم: فأحاطَ بهم الشيءُ الذي كانوا يَستَهزِئونَ به، وهو الحقّ، **حيثُ أُهلِكوا من أجلِ الاستِهزاءِ به.**

[﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ ١١]

فإن قلت: **أيُّ فَرْقٍ بينَ قوله:** ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾ وبينَ قوله: ﴿ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾؟ قلت: جَعَلَ النَّظرَ مُسبَّباً عن السَّيرِ في قوله: ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾، فكأنه قيل: سِيروا لأجلِ النَّظَر، ولا تسيروا سَيْرَ الغافِلين، وأمّا قولُه: ﴿سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾ ....

أو مصدرية[1]، وهو مفعولٌ مطلق، والكلامُ فيه تشبيه، وحينئذ لَبْسُ الله غَيْرُ لَبْسِهم. ولهذا كررَ الظرف، حيث قال أولاً: «حينئذٍ»، وثانياً: «الساعةَ». والمرادُ باللَّبس: الكفر في أمرِ آيات الله، وهو ما يُعْلَمُ من قولِه: ﴿لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٧]. وإليه الإشارةُ بقولِه: «في كفرهم بآيات الله البينة».

قولُه: (**حيثُ أُهلِكوا من أجلِ الاستِهزاءِ به**). يعني أن قولَه: ﴿مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ من باب إطلاق السّببِ على المسبَّب[2]، لأن المحيطَ بهم هو العذاب، لا المستهزأ به، ولمّا كان سبباً له وُضعَ موضعَه للمبالغة.

قولُه: (**أيُّ فَرْقٍ بينَ قوله:** ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾)، أي: في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾ [آل عمران: ١٣٧].

---

(١) أي: «ما» في ﴿مَا يَلْبِسُونَ﴾، وهي في هذه الحالة لا تحتاج إلى ضمير عائد في بعض الأقوال. انظر: «رصف المباني» للمالقي ص٣١٣، و«معاني الحروف» للرماني ص٨٧، و«الجنى الداني» للمرادي ص٢٣٠.

(٢) أي: أن في الكلام مجازاً مرسلاً علاقته السببية.

فمعناه: **إباحةُ السَّيرِ في الأرضِ للتِّجارةِ** وغيرِها من المنافع، **وإيجابُ النَّظَرِ** في آثارِ الهالكين. ونبَّهَ على ذلك بـ﴿ثُمَّ﴾، لتَباعُدِ ما بينَ الواجبِ والمُباح.

[﴿ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٢]

﴿لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **سؤالُ تبكيت**، ....

قولُه: (**إباحةُ السير في الأرض للتجارة...، وإيجابُ النظر**). يريد: الأمرُ على الأوّلِ واحدٌ مقيَّد، وعلى الثاني شيئان[1]: فالأولُ مباح، والثاني واجب، بدِلالةِ ﴿ثُمَّ﴾.

قال صاحب «التقريب»: «إنما لم يحملْ على التراخي، وعدلَ إلى المجاز، إذ واجبُ النظرِ في آثارِ الهالكين حقّه ألّا يَتراخَى عنه السير»[2].

وقلت: يمكنُ أن يأمرهم بالسير أولاً، وبالنظرِ ثانياً على الوجوب، ويكون الثاني أعلى رتبة، لأن الكلامَ مع المنكرين، كما تقول: «توضأْ ثم صَلِّ»، والآيةُ مع الفاء متضمّنةٌ للتنبيه على الغفلة، أو للتوبيخِ على التغافل، ومع «ثم» للتعبيرِ على التوانِي والتقاعد. وإلى الأول الإشارةُ بقولِه: «ولا تسيروا سير الغافلين».

الراغب: «قيل: حثَّ على السياحة في الأرضِ بالجسم، وقيل: على إجالةِ الفكر، ومراعاة أحواله، كما رُوي في وصف الأنبياء عليهم السلام: أبدانُهم في الأرض سائرة، وقلوبُهم في الملكوتِ جائلة»[3].

قولُه: (**سؤالُ تَبكيت**)، **الأساس**: «ومن المجاز: بكّته بالحجة، أي: غلبه. وبكَّتَهُ: ألزمه ما عَيِي بالجواب عنه».

---

(١) الأول قوله: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾. أي: السير لأجل النظر. والثاني: ﴿سِيرُوا۟ ... ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾، فالسير مباح، والنظر واجب.

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٤، وليس فيه قوله: «وعدل إلى المجاز».

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٣٣ ولتمام الفائدة انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨).

و﴿قُل لِّلَّهِ﴾ تقريرٌ لهم، أي: هو لله، لا خِلافَ بيني وبينكم، ولا تَقدِرونَ أن تُضيفوا شيئاً منه إلىٰ غيره، ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ أي: أوجَبَها علىٰ ذاتِه؛ في هدايتِكم إلىٰ مَعْرِفتِه، ونَصْبِ الأدلّةِ لكم علىٰ توحيدِه بما أنتُم مُقِرُّونَ به من خَلْقِ السماواتِ والأرض، ثم أوعَدَهم علىٰ إغفالِهِمُ النَّظَرَ وإشراكِهِم به مَن لا يَقدِرُ علىٰ خَلْقِ شيءٍ بقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فيُجازيكم علىٰ شِركِكم.

يعني: إذا سئلوا عن قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١٢]، لا مَحيدَ لهم إلا أن يقولوا: لله، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

قولُه: (و﴿قُل لِّلَّهِ﴾: تقرير)، قيل: أي إلجاءٌ إلى الإقرار. **الجوهري**: «تقريرُ الإنسانِ بالشيء: حمْلُه على الإقرارِ به»، والأَوْلَى أن يكونَ من تقريرِ الشيء: إذا جُعل في مكانه.

الجوهري: «قرَّرْتُ عنده الخبرَ حتى استقر».

أي: قرّر الجواب لأجلِهم، فكأنّ قولَه قولُهم، لأنه لا خلافَ بينه وبينهم. وهذا هو المرادُ من قوله: «لا خلافَ بيني وبينكم».

قال الإمام: «أمر الله تعالىٰ رسولَه ﷺ بالسؤال أولاً، وبالجوابِ ثانياً. وهذا إنما يحسُنُ في الموضعِ الذي يكون الجوابُ قد بلغ من الظهور إلى حيثُ لا يَقْدِر على إنكارِه منكِر، ولا على دفعه دافع»[1].

قولُه: (**أوْجَبها على ذاتِه؛ في هدايتِكم إلى مَعرفتِه**) إلى آخره. قال القاضي: «﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾: التزمَها فضلاً وإحساناً. والمرادُ بالرحمة: ما يعمُّ الدّارين، ومن ذلك: الهدايةُ إلى معرفته، والعلْمُ بتوحيده، بنصْب الأدلّة، وإنزالِ الكتب، ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٣٦).

....

استئنافٌ وقَسَم للوعيدِ في إشراكهم وإغفالهم النظر، أي: لَيَجْمَعَنَّكم في القبورِ مبعوثين إلى يومِ القيامة، أو في يومِ القيامة. و«إلى» بمعنى: في»[١].

وقال الزجّاج: يجوز أن يكونَ تمامُ الكلام: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾، ثم استأنف ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ بدلاً من ﴿ٱلرَّحْمَةَ ﴾، وفسّر رحمتَه بأنه يُمْهِلُهم إلى يومِ القيامة[٢]. والإمهال: الرحمة.

وقلت: تفسيرُ الرحمة بالعمومِ أولَى، لِما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والترمذي وابن ماجه، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لـمّا قَضَى اللهُ الـخَلْقَ كَتَبَ كِتاباً، فهُوَ عندَهُ فَوْقَ عَرْشِه: إنَّ رَحمتي سَبَقَتْ غَضَبي»، وفي رواية: «غَلَبَتْ غَضَبي»[٣].

والحملُ على الاستئناف[٤] أقضىٰ لحقِّ البلاغة، وذلك أن للكفّار ـ عند ذلك السؤالِ المُبكِت، والجواب المقرِّر المُسكِت ـ أن يزْعموا: ما بالُ هذا العزمِ القويّ والتشديدِ فيه؟ فيقال لهم: لأنكم ما خُلِقْتُم سُدىً، ما خلقكم الله إلا لرحمته، تعْرِفونه، وتعْبُدونه، وتفعلون ما تستأهلون به رحمته، لأنه واسعُ الرحمة، والله يدعو إلى دارِ السلام.

ويؤيـدُه قول محيي السنـة: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾: استعطافٌ منه للمتولِّيـن عنه إلى الإقبالِ عليه، وإخبار بأنه رحيمٌ بالعباد، ولا يعجِّـل العقوبة، ويقبل الإنابـةَ والتوبة[٥].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٢٢) ومسلم (٢٧٥١) والترمذي (٣٥٤٣) وابن ماجه (٤٢٩٥).

(٤) أي: حمل قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ .

(٥) «معالم التنزيل»، للبغوي (٣: ١٣٠).

وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ نَصْبٌ على الذَّمّ، أو رَفع؛ أي: أُريدُ الذينَ خَسِروا أنفسهم، أو أنتُمُ الذينَ خَسِروا أنفسَهم.

فإن قلتَ: كيفَ جَعَلَ عَدَمَ إيمانهم مُسبَّباً عن خُسْرانِهم، والأمرُ على العكس؟ قلتُ: معناه: الذينَ خَسِروا أنفسَهم في عِلمِ الله لاختيارِهمُ الكفر، فهم لا يُؤمنون.

ثم إن القومَ لمّا كانوا ممن طُبعَ على قلوبِهم، لهم أن يقولوا عند الأمرِ بالتكليف، وترْك العبادات، وأنهم خُلِقوا ليعملوا فيُجازَوا به[1]: ليس الأمرُ كذلك، بل ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤][2]. فوُبِّخوا عند ذلك بقولِه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، كقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وإدخالُ لام القسم[3] دلّ على الترقّي في الإنكار، كقولِ الرسل: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦] في الكرّة الثانية.

قولُه: (معناه: الذينَ خَسِروا أنفسَهم في عِلْمِ الله تعالى). قال الإمام: هذا يدلُّ على أنّ سبْق القضاءِ بالخُسرانِ هو الذي حملهم على الامتناعِ من الإيمان. وذلك عَينُ مذهب أهل السنّة[4].

وقال صاحب «الفرائد»: «ويمكن أنْ يقال: من أضاعَ رأسَ المال، لم يحصُلْ له الربح. ورأسُ المال هو نفسُ الحياة، والربحُ الإيمان، فإذا أضاعها فيما لا يعنيه فقد أهلكها، فلم يحصل له الربح».

هذا أقربُ إلى أصولِ المعتزلة. كما أنّ قولَ المصنِّف عينُ مذهبِ أهل السنة.

---

(١) في (ح): «ليعلموا فيجازوا».

(٢) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

(٣) في قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٣٨).

....

وقلتُ: مدارُ هذَيْن القولَيْن على معنى الذمّ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، فإذا حُمِلَ على قولِه: «أريدُ الذين خسروا أنفسهم» كان الأَوْلَى أن يجريَ على العموم، ليدخلَ هؤلاء فيه دخولاً أوليّاً[١]. فحينئذٍ يتوجّه عليه سؤالُ المصنف، وينطبق عليه جوابه.

وإذا حُمل على «أنتم الذين خسروا أنفسهم» ليختصّ بالمخاطَبين، كان المناسبُ ما ذهب إليه صاحبُ «الفرائد».

والذي يقتضيه النظم أن الآيَةَ كالتذييل[٢] لما سبق، وذلك أن الكلامَ من ابتداءِ السورة في حقّ المعاندين الـمُمْترين، ذكَّرهم آياتِ الآفاقِ والأنفس، ثم أنذرهم بإهلاكِ مَن هُم أشدُّ منهم تمكُّناً في الأرض، ثم وبّخهم على قولهم في الكتاب: إنه ﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وعلى اقتراحِهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾، وأرشدَهم إلى السيرِ في الأرض للاعتبار، ومكّنهم، وقرّرهم، وعرّضهم لرحمةِ الله الواسعة، ثم بعد الإياسِ من إيمانهم أتىٰ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، أي: في علمِ الله ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ذمّاً لهم، وتسليةً للرسول ﷺ لئلّا تذهبَ نفسُه عليهم حَسَرات.

نحوه ما سبق في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦][٣]. ولهذا أَوْقَعَ الفاصلة[٤] بين

---

(١) ليشمل عموم الكافرين، فيندرج تحته كفار مكّة المشار إليهم بـ«هؤلاء».

(٢) التذييل: من طرق الإطناب، وهو عبارة عن الإتيان بجملة مستقلّة، بعد إتمام الكلام، لإفادة التوكيد، ولتقرير حقيقة الكلام بمنطوقه أو بمفهومه. انظر: «الطراز» (٣: ١١١).

(٣) والمقصود: أن قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] كالتذييل لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

[﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ١٣]

﴿وَلَهُۥ﴾ عطفٌ على ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ مِنَ السُّكنى، وتَعَدِّيه بـ«في»، كما في قوله: ﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤٥]. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ يَسمَعُ كلَّ مسموعٍ، ويَعلَمُ كُلَّ معلوم، فلا يخفى عليه شيءٌ مما يَشتَمِلُ عليه المَلَوان.

قوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ الآية، وبين المعطوف عليه، لأن لهما[1] مدخلاً في التسلِّي.

قولُه: (﴿وَلَهُۥ﴾ عطفٌ على: ﴿لِلَّهِ﴾) أي: قل: لله ما في السمواتِ والأرض، ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾.

قولُه: (وتَعدِّيه بـ«في» كما في قولِه: ﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ﴾). يعني: «سكَن» من السُّكْنى، جاء متعدّياً بنفسه وبـ«في».

وقال في «الأساس»: «وسكَنوا الدار، وسكَنوا فيها. وأَسْكَنْتُهُم الدار، وأسكنْتُهم فيها».

ومقصودُه مِنْ جَعْلِه منَ «السُّكْنَى» دون «السكون»: التعميمُ والشمول، إذ لو جُعل من السكونِ الذي يقابل الحركة، لفات الشمولُ الذي عناه بقوله: «ممّا يشتملُ عليه المَلَوان»، واقْتضاه عطفُ ﴿لَهُۥ﴾ على ﴿لِلَّهِ﴾. كما قال صاحبُ «التقريب»: وإنما أدرجَه، يعني: قوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ﴾ تحت قولِه: ﴿قُل﴾، ولم يجْعلْه مستأنفاً، كما هو السابق إلى الفهم، ليكونَ احتجاجاً ثانياً على المشركين إيذاناً بأنّ له ما استقرّ في الأمكنة، وما استقرّ في الأزمنة[2]. وعليه معنى كلامُ الزجّاج[3].

---

(١) يعني: المعطوف «له ما سكن»، والمعطوف عليه «لله».

(٢) «تقريب التفسير» ق ١٣٤.

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٥) وفيه: «هذا أيضاً احتجاج على المشركين، لأنهم لم ينكروا أن ما استقرّ في الليل والنهار لله».

[﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ ١٤-١٦]

﴿أَ﴾ وَلِيٌّ ﴿غَيْرَ اللَّهِ﴾؟ همزةُ الاستفهام دونَ الفِعلِ الذي هو ﴿أَتَّخِذُ﴾؛ لأنّ الإنكارَ في اتّخاذِ غيرِ الله وليًّا، لا في اتخاذِ الوليّ، فكانَ أَوْلىٰ بالتقديم، ونَحوُه: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]. وقُرِئ: ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ بالجرِّ صفةً لله، وبالرَّفعِ علىٰ المَدْح. وقرأ الزُّهريّ: «فَطَرَ».

وقال القاضي: «ويجوزُ أن يكون من السكونِ أيضاً، أي: وله ما سكنَ فيهما، أو تحرك. فاكتفى بأحد الضدّيْن عن الآخر»[(١)].

وقلت: ثم المناسبُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ مردوداً إلى المعطوفِ والمعطوف عليه، أي: يعلمُ كلّ معلوم من الأجناس المختلفةِ في السموات والأرض، ويسمعُ هواجسَ كل ما سكن في المَلَوَيْن من الحيوان وغيره. وعلى ما ينْبئُ عنه كلامُ المصنِّف أنه[(٢)] من تتمَّةِ قولِه: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾ لقولِه: «مما يشْتملُ عليه الـمَلَوان».

قولُه: (لأنّ الإنكارَ في اتّخاذِ غيرِ الله) سيجيءُ تحقيقُه في قولِه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

قولُه: (﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾)[(٣)]. إيـرادُه هاهنا يُـوهِمُ أن تـقديمَ اسم «الله» على

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٥).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾.

(٣) وقد استشهد الزمخشري بهذا الجزء من الآية لبيان علة دخول همزة الاستفهام على الاسم دون الفعل، كما في ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾، وتقديم الاسم على الفعل في كلا الموضعين. وقد أبان الطيبي عن الفرق الدقيق بين التقديم فيهما.

....

الفعل كتقديمِ «غير الله» على الفعلِ في الموضعين. وليس بذلك، إذ المرادُ أن إيلاءَ هذا الاسم حَرْفَ الإنكار، وبناء الخبر عليه، دون العكس، وأن يقال: ءَأذِن الله لكم؟ لأنه الأصلُ في الاستفهام، لا سيما وقد عُطِف عليه: ﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]، وهي فعلية، إذْنٌ[١] بتقوية حكمِ إنكار أن الله هو الآذن، لا حصولَ الإذن مطلقاً. ألا ترى كيف استشهدَ به لقوله: «لأن الإنكارَ في اتخاذ غير الله، لا في اتّخاذ الوليّ»؟ وكيف يوهمُ تقديمُ المعمول؟[٢].

والتركيبُ من بابِ تقوّي الحكْم، مثلُه في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. وقال فيه المصنف: «إيقاعُ اسمِ ﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ، وبناء ﴿نَزَّلَ﴾ عليه، فيه تفخيمٌ لـ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾، وتأكيدٌ لإسناده إلى الله، وأن مثلَه لا يجوز أن يصدرَ إلا منه»[٣].

فظهر أن المرادَ بالتقديم في قولِه: «فكان أوْلَى بالتقديمِ» الاهتمام دون التخصيص[٤].

وإلى هذا يُنظرُ قولُ صاحب «المفتاح»: «فلا يُحمل قولُه تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] على التقديم، فليس المرادُ أن الإذنَ يُنْكَرُ من الله دون غيره، ولكن احملْه على الابتداء، مُراداً منه تقويةُ حكمِ الإنكار»[٥]. تمّ كلامُه.

هذا التقديرُ مبنيٌّ على أن تكونَ[٦] ﴿أَمْ﴾[٧] منقطعة، والهمزةُ فيها للتقرير، وفي ﴿ءَآللَّهُ﴾

---

(١) إذن وإيذان بمعنى إعلام. والكلمة خبر «إن» في قوله: «أن إيلاء هذا الاسم...» وقد طال الفصل بينهما.

(٢) أي: «الله» في قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

(٣) «الكشاف» (١٣: ٣٦٨).

(٤) أي: أن التقديم في: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ للاهتمام لا للتخصيص، بينما هو للتخصيص في قوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

(٥) «مفتاح العلوم» ص١٥١-١٥٢.

(٦) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول: «توكيد».

(٧) «أم» المنقطعة هي التي لا يكون قبلها همزة التسوية، أو همزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ«أم» ما يطلب بـ«أي». انظر: «الجنى الداني» ص٢٢٦.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما: ما عَرَفتُ ما «فاطرُ السماواتِ والأرض» حتّى أتاني أعرابيّانِ يختصمانِ في بئر، فقالَ أحدُهما: أنا فَطَرْتُها، أي: ابتَدَأتُها.

﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾: وهو يَرْزُقُ ولا يُرْزَق، كقوله: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات: ٥٩]، والمعنىٰ: **أنّ المنافعَ كلَّها مِن عندِه، ولا يجوزُ عليه الانتِفاع.**

وقُرِئَ: «ولا يَطعَم»؛ بفَتحِ الياء. وروىٰ ابنُ المأمونِ عن يعقوب: «وهو يُطعَمُ ولا يُطعِم»؛ علىٰ بناءِ الأولِ للمفعول والثاني للفاعل، ....

للإنكار، فيفيدُ توكيدَ الافتراء ومزيدَ تقريره[1]، والله أعلم.

قولُه: (أنّ المنافعَ كلَّها مِن عندِه، ولا يجوزُ عليه الانتفاع). يريد أن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ من إطلاقِ أعظمِ الشيء على كلّه[2]، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ١٠]، لأن أعظمَ المنافع عند الحيوانِ الطعم. وإنما عبر عن المنافعِ بالطعم، لأن قوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ جاء تقريراً للجوابِ السابق، وهو قولُه: ﴿قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

يعني: قل لهم بعد ذلك التقرير: أغَيْرَ الذي ذكَرتُهُ مَن له ما في السموات وما في الأرض، والذي منه الرحمةُ العظمى أتّخِذُ وليّاً؟ فوضع: ﴿يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، موازياً لـ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ تعْيـيراً لهم، وأنهم لا يعرجون إلّا إلى المعارفِ الوارفةِ من الطُّعم، واستيفاء الشهواتِ واللَّذاتِ الجسمانية، كالبهائم.

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لتفيد توكيد الإقرار بمزيد توكيده».
والمعنى: أن الاستفهام في ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ للتقرير، وفي ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [يونس: ٥٩] للإنكار، وهما من المعاني البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام. انظر: «الإيضاح» ص٢٣٤.

(٢) أي: أن في الآية مجازاً مرسلاً علاقته الجزئية، إذ أطلق الجزء «الطعم» لأهمّيته، وأراد الكل «المنافع».

والضميرُ لـ«غير الله»، وقرأ الأشهَب: «وهو يُطعِمُ ولا يُطعِم»، علىٰ بنائهما للفاعل، وفُسِّرَ بأنّ معناه: وهو يُطعِمُ ولا يَسْتَطعِم. وحكى الأزهريّ: أطعَمْتُ، بمعنىٰ: استَطعَمت، ونحوُه: أفَدْت. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وهو يُطعِمُ تارةً ولا يُطعِمُ أخرىٰ؛ علىٰ حَسَبِ المصالح، كقولك: وهو يُعطي ويَمنَع، ويَبسُطُ ويَقدِر، ويُغني ويُفقر.

﴿أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ لأنّ النبيَّ سابقُ أُمّتِه في الإسلام، كقوله: ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣] وكقول موسىٰ: ﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قولُهُ: (الضمير لـ«غير الله») [١]، أي: في قوله: «وهو يُطعَم» على البناء للمفعول. وفيه إشكال، لأنّ الأصنامَ لا توصفُ بأنّها تُطعَم ولا تُطعِم، وليس الكلامُ مع اليهود والنصارى، ليقال: إن المسيحَ أو عُزَيْراً يُطْعَم ولا يُطْعِم.

والجواب: أن المقصودَ من قولِه: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، إذا أخذ بزبدتِه على سبيل الكناية [٢]، أنها تُربَّى ولا تُربِّي، كقوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠].

قولُه: (ونحوه: أفدت)، أي: استفدْت. الأساس: «أفدْتُ منه خيراً واستفدْتُه».

قال الشمّاخ:

أفادَ سماحةً وأفادَ حَمْداً فَلَيسَ بجامدٍ لَحِزٍ ضَمينِ [٣]

أي: استفاد حمداً.

---

(١) وتوجيهُ ذٰلك علىٰ قراءةِ «وهو يُطْعَمْ ولا يُطعِمْ»، والمراد الأصنام. وهذه القراءة عكس القراءة المشهورة.

(٢) أي: كناية عن قيام الآخرين بأمر الأصنام وعجزها عن القيام بأمر نفسها، فضلاً عن قيامها بأمر غيرها. والكناية هنا عن صفة.

(٣) انظر: «ديوان الشمّاخ» ص٣٣٦.
والجامد: البخيل. واللَّحزُ: ضَيِّقُ الخُلُقِ شحيح النفس.

﴿وَلَا تَكُونَنَّ﴾ وقيل لي: لا تكونَنَّ ﴿مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ومعناه: أُمِرْتُ بالإسلامِ ونُهيتُ عن الشِّرك.

و﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ﴾ العذابُ ﴿يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ اللهُ الرَّحمةَ العُظمىٰ، وهي النَّجاة، كقولك: إن أطعَمْتَ زيداً من جُوعِه فقد أحسَنْتَ إليه، تُريد: فقد أتـمَمْتَ الإحسانَ إليه، أو: فقد أدخَلَه الجنّة، لأنّ مَن لم يُعَذَّبْ لم يكنْ له بُدٌّ من الثواب.

قولُه: (﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ اللهُ الرحمةَ العُظمىٰ). فسّر مطْلَق الرحمة بالرحمة العظمى[1]، لأن الشرط والجزاء إذا اتّحدا معنى، وكان الجزاءُ مطْلقاً، دلّ على عِظَم شأنِ الجزاء.

أصل الكلام: مَن يُصْرَف عنه العذاب يومئذٍ فقد نجا، فوضع موضعَه: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾. وإليه الإشارة بقوله: «هي النجاة». نظيره قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، أي: فقد حصلَ له الفوزُ المطلقُ المتناوِل ما يقاربه. وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]. قال المصنف: «فقد بالغتَ في إخزائه».

قولُه: (أو فقد أدخَلَه الجنّة) فهو من التقسيم الحاصر، لأنه لا ثالث. وإليه الإشارة بقوله: «لم يكن له بُدٌّ من الثواب».

قال في «الانتصاف»: «لو بَقِيتِ الرحمةُ على إطلاقِها، لَمَا زاد الجزاءُ على الشرط، لأنّ صرفَ العذاب رحمة، فاحتاج إلى أحدِ التأويلين، فصحّحه الزمخشريُّ بأنّ صرفَ العذاب يستلزم الثواب. ولعمري، قاعدةُ الاعتزال تلجئُه إلى التأويل. وقال القونويُّ: إن صرفَ العذابِ لا يستلزمُ الثواب، فأفاد الجزاءُ إذن فائدةً لم تُفْهمْ من الشرط»[2].

وقلت: لا يلجئُه إلى التأويلِ سوى اتّحادِ الجزاء مع الشرط، وكونِه مطلقاً، فتارةً قيّد الرحمةَ بالعظْمى، وأخرى بالجنّة.

---

(١) قوله: «فسّر مطلق الرحمة بالرحمة العظمى» سقط من (ج).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ٩).

وقُرِئَ: «مَن يَصْرِفْ عنه» علىٰ البناء للفاعل، والمعنىٰ: من يَصْرِفِ اللهُ عنه في ذلكَ اليوم فقد رَحِمَه، بمعنى: مَن يَدفَعِ اللهُ عنه ويَحفَظْه، وقد عُلِمَ مَن المدفوعُ عنه، وتَرَكَ ذِكْرَ المصروف؛ لكونهِ معلوماً أو مذكوراً قبلَه، وهو العذاب. ويجوزُ أن يَنتَصِبَ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بـ«يَصْرِفْ» انتصابَ المفعول به، أي: مَن يَصرِفِ اللهُ عنه ذلكَ اليومَ ـ أي: هَوْلَه ـ فقد رَحِمَه. ويَنصُرُ هذهِ القِراءةَ قراءةُ أُبيٍّ رضيَ اللهُ عنه: «من يَصْرِفِ اللهُ عنه».

[﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٧]

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ مِن مَرَضٍ أو فَقْرٍ أو غيرِ ذلك مِن بَلاياه، ....

قولُه: (وقُرِئَ: «مَنْ يَصْرِفْ عَنهُ» على البناء للفاعل)[1] أبو بكر، وحمزة، والكسائي.

قولُه: (وقد عُلِمَ مَن المدفوعُ عنه) يعني: مَن مِنهم، ولم يبيِّنْه، لأنه علمَ أن الذي يُدْفَعُ عنه العذابُ لا يكون غيرَ المكلَّف، ولذا ترك ذكرَ المصروف، وهو العذاب، لأن المقامَ لا يقتضي غيرَه.

قولُه: (﴿بِضُرٍّ﴾ من مرضٍ أو فقرٍ، أو غير ذلك)، الراغب: «الضرّ: سوءُ الحال، إمّا في النفْس، لقلّةِ العلمِ والفضلِ والعفّة، وإمّا في البدن، لعَدَمِ جارحة، ونقص، ومرض، وإمّا في حالة ظاهرة مِن قلّةِ مالٍ وجاه. وقوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]

---

(١) وانظر: كتابَ «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٢٥٤، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع»، لمكيّ (١: ٤٢٥)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٤٣، و«النشر» لابن الجزري (٢: ٢٥٧). وحجّة من قرأ «يَصْرِفْ» بالبناء للفاعل أنه أخبر بالفعل عن الفاعل المتقدّم الذكر. وإضماره مستتر في «يصرف». وشاهده قراءة «أُبَيّ» ـ في رواية عنه ـ: «مَن يَصْرِفه الله عنه»، وقراءة أُبيّ ـ في رواية أخرىٰ عنه ـ وابن مسعود: «يَصْرف الله عنه». فالمعنى: من يَصْرف الرب عنه يومئذ العذاب فقد رحمه. فالمفعول محذوف، وهو «العذاب» لدلالة الكلام عليه.

فلا قادرَ علىٰ كَشْفِه إلّا هو، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ مِن غِنًى أو صِحّة، ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فكانَ قادراً علىٰ إدامتِهِ أو إزالتِه.

[﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ ١٨]

﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ تصويرٌ للقَهْرِ والعُلُوِّ بالغَلَبةِ والقُدرة، كقوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

[﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ١٩]

«الشيء»: أعمُّ العامِّ لوقوعهِ علىٰ كُلِّ ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه، فيقعُ علىٰ القديمِ والجِرْمِ والعَرَضِ والمُحالِ والمستقيم، ....

يُحملُ عليها. ورجلٌ ضرير: كناية عن فقد بصره. والضَّرَّة: أصلُها الفِعلة التي تضرّ، لاعتقادِهم أنها تضرّ بالمرأة الأخرى. والإضرار: حَمْل الإنسان على ما يضرّه. وهو في التعارف[١]: حملُه على أمرٍ يكْرَهه»[٢].

قولُه: (فكانَ قادراً على إدامتِهِ أو إزالتِه). يريد أن قولَه: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ جوابٌ للشرط[٣] مقابلٌ لقوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾. وكان من الظاهر أنْ يقال: فلا رادّ لفضله، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧]. لكن جِيءَ به هاهنا عامّاً ليشملَ ذلك وغيرَه، وليتّصلَ به قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾.

---

(١) أي: في استعمالِ الناس وعُرْفِهم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٣.

(٣) يعني في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾.

ولذلكَ صَحَّ أن يُقالَ في الله عزَّ وجلّ: شيءٌ لا كالأشياء، كأنك قلت: مَعلومٌ لا كسائرِ المعلومات، ولم يَصِحّ: جسمٌ لا كالأجسام.

وأراد: أيُّ شهيدٍ ﴿أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾، فوضعَ «شيئاً» مقامَ «شهيدٍ» ليُبالغَ بالتعميم، ﴿قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ....

قولُه: (ولذلكَ صحَّ أن يُقالَ في الله تعالى: شَيْءٌ لا كالأشياء). نقل الإمام عن جَهْم[1] أنه كان ينكرُ كونَه تعالى شيئاً، ويحتجُّ بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ويقول: «إذا دلّ اسمٌ على صفةٍ من صفات الكمال، يُطلَقُ عليه، والشيء ليس كذلك، فلا يجوز إطلاقُه عليه»[2].

دليلُ الجمهورِ[3] هذه الآية، وقولُه تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، استثْنَى من ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ ذاتَه، ولأن لفْظَ «الشيء» أعمُّ الأشياء، فيشمل الواجبَ والممكن[4]. فالنّزاع لفظيّ.

قولُه: (ليُبالغَ بالتعميم)، وذلك أنه لو قيل: أيّ شهيدٍ أكبر شهادة؟ خُصَّ بالشاهدِ المتعارَف، ومَنْ يقال له: «شهيد» فيعمّ، ليعرضَ ما يَصْلحُ للشهادة من أيّ جنس كان، متعارَفاً وغيرَ متعارف، فيكون أدخَلَ في المبالغة.

---

(١) هو: جهم بن صفوان الراسبيّ، من الجبريّة الخالصة. وإليه تنسب فرقة الـجَهْميّة، وافق المعتزلةَ في نفْي الصفات الأزليّة، وزاد عليهم بأشياء. قُـتِل بمرو في آخر مُلك بني أمية. انظر: «الملل والنحل» (١: ٨٦)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري (١: ٣١٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٤٧). وانظر: «مقالات الإسلاميين» (١: ٣١٢).

(٣) يعني: أهل السنّة، انظر: كتاب «الفِصل في المِلل والأهواء والنِّحل» لابن حزم (٢: ١١٨).

(٤) الواجب، هو الذي يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. والممكن: هو ما يقتضي لذاته ألا يقتضي شيئاً من الوجود والعدم. كتاب «التعريفات» للجرجاني ص٢٣٠، ٢٤٩.

يحتملُ أن يكونَ تمامُ الجوابِ عندَ قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، بمعنىٰ: اللهُ أكبرُ شهادة، ثم ابتدِئ: ﴿شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ أي: هو شهيدٌ بيني وبينكم، ....

قولُه: (أنْ يكونَ تمامُ الجوابِ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾)، فهو أيضاً من باب قوله: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢][1].

وأما قضيةُ النَّظم علىٰ هذا، فهي أنه تعالى لمّا افتتح السورةَ بدلائلِ الآفاق والأنفُس، وقرن معها حُججاً شتَّى، نبّه بهذه الآيةِ على أنّ كل ذلك شهادةٌ من الله على إثباتِ توحيده، وعلْمه، وقدرته، وسائرِ الصفات المستتبعة، لأنّ نصْبَ الأدلة، وإقامة البراهين والحجج، هو الأصل فيها. ولهذا فصَلَ شهادةَ الله عن شهادةِ الغير في قولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. يعني: مَن يقْدرُ على مثل هذه الأشياءِ إلا الله، حتَّى يكونَ أكبرَ شهادةً منه؟

ثم جعل ذلك مَخْلصاً ووسيلةً إلى إثبات رسالتِه صلوات الله عليه بقولِه: ﴿ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾. يعني: مثْلُ هذا الشاهدِ العظيم الشأن، الباهرِ القدرة، يشهدُ بيني وبينكم، وهو مصدِّق لدعْوايَ بأنّي رسولٌ حقّ، وكلامي صدْق، وشهادتُه لِي بأنْ أنزَلَ عليَّ هذا الكتابَ الكريم، المعجز، الفائق، الهادي إلى الطريقِ المستقيم. وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾، أي: لأُثْبِت دعوايَ به، وأنذرَكم؛ فأعْظِمْ بمشهودٍ له مَن هذه صفاتُ شاهدِه!

ثم أنكر عليهم الإنكارَ البليـغَ بقوله: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٩]، يعني: بعد توضيحِ هذه الدلالات، وتبيـينِ هذه الآياتِ البيّنات، أنتم ثابتون مستقرون على ما كنتم عليه؟ ما أشدَّ شكيمتكم، وأعْظَم عنادَكم! وإليه الإشارة بقوله: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ تقرير لهم، مع إنكارٍ واستبعاد.

---

(١) والمقصود أن الاستفهام في كلتا الآيتين للتقرير.

وأن يكونَ ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ هو الجوابَ، لدلالتِهِ علىٰ أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ إذا كان هو الشهيدَ بينَه وبينَهم، فأكبرُ شيءٍ شهادةً شهيدٌ له.

﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ عطفٌ علىٰ ضميرِ المُخاطَبينَ من أهلِ مكّة، أي: لأُنذِرَكم به وأُنذِرَ كُلَّ مَنْ بَلَغَه القُرآنُ من العَرَبِ والعَجَم. وقيل: من الثَّقَلَين. **وقيل: مَنْ بَلَغَه إلىٰ يومِ القيامة**. وعن سعيدِ بنِ جُبَير: مَنْ بَلَغَهُ القُرآنُ فكأنما رأىٰ مُحمَّداً ﷺ.

﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ تقريرٌ لهم مع إنكارٍ واستبعاد، ﴿قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ شهادتَكم.

[﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٢٠-٢١]

ثم قوله: ﴿قُل لَّآ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] أمرٌ للرسولِ ﷺ بالإعراض عنهم، والتبرِّي مِن شِرْكِهم، والتبتّل إلى الله تعالى، لأن ذلك سنّةُ أبيه إبراهيم، فإنه بعد ما أنذرَ وبالغَ فيه، قال: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى﴾ [مريم: ٤٨].

وبعد الاحتجاج عليهم بالكواكب، قال: ﴿إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩].

قولُه: (**وأنْ يكونَ ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ هو الجوابَ**)، أي: المجموع. فعلى هذا هو من الأسلوبِ الحكيم. يعني: شهادته معلومة، كما سبق، لا كلامَ فيه، وإنما الكلام في أنه شاهدٌ لي عليكم، مُبيِّن لدعْوايَ بإنزال هذا الكتابِ الكريم. وإذا ثبت أن الله تعالى شاهدٌ لي، يلزم ما قال المصنف: «فأكْبرُ شيء شهادةً شهيدٌ له».

قولُه: (**وقيل: مَن بَلَغَه إلى يومِ القيامة**). قال القاضي: «هو دليلٌ على أنّ أحكامَ القرآنِ تعمّ الموجودين وقْتَ نزولِه، ومَن بعدهم، وأنه لا يؤاخَذُ بها مَن لم تبْلغْه»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٩).

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ يعني: اليهودَ والنَّصارىٰ، يَعرِفونَ رسولَ الله ﷺ بحِليَتِهِ ونَعْتِـهِ الثابتِ في الكِتابَينِ معرفةً خالصة، ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُ﴾ بحُلاهُم ونُعوتِهم، لا يَخفَوْنَ عليهم ولا يَلتَبِسُونَ بغيرِهم. وهذا استِشهادٌ لأهلِ مكَّةَ بمعرفةِ أهلِ الكِتابِ به وبصِحَّةِ نُبوَّتِه.

ثمّ قال: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ من المُشركينَ ومن أهلِ الكتابِ الجاحِدينَ ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ به، ....

قولُه: (وهذا استِشهادٌ لأهلِ مكّة)، أي: هذا الكلامُ استشهادٌ لأجْل أهل مكة.

وَوِزانُ هذا مع ما قبلَه وِزانُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]. قال: «﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا﴾، لِما أظهرَ من الأدلّةِ على رسالتي، ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ من علماء أهلِ الكتاب الذين أسْلموا».

ولكن هذا خاصٌّ ابتداءً، وما نحن بصددِه عامٌّ مخصَّص بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾. وبيانه: أنه تعالى أمرَ رسولَه ﷺ أولاً بأن يقولَ للكافرين: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ إثباتاً لنبوّته، بكونه تعالى أظهرَ هذا الكلامَ المعجز دلالةً عليها، ثُمَّ ثنّى بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ [البقرة: ١٤٦] تقريراً وتوكيداً، ثم قَدَّر للمشركين أن يقولوا: إنّ أكثرَ أهل الكتابَيْن لا يشْهدون بذلك، فيُجابوا بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾، أي: الذين عاندوا وحَرَمُوا أنفسَهم الخيراتِ، منكم ومنهم، لا يؤمنون.

وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾: من المشركين ومن أهلِ الكتاب»، يعني كما أن الكفارَ عَرَفوه حق معرفتِه، بالمعجزات القاهرة، أنه رسولٌ من الله، صادق فيما جاء به، ثم كابروا وعاندوا، كذلك أكثرُ أهل الكتابين: عرفوه بحِلْيَتِه ونعْتِه الثابتِ في الكتابين، فهم فيه سواء. والله أعلم.

جَمَعوا بينَ أمرينِ مُتناقِضَين، فكَذَبوا علىٰ الله ما لا حُجَّةَ عليه، وكَذَّبوا بما ثَبَتَ بالحجّةِ البيِّنة والبُرهانِ الصحيح، حيثُ قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقالوا: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقالوا: «الملائكةُ بَناتُ الله»، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ونَسَبوا إليه تحريمَ البَحائرِ والسَّوائب، ...

قولُه: (جَمَعوا بين أمْرَيْن مُتناقضَيْن)، فيه جمع[١]، وتقسيم[٢]، وتفسيرٌ[٣]، فالجمعُ قوله: «جَمَعوا بين أمْرين متناقضين»، والتقسيم: قوله: «فكذَبوا على الله ما لا حجة عليه، وكذّبوا بما ثبت بالحجّة البيّنة». وقوله: «حيثُ قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾» [الأنعام: ١٤٨]، إلى قوله: «تحريمَ البَحائرِ والسَّوائب»[٤] تفسيرٌ لقولِه: «فكذبوا على الله». وقولُهُ: «وذهبوا فكذَّبوا القُرآنَ والمُعجِزات، وسَمَّوها سِحراً، ولم يُؤمنوا بالرَّسول ﷺ» تفسير لقولِه: «وكـذّبوا بما ثبت بالحجّة».

---

(١) الجمع: هو أن تُدْخل نوعَيْن فصاعداً في نوعٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]. انظر: «شرح الكافية البديعية» لصفيِّ الدين الحِلِّيِّ ص١٦٦.

(٢) التقسيم: أن تذكر شيئاً ذا جزأين فصاعداً، ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك. واشترط فيه البديعيون أن تستوفي أقسام القسمة، فلا تغادر منها قسماً، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، المصدر السابق ص١٦٩.

(٣) التفسير: هو أن يؤتَى في أول الكلام أو بيت من الشعر بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفة فحواه دون أن يفسّر إما في البيت الآخر أو في بقية البيت. كقول أبي مُسْهر:

غَيْثٌ وَلَيْثٌ: فَغَيْثٌ حين تسألُهُ عرفاً، ولَيْثٌ لدى الهيجاء ضِرْغَامُ

المصدر السابق ص٢٨١.

(٤) البحائر: جمع بَحِيرة، وهي: الشاة أو الناقة إذا نُتجت عشرة أبْطُن فلا يُنتفع بها، فتُشقّ أذنها بنِصْفَيْن وتُتْرَك. والسوائب: جمع سائبة، وهي: أمّ البحيرة أو الناقة التي يسيّبها صاحبها لِبُرْئه من علة أو غير ذلك فلا يُنتفع بها ولا تُمنع من كلأ. انظر: «لسان العرب»، مادتي (بحر) و(سيب).

....

وبيانُ التناقضِ أنهم نسَبوا إلى الله تعالى ما لم ينزِّلْ به سلطاناً، فصدّقوه، وعزلوا عن الله تعالى ما كان منسوباً إليه، من القرآنِ والآيات والرسول، فكذّبوا بها.

وفي قوله: «بين أمْرَيْنِ مُتناقضين» تسامح. قال القاضي: «إنما ذكَر: ﴿أَوْ﴾ وهم قد جمعوا بين الأمرين، تنبيهاً على أن كلًّا منهما وحدَه بالغٌ غايةَ الإفراطِ في الظلمِ على النفس»[١].

يعني: في مجيء ﴿أَوْ﴾ وهم قد جمعوا بين الكذبِ والتكذيب، إشارةٌ إلى أن كل واحدٍ منهما بلغ في الفظاعة بحيثُ لا يمكن الجمع[٢] بينهما، وأن الثابتَ أحدُ الأمرين. وهم في الجمعِ بينهما، كمن جمعَ بين أمرين متناقضين. ويجوز أن تكونَ ﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو[٣]، كقولِه تعالى: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

وفي كلامِه رائحةٌ من الاعتزال.

ثُمَّ الأحسَنُ والأوفَقُ لتأليفِ النظم أن تُستنبطَ هذه المعاني من الآياتِ الثلاث[٤]، فقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أصلُه: لا يفلحُ الكافرون، لأنه تذييل[٥] وتأكيدٌ لما سبق، وليس فيه إلا حديثُ الكذب والتكذيب، فعُلم منه أن دأبَهم الكذب[٦]، وأنهم ليسوا من الصدقِ في شيء.

ثم قوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾: بيانٌ لدأبِهم وعادتِهم. وقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، وقولُه: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾: بيانٌ لكذبِهم على الله، كقولِه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وقولُه: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾، إلى قولِه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: بيانٌ لتكذيبهم بآيات الله.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٩).

(٢) كذا في (ط)، وفي (أ) و(ب) و(ج): «بلغ في انقطاعه الحد الأعلى بالجمع».

(٣) هذا رأي بعض الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين. انظر: «معاني الحروف» للرمّاني ص٧٩.

(٤) يعني الآيات (٢١، ٢٢، ٢٣).

(٥) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لا تذييل».

(٦) قوله: «والتكذيب، فعلم أن دأبهم الكذب» سقط من (ط).

وذهبوا فكذَّبوا القُرآنَ والمُعجِزات، وسَمَّوْها سِحراً، ولم يُؤمنوا بالرَّسول ﷺ.

[﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ۝ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ۝ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ ٢٢-٢٤]

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ ناصِبُه محذوف، تقديرُه: ويومَ نَحشُرُهم كانَ كَيْتَ وكَيْت، فتُرِكَ ليبقىٰ علىٰ الإبهامِ الذي هو داخلٌ في التخويف، ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾ أي: آلهتُكم التي جَعَلتُموها شُركاءَ لله.

قوله: (وذهَبوا فكذَّبوا القرآن)، الأساس: «ومن المجاز: ذهب عليَّ كذا: نسيتُه. وذهب الرجُل في القوم، والماء في اللَّبَن: ضلّ».

قوله: (﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾: ناصِبُه محذوف)، إلى قوله: (كانَ كَيْتَ وكَيْت)، أي: مِما لا يدخل تحت الوصف.

ورأيت أيها المخاطَبُ أمراً فظيعاً، يسلِّي رسولَ الله ﷺ، وذلك أنه تعالى لـما أرشده صلواتُ الله عليه إلى توبيخِ المشركين، بقوله: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾، ثم أمره بأن يواجهَهم بكلمة المُتاركةِ والموادعة[1]، وهي قولُه: ﴿وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾، شَرَع يسلِّيه بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾، إلىٰ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. يعني: إنْ كان أولئك الخاسرون لا يعرفونك، ولا يؤمنون بما جئتَ به، فالمؤمنون من أهل الكتابين يعرفونك حقَّ المعرفة. وفي قوله: «هذا استشهادٌ لأهل مكةَ بمعرفة أهل الكتابِ به» إيماءٌ[2] إلى ذلك.

---

(١) في (ج): «المتاركة والمرادعة».

(٢) الإيماءُ من أقسامِ الكناية عند السكاكي، كقول أبي تمام يصف إبلاً:

أَبَيْنَ فما يَزُرْنَ سوى كريمٍ وحسْبُكَ أنْ يَزُرْنَ أبا سعيدِ

فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خاف. انظر: «الإيضاح» ص٤٦٧.

وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ معناه: تَزعُمونَهم شُركاء، فحُذِفَ المفعولان.

وقُرِئَ: «يَحشُرُهم»، «ثمّ يقول»؛ بالياء فيهما. وإنما يُقالُ لهم ذلك على جِهةِ التوبيخ.

ويجوزُ أن يُشاهِدوهُم، إلّا أنهم حينَ لا ينفعونهم، ولا يكونُ منهم ما رَجَوا من الشفاعة، فكأنهم غُيَّبٌ عنهم، وأن يُحالَ بينَهم وبينَهم في وقتِ التوبيخِ ليَفقِدُوهُم في الساعةِ التي عَلَّقوا بهم الرجاءَ فيها، فيَرَوْا مكانَ خِزيِهم وحَسْرتِهم.

ثم قال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، أي: لا يفوزون في الدنيا بمباغيهم[1]، بل يخسرون أنفسَهم، وتستأصلون شأفتَهم بأيديكم، ثم يومَ القيامة أدْهَى وأمرّ.

قولُه: (فكأنهم غُـيَّبٌ). الغَيْب: ما غاب عنك. وجمع الغائب: غُـيَّب، وغُـيَّاب، وغَيَبٌ أيضاً. وإنما تثبتُ فيه الياء مع التحريك، لأنه شُبِّه بـ«صَيَد»، وإنْ كان جمعاً. وصيد: مصدرُ قولك: بعيرٌ أصْيد[2].

قولُه: (وأن يُـحَالَ بينَهم) عطف على «أن يُشاهِدوهُم». وقوله: «ويجوز أن يشاهدوهم» على قوله: «وإنما يُقالُ لهم ذلك على جِهةِ التوبيخ».

يعني: إنما يقال للمشركين: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾ على سبيلِ التوبيخ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٩٤].

أو يقالُ لهم وهم يشاهدونهم على سبيلِ التعيير، أي: ادّعيتم أنّ هؤلاء شركاؤنا، فيشفعون لنا عند الله، فأين شفاعتُهم؟ كما تقول للمهدَّد، ومعه صاحبُه، وقد ادَّعَى أنه يعينُه في الشدائد، وقد وقع فيها وخذلَه: «أين زيد؟» فجعلْتَه، لعدمِ نفعِه وإن كان حاضراً، كالغائب.

---

(١) أي: بمطالبهم.

(٢) والأصيد: هو الذي يرفع رأسه كِبراً. وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه. «الصحاح» (٢: ٤٩٩)، مادة «صيد».

﴿فِتۡنَتُهُمۡ﴾: كُفرُهم، والمعنىٰ: ثمّ لم تكُنْ عاقبةُ كُفرِهم ـ الذي لَزِمُوهُ أعمارَهم، وقاتلوا عليه، وافتَخَروا به، وقالوا: دينُ آبائنا ـ إلا جُحُودَه والتَّبرُّؤَ منه، والحَلِفَ علىٰ الانتِفاءِ من التَّديُّنِ به. ويجوزُ أن يُراد: ثم لم يَكُنْ جوابُهم إلّا أن قالوا، فسُمِّيَ فِتنةً لأنه كَذِب.

أو يقال لهم حين يُحالُ بينهم وبينهم، كما تقول لمن ادعى أن له ناصراً ينصرُه، ويدفعُ عنه المكاره، وقد جاء لنصْرتِه، فطمع في ذلك، فضُربت الحيلولةُ بينه وبينه، ثم قلت: أين ناصرُك الذي علّقتَ به الرجاء؟ ادعُه! لتُرِيَه تحسُّره وخَيبتَهُ.

ومنه قول الشاعر:

كما أَبرقَتْ قوماً عِطاشاً غَمامـةٌ فلمّا رَأَوْها أَقْشَعتْ وتجلَّـتِ[1]

لذلك قال: «علَّقوا بهم الرجاء فيها».

الوجه الأول حقيقة، والثاني مجاز، والثالثُ كالأول.

قولُه: (لأنّه كَذِب). يعني: إنّما سُمِّيَ الجوابُ فتْنةً، لأن قولَهم: ﴿مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ كان كذباً، والكذبُ سببٌ لإيقاع الإنسان في الفتنةِ وورْطةِ الهلاك. فعلى هذا، قولُـهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ مُجْرىً على ظاهره[2]. و«ثم» للتراخي في الرتبة.

يعني: أن جوابَهم هذا أعظمُ في تصوُّرهم[3] من توبيخِنا إياهم بقولنا: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾؟ وهذا هو الدّاعِي إلى وضع الفتنةِ موضعَ الجواب.

---

(١) هو لكُثيِّر عزّة في «ديوانه» ص١٠٧.

(٢) أي: أن قولهم هذا على حقيقته، لا مجاز فيه ولا كناية. و«ثم» تفيد التراخي في الرتبة.

(٣) في (ط): «في تسورهم» ولم ينقط فيها شيء، وفي: «تصويرهم»، والمثبت هو الموافق للسياق.

وقُرِئ: ﴿تَكُن﴾ بالتاءِ، و«فِتنَـتَهم» بالنصب، وإنما أنَّث ﴿أَن قَالُوا﴾ لوقوعِ الخبرِ مُؤنَّثاً، كقولهم: مَنْ كانت أمُّك؟ وقُرِئَ بالياءِ ونَصْبِ «الفتنة»، وبالياءِ والتاءِ مع رَفْعِ «الفتنة»، ....

وعلى الأول[1] قولُهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كنايةٌ عن التبرِّي عنهم، وانتفاءِ التديّن به، و«ثم» مُجرىً على ظاهره، لقوله: «ثُمّ لم تكن عاقبةَ كفرهم».

قولُه: (وقُرِئ: ﴿تَكُن﴾ بالتاء) ـ المنقوطة فوقها نقطتان ـ (و«فِتْنَـتَهُم» بالنصب). ذَكَر فيه ثلاثَ قراءات[2]، أولُها: لحمزةَ والكسائي، وثانيتها: شاذَّة، وثالثـتها: لحفْص، وابنِ كَثير، وابن عامر.

قال الزجّاج: «إنّ نصْبَ «فتنة» على خبرِ ﴿تَكُن﴾، و﴿أَن قَالُوا﴾: الاسم، فأُنثت ﴿تَكُن﴾، وفاعلُه: ﴿أَن قَالُوا﴾، لأن ﴿أَن قَالُوا﴾ هو الفتنة، ويجوز: «إلا مقالتهم» وهو مؤنث. ويجوزُ رفعُ «الفتنة» على اسم ﴿تَكُن﴾، و﴿أَن قَالُوا﴾: الخبر. ويجوز: «لم يَـكُنْ» على التذكير، والفاعل ﴿أَن قَالُوا﴾. ويجوزُ على التذكير، والفاعل «فتنتُهم» على تأويلِ الافتتان. وتأويلُ الآية حسنٌ لطيف، لا يعرفُه إلا مَن عرف معاني الكلام، وتصرُّف العرب.

ومثْلُها أنْ ترى إنساناً يحبّ غاوياً، فإذا وقع في هلَكَةٍ تبرَّأ منه، فيقالُ له: ما كانت محبتُك لفلانٍ إلاّ أنْ تبرَّأْتَ منه»[3].

وقال صاحبُ «التقريب» في الاستشهادِ بقوله: «مَنْ كانت أمّك» نظر، لأنّ «مَن» يُذكَّر ويؤنَّث[4].

---

(١) أي: على تفسير الفتنة بالكفر.

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٢٦)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٤٣، وكتاب «السبعة» لابن مجاهد ص٢٤٣.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٨-٢٥٩) باختصارٍ غير مُخِلٍّ بالمعنى.

(٤) «تقريب التفسير» ق١٣٥.

وقُرِئ: «ربَّنا» بالنَّصْبِ علىٰ النداء.

﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾: وغابَ عنهم، ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ أي: يَفترونَ إلٰهيَّتَه وشفاعتَه.

فإن قُلتَ: كيف يَصِحُّ أن يَكْذِبوا حينَ يَطَّلِعونَ علىٰ حَقائقِ الأمور، وعلىٰ أنّ الكذبَ والجحودَ لا وَجْهَ لمنفعتِه؟ قلتُ: المُمْتَحَنُ يَنطِقُ بما يَنفَعُه وبما لا يَنفَعُه من غيرِ تمييزٍ بينَهما حَيْرَةً ودَهَشاً؛ ألا تراهُم يقولون: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٧]، وقد أيقنوا بالخلودِ ولم يَشُكُّوا فيه، وقالوا: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقد عَلِموا أنه لا يُقضىٰ عليهم.

وأجيب: أن «مَن» إنما يُؤنَّث ويُذكَّر باعتبارِ مدلولِه، وإبهامِه، وشيوعِه، كالمشْتَرَك. وأمّا لفظُهُ فليس إلا مذكَّراً.

روى المصنف عن سيبويه: «إنما يَخرجُ التأنيثُ من التذكير، ألا ترى أنّ «الشيء» يقعُ على ما أخبر عنه مِن قبلِ أن يُعْلَمَ أذكَرٌ هو أم أنثى! والشيءُ مذكّر وهو أعمُّ العام»[1].

قولُه: (وقُرِئ: «ربَّنا» بالنَّصْب[2]): حمزة والكسائي.

قولُه: (أي: يَفتَرونَ إلهيّته وشفاعتَه). خصّ هذا التقدير، لأن قولَهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ جوابٌ عن قولِه تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾، أي: أين آلهتكم التي جعلْتموها شركاءَ لله، وزعمْتم أنهم يشْفعون لكم؟ حتّى يخلِّصوكم[3] الآن ممّا أنتم فيه من ورطاتِ الهلاك. و﴿مَّا﴾ في ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ موصولة، فحذفَ المضافُ أولاً، فصار: «يفترونه»، ثم حذفَ الضميرُ الراجع.

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ٢٤١).

(٢) هذه القراءة على النداء المضاف، وفُصِل به بين القسم ﴿وَٱللَّهِ﴾ وجوابه: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾. وقد حسَّنه مكّيّ لأنّ فيه معنى الخضوع والتضرُّع حين لا ينفع ذلك. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٢٦) و«حجّة القراءات» ص٢٤٤.

(٣) في الأصول الخطية: «حتى يخلصونكم»، ولا يستقيم.

وأمّا قولُ مَنْ يقول: معناه: ما كنّا مُشرِكينَ عندَ أنفسِنا، وما عَلِمْنا أنّا علىٰ خطأٍ في مُعتَقَدِنا، وحَمْلُ قولِه: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني: في الدنيا، فتَمَحُّلٌ وتَعسُّفٌ وتحريفٌ لأفصَحِ الكلام إلىٰ ما هو عَيٌّ وإفحام؛ لأنّ المعنىٰ الذي ذهبوا إليه ليسَ هذا الكلامُ بمُتَرْجِمٍ عنه، ولا مُنطَبِقٍ عليه، وهو نابٍ عنه أشدَّ النُّبوّ، ....

قولُه: (وأمّا قولُ مَن يقول: معناه: ما كُنّا مُشركينَ) إلى آخره: إشارةٌ إلى خلاف. قال الإمام: «للناسِ فيه قولان، الأول: قولُ أبي عليّ الـجُبّائيّ والقاضي[1]: أن أهلَ المحشر لا يجوز إقْدامُهم على الكذب، لأنهم يعرِفون الله بالاضطرار، فيَلْجؤون إلى ترك القبيح، وأقبحُ القبائح القولُ بالكذب، وأتـمُّه الحَلِفُ عليه. فإذاً يُحمل قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ على: ما كنّا في اعتقادِنا وظنونِنا مشركين، لأنهم كانوا معتقدين أنهم كانوا موحِّدين. ويُحملُ قولُه: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٤] في الدنيا في أمورٍ كانوا يُـخبِرون عنها، كقولهم: إنهم على صواب، وإنّ ما هم عليه ليس بشِرْك، والكذبُ يصحّ عليهم في الدنيا.

والثاني قولُ الجمهور: إن الكذبَ عليهم في الآخرة جائز، بل واقع. واستدلُّوا بآيات كثيرة[2].

وأما حملُ هذه الآية على أن المراد: ما كنّا مشركين في ظنونِنا واعتقادِنا، فمخالَفةٌ للظاهر، وقولُه: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ على أنهم كذَبوا في الدنيا، يوجِب تفكُّكَ النظم، وصرْفَ أول الآيةِ إلى أحوال القيامة، وآخرِها إلى أحوال الدنيا»[3].

وهو المرادُ من قول المصنف: «وتحريفٌ لأفصحِ الكلام إلى ما هو عيٌّ وإفْحام».

---

(١) يعني: أبا الحسين القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شيخ المعتزلة في عصره. سبقت ترجمته.

(٢) منها: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨].

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٥١) والنقل بتصرف وتلخيص.

وما أدري ما يَصنَعُ مَنْ ذلك تفسيرُه بقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، بعدَ قوله: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]، فشبَّهَ كَذِبَهم في الآخرةِ بكَذِبِهم في الدُّنيا؟!

[﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ٢٥ -٢٦]

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ حينَ تَتْلو القُرآن، رُوي: أنه اجتَمَعَ أبو سُفيانَ والوليدُ والنَّضْرُ وعُتبةُ وشَيْبةُ وأبو جَهْلٍ وأضرابُهم يَستَمِعونَ تلاوةَ رسولِ الله ﷺ، فقالوا للنَّضْر: يا أبا قُتَيْلة، ما يقولُ مُحمَّد؟ فقال: والذي جَعَلَها بيتَه ـ يعني: الكعبة ـ ما أدري ما يقول، إلّا أنه يُحرِّكُ لِسانَه ويقولُ أساطيرَ الأوّلين، مِثلَ ما حَدَّثتُكم عن القُرونِ الماضية، فقال أبو سُفيان: إني لأراهُ حقاً. فقال أبو جَهْل: كلّا! فنزَلَت.

والأكِنّةُ علىٰ القُلوب، والوَقْرُ في الآذان: مَثَلٌ في نُبُوِّ قُلوبِهم ومَسامِعِهم عن قَبولِهِ واعتِقادِ صِحّتِه. ....

قولُه: (ما يَصْنَعُ مَن ذلك تفسيرُه بقوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾). «مَـن»: موصولة، وهو فاعل «يصنع»، وذلك أنه تعالى قال في حقِّ المنافقين: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]. يعني: تَوَلَّوُا اليهود وناصحوهم، ثم قالوا للمسلمين: والله إنا لمسلمون. ثم قال بعده: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨]. قال المصنف: «فيحلفون لله على أنهم مسلمون في الآخرة، كما يحلفون لكم في الدنيا»، وهو المرادُ من قوله هاهنا: «فشبّه كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا».

قولُه: (والوَقْرُ في الآذان: مَثَلٌ في نُبُوِّ قُلوبِهم)، أي: استعارة. قال الزجّاج: «الوَقر بالفتح: ثقلٌ في السمع. يقال: فلان في أذنه وَقْر. وقد وَقِرت الأُذنُ تَوْقَر. قال الشاعر:

ووَجْهُ إسنادِ الفِعلِ إلىٰ ذاتِه ـ وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ ـ للدَّلالةِ علىٰ أنه أمرٌ ثابتٌ فيهم لا يَزولُ عنهم، كأنهم مجبولونَ عليه، أو هيَ حِكايةٌ لِـمَا كانوا يَنطِقُونَ به من قولِهم: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥].

وقرأ طلحة: «وِقْراً»؛ بكسرِ الواو.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾ هي «حتّىٰ» التي تقَعُ بعدَها الـجُمَل، والجملةُ قولُه: ﴿إِذَا جَآءُوكَ ... يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، ....

وكــلامِ سـيِّئٍ قــد وَقِــرتْ　　　أُذُني منهُ ومـا بِي مِـن صَمَمْ[1]

والوِقرُ بكسر الواو: أنْ يحملَ البعيرُ أو غيره مقدارَ ما يطيق. تقول: عليه وِقر»[2].

قولُه: (**ووَجْهُ إسنادِ الفِعلِ إلى ذاتِه ـ وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ ـ للدلالةِ على أنه أمرٌ ثابت**)، وهذا هو أولُ الوجوهِ المذكورةِ في إسناد ﴿خَتَمَ﴾ إلى ﴿ٱللَّهُ﴾ في «البقرة»[3].

وقولُه: (**أو هي حكاية**) هو من آخر الوجوهِ المذكورة هناك، وهو من بابِ المشاكلة[4]، وقد حققنا القولَ فيها.

قولُه: (**والجملةُ قولُه: ﴿إِذَا جَآءُوكَ ... يَقُولُ﴾**)، أي: الجملة: ﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾، وجوابُه وهو: ﴿يَقُولُ﴾. وقولُه: «﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾: حال»، أي: لمجيئهم.

---

(١) البيت من قصيدة للمثقّب العَبْديّ في «ديوانه» ص٣٣٠.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٩-٢٦٠).

(٣) في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]. وقد ذكر الزمخشري ثلاثة أوجه في ذلك هي: التمثيل بالجملة لحال قلوب الكافرين فيما كانت عليه من التجافي عن الحق بحال قلوبٍ ختم الله عليها. وإسناد الختم إلى الله على سبيل المجاز وهو لغيره حقيقة، والتعبير عن ترك القسر والإلجاء بالختم.

(٤) المشاكلة: هي ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته، أو ذكره بلفظ مضادٍّ للصاحب له، أو مناسب له، تحقيقاً أو تقديراً. انظر: «الإيضاح» ص٤٩٣ والمشاكلة في الآية في قوله: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ إذ لـمّا ذكر أن الكفار كانوا يقولون: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] حسُن أن يُقال فيهم: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾، فذكر لفظ «الوقر»، والمراد العناد.

و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ في مَوضِعِ الحال، ويجوزُ أن تكونَ الجارّة، ويكونَ ﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾ في محلِّ الجرّ، بمعنىٰ: حتّىٰ وقتِ مجيئهم، و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ حال.

وقولُه: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ تفسيرٌ له، والمعنىٰ: أنهُ بلغَ تكذيبُهم الآياتِ إلى أنهم يُجادِلونَكَ ويُناكِرونَك، وفَسَّرَ مُجادَلتَهم بأنهم يقولون: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، فيَجعَلونَ كلامَ اللهِ ـ وهو أصدَقُ الحديث ـ خُرافاتٍ وأكاذيب، وهي الغايةُ في التكذيب.

المعنى: حتى إذا جاؤوك مجادلين يقولون: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾. فوضع ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ موضعَ الضمير[١]، ليُشْعِرَ بأن مجيئَهم على تلك الحالةِ كُفْر وعناد، وقولَهم كذبٌ بحْت.

قولُه: (حتى وقتِ مجيئهم)، يعني: «حتى»: إمّا حرفُ ابتداء[٢]، وبعده الجملةُ الشرطية. قال أبو البقاء: «﴿إِذَا﴾ في موضعِ نصب بجوابِها، وهو ﴿يَقُولُ﴾، وليس لـ﴿حَتَّىٰٓ﴾ هاهنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعملُ في الجمل»[٣].

أو حرفُ جرٍ بمنزلة «على»، فعلى هذا لـها عمل. و﴿يَقُولُ﴾ جملةٌ مفسرة لقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾، لأن المجادلةَ هي قولُهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، و«حتى» غايةُ هذه الحالة الفظيعة[٤].

يعني بلغ تماديهم في الطغيان، وتكذيبِ آياتِ الله في الأزمنةِ الماضية، على سبيلِ التدرج والاستمرار، إلى حدٍّ انتهى إلى هذا الزمان، وهذا الطغيان، وهو مجيئُهم إليك، وتكذيبُهم هذه الآية البيّنة، والحجّةَ الساطعة.

قولُه: (خُرافاتٍ وأكـاذيب)، العطف تفسيريّ. الجوهريّ: «خرافـة: اسم رجُـلٍ مِن

---

(١) أي: كان ظاهر الحال يقتضي أن يقال: «حتَّى إذا جاؤُوك يُجادِلُونك يَقُولُون»، لكن وضع ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ موضع الضمير للسبب الذي ذكره.

(٢) انظر: «الجنى الداني» للمرادي ص ٤٩٨.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٨).

(٤) في (ج): «القطيعة».

﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ﴾ **الناسَ** عن القُرآنِ أو عن الرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ واتِّباعِه، ويُـثبِّطونَهم عن الإيمانِ به، ﴿وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُ﴾ بأنفسِهم، فيَضِلُّونَ ويُـضِلُّون، ﴿وَإِن يُهۡلِكُونَ﴾ بذلك ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾، ولا يتَعَدّاهُم الضَّـرَرُ إلىٰ غيرِهم، وإن كانوا يَظُنُّونَ أنهم يَضُرُّونَ رسولَ الله ﷺ. **وقيل: هو أبو طالب**، لأنه كانَ ينهىٰ قُريشاً عن التعرُّضِ لرسولِ الله ﷺ، وينأىٰ عنه فلا يُؤمِنُ به. ورُوِي: أنهم اجتَمَعوا إلى أبي طالبٍ وأرادوا برسولِ الله ﷺ سُوءاً، فقال:

واللهِ لَنْ يَصِـلُوا إلَيْـكَ بجَمْعِهِـمْ ... حَتَّـى أُوَسَّـدَ في الـتُّرَابِ دَفِينَـا

فاصْدَعْ بأمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضاضةٌ ... وابشِـرْ بِذاكَ وقَـرَّ مِنْـهُ عُيُونَـا

وَدَعَوتَنِي وزَعَمْـتَ أنَّـكَ نَاصِـحٌ ... ولَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَـمَّ أَمِينَـا

عُذرة[1] استهوتْه الجنّ، فكان يحدِّث ما رأى، فكذّبوه، وقالوا: حديثُ خُرافة. والرّاء فيه مخفَّفة»[2].

قولُه: **(وقيل: هو أبو طالب)**: عطف على قولِه: **(﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ﴾ الناس)**، أي: الناهون إمّا جميعُ المشركين، وإمّا أبو طالب، وإنما أتى بضميرِ الجماعةِ استعظاماً لفعله.

قولُه: **(والله لَنْ يَصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهِمْ)**، الأبيات[3].

---

(١) عذرة: اسم قبيلة من اليمن.

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٤٦). وقد ذُكر في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٢٤٤) والترمذي في «الشمائل» (٢٥٠) والبزّار في «المسند» (٢٤٧٥) وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٤٢) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٠٦٨) من حديثِ عائشة رضي الله عنها بإسنادٍ ضعيفٍ لضعفِ مجالد بن سعيد، وللاختلاف عليه في الوصل والإرسال، والمرسَلُ أشبَه بالصواب.

(٣) سبق تخريج الأبيات.

وعَرَضْتَ دِيناً لا مَحالَةَ أنَّهُ مِنْ خَيْرِ أدْيانِ البَرِيَّةِ دِينَا
لَوْلا المَلامَةُ أوْ حَذارِيَ سُبَّةً لَوَجَدْتَني سَمْحاً بِذاكَ مُبِينَا

فنزلت.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: ولو ترىٰ لرأيتَ أمراً شنيعاً، ﴿وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أُروها حتّى يُعاينُوها، أو أُطْلِعوا عليها إطْلاعاً هي تحتَهم، أو أُدخِلوها فعرَفوا مِقدارَ عذابِها؛ من قولك: وَقَّفْتُه علىٰ كذا؛ إذا فَهَّمْتَه وعَرَّفتَه، وقُرِئ: «وَقَفُوا» علىٰ البناء للفاعل، مِن: وَقَفَ عليه وقوفاً، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ تمَّ تمنِّيهم، ثمّ ابتَدَؤُوا..........

أُوسَّد: من الوسادة، أي: أوسَّد يميني في رَمْسِي[١]. دفيناً: منصوبٌ على الحال. فاصدعْ بأمرك: أي: اظهَرْ بأمرِك، أي: بدِينك. غضاضة: مَنْقصة، وهي: ما إذا سمعه الإنسانُ غضّ عليه بصرَه. وقَرَّ منه: أي: من أجلِ ذلك. أراد بالعيون: العينين، على أنّ أقلَّ الجمعِ اثنان، أو عيون المسلمين.

قولُه: (تمَّ تَمنِّيهم ثُمّ ابتَدَؤُوا)، قال صاحب «المرشد»: التقدير: يا لَيْتَنا نُرَدُّ ونحن لا نكذِّب، ونحن من المؤمنين رُدِدْنا أوْ لم نُرَدّ. فلا يدْخلان[٢] في جملة التمنِّي، ويرْتفعان على استئنافِ خبر. وعلى هذا يجوزُ أن تقفَ على قوله: ﴿نُرَدُّ﴾، ثم تَبتدئ، فتقول: «ولا نكذِّبُ» أي: لا نكذِّبُ أبداً، ونكون من المؤمنين أبداً. وهو وقفُ بيان[٣]. ووجهٌ آخر: وهو أن يكونَ

---

(١) يعني: القبر.
(٢) يعني: «نكذِّبُ» و«نكونُ».
(٣) وقف البيان: هو الوقف الذي يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على «وتُوَقِّروه» في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، للفرق بين الضميرين في «لتوقِّروه» للنبي ﷺ، وفي «تسبّحوه» لله تعالى. والوقف أظْهَرَ هذا المراد. انظر: «منار الهدى» للأشموني ص١٠.

﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ **واعِدِينَ الإيمان**، كأنهم قالوا: ونحنُ لا نُكذِّبُ، ونُؤمِنُ علىٰ وَجْهِ الإثبات. وشَبَّهه سِيبَوَيهِ بقولِهم: **دَعْني ولا أعود**، بمعنىٰ: دَعْني وأنا لا أعود، تَرَكْتَني أو لم تَترُكْني، ويجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ ﴿نُرَدُّ﴾، أو حالاً؛ علىٰ معنىٰ: يا ليتَنا نُرَدُّ غيرَ مُكذِّبينَ وكائنينَ من المُؤمنين، فيدخلَ تحتَ حُكمِ التَّمنِّي.

التقدير: يا ليْتنا نُرَدّ، ويا ليتنا لا نكذِّب، ويا ليْتنا نكونُ من المؤمنين، أي: نُوَفَّقُ للتَّصْديق، وألا نكذِّب. ولا وقف على هذا إلى قوله: «مؤمنين»[1].

قولُه: (**واعِدِينَ الإيمان**): حالٌ من فاعل «ابتدؤوا»، أي: ثُمّ ابتدؤوا قائلين: نحن لا نكذِّبُ بآيات ربِّنا، على سبيلِ الوعد. يقال: كذَّبه، وكذب به.

قولُه: (**دَعْني ولا أعود**)[2]، قال صاحبُ «الإقليد»، وهو كالشرحِ لكلامِ ابنِ الحاجب: «إنما ذكر هذا الرَّفع، لتعذُّرِ النصبِ والجزم على العطف، أما النصبُ فيُفْسِد المعنى، إذ المعنى على هذا: ليجتمعَ تَرْكُك لي وتَرْكِي لما تنهاني عنه. وقد علم أن طلبَ هذا المتأدِّبِ لترك المؤدِّب إيّاه، إنما هو في الحال بقرينةِ ما عراه من ألمه بتأديبِ مؤدّبه، وغرض المؤدِّبِ الترك لما نهىٰ عنه في المستقبل. ولا يحصل هذا الغرضُ بترك المتأدّب المنْهيَّ عنه في الحال، وإنما يحصلُ بالتركِ للعَوْد في المستقبل، ولا يستقيمُ الجزم، لأنه إذا جزم عطف، أدّى إلى عطفِ المعْرب على المبنيّ[3]، وهو ممتنع، إذ العطفُ لاشتراك الشيئين في الإعراب، ولا موضعَ للأول حتى يُحملَ عليه.

وأما امتناعُ الجزمِ في «ولا أعود»، فلما فيه من عطفِ الجملةِ المَنْهيّةِ على الأمْريّة. فكأنه قال: «دَعْني» ثم شرع في جملةٍ أخرى ناهياً لنفسِه عن العَوْد، لأنه لا يلزمُ من النهي تحقّقُ الامتناع، ولذا لم يأتِ التناقُض في قولِك: أنا أنهى نفسي عن كذا في كل وقتٍ ثم أفعله، كما أتى

---

(١) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» ص١٢٩.

(٢) هذا من أقوال العرب، وتمامه: «تركتني أو لم تتركني» استشهد به الزمخشري في هذا الموضع.

(٣) أي: عطف الفعل المضارع «أعود» على الأمر «دع».

فإن قلت: يدفعُ ذلك قولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾؛ لأنّ المتمنِّي لا يكونُ كاذباً.

قلت: هذا تـمَنٍّ قد تَضَمَّنَ معنى العِدَة، فجازَ أن يَتَعلَّقَ به التكذيب، كما يقولُ الرَّجل: ليتَ اللهَ يرزقُني مالاً فأُحسِنَ إليكَ وأُكافِئَكَ علىٰ صَنيعِك، فهذا مُتَمَنٍّ في معنى الواعِد، فلو رُزِقَ مالاً ولم يُحسِنْ إلى صاحِبِه ولم يُكافِئْهُ كَذَب، كأنه قال: إن رَزَقَني اللهُ مالاً كافأْتُكَ علىٰ الإحسان.

وقُرِئَ: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ ... وَنَكُونَ﴾ بالنَّصْبِ بإضمارِ «أنْ» علىٰ جوابِ التَّمنّي، ومعناه: إنْ رُدِدْنا لم نُـكذِّبْ ونَـكُنْ من المُؤمنين.

التناقض في قولك: أنا لا أفعلُ كذا في كل وقتٍ ثم أفعله، والمقصودُ نفي وقوع العود في المستقبل. ولا يحصل هذا إلا بالخبر»[١].

قولُه: (وقُرِىء: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ ... وَنَكُونَ﴾ بالنَّـصْب): حمزة وحفص. قال الـزجاج: «النَّصب على ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ ... وَنَكُونَ﴾ على الجوابِ بالواو في التمنِّي، كما تقول: «ليتك تصيرُ إلينا ونُـكرِمَك» أي: ليت مصيرَك يقعُ وإكرامَك. المعنى: ليت ردَّنا وقع وألّا نكذِّبَ، أي: إنْ رُدِدْنا لم نكذِّب»[٢].

وقال القاضي: «والجوابُ بإضمارِ «أن» بعد الواو، إجراء لها مُجْرَى الفاء. وقرأ ابنُ عامر برفعِ الأولِ على العطف، ونَصْبِ الثاني على الجواب»[٣].

---

(١) «الإقليد شرح المفصّل» للجَنْدِيّ، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد د. محمود أبو كتّة، محفوظة لدى كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحت رقم (٣٢٨٣) قسم التحقيق، ص١٢٣٤-١٢٣٥. بتصرّف يسير أحياناً. وانظر كذلك: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٢٦-٢٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٣) بتصرف يَسير.

(٣) «أنوار التنـزيل» (٢: ٤٠٢) وانظر: «حجة القراءات» ص٢٤٥، والمعنى أنه جعل «نكذب» نسقاً لقوله: «نرد»، وجعل «نكون» جواباً لـ«ليست».

﴿بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ﴾ من قَبائِحِهم وفَضائحِهم في صُحُفِهم **وبشهادةِ جَوارِحِهم** عليهم؛ فلذلك تمنَّوْا ما تمَنَّوْا ضَجَراً، **لا أنّهم عازِمون علىٰ أنهم لو رُدُّوا لآمنوا**. وقيل: هو في المُنافقين، وأنه يَظهَرُ نفاقُهم الذي كانوا يُسِرُّونه. وقيل: هو في أهلِ الكِتاب، وأنه يَظهَرُ لهم ما كانوا يُخفُونَه من صِحّةِ نُبوّةِ رسولِ الله ﷺ.

﴿وَلَوۡ رُدُّواْ﴾ إلىٰ الدُّنيا بعدَ وقوفِهم علىٰ النار، ﴿لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ من الكُفرِ والمعاصي، ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ **فيما وَعَدوا من أنفسِهم لا يَفونَ به**.

[﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾ ٢٩]

قولُه: (**وبشهادة جَوارِحِهم**) عطفٌ على قولِه: «في صُحُفِهم»، وهو ظرفٌ لقوله: ﴿بَدَا لَهُم﴾. المعنى: بل بدا لهم في صحفِهم، وبسببِ شهادةِ جوارِحِهم عليهم، ما كانوا يُخفون من الناس.

قولُه: (**لا أنهم عازِمون على أنهم لو رُدُّوا لآمنوا**)، يعني: ﴿بَلۡ﴾: إضرابٌ عن معنى تمنّيهم الباطلِ الناشئِ من إبداء ما يفضحُهم، وهو: إن رُدِدْنا لم نُكذِّب، أي: ليس ذلك مِن عزْم صحيح، بل هو من إبداءِ ما افْتُضِحوا به.

قال الواحديّ: «﴿بَلۡ﴾: هاهنا ردٌّ لكلامِهم؛ يقول الله: ليس الأمرُ كما قالوا من أنهم لو رُدُّوا لآمنوا»[1].

قولُه: (﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ **فيما وَعَدُوا من أنفسِهم لا يَفُونَ به**)، قال الزجّاج: «المعنى: أن أكثرَ من عاند[2] من اليهود والمشركين قد علمَ أن أمرَ الله حق، فركَن إلى الرفاهية، وأن الشيءَ متأخِّرٌ عنهم إلى أمد، كما فعلَ إبليس، فأَعْلَم الله أنهم لو رُدّوا لعادوا، لأنهم قد كفروا بعد وضوحِ الحجة.

---

(١) «الوسيط» (٢: ٢٦٣).

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: «عاين»، وقد تصرَّف الطيبي بالنصّ على المعهود من منهجِه.

﴿وَقَالُوٓاْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لَعَادُواْ﴾، أي: ولو رُدُّوا لكَفروا ولَقالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، كما كانوا يقولون قبلَ مُعاينةِ القيامة. ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ قولِه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، علىٰ معنى: وإنهم لَقومٌ كاذبونَ في كلِّ شيء، وهمُ الذينَ قالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، وكفىٰ به دليلاً علىٰ كذِبهم.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ * قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ ٣٠-٣١]

﴿وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ مجازٌ عن الحَبْسِ للتوبيخِ والسُّؤال، ....

وروى بعضُهم أنه صلواتُ الله عليه سُئل، فقيل له: ما بالُ أهلِ النار، عملوا في عُمرٍ قصير، فخُلِّدوا في النار، وأهل الجنة كذا، فخُلِّدوا في الجنة؟ فقال: «إنّ الفريقَيْنِ كان كُلُّ واحدٍ مِنْهُما لو أنّه عاشَ أبداً عَمِلَ بذلك العَمَل»[1].

قولُه: (ويجوزُ أن يُعطَفَ على قولِه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾)[2]، هو من عطفِ الخاصِّ على العام، وإنما قدرَ المبتدأ، وأوقع «قالوا» صِلة للموصول، وجعل الصِّلةَ مع الموصولِ خبراً، ليوازيَ المعطوفَ عليه المؤكد، وليُشَنِّعَ[3] عليهم هذا الكذبَ الخاصّ.

قولُه: (﴿وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: مجازٌ عن الـحَبْس)، يعني: لا يـجوز أن يقال: وُقِف على الله

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٣-٢٦٤). ولم أقف على الحديث فيما رجعتُ إليه من مصادر.

(٢) المقصودُ أنه يجوز عطف ﴿وَقَالُوٓاْ﴾ على ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ بعد أن قرّر أنه عطف على ﴿لَعَادُواْ﴾. وقولهم: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ خاص يندرج تحت العامّ، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾. وتمام عبارة الزمخشري: «ويجوز أن يعطف، أي قوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ على قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، على معنى: وإنهم قوم كاذبون في كل شيء، وهم الذين قالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، وكفى به دليلاً على كذبهم». وقد بيّن الطيبيُّ بعد ذلك أن في الآية إطناباً بذكر الخاص بعد العام: أي في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

(٣) في (ج): «وليسع».

كما يُوقَفُ العبدُ الجاني بينَ يَدَيْ سَيِّدِه ليُعاتِبَه. وقيل: وُقِفُوا علىٰ جَزاءِ ربِّهم. **وقيل: عُرِّفوهُ حقَّ التعريف**، ﴿قَالَ﴾ مردودٌ علىٰ قولِ قائلٍ قال: ماذا قالَ لهم ربُّهم إذ وُقِفوا عليه؟ فقيل: ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ﴾، وهذا تعييرٌ من الله تعالى لهم علىٰ التكذيب وقولهم لِما كانوا يَسمَعونَ من حديثِ البَعْثِ والجزاء: **ما هو بحَقّ، وما هو إلّا باطِل**.

﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: بكُفرِكم بلِقاء الله ببُلوغِ الآخرةِ وما يتَّصل بها. **وقد حُقِّقَ الكلامُ فيه** في مواضعَ أُخر.

حقيقةً ولا كناية، لأنّ الكنايةَ لا تنافي إرادةَ الحقيقة، كما سبق في «آل عمران»، عند قولِه: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران:٧٧] فوَجَبَ الحملُ على المجازي: أي الاستعارة التمثيلية[١].

قولُه: (**وقيل: عُـرِّفُوه حقَّ التعريف**)، هذا مثلُ تفسيرِه في قوله: ﴿إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]: «هو من قولك: وَقَفْتُه على كذا: إذا فَهَّمتَه وعرَّفتَه». والضمير في «عُرِّفوه» للجزاء.

قولُه: (مردودٌ)، أي: متعلقٌ أو متوقفٌ على سؤالِ سائل.

قولُه: (**ما هو بحَقّ، وما هو إلّا باطِل**)، وإنما قدرَ كذلك، لأن قولَه: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٣٠] سؤالُ تقرير[٢]، وقد أتى الـمُنكِرُ باسم الإشارة لمزيد التقرير، فيقتضي أن يكون مسبوقاً بإنكارٍ قويّ.

قولُه: (**وقد حُقِّقَ الكلامُ فيه**): أي في سورة «يونس». قال المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٥]: «فإن قلت: كيف جاز النظرُ على الله وفيه معنى المقابلة؟ قلت: هو مستعارٌ للعلم المحقَّق الذي هو العلمُ بالشيء موجوداً، شُبِّه بنظر الناظرِ في تحقّقه»[٣]. وفي «العنكبوت» أبسطُ منه.

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ إذ شبّه حال حبس الكافرين للتوبيخ والمساءلة بحال وقْف العبد الجاني بين يدي سيده للمعاتبة، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) أي: للتقرير بما دخله النفي، لا للتقرير بالانتفاء. والمعنى: هذا الحق: انظر: «الإيضاح» ص٢٣٨.

(٣) الصحيح أن قول الزمخشري هذا وارد في معرض تفسير ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

و﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةٌ لـ﴿كَذَّبُواْ﴾ لا لـ﴿خَسِرَ﴾، **لأنّ خُسْرانَهم لا غايةَ له**، أي: ما زالَ بهم التكذيبُ إلىٰ حَسْرَتِهم وقتَ مجيءِ الساعة.

فإن قلت: أما يَتَحسَّرونَ عندَ مَوْتِهم؟ قلت: لما كانَ الموتُ وقوعاً في أحوالِ الآخِرةِ ومُقدِّماتِها جُعِلَ من جِنسِ الساعة، وسُمِّيَ باسمِها، ولذلكَ قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن ماتَ فقد قامت قيامتُه»، **أو جُعِلَ مجيءُ السّاعةِ بعدَ الموتِ لسُرْعتِه** كالواقعِ بغيرِ فَتْرة.

قولُه: (**لأن خُسْرَانهم لا غايةَ له**)، ويمكنُ أن يُحمَلَ على معنى قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]: أي: إنّك مذموم، مدعوٌّ عليك باللعنةِ إلى يومِ الدين، ثم إذا جاء ذلك اليومُ لقيت ما تَنْسَى اللعنَ معه. أي: خسر المكذِّبون إلى قيامِ الساعة، بأنواع من المِحَنِ والبلاء، فإذا قامت الساعةُ يقَعون فيما يَنْسَوْن معه هذا الخسران، وذلك هو الخسرانُ المبين[1]، يؤيدُه قولُه: «يا حسرتنا».

قال سيبويه: «كأنه يقول: أيّتها الحسرة، هذا أَوَانُك». وقال أبو البقاء: «يا حسرةُ احْضُري، هذا أَوَانُك»[2].

والمعنى: تنبيه أنفسِهم لتذكُّرِ أسبابِ الحسرة.

وقلت: هذا أقربُ من قول المصنف بوجهين: **أحدهما**: سلامتُه من ذلك السؤال، **وثانيهما**: أنّ قوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ مقارَنٌ بهذا التحسّر، وهو غيرُ مناسبٍ إلا بالحشر.

قولُه: (**أَوْ جُعِل مجيءُ السّاعةِ بعدَ الموتِ لسُرْعتِه**)، أي: وضعَ الساعةَ موضعَ الموت، لسرعةِ مجيئها.

---

(١) أي: أن الطيبي يخالف الزمخشري، فيجعل «حتى» غاية «خسر» لا غاية «كفروا»، ورأيه أرجح كما سترى.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٠).

﴿بَغۡتَةً﴾: فَجْأة، وانتصابُها علىٰ الحال؛ بمعنىٰ: باغِتة، أو علىٰ المَصدَر، كأنه قيل: بَغتَتهُمُ الساعةُ بَغْتة.

﴿فَرَّطۡنَا فِيهَا﴾ الضميرُ للحياةِ الدُّنيا، جِيءَ بضَميرِها وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لكونها معلومة، أو «للساعة»؛ علىٰ معنى: قَصَّرْنا في شأنِها وفي الإيمانِ بها، كما تقول: فَرَّطتُ في فُلان، ومنه: ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾ كقولِه: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ لأنه اعتيدَ حَمْلُ الأثقالِ علىٰ الظُّهور، كما أُلِفَ الكَسْبُ بالأيدي، ﴿سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾: بِئسَ شيئاً يَزِرُونَ وِزْرُهم، كقوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

قولُه: (الضميرُ للحياةِ الدُّنيا، جِيءَ بضَميرِها وإن لم يَـجْرِ لها ذِكْرٌ). فإن قلتَ: أمَا سَبَق قُبَيْلَ هذا: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] لِمَ لا يجوزُ أن يعودَ إليها، ويكونَ قولُه: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ مِن وضْعِ الظاهرِ موضعَ المضمر؟

قلتُ: ولا ارتيابَ أن القائلين لقوله: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] هم الناهون عن رسولِ الله ﷺ مِن كُفّارِ قريش، كما مرّ، وأن قولَه: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣١-٣٢] كالاعتراضِ والتوكيدِ لما يتضمّن معنى الكلام السابق واللاحق من التهديدِ والوعيد، لاشتماله على جميعٍ من أنكرَ الحشر، وسوء مغَـبَّتِهم، وإظهار حسرتهم وندامتِهم، ووخامة[1] أمر حياة الدنيا.

وليس المقامُ من مجاز وضْع المظهر موضعَ المضمر[2]، لأن الاعتراضَ مستقلٌّ بنفسه، لا تعلُّقَ له بالسابقِ إلا من حيثُ المعنى.

قولُه: (كقوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾)، أي: مثلُه في تقديرِ الـمخصوص، أي: «ساء مثلاً

---

(١) الوخامة: سوء العاقبة.

(٢) رأي الطيبي أن يكون ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ من وضع المظهر موضع المضمر، ويؤكد أنه من باب الاعتراض، كما سبق، ورأيه سديد.

[﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ٣٢]

جَعَل أعمالَ الدُّنيا لَعِباً ولهواً واشتِغالاً بها لا يُغني ولا يُعقِبُ منفعة، كما تُعقِبُ أعمالُ الآخِرةِ المنافعَ العظيمة. وقولُه: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ **دليلٌ على أنّ ما سِوى أعمالِ المتّقينَ لَعِبٌ ولَهْو**. وقرأ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: «ولَدارُ الآخِرة»، وقُرِئ: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

مثلُ القوم» ليحصل التطابق بين الفاعلِ والمخصوصِ بالذم، لأن ﴿مَثَلًا﴾ تمييزٌ، والفاعل مضمر.

قولُه: (﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ **دليلٌ على أن ما سوى أعمالِ المتّقينَ لعِبٌ ولَهْو**). وذلك أن الظاهرَ أن يقال: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾، وما الدارُ الآخرة إلا جِدّ وحقّ، لا باطلَ زائل. فوضعَ موضعَه: ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إطلاقاً لاسمِ المسبَّبِ على السبب.

يعني: أن حقيقةَ الدارين معلومةٌ محقَّقة عند من يدَّعي النُّهىٰ والحِجىٰ[1]، لكن العاقل الذي يستأهلُ أن يسمَّى عاقِلاً هو مَن يُؤْثِرُ ما يُعِينه ويَنْجِيه على ما لا يُعِينُه ويُرْدِيه.

وتلخيصه: أن العاقلَ هو المتَّقي الذي يرغبُ عن الدنيا إلى الآخرة.

وفيه تعريضٌ بِمَن سبق ذكْرُهم في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا﴾ [الأنعام: ٣١]، أي: اشتغلْنا بلذّات الدنيا عن الآخرة[2]، وكذَّبنا بمجيء الساعة. وهو إقْناط كلِّيّ.

ولهذا كانت هذه الآيةُ تتمَّةً للاعتراض، ثم عاد إلى ما سبقَ من ذكْرِ المشركين، مسلِّياً لحبيبِهِ صلواتُ الله عليه: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

---

(١) النُّهىٰ: جمع «نهية» وهي العقل، والحِجى: العقل.

(٢) من قوله: «وفيه تعريض بمن سبق» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ ٣٣]

﴿قَدْ﴾ في ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ بمعنى «ربما» الذي يجيءُ لزيادةِ الفِعلِ وكثرتِه، كقوله:

أخي ثِقةٍ لا يُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ ولكنَّـهُ قد يُهْلِكُ المـالَ نائِلُـهْ

قولُه: (﴿قَدْ﴾ في ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾: بمعنى «ربما» الذي يجيءُ لزيادةِ الفعلِ وكثرتِه). يعني: أن لفظةَ «قد» للتقليل، وقد تعني به ضدّه للمجانسةِ بين الضدَّيْن[1]. مِثْله «رُبّ» للتقليل، ثم يرادُ به في بعض المواضع ضدُّه، وهو الكثرة، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢][2].

والنكتةُ هاهنا تصْبير رسولِ الله ﷺ مِن أذى قومه وتكذيبهم، يعني: مِن حقّك، وأنت سيّد أُولـي العزْم، ألّا تُكثِرَ الشكْوى مِن أذى قومِك، وألا تُعْلِمَ اللهَ من إظهارِك الشكوى إلا قليلاً.

أو يكون تهكُّماً بالمكذِّبين، وتوبيخاً لهم، لقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قولُه: (ولكنَّـهُ قد يُهْلِكُ المالَ نائِلُـهْ)، أَوّلُه:

أَخِي ثقةٍ لا تُهْلِكُ الخمرُ مالَهُ

بَعْدَه:

تَـراهُ إِذَا مـا جِئْتَـهُ مُـتَهلِّلاً كأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذي أَنْتَ سائِلُهْ[3]

---

(١) انظر: «الجنى الداني» ص٢٧٠ وما بعدها.

(٢) الشاهد في الآية قوله: ﴿رُّبَمَا﴾ إذ إنها تفيد التكثير هاهنا.

(٣) البيتان لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة مشهورة يمدح بها حِصْن بن حذيفة «ديوان زهير» ص٦٨. قوله: «أخي ثقة»: أي يُوثَق بها عنده من الخير لِـما عُلِم من جُوده وكرمه. والنائل: العطاء. والشّاهد =

والهاءُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ ضميرُ الشأن، ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ **قُرِئَ بفَتْحِ الياء وضَمِّها**. و﴿ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ هو قولُهم: ساحرٌ كذّاب، ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ **قُرِئَ بالتشديدِ والتخفيفِ**؛ من: كَذَّبَه؛ إذا جعَلَه كاذباً في زَعْمِه، وأكْذَبَه، إذا وَجَدَه كاذباً. والمعنىٰ: أنّ تكذيبَك أمرٌ راجعٌ إلى الله، لأنك رسولُه المُصَدَّقُ بالمُعجِزات، فهم لا يُكذِّبونَكَ في الحقيقة، وإنّما يُكذِّبونَ اللهَ بجُحودِ آياتِهِ والاستِهانةِ بكتابه، **فَالْهَ عن حُزنِكَ** لنفسِك، ....

يقول: جُودُه ذاتِيٌّ، لا يزيدُ بالسُّكْر، ولا يَنْقُصُ بالصَّحْو. متهلّلاً: أي: ضاحكاً.

قولُه: (﴿لَيَحْزُنُكَ﴾: **قُرئ بفَتحِ الياء وضَمِّها**). نافع: بالضم، وغيره بالفتح[(١)].

قولُه: (﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ **قُرِئ بالتشديدِ والتخفيف**). التخفيف: نافعٌ والكسائيّ[(٢)]، والباقون: مشدَّداً[(٣)].

قال الزجّاج: «معنى كذَّبْتَه: قلتُ له: كذبْتَ. وأكْذَبْتَه: أريتُه أن ما أتَى به كذِب»[(٤)].

قولُه: (**فَالْهَ عن حُزْنِك**)، **الجوهري**: «لَهِيتُ عن الشيء، بالكسر، ألْهَىٰ، لَهْياً ولُهْيَاناً: إذا سلَوْتَ عنه، وتركْتَ ذكْرَه، وأضْربْتَ عنه».

= في البيتين قوله: «قد يُهْلِك»، فقد جاءت «قد» لتكثير وقوع الفعل، كما هو الحال في الآية ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾. وانظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٨٢).

(١) انظر: «كتاب السبعة» ص٢٥٧، و«النشر» (٢: ٢٥٧)، و«حجة القراءات» ص٢٤٦.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٤٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٠).

(٣) انظر: «كتاب السبعة في القراءات» ص ٢٥٧. ومعنى «لا يُكذِبونَكَ» بالتخفيف: أنهم ليسوا يكذِّبون قولك فيما سوى ذلك، أو لا يجْعلونك كذّاباً، أو لا يجدونك كذّاباً. أما القراءة بالتشديد فمعناها: أنهم لا يسمُّونك كذَّاباً، ولا يكذّبونك بقلوبهم، أو لا ينْسبونك إلى الكذب، أولا يصحّحونه عليك. انظر: «حجة القراءات» ص٢٤٧-٢٤٩.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٦).

فإنّهم كذّبوكَ وأنتَ صادق، وليَشغَلْكَ عن ذلكَ ما هو أهمّ، وهو استِعظامُك بجُحودِ آياتِ الله تعالى والاستِهانةِ بكتابِه. ونحوُه قولُ السَّيِّدِ لغُلامِهِ ـ إذا أهانَه بعضُ الناس ـ: إنهم لم يُهينُوكَ وإنما أهانوني! ومن هذهِ الطريقةِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

ويقال: أَلْهُ عنِ الشيء: أي: اتْـرُكْه.

والمعنى: أَضْرِبْ عن الاشتغال بحُزْن نفْسِك، إلى الاشتغالِ بحُزْن ما هو أهمّ، وهو استعظامُ جحودِ آيات الله، والاستهانة بها.

فإن قيل: هذا غيرُ مطابقٍ للمثال والعادة، يقال: إذن تأمّل، وقِفْ على المطابقة، فإن قولَه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ استدراكٌ، وُضِعَ فيه مُظهَرانِ موضعَ مُضْمَرين(١)، لشدةِ الـخَطْب وعِظَم الأمْر! وفيه تهديدٌ للظالمين، وتنبيهٌ لرسول الله ﷺ. كأنّه قيل له: اشْتَغَلْتَ بخاصّة نفْسِك، وذهِلتَ عما هو أهمّ من ذلك، وهو ما تستعْظمُه من جحود آيات الله، والاستهانةِ بكتابه، ومن عادتك أن تؤْثِرَ حقّ الله على حقّ نفسِك.

ويعْضُدُه ما روينا عن البخاريّ ومسلمٍ ومالك وأبي داود، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: «ما خُيِّرَ رسولُ الله ﷺ بين أمرين قَطّ، إلا أخذ أيْسَرَهما، ما لم يكن إثْماً، فإن كان إثْماً كان أبعدَ الناس منه: وما انتقم رسولُ الله ﷺ لنفْسِه في شيءٍ قطّ، إلا أن تُنْتهَكَ حُرْمةُ الله فينْتقم»(٢).

وكذلك قول السيد: «وإنّما أهانوني» وإنْ كان تهديداً للجاني، لكنْ فيه ردْعٌ للغلامِ عن تركهِ الأَوْلَى، وهو استعظامُ إهانة السيد.

---

(١) يعني: كان مقتضى الظاهر أن يقال: ولكنهم بها يـجحدون، ولكنه قال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ لإبـراز شدة الخطب وعِظَم الأمر، بالإضافة إلى ما في ذلك من تهديد للظالـمين، وتنبيه للرسول ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٢٦) ومسلم (٢٣٢٧) والإمام مالك في «الموطأ» (٣: ٩٥) وأبو داود (٤٧٨٥).

وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ بقُلوبِهم، ولكنَّهم يَجحَدونَ بألسِنَتِهم.

وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ لأنك عندَهم الصادقُ الموسومُ بالصِّدق، ولكنَّهم يَجحَدونَ بآياتِ الله. وعن ابن عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: كانَ رسولُ الله ﷺ يُسمّىٰ الأمين، فعَرَفوا أنه لا يَكذِبُ في شيء، ولكنَّهم كانوا يَجحَدون، وكان أبو جَهْلٍ يقول: ما نُكذِّبُك، وإنك عندَنا لَمُصَدَّق، وإنما نُكذِّبُ ما جئتَنا به.

ورُوِي: أنّ الأخنَسَ بنَ شُرَيقٍ قالَ لأبي جَهْل: يا أبا الحكم، أخبِرْني عن مُحمَّد، أصادقٌ هو أم كاذب، فإنه ليسَ عندَنا أحدٌ غيرُنا؟ فقال له: والله إنّ مُحمَّداً لصادق، وما كَذَبَ قطّ، ولكنْ إذا ذَهَبَ بنو قُصيٍّ **باللواءِ والسِّقايةِ والحجابةِ** والنُّبوّة؛ فماذا يكونُ لسائرِ قُريش؟! فنزَلَت.

وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ﴾ من إقامةِ الظاهرِ مقامَ المُضمَر، للدَّلالةِ علىٰ أنهم ظَلَموا في جُحودِهم.

قولُه: (وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ بقُلوبِهم) عطفٌ على قولِه: «والمعنى: أن تكذيبَك أمر راجع إلى الله». فعلىٰ هذا معنى قوله: «يَجْحدون بألسنتهم» هو قولُهم: ﴿سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤].

قولُه: (وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾)، معنى قولِهم: ﴿سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾: لا يريدون به تكذيبَك، «لأنك عندهم الصادق»، ولكن مرادهم به أن ما جئتَ به من الآياتِ سحر وكذب، وهو المرادُ بقول أبي جهل: إنك عندنا لَمُصَدَّق، وإنما نكذِّبُ ما جئتنا به.

والوجهُ هو الأول[1]، لقولِه: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا﴾، فإنه عزاءٌ وتسليةٌ لرسول الله ﷺ فلا يليقُ بالوجهين الآخرَيْن.

قولُه: (**باللواءِ والسِّقايةِ والحجابة**): أي: والسّدانـة. **النهاية**: «سقايةُ الحاجّ: هي ما كانت

---

(١) أي: أن المقصود بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ فهم لا يكذّبونك في الحقيقة، وإنما يكذّبون الله بجحود آياته.

[﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٣٤]

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ﴾ تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، وهذا دليـلٌ علىٰ أنّ قولَه: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ليسَ بنفيٍ لتكذيبه، وإنما هو من قَولِكَ لغُلامِك: ما أهانُوكَ ولكنَّهم أهانوني، ﴿عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا﴾: علىٰ تكذيبهم وإيذائهم، ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾: لـمواعيدِه؛ من قوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٢].

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾: بعضُ أنبائهم وقَصَصِهم وما كابدوا من مُصابَرةِ المُشركين.

[﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ * إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ ٣٥-٣٦]

كان يَكبُـرُ علىٰ النبيِّ ﷺ كُفرُ قومِه وإعراضُهم عما جاءَ به، فنزل: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ...

قريشٌ تسْقيه الحُجّاجَ من الزبيب المنبوذ في الماء. وكان يليها العباسُ بن عبد المطلب في الجاهليةِ والإسلام».

«واللّواء: الراية، ولا يُمسِكُها إلا صاحبُ الجيش».

«والسِّدانة: سِدانةُ الكعبة: وهي خدمتُها، وتولِّي أمرها، وفَتْحُ بابها وإغلاقُه».

وفي نسخةٍ بدل «الحجابة»: «السِّدانة». قالت بنو قصيّ: فينا الحجابة، يعنون حجابةَ البيت، وهي: سِدانتُها.

إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾: مَنفَذاً تَنفُذُ فيه إلىٰ ما تحتَ الأرضِ حتى تُطلِعَ لهم آيةً يُؤمِنونَ بها، ﴿أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم ﴾ منها ﴿بِـَٔايَةٖ﴾ فافعَل، يعني: أنك لا تَستَطيعُ ذلك. والمُرادُ: بيانُ حِرصِه علىٰ إسلامِ قَومِهِ وتَهالُكِهِ عليه، وأنه لو استطاعَ أن يأتيَهم بآيةٍ من تحتِ الأرضِ أو من فوقِ السَّماءِ لأتىٰ بها رجاءَ إيمانِهم.

قولُه: (﴿فَتَأۡتِيَهُم ﴾ [منها] ﴿بِـَٔايَةٖ﴾ فافعَل). «فافعل»: جوابٌ لقولِه: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ ﴾، وهو مع جوابِه: جوابٌ لقولِه: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ ﴾. ثُمّ من الجائزِ أن تعبّرَ عن هذا المحذوفِ بالإخباريّ تارة، وبالإنشائيّ أخرى[1]. ففيه وجوه ثلاثة:

أحدها: المقدَّر: «أَتَيْتَ» على الإخبار. وعَنْه بَنَى قولَه: «لأتَى بها»، لأنه جَعَل «إنْ» بمعنى «لو»، لِيُؤْذنَ أنّ فيه تعليقَ إسلام قومِه بالمُحال. والمعنى: بلغْتَ من حرصِك على إيمانهم بحيث إنْ قَدِرتَ أنْ تأتي بالمحال لأتيت. وتلخيصه: بيان حرصِه على إسلام قومِه على المبالغة.

وثانيها: المقدَّر: «فافْعل» على الأمر. وفيه نوع توبيخ. وتلخيصُه: بيانُ حِرْصِه على تبنّي مطلوب القوم من الاقتراحات. وهذا الوجْهُ أبلغ، لأنه إذا وُبِّخ على طلبِ ما اقترحوه من الآيات تعريضاً بهم، كان توبيخُهم على اقتراحِهم الآياتِ أَوْلَى وأجْدَر وأنسبَ إلى قوله[2]: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ لصراحتِه في التعريض[3].

وثالثها: «لفعلْتَ» على الإخبار أيضاً. لكن المعنِيَّ بابْتغاءِ النفَق والسُّلَّمِ نفْسُ الآيةِ والمعجزة، لإخراجِها منهما.

---

(١) الإخباريّ من الكلام: هو ما يحتمل الصدق والكذب، بغضّ النظر عن القائل. والإنشائي: ما لا يحتمل ذلك، لأنه لا يُخبر به عن شيء. انظر: «الإيضاح» ص٨٦.

(٢) في (أ): «لقوله».

(٣) أي: أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ تعريض صريح بالمشركين لاقتراحهم الآيات، وإن كان الخطاب للرسول ﷺ.

وقيل: كانوا يَقترِحُونَ الآيات، فكانَ يَوَدُّ أن يُجابوا إليها لتمادي حِرْصِه علىٰ إيمانهم، فقيلَ له: إنِ استَطَعتَ كذا فافعَل، دلالةً علىٰ أنه بَلَغَ مِن حِرْصِه أنه لو استَطاعَ ذلكَ لَفعَلَه حتى يأتيَهم بما اقترَحوا من الآياتِ لَعَلَّهم يُؤمِنون.

ويجوزُ أن يكونَ ابتغاءُ النَّفَقِ في الأرضِ أو السُّلَّمِ في السماءِ هو الإتيانَ بالآية، كأنه قيل: لو استَطَعْتَ النُّفوذَ إلىٰ ما تحتَ الأرضِ أو الرُّقِيَّ إلى السماءِ لَفعَلت، لَعَلَّ ذلكَ يكونُ لكَ آيةً يُؤمِنونَ عندَها.

وحذَفَ جوابَ «إن» كما تقول: **إن شِئتَ أن تقومَ بنا إلى فُلانٍ نَزُورَه**.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ بأن يأتيَهم بآيةٍ مُلجِئة، ولكنَّه لا يَفعَلُ، لخروجِهِ عن الحِكمة، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾: من الذينَ **يجهلونَ ذلكَ** ويَرُومُونَ ما هو خِلافُه.

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ يعني: أنّ الذينَ تَحرِصُ علىٰ أن يُصدِّقوكَ بمنزلةِ الموتى الذينَ لا يَسمَعون، وإنّما يَستَجيبُ مَن يَسمَع، كقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠].

قولُه: (**إنْ شِئْتَ أنْ تقومَ بنا إلى فُلانٍ نَزُورَه**). جوابه: «كان صواباً»، فدلّ متعلّقُ ما في حيّز الشرط به على أن الجوابَ ما هو. وكذلك تعلُّق ﴿فَتَأْتِيَهُم﴾ بالشرط، يدلّ على أن الجزاءَ ما قُدّر، ولذلك ساغَ حذفُه.

قولُه: (**يجْهلونَ ذلك**)، أي: يجهلون أنه لا يفعل ذلك، لخروجِه عن الحكمة. وفيه رَمْزٌ إلى مذهبه[1].

---

(١) أي: مذهب المعتزلة في اعتقاد جواز الخطأ على الأنبياء. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١: ٢٧٢).

﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ مَثَلٌ لقُدرتِهِ علىٰ إلجائِهم إلىٰ الاستِجابةِ بأنه هو الذي يَبعَثُ الموتىٰ من القُبورِ يومَ القيامة، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ للجَزاء، فكانَ قادراً علىٰ هؤلاءِ الموتى بالكُفرِ أن يُحييَهم بالإيمان، وأنت لا تَقدِرُ علىٰ ذلك.

وقيل: معناه: وهؤلاءِ الموتىٰ ـ يعني: الكَفَرة ـ يبعثُهم الله، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾: فحينَئذٍ يَسمَعون، وأما قبلَ ذلكَ فلا سبيلَ إلىٰ استماعِهم. وقُرِئ: «يَرجِعون»، بفتحِ الياء.

[﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٣٧]

﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ﴾: ﴿نُزِّلَ﴾ بمعنىٰ: أُنـزِل، وقُرِئَ ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ بالتَّشديدِ والتخفيف، وذكَّرَ الفِعْلَ والفاعلُ مُؤنَّث، لأنَّ تأنيثَ «آيةٍ» غيرُ حقيقي، وحَسُنَ للفَصْل، وإنما قالوا ذلكَ معَ تكاثُرِ ما أُنزِلَ من الآياتِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، لتَرْكِهم الاعتِدادَ بما أُنزِلَ عليه، كأنه لم يُنزَلْ عليه شيءٌ من الآياتِ؛ عِناداً منهم.

قولُه[١]: (﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾: مَثَلٌ لقُدْرته)، أي: استشهادٌ لتقرير الإنكارِ السابق[٢]، وإقْناطٌ كلّي لرسول الله ﷺ عن إيمانِ القوم، يعني: أنّك لا تقْدرُ أن تُسْمِعَهم، لأنهم كالموتى، وإنما القادرُ على ذلك مَنْ يقْدِرُ على تلك القدرة العظيمة، وهي بعثُ الموتى من القبور.

والباء في قوله: «بأنه هو الذي يبعثُ الموتى»، قيل: هو متعلّقٌ بـ«مثَل» من حيثُ المعنى، أي: قوله: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ مثَل[٣] ضَرَبَه الله لقدرتِه، بأنه هو الذي يبعثُ الموتى.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ بالتَّشديدِ والتخفيف): ابن كثير وحده[٤].

---

(١) هذه الفقرة والتي بعدها ـ إلى قوله: «ابن كثير وحده» ـ سقطتا من (ط).

(٢) أي: إنكار الله على رسوله حزنه لما يقولون، كما مر سابقاً.

(٣) أي: أنه شبه حال الكفرة الذين لا يسمعون دعوة الحق، فالله هو الذي يهديهم إن شاء، بحال الموتى الذين لا يقْدِر على إحيائهم إلا الله، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٤) انظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» ص ٢٠٨. وفيه أن ابن مُحَيْصِن وافق ابن كثير في قراءته. أما قول الطيبي: «وحده» فلعله يعني من بين القرّاء السبعة.

﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ تَضْطرُّهم إلى الإيمان، كنَتْقِ الجبلِ علىٰ بني إسرائيلَ ونَحْوِه، أو آيةً إن جَحَدوها جاءَهم العذاب، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنّ اللهَ قادرٌ علىٰ أن يُنزِّلَ تلك الآية، وأنّ صارِفاً من الحِكمةِ يَصرِفُه عن إنزالِها.

[﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ ٣٨]

﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ مكتوبةٌ أرزاقُها وآجالُها وأعمالُها كما كُتِبَتْ أرزاقُكم وآجالُكم وأعمالُكم، ﴿مَّا فَرَّطْنَا﴾: ما تَركْنا وما أغفَلْنا ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾: في اللَّوحِ المحفوظِ ﴿مِن شَىْءٍ﴾ من ذلكَ لم نكتُبْهُ ولم نُثبِتْ ما وَجَبَ أن يُثبَتَ ممّا يختصُّ به، ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ يعني الأُمَمَ كلَّها من الدَّوابِّ والطير، فيُعوِّضُها ويُنصِفُ بعضَها من بعض، كما رُوِي: «أنه يأخذُ للجَمّاءِ من القَرْناء».

قولُه: (﴿مِن شَىْءٍ﴾ من ذلكَ لم نكتُبْهُ). قيل: «لم نكتبْه»: حالٌ من ضمير «تركْنا». وليس بذلك، لأنّ «من ذلك» صفة ﴿شَىْءٍ﴾، و«مِن» بيان، فلذلك «لم نكتبْه»: صفةٌ أخرى، أو حال منه. «ولم نُثْبِت»: عطفٌ تفسيريّ.

المعنى: ما تركْنا في اللوحِ من شيءٍ كائنٍ مِن المذكور، ومتّصل به، غير مكتوب، ولا مثبت فيه البتّة. و«من» في «مِمّا يختصُّ به» بيان «ما». والضميرُ في «يختص» يعودُ إلى «ما». والمجرور[1] يعودُ إلى «الكتاب».

قولُه: (يأخذُ للجَمّاء مِن القَرْناء). روينا عن مسلمٍ والترمذيّ، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إلى أهلِها يومَ القيامةِ حَتَّى يُقادَ لِلشَّاةِ الجَلْحاءِ مِنَ الشَّاةِ القَرْناء»[2].

---

(١) يعني الهاء في «به».

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٢) والترمذي (٢٤٢٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣).

فإن قلت: كيفَ قيل: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ معَ إفرادِ «الدّابّةِ» و«الطائر»؟ قلت: لـمّا كانَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ دالّاً علىٰ معنى الاستِغراق، ومُغنياً عن أن يُقال: وما من دَوابَّ ولا طَيْر، حُمِلَ قولُه: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ علىٰ المعنىٰ.

فإن قلتَ: هلّا قيل: وما من دابةٍ ولا طائرٍ إلا أممٌ أمثالُكم؟ وما معنىٰ زيادةِ قولِه: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾؟ قلت: **معنىٰ ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة**، كأنه قيل: وما من دابة قَطُّ في جميع الأَرضينَ السَّبْع، وما من طائرٍ قطُّ في جَوِّ السماءِ من جميعِ ما يطيرُ بجَناحَيْهِ إلّا أُمَمٌ أمثالُكم محفوظةٌ أحوالُها غيرُ مُهمَلٍ أمرُها.

هذا الحديثُ استشهد به لقولِه: «ويُنْصِف بعضَها من بعض»، لا لقولِه: «فيعوّضها»، لأنه لا يثْبتُ التعويض إلا إلى المكلّفين، لأن قولَه: «يعني الأممَ كلَّها» مُشْتَمِلٌ على المكلَّفينَ وغيرِ المكلفين.

قولُه: (**معنى ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة**) فيه أن منزلةَ ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ من ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿طَٰٓئِرٍ﴾ منزلةُ المؤكِّدِ مع المؤكَّدِ للشمول. ولهذا قال: «قطُّ في جميع الأرضينِ السبع، وما من طائرٍ قطّ في جوّ السماء».

قال الزجّاج: «قال: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ على جهةِ التوكيد، لأنك قد تقولُ للرجُل: طِـرْ في حاجتي، أي: أسْرِع. وجميعُ ما خلقَ الله ليس يخلو من هاتَين المنزلتين: إما أن يدِبّ أو يطير»[1].

قلت: عَنَى أن تعميمَ الجنسين كما حصل بالتوكيدِ حصل تعميم الحيوانِ بتكرير لفظ الدابة، ولفظِ الطائر. وإلى هذا المعنى ينظرُ قولُ المصنف: «إن المكلَّفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عَداهم من سائر الحيوان». وقول صاحب «المفتاح»: «ذكَر ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مع ﴿دَآبَّةٍ﴾، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ مع ﴿طَٰٓئِرٍ﴾ لبيان أن القصدَ من لفظِ ﴿دَآبَّةٍ﴾ ولفظِ ﴿طَٰٓئِرٍ﴾

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٩).

فإن قلت: فما الغَرَضُ في ذِكرِ ذلك؟ قلت: الدَّلالةُ علىٰ عِظَمِ قُدرته، ولُطفِ عِلمِه، وسَعةِ سُلطانِهِ وتدبيرِهِ: تلكَ الخلائقَ المتفاوتةَ الأجناس، المُتكاثِرةَ الأصناف، وهو حافظٌ لِـمَا لها وما عليها، مُهَيمِنٌ علىٰ أحوالها، لا يَشغَلُه شأنٌ عن شأن، وأنّ المُكلَّفينَ ليسوا بمخصوصينَ بذلك دونَ مَنْ عداهم من سائرِ الحيوان.

وقرأ ابنُ أبي عَبْلَة: «ولا طائرٌ»؛ بالرَّفعِ علىٰ المَحَلّ، كأنه قيل: وما دابةٌ ولا طائرٌ. وقرأ عَلْقمة: «ما فَرَطْنا»؛ بالتخفيف.

إنما هو إلى الجنسين، وإلى تقريرِهما»[1]. قولُه: «وإلى تقريرهما» تفسيرٌ لقوله: «إلى الجنسين». والمراد به التوكيدُ لاغير. وقد يُظن أن قوله: «من هذا الباب من وجه»، أن الوجهَ الآخرَ ما ذكره صاحب «الكشاف»، وهو وهْم، لأن مرادَه أنه لو أطلق ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾، ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ غيرَ مؤكَّدين، ربّما اختلج في ذهن السامعِ إرادةُ غيرِ الجنسين، وأن المرادَ بهما غيرُ المتعارَف، لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾، فلا يحصلُ الشمول المقصود، فأزيل الوهمُ بما يفيد أنّ القصدَ إلى الجنسين وإلى تقريرِهما. أي: هو من باب البيانِ من هذا الوجه.

وما عليه أصحاب المعاني غيرُ ما عليه النحويون، فإنهم يحْمِلون سائرَ التوابعِ على البيان والتوضيح. وقد سبق في «الفاتحة» أن البدلَ تفسيرٌ وتوضيحٌ للمبدَل.

وقال المصنف في قراءةِ من قرأ: «أإِزْراً تَتَّخِذُ أصناماً آلهةً»[2]: «[معناه: أتعبدُ][3] على الإنكار، ثم قال: «تتخذُ أصناماً آلهة» تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حكمِ الإنكار، لأنه كالبيانِ له».

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٩١، والجنسان هما: جنس الدابة، وجنس الطائر. وقد أورد السكاكي هذه الآية مثالاً على الحالة التي تقتضي بيان المسند إليه وتفسيره، إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه من الاسم.

(٢) أي: في الآية ٧٤ من هذه السورة، وهي قراءة بعضهم، بفتح الهمزة وكسرها بعد همزة الاستفهام، وزاي ساكنة، وراء منصوبة منونة. وهو اسم صنم. ومعناه: أتعبد أَزْراً؟ على الإنكار. وانظر في هذه القراءة: «إتحاف فضلاء البشر» ٢١١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٥٩).

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، واستدركته من «الكشاف» في تفسير الآية ٧٤ من هذه السورة.

[﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ٣٩]

فإن قلتَ: كيفَ أتبعَه قولَه: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾؟ قلتُ: لـمَّا ذكرَ من خلائقِه وآثارِ قُدرتِه ما يَشهَدُ لرُبوبيَّته، ويُنادي علىٰ عَظَمتِه، قال: والمُكذِّبونَ ﴿صُمٌّ﴾: لا يَسمَعونَ كلامَ المُنبِّهِ ﴿وَبُكْمٌ﴾: لا يَنطِقونَ بالحق، خابطونَ في ظُلُماتِ الكفر، فهم غافلونَ عن تأمُّلِ ذلك والتفكُّرِ فيه، **ثم قالَ إيذاناً بأنهم من أهلِ الطَّبْع**: ﴿مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ أي: يَخذُلْهُ ويُخَلِّهِ وضَلالَه لا يَلطُفُ به، لأنه ليسَ من أهلِ اللُّطف، ﴿وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ أي: يَلطُفْ به؛ لأنَّ اللُّطْفَ يُجْدي عليه.

ألا ترى كيف جعلَ التأكيدَ بياناً؟ وكيف يعني بقولِه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ أنه من باب عطفِ البيان! والمبيِّن كالترجمةِ والتفسيرِ لما اشتمل عليه المبيَّن من الإبهام، وهو عين التأكيد؟

قال الإمام: «هو كقولِهم: نعجةٌ أنثى، وكلَّمْتُه بِفيَّ، ومشيتُ برِجْليّ»[1].

قال صاحب «التقريب»: «في قولِ الـمصنفِ نظر، لأنهما صفتان، فهما بالدلالةِ على التخصيص أَوْلَى من التعميم»[2].

وأجيب: أن التوكيدَ لا ينافِي الصفة، كقولِه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]، و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقولِهم: «أمْسِ الزائـل لا يعود»، وأن التعميمَ نوعٌ من التخصيص.

قولُه: (ثمَّ قال: **إيذاناً بأنهم من أهلِ الطَّبْع**: ﴿مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾). ما أظهرَ دلالتَه على مذهب أهلِ السنة[3]! وذلك أنه تعالى لما أنكرَ على رسولِ الله ﷺ حِرْصَه على إسلام قومِه،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٧٥).

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٦. ويعني يقول المصنف تعليل الزمخشري لزيادة ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾، بعد ﴿دَابَّةٍ﴾ و﴿طَائِرٍ﴾.

(٣) أي: في المشيئة والقدرة.

[﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ ٤٠-٤١]

﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ أخبروني، **والضميرُ الثاني لا محلَّ لهُ مِن الإعراب**؛ لأنك تقولُ: أرأيتَكَ زيداً ما شأنُه؟ فلو جَعَلتَ للكافِ محلاً لكنتَ كأنك تقول: أرأيتَ نفسَك زيداً ما شأنُه؟

وتهالُكه عليه، ذلك الإنكارَ البليغ، وضرب لهم مثلاً بالمَوْتى أتى بقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الأنعام: ٣٨]، بياناً لربوبيته، وشاهداً على عظمةِ ألوهيته. وعقّبه بقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ليدُلَّ به على أن هؤلاءِ الكفرةَ، مع هذه الأدلّةِ الظاهرة، والأنوارِ الساطعة، خابطون في ظلماتِ الكفر، صُمٌّ لا يسمعون كلامَ المُنبِّه، بُكْمٌ لا ينطقون بالحقّ.

يعني أنّه ليس في مقدورِك هدايتُهم ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] لأن ذلك مبنيٌّ على المشيئة، وعلْمِه السابق. ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣]. وكم ترى من آياتِ هذا الكتابِ الكريمِ معاضِدةً بعضَها بعضاً في هذا المعنى، كما أشرْنا إليها في أماكنِها.

وأما قول المصنِّف: «﴿يُضْلِلْهُ﴾، أي: يخْذُلْهُ ويخلّه وضلالَه» فهو نابٍ عن مظانّه، كأنّه جاء يرقعُه ليسدَّ ثَلْمَه، هيهات! «اتَّسَعَ الخَرْق على الرّاقع»[1].

قولُه: (**والضميرُ الثاني لا محلَّ لهُ مِن الإعراب**). قال الزجّاج: «ذهب الفرّاء إلى أنّ الكافَ في «أرأيتَك» لفظُها نصب، ومعناها رفع. نحو: «دُونَك زيداً»، الكاف مخفوضٌ لفظاً، مرفوع معنى، لأن المعنى: خذ زيداً[2]. وهذا خطأ، لأن «أرأيت» في قولك: أرأيتَك زيداً ما شأنُه؟

---

(١) هذا مثل يضرب في الأمر الذي لا يستطاع تداركه لتفاقمه. وهو عجز بيت لابن حُمام الأزدي، وصدره:

كُنّا نُدارِيها وقد مُزِّقَتْ

أو:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّة

انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١: ١٦٠)، و«المستقصى في الأمثال» للزمخشري (١: ٣٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١: ٣٣٣).

وهو خَلْفٌ من القول، ومُتَعلَّقُ الاستِخبارِ محذوف، تقديرُه: ﴿إِنْ أَتَـٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ مَنْ تَدْعُون؟ ثم بَكَّتَهُم بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ بمعنىٰ: أتخصُّون آلهتَكم بالدَّعْوةِ فيما هو عادتُكم إذا أصابَكم ضُرّ، أم تَدْعُونَ اللهَ دونَها؟

﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾: بل تَخُصُّونه بالدُّعاءِ دونَ الآلهة، ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ ﴾ أي: ما تَدْعُونَه إلىٰ كَشْفِهِ ﴿إِن شَآءَ ﴾ إن أرادَ أن يَتَفضَّلَ عليكم ولم يكنْ مَفسَدة، ﴿وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾: وتتركونَ آلهتَكم، ولا تَذكُرونَها في ذلك الوقت، لأنّ أذهانَكم مغمورةٌ بذِكْرِ ربِّكم وحدَه، إذ هو القادرُ علىٰ كَشْفِ الضُّرِّ دونَ غيره. ويجوزُ أن يَتعلَّقَ الاستِخبارُ بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ كأنه قيل: أرأيتَكم أغيرَ الله تَدعُونَ إن أتاكُم عذابُ الله؟

تعدّت إلى الكافِ وإلى «زيد»، فصار لها اسمان، والمعنى: أرأيتَ نفسك زيداً ما حالُه؟ وهذا مُحال. والذي يُعتمدُ عليه أن الكافَ زائدةٌ لا موضعَ لها، والمعنى: أرأيت زيداً ما حاله؟ والكاف لبيانِ الخطاب، وهي المعتمدُ عليها في الخطاب، فتقولُ للمؤنث: أرأيتَكِ زيداً ما حاله؟ بفتح التاء على أصلِ خطابِ المذكر، وبكسر الكاف، لأنها صارت مبيِّنةً للخطاب. أَرَأَيْتَكُما، وأرأيتَكُم، وأرأيتَكُنّ زيداً ما حاله؟ فتُوحَّدُ التاء فيها. فإن عدَّيْتَ الفاعلَ إلى المفعولِ في هذا الباب، صارت الكافُ مفعولَه. تقول: أرأيتني عالماً بفلان؟ أرأَيْتَك، أرأيتَكما، وأرأيتَكُم عالِماً وعالِمَيْنِ وعالِمِينَ بفلان؟»[1].

قولُه: (خَلْفٌ من القول) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام، الجوهري: يُقالُ في خلف القول: سكتَّ ألفاً ونطقت خَلْفاً، أي: رديئاً[2].

قولُه: (وتتركونَ آلهتَكم، أوْ لا تَذكُرونَها في ذلكَ الوقت، لأن أذهانَكم مغمورةٌ[3] بذِكرِ ربِّكم). نقل الإمام «أن بعضَ الزنادقة ـ خذَلَهم الله ـ أنكر الصانعَ عند جعفرِ الصادق

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٧٠-٢٧١)، بتصرف يسير.

(٢) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

(٣) في (أ) و(ج): «معمورة».

فإن قلتَ: إن عَلَّقْتَ الاستِخبارَ به، فما تَصنَعُ بقوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ مَعَ قوله: ﴿أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ﴾، ....

رضي الله عنه، فقال جعفر: هل ركبْتَ البحر؟ قال: بلى. قال: هل رأيتَ أهْوالَه؟ قال: بلى، هاجت يوماً رياحٌ هائلة، فكسَّرتِ السفن، وغرِق الملّاحون، فتعلّقْتُ ببعض ألواحِها، ثم ذهَب عني اللوح، فدُفِعْتُ إلى تلاطم الأمواج، حتى حصلْتُ بالساحل. قال جعفر رضي الله عنه: قد كان اعتمادُك مِن قبلُ على السفينة وعلى الملّاح، وعلى اللوح، فلمّا ذهبَتْ، هل أسلَمْتَ نفسَك للهلاك، أم كنت ترجو السلامةَ بعد ذلك؟ قال: بل رجوْتُ السلامة. قال: مِمَّن؟ فسَكَتَ. فقال جعفر رضي الله عنه: إنّ الصانعَ هو الذي كنتَ ترجوه ذلك الوقت، وهو الذي أنْجاك. فأسْلَم الرجُل»[١].

قولُه: (**فإن عَلَّقْتَ الاستِخبارَ به، فما تَصنَع؟**). قال صاحب «التقريب»: «لم يرد السؤالُ على الأول[٢]، لأنّ الشرطين وهما: ﴿إِنْ أَتَاكُمْ﴾، ﴿أَوْ أَتَتْكُمُ﴾ يتعلّقان فيه بالمُضمر، وهو «من تدعون؟» وينقطع قوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ﴾ عمّا قبله، فلا يُتوهَّمُ تقيدُ الكشف بالشرطين[٣]. وفي الثاني[٤] لا يتعلّقان بمضمر، فيلزم تعليقُ الشرطين بما بعدهما، وهو قوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ﴾، فيتوهّم تقييدُ الكشفِ بالشرطين، ولذلك خصّصه بالسؤال. وفيه دقّة»[٥].

وقلت: تحريرُ السؤال: إنْ علّقْتَ ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ بقولِه: «مَنْ تَدْعونَ» المقدّر، على أنه مفعولُه، والدالُّ عليه ما بعد الاستفهام، فالمعنى: أخبِروني مَن تدعون ﴿إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ﴾ فيتمُّ الكلامُ عنده، ثم استؤنِف مقرِّراً لذلك المعنى، سائلاً عن الواقعِ في الدنيا، وما شوهد منهم في الشدائد، سؤالَ تبكيت: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ أي: أتَخُصُّون آلهتكم بالدّعوة؟

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٩٠).

(٢) أي: تعلق الشرط بمقدّر هو «مَنْ تَدْعون؟».

(٣) قوله: «وينقطع قوله ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ﴾ عمّا قبله، فلا يتوهم تقييد الكشف بالشرطين» أثبته من (ج).

(٤) أي: تعلق بشرطين بـ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾.

(٥) «تقريب التفسير»، ق (١٣٧) والنقل بالمعنى لا باللفظ.

وقوارعُ السّاعةِ لا تُكشَفُ عن المُشركين؟ قلتُ: قد اشتُرِطَ في الكَشْفِ المشيئة، وهو قوله: ﴿إِن شَآءَ﴾؛ إيذاناً بأنه إنْ فَعَلَ كانَ له وَجْهٌ من الحِكمة، إلا أنه لا يَفعَلُ لوَجْهٍ آخرَ من الحِكمةِ أرجَحَ منه.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ * فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ * فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٤٢-٤٥]

لا بل أنتم قوم عادتُكم أنكم تخصّون الله بالدعاء عند الكرْبِ والشدائد، فيكشفُ ما تدْعون إليه.

وإنْ علّقْتَه بالاستفهام، أي: بقولِه: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾، يكونُ هو الدالَّ على الجزاء. فالمعنى: أخْبِروني إن أتتْكم الساعة: أدعَوْتُم غيرَ الله، أم دعوتم الله، فيكشفُ ما تدعون؟ ودخلت همزةُ الاستفهام[1] لمزيد التقرير، وحينئذ يلزم كشْف قوارعِ الساعة عنهم، وهي لا تنكشفُ عن الكفار.

قال أبو البقاء: «مفعولُ ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ محذوف، أي: أرأيتكم عبادتَكم الأصنام؟ دلَّ عليه قولُه: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾. وقيل: الشرطُ والجزاء مفعوله. وأمّا جوابُ الشرط فما دلّ عليه الاستفهام، أي: إنْ أتتْكم الساعةُ دعوتم الله»[2].

قولُه: (وقَوارعُ السّاعة)، الجوهري: «القارعة: الشديدةُ من شدائدِ الدهر، وهي الداهية. يقال: قرَعَتْهم قوارعُ الدَّهر، أي: أصابتْهم».

---

(١) أي: في قوله ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٦).

البأساءُ والضَّرّاء: البُؤسُ والضُّرّ، وقيل: البأساء: القَحْطُ والجوع. والضَّرّاء: المَرَضُ ونُقصانُ الأموالِ والأنفُس. والمعنىٰ: ولقد أرسَلْنا إليهم الرُّسُل، فكَذَّبوهُم فأخَذْناهم. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾: يَتَذَلَّلونَ ويَتَخشَّعونَ لربِّهم ويتوبونَ عن ذنوبِهم.

﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ معناه: نَفْيُ التَّضرُّع، كأنه قيل: فلم يَتَضرَّعوا إذْ جاءَهم بأسُنا، **ولكنَّه جاءَ بـ«لولا» ليُفيدَ أنه لم يكنْ لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التَّضرُّعِ إلّا** عِنادُهم، وقَسْوةُ قُلوبِهم، وإعجابُهم بأعمالِهم التي زيَّنَها الشيطانُ لهم.

﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ من البأساءِ والضَّرّاء، أي: تركوا الاتِّعاظَ به ولم يَنفَعْ فيهم ولم يَزجُرْهم، ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ من الصِّحّةِ والسَّعةِ وصُنوفِ النِّعمة، **ليُراوِحَ عليهم** بين نَوْبتَي الضَّرّاءِ والسَّرّاء، ....

قولُه: (**ولكنَّه جاءَ بـ«لولا» ليُفيدَ أنه لم يكنْ لهم عُذْر**)، وذلك أن «لولا» إذا دخلت على المضيّ أفاد التنديمَ والتوبيخ[1]، كأنه قيل: لِمَ لمْ يتضرَّعوا؟ وليتهم تضرّعوا، وكانوا متمكّنين منه، غير ممنوعين. وإليه الإشارة بقولِه: «لم يكن لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التضرّعِ إلا عنادُهم». ولو بقي التضرّعُ صريحاً لم يدلَّ عليه عدمُ المانعِ من التضرع.

قال صاحب «المفتاح»: «فإذا قيل: «هلا أكرمتَ زيداً؟»، فكأن المعنى: ليتك أكرمتَ زيداً، متولّداً منه معنى التنديم»[2].

قولُه: (**ليُراوِحَ عليهم**)، **الجوهري**: «المراوحةُ في العملَين: أن يعمل هذا مرةً وهذا مرة. وتقول: راوَحَ بين رِجْلَيه: إذا قام على إحداهما مرة، وعلى الأخرى مرة».

---

(١) تكون «لولا» في هذه الحالة حرف تحضيض، فيختص بالدخول على الأفعال، فإذا وَلِيها الماضي كان فيها معنى التوبيخ. «الجنى الداني» ص٥٤٧.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٤٧-١٤٨.

كما يفعَلُ الأبُ المُشفِقُ بولَدِه؛ يُخاشِنُه تارةً ويُلاطِفُه أخرىٰ؛ طَلَباً لِصَلاحِه، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ﴾ من الخيرِ والنِّعَم، لم يزيدوا علىٰ الفَرَحِ والبَطَر، من غيرِ انتِدابٍ لشُكر

وقولُه: (لِيُرَاوِحَ عليهم) إلى قوله: (**كما يَفْعَلُ الأبُ المُشْفِقُ**) لا يصلح أن يكون تعليلاً لقولِه تعالى: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، لأن هذا مكْرٌ واستدْراجٌ من حيثُ لا يعلمون، وذلك تثقيفٌ وتأديب.

روينا في «مسند الإمام أحمدَ بنِ حنبل»، عن عقبةَ بن عامر، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيْتَ اللهَ عزَّ وجلَّ يُعْطي العَبْدَ مِن الدنيا علَى معاصِيه ما يُحِبّ: فإنّما هو اسْتدراج». ثم تلا رسول الله ﷺ ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، الآية[1]، أي: تركوا الاتعاظَ من البأساء والضراء. نعم في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ رائحةٌ من تأديبِ الأبِ المشفق. ونظيره[2] قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ۞ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤ - ٩٥].

قولُه: (**لم يزيدوا على الفَرَح والبَطَر من غيرِ انتِدابٍ لشُكر، ولا تصدٍّ لتوبة**): ليس جواباً لقولِه: ﴿إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ﴾، بل هو تفسيرٌ له، والجواب: ﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾، وقوله: «من غير انتدابٍ لشكر» قيل: هو حال من المجرورَيْنِ[3]، و«مِن»: ابتدائية، أي: لم يزيدوا على الفرحِ والبطر، كائنين من عدم الشكرِ والتوبة، وذلك أنه تعالى حكَى عن حالِ الأمم الخالية، الذين بطِرت معيشتَهم فأخذَهم بالبأساء، ليتضرّعوا ويتوبوا، فما تضرّعوا، ثم فتَح عليهم أبوابَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣١١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٣٢٧) و«الأوسط» (٩٢٦٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٤٠) وهو حديثٌ حسن، وانظر تمامَ تخريجه وتَنْقيدِه في «مسند أحمد».

(٢) من قوله: «أي: تركوا الاتعاظ» إلى هنا أثبتُّه من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول، وإنما فيها: «الآية. ويعضده قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ...﴾».

(٣) يعني «الفرح والبطر».

ولا تَصَدٍّ لتوبةٍ واعتِذار، ﴿أَخَذْنَهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾: واجِمونَ مُتحَسِّرونَ آيِسُون.

الخيراتِ ليشْكروا فما شكَروا وداموا على ما كانوا عليه من البطَر، وما غيّروا مِن حالِهم.

وقيل: هو صفة «شيئاً» مفعول «لم يزيدوا». ويدفعُه لفظةُ «غيْر»، وقيل: هو حالٌ من فاعل «لم يزيدوا»، و«مِن»: مزيدةٌ، أي: لم يزيدوا على الفرحِ حال كونِهم غيرَ منْتدبين لشكر، ولا متصدِّين لتوبة. ويمكن أن يقال: إنه صفة مصدرٍ محذوفٍ من حيثُ المعنى، وإن القرينتين عبارتان عن عدمِ تغييرِ الحال، أي: أخذْناهم بالبأساءِ ليتضرّعوا ويتُوبوا، ثم فتحْنا عليهم أبوابَ السماء ليشكروا، فما نفعَهم ذلك. كأنه قيل: حتى إذا استمروا على البطرِ استمراراً من غير انتدابٍ لشكر، ولا تصدٍّ لتوبةٍ، أخذْناهم بَغْتة. نظيرُه: ما ذكره في «القصص»[1]: «الغابط: هو الذي يتمنّى مثْل نِعمةِ صاحبه، من غير أن تزولَ عنه»[2]. وفي الحديث: «مَن سَنَّ سُنَّةً حَسَنةً، فلهُ أجْرُها وأجْرُ مَن عَمِلَ بها، مِن غَيْرِ أنْ يُنْقَصَ مِن أُجُورِهِم شيءٌ»[3].

هذا على تقريرِ المصنف، لكن معنى الآيةِ ما ذكرناه. والله أعلم.

قولُه: «من غيرِ انتدابٍ لِشُكْر»، يقال: نَدَبَهُ لأمْر، فانْتَدب له: أي: دعاه له، فأجاب.

قولُه: (﴿أَخَذْنَهُم بَغْتَةً﴾). قال أبو البقاء: «﴿بَغْتَةً﴾: مصدرٌ في موضع الحال من الفاعل، أي: مباغِتين، أو من المفعولين، أي: مبْغوتين. ويجوزُ أن يكونَ مصْدراً على المعنى، لأن ﴿أَخَذْنَهُم﴾ بمعنى: «بَغَتْناهم»، و﴿إِذَا﴾ للمفاجأة، وهي ظرفُ مكان، و﴿هُم﴾: مبتدأ، و﴿مُّبْلِسُونَ﴾: خبرُه، وهو العاملُ في ﴿إِذَا﴾»[4].

قولُه: (واجِمون)، الجوهري: «وَجَمَ من الأمر وجوماً، والواجم: الذي اشتدَّ حزْنُه حتى أمسكَ عن الكلام».

---

(1) أي: عند تفسير قصّة قارون، وبغْيِهِ على قومه، وبَطرِه النعمةَ، ومصيره بعد ذلك (الآيات ٧٦-٨٣ من سورة القصص).

(2) «الكشاف» (١٢: ١١٣).

(3) أخرجه مسلم (١٠١٧) وغيرهُ من حديثِ جرير بن عبد الله.

(4) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٧).

﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ﴾: آخرُهم، لم يُترَكْ منهم أحد، قد استُؤْصِلَت شأفـتُهم، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إيذانٌ بوجوبِ الحمدِ لله عند هلاكِ الظَّـلَمة، ....

الراغب: «الإبْلاس: الـحُزْن من شدة البأس، ومنه اشْتُقَّ «إبليس» فيما قيل. ولمّا كان المُبْلِس كثيراً ما يلزم السكوت، وينْسَى ما يعْنِيه، قيل: أبْلَس فلان: إذا سكت وإذا انْقطعت حجّتُه»(١).

قولُه: (**قد استُؤْصِلَت شأفَتُهم**)، أي: أذهَبَهم الله. **النهاية:** «الشأفةُ بالهمز وغيرِ الهمز: قَرْحَةٌ تَخرج في أسْفلِ القدم، فتُقْطَع وتُكْوىٰ، فَتذهَب. ومنه قولُهم: اسْتأْصَلَ الله شأْفتَه: أي أذْهَبَه».

قولُه: (**إيذانٌ بوجوبِ الحمْدِ [لله] عند هلاكِ الظَّـلَمة**). هذا يؤْذِن أن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ـ كما قال في الكواشي ـ إخْبارٌ بمعْنى الأمر: أي: احْمدوا اللهَ. وكذا كلُّ ما ورد في القرآنِ من هذا. ثم «الحمد» على ما سبَق في أوّلِ الكتاب، قد يكون شُكْراً للصنيعة، وقد يكونُ للثناءِ على الفضائلِ الاختيارية.

أما بذْلُه على الشكرِ فإن قولَه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ﴾ إلى قوله: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ واردٌ ليسلّيَ رسولَ الله ﷺ، يعني: هؤلاء المشركون الذين تدْعوهم إلى الله، وهم يعاندون، ويكذّبونك، لا بدّ أن يكونَ لهم أُسْوَةٌ بِمَن قَبْلهم في هلاكِهم وتدميرهم، واستئصالِ شأفتهم، فإذا تمّ عليهم ذلك، فاحمدِ الله على طهارةِ الأرض من عبثِ الظلمة.

فالرب على هذا فيه معنى التربية، لأن في هلاكِهم تخليصاً لأهلِ الأرض من شُؤْم عقائدِهم وإضلالهم، واحتباسِ الخير النازل من السماء. وذلك نعمةٌ جليلة يجب أن يُحمدَ عليها.

وأمّا بذْلُه على الفضائلِ الاختيارية، فإنه تعالى لمّا ذكر إهلاكَ المتمرّدين، وتطهيرَ الأرض

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٣.

وأنه من أجلِّ النِّعَمِ وأجزَلِ القِسَم. وقُرِئ: «فتَّحْنا»؛ بالتشديد.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ ٤٦]

﴿إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾ بأن يُصِمَّكم ويُعمِيَكم، ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ بأن يُغطِّيَ عليها ما يَذهَبُ عندَه فهمُكم وعقْلُكم، ﴿يَأْتِيكُم بِهِ﴾ أي: يأتيكم بذلك، إجراءً للضميرِ مُجْرىٰ اسمِ الإشارة ....

من أدناسِهم، مدح نفْسَه المقدسة بالقهّاريّة والعظمة. فالربُّ على هذا بمعنى المالِك. فالمعنى: الحمدُ لله الملِك القهّار، الذي له الكبْرياءُ والعظمة، وله التصرّفُ في مُلْكه كيف شاء.

وهذا أَحْرى في الإيراد، لأنّ قولَه: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُـجْرًى على ظاهرِ الإخبار. فيكونُ قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ إلى آخر ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، على التقْديرين، معترضاً بين قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾، وقولِه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾[١]، مؤكِّداً لمضمونِ معنى الكلامين.

قولُه: (وقرئ: «فتَّحْنا» بالتشديد[٢]): ابن عامر. والباقون: بالتخفيف.

قولُه: (إجراءً للضَّميرِ مُـجْرى اسم الإشارة)، نحوُ قولِ رُؤْبة:

فيها خُطوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَـقْ ... كأنّهُ في الجِلْدِ تَوْليعُ البَهَقْ[٣]

---

(١) والاعتراض في الآيات (٤٢-٤٥) من سورة الأنعام، لتأكيد معنى الآيتين (٤٠، ٤٦) منها.

(٢) معنى قراءة التشديد: «فتَّحنا» مرة بعد مرة. وحجة من قرأ بها أنه ذكر ﴿أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، و«فتَّح» تشدد مع «الأبواب» كما في قوله: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]. أما حجّة قراءة التخفيف أنه يصْلح للقليل والكثير. انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٠-٢٥١.

(٣) البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة في «ديوانه» ص١٠٤ في وصف المفازة.

والهاء في «فيها» للمفازة. والبَلَق: سواد وبياض. والتوليع: ضروب من الألوان من غير بلق. والبهق: بياض يعترِي الجسد بخلاف لونه، وليس من البرص.

أو بما أخَذَ وخَتَمَ عليه، ﴿يَصۡدِفُونَ﴾: يُعْرِضونَ عن الآياتِ بعدَ ظهورِها.

قال أبو عبيدة: «إن أردْتَ الخطوطَ فقل: كأنّها، وإن أردْت السوادَ والبَلَق فقل: كأنّهما، فقال: أردْتُ: كأنّ ذاك»[١].

قولُه: (أو بما أخَذَ وخَتَم عليه). قال الزجّاج: «الهاء[٢] تعودُ على معْنَى الفعل: «أي: يأتيكم» بما أخَذ منكم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَأۡتِيكُم بِهِ﴾ أي: بسمعِكم، ويكون ما عطفَ على السمعِ داخلاً معه في القصة، إذ كان معطوفاً على السمع: أي ﴿سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَـٰرَكُمۡ﴾ إلى آخره»[٣].

قولُه: (﴿يَصۡدِفُونَ﴾: يُعْرِضونَ عن الآيات بعدَ ظُهورها). قال القاضي: «﴿نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَـٰتِ﴾: نكرّرها تارةً من جهة المقدمات العقلية، وتارة من جهة الترغيبِ والترهيب، وتارةً بالتنبيه والتذكيرِ بأحوال المتقدّمين، وهم يُعْرِضون عنها»[٤].

وقلتُ مزيداً للتقرير: إن قولَه: «بعد ظهورها» دلّ على أن «ثُمّ» للاستبعاد، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]. وإنّ التعريفَ في «الآيات» للعهد، وهي الآياتُ المكرّرةُ من أول السورة، سيما من قولِه: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٤٠] وما يُشْبهه، وإنّ هذه الآية كالمعترضة توكيداً للتذكير والاعتبار.

وأيضاً، إنّ كلمةَ ﴿ٱنظُرۡ﴾ مُعطِيةٌ معنى التعجب، نحو: ألَمْ تَرَ؟ و: أرأيت؟ تعجّب السامع من شدة شكيمةِ أولئك المشركين، وإصرارِهم على العناد، ونفورِهم عن الحق، بعد تكرير الآياتِ المنذرة المخوِّفة، كقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا نُفُورٗا﴾ [الإسراء: ٤١].

---

(١) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١: ٤٣، ٤٤) و(٢: ١٢٣).

(٢) أي في ﴿بِهِ﴾.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٧٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٠٩).

[﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٤٧]

لـمّا كانت البَغْتَةُ أن يقعَ الأمرُ من غيرِ أن يُشعَرَ به وتَظهَرَ أماراتُه، قيل: ﴿بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً﴾، وعن الحسن: ليلاً أو نهاراً. وقُرِئ: «بَغَتَةً أو جَهَرة»، ﴿هَلۡ يُهۡلَكُ﴾ أي: ما يُهْلَكُ هلاكَ تعذيبٍ وسَخَطٍ إلّا الظالمون. وقُرِئَ: «هل يَهْلِكُ» بفَتْحِ الياء.

[﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۖ فَمَنۡ ءَامَنَ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ ٤٨]

﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ مَنْ آمنَ بهم وبما جاؤوا به وأطاعَهم، ومَنْ كَذَّبَهم وعصاهُم،

فإن قلتَ: فلم قُرِنتْ هذه الآيةُ من بين تلك الآيِ المنذرة بهذه[1]؟ قلتُ: لأن تلك واردة في التخويفِ بالعذاب النازلِ من الخارج، وهذه من نفس المخاطب. يعني: إن أنشأْنا العذابَ مِن ذاتكم وما أنتم به أهمّ، مَن إلـٰهٌ غيرُ الله ينْجيكم منها؟ ﴿انظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ﴾. ومن ثَمَّ كان دلائلُ الأنفسِ أدقَّ وأفْيَدَ للناظر من دلائلِ الآفاق.

قولُه: (لـمّا كانت البَغْتةُ [2])، يعني: ﴿جَهۡرَةً﴾: لا تـقابل[3] ﴿بَغۡتَةً﴾[4] من حيثُ اللفظ، لأنَ مقابلَ «الجهرة»: «الخُفْية». لكن معنى ﴿بَغۡتَةً﴾: وقوُع الأمرِ من غيرِ الشعور، فكأنها في معنى «خفية»، فحسُن لذلك أن يقال: ﴿بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً﴾.

---

(١) يعني الآيتين (٤٠، ٤٦) من هذه السورة.

(٢) كذا في (ط)، وفي سائر النسخ: «البقية» وهو تصحيف.

(٣) في (أ): «لا يقال»، وفي (ج): «لا يقابل».

(٤) يعني بالمقابلة هنا: الجمع بين المتضادين في الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ﴾ [الكهف: ١٨] انظر: «الإيضاح» ص٤٧٦ وما بعدها.

ولم يُرسِلْهم ليُتَلَهّىٰ بهم ويُقتَرَحَ عليهم الآياتُ بعدَ وضوحِ أمرِهم بالبراهينِ القاطعة، ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ ما يجبُ عليه إصلاحُه مما كُلِّف.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ ٤٩]

جَعَلَ العذابَ ماسّاً، **كأنه حَيٌّ يَفعَلُ بهم ما يُريدُ من الآلام**، ومنه قولُهم: لَقِيتُ منه **الأمَرَّيْنَ** والأَقْوَرِين، حيثُ جُمِعوا جَمْعَ العُقلاء، وقولُه: ﴿إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا﴾ [الفرقان: ١٢].

قولُه: (**لم يُرْسِلْهم ليُتَلَهّى بهم ويُقْترحَ عليهم الآياتُ**): إشارةٌ إلى اتصالِ هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧] الآيات. **الجوهري**: «لَهَوْتُ بالشيء، أَلْهُو لَهْواً: إذا لعبْتَ به. وتلهّيْتُ به: مثْلُه». يعني: ليُسْخَرَ بهم.

قولُه: (**كأنه حَيٌّ يَفعَلُ بهم ما يُريدُ من الآلام**). يجوز أن يريدَ أن الاستعارةَ واقعة في «المسّ» فتكونُ تبعية، أو في ﴿ٱلۡعَذَابُ﴾ فتكونُ مكنية. والظاهر الثاني، بشهادةِ الاستشهاد بـ«الأمَرِّين».

قولُه: (**الأمَرِّيْن**). روى الجوهريُّ عن أبي زيد: «لَقِيتُ مِنْه الأمرِّينَ، بنون الجمع: وهي الدواهي»، وعن الكسائيّ: «لقيت منه الأقْوَرِين، بكسرِ الراء، والأَقْوَرِيَّات: وهي الدواهي العظام».

وقال الميدانيّ: «لقيتُ منه الأَقْوَرِينَ والفَتَكْرِينَ والبُرَحِينَ: إذا لَقِي منه الأمورَ العِظام»[1].

والأقْوَرِين: من: قَوَّره، أي: قطَّعه مُدَوَّراً. والبُرَحِين، بالضمِ والكسر، أي: الشِّدَّة.

---

(١) «مجمع الأمثال» (٣: ١١٣).

[﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ ٥٠]

أي: **لا أدَّعي ما يُسْتبعَدُ في العُقولِ** أن يكونَ لبَشَرٍ من مُلْكِ خزائنِ الله ـ وهي قِسَمُهُ بينَ الخلقِ وأرزاقُه ـ وعِلْمِ الغيب، **وأني من الملائكةِ** الذينَ هم أشرَفُ جِنسٍ خَلَقَه اللهُ تعالىٰ، وأفضَلُه وأقربُه منزلةً منه. أي: **لم أدَّعِ إلـٰهيّةً ولا مَلَكيّةً**؛ ....

قولُه: (**أي: لا أدَّعي ما يُسْتبعَدُ في العُقول**). قيل: المناسب: ما يستحيلُ ويمْتنع، لأن المراد: لا أدّعِي الإلـٰهية. كأنه يريدُ بالمستبْعَد: المستحيل، لقولِه بعد هذا: «والمحال: وهو الإلهيةُ والملكية».

قولُه: (**وأنّي من الملائكة**) بفتح الهمزة قيل: هو عطفٌ على قولِه: «ما يستبعد». والوجه: العطفُ على قولِه: «أنْ يكون لبشر»، ليكون داخلاً في حكم الاستبعاد، أي: لا أدَّعي ما يستبعدُ في العقول من أن يكون عندي مِلْكُ خزائن الله، وأنّي من الملائكة. والدليلُ عليه قوله: «والمحال: وهو الإلٰهية والملكيّة». وإنما وضع «لِبشر» موضع «أنّي أمْلكُ خزائنَ الله»، ليشْعرَ بالعلّية، وهي: أن البشريةَ مما ينافي الإلٰهية والملكية.

قولُه: (**أي: لم أدَّعِ إلـٰهيةً ولا مَلَكيّة**). جعل مجموعَ قولِه تعالى: ﴿عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ عبارة عن معنى الإلهية، لأنّ قسمةَ الأرزاقِ بين العباد، ومعرفةَ علمِ الغيب، مخصوصتان به، ولهذا كرّر في التنزيلِ لفظَ: ﴿وَلَآ أَقُولُ﴾.

وهذا النسق يهْدِمُ قاعدة استدلالِه في قولِه تعالى: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢][1] على تفضيل المَلَكِ على البشر، لأن الترقّي لا يكونُ من الأعلى إلى الأدنى، يعني من الإلهيةِ إلى الملَكية.

وأما قولُه: «الذينَ هم أشرَفُ جِنسٍ خَلَقه اللهُ، وأفضَلُه» فهو بعيد، لأن سياقَ هذه الآيةِ

(١) كان الزمخشري قد استدلّ بهذه الآية على تفضيل الملائكة على البشر، ومن ضمنهم الرسل. انظر: «الكشاف» (٥: ٢٤١-٢٤٢). والطيبي يَنْقُضُ كلامه في هذا الموضع.

....

في الردّ على اقتراحِ المشركين على رسولِ الله ﷺ وطلبهم الآياتِ يدلّ عليه إجمالاً قوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقولُه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧].

كما قال الزجّاج: «هذه الآيةُ متصلةٌ بقوله: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، وقولِه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧][1]». وهذه الآيةُ كالجوابِ عن تفصيلِ تلك الآيات، فقوله: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾: جوابٌ عن قولِهم: إن كنْتَ رسولاً من عند الله فاطلبْ من الله أن يوسّعَ علينا خير الدنيا، وأن يُوقِفَك على ما سيقعُ في المستقبلِ من المصالحِ والمضارّ، حتى تستعدَّ لذلك، وقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾: جوابٌ عن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

والمعنىٰ: لَسْتُ إِلـٰهاً حتى تطلبوا مني قسمةَ الأرزاق، ومعرفةَ الغيب، فإنّهما يختصان بالله وحده، ولسْتُ ملكاً حتى لا آكلَ ولا أشرب[2].

والمقصود من الرسالةِ تلقّي الوحْي من عندِ الله، والتبليغُ إلى الخلق ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾، هذا على تقديرِ المصنف.

وأما الذي عليه الظاهر، وفي «المعالم»: «فهو أني لسْتُ متصرفاً في ملك الله، حتى تقترحوا منّي خزائنَ رزق الله، فأعطيكم ما تريدون، ولا أعلمُ الغيب، فأخبرَكم بما غاب مما انْقضى ومما سيكون، ولا أنا مَلَكٌ أقْدرُ على ما لا يقْدِرُ عليه الإنسان، بل أنا رسولٌ من الله مأمور متّبِع لِـمَا يوحَى إليَّ»[3].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٢٧٤).

(٢) هذا الكلام موجود بمعناه في «الانتصاف»، انظر: «حاشية الكشاف» (٢: ٢٠).

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ١٤٥).

لأنه ليسَ بعدَ الإلهيّةِ منزلةٌ أرفَعُ من منزلةِ الملائكة، حتى تستبعدوا دَعْوايَ وتَستَنكِروها، وإنما أدَّعي ما كانَ مِثْلُه لكثيرٍ من البَشَر، وهو النُّبوّة.

﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾ مَثَلٌ للضّالِّ والمُهْتَدي، ويجوزُ أن يكونَ ....

وإذا كان الكلامُ رداً على المشركين، فمِن أيْن دلَّ على الأفضلية؟ وكلُّ هذه المعاني مستنبَطَةٌ من كلامِه في سورة «هود» و«بني إسرائيل»[1]، سيّما من قولِه: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٠-٩٧].

رَوى الإمامُ عن الـجُبَّائي: أن الآيةَ دلّت على فضل الملائكة على الأنبياء، لأن المعنى: لا أدّعي منزلة أقْوَى من منزلتي. فأجاب القاضي عبد الجبار، منهم[2]: «إن كان الغرضُ في النفي التواضع، فالأقربُ لزومُ الأفضلية، وإن كان نفْيَ قدْرتِه عن أفعال لا يقْوَى عليها إلا الملائكة، فَلا»[3].

ثم إني نظرتُ في كلام صاحب «الانتصاف»، فوجدت فيه لمحةً من هذه المعاني، وفي آخره: «وفي لفظ الزمخشريِّ قُبْح، فإنه قال: «ليس بعد الإلهيةِ منزلةٌ أرفع من الملائكة». فجعل للألوهية منزلة، ولا يجوز هذا الإطلاق»[4].

قولُه: (مَثَلٌ للضالِّ والمُهتدِي). يريدُ أنّ هذه الخاتمةَ كالتذييل[5] الذي يقع في آخر الكلام،

(١) يعني سورة الإسراء. وانظر: «الكشاف» (٨: ٢٧) وما بعدها عند تفسير الآيات (١٢-١٧) من سورة «هود»، والمصدر نفسه (٩: ٣٧٥-٣٧٦)، عند تفسير الآيات (٩٠-٩٧) من سورة الإسراء.

(٢) أي: من المعتزلة. وهذه اللفظة زيادة من الطيبي.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٩١).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٠) بتصرف.

(٥) أي: التذييل الجاري مجرى المثل، حيث جاءت هذه الجملة تذييلاً لما سبق من الآية، وفيها تمثيل، إذ شبّه حال من لا يهتدي وحال من يهتدي، والفرق بينهما بعيد، بحال الأعمى والبصير.

لمن اتَّـبَعَ ما يُوحىٰ إليه، ومَنْ لم يَتَّبع، أو لمن ادَّعىٰ المُستَقيمَ وهو النُّبوّة، والمُحالَ وهو الإلـٰهيةُ أو المَلَـكية، ....

على سبيل التمثيل، وقولُه: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ كالتَّتميمِ للتذييل، والتنبيهِ على مكانِ التذييل.

ثم المذيَّلُ إمّا ما سبق من أول هذه السورة، وجميعُ ما جرى له مع القوم: من الدعوة إلى الحقّ، وإبائهم إلا الباطل. وإليه الإشارةُ بقوله: «فلا تكونوا ضالِّين أشباهَ العميان»: يعني أفلا تـتفكّرون في أحوالي وأحوالِكم، لتُميـزوا بين الحقّ والباطل، ولتـعلموا الضالّ والمهتدي؟ وإما ما سبقَ من قولِه: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾. فالبصيرُ مَن يتّـبعُ ما يوحى إليه، وهو الرسول ﷺ، والأعمى مَن لا يرفعُ به رأساً. وهو المرادُ بقوله: «فتعْلموا أن اتّباع ما يُوحَى إليَّ ما لا بدّ لِي منه» حتى أكون مهْتدياً لا ضالّاً، أفلا تتفكرون في حالي لتعْلموا أني مهتدٍ حيث أتبعُ الوحْي، ولسْتُ بضالٍّ في تركه؟ أو من قولِه: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾. فالأعمى من يدّعي هذا، والبصيرُ من يتّـبعُ الوحي، ويـدَّعِي النبوّة. وإليه الإشارةُ بقوله: «فتعْلموا أنّي ما ادّعيت ما لا يليقُ بالبشر»، يعني: أفلا تتفكرون في اهتدائي لطريقِ الحق، ومجانبتي عن الباطل؟

قولُه: (**والمُحال، وهو الإلهيةُ أو المَلَكية**)، **الانتصاف**: «دعوى المَلَـكية من الممكنات، لأن الجواهرَ متماثلة، والمعاني القائمة ببعضِها يجوز أن تقومَ بكلّها»[1].

قال في «الإنصاف»[2]: «من البيّـنِ فيه قولُه تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، أطمَعَ آدمَ في أنْ يصيرَ ملكاً، والنبيُّ لا يطمعُ في المستحيل».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢١).

(٢) كذا في (ط)، وهو الصواب، وتحرَّف في غيرها من الأصول الخطية إلى «الانتصاف». انظر: «الإنصاف» للعراقي لوحة ١٠٣-١٠٤.

﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾: فلا تكونوا ضالِّينَ أشباهَ العُمْيان، أو فتَعلَموا أني ما ادَّعَيْتُ ما لا يليقُ بالبشر، أو فتَعلَموا أنَّ اتِّباعَ ما يُوحىٰ إليَّ مِمّا لا بُدَّ لي منه.

فإن قلتَ: ﴿أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ ما محلُّه من الإعراب؟ قلتُ: النصبُ عطفاً علىٰ قوله: ﴿عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾، لأنه من جُملةِ المَقول، كأنه قال: لا أقولُ لكم هذا القولَ ولا هذا القول.

[﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ٥١]

﴿وَأَنذِرْ بِهِ﴾ الضميرُ راجعٌ إلىٰ قوله: ﴿مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا﴾ إمّا قومٌ داخلون في الإسلام، مُقِرُّونَ بالبَعْث، إلّا أنهم مُفرِّطونَ في العمل، فيُنذِرُهم بما أُوحِيَ إليه، ﴿لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ أي: يَدخُلونَ في زُمْرةِ أهل التقوىٰ من المُسلِمين، وإمّا أهلُ الكِتاب، لأنَّهم مُقِرُّون بالبَعْث، وإمّا ناسٌ من المُشرِكينَ عُلِمَ مِنْ حالِهم أنهم يخافونَ إذا سَمِعوا بحديثِ البَعْثِ ....

قولُه: (﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾: فلا تكونوا ضالِّينَ أشباهَ العُمْيان)، الراغب: «الفكرة: قوة[1] مُطرِّقةٌ للعلم إلى المعلوم. والتفكّر: جَوَلانُ تلك القوةِ بحسَبِ نظر العقل. وذلك للإنسان دون الحيوان، ولا يقالُ إلا فيما يمكن أن يحصلَ له صورةٌ في القلب. ولهذا رُوِيَ: «تَفكّروا في آلاءِ الله، ولا تتفكَّروا في الله»[2]، إذ كان الله عزّ وجلّ منزَّهاً أن يوصفَ بصورة»[3].

(١) تكملة لازمة من «مفردات القرآن» ص٦٤٣.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١٩) من حديثِ ابن عمرو قال: هذا إسنادٌ فيه نظر، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ١٠٦)، وعزاه للطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٣١٩)، وفي إسناده الوازع بن نافع، وهو متروك.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٤٣.

أن يكونَ حقاً فيَهلِكوا، فهُم ممَّن يُرْجىٰ أن يَنجَعَ فيهم الإنذار، دونَ المُتمرِّدينَ منهم، فأمَرَ أن يُنْذِرَ هؤلاء.

وقولُه: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ في موضعِ الحالِ من ﴿يُحْشَرُوٓا۟﴾، بمعنىٰ: يخافونَ أن يُحْشَروا غيرَ منصورينَ ولا مشفوعاً لهم، **ولا بُدَّ من هذه الحال**، لأنّ كُلًّا محشور، فالمَخوفُ إنما هو الحشرُ علىٰ هذه الحال.

[﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٥٢]

قولُه: (أن ينْجَع)، **الجوهري**: «نجع فيه الخطابُ والوعظُ والدواء: إذا دخلَ وأثّر».

قولُه: (**ولا بدَّ من هذه الحال**). قال صاحب «التقريب»: «لأن المخُوفَ هو الحشْرُ على هذه الحال، لا أصلُ الحشر»[1].

وقلت: معنى قولِ المصنف يعودُ إلى مذهبه، يعني: لا بد من القيد، لأن الحشْرَ مطلقاً لا يُخافُ منه، وإنما الذي يُخاف منه هو الحشرُ الذي يعتقد المكلَّف فيه أن لا شفيعَ ولا نصير إلا الله وهو قد فرّطَ في جنب الله، فحينئذ خسرَ خسراناً مبيناً. فإذا خاف هذه الحالةَ نفع معه الإنذار، ونجَع فيه الوعظ، ويفهمُ منه أنّ المتّقِيَ الذي يتحرَّى رضا الله لا يخافُ حينئذ، وخرجَ من هذا الحكم.

ولهذا قال بعد هذا: «ذكَر غير المتّقين من المسلمين، وأمَر بإنْذارِهم ليتّقوا، ثم أرْدفَهم ذِكْرَ المتّقين»، فاعْتضَدَ المفهوم بدلالةِ النظم والترتيب. ولكن النظمَ الأوفقَ أن قوله تعالى: ﴿أَنذِرْ﴾: أمرٌ واردٌ عقيب قوله: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقد عُطفَ عليه النهي، وهو: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٧.

ذكرَ غيرَ الـمُتَّقِينَ من المُسلِمينَ وأمرَ بإنذارِهم ليَتَّقوا، ثم أردَفَهم ذِكْرَ الـمُتَّقِينَ منهم، وأمرَه بتقريبِهم وإكرامِهم، وأن لا يُطيعَ فيهم مَنْ أرادَ بهم خِلافَ ذلك، وأثنىٰ عليهم بأنهم يُواصِلونَ دُعاءَ ربِّهم، أي: عِبادتَه، ويُواظِبونَ عليها. والمرادُ بذِكْرِ «الغَداةِ» و«العَشيِّ»: الدوام. وقيل: معناه: يُصَلُّونَ صلاةَ الصُّبحِ والعَصْر، ووَسَمَهُم بالإخلاصِ في عِبادتِهم بقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾، والوَجْهُ يُعبَّرُ به عن ذاتِ الشيءِ وحقيقتِه.

والكلامُ مرتبطٌ بعْضُه ببعض: أمرَ الله سبحانه وتعالى نبيَّه أولاً بالإعراضِ عن المتمرِّدِين الذين لا ينجعُ فيهم التذكير، ثم أمره ثانياً بالإنذارِ لمن ينجعُ فيه الوعظ من الكفار، ثم نهاه ثالثاً عن طرد المتقين، يعني: اتركِ المعاندين وإنذارَهم، واشْتغلْ بمن يُرجى منهم الخير، والزمْ مصاحبةَ المؤمنين.

قال في «الانتصاف»: «إنما تلزمُ الحالُ لو قيل: «وأَنْذر به الذين يُحْشرون»، إذ لولا الحالُ لعَمَّ الأمرُ بالإنذار، والمقصودُ تخصيصه. وأما وقد قيل: ﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ﴾ فهو مستقلٌّ بتخصيص الإنذار: إما لإقرارهم به، وإما لأخْذِهم بالأحْوَط، دون العُتاة المتمرِّدين، وليس كل خائفٍ من البعث لا شفيعَ له، فإنّ الموحِّدين أجمعين خائفون وهم مشفوعٌ لهم. فإنْ عنَى بأن الحالَ لازمة، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، كان بناءً على قاعدتِه في إنكار الشفاعة[١]. فكل خائفٍ عنده غيرُ[٢] مشفوع له، إذ لا يخاف عنده إلا أصحابُ الكبائر غير التائبين، أوِ الكفار، ولا شفاعةَ لهم عنده، وإنما الشفاعةُ عنده في زيادة الثواب لـمَنِ استوْجبه ـ بزعمِه ـ بعملِه الصالح. وهذا عنده لا يخافُ من البعث، لأنه يستوجب الجنة. فجعل الحالَ لازمة، لأن غير الخائفِ لا تتناوله الآية، والخائفُ مستوجبٌ للعقاب عنده، فلا شفاعةَ له. فتفطَّنْ لدقائقه»[٣].

قولُه: (ويواظِبونَ) تفسير «يواصِلون». وفيه إيذانٌ بأنّ ﴿يَدْعُونَ﴾ محمولٌ على الاستمرار.

---

(١) ينكر المعتزلة ـ ومنهم الزمخشري ـ الشفاعة لأهل الكبائر. انظر: «مقالات الإسلاميين» (٢: ١٤٧).

(٢) لفظة «غير» سقطت من (ط).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ٢١-٢٢) بتصرف أحياناً.

رُوِي: أنّ رؤوساً من المُشركينَ قالوا لرسولِ الله ﷺ: لو طَرَدْتَ عنا هؤلاءِ الأعبُدَ - يَعنُونَ فُقراءَ المُسلمين، وهم عَمّارٌ وصُهَيبٌ وبلالٌ وخَبّابٌ وسَلْمانُ وأضرابُهم رِضوانُ الله عليهم - وأرواحَ جِبابِهم - وكانت عليهم جِبابٌ من صوف -؛ جَلَسْنا إليكَ وحادَثْناك، فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما أنا بطاردِ المُؤمنين»، فقالوا: فأَقِمْهُم عنّا إذا جِئنا، فإذا قُمْنا فأقعِدْهم معَكَ إن شِئت، قال: «نعم»؛ طَمَعاً في إيمانهم. ورُوِي أنّ عُمَرَ رضِيَ اللهُ عنه قالَ له: لو فَعَلْتَ حتّىٰ إلىٰ ماذا يَصيرون. قالوا: فاكتُب بذلك كتاباً، فدعا بالصَّحيفة وبعليٍّ رضيَ اللهُ عنه ليَكتُب، فنزلت، فرمىٰ بالصحيفة، واعتَذَرَ عُمَرُ من مَقالتِه.

قال سَلْمانُ وخَبّابٌ وصُهيب: فينا نَزَلَت، وكانَ رسولُ الله ﷺ يَقعُدُ معَنا ويدنو منا، حتى تَمَسَّ رُكَبُنا رُكبتَه، ....

ثم قوله: «والمرادُ بالغَداة والعَشِيّ: الدوام» يُنبي أنّ الدّوامَ هو الزبدةُ من اختصاصِ هٰذَين الوقتَين، لاختصاصِهما بعينهما. وإنهم يقولون: «أنا عند فلان صباحاً ومساءً»، ويريدون الدوام. فيكون التقدير: يواظبون على ذكرِ ربِّهم دائمين. فيكونُ حالاً مؤكدة.

قولُه: (رُوِي أنّ رؤوساً مِن المُشركين). الحديث رواه ابن ماجه عن خَبَّاب، وقال: «جاء الأقرع بن حابس التميمي، وعُيَيْنَةُ بنُ حِصْن الفَزَاريّ»[1]. وليس فيه أن عمرَ رضي الله عنه قال شيئاً، ولا فيه قولُه: «الحَمْدُ لله الَّذِي لم يُمِتْني».

قولُه: (وأرواحَ جِبابِهم): أي: روائحَها الكريهة، وهو عطفٌ على «هؤلاء الأعبد»، على تقدير: وأَبْعِدْتَ أرْواحَ جِبَابِهم، نحو قوله:

عَلَفْتُها تِبْناً ومَاءً بارِدا[2]

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤١٢٧).

(٢) سبق تخريجه.

وكان يقومُ عنا إذا أرادَ القِيام، فنزلت: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾، فتركَ القيامَ عنا إلىٰ أن نقومَ عنه، وقال: «الحمدُ لله الذي لم يُمِتْني حتىٰ أمرَني أن أصبِرَ نفسي معَ قومٍ من أمّتي، معكم المَحْيا ومعكم المَمات».

و﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾، كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣]، وذلكَ أنهم طعَنوا في دينِهم وإخلاصِهم، فقال: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ بعدَ شهادتِه لهم بالإخلاصِ وبإرادةِ وَجْهِ الله في أعمالِهم، علىٰ معنى: وإن كانَ الأمرُ علىٰ ما يقولونَ عندَ الله، فما يَلزَمُكَ إلّا اعتبارُ الظاهرِ والاتِّسامُ بسيرةِ المُتَّقين، وإن كانَ لهم باطنٌ غيرُ مَرْضِيّ، فحسابُهم عليهم لازمٌ لهم لا يَتعدّاهُم إليك، كما أنَّ حِسابَك عليك لا يَتعدّاكَ إليهم، كقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٧].

فإن قُلت: أما كفىٰ قولُه: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ حتى ضَمَّ إليه ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾؟ قلت: قد جُعِلَت الجملتانِ بمنزلةِ جُملةٍ واحدة، ..

قولُه: (﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾، كقولِه: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣]). قال أبو البقاء: ﴿يُرِيدُونَ﴾: حالٌ من ﴿يَدْعُونَ﴾، و﴿مِنْ﴾ في ﴿مِّن شَيْءٍ﴾: زائدة، وموضعُها رفْعٌ بالابتداء، و﴿عَلَيْكَ﴾: الخبر، و﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾: صفة ﴿شَيْءٍ﴾ قُدّم عليه، فصار حالاً، وكذلك الذي بعده[1]، إلا أنه قَدَّم ﴿مِنْ حِسَابِكَ﴾ على ﴿عَلَيْهِم﴾، ويجوز أنْ يكونَ الخبر ﴿مِنْ حِسَابِكَ﴾ و﴿عَلَيْهِم﴾ صفة لـ﴿شَيْءٍ﴾ مقدّمة عليه، ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾. جواب لـ﴿مَا﴾ النافية، فلذلك نصب: ﴿فَتَكُونَ﴾ جواب ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾[2].

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٨-٤٩٩).

....

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِن شَيۡءٖ﴾: فاعل ﴿عَلَيۡكَ﴾، لاعتمادِه على النفي، و﴿مِّنۡ حِسَابِهِم﴾: حالٌ من الفاعل مقدّمٌ عليه.

قيل: قوله: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ كقولِه: ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ [الشعراء: ١١٣]، يخالفُ قولَه: «فحسابُهم عليهم لازم لهم لا يتعدّاهم إليك»، لأن صاحبَ «المفتاح» قال: «﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ معناه: حسابُهم مقصور على الاتصاف بـ﴿عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ لا يتجاوز[1] إلى أن يتّصفَ بـ«عَلَيَّ»[2]، فيلزم من أول الكلام أن يكونَ «حسابهم» مقصوراً على «الله»، ومن آخرِه ألا يكونَ مقصوراً عليه».

والجواب: أن قولَه: ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ نازلٌ في الكفارِ من قوم «نوح»، لما طعنوا في مؤمنيهم بقولهم: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ [هود: ٢٧]. بمعنى أنهم ما آمنوا عن نظرٍ وبصيرة، كما نص عليه في موضعِه. فهو مثلُ قولِه: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾، لأنه نازلٌ في طعنِ المشركين في ضعفاء المؤمنين في مثله. يدلُّ عليه قوله: «وذلك أنهم طعنوا في دينِهم وإخلاصهم».

فمعنىٰ هذه الآية ما قال المصنف: «فما يلزمُك إلا اعتبارُ الظاهر، وإن كان لهم باطنٌ غير مَرْضيّ، فحسابُهم عليهم لازم لهم، لا يتعدّاهم إليك»، أي: فحسابُهم عليّ لا عليك.

وهو معنىٰ قولِ نوحٍ عليه السلام وهو ما قال صاحب «المفتاح»: ﴿حِسَابُهُمۡ﴾ مقصورٌ على الله[3]، لا يتجاوزُ أن يتّصفَ بـ«عليّ»، راجعٌ إلى هذا. يعني: إن كان باطنُهم غير مرضيّ، فلا عليّ، ولا يتعدّى ضررُه إليّ.

---

(١) في (أ) و(ج): «يتجاوزه».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٣٩.

(٣) عبارة صاحب «المفتاح» ص١٢٩: «وقولُه تعالىٰ ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ فمعناه: حسابُهم مقصورٌ علىٰ الاتّصافِ بـ﴿عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ لا يتجاوزه علىٰ أن يتّصف بـ﴿عَلَيَّ﴾».

وقُصِدَ بهما مُؤدّىً واحد، وهو المَعْنيُّ في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٧]، ولا يَستَقِلُّ بهذا المعنىٰ إلا الجُملتانِ جميعاً، كأنه قيل: لا تُؤاخَذُ أنتَ ولا هُم بحِسابِ صاحبه.

وقيل: الضميرُ للمشركين، والمعنىٰ: لا يُؤاخَذونَ بحِسابِكَ ولا أنتَ بحِسابهم، حتى يَهُمَّك إيمانُهم، ويُحَرِّكَ الحِرْصُ عليه إلىٰ أن تَطرُدَ المؤمنين، ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ جوابُ النفي، ﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ جوابُ النهي، **ويجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ علىٰ وَجْهِ التَّسْبيب**، لأنّ كونه ظالماً مُسبَّبٌ عن طَرْدِهم. وقُرِئَ: «بالغُدْوةِ والعَشِيّ».

نعمْ، ضُمّت مع هذه الآية ضميمةٌ أخرى مؤكِّدةٌ لها، وهي قولُه: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ فصارت بمعنى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ورجع معنى الآيتين إلى أنك غيرُ مؤاخَذٍ بسرائرهم، في كونهم غير مخلصين النيّةَ. كما أن قولَ نوح عليه السلام: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣] معناه: إني غيرُ مؤاخَذٍ بسرائرِهم وإخلاصهم، لأن المشبَّهَ به حكايةُ قول نوح عليه السلام مع قومِه، والمشبهَ حكايةُ قولِ الله مع رسولِه صلوات الله عليه، وأنه تعالى نهاه عما كان يُشاهَدُ منه من حرصِه على إسلام قومِه[1]، ومن لم يُعَيِّن المقامَ قال[2] ما شاء.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ عطفاً على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ على وَجْهِ التَّسبيب**). قال القاضي:

---

(١) يعني أنّ في عبارة الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ تشبيهاً مركباً (تمثيلياً). حيث شبهت حال حكاية قول الله مع رسوله ﷺ ونهيه عما كان يشاهد من حرصه على إسلام قومه، بحال حكاية قول نوح عليه السلام مع قومه. ووجه الشبه أمر منتزع من متعدّد.

(٢) في عبارة الطيبي هذه تعريضٌ لطيف وردٌّ على الذين نسبوا إلى الزمخشري التناقض والاختلاف في أقواله.

[﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ ٥٣]

﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا﴾: ومِثْلَ ذلكَ الفَتْنِ العظيم، فَـتَنّا بعضَ الناسِ ببعض، أي: ابتَلَيْناهُم بهم، وذلك أنّ المُشركينَ كانوا يقولونَ للمُسلِمين: ....

«وفيه نظر»[(١)]، ووجهُ النظرِ هو أن قولَه: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ حينئذ مؤْذِن بأن عدم الظلم لعدم تفويض أمرِ الحساب إليه، فيُفهمُ منه أن لو كان حسابُهم عليه وطَرَدَهم، لكان ظالماً. وليس كذلك، لأن الظلم: وضعُ الشيء في غير موضعِه.

والجواب: أنه أراد بذلك المبالغةَ في منع الطرد. يعني: لو قُدِّر تفويضُ الحسابِ إليك مثلاً ليصحّ منك طردُهم لم يصحَّ أيضاً، فكيف والحسابُ ليس إليك؟

نظيرُه في إرادة المبالغةِ قولُ عمر رضي الله عنه: «نِعمَ العبدُ صهيبٌ، لو لم يَـخفِ اللهَ لم يَعْصِه»[(٢)].

قولُه: (ومِثْلُ ذلكَ الفَتْنِ العظيم). المشارُ إليه ما دلَّ عليه التعليلُ[(٣)] والمعلّل، كأنه تعالى

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

(٢) ذكر الشوكاني أن هذا الحديث موضوع، واستشهد بقول السيوطي: «لم نظفر به في شيء من كتب الحديث»، وقول ابن حجر: إنه «ظفر به لابن قتيبة، لكن بغير سند». «الفوائد المجموعة» للشوكاني: ص٤٠٩، وانظر: «تذكرة الموضوعات» للهندي ص١٠١ وفيه أن هذا الحديث اشتهر عند الأصوليين والبيانيين من حديث عمر. وذكر السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب. وكذا قال جمع من أهل اللغة. وانظر كذلك: «الأسرار المرفوعة» للملّا عليّ القاري ص٣٧٢-٣٧٤ وفيه مناقشة طويلة لهذا الحديث، خلاصتها أنه موضوع.

(٣) التعليل متمثّل في قوله تعالى: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ﴾، والمعلّل هو فتنة الناس بعضهم ببعض.

﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ الذين ﴿مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ﴾ أي: أنعَمَ عليهم بالتوفيقِ لإصابةِ الحقِّ ولِـمَا يُسْعِدُهم عندَه من دوننا، ونحنُ المُقدَّمونَ والرُّؤساء، وهُم العَبيدُ والفُقراء، إنكاراً لأنْ يكونَ أمثالُهم علىٰ الحقِّ وممنوناً عليهم من بينهِم بالخير، ونَحْوُه ﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ مِنۢ بَيۡنِنَا﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

ومعنىٰ «فـتَنّاهُم ليقولوا ذلك»: **خَذَلْناهُم فافتُتِنوا**، حتىٰ كانَ افتِتانُهم سَبَباً لهذا القول، لأنه لا يقولُ مِثْلَ قولِهم هذا إلّا مخذولٌ مَفْتون.

﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ أي: اللهُ أعلمُ بمَن يَقَعُ منه الإيمانُ والشكرُ فيُوفِّقُه للإيمان، وبمَن يُصَمِّمُ علىٰ كُفْرِه فيَخْذُلُه ويَمنَعُه التوفيق.

أشار إلى فتنةٍ عظيمة مقدّرة. قال القاضي: «ومثْـلَ ذلك الفَتْن ـ وهو اختلافُ أحوالِ الناس في أمورِ الدنيا ـ ﴿فَتَنَّا﴾»[1]، ثم علّله بقوله: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ﴾.

وإليه الإشارةُ بقولِه: «خذلْناهم فافتـتنوا حتى كان افتـتانهم سبباً لهذا القول».

قال مُحيي السنة: «﴿فَتَنَّا﴾: أراد: ابتلينا ابتلاءَ الغنيّ بالفقير، والشريفِ بالوضيع، وذلك أن الشريفَ إذا نظر إلى الوضيع قد سبقه بالإيمان، امتنع من الإسلام بسببه ـ فكان فتْنةً له ـ فذلك قوله: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ﴾»[2].

قولُه: (خَذَلْناهمُ فافتُتنوا)، أي: وَضَعَ الافتتانَ موضعَ الخذْلان، إطلاقاً لاسم المسبَّبِ على السبب، واللام في ﴿لِّيَقُولُوٓاْ﴾: لام «كي»، ولتقديرِه الخذْلانَ علّله بقولِه: «لأنه لا يقول مثلَ قولِهم هذا إلا مخذول»، بناءً على مذهبِه[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ١٤٧).

(٣) أي: مذهب المعتزلة في خذلان الله للعبد.

[﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٥٤]

﴿فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ إمّا أن يكونَ أمراً بتبليغِ سلامِ الله إليهم، وإما أن يكونَ أمراً بأن يَبدَأهم بالسَّلامِ إكراماً لهم وتطييباً لقُلوبِهم، وكذلك قولُه: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ من جُملةِ ما يقولُ لهم ليَسُرَّهُم ويُبشِّرَهم بسَعَةِ رحمةِ الله وقَبولِهِ التوبةَ منهم. وقُرِئَ: ﴿إِنَّهُۥ ...فَإِنَّهُۥ﴾؛ بالكسرِ على الاستِئناف، كأنَّ الرحمةَ استُفسِرَت فقيل: ﴿إِنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ﴾، وبالفَتْحِ على الإبدالِ من الرَّحمة.

﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ في موضعِ الحال، أي: عَمِلَهُ وهو جاهل، وفيه معنيان:

قال أولاً: «فتنّا بعضَ الناس ببعض: ابتلَيْناهُم بهم» بحسبِ اللغة، وثانياً: «معنى فتنّاهم ليقولوا ذلك: خذلْناهم، فافْتتنوا» بحسبِ تلخيصِ المعنى ومغزى الكلام.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿إِنَّهُۥ...فَإِنَّهُۥ﴾)، والظاهرُ أنه يعني: «أنه» في قولِه: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ﴾، و«فإنه» في قولِه: ﴿فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. قرأ عاصمٌ وابنُ عامر: بفتحِهما، ونافع: بفتح الأولى فقط، والباقون: بكسرِهما[1]، ولكنّ المرادَ بقولِه: «﴿فَأَنَّهُۥ﴾ بالكسر على الاستئناف» أي: قُرِئَ: ﴿إِنَّهُۥ﴾ و«أنّه» بالكسر والفتح، فالكسرُ على الاستئناف، والفتحُ على الإبدال، وهو لفّ تقديريّ[2]. والفاءُ في ﴿فَإِنَّهُۥ﴾ تفصيلية[3]، دليلُه تفسيره، ولا يبعدُ أن المصنفَ فتح همزة ﴿أَنَّهُۥ﴾ وكسرَها في الكتابة، وكتب على الهمزة: «معاً»[4].

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٢. وحجة قراءة عاصم وابن عامر أن موضع «أنّ» الأولى النصب، والثانية وقعت مؤكِّدة لها. وحجّة قراءة نافع: أن الفاء جواب الشرط «من» واستأنف. والمعنى راجع إلى المصدر، وحجّة الباقين على مذهب الحكاية.

(٢) أي: اللف الذي يكون على غير ترتيب. انظر: «الإيضاح» ص٥٠٤.

(٣) انظر: «الجنى الداني» ص١٢١.

(٤) من قوله: «ولا يبعد أن المصنف» إلى هنا سقط من (ط).

أحدُهما: أنه فاعلٌ فِعْلَ الجهَلة، لأنّ مَنْ عَمِلَ ما يُؤدّي إلى الضَّرَرِ في العاقبةِ وهو عالمٌ بذلك أو ظانٌّ فهو من أهلِ السَّفَهِ والجَهْل، لا من أهلِ الحِكمةِ والتدبير، ومنه قولُ الشاعر:

علىٰ أنها قالت عَشِيّةَ زُرْتُها: جَهِلْتَ علىٰ عَمْدٍ ولم تَكُ جاهِلا

والثاني: أنه جاهلٌ بما يَتعلَّقُ به من المكروهِ والمَضَرّة، ومن حقِّ الحكيمِ أن لا يُقدِمَ علىٰ شيءٍ حتّىٰ يَعلَمَ حالَه وكيفيتَه.

وقيل: إنها نزلَتْ في عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه حينَ أشارَ بإجابةِ الكَفَرةِ إلىٰ ما سألوا، ولم يَعلَمْ أنها مَفسَدة.

[﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ٥٥]

قُرِئَ: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ بالتاءِ والياءِ معَ رَفعِ «السَّبيل»، لأنّها تُذَكَّرُ وتُؤنَّث، وبالتاءِ علىٰ خِطابِ الرسولِ معَ نَصْبِ «السَّبيل». ....

قولُه: (على أنّها قالت) البيت[1]. جَهِلْتَ: سَفِهْتَ، أي: ما تدبَّرْتَ العاقبةَ بهذه الزيارة، فكأنها خافت عليه مِن قومِها حين زارها، فلامتْه على ذلك ونسبتْه إلى الجهل.

قولُه: (أنه جاهلٌ بما يَتعلَّقُ من المكْروه). جعل ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ في الوجهِ الأول مطلَقةً غيرَ مقيّدة، ليفيدَ المبالغة، وإليه الإشارة بقوله: «فهو من أهْلِ السَّفَهِ والجهل». وفي الثاني قيّدها بما يقتضيه السياق. فالجهالةُ على الأولِ مجاز، وعلى الثاني حقيقة.

قولُه: (﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾): بالياء التحتانية: حمزة وأبو بكر والكسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية[2].

---

(١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٢: ٢٩) ولم أهتدِ إليه في مصادر التخريج.

وذكر الزمخشري في «أساس البلاغة»، مادة (ثبت)، بيتاً عزاه للنمر بن تولب، ولفظه:

على أنها قالت عشيةَ زرتُها: هُبِلْتَ ألم يَنبُتْ لذا حِلمُه بَعْدي

فيحتمل أن يكون نفسَه مع اختلاف في الرواية، ويحتمل أن يكون غيرَه، والله أعلم.

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٢، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٣).

يقال: استبَانَ الأمرُ وتَبيَّن، واستَـبَنتُه وتَـبَـيَّنتُه. والمعنىٰ: ومِثْـلَ ذلك التفصيلِ البَـيِّنِ نُفَصِّلُ آياتِ القرآنِ ونُلخِّصُها في صِفةِ أحوالِ المُجرمين؛ مَنْ هو مطبوعٌ علىٰ قَلْبِهِ لا يُرجَىٰ إسلامُه، ومَنْ يُرىٰ فيه أمارةُ القَبولِ وهو الذي يخافُ إذا سَمِعَ ذِكْرَ القيامة، ومَنْ دخلَ في الإسلامِ إلا أنه لا يَحفَظُ حدودَه، ولتَستوضِحَ سَبيلَهُم فتُعامِلَ كُلًّا منهم بما يجبُ أن يُعامَلَ به، فَصَّلْنا ذلك التفصيل.

[﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ * قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ * قُل لَّوْ أَنَّ عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٥٦-٥٨]

قولُه: (في صِفةِ أحوالِ المُجْرِمين؛ مَنْ هو مطبوعٌ على قَلْبِه): «مَنْ»: بدل من «المجرمين»، و«من يُرى فيه أمارة» معطوفٌ على «مَن»، وكذلك: «ومَن دخلَ في الإسلام»، يريدُ أن «ذلك» في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ﴾ إشارةٌ إلى ما سبق من أحوالِ الطوائف الثلاثِ من لدنْ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام: ٤٩] لأن هذه الطائفةَ هي المطبوعُ على قلوبِهم، و﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] هي الطائفة التي يُرى فيها أمارة القبول، لأنها هي المنذرةُ التي يُرجى إسلامُها، لقوله: ﴿يَخَافُونَ﴾، وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠]. وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهو الذي يخاف إذا سمع ذكر القيامة».

والتي في قوله: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ هي الطائفةُ التي دخلت في الإسلام، إلا أنها لا تحفظُ حدودَه، ومِن ثَمَّ خُوطِبوا بقوله: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٤]. فعلىٰ هذا قوله: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ إذا قدَّر المعلَّل فصَّلْنا ذلك التفصيلَ بدلالـةِ السابق، عطف جملةٍ على جملة، وقال القاضي: ويجوزُ أن يعطفَ

﴿نُهِيتُ﴾: صُرِفْتُ وزُجِرْتُ ـ بما رُكِّبَ فيَّ من أدلّةِ العقل، وبما أُوتيتُ من أدلّةِ السَّمْع ـ عن عبادةِ ما تعبدونَ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، **وفيه استِجهالٌ لهم**، ووَصْفٌ بالاقتحام فيما كانوا فيه على غيرِ بصيرة، ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ﴾ أي: لا أَجْري في طريقتِكم التي سَلَكتُموها في دينِكم من اتباعِ الهوىٰ دونَ اتباعِ الدليل، **وهو بيانٌ للسَّبَبِ الذي منه وقعوا في الضَّلال**، ....

على علّـة مقدّرة، أي: ﴿نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ ليظْهرَ الحق ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[1].

قولُه: (**وفيه استجهالٌ لهم**). يعني: أدْمج في هذا الكلامِ معنى الاستدراج، وإرخاء العنان، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وذلك أنه نسب النهي إلى نفسِه، يعني: كنْتُ على ما أنتم عليه من الضلال، فنهاني عنه دليلُ العقل، وما أوتيتُ من العلم، فانزجَرْتُ عنه وانصرفت، فما بالكم ثابتون عليه لا تستعملون دليلَي: العقل والعلم؟!

فإذا نظروا بعينِ البصيرةِ في هذا الكلامِ المنْصف، وعلموا أنه صلواتُ الله عليه لم يزَلْ على الحقِّ المبين، والطريقِ المستقيم، ووقَفوا على أنهم على الضلالِ البعيد، رجعوا عن ذلك. فقولُنا: فما بالكم ثابتون عليه.. إلى آخره، معنى قوله: «ووَصفٌ بالاقتحام» أي: الوقوع في الشدائدِ فيما كانوا فيه على غيرِ بصيرة.

قولُه: (**وهو بيانٌ للسَّببِ الذي منه وقعوا في الضَّلال**) يعني: فصّل قولَه: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ﴾ للاستئنافِ وبيانِ الموجب، كأنّه قيل: لـمَ نَهيْتَ عمّا نحن فيه من عبادةِ دونَ الله؟ فأجاب: لأن ما أنتم عليه هوىً، ليس بهدىً، فكيف أتّبعُ أهواءكم؟! ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا﴾.

قال الزّجّاج «إذاً: شرط، أي: قد ضللْتُ إنْ عَبدْتُها»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٦).

وتنبيهٌ لكلِّ مَنْ أرادَ إصابةَ الحقِّ ومُجانبةَ الباطل. ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا﴾ أي: إن اتَّبعتُ أهواءَكم فأنا ضالّ، وما أنا من الهُدىٰ في شيء، يعني أنكم كذلك.

قولُه: (**وتنبيهٌ لكلِّ مَن أراد**). يعني: تنبيهٌ لغير هٰؤلاءِ من رَقْدةِ الغفلة، ومتابعةِ الهوى، وإرشادٌ إلى متابعةِ دليلَي العقل والكتابِ المنير.

قولُه: (**وما أنا من الـهُدَى في شيء**)، يعني: اللام في ﴿ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ للجنس، والمعنى: وما أنا في عدادِهم وزمْرتِهم، تعريضاً بهم، وهو المرادُ بقوله: «أنكم كذلك»، يعني: إذا لم تكونوا من زمرةِ المهتدين، فلا تكونوا من الهدى في شيء، على طريقِ الكناية.

قالوا: في قوله: «وما أنا من الـهُدى في شيء» في تفسير ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ نظرٌ؛ لأن هذا الأسلوبَ في الآيات يوجبُ أن يكون المدخولُ ليس ممن له حظّ قليل في ذلك الوصف، بل له حظوظ وافية، لا أنه غيرُ محظوظ فيه، وفي السلب يوجبُ أن يكون المدخولُ مِـمّن له حظٌّ ما فيه.

قال في قوله: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]: «قولك: فلانٌ من العلماءِ أبلغ من قولك: فلانٌ عالم، لأنك تشهدُ له بكونِه معدوداً في زمرتهم، ومعروفةٌ مساهمتُه لهم في العلم». وأجيب بأن إفادةَ معنى الاستغراقِ في نفْي الهدى ليستْ من هذا القبيل، بل من قبيل كونِ قولِه: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ جواباً وجزاءً لما دل عليه قولُه: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ﴾ على سبيلِ التعريض، كأنه قيل: إن اتبعتُ أهواءكم قد ضللتُ إذن، وكنتُ مثْلكم متوغّلاً في الضلالِ منْغمساً فيه، ولا أكونُ من الهدى في شيءٍ كما أنتم عليه، وفيه أنّي من زمرةِ المهتدين، ولِي مساهمةٌ معروفة في الهداية. ومن ثَمَّ أَتْبعه بقولِه: ﴿إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ أي: بيّنة[1] لا يقدرُ قدرُها.

---

(١) قوله: «أي: بيّنة» سقط من (ج).

ولمّا نفىٰ أن يكونَ الهوىٰ مُتَّبعاً نبَّه علىٰ ما يجبُ اتباعُه بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾، ومعنىٰ قوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾: أنّي من معرفةِ ربِّي وأنه لا معبودَ سِواه، علىٰ حُجَّةٍ واضِحةٍ وشاهدِ صِدْق، ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ أنتم حيثُ أشرَكْتُم به غيرَه. يُقال: أنا علىٰ بَيِّنةٍ من هٰذا الأمر، وأنا علىٰ يقينٍ منه؛ إذا كانَ ثابتاً عندَك بدليل.

ثُمَّ عَقَّبَه بما دلَّ به علىٰ استِعظامِ تكذيبِهم بالله، ....

قولُه: (﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ أنتم حيثُ أشركتُم به غيرَهُ)، أي: كذّبتم بالبيّنة، ولذلك أشركْتم بالله، قال الزجّاج: الهاءُ[1] كناية عن البيان، لأن البيّنةَ والبيانَ في معنى واحد، أو: كذَّبتم ما أتيتكم به، لأنه هو البيان[2].

قال أبو البقاء: ﴿وَكَذَّبْتُم﴾: يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً، و«قد» معه مُرادةٌ[3]، وفي كلام المصنّف إشعارٌ بالثاني[4].

قولُه: (ثمَّ عقَّبه بما يدلُّ[5] على استِعظامِ تكذيبِهم بالله): بيانٌ لاتّصال قولِه: ﴿مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ﴾ بقوله: ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾، والظاهرُ أنه متّصلٌ بالمقالاتِ الثلاث،

---

(١) يعني: في ﴿بِهِۦ﴾. وفي «الكشاف» ما يفيد أن الهاء لله ـ عزّ وجل ـ بدليل قوله: «حيث أشركتم به غيره» وقوله: «ثم عقّبه بما دل على استعظام تكذيبهم بالله». وقال العكْبري: «الهاء تعود على «ربّي». ويجوز أن تعود على معنى البيّنة، لأنها في معنى البرهان والدليل». «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠١).

(٤) أي: بإعراب «كذّبتم» حالاً، وهو أقرب.

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بما دَلَّ به».

وشِدَّةِ غَضَبِه عليهم لذلك، وأنّهم أحِقّاءُ بأن يُغافَصوا بالعذابِ المُستأصِل، فقال: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ يعني: العذابَ الذي استعجَلوهُ في قولِهم: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ في تأخيرِ عذابِكم، (يقضي الحقَّ) أي: القَضاءَ الحقَّ في كُلِّ ما يقضي من التأخيرِ والتعجيلِ في أقسامه، ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ أي: القاضِين. وقُرِئ: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾، أي: يَتّبعُ الحقَّ والحِكمةَ فيما يَحكُمُ به ويُقدِّرُه، من: قَصَّ أثَرَه.

أعني قوله: ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ﴾، ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ﴾، ﴿قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾، يعني: دعْوتُكم إياي إلى عبادةِ ما تعبدونه، وإلى متابعتي أهواءكم، وكَوْني على بينة، وأنتم تخالفون بالتكذيب، ممّا يؤذنُ أنكم تستعْجلونني بالعذاب، واستئصال شأفتِكم. ولذلك قال متضجّراً: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

قولُه: (وشِدّةِ غَضَبِه عليهم لذلك) أي: لتكذيبِهم بالله.

قولُه: (يُغافَصوا)، الجوهري: «غافصْتُ الرجُل، أي: أخذْتُه على غِرَّة».

قولُه: (وقرئ: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾): بالصاد المهملة، مضمومة مشددة، قرأها نافع وابن كثير وعاصم[١]، والباقون: بإسكان القاف وضاد معجمة مكسورة مخففة[٢].

قال الزجّاج: «هذه[٣] كتبت هاهنا بغير ياءٍ على اللفظ، لأن الياءَ سقطت لالتقاءِ الساكنين، كما كتبوا: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] بغير واو»[٤].

---

(١) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي غيرها من الأصول: «قرأها الحرميان عاصم وابن كثير»، ولا يستقيم، فالحرميان هما نافع وابن كثير، أما عاصم فكوفي. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٥٣ و٦٥ و٧٠.

(٢) وحجّة قراءة الصاد المهملة أنه من القصص. وحجة قراءة الضاد المعجمة أنه من القضاء، بدلالة قوله بعد ذلك: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾. انظر: «كتاب السبعة» ص٢٥٩، و«الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٤).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿يَقْضِ﴾.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١)

﴿لَوْ أَنَّ عِندِى﴾ أي: في قُدْرتي وإمكاني، ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ﴾ من العذاب، ﴿لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ لأهلكْتُكُم عاجِلاً غَضَباً لربِّي، وامتِعاضاً من تكذيبِكم به، ولتَخلَّصْتُ منكم سريعاً، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وبما يجبُ في الحِكْمةِ من كُنْهِ عِقابِهم.

وقيل: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ علىٰ حُجَّةٍ من جِهةِ ربِّي، وهي القُرآن، ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ أي: بالبَيِّنة، وذَكَّرَ الضميرَ علىٰ تأويلِ البيان أو القرآن.

فإن قُلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿ٱلْحَقَّ﴾؟ قلت: بأنه صِفةٌ لـمصدرِ «يَقضي»؛ أي: يقضي القَضاءَ الحقّ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به؛ ....

قولُه: (وامتِعاضاً)، الجوهري: «مَعِضْتُ من ذلك الأمرِ أَمْعَض، وامْتَعَضْتُ منه: إذا غضبتَ وشقّ عليك».

قولُه: (وقيل: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾: على حُجَّةٍ من جهةِ ربِّي): عطف على قوله: «إنّي من معرفةِ ربِّي، وأنه لا معبود سواه، على حجّةٍ واضحة».

هذا[1] أشملُ، وللنظم أَوْفقُ، لأنه قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ﴾: «أي: صُرِفْتُ وزُجِرْتُ بما رُكِّب فيَّ من أدلّةِ العقل، وما أوتيتُ من أدلةِ السمع»، كأنه قيل: إني صُرِفتُ عن الشرْك بدليلَي العقلِ والنقل، وثَبَت عَلَيَّ التوحيد بهما، كما قال: «لَمَّا نفَى أن يكونَ الهوى مُتَّبَعاً، نبَّهَ على ما يجب اتّباعه».

قولُه: (بمَ انتصَبَ ﴿ٱلْحَقَّ﴾؟). السؤالُ مستدْرَكٌ لِما سبق «يقْضي الحق»، أي: القضاءَ الحق، لعل إعادتَه لبيان وجه الإعراب بعد سبقِ تلخيص المعنى: أو كرّر ليتعلّقَ به وجهٌ آخر.

---

(١) يعني القول الثاني في معنى ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾، وهو: «على حجّة من جهة ربي»، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الطيبي سابقاً من أن ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ يعني: بالبيِّنة.

من قولهم: **قضىٰ الدِّرْع: إذا صَنَعَها، أي: يَصنَعُ الحقَّ ويُدبِّرُه. وفي قِراءةِ عبد الله: «يقضي بالحق»**.

فإن قُلت: لِـمَ أُسقِطَتِ الياءُ في الخط؟ قلت: إتباعاً للخطِّ اللفظَ، وسُقوطُها في اللفظِ لالتِقاءِ الساكنَين.

[﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ ٥٩]

جَعَلَ للغَيْبِ مَفاتِحَ علىٰ طريقِ الاستِعارة، لأنّ المَفاتِحَ يُتوصَّلُ بها إلىٰ ما في المَخازِنِ المُستوثَقِ منها بالأغلاقِ والأقفال، ومَنْ عَلِمَ مَفاتِحها وكيفَ تُفتَح، تَوَصَّلَ إليها، ...

قولُه: (قضى الدِّرْع: إذا صَنَعَها). قال الزجّاج[١]: أمّا «قَضَى» في معنى «صنع»، فمثْلُه قولِ الهذليّ:

وعلَيْهما مسْرودتَانِ قَضَاهما داوُدُ أو صَنَعُ السّوابغِ تُبَّعُ[٢]

قولُه: (وفي قراءة عبد الله: «يَـقْضي بالحق»)[٣]، قال الزجّاج: «القرّاءُ لا يقرؤونه لمخالفةِ المصحف»[٤].

قولُه: (جَعَلَ للغَيبِ مَفاتِحَ على طريقِ الاستِعارة). يمكن أن تكون الاستعارةُ مُصرِّحةً تحقيقية، استعيرَ للعلم المفاتح، وجُعلت القرينةُ إضافتَها إلى الغيب، يعني: عنده علومُ الغيب، وقولُه: «لأن المفاتِح» تعليلٌ لبيانِ العلاقة، يعني إنما ساغت استعارةُ المفاتح لعلم الله تعالى لأن

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١).

(٢) انظر: «ديوان الهذليين» (١: ١٩).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٤). وعبد الله المذكور هو: عبد الله بن مسعود الهذليّ.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١). وفيه أن هذه القراءة هي قراءة ابن عباس. وانظر: «البحر المحيط» (٤: ٥٣١).

فأراد أنه هو المُتوصِّلُ إلى المُغَيَّباتِ وَحْدَه، لا يَتَوَصَّلُ إليها غيرُه، كمَنْ عندَه مَفاتِحُ أقفالِ المَخازِنِ ويَعلَمُ فَتْحَها، فهو المُتوصِّلُ إلى ما في المَخازِن. و«المفاتح»: جَمْعُ مِفْتَح، وهو المِفتاح، وقُرِئ: «مفاتيح»، وقيل: هي جَمْعُ مَفْتَحٍ ـ بفتح الميم ـ وهو المَخْزَن.

المفاتحَ هي التي يَتوصَّلُ بها مَنْ عَلِمَ بها، وبكيفية فتحِ المخازن المستَوْثَق منها بالأغلاق، إلى ما في المخازنِ من المتاع. فعُلِم منه أنه تعالى أراد بهذه العبارةِ أنه هو المتوصِّلُ إلى المغيَّبات وحْدَه، وأن تكونَ استعارة تمثيلية، بأن يجعل الوجهَ منتزعاً من أمور متوهَّمة، وهو ما يتوهَّمُ من تمكين تحصيلِ شيء مستَوثَق منه، يختص حصولُه بمن عنده ما يُتوصَّل به، وأنه مركَّبٌ من أمور متعدّدة.

وهذا البيانُ ينبِّهُك على أنّ «مَن» في «مَن عَلِم» موصولة، والخبر «توصَّل إليها»، والجملةُ معطوفة على اسم «أن» مع خبرِه، على سبيلِ التفسير. والفاءُ في قوله: «فأراد» نتيجة مما حصل من معنى الاستعارة، وبيان كيفيةِ حقيقتها. ولهذا ذكر المشبَّه والمشبَّه به، وصرَّحَ بكافِ التشبيه. يعني إذا كانت استعارة، يكونُ أصلُها كيْتَ وكيت. هذا على تقدير المصنِّف.

وإن شئتَ جعلْتَ الاستعارةَ في «الغيب» على سبيلِ المكنية، والقرينة: إضافة «المفتاح» إليه على التخييلية.

وقيل: جَعْلُ «مَن» موصولةً ضعيف، لأنه يفوتُ الإيهامَ المراد هاهنا، فـ«مَن» شرطية عطفتْ على قولِه: «المفاتح»، وإنْ كان لـ«من» الشرطية صدرُ الكلام، لأنه يجوزُ تقديراً ما لا يجوزُ مصرَّحاً به، نحو: «رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتها»[1]، ولا يجوزُ «ربَّ سَخلَتها»[2].

وقوله: «فأراد» إلى آخره عطف على «جعل»، لأن الاستعارةَ فرعُ التشبيه.

قولُه: (**أنه هو المُتوصِّلُ إلى المُغيَّباتِ وَحْدَه، لا يَتَوصَّلُ إليها غيرُه**)، **الانتصاف**: «لا يجوزُ إطلاقُ «التوصل» على الله، لما يُوهِمُ من تجدّدِ الوصول»[3].

---

(١) أي: وسخلة لها، بتقدير اسم نكرة بعد «رب» أو واوها. انظر: «الكتاب» (٢: ٥٥-٥٦).

(٢) قوله: «ولا يجوز ربَّ سَخْلَتها» أثبته من (ط).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٤).

﴿وَلَا حَبَّةٍ﴾ ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ عَطفٌ علىٰ ﴿وَرَقَةٍ﴾ وداخلٌ في حُكْمِها، كأنه قيل: وما يَسقُطُ من شيءٍ من هذه الأشياءِ إلّا يَعْلَمُه. وقولُه: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ كالتكريرِ لقوله: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾؛ لأنّ معنىٰ ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ ومعنىٰ ﴿فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ واحد. و«الكتابُ المُبين»: عِلْمُ الله تعالىٰ، أو اللوح.

وقُرِئَ: «ولا حَبَّةٌ»، «ولا رَطْبٌ ولا يابسٌ»؛ بالرَّفع، وفيه وجهان: أن يكونَ عطفاً علىٰ محلِّ ﴿مِن وَرَقَةٍ﴾، وأن يكونَ رَفْعاً علىٰ الابتداء، وخَبَرُه ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾، كقولك: لا رجلٌ منهم ولا امرأةٌ إلّا في الدار.

قلت: لا بأسَ إن أُريد الاستمرارُ الدائم.

قولُه: (أنه هو المتوصِّل وَحدَه). هذا التخصيصُ والتأكيدُ فيه يُفْهَم من استعمال الظرفِ وإثباته لله عزَّ وجلَّ على سبيلِ الكناية[1]، وتقديمه على المبتدأ، وتشبيه علم الغيب بمعرفة مَن يَعْلَمُ كيفيّة فتح المخازن، ثم إرداف ذلك كلِّه بقولِه: ﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾، وتكريرُ ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ تتميماً للمبالغة، وإزالةً لدفعِ من يتوهمُ أن أحداً يعلم الغيب، وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ إلى آخره، كالتكميل، ليضمَّ مع علمِ الغيب علمَ الشهادة، على منوالِ قولِه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. كلّ ذلك ترغيماً للمنجِّم المخذول الذي يدّعِي علمَ الغيب، والفلسفيّ المطرودِ الذي يزْعم أنه تعالى لا يعْلمُ الجزئيّات.

قولُه: (كالتكرير): يعني كرّرَ ما في معنى ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ لتعلُّقِه بقولِه: ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ للتأكيد.

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ حيث قصر علم الغيب عليه سبحانه وتعالى عن طريق تقديم ما حقُّه التأخير وهو «عنده»، على المبتدأ وهو ﴿مَفَاتِحُ﴾، من باب قصر الصفة على الموصوف. وفي العبارة كناية عن علم الله، وهي كناية عن صفة.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ ٦٠]

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ﴾ والخِطابُ للكَفَرة، أي: **أنتُم مُنسَدِحونَ** الليلَ كُلَّهُ كالجِيَف، ﴿وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ ما كَسَبْتُم من الآثامِ فيه، ....

قال أبو البقاء: «﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾: إلّا هو في كتاب. ولا يجوزُ أن يكونَ استثناءً يعمل فيه ﴿يَعۡلَمُهَآ﴾، لأنّ المعنى يصير: وما تسقطُ من ورقةٍ إلّا يعلمُها إلّا في كتاب، فينقلبُ معناه إلى الإثبات، أي: إلا يعلمُها في كتاب. وإذا لم يكن يعْلمُها[1] إلا في كتاب وجب أن يعلمَها في الكتاب. فإذاً يكون الاستثناءُ الثاني بدلاً من الأول، أي: وما تسقطُ من ورقة، ولا حبّة، ولا رطب، ولا يابس، إلا هي في كتاب، وما يعلمُها إلا هو»[2].

وقال الزجّاج رحمه الله: «معنى ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَآ﴾ أنه يعلمُها ساقطةً وثابتة. فأنت تقول: ما يجيئُك أحد إلّا وأنا أعرفه. فليس تأويله: إلا وأنا أعرفُه في حال مجيئه فقط»[3].

قلت: لمّا كانت سنّةُ الله في الغالب جاريةً أنْ يضمّ مع ذكرِ دلائل الآفاق، دلائلَ الأنفس، عقَّب هاهنا إثباتَ علْمِ الآفاق علمَ الأنفسِ تكميلاً، وذلك قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾. سبحانه! ما أعظمَ شانه، وما أتمّ بيانَه، وأوضحَ برهانَه! ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾، وأشدَّ طغيانَه!

قولُه: (**أنتم مُنْسَدِحُون**) أي: مُسْتَلْقون. الجوهري: «السدْح: الصَّرْع بطْحاً على الوجه، أو إلقاءً على الظهر».

---

(١) زيادة من «التبيان».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٢). وليس فيه «ولا حبّة ولا رطب ولا يابس»، ولا قوله: «إلا هو».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٢).

﴿ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ﴾: ثم يَبعَثُكُم من القبورِ في شأنِ ذلك الذي قَطَعْتُم به أعمارَكم، من النومِ بالليلِ وكَسْبِ الآثام بالنهار، ومن أجْلِه، كقَوْلِك: فيمَ دَعَوْتَني؟ فتقول: في أمرِ كذا. ﴿لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ وهو الأجَلُ الذي سَمّاهُ وضَرَبَهُ لبَعْثِ الموتىٰ وجَزائِهم علىٰ أعمالهم. ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ وهو المَرجِعُ إلىٰ مَوقِفِ الحِساب، ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ في لَيْلِكم ونهارِكم.

قولُه: (ومِن أجْله): عطف ـ على سبيلِ البيان ـ على قولِه: «في شأن ذلك»، وفيه إشارةٌ إلى أن الضميرَ في ﴿فِيهِ﴾ واقعٌ موقعَ اسم الإشارة[1].

قولُه: (وهو الأجَلُ الذي سَمّاهُ وضَرَبَهُ لبَعْثِ الموتى) يريدُ أنّ معنى قولِه: ﴿لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ لينْتهيَ أمدٌ سمّاه الله تعالى لبعثِ الموتى، أو يؤدّيَ ما التزمه الله تعالى بالوعد، لحلول القيامة. قيل: في تفسيره لـ «الأجل المسمَّى» و«البعث» إشكال، لأنّ البعثَ من القبورِ في شأن المذكور لا يكون علّة لقضاء أجلٍ مسمًّى إلا أن يقدَّر مضاف، أي: لقضاء[2] أحوالٍ أو أمور أجل مسمّى، وفي أكثرِ التفاسير[3]: ﴿يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ﴾: يوقِظُكم في النّهار[4]، ﴿لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾، أي: مدةُ الحياة، ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ بعْد المَمات.

وقال القاضي: ﴿يَبۡعَثُكُمۡ﴾: يوقِظُكم، أطلق البعثَ ترشيحاً للتوفّي، ﴿فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾: ليبْلغَ المتيقّظُ آخرَ أجله المسمّى له في الدنيا. ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾: بالموت، ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾: بالمجازاة عليه. وقيل: الآيةُ خطابٌ للكفرة، والمعنى: أنكم مُلْقَون كالجِيَفِ بالليل[5]. وساق الكلامَ على ما بنَى عليه المصنف.

---

(١) والمقصود أن في قوله: ﴿يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ﴾ وضع الضمير في «فيه» موضع اسم الإشارة، وكان مقتضى الظاهر أن يقال: في ذلك.

(٢) قوله: «أجل مسمّى إلا أن يقدَّر مضاف، أي: لقضاء» أثبته من (ط).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١١: ٤٠٧)، و«مفاتيح الغيب» (١٣: ١٢)، و«تفسير القرطبي» (٧: ٥).

(٤) قوله: «في النهار» سقط من (ج).

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٦).

....

وقلت: تفسيرُه أقضى لحقِّ البلاغة، لأنه لو أريدَ ما اختاره الأكثرون، لقيل: هو الذي يتوفّاكم بالليل، ويبعثكم بالنهار، ليُقْضى أجلٌ مسمّى، ولأن إيرادَ العلْم، واختصاص لفظةِ ﴿يَتَوَفَّىٰكُم﴾، ﴿جَرَحْتُم﴾ دون آثامِكم: كسبتم، وكلمة ﴿فِيهِ﴾، و﴿ثُمَّ﴾، و﴿يُنَبِّئُكُم﴾، وتكريرُ الخطابِ يدلُّ على توبيخٍ شديد، وتهديد عظيم. ولا يليقُ ذلك إلا للمعاند الجاحد، ولهذا فسّر التوفّي بالليل بالانسداحِ كالجيف، ليقابل الاجتراح.

المعنى: أنتم في الليل متساقطون على الفِراش كالموتى، وفي النهار كاسبون للمآثم والمظالم، كالجوارح، فإنّ الله تعالى إن أمهلَكم في الدنيا، فلا بـدَّ أن يميتَـكم، ثم يبعثـكم بعد ذلك من القبور، لإنجازِ ما وَعَدَكم به وليجْزيَـكم[1] بما عملْتم.

هذا، وإنّ المقامَ ينطبق عليه، لأن الله عزَّ وجلَّ في هذه السورة كلما أثبت صفةً من صفاتِ الجلال، عاد إلى تهديدِ الكفار بما يناسب تلك الصفة، فهاهنا لمّا استوفى حقَّ الكلامِ في شأن العلْم، أتى بقولِه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ تـهديداً ووعيـداً، وذلك أنَّ إيرادَ العلم، خصوصاً علم الغيب، استطرادٌ لقولِه تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ يعني: ليس عندي ما تستعجلون به من العذاب، وأنه متى هو، ولو كان عندي ذلك لأهلكْتُكم عاجلاً، ولتخلّصتُ منكم سريعاً، لكنِ الله أعلمُ بكم وبظلمكم، لأن عنده مفاتح الغيب، لا يعلمُها إلا هو.

ولما فرغَ منه عاد إلى تهديدِ أولئك الكفرة بقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ ليبعثـكُم فيه، ويجازيكم على النقيـرِ والقِطْميـر[2]. وفي إسنـاد «التوفِّي»

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول: «من القبور ليجزيكم» دون قوله: «لإنجاز ما وعدكم».

(٢) والنقير: النقرة التي في ظهر النواة. قال تعالى: ﴿لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]. والقِطْمير ـ بكسر القاف وإسكان الطاء ـ: القشرة الرقيقة التي في النواة، أو النكتة البيضاء التي في ظهرها، تنبت منها النخلة. قال تعالى: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]. انظر: «مختار الصحاح» مادة «نقر»، ومادة «قطمر».

[﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ * ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ ٦١-٦٢]

﴿حَفَظَةً﴾: ملائكةً حافِظينَ لأعمالِكم، وهم الكِرامُ الكاتبون.

وعن أبي حاتمٍ السِّجِسْتاني: أنه كانَ يكتبُ عن الأصمعيِّ كُلَّ شيءٍ يَلفِظُ به من فوائدِ العِلم، حتى قالَ فيه: أنت شَبيهُ الحفَظة، تكتبُ لَفظَ اللَّفَظة، فقال أبو حاتم: وهذا أيضاً مما يُكتَب!

إلى الله تعالى، و«الكسب» إليهم، إشعارٌ بأن نومَهم أفضلُ من يقظتهم، لإمساكِهم عن اكتسابِ المآثمِ حينئذ.

وإنما جعل الانسداحَ المسنَدَ إلى أنفسِهم تفسيراً للتوفِّي المسنَدَ إلى ذاتِه تعالى، لأنه مقابلٌ لقولِه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾، فجعل فعلَ الله تابعاً لفعل العبد، ولا مناقشةَ في هذا، لأنّ الكسبَ عند أهلِ السُّنّة منسوبٌ إلى العبد[1]، وعلى هذا الضميرُ في ﴿فِيهِ﴾ راجع إلى ما دل عليه التوفِّي والجرح.

وأما قول القائل: إن البعثَ من القبور في شأن المذكورِ لا يكون علّةً لقضاء أحوال أجل مسمّى، فالمصنِّف ما ذهب إليه، لأنه جعل البعثَ من القبور علّةً لقضاء الوعد الذي وعده، وهو الأجلُ الذي ضربه لبعثِ الموتى وجزائهم على أعمالِهم، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤][2].

---

(١) انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) الآية شاهد على أن الوعد هو بعث الخلق ومرجعهم إلى الله.

فإن قُلت: اللهُ تعالىٰ غنيٌّ بعِلْمِه عن كِتْبةِ الملائكة، فما فائدتُها؟ قلت: **فيها لُطْفٌ للعباد**، لأنهم إذا عَلِموا أنّ اللهَ رقيبٌ عليهم، والملائكةَ الذين هم أشرَفُ خَلْقِه مُوكَّلون بهم، يحفظونَ عليهم أعمالَهم، ويكتبونَها في صَحائِفَ تُعْرَضُ علىٰ رؤوسِ الأشهادِ في مَواقِفِ القيامة، كانَ ذلكَ أَزْجَرَ لهم عن القَبيح، وأبعَدَ من السُّوء.

﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ أي: استَوْفَتْ روحَه، وهُم مَلَكُ الموتِ وأعوانُه.

وعن مُجاهِد: جُعِلَت الأرضُ له مِثْلَ الطَّسْتِ يَتناولُ مَن يَتَناولُه، وما مِن أهلِ بيتٍ إلّا ويطوفُ عليهم في كلِّ يوم مرّتَين. **وقُرِئ**: (توفّاه)، ويجوزُ أن يكونَ ماضياً ومُضارعاً بمعنىٰ: تتوفّاه، و﴿يُفَرِّطُونَ﴾ **بالتشديدِ** والتخفيف، فالتفريط: التواني والتأخيرُ عن الحدّ، والإفراط: مجاوزةُ الحدّ، أي: **لا يَنْقُصونَ مما أُمِروا به، أو لا يزيدونَ فيه**.

﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: إلىٰ حُكْمِه وجَزائه، ﴿مَوْلَىٰهُمُ﴾: مالِكِهم الذي يلي عليهم أمورَهم، ﴿ٱلْحَقِّ﴾: العَدْلِ الذي لا يحكُمُ إلّا بالحقّ، ....

قولُه: (**فيها لُطْفٌ للعباد**)، قال القاضي: «وذلك أن العبدَ إذا وَثِق بلطفِ سيده، واعتمدَ على سَتْرِه وعَفْوِه، لم يحتشمْ منه احتشامَه مِن خَدَمه المطّلعين عليه»[1].

قولُه: (**وقُرِيء**: «توفّاه»)[2] حمزة: بالألفِ ممالة، والباقون: بالتاءِ الفوقانية.

قولُه: (و﴿يُفَرِّطُونَ﴾ **بالتشديد**) الجماعة. والتخفيف شاذّة[3].

قولُه: (**لا يَنْقُصُونَ مِمّا أُمِروا به**) معنى القراءة بالتشديد، (**أو لا يزيدون فيه**) معنى التخفيف.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٢).

(٢) وقراءة حمزة على تذكير الجميع، أي: الملائكة. وقراءة الباقين على تأنيث الجماعة. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٥). و«حجة القراءات»، ص٢٥٤.

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٧) و«البحر المحيط» (٤: ٥٤٠).

﴿أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ﴾ يومَئذٍ لا حُكْمَ فيه لغيرِه، ﴿وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ﴾ لا يَشْغَلُه حِسابٌ عن حِساب. وقُرِئ: «الحقَّ» بالنَّصْبِ علىٰ المدح، كقولك: الحمدُ لله الحقَّ.

[﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۞ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ ثُمَّ أَنتُمۡ تُشۡرِكُونَ﴾ ٦٣-٦٤]

﴿ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ مجازٌ عن مخاوفِهما وأهوالهما، يقالُ لليومِ الشديد: يومٌ مُظلِم، ويومٌ بارد، ويومٌ ذو كواكب. أي: اشتَدَّتْ ظُلْمَتُه حتىٰ عادَ كالليل، ويجوزُ أن يُراد: ما يُشْفُونَ عليه من الخَسْفِ في البرِّ والغَرَقِ في البحرِ بذنوبهم، فإذا دَعَوْا وتَضَرَّعوا كَشَفَ اللهُ عنهم الخَسْفَ والغَرَق، فنَجَوْا من ظُلُماتِها، ﴿لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا﴾ علىٰ إرادةِ القول ﴿مِنۡ هَٰذِهِۦ﴾: من هذه الظُّلمةِ والشِّدَّة.

قولُه: (ويَوْمٌ ذُو كواكب). وأنشد الزجّاج:

فِدىً لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ نـاقَتِي ... إذَا كانَ يومٌ ذَا كَواكِبَ أَشْـهَبَا[(١)]

والعربُ تقولُ لليوم الذي تلْقَى منه شِدّة: «يومٌ مُظْلِمٌ».

قولُه: (ما يُشْفُونَ عليه)، الجوهري: «وأَشْفَى على الشيء: أَشْرف عليه. وأَشْفَى المريض على الموت». فعلى هذا المرادُ بـ﴿ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾: الحقيقة[(٢)].

---

(١) البيت لمَقّاس العائذيّ مُسْهِر بن النعمان، شاعر جاهلي، وقيل: إنه مخضرم. وذهل بن شيبان: من بكر ابن وائل، وكان مقّاس نازلاً فيهم. ويوم ذو كواكب: أي: شديد الـحَرّ. وأشهبُ: شديد، أو أنه أبيض لظهور النجوم فيه. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٤) و«الكتاب» (١: ٤٧)، وفيه:

إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْهَلُ

على أنّ «كان» تامة.

(٢) أي: على التفسير الثاني لـ﴿ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ وهو ما يُشْفُون عليه من الخَسْف في البر، والغرق في البحر. «الكشاف» (٦: ١٢٢).

وقُرِئَ: ﴿يُنَجِّيكُم﴾ بالتشديدِ والتخفيف، و﴿أَنجَىٰنَا﴾، و(خُفيَةً) بالضَّمِّ والكَسْر.

[﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ * وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ * لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ۚ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ٦٥-٦٧]

﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ هو الذي عَرَفتُمُوه قادراً، وهو الكاملُ القُدرة، ﴿عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ كما أمطَرَ علىٰ قومِ لوطٍ وعلىٰ أصحابِ الفيلِ الحجارةَ، ....

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يُنَجِّيكُم﴾ بالتخفيف والتشديد). بالتخفيف: نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمروٍ وابن ذَكْوان. و﴿أَنجَىٰنَا﴾: عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ، والباقون: «أَنْجَيْتَنَا»[1].

قولُه: («وخُفْية» بالضَّمِّ والكَسْر)[2]، بالكَسْر: أبو بكر. والباقون: بالضم.

قولُه: (﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾: هو الذي عَرَفتُموه قادراً). ولمّا كان الخبر معرَّفاً باللام، وهو إمّا للعهد، فهو المراد من قولِه: «الذي عرَفتموه قادراً»، وإمّا للجنس، فهو المرادُ من قولِه: «وهو الكامل القدرة».

وفيه إشعار بمذهبِه، حيث لم يجعل الحصرَ حقيقياً[3]، وفسّره بالكمـال، كما في ﴿الٓمٓ *

---

(١) انظر: «النشـر في القراءات العشر» (٢: ٢٥٩)، و«حجّة القراءات» ص٢٥٥، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٥).

(٢) وخُفية ـ بضمّ الخاء وكسرها ـ مِن: أَخفَيْت الشيء، وهما لغتان، مثل: «رِشوة» و«رُشوة»، بكسر الراء وضمها. انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٥. و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٥).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾، وهو من باب قصر الصفة على الموصوف، باعتبار اللام في «القادر» للجنس.

أما كونه فيه إشعارٌ بمذهب الزمخشري، فبيانُه: أنه لو جُعِلَ القصرُ حقيقياً كان وصفُ غيرِ الله بالقادر على سبيل المجاز لا الحقيقة، وهو مذهب أهل السنة، أما المعتزلة فالعبد عندهم قادرٌ على أفعاله حقيقة، على مذهبهم في أفعال ا لعباد، لكن ليس له كمال القدرة.

وأرسَلَ علىٰ قومِ نوحٍ الطُّوفان، ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ كما أغرَقَ فِرعَونَ وخَسَفَ بقارون. وقيل: ﴿مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾: من قِبَلِ أكابرِكم وسَلاطينكم، و﴿مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾: مِن قِبَلِ سِفْلَتِكم وعَبيدِكم. وقيل: هو حَبْسُ المطرِ والنبات، ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾: أو يَخلِطَكُم فِرَقاً مُختَلِفينَ علىٰ أهواءٍ شتّىٰ، كلُّ فرقةٍ منكم مُشايعةٌ لإمام. ومعنىٰ خَلْطِهم: أن يَنْشَبَ القتالُ بينهم فيَختَلِطوا ويَشتَبِكوا في مَلاحِمِ القِتال، من قوله:

وكَتِيبـــةٍ لَبَّسْـــتُها بكَتيبـــةٍ حتّىٰ إذا التَبَسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي

ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢][١] و«حاتم الجواد». قال الإمام: «هذا يُفيدُ الحصر، فوجبَ أنْ يكونَ غيرُ الله غيرَ قادر»[٢].

قولُه: (أو يَخْلِطَكُم). قال الزجّاج: «لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُه: إذا لم أُبيّنه، وخلطتُ بعضَه ببعض. ومعنى ﴿شِيَعاً﴾: فِرَقاً، أي: لا يكونُ شيعةً واحدة»[٣]. يعني: يَخْلطُ أمركم خلْطَ اضطراب، لا خلطَ اتّفاق، فإذا كنتم مختلفين قاتَلَ بعضُكم بعضاً.

قولُه: (أن ينْشَبَ القتال)، الجوهري: «يقال: نَشِب الشيءُ في الشيءِ نُشُوباً: عَلِق فيه. وأَنْشَبْتُه أنا فيه: أي أعْلَقتُه. ويقال: نَشِبَت الحرْب بينهم».

قولُه: (وكَتيبةٍ) البيت[٤]، ألحق الباءَ بالكتيبةِ لأنه جعله اسماً للجيش، وهو من: تكتّبَت

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٦) وفيه: إن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٠).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه»: (٢: ١٨٥)، بتصرف.

(٤) هذا جزء من بيت للأسعر بن حُمْرانَ الجُعْفيِّ، وتمامه:

وكتيبـــةٍ لَبَّسْـــتُها بكتيبـــةٍ حتّى إذا التَبَسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي

انظر: «تهذيب اللغة» (١: ٦٠)، (٢: ١٩٥)، (٣: ٣١٧) ورواية العجز فيه:

فيها السَّنور والمغافِر والقَنا

وعن رسولِ الله ﷺ: «سألتُ اللهَ أن لا يَبعَثَ علىٰ أُمَّتي عذاباً مِن فَوقِهم أو من تحتِ أرجُلِهم، فأعطاني ذلك، وسألتُه أن لا يجعلَ بأسَهم بينهم فمَنَعَني، وأخبَرَني جبريلُ أنَّ فَناءَ أُمَّتي بالسَّيْف».

وعن جابرِ بن عبد الله: لَـمّا نزلَ ﴿مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ قال رسولُ الله ﷺ: «أعوذُ بوَجْهك»، فلمّا نَزَل: ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾ قال: «هاتانِ أَهْوَن».

ومعنىٰ الآية: الوعيدُ بأحدِ أصنافِ العذابِ المعدودة.

الخيلُ، أي: تجمّعت. يقول: رُبّ جيش خلطْتها بجيش، فلمّا اختلطت نفضْتُ يدي، وتركْتُهم وشأنَهم.

وفي البيت كنايات، إحداها: أنه مهياجٌ للحرب، وثانيها: قوله: «نفَضتُ لها يدي» فإنه يدلُّ على أنه خلّاهم والفتنة، وثالثها: أنه فتّانٌ جبَان.

قولُه: (سألْتُ الله). الحديثُ من رواية الترمذي، والنسائي، عن خَبّاب، عن رسول الله ﷺ: «سألْتُ الله ثلاثاً، فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة. سألته ألا يُهْلكَ أمّتي بِسَنَةٍ فأعْطانيها، وسألتُه ألا يسلّطَ عليهم من غيرهم [عَدُوّاً][1] فأعطانيها، وسألتُه ألاّ يُذيقَ بعضهم بأس بعضٍ فمَنَعَنيها»[2].

قولُه: (أعوذُ بوَجْهِكَ) الحديث رواه البخاريُّ وأحمدُ والترمذي عن جابر، مع زيادة يسيرة[3].

---

(١) تكملة من «جامع الترمذي»، لم ترد في الأصول الخطية، لكن في (ط): «ألا يسلط عليهم غيرهم» فتستقيم العبارة.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٧٥) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب. وهو في «مسند أحمد» (٢١٠٩١) وصحّحه ابن حبان (٧٢٣٦) وفيه تمامُ تخريجه.

قلتُ: السَّنَةُ: القحط.

(٣) أخرجه البخاري (٧٣١٣) والترمذي (٣٠٦٥)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٤٣١٦).

والضميرُ في قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ العذاب، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: لا بُدَّ أن يَنزِلَ بهم، ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾: بحَفيظٍ وُكِّـلَ إليَّ أمرُكم، أمنعُكم من التكذيبِ إجباراً، إنّما أنا مُنذِر.

﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ﴾: لكلِّ شيءٍ يُـنبَّـأُ به، يعني: إنبـاءَهُم بأنهم يُعذَّبونَ وإيعادَهم به، ﴿مُّسْتَقَرٌّ﴾: وقتُ استِقرارٍ وحصولٍ لا بدَّ منه، وقيل: الضميرُ في ﴿نَبَإٍ﴾ للقرآن.

[﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ٦٨-٦٩]

﴿يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ في الاستِهزاءِ بها والطَّعْنِ فيها؛ وكانت قُريشٌ في أنديتِهم يفعلونَ ذلك، ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾: فلا تُجالِسْهُم وقُمْ عنهم، ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ فلا بأسَ أن تُجالِسَهم حينَئذ، ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: وإنْ شَغلَكَ بوَسْوَسَتِه حتّى تَنسىٰ النَّهْيَ عن مُجالستِهم، ﴿فَلَا تَقْعُدْ﴾ معَهم ﴿بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾: بعد أن تذكُرَ النهي. وقُرِئَ: (يُنَسِّينَّك) بالتشديد.

ويجوزُ أن يُراد: وإن كانَ الشيطانُ يُنسِيكَ قبلَ النهيِ قُبْحَ مُجالَسةِ المُستَهزئينَ لأنَّها مما تُنكِرُه العُقولِ، ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾: بعدَ أن ذكَّرْناكَ قُبْحَها ونَبَّهْناكَ عليه معَهم.

قولُه: (وقُرِئَ: «يُنَسِّيَنَّك» بالتشديد). ابنُ عامر، والباقون: بالتخفيف[١].

قولُه: (مما تُنكِرُه العُقول) يعني: كانت مجالسةُ المستهزئين في آياتِ الله قبحاً في العقول، فكان للشيطان والوهمِ مجال في إيراد الشُّبَه، وكان العقلُ يتحيّرُ ويبقى كالناسِي والساهي، فحين زالت[٢] الموانعُ بالنصّ القامعِ للشبه، والدافع للوهم، فلا تقعُدْ بعد ذلك معهم.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٦. والكشف عن وجوه القراءات السبع (١: ٤٣٦).

(٢) في (ج): «لا زالت».

﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾: وما يلزمُ المُتقينَ الذين يُجالِسُونَهم شيءٌ مما يُحاسَبونَ عليه مِن ذُنوبِهم، ﴿وَلَٰكِن﴾ عليهم أن يُذكِّروهُم ﴿ذِكْرَىٰ﴾ إذا سَمِعوهُم يخوضون؛ بالقيامِ عنهم، وإظهارِ الكراهةِ لهم، وموعظتِهم، ....

قال في «الانتصاف»: هذا تنزيلٌ على قاعدة الـحُسن والقُبح[1]، وأن العقلَ مدْرِكٌ للأحكام، والشرعُ مبيّن لمقتضاه. ومما يدل على أن المرادَ خلافُ ذلك ورود ﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ مستَقْبلاً، ولو كان المراد نسيانَ ما عَلِمه لقال: وإن أنساك فيما تقدم، فلا تقْعدْ بعد النهي[2].

وقلتُ: المستقبل غيرُ مانع، لأن له أن يقول: معناه: إن استمرَّ ذلك النسيانُ السابق ـ الذي كان سبباً لورود قولنا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ـ فلا تقْعد بعد أن ذكَّرنا به، أي: بقولنا: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾. لكن الوجهَ هو الأول، وهو أن يرادَ بقولِه: ﴿بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾: بعد أن تذْكرَ النهي.

قيل: «الخطابُ بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ﴾ للرسول ﷺ والمراد غيرُه، أو المراد: إذا رأيتَ أيّها السامع». كذا ذكَره الإمام[3].

وقال الواحدي: «إن المشركين كانوا إذا جالسوا المؤمنين وقَعوا في الرسولِ ﷺ والقرآن، فأمَرهم ألا يقْعدوا معهم»[4].

وفيه: أن التكليفَ ساقطٌ عن الناسي.

قولُه: (بالقيام) يتعلقُ بقولِه: «أن يُذكّروهم ﴿ذِكْرَىٰ﴾».

---

(١) أي عند المعتزلة، وهم يرون أن الحسن والقبيح: ما يستحسنه العقل ويستقبحه. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٦-٢٧).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢١).

(٤) «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٨٥).

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: لعلَّهم يجتنبونَ الخَوضَ حَياءً أو كراهةً لِـمَساءتِهم. ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ لِـ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، أي: يُذكِّرونَهم إرادةَ أن يَثبُتوا علىٰ تَقْواهُم ويَزْدادوها.

ورُوي أنَّ المُسلِمينَ قالوا: لَئِنْ كنا نقومُ كلَّما استَهزَؤوا بالقُرآنِ لم نَستَطِعْ أن نَجلِسَ في المسجدِ الحرامِ وأن نطوف، فرُخِّصَ لهم.

فإن قُلت: ما محلُّ ﴿ذِكْرَىٰ﴾؟ قلت: يجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ: ولكنْ يُذكِّرونَهم ذِكْرىٰ، أي: تذكيراً، ورفعاً علىٰ: ولكنْ عليهم ذِكْرىٰ. ولا يجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ محلِّ ﴿مِّن شَيْءٍ﴾، كقولك: ما في الدارِ من أحدٍ ولكنْ زيدٌ، لأنَّ قولَه: ﴿مِّنْ حِسَابِهِم﴾ يأبىٰ ذلك.

قولُه: (لمساءتِهم): أي: الذين يتّقون. وهو مصدر: ساءه يسوؤهُ سَوْءاً ـ بالفتح ـ ومَساءةً. وإضافتُها إلى المفعول، وقيل: إلى الفاعل، والأولُ أظْهر.

قولُه: (يجوزُ أن يكون الضميرُ) أي: في ﴿لَعَلَّهُمْ﴾.

قولُه: (لأنّ قولَه: ﴿مِّنْ حِسَابِهِم﴾ يأبى ذلك). قال أبو البقاء: ﴿مِّن﴾ في ﴿مِّن شَيْءٍ﴾: زائدة، و﴿مِّنْ حِسَابِهِم﴾: حال، تقديرُه: شيءٌ من حسابهم[1]، يعني: شيءٌ كائنٌ من حسابهم، فإذا عطف ﴿ذِكْرَىٰ﴾ على محل ﴿مِّن شَيْءٍ﴾، رجع المعنى: ما يلزمُ المتّقين الذكرُ الذي ﴿مِّنْ حِسَابِهِم﴾، لأن ﴿مِّن شَيْءٍ﴾ مقيّدٌ بقيد ﴿مِّنْ حِسَابِهِم﴾ فإذا عطفَ عليه لا بد من تقييده به.

واعترض صاحب «التقريب» وقال: «لا يلزمُ من وصفِ المعطوفِ عليه بشيء وصف المعطوف»[2].

وأُجيب أن ذلك في عطفِ الجملةِ على الجملة، وأما في عطف مفرداتِ الجمل فملتزَم،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٦).

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٨.

[﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ﴾ ٧٠]

﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ أي: دينَهم الذي كانَ يجبُ أن يأخذوا به لَعِباً ولهواً، **وذلكَ أنّ عبادةَ الأصنامِ** وما كانوا عليه من تحريمِ البَحائرِ والسَّوائبِ وغيرِ ذلك، من بابِ اللعبِ واللهوِ واتباعِ هوىٰ النفسِ والعملِ بالشهوة، ....

كما سيجيء بيانُه على سورة «براءة» في قوله: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٥][1].

والمُصنِّفُ لـمّا فَرغ من تقريرِ عطف الجملةِ على الجملة بقولِه: «ولكن يذكّرونهم ذكْرَى»، «أو لكنْ عليهم ذكْرَى»، أخذ في تقرير عطفِ المفردِ بقولِه: «على محلّ ﴿مِن شَىْءٍ﴾»، ومنعه.

قولُه: (**وذلك أنّ عبادةَ الأصنامِ**) هو بيانُ اتخاذهم لَعِباً ولهواً. والمرادُ بالدّين: مطلَقُ الدين وحقيقتُه، يعني: كان يجب على كل مكلَّفٍ أن يتديَّن بدِين، وينْتحلَ بملّة، وهؤلاء تديَّنوا باللَّعب واللهو، فعلى هذا: ﴿لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ ثاني مفعولَي «اتخذ»، وعلى قوله: «أو اتّخذوا ما هو لعبٌ ولَـهْوٌ دِيناً لهم» بالعكس. لعل المرادَ أنه من بابِ القلب[2]، لتصحيحِ أصل المعنى. ولهذا جعل ﴿دِينَهُمْ﴾ نكرة. ونحوه ذكر الزجّاج في «الفرقان» عند قولِه تعالى: ﴿أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ

---

(١) والشاهد في الآية عطف «يوم حنين» على «مواطِنَ كثيرة» من باب عطف المفردات.

(٢) القلب في الاصطلاح: هو أن يُجعل جزء من الكلام مكان آخر يجعل مكانه على وجهٍ يُثبت حُكمَ كل منهما للآخر، وهو من أفانين البلاغة، وفيه دلالة على الاقتدار في الكلام، والإغراق فيه. انظر: «بغية الإيضاح» (١: ١٦)، و«الطراز» (٣: ٩٤).

....

مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨]، إذا قرئ «نُتَّخذ» مجهولاً[١]، فقال: أجاز الفرّاءُ أن يجعلَ ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ هو الاسم، ويجعلَ الخبر ما في «نتَّخذ» كأنه يجْعلُ على القلْب[٢].

واعلم أن الوجهَ الأول محمولٌ على معنى قولِه تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، لأن الأصل: من اتّخذ هواه كالإله نـزَّل أمْرَ الهوَى والشهواتِ في متابعةِ ما يدعوهم إليه منزلةَ الإلهِ الواجبِ العبادة، ثم قيل: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ فقدّم المشبه به على المشبه، عكْساً للتشبيه[٣]، رَوْماً للمبالغة، وإيذاناً بأنّ الهوى في بابِ استحقاقِ العبادةِ أقوى من الإله. وفي كلام صاحب «المفتاح» إشعارٌ بهذا[٤].

فكذلك حكمُ هذه الآية، شَبَّه أولاً ما بَنَوا عليه نِحْلتَهم من عبادةِ الأصنام، وتحريم البحائرِ والسوائب، بالدين الذي يجب على كل أحدٍ أن ينتحلَ به، فينتفع به عاجلاً وآجلاً، ثم سمّيت تلك النحلةُ باللعب واللهو، لكونها مبْنيّةً على قاعدةِ التشهّي وأنهم لا ينتفعون بها، بل يتضرّرون من أجلِها، ثم قدّم المشبهَ به على المشبه للمبالغةِ المذكورة.

وعلى هذا المنوالِ يُنسَجُ الوجهُ الثاني عند صاحب «المفتاح»[٥]، لأن باب القلبِ عنده

---

(١) القراءة المشار إليها هي قراءة أبي جعفر المدني. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢: ٢٦٤).

(٢) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٦٤)، و«معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٨).

(٣) أي: أن التشبيه في الآية من باب التشبيه المقلوب، وهو أن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، للمبالغة، وبعضهم يسمّيه التشبيه المعكوس، أو غلبة الفروع على الأصول. انظر: «المثل السائر» ١٦١-١٦٢، و«الطراز» (١: ٣٠٩).

(٤) انظر: «المفتاح» ص١٦٣ - ١٦٤، حيث جاء فيه أن «قوله عز وجل: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ بدل «أرأيت من اتّخَذَ هَوَاهُ إلههُ» مصبوب في هذا القالب، يعني: كون المشبه به أتمّ من المشبه في وجه التشبيه».

(٥) المقصود بالوجه الثاني قول الزمخشري: «اتّخذوا ما هو لعب ولهو من عبادة الأصنام وغيرها ديناً لهم».

ومن جنسِ الـهَزْلِ دونَ الجِدِّ، أو: اتخذوا ما هو لَعِبٌ ولَهْوٌ من عبادةِ الأصنامِ وغيرِها ديناً لهم، أو: اتخذوا دينَهم الذي كُلِّفوهُ ودُعوا إليه ـ وهو دينُ الإسلام ـ لَعِباً ولهواً، حيثُ سَخِروا به واستَهزَؤوا.

وقيل: جَعَلَ اللهُ لكلِّ قومٍ عيداً يُعظِّمونَه ويُصَلُّونَ فيه ويَعْمُرونَه بذِكْرِ الله، والناسُ كلُّهم من المُشرِكينَ وأهلِ الكتابِ اتخذوا عيدَهم لَعِباً ولهواً، غيرَ المُسلِمين، فإنَّهم اتخذوا عيدَهُم كما شَرَعَه الله.

محمول على أصل المعنى، لكن المختارَ أنه جارٍ على أصل التشبيه، مِن تقديمِ المشبه على المشبه به، وإن كان قلباً في اللفظ. والأولُ أبلغ.

وأمّا الوَجْهُ الثالثُ فتقديرُه: جعلوا دينَ الإسلام، والملَّةَ الحنيفيةَ التي تستحقُّ كل تبجيل وتعظيم، كاللعب واللهو الذي يستلزم السخريةَ والاستهزاء، فاستهزؤوا به، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٩].

وأما بيان النظم فإن قولَه تعالى: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾: عطفٌ على قوله: ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهو متّصل بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، يعني: فلا تقعدْ بعد الذكرى مع هؤلاءِ الظَّلَمة الذين يخوضون في آياتنا، ودعْ مصاحبةَ من بَنَى دِينَه على اللّعب واللّهو، وغرَّته الحياةُ الدنيوية. ويجوزُ أن تكونَ الواو استئنافاً، والآيةُ مستطردة.

قولُه: (أو اتّخذوا دينَهم الذي كُلِّفوهُ) فعلىٰ هذا المرادُ بالدِّين: الدِّينُ المقيَّد[1]، ومن ثَمَّ قال: «وهو دين الإسلام».

قولُه: (وقيل: قد جَعَلَ اللهُ لكُلِّ قومٍ عيداً) سمَى العيدَ بالدِّينِ مجازاً، لأن العيدَ مبنيّ على العادات، والدين: العادة. النهاية: «وفي الحديث: أنه عليه الصلاةُ والسـلامُ كان على دِيـنِ

---

(١) يعني الإسلام.

ومعنى ﴿ذَرْهُم﴾: أعرِض عنهم، ولا تُبالِ بتكذيبِهم واستِهزائِهم، ولا تَشغَلْ قَلبَك بهم، ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ﴾ أي: بالقرآن، ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ﴾ مخافةَ أن تُسْلَمَ إلى الهَلَكةِ والعذاب، وتُرْتَهَنَ بسُوءِ كَسْبِها. وأصلُ الإبسال: المَنْع، ....

قومه[1]، أي: على ما بقِي فيهم من إرث إبراهيم، من الحجِّ والنكاحِ والميراث، وليس المرادُ الشِّرْكَ الذي كانوا عليه، وقيل: هو من الدين: العادة، يريدُ به: أخلاقَهم في الكرم، والشجاعة، وغير ذلك».

قولُه: (وأصلُ الإبسال: المَنْع). قال الزجّاج: ﴿تُبْسَلَ﴾: تُسْلَم بعملِها غير قادرةٍ على التخلّص، والمُسْتَبْسِل: المُسْتَسْلِم الذي يعلمُ أنه لا يقدرُ على التخلّص. قال الشاعر:

وإبْسالي بَنِيَّ بِغَيرِ جُرْمٍ بَعَوْنَاهُ ولا بِدَمٍ مُرَاقِ[2]

أي: إسلامي إيّاهم. والبعْو: الجناية.

«وقيل: أَبْسَل: رَهَن، والمعنى واحد. يقال: أسد باسل، أي: معه من الإقْدام ما يَسْتَبْسِلُ له قِرْنه، ويقال: هذا بَسْلٌ عليك، أي: حَرام»[3]. تمّ كلامُه.

قائل البيت: عوف بن الأحوص[4]، وكان حمَلَ عن غَنِيٍّ لبني قُشَيرٍ دمَ ابنَي السَّجْفِيَّة، فقالوا: لا نرْضَى بك، فرهنهم بَنِيه طلباً للصلح، فقال تحسّراً وتلهّفاً على تسليمِ بنيه إلى الـهَلَكةِ بغير جُرْمٍ جَرَموه، ولا دَمٍ أهْراقوه.

---

(١) انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٢: ٣٠).

(٢) البيت لعَوْف بن الأحوص كما سيأتي. والـجُرْم: الذنب. والـمُراق: المسْفوك. والبيت شاهد على استعمال «إبسال» بمعنى تسليم. انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٣٤)، و«لسان العرب» مادة (بسل).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٧).

(٤) شاعر جاهلي، ينتهي نسبه بعامر بن صعْصعة، كان سيداً في قومه. انظر: «معجم الشعراء» للمرزباني ص١٢٣، و«المفضليات» ص١٧٣.

لأنّ المُسْلَمَ إليه يَمنعُ المُسْلَم، قال عوفُ بنُ الأحوص:

وإبْسَالي بَنِيَّ بغَيْرِ جُرْمٍ   بَعَوْنَاهُ ولا بِدَمٍ مُرَاقِ

ومنه: هذا عليك بَسْلٌ، أي: حرامٌ محظور. والباسلُ: الشجاعُ لامتناعِه من قِرْنِه، أو لأنه شديدُ البُسور، يُقال: بَسَرَ الرَّجل؛ إذا اشتَدَّ عُبوسُه، فإذا زاد قالوا: بَسَل، والعابس: مُنقَبِضُ الوجه.

﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾: وإنْ تَفْدِ كُلَّ فِداء، والعَدْل: الفِدْية، لأنّ الفاديَ يَعْدِلُ المفدِيَّ بمِثْلِه. و﴿كُلَّ عَدْلٍ﴾: نَصْبٌ علىٰ المصدَر، ....

قولُه: (**لأن المُسْلَمَ إليه يَمْنعُ المُسْلَم**). يعني: إذا أسلموا أحداً إلى الهلاك، فالهلاكُ هو المسلَمُ إليه يمنع الشخص المسلَم من الخروج منه.

فالمعنىٰ: ذَكِّر بالقرآن، مخافة أن تُسْلَم نفس إلى الـهَلَـكة، بسبب ما كسَبت من المآثم، فلا تتخلّصُ منها، كما أن أعمالَها السيئةَ تمنعها من الخلاص، كما أن المسلَمَ إليه يمنع المسلَمَ أن يتخلّصَ منه، نحوه في المعنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨][1].

وقال القاضي: «إنّما قيل: أسدٌ باسل، لأن فريسَته لا تُفْلِت منه»[2].

الراغب: «البَسْل: ضمّ الشيء ومنعُه، ولتضمُّنه لمعنى الضمّ استُعير لتقطيبِ الوجه، فقيل: هو باسل ومُبْتَسِلُ الوجه. ولتضمّنه لمعنى المنع، قيل للمُحَرَّمِ والمُرْتَهن: بَسْل. والفرقُ بين الحرامِ والبسْل أن الحرام: عامٌّ للممنوع منه حُكْماً أو قهراً. والبسْل هو الممنوع منه قهراً. قال اللهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ﴾، أي: حُرِموا الثواب، وفُسِّر بالارتهان، كقولِه تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾»[3].

(١) والآية شاهد على قرب معناها من معنى الآية مدار البحث.

(٢) «أنوار التنزيل»: (٢: ٤٢٠). وفي (ج): «يفلت» بالياء، وهو تصحيف.

(٣) «مفردات القرآن» ص١٢٣.

وفاعلُ ﴿يُؤْخَذْ﴾: قولُه: ﴿مِنْهَآ﴾ لا ضميرُ العَدْل، لأنّ العَدْلَ هاهنا مَصدَر، فلا يُسنَدُ إليه الأخذ.

وأما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] فبمعنىٰ المَفْديِّ به، فصحَّ إسنادُه إليه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المُتَّخِذينَ دينَهم لَعِباً ولهواً. قيل: نزلت في أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضيَ اللهُ عنه حينَ دعاهُ ابنُه عبدُ الرحمن إلىٰ عبادةِ الأوثان.

[﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٧١]

قولُه: (وفاعلُ ﴿يُؤْخَذْ﴾ قوله: ﴿مِنْهَآ﴾). وهذا كما تقول: «أُخِذ مِنّي» وتسْكت. وتقول: «سِيرَ من البلد». فالفعل لا بدَّ له من فاعل، وفاعله ما يصحُّ السكوتُ عليه.

قولُه: (لا ضميرُ العَـدْلِ). أي: الضميرُ في ﴿لَا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ لا يرجعُ إلى «العدل»، لأنه مصْدر. فإن قيل: كيف صحّ إسنادُه في تلك الآية[1]، على تأويلِ المُفْتَدى[2] به، ولم يصحَّ هاهنا؟

وأُجيبَ: لأنه في تلك الآيةِ لم يقعْ مفعولاً مطلقاً ابتداءً، بخلافِه هاهنا.

قال في «الانتصاف»: «ونظيرُه ما سبق أن الضميرَ في: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾[3] لا يعودُ إلى «الهيئة» من قوله: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾، وأوْجبَ كَوْنَ «العدل» هاهنا مصْدراً يتعدى الفعلُ إليه بغيرِ واسطة، ولو كان مفعولاً به لقيل: بكلّ عدل»[4].

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]. وقد أسند الفعل «يؤخذ» فيها إلى «العدل» وهو مصدر.

(٢) في (ط): «المعني به».

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠].

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٨). وهذه الفقرة ـ من قوله: «قال في الانتصاف» إلى هنا ـ ورد في (ط) قبل سطرين؛ قبل قوله: «فإن قيل: كيف صح إسناده».

﴿قُلْ أَنَدْعُواْ﴾: أنعبُدُ، ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الضارَّ النافعِ ما لا يَقدِرُ علىٰ نَفْعِنا ولا مَضرَّتِنا، ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا﴾ راجعينَ إلىٰ الشركِ بعدَ إذ أنقَذَنا اللهُ منه وهدانا للإسلام، ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾: كالذي ذَهَبَت به مَرَدةُ الجِنِّ والغِيلان، ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾: في الـمَهْمَه، ﴿حَيْرَانَ﴾: تائهاً ضالًّا عن الجادّةِ لا يَدْري كيفَ يَصنَع! ﴿لَهُۥٓ﴾ أي: لهذا المُستَهوىٰ، ﴿أَصْحَٰبٌ﴾: رُفْقة، ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى﴾: إلىٰ أن يَهدُوهُ الطريقَ المُستوي، أو سُمِّيَ الطريقُ الـمُستقيمُ بالهدىٰ، يقولون له: ﴿ٱئْتِنَا﴾ وقد اعتَسَفَ المَهْمَهَ تابعاً للجِنِّ لا يُـجيبهُم ولا يأتيهم. وهذا مبنيٌّ علىٰ ما تَـزعُمُه العربُ وتعتقدُه: أنَّ الجِنَّ تَستَهوي الإنسان، والغِـيلانَ تَستَـولي عليه، كـ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فشَبَّه به الضّالَّ عن طريقِ الإسلامِ التابعَ لخطواتِ الشيطان، والمُسلِمونَ يَدعُونَه إليه فلا يَلتَفِتُ إليهم، ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾ وهو الإسلام، ﴿هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ وَحْدَه، وما وراءهُ ضَلالٌ وغَيٌّ، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾ [آل عمران: ٨٥]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

قولُه: (أو سُمِّيَ الطريقُ المُستقيمُ بالـهُدَى): عطفٌ على «أن يهْدوا»، أي: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ مصدراً على أصلِه، وأن يسمى الطريقُ المستقيم به.

قولُه: (وقد اعتَسَفَ)، الجوهري: «العَسْفُ: الأخذُ على غيرِ الطريق، وكذلك: التعسّفُ والاعتساف».

قولُه: (وهذا مبنيٌّ على ما تَزْعُمُه العرب). قال صاحبُ «الانتصاف»: «مَن أنكر استهواءَ الجنّ، واستيلاءهم على بعض الناس، بقدرةِ الله، فهو ممن استهْوتْه الشياطينُ في مَهامِه الضلال، والفلسفيُّ حَيْرانُ له أصحاب من الموحّدين يدْعونه إلى الهدى: ائْتِنا، وهو راكبٌ في ضلالِه التعاسيفَ»[1].

---

(١) «الانتصاف» (٢: ٢٨) بتصرف. والمهامه: الصحارى المقفرة. والتعاسيف: الضلالات.

فإن قُلت: ما محلُّ الكافِ في قوله: ﴿كَالَّذِى اسْتَهْوَتْهُ﴾؟ قلت: النَّصبُ علىٰ الحالِ من الضميرِ في «نُرَدّ على أعقابنا» أي: أَنَنكُصُ مُشبِهينَ مَنِ استَهْوَتْهُ الشَّياطين؟

فإن قُلت: ما معنىٰ ﴿اسْتَهْوَتْهُ﴾؟ قلت: هو استِفعال، مِن: هوىٰ في الأرض؛ إذا ذهبَ فيها، كأنَّ معناه: طَلَبَت هُوِيَّه وحَرَصَت عليه.

فإن قُلت: ما محلُّ: «أُمِرْنَا»؟ قلت: النصبُ عطفاً علىٰ محلِّ قوله: ﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾، علىٰ أنَّهما مقولان، كأنه قيل: قُل هذا القولَ وقُل: أُمِرْنا لنُسْلِم.

وقلتُ: يمكن حملُ قول المصنف على ما ذهب إليه صاحبُ[1] «النهاية» في قوله ﷺ: «لا غُول» ليس نفياً لعين الغولِ ووجوده، وإنما فيه إبطالُ زعم العرب في تلوّنه بالصورِ المختلفة، فيكون المعنى: أنها لا تستطيع أن تُضِلّ أحداً، ويشهدُ له الحديث الآخر: «لا غُولٌ ولٰكِن السَّعالي»[2]، والسّعالي: سَحَرة الجنّ، أي: ولكن في الجنّ سَحَرة، لهم تلْبيسٌ وتخييل.

قولُه: (علىٰ الحالِ من الضميرِ في «نُـرَدُّ»). قال صاحبُ «الفرائد»: «حاصلُ هذا الكلام: نُرد في حال إشباهنا كقولك: جاء زيدٌ راكباً، أي: في حالِ ركوبه. والرد ليس في حالِ الإشباه، كما أن المجيءَ في حال الركوب، ويمكن أن يقال: الكافُ منصوبُ المحلِّ على المصدر، أي: نُرد ردّاً مثل ردّ الذي استهوتْه».

وقلت: الحال مؤكِّدة، كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] فلا يلزمُ ذلك. والتشبيه، على أن يكونَ حالاً، من التمثيلي[3]: شبّه حالَ من خلصَ من الشرك، ثم نكص على

---

(١) قوله: «وقلت يمكن حمل قول المصنف على ما ذهب إليه صاحب» سقط من (أ).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤١١٧) ومسلم (٢٢٢٢) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٨٣) وأبو داود (٣٩١٥).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾.

فإن قلت: ما معنىٰ اللامِ في ﴿لِنُسْلِمَ﴾؟ قلت: هي تعليلٌ للأمر، بمعنىٰ: أُمِرْنا وقيلَ لنا: أَسلِموا، لأجلِ أن نُسلِم.

فإن قُلتَ: فإذا كانَ هذا وارداً في شأنِ أبي بكرِ الصِّدِّيقِ رضيَ الله عنه، فكيفَ قيلَ للرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ﴾؟ قلتُ: للاتحادِ الذي كانَ بينَ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، خصوصاً بينَه وبينَ الصِّدِّيقِ أبي بكرٍ رضيَ الله تعالىٰ عنه.

[﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ ٧٢-٧٣]

عقبيه، بحالِ من ذهب به الغيلانُ في المَهْمَه، بعدما كان على الجادّةِ المستقيمة، وعلى أن يكون مصْدراً يكون من المركب العقلي[1].

قولُه: (هي تعليلٌ للأمر). قال أبو البقاء: «أي: أُمرنا بذلك لنُسْلِم، وقيل: اللام بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة، أي: أن نُسْلِم»[2].

قال الزجّاج: «العربُ تقول: أمرْتُك أن تفعل، وأمرتُك بأن تفعل، وأمرتُك لِتفعل، فعلى الأولى الباءُ محذوفة. فمن قال: أمرتُك بأن تفعل، فالباء للإلصاق، أي: وقع الأمرُ بهذا الفعل. وعلى الثالثِ اللام للتعليل، فقد أخبَرَنا بالعلّةِ التي لها وقع الأمر»[3].

---

(١) التشبيه المركب العقلي: أحد أنواع التشبيه باعتبار وجه الشبه. انظر: «بغية الإيضاح» (٣: ٣٢-٣٤). وفي الآية إذا اعتبرت الكاف في محل نصب على المصدر، لا على الحال، كان التشبيه مركباً عقلياً، حيث شبه حال ردّ المتكلّمين على أعقابهم بعد هدايتهم، بحال رد من استهوته الشياطين فأضلّته. وطرفا التشبيه هنا عقليان.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٨).

فإن قُلتَ: عَلامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾؟ قُلتُ: على مَوضِعِ ﴿لِنُسْلِمَ﴾، كأنه قيل: وأُمِرْنا أن نُسْلِمَ وأن أقيموا. ويجوزُ أن يكونَ التقدير: وأُمِرْنا لأَن نُسْلِمَ ولأَن أقيموا، أي: للإسلامِ ولإقامةِ الصلاة.

قال في «الانتصاف»: «قولُه: اللام تعليلٌ للأمر، بناءً على أن الأمر يلزمه الإرادة. وأما أهل السنّةِ فيرَوْن في هذه اللام، وفي قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] إنْ كانت تعليلاً، أنهم بإزاحة العِللِ عُومِلوا معاملةَ من أُريد منهم ذلك، وإن لم تكن الطاعةُ مُرادةً»[١].

قولُه: (على موقعِ[٢] ﴿لِنُسْلِمَ﴾). قال الزجّاج: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنْ يكون: أُمِرْنا لِنُسْلم، ولأنْ نُقِيمَ الصّلاة، وثانيهما: أن يكونَ محمولاً على المعنى، لأن المعنى: أُمِرْنا بالإسلام وبإقامةِ الصلاة، ويجوزُ أن يكونَ محمولاً على قولِه: ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾، أي: ويدعونه أنْ أَقِيموا الصلاة[٣]، وكذا عن أبي البقاء[٤]. وذكر القاضي[٥] ما ذكره المصنف. فقولُ المصنف: «على موقع ﴿لِنُسْلِمَ﴾»، أي: لو وقع موقعَه «أنْ نُسْلِم»، بحذفِ الجارّ، لصحَّ العطف، فعطف عليه بذلك الاعتبار، كما في ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠].

وقال الإمام: «وكان من الظاهرِ أن يقال: أُمِرْنا لِنُسلم ولأنْ نُقِيم، وإنما عدلَ إلى قوله: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ ليؤذِنَ بأن الكافرَ ما دام كافراً كان كالغائبِ الأجنبيّ، فخُوطِب بما يخاطَبُ به الغُيَّب، وإذا أسلم ودخل في زمرةِ المؤمنين، صار كالقريبِ الحاضر، فخُوطِبَ بما يُخاطَبُ به الحاضرون»[٦].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة: «موضع».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٨).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٨).

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

(٦) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٦).

﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ مُبتدأ، و﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ خَبَرُهُ مُقدَّماً عليه، وانتِصابُه بمعنىٰ الاستقرار، كقولك: يومَ الجُمُعةِ القِتالُ. واليوم: بمعنىٰ الحين، والمعنىٰ: أنه خلقَ السماواتِ والأرضَ قائماً بالحقِّ والحِكمة، وحينَ يقولُ لشيءٍ من الأشياء: «كُن»، فيكونُ ذلك الشيءُ قَوْلَه الحقَّ والحِكمة، أي: لا يكونُ شيئاً من السماواتِ والأرضِ وسائرِ المُكَوَّناتِ إلا عن حِكمةٍ وصواب.

و﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾ ظَرْفٌ لقولِه: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾؟ [غافر: ١٦].

ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ فاعلَ ﴿يَكُونُ﴾، علىٰ معنىٰ: وحينَ يقولُ لقولِهِ الحقّ ـ أي: لقضائِه الحقّ ـ: ﴿كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾. ....

قولُه: (﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾: مبتدأ، و﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ خبره). قال أبو البقاء: «فعَلى هذا الواو داخلةٌ على الجملة المقدَّم فيها الخبر. و﴿ٱلْحَقُّ﴾ صفة لـ: ﴿قَوْلُهُ﴾، وقولُه: ويجوزُ أن يكونَ الظرفُ متعلقاً بمعنى الجملةِ التي هي ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾، أي: يحِقّ قولُه في يومِ يقول: كُنْ»[(١)].

قلت: الواو استئنائية، والجملةُ تذييلٌ[(٢)] لقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾. ولهذا جعل «اليوم» بمعنى «الحِين» ليعمَّ الزمان، ثم قال: «أي: لا يكوِّن شيئاً من السماواتِ والأرضِ وسائر المكوَّنات إلا عن حِكْمةٍ وصواب».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ فاعلَ ﴿يَكُونُ﴾). قال أبو البقاء: «المعنى: فيوجَد قولُه الحقّ. فعلَى هذا يكون ﴿قَوْلُهُ﴾ بمعنى: «مقُولُه»، أي: فيوجَدُ ما قال له: «كن»[(٣)].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٩).

(٢) وغرض التذييل هنا تأكيد المعنى.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٩) بتصرف.

وانتِصابُ «اليوم» لمحذوفٍ دلَّ عليه قولُه: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، كأنه قيل: وحينَ يكونُ ويُقدِّر يقومُ بالحق.

﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ هو عالمُ الغيب، وارتفاعُه على المدح.

[﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَٰفِلِينَ * فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ * فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ٧٤-٧٩]

﴿ءَازَرَ﴾: اسمُ أبي إبراهيمَ عليه السلام، وفي كتبِ التواريخِ أنَّ اسمَه بالسُّريانية: تارَح، والأقربُ أن يكونَ وزنُ ﴿ءَازَرَ﴾: فاعَل، ....

وقلت: قريبٌ منه قول المصنف: «أي: لقضائه الحقّ».

قولُه: (وانتِصابُ «اليوم»): أي ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ ـ على هذا التقدير ـ منْتصبٌ بمحذوف، وهو «يقوم»، والدالُّ عليه: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، لأنه حال، وتقديرُه كما قال: «قائماً بالحق»، ففيه معنى «يقوم».

قال أبو البقاء: «يجوزُ أن يكونَ عاملُه: اذْكُر»[(١)].

قولُه: (أنّ اسمَه بالسُّريانية: تارَح). قال صاحبُ «الجامع»: «تارَح. التاء فوقها نقطتان، وفتحَ الراء وبالحاء المهملة»[(٢)].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٩). والمقصود عامل نصب «يوم» في «ويَوْمَ يَقُولُ الحَقّ».

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١: ٩٩)، و«تاج العروس» للزبيدي (٣: ١٢).

مِثل: تارَخ، وعابَر، وعازَر، وشالَخ، وفالَغ، وما أشبهَها من أسمائهم، وهو عَطْفُ بيانٍ لأبيه. وقُرِئَ: «آزَرُ» بالضمِّ علىٰ النداء.

وقيل: «آزرُ»: اسمُ صَنَم، فيجوزُ أن يُنبَزَ به للُزومِهِ عِبادتَه، كما نُبِزَ ابنُ قيسٍ بالرُّقَيَّاتِ اللاتي كان يُشَبِّبُ بهِنَّ، فقيل: ابنُ قيسِ الرُّقَيَّات. وفي شِعرِ بعضِ المُحْدَثين:

أُدْعَـى بأسـماءَ نَبْـزاً في قبائِلِهـا كأنّ أسماءَ أضحَتْ بَعْضَ أسمائي

أو أُريد: عابدَ آزر، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مقامَه.

وقُرِئ: «أإزْرًا تَـتَّخِذُ أصناماً آلهةً» بفَتْحِ الهمزةِ وكَسْرِها بعدَ همزةِ الاستفهام وزاي ساكنةٍ وراءٍ منصوبةٍ مُنَوَّنة، وهو اسمُ صَنَم، ومعناه: أتعبدُ إزْراً؟ علىٰ الإنكار، ثمّ قال: تَـتَّخِذُ أصناماً آلهة، تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حُكمِ الإنكار، لأنه كالبيانِ له.

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ﴾، وقولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ جُملةٌ ....

قولُه: (كان يُشَبِّبُ بهِنّ). التشبيب: النسيب. يقال: هو يشبّبُ بفلانة، أي: يذكر صفتَها وحالَه معها، في الشعر.

قولُه: (بعضِ الـمُحدَثين). هو: أبو بكرٍ محمدٌ الأصفـهاني[1]، خازِنُ الصّاحبِ ابن عبّاد[2].

---

(١) الإمام الرحال الحافظ الثقة أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصفهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، صاحب المعجم الكبير، كان خازن كتب الصاحب ابن عباد على ما بينهما من افتراق في المذهب، فابن المقرئ محدِّث، والصاحب معتزلي. مات سنة (٣٨١هـ). له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣: ٩٧٤).

(٢) هو: أبو القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني، وزير غلَب عليه الأدب، له مجموعة رسائل، وديوان شعر، مات سنة ٣٨٥ هـ. انظر: «المنتظم» (٧: ١٧٩)، و«الأعلام»: (١: ٣١٦).

مُعتَرَضٌ بها بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه. والمعنىٰ: ومِثلَ ذلك التعريفِ والتبصيرِ نُعَرِّفُ إبراهيمَ ونُبَصِّرُه مَلَكوتَ السماواتِ والأرض، يعني الرُّبوبيةَ والإلهية، ونُوفِّقُه لمعرفتِها، ونُرشِدُه بما شَرَحْنا صَدْرَه وسَدَّدْنا نَظَرَه وهَدَيْناهُ لطريقِ الاستدلال، ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ فَعَلْنا ذلك.

قولُه: (ومِثْلَ ذلك التعريف)، يريدُ أن المشارَ إليه بقوله: «كذلك» معنى ما سيجيء. وعليه في وجه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]. قال المصنف: «قد تصوَّر فراق بينهما عند حلولِ ميعادِه، فأشار إليه».

كذلك سبحانه وتعالى جعل المشارَ إليه معنى الآياتِ التالية[1]، وهي التعريفُ والتبصير.

ويجوزُ أن يقال: إن الجملةَ معترضة بين المعطوف، وهو ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾، والمعطوفِ عليه، وهو: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾. والجملةُ المعترضةُ مؤكِّدة، فمرتبتُها التأخير، فيكون المشارُ إليه سابقاً في المرتبة وإن تأخَّرَ في اللفظ.

ويجوز أن يكونَ المشار إليه: ما بِهِ أنْذَر أباه، وضلَّل قومَه من المعرفةِ والبصارة، فيكونُ قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ تفصيلاً وبياناً لمعنى المثلِ في «كذلك».

قولُه: (يعني الرُّبوبيةَ) تفسيرٌ لقولِه: ﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وقولُه: «ونُوفِّقُه لمعرفتِها»: تفسير للتفسير.

قال القاضي: «﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: ربوبيتُها ومُلْكُها. وقيل: عجائبُها وبدائعُها، والملكوت: أعظمُ الملك، والتاء فيه للمبالغة»[2].

---

(١) يعني الآيات (٧٦-٨٣) من هذه السورة.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٢٣).

و﴿نُرِيٓ﴾ حِكايةُ حالٍ ماضية، وكانَ أبوهُ وقومُه يَعبُدونَ الأصنامَ والشمسَ والقمرَ والكواكب، فأراد أن يُنبِّهَهم علىٰ الخطإ في دينِهم، وأن يُرشِدَهم إلىٰ طريقِ النظرِ والاستِدلال، ويُعرِّفَهم أنّ النظرَ الصحيحَ مُؤدٍّ إلىٰ أنّ شيئاً منها لا يصحُّ أن يكونَ إلـهاً، لقيامِ دليـلِ الحدوثِ فيها، وأنّ وراءَها مُحْدِثاً أحدَثَها، وصانِعاً صَنَعَها، ومُدَبِّراً دبَّرَ طُلوعَها وأُفولَها وانتِقالَها ومَسيرَها وسائرَ أحوالِها.

﴿هَٰذَا رَبِّي﴾: قولُ مَن يُنْصِفُ خَصْمَهُ مَعَ عِلمِهِ بأنه مُبْطِل، فيَحْكي قَوْلَه كما هو غيرَ مُتَعَصِّبٍ لمذهبه، لأنّ ذلك أدعىٰ إلىٰ الحقِّ وأنجىٰ من الشَّغْب، ثم يَكُـرُّ عليه بعدَ حِكايتِه، فيُبْطِلُه بالحُجَّة.

﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْأٓفِلِينَ﴾: لا أُحِبُّ عبادةَ الأربابِ المُتغيِّـرينَ عن حالٍ إلىٰ حال، المُنتقِلينَ من مكانٍ إلىٰ مكان، المُحْتَجِبينَ بسَتْر، فإنّ ذلك من صِفاتِ الأجرام.

﴿بَازِغًا﴾: مُبتَدِئاً في الطُّلوع، ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ تنبيهٌ لقومِهِ علىٰ أنَّ مَن اتَّخذَ القمرَ إلهاً ـ وهو نَظيرُ الكوكبِ في الأُفول ـ فهو ضالّ، وأنّ الهِدايةَ إلىٰ الحقِّ بتوفيقِ الله ولُطْفِه.

﴿هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾ من بابِ استِعمالِ النَّصَفةِ أيضاً مَعَ خُصومه، ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ من الأجرامِ التي تجعلونَها شُركاءَ لخالِقِها.

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ أي: للذي دلَّتْ هذه المُحدَثاتُ عليه، وعلىٰ أنه مُبتَدِئُها ومُبتَدِعُها.

وقيل: هذا كان نَظَرَه واستدِلالَه في نفسِه، فحكاهُ الله، ....

قولُه: (أنجى من الشَّغب)، الجوهري: «الشَّغْب ـ بالتسكين، والغينُ المعجمة ـ: تهييجُ الشَّرّ، ولا يقال: شغَب، بالفتح».

قولُه: (وقيل: هذا كان نظره): معطوفٌ على جملةِ قولِه: «وكانَ أبوهُ وقومُه يَعبُدونَ الأصنام...، فأراد أن يُنبِّهَهم على الخطأ». فعلى هذا الفاءُ في ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾ تفصيليةٌ كما سبق.

والأوّلُ أظهَرُ لقوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾، وقولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

فإن قُلتَ: لِـمَ احتجَّ عليه بالأُفولِ دون البُزوغ، وكلاهما انتِقالٌ من حالٍ إلىٰ حال؟ قلتُ: الاحتِجاجُ بالأُفولِ أظهَر، لأنه انتِقالٌ مَعَ خفاءٍ واحتِجاب.

فإن قُلتَ: ما وَجْهُ التذكيرِ في قولِه: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ والإشارةُ للشمس؟ قلتُ: جعلَ المُبتَدأَ مِثْلَ الخبرِ لكونِهما عِبارةً عن شيءٍ واحد، كقولهم: ما جاءَت حاجتُك، ومَن كانت أُمَّك؟ و﴿لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣]، وكان اختيارُ هذه الطريقةِ واجباً لصيانةِ الرَّبِّ عن شُبْهةِ التأنيث. ألا تراهُم قالوا في صفةِ الله: «علَّام»، ولم يقولوا: «علّامة»، وإن كان العلّامةُ أبلَغ، احترازاً من علامةِ التأنيث.

قولُه: (**والأوّلُ أظهَر**) أي: استدلالُه لأجلِ قومه على سبيلِ الاستدراج أقوى لقوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي﴾.

قال الزجّاج: «واحتجّ القائلون بأن قولَه كان على وجهِ النظرِ والاستدلال، بهذه الآية[1]، وهذا لا يوجبُ ذلك، لأن الأنبياءَ تسأل الله أن يثبّتها على الهدَى، وتعْلم أنه لولا هدايةُ الله ما اهتدت، وقد قال: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]».

والعجبُ أن المصنفَ قلب القضية، فجعل دليلَ الخصم دليلَه، وذلك أن اللام في قوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ موطِّئةٌ للقسم، بدليلِ قولِه: ﴿لَأَكُونَنَّ﴾. وقد تقرّر أن الجملةَ القسمية[2] إنما يُتَلقّى بها مَن يُنْكِر ويبالغُ في الإصرار. وعلى تقديرِ أنه عليه الصلاةُ والسلام كان مستدلّاً، واخْتلج في خَلَده تردّدٌ، لم يبلغ تردُّده أن يُنْكر[3] على نفسِه هذا الإنكارَ البليغ، ولأن قولَه: ﴿رَبِّي﴾ تصريحٌ بأنه لم يكن مستدلّاً لنفسِه، ولهذا قال: «الأوّل أظهر».

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(٢) قوله: «الجملة» سقط من (أ)، و: «القسمية» سقط من (ج).

(٣) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «واختلج في خلده تردُّد أن لم ينكر».

وقُرئ: «تُرِي إبراهيمَ مَلَكوتُ السماواتِ والأرض» بالتاء ورَفْعِ «المَلَكوت»، ومعناه: تُبَصِّرُه دلائلَ الرُّبوبية.

[﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ * وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ * وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ * وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا ......

الانتصاف: «إنما عرَّض بضلالِهم في أمر القمر، لأنه قد أَيِسَ منهم في أمرِ الكواكب، ولو قاله في الأوّل لَما أنْصفوا ولا أَصْغَوْا، ولهذا صرّح في الثالثةِ بالبراءةِ منها، وأنهم على شرك، لَمّا تبلّجَ الحق، وبلغ الغايةَ في الظهور، ثم قال: «صَدَق صاحب الكشاف، بل يتعيّنُ هذا. وقد جاء في حديثِ الشفاعة: «فيأْتون إبْراهِيمَ، فيَذكُر كَذِباتِه الثّلاثَ»[١] وهي كلُّها معاريض[٢]، فلو صدَر منه أمر أشدّ، لذكره، ولو كان هذا مع نفْسِه لكان شكّاً في الله، ولكان أعظمَ ما صدر عنه، فكان أولى أن يعدّه، والصحيحُ أنّ الأنبياءَ قبل النبوة معصومون من ذلك»[٣].

قلت: وأمّا حسنُ التأليف فإن قولَه لأبيه، وإنكاره عليه بقولِه: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ إنما ينْتظم انتظاماً مع قوله: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ إذا كان الاستدلالُ لأجْل القوم، لأنّ صرفَ الخطاب معه إلى القوم يستدعي ألّا يكونَ قد أشرك بالله طرْفةَ عين، يؤيِّدُه قوله تعالى: ﴿إِذۡ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلۡبٖ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤].

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٤٦) من حديثِ ابن عباس، وأخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أي: من قبيل التعريض الذي هو أخفى من الكناية.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٣١)، بتصرف.

مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴾ ٨٠-٩٠]

﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ ﴾ وكانوا حاجُّوه في توحيدِ الله ونَفْيِ الشُّركاءِ عنه مُنْكِرينَ لذلك، ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ ﴾ يعني: إلىٰ التوحيد، ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ﴾ وقد خوَّفُوهُ أنّ معبوداتِهم تُصيبُه بسُوء، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾: إلا وَقْتَ مشيئةِ ربي شيئاً يُخاف، فحذفَ «الوَقْت»، يعني: لا أخافُ معبوداتِكم في وقتٍ قَطُّ؛ لأنها لا تَقدِرُ علىٰ مَنْفعةٍ ولا مَضَرَّة، إلّا إذا شاءَ ربِّي أن يُصيبَني بمَخوفٍ من جِهتِها إن أصَبْتُ ذنباً أستوجِبُ به إنزالَ المكروه، ....

ونحو هذا الخطابِ قولُ الرسل[1]: ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٢٢]. وأما معنى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ على ما فسّره: «ومثل ذلك التعريفِ والتبصيرِ نعرّفُ إبراهيم»، فالمراد هدايةُ طريقة الاستدلالِ مع الخصوم، ومزيد تسديد النظر لنفسه. ولا شكَّ أن العارف كلّما كرّ إلى الدلائل، وقرّرها مع الخصوم، ازدادَ يقينُه، لا سيما إذا حصل مع ذلك إفحامُ الخصوم، ومن ثَمَّ كرّرها الله سبحانه وتعالى في كتابِه المجيد.

---

(١) كذا في الأصول الخطية بصيغة الجمع، وسياق الآيات من سورة يس يدلُّ على أن القائل واحد، والله أعلم.

مِثلَ أن يَرجُمَني بكوكبٍ أو بشِقّةٍ من الشمسِ أو القمر، أو يَجْعَلَها قادرةً على مَضرَّتي، ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ أي: ليسَ بعَجَبٍ ولا مُستَبعَدٍ أن يكونَ في عِلمِه إنزالُ المَخوفِ بي من جِهتِها، ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ فتُميِّزوا بينَ الصحيحِ والفاسد، والقادرِ والعاجِز.

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ﴾ بتخويفِكم شيئاً مأمونَ الخوفِ لا يَتعلَّقُ به ضَرَرٌ بَوجْه، ﴿و﴾ أنتُم ﴿لَا تَخَافُونَ﴾ ما يَتعلَّقُ به كلُّ خوف، وهو إشراكُكم بالله ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ﴾ بإشراكِه ﴿سُلْطَانًا﴾ أي: حُجَّة، لأنّ الإشراكَ لا يصحُّ أن يكونَ عليه حُجَّة، كأنه قال: **وما لكم تُنكِرونَ عليَّ الأمْنَ في مَوضِعِ الأمن،** ....

ويعضدُه ما ذكَره محيي السنّة: «لا يجوزُ أن يكونَ لله رسول، يأتِي عليه وقت من الأوقاتِ إلا وهو لله موحّد، وبه عارف، ومن كل معبودٍ سواه بريء. وكيف يُتَوهَّمُ هذا على مَن عصمَه الله، وطهّره، وآتاه رُشدَه من قبل، وأخبرَ عنه، فقال: ﴿إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾! أفَتراه أراه الملكوت ليُوقن، فلمّا أيْقن ﴿رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ معتقداً! هذا لا يكون أبداً، بل أراد أن يستدرجَ القوم بهذا القول، ويعرّفَهم خطأهم وجهْلَهم في تعظيمِ ما عظّموه، وكانوا يعظِّمون النجوم، ويعْبُدونها، ويرَون أن الأمورَ كلَّها إليها»[1].

قولُه: (**وما لكم تُنكِرونَ عليَّ الأمْنَ في مَوضِعِ الأمن؟**) زاد «الموضع» ليشيرَ إلى أنه متمكّنٌ علَى الأمْن، فلا يحومُ الخوفُ بساحته، وأنّهم على عكسِه، تأكيداً لقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾، وإنما زاد «أنتم» لينبّه على أنهم أحقّاءُ بالخوف، فبنَى الكلامَ على تقوِّي الحكم.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ١٦١).

....

وفيه: أن الشرك مكانُ الخوف ومَعدِنُه، كما أن التوحيدَ موضعُ الأمنِ ومقرّه، ولهذا استُؤنف بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي: بشرْك، بياناً لأمْن مَن تمسّك بالتوحيد، وتبرّأ عن الشرك، كأنه سأل صلواتُ الله عليه: أيُّ الفريقين ـ يعني: فريقَي المشركين والموحّدين ـ أحقّ بالأمْن؟ وأجاب هو: هم الذين آمنوا. وهو من بابِ التبكيت، كقولِه تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الرعد: ١٦]. و«قُلْ» في الآية مقدّر.

فظهر من هذا أن الواجبَ أن يفسّرَ الظلم بالشرك، ولفظ «اللَّبْس» لا يأباه كما سنقرّره، وكان تفسيرُ سيدِ المرسلين، وإمامِ الموحّدين، أوْلَى بالتلقّي[1]، على ما روينا عن البخاريِّ ومسلم وأحمد بن حنبل والترمذي، عن ابن مسعود: لمّا نزلت الآيةُ شقّ ذلك على المسلمين، وقالوا: أيُّنا لا يَظْلِمُ نفْسَه؟ فقال رسول الله ﷺ: «ليسَ ذلك، إنّما هُو الشِّرْكُ، ألم تَسْمَعُوا قَوْلَ لُقْمانَ لِابْنِه: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؟»[2]. وفي رواية البخاريّ: «ليسَ كما تَظُـنُّون»[3]، ولأنّ اسمَ الإشارةِ[4] الواقعَ خبراً للموصول مع صلتِها،

---

(١) هذا تعريض بالزمخشري، لأنه فسّر «الظلم» في الآية بالفسق والمعصية، كما أسلفنا في الملاحظة السابقة، محتجاً بأن لفظ «اللبس» أبى تفسير الظلم بالكفر. وتفسير الطيبي أرجح، لاستدلاله بالحديث الثابت عن الرسول ﷺ في ذلك.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٦٠) ومسلم (١٢٤) والإمام أحمد في «المسند» (٤٠٣١) والترمذي (٣٠٦٧) وغيرهم.

(٣) «صحيح البخاري» (٦٩٣٧).

(٤) يعني ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ في ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢]. والموصول هو ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾. وإعراب ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ إمّا بدل من الموصول، أو مبتدأ ثان والجملة بعده خبره. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول: ﴿ٱلَّذِينَ﴾. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٤).

....

يشير إلى أن ما بعده ثابت لمن قبله، لاكتسابه ما ذكر من الصفة، ولا ارتيابَ أن الأمن المذكورَ بعده هو الأمن المذكور قبل، وهو الأمنُ الحاصلُ للموحّدين في قوله: ﴿أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِ﴾ لأن المعرّفَ إذا أعيد كان الثاني عَيْنَ الأول، فيجب أن يكون الظلمُ عينَ الشرك، ليَسْلم النظْم، فإذاً ليس الكلامُ في المعصيةِ والفسق.

أما معنى «اللَّبس» فهو ما قال القاضي: «لبْسُ الإيمان بالظلم: أن يصدّقَ بوجودِ الصانع الحكيم، ويَخْلط بهذا التصديقِ الإشراكَ به»[1].

وقلت: يؤيّدُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال المصنف: «﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم﴾ في إقرارِه ﴿بِٱللَّهِ﴾، وبأنه خلَقه وخلقَ السمواتِ والأرض، إلا وهو مشركٌ بعبادتِه الوثن، وعن الحسن: هم أهْلُ الكِتاب، معهم شِركٌ وإيمان».

وقال صاحب «التقريب»: «ويحتملُ أن يقال: النفاق: لَبْسُ الإيمانِ الظاهر بالكفر الباطن»[2].

وقلت: هو نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]. قال المصنف: «كأنه قيل: يا أيها الذين آمَنوا نِفاقاً آمِنوا إخْلاصاً»، ويجوزُ أنْ يرادَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ المصدِّقون بألْسنتِهم، كما قال في قولِه تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]: «فيه وجْهان: أن يسمّيَهم قبل الدخولِ في الإيمانِ مؤمنين، وأن يريدَ بالمؤمنين المصدّقين بألْسنتِهم، وهم صنفان: صنف صدّقَ واتّبع، وصنفٌ ما وُجِد منه إلا التصديق فحسب».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٢٦).

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٠.

ولا تُنكِرونَ علىٰ أنفُسِكم الأمْنَ في مَوضِعِ الخوف؟ ولم يَقُل: فأيُّنا أحقُّ بالأمنِ أنا أم أنتم؟ احتِرازاً من تزكيـةِ نفسِه، فعَدَلَ عنه إلىٰ قوله: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ يعني: فريقَي المُشركينَ والمُوحِّدين.

ثم استأنفَ الجوابَ عن السُّؤالِ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي: لم يَخلِطوا إيمانَهم بمَعْصيةٍ تُفسِّقُهم، وأبىٰ تفسيرَ «الظُّلمِ» بالكُفرِ لَفْظُ اللَّبْس.

﴿وَتِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ جميعِ ما احتَجَّ به إبراهيمُ عليه السَّلامُ علىٰ قومهِ مِن قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾.

ومعنىٰ ﴿ءَاتَيْنَـٰهَآ﴾: أرشَدْناهُ إليها ووَفَّقْناه لها، ﴿نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ يعني: في العِلمِ والحِكمة. وقُرِئَ بالتنوين.

وأما قولُه: «وأَبى تفسيرَ «الظُّلم» بالكُفرِ لَفْظُ اللَّبْس»: فمبنيٌّ على أنّ لفظَ «اللّبس» موضوعٌ للخلط، وهو يقتضي شيئين، وذلك لا يُتَصَوَّرُ هاهنا، إذ الكفر والإيمانُ لا يـجتمعان، وأما المَعْصيةُ فيُتصوّرُ فيه الخلْط، كقولِه تعالى: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢].

قال الجوهري: «اللُّبْس ـ بالضمّ: مصدر قولك: لَبِسْت الثوب، أَلْبَس. واللَّبْس ـ بالفتح: مصدرُ قولِك: لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِس: خلطْت»، والجواب ما سبق.

قولُه: (ولم يقُل: فأيُّنا أحَقُّ بالأمْن: أنا أم أنتم؟ احتِرازاً من تزكيةِ نفْسِه)، لأن الكلامَ مرتّبٌ بالفاء على ﴿أَخَافُ﴾ ولا تخافون، فيجبُ تقدير «أيُّنا: أنا وأنتم» مفْرداً وجماعة، فيلْزمُ منه أمْنُ نفسه وخوفُهم، فكان تزكيته لنفسِه صريحاً.

قولُه: (وقُرِئ بالتنوين): عاصمٌ وحمزةُ والكسائي[1]. قال أبو البقاء: ﴿دَرَجَـٰتٍ﴾ يقرأُ

---

(١) حجّتهم أن الفعل واقع على ﴿مَن﴾ لأنه المرفوع، وليست «الدرجات» المرفوعة. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٧)، و«حجة القراءات» ص٢٥٨.

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ الضميرُ لنوحٍ أو لإبراهيم، و﴿دَاوُۥدَ﴾ عَطْفٌ على ﴿نُوحًا﴾، أي: وهَدَيْنا داود، ﴿وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ في موضعِ النصبِ عطفاً على ﴿كُلًّا﴾، بمعنى: وفَضَّلْنا بعْضَ آبائِهم.

﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟﴾ مَعَ فَضْلِهم وتقدُّمِهم وما رُفِعَ لهم من الدَّرجاتِ؛ لكانوا كغيرِهم في حُبوطِ أعمالِهم، كما قالَ تعالى وتَقدَّس: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

﴿ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يُريدُ الجِنْس، ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بالكِتابِ والحِكمةِ والنُّبوّة، أو بالنُّبوة، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني: أهلَ مكّة، ﴿قَوْمًا﴾ هم الأنبياءُ المذكورونَ ومَنْ تابعَهُم، بدليلِ قولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾، وبدليلِ وَصْلِ قولِه: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بما قبلَه.

بالإضافة، وهو مفعول ﴿نَرْفَعُ﴾[1]، ورفْعُ درجةِ الإنسان رفْعٌ له، ويُقرأ بالتنوين، و﴿مَّن﴾ على هذا: مفعول ﴿نَرْفَعُ﴾، و﴿دَرَجَٰتٍ﴾: ظرف. أو حرفُ الجر محذوف، أي: إلى درجات[2].

وقيل: منْتصبٌ انتصاب المصدر: أي نرفعه رفعات. ويجوز أن ينْتصبَ على التمييز من ﴿مَّن نَّشَآءُ﴾، لأنه ما رَفَعَ أنْفسَهم، وإنما رُفِعت درجاتُهم.

قولُه: (﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ الضميرُ لنوحٍ أو لإبراهيم)، نقَله من «معاني» الزجّاج[3]. والصحيحُ الأوّل[4].

قال محيي السنّة: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾، أي: من ذريّةِ نوح، ولم يُرد: من ذريةِ إبراهيم، لأنه ذكر في جملتِهم يونُس ولُوطاً، ولم يكونا من ذرية إبراهيم[5]، وكذا في «الوسيط» و«الكواشي».

---

(١) في (أ): «الرفع»، وفي (ج): «يرفع».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٥).

(٣) يقصد «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٢٩٦)، وفيه: «وجائز أن يكون مِن ذرّية نوح، وجائز أن يكون من ذرية إبراهيم».

(٤) أي أن الضمير في «ذريته» لنوح.

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٦٥). وانظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٩٤).

وقيل: هم أصحابُ النبيِّ ﷺ وكُلُّ مَنْ آمن به. وقيل: كلُّ مُؤمنٍ من بني آدم. وقيل: الملائكة. وادّعىٰ الأنصارُ أنها لهم. وعن مجاهدٍ: هم الفرس.

ومعنىٰ توكيلِهم بها: أنّهم وُفِّقوا للإيمانِ بها والقيامِ بحُقوقِها، كما يُوكَّلُ الرجلُ بالشيءِ ليقومَ به، ويَتَعهَّدَه ويُحافِظَ عليه.

والباءُ في ﴿بِهَا﴾ صلةُ «كافرين»، وفي ﴿بِكَٰفِرِينَ﴾ تأكيدُ النفي.

وفي «جامع الأصول»: أنّ يونسَ كان من الأسباطِ[1] في زمن شِعْيا[2]، أرْسله الله إلى أهْل نِيْنَوىٰ[3] من بلد الموصل، وقال: «إن لوطاً كان ابنَ أخِي إبراهيم: هَارَان بن تارح، آمن بإبراهيم، وشَخَصَ معه مهاجراً إلى الشام، فأرسله الله إلى أهلِ سدوم»[4].

وقال الإمام: «لأنَّ نوحاً أقربُ المذكورين»[5]. وذكر ما قالوه، وقال: «ومن قال: إن الضميرَ لإبراهيم، يقدّر: «ومِن ذرية إبراهيمَ دَاوُدَ وسُلَيْمان هَدَيْنا» لأن إبراهيمَ هو المقصود بالذكر، وذُكِرَ نوحٌ لتعظيم إبراهيم»[6]، ولذلك ختمَ بـ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾. وجعلهما معطوفَين على ﴿نُوحًا هَدَيْنَا﴾ لا على «داود» فيكون من عطف الجملةِ على الجملة.

وصاحبُ «الكشف» أخرج إلياس أيضاً مِن ذريةِ إبراهيم[7]، وليس كذلك، لِما ذكر أبو عبدِ الله الكسائي في «المبتدأ»: أنه ابنُ عيزار بنِ هارونَ[8] بن عمران.

---

(١) الأسباط: جمع سِبط، وهم مِن بني إسرائيل كالقبائل من العرب ـ «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة: «سبط».

(٢) أحد أنبياء بني إسرائيل.

(٣) نِيْنَوَى ـ بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح النون والواو ـ: قرية يونس بن متَّى عليه السلام. «معجم البلدان»: (٥: ٣٣٩).

(٤) سدوم: من مدائن قوم لوط. «معجم البلدان»: (٣: ٢٠٠).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٥٣).

(٦) المصدر السابق (١٣: ٥٣).

(٧) «كشف المشكلات» للباقلاني (٢: ٤١٤).

(٨) قوله: «بن هارون» أثبته من (ط).

....

وقد ذكرنا عن «جامع الأصول» أن يونسَ أيضاً من ذرية إبراهيم، فبقي لوطٌ خارجاً منها، ولمّا كان ابن أخيه، وآمن به، وهاجرَ معه، أمْكن أن يُجعلَ من الذريةِ على سبيلِ التغليب.

وقال صاحبُ «المرشد»: اختلفوا في أنّ الضميرَ في: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ هل يرجعُ إلى إبراهيمَ أو نوح؟ والوجْهان محتملان، ومعناه: وَهَدَيْنا من ذريتِه دَاوُد وسليمان، ثم الوقوفُ على ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ كافٍ، ثم يبتدئُ ﴿وَزَكَرِيَّا﴾ على أنه معطوفٌ على ما قبله إلى قوله: ﴿وَلُوطًا﴾، ويبتدئ: ﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا﴾.

وقلت: فعلى هذا كلٌّ من الآيات[1] مستقلّةٌ في الدلالة، وهو الوجه، إذ ورود ذكر الأنبياء على غيرِ ترتيب، لا سيما إسماعيل، وهو ولد إبراهيم، أخّر ذكره، يدل دلالةً ظاهرةً على الاستقلال.

قولُه: «بدليلِ قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾، وبدليل وصْل قوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ﴾»، يعني: دلّ نظمُ الآيات على أن المرادَ بقولِه: الأنبياء، فإن الآيتين اللّتين صُدِّرتا بـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إنّما عُقِّبتا قوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ للتسلّي والتأسّي. وذلك أنه تعالى لـمّا ذكرَ أولئك القادةَ السادة، وبيّن مراتبَهم وطبقاتهم: تارةً بالإحسان، وتارةً بتفضيلهم على العالمين، وأخرى بالاجتباءِ والهداية على صراطٍ مستقيم، وفَذْلَكَ[2] ذلك بقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ على طريقةِ قول حاتم:

وللهِ صُعْلُوكٌ...[3]

---

(١) يعني الآيات (٨٤-٨٦) من سورة الأنعام.

(٢) من الفذلكة، وهي الخُلاصة.

(٣) هذا جزء من صدر بيت لحاتم الطائي في «ديوانه» ص ٨٢، يصف صعلوكاً ويمدحه. وتمام البيت: =

....

ثم عدَّد له خصالاً فاضلة، ثم عقَّبَ تعديدَها بقولِه:

فذَلِكَ إنْ يَهْلِكْ فحُسْنَى ثَـنَاؤُهُ[١]

وجعلَ عمدةَ ما مُنحوا، لأجْلِ تلك الخصال، البراءةَ من الشرك، تعريضاً بالمشركين، كما قال: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا﴾ مع فضلِهم وتقدّمِهم، وما رفَع لهم من الدّرجاتِ؛ لكانوا كغيرِهم، عقَّب ذلك كلّه بالآيتين، كما ذكرنا، للتسلّي والتأسّي.

أما التسلّي فإن الفاءَ في قوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا﴾ إما عاطفة، عَطَفَتِ الجملةَ الشرطيةَ على الأولى على الترتيب[٢]، على معنى: أولئك الكَمَلَةُ المذكورون، هم الذين آتيناهم الكتابَ والحكمة والنبوة، وجعلْناهم أهْلاً لها، ومُضطَـلَعاً للقيام بحقِّها وحفظها، فإن يكفرْ بها هؤلاء الحمْقَى فلا بأس، فإن أولئك الموصوفين بتلك الفضائلِ النابهةِ قد آمنوا بها، وصدّقوا بها حقَّ التصديق، وأنت منهم، فقد آمنْتَ بكتابِك، ومن اتّبعك من المؤمنين.

أو جزائية[٣]، لأنّ في ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ معنى الشرط، والجملةُ الشرطيةُ خبرٌ له، والجملة كما هي خبر ﴿أُولَٰئِكَ﴾.

ولا بدَّ في الجزاء من رابطةٍ بالـمبتدأ، فوضعَ ﴿قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ موضعَ الضمير، للإشعار بالعلية. والمعنى: أنا منَحْناهم الكتابَ والحكمَ والنبوة، ووكّـلناهم بها،

= ولله صـعْلوكٌ يُسـاوِرُ همَّـهُ ويمْضِي على الأحْداثِ والدّهر مُقدِما

والصعلوك: الفقير: يساور: يغالب. الهمّ: الـحُزن.

(١) وتمامه:

وإنْ عاشَ لم يَقْعُدْ ضعيفاً مُذَمَّـما

(٢) أي: عطفت جملة ﴿فَإِن يَكْفُرْ﴾ على ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

(٣) هذا الوجه الثاني للفاء في ﴿فَإِن يَكْفُرْ﴾.

....

يقومون بحقِّها، ولا يضيّعونها، فإن أضاعها هؤلاءِ الكفَرة، ولم يشكروا حقَّ تلك النعمة، فأولئك الأقوامُ غير موصوفين بذلك، وأنت سيّدهم، فلا تحتفلْ بذلك، كما تقول لصاحبِك: منحْتُك هذا، فإن نازعك فلان فيه، أو أراد إتلافه، فلا بأس، لأنك مَلِيءٌ قادرٌ على حفْظه.

وأما التأسّي فهو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾. قال الزجّاج: «معنى قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ الأنبياءُ الذين ذكرهم ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾: أي: اصبرْ كما صبروا، فإن قومَهم كذّبوهم، فصبروا على ما كُذّبوا وأُوذُوا، فاقْتَدِ بهم»[1]. وكذا عن صاحبِ «المرشد».

وقلت: ويعضدُه قوله: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾، فإنه مِن أجلّ ما يُتأَسّى به وأوْلاه. قال في سورة «هود»: «ما من رسولٍ إلا واجه قومَه بهذا القول، لأن شأنَهم النصيحة، والنصيحةُ لا يمحّصها ولا يمحّضها إلا حسْمُ المطامع، وما دام يُتوهَّم شيءٌ منها لم تنْجعْ ولم تنفع»، وهذا التقريرُ مبنيّ[2] على أن الكلام مبنيّ على التفريقِ والجمع[3]، فرّقهم أوّلاً مع خلائقِهم وخصائلِهم في تلك الآيات[4]، ثم جمع خصائلَهم في قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾، الآية، وجمع ذواتِهم معها في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ وأمر حبيبَه صلواتُ الله عليه بالاقتداءِ بهداهم، والانخراط في سلكهم.

ولذلك قال الإمام: «الآيةُ دالةٌ على فضله صلوات الله عليه على سائرِ الأنبياء، لأنه تعالى

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٧).

(٢) في (ط): «مُنبِئ»، ولو كان بعدها «عن» لاستقامت.

(٣) التفريق: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره. والجمع: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد. والجمع والتفريق كلاهما من المحسّنات البديعية. «الإيضاح» ص٥٠٥-٥٠٧.

(٤) يعني الآيات (٨٣ - ٨٧) من سورة الأنعام، وفيها تفريق.

﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ فاختَصَّ هُداهُم بالاقتِداء، ولا تَقتَدِ إلّا بهم. وهذا معنى تقديمِ المفعول، والمُرادُ بـ«هُداهم»: طريقتُهم في الإيمانِ بالله وتوحيدِه وأصولِ الدينِ دونَ الشرائع، فإنّها مُختلفة، وهي هُدًى ما لم تُنسَخ، فإذا نُسِخَتْ لم تَبْقَ هُدًى، بخِلافِ أصولِ الدِّين فإنها هُدًى أبداً.

والهاءُ في ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ للوقف، تَسقُطُ في الدَّرْج، واستُحْسِنَ إيثارُ الوَقْفِ لثباتِ الهاءِ في المُصْحَف.

[﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ ٩١]

أمره بالاقتداءِ بهداهم، ولا بدَّ من امتثاله لذلك الأمر، فوجب أن يجتمعَ فيه جميعُ خصائلهم وخلائقِهم المتفرقة، ويدخلُ في هذا المقام بحسبِ المقام، الصبر دُخولاً أوّلياً»[١].

واعلمْ أن هذه الفضيلة ـ وهي كونه صلواتُ الله عليه مأموراً باتّباعهم ـ أعْلَى فضائلهم، وأسْنَى مراتبهم المذكورة.

ونحوه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[٢] إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢٣] قال: «فيه تعظيمُ منزلةِ رسول الله ﷺ وإجلالُ محلـه، والإيذانُ بأن أشرفَ ما أُوتِيَ خليلُ الله من الكرامة اتّباعُ رسول الله ﷺ ملّته».

قولُه: (والهاءُ في ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ للوقف). قال أبو البقاء: «يُقرأ بسكون الهاء، وإثباتِها في الوقف دون الوصل، وهي على هذا هاءُ السكت. ومنهم من يثبتُها في الوصل أيضاً لشبهِها

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣ : ٥٧).

(٢) الأُمّة: إما بمعنى أن إبراهيم عليه السلام كامل في جميع صفات الخير، حتى كان وحده أمة. أو بمعنى المأموم، يؤمه الناس ليأخذوا منه الخير، أو بمعنى مؤتمّ به. «الكشاف» (٩: ٢١٨-٢١٩).

﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾: وما عَرَفوهُ حقَّ معرفتِه في الرحمةِ علىٰ عبادِه، واللُّطْفِ بهم، حينَ أنكروا بِعْثَةَ الرُّسُلِ والوَحْيَ إليهم، وذلك من أعظمِ رحمتِهِ وأجَلِّ نِعْمتِه، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، أو: ما عَرَفوهُ حقَّ معرفتِه في سُخْطِه علىٰ الكافرين، وشِدَّةِ بَطْشِه بهم، ولم يخافوهُ حينَ جَسَروا علىٰ تلكَ المقالةِ العظيمةِ من إنكارِ النُّبوّة.

والقائلون هم اليهود، ....

بهاء الإضمار»[١]. وقال الزجّاج: «المختارُ أن يوقفَ عند هذه الهاء»[٢]. وروى صاحبُ «الكشف» عن أبي عليّ: «أن الهاءَ كنايةٌ عن المصدر، أي: اقتدِ اقتداءً»[٣].

قولُه: (أو: ما عَـرَفوهُ حقَّ معرفتِه في سُخْطِه على الكافرين)، يريدُ أن كلًّا من المعلَّقِ والمعلَّقِ به، يعني: ﴿إِذْ قَالُواْ﴾، ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ يحتملُ معنيَـين مختلفَين، وذلك أن قولَه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ يحتملُ أن يكون صفةَ لطْـفٍ وصفة قهر، فإذا فُـسّر باللطـفِ جعل ﴿إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ﴾ إنكاراً منهم لرحمتِه، لأن بعثة الرسلِ من جلائل نعمته، وعظائمِ رأفته، وإذا فسّر بالقهر جعل قولهم جسارةً على جحود حكمته، لحلول نِقمَـتِه.

قولُه: (والقائلون هم اليهود)، وبيانُ النظم أنه تعالى لما وصف أمةَ محمدٍ صلوات الله عليه بقوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾، وأنهم الذين قاموا بحقوق جميع الكتبِ المنزّلة على جميع الأنبياء، ووفّقوا بالإيمـان بكلّها، وبحفظِ مقتضاها، استطرد[٤]

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٧).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤١٦).

(٤) جواب «لما»، والاستطراد في الآية (٩١) من سورة الأنعام ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾.

بدليلِ قِراءةِ مَنْ قرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾ بالتاء، وكذلك ﴿تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ﴾، وإنما قالوا ذلك مُبالغةً في إنكارِ إنزالِ القُرآنِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ....

ذكر اليهود، وأنهم على ضدِّ ذلك، حيثُ طعنوا على الكتبِ المنزّلة، وحرّفوا التوراةَ وغيّروها، وكتموا بعضَها.

وأما إذا أُريدَ بالقوم: الأنبياء، وهو الوجهُ كما سبق[١]، فالمعنى: أنهم الذين يعْرفون الله، وجلالَ سلطانه، وكمال حكْمته في إنشاء خلقه، لأنه تعالى ما خلق السمواتِ والأرضَ وما بينهما إلا بالحق[٢]، وهو أن يُعْبَدَ حق عبادته، ويُعرفَ حق معرفته، وذلك لا يتمّ إلا بإرسالِ الرسل، وإنزالِ الكتب، لإرشاد الخلْقِ إلى ما خُلقوا لأجله، وهؤلاءِ اليهود ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾.

قولُه: (بدليلِ قِراءةِ مَنْ قَرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾ بالتاء) الفوْقانية: كلُّهم إلّا ابنَ كثير وأبا عمرو[٣]. واعلم أن القراءةَ بالتاء الفوقانية تدلُّ دلالة ظاهرةً على أن القائلين لقوله: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ هم اليهود، لأنهم هم الذين غيّروا التوراةَ ونَقَضُوها، وأما بالياءِ على هذا فمحمولةٌ على الالتفات[٤]، كأنهم جُعِلوا بُعُداً لتلك الفِعلةِ القبيحة، ويكونُ قوله: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾ في موضعِ الحالِ من ضمير الفاعلِ في ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾، والمعنى: تجعلونه ذا قراطيسَ والحال من أنكم عُلّمتم على لسان محمدٍ ﷺ، مما أُوحي من تصديقِ كتابكم ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ﴾، كما أومأ إليه المصنف.

---

(١) أي: عند تفسير الآية (٨٩) من سورة الأنعام، سيما قوله تعالى: ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

(٣) حجة القراءة بالتاء الرد على المخاطبة التي قبله ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ والحمل على ما بعده من الخطاب ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾. «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٠)، و«حجة القراءات» ص٢٦١.

(٤) أسلوب الالتفات هنا بالانتقال من الخطاب إلى الغيبة، على قراءة «يَجْعلونه» بالياء، ردّاً على لفظ الغيبة في: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ و﴿إِذْ قَالُواْ﴾.

فأُلزِموا ما لا بُدَّ لهم من الإقرارِ به من إنزالِ التوراةِ علىٰ موسىٰ عليه السَّلام، **وأَدْرَجَ تحتَ الإلزامِ توبيخَهم**، وأنْ نَعَىٰ عليهم سوءَ حَمْلِهم لكِتابِهم، وتحريفَهم، وإبداءَ بعضٍ وإخفاءَ بعضٍ، فقيل: ﴿جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ وهو نورٌ وهُدًى للناس حتّىٰ غَيَّروهُ وبَعَّضُوهُ وجَعَلوهُ قَراطِيسَ مُقطَّعةً وورقاتٍ مُتفرِّقة، ليَستَمكِنُوا مما راموا من الإبداءِ والإخفاء.

وإن القراءةَ بالياء التحتانية ظاهرةٌ على أنَّ القائلين المشركون، كما قال: «وقيل: القائلون المشركون، وقد أُلزِموا إنزالَ التوراة»، فعلَى هذا: ﴿وَعُلِّمْتُم﴾: عطف على ﴿أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ من حيثُ المعنى، أي: قُل مَن أنزلَ التوراة؟ ومن عَلَّمكم ما لم تعْلموا؟ وتقديرُه أنهم لما قالوا: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ قيل لهم: ما الكِتابُ المنزّلُ على موسى واليهود يفعلون به[1]، ويصنعون ما ذُكِر؟ وما ذلك الكتاب الذي عرَفْتموه؟ حيثُ تُحدِّيتم به وأنتم فُرسانُ البيان، وزعماءُ الحوار، فما قَدَرتم على الإتيانِ بأقصرِ سورةٍ منه، فعرفْتم أنه حقٌّ وصدْق. ثم جيء بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ إلزاماً لهم وتبكيتاً.

وأما توجيهُ القراءةِ بالتاء الفوقانيةِ على هذا[2] فمُشْكِل، لعل القائلَ به يتمحّل[3]، ويقول: إنهم لَمّا كانوا يسْمعون من اليهود، وكانوا راضين بفعلِهم، خوطِبوا بذلك، والله أعلم.

قولُه: (**وأَدْرَجَ تحتَ الإلزامِ توبيخَهم**) يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أن يقال: قل: ما التوراة؟ ثم من أنزل التوراة؟ فإنه كان في الإلزام، فعدل إلى قولِه: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، ووصفَه باسمِ الموصول، وجعل صلته ما ينبئ عن التوبيخ والنعي، على سبيلِ الإدماج[4].

وبيانُه أنه تعالى وصف الكتابَ أولاً بالتعظيم والتفخيم، فذكَر النبيَّ المكرّم، وجعله نُوراً وهدى للناسِ كافّة، ثم أتى بقوله: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾، على سبيل الاستئناف، لبيان

---

(١) في (ج): «وتفعلون به وتصنعون».

(٢) يعني على أن القائلين هم المشركون.

(٣) يتمحّل: يتكلّف ويحتال.

(٤) أي أنه أدمج معنى التوبيخ والنعي في معنى تعظيم الكتاب وتفخيمه.

....

الموجب، على سبيلِ التعكيس، لأن كونه نوراً وهدىً موجب لأن يُجْعل ذريعةً إلى التخلّص من ظلماتِ الجهالات، ووسيلةً إلى النجاة من ورطاتِ الكفر والضلالات، فعكسوا وحقّروه، حيثُ جعلوه ذا قراطيسَ مقطّعة، وورقاتٍ مفرّقة، وبعّضوه، فأخْفَوا ما أرادوا، وأبْدَوا ما اشتَـهَوه، ليُضِلّوا ويَضِلّوا.

وقد أومأ إلى هذا المعنى بقوله: «وإنْ نَعَى عليهم سوءَ حَمْلِهم لكتابِهم»، يعني كُلّفوا علمها والعمل بها، لكونها نوراً وهدى، فخاسُوا[١] بها، وظلموا حقَّها. وهو مقْتبسٌ من قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥].

قال صاحب «المرشد»: «هُدىً لِلناس»: وقفٌ كافٍ، ومنهم من فرَّق بين القراءتين، وقال: هو وقْفٌ حَسَن إذا قُرِئ[٢] بالياء التحتاني، ولا فرقَ عندي، وهو وقْفٌ حسن على القراءتين[٣].

وقال أبو البقاء: ﴿نُورًا﴾: حالٌ من الهاء في ﴿بِهِۦ﴾ أو من ﴿ٱلْكِتَـٰبَ﴾، و﴿بِهِۦ﴾: يجوزُ أن تكونَ مفعولاً به، وأن تكونَ حالاً، و﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾: مستأنَفٌ لا موضعَ له[٤].

ولذلك فرق المصنّفُ حين أخرج ﴿نُورًا وَهُدًى﴾ في صورةِ الجملة الاسمية[٥]، ليؤْذِنَ بأنها حال مؤكّـدة، وأبرز تفسيـرَ ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾ مصدَّراً بكلمةِ[٦] الغاية، ليـدلَّ على القطع،

---

(١) خاسوا: أي: نكثوا.

(٢) أي في: «تَجْعَلُونَه قَرَاطِيسَ».

(٣) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» للقاضي زكريا ص١٣٤. والوقف الحسن: هو الوقف على ما لا يتصل ما بعده بما قبله معنى، بل يتصل به لفظاً. انظر: «منار الهدى» ص١٠.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٨).

(٥) بقوله: «وهو نور وهدى للناس».

(٦) هي: «حتى» في قوله: «حتى غيّروه».

ورُوِي: أنّ مالكَ بنَ الصَّيْفِ ـ من أحبارِ اليهودِ ورؤسائِهم ـ قال له رسولُ الله ﷺ: «أنشُدُكَ بالذي أنزلَ التوراةَ علىٰ موسىٰ هل تجدُ فيها أنّ اللهَ يُبْغِضُ الحَبْرَ السَّمين؟ فأنتَ الحَبْرُ السَّمين، قد سَمِنْتَ من مالِكَ الذي يُطعِمُكَ اليهود»، فضحك القوم، فغَضِب، ثم التَفَتَ إلى عُمَر، فقال: ما أنزَلَ اللهُ علىٰ بشرٍ من شيء، فقال له قومُه: وَيْلَك! ما هذا الذي بَلَغَنا عنك؟ فقال: إنه أغضَبَني، فنزَعوهُ، وجَعَلوا مكانَه كعبَ بنَ الأشرف.

وقيل: القائلون قُريش، وقد أُلزِموا إنزالَ التوراة، لأنّهم كانوا يَسمَعونَ من اليهودِ بالمدينةِ ذِكْرَ موسىٰ والتوراة، وكانوا يقولون: لو أنّا أُنزِلَ علينا الكِتابُ لكُنّا أهدىٰ منهم.

وأن مجيءَ ذلك النور، وتلك الهداية، امتدّ إلى زمنِ أولئك الضّالّين المضلِّين، حتى فعَلوا بها ما فعلوا.

ثم وِزانُ هذه الآيةِ مع ما يتلوها من قولِه: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ﴾ وِزانُ قوله تعالى في آخرِ السورة: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا﴾ [الأنعام: ١٥٤][1] الآية، مع قوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥][2].

أما قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ وقولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ الآية، فكالتفصيلِ لما يحصلُ من إجمال قولِه: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾، لأن المعنى: إيذانٌ بإنذار أهلِ أُمّ البلاد، ثم شرعَ في إنذار مَن حولَها مِن المكلَّفين، فهم: إمّا مصدِّقون أو مكذِّبون.

قولُه: (أَنْشُدُكَ)، الجوهريّ: «نَشَدْتُ فُلاناً»: إذا قلتَ له: نشدْتُكَ الله، أي: سألْتُك بالله، كأنك ذكَّرْته إياه.

---

(١) تمامها ﴿لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾.

(٢) تمامها ﴿وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ الخِطابُ لليهود، أي: عُلِّمْتُم على لِسانِ مُحمَّدٍ ﷺ ممَّا أُوحِيَ إليه ما لم تعلموا أنتم، وأنتمُ حَمَلَةُ التوراة، ولم يَعلَمْهُ آباؤكم الأقدمونَ الذينَ كانوا أعلَمَ منكم، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]. وقيل: الخِطابُ لـمن آمنَ من قُريش، كقوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦].

﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ أي: أنزَلَهُ الله، فإنهم لا يَقدِرونَ أن يُناكِروك، ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ في باطِلِهم الذي يخوضونَ فيه، ولا عليكَ بعدَ إلزامِ الحجّة. ويُقالُ لمن كانَ في عَمَلٍ لا يُجْدي عليه: إنما أنتَ لاعِب.

و﴿يَلْعَبُونَ﴾ حالٌ مِن ﴿ذَرْهُمْ﴾، أو من ﴿خَوْضِهِمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِى خَوْضِهِمْ﴾ حالاً من ﴿يَلْعَبُونَ﴾، وأن يكون صِلةً له أو لـ﴿ذَرْهُمْ﴾.

[﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ ٩٢]

قولُه: (فإنهم لا يَقْدِرونَ أن يُناكِروك) أي: قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، بمعنى: قل: الله ﴿أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ إلى آخره، تبكيتٌ وإلزامٌ وإشعارٌ بأنَّ الجوابَ متعيّنٌ لا يمكن غيره، وتنبيهٌ على أنهم مبْهوتون، لا يقدرون على الجواب، ولهذا عقّبه بقوله: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

قولُه: (و﴿يَلْعَبُونَ﴾: حال من ﴿ذَرْهُمْ﴾ أو من ﴿خَوْضِهِمْ﴾، أو ﴿فِى خَوْضِهِمْ﴾ حالٌ من ﴿يَلْعَبُونَ﴾)(١). وفي كلامِه توسّع، لأن المراد: حالٌ من الضمائرِ على التقادير، وهي حال مؤكِّدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ اختلاف عن لفظ «الكشاف»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله تعالى.

﴿مُبَارَكٌ﴾: كثيرُ المنافعِ والفوائد، ﴿وَلِتُنذِرَ﴾ معطوفٌ على ما دلَّ عليه صفةُ الكِتاب، كأنه قيل: أنزلناهُ للبركاتِ وتصديقِ ما تَقَدَّمَهُ من الكُتُبِ والإنذار. **وقُرِئَ: (ولِيُنذِرَ) بالياءِ والتاء.**

وسُمِّيت مَكَّةُ ﴿أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ لأنها مكانُ أوَّلِ بَيْتٍ وُضِعَ للناس، ولأنها قِبْلَةُ أهلِ القُرىٰ كلِّها ومَحَجُّهم، ولأنها أعظمُ القُرىٰ شأناً.

ولبعضِ المُجاوِرين:

فمَنْ يُلقِ في بعضِ القُرَيّاتِ رَحْلَهُ ... فأُمُّ القُرَىٰ مُلْقىٰ رِحالي ومُنْتابي

قال أبو البقاء: «﴿فِي خَوْضِهِمْ﴾: يجوزُ أن يتعلّقَ بـ﴿ذَرْهُمْ﴾ على أنه ظرفٌ له، وأن يكون حالاً من ضميرِ المفعول في ﴿ذَرْهُمْ﴾، وأن يكونَ متعلّقاً بـ﴿يَلْعَبُونَ﴾، و﴿يَلْعَبُونَ﴾ حالٌ صاحبُها ضمير المفعول في ﴿ذَرْهُمْ﴾ إذا لم تجعل ﴿فِي خَوْضِهِمْ﴾ حالاً منه، وإنْ جعلتَه حالاً منه كانت الحالُ الثانية من ضمير الاستقرارِ في الحال الأولى، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرور في ﴿خَوْضِهِمْ﴾ ويكون العامل: المصْدر، والمجرور: فاعلٌ في المعنى»[1].

قولُه: (وقُرِئ: «لِيُنْذر» بالياء والتاء): كلُّهم بالتاء الفوقانيةِ سوى أبي بكر[2].

قولُه: (ولِبَعْض المُجاوِرين)[3]. قيل: عَنَى به نفسَه، وقيل له: لِمَ تجاوِرُ مكّة؟ قال: القلب

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٩).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٠). وفيه أن قراءة الياء محمولة على إسناد فعل الإنذار للكتاب، وبالتاء على الخطاب للنبيّ ﷺ. ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٦١.

(٣) إشارة إلى بيت من قصيدة للزمخشري:

فمَن يُلقِ في بعض القريّات رحْله ... فأمّ القرى مُلقى رِحالي ومُنتابي

انظر: «ديوان الزمخشري» ص٣٩. والقريّات: جمع قُـرَيّة: تصغير قرية. وأم القُرى: مكة المكرمة، سمّيت كذلك لأنها مكان أول بيت وضع للناس، ولأنها قِبلة أهْل القرى كلها ومحجُّهم، ولأنها أعظم القرى شأناً.

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾: يُصدِّقونَ بالعاقبةِ ويخافونَها، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بهذا الكِتاب، وذلك أنّ أصلَ الدِّينِ خوفُ العاقبة، فمَنْ خافَها لم يَزَلْ به الخوفُ حتّىٰ يُؤمِن. وخَصَّ الصَّلاةَ لأنّها عِمادُ الدِّين، ومَنْ حافَظَ عليها كانت **لُطْفاً** له في المُحافظةِ علىٰ أخواتِها.

[﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ ٩٣]

﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فزعمَ أنَّ الله بعثَه نبياً، ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ وهو مُسَيلِمةُ الحَنَفيُّ الكذّاب، أو كَذّابُ صَنْعاءَ الأسودُ العَنْسيُّ.

وعن النبيِّ ﷺ: «**رأيتُ فيما يرىٰ النائمُ** كأنّ في يَدَيَّ سِوارَيْنِ من ذَهَب، فكَبُرا عليَّ وأهمّاني، فأوحىٰ اللهُ إليَّ: أنِ انفُخْهما، فنَفَختُهما، فطارا عنّي، فأوّلْـتُهما الكذّابَيْنِ اللّذَيْنِ أنا بينَهما؛ كذّابُ اليمامةِ مُسَيلِمة، وكَذّابُ صَنْعاءَ الأسودُ العَنْسيّ».

الذي أجِدُه ثَمَّةَ لا أجدُه هاهنا. مُنْتابي: مَرْجِعِي، انْتابَ فلانٌ القوم، أي: أتاهم مرَّة بعد أخرى، وهو افتعالٌ من النَّوب.

قولُه: (**كانت لُطْفاً له**). أي: كانت المحافظةُ على الصلاةِ فتحَ بابٍ في المحافظةِ على الصومِ والإنفاقِ والحجِّ وغيرِها، وزجراً عن المعاصي.

قولُه: (**رَأَيْتُ فيمـا يرى النَّائمُ**) الحديث أخرجه الشَّيخان عن أبي هريرة[1]، ولعلّه صلواتُ الله عليه أوَّل السِّوارَيْنِ بالكذّابَين، لأن السِّوار، سيّمـا إذا كان ذهباً، ليس من سِمَةِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٢١) ومسلم (٢٢٧٤).

﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ هو عبدُ الله بنُ سعدِ بنِ أبي سَرْحٍ القُرَشي، كان يكتبُ لرسولِ الله ﷺ، فكانَ إذا أملىٰ عليه: «سميعاً عليماً»، كتب هو: «عليماً حكيماً»، وإذا قال: «عليماً حكيماً»، كتب: «غفوراً رحيماً»، فلما نزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] إلى آخرِ الآية، عَجِبَ عبدُ الله من تفصيلِ خَلْقِ الإنسان، فقال: تباركَ اللهُ أحسَنُ الخالقين. فقالَ النبيُّ ﷺ: «اكتُبْها، فكذلك نَزَلَتْ»، فشَكَّ عبدُ الله وقال: لئِنْ كان مُحمَّدٌ صادقاً لقد أُوحِيَ إليَّ كما أُوحِيَ إليه، ولئن كان كاذباً لقد قُلتُ مِثلَ ما قال، فارتَدَّ عن الإسلام، ولَحِقَ بمَكَّة، ثم رَجَعَ مُسلِماً قبلَ فَتْحِ مكّة.

وقيل: هو النَّضرُ بنُ الحارث والمُستَهزئون.

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ جوابُه محذوف، أي: لرأيتَ أمراً عظيماً، ﴿إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ يُريد: الذينَ ذكرَهم من اليهودِ والمُتنبِّئة، فتكونُ اللامُ للعَهْد، ويجوزُ أن تكونَ للجنس، فيدخلُ فيه هؤلاءِ لاشتماله، و﴿غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾: شدائده وسَكَراته، وأصلُ الغَمْرة: ما يَغمُرُ من الماء، فاستُعيرت للشِّدّةِ الغالبة.

﴿بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾: يَبسُطونَ إليهم أيديَهم يقولون: هاتوا أرواحَكم، أخرِجوها إلينا من أجسادِكم. وهذه **عبارةٌ عن العُنُفِ** في السِّياق، والإلحاح والتشديدِ في الإزهاق، من غيرِ تنفيسٍ وإمهال، ....

الرجال، خصوصاً الأنبياء، وكونُهما في يديه دلّ على شخصين ينازعانه فيما يَتقوّى به من الرسالةِ والنبوّة، كقولِه تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، ولا يكونان إلا كذَّابَيْن. وقال التُّورِبِشتيّ: «نبّه بنفْخِهما على استحقارِ شأنهما، وأنهما يُمْحَقان بأدْنَى ما يصيبُهما من بأس الله».

قولُه: (**عبارةٌ عن العُنُف**) أي: كناية، لا أن ثمَّةَ تُـبْسَطُ الأيدي.

وأنَّهم **يفعلونَ بهم فِعْلَ الغَريمِ المُلِظّ**؛ يَبسُطُ يدَه إلىٰ مَن عليه الحق، ويُعنِّفُ عليه في المُطالَبةِ ولا يُمهِلُه، ويقولُ له: أخرِجْ إليّ ما لي عليك الساعة، **ولا أَرِيمُ مكاني**، حتّىٰ أنزِعَه من أحداقِك. وقيل: معناه: باسِطو أيديهم عليهم بالعذاب.

﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾: خَلِّصوها مِن أيدينا، أي: لا تَقْدِرونَ علىٰ الخلاص، ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾ **يجوزُ أن يُريدوا وَقْتَ الإماتةِ** وما يُعذَّبونَ به من شِدَّةِ النَّزْع، **وأن يُريدوا الوقتَ المُمتدَّ المُتطاوِلَ** الذي يَلحَقُهم فيه العذابُ في البَرزَخِ والقيامة. والهُونُ والهوان: الشديد، ....

وقولُه: (**أنهم يفْعلونَ بهم فِعْلَ الغَريم**) إلى آخره: بيانٌ لوجْهِ التمثيل، وأن أصل الكنايةِ أخذ الزبدةِ والخلاصة من التمثيل، الذي هو تشبيهُ الحالةِ بالحالة[1].

قولُه: (**الغَريم المُلِظّ**)، الجوهري: «أَلَظَّ فلانٌ بِفلان: إذا لزمه، عن أبي عمرو: هو مُلِظٌّ به: إذا لَزِمه لا يفارِقه». الإزهاق: «مِن: زَهَقَت نفْسُه تَزْهَق زُهوقاً، أي: خرجت».

قولُه: (**ولا أَرِيمُ مكاني**)، الجوهري: رامه يَرِيمه رَيْماً، أي: بَـرِحَه. يقال: لا تَرِمْه، أي: لا تَبْرَحْه. والسِّياقُ: نزْع الرّوح.

قولُه: (**﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾ يجوزُ أن يريدوا وقتَ الإماتة، ... وأنْ يريدوا الوقتَ الممتدّ المتطاول**): والظاهرُ هذا الثاني، لأن قولَه: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤] مناسبٌ لحال القيامة، لأن الآياتِ الواردة في معناها هي فيها، وقد عطف من حيثُ المعنى على ﴿تُجْزَوْنَ﴾. والتقدير: يقولون: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ واليومَ يقال لهم: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤].

---

(١) أي أن في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ كناية عن صفة العنف. وفي قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ استعارة تمثيلية.

وإضافةُ «العذابِ» إليه كقولك: رَجُلُ سوء، يُريدُ العَراقةَ في الهوانِ والتمكُّنَ فيه.

﴿عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ فلا تؤمنون بها.

[﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ٩٤]

﴿فُرَٰدَىٰ﴾: مُنفَرِدينَ عن أموالِكم وأولادِكم وما حَرَصتُم عليه، وآثرتُموهُ من دُنياكم، وعن أوثانِـكم التي زَعَمتُم أنها شُفعاؤكم وشركاءُ لله، ﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾: علىٰ الهيئةِ التي وُلِدتُم عليها في الانفِراد، ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ﴾: ما تَفَضّلْنا به عليكم في الدُّنيا فشُغِلتُم به عن الآخرة، ﴿وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾: لم ينفَعْكُم ولم تَحتَملوا منه نَقيراً، ولا قَدَّمتُموهُ لأنفسِكم، ﴿فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ في استعبادِكم، لأنهم حينَ دَعَوْهُم آلهةً وعَبَدوها، فقد جَعَلوها لله شركاءَ فيهم وفي استِعبادِهم.

وقُرِئ: «فُرادًا» بالتنوين، و«فُرادَ» مِثل: ثُلاثَ، و«فَرْدىٰ» مثل: سَكْرىٰ.

قولُه: (كقولك: رجُلُ سوء) أي: عذاباً شديداً، فأضيف ليدلَّ على أن العذابَ مِلْكٌ له، لأن نسبةَ الإضافة ألصقُ من نسبة الصفة بالموصوف. ومن ثَمَّ قال: «يريد العراقة في الهوان»: أي: الأصالة.

الأساس: «فلان مُعرِق في الكلامِ أو اللؤم، وهو عَرِيق فيه، واعتَـرقَت الشجرة، واستعْرقَت: ضَرَبت بعروقها».

قولُه: (في استعْبادكم) أي: زعمتم أن الأصنامَ شركاءُ لله في عبادتِكم، لأنهم إذا عبدوا الآلهة، فقد جعلوا لله شركاء، والإضافة إلى الفاعل، أي: استعبادُكم الآلـهة. وقوله: «وفي استعبادهم» عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «فيهم»، على نحو: «أعْجَبَني زيد وكرمُه».

قولُه: (وقُرِئ: «فُـرَاداً» بالتنوين)، كـ«رحال» جمع: «رحل»، في الشواذّ[1]. والسبعة:

---

(١) وبها قرأ أبو حَيوَةَ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٤٢). و«البحر المحيط» (٤: ٥٨٧).

فإن قُلت: ﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ﴾، في أيِّ محلٍّ هو؟ قلت: في محلِّ النَّصْبِ صِفةً لمصدرِ ﴿جِئْتُمُونَا﴾، أي: مَجيئاً مِثْلَ خَلْقِنا لكم.

﴿تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾: وقعَ التقطُّع بينكم، كما تقولُ: جُمِعَ بين الشيئَين، تُريد: أُوقِعَ الجمعُ بينهما علىٰ إسنادِ الفِعلِ إلىٰ مَصدَرِه بهذا التأويل، ومَنْ رفعَ فقد أسنَدَ الفِعْلَ إلىٰ الظَّرْف، كما تقول: قُوتِلَ خَلْفُكم وأمامُكم. وفي قِراءةِ عبد الله: «لقد تَقطَّعَ ما بَيْنَكم».

«فُرادَى» بالألف بغير تنوين، جمع «فَرْدان»، أي: كـ«سُكَارَى» و «سَكْران».

قولُه: (أي: مَجيئاً مِثْلَ خَلْقِنا لكم). المجيء: عبارةٌ عن خلْقِ الله إيّاهم ثانياً، فهو مثْلُ خلْقِه إياهم أولاً. ونحوه قولُه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

قال القاضي: لقد جئتمونا للحساب والجزاء، منْفردين عن الأموالِ والأولادِ وسائرِ ما آثرْتموه من الدنيا، ﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، أي: على الهيئة التي وُلِدْتم عليها في الانفراد. فعلى هذا ﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ﴾: بدل من ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ أو حالٌ ثانية إن جُوِّز التعدّد فيها، أو حالٌ من الضمير في ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، أي: مُشْبِهين ابتداءَ خلْقِكم عُراة حُفاة غُرْلاً. أو صفة مصدر[1]؛ كما قال المصنف، والأحسنُ للتأليف أن يكونَ حالاً من الضميرِ في ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ معنى ولفظاً.

قال أبو البقاء: «﴿أَوَّلَ﴾: ظرف لـ﴿خَلَقْنَٰكُمْ﴾. والمَرّة، في الأصل، مصدر مرّ يمرّ، ثم استعمل ظرفاً اتّساعاً. وهذا يدلُّ على قوّةِ شَبَه الزمانِ بالفعل»[2].

قولُه: (وقعَ التقطُّع بينكم). قال القاضي: «البَيْن: من الأضداد، يُستعملُ في الوصلِ والفصل. وقيل: هو الظرفُ أُسْند إليه الفعلُ على الاتساع، والمعنى: وقع التقطعُ بينكم. ويشهد

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٢).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ ٩٥]

﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ بالنَّباتِ والشجر. وعن مُجاهِدٍ: أراد الشُّقَّيْنِ اللَّذَيْنِ في النَّواةِ والحِنطة، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ أي: الحيوانَ والناميَ من النُّطَفِ والبَيْضِ والحبِّ والنَّوىٰ، ﴿وَمُخْرِجُ﴾ هذهِ الأشياءِ الميتةِ من الحيوانِ والنامي.

فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ بلفظِ اسمِ الفاعل، بعدَ قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾؟ ....

له قراءة نافعٍ والكسائيِّ وحفص عن عاصم: بالنصب[١]، على إضمار الفاعلِ لدلالة ما قبله عليه، أو أقيم مقامَ موصوفه، وأصله: لقد تقطّعَ ما بينكم[٢]. وقد قرئ به»[٣].

وقال صاحب «الكشف»: ﴿مَا﴾: موصوف، و﴿بَيْنَكُمْ﴾: صفته، وليس بموصول، لأن الموصول لا يحذف[٤].

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على إسناد الفعلِ إلى مصدره» يعني: وقع التقطّع بينكم بعيد، لأن التقطع لازم، وما ذكره من النظر مستبعَدٌ، وهو قوله: «جمع بين الشيئين»، لأنه ليس في الأصلِ مما أسند الفعل فيه إلى مصدرِه، بل هو من قبيلِ ما أُوقع الفعل على مصدره، لأن تقديرَ أصله: «أوقع الجمعَ بين الشيئين»، وهو من قبيلِ ما جعل المفعول به، لنسيانه، بتأويلِ جمعِ الجمع بينهما، أو أوقع الجمعَ بينهما. هذا إذا كان متعدّياً، فأما إذا كان لازماً فليس كذلك. ويمكنُ أن يقال: إن الاستشهادَ لمجرّد إسنادِ الفعل إلى مصدره، سواءٌ كان لازماً أو متعدّياً.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٤٠)، و«حجة القراءات» ص٢٦١.

(٢) قوله: «ما» سقط من (أ) و(ب).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٢).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤١٨).

قلتُ: عَطَفَهُ علىٰ ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، لا علىٰ الفِعل. ....

قولُه: (عَطَفَهُ على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ لا على الفِعل). فإن قلتَ: لِـم لَـمْ يعطف عليه، كما ذهب إليه الإمام[1]، ويكون الغرضُ إرادةَ الاستمرار في الأزمنةِ المختلفة، كما سبق في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، ليكونَ إخراجُ الحي من الميت أوْلى في القصد من عكسه، ولأن المناسبةَ في الصنعة البديعيةِ تقتضي هذا، لأنه من بابِ العكس[2] والتبديل، كقوله تعالى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١][3]، ولورود سائر ما يشْبه الآية على هذا المنوال؟ قلتُ: يمنعُه ورودُ الجملة الثانية مفْصولةً عن الأولىٰ علىٰ سبيل البيان، ولو عطفت الثالثة على الثانيةِ كانت بيانيةً مثْلها، لكنها غيرُ صالحة له، لأن ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ليس متضمّناً لإخراجِ الميّت من الحي.

فإن قلتَ: فقدِّرْ لها مبيّناً مناسباً لها، كما صنعْت في قولِه تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] على تقدير: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، وخالق الحبّ والنوى. قلْتُ: يفُوتُ إذن غرض التعميمِ الذي تعطيه الآية، مِن إرادةِ «يخْرج الحيوانَ والناميَ من النُّطَفِ والبَيْضِ والحَبِّ والنّوى»، فإن هذا المعنى إنما يحصل إذا قُدِّر: و﴿وَمُخْرِجُ﴾ معطوفاً على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾. ثم يسْري معنى العمومِ إلى قرينتِها، فيصحُّ أن يقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾، أي: الحيوانَ والناميَ من النطفِ والبيضِ والحبِّ والنوى، ومخرجُ هذه الأشياءِ الميتةِ من الحيوان والنامي. ولو قدّر معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ﴾ اختص بالحَبّ والنوى.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٧٦). وقوله: «عليه»: أي على الفعل ﴿يُخْرِجُ﴾.

(٢) هو: أن يُقدِّم في الكلام جُزءٌ، ثم يؤخّر، ويقع على عدّة وجوه. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص١٤٥، و«بغية الإيضاح» (٤: ٢٦).

(٣) في الآية عكس وتبديل واضح.

و﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ موقِعُهُ موقعُ الجملةِ المُبيِّنةِ لقولِهِ: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾، لأنّ فَلْقَ الحبِّ والنَّوىٰ بالنَّباتِ والشجرِ النامِيَيْن من جِنسِ إخراجِ الحيِّ من الميِّت، لأنّ الناميَ في حُكمِ الحيوان، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠].

﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾ أي: ذلكُم المُحْيي والمُميتُ هو اللهُ الذي تَحِقُّ له الرُّبوبية، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: فكيفَ تُصرَفونَ عنه وعن تَولِّيهِ إلىٰ غيره.

[﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ ٩٦]

﴿الْإِصْبَاحِ﴾ مَصدَرٌ سُمِّيَ به الصُّبْح. وقرأ الحسنُ بفَتْحِ الهمزة؛ جَمْعَ صُبْح، وأنشَدَ قولَه:

أفْنىٰ رِياحًا وبَنِي رِياحِ ... تَناسُخُ الإمساءِ والإصباحِ

وقال صاحب «الانتصاف»: «تكررَ في القرآن ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١]. فيبْعد قطْعُها عن نظيرها، والوجه أن قياسَ الآية أن تكون الصفاتُ باسم الفاعل، كقوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾، ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾، ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾[1]، وإنما عدلَ إلى صيغة المضارع في ﴿يُخْرِجُ﴾ ليدلَّ على تصوير ذلك وتمثيلِه واستحضاره، وإخراجُ الحي من الميت أَوْلَى في الوجود، وأعظمُ في القدرة، فكانت العنايةُ به أتمّ، ولذلك جاء مقدَّماً في مواضعِه، وحسُن عطفُ الاسم على الفعل المضارعِ لأنه في معناه»[2].

قولُه: (أفْنَى رِياحاً)، رياح: اسمُ قبيلة، أي: أفْناهم تعاقُبُ الدهور والأعصار، ومرورُ الليل والنهار.

---

(١) هذا على قراءة من قرأ «وجاعل» باسم الفاعل، بدل «وجعل».

(٢) «الانتصاف» (٢: ٣٧-٣٨) بتصرف واختصار.

بالكسرِ والفتح؛ مَصدَرين، وجَمعَيْ مُسْي وصُبْح.

فإن قُلت: فما معنىٰ فَلْقِ الصُّبحِ، والظُّلمةُ هي التي تَنفَلِقُ عن الصُّبح، كما قال:

تَرَدَّتْ به ثُـمَّ انفَـرىٰ عـن أديمِهـا   تَفَرِّيَ لَيْلٍ عـن بيـاضِ نَهـارِ

قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُراد: فالقُ ظلمةِ الإصباح، وهي الغَبَشُ في آخرِ الليل، ومُنقضاهُ الذي يَلي الصُّبح. والثاني: أن يُراد: فالقُ الإصباحِ الذي هو عمودُ الفَجْرِ عن بياضِ النهارِ وإسفارِه.

وقالوا: انشَقَّ عمودُ الفجر، وانصَدَعَ الفجر. وسَمَّوُا الفجرَ فَلَقاً بمعنىٰ: مَفلُوق، وقال الطائي:

وأزرَقُ الفَجْـرِ يَبْـدُو قَبْـلَ أبيَضِـهِ   وأوَّلُ الغَيْـثِ قَطْـرٌ ثُـمَّ يَنسَـكِبُ

قولُه: (تَفَرِّيَ لَيْلٍ عن بياضِ نَهارِ)[1] الشعر لأبي نُوَاس يصف الخمر، قبله:

كأنّ بقايا مـا عفَـا مـن حُبابِهـا   تفَـاريقُ شَيْـبٍ في سـوادِ عِـذارِ
تردَّتْ به ثُـمّ انْفَـرى عـن أديمِهـا   تَفَـرّيَ لَيْـلٍ عـن بيـاض نهـارِ[2]

تردّت به، أي: بالحُباب، يعني: أظهرتْه الخمرُ على وجهِها.

فَرَيْتُ الأديم فرْياً، أي: شقَقْتَهُ، وأراد به: تشقّقَ الحبابُ على وجه الخمر.

قولُه: (وأزْرَقُ الفجْرِ يَبدُو قَبْلَ أبيَضِهِ) الطّائيّ: هو البحتري[3]، وتمامه:

---

(١) هذا عجز بيت لأبي نواس في ديوانه، ص ٤٣٥، أورده الزمخشري للدلالة على أن الليل هو الذي ينفلق عن الصبح.

(٢) عفا: دَرَس. والحُباب: الفقاقيع التي تعلو الخمر في الكأس. وتفاريق الشيب: ما تفرّق منه. والعذار: جانب اللحية أو الخد. وتردّت: من الرداء. والأديم: الجلد.

(٣) والبيت في «ديوانه» (٢: ٣٤٣).

وقُرِئ: «فالِقَ الإصباحِ وجاعِلَ الليلِ» بالنَّصْبِ على المَدْح. **وقرأ النَّخَعيّ: «فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ اللَّيل»**.

السَّكَن: ما يَسكُنُ إليه الرَّجلُ ويَطمَئِنُّ، استِئناساً به واستِرواحاً إليه، من زَوْجٍ أو حَبيب، ومنه قيلَ للنار: سَكَن؛ كأنه يُستأنسُ بها، ألا تراهُم سَمَّوْها المُؤْنِسة؟ **والليلُ يَطمَئِنُّ إليه التَّعِبُ بالنهارِ لاستِراحتِه فيه وجَمامِه.**

وأوَّلُ الغيْث رَشٌّ ثم ينْسَكِبُ

قبله:

هَذِي مَخَايِلُ[1] بَرْقٍ خلْفَهُ مطَرٌ   جَوْدٌ، ووَرْيُ[2] زِنادٍ خلْفَهُ لَهَبُ

استشهد به على أن الصبحَ هو الذي يَنْشقُّ عن بياضِ النهار.

قولُه: (**وقرأ النَّخَعيّ: «فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ اللَّيل»**). «فلَق»: شاذّ، و﴿جَعَلَ﴾: قرأ بها عاصمٌ وحمزةُ والكسائي، حمَلُوه على معنى المعطوف عليه، فإن ﴿فَالِقُ﴾ بمعنى: «فلَق»[3].

قولُه: (**والليلُ يَطمَئِنُّ إليه التَّعِبُ بالنّهار**)، **الأساس**: «من المجاز: اطمأنّ إليه: سكَن إليه: ووثِق به»، كأنه ضمّن «اطمأن» معنى «سكن».

وإسنادُ «سكن» إلى الليل من باب: قائمٌ ليلُه، وصائمٌ نهارُه، أي: يسْكُن إليه مَن تَعِبَ في النهار، ولهذا علّله بقوله: «لاستراحتِه فيه».

قولُه: (**وجَمامِه**)، **الجوهري**: «الجَمام ـ بالفتح ـ: الراحة، يقال: جَمَّ الفرَسُ جَمّاً وجَماماً: إذا ذهَب إعياؤه».

---

(١) المخايل: جمع مَخِيلَة ـ بفتح الميم وكسر الخاء المعجمة ـ: وهي المظنّة. ومخايل البرق تُنْذر بالمطر.

(٢) ورْيُ الزناد: قدْحه. والزناد: حجرٌ يُقدح به الشرر. والجَوْد ـ بفتح الجيم وسكون الواو ـ: المطر الغزير.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤١)، و«حجة القراءات» ص٢٦٢.

ويجوزُ أن يُراد: وجَعَلَ الليلَ مسكوناً فيه، من قولِهِ: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧، غافر: ٦١].

﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ قُرِئا بالحركاتِ الثلاث:

فالنَّصْبُ علىٰ إضمارِ فِعْلٍ دلَّ عليه «جاعلُ الليل»، أي: وجَعَلَ الشمسَ والقمرَ حُسْباناً، أو يُعطَفانِ علىٰ محلِّ «الليل».

فإن قُلت: كيفَ يكونُ لـ«الليلِ» مَحَلٌّ والإضافةُ حقيقية، لأنّ اسمَ الفاعلِ المُضافَ إليه في معنىٰ المُضِيّ، ولا تقول: زَيْدٌ ضاربُ عَمْراً أمسِ؟ قلت: ما هو في معنىٰ المضِيّ، وإنما هو دالٌّ علىٰ جَعْلٍ مُستَمِرٍّ في الأزمنةِ المُختَلِفة، وكذلكَ ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾، و﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾، كما تقول: اللهُ قادرٌ عالم، فلا تَقصِدُ زماناً دونَ زمان.

قولُه: (﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾: قُرِئا بالحركات الثلاث). النصب: العامّة، والرفع والجرّ: شاذّتان[1].

قولُه: (ولا تقولُ: زَيْدٌ ضاربُ عَمْراً أمسِ). قال الزجّاج: «ولا يجوز: «جاعِلُ اللّيل سَكَناً»، لأن أسماءَ الفاعلين، إذا كان الفعلُ ماضياً، أضيفت إلى ما بعدَها لا غير. تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس. أجمع البصريون على أنه لا يجوزُ في «زيد» النصب، وبعض الكوفيّين يجيزه. فإذا قلت: هذا معْطِي زيد درهماً، فنَصْبُ «درهماً» محمولٌ على تأويل: أعْطَى»[2].

قولُه: (دالٌّ على جَعْلٍ مُستَمِرٍّ). قال صاحبُ «التقريب»: «فيه نظر، لأنه بخلافِ ما ذكَره في: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]»[3]. والجواب: أنه ليس مخالفاً له، بل هو تبيينٌ وتفصيلٌ لما

---

(١) انظر: توجيه القراءتين في «البحر المحيط» (٤: ٥٩٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠١) بتصرف يسير.

(٣) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٢.

والجرُّ عَطْفٌ علىٰ لفظِ «الليل».

والرَّفعُ علىٰ الابتداء، والخبرُ محذوف، تقديرُه: والشمسُ والقمرُ مجعولانِ حُسْباناً، أو: محسوبانِ حُسْباناً.

ومعنىٰ جَعْل الشمسِ والقمرِ حُسْباناً: جَعْلُهما علىٰ حُسْبان، لأنّ حِسابَ الأوقاتِ يُعلَمُ بدَوْرِهما وسَيْرِهما.

والحُسْبانُ ـ بالضمِّ ـ: مَصدَرُ حَسَبَ، كما أنّ الحِسْبانَ ـ بالكَسْرِ ـ: مَصدَرُ حَسِبَ. ونظيرُه: الكُفرانُ والشُّكران. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ جَعْلِهما حُسباناً، أي: ذلك التسييرُ بالحِسابِ المعلوم، ﴿تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ الذي قَهرهُما وسَخَّرهما، ﴿ٱلۡعَلِيمِ﴾ بتدبيرِهما وتدويرِهما.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ ٩٧]

ذكَره هنالك، لأنه قال بعد ما قرّر أنه إضافةُ اسم الفاعل إلى معموله: «إنما تكون غيرَ حقيقية، إذا أريد باسم الفاعلِ الحالُ أو الاستقبال، نحو: «مالكُ الساعةِ أو غدٍ»، وأما إذا قُصِد زمانٌ مستمرّ، كقولك: «مالكُ العبيد»، كانت الإضافة حقيقية».

وقد استقْصَيْنا القولَ فيه هناك.

والذي نريده[1] هاهنا هو أن اسمَ الفاعلِ المضاف، إذا كان بمعنى المضيّ فقط، تكونُ إضافته إلى ما بعده حقيقية، لانتفاءِ المشابهة[2] المعنويةِ التي هي جزءُ العلّة في إعمال اسم الفاعل، وإذا كان بمعنى الاستقبالِ أو الحالِ فقط، تكون إضافتُه غير حقيقية، لوجود المشابهة

(١) في (ط): «يؤيده».

(٢) يعني المشابهة بينه وبين فعله.

﴿فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: في ظُلُماتِ الليلِ بالبرِّ والبحر، وأضافَها إليهما لُملابستِها لهما، أو شَبَّهَ مُشتبِهاتِ الطرقِ بالظُّـلُمات.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ ٩٨]

التامةِ المقْتضيةِ للعمل. وأما إذا كان بمعنى الاستمرار، يعني يكون معناه موجوداً في جميعِ الأزمنة: من الماضي والمستقبلِ والحال، كالعالِـمِ والقادر، فيكون في إضافتِه اعتباران:

أحدُهما: مَحْضةٌ باعتبارِ معنىٰ المضيِّ وبهذا الاعتبارِ[١] يقعُ صفة للمعرفة، **وثانيهما**: غير مَحْضَةٍ[٢] باعتبارِ معنى الاستقبال، وبهذا الاعتبارِ يعملُ فيما أضيف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فإنّ ﴿أَيًّا﴾، من جهةِ كونها متضمّنةً لمعنى الشرط، عامل في ﴿تَدْعُوا۟﴾، ومن جهةِ كونِها اسماً يتعلق بـ﴿تَدْعُوا۟﴾ معمول له.

وقال صاحب «الفرائد» في قولِه تعالى: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]: لما كان «القابل» بالنظر إلى أنه شيءٌ له القَبول، لا بالنظر إلى أنه عامل، صلح أن يكونَ صفةً له بالإضافة إلى «التوب»، وكان معرفة، فيصلحُ أن يكونَ «الشديد» من حيثُ إنه شيء له الشدّة، لا بالنظر إلى أنه عامل، صفةً له بالإضافة إلى «العقاب»، فعلى هذا يكونُ ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ معرفة، فلْيُتأمّلْ.

وقال صاحب «لُباب التَّفاسير»: «والظاهر في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] النكرة، لأنه بمعنى الاستقبال، وإضافةُ اسم الفاعلِ بمعنى الاستقبال لا يفيدُ تعريفاً، ولكنْ حُمِل على الماضي لتحقُّقِ لفظِه»[٣].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق، غير موجودة في الأصل.

(٢) يعني إضافة اسم الفاعل.

(٣) «لباب التفاسير» للكرماني، مخطوط ـ دار الكتب المصرية ـ تفسير، تيمور ـ ١٣٨، ص٦.

مَنْ فَتَحَ قافَ «المُستقَرِّ» كانَ «المُستودَعُ» اسمَ مكانٍ مِثْلَه أو مَصدَراً، ومَنْ كَسَرها كانَ اسمَ فاعل، و«المُستودَعُ» اسمَ مفعول. والمعنىٰ: فلكم مُستقَرٌّ في الرَّحِم ومُستودَعٌ في الصُّلْب، أو مُستقَرٌّ فوقَ الأرضِ ومُستودَعٌ تحتَها، أو: فمِنكُم مُستقِرٌّ ومنكم مُستودَعٌ.

فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مَعَ ذِكْرِ النجوم، و﴿يَفْقَهُونَ﴾ مع ذِكْرِ إنشاءِ بني آدم؟ قلتُ: كانَ إنشاءُ الإنسِ من نفسٍ واحدة، وتصريفُهم بينَ أحوالٍ مُختَلِفةٍ ألطفَ وأدقَّ صَنْعةً وتَدْبيراً، فكانَ ذِكْرُ الفِقْهِ الذي هو استِعمالُ فِطْنةٍ وتدقيقُ نَظَرٍ مُطابِقاً له.

قولُه: (مَنْ فَتَحَ قافَ «المُستقرِّ»). قرأها كلُّهم إلا ابنَ كثير وأبا عمرو[١]، ويُرْوَى: «مَنْ فَتَحَ فاءَ المستقَرّ» أي: فاء فعْله، وهو القاف، لأن أصلَه: «قَرّ». قال الزجّاج: «الأكثرُ في القراءة: «مُستقَرٌّ»، بفتحِ القاف، وقد قرئت بكسرِها، ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ بالفتحِ لا غير»[٢].

قولُه: (ألطفَ وأدقَّ صَنْعةً): إشارةٌ إلى أن في دلائلِ الأنفُس من دقّة النظرِ ما ليس في دلائلِ الآفاق.

ويوافقه ما ذكَره حجّة الإسلام: «الطبيعيون أكْثروا البحثَ عن عجائبِ الحيوانِ والنبات، ورأوا في تشريحِ أعضاء الحيوان من عجائبِ صنْع الله، وبدائعِ حكْمته، ما اضطروا معه إلى الاعترافِ بفاطر حكيم، مطَّلعٍ على غاياتِ الأمور ومقاصدِها»[٣].

الانتصاف: «لا يتحقّقُ الفرق[٤]، وإنما أُريد أن يكون لكل آية فاصلةٌ مستقلّةٌ بالمقصود،

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٢٤٢) و«حجة القراءات» ص٢٦٢.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠١).

(٣) «إحياء علوم الدين» (١: ١٠٥) بتصرف.

(٤) يعني بين «يفقهون» و«يعلمون» كما سبق.

....

بعْداً عن التكرار، وتفنّناً في البلاغة. ويُحتملُ أن يقال: الفِقهُ أدْنَى درجات العلْم، والجهل بالنجوم جهلٌ بأمرٍ خارج عن الذات، فسُمِّي عارفُه عالِماً، والآخر[١] لا يخْرج عن أحوال النفْس، وجهلُ الإنسان بأحوالِ نفسه أبشع، فسمِي العارفُ به فقيهاً، لأن «الفقه» هاهنا مِن «فَقِه» ـ بالكسر ـ: إذا فَهِم ولو أدْنَى فهْم، وليس من باب «فقُه» بضمّ القاف، لأنها درجةٌ عالية، أي: صار فقيهاً. قال الـهَرَويّ[٢]: «قال سلمان[٣] لامرأةٍ وقد أجابته عن سؤال: «فَقِهْتِ»، أي: فَهِمْتِ»[٤].

«وقولُنا: «لا يفقه شيئاً»، أَذَمُّ من قولنا: «لا يعْلم»، لأن نفْيَ العلْمِ نفْي حصوله، وقد يكون فقيهاً، ويدل على أن جهلَ الإنسان بأمر نفسِه أقبحُ لإنكاره، بقوله: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]».

وقلت: الصحيحُ ما ذهب إليه المصنف، لأن صاحبَ «النهاية» قال: «الفقْهُ في الأصل: الفهْم، يقال: فَقِه الرجُل ـ بالكسر ـ يفْقَه فقهاً: إذا فَهِم وعَلِم. وفقُه ـ بالضم ـ يفْقُه: إذا صار فقيهاً عالماً. وجعَله العُرْفُ خاصّاً بعلْم الشريعةِ وتخْصيصاً بعلْمِ الفروع».

وقال الجوهري: «فَقِه الرجُل ـ بالكسر ـ وفلان لا يفْقَه. ثُمَّ خُصَّ بِه علْمُ الشريعة»، وقد تقرّر أن لا بدَّ من رعاية المناسبةِ بين المنقول عنه والمنقولِ إليه. وإنما خُصّ علْم الشريعة بالفقه لأنه علمٌ مستنبط بالقوانين والأدلّة، والأَقْيِسة، والنظرِ الدقيق، بخلاف علمِ اللغة، والنحو، والصرف، وغيرِ ذلك.

---

(١) يعني: الجهل بأحوال النفس.

(٢) هو أبو عبيد الهرَويّ، أحمد بن محمد، من أهل هَرَاة في خراسان، له كتاب «الغريبين». مات سنة ٤٠١هـ. انظر: «بغية الوعاة» (١: ٣٧١)، و«مقدمة الغريبين» بقلم د. محمود الطناحي ص١٥، و«الأعلام» (١: ٢١٠).

(٣) يعني سلمان الفارسيَّ رضي الله عنه كما سيأتي بيانه.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٠).

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ ٩٩]

﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ﴾: بالماءِ ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾: نَبْتَ كُلِّ صِنفٍ من أصنافِ النامي، يعني: أنّ السَّبَبَ واحدٌ وهو الماء، والمُسبَّباتُ صُنوفٌ مُفْتَنَّة، كما قال: ﴿يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ﴾ من النباتِ ﴿خَضِرٗا﴾: شيئاً غَضّاً أخضَرَ، يُقال: أخضَرُ وخَضِر، كأعورَ وعَوِر، وهو ما تَشَعَّبَ من أصلِ النَّباتِ الخارجِ من الحبّة، ﴿نُّخۡرِجُ مِنۡهُ﴾: من الخضِرِ ﴿حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾ وهو السُّنْبل.

وأما حديثُ سلمان، فقد رواه صاحب «النهاية»: «أن سلمانَ نزل على نبطيةٍ[1] بالعراق، فقال لها: هل هاهنا مكانٌ نظيف أصلِّي فيه؟ فقالت: طهِّرْ قلْبَك، وصَلِّ حيثُ شئْتَ. فقال: فَقِهْتِ، أي: فهمْتِ وفطنْتِ للحقّ». وقلتُ: لو قال: علمْتِ، لم يقعْ هذا الموقع.

وروينا في «جامع الدارمي» عن عمران[2]، قال: «قلت للحسنِ يوماً في شيءٍ قاله: يا أبا سعيد[3]، ليس هكذا يقولُ الفقهاء، فقال: ويْحَك! هل رأيت فقيهاً قطّ؟ إنما الفقيه: الزاهد في الدنيا، الراغبُ في الآخرة، البصير بأمر دينه، والمُداومُ على عبادة ربّه»[4].

---

(١) نسبة إلى النبط أو النبيط، وهم قوم نزلوا بالبطائح بين العراقين، والجمع: أنباط، انظر: «الصحاح» (٣: ١١٦٢) مادة «نبط».

(٢) هو: عمران بن مسلم المِنْقَرِيّ، تابعي من رواة الحديث الثقات. انظر: «تهذيب التهذيب» (٨: ١٣٧).

(٣) يعني الحسن البصري.

(٤) «سنن الدارمي» (٢٩٤)، باب «من قال: العلم الخشية وتقوى الله».

من قوله: «وروينا في جامع الدارمي» إلى هنا سقط من (أ).

و﴿قِنْوَانٌ﴾ رفعٌ بالابتداء، ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ﴾ خبرُه، و﴿مِن طَلْعِهَا﴾ بَدَلٌ منه، كأنه قيل: وحاصِلةٌ من طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوان.

ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفاً لدلالةِ «أخرَجْنا» عليه، تقديرُه: ومُخرَجةٌ مِن طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوان. ومَنْ قَرأ: «يَخرُجُ منه حَبٌّ مُتراكِبٌ»، كانَ ﴿قِنْوَانٌ﴾ عندَه معطوفاً علىٰ «حَبٌّ».

والقِنْوانُ: جمع قِنْو، ونظيرُه: صِنْوٌ وصِنْوان. وقُرِئَ بضَمِّ القافِ وبفَتْحِها، علىٰ أنه اسمُ جَمْعٍ كرَكْب؛ لأنّ «فَعْلانَ» ليسَ من زِناتِ التكسير.

﴿دَانِيَةٌ﴾: سَهْلةُ المُجْتَنىٰ مُعرَضةٌ للقاطِف، كالشيءِ الداني القريبِ المُتناوَل؛ ...

قولُه: (و﴿قِنْوَانٌ﴾ رفعٌ بالابتداء): قرأ بها العامة. الجوهري: «القِنْوان: جمع قِنْو، وهو: العِذْق، وهو للتّمْرِ بمنزلةِ العُنْقودِ للعنب».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفاً). قال صاحب «التقريب»: الخبرُ في الوجهِ الأول عامّ، فلا يفتقرُ إلى القرينة، وفي الثاني خاصّ فافتقر، فلذلك قال فيه: «لدلالة ﴿أَخْرَجْنَا﴾»[1]. وذلك أن الخبرَ إذا كان عامّاً، كان المذكورُ نائباً عن المقدَّر، فلا يقال: الخبرُ محذوف، وأما إذا كان خاصّاً فلا يكونُ نائباً عنه، فيقال: الخبرُ محذوف.

قولُه: (لأن «فَعْلانَ» ليسَ من زِناتِ التكسير)، أي: بفتح الفاء. قال في «المفصَّل»: «وما كانت زيادتُه ثالثة مَدَّة، فلأسمائه في الجمعِ أَحَدَ عَشَرَ مثالاً»[2]. وذكر منها: فُعْلان وفِعْلان، بضم الفاء وكسرها.

قولُه: (مُعرَضةٌ). يقال: أَعْرَضَ له كذا: إذا أمْكَنه. وحقيقتُه إبداءُ عُرْضه، والعُرْض ـ بالضم ـ: الجانب.

---

(١) انظر: «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٢.

(٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٥: ٤٠).

ولأنّ النَّخْلةَ وإن كانت صَغيرةً ينالُها القاعد، فإنها تأتي بالثمرِ لا تنتظرُ الطول.

وقال الحسن: ﴿دَانِيَةٌ﴾: قريبٌ بعضُها من بعض. وقيل: ذكرَ القَريبةَ وتركَ ذِكْرَ البعيدة، لأنّ النِّعمةَ فيها أظهَر، أو: دَلَّ بذِكْرِ القريبةِ علىٰ ذِكرِ البعيدة، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

وقولُه: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُرادَ: وثَمَّ جنّاتٌ من أعناب، أي: مَعَ النَّخْل. والثاني: أن يُعْطَفَ علىٰ ﴿قِنْوَانٌ﴾؛ علىٰ معنى: وحاصلةٌ ـ أو: مُخرَجةٌ ـ من النَّخلِ قِنْوانٌ وجَناتٌ من أعناب، أي: من نباتِ أعناب.

قولُه: (ولأنّ النَّخْلةَ) معطوفٌ على قولِه: «سهلة المُجْتَنَى» من حيثُ المعنى، كأنه قال: إنما قال تعالى: ﴿دَانِيَةٌ﴾، لأن النخلةَ سهلةُ المجْتَنَى، ولأن النخلةَ كذا، والأَوْلَىٰ عطفه على «كالشيء الداني»، لأن «الداني»، على هذا الوجهِ يُراد به القريبُ حقيقة، وفي الأول المرادُ: المشابهُ بالشيء القريب، ولهذا قال: «كالشيء الداني».

قولُه: (فإنها تأتي بالثمر): خبر «أنّ»، على قول من يجوّزُ إدخال الفاء في الخبر مطلقاً، والشرط تأكيد، ويمكن أن يقال: إن الفاء جوابُ الشرط، وخبر «أنّ» محذوفٌ بدِلالةِ السياق، والشرطُ المذكورُ عطف عليه، والتقدير: لأن النخلة، إن كانت كبيرةً لا ينالها القاعد، فإنها سهلةُ المجتنى، وإن كانت صغيرة، فكيتَ وكيت. والأوّل أظْهر من حيثُ المعنى؛ لأن أصل الكلام: ولأن النخلةَ تأتي بالثمر، لا تنتظر الطولَ وإن كانت صغيرة. ومثل هذا الشرطِ المذكورِ للمبالغة، لا يحتاجُ إلى الجزاء، ذكره بعضُ الفُضَلاء.

قولُه: (أنْ يُعْطَفَ على ﴿قِنْوَانٌ﴾ على معنى: وحاصلةٌ أو مُخْرَجةٌ)، أي: على التقديرين المذكورين، فعلى هذا يكون من عطفِ المفردِ على المفرد. قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر، لأنه [إنْ][1] عطف على ﴿قِنْوَانٌ﴾، فـ﴿مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ حينئذٍ إما: صفةُ «جَنَّات» فيَفْسدُ المعنى،

---

(١) تكملة لازمة للسياق من «تقريب التفسير»، وهي ساقطة من الأصول الخطية.

....

إذ يَؤُول إلى قولنا: وحاصِلةٌ أو مُـخْرَجة من النخلِ جَنّاتٌ حصلت من أعناب، وإما خبرٌ لـ«جَنّات»، فلا يصحّ، لأنه يكون عطفاً لها على مفرد، ويكون المبتدأ نكرة، بلا مصحّح[١].

وقلت: العذرُ من الأوّلِ: أن المراد حصول هيئة الكروم، وخروجُها من النخل، كما يُرى في البساتين المعروشةِ الكروم، على فروع الأشجار المتدلّيةِ أغصانُها، كأنها مخرجة منها. ومن ثم قال: «أي: من نبات الأعناب»، أي: بأغصانِ الكروم وأوراقِها المخضرّة، ولا تسمّى الكرومُ جناتٍ إذا كانت مجتثّة من فوقِ الأرض.

وعن الثاني[٢]: أن المصحّحَ عطفُهُ على مخصَّص، وأنشد الـخَبِيْصِيّ[٣]:

عِنْدِي اصْطِبارٌ وَشَكْوىٰ عِنْدَ قـاتِلَتِي ... فهلْ بأَعْجَبَ مِن هذا امرؤٌ سَـمِعا[٤]

وأجاز المالكي أيضاً نحو ذلك.

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٣.

(٢) أي: والعذر عن الثاني، وهو الابتداء بالنكرة في: ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾.

(٣) أبو بكر محمد بن أبي بكر شمس الدين الخبيصي، صاحب «شرح الكافية» لابن الحاجب، والذي سمّاه «شرح الوشاح» أو «الموشّح». وهو منسوب إلى قرية اسمها «خَبِيص» من قرى كِرْمان. توفي سنة ٦٨١هـ، كما جاء على ظهر كتابه «الـموشح» المخطوط بالمكتبة الأزهرية. وانظر: «بغية الوعاة» (١: ٤٧٥)، و«مفتاح السعادة» (١: ١٨٥).

(٤) البيت لمجهول. والاصطبار: شدة التحمّل والصبر. انظر: «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢: ٨٦٣) شاهد رقم (٧٠٧). و«شرح الموشح» للخبيصي على كافية ابن الحاجب (مخطوط ـ بمكتبة الأزهر ـ نحو ـ رقم (٣٦٤٨) خاص ـ الإمبابي ـ و(٤٨٥٤١) عام) الورقة ١٧. و«حاشية الشهاب» (٤: ١٠٤)، والشاهد في البيت أن «شكوى» نكرة، معطوف على مبتدأ مخصّص في جملة أخرى بتقديم الخبر الظرف عليه. فأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه. ورُدّ بأن الجملة معطوفة على مثلها. وقد يُقال: العطف قرينة التخصيص بتقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة ١٧ ـ الحواشي.

وقُرِئ: ﴿وَجَنَّـٰتٍ﴾ بالنَّصبِ عطفاً علىٰ ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ أي: وأخرَجْنا به جناتٍ من أعناب، وكذلك قولُه: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾، ....

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وَجَنَّـٰتٍ﴾ بالنَّصبِ) وهي قراءةُ الجمهور، وجعلها معطوفةً على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾. وكذا أبو البقاء[1]، وتبعهما الكَوَاشيّ[2] والقاضي[3]، وأما الواحديّ فعطفها على ﴿خَضِرًا﴾ وقال: «فأَخرجْنا خضِراً وجنّاتٍ من أعناب»، والأظهرُ أن يكونَ عطفاً على ﴿حَبًّا﴾، لأن قوله: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ مفصّلٌ يشتمل على كل صنفٍ من أصنافِ النامي، كما قال: «﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ بالماء ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾: نَبْتَ كلِّ صنفٍ من أصناف النامي»، والنامي: الحَبُّ والنَّوَى وشِبْهُهما[4].

وقال الراغب: «النبت: يقال لما له نُمُوٌّ في أصل الخِلْقة، يقال: نَبَت الصّبِيُّ والشَّعرُ والسنّ. ويستعمل النباتُ فيما له ساقٌ وما ليس له ساق، وإن كان في التعارفِ قد يختصّ بما لا ساق له»[5].

وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا﴾ طورٌ آخر لذلك النبات، كما قال: «﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾: من النباتِ ﴿خَضِرًا﴾: شيئاً غضّاً أخْضر». وقال أبو البقاء: «﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا﴾، أي: بسبب الماء، فيكونُ بدلاً من: ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ الأولى»[6]. يعني به: بدلَ الاشتمال، لاكتساءِ النبات بلباسِ الـخضرة والطراوة، ومن هاهنا يقعُ التفصيل، فبعضٌ يخرج منه السنابلُ ذاتُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن»: (١: ٥٢٥).

(٢) «كشف الحقائق وشرح الدقائق» (مخطوط)، الورقة: ٤٩.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٥).

(٤) «الوسيط» (٢: ٣٠٥).

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٨٧ بتصرف.

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٤) بتصرف واختصار.

....

حبوبٍ متكاثرة، كما قال: «﴿نُّخْرِجُ مِنْهُ﴾ من الخَضِر ﴿حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾، وهو السنبل».
وبعضٌ خَرَج منه ذاتُ قِنْوان دانية، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾
وبعضٌ آخرُ جنّاتٌ معروشات، كما قال: «﴿وَجَنَّـٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾، أي: من نباتِ أعناب»،
وبعضٌ يُنْبِتُ زيتوناً ورمّاناً ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَـٰبِهٍ﴾، ولكنه أبرز النخلَ والزيتونَ والرمانَ من
صورة الإفراد إلى الجملة تفضيلاً لها ومزية، ولهذا قال: «والأحسنُ أن ينتصبا على الاختصاص».

ومما يدلّ على أن الأصلَ الإفراد، والمعطوف عليه ﴿حَبًّا﴾ قراءةُ من قرأ «حَبٌّ
مُتَرَاكِبٌ»[١]، ومن ثَمَّ قال: «ومن قرأ به كان ﴿قِنْوَانٌ﴾ عنده معطوفاً على (حَبٌّ)». وأحسنَ
صاحبُ «المرشد» حيثُ قال: «والوقف على قولِه ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ لم أر به بأساً، وكان كافياً،
ليعلمَ أن قولَه: ﴿وَجَنَّـٰتٍ﴾ ليس عطفاً على ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾، وأنه معطوفٌ على قولِه ﴿حَبًّا
مُّتَرَاكِبًا﴾، والوقفُ على ﴿مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ صالح. وقد أذنَ بتفضيلِ المذكوراتِ على سائرِها
ذكرُها مفصّلاً بعد الإجمالِ في قولِه: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾»[٢].

وقال الإمام: «اعلمْ أن أنواع النبات أكثرُ من أن تَفِيَ بشرحِها المجلّدات، وإنما اكتفى
بذكر هذه الأقسامِ التي هي أشرفُ أنواعِها، للتنبيه على البواقي»[٣].

وقلتُ: هذه الآية كالتفسير لقولِه تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَـٰوِرَٰتٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنْ أَعْنَـٰبٍ
وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى
ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، وكالبيان لتفضيلِ بعضِها على بعض، على أبلغِ ما
يكونُ مَن تدبّر ورُزِقَ التوفيق.

---

(١) أي على قراءة ﴿نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٥٩٧).
(٢) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» ص١٣٦.
(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٨٩).

والأحسَنُ أن يَنتَصِبا علىٰ الاختِصاص، كقولِهِ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] لفَضْلِ هذينِ الصِّنفَين.

﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ يُقال: اشتَبَهَ الشيئانِ وتشابَها، كقولك: استَوَيا وتَساوَيا. والافتِعالُ والتفاعلُ يشتركانِ كثيراً. وقُرِئَ: «مُتَشابِهاً وغيرَ مُتشابه»، وتقديرُه: والزيتونَ مُتشابهاً وغيرَ مُتشابه، والرمّانَ كذلك، كقوله:

.... كُنْتُ مِنهُ ووالدي بريّـــــاً ....

قولُه: (والأحسَـنُ أن يَنـتَصِبا على الاختِـصاص) أي: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾، لأن الظاهرَ العطْفُ على «جَنَّاتٍ»، أي: نُخْرِج منه الزيتونَ والرمان. لكن الاختصاص، كما مر، هو الوجه، ولأن أسلوبَ الاختصاص مشروطٌ بأن يكون المذكورُ صالحاً للمدح، وأن يكون مشهوراً، فإنه تعالى لمّا ذكر الأصنافَ الثلاثة، وصوّر كلًّا منها بما هو أحسنُ أحوالِه، تشويقاً للسامع، وتزييناً، أورد هٰذَين الصنفَيْن على طريقةٍ يظهرُ بها شرفُهما، كأنه قال: الـحَبُّ كذلك، والنخلُ على هذا، والأعنابُ كما ترى، ويذكر ما لا يخفى شأنُهما في الفضل والكمال. هذا التقرير يقوِّي معنى الإجمال والتفصيل، ويخصِّص المذكورات لإنافتها على غيرها.

قولُه: (**رماني بأمرٍ**[1] **كنتُ منه ووالدي بريّـاً**)[2]، تمامُه:

.... ومن أجلِ الطويِّ رماني

الطَّوِيُّ: البئر المبنيّة بالحجرِ والآجرِّ أو غيرهما، والتقدير: كنتُ منه بريئاً، ووالدِي بريئاً.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وقوله: «رماني بأمر» ليس في «الكشاف».

(٢) البيت لابن أَحْـمَر، وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (١: ٧٥).

والمعنىٰ: بعضُه مُتشابهاً وبعضُه غيرَ متشابه، في القَدْرِ واللونِ والطَّعْم، **وذلك دليلٌ علىٰ التعمُّدِ دون الإهمال.**

﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾: إذا أخرَجَ ثمرَه كيفَ يُخرِجُه ضَئيلاً ضعيفاً لا يُكادُ يُنتَفَعُ به، **وانظُروا إلىٰ حالِ يَنْعِهِ** ونُضْجِه كيفَ يعودُ شيئاً جامِعاً لمنافعَ وملاذَّ، نَظَرَ اعتبارٍ واستبصارٍ واستِدلالٍ علىٰ قُدرةِ مُقدِّرِهِ ومُدَبِّرِهِ وناقِلِهِ من حالٍ إلىٰ حال.

وقُرِئ: «وَيُنعِه» بالضمِّ، يُقال: يَنَعَتِ الثمرةُ يَنْعاً ويُنْعاً. وقرأ ابنُ مُحَيْصِن: «ويانِعِه»، وقُرِئ: «وثُمُرِه» بالضَّمّ.

قولُه: (**دليلٌ على التعمُّدِ دون الإهمال**) أي: الفاعل مختارٌ لا موجب، كقولَةِ بعض الزنادقة.

قولُه: (**وانظُروا إلى حالِ يَنْعِه**). قال المصنِّفُ في «الحاشية»[1]: «فإن قلت: هلّا قيل: مِن غضّ ثمرِه وينعِه؟ قلت: في هذا الأسلوبِ فائدة، وهي أن «الينع» وقعَ فيه معطوفاً على «الثمر»، على سننِ الاختصاصِ على نحو قوله: ﴿وَجِبۡرِيلَ﴾، للدلالة على أن الينعَ أَوْلَى من الغض»[2].

والتحقيقُ فيه أن قولَه تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ عامّ في جميع أحوال الثمر، فيدخل النظرُ في حال بدئه ونضجِه وغيرِهما، فعطفَ ﴿وَيَنۡعِهِۦٓ﴾ على ﴿ثَمَرِهِۦٓ﴾، ليؤْذنَ بعموم أحوالِ الثمر، وأن حالة النضج مُخْرِجة للثمر اليانع عن أن يُسمَّى ثمراً، ونوعاً داخلاً في ذلك الجنس لشرفِه وفضله. وفيه بحْث، لعدم مطابقتِه لما في المتْن، لأنه جعل ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ قيداً

---

(١) يعني حاشية الزمخشري على «الكشاف».

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، حيث خص جبريل وميكال عليهما السلام بعد ذكر الملائكة عموماً، وذلك بأسلوب عطف الخاص على العام. قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية: «أفرد المكان بالذكر لفضلهما، كأنهما من جنس آخر، وهو مما ذكر أن التغاير في الوصف ينزّل منزلة التغاير في الذات». «الكشاف» (٢: ٩).

[﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ١٠٠]

إن جَعَلْتَ ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مفعولَيْ «جَعَلوا»، نَصَبْتَ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ بَدَلاً من ﴿شُرَكَآءَ﴾، وإنْ جَعَلْتَ ﴿لِلَّهِ﴾ لَغْوًا كانَ ﴿شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ مفعولَيْن قُدِّمَ ثانيهما على الأول.

فإن قُلت: فما فائدةُ التقديم؟ قلت: فائدتُه استِعظامُ أن يُتَّخَذَ لله شَريكٌ مَن كان؛ مَلَكاً أو جِنّياً أو إنسياً أو غيرَ ذلك، ولذلك قُدِّمَ اسمُ «الله» على «الشركاء».

لإرادة حالةِ بدئه. يدلُّ عليه قولُه فيما بعد: «لَـمّا أُبيح لهم الأكْل من ثمره، قيل: ﴿إِذَآ أَثْمَرَ﴾ ليُعْلَمَ أن أول وقت الإباحةِ وقتُ إطْلاعُ الشجرِ الثمرَ»[١].

قولُه: (إنْ جَعَلْتَ ﴿لِلَّهِ﴾ لَغْوًا). قال ابنُ الحاجب: «الظرفُ إذا افتقر الكلامُ إليه، ولا يتمّ إلا به، يسمَّى ظرفاً مستقرّاً، يجوزُ أن يكونَ خبراً، أو حالاً، أو صفة. فإذا كان الكلامُ تامّاً بدونه يسمَّى لغواً، نحو: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها»[٢].

قولُه: (ولذلك قُدِّم اسمُ «الله») أي: لفائدةِ الاستعظامِ قدّم أيضاً اسم «الله».

والحاصلُ أن في التركيب[٣] تقديمين، لأن الظرفَ إذا جُعِل لغواً كان مكانُه بعد ذكر المفعولين، و﴿ٱلْجِنَّ﴾ إذا جُعلَ مفعولاً أَوّل، لأنه معرفة، رجع الأصل إلى قوله: «وجعلوا الجنَّ شركاء لله»، ولا ارتيابَ أن فائدةَ التقديم الاهتمامُ بشأن المقدَّم، والاعتناءُ فيه.

قال سيبويه: «إنهم يقدّمون الذي شأنُه أهمّ، وهم ببيانِه أعْنَى، وإنْ كانا جميعاً مما يهمّانهم»[٤].

---

(١) من قوله: «وفيه بحث، لعدم مطابقته لما في المتن» إلى هنا سقط من (أ).

(٢) «الكافية في النحو» لابن الحاجب (١: ٩٤) بتصرف.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ حيث قدم ﴿لِلَّهِ﴾ على المفعولين، وقدم المفعول الثاني ﴿شُرَكَآءَ﴾ على الأول ﴿ٱلْجِنَّ﴾.

(٤) «الكتاب» (١: ٥٦) بتصرف.

....

وتحقيقه: أن المقدّمَ في الكلام هو المقصودُ الأَوْلَى[١] في أجزاء الكلام. ولمّا كان تقديمُ المفعول الثاني، وهو ﴿شُرَكَآءَ﴾، أوجبَ أن يكون الكلامُ فيه، قال: «استعظام أن يُتّخذَ لله شريكٌ مَن كان، ملكاً أو جِنيّاً أو إنسِياً أو غير ذلك»، وتقديمُ الظرفِ على المفعولَين أوجبَ الاهتمام بشأنه، قال: «ولذلك قدّم اسمَ «الله» على الشركاء».

وقال صاحب «المفتاح»: «مثْل أن يكون الشيءُ مُهْتَـمّاً بشأنه بسبب التفاتِ الخاطر إليه، كما تجدُك إذا قال لك أحد: عرفْتُ شركاءَ الله، يقِفُ شعرُك، وتقول: لله شركاء؟!»[٢].

فإذاً في تقديم اسمِ «الله» القصد إلى استعظام ذاتِه عزّ سلطانُه أن يُتَصَوَّر لساحةِ جلالـهِ معنى الشريك مطلقاً، من غير نظرٍ إلى جواز إيجادِه أو حظْره، وفي تقديمِ ﴿شُرَكَآءَ﴾ على ﴿ٱلْجِنَّ﴾ استعظامُ إيجاد الشريك له، من غير نظرٍ إلى كونه جنياً أو إنسيّاً أو غيرَ ذلك.

قال صاحب «الإيضاح»: «وفيه نظر، لأن الآيةَ مسوقةٌ للإنكار التوبيخي، فيمتنعُ أن يكونَ تعلّق ﴿جَعَلُوا۟﴾ بقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ منْـكَراً، من غير اعتبارِ تعلّقِه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾، فيتعيّن أن يكونَ إنكارُ تعلّقِه به باعتبار تعلّقه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾، وتعلّقه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾ كذلك منكر، باعتبار تعلّقه بالله، فلم يبقَ فرقٌ بين التلاوةِ وعكسِها»[٣].

واعْلَمْ أنّا على ما قرّرنا مغْـزَى الكلام، وهو أن التقديمَ للاهتمام، سقط هذا السؤالُ بالكلّيّة[٤].

---

(١) «الأولى» بفتح الهمزة واللام كليهما، وبينهما واو ساكنة.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١١٣.

(٣) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٧٠.

(٤) يعني اعتراض القزويني على السكاكي.

وقُرِئَ: «الجنُّ» بالرفع، كأنه قيل: مَن هم؟ فقيل: الجنُّ. وبالجرِّ على الإضافةِ التي للتبيين.

والمعنىٰ: أشرَكوهم في عِبادته، لأنهم أطاعوهُم كما يُطاعُ الله. وقيل: هم الذينَ زَعَموا أنّ اللهَ خالقُ الخيرِ وكلِّ نافع، وإبليسَ خالقُ الشَّرِّ وكلِّ ضارّ.

قولُه: (**وقيل: هم الذينَ زَعَموا أنّ اللهَ تعالى خالقُ الخيرِ وكلِّ نافع، وإبليسَ خالقُ الشرّ، وكلِّ ضارّ**) عطف على قولِه: «المعنى: أشْرَكُوهم»، ففاعل «جعلوا لله شركاء»، على الأول، عامّ، وعلى الثاني خاصّ[1].

روى مُحْيي السنّةِ عن الكلْبيِّ أن الآية: «نزلت في الزنادقة، أثبتوا الشركةَ لإبليسَ من الخَلْق، فقالوا: الله خالقُ النور والناس والدوابّ والأنعام، وإبليسُ خالقُ الظُّلمة والسّباع، والحيّات والعقارب»[2].

وقال الإمام: «القائلون بيِزْدَان وأَهْرَمِنَ[3] قالوا: إن الجنَّ شركاءُ الله، وهم قد اعترفوا بأن أهْرَمِن مُحْدَث. وفي المجُوس مَن يقول: إن الله تعالى فكَّر في مملكةِ نفْسِه واستعظمَها، فحصل نوعٌ من العَجَب، فتولّد الشيطان منه، ومنهم من يقول: شكَّ في قدرةِ نفسه، فتولّدَ منه الشيطان، فأقرُّوا بحدوثِه، وذلك قوله: ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾»[4].

وهذا القولُ اختاره الإمام، ورَوَى في الآيةِ وجهَين آخرين، وضعَّفهما: أحدهما: قالوا: إن الكافرين كانوا يقولون: الملائكةُ بنات الله، فسُمُّوا بالجن، كما سُمُّوا في قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ

---

(١) يريد بالأول قول الزمخشري: «المعنى: أشركوهم في عبادته»، فلا فاعل محدد للفعل «جعل»، وبالثاني: قوله: «هم الذين زعموا.. » فيكون فاعل «جعل» محدداً وهو المشركون.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٣).

(٣) ويزدان ـ بالياء والزاي المعجمة ـ: هو إله الخير عند المجوس. أما أهْرَمِن: فهو إله الشرّ عندهم. انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٣: ١١٣).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١) بتصرف ملحوظ حذفاً وزيادة.

﴿وَخَلَقَهُمْ﴾: وخَلَقَ الجاعِلِينَ لله شركاءَ. ومعناه: **وعَلِموا أنّ اللهَ خالقُهم دونَ الجنِّ**، ولم يَمنَعْهُم عِلمُهم أن يَتَّخِذوا مَنْ لا يَخلُقُ شريكاً للخالق. **وقيل: الضميرُ للجنّ.** وقُرِئَ: «وخَلْقَهم»، أي: اختلاقَهم للإفك، يعني: وجَعَلوا لله خَلْقَهم حيثُ نَسَبوا قبائحَهم إلىٰ الله في قولهم: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨].

ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات: ١٥٨]. ومعنى الشركة أنها، مع كونها بنات الله، مدبّرةٌ لأحوال هذا العالَم. **وثانيهما:** قال الحسنُ وطائفةٌ من المفسّرين: إن الجن لمّا دَعَوا الناس إلى عبادةِ الأصنام، والقولِ بالشّرك، وكانوا مُطَاعين فيه، صحّ معنى الشركاء[١].

وقال الزجاج: «إنهم أطاعوا الجِنَّ فيما سوَّلت لهم مِن شِرْكِهم، فجعلوهم شركاءَ لله تعالى»[٢].

قولُه: (**وعَلِموا أنَّ اللهَ تعالىٰ خالقُهم دونَ الجِنّ**). قال القاضي: «﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ حال، بتقدير «قد»، أي: وقد علموا أن الله خالقُهم دون الجن، وليس من يَخْلُقُ كمن لا يخلق»[٣]. يعني: هي حال مقدّرةٌ لجهة الإشكال، ولهذا قدّر المصنفُ «العلْم» على نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] كما مرّ في موضعه.

قولُه: (**وقيل: الضميرُ للجنّ**): عطف على قولِه: «وخَلَقَ الجاعِلينَ لله شركاء».

وذكر الزجّاج الوجهين، وقرّر الثاني بقولِه: «﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ والله خالقُ الجن، فكيف يكون الشريكُ لله عزَّ وجلَّ المُحْدَث الذي لم يكن ثم كان؟»، واختار الإمام[٤] الأول[٥].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٦).

(٤) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١). والوجه الأول هو أن معنى ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ وخلق اللهُ الجاعلين له شركاء. والثاني هو أن الضمير في «خَلَقَهم» للجن.

(٥) قوله: «واختار الإمام الأول» سقط من (ط).

....

وقلت: الذي عليه النظم: الوجه الثاني، لِـما عُلِم من قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ هذا المعنى: أي: «خلَقَ الجاعلين لله شركاءَ»، فالواجبُ أن يُحملَ على معنى زائد، لكن يجب تفسيرُ الآية بما ذكره من قولِه: «والمعنى: أشركوهم في عبادته»، ليعمَّ جميعَ من اتّخذ شريكاً لله عزّ وجلّ من المجوس وغيرهم، وجميعَ مَن جعلوه شركاءَ لله، من الملائكة والجنِّ وأهرمن، لأن السورةَ إلى سياقِها في شأن مشركي مكة، واختصاصها بالمجوس، مما يَخْرِم[1] النَّظْم.

وأما بيانُ النظم فإن الآياتِ من لدن قوله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ إلى خاتمةِ ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٥-١٠٢] كالتفسير لسورةِ الإخلاص، والتفصيل لِجملها، وإن قولَه: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾: عطفٌ على الجمل السابقةِ من قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ من باب حصولِ مضمونِ الجملتين، على منوالِ ما سبق في فاتحة السورة[2] التي هي كبراعةِ الاستهلال. يعني حصل من الله ـ عزَّ شأنه، وجلَّ سلطانُه ـ تلك النعمُ العظمى، والآياتُ الباهرات، ليُعْبَدَ ويُوَحَّد، وحصل من بني آدمَ ما ينافيه ويناقضه.

نحـوه ما رواه المصنف: «إنّي والـجِنُّ والإنْسُ في نَبـأٍ عَظِيم، أَخلـُقُ ويُعْبَـدُ غيري، وأَرْزُقُ ويُشْكَرُ غيري!»[3]. وعلى هذا المنوالِ نسج المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الرعد: ١٦] حيث قال: «أَبَعْدَ أن علمتموه ربَّ السموات والأرضِ اتّخذتم من دونه أولياء، فجعلْتم ما كان يجبُ أن يكون سبب التوحيد، من عِلْمِكم وإقرارِكم، سببَ الإشْراك ؟».

---

(١) أي: يقطعه، ويجعله مختلاً.

(٢) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]. حيث جعل الطيبي ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ معطوفاً على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ من باب عطف حصول مضمون الجملتين.

(٣) سبق تخريجه.

﴿وَخَرَقُوا لَهُ﴾: وخَلَقوا له، أي: افتَعَلوا له، ﴿بَنِينَ وَبَنَٰتٍ﴾ وهو قولُ أهل الكتابَيْن في المسيح وعُزَيْر، وقولُ قُرَيشٍ في الملائكة. يُقال: خَلَقَ الإفكَ وخَرَقَه، واختَلَقَه واخترَقَه، بمعنىً. وسُئِلَ الحسنُ عنه، فقال: كلمةٌ عربيةٌ كانت العربُ تقولُها: كان الرجلُ إذا كذبَ كِذْبةً في نادي القومِ يقولُ له بعضُهم: قد خَرَقَها والله.

ويجوزُ أن يكونَ من: خَرَقَ الثوبَ؛ إذا شقَّه، أي: اشتقُّوا له بنينَ وبناتٍ.

وقلت: وما أحسن موقع قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[١] خاتمة لتلك الآياتِ الباهرات، وتخلّصاً إلى هذا التقريع، وتعريضاً بالمشركين! ومِن حقِّ التقريع أن يجعل: ﴿وَخَرَقُوا﴾: مِن خَرَق الثّوب، لينبّهَ على التباين الشديد بين طرفي الإفراطِ والتفريط.

ويؤيّد العموم عطف قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَٰتٍ﴾[٢]، لأن القائلين بالبنين: اليهودُ والنصارى، وبالبنات: المشركون. يعني: جَمَعَ مَن مَالَ من الدين الحنيف بين هاتين العظيمتين، فَوزانُ المعطوفِ[٣] عليه كلّه وزانُ قولِه: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، ووزانُ قولِه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، وزانُ قولِه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾. ووزانُ قولِه: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ وزانُ قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَٰتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

قولُه: (اشتقُّوا له بنين)، النهاية: «وفي الحديث: «النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجالِ»[٤]، أي: نظائرُهم

---

(١) في الآية ثلاثة ألوان بلاغية كما أشار الطيبي بعد ذلك: الأول: حسن الانتهاء، وهو ما أشار إليه بقوله: «خاتمة لتلك الآيات الباهرات». والثاني: حسن التخلص، وهو ما أشار إليه بقوله: «وتخلّصاً إلى هذا التقريع». والثالث: التعريض، وهو ما أشار إليه بقوله: «وتعريضاً بالمشركين».

(٢) وخرقوا: بمعنى افتعلوا.

(٣) يعني به الآيات (٩٥-٩٩) من سورة الأنعام.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٢٣٨) وأبو داود (٢٣٦) والترمذي (١١٣).

وقُرِئَ: «وخَرَّقوا» بالتشديدِ للتكثير، لقوله: ﴿بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ﴾، وقرأ ابنُ عُمَرَ وابنُ عباسٍ رضيَ الله عنهما: «وحَرَّفوا» له، بمعنىٰ: وزوَّروا له أولاداً، لأنّ المُزوِّرَ مُحرِّفٌ مُغيِّرٌ للحقِّ إلىٰ الباطل.

﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ من غيرِ أن يَعلَموا حقيقةَ ما قالوه من خطأٍ أو صواب، ولكنْ رمياً بقَوْلٍ عن عَمًى وجَهالة، من غيرِ فِكرٍ ورَوِيَّة.

[﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ١٠١]

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ من إضافةِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ إلىٰ فاعلِها، كقولك: فُلانٌ بديعُ الشِّعْر، أي: بَديعٌ شِعْرُه، أو هو بديعٌ في السماواتِ والأرض، كقولك: فُلانٌ ثَبْتُ الغَدْر، أي: ثابتٌ فيه، والمعنىٰ: أنه عَديمُ النظيرِ والمِثلِ فيها.

وقيل: البديعُ بمعنىٰ: المُبدِع، وارتفاعُه علىٰ أنه خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أو هو مبتدأٌ وخبرُه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، أو فاعلُ «تعالىٰ». وقُرِئَ بالجرِّ ردّاً علىٰ قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ﴾، أو علىٰ ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾، وبالنَّصبِ علىٰ المدح.

وفيه إبطالُ الوَلَدِ من ثلاثة أوجُه:

وأمثالُهم في الأخلاق والطباع، كأنهن شُقِقْن منهم، ولأن حوّاءَ خُلِقت مِن آدم».

وقال في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]: «قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، فجعلوهم جزءاً له، وبعضاً منه، كما يكون الولدُ بعضاً من والده[1]، وجزءاً له».

قولُه: (ردّاً على قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ﴾) أي: بدلاً منه.

قولُه: (فيه إبطالُ الوَلَدِ من ثلاثة أوجُه). قال صاحب «التقريب»: «ولا يخفىٰ افتقارُ الوجوهِ إلى مقدّمات»[2].

---

(١) لفظة: «بعضاً» سقطت من (ط)، ولفظ الزمخشري في «الكشاف» في الموضع المذكور: «بضعة من والده».

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٣.

أحدُها: أنّ مُبْتَدِعَ السماواتِ والأرضِ ـ وهي أجسامٌ عظيمةٌ ـ لا يستقيمُ أن يُوصَف بالولادة، لأنّ الولادةَ من صفاتِ الأجسام، ومخترعُ الأجسامِ لا يكونُ جِسْماً، حتىٰ يكونَ والداً.

والثاني: أنَّ الولادةَ لا تكونُ إلا عن زوجَيْنِ من جِنسٍ واحد، وهو مُتعالٍ عن مُجانِس، فلم يَصِحَّ أن تكونَ له صاحبة، فلم تصحَّ الولادة.

والثالث: أنه ما من شيءٍ إلا وهو خالقُه والعالمُ به، ومَنْ كان بهذهِ الصِّفةِ كانَ غنياً عن كلِّ شيء، والولدُ إنما يطلبُه المُحتاج.

وقلت: أما الوجه **الأول**: فتقديرُه ـ على ما قال المصنف ـ أنَّ مبدعَ الأجسامِ لا ينبغي أن يتصفَ بصفةِ الولادة، لأنه إن اتصف بها يكون جسماً مثلَها، لأن الولادةَ من صفات الأجسام، والله تعالى منزّهٌ عن أن يكون جسماً، لأن الأجسامَ مُمكِنة، محتاجةٌ في إنشائها إلى مخترع منشِئ.

والقاضي قـرّر هذا الوجـهَ بأن قال: «إن مِـن مبدَعاتِـه السمـواتِ والأرَضِيـن، وهي، مع أنها من جنسِ ما يوصفُ بالولادة، مبرَّأَةٌ عنها، فهو أولى بأن يتعالى عنها، أو أنّ وَلَدَ الشيءِ: نظيرُه، ولا نظير له، فلا ولد له»[١].

والثاني: قوله: «إن الولادةُ لا تكون إلا بين زوجَيْن»، وتحريرُه: أنه ثبت بالدليلِ أنه تعالى خالِقُ الأجسام كلّها، ومبدعُها، ومنشِئها، والخالق لا يجانسُ المخلوق، والزوجيةُ تقتضي المجانسة، والولادةُ متوقّفةٌ على الزوجين، فإذاً لا ولدَ له.

وقال القاضي: «والمعقولُ من الولدِ ما يتولّد من ذكَر وأنثى متجانسَين، والله تعالى منزّهٌ عن المجانسة»[٢].

والثالث: قوله: «إنه ما مِن شيءٍ إلا وهو خالِقُه والعالِمُ به». وهذا ظاهر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٧).

(٢) المصدر السابق (٢: ٤٣٧).

وقُرِئ: «ولم يكُنْ له صاحبة» بالياء، وإنما جازَ للفَصْل، كقوله:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ

فعُلِم من هذا التقريرِ أن قولَه: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾: عطفٌ على قوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾؟ فعلى هذا لا يتمّ الوجهُ الثاني دليلاً إلا بأن يُضَمَّ إليه مقدّمةٌ من الدليلِ الأول، وفي الفاءين في قوله: «فلم يصحّ» مكرَّراً، إشعارٌ بذلك. والوجهُ الثالث دليلٌ مستقلّ كالأول، والجملةُ[١] معطوفة على جملة قولِه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾. وإنما كرّر ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠][٢]، ولم يكْتفِ بقولِه: وهو به عليم، ليشيرَ به إلى استقلال كلّ من القدرةِ والعلْم، بالإحاطةِ التامّة، والقدرة الكاملة. ولهذا عطف الجملةَ الاسميةَ على الفعلية[٣].

قال القاضي: «إن الولدَ كفؤ الوالد، ولا كفُوَ له، بوجْهين: **الأول**: أن كلَّ ما عداه مخلوقُه فلا يكافئُه، **والثاني**: أنه لِذَاته عالـمٌ بكل المعلومات، ولا كذلك غيرُه بالإجماع»[٤].

وقال الإمـام بعدما طـوّل في تـقريرِ الوجوهِ على غيـرِ هذا النمط: «ولو أن الأوّلين والآخرين اجتمعوا على أن يذْكروا في هذه المسألةِ كلاماً، يساويه أو يدانيه في القوّةِ والكمال، لعَجَزوا عنه»[٥]، والله أعلم.

قوله: (لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ)[٦]، تمامُه:

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

(٢) يعني في قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، وهو ـ على هذا ـ من قَبيل وضع المُظهَر موضعَ المُضمَر.

(٣) الجملة الاسمية هي: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، والجملة الفعلية هي: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٧).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٩٨). وليس فيه قوله: «أو يدانيه».

(٦) هذا صدر بيت لجرير في «ديوانه» ص ٩١٣.

[﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ ١٠٢]

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارةٌ إلىٰ الموصوفِ بما تَقدَّمَ من الصِّفات، وهو مُبتَدأ، وما بعدَه أخبارٌ مُترادِفة، وهي ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ....

عَلَىٰ قِمْعِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

ويُروَى: بابِ اسْتِها.

وقيل: كان الأخطل[1] من نصارى العرب. واسمُه: غياث. وزعموا أنّ جريراً لقيَه. وصُلُب: جمع صليبِ النصارى. والشام: النقوش. أراد أن هذه المرأةَ تفعل فعلَ المومسات[2]. والقياس: «وَلَدت»، لأن الفاعلَ مؤنثٌ حقيقي.

قال ابنُ جِنّي: «وهي[3] قراءةُ إبراهيمَ النّخَعِيّ. مثله ما حكاه سيبويه من قولهم: «حضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ». وأنا أرىٰ أنّ تذكير «كان» مع تأنيث اسمِها أسهلُ من تذكير سائرِ الأفعال وتأنيثِ فاعليها، فـ: «كان في الدارِ هند» أسْوغ من: «قام في الدار هند»، وذلك أنه إنما احتيج إلى تأنيثِ الفعل عند تأنيثِ فاعله لأنهما يجْريان مجرى الجزءِ الواحد، لأن كلَّ واحد منهما لا يستغْني عن صاحبِه، فإنك لو حذفت الفعلَ لانفرد الفاعل، فلم يفد شيئاً، فأُنِّث الفعلُ إيذاناً بأن الفاعلَ المتوقّع[4] بعده مؤنّث، بخلافِ «كان» وأخواتها، لأنك لو حذفتَها لاسْتقلّ ما بعدها برأسِه، فلم تَقْوَ حاجتُه إلى الفعل، فانحطّت رتبتُه، ولم يذكر أحدٌ من أصحابنا هذا، فافهمْه»[5].

---

(١) في (ط): «الأخيطل»، موافقةً لما ذكر به في البيت.

(٢) في (أ) و(ج): «المؤمنات».

(٣) يعني قراءة من قرأ: «ولم يكن له صاحبة» بالياء التحتانية، أي: بتذكير الفعل، مع أن فاعله مؤنث.

(٤) في «المحتسب»: «الموقع».

(٥) «المحتسب» (١: ٢٢٤-٢٢٥) بتصرف شديد.

أي: ذلكم الجامعُ لهذهِ الصفات، ﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾ مُسَبَّبٌ عن مضمونِ الجملةِ، علىٰ معنىٰ: أنَّ مَن استَجمَعَت له هذهِ الصِّفاتُ كان هو الحقيقَ بالعبادة، فاعبُدوهُ ولا تَعبُدوا مَنْ دُونَه مِن بعضِ خَلْقه. ثم قال: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ يعني: وهو مَعَ تلك الصِّفاتِ مالكٌ لكلِّ شيءٍ من الأرزاقِ والآجال، رقيبٌ علىٰ الأعمال.

[﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ ١٠٣]

البَصَر: هو الجوهَرُ اللطيفُ الذي ركَّبه اللهُ في حاسَّةِ النَّظَر، به تُدْرَكُ المُبْصَرات، فالمعنىٰ: أنَّ الأبصارَ لا تَتعلَّقُ به ولا تُدرِكُه؛ لأنه مُتعالٍ عن أن يكون مُبْصَراً في ذاتِه، ..

قولُه: (أي: ذلكم الجامعُ لهذهِ الصفات): إشارةٌ إلى الصفاتِ السابقة[1]، وقولُه: ﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾: حكْم ترتّب على تلك الأوصاف، وهي علّةٌ مناسبةٌ له، فحيثُ وُجدت وُجِد، وحيث فُقِدت فُقِد، ولهذا قال: «فاعبدوه ولا تعبدوا مَن دُونه مِن بعضِ خلْقه»، خصّ «البعض» لأن الكلامَ في الملائكةِ والجنّ، لقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]. وقولُه: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾: تتميمٌ للصفات، أو تكْميلٌ لأمر العبادة، فقوله: «وهو، مع تلك الصفات، مالِكٌ لكلِّ شيءٍ من الأرزاق والآجال، رقيبٌ على الأعمال» يحتملهما[2]، أي: هو الحقيقُ بالعبادة، لأنه المنزّهُ عن النقائص، والمنفردُ بالإلهية، والمختصّ بالخالقيّة، ومع ذلك متكفّلٌ لأرزاق العباد، رقيبٌ على أعمالهم، بيده آجالُهم وسائر ما يرْتَفِقون، ويحتاجون إليه، فلِمَ لا يخصّونه بالعبادة؟!

قولُه: (أنّ الأبصارَ لا تَتعلَّقُ به ولا تُدرِكُه): ردٌّ علىٰ أهلِ السنّة، لأنه يفيدُ أن الأبصارَ لا تتعلقُ به لا بالإحاطةِ ولا بغيرِ الإحاطة، لأن أهلَ السنّة قالوا بالثاني دون الأول[3].

---

(١) يعني في الآية (١٠١) من سورة الأنعام.

(٢) أي: تتميم الصفات، وتكميل العبادة معاً.

(٣) وأهل السنة يعتقدون برؤية الله ـ عز وجل ـ بينما ينكر المعتزلة ذلك. انظر: «مقالات الإسلاميين» (١: ٢١٨).

....

قال الزجّاج: «معنى هذه الآية: معنى إدراك الشيءِ[1] والإحاطةِ بحقيقتِه. وهذا مذْهب أهلِ السنّة والحديث، لأن أحداً مِن خلْقِه لا يدركُ المخلوق بكُنْهه[2]، فكيف به جلّ وعزّ؟ فالأبصار لا تحيط به»[3].

وقال الإمام: «المرئيّ إذا كان له حدٌّ ونهاية، وأدركه البصرُ بجميعِ حدوده، سُمِّيَ إدراكاً، فالحاصل أن الرؤيةَ جنس تَحْتَه نوعان: رؤيةٌ مع الإحاطة، ورؤيةٌ لا معها، فنَفْيُ الإدراكِ يفيد نوعاً واحداً، وهو لا يفيد نَفْيَ الجنس»[4].

قال الواحدي: «يصحّ أن يقال: رآه وما أدركه، فالأبصارُ ترَى الباري ولا تحيط به، كما أن القلوبَ تعرفُه ولا تحيطُ به»[5].

وقال الإمام: «هبْ أن الإدراكَ بالبصرِ عبارةٌ عن الرؤية، لكن قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يفيدُ عمومَ النفي عن جميع الأشخاص، في كلِّ الأوقات، وفي كل الأحوال، فإن نفيَ العموم غيرُ عموم النفي، ونفي العموم يوجب ثبوتَ الخصوص. ألا ترى أنه إذا قيل: إنّ زيداً ما ضربه كلُّ الناس، فإنه يفيدُ أنه ضربه بعضُ الناس؟»[6].

ومثْلُه ذكر المصنف في قولِه تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤][7].

ويُقال: إنّ التعريف في ﴿ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ إما للاستغراق، أو للعهد، أو للجنس.

---

(١) زيادة من «معاني القرآن».

(٢) كنه الشيء: حقيقته.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٦) بتصرّف بالتقديم والتأخير.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٤).

(٥) «الوسيط» للواحدي (٢: ٣٠٦).

(٦) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٥) وليس فيه قوله: «ألا ترى... بعض الناس».

(٧) وقال الزمخشري: «ووحّده ـ يعني العظم ـ لأن الواحد هو الدالّ على معنى الجنسية... ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهِن منه بعض عظامه، ولكن كلها». «الكشاف»: (٩: ٥٦٣).

....

أما الاستغراق: فيُفيد أنّ جميعَ الأبصار لا تُـدرِكُه، ودليل الخطاب ـ على ما قاله الإمام[١] ـ يُفيدُ أنّ البعضَ يُدركه.

وأما العهد: فأُريدَ بها أبصار الكفار، على ما روى محيي السنّة عن مالك: لو لم يرَ المؤمنُونَ رَبَّهم يومَ القيامة، لم يُعيَّرِ الكُفّارُ بالحِجاب[٢].

وأما الجِنس: فهو أنّ البصر: ما يعلمُه كل أحدٍ أنه ما هو، وهي حاسّةُ النظر، فلا شكَّ أن الحاسّةَ على ما هي الآن لا تُدركُه، وأما إذا طهّرها اللهُ من الكُدُورات، وأحدثَ فيها بلُطفِه ما يستعينُ به العبد على رؤيةِ الله تعالى في دار الثواب، كما أراده، ويليق بحاله، بحيث لا تُدركُه الأذهان، فأيُّ بُعْدٍ منه؟!

نقل الإمام عن ضرار بن عمرو[٣] أنّ الله تعالى لا يُرى بالعين، وإنما يُرى بحاسة سادسة يخلقُها الله تعالى يوم القيامة، بها تحصلُ رؤية الله وإدراكُه[٤].

وروى محيي السنّة عن ابن عباس ومقاتل: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ في الدنيا، وهو يُرى في الآخرة ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾، ولا يخفَى عليه شيءٌ ولا يَفوتُه»[٥].

وقال الواحدي: «والدليل على أنّ هذه الآية مخصوصةٌ بالدنيا قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ -٢٣]، فقيّدَ النظرَ إليه بيوم القيامة، وأطلقَ في هذه الآية، والمُطلَقُ يُحمَلُ على المُقيَّد»[٦].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٤).

(٣) قاض من كبار المعتزلة، لكنه خالفهم، فكفَّروه وطردوه، مات نحو سنة ١٩٠هـ. انظر: «الفهرست» لابن النديم ص٢١٤، و«لسان الميزان» (٣: ٢٠٣)، و«الأعلام» (٣: ٢١٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٣).

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٤).

(٦) «الوسيط» (٢: ٣٠٧).

....

وقال السَّجاوَندي: «﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ ليس بمدح، لعدم كونه مرئيّاً، بل بيانُ أنه لا يُرى في الدنيا، وهو يَرى»(١).

وقلت: قضيةُ النظم تساعدُ قولَ ابن عباس رضي الله عنه، وذلك أنّ عَطْفَ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] كما سبق، على قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥] على معنى: نحن أنعمنا عليهم بالنِّعم المُتكاثرة، وأَرَيْناهم الآياتِ المُتظاهرة، ليشكرونا، ولا يعبدوا غيرَنا، وهم قد عكَسوا؛ إذ عبَدوا الجن، وجعلوا لله بنينَ وبنات: دلَّ على استحقاق العبادة لله تعالى وعلى أنه ما خلَق الخلقَ إلا للعبادة، فلمّا أراد أن يُبْطِلَ ما نسبوا إليه مِن اتخاذ بنينَ وبنات، على وجهٍ يَستتبعُ المقصودَ من اختصاص العبادةِ به عز وجل قال: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ورتَّبَ عليه قوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ومن المُقرَّر أنّ العبادةَ لا تكون مُعتَدّاً بها، مقبولةً، حتى تكون مصحوبةً بالإخلاص، غيرَ مشُوبةٍ بالرياء، فنبّه بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢] على أنه بذاتِه الأقدس مُراقِبٌ لأحوالهم، حافظٌ لِما يصدرُ منهم، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، وأنّ مُراقَبتَه على خلاف ما عليه المراقِب في الشاهد، لأنه مُراقِبٌ بحيثُ لا تُدْرِكُه الأبصار، وهو يُدرِكُ الأبصار، لئلا يَبْطُلَ غرضُ التكليف، لأنّ العابدَ إذا رآه يضطرُ إلى العبادة.

وفي تخصيص ذِكر إدراكِه الأبصارَ التلويحُ إلى المحافظة التامة، لئلا يَسْتَرِقَ المرائي النظرَ إلى الخلق، وفي ذكر ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ الرمزُ إلى المراقبةِ الكاملة لخَبيئاتِ الصدور،

---

(١) «عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز» للسجاوندي ـ لوحة: ٢٣٨ ـ بتصرف.

لأنَّ الأبصارَ إنَّما تَتعلَّقُ بما كانَ في جِهةٍ أصلاً أو تابعاً، كالأجسامِ والهيئات.

﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾: وهو لِلُطفِ إدراكِهِ للمُدْرَكاتِ يُدْرِكُ تلكَ الجواهرَ اللطيفةَ التي لا يُدرِكُها مُدْرِك، ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ﴾ يَلطُفُ عن أن تُدْرِكَه الأبصار، ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ بكلِّ لطيفٍ فهو يُدرِكُ الأبصار، لا تَلطُفُ عن إدراكِه، وهذا من بابِ اللَّفّ.

[﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ ١٠٤]

﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ هو واردٌ على لسانِ رسولِ الله ﷺ، لقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾، ....

وخَفيّات الهَواجس، ليكون المُريدُ واقفاً على مواقفِ الإخبات والخضوع، آخذاً أُهبةَ الحذر عن الشِّرك الخفيّ. وإلى هذه المعاني لـمَّحَ صلوات الله عليه: «أنْ تعبُدَ اللهَ كأنكَ تَراه، فإن لم تكُن تَراهُ فإنهُ يَراك»[1].

فظهرَ من هذا البيان أنّ قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾: إما استئنافٌ على تقدير سؤال مَورِدُه قولـه: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾، أو صفةٌ لـ﴿وَكِيلٌ﴾، وكالمقابل لمعنى قوله تعالى: ﴿يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]. قال المصنف: «﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾: تعليلٌ للنهي، وتحذيرٌ من فتنتِه، بأنه بمَنزلةِ العدوّ المُداجِي، يَكيدكم ويَغتالُكم مِن حيثُ لا تَشعرون».

قولُه: (﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾): هو واردٌ على لسان رسول الله ﷺ لدلالة قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾، لأنه إما حالٌ من فاعل «جاء»؛ وهو ﴿بَصَآئِرُ﴾، أو من المفعول؛ وهو الضميرُ المنصوب، ويؤيِّدُ الثاني قولُه: «أحفَظُ أعمالَكم وأُجازيكم عليها».

---

(١) سبق تخريجه.

والبَصيرة: نورُ القلبِ الذي به يَسْتَبصِر، كما أنَّ البَصَرَ نورُ العَينِ الذي به تُبْصِر. أي: جاءكُم من الوحي والبيِّنةِ علىٰ ما يجوزُ علىٰ الله وما لا يجوزُ ما هو للقلوبِ كالبصائر، ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ﴾ الحقَّ وآمنَ ﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾ أبصرَ وإياها نَفَع، ﴿وَمَنْ عَمِىَ﴾ عنه فعلىٰ نفسه عَمِيَ وإياها ضرَّ بالعَمىٰ، ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ أحفَظُ أعمالَكم وأُجازيكم عليها، إنما أنا مُنذِر، والله هو الحفيظُ عليكم.

[﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ١٠٥]

﴿وَلِيَقُولُوا۟﴾ جوابُه محذوف، تقديرُهُ: وليقولوا «دَرَسْتَ» نُصَرِّفُها. ومعنىٰ ﴿دَرَسْتَ﴾: قرأتَ وتَعَلَّمْتَ.

قولُه: (والبَصيرة: نورُ القلبِ الذي به يَسْتَبصِر، كما أنَّ البَصَرَ نورُ العَينِ الذي به تُبْصِر)، فيه بيانٌ لربط هذه الآية بما قبلَها، يعني: كما نَفى إدراكَ البصر عن المكلَّفين، أثبتَ لهم البصيرة، ومنَّ عليهم بها منَى لهم، وحذَّرهم أن يَغْفُلوا عنها بقوله: ﴿وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾.

وقلت: والذي يقتضيه النظم أنّ «قُلْ» هاهنا مُقدَّرة، بدليل قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ فكأنه تعالى يقول: قل يا محمدُ للقوم: قد جاءكم فيما سبق في هذه السورة، من الآيات البيّنات، والبراهين الساطعات، ما يفتحُ به آذاناً صُمّاً، وأعيُناً عُمْياً، وقلوباً غُلْفاً، فمَن أبصرَ الحقَّ فلنفسِه بَصُر، وإيَّاها نَفَع، ومَن عَمِيَ عنه فعلى نفسِه عَمِيَ، وإياها ضرّ، وأنا لا أحفظ أعمالَكم، وإنما أنا منذر، واللهُ هو الحفيظُ عليكم.

ولمّا قلنا: إنّ المراد: جاءكم في السورة من الآيات البيّنات، قال فَذْلَكَةً: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

قولُه: (جوابُه محذوف)، أي: معلّله.

وقُرِئ: (دارَسْتَ)، أي: دارَسْتَ العلماء، و(دَرَسَتْ) بمعنىٰ: **قَدُمَتْ هذه الآياتُ** وعفَت، كما قالوا: أساطيرُ الأوّلين، و«دَرُسَتْ» بضمِّ الراء، مُبالغةً في «دَرَسَت»، **أي: اشتَدَّ دُروسُها**. و«دُرِسَتْ» ـ علىٰ البناءِ للمفعول ـ **بمعنىٰ: قُرِئَتْ** أو **عُفِيَت**، **و(دارَسَت)** وفسَّروها بـ: دارستِ اليهودُ مُحَمَّداً ﷺ، وجازَ الإضمار؛ لأنّ الشُّهرةَ بالدراسةِ كانت لليهودِ عندهم، ويجوزُ أن يكونَ الفِعلُ للآيات، وهو لأَهْلِها، أي: دارَسَ أهلُ الآياتِ

قولُه: (**وقُرِئ: «دارَسْتَ»**)[1]: ابنُ كثير وأبو عمرو. و«دَرَسَتْ»: ابن عامر ويعقوب.

قولُه: (**أي: اشتَدَّ دُروسُها**)، لأنّ «فَعُلَ»، من أوزان أفعال الطبائع والغرائز، ولا شكَّ في إثباتها وتمكُّنها.

قولُه: (**بمعنى: قُرِئَتْ**)، أي: قرأها النبي ﷺ، كما قالوا: تَعلَّمْتَ من يَسار وحَبْر، وكانا عَبدَيْن من سَبْيِ الروم.

قولُه: (**و«دارسَتْ»**): أي: وقُرِئ: «ودارَسَتْ».

قال ابن جِنّي: «رَويتُ عن الحسن: «دُرِست»، وعن ابن مسعود، وأُبَيّ: «دَرَس». وأما «دُرِسَتْ» ففيه ضميرُ الآيات، أي: وليقولوا: دَرسْتَها أنت يا محمد، كقراءة العامة: «دارسْتَ». ويجوزُ أن يكون «دَرِسَتْ»، أي: عفَت وتُنوسِيت، كقوله تعالى: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٣)، و«حجة القراءات» ص٢٦٤.

وحجّة من قرأ: «دارسْتَ» بالألف أن المعنى: يقولون: دارسْتَ أهل الكتاب ودارسُوك. أما حجّة من قرأ: «درسَتْ» بإسكان التاء فهي إسناد الفعل إلى الآيات، بمعنى: عفَت وامّحت وتقادمت. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٦٢).

وحَمَلَتُها محُمَّداً، وهم أَهلُ الكِتاب. و«دَرَسَ» أي: دَرَسَ محُمَّد، و«دارِسات»، على: هيَ دارِساتٌ، أي: قديمات، أو ذاتُ دَرْس، كـ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧].

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين اللامَيْنِ في ﴿لِيَقُولُوا﴾، «لِنُبَيِّنَهُ»؟ قلت: الفَرْقُ بينَهما أنّ الأولى مجازٌ، والثانيةَ حقيقة؛ وذلك أنّ الآياتِ صُرِّفَتْ للتبيين، ولم تُصَرَّفْ ليقولوا: دارَسْت، ولكن لأنه حصلَ هذا القولُ بتصريفِ الآياتِ كما حصل التبيين، شُبِّه به، فسِيقَ مَساقَه. وقيل: ليقولوا كما قِيلَ لنُبيِّنَه.

وأما «دَرَس» ففيه ضميرُ النبي ﷺ، وشاهِدُ هذا: «دارَسْتَ»، أي: فإذا جئتهم بهذه القصص والأنباء، قالوا: شيء قرأه، فأتى به، وليس من عند الله تعالى. أي: يفعلُ هذا لتَقوَى أَثَرَةُ التكليف عليهم، زيادةً في الابتلاء لهم، كالحجِّ والغزو وتكليف المشاقّ المُستحَقُّ عليها الثواب. وإن شئت كان معناه: فإذا هم يقولون كذا، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، أي: فإذا هو عدوٌّ لهم»[1].

وقال الزجّاج: «أهلُ اللغة تسمِّي هذه اللام: لامَ الصيرورة»[2].

وقال أبو البقاء: «قصدَ بالتصريف إلى أن يقولوا: ﴿دَرَسْتَ﴾ عقوبةً لهم»[3]، أي: ليعاقبهم به. نحوُه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المدثر: ٣١].

قولُه: (شُبِّـه به، فسِيقَ مَساقَه). تحقيقُ تشبيهه سيَجيءُ في «القصص» عند قوله تعالى:

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٢٥-٢٢٦)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٤: ٦٠٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٨).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٨).

فإن قلت: إلامَ يرجعُ الضميرُ في قوله: «لِنُبَيِّنَهُ»؟ قلت: إلىٰ ﴿ٱلْأَيَٰتِ﴾، لأنها في معنىٰ القُرآن، كأنه قيل: وكذلك نُصرِّفُ القرآن، أو: إلىٰ القرآنِ وإن لم يَجْرِ له ذِكر، لكونِهِ معلوماً، أو: إلىٰ التبيينِ الذي هو مَصدَرُ الفِعل، كقولِهِم: ضَرْبتُه زيداً.

ويجوزُ أن يُرادَ فيمَنْ قرأ: «دَرَسْتَ» و«دارَسْتَ»: دَرَسْتَ الكِتابَ ودارَسْتَه، فيرجعَ إلىٰ «الكِتابِ» المُقدَّر.

﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨][1]. المعنى: ولكن شُبِّهَ[2] به، فسيقَ مساقَه، لأنه حصلَ هذا القول.

قولُه: (ضَرْبتُه زيداً). الضميرُ لمصدر «ضَرَب»، كقوله:

هَذَا سُراقةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ[3]

ومنه[4] قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٦٣][5] إذا كان الضميرُ للتولية.

---

(١) قال الزمخشري: «اللام في ﴿لِيَكُونَ﴾ هي لام «كي» التي معناها التعليل، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة.. وهذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استُعيرت لما يشبه التعليل، كما يُستعار الأسد، لما يشبه الأسد». «الكشاف» (١٢ : ١٢).

(٢) أي: شبه قولهم: «دارسْتَ» بتبيين الآيات، وحذف المشبه به وهو التبيين، على سبيل الاستعارة المكنية.

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه:

والمرء عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ

«والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يقف على قائلها أحد» ـ كما قال البغدادي ـ والشاهد في البيت أن الضمير في «يدرسه» راجع إلى مضمون «يدرس»، أي: يدرس لدرس، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل. وإنما لم يجُز عَوْدُه للقرآن لئلا يلزم تعدِّي العامل إلى الضمير وظاهره معاً. انظر: «كتاب سيبويه» (٣: ٦٧)، و«أمالي ابن الشجري» (١ : ٣٣٩)، و«خزانة الأدب» (١ : ٢٢٧)، (٢: ٢٨٣)، (٣: ٥٧٢، ٦٤٩)، (٤ : ١٧٠). و«همع الهوامع» (٤ : ٢٠٥)، و«شرح أبيات المغني» (٦ : ٢٩١).

(٤) أي: من عود الضمير إلى المصدر.

(٥) الشاهد في ﴿مُوَلِّيهَا﴾، حيث الضمير عائد للمصدر «التَّولية». ولعل الأظهر أن الضمير عائد إلى «الوجهة».

[﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ * وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ ١٠٦-١٠٧]

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراضٌ أكّـدَ به إيجابَ اتباع الوحيِ لا محلَّ له من الإعراب. ويجوزُ أن يكونَ حالاً من ﴿رَّبِّكَ﴾، وهي حالٌ مُؤكِّدةٌ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

قولُه: (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: اعتراضٌ أكّدَ به إيجابَ اتّباع الوَحي)، وذلك أنّ قولَه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ كلمةَ التوحيد، اعتراضٌ بينَ قولِه: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ وبينَ قوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، توكيداً لِما في كلمة التوحيد [مِن] التمسُّك بحَبل الله، والاعتصام به، والتبرّي والإعراض عمّا سواه. ولأنّ المُوحَى ليس إلا التوحيد. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨][(١)].

وفيه[(٢)] تسليةٌ لرسول الله ﷺ والحثُّ على احتمال الأذى من الكفّار، والصفحُ عن مساوئهم، وذلك أنه تعالى ختمَ الآيات بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟﴾ [الأنعام: ١٠٥].

وفيه معنى التعكيس[(٣)]، وهو أنّ تكريرَ الآيات البيّنات ليس إلا ليهتدوا ويتّبعوك، فقد جعلوها وسيلةً إلى الطعن فيك، والقولِ بأنك دَرَسْت وتعلّمْت من اليهود، فاصفَح عنهم، واتّبع ما جاءك من توحيد ربِّك.

قولُه: (وهي حالٌ مُؤكِّدة)، قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نظر، إذ شَرْطُ المؤكِّدة تَقدُّم جملةٍ اسمية»[(٤)]. قلت: هذا شرطٌ لحذف العامل، كما مرّ مراراً.

---

(١) والخلاصة أن قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ في الآية، جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، للتوكيد.
(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.
(٣) في (ج): «التنكيت».
(٤) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٤.

[﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍۢ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ١٠٨]

﴿وَلَا تَسُبُّوا۟﴾ الآلهةَ ﴿ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ﴾، وذلك أنهم قالوا عندَ نزولِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: لتَنتَهِيَنَّ عن سَبِّ آلهتنا أو لنَهجُوَنَّ إلهك. وقيل: كان المُسلمونَ يسبُّون آلهتَهم، فنُهوا لئلّا يكونَ سَبُّهم سَبَباً لسبِّ الله تعالىٰ.

فإن قلتَ: سَبُّ الآلهةِ حقٌّ وطاعة، فكيفَ صَحَّ النهيُ عنه، وإنما يصحُّ النهيُ عن المعاصي؟ قلتُ: رُبَّ طاعةٍ عُلِمَ أنها تكونُ مفسدة، فتخرجُ عن أن تكونَ طاعة، فيجبُ النهيُ عنها لأنَّها معصية، لا لأنها طاعة، كالنهيِ عن المُنكَر، وهو من أجَلِّ الطاعات، فإذا عُلِمَ أنه يُؤدّي إلىٰ زيادةِ الشرِّ انقلَبَ معصية، ووَجَبَ النهيُ عن ذلك النهي، كما يجبُ النهيُ عن المُنكَر.

فإن قلت: فقد رُوِيَ عن الحسنِ وابنِ سيرين: أنَّهما حَضَرا جِنازة، فرأىٰ مُحَمَّدٌ نِساءً، فرجع، ....

قال أبو البقاء: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ يجوزُ أن يكون مُستأنفاً، وأن يكون حالاً مؤكِّدة من ﴿رَّبِّكَ﴾، أي: منفرداً بالإلهية»[1].

قولُه: (أنهم قالوا عندَ نزولِ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾)، فإن قلتَ: لا يستقيمُ هذا[2] مع النهي في ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟﴾. قلتُ: إذا قصدَ بالتلاوة سَبَّهم وغيظَهم، يستقيمُ النهي عنها.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٩).

(٢) يعني قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾.

فقال الحسن: لو تَرَكْنا الطاعةَ لأجلِ المعصيةِ **لأسرَعَ ذلك في ديننا**. قلت: ليسَ هذا مما نحنُ بصَدَدِه، لأنَّ حضورَ الرجالِ الجنازةَ طاعة، وليسَ بسببٍ لحضورِ النساء، فإنهنَّ يَحضُرْنَها، حَضَرَ الرجالُ أو لم يحضروا، بخِلافِ سَبِّ الآلهة. وإنما خُيِّلَ إلىٰ محمدٍ رحمه الله أنه مِثْلُه حتّىٰ نبَّه عليه الحسن.

﴿عَدۡوَۢا﴾: ظُلماً وعُدواناً. وقُرِئ: «عُدُوّاً» بضمِّ العينِ وتشديدِ الواو بمعناه. ويُقال: عدا فُلانٌ عَدْواً وعُدُوّاً وعُدْواناً وعِداءً. وعن ابنِ كثير: «عَدُوّاً»، بفتح العينِ بمعنىٰ: أعداء، ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾: علىٰ جَهالةٍ بالله وبما يجبُ أن يُذكَرَ به، ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ﴾ **مِثْلَ ذلك التزيينِ** زَيَّنا لكلِّ أمّةٍ من أُممِ الكُفّار سُوءَ عَمَلِهِم، ....

قولُه: (**لأسرَعَ ذلك في ديننا**): أي لأسرعَ فسادُ ذلك في ديننا، أو: لأسرعَ ذلك في فساد ديننا[١]. ضمّن «أسرَعَ» معنى التأثير: أي أثّر التركُ في ديننا سريعاً.

قلت: إن صحَّت الرواية، فالحقُّ مع ابن سيرين، لِـمَا رُوِّينا في «مسند أحمد بن حنبل»، و«سنن ابن ماجه»، عن ابن عمر قال: «نَهَى رسولُ الله ﷺ أَنْ تُتبَعَ جِنازةٌ معَها رَانَّةٌ»[٢].

وعن ابن ماجه، عن عِمران بن حُصين وأبي برزة، قالا: خَرَجْنا مع رسول الله ﷺ في جِنازة، فرأى قوماً قد طرحوا أردِيَتَهم، يَمْشون في قُمُص، فقال رسول الله ﷺ: «أبفِعْلِ الجاهليةِ تأخُذُون ـ أو: بصَنيعِ الجاهِلِيَّة تَشبَّهُون ـ؟ لقد هَمَمْتُ أن أدعُوَ عَليكُم دَعْوةً تَرجِعُون في غَيْرِ صُوَرِكُم» قال: فأخذوا أرديتَهم، ولم يعودوا لذلك[٣].

قولُه: (**مِثْـلَ ذلك التزيين**) الـمشارُ إليه قولُه: ﴿فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾، وهو أمرٌ

---

(١) كأنه يريد أن يقول: إن في الجملة إيجاز حذف.

(٢) الرانّة: النائحة. والحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٦٦٨) وابن ماجه (١٥٨٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٦٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٤٨٥)، وضعّف البوصيري إسناده في «مصباح الزجاجة» (١: ٤٨٢)، وأعلّه بنُفَيع بن الحارث متروك الحديث، وكذا القول في علي بن الـحَزَوَّر، قال البخاري: منكر الحديث.

أي: خَلَّيْناهم وشأنَهُم، ولم نَكُفَّهم، حتىٰ حَسُنَ عندَهم سُوءُ عملِهم، أو: أمهَلْنا الشيطانَ حتّىٰ زَيَّنَ لـهم، أو: زَيّناهُ في زَعْمِهم وقَوْلِهم: إنّ الله أمرَنا بهذا وزيَّـنَه لنا، ﴿فَيُنَبِّئُهُم﴾: فيُوبِّخُهم عليه ويُعاتبُهم ويُعاقبُهم.

[﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩]

﴿لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ﴾ من مُقْتَرحاتِهم، ﴿لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ وهو قادرٌ عليها، ولكنَّه لا يُنزِّلُها إلّا علىٰ مُوجِبِ الحِكمة، أو: إنما الآياتُ عندَ الله لا عندي، فكيفَ أُجيبُكم إليها وآتيكُم بها، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: وما يُدريكم ﴿أَنَّهَا﴾: أنَّ الآيةَ التي تَقترِحونَها ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بها، ....

عظيم، فاستبعده، حيثُ أشار إليه بقوله: «ذلك»، ولا يُحمَل على مِثل ذلك الأمرِ العظيم إلا التزيين.

قولُه: (أو زيّنّاه في زَعْمِهم): إشارةٌ إلى أنه هو من باب المُشاكَلة[1]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦][2].

قولُه: (وما يُـدْرِيكم أنّ الآيةَ[3] التي تَقتَرِحونَها ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾). قال أبو البقاء: «﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: ﴿مَا﴾: استفهامٌ في موضع رفعٍ بالابتداء، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾: الخبر، وهو يتَعدّىٰ إلى مفعولين»[4].

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾، حيث أطلق لفظ «التزيين» على تخلية الكفار وشأنهم، حتى حسُنَ عندهم سوء عملهم، وإمهال الشيطان حتى زيّن لهم ذلك.

(٢) والمشاكلة في ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾. وكان الكفرة يقولون: أما يستحيي رَبُّ محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت؟ فجاء قوله: ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾ على سبيل المقابلة، وإطباق الجواب على السؤال. «الكشاف» (٦: ٢٠٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية. وفي «الكشاف»: «﴿أَنَّهَا﴾ أنّ الآية».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣٠).

....

وقال صاحبُ «الانتصاف»: «إذا قيل لك: أكرِمْ زيداً يكافئك، قلتَ في إنكارِه: وما يُدريك أنني إذا أكرمتُه يكافئُني؟ فإن قال: لا تُكْرم زيداً فإنه لا يكافئُك، قلت في إنكاره: وما يُدريك أنه لا يكافئني؟ تريد: وأنا أعلمُ منه المكافأة. فكان مُقتضى حسن ظنِّ المؤمنين بهؤلاء المعاندين أن يُقال لهم: وما يُدريكم أنها إذا جاءت يؤمنون؟ وإثبات ﴿لَا﴾ يعْكس المعنى إلى أنّ المعلومَ لك الثبوت، وأنت تُنْكرُ على مَن نفَى، فلهذا حملها بعضُ العلماء على زيادة «لا»، وبعضُهم على معنى «لعل»[1]، والزمخشريُّ أبقاها على وجهها بطريق نوضحُه بمثالِنا المذكور.

فإذا قيل لك: أكرِم زيداً يكافئُك، فلك حالتان: حالةٌ تنكر عليه[2] ادِّعاءه العلمَ بما يَعلَم خلافَه، وحالة تَعذرُه في عدم العلم أنه لا يكافئ، فإنكارُ الأول بحذف «لا»، وإنكار الثاني يجوزُ معه ثبوتُ «لا»، بمعنى: ومن أين تعلمُ أنت ما عَلمْتُه أنا مِن أنه لا يكافئ؟ فالآية أُقِيم فيها عُذرُ المؤمنين في عدم علمِهم بالغيب[3] الذي علمَه الله، وهو عدم إيمان هؤلاء فاستقام دخول ﴿لَا﴾»[4].

وقلت: الظاهر من تفسير المصنف بقوله: و«ما يدريكم ﴿أَنَّهَآ﴾: أنّ الآيَةَ التي تقترحونها ﴿إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ بها»، وقوله: «يعني: أنا أعلمُ أنها إذا جاءت لا يؤمنون، وأنتم لا تدرون» أنّ الاستفهامَ فيه للإنكار[5]، وفيه معنى النفي، وإن منع صاحب «الكشف»

---

(١) هذا يوهم أن بعض العلماء حمل «لا» على معنى «لعل». وصاحب «الانتصاف» لم يقل ذلك، وإنما قال: «وبعضهم أوّل «أنَّ» بـ: «لعل». وهكذا فقد تصرف الطيبي في النص حتى جاء هذا الخلط بين «أنَّ» و«لا» في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾.

(٢) يعني على القائل.

(٣) في «الانتصاف»: «بالمغيَّب»، وهما بمعنى.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤٣-٤٤) بتصرُّف مخلّ أحياناً.

(٥) جملة «أن الاستفهام فيه للإنكار» في محل رفع خبر قوله: «الظاهر». والمقصود بالاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾. حيث أنكر الله سبحانه على المؤمنين حُسنَ ظنهم بالكافرين، وطمَعَهُم في إيمانهم، ونفى أن يكون لهم علمٌ بما سبق به علمُ الله من أنهم لا يؤمنون.

....

ذلك بقوله: «ولا يجوز أن يكون «ما» نفياً، على تقدير: وما يُشعركم اللهُ إيمانَهم، لأنّ الله تعالى قد أعلَمَنا أنهم لا يؤمنون، بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام: ١١١]»[1]، لأنّ تقريرَه ـ وذلك أن المؤمنين كانوا يَطْمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية ويَتمنَّون مجيئَها ـ بيانٌ لمقتضى المقام، يعني: نُـزِّل المؤمنون، لِـحرصِهم على إيمان القوم، منزلةَ من يدّعِي أنّ الآياتِ من عند رسول الله ﷺ البتّة، ومنزلةَ من لا يَدْري أن عِلمَ الله سبقَ بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات. وذلك أن قريشاً لما سألت رسولَ الله ﷺ أن يأتيهم بآية، وحلفوا: ﴿لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾، سألَ المسلمون أيضاً ذلك إظهاراً للحِرصِ على إيمانهم، فقيل له صلوات الله عليه أن يقول لهم: أولاً: ﴿إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ لا عندي، وثانياً: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بمعنى: كأنكم لا تدرون سَبْقَ عِلْمي بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات، بسبب طمعِكم هذا. وهو المرادُ من قوله: «وما يُدْرِيكم أنهم لا يؤمنون؟ على معنى: أنكم لا تدرون ما سبَقَ عِلْمي به من أنهم لا يؤمنون».

ولخّصه القاضي حيث قال: «وما يُـدْرِيكُم، استفهامُ إنكار، أي: لا تدرون أنهم لا يؤمنون؛ أنكَر السببَ مبالغةً في نفي المسبَّب»[2]. يعني: أنكرَ الدرايةَ بهذا العلم، وأريدَ إنكارُ إظهار الحِرْص على إيمانهم[3]، أي: أنتم لا تدرون هذه المسألة، فلذلك تطمعون في إيمانهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الأنعام: ٣٥]، قال: «كانوا يقترحون الآيات، فكان يـودُّ أن يُـجابوا إليها، لتمـادي حرصِـه

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤٢٣-٤٢٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤١).

(٣) أي: أنه من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته السببية.

يعني: أنا أعلمُ أنها إذا جاءَت لا يُؤمنونَ بها، وأنتُم لا تَدْرونَ بذلك. وذلك أنّ الـمُؤمنينَ كانوا يَطمَعونَ في إيمـانِهم إذا جاءت تلك الآيةُ ويَـتَمنَّوْنَ مجيئَها، فقال عزَّ وجلَّ: وما يُدريكم أنَّهم لا يُؤمنون، علىٰ معنىٰ: أنَّـكم لا تَدرونَ ما سبقَ عِلمي به من أنهم لا يُـؤمنونَ به، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقيل: ﴿أَنَّهَآ﴾ بمعنىٰ: «لعلَّها»، من قولِ العرب: ائتِ السُّوقَ أنَّك تشتري لحمـاً. وقال امرُؤُ القَيْس:

على إيمانِهم، فقيل له: إن استطعتَ كذا فافعل، دلالةً على أنه بلغ في حرصِه أنه لو استطاع ذلك لفعلَه».

وقال الإمام نورُ الدين الحكيم الأَبَرْقُوهِيّ[١] رحمه الله: «معنى الآية: وما يُشعركم أيها المؤمنون المُتمنّون مجيءَ الآيات التي اقترحوها أنها إذا جاءت لا يؤمنون؟ أي: أنكم لا تدرون ذلك وأنا أدري». فالاستفهامُ بمعنى النفي. وعلى هذا قال بعضُهم: إنّ قولَه فيما بعد: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠] مُتصلٌ بهذا، تدرون أنهم ﴿إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

والآيةُ شديدةُ الشبه بقول السيدِ الذي حَبَسَ عبدَه ـ مثلاً ـ للذي يشفعُ إليه من أصحابه في إطلاقه: إنه إذا أُطلقَ لا يَمتثِل، أي: أنا رُزْتُه، وذُقتُ طِباعَه، وأعلَمُ إصرارَه، وأنت لا تعلَم.

قولُه: (**ألا ترى إلى قوله:** ﴿ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ ﴾) أي: هذه الآية التالية مُؤْذِنةٌ بأنّ ﴿لَا﴾ غيرُ مزيدة[٢].

---

(١) لعله: أحمد بن إسحاق الأبرقوهي، عالم بالحديث والقراءات، من أهل أبرقوه بأصفهان. توفي بمكة سنة ٧٠١هـ. انظر: «شذرات الذهب» (٦: ٤)، و«الأعلام» (١: ٩٦).

(٢) في (أ): «يؤيد كون ﴿لَا﴾ غير مزيدة».

عُوجوا علىٰ الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنا نَبْكي الدِّيارَ كما بَكىٰ ابنُ خِذَامِ

وتُقوِّيها قراءةُ أُبيٍّ: «لعلَّها إذا جاءَت لا يُؤمنون»، وقُرِئ: (إنها) بالكسرِ علىٰ أنَّ الكلامَ قد تمَّ قبلَه، بمعنىٰ: وما يُشعِرُكم ما يكونُ منهم، ثم أخبرَهم بعِلمِهِ فيهم فقال: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ البتَّة.

ومنهم مَن جَعَلَ ﴿لَا﴾ مَزيدةً في قِراءةِ الفتح. وقُرِئ: «وما يُشعِرُهم أنها إذا جاءَت لا يؤمنون» أي: يَحلِفونَ بأنَّهم يُؤمنونَ عندَ مجيئها، وما يُشْعِرُهم أن تكونَ قُلوبُهم حينَئذٍ كما كانت عندَ نزولِ القرآنِ وغيرِه من الآياتِ مطبوعاً عليها، فلا يُؤمنوا بها.

[﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ ١١٠]

قولُه: (عُوجُوا على الطَّـلَلِ) البيت[1]، عاجَ من راحلتِه: مال وعطَف، والعَوْج: عطفُ رأس البعير بالزّمام، والطَّـلَل المُحِيل: المَنزِلُ الذي أتى عليه الحَول، أو حال وتغيّر من صفته بِصَوْب الأمطار، وهبوبِ الرياح، وابنُ خِذام، بكسر الخاء المعجمة: قيل: إنه أوَّلُ مَن بكى من الشعراء على الديار.

قال الزجّاج: «فزعم سيبَويهِ عن الخليل أنّ معناها: «لعلها»، وهي قراءةُ أهل المدينة»[2].

قولُه: (وقُرِئَ «إنّها» بالكسر): ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلافٍ عنه، والباقون: بفتحِها[3].

قولُه: (ومنهم مَن جَعَلَ ﴿لَا﴾ مزيدةً في قِراءةِ الفتح). قال الزجّاج: «المعنى: وما يُشعِرُكم

---

(١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١١٤.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٠).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٢٦٥.

﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ ... وَنَذَرُهُمْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، داخلٌ في حُكمِ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، بمعنىٰ: وما يُشعِرُكُم أنهم لا يُؤمنون، وما يُشعِرُكُم أنّا نُقلِّبُ أفئدتَهم وأبصارَهم، أي: نطبعُ علىٰ قلوبِهم وأبصارِهم فلا يفقهونَ ولا يُبْصِرونَ الحقّ، كما كانوا عندَ نزولِ آياتنا.

أو لا يُؤمنونَ بها لكونِهم مطبوعاً علىٰ قلوبهم، وما يُشعركُم أنّا نَذَرهُم في طُغيانِهم، أي: نُخلِّيهم وشأنَهم لا نَكُفُّهم عن الطغيانِ حتىٰ يَعْمَهوا فيه.

وقُرِئ: «ويُقَلِّبُ»، «ويَذَرُهُم» بالياء، أي: الله عزَّ وجلّ. وقرأ الأعمشُ: «وتُقَلَّبُ أفئدتُهم وأبصارُهم» علىٰ البناءِ للمفعول.

[﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ ١١١]

﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾؛ كما قالوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾؛ كما قالوا: ﴿فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ [الدخان: ٣٦]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾؛ كما قالوا: ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

أنها إذا جاءت يؤمنون، كقوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]»[1].

قولُه: (﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾) يعني: معنى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾: هذا المقترح، وقد مرّ أنّ ﴿كُلَّ شَىْءٍ﴾ من إطلاقِ الكلّ على مُعْظَم الشيء[2].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٠).

(٢) يريد أنه من باب المجاز المرسل الذي علاقته الكلّية.

﴿قُبُلًا﴾: كُفَلاءَ بِصِحّةِ ما بَشَّرْنا به وأنذَرْنا، أو جماعاتٍ. وقيل: ﴿قُبُلًا﴾: مُقابَلةً. وقُرِئَ: (قِبَلًا) أي: عِياناً. ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ مشيئةَ إكراهٍ واضطرار.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَجۡهَلُونَ﴾ فيُقْسمونَ بالله جَهْدَ أيمانِهم علىٰ ما لا يَشعُرونَ به من حالِ قُلوبِهم عندَ نزولِ الآيات. ....

قولُه: (﴿قُبُلًا﴾: كُفَلاء): شروعٌ في تفسير ﴿قُبُلًا﴾.

قال القاضي: «﴿قُبُلًا﴾: جمع قَبِيل، بمعنى: كفيل، أي: كُفلاءَ بما بَشَّروا به وأَنذروا، أو: جمع «قَبِيل» الذي هو: جمع قَبِيلة، بمعنى: جماعات، أو: مصدر، بمعنى: مُقابَلة. وهو على الوجوه: حالٌ من ﴿كُلَّ﴾، وإنما جاز ذلك لعمومِه»[1].

قال الجوهري: «رأيته قبلاً ـ بضم القاف وكَسْرها وفتحها ـ أي: مقابلةً وعِيَاناً، وقوله تعالى: ﴿وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلًا﴾: قال الأخفش: أي: قَبِيلاً، وقال الحسن: أي: عِياناً».

قولُه: (وقُرِئ: «قِبَـلاً») أي: بكسرِ القاف وفتحِ الباء: نافع وابن عامر، والباقون: بضَمِّهما[2].

قولُه: (مشيئةَ إكراهٍ واضطرار): مذهبُه.

قال القاضي: «﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: استثناءٌ من أعمّ الأحوال، أي: لا يؤمنون في حالٍ إلا حالَ مشيئة الله إيمانَهم. وقيل: مُنقطع، وهو حُجّةٌ واضحةٌ على المعتزلة»[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣).

(٢) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٦٧. وقراءة الكسر بمعنى: عياناً، أما قراءة الضم فهي جمع قَبِيل، أي: جماعة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣)، والاستثناء المنقطع: هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضَ المستثنى منه. ومع ذلك لا بد أن يكون هناك نوعُ اتصال معنوي يربط بينهما، كقولنا: اكتمل الطلاب إلا الكتب.

أو: ولكنَّ أكثرَ المسلمينَ يجهلونَ أنَّ هؤلاءِ لا يُؤمنون إلّا أن يَضْطرَّهُم **فيَطمَعونَ** في إيمانِهم إذا جاءتِ الآيةُ المُقتَرحة.

[﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ ١١٢]

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾: **وكما خَلَّيْنا بينَك وبينَ أعدائِك، كذلك فَعَلْنا بمَنْ قبلَك** من الأنبياءِ وأعدائِهم، ....

قولُه: (**أو: ولكنَّ أكثرَ المسلمينَ يجهلون**). فإن قلتَ: لِمَ نسبَ الجهل إلى المسلمين في هذا الوجه، وإلى المشركين في الوجه السابق؟[1] قلتُ: أما تخصيصُ المسلمين بالذكر فهو مُفرَّعٌ على القراءة المشهورة في الآية السابقةِ في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2]، وفسّره بقوله: «إنّ المؤمنين كانوا يطْمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية، ويتمنَّون مَجيئَها»، فالمعنى كما قال: «أكثرُ المسلمين يجهلون أنّ هؤلاء لا يؤمنون، إلا أن يضطرَّهم، فيطمعون في إيمانهم».

وتخصيصُ المشركين بالذِّكر مبنيٌّ على القراءة الشاذة، وهي: «وما يُشعِرُهُمْ أنّها إذا جاءتهم لا يؤمنونَ»، وفسّره بقوله: «وما يُشعرهم أن تكون قلوبُهم حينئذ كما كانت عند نزول القرآن وغيرِه من الآيات، مطبوعاً عليها». فالمعنى كما قال: «وأكثرهم يَجهلون، فيُقْسمون بالله جهدَ أيمانهم على ما لا يشعرون من حال قلوبهم عندَ نزول الآيات».

والحاصل: أنّ هذا الكلامَ[3] تذييلٌ للكلام السابق بحسب اعتبار القراءتين.

قولُه: (**وكما خَلَّيْنا بينَك وبينَ أعدائِك كذلكَ فَعلْنا بمَنْ قَبلك**). قال القاضي: «وهو دليلٌ على أن عداوةَ الكفرة للأنبياء بفعل الله وخلْقِه»[4].

---

(١) يقصد في قراءة مَنْ قرأ: «وما يُشعرُهُمْ أنّها إذا جاءتْهم لا يُؤمنونَ»، وهي قراءة شاذة كما سيأتي.

(٢) والقراءة المشهورة في الآية هي: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ بضمير الخطاب، فيكون الخطاب للمؤمنين.

(٣) يريد: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾. والتذييل هنا للتوكيد، وهو غير جار مجرى المثل.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣).

لم نَمنَعْهم من العداوة، لِـمَا فيه من الامتِحانِ الذي هو سَبَبُ ظهورِ الثباتِ والصَّبْر، وكَثْرةِ الثوابِ والأجر.

وانتَصَبَ ﴿شَيَـٰطِينَ﴾ علىٰ البَدَلِ من ﴿عَدُوًّا﴾، أو علىٰ أنَّهما مفعولانِ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: يُوَسوِسُ شياطينُ الجنِّ إلىٰ شياطينِ الإنس، وكذلك بعضُ الجنِّ إلىٰ بعض، وبعضُ الإنسِ إلىٰ بعض. وعن مالكِ بن دينار: إنّ شيطانَ الإنسِ أشدُّ عليَّ من شيطانِ الجنّ، لأني إذا تعوَّذْتُ بالله ذهبَ شيطانُ الجنِّ عني، وشيطانُ الإنسِ يجيئني فيَجُرُّني إلىٰ المعاصي عِياناً، ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾: ما يُزَيِّنُه من القولِ والوسوسةِ والإغواءِ والإغراءِ علىٰ المعاصي ويُمَوِّهُه، ﴿غُرُورًا﴾: خَدْعاً وأخذاً علىٰ غِرَّة، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾: ما فعلوا ذلك، أي: ما عادَوْك، أو ما أوحىٰ بعضُهم إلىٰ بعضٍ زُخرُفَ القولِ، بأن يَكُفَّهم ولا يُخَلِّيهم وشأنَهم.

[﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ ١١٣]

وقلت: الظاهر: أنّ المشارَ إليه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ما سبق من الأقوال التي لا تصدُر إلا عن أعداء الأنبياء، تسليةً لرسول الله ﷺ مثلَ قولهم: ﴿دَرَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، ومثلَ السبِّ الذي يُفهَم من قوله: ﴿فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا﴾ [الأنعام: ١٠٨]، والأقسام التي نصَّ عليها بقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩]. يدلُّ على أنّ الكلام في هذا[1] قولُه: ﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾، ثم بيّن أنّ ذلك بتمكين الله إياهم، بقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾.

قولُه: (على غِرّة) أي: «غفلة. والغارّ: الغافل، واغترَّه: إذا أتاه على غفلة». قاله الجوهري.

---

(١) أي: فيما ذكره من أقوال أعداء الأنبياء والسبّ، والأقسام. و«قوله»: فاعل «يدل».

﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: وليكونَ ذلك ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾، علىٰ أنَّ اللامَ لامُ الصَّيْرورة، وتحقيقُها ما ذُكِر.

والضميرُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ يرجعُ إلىٰ ما رجَع إليه الضميرُ في ﴿فَعَلُوهُ﴾، أي: ولتميلَ إلى ما ذُكِـرَ من عَداوةِ الأنبياءِ ووَسوَسةِ الشياطين، ﴿أَفْـِٔدَةُ﴾ الكفار، ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ لأنفسِهم، ﴿وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ من الآثام.

[﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ ١١٤]

﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: قُلْ يا مُحَمَّدُ: أفغيرَ الله أطلُبُ حاكِماً يحكمُ بيني وبينكم، ويَفصِلُ الـمُحِقَّ مِنّا من المُبْطِل، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ المُعْجِز، ....

قولُه: (جوابُه محذوف)، أي: معلّله، وهو ما قدّره من قوله: ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ لدلالة المذكور عليه. ولأن الصَّغْوَ إلى ما ذكره من عداوة الأنبياء لم يصحَّ عندَه أن يكون مطلوباً لله بجعل كلِّ نبيٍّ عدواً، قال: «إنّ اللامَ للصيرورة».

والمعنى عند أهل السنة: وليكون إصغاءُ الأتباع، وميلُ قلوبهم إلى المتبوعين من شياطين الإنس والجنّ، وإلى ما عادَوا به الأنبياء من زُخرف القول والغُرور؛ ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ﴾، تلخيصُه: إنما جعلنا لكل نبيٍّ عدواً ذا قول مُزخرف، ليميلَ إليه قلوب الذين قدّرنا في الأزل أنهم لا يؤمنون، هذا يؤيدُ قول القاضي: «فيه دليلٌ على أنّ عداوةَ الكفرة للأنبياء بفعل الله»[1].

قولُه: (وليكونَ ذلك) المشارُ إليه: الصَّغْوُ المذكور.

قولُه: (وتحقيقُها ما ذُكِرَ) أي: عند قوله: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣). ومن قوله: «والمعنى عند أهل السنة» إلى هنا سقط من (أ).

﴿مُفَصَّلًا﴾: مُبيَّناً فيه الفَصْلُ بينَ الحقِّ والباطِلِ، والشهادةُ لي بالصِّدقِ وعليكُم بالافتِراء، ثم عَضَدَ الدلالةَ علىٰ أنَّ القرآنَ حقٌّ بعِلمِ أهلِ الكِتابِ ....

قولُه: (ثم عَضَدَ الدلالةَ على أنّ القرآنَ حقّ). يعني: احتجَّ بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ أنّ القرآن حقّ، ثم أيّده بشهادة أهل الكتاب، فيكون «ثُمّ عضد» عَطْفاً على قوله في الكتاب: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ من حيثُ المعنى. وفيه أنّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ حالٌ مثلُه.

هذا يدلُّ على إنكار عظيم من القوم، ولذلك صُدّرت الآيةُ بهمزة الإنكار[1]، مع إضمار فِعل المُنكر، وتقديم المفعول.

وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وهذا أبلغ[2]، وذلك أنهم طعنوا في نبوته، وما عَدُّوا القرآنَ معجزةً عناداً، واتّهموه تارة بقوله: ﴿دَرَسْتَ﴾ وتعلّمت من اليهود، وأنكروا نبوتَه، وأخرى بقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩]، يعني: أنك لست بنبيّ وأنّ ما جئتَ به ليس بآية، فَأْتِ بآيةٍ حتّى نؤمن بها. فبيّنَ الله تعالى عنادَهم، وأنهم مختومٌ على قلوبهم، وعلى أبصارهم غِشاوة[3].

وأمثاله في آيات تسليتِه لحبيبه صلواتُ الله عليه.

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾. فالاستفهام إنكاري.

(٢) لعله يريد أن قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ أشدُّ تأثيراً في النفس، ووَقْعاً في القلب. فلا يكون الكلام في البلاغة بالمعنى الاصطلاحي، والله أعلم.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧].

....

ثم أمَرَهُ أن يُوبّخَهم، ويُنكرَ عليهم بقوله: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ ﴾؟: أي أأَزِلُّ عن الطريق السويّ بأباطيلكم هذه، فأخصَّ غيرَ الله بالحكم؟ وهو الذي أنزلَ هذا الكتاب المعجِز، الذي أفحَمَكم، وأبكَمَ فصُحاءكم! وكفى به حاكماً بيني وبينكم بإنزالِ هذا الكتاب الـمُفصّل بالآياتِ البيّنات؛ من التوحيد، والعدل، والنبوّة، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقصص والإخبار عن الغيوب، وبما تضمّنَ من الألفاظ الفائقةِ الرائقة، كالعِقْد المُفصَّل الذي أعجزَكم عن آخِرِكم[١].

هذا كلُّه معنى قوله: ﴿مُفَصَّلًا﴾، كأنه تعالى أجابهم على الأسلوب الحكيم، والقول بالموجب[٢]، لأنهم طعنوا في معجزته، أي: القرآن، فبكّتَهم به على أحسن وجه، وضمَّ مع ذلك عِلْمَ أهل الكتاب بأنه حقّ، لتصديقِه ما عندهم، وموافقته له، ثم أردفَ كلَّ ذلك، على سبيل التتميم[٣] قولُه: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾.

قال صاحب «المرشد»: «ولا يوقفَ عند قوله ﴿أَبْتَغِى حَكَمًا﴾، لأنّ ما بعدَه مُتعلّقٌ به، أي: أغَيرَ الله أبتغي حَكماً، وهو الإله، ومُنزّل الكتاب الذي فيه الأحكام، ولا حُكمَ لغيره؟».

---

(١) هذا يشير إلى أن القرآن معجز بلفظه ومعناه ونظم موضوعاته.

(٢) القول بالموجب ضربان: أحدهما: أن تقع صِفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبت في كلامك تلك الصفة بغير ذلك الشيء، من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفائه عنه. والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلّقه. «الإيضاح» ص٥٣٢. والضرب الثاني منه هو الذي يسمى بالأسلوب الحكيم. «بغية الإيضاح» (٤: ٦٩). وقد ذكر القزويني القول بالموجب في البديع، بينما ذكر الأسلوب الحكيم في المعاني. انظر: «الإيضاح» ص١٦٢. والطيبي جمع بينهما في الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ معتبراً ذلك من الأسلوب الحكيم والقول بالموجب.

(٣) أي: يتمم المعنى السابق في الآية للمبالغة.

أنّه حقٌّ لتصديقِه ما عندَهم ومُوافقتِه له، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ من بابِ التهييج والإلهاب، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤].

أو ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ في أنّ أهلَ الكِتابِ يَعلَمونَ أنّه مُنزَّلٌ بالحق، ولا يَرِيْبَكَ جُحودُ أكثرِهم وكفرُهم به.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ خطاباً لكلِّ أحد، علىٰ معنىٰ: أنه إذا تعاضَدَتِ الأدلةُ علىٰ صِحَّتِه وصِدْقِه، فما يَنبَغي أن يَمْتَرِيَ فيه أحد. **وقيل: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ خطابٌ لأمّته.**

قولُه: (لتصديقِه): تعليلٌ لـ«العِلْم»، وهو «بعلْم» مُتعلّقٌ بـ«عضَد».

قولُه: (والإلْهاب)(١). ويقال: ألهبَه على كذا، أي: حرّضَه عليه. **الأساس**: «ومن المجاز: ألهبتُه على الأمر: أردْتُ بذلك تهْييجَه».

قولُه: (وقيل: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ خطابٌ لأمّته) يريد: أنّ قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ من باب تَلْوين الخطاب، فيجوزُ أن يرادَ به رسولُ الله ﷺ خاصةً؛ مَزيداً للثبات على اليقين، والتجنُّب عن الامتراء، تَهْييجاً وإلهاباً، ولأمّته عامة؛ بالطريق الأولى، وأن يراد به جميعُ الناس ابتداءً، وذلك أنه لمّا أُمِر النبيُّ ﷺ أن يقول: أفغَيرَ الله أبتغي حاكماً، وهو الذي أنزلَ القول الفَصْل، الفارقَ بين الحق والباطل، المشهودَ له بالصدق، التُفتَ إلى مَن يصحّ أن يُخاطَب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، وهذا لا يُصارُ إليه، إلا أنّ ما يجري لأجله الـخطاب معنيٌّ به جدّاً، فلا يَـختصُّ بواحد دونَ آخر: وإليه الإشارة بقوله: «إذا تعاضدت

---

(١) والإلهاب والتهييج: من فنون البديع، وهما مقولان على كل كلام دالٍّ على الحثّ على الفعل أو تركه، لمن يُتصوّر منه تركه أو فعله، على جهة الإلهاب والتهييج لا غير. انظر: «الطراز» (٣: ١٦٥).
وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ في خطاب نبيه ﷺ هو من هذا القبيل.

[﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ١١٥]

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ أي: تمّ كلُّ ما أخبرَ به، وأمرَ ونهىٰ، ووعَدَ وأوعد، ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ ....

الأدلّة على صحّته، فلا ينبغي أن يَمْتَرِيَ فيه أحد»، وأن يراد[1] جميع الناس، لكن على سبيل التبعيّة، تعظيماً للمخاطَب، لأنّ الرسول ﷺ رئيسُ أمته، وعليه تدور رَحَى الأمة، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١][2]. والله أعلم.

قولُه: (أي: تَمَّ كلُّ ما أخبَر به وأمرَ ونهى، ووعدَ وأوعد)، خصَّها[3] بالذِّكْر بدلالةِ السابقِ، وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]: أي: فصّلَه بمثل تلك الأنواع. واللاحقِ، وهو قوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾، على النشْر للَّفِّ[4] التقديري، كما قدّره المصنف؛ فإنّ الصدقَ مناسبٌ للخبر والوعد والوعيد، وإنّ العدلَ موافقٌ للأمر والنهي، لأنه تعالى يأمرُ وينهى بمقتضى حِكمته، ويضع كُلًّا في موضعه، ويتصرّفُ في مُلكه بالأمر والنهي على ما أراد.

وفُسِّرت «الكلمة»[5] بـ«كُنْ»، والمقام يَنْبو عنه كما ترى، ومعنى تمام الإخبار والوعد والوعيد أنْ يكون صدقاً، وفي الأمر والنهي يكون عدلاً، لأنّ تمامَ الشيء انتهاؤه وكمالُه؛ لا

---

(١) معطوف على قوله: «أن يخاطب».

(٢) والشاهد في الآية عمومية الخطاب للناس، وإن كان موجهاً للرسول ﷺ.

(٣) أي: خص المذكورات من الإخبار، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ لف تقديري، نشره الزمخشري بقوله: «تمَّ كل ما أخبرَ به، وأمر ونهى، ووعد وأوعد».

(٥) لعله يريد الكلمة في قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ على قراءة «كلمة» بالإفراد.

....

يحتاج إلى خارج عنه، والناقصُ بخلافه. ومنه ما ورد في الحديث: «أعُوذُ بكَلِماتِ الله التّامّاتِ»[١]. أخرجه مسلم.

ويجوز أن يجريَ الصدقُ والعدل على كل واحد من تلك الأنواع، لأنّ الصدقَ قد يعبَّر به مجازاً عن كلِّ فعل فاضل، قال تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢][٢]، و﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠][٣]. وجميعُ ما أمر الله تعالى به فَواضل، وما نهى عن أضدادها إلا لتحقُّقِها.

ويستعمل الصدقُ في التحقيق، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧]: أي: حقّق رؤيتَه، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[٤] [الزمر: ٣٣]، أي: حقّقَ ما أورده قولاً بما تحرّاه فعلاً. وأوامرُ الله تعالى ونواهيه مُحقَّقةٌ لما رُتِّبَ عليها من الجزاء.

وإنّ العدلَ هو الاستواء والتقسيطُ على السواء، من غير زيادة ونقصان. فالكلمةُ الصادقة عادلة مستقيمة[٥].

و﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾: مصدَران منصوبان على الحال، إما من ﴿رَبِّكَ﴾ أو من الـ«كلمة» على الإسناد المجازي[٦]. ويجوز أن يكون[٧] تمييزاً أو مفعولاً به.

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (٢٧٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وفي قوله: ﴿قَدَمَ صِدْقٍ﴾ مجاز لغوي مفرد «استعارة مكنية».

(٣) وفي قوله: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ استعارة مكنية أيضاً. وتمام الآية: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾.

(٤) وتمام الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾.

(٥) زاد في (ط) هنا: «وما فيه ارتياب معوجة منحرفة، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۞ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢]: مستقيماً»، والعبارة فيها خلل، ولذا لم أُثبتها في الأعلى، والله أعلم.

(٦) الإسناد المجازي أو المجاز العقلي: هو «إسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له، غير ما هو له بتأوُّل» «الإيضاح» ص٩٨ وما بعدها. وهو هنا في إسناد «الصدق والعدل»، وهما من صفات الله، إلى ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾.

(٧) يعني: ﴿صِدْقًا﴾، و«عدلاً» معطوف عليه.

لا أحدَ يُبدِّلُ شيئاً من ذلك مما هو أصدقُ وأعدل. و﴿صِدۡقٗا وَعَدۡلٗا﴾: نَصْبٌ علىٰ الحال. وقُرِئ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، أي: ما تكلَّم به. وقيل: هي القُرآن.

[﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ ١١٦]

﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أي: من الناسِ أضلُّوك، لأنَّ الأكثرَ في غالبِ الأمرِ يَتَّبعونَ هَواهُم، ثم قال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، وهو ظنُّهم أنَّ آباءَهم كانوا علىٰ الحقِّ فهم يُقلِّدونَهم، ﴿وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾: يُقدِّرونَ أنَّهم علىٰ شيء، أو يَكذِبونَ في أنَّ اللهَ حَرَّمَ كذا وأحَلَّ كذا.

قولُه: (لا أحدَ يُبدِّلُ شيئاً من ذلك)، قال القاضي: «لا أحدَ يقْدرُ أن يُحرِّفها تحريفاً شائعاً ذائعاً، كما فُعِل بالتوراة، على أنّ المراد بها القرآن، فيكون ضماناً من الله تعالى بالحفظ، كقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]»[1].

قولُه: (وقرئ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾): عاصم وحمزة والكسائي[2]. وفي قوله: «أي: ما تكلّم به» إشارةٌ إلى أنّ هذه القراءة أشملُ من القراءة الـ«كلمات»، حيث قال: «كل ما أخبر به ونهى، ووعد وأوعد»، لأنّ استغراقَ المفرد أشملُ من استغراق الجمع، كما سبق في آخر «البقرة» أن «كتابه» أكثرُ من «كُتبه» عن ابن عباس[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٦) والمستشهد به بعض الآية (٩) من سورة الحجر.

(٢) وحُجَّةُ هذه القراءة أن الواحد هنا يدلّ على الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٧-٤٤٨)، و«حجة القراءات» ص٢٦٨.

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] حيث روى الزمخشري عن ابن عباس: «الكتاب» أكثر من «الكتب».. لأنه إذا أريد بالواحد الجنس لم يخرج منه شيء، فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع. «الكشاف» (٢: ٥٧٤).

[﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ۞ فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ۞ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ ١١٧-١١٩]

وقُرِئ: «من يُضِلُّ» بضمِّ الياءِ، أي: يُضِلُّه الله.

﴿فَكُلُواْ﴾ مُسَبَّبٌ عن إنكارِ اتباعِ المُضِلِّين، الذين يُحِلُّونَ الحرامَ ويُحَرِّمونَ الحلال..........................

قولُه: (وقُرِئ: «من يُضِلُّ» بضمِّ الياء، أي: يُضِلُّه الله). قال القاضي: «﴿مَن﴾ منصوبة بالفعل المُقدَّر، أو مجرورة بإضافة ﴿أَعْلَمُ﴾ إليه، أي: أعلمُ المُضَلِّين، من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، أو مِن: أضْلَلْته: إذا وجدته ضالاً. وعلى المشهورة[١]: ﴿مَن﴾ موصولة، أو موصوفة في محل النصب بفعل دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، فإن «أفعل» لا ينصب الظاهرَ في مثل ذلك»[٢].

والتفصيلُ في العلْم لكثرته وإحاطته، وبالوجوه التي يمكن تعلُّق العلْم بها، ولزومه، وكونه بالذات، لا بالغير.

وقال الزجّاج: «موضع ﴿مَن﴾: رفعٌ بالابتداء، أي: إنّ ربك هو أعلَم أيُّ الناس يَضِلُّ عن سبيله، نحو قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]»[٣].

قولُه: (﴿فَكُلُواْ﴾: مُسَبَّبٌ عن إنكارِ اتِّباع المُضِلِّين) بيانٌ لتَرتيبِ النظم، وذلك أنه تعالى

---

(١) قوله: «وعلى المشهورة» ليس في«تفسير البيضاوي». والقراءة المشهورة: هي بفتح الياء في ﴿يَضِلُّ﴾.

(٢) «تفسير البيضاوي» (٢: ٢٠٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٤). والمستشهد به بعض الآية (١٢) من سورة الكهف.

وذلك أنَّهم كانوا يقولونَ للمسلمين: إنكم تَزعُمونَ أنكم تعبدونَ الله، فما قَتَلَ اللهُ أحقُّ أن تأكلوا ممّا قَتَلتُم أنتُم، فقيلَ للمُسلمينَ: إن كنتُم مُتحقِّقين بالإيمانِ ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ خاصةً دونَ ما ذُكِرَ عليه اسمُ غيرِه من آلهتِهم، أو ماتَ حَتْفَ أَنْفِه، وما ذُكِرَ اسمُ الله عليه هو المُذَكَّىٰ بـ: بسمِ الله.

لـمّا قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وأتبَع ذلك قولَه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ليـؤْذنَ بمعنى قوله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، أتى بنوْع دعوة الـمشركين المسلمين[1] إلى أهوائهم وأباطيلهم، وهو أنهم كانوا يقولون للمسلمين: فما قتَل اللهُ أحقُّ أن تأكلوا مما قتلتُم أنتم، فقيل للمسلمين: إن كنتم مُتحقّـقين بالإيمان فلا تتّبعوا أهواءهم، وكُلُوا مما ذُكِر اسمُ الله عليه، فالفاء في ﴿فَكُلُوا۟﴾ إذاً: نتيجة.

قولُه: (إن كنتُم مُتحقِّقين بالإيمان): أي: إن صِرْتُم عالِمِينَ بحقائقِ الأمورِ بسبب إيمانكم بالله، وهذا من جملة ذلك، فالزَموه. ويجوز أن يكون «تَفعَّل» بمعنى «فعّل» للمبالغة، أي: إن كنتم ثابتين في الإيمان، وأن يكون بمعنى «استفعَل»، أي: إن كنتم طالبين الحقَّ بسبب الإيمان.

قولُه: (خاصةً دونَ ما ذُكِرَ عليه اسمُ غيرِه) هذا الحصرُ يفيدُه توكيدُ الكلام بالشرط، أي: إن خصصتُم الإيمانَ بآيات الله، فكلوا ما أحلَّتْه الآيات، دون ما أحلُّوه من الميتة، أو ما ذبحوه على النُّـصُب. أو أنّ الفاء في قوله: ﴿فَكُلُوا۟﴾ لِـما[2] دلَّ على التسبيب وإنكار اتباع الـمُضِلّين

---

(١) من إضافة المصدر إلى فاعله، و«المسلمين» مفعول به للمصدر.

(٢) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «كما».

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾: وأيُّ غَرَضٍ لكم في أنْ لا تأكلوا، ﴿وَقَدْ فُصِّلَ لَكُم﴾ وقد بُيِّنَ لكم ما حُرِّمَ عليكم مما لم يُحرَّم، وهو قولُه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وقُرِئ: ﴿فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ علىٰ تسميةِ الفاعل، وهو اللهُ عزَّ وجلّ، ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ مما حُرِّمَ عليكُم، فإنه حلالٌ لكُم في حالِ الضرورة، ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ قُرِئَ بفتحِ الياءِ وضَمِّها، أي: يَضِلُّونَ فيُحرِّمونَ ويُحلِّلونَ ﴿بِأَهْوَائِهِم﴾ وشَهَواتِهم من غيرِ تَعَلُّقٍ بشريعة.

[﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ﴾ ١٢٠]

﴿ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾: ما أعلنتُم منه وما أسرَرْتُم. وقيل: ما عَمِلتُم وما نَوَيْتُم. وقيل: ظاهرُه: الزِّنىٰ في الحوانيت، وباطنُه: الصَّدِيقةُ في السِّرّ.

وقولـهم: كلوا ما قتلَه اللهُ كما تأكلون ما قتلتُم أنتم، فقيل لهم: كلوا ما قتلتم أنتم باسم الله خاصّة، ولا تأكلوا ما أمروكم به[1].

قولُه: (وقُرِئ: ﴿فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ على تسميةِ الفاعل): نافعٌ وحفص[2].

قولُه: (قُرِئَ بفتحِ الياءِ وضَمِّها). بالضمّ: عاصمٌ وحمزةُ والكسائي.

قولُه: (وقيل: ظاهره: الزِّنى في الحوانيت، وباطنُه: الصَّدِيقةُ في السِّرّ). فعلى هذا قوله: ﴿وَذَرُوا﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿فَكُلُوا﴾ وداخلٌ في حكم التسبيب عن إنكار اتّباع المُضلّين في تحليل ما حرّمه الله، وتحريم ما أحلّه: مِن أكل الميتة، ومن الزنا.

لكنّ الذي يقتـضيه النظمُ أن تكون مُعترضةً بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو قوله:

---

(١) من قوله: «أو أن الفاء في قوله» إلى هنا سقط من (أ).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٨-٤٤٩)، و«حجة القراءات» ص٢٦٨-٢٦٩.

[﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ١٢١]

﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ الضميرُ راجعٌ إلىٰ مصدرِ الفِعلِ الذي دَخَلَ عليه حرفُ النهي، يعني: وإنَّ الأكلَ منه لَفِسْقٌ، أو إلىٰ الموصولِ علىٰ: إنَّ أكْلَه لَفِسْقٌ، أو جُعِلَ ما لم يُذكَرِ اسمُ الله عليه في نَفسِه فِسقاً.

فإن قُلتَ: قد ذهبَ جماعةٌ من المُجتَهِدينَ إلىٰ جوازِ أكلِ ما لم يُذكَرِ اسمُ الله عليه بنِسيانٍ أو عَمْد؟ قلتُ: **قد تأوَّله هؤلاءِ بالميتةِ** وبما ذُكِرَ غيرُ اسمِ الله عليه، كقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟﴾ ﴿فَكُلُوا۟﴾، معناه: ما قال أولاً: «﴿ظَـٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ وما أسررتُم، وقيل: ما عملتم وما نويتم»، توكيداً للإنكار في قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩][(١)].

قولُه: (**قد تأوَّله هؤلاءِ بالميتة**) قال الإمام: «نُقِل عن عطاء أنه قال: كلُّ ما لم يُذْكَر عليه اسمُ الله من طعام أو شراب فهو حرام، تمسُّكاً بعموم الآية، والفقهاء خصّوا العامَّ بالذَّبح»[(٢)]، ويَعْضدُ قولَ الفقهاء ترتيبُ نظم الآيات.

وروى الإمام أنّ مذهبَ مالك: كلُّ ما ذُبِحَ وتُرِكَ اسمُ الله عليه؛ عَمْداً كان أو خطأً، فهو حرام، وهو قولُ ابن سيرين.

وقال أبو حنيفة: إنْ تركَ عمداً فهو حرام، وإلا فهو حلال.

---

(١) الخلاصة أن الطيبي اعتبر قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ظَـٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ... يَقْتَرِفُونَ﴾ جملة معترضة بين قوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ بهدف توكيد الإنكار في الاستفهام بقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ ...﴾.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٨) بتصرف.

....

وقال الشافعي رحمه الله: «حلالٌ؛ سواء تركَ عمداً أو نسياناً، إذا كان الذابح أَهْلاً له. وقال: هذا النهي مخصوصٌ بما ذُبح على النُّصُب، أو مات حَتْفَ أنفه»[١].

وقال صاحب «الانتصاف» ـ وكان مالكياً ـ : «مذهبُ مالك كمذهب أبي حنيفة: أنه لا يُعذَر العامدُ فيها[٢]، وأمّا السهو فقول شاذٌّ بجواز أكل مذكًّى غير المُتهاوِن في التسمية، والآية تساعد على ذلك مساعدةً بيّنة، فإنّ ذِكره الفسقَ عَقيبه؛ إن كان عن فعل المكلَّف ـ وهو إهمال التسمية ـ فلا يدخل الناسِي لأنه غير مكلّف، فلا يكون فعلُه فسقاً، وإن كان عن نفس الذبيحة التي لم يُسمَّ عليها، وليست مصدراً، فهو منقولٌ من المصدر، فالذبيحةُ المتروك التسميةُ عليها نسياناً لا يصحُّ تسميتها فسقاً، إذ الفعلُ الذي نُقِلَ منه هذا الاسم ليس بفسق.

فإما أن يقول: لا دليلَ في الآية على تحريم المَنسيّ، فبقي على أصل الإباحة، أو يقول: فيها دليلٌ من حيثُ مفهومُ تخصيص النهي بما هو فسق، فما ليس بفسق ليس بحرام. هذا إذا لم تكن الميتةُ مُرادة، فإن ثبتَ أنها مُرادةٌ تعيّن صرفُ الفسق إلى الأكل أو المأكول، وكان الضمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ عائداً إلى المصدر المنهيِّ عنه، أو إلى الموصول، وحينئذ يندرج المنسيُّ في النهي، ولا تبقى ـ على هذا ـ الميتةُ مُندرجةً إلا اندراجَ المنسيّ، إذ يكون الفسقُ إما للأكل أو للمأكول نقلاً من الأكل، ولا ينصرفُ إلى غير ذلك، لأنّ الميتةَ لم يفعل المكلَّف فيها فعلاً يُسمَّى فسقاً سوى الأكل، والمنسيُّ تسميتُها لا يكون ذبحُها فسقاً لأجْل النسيان، فتعيّنَ صرفُه إلى الأكل، فلأَجْلِه قَوِيَ عند الزمخشري تعميمُ التحريم في الناسي، لأنه يرى أنّ الميتةَ مرادةٌ من الآية، إذ هي سبب نزول الآية.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٨) بتصرف. وفيه: «أن المناظرة في قوله: ﴿لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾ إنما كانت في مسألة المَيْتة، وهي: ما مات حتف أنفه».

(٢) يعني: في ترك التسمية عمداً، سواء كان تهاوناً أو غير تهاون.

....

والظاهر: أن العامّ باقٍ على ظهوره فيما عداها، إذا ثبتَ اندراجُ الميتة لزم اندراجُ المنسيّ، وحينئذ يضطرُ مُبيح المنسيّ إلى مخصّص، فيتمسّكُ بقوله ﷺ: «ذِكرُ الله في قلْبِ كُلِّ مُؤْمن؛ سَمَّى أو لم يُسَمِّ»[(١)]، وكان الناسي ذاكراً حُكْماً، وإن لم يكن ذاكراً وجوداً.

وهذا ليس بتخصيص، ولكن مُنعَ لاندراج الناس في العموم، ويؤيّده أنّ العامَّ الوارد على سبب خاصّ ـ وإن قَوِي ـ تناولَه السبب، حتى ينتهض الظاهر فيه نصاً، إلا أنه ضعيفُ التناول لما عداه، حتى يَنحَطّ عن أعالي الظواهر فيه، ويُكتفى في معارضتِه بما لا يُكتفى[(٢)] به منه لولا السبب»[(٣)].

وقلت: هذا الكلام فيه تطويلٌ وتعسُّف، إذ لم يُلتفَت فيه إلى النظم، وتُكُلِّمَ في حواشي المعاني، ولم يُتعمَّق فيها، واستدلالُ الإمام في غاية من الجودة، قال: «والذي يدلُّ على أنّ الآية واردةٌ في أمر خاصٍّ قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾، لأنّ الواو للحال، لقُبْح عطف الخبرية على الطلبيّة. والمعنى: لا تأكلوه حالَ كونه فسقاً. ثم إنّ الفسقَ مُجْمل، وقد فُصِّل بما جاء بعدَه؛ وهو قوله: ﴿أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فيبقى ما عداه حلالاً؛ إما لمفْهوم تخصيص التحريم في هذه الآية، أو للعمومات المُحلّلة»[(٤)].

وقلتُ: يؤيد هذا التـأويلَ مضمونُ قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾، لأنه جملةٌ اسمية مؤكَّـدة[(٥)]

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢٣٩-٢٤٠).

(٢) في الأصول الخطية: «يكفي» وصوّبناه من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤٧-٤٨) بتصرف.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٨).

(٥) التأكيد: تمكين الشيء في النفس وتقوية أمره، لإزالة الشكوك، وإماطة الشبهات عما أنت بصدده. ويسمّى كذلك «التكرير». وهو إما باللفظ والمعنى، أو بالمعنى دون اللفظ. «الطراز» (٢: ١٧٦) وما بعدها. والتأكيد في هذه الآية من قبيل التكرير بالمعنى.

....

بـ«إنّ» واللام، ومثلُها لا يليق بترك التسمية، لا سهواً ولا عمداً، وكذا عطف قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾، والمُجادَلة: هي قولهم: لِمَ لا تأكلون ما قتله الله، وتأكلون ما قتلتموه أنتم ؟ وذلك إنّما يصحُّ في الميتة، فدخل في قولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾: ما أُهِلّ لغير الله فيه، وبقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ﴾، فيتحقّق قولُ الشّافعي: هذا النهي مخصوصٌ بما ذُبحَ على اسم النُّصُب، أو مات حَتْفَ أنفِه.

وفي كلام المصنف إشعارٌ بهذا المعنى.

ثم قضيةُ النظم تُساعدهُ مساعدةً ليس بعدَها، فإنّ قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١١٨] كما قال: «مُسبَّبٌ عن إنكار اتباع المُضَلِّين؛ الذين يُحِلّون الحرام، ويحرّمون الحلال، وذلك أنهم كانوا يقولون للمسلمين: إنكم تزعمون أنكم تعبدون الله، فما قَتَل الله أحقُّ أن تأكلوا مما قتلتُم أنتم، فقال للمسلمين: إنْ كنتم مُتحقِّقين بالإيمان، فكلوا مِمّا ذُكِر اسمُ الله عليه خاصّة، دون ما ذُكر عليه اسمُ غيرِه، أو مات حَتفَ أنفه. وما ذُكر اسمُ الله عليه: هو المذكّى باسم الله».

ثم حثَّ المسلمين بقوله: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ على أكل ما أحلّ لهم، والاجتناب عما حرّم عليهم، يعني: أيُّ غرض لكم في توقُّفكم فيه بما أوقعوا من الشُّبه، وقد نص الله تعالى في أكل ما أباح أكلَه وتَركِ ما يُحترزُ عنه في قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ الآية [البقرة: ١٧٢-١٧٣]، ثم لـمّا أُرِيد المزيدُ في التفصيل والبيان قيل: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ كأنه قيل: كلوا مما ذُكر اسمُ الله عليه، وما لكم لا تأكلون وقد أزيحت العِلّة بالبيان والتفصيل، وها قد تكرَّر عليكم النهيُ وتجدَّد مرةً أخرى بقوله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾.

﴿لَيُوحُونَ﴾: ليُوَسوِسونَ ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ من المشركين، ﴿لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ بقولهم: ولا تأكلون ممّا قَـتَلَه الله؟ وبهذا يُرجَّحُ تأويلُ مَنْ تأوّلَه بالميتة، ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ لأنّ مَنِ اتَّبعَ غيرَ الله تعالىٰ في دينهِ فقد أشرَكَ به، ومِن حَقِّ ذي البصيرةِ في دينهِ أن لا يأكلَ ممّا لم يُذكرِ اسمُ الله عليه كيفَما كان؛ لِما يَرىٰ في الآيةِ من التشديدِ العظيم، وإن كانَ أبو حنيفةَ رحمه الله مُرخِّصاً في النِّسيانِ دونَ العَمْد، ومالكٌ والشافعيُّ رَحِمَهما اللهُ فيهما.

[﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ١٢٢-١٢٣]

ويدلُّ على التوكيد قولُه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، وقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾، لأنها في معنى قوله: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، والله أعلم.

قولُه: (لأنَّ مَنِ اتَّبعَ غيرَ الله ... فقد أشرَكَ به) قال الزجّاج: «هذه الآيةُ فيها دليلٌ على أنّ كلَّ مَن أحلّ شيئاً مما حرّم الله، أو حرّم شيئاً مما أحَلَّ الله، فهو مُشرك، وإن أطاعَ الله في جميع ما أمره، وإنما سُمّي مشركاً لأنه اتبعَ غيرَ الله، فأشركَ به غيرَه»(١).

والذي عليه كلام المصنف أنه من باب التغليظ، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾(٢)، وبعده: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لقوله: «ومِن حقِّ ذي البصيرة في دينه ألا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٦) بتصرف يسير.

(٢) بعده: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. والشاهد في قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، إذ إنه تغليظ في التهديد.

مَثَـلَ الذي هَداهُ الله بعدَ الضلالة، ومنَحه التوفيقَ لليقينِ الذي يُمَيِّزُ به بين المُحقِّ والمُبطلِ والمُهتَدي والضالّ، بِمَنْ كانَ مَيْتاً فأحياهُ الله، وجَعَلَ له نوراً يمشي به في الناسِ مُستَضيئاً به، فيُميِّزُ بعضَهم من بعض، ويَفصِلُ بين حُلاهُم. ومَنْ بقيَ علىٰ الضَّلالةِ بالخابطِ في الظلماتِ لا يَنفَكُّ منها ولا يَتخلَّص.

ومعنىٰ قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ كمَن صِفتُه هذه، وهي قوله: ﴿فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، ....

يأكلَ مما لم يُذكر اسمُ الله عليه»، وقولِه: «وإن كان أبو حنيفةَ مرخِّصاً»، إلى آخره.

قولُه: (ومَن بقيَ على الضَّلالة): عطفٌ على قوله: «الذي هداه الله».

وفي الآية استعارتان تمثيليتان(١)، وتشبيهٌ تمثيلي(٢)، أما الاستعارة الأولى: فبيانُها ما قال: «مثّل الذي هداه الله تعالى بمَن كانَ مَيْتاً فأحيَيْناه» والثانية: «مثّل مَن بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات لا يَنفَكُّ منها» والاستعارة الأولى بجملتها مُشبَّه، والثانية مُشبَّهٌ به، نحوه في التشبيه قولُه: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨](٣).

قولُه: (كمَن صِفتُه): خبر، والمبتدأ: قوله: «ومعنى قوله»، أيْ: معنىٰ ذلك كمعنى هذه.

---

(١) الاستعارة الأولى في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَـٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾، حيث شبه حال من هداه الله بعد ضلاله، وجعل له نُوراً يمْشِي به بعد أن كان يخبط في الظلمات. بحال من أحياه بعد موته، على سبيل الاستعارة التمثيلية. والاستعارة الثانية في قوله تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، حيث شبه حال من بقي على الضلالة فلا يهتدي، بحال الخابط في الظلمات لا يستطيع الخلاص منها، ولا يعرف أين يتجّه، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) التشبيه التمثيلي في مجموع الآية، حاصل من جعل الاستعارة الأولى مشبَّهاً، والثانية مشبَّهاً به.

(٣) الشاهد في الآية: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]، حيث أنكر شَبَهَ المؤمن بالفاسق. وفيها تشبيه مفرد.

بمعنىٰ: هو في الظلماتِ ليسَ بخارجٍ منها، كقوله تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥]، أي: صِفتُها هذه، وهي قولُه: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾.

﴿زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: زَيَّـنَه الشيطان، أو اللهُ عزَّ وعلا؛ علىٰ قوله: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٤]، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، يعني: وكما جعَلنا في مكّةَ صناديدَها ﴿لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾، ....

جعل ﴿مَّثَلُهُۥ﴾ مبتدأً خبرُه محذوف، وجعل قوله: ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوف، حيث قَدّر أولاً: «صفته هذه»، ثمّ ثانياً: «هو في الظلمات ليس بخارج منها»، والجملةُ الثانية مبيّنة للأولى، فإنه لما قيل: كمَن صفتُه هذه، اتجهَ لسائل: ومَا صِفَتُه ؟ فقيل: هو ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾.

قال المصنف في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [محمد: ١٥]: «ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف؛ هي ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥]، وكأن قائلاً قال: وما مَثلُها ؟ فقيل: فيها أنهارٌ».

فقوله: «هي»: مُبْهَم مُبيَّن بالخبر، كما قال في «المؤمنون» في قوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧][(١)]: «هذا ضميرٌ[(٢)] لا يُعْلَم ما يُعْنَى به إلّا بما يَتْلوه من الخبر. ومنه: هي النفْسُ ما حمَّلْتَها تتحمَّل».

قال أبو البقاء: «﴿مَّثَلُهُۥ﴾: مبتدأ، وخبره: ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، و﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ حالٌ من المُستكنّ في الظرف، لا مِن الهاء في ﴿مَّثَلُهُۥ﴾ للفصل بينه وبين الحال بالخبر»[(٣)].

قولُه: (وكما جعَلْنا في مكّةَ صناديدَها) مُشعِرٌ بأنّ قولَه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ الآية، متّصلة

---

(١) تمام الآية: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

(٢) أي «هي» في الآية. وأصل هذا الضمير كما قال الزمخشري: «إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضع «الحياة» لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها». «الكشاف» (١٠ : ٥٨٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٥٣٦).

كذلك جَعَلْنا في كُلِّ قريةٍ أكابرَ مُجرِميها لذلك. ومعناه: خَلَّيناهم ليَمكُروا، وما كَفَفْناهم عن المكر، وخصَّ «الأكابرَ» لأنَّهم هم الحامِلونَ علىٰ الضَّلالِ والماكِرونَ بالناس، كقوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]، ....

بقولِه: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، لأن الضميرَ المرفوعَ للمسلمين، والمنصوب المفعولَ فيه للمشركين(١)، وهم الذين قيل فيهم: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وهم الذين قالوا: إنكم تزْعمون أنكم تعْبدون الله، فما قتل الله أحقُّ أن تأكلوا ممّا قتلْتم أنتم.

فالجملة الشرطيّة، أعني: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ متضمنةٌ لمعنى الإنكارِ العظيم.

وقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] إلى آخره: إما حالٌ مقدّرةٌ لجهة الإشكال، وهمزةُ(٢) التوبيخ مقحمةٌ بينها وبين عامِلها، أي: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ بسبب إطاعتكم إيَّاهم، والحالُ أنكم متحقّقون أنكم على هدًى مبين، وهم على ضلالٍ بعيد. أو أن يقدّرَ بعد الهمزة معطوفٌ عليه، أي: أتشركون بإطاعتهم(٣) ولا تعلمون أن الموحّدَ والمشركَ لا يستويان؟ أو: أتجمعون بين طاعةِ المبْطِلين، والعلْمِ بأنكم على الحقّ المبين، وهم في الباطلِ مُنْغمِسون؟

قولُه: (لذلك): أي ليمكروا فيها. قال القاضي: «﴿وَجَعَلْنَا﴾ بمعنى: صيَّرْنا، ومفعولاه: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، على تقديم المفعولِ الثاني، أو ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ﴾. وقولُه: ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدل، ويجوزُ أن يكونَ مضافاً إليه، إنْ فُسِّرَ الجعْل بالتمكين»(٤).

---

(١) يريد بالضمير المرفوع واو الجماعة في ﴿أَطَعْتُمُوهُمْ﴾، وبالضمير المنصوب الضمير المتصل «هم» في الفعل نفسه.

(٢) يعني في قوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾.

(٣) في (ج): «تشركون بإطاعتكم».

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٩).

وقُرِئ: «أكبرَ مُجرِميها»؛ علىٰ قولك: هم أكبرُ قومِهم، وأكابرُ قومِهم.

﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ﴾ لأنّ مَكْرَهم يَحيقُ بهم، وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، وتقديمُ مَوعِدٍ بالنُّصْرةِ عليهم.

رُوِيَ: أنّ الوليدَ بنَ المُغيرةِ قال: لو كانتِ النُّبوّةُ حقاً لكنتُ أَوْلىٰ بها منك، لأني أكبرُ منك سِناً، وأكثرُ منك مالاً. ورُوِي: أنّ أبا جَهْلٍ قال: زاحَمْنا بني عبدِ مَنافٍ في الشَّرَف، حتّىٰ إذا صِرْنا كفرَسَيْ رِهانٍ، قالوا: مِنّا نبيٌّ يُوحىٰ إليه، ....

وقول المصنف: «ومعناه: خلَّيناهم ليمْكروا»: تأويل على مذهبه[1].

قولُه: (وقُرِئ: «أكبرَ مُجْرِميها») هذا يقوِّي الإضافةَ في ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ في تلك القراءة[2]. قال القاضي: «أفعل التفضيلِ إذا أضيف، جاز فيه الإفرادُ والمطابقة»[3].

وقيل: أما المطابقةُ[4] فعلى المشهورة ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وأما عدمُ المطابقة فعلى غيرها، كقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][5]، قال ذو الرّمّة:

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيداً ... وسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالا[6]

قولُه: (كفَرَسَيْ رِهان)، النهاية: «وفي حديثِ الضحّاك في رجُل آلَى من امرأتِه، ثم طلّقها، فقال: «هُمَا كَفَرَسَيْ رِهان: أيُّهما سبَق أخذ به». أي: أن العِدّة، وهي ثلاثةُ أطْهار، أو ثلاثُ حِيَض، إنِ انقضت قبل انقضاءِ وقت إيلائـه، وهي أربعةُ أشهر، فقد بانت المرأة بتلك

---

(١) أي مذهب المعتزلة، في المشيئة الإلهية.

(٢) المعنى: أن قراءة الإفراد «أكبر مجرميها» تقوي الإضافة في قراءة الجمعْ ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وهي القراءة المشهورة. ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٤: ٦٣٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٩).

(٤) يعني: بين المضاف والمضاف إليه، والمطابقة هنا بمعنى الملاءمة بينهما، لا بمعنى التضاد.

(٥) والشاهد في الآية إفراد اسم التفضيل ﴿أَحْرَصَ﴾ مع إضافته إلى الجمع.

(٦) البيت من قصيدة طويلة في «ديوانه» ص٥٢٢.

والله لا نرضىٰ به ولا نتَّبعُه أبداً إلّا أنْ يأتيَنا وَحْيٌ كما يأتيه، فنزلت. ونحوُها قولُه تعالىٰ: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢].

[﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ﴾ ١٢٤]

﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ كلامٌ مُستأنفٌ للإنكارِ عليهم، وأن اللهَ لا يَصْطفي للنُّبوّةِ إلّا مَنْ عَلِمَ أنه يَصلُحُ لها، وهو أعلَمُ بالمكانِ الذي يَضَعُها فيه منهم.

التطليقة، ولا شيءَ عليه من الإيلاء، لأن الأشهُرَ تنقضي وليست له بزوجة، وإن مضت الأشهرُ وهي في العدّة بانت منه بالإيلاءِ مع تلك التطليقةِ فكانت اثنتين، فجعلهما كفَرَسَي رهانٍ يتسابقان إلى غاية».

قولُه: (كلامٌ مستأنفٌ للإنكارِ عليهم) أي: جوابٌ عن سؤال موردُه قولُه: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، يعني لما قالوا: والله ما نرضَى به ولا نتّبعُه إلّا أن يأتينا وحْيٌ كما يأْتيه، سُئِل: فما كان جوابُ الباريء عزّ شأنه لهم؟ قيل: أُجِيبوا بأن النبوّة فضلٌ من الله تعالى يختصُّ بها من يشاء، وليس ذلك بالكِبَر والصّغَر، بل بفضائلَ نفسانيةٍ يُـجْتَبى لها من يصلحُ لها. ثم زيد في الإنكار لاستحقاق النبوةِ بالكِبَر بقولِه: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ﴾، يعني: أن الكبرَ والاستعلاءَ موجبٌ للذلة والقمـاءة والمقْت، لا التعظيمَ والكرامة. فوضعَ ﴿ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ﴾ موضعَ ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، لأنهم هم المرادون في قولِه: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ في الآية السابقة [الأنعام: ١٢٣]. ولهذا بيّنه بقوله: «من أكابرها». وهم القائلون: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، والمعنى ما ذكر: «قال الوليد: لو كانت النبوّةُ حقّاً لكنْتُ أَوْلَى بها منك، وقال أبو جهل: زاحمْنا بني عبدِ منافٍ في الشرف».

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ﴾ من أكابرِها ﴿صَغَارٌ﴾ وقَماءةٌ بعدَ كِبرِهم وعِظَمِهم، ﴿وَعَذَابٌ شَدِيدُۢ﴾ في الدارَيْن؛ من الأَسْرِ والقَتْلِ وعذابِ النار.

[﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ * وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسۡتَقِيمٗاۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ * لَهُمۡ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمۡۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ ١٢٥-١٢٧]

﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ﴾: أن يَلطُفَ به، **ولا يُريدُ أن يَلطُفَ إلّا بمَنْ له لُطف**،..

والحاصل أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ المُضمَر[1]، للإيذان بأن استكبارَهم ذلك سببٌ لإيصال الذل والهوان، بالقتل والأسر يوم بدر، وإذاقةِ العذاب الشديد في الآخرة؛ فجُمِعَ لهم خزيُ الدارين.

نحوه قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١][2].

وفيه[3] أنّ تصديقَ آيات الله، وطاعةَ رسل الله موجبٌ للعزّ والنجاة في الدارين.

قولُه: (**ولا يُريدُ أن يَلطُفَ إلّا بمَنْ له لُطف**): إشارةٌ إلى مذهبِه. أي: لا يلطفُ ابتداء، بل يلطف بمن يستحقُّ اللطف، وينفعُه، بسبب إحداثِه الإيمان والعمل الصالح[4].

---

(١) أي: كان مقتضى الظاهر أن يقال: «سيصيبهم»، لكنه قال: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ﴾ وضعاً للمُظهر موضع المضمَر، للعلّة المذكورة.

(٢) والآية تشبه الآية (١٢٤) من سورة الأنعام من حيث بيان عاقبة المستكبرين.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٞ شَدِيدُۢ﴾.

(٤) هذا ملخص مذهب المعتزلة في التوبة والمغفرة. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾: يَلطُفْ به حتّىٰ يَرغَبَ في الإسلام، وتَسكُنَ إليه نفسُه، ويُحبَّ الدخولَ فيه، ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾: أنْ يَخْذُلَه ويُخلِّـيَه وشأنَه، وهو الذي لا لُطْفَ له، ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾: يَمنَعْهُ ألطافَه، حتىٰ يَقسُوَ قَلْبُه، ويَنبُوَ عن قَبولِ الحقِّ ويَنسَدّ، فلا يَدخُلَه الإيمان.

قال القاضي «﴿يَهْدِيَهُۥ﴾: يعرّفه طريقَ الحق، ويوفّقه للإيمان، ﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾، فيَتّسع لَه، ويفسح فيه مجاله، وهو كنايةٌ عن جعلِ النفس قابلةً للحق، مهيّأةً لحلوله فيها، مصفّاةً عما يمنعه وينافيه»[1].

وقال محيي السنّة: «﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾، أي: يفتحْ قلبه، وينوّرْه، حتّى يقبلَ الإسلام. ولما نزلت هذه الآية، سُئِل رسول الله ﷺ عن شرح الصدر، قال: «نُورٌ يَقذِفُه اللهُ في قَلْبِ المؤمن، فينشرحُ لهُ ويَنفسِح» قيل: فهل لذلك أمارة؟ قال: «نَعَم، الإنابةُ إلى دارِ الخُلُود، والتَّجَافي عنِ دار الغُرُورِ، والاستِعدادُ لِلموتِ قَبلَ نُزولِ الموت»»[2].

وقلت: قد أجمع أكثرُ المفسرين على نقلِ هذا الحديث[3]، وقد رواه البيهقي في كتاب «شعب الإيمان» عن ابن مسعود[4]، وقضيةُ النظم تستدعيه، فإن الفاء[5] رابطةٌ مرتِّبةٌ للكلام

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٠). والكناية في قوله: «يشرح صدره للإسلام»: كناية عن صفة تهيئة النفس للهداية.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٨٦).

(٣) انظر مثلاً: «تفسير الطبري» (٢: ٩٨-١٠٠)، وذكر المحقق في الحاشية أن أخباره معلولة واهية. و«تفسير القرطبي» (٧: ٨١)، و«الرازي» (١٣: ١٨٢)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٦: ٤٥). والحديث أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٩١٨) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٤٥٦) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٢٤) عن عبد الله بن مِسْور.

(٤) قوله: «وقد رواه البيهقي في كتاب «شعب الإيمان» عن ابن مسعود» أثبته من (ط). والحديث في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨).

(٥) يعني في قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾.

....

على ما قبله، فإنه تعالى لـمّا ضربَ للمؤمنين والكافرين مثلاً، بقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ونصَّ على أنه تعالى هو المزيّنُ للكافرين عملَهم، وأنه صيّر في كلِّ قرية أكابرَ مجرميها، وحكى عنهم أنهم يطلبون ما ليس لهم، رتّبَ على ذلك قولَه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ الآية، تسلياً لرسولِ الله ﷺ وإرشاداً إلى تفويضِ الأمور إلى الله، وإعلاماً بأن إرادتَه ومشيئته إذا تعلّقت بهدايةِ بعض العباد ﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾، وإذا تعلّقت بضلالة بعضٍ ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾.

وهؤلاء المجرمون الذين خَلَقهم للصَّغار والدناءة، وأراد ضلالـهم، لا يـهتدون، ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

فشَرْحُ الصدرِ يجب أن يُحمَل على الانفتاح والانفساح، لأنه مقابـلٌ لضيقها وصعودها إلى السماء.

وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كالخاتمة[1] على الختم.

اللهم إني أتضرّعُ إليك بسَوابغِ فضلك، وسَوابقِ أفضالك، وأبتهلُ إلى جنابِك الأقدس، أن تشرحَ صدري، وتقذفَ النور في قلبي، إنك أنت الوهّاب، وأدعوك بما دعا به حبيبُك صلواتُ الله عليه: «اللهمَّ اجعَلْ في قَلبي نُوراً، وفي سَمْعي نُوراً، وفي بَصَري نُوراً، وعَن يَميني نُوراً، وعَن شِمالي نُوراً، وأَمامي نُوراً، وفَوْقي نُوراً، وتَحتي نُوراً، واجعَلني نُوراً»[2]، وارزُقْني الإنابة إلى دار الخلود، والتَّجافيَ عن دار الغُرور.

---

(١) كأنه يريد أن يقول: إن ذلك من حسن الختام أو الانتهاء.

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٦٣١٦) ومسلم (١٨٢٤) وأبو داود (١٣٥٥) وغيرهم من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

وقُرِئَ: (ضَيْقاً) بالتخفيفِ والتشديد، (حَرِجاً) بالكسر، و﴿حَرَجًا﴾ بالفَتْحِ وَصْفاً بالمصدر، ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: كأنما يُزاوِلُ أمراً غيرَ مُمكِنٍ، لأنّ صُعودَ السَّماءِ مَثَلٌ فيما يَمتَنِعُ ويَبعُدُ من الاستِطاعة، وتضيقُ عنه المَقدِرة. ....

وقال المصنف: «هذا آخر المرتفَعِ عند قَبر ابنِ عباس رضي الله عنه»[1]، وفتح فاء «المرتفَع»، أي: هذا آخر الحاصل.

قولُه: (وقُرِئَ: «ضَيْقاً» بالتخفيف)[2]: ابنُ كثير، والباقون بالتشديد.

قولُه: («حَرِجاً» بالكسر): نافعٌ وأبو بكر، والباقون بفتحها[3]. قال الزجّاج: «هو بمنزلة: رجُلٌ دَنِف[4]، بكسر النون، و«حَرِج» بمنزلة: دَنِف، والمعنى: ذو دنَف. وعن ابن عباس: الحَرِج: موضعُ الشجر الملتفّ، كأنّ قلبَ الكافر لا تصل إليه الحِكْمة، كما لا تصل الراعيةُ إلى الموضع الملتفّ من الشجر، والحَرَجُ في اللغة: أَضْيَقُ الضِّيق»[5].

قولُه: (كأنما يُزاوِلُ أمراً غيرَ مُمكِنٍ) ما بَيّنَ أنّ المشبَّه ما هو؛ فراراً، وصرّح به الواحديُّ حيثُ قال: «﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾ فإنه في نفورِه عن الإسلام، وثِقَلِه عليه، بمنزلة من يكلَّفُ ما لا يطيقُه، كما أن صعودَ السماء لا يُستطاع»[6].

---

(١) ليس هذا القول في «الكشاف»، وسبق أن ذكر الطيبي في بداية تفسير سورة الأنعام أن الزمخشري نص على أنه كتب تفسيرها عند قبر ابن عباس بالطائف.

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٠)، و«حجة القراءات» ص٢٧١.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٠)، و«حجة القراءات» ص٢٧١.

(٤) الدَّنِفُ: مَن لازَمَهُ المرض.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٨-٣١٩).

(٦) «الوسيط بين الوجيز والبسيط» (٢: ٣٢١). والحاصل: أنّ التشبيه في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ تمثيلي.

وقُرِئَ: «يَصَّعَّـدُ»، وأصلُه: يَتَصَعَّد. وقرأ عبدُ الله: «يَتَصَعَّدُ». و(يَصَّاعَد)، وأصلُه: يَتَصاعَد، و(يَصْعُدُ) من: صَعَدَ، و«يُصعِدُ» من: أصعَدَ، ﴿يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ﴾ يعني: الخِذلانَ ومَنْعَ التوفيق، وَصَفَه بنقيضِ ما يُوصَفُ به التوفيقُ من الطيب، ....

وقال ابن عباس: «فكما لا يستطيعُ ابن آدم أن يبلغَ إلى السماء، فكذلك لا يَقْدرُ على أن يُدخلَ التوحيدُ والإيمان في قلبه، حتى يُدْخِلَه الله في قلبه»[1].

وقلت: لا بدَّ من هذا التأويلِ لمقابلةِ الآية، قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ أي: ومن يُرِد أن يهديَه يفسحْ صدره للإسلام، ومن يُرِدْ أن يضلّه يُضَيِّق صدره، حتى لا يدخلَ فيه؛ فضرب بالممتنع مثَلاً للتوكيد، ولئلا يُفسَّرَ بخلافِ ما عليه القضاء والقدر.

قولُه: (وقُرِئ «يَصَّعَدُ»). رُوِي عن الشيخ المعزّي: أنّ مِن عادةِ المصنف إذا قال: قرئ كذا وكذا، وعدّد قراءاتٍ متفاوتة؛ مشهورةً وغير مشهورة، أن يُقدِّمَ المشهورةَ كما فعل هاهنا، وفِيه نظر، لأنّ قراءةَ عبد الله: «يَـتَصَعَّد» شاذة، ومقدّمةٌ على قراءةِ أبي بكر وابنِ كثير. قال في «التيسير»[2]: «ابن كثير: «كأنّما يَصْعَدُ»، بإسكانِ الصاد مخفَّفاً من غيرِ ألف، وأبو بكر: «يصَّاعَدُ»، بتشديد الصاد، وألف بعدها، وتخفيفِ العين، والباقون: بتشديد الصادِ والعينِ من غير ألف».

قولُه: (وصَفَه بنقيضِ ما يُوصَفُ به التوفيق) يعني: كما وصف المعاني ومنه التوفيق بما يوصفُ به الأعيان، وصف ما يقابلُه من الخِذلانِ بما يناقضُه من الرجس، قال تعالى: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [الحج: ٢٤][3]. النهاية: «قد يردُ الطيِّبُ بمعنى الطاهر. قال ﷺ لعمّار:

---

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣: ٤٥).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص٧٨.

(٣) تمام الآية: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ﴾.

أو أرادَ الفِعلَ المُؤدِّيَ إلىٰ الرِّجْس، وهو العذاب؛ من الارتجاسِ وهو الاضطراب.

﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ﴾: وهذا طريقُه الذي اقتَضَتهُ الحِكمة، وعادتُه في التوفيقِ والخِذلان، ﴿مُسْتَقِيمًا﴾: عادِلاً مُطَّرِداً، وانتِصابُه علىٰ أنه حالٌ مُؤَكِّدةٌ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

﴿لَهُمْ﴾: لقومٍ يَذَّكرون ﴿دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾: دارُ الله، يعني: الجنة، أضافَها إلىٰ نفسِه تعظيماً لها، أو دارُ السلامةِ من كلِّ آفةٍ وكَدَر، ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾: في ضَمانِه، كما تقول: لفُلانٍ عندي حقٌّ لا يُنسىٰ. أو ذخيرةٌ لهم لا يعلمون كُنْهَها، ....

«مَرْحَباً بالطَّيِّبِ المُطَيَّب»[1]، أي: الطاهرُ المطهَّر، و«الطيِّبات» في التحيّات، أي: الطيباتُ من الصلاةِ والدعاء».

وقولُه: (أو أراد الفعل المؤدِّيَ إلى الرجس، وهو العذاب)[2]، قال القاضي: «وضع الرجسَ موضع العذاب، وهو من وضع المظهَرِ موضع المضمرِ للتعليل»[3].

قولُه: (﴿لَهُمْ﴾: لِقَوْم يَذَّكَّرُون) يريد: أن قولَه ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾، صفةٌ لـ«قوم»[4]، ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ حالٌ من الضمير في ﴿لَهُمْ﴾، والعامل الاستقرار. وقولُه: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ إما كناية[5] عن الوعدِ الصادق، أو عن الذخيرة، كقولِه: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

(١) أخرجه الإمام أحمد (٧٧٩) والترمذي (٣٨٩٨) وابن ماجه (١٤٦) وصحّحه ابن حبان (٧٠٧٦) من حديثِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥١).

(٣) انظر: «تفسير البحر المحيط» لأبي حيّان (٤: ٦٤٠).

(٤) يعني في قوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾.

(٥) وهي كناية عن صفة.

كقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾: مُواليهم ومُحِبُّهم، أي: ناصِرُهم على أعدائِهم، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: بسَبَبِ أعمالِهم، أو **مُتوليهم بجَزاءِ ما كانوا يَعمَلون**.

[﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ ١٢٨]

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ منصوبٌ بمحذوف، أي: واذكُرْ يومَ نَحشُرُهم، أو: ويَوْمَ نَحشُرُهم قُلنا: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ﴾، أو: ويومَ نَحشُرُهم وقُلْنا: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ﴾ كان ما لا يُوصَفُ لِفَظاعتِه! والضميرُ لمن يُحشَرُ من الثَّقَلَيْنِ وغيرِهم، والجنُّ هم الشياطين.

﴿قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾: أضلَلْتُم منهم كثيراً، وجَعَلتُموهُم أتباعَكم، فحُشِرَ معكم منهم **الجَمُّ الغَفير**، كما تقولُ: استكثرَ الأميرُ من الجنود، واستكثرَ فلانٌ من الأشياع. ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ الذين أطاعوهُم واستَمَعوا إلى وَسوَستِهم، ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ أي: انتفعَ الإنسُ بالشياطينِ حيثُ دلُّوهُم على الشَّهَواتِ وعلى أسبابِ التوصُّل إليها، وانتفعَ الجنُّ بالإنسِ حيثُ أطاعُوهُم وساعَدُوهُم على مُرادِهم وشهوتِهم في إغوائهم، وقيل: استمتاعُ الإنسِ بالجنّ: ....

قولُه: (**أو مُتولِّيهم بجَزاءِ ما كانوا يَعمَلون**). يريد: أنّ الوليَّ إذا كان بمعنى المحبِّ والناصر، فالوجهُ أن تكون الباء سببية، أي: يحبّهم وينصرُهم بسبب عملِهم، وإذا كان بمعنى متولّي الأمور، فالباءُ للمُلابَسة، والمعنى: يتولّاهم[1] مُلْتبساً بجزاءِ عملِهم، أي: يُعِدّ لهم الثواب.

قولُه: (**الـجَمُّ الغفير**)، النهاية: «يقال: جاء القومُ جَمّاً غفيراً، والجمّاءَ الغفير، أي: مجتمعين كثيرين. ويقال: جاؤوا الـجَمَّ الغفير: اسم وُضِع موضع المصدر».

(١) في (أ): «بتوليهم»، وفي (ج): «بقولهم»، وأثبتنا المناسب للسياق.

ما في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، وأنّ الرجلَ كانَ إذا نزلَ وادياً وخافَ قال: أعوذُ بربِّ هذا الوادي، يعني به: كبيرَ الجنّ. واستمتاعُ الجِنِّ بالإنس: اعترافُ الإنسِ لهم بأنهم يَقدِرونَ علىٰ الدفعِ عنهم وإجارتِهم لهم، ﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾ يعنون: يومَ البعث، وهذا الكلامُ اعترافٌ بما كان منهم من طاعةِ الشياطين واتباعِ الهوىٰ والتكذيبِ بالبعث، واستِسلامٌ لربِّهم، وتحسُّرٌ علىٰ حالِهم.

قولُه: (وإجارتِهم لهم)، الجوهري: «الجارُ: الذي أَجَرْته من أنْ يظلمَه ظالم. وأجارَه الله من العذاب: أنقذه». وأنشد لمروانَ بنِ أبي حفصة:

هُمُ المانعونَ الجارَ حَتّى كأنهُ ... لِجارِهُمُ فَوقَ السِّماكَيْنِ مَنزِلُ (١)

قولُه: (وهذا الكلامُ اعتراف) إلى قولِه: (وتحسُّرٌ على حالِهم)، يعني قوله: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾ متضمنٌ للاعتراف بأشياءَ ثلاثة(٢) وللاستسلام والتحسّر(٣) أيضاً، وهو جوابٌ عن قولِه تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾، فإنه من جوامع الكلم، وهو سؤالُ توبيخ وتعريض(٤)، ولهذا أجاب الإنسُ عنه، وطابقوا، لأن معنى: ﴿ٱسْتَكْثَرْتُم﴾: «أَضْلَلْتم كثيراً منهم وجعلتُموهم أتباعَكم» كما قال.

يعني: أنتم، يا معشرَ الجن، اجتهدتم في تزيين الشهواتِ وأسبابِها، وما قصّرتم في الإغواء، وإنهم أيضاً ما تهاونوا في القَبولِ والطاعة، فركَنوا إلى الخلودِ في الأرض، ومُتابعةِ الهوى، حتى جحدوا لقاءَ يومِهم هذا.

وإليه الإشارةُ بقوله: «اتّباع الهوى، والتكذيب بالبعث»، نظيرُه قوله: ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ إلى قولِه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

---

(١) البيت من قصيدة لمروان في «مجموع شعره» ص ٨٨.

(٢) هي: طاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث.

(٣) أي: أن النداء ﴿رَبَّنَا﴾ أفاد معنى التحسُّر.

(٤) أي: في قوله: ﴿قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم﴾.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: يَخلُدونَ في عذابِ النارِ الأبدَ كلَّه، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾: إلّا الأوقاتَ التي يُنْقَلونَ فيها من عذابِ النارِ إلىٰ عذابِ الزَّمْهَرير، فقد رُوِيَ أنهم يدخلونَ وادياً فيه من الزَّمهَريرِ ما يُمَيِّزُ بعضَ أوصالِهم من بعض، فيَتَعاوَوْنَ ويطلبونَ الردَّ إلىٰ الجحيم. أو يكونُ من قولِ المَوتُورِ الذي ظَفِرَ بواتِره، ....

ومعنى قولِه: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ كما قال: «استمتع الإنسُ بالشياطين، حيثُ دلّوهم على الشهوات، وعلى أسباب التوصّلِ إليها، وانتفع الجنُّ بالإنس، حيث أطاعوهم، وساعدوهم على مُرادِهم وشهوتِهم في إغوائهم».

وهذا معنى الاستكثارِ بعينِه، كما شرحناه، ولذلك كان اعترافاً، ولهذا عقّب بقولِه: ﴿قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ الآية.

وأما الاستسلام: فقولُهم: ﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾، أي: جاء اليومُ الذي لا مُلكَ إلا للواحد القهّار، وما لنا من ناصرين.

وأما التحسُّر: فمِن لفظةِ ﴿رَبَّنَا﴾، قالوها تحسّراً على ما فرّطوا في جنبِ الربِّ الغفور الرحيم. نظيرُه قولهم: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والله أعلم.

قولُه: (أي: يَخلُدونَ فيها من عذابِ النارِ) قيل: «مِن» بيان الهاء في «فيها». وفي نسخة: «في عذاب النار»، بدلٌ من «فيها» بإعادةِ العامل.

قولُه: (﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾: إلّا الأوقاتَ). ﴿مَا﴾ في ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾: مصدرية، ويقدّر معه مضاف، أي: إلا أوقاتَ مشيئةِ الله تعالى، خصّ مشيئةَ الله بقولِه: «إلا الأوقات التي يُنقَلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير». وسيجيء تحقيق هذا الاستثناء في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧].

قولُه: (المَوْتُور)، الأساس: «يقال: وَتَرتُ الرجُل: قَتلْتُ حَميمَه، وأفرَدْتُه، وطَلَب وِتْرَه، أي: ثأره».

ولم يَزَلْ يَحرِقُ عليه أنيابَه، وقد طَلَبَ إليه أن يُنَفِّسَ عن خِناقِه: أهلكَني اللهُ إن نَفَّسْتُ عنك إلّا إذا شئتُ! وقد علِمَ أنه لا يشاءُ إلّا التَّشفِّيَ منه بأقصىٰ ما يَقدِرُ عليه من التعنيفِ والتشديد، فيكونُ قولُه: «إلّا إذا شِئتُ» من أشدِّ الوعيد، مَعَ تَهكُّمٍ بالمُوْعَدِ، لخروجهِ في صورةِ الاستثناءِ الذي فيه إطماع.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾: لا يفعلُ شيئاً إلّا بمُوجبِ الحِكمةِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بأنَّ الكفارَ يَستَوجِبونَ عذابَ الأبد.

[﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ ١٢٩]

﴿نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾: نُخلِّيهم حتّىٰ يَتولّىٰ بعضُهم بعضاً، كما فعلَ الشياطينُ وغُواةُ الإنس، أو نجعلُ بعضَهم أولياءَ بعضٍ يومَ القيامة وقُرناءَهم، كما كانوا في الدُّنيا، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾: بسَبَبِ ما كَسَبوا من الكُفرِ والمعاصي.

[﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ﴾ ١٣٠]

قولُه: (يَحرِقُ عليه أنيابَه)، الأساس: «لِيَحْرِقَ عليه الأُرَّم: أي يسْحقُ بعض الأضراسِ ببعضٍ للغيظ فعلَ الحارِق بالمِبْرد».

الأُرَّم، بالهمزِ وتشديدِ الراء: الأضراس، جمع آرِم[1].

فعلى هذا: الاستثناءُ للتأبيد، كما نص عليه في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، ونحوُه قولُه: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩].

---

(١) في (ط): «كأنه جمع آرم».

يُقالُ لهم يومَ القيامةِ علىٰ جِهةِ التوبيخ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾؟

واختُلِفَ في أنَّ الجِنَّ هل بُعِثَ إليهم رُسُلٌ منهم؟ فتعَلَّقَ بعضُهم بظاهرِ الآية، ولم يُفرِّقْ بين مُكَلَّفِينَ ومُكَلَّفِينَ أن يُبْعَثَ إليهم رسولٌ من جنسِهم، لأنَّهم به آنَسُ وله آلَف. وقال آخرون: الرسلُ من الإنسِ خاصة، وإنما قيل: ﴿رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾، لأنه لما جُمِعَ الثقلانِ في الخِطابِ صَحَّ ذلك، وإن كانَ من أحدِهما، كقولِهِ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وقيل: أراد رُسُلَ الرُّسُلِ من الجنِّ إليهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. وعن الكَلْبي: كانتِ الرسلُ قبل أن يُبْعث محمدٌ ﷺ يُبعَثونَ إلىٰ الإنس، ورسولُ الله ﷺ بُعِثَ إلى الإنسِ والجِنّ.

﴿قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ حِكايةٌ لتصديقهم وإيجابِهم قولَه: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾، لأنَّ الهمزةَ الداخلةَ علىٰ نَفْيِ إتيانِ الرُّسُلِ للإنكار، فكانَ تقريراً لهم.

وقولُهم: ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ إقرارٌ منهم بأن حُجَّةَ الله لازمةٌ لهم، وأنهم محجوجون بها.

قولُه: (﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾) قال الزجّاج: «وإنما جاز ذلك[1] لأنّ الجماعةَ تَعْـقِل وتخاطَب؛ فالرسلُ هم بعضُ من يعْـقِل، نحوُه: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرجُ من المالح دون العذب، فقال: ﴿مِنْهُمَا﴾، لأنّ ذكْرَهما قد جُمِع، وهذا جائز في كلِّ ما اتفق في أصلِه، كما اتفق الجنُّ مع الإنسِ في باب التمييز»[2].

قولُه: (وإيجابِهم) تفسيرٌ لقوله: «لتصديقهم»، أي: يُقرّون بالاستفهام الداخلِ على النفي[3]، ويُقرّون أنّ الحجةَ لازمةٌ لهم، وأنهم محجوجون بالإيجاب، هو الذي في مقابلِ النفي.

---

(١) يعني نسبة الرسل إلى الجن والإنس معاً.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢١) بتصرف يسير.

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾.

فإن قُلْتَ: ما لهم مُقِرِّينَ في هذه الآيةِ جاحِدينَ في قوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؟ قلتُ: تتفاوتُ الأحوالُ والمواطنُ في ذلك اليومِ المُتطاول، فيُقِرُّونَ في بعضِها، ويَجحَدونَ في بعضها.

أو أُريدَ شهادةُ أيديهم وأرجُلِهم وجُلودِهم حينَ يُختَمُ علىٰ أفواهِهم.

فإن قلتَ: لِمَ كرَّرَ ذِكرَ شهادتِهم علىٰ أنفسِهم؟ قلتُ: الأُولىٰ: حِكايةٌ لقولِهم كيفَ يقولون ويَعترِفون؟ والثانية: ذمٌّ لهم، وتخطئةٌ لرأيهم، ووَصْفٌ لقِلَّةِ نَظَرِهم لأنفسِهم، وأنَّهم قومٌ غرَّتْهُمُ الحياةُ الدُّنيا واللَّذّاتُ الحاضِرة، وكان عاقبةُ أمرِهم أنِ اضطروا إلىٰ الشهادةِ علىٰ أنفسِهم بالكُفرِ والاستِسلامِ لربِّهم، واستيجابِ عذابِه، وإنما قالَ ذلكَ تحذيراً للسامعين مِن مِثلِ حالِهم.

[﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ * وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ ١٣١-١٣٢]

قولُه: (ووَصْفٌ لقلّةِ نظرِهم لأنفُسِهم) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ بعد قولِه: ﴿قَالُوا۟ شَهِدْنَا﴾ من بابِ ترتيبِ الحكم على الوصف المناسب، يعني: أنهم قالوا: ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾، إقراراً منهم بأنّ حجةَ الله لازمةٌ لهم، وأنهم محجوبون[1] لقلّةِ نظرهم. وأنهم قومٌ غرّتهم الحياة الدنيا، واللذاتُ الدنيوية. فعلى هذا عطفَ قولَه: ﴿وَغَرَّتْهُمُ﴾ على ما قبله، من باب الإخبارِ عن وجود شيئَين مترتّبين، وقد عوّلَ الترتيب إلى الذهن.

وأما الواو الداخلةُ على ﴿وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ فاستئنافيةٌ مصدّرةٌ على الجملةِ التذييلية[2]؛ نعىٰ عليهم، بعد الفراغِ من أخبار القيامة، سوءَ صنيعِهم، تقبيحاً وفضيحة لهم. وتحذيراً للسامعين من مثْلِ حالِهم.

---

(١) من قوله ـ آخر الفقرة السابقة ـ: «وأنهم محجوجون بالإيجاب» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) يعني ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما تَقدَّمَ من بعثةِ الرُّسُلِ إليهم وإنذارِهم سوءَ العاقبة، وهو خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: الأمرُ ذلك، و﴿أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ تعليل، أي: الأمرُ ما قَصَصْناهُ عليكَ لانتِفاءِ كَوْنِ ربِّكَ مُهلِكَ القُرىٰ بظُلم، علىٰ أنَّ ﴿أَن﴾ هي التي تَنصِبُ الأفعال، ويجوزُ أن تكونَ مُخفَّفةً من الثقيلة، علىٰ معنىٰ: لأنَّ الشأنَ والحديثَ: ﴿لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾. ولك أن تجعلَه بَدَلاً من ﴿ذَٰلِكَ﴾، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦].

﴿بِظُلْمٍ﴾: بسَبَبِ ظُلْمٍ أقدَموا عليه، أو ظالماً، علىٰ أنه لو أهلكَهم وهم غافِلونَ ولم يُنَبَّهوا برسولٍ وكتاب، لكان ظلماً، وهو مُتعالٍ عن الظلمِ وعن كلِّ قبيح.

﴿وَلِكُلٍّ﴾ من المُكلَّفين ﴿دَرَجَٰتٌ﴾: منازلُ ﴿مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾: من جَزاءِ أعمالِهم،

قولُه: (أو ظالماً) أي: مُلْتبساً بظلم. فعلى هذا: ﴿وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾ حالٌ متداخلة.

هذا الوجه قريبٌ إلى مذهبِه، بعيدٌ من النظم، لأنّ قولَه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى﴾ استفهامٌ على سبيل التوبيخ والتقريرِ يومَ القيامة. وقد آذن أنّ الحُجةَ قد لزمتهم، وهي أنه تعالى لا يُهلِك قريةً ظالمة ابتداء، بل يبعثُ إليهم مَن يُنْذرُهم ويُخوّفُهم عذابَ الآخرة، فإذا لم يُقلِعوا عمّا هم فيه، أنحى عليهم بالقَلْع والدمارِ فيهم، فقولُه: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾ كالتذييلِ[1] والتأكيدِ للآيةِ السابقة، ولا بدَّ من إثبات الظلم لهم، ولا يستقيمُ هذا المعنى استقامةً من غير تعسّف إلا بذلك الوجه[2].

قولُه: (﴿وَلِكُلٍّ﴾ من المكلَّفين ﴿دَرَجَٰتٌ﴾)، أي: للمطيعين والعاصين درَجاتٌ ودرَكات، فغلّب. وهو قولُ أبي مسلم[3]. قال الإمام: «وفيه قولان؛ أحدهما: لكلِّ عاملٍ عمله،

---

(١) هو تذييل جار مجرى المثل، بهدف التوكيد.

(٢) يعني إثبات الظلم لهم ما قاله الزمخشري أولاً: «بسبب ظلم قدموا عليه».

(٣) الأصفهاني، محمد بن بحر. معتزليّ من كبار الكتّاب. سبقت ترجمته.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾: بساهٍ عنه يخفى عليه مقاديرُه وأحوالُه وما يُستَحَقُّ عليه من الأجر.

[﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحۡمَةِۚ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفۡ مِنۢ بَعۡدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوۡمٍ ءَاخَرِينَ * إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ ١٣٣-١٣٤]

﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ عن عبادِه وعن عبادتِهم، ﴿ذُو ٱلرَّحۡمَةِ﴾ يَتَرحَّمُ عليهم بالتكليفِ ليُعرِّضَهم للمنافعِ الدائمة، ....

فله في عملِه درجات، يعني في الثواب والعقاب، على قدْرِ أعمالهم في الدنيا، وإنه عالـمٌ بها على التفصيل، فرتّب على كل درجةٍ ما يليقُ به من الجزاء». هذا تقريرُ ما ذكره المصنف. «**والثاني**: أنّ هذا مختصٌّ بأهل الطاعة، لأنّ لفظة «الدرجة» لا تليقُ إلا بهم»[1].

وقلت: فعلَى هذا: الجملة[2] معطوفةٌ من حيثُ المعنى على قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٍ﴾، يعني: إرسالُ الرسلِ لم يكن إلا لتنبيهِ الغافلين، لتَلزمَهم الحُجة، ولظهور طاعةِ المطيعين، وثبوتِ درجاتِهم لأعمالهم الصالحة، ليجازيَهم الله على ذلك.

قولُه: (**﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ عن عبادِه**). قال الإمام: «اعلم أنه تعالى لمّا بيّن ثوابَ أصحاب الطاعات، وعقابَ أصحاب المعاصي، وذكَر أنّ لكل قوم درجةً مخصوصة، ومرتبةً معينة، بيَّن أنّ تخصيصَ المطيعين بالثواب، والمذنبين بالعذاب، ليس لأجل أنه يحتاجُ إلى طاعة المطيعين، أو ينتقصَ لمعصية المذنبين، فإنه تعالى غنيٌّ لذاته عن جميع العالمين، ومع كونه غنياً، فإنّ رحمتَه عامةٌ

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٦٢).

(٢) يعني قوله: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ﴾.

﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ أيُّها العُصاةُ ﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ﴾ من الخلقِ المُطيعِ، ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾ من أولادِ قومٍ آخرينَ لم يكونوا علىٰ مِثلِ صِفتِكم، وهم أهلُ سفينةِ نوحٍ عليه السلام.

كاملة، ولا سبيلَ إلى تربية الـمكلّفين، وإيصالِهم إلى درجات الأبرار، إلا بعد الترغيبِ في الطاعات، والترهيبِ عن المحظورات»[1].

وإلى هذا المعنى أشار المصنّف بقولِه: «يترحّمُ عليهم بالتكليف، ليعرّضَهم للمنافعِ الدائمة». وقال القاضي: «وفيه تنبيهٌ على أنّ ما سبق ذِكرُه من الإرسال ليس لنفْعِه، بل لترحّمه على العباد، وتأسيسٌ لما بعده؛ وهو قولُه: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، أي: ما به إليكم حاجة. إن يَشأ يُذهبكم أيها العصاة»[2].

قلت: هذا أحسنُ لتأليفِ النظم، يعني أنه تعالى إنما ذكَر «الرحمة»، وقرنَ به[3] «الغِنَى» في قولِه: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ لأمرين: أحدهما: ليشيرَ إلى أنّ ذلك الإرسالَ المذكور لم يكن إلا لمحْض رحمةِ العباد، لأنه غنيٌّ مطلقاً، وثانيهما: أن يكون تخلّصاً إلى خطاب العصاةِ من أمة محمدٍ صلواتُ الله عليه بقوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ لأجل ذلك الاقتران، يعني أنه تعالى مع كونِه ذا الرحمة، بإرسالِ الرسل، كذلك غنيٌّ عن العالمين، وعنكم خاصةً أيها العصاة. إنْ يَشأ يُذهبكم[4] ويأتِ بآخرين، ولذلك عقّبَه بقولِه: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾.

قولُه: (وهم أهلُ سفينةِ نوحٍ) شبّه إذهابَ المخاطَبين من عصاةِ الأمّة واستبدالَهم، وإنشاءَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٦٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٤).

(٣) أي: بذكر الرحمة.

(٤) من قوله: «لأجل ذلك الاقتران» إلى هنا سقط من (ج).

[﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ١٣٥]

«المكانة»: تكونُ مَصدَراً، يُقال: مَكُنَ مكانةً إذا تمكَّنَ أبلغَ التمكُّن، وبمعنىٰ المكان، يُقال: مكانٌ ومكانة، ومَقامٌ ومَقامة. وقولُه: ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ يحتمل: اعمَلوا علىٰ تمكُّنِكم من أمرِكم وأقصىٰ استطاعتِكم وإمكانِكم، **واعمَلوا علىٰ جِهَتِكم** وحالِكم التي أنتُم عليها. يُقالُ للرجلِ إذا أُمِرَ أن يَثْبُتَ علىٰ حالِه: علىٰ مَكانتِكَ يا فُلان، أي: اثبُتْ علىٰ ما أنتَ عليه لا تَنحَرِفْ عنه، ﴿إِنِّى عَامِلٌ﴾ أي: عاملٌ علىٰ مكانتي التي أنا عليها. والمعنىٰ: اثبُتوا علىٰ كُفرِكم وعَداوتِكم لي، فإني ثابتٌ علىٰ الإسلامِ وعلىٰ مُصابَرتِكم، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أيُّنا تكونُ له العاقبةُ المحمودة.........................

قومٍ آخرين من بقايا صالحيهم، باستئصالِ طالحي قوم نوح، وإنشاءِ آباءِ المخاطبين من بقايا صالحيهم، وهم أهلُ سفينتِه عليه السلام[1].

قولُه: (**واعمَلُوا على جِهَتِكم**) هذا تقريرُ الاحتمالِ الثاني، على سبيلِ الكناية[2]، لأنَّ المكانةَ بمعنى المكان، وفي تقريرِه لَـفٌّ ونَـشْر[3]. أما قوله: «إنّي عاملٌ على مكانتي» فمتفرّعٌ على الوجهين[4] في ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾.

---

(١) التشبيه في قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾. وهو تشبيه تمثيلي.

(٢) توضيح الكناية: أنه أطلق لفظ ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ وأراد به لازم معناه، وهو البقاء على حالتهم من الكفر والعداوة للرسول ﷺ، وهي كناية عن نسبة.

(٣) اللف في قوله: ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾. والنشر في قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

(٤) أي: يكون معناه: إما إني عامل على تمكّني من أمري، وأقصى استطاعتي وإمكاني. أو: إني عامل على جهتي وحالتي التي أنا عليها.

وطريقةُ هذا الأمرِ طريقةُ قولِه: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠]، وهي التخليةُ والتسجيلُ علىٰ المأمورِ بأنه لا يأتي منه إلّا الشرّ، فكأنَّه مأمورٌ به وهو واجبٌ عليه حَتْمٌ ليسَ له أن يَتَفصّىٰ عنه ويعملَ بخِلافِه.

فإن قُلت: ما موضع ﴿مَن﴾؟ قلت: الرفُع إذا كان بمعنىٰ «أيُّ»، وعُلِّقَ عنه فِعْلُ العلم، أو النَّصْبُ إذا كان بمعنىٰ «الذي».

و﴿عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾: **العاقبةُ الحُسنىٰ التي خلقَ اللهُ تعالىٰ هذه الدارَ لها.**

وهذا طريقٌ من الإنذارِ لطيفُ المَسْلَك، ....

قولُه: (**العاقبةُ الحُسنى التي خلَقَ اللهُ هذه الدارَ لها**) تفسيره ما ذكره في «القصص»: «أنّ اللهَ وضعَ الدنيا مَجازاً إلى الآخرة، وأراد بعبادِه ألّا يعملوا فيها إلا الخير، ليتلقَّوا خاتمةَ الخير، ومَن عَمِل خلافَ ما وضعه الله تعالى فقد حرّف، فإذاً عاقبتُها الأصلية هي الخير، وأما عاقبةُ الشر فلا اعتدادَ بها، لأنها من نتائج تحريف الفجّار» هذا بناءً على مذهبِه[١].

والحقُّ أنّ ﴿عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ كنايةٌ عن خاتمة الخير، فكأنه قيل: مَن يكون له عاقبةُ الخير، سواء كان الظَّفرُ في الدنيا، كما قال الإمام: «العاقبةُ تكون على الكافرِ ولا[٢] تكون له. كما يقال: لهم الكرّة[٣]، ولهم الظَّفر. وفي ضدّه: عليهم الكرّةَ، وعليهم الظفر»[٤]، أو الجنةُ في العقبى، كما قال محيي السنّة: «﴿عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾: الجنة»[٥].

قولُه: (**وهذا طريقٌ من الإنذارِ لطيفُ المَسْلَك**) يريدُ أنّ في تعقيبِ قولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ

---

(١) يعني في اعتقاد المعتزلة بأن العبد خالق لأفعاله، وأن الله لا يخلق إلا الخير. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) لفظة «لا» أثبتُّها من «تفسير الرازي»، ولم ترد في الأصول الخطية.

(٣) في «تفسير الرازي»: «لهم الكثرة» ـ تحريف.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٦٧).

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٩٢).

فيه إنصافٌ في المَقالِ وأدبٌ حَسَن، مَعَ تَضمُّنِ شِدَّةِ الوعيد، والوثوقِ بأنَّ المُنذِرَ مُحِقٌّ وأنّ المُنذَرَ مُبطِل.

[﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَائِهِمْ ۗ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ١٣٦]

كانوا يُعيِّنونَ أشياءَ من حَرْثٍ ونِتاجٍ لله، وأشياءَ منها لآلهتِهم؛ فإذا رَأَوْا ما جَعَلوهُ لله زاكياً نامياً يزيدُ في نفسِه خيراً، رَجَعوا فجَعَلوه للآلهة، وإذا زكا ما جَعَلوهُ للأصنامِ تركوهُ لها، واعتَلُّوا بأنَّ اللهَ غنيّ، وإنما ذاك لحُبِّهم آلهتَهم وإيثارِهم لها.

وقولُه: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ فيه أنَّ الله كان أَوْلىٰ بأن يُجعَلَ له الزاكي، ....

﴿الظَّالِمُونَ﴾، من العدول من المضمرِ[1] إلى المظهر، حيثُ لم يُصرِّح بنفي الفلاحِ عنهم قولُه: ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾، مع التعميمِ فيه المبني على الأمر في قوله: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾: طريقاً[2] من الكلام المنصف، وإرخاءِ العِنان، لطيفَ المسلك، حيثُ ضمّن ذلك «شدّةَ الوعيد، والوثوق بأن المنذِرَ مُحِقّ، والمنذَر مُبطِل».

قولُه: (فيه أنّ الله كان أولَى) أي: في إتيان ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾، وبيانُه بقولِه: ﴿مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ﴾ إشعارٌ وإدماجٌ لمعنى أنّ الله كان أولَى بأنْ يُجعَل له الزاكي، لأنه الخالقُ والمزكّي، وإلا فكان من الظانّين: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾.

---

(١) المقصود أن مقتضى الظاهر أن يقال: «لا يُفلحون»، ولكنه قال: ﴿لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر.

(٢) اسم «أنّ» في قوله: «يريد أنّ في تعقيب...».

لأنه هو الذي ذَرَأه وزكّاه، ولا يُرَدَّ إلىٰ ما لا يَقدِرُ علىٰ ذَرْءٍ ولا تَزْكية، ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ وقُرِئَ بالضمِّ، أي: قد زَعَموا أنه لله، واللهُ لم يأمُرْهم بذلك، ولا شَرَعَ لهم تلك القِسمةَ التي هي من الشِّرك، لأنهم أشركوا بينَ الله وبينَ أصنامِهم في القُرْبة، ﴿فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ أي: لا يَصِلُ إلىٰ الوجوهِ التي كانوا يَصرِفونَه إليها من قِرىٰ الضِّيفانِ والتَّصدُّقِ علىٰ المساكين، ﴿فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡۗ﴾ من إنفاقٍ عليها؛ بذَبْحِ النَّسائكِ عندَها، والإجراءِ علىٰ سَدَنَتِها، ونحوِ ذلك، ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ في إيثارِ آلهتِهم علىٰ الله تعالىٰ، وعَمَلِهم علىٰ ما لم يشرَعْ لهم.

[﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾ ١٣٧]

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومِثلُ ذلكَ التزيينِ وهو تزيينُ الشِّرْكِ في قِسمةِ القُرُباتِ ....

قولُه: (ذَرَأه) قال الزجّاج: «يقال: ذَرَأَ اللهُ الخَلْقَ ذَرْءاً: إذا خَلَقَهم»[1]. النهايـة: «في الـحديث: «أعـوذُ بكلمـاتِ الله التامّاتِ مِن شَرِّ كُلِّ ما خَلَقَ وَذَرَأَ وبَـرأ». ذرأ الله الـخَلْقَ يَذْرؤُهم ذرءاً: إذا خلقهم، وكـأنَّ الذرْءَ مختصٌّ بخلْقِ الذُّرّية».

قولُه: (وقُرِئ بالضَّمِّ) أي: «بزُعْمهم»: الكسائي، وهو لغة[2].

قولُه: (أي: قد زَعَموا أنه لله، واللهُ لم يأمُرهم بذلك، ولا شَرَعَ لهم تلك القِسمة) النهاية: «إنما يقال: «زعموا» في حديث لا سندَ له، ولا تَثَبُّتَ فيه، وإنما يُـحكَى على الألسُن».

قولُه: (ومِثْلُ ذلكَ التزيين، وهو تزيينُ الشِّرْكِ في قِسمةِ القُـرُباتِ بينَ الله والآلهة) يعني

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه»: (٢: ٣٢٢) ولفظه: «نَشَأَ الله الخَلْق: إذا خلقه وأبداه».

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٢٧٣، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٣).

بينَ الله تعالىٰ والآلهة، أو: ومِثلُ ذلك التزيينِ البليغِ الذي عُلِمَ من الشياطين.

والمعنىٰ: أنّ شركاءَهم من الشياطين، أو من سَدَنةِ الأصنام زَيَّنوا لهم قَتْلَ أولادِهم بالوأدِ وبنَحْرِهم للآلهة، وكان الرجلُ في الجاهلية يَحلِفُ: لَئِنْ وُلِدَ له كذا غُلاماً ليَنحَرَنَّ أحدَهم، كما حَلَفَ عبدُ المطلب.

المشار إليه بقولِه: «ذلك» ما يُعْلَم من قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا﴾ الآية.

قولُه: (أو ومِثْلُ ذلك التزيين البليغ) هذا على أنْ يكونَ المشارُ إليه ما في الذهن، ولذلك قال: «الذي هو علم من الشياطين»، وسيجيءُ بيانُه في قولِه: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، والمبالغةُ إنما يفيدُها الإبهام[1] الذهني، والتفسيرُ بقوله: ﴿زَيَّنَ﴾ وهو ما يعْلمُه كلُّ أحد أن المزيِّن مَن هو، وهو الشيطان.

قولُه: (سَدَنـةِ الأصنام)، الجوهري: «السادن: خادِمُ الكعبةِ وبيتِ الأصنام. والجمع: السَّدَنة».

قولُه: (بالوَأْد)، الجوهري: «وَأَد ابنتَه، يئدُها وَأْداً، وهي موءودة، أي: دَفَـنَها في القبرِ وهي حيّة».

قولُه: (لَيَنحَرَنَّ أحَدَهم، كما حَلَفَ عبدُ المطلب) روَىٰ ابن الـجَوزيّ في كتاب «الوفا»: «كان عبدُ المطلب قد رأى في المنام: «احفُر زمزم»، ونُعِت له موضعُها. وقام يحفرُ وليس له ولدٌ يومئذ إلا الحارث، فنازعَته قريش، فنذر: لئن وُلِدَ له عَشَرةُ نَـفَرٍ، ثم بلَغوا، لينحرنَّ أحدَهم لله

---

(١) الإبهام (أو التوجيه): هو أن يقول المتكلّم كلاماً يحتمل معنيين متضادّين، لا يتميز أحدهما عن الآخر. ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التمييز فيما بعده، بل يقصد إبهام الأمر فيهما. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص٨٩، و«بغية الإيضاح» (٤: ٦٤). والإبهام في الآية هو قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وقُرِئ: ﴿زَيَّنَ﴾ علىٰ البناءِ للفاعل الذي هو ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾، ونَصْبِ ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾، و(زُيِّـنَ) علىٰ البـناءِ للمفعول الـذي هو «القَـتْـلُ»، ورَفْـعِ ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بإضمارِ فِعْلٍ دلَّ عليه «زُيِّنَ»، كأنه قيلَ ـ لـمّا قيلَ: زُيِّنَ لهم قَتْلُ أولادِهم ـ: مَنْ زَيَّنَه؟ فقيل: زَيَّنَه لهم شُركاؤهم.

تعالىٰ عند الكعبة. فلمّا تمّوا عشَرة، وعرَفَ أنهم سيمنعونه، أخبرَهم بنَذره، فأطاعوه، وكتبَ كلٌّ منهم اسمَه في قِدْح[1]، فخرج على عبدِ الله، فأخذ الشَّفْرةَ لينحَره، فقامت قريشٌ من أنديتِها، وقالوا: لا تفعلْ حتى ننظر فيه. فانطلق به إلى عرّافة. فقال: قرِّبوا عشَرةً من الإبل، ثم اضرِبوا عليه وعليها القِداح، إنْ خرجَت على صاحبِكم، فزيدوا من الإبلِ حتى يرضَى ربُّكم، فإذا خرجت على الإبل فقد رضِي، ونجا صاحبُكم. فقرَّبوا عبدَ الله وعشْراً، فخرجت على عبدِ الله، فلم يزالوا كذلك حتى جعلوها مئة، فخرج القِدْح على الإبل، فقالوا: قد رضيَ ربُّك. فقال: لا والله حتى أضربَ عليه وعليها مرّات، ففعل، فخرج القِدْحُ على الإبل، فنُحِرت ثم تُركت، لا يُصَدُّ عنها إنسانٌ ولا سَبُع»[2].

قولُه: (و«زُيِّنَ» على البناءِ للمفعول...، ورفْع ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾) ابنُ عامر: «زُيِّنَ» بضم الزاي، «قَتْلُ» بالرفع، و«أولادَهم» بالنصب، و«شركائِهم» بالخفض، والباقون: بفتح الزاي، و«﴿قَتْلَ﴾ بالنصب، و﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾ بالخفض، و﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بالرفع»[3].

قال ابنُ جِنّي: «و «زُيِّنَ» على البناءِ للمفعول، ورفْـعُ ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾: قراءةُ أبي عبد الرحمن السُّلَمي. والوجهُ أن يكونَ مرفوعاً بفعل مضمر، دلَّ عليه هذا الظاهر، ولا يرتفعُ بهذا الظاهر، لأنّ الفعلَ الواحدَ لا يرفعُ إلا الواحد، ونحوه بيتُ «الكتاب»[4]:

---

(١) القِدح؛ بكسر القاف وإسكان الدال: سهم الميسر.

(٢) «الوفا بفضائل المصطفى» (١: ٧٥-٨٦) (باب: في ذكر عبد الله أبي نبيّنا ﷺ).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥١-٤٥٢). و«حجة القراءات» ص٢٧٣.

(٤) يعني «كتاب سيبويه». والبيت مختلف في نسبته.

=

وأما قِراءةُ ابن عامر: (قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) ـ برفعِ «القَتْل» ونَصْبِ «الأولادِ» وجَرِّ «الشركاء» علىٰ إضافةِ «القتلِ» إلى «الشركاء»، والفَصْلِ بينهما بغيرِ الظرف ـ: فشيءٌ لو كانَ مكان الضروراتِ وهو الشِّعرُ، لكان سَمْجاً مردوداً، كما سَمُجَ ورُدَّ:

زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَهْ

فكيفَ به في الكلامِ المنثورِ؟ فكيفَ به في القُرآنِ المُعْجِزِ بحُسْنِ نَظْمِهِ وجزالته؟! **والذي حَمَلَه علىٰ ذلك أنْ رأىٰ في بعضِ المصاحفِ «شركائهم» مكتوباً بالياء.** ولو قرأ بجَرِّ «الأولاد» و«الشركاء» ـ لأنّ الأولادَ شُركاؤُهم في أموالهم ـ لوَجَدَ في ذلك مَنْدوحةً عن هذا الارتكاب.

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضـارعٌ لخصـومةٍ ومُــخْتَبِطٌ مِمّـا تُطِيحُ الطَّـوائحُ

كأنه لما قيل: لِيُبْكَ يَزِيدُ، قيل: مَن يَبكيه؟ قال: لِيبْكِه ضارعٌ لخصومة. ويشهدُ له قراءةُ العامة، لأنّ الشركاءَ هم المزيِّنون»[1].

قولُه: (**والذي حَمَلَه على ذلك أنْ رأى في بعضِ المصاحفِ «شركائِهم» مكتوباً بالياء**) قال موفّق الدين الكواشي: «هذا[2] يُشْعِرُ أنّ ابنَ عامر قد ارتكب محظوراً، وأنّ قراءتَه قد بلغت من الرداءةِ مَبلغاً لم يبلغُه شيءٌ مِن جائز كلامِ العرب وأشعارِهم، وأنه غيرُ ثقة، لأنه يأخذ القراءةَ من المصحف لا من المشايخ، ومع ذلك أسندَها إلى النبيِّ ﷺ وهو جاهلٌ بالعربية. وليس الطعنُ في ابن عامر طعناً فيه، وإنما هو طعنٌ في علماء الأمصار، حيثُ جعلوه أحدَ

= والضارع: الذليل. والمختبط: الرجل يسألك من غير معرفة بينكما.

وتُطِيح: تهلك. والطوائح: الحادثات، جمع طائحة. والجارّ والمجرور «لخصومة» متعلقان بـ«ضارع».

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٢٩-٢٣٠) بتصرف وإيجاز.

(٢) يعني قول الزمخشري في قراءة ابن عامر، وطعنه فيها.

....

القراء السبعةِ المرضيّة، وفي الفقهاء، حيثُ لم ينكروا عليهم إجماعَهم على قراءته، وأنهم يقرؤونها في محاريبهم. واللهُ أكرمُ من أن يجمعَهم على الخطأ».

وذكر قريباً منه صاحب «الانتصاف»، وفيه: «ولولا العذْرُ أنّ المنكِرَ[١] ليس من أهلِ عِلْمَي القراءةِ والأصول، لَخِيف عليه الخروجُ من رِبْقَة[٢] الإسلام بذلك. ثم مع ذلك، هو في عُهْدةٍ خَطِرة، وزلّةٍ مُنكَرة»[٣].

قلت: إنه ذهب في هذا المقام أنّ مثل هذا المرْكبِ مُـمْتَنع، وخطّأ إمامَ أئمة الإسلام، وضعّفه في قولِه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧][٤] فبينَ كلامَيه تخالُف.

وقال أبو محمد المكّي: «لم أرَ أحداً يَحْمِلُ قراءتَه إلا على الصحّةِ والسلامة، وقراءتُه أصلٌ يُسْتَدَلّ به لا له».

وقال الإمامُ في «تفسيره»: «وكثيراً أرى النحويين مُتحيّرين في تقريرِ الألفاظِ الواردة في القرآن، فإذا استشهدَ في تقريره ببيتٍ مجهول، فَرِحوا به، وأنا شديدُ التعجّب منهم، لأنهم إذا جعلوا ورودَ ذلك البيت المجهولِ على وَفقِه دليلاً على صحّته، فَلَأَنْ يجعلوا ورودَ القرآن به دليلاً على صحتِه كان أَولى»[٥].

---

(١) يعني الزمخشري لإنكاره قراءة ابن عامر.

(٢) الربقة: الحبل.

(٣) «الانتصاف» (٢: ٥٣).

(٤) علّق الزمخشري على قراءة: «مُـخلِفَ وَعْدَه رُسُلِه» بجر «الرسل»، ونصب «الوعد»، بقوله: «وهذه في الضعف كمن قرأ: «قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهِم». «الكشاف» (٨: ٦٣٣)، وبين كلاميه تناقض، لأنه رفض الفصل بين المعمول وعامله بغير الظرف في آية «الأنعام»، وقَبِل ذلك في آية «إبراهيم».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٩: ٤٥).

....

قال السكاكي: «لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضافِ إليه بغير الظرف، ونَحْوُ قوله:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

محمولٌ على حذف المضاف إليه من الأول. ونَحْوُ قراءة من قرأ: «قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائهم»، و«مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ» لإسنادِها إلى الثقات وكثْرةِ نظائرِها من الأشعار، ومن أرادها فعليه بخصائصِ ابنِ جنّي، محمولة عندي على حذف المضافِ إليه من الأول، وإضمار المضافِ في الثاني، على قراءةِ من قرأ: «واللهُ يُريدُ الآخِرَةِ»[1] بالجرِّ، أي: عرَضَ الآخرة، وما ذكرْت ـ وإن كان فيه نوعُ بُعْدٍ ـ فتخْطِئةُ الثقاتِ والفصحاءِ أبعد»[2].

روَى الواحدي عن أبي عليّ: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، قليلٌ في الاستعمال، ولكنه قد جاء في الشعر، كما أنشده أبو الحسن الأخفش:

فزَجَجْتُهـا مُتَمَكِّنـاً ... زَجَّ القَلوصَ أَبِي مَزادهْ[3]

وفي «المفصّل»: «فزججْتها بِمِزَجَّة. الزَّجُّ: الطَّعْن. والمِزَجّة ـ بكسر الميم ـ: الرمح القصير كالمِزْراق[4]. وأبي مزادة: كنية رجُل».

---

(١) هذه قراءة ابن جمّاز. انظر: «المحتسب» (١: ٢٨١).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٦٢.

(٣) البيت يروى لبعض المولدين، إلا أنه مجهول القائل. وضمير المؤنث في «فزججْتها» يرجع إما إلى الكتيبة أو إلى زوجة الشاعر. والقلوص: الناقة الشابة. والبيت شاهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، على رواية «القلوص» بالنصب، وعلى روايتها بالجر لا شاهد فيه. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٣: ١٩، ٢٢)، و«معاني القرآن» للفراء (١: ٣٥٨)، و«مجالس ثعلب» (١: ١٢٥)، وفيه «الصعاب» موضع «القلوص». و«خزانة الأدب» (٢: ٢٥١)، و«الخصائص» (٢: ٤٠٦)، و«الوسيط» (٢: ٣٢٧).

(٤) المزراق: الرمح القصير.

....

ونقل صاحبُ «الإقليد» عن المصنف: «ووجْهُه أن يُجرّ «القلوص» على الإضافة، ويُقدَّرُ مضافٌ إلى: «أبي مزادة» محذوفاً بدلاً عن «القلوص»، تقديرُه: زجّ القلوصِ قلوصِ أبي مزادة. والقلوص: الشابّة من النوق»[١].

وقال صاحب «الانتصاف»: «إن إضافةَ المصدر إلى معمولِه مقدّرٌ بالفعل، ولهذا عمل. وهو وإن كانت إضافتُه محضة، مُشَبَّهٌ بها إضافته غير محْضة، حتى قال بعضُ النحاة: هي غيرُ محضة. والحاصل أن اتّصالَه بالمضاف إليه، ليس كاتصال غيره، وجاء الفصلُ في غيره بالظرف، فتميز المصدرُ عن غيره، لجوازِه بغير الظرف. وكأنه فكّه، وقدّم المفعولَ على الفاعل». ثم ذكر شواهد. وقال: «وليس القصدُ تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيحَ العربية بالقراءة»[٢].

وأنشد السّجاونْديّ:

تَـمُرُّ عَـلَى مَـا تَسْتَمِرُّ، وَقَـدْ شَـفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْها صـدورِها[٣]

ومِثْلُه في شعر المتنبي:

حَمَلْـتُ إليـه مِـن لسـاني حديقـةً

سقَاها الحِجَى سَقْيَ الرّيـاضَ السّـحائبِ[٤]

---

(١) «الإقليد شرح المفصل»، قسم التحقيق ص٥٣٨، وانظر كذلك: «المفصل» للزمخشري بشرح ابن يعيش (٣: ١٩).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٣-٥٤) بتصرف.

(٣) البيت لا يعرف قائله. وقوله «تمرّ»: من المرور. وتستمرّ: من الاستمرار. وشفت: مجاز من شفى الله المريض: إذا أذهب عنه ما يشكو، والغلائل: جمع غليل: وهو الضّغن والحقد. وعبد القيس: قبيلة. انظر: «عين المعاني» للسجاوندي لوحة رقم (٢٤١) وخزانة الأدب (٤: ٣٧٩).

(٤) البيت من قصيدة للمتنبي في مدح طاهر بن الحسين العلوي. والسحائب: الغيوم. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه والمفعول. انظر: «ديوان المتنبي» بشرح العكبري (١: ١٥٨).

﴿لِيُرْدُوهُمْ﴾: ليُهلِكوهم بالإغواء، ﴿وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾: وليُخلِّطوا عليهم ويُشبِّهوه. ودينُهم: ما كانوا عليه من دينِ إسماعيلَ عليه السلامُ حتى زلُّوا عنه إلى الشرك. وقيل: دينُهم الذي وَجَبَ أن يكونوا عليه. وقيل: معناه: وليُوقِعوهُم في دينٍ مُلتَبِس. فإن قُلتَ: ما معنىٰ اللام؟ قلتُ: إن كانَ التزيينُ من الشياطينِ فهيَ علىٰ حقيقةِ التعليل، وإن كانَ من السَّدَنةِ **فعلىٰ معنىٰ الصَّيْرورة**.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مشيئةَ قَسْر، ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾: ما فعلَ المُشركونَ ما زُيِّنَ لهم من القَتْل، أو ما فعلَ الشياطينُ أو السَّدَنةُ التزيينَ أو الإرداءَ أو اللَّبْسَ أو جميعَ ذلك، **إن جَعَلْتَ الضميرَ جارياً مَجْرىٰ اسمِ الإشارة**، ﴿وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: وما يفترونَه من الإفك، أو: وافتراءَهم.

جعل القصيدةَ كالروضة التي يُحدِق بها حاجز، وجعل العقلَ ساقياً لها، وفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول(١).

قولُه: (**فعلى معنى الصَّيْرورة**)، نحوه قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٢) [القصص: ٨].

قولُه: (**إنْ جَعَلْتَ الضميرَ جارياً مَجْرى اسم الإشارة**). أي: الضميرُ في ﴿فَعَلُوهُ﴾، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦](٣). وأنشد ابنُ جِنّي:

مثْلَ الفِراخِ نُتِفَتْ حَواصِلُهْ(٤)

---

(١) العبارة في شرح العكبري لـ«ديوان المتنبي» (١: ١٥٩).

(٢) وقد سبق توضيح معنى اللام على المجاز في هذه الآية. وانظر: «الكشاف» (١٢: ١٢).

(٣) والشاهد في الآية إجراء الضمير في ﴿عَنْهُ﴾ مجرى اسم الإشارة «ذلك»، وإفراده وإن كان عائداً على مجموع.

(٤) هذا شطر (من الرجز) استشهد به ابن جني ـ دون أن ينسبه ـ على إجراء الضمير مَجْرى اسم الإشارة، وموطن الشاهد قوله: «حواصله»، وقد أفرد الضمير وإن كان عائداً على مجموع، لملاحظة المعنى. والفراخ: =

[﴿وَقَالُوا هَٰذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَن نَّشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَّا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ ١٣٨]

﴿حِجْرٌ﴾: فِعْلٌ، بمعنىٰ: مَفْعول، كالذِّبْحِ والطِّحْن، ويَستَوي في الوَصْفِ به المُذكَّرُ والمُؤنَّث، والواحدُ والجمع؛ لأنّ حُكْمَه حكمُ الأسماءِ غيرِ الصفات. وقرأ الحسنُ وقَتادةُ: «حُجْر» بضمّ الحاء. وعن ابنِ عبّاس: «حَرْجٌ»، وهو من التضييق، وكانوا إذا عَيَّنوا أشياءَ من حَرْثِهم وأنعامِهم لآلهتِهم قالوا: ﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَن نَّشَاءُ﴾، يَعْنون خَدَمَ الأوثان، والرجالَ دونَ النساء، ﴿وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ وهي البَحائرُ والسَّوائبُ والحوامي، ﴿وَأَنْعَامٌ لَّا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ في الذبح، وإنما يذكرونَ عليها أسماءَ الأصنام. وقيل: لا يَحُجُّونَ عليها ولا يُلبّونَ علىٰ ظهورها. والمعنى: أنهم قَسَّموا أنعامَهم، فقالوا: هذه أنعامٌ حِجْر، وأنعامٌ مُحرَّمةُ الظُّهور، وهذه أنعامٌ لا يُذكَرُ عليها اسمُ الله، فجعَلوها أجناساً بهواهم، ونَسَبوا ذلك التجنيسَ إلىٰ الله ﴿افْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ أي: فَعَلوا ذلك كُلَّه علىٰ جهةِ الافتراء، تعالىٰ اللهُ عما يقولُ الظالمونَ علواً كبيراً. وانتِصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له، أو حالٌ، أو مصدرٌ مُؤكِّد، لأنَّ قولهم ذلك في معنىٰ الافتراء.

أي: حواصلُ ذلك، أو حواصل ما ذكرنا، ذهب بالضميرِ إلى ذلك القدرِ والمبلغ، فلاحظَ معنى الواحد فحمل عليه[1].

قولُه: (أو حالٌ، أو مصدرٌ مُؤكِّد)، والحالُ أولى الوجوه: لملاءمتِه قوله: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾،

= جمع فَرْخ، وهو ولد الطائر. ونتف الريش: نزعه. والحواصل: جمع حوصل أو حوصلة، وهو من الطائر بمنزلة المعدة من الإنسان. انظر: «المحتسب» (٢: ١٥٣-١٥٤). و«مجالس ثعلب» (٣: ١٠٣).

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٣). والحقيقة أن قول ابن جني هذا جاء قبل الرجز، تعقيباً على قراءة: «ما إنّ مفاتحه لينوء» [القصص: ٧٦] بالياء، والمشهورة بالتاء.

[﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ ١٣٩]

كانوا يقولون في أجنَّةِ البَحائِرِ والسَّوائب: ما وُلِدَ منها حيّاً فهو خالِصٌ للذكورِ لا تأكلُ منه الإناث، وما وُلِدَ منها مَيّتاً اشتركَ فيه الذكورُ الإناث. وأُنِّثَ ﴿خَالِصَةٌ﴾ للحَمْلِ علىٰ المعنىٰ، لأنّ ﴿مَا﴾ في معنىٰ الأجِنَّة، وذُكِّرَ «مُحَرَّمٌ» للحَمْلِ علىٰ اللفظ. ونظيرُه: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ ﴾ [محمد: ١٦]. ويجوزُ أن تكونَ التاءُ للمُبالغةِ مِثلُها في روايةِ الشعر، وأن تكونَ مصدراً وقعَ موقعَ «الخالِص»، كالعاقبة، أي: ذو خالصة. ويدلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ: «خالصةً» بالنَّصب؛ علىٰ أنّ قولَه: ﴿لِّذُكُورِنَا﴾ هو الخبر، و«خالصةً» مصدرٌ مُؤكِّد، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً مُتقدِّمة، لأنَّ المجرورَ لا يَتقدَّمُ عليه حالُه. وقرأ ابنُ عباس: «خالصِهِ» علىٰ الإضافة، وفي مصحفِ عبدِ الله: «خالص».

لأنه حالٌ من فاعل: ﴿قَالُوا۟﴾ أي: قالوا[1] زاعمين مُفترِين، قال أبو البقاء: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ متعلقٌ بـ﴿قَالُوا۟﴾[2].

قولُه: (ويدلُّ عليه) أي: على أن ﴿خَالِصَةٌ﴾ في قراءةِ الرفع، مصدرٌ بمعنى: ذو خالصة، قراءةُ النصب، فإنها مصدرٌ قطْعاً، لعدم جوازِ أن يكونَ حالاً من المجرورِ في ﴿لِّذُكُورِنَا﴾، لأنها لا تتقدّمُ عليه، ولا من الضمير في «لذكورنا» لأنها لا تتقدّمُ على العاملِ المعنوي.

وفيه بحثٌ من وجهين: أحدهما: أن التقسيمَ غيرُ حاصر، لجواز أن يكونَ حالاً من ضمير

---

(١) قوله: «أي: قالوا» سقط من (ج).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٢).

﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾: وإن يَكُنْ ما في بُطونِها ميتةً. وقُرِئ: (وإن تَكُن) بالتأنيث، علىٰ: وإن تَكُنِ الأجِنَّةُ ميتةً. وقرأ أهلُ مكَّة: (وإن تكُنْ ميتةٌ) بالتأنيثِ والرفع؛ علىٰ «كان» التامة. وتذكيرُ الضميرِ في قولِه: ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ لأنَّ الميتةَ لكلِّ ميتٍ ذكرٍ أو أنثىٰ، فكأنه قيل: وإن يَكُنْ مَيْتٌ فهم فيه شركاءُ.

الاستقراءِ في: ﴿فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾. وعليه أبو البقاء[1]، وصاحب «الكشف»[2]، والكواشي، والقاضي[3]. ويؤيدُه معنى قراءةِ ابن عباس: «خالصُه» بالإضافة، أي: حَيُّهُ[4].

وثانيهما: أن التعليلَ بتقديمِ الحال ضعيف، لأنه يؤذِنُ بأنها لو تأخرت عن المجرورِ لجاز، وأنه لا يجوزُ معنىً، لأن ﴿خَالِصَةٌ﴾ جاريةٌ على ما في بطون هذه الأنعامِ لا على الذكور. يدلُّ عليه حَمْلِ ﴿خَالِصَةٌ﴾ عليه في قراءةِ الرفع، وقول المصنف: «ما وُلد منها حيّاً، فهو خالصٌ للذكور، لا تأكل منه الإناث» إلى آخره.

على أن المالكيّ أجاز تقديمَها على المجرور، وذكر شواهدَ ودلائلَ[5] سنذكرها في «سبأ» إن شاءَ الله تعالى.

قولُه: («وإنْ تَكُنْ» بالتأنيث): أبو بكر وابنُ عامر، والباقون: بالتذكير. وابن كثير[6] وابنُ عامر: «ميتةٌ» بالرفع، والباقون: بالنصب. و«قَتَّلوا» بالتشديد: ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون: بالتخفيف.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٢).

(٢) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٧).

(٤) «المحتسب» (١: ٢٣٣).

(٥) انظر: «الكافية في النحو» بشرح الإستراباذي (١: ٢٠٥).

(٦) الذي ذكره مكي في «الكشف» (١: ٤٥٤) أنها لابن عامر فقط، وانظر: «حجة القراءات» ص٢٧٤.

﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾ أي: جزاءَ وَصْفِهِم الكذبَ على الله في التحليلِ والتحريم، من قوله تعالى: ﴿تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ[1] ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦].

[﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ ١٤٠]

نزلت في ربيعةَ ومُضَرَ والعربِ الذين كانوا يَئِدُونَ بناتِهم مخافةَ السَّبْيِ والفقر، ﴿سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: لِخفَّةِ أحلامِهم، وجَهْلِهم بأنّ الله هو رازقُ أولادهم، لا هم.

وقُرِئ: «قَتَّلوا» بالتشديد، ﴿مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾: من البَحائرِ والسوائبِ وغيرها.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ ١٤١]

قولُه: (من قوله: ﴿تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ[2] ٱلْكَذِبَ﴾). قال: «جعل قولَهم كأنه عَيْنُ الكَذِبِ ومَحْضُه[3]، فإذا نطَقَت به ألسنتُهم، فقد حلَّتِ الكَذِبَ بحِلْيَتِه، وصوَّرتْه بصورته»، ويجيءُ تمامُ تحقيقِه في موضعه.

قولُه: (لِخفَّة أحلامِهم، وجَهْلِهم بأنّ الله تعالى هو رازقُ أولادهم). الظاهرُ أن «جهْلِهم» عطفٌ على «خفّة»، وتفسيرٌ لقولِه: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، و«لخفة أحلامهم» تفسير لقوله: ﴿سَفَهًۢا﴾، وأنه مفعولٌ له. ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ معطوفاً عليه. قال أبو البقاء: «﴿سَفَهًۢا﴾: مفعول له، أو مصدرٌ لفعلٍ محذوف. و﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: حال»[4].

---

(١) في الأصل الخطي ونصّ «الكشاف» من (ط): «ألسنتهم»، وفيه خلطٌ بين الآية (٦٢) والآية (١١٦) من سورة النحل، والظاهر أنه وهم من الزمخشري نفسه، ومشى عليه الطيبي.

(٢) في الأصول الخطية: «ألسنتهم»، مع أن المنقول عن الزمخشري بعد كلمتين هو من تفسيره الآية (١١٦) من النحل، ولفظها: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾.

(٣) المحض: الخالص.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٣).

﴿أَنشَأَ جَنَّٰتٍ﴾ من الكُروم، ﴿مَّعْرُوشَٰتٍ﴾: مسموكاتٍ ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾: متروكاتٍ علىٰ وجهِ الأرض لم تُعرَّش. وقيل: المعروشاتُ: ما في الأريافِ والعُمْرانِ ممّا غَرَسَه الناسُ واهتَمُّوا به فعرَّشوه، ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾ ممّا أنبتَه اللهُ وَحْشياً في البراري والجبال، فهو غيرُ معروش. يُقال: عَرَّشتُ الكَرْم؛ إذا جَعَلتَ له دَعائِمَ وسُمُكاً تُعْطَفُ عليه القُضبان، وسَقْفُ البيت: عَرْشُه.

﴿مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ في اللونِ والطعمِ والحجمِ والرائحة. وقُرِئ: ﴿أُكْلُهُ﴾ بالضمِّ والسكون، وهو ثَمَرُه الذي يُؤكَل. والضميرُ للنخل، والزرعُ داخلٌ في حُكمِه، لكونِه معطوفاً عليه. ....

قلت: المعنى: قتلوا أولادَهم في حالِ كونِهم جاهلين بالله، وبأنه هو الرازق ذو القوة المتين، لأجلِ خفةِ عقولِهم.

قولُه: (ما في الأرياف). الريف: أرضٌ فيها زرعٌ وخِصْب. والجمع: أرْياف[1].

قولُه: (﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾ ممّا أنبتَه اللهُ) من بيان ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾، وكان من حقِّ الظّاهر أن يقال: وغير معروشات: ما في البراري والجبالِ مما أنبته اللهُ تعالى؛ ليصحّ التقابلُ مع قولِه: «المعروشات: ما في الأرياف والعُمران، ممّا غرسه الناس» فعلّق «في البراري والجبال» بقوله: «وحشيّاً» وأخّره، ليرتبَ عليه قوله: «فهو غير معروش»، ليؤْذنَ بالفرقِ بين المأهولِ والوحشيّ.

وفيه تنبيهٌ على أنّ من لم يكن تحت سياسةِ سائس، وتأديبِ مؤدّب، ولا ضبط ضابط، يَنْشأ كما ينشأ الوحشيُّ، غيرَ مؤدَّب، كأربابِ البوادِي والجبال.

قولُه: (وقرئ: ﴿أُكُلُهُۥ﴾ بالضمّ): كلُّهم إلاّ نافعاً وابنَ كثير، فإنّهما قَرَآ بالسكون[2].

قولُه: (والضميرُ للنخل، والزرعُ داخلٌ في حُكمِه)، لأن الأصلَ أن يطلقَ «الأُكُل» على

---

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وأخرناها إلى هنا مراعاةً لـ«الكشاف».

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص١٤٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣١٣).

و﴿مُخۡتَلِفًا﴾: حالٌ مُقدَّرةٌ لأنه لم يَكُنْ وقتَ الإنشاءِ كذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. وقُرِئَ: (ثُمُرِه) بضَمَّتَين.

فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾، وقد عُلِمَ أنه إذا لم يُثمِرْ لم يُؤكَلْ منه؟ قلتُ: لـمّا أُبيحَ لهم الأكلُ من ثَمَرِه قيل: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾، ليُعْلَمَ أنَّ أولَ وقتِ الإباحةِ وقتُ إطلاعِ الشجرِ الثمرَ، لئلّا يُتَوَهَّمَ أنّه لا يُباحُ إلّا إذا أدركَ وأَيْنَع.

﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾ الآيةُ مكِّية، والزكاةُ إنّما فُرِضَت بالمدينة، فأُريدَ بـ«الحقّ»: ما كان يُتَصدَّقُ به علىٰ المساكينِ يومَ الحصاد، وكانَ ذلك واجباً حتّىٰ نَسَخَه افتِراضُ العُشْرِ ونِصْفِ العُشر. وقيل: مَدَنية، والحقُّ هو الزكاةُ المفروضة، ومعناه: واعزِموا علىٰ إيتاءِ الحقِّ واقصِدوهُ واهتَمُّوا به يومَ الحصاد، حتىٰ لا تُؤَخِّروهُ عن أولِ وقتٍ يُمكِنُ فيه الإيتاء.

الثمرة والـجَنَاةِ[1] بالحقيقة، فغُلِّب فيه الزرع. **الأساس**: «يقال: أُكُلُ بستانك دائم، أي: ثَمرُه». ذكره في الحقيقة.

الجوهري: «الأُكُل: ثمرُ النخل والشجر، وكلُّ ما يؤكل فهو أُكُل». ولم يفرِّق بين الحقيقة والمجاز، فالضمير إذاً للمذكور.

قولُه: (وقُرِئ: «ثُمُرِه» بضَمَّتَين): حمزة والكسائي، والباقون: بفَتحتَين[2].

قولُه: (لئلا يُتَوَهَّم أنه لا يُباحُ إلّا إذا أدْرك) قال القاضي: «قيل: فائدةُ قوله: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾: رُخْصةُ الـمالِك في الأكل منه قبل أداء حقِّ الله. وفائدةُ الأمر بالإيتاء يوم الحصاد: اهتمامُ

---

(١) الـجَناة ـ بفتح الجيم ـ: كلُّ ما يُـجْنى.

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٢١٩، و«حجة القراءات» ص٢٦٤، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٤٣).

﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ في الصَّدَقة، كما رُوِيَ عن ثابتِ بنِ قيسِ بنِ شَمّاس: أنه صَرَمَ خمسَ مئةِ نخلة، ففرَّق ثمرَها كلَّه، ولم يُدخِلْ منه شيئاً إلىٰ منزله، ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

[﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٤٢-١٤٤]

﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ عطفٌ علىٰ ﴿جَنَّٰتٍ﴾، أي: وأنشأَ من الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ وما يُفرشُ للذبح، أو يُنسَجُ من وَبَرِهِ وصوفِهِ وشَعرِه الفُرُش.

الأداء عند الحصاد حتى لا يؤخِّر عنه، وليُعلَمَ أنّ الوجوبَ بالإدراك لا بالتبقِية»[1].

قولُه: (﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ في الصدقة) علّق ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ في الصدقة بالقريب، وهو: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ﴾ على طريقة التنازُع، فيقدّر مثلُه لقوله: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾.

قولُه: (﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ عطف على ﴿جَنَّٰتٍ﴾): والجهةُ الجامعة: إباحةُ الانتفاع بالنوعين في عُرْف الشرع؛ وذلك أنه تعالى لـمّا حَكَى عن المشركين تحريمَ ما في أجِنّة البحائر والسوائب، وسجّل عليهم بالخسران، بسبب تحريمهم ما رزقَهم اللهُ افتراءً على الله، نصَّ على

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٨).

وقيل: «الحمُولة»: الكِبارُ التي تَصلُحُ للحَمْل، «والفَرْشُ»: الصِّغارُ كالفِصْلانِ والعَجاجيلِ والغنم، لأنها دانيةٌ من الأرضِ لِلَطافةِ أجرامِها، مِثلَ الفَرْشِ المفروشِ عليها. ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ في التحليلِ والتحريمِ من عندِ أنفسِكم، كما فَعَلَ أهلُ الجاهلية.

﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ بَدَلٌ من ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾، ﴿اثْنَيْنِ﴾: زوجَين اثنَين، يُريدُ الذَّكَرَ والأُنثىٰ، كالجمَلِ والناقة، والثورِ والبقرة، والكبشِ والنَّعْجة، والتَّيْسِ والعَنْز. والواحدُ إذا كان وَحْدَه فهو فَرْد، وإذا كان معَه غيرُه مِن جنسِه سُمِّيَ كلُّ واحدٍ منها زَوْجاً، وهما زَوْجان، بدليلِ قوله: ﴿خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٤٥]، والدليلُ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾، ثم فسَّرها بقولِه: ﴿مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾، ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾، ونَحْوُ تَسْمِيَتِهم الفَرْدَ بالزوجِ بشرطِ أن يكونَ معه آخرُ من جِنْسه: تسميتُهم الزجاجَة كأساً بشَرْطِ أن يكونَ فيها خمر.

والضأنُ والمَعْز: جَمْعُ ضائنٍ وماعِز، كتاجِر وتَجْر. ....

ما خلقَ للمكلَّفين، فأباح لهم أكْلَه، وحَمْلَ الأثقال عليه، وقدّم أولاً ذِكْر الجنّاتِ المختلفة، والزروع المتفاوتة، وأمرَهم بالأكل منها، وأداءِ حقوق الله منها، ثم ثنَّى بذِكْر الأنعام المختلفة، ثم عمَّ الخطابَ في إباحة أكلِ سائر ما رزقَهم الله تعالى، ونهى عن اتّباع خُطوات الشيطان؛ مِن تحريم ما أحلَّ اللهُ تعالى.

قولُه: (بدليل قوله: ﴿خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾) تعليلٌ لقوله: «سُمِّي كلُّ واحدٍ منهما زَوْجاً، وهما زوجان». وقوله: «والدليلُ عليه»، أي: على أنه يريدُ الذكرَ والأنثى؛ كالجمل والناقة، إلى آخره.

وقُرِئا بفَتْح العين، وقرأ أُبيّ: «ومن المِعْزىٰ»، وقُرِئ: «اثنان» علىٰ الابتداء.

الهمزةُ في ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ للإنكار، والمرادُ بالذَّكَرَيْن: الذكرُ من الضأنِ والذكرُ من المَعْز، وبالأُنثيَيْن: الأُنثىٰ من الضأنِ والأُنثىٰ من المَعْز، علىٰ طريق الجنسية. والمعنى: إنكارُ أن يُحرِّمَ اللهُ تعالىٰ من جنْسِ الغنمِ ضأنِها ومعزِها شيئاً من نَوعَيْ ذكورِها وإناثِها، ولا مما تَحمِلُ إناثُ الجِنسَيْن، وكذلك الذَّكَرانِ من جِنسَي الإبلِ والبقرِ، والأُنثيانِ منهما، وما تَحمِلُ إناثُهما، وذلك أنَّهم كانوا يُحرِّمون ذكورةَ الأنعامِ تارةً، وإناثَها تارة، وأولادَهما كيفما كانت ذكوراً وإناثاً، أو مُختَلِطةً تارة، وكانوا يقولون: قد حَرَّمَها الله، فأنكَر ذلك عليهم.

﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾: أخبِروني بأمرٍ معلومٍ من جِهةِ الله تعالىٰ يدلُّ علىٰ تحريمِ ما حرَّمْتُم، ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في أنّ اللهَ حَرَّمَه.

قولُه: (وقُرِئا بفَتْح العَين) «المعَز» ـ بفتح العين ـ: ابنُ كثير وأبو عمرٍو وابن عامر. والباقون: بإسكانها[1].

قولُه: (إنكارُ أن يُحرِّمَ الله). قال صاحب «المفتاح»: «قل في إنكار نفس الضَّرْب: «أزيداً ضربت أم عَمْراً؟»، فإنك إذا أنكرت من يُردّدُ الضربَ بينَهما، تَولّدَ منه إنكارُ الضرب على وجهٍ بُرهاني. ومنه قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾»[2].

قولُه[3]: «على وجه بُرهاني»، يعني به: أنّ الضربَ يَستلْزِمُ محلًّا، فإذا نفَيتَ المحلّ، نُفِي اللازم، وانتفاءُ اللازم مُستلزمٌ لانتفاء الملزوم.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٦). و«حجة القراءات» ص٢٧٥.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٥١.

(٣) يعني قول السكاكي.

﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾: بل أكنتُم شهداء؟ ومعنىٰ الهمزةِ الإنكار، يعني: أمْ شاهدتُم ربَّكُم حينَ أمَرَكُم بهذا التحريم؟ وذَكَرَ المُشاهَدةَ علىٰ مذهبِهم، لأنهم كانوا لا يُؤمنونَ برسولٍ وهم يقولون: اللهُ حرَّمَ هذا الذي نُحرِّمه، فتَهكَّمَ بهم في قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾، علىٰ معنى: أعرَفْتُم التوصيةَ به مُشاهِدين، لأنكم لا تُؤمنونَ بالرسل؟ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فنَسَبَ إليه تحريمَ ما لم يُحرِّم، ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾ وهو عَمْرُو بنُ لُحَيّ بنِ قَمْعةَ الذي بَحَّرَ البَحائرَ وسَيَّبَ السوائب.

فإن قُلت: كيفَ فَصَلَ بينَ بعضِ المعدودِ وبعضِه، ولم يُوالِ بينَه؟ قلت: قد وقعَ ..

قولُه: (وذكَرَ المشاهَدةَ على مذهبِهم) أي: على ما يؤدِّي إليه مذهبُهم، فإنهم كانوا يقولون: الله حرّمَ هذا. وطريقُ تصحيح هذه الدعوى أن يُقال: إنّ هؤلاء إنما عَلِموا ذلك إما بأن بعثَ اللهُ تعالى رسولاً أخبرَهم به، أو بأنْ كانوا مُشاهِدينَ يسمعون كلامَ الله في التحريم. والأوّل مُنافٍ لمذهبهم، لأنهم لم يكونوا مؤمنين بالرُّسل، فبقي الثاني، وذلك مُحال؛ فتهكَّمَ بهم.

قال الزجّاج: «قد بيّنَ الاحتجاجُ أنهم لا يدّعون بأن نبياً أخبرهم عن الله أنّ هذا حرام، ولا أنهم شاهدوا الله قد حرّمَ ذلك. أي: هل شاهدتُم الله قد حرّمَ هذا إذ كنتم لا تؤمنون برسول؟ ثم بيَّن ظُلمَهم فقال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾، ثُم قال: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾، أعلَمَهم أنّ التحليلَ والتحريم إنما يُقبَلُ بالوحي والتنزيل[1]».

قولُه: (فَصَلَ بينَ بعضِ المعدود) وهو قوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾، (وبعضِه)، وهو: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾، والفاصل: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ الآية.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢٩).

الفاصلُ بينَهما اعتِراضاً غيرَ أجنبيٍّ من المعدود؛ وذلك أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ مَنَّ علىٰ عِبادِه بإنشاءِ الأنعامِ لـمنافعِهم، وبإباحتِها لهم، فاعترضَ بالاحتجاجِ علىٰ مَنْ حَرَّمَها، والاحتجاجُ علىٰ مَنْ حَرَّمَها تأكيدٌ وتشديدٌ للتحليل، والاعتراضاتُ في الكلامِ لا تُساقُ إلّا للتوكيد.

[﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٤٥]

﴿فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ تنبيهٌ علىٰ أنَّ التحريمَ إنما يثبتُ بوَحْيِ الله تعالىٰ وشَرْعِه، لا بهوىٰ الأنفس، ﴿مُحَرَّمًا﴾: طعاماً مُحرَّماً من المَطاعِمِ التي حَرَّمتُموها، ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾: إلّا أن يكونَ الشيءُ المُحرَّمُ ميتةً، ....

قوله: (غيرَ أجنبيٍّ من المعدود) يريدُ أنّ قولَه: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ لـمّا كان بدلاً من قوله: ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ على تقدير: أنشأ من الأنعام ما يَحملُ الأثقال، وما يُفْرَش للذَّبح، وكان ذِكرُها للامتنان على المكلَّفين، لينتفعوا بها أنواعَ الانتفاعات، ثم جِيء بقوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾، تفصيلاً لتلك الفَذْلكة، فصلَ[1] المعدودَ بقوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ الآية، للاحتجاج على من حرَّمها، لأنّ أصلَ الكلام كان مَسوقاً في تحريمهم البحائر والسوائب وما تولَّدَ منها، وفي افترائهم على الله، وتضليلهم فيها[2] يدلُّ عليه قولُهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾.

قولُه: (طعاماً مُحرَّماً من المَطاعِمِ التي حَرَّمتُموها ... إلا أن يكون الشيءُ المحرّمُ مَيتة)،

(١) جواب «لـمّا» في قوله: لما كان بدلاً وقد طال الفصل، ولم يأت بخبر «أنّ» قبلها.

(٢) قوله: «وفي افترائهم على الله، وتضليلهم فيها» سقط من (أ).

....

ظاهر هذا التركيب مُشعِرٌ بأنه ذهبَ إلى أنّ الاستثناءَ مُنقطع، كما سيجيء بيانُه.

وقال أبو البقاء: «﴿يَطْعَمُهُۥٓ﴾ صفةٌ لـ﴿طَاعِمٍ﴾، وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ استثناءٌ من الجنس، وموضعُه نصب، أي: لا أجدُ محرّماً إلا الميتة. ويُقرأ ﴿يَكُونَ﴾ بالياء، و﴿مَيْتَةً﴾ بالنصب، أي: إلا أن يكون المأكول، أو ذلك. ويُقرأ بالتاء، أي: المأكولة»[1].

واعلم أنّ هذا الموضع من المُشكلات، فلا بدَّ من بسطِ الكلام فيه؛ فنقول: المستثنى هاهنا مُخصَّص، لأنّ اسمَ ﴿يَكُونَ﴾ ضميرٌ راجع إلى ما سبق، ومِن ثَمَّ قال: «الشيءُ المحرّم»، وقد خُصِّص بقوله: ﴿مَيْتَةً﴾، وما عطف عليها[2]، وقد قيّدَ المستثنى[3] منه بقوله: «من المطاعم التي حرّمتموها»، وما هذا شأنُه لا يكون متّصلاً، فكأنه قيل: لا أجدُ فيما أُوحِي إليَّ من التنزيل، طعاماً مُحرّماً بما قيَّدتموه، ولكنّي أجدُ ذلك الطعامَ المحرَّم مقيّداً بهذه القيود المذكورة.

وينكشفُ هذا التقرير بما ذكرَه في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [الحجر: ٥٨ - ٥٩]. قال: «﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾: لا يخلو مِن أن يكون استثناءً من ﴿قَوْمٍ﴾، فيكونُ منقطعاً، لأنّ «القوم» موصوفون بالإجرام، فاختَلفَ لذلك الجنسان، وأن يكون استثناءً من الضمير في ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ فيكونُ متّصلاً».

والنظمُ والتركيبُ يُساعدُ الانقطاع، ويأبى الاتصال؛ أما التركيب: فإنّ قولَه: ﴿يَطْعَمُهُۥٓ﴾ صِفةٌ مؤكِّدة لـ﴿طَاعِمٍ﴾ على نحو: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] فيُفيدُ مزيدَ التعميم والإحاطة، فإذا استثْنى المذكورات، آذنَ بقَصرِ المحرّمات على المذكورات، وليس بذلك؛ فوجبَ الانقطاعُ[4] والتخصيص.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٤-٥٤٥).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿مُحَرَّمًا﴾.

(٤) أي: جعل الاستثناء منقطعاً لا متصلاً. وطريق القصر في الآية النفي بـ«ما» والاستثناء بـ«إلا».

﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ أي: مَصبوباً سائلاً كالدَّمِ في العُروق، لا كالكَبِدِ والطِّحال. وقد رُخِّصَ في دَمِ العُرُوقِ بعدَ الذبح.

﴿أَوْ فِسْقًا﴾ عَطفٌ علىٰ المنصوبِ قبلَه، سُمِّيَ ما أُهِلَّ به لغيرِ الله فِسْقاً لتوغُّلهِ في بابِ الفِسق. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿أُهِلَّ﴾: صفةٌ له منصوبةُ المَحَلِّ. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً له من ﴿أُهِلَّ﴾، أي: أُهِلَّ لغيرِ الله به فِسْقاً.

وأما النظم: فإنّ هذه الآياتِ وردَت عَقِبَ افترائهم على الله من تحريم ما حرّموه، قالوا: ﴿هَٰذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، كأنهم ادّعَوا أنّ ما حرّموه ليس من عند أنفسِهم بل هو من عند الله. فقيل لهم: ليست الأطعمةُ المحرّمة ما وَصفْتموه، ولكنها ما وصَفَه اللهُ تعالى، ومن ثَمّ قيل: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾، وعقّبه بقوله: ﴿قُل لَّا أَجِدُ﴾ الآية، ثم ختمَها بقوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ثم شرعَ بعدَ ذلك فيما حرّمَه الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات.

قولُه: (وقد رُخِّصَ في دَمِ العُروق بعدَ الذبح). قال الإمام: «الدمُ المسفوح: السائل. وعن ابن عباس: يريدُ ما خرجَ من الأنعام وهي أحياء، وما يخرجُ من الأوداج[١] عندَ الذبح. وعلى هذا التقدير: لا يدخلُ فيه الكَبدُ والطِّحال لجُمودِهما، ولا ما يختلطُ باللحم من الدم، فإنه غيرُ سائل. وسُئل أبو مِجْلَز[٢] عما يتلطّخُ من اللحم بالدم، وعن القِدر يُرَى فيه حُمْرة الدم، فقال: لا بأس به، إنما نُهِيَ عن الدم المسفوح»[٣].

---

(١) الأوداج: عروق تكتنف الحلقوم. مفردها: وَدَج.

(٢) هو لاحق بن حُميد السَّدوسي البصري، أحد أئمة التابعين الثقات، روى له الشيخان في «الصحيحين» وأصحاب «السنن» توفي سنة ١٠٦، وقيل: ١٠٩هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١١: ١٧١-١٧٢).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٨٢).

فإن قُلتَ: فعَلامَ تَعطِفُ ﴿أُهِلَّ﴾؟ وإلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ علىٰ هذا القول؟ قلتُ: يُعطَفُ علىٰ ﴿يَكُونَ﴾، ويرجعُ الضميرُ إلى ما رَجَعَ إليه المُستكِنُّ في ﴿يَكُونَ﴾.

وقال الشافعي رضي الله عنه: «قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣]: بيانٌ لتحريم الدم مُطلقاً، فوجبَ الحكم بحُرمة جميع الدماء، ونجاستها، سوى الكبد والطِّحال، بالحديث، فيجبُ إزالتُها عن اللحم ما أمكن»(١).

قال صاحب «الجامع»: «أبو مجلز: لاحِقُ بنُ حُمَيدٍ السّدوسِيُّ البصريّ، تابعيّ، سَمِعَ عبدَ الله بنَ عُمَر، وابنَ عباس، وأنسَ بن مالك. وسمع منه قَتادة، وسُليمان التَّيمِيّ، وعِمْرانُ ابنُ حُدَير».

قولُه: (فعَلامَ تَعطِفُ ﴿أُهِلَّ﴾) الفاء(٢): للإنكار؛ يعني: إذا جعل ﴿فِسْقًا﴾ مفعولاً له، من ﴿أُهِلَّ﴾ مُقدَّماً على العامل(٣)، يَنقلبُ مدخولُ حرف العطف من الإفراد إلى الجملة، والضمير(٤) المجرورُ بلا عائد ظاهر، إذ تلك الجملةُ المعطوفُ عليها، وإلامَ يرجع الضمير؟

قولُه: (يُعْطَفُ على ﴿يَكُونَ﴾). وقلت: الأوّل(٥) أولَى، ليحصلَ في الكلام الترقِّي، وليُؤذِنَ بأن ما أُهِلّ لغير الله أقذرُ وأخبَثُ من لحم الخنزير، ولذلك علّل(٦) لحمَ الخنزير بالرِّجس، ثم أتبعَه ذلك، وسمّاه أولاً بنَفْس الفِسق، ثم وصَفَه بما يكشف عن حقيقتِه، كأنّ

---

(١) انظر: «الأم» للشافعي (٢: ٢٤١) وما بعدها، و«أحكام القرآن» للجصاص (١: ١٥١)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (١: ٥٣).

(٢) يعني في «فَعَلام»، والمقصود أن الاستفهام يفيد الإنكار.

(٣) هو الفعل ﴿أُهِلَّ﴾.

(٤) يعني الهاء في ﴿بِهِۦ﴾.

(٥) يعني عطف ﴿فِسْقًا﴾ على المنصوب قبله وهو ﴿مَيْتَةً﴾.

(٦) في (ط): «عَلَّمَ».

﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾: فمَن دَعَتْهُ الضرورةُ إلىٰ أكلِ شيءٍ من هذه المُحرَّمات، ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ علىٰ مُضطَرٍّ مِثلِهِ تاركٍ لمُواساتِه، ﴿وَلَا عَادٍ﴾: مُتجاوزٍ قَدْرَ حاجتِه من تَناوُلِه، ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لا يُؤاخِذُه.

[﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ * فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ١٤٦-١٤٧]

ذو الظُّفُر: ما له أُصبَعٌ من دابةٍ أو طائر، وكان بعضُ ذاتِ الظُّفْرِ حلالاً لهم، فلما ظَلَموا حُرِّمَ ذلك عليهم، فعمَّ التحريمُ كُلَّ ذي ظُفُر، بدليل قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

وقولُه: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ كقولك: من زيدٍ أخذتُ مالَه، **تُريدُ بالإضافةِ زيادةَ الرَّبْط**. ....

الفسقَ تفسيرُه، وبيانه: أنه أُهِلَّ لغيـر الله. فعلَى هذا ففي تأخيـر الدم عن الميتة الإشعارُ بأنه أخبثُ منه، فيجبُ أن يُحترز منه[1] ما أمكن، كما ذهبَ إليه الشافعي.

قولُه: (**ذو الظُّفُر: ما له أُصبَعٌ من دابّةٍ أو طائر**). قال القاضي: «وقيل: كلُّ ذي مِخلَبٍ وحافر. وسُمّي الحافر ظُفُراً مجازاً»[2].

قولُه: (**تُريدُ بالإضافةِ زيادةَ الرَّبْط**). قيل: الإضافة: لفظٌ مشتركٌ بينَ نسبةِ فعل إلى اسم، أو نسبةِ اسم إلى اسم، بواسطةِ حرف مَلْفوظٍ أو مُقدّر، والأول يسمّى جارّاً ومجروراً، والثاني مضافاً ومضافاً إليه.

---

(١) قوله: «فيجب أن يحترز منه» سقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦١).

....

قلت: والمراد هاهنا إضافة الشُّحوم إلى الضمير[١]، لأنّ الظاهرَ أن يقال: ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحومَ، وأخذْتُ من زيد المالَ، فأضيفَ لزيادة الربط. وإلى هذا ذهب صاحبُ «التقريب»[٢].

وأما بيانُ نسبة الفعل إلى الاسم فإنّ الظاهرَ أن يُقال: «أخذْتُ مالَ زيد» فأنت في قولك: «مِن زيد أخذتُ» مُـجْمِل، لأنّ المأخوذَ يحتملُ أن يكونَ جميعَ ما يملك، أو يكون شيئاً دون شيء، وإذا قلت: «مالَه»، تعيّنَ المال.

وقريبٌ منه ـ من حيث الإجمالُ والتفصيل ـ قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]. هذا، وإنْ اقتضاهُ التركيب، لكنه ليس بمعنيٍّ هاهنا. وأما الحصرُ في قوله: «لم يحرّم منهما إلا الشحوم الخالصة»، فمن تقديم الـمعمول على العامل، وتخصيصِه[٣] في الثاني، وتأخيرِه وتعميمِه في الأول.

وقال أبو البقاء: «﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾ معطوفٌ على ﴿كُلَّ﴾، وجعلَ ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ تَبْيِيناً للمُحرّم من البقر. ويجوزُ أن يكون ﴿ٱلْبَقَرِ﴾ مُتعلّقاً بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ الثانية»[٤]. وقال صاحب «الكشف»: «والتقديرُ حينـئذ: وحرَّمْـنا من البقر والغنم عليهم

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾.

(٢) انظر: «تقريب التفسير الورقة»: ١٤٨.

(٣) والثاني هو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ فالعامل المؤخر هو ﴿حَرَّمْنَا﴾ والمعمول المؤخر هو ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾، والتخصيص بقوله: ﴿شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ أما الأول فهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾، فالعامل المؤخّر هو ﴿حَرَّمْنَا﴾ والمعمول المقدَّم هو، والتعميم بقوله: ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٥).

والمعنىٰ: أنه حَرَّمَ عليهم لَحْمَ كلِّ ذي ظُفُرٍ وشَحْمَه وكلَّ شيءٍ منه، وتركَ البقرَ والغنمَ علىٰ التحليل، لم يُحرِّم منهما إلّا الشُّحومَ الخاصة، **وهي الثُّروبُ** وشُحومُ الكُلى.

وقولُه: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ يعني: إلّا ما اشتَمَلَ علىٰ الظهورِ والجُنوبِ من السَّحْفة، ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾ أو اشتَمَلَ علىٰ الأمعاء، ﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ وهو شَحْمُ الإلْية. وقيل: ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿شُحُومَهُمَآ﴾، **و﴿أَوْ﴾ بمنزلتِها في قولهم: جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرين.**

شُحومَهما، فتَقِفُ على قوله: ﴿ذِى ظُفُرٍ﴾[1]. فإن حملْتَ ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾ على ﴿ذِى ظُفُرٍ﴾ ـ لأنّ المعنى: مِن كلّ ذي ظُفر ومن البقر والغنم ـ وقفْتَ على قوله: ﴿وَٱلْغَنَمِ﴾. والوجه: الأول»[2].

قوله: (**وهي الثُّروب**)، **الجوهري**: «الثروب: شحمٌ قد غَشِيَ الكَرِش والأمعاء، رقيق». و«السَّحْفة» ـ بفتح السّين وسُكُون الحاء المهملة، والفاء ـ: «الشحمةُ التي على الظهر، الملتزقةُ بالجلد، فيما بينَ الكتفَين إلى الورْكَيْن».

قولُه: (**و﴿أَوْ﴾ بمنزلتِها في قولهم: جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرين**). قال الزجّاج: «يجوزُ أن يكون ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ نسَقاً على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ لا على الاستثناء. المعنى: حرّمنا عليهم شحومَهما أو الحوايا أو ما اختلطَ بعَظم، إلا ما حملت الظهور، فإنه غيرُ محرَّم، ودخلت ﴿أَوْ﴾ على طريق الإباحة، كما قال: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] أي: هؤلاء أهْلٌ أن يُعْصَى، فاعْصِ هذا أو اعْصِ هذا، و﴿أَوْ﴾ بليغةٌ في هذا المعنى، لأنك إذا قلت: لا تُطِع زيداً وعمْراً، فجائز أن تكون نهيْتَني عن طاعتهما معاً في حال، فإنْ[3] أطعْتُ زيداً على حِدتِه،

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) يعني تعليق «من البقر» بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ الثانية، والوقف على ﴿ذِى ظُفُرٍ﴾.

(٣) في «معاني القرآن»: «إن».

....

لم أكن عَصيتُك، وإذا قلتَ: لا تُطع زيداً أو عَمْراً أو خالداً، أي: هؤلاء كلُّهم أهْل ألا يطاع، فلا تُطِع واحداً منهم، ولا تُطع الجماعة، ومثله: «جالِس الحسنَ أو ابن سيرين أو الشَّعْبيّ» فليس المعنى أنّي أمرتُك بمجالسة واحد منهم، بل المعنى: كلّهم أهلٌ أن يُجالَس، فإن جالسْتَ واحداً منهم فأنت مُصيب، وإن جالسْتَ الجماعة فأنت مُصيب»[1].

وقال ابنُ الحاجب: «﴿أَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] بمعناها[2]، وهو أحد الأمرين، وإنما جاء التعميمُ من النهي الذي فيه معنى النفي، لأنّ المعنى قبل وجود النهي فيهما: تُطِيعُ آثِماً أو كَفُوراً، أي: واحداً منهما، فإذا جاء النهي وردَ على ما كان ثابتاً في المعنى، فيصيرُ المعنى: ولا تُطِع واحداً منهما، فيجيءُ التعميمُ فيهما من جهة النهي الداخل، بخلاف الإثبات، فإنه قد يُفعل أحدُهما دون الآخر. فهو معنىً دقيق» تَمَّ كلامه[3].

وحاصلُ ذلك أنك إذا عطفْتَ ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ دخلَت الثلاثُ[4] تحتَ حكم النفي، فيحرُم الكلُّ سوى ما استُثني منه، وإذا عطفْتَ على المستثنى لم يَحْرم سوى «الشحوم». و﴿أَوْ﴾ على الأول للإباحة، وعلى الثاني للتنويع.

قال أبو البقاء: «﴿أَوْ﴾: هاهنا لتفصيل مذاهبهم، لاختلاف أماكنها، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، فلما لم يُفصّل في قوله: ﴿وَقَالُوا۟﴾ جاء بـ﴿أَوْ﴾ للتفصيل، إذ كانت موضوعةً لأحد الشيئين»[5].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٣١-٣٣٢) بتصرف يسير.

(٢) أي: بمعنى الواو.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٢١١-٢١٢).

(٤) يريد: الشحوم، والحوايا، وما اختلط بعظم.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٦، ١٠٥).

﴿ذَٰلِكَ﴾ الجزاءَ ﴿جَزَيۡنَٰهُم﴾، وهو تحريمُ الطيبات، ﴿بِبَغۡيِهِمۡ﴾: بسَبَبِ ظُلْمِهم، ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ **فيما أوعَدْنا به العُصاةَ لا نُخْلِفُه، كما لا نُخلِفُ ما وَعَدْناه أهلَ الطاعة،** فلمّا عَصَوا وبَغَوْا ألحقْنا بهم الوعيدَ، وأحلَلْنا بهم العِقاب.

﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾ **في ذلك** وزَعَموا أنّ اللهَ واسعُ الرحمة، وأنه لا يُؤاخِذُ بالبغي، ويُخْلِفُ الوعيدَ جُوداً وكَرَماً، ﴿فَقُل﴾ لهم: ﴿رَّبُّكُمۡ ذُو رَحۡمَةٖ وَٰسِعَةٖ﴾ لأهلِ طاعتِه، ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُهُۥ﴾ مَعَ سَعَةِ رحمتِه ﴿عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ فلا يُغترُّ برجاءِ رحمتِه عن خوفِ نِقمتِه.

قوله: (﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ **فيما أوعَدْنا به العُصاةَ لا نُخْلِفُه، كما لا نُخْلِفُ ما وَعَدْناه أهْلَ الطاعة**)، الثاني صحيح[1]، والأول اعتزال.

وأنشد أصحابنا:

وإني إذا أوعَدتُه أو وَعَدْتُه ... لَمُخلِفُ إيعادِي ومُنجِزُ مَوعِدِي[2]

وقال الإمام: «﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾: في الإخبار عن بَغيِهم، وفي الإخبار عن تخصيصِهم بهذا التحريم بسبب بَغْيهم»[3].

قولُه: (﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾ **في ذلك**)، أي: في «إنّا لصادقون فيما أوعدْنا به العُصَاة، لا نُخْلِفه»، وإنما فسَّره بقوله: «وزعَموا أنّ الله واسع الرحمة»، لوقوع قوله: ﴿فَقُل رَّبُّكُمۡ

---

(١) يعني بالأول: خلود أهل المعصية في العذاب، كما يفهم من كلام الزمخشري، وهو مذهب المعتزلة. وبالثاني: نجاة أهل الطاعة وخلودهم في الجنة. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) البيت لعامر بن الطفيل العامريّ. سبق تخريجُه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٢٤).

[﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ * قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ١٤٨-١٤٩]

﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ إخبارٌ بما سوفَ يقولونَه ولِـما قالوه، قال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، يَعْنونَ بكُفرِهم وتمرُّدِهم أنَّ شِرْكَهم وشِرْكَ آبائهم، وتحريمَهم ما أحلَّ الله، بمشيئةِ الله وإرادتِه، **ولولا مشيئتُه لم يكن شيءٌ من ذلك، كمذهبِ الـمُجْبِرةِ بعَيْنه**، ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي: جاؤوا بالتكذيبِ المُطلَق؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ ركَّبَ في العقولِ وأنزلَ في الكُتُبِ ما دلَّ علىٰ غِناهُ وبَراءتِه من مشيئةِ القَبائحِ وإرادتِها، ....

ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ جواباً لتكذيبهم، فقرَّر ما قالوه، وزِيدَ عليه: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ أي: رحمتُه، وإن كانت واسعة، لكن لأهْل طاعتِه. وهو من أسلوب القول بالمُوجَب(١)، كما سيجيء بيانه في سورة التوبة في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

قوله: (﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾): الآية في سورة «النحل» [٣٥].

قوله: (**ولولا مشيئتُه لم يكن شيءٌ من ذلك، كمذهب المُجبِرة**). قال القاضي: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ أي: لو شاء خلافَ ذلك مشيئة ارتضاء، كقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾

---

(١) والقول بالموجب هو في قوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾. فقد زعم الكفار أن الله واسع الرحمة، فلا يؤاخذ بالبغي، فأثبت الله رحمته للمؤمنين، دون أن ينفيها عن العاصين أو يثبتها لهم، وزاد على ذلك: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

....

لَـمَا فعَـلْنا نَحنُ ولا آباؤنا. أرادوا بذلك أنّهم على الحقّ المشروع المَرْضِيّ عندَ الله، لا الاعتذار عن ارتكاب هذه القبائح بإرادة الله إيّاها منهم، حتى يَنْهض ذمُّهم به دليلاً للمعتزلة»[١].

وقلت: وأما مقتضى النظم: فهو أنّ الله تعالى مِن ابتداء قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] وهَلُمَّ جَرّاً، إلى آخر الآيات المتعلّقة بأمر الأنعام، يحتجُّ[٢] عليهم في اتّخاذهم شُركاء لله من الجنّ والملائكة، ويَنعَى عليهم سوءَ صنيعهم في تحريم البحائر والسوائب، ويُعلِّمُ نبيَّه ﷺ طريقةَ الردِّ عليهم بقوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وحين لم تُـجْدِ معهم الآياتُ والنُّذُر، أخذَ يُسلّيه ﷺ ممّا قاسى من تكذيبهم، بقوله: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ [الأنعام: ١٤٧] وبقوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، أي: لا تتهاوَنْ في الإنذار والاحتجاج، ولا تُبالِ بقولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، فإنه دأبُهم، ودأبُ مَن سَلَف من أمثالهم عند إلزامِهم، لأن دَيْدَنَ المَحْجوج، إذا لم يبْقَ له حجّةٌ يتمسّك بها، التشبُّثُ بأمثال هذا، فإنهم إذا تفكّروا في الأمر، ورأوا أنّ الحجةَ قد لزمَتهم، وتيَقّنوا بُطلانَ مذهبهم، لا بدّ أن يقولوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾.

ونحوه ما رُوِّينا عن البخاري ومسلم، عن الحسين بن عليّ عليهما السلام، أنّ علياً أخبرَه: أنّ النبي ﷺ طرَقه ليلاً وفاطمة، فقال: «ألا تُصلّيان؟»، قال عليّ: فقلْتُ: يا رسولَ الله، إنّ أنفُسَنا بيدِ الله، فإذا شاءَ أنْ يَبعَثَنا بَعَثَنا، فانصرَفَ رسولُ الله ﷺ حين قلْتُ له ذلك، ولم يَرجع

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٢).

(٢) جملة «يحتج» خبر «أنّ» في قوله: «أن الله تعالى...».

والرُّسلُ أخبروا بذلك، فمَنْ علَّقَ وجودَ القبائحِ من الكفرِ والمعاصي بمشيئةِ الله وإرادتِه فقد كَذَّبَ التكذيبَ كلَّه، وهو تكذيبُ الله وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ، ونَـبَذَ أدلَّةَ العقلِ والسمعِ وراءَ ظهره، ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾: حتىٰ أنزلنا عليهم العذابَ بتكذيبهم، ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾: من أمرٍ معلومٍ يصحُّ الاحتجاجُ به فيما قُلتُم ﴿فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾، وهذا من التَّهكُّم والشهادةِ بأنَّ مِثلَ قولهم مُحالٌ أنْ يكونَ له حُجَّة.

شيئاً. ثم سَمعْتُه وهو مُنصَرِفٌ يَضْرِبُ فَخِذَه، ويقول: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]»[1].

والحاصل: أنّ هذه كلمةُ حقّ، يريدُ بها هذا القائل في هذا المقام باطلاً. ويعضُدُ ما ذكرْنَاهُ، قولُه: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾، يعني: هذا الذي قُلْتموهُ جهلٌ مَحْض، لأنه لازمٌ عليكم، فإنْ كان لكم حُجّةٌ أخرى مما يصحُّ الاحتجاجُ به، فأخرِجوها. وقولُه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، يعني: أن المُحِقَّ الصادقَ الدعوى، كأهل السنّة، إذا تمسَّكوا بهذا الكلام ابتداءً على إظهار الحق، فللّه ولهم الحجّةُ البالغة، لعلمِهم[2] بذلك، ومَن تمسّكَ به لمجرّد المُماراة والجدال وإبطال الحقّ، يكون حجّةً عليهم، ودليلاً على إفحامِهم وعَجزِهم.

ونحوه ما ذكره المصنفُ في أول «البقرة»، عندَ قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: «يعني: لا تستشهدوا بالله، ولا تقولوا: اللهُ يشهد أنّ ما ندّعيه حقّ، كما يقوله العاجز عن إقامة الـحُجّة»، وقال: «هذا بيانٌ لتعجيزهم وانقطاعهم».

فإذاً، التكذيبُ واقع في واقعة مُعيّنةٍ وحالة مَخصوصة، فكيف يُقال: «جاؤوا بالتكذيب المُطلَق»، «وقد كذَّب التكذيبَ كلَّه»؟! ومراده بالتكذيب المُطلق: قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾، لأنه يهدمُ جميعَ قاعدةِ التكليف.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٢٧) ومسلم (٧٧٥) وغيرهما.

(٢) في (أ): «لعملهم».

﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ في قولِكم هذا، ﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾: تُـقدِّرون أنّ الأمرَ كما تزعمُون، أو: تكذبون.

وقُرِئ: «كذلك كَـذَبَ الذينَ مِن قَـبْلِهم» بالتخفيف.

ثم إنّي، بعد استخراج هذه المعاني، وقفْتُ على كلام إمام الـحَرَمَيْن في كتاب «الإرشاد»، قال: «إنهم إنما استوجبوا التوبيخ، لأنهم كانوا يَهزؤون بالدِّين، ويَبْغون رَدَّ دعوةِ الأنبياء، وكان قد قرَعَ مسامعَهم من شرائع الرسل تفويضُ الأمور إلى الله تعالى، فلمّا طُولِبوا بالإسلام، والتزام الأحكام، تعلّلوا بما احتجّوا به على النبيّين، وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾، ولم يكن غرضُهم ذكْرَ ما يَنطَوِي عليه عَقْدُهم، والدليل عليه قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾، فكيف لا يكون الأمرُ كذلك، والإيمانُ بصفات الله تعالى فرعُ الإيمان بالله تعالى والمقرَّعون بالآية كفَرة؟!»[1].

قوله: (وقُرِئ: «كذلك كَذَبَ الذينَ مِن قَبْلِهم» بالتخفيف). هذه القراءة شاذّة، بل كادت أن تكون موضوعة، وابن جِنّي ما ذكرها في «المُحْتَسَب»، وردّها الإمام[2] أبلغَ ردّ. والقراءةُ بالتشديد هي المتّفقُ عليها، والاستدلال بها لا بهذه. ولو أُريد التفصِّي منها يقال: إنّ قولَه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ دفعٌ لداعيهم إلى الإيمان. المعنى: إنّ الله تعالى لم يشأ منّا الإيمان على زَعْمِكم، فامضُوا من حيثُ جئتُم منه، واتركونا، فإذا قالوهُ أجِبْ عنه، وقل: هلْ عندكم مِن علْم أنّ الله تعالى أرادَ منكم الكفر، ولم يُرِد الإيمان؟ بل هذا الذي تقولونه كذب بَحْت، لأنّ مشيئةَ الله مَخفيّـةٌ عن الخلْق، ولا يَعْلمُ أحدٌ ما قُضِي له من الكفر والإيمان، ومن ادَّعَى أنه يَعْلمُ ما قدّره الله تعالى عليه، يكون جاهلاً خارِصاً.

---

(١) انظر كتاب «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» للجويني ص٢٥٠-٢٥١.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٣ : ١٨٥).

﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ يعني: فإن كانَ الأمرُ كما زَعَمْتُم أنَّ ما أنتُم عليه بمشيئةِ الله، فللّه الحجَّةُ البالغةُ عليكم علىٰ قَوْدِ مذهبِكم، ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ منكم ومن مُخالفيكم في الدِّين، فإنّ تعليقَكم دينكم بمشيئةِ الله يَقتَضي أن تُعلِّقوا دينَ مَنْ يُخالِفُكم أيضاً بمشيئتِه، فتُوالوهمُ ولا تُعادوهُم، وتُوافِقُوهُم ولا تُخالِفُوهُم، لأنّ المشيئةَ تجمعُ بينَ ما أنتُم عليه وبينَ ما هُم عليه.

[﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ١٥٠]

﴿هَلُمَّ﴾ يَستَوي فيه الواحدُ والجَمْع، والمُذكَّرُ والمُؤنَّثُ عند الحِجازيِّين، وبنو تَميمٍ تُؤنِّثُ وتَجمَع. والمعنىٰ: هاتوا شُهَداءَكم وقَرِّبوهُم.

فإن قلتَ: كيف أمرَه باستِحضارِ شُهدائِهم الذينَ يَشهَدونَ أنّ اللهَ حَرَّمَ ما زَعَموهُ مُحَرَّماً، ثم أمَرَه بأن لا يَشهَدَ معهم؟ ....

هذا معنى ما رُوِي عنِ الحسن أنهم قالوا: إنّ الله رضِيَ مِنّا ما نحن عليه، وأراده منّا، ولو لم يَرْضَ منا لَـحَالَ بيننا وبين ما نحن عليه، ولعاجَلَنا بالعقوبة.

قوله: (على قَوْدِ مذْهبِكم)، الجوهري: «قُدْتُ الفرسَ وغيره، أقودُه قَوْداً ومَقادَةً وقَيْدُودَةً. وفرس قَؤُودٌ: سَلِسٌ مُنقاد». والقَوْدُ في الكتاب: بمعنَى مفعول.

المعنى: فللّه الـحُجّة البالغةُ على ما يقودهُ مذهبكم، وهو مساواةُ جميع المِلل المخالفة، لأنّ ما خالفَ مذهبكم من الملل يجبُ أن يكون عندكم حقّاً، لأنه بمشيئة الله، فيؤدِي إلى تصحيح الأديان المتناقضة.

هذا تفسيرٌ في نهايةٍ من التعسُّف. والحقُّ ما مرّ.

قلتُ: أمرَه باستِحضارِهم ـ وهم شُهداءُ بالباطل ـ ليُلزِمَهم الحجَّة، ويُلقِمَهم الحجَر، ويُظهِرَ للمشهودِ لهم بانقِطاعِ الشُّهداءِ أنّهم ليسوا علىٰ شيء، لتساوي أقدامِ الشاهِدينَ والمشهودِ لهم في أنّهم لا يرجعونَ إلىٰ ما يَصِحُّ التمسُّكُ به.

وقولُه: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ يعني: فلا تُسَلِّمْ لهم ما شَهِدوا به ولا تُصَدِّقْهم، **لأنه إذا سَلَّمَ لهم فكأنه شَهِدَ معهم** مِثلَ شهادتِهم، وكان واحداً منهم، ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ مِن وَضْعِ الظاهرِ موضعَ المُضْمَرِ؛ للدلالةِ علىٰ أنَّ مَنْ كَذَّبَ بآياتِ الله وعَدَلَ به غيرَه فهو مُتَّبِعٌ للهوىٰ لا غير، لأنه لو اتبعَ الدليلَ لم يكن إلا مُصدِّقاً بالآيات، مُوحِّداً لله تعالىٰ.

فإن قُلتَ: هَلّا قيل: قل هَلُمَّ شُهداءَ يَشهَدونَ أنّ اللهَ حَرَّمَ هذا؟ وأيُّ فَرْقٍ بينَه وبينَ المُنزَل؟ قلتُ: المُرادُ أن يُحضِروا شُهداءَهم الذينَ عَلِمَ أنّهم يَشهَدونَ لهم ويَنصُرونَ قولَهم، وكان المشهودُ لهم يُقلِّدونَهم، ويَثِقونَ بهم، ويَعتَضِدونَ بشهادتِهم ليَهدِمَ ما يقومونَ به، فيُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطل، فأُضِيفَ الشهداءُ لذلك، وجيء بـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ للدلالةِ علىٰ أنهم شهداءُ معروفون موسومونَ بالشهادةِ لهم وبنُصْرةِ مذهبِهم، **والدليلُ عليه** قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾، ولو قيل: «هَلُمَّ شُهداءَ يَشهَدونَ»

قولُه: (لأنه إذا سَلَّمَ لهم، فكأنه شَهِدَ معهم). تلخيصُه: أنّ قوله: «لاَ تَشهَد مَعَهُم» أبلغ في النهي من قوله: «ولا تُصدِّقْهم»، فهو من باب الكناية، ويجوز أن يكون من باب المُشاكَلة.

قولُه: (والدليلُ عليه)، أي: على أنهم شهداء معروفون، قولُه تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾، لأنه لو أُريدَ مطلقُ الشهداء، لم يقل: ﴿فَإِن شَهِدُواْ﴾، فإنّ العاقل لا يشهدُ بالباطل، ومَن يشهدُ بالحقِّ لا يجوز أن يُقال لِـمَن يشهدُ معه: لا تشهد معه، أي: لا تُصدِّقه.

لكانَ معناه: هاتوا أُناساً يشهدونَ بتحريمِ ذلك، فكان الظاهرُ طَلَبَ شُهداءَ بالحقّ، وذلك ليسَ بالغَرَض، ويُناقضُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾.

[﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٥١]

تعالَ: من الخاصِّ الذي صار عامّاً، وأصلُه أن يقولَه مَن كانَ في مكانٍ عالٍ لمن هو أسفلَ منه، ثمّ كَثُرَ واتُّسِعَ فيه حتّىٰ عمَّ. و﴿مَا حَرَّمَ﴾ منصوبٌ بِفِعلِ التلاوة، أي: اتْلُ الذي حَرَّمَه ربُّكم، ....

ولا يُقال ذلك إلا في حقِّ مَن عُلِم بُطْلانُ شهادته. وإليه الإشارة بقوله: «ويناقضه قوله تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾»[1].

قال في «الانتصاف»: «وجهُ مناقضتِه: أنّ قوله: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ يُفهَمُ منه أنّ الطالبَ لذلك ليس على يقين أنّ ثَمَّ شهداء، كما يقول الحاكم: «هاتِ بيّنةً تشهدُ لك» مِن غير أنْ يتحقّق أنّ ثَمَّ بيّنة، ويكون قوله: «هلمَّ شهداءَ يشهدونَ» تحقيقاً أنّ ثَمَّ شهداء»[2].

وقلت: بل مِثالُه أن يقول الحاكم لمن يدَّعِي أنّ له شهداء، وهو يَعْرِف بأنهم شهداء زُورٍ وباطل، فيقول: «هاتِ شهداءك ليشهدوا لك» فإذا شَهِدوا له، ثم خرَجوا، وعُرِفَ كذبُهم، كان أَفْحَم له من أنْ يطلبَ الشهداءَ مطلقاً. وإليه الإشارةُ بقوله: «ويُلْقِمُهم الحجَر».

(١) من قوله: «لأنه لو أريد مطلق الشهداء» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) «الانتصاف» (٢: ٦٠-٦١) بتصرف لعله أفسد المعنى، وقَلَبه إلى ما لا يريده الطيبي نفسه، فنصّ عبارة «الانتصاف»: «ووجه مناقضته له: أنه لو قيل على خلاف المنزّل، وهو قوله: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾، يفهم أن الطالب للشهداء ليس على تحقيق من أن ثم شهداء، كما يقول الحاكم للمدعي: هات بينة تشهد بذلك... فالجمع بينهما متناقض كما ترى». والفرق واضح بين عبارة «الانتصاف»، ونقل الطيبي عنه.

أو بـ﴿حَرَّمَ﴾ بمعنىٰ: أَقُلْ: أيَّ شيءٍ حَرَّمَ ربُّكم، لأنّ التلاوةَ من القول، و«أن» في ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ مُفَسِّرة، و«لا» للنَّهْي.

فإن قلت: هلّا قُلت: هي التي تَنصِبُ الفِعل، وجَعَلتَ ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ بدَلاً من ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟ قلت: وَجَبَ أن يكونَ ﴿لَا تُشْرِكُوا﴾ و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ و﴿لَا تَقْتُلُوا﴾ و﴿لَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] نواهيَ لانعِطافِ الأوامرِ عليها، وهي قولُه: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، لأنّ التقدير: وأحسِنوا بالوالِدَيْنِ إحساناً، و﴿أَوْفُوا﴾، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢].

قولُه: (أو بـ﴿حَرَّمَ﴾ بمعنى: أَقُلْ). يريد أنّ ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾: إما أن تكون موصولةً أو استفهامية، فإن كان الأول كان مفعولاً لـ: ﴿أَتْلُ﴾، «وأنْ» في ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾: ناصبةٌ للفعل، و«لا» نافية، والمنصوب ـ وهو: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ ـ بدلٌ من الهاء المحذوفة.

قال أبو البقاء: «أنْ: مصدرية، وفي موضعِها وجهان؛ أحدهما: أنها منصوبة، وفي ذلك وجهان، أحدهما: هي بدلٌ من الهاء المحذوفة، أو مِن ﴿مَا﴾، و«لا» زائدة؛ أي: حرّم ربّكم أنْ تشركوا، والثاني: أنها منصوبةٌ على الإغراء، والعامل فيها: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، والوقفُ على ما قبل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ أي: الزَموا تَرْكَ الشرك. والوجه الثاني: أنها مرفوعة، والتقدير: المَتْلُوُّ: هو ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، أو المحرَّم: أنْ تُشْرِكوا، و«لا» زائدة»(١).

وإن كان الثاني ـ أي: «ما» استفهامية ـ كان ﴿حَرَّمَ﴾ عاملاً فيها، و«أن» هي المفسِّرة، و﴿أَتْلُ﴾: في معنى القول، و«لا»: للنهي. التقدير: أَقُلْ: أيَّ شيء حرّم ربُّكم؛ أي: أَقُلْ قولاً فيه تحريمُ أشياء، وهي: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إلى آخره.

قوله: (هلّا قُلت: هي التي تَنصِبُ الفِعل؟): أي: لِمَ لا تجعلُ «أنْ» ناصبة، والمنصوبَ بدلاً من ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٨).

فإن قُلتَ: فما تَصنَعُ بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فيمَن قرأ بالفتح، وإنما يَستَقيمُ عطفُه علىٰ ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ﴾ إذا جَعَلتَ «أنْ» هي الناصبة للفعل، حتّىٰ يكونَ المعنىٰ: أتْلُ عليكُم نَفْيَ الإشراكِ والتوحيد، وأتلُ عليكم أنّ هذا صراطي مُستقيماً؟ قلتُ: أجعَلُ قولَه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣] عِلّةً للاتِّباعِ بتقديرِ اللام، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، بمعنىٰ: ولأنّ هذا صراطي مُستَقيماً فاتّبِعُوه. والدليلُ عليه القراءةُ بالكسر، كأنه قيل: واتَّبِعوا صِراطي لأنه مُستقيم، أو: اتَّبِعوا صِراطي إنه مُستقيم.

وأجاب عنه أنَّ المانعَ من ذلك وجوبُ حَمْل ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ﴾، ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ﴾، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ﴾ عَلَى أنْ تكون نواهي، ليَحْسن عطفُ «أَحْسِنوا»(1) و﴿وَأَوۡفُواْ﴾(2) عليها. ولو جُعِلَت «أنْ» ناصبة، و«لا» نافية، لزِمَ عطفُ الطَّلبيِّ على الخبريّ، فالواجب أن تُجْعَلَ «أنْ» مُفسِّرة، و «لا» ناهية، لتتّفقَ الأوامرُ مع النواهي.

ثم أورَد على القول الذي اختاره سؤالين:

أحدهما: قوله: «فما تَصْنَعُ بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]؟». وأجاب بأنّ الواو ليست عاطفة، بل هي استئنافية، والجملةُ(3) معترضةٌ مؤكِّدة لمضمون الجُمَل، واللام مُتعلّقةٌ بقوله: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾، أي: فاتّبعوا صراطي لأنه مستقيم، كما قدَّر في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]: أي: «فلا تَدْعُوا مع الله أحداً في المساجد، لأنها لله تعالى خاصّة». والدليل عليها القراءة بكسر «إنَّ»، لأنها صريحة في العِلِّية.

---

(١) مقدّر من قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾.

(٢) ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا﴾، والزمخشري لم يصرّح بذلك، وإنما هذا تـفسيرٌ من الطيبي. ويقصد باللام بعد ذلك: اللام المقدّرة في «أنّ». إذ التقدير: «ولأنّ هذا صِراطي».

فإن قلتَ: إذا جَعَلتَ «أنْ» مفسِّرةً لِفعلِ التلاوة، وهو مُعلَّقٌ بـ﴿ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾، وَجَبَ أن يكونَ ما بعدَه مَنهياً عنه **مُحرَّماً كلُّه**، كالشِّركِ وما بعدَه مِمّا دَخلَ عليه حرفُ النهي، فما تصنعُ بالأوامر؟ قلتُ: لما وَرَدَتْ هذه الأوامرُ مَعَ النواهي، وتَقَدَّمَهُنَّ جميعاً فِعلُ التحريم، واشتَرَكْنَ في الدخولِ تحتَ حُكمِه، عُلِمَ **أنَّ التحريمَ راجعٌ إلىٰ أضدادِها**، وهي الإساءةُ إلىٰ الوالدَيْن، وبَخْسُ الكَيْلِ والميزان، وتَرْكُ العَدْلِ في القول، ونَكْثُ عَهْدِ الله.

﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾: من أجلِ فَقْرٍ ومن خشيتِه، كقوله تعالىٰ: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]. ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ مِثلُ قوله: ﴿ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ كالقِصاص، والقَتْلِ علىٰ الرِّدَّة، والرَّجْم.

والسؤال الثاني قوله: «إذا جعَلتَ «أنْ» مُفسّرة». وتقديره: أنك إذا جعلْت «أنْ» مُفسِّرةً لفعل التلاوة، لزمَك أيضاً محذور، وهو وُجوبُ اشتراك النواهي والأوامر في التحريم، لأنّ فِعلَ التلاوة مُعلَّق بـ﴿مَا حَرَّمَ﴾، أي: مفعول له، وأجاب بها أجاب. فتفطَّن له، فإنّه دقيقٌ جدّاً.

قولُه: (**محرَّماً كلُّه**) بالرفع: إما تأكيدٌ لقوله: «ما بعْده»، أو فاعل «مُحَرَّماً».

قولُه: (**أنّ التحريمَ راجعٌ إلى أضدادِها**). قال صاحب «الفرائد»: ومِمّا يُشاكلُ هذا في اعتبار المعطوف عليه مِن حيثُ المعنى: قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ثم قولُه: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٠]، وقولُ الشاعر:

بَدا لِـيَ أَنّي لَسْتُ مُدرِكَ ما مَضَـى ... وَلا سابِقٍ شَـيْئاً إِذا كـان جائِيـا[1]

---

(١) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه»، ص ١٠٦.

[﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ١٥٢]

﴿إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾: إلّا بالخَصْلةِ التي هي أحسَنُ ما يُفعَلُ بمالِ اليتيم، وهي حِفْظُه وتثميرُه، والمعنىٰ: احفَظُوه عليه حتّىٰ يَبلُغَ أشُدَّه فادفَعُوه إليه، ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالسَّويةِ والعَدْل، ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إلّا ما يَسَعُها ولا تعجِزُ عنه. وإنما أتْبَعَ الأمرَ بإيفاءِ الكيلِ والميزانِ ذلك؛ لأنّ مُراعاةَ الحدِّ من القِسْطِ الذي لا زيادةَ فيه ولا نُقصانَ مما يجري فيه الحَرَج، فأمرَ ببلوغِ الوُسْع، وأنّ ما وراءَه معفوٌّ عنه، ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾: ولو كانَ المقولُ له أو عليه في شهادةٍ أو غيرِها من أهلِ قرابةِ القائل، فما ينبغي أن يزيدَ في القولِ أو ينقُص، كقوله: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

[﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ١٥٣]

وقُرِئ: ﴿وَأَنْ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ بتخفيفِ «أنْ»، وأصلُه: ....

وقلت: تقديرُ الآية: أرأيتَ كالّذي حاجّ إبراهيم، أو كالذي مرَّ عَلَى قرية[1]. وفائدةُ الاختلاف: أنّ المنْهيّات، نحو: الشرك، وقَتْل الأولاد، وقُرْبانِ الزنا، وقتل النفس المُحرّمة، كانت العرب مُستقِرّةً عليها، ولا يَستنكِفُون منها، بل كانوا مُتديّنين بها. وأما إحسانُ الوالدين، وإيفاءُ الكيل، والقولُ الصدق، والوفاءُ بالعهد، ونحُوها فكانوا يفتخرون بالانتساب إليها، ويذكرونها في أشعارهم، فأُمِروا بإزالةِ ما كانوا فيه من الرذائل، والثباتِ على ما كانوا عليه من الفضائل.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وأنْ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ بتخفيفِ «أنْ»): ابن عامر[2].

---

(١) قوله: «وقلت: تقدير الآية: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم، أو كالذي مرّ على قرية» سقط من (أ).

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٢٧٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٧).

وأنه هذا صراطي، علىٰ أنّ الهاءَ ضميرُ الشأنِ والحديث. وقرأ الأعمش: «وهذا صراطي»، وفي مُصحَفِ عبد الله: «هذا صراطُ ربكم»، وفي مُصحَفِ أُبيّ: «وهذا صِراطُ ربِّك».

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾: الطرقَ المُختلِفةَ في الدِّين؛ من اليهوديةِ والنصرانيةِ والمجوسيةِ وسائرِ البدعِ والضَّلالات، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾: فتُفرِّقكم أيادي سَبأ، ﴿عَن سَبِيلِهِ﴾: عن صِراطِ الله المُستَقيم، وهو دينُ الإسلام. وقُرِئَ: (فتَّفـرَّق) بإدغام التاء.

وروىٰ أبو وائلٍ عن ابنِ مسعودٍ عن النبيّ ﷺ: أنه خَطَّ خطّاً ثم قال: «هذا سبيلُ

قولُه: (أَيادِي سَبأ) وقع في الكتاب[1] صفةَ مصدرٍ محذوف، أي: فيفرّقكم اتّباعُ السُّبل تفرُّقاً مثل تفرُّق أيادي سَبأ، والأيدي: كنايةٌ عن الأبناء والأسرة، لأنهم في التقوِّي والبطش بهم بمنزلةِ الأيدِي.

الجوهري: «ذَهَبوا أيدِي سبأ، وأياديَ سبأ، أي: مُتفرّقين، وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً».

النهاية: «سبأ: اسم مدينة بلقيس باليمن، وقيل: هو اسم رجُل وَلَدَ عامّة قبائل اليمن. وكذا جاء مُفسَّراً في الحديث. وسمّيت المدينةُ به».

قولُه: (**«فتَّـفـرَّقَ بكم» بإدغام التاء**): ابن كثير[2].

قال أبو البقاء: «﴿فَتَفَرَّقَ﴾ جواب النهي، والأصل: فتتفرّق. و﴿بِكُمْ﴾: في موضع المفعول، أي: فتُفرّقكم. ويجوزُ أن يكون حالاً، أي: فتـتفرّقَ وأنتم معها»[3].

قولُه: (عن النبيّ ﷺ **«أنّه خَطَّ خَطّـاً»**). الحديث: رواه أحمد بن حنبـل، والنَّسائي، والدارمي، مع اختلافٍ يسير[4].

---

(١) أي: «الكشاف».

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣١٤).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٩).

(٤) أخرجه البخاري (٦٤١٧) والإمام أحمد في «المسند» (٣٦٥٢) والنسائي (٨٢٩٩) والدارمي (٢٧٢٩) وغيرهم من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

الرُّشد»، ثم خَطَّ عن يمينه وعن شمالِه خطوطاً، ثم قال: «هذه سُبُل، علىٰ كُلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعو إليه»، ثم تلا هذه الآية: «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾».

وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «هذه الآياتُ مُحكَماتٌ لم يَنسَخْهُنَّ شيءٌ من جميعِ الكُتُب». وقيل: إنهنَّ أمُّ الكتاب، مَن عَمِلَ بهنَّ دخلَ الجنة، ومَن تَركَهُنَّ دخلَ النار. وعن كعبِ الأحبار: والذي نفسُ كعبٍ بيدِه، إنّ هذه الآياتِ لأوّلُ شيءٍ في التوراة.

فإن قُلتَ: علامَ عطفَ قوله: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]؟ قلتُ: علىٰ ﴿وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾.

فإن قلتَ: كيف صَحَّ عطفُه عليه بـ﴿ثُمَّ﴾، والإيتاءُ قبلَ التوصيةِ بدَهْرٍ طويل؟ قلتُ: هذه التوصيةُ قديمة، لم تَزَلْ تُوَصَّىٰ بها كُلُّ أمّةٍ علىٰ لِسانِ نبيِّهم، كما قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «مُحكَماتٌ لم يَنسَخْهُنَّ شيءٌ من جميعِ الكتب»، فكأنه قيل: ذلكم وصَّاكم به، يا بني آدمَ، قديماً وحديثاً.

قولُه: (هذه الآياتُ مُحكَماتٌ). يعني: من قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

قولُه: (إنهنَّ أُمُّ الكتاب)، لأنها جامعةٌ لمعظم ما يجب أن يُؤْتَى به، وما ينبغي أن يُتحَرَّز عنه. كما سُمِّيت «الفاتحة» بأمّ القرآن.

قولُه: (وعن كَعْبِ الأحبار). قال صاحب «الجامع»: «هو كَعْبُ بنُ ماتِع، بكسر التاء، فوقَها نقطتان، وبالعين المهملة: من حِمْيَر، أدْركَ زمنَ النبي ﷺ ولم يَرَه، وأسلمَ في زمن عُمرَ بن الخطاب»[1].

---

(١) وقد توفي كعب بحمص سنة ٣٢هـ. انظر: «أسد الغابة» (٤: ٤٨٧)، و«الإصابة» (٥: ٦٤٧).

[﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٥٤]

﴿ثُمَّ﴾ أعظَمُ من ذلك أنَّا ﴿ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ وأنزَلْنا هذا الكتابَ المبارك.

النهاية: «الأحْبار: هم العلماء. جمْع حَبْر وحِبر بالفتح والكسر، والفتحُ أكْثَر».

قولُه: (﴿ثُمَّ﴾ أعْظَمُ من ذلك أنّا ﴿ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾). اعلَم أنه أَوْهَم في الجواب بقوله: «هذه التوصية قديمة» أنّ معنى التراخي في ﴿ثُمَّ﴾ زمانيّ، وبقوله: «ثم أعْظم من ذلك» أنها للتراخي في الرتبة.

وذهب القاضي إلى أن «ثم» للتفاوت في الرتبة[1]. وما يفهم من كلام الزجّاج أنها للتراخي في الزمان، لكن بحسب الإخبار والتلاوة. قال: «أُدْخِلت ﴿ثُمَّ﴾ في العطف على معنى التلاوة. المعنى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، ثُمَّ أَتْلُ عليكم[2] ما آتاه الله موسى»[3].

وقلت: يُمكنُ الجمع بينهما، إذ لا منافاةَ بين الاعتبارين، وذلك أنّ قولَه: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، وقولَه: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥] مِن جملةِ ما وصّاه الله تعالى قديماً وحديثاً، ويكون قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم﴾ مُشاراً به إلى جميع ما ذُكر من أوّل هذه السورة، لا سيّما هذه المَنهيّاتُ المختَتمَةُ بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى﴾. فالعطفُ على طريقة: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] لشرفهما على سائر ما وصّاه الله، وأنـزَل فيه كتاباً،

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٧) وفيه أن «ثم» للتراخي في الإخبار، أو للتفاوت في الرتبة.

(٢) قوله: «ثم أتلُ عليكم» أثبتُّه من (ط)، وهو الموافق لما في «معاني القرآن وإعرابه»، وسقط من غيرها من الأصول الخطية.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٤٧).

وقيل: هو معطوفٌ علىٰ ما تَـقَدَّمَ قبلَ شَطْرِ السورةِ من قوله تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤]. **﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: تماماً للكرامةِ والنِّعمة، ﴿عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: علىٰ مَن كانَ مُحسِناً صالحاً، يُريدُ جِنْسَ المُحسِنين. وتدلُّ عليه قراءةُ عبد الله: «علىٰ الذين أحسنوا»، أو أرادَ به موسىٰ عليه السلام، أي: تَـتِمَّةً للكرامةِ علىٰ العبدِ الذي أحسَنَ الطاعةَ في التبليغِ وفي كلِّ ما أُمِرَ به، أو تماماً علىٰ الذي أحسَنَ موسىٰ من العلمِ والشرائع، مِن: أحسَنَ الشيءَ؛ إذا أجادَ معرفتَه، أي: زيادةً علىٰ عِلمِه علىٰ وجهِ التتميم. وقرأ يحيىٰ بنُ يَعْمَر: «علىٰ الذي أحسَنُ» بالرفع، أي: علىٰ الذي هو أحسَن، بحذفِ المُبتَدَأ،......................................**

فحصلَ التراخي بحسب الزمان، وبحسب الرتبة أيضاً، ثم ربَّى معنى التعظيم بالالتفاتِ[1] من الغَيْبة إلى التكلم، وإيثار ضميرِ الجمع المؤْذِنِ بالتعظيم.

قولُه: (وقيل: هو معطوفٌ على ما تَقَدَّم). فعلى هذا ﴿ثُمَّ﴾ للتراخي بحسبِ الزمان، وهو متعسّف[2].

قولُه: (أي: على الذي هو أحسَن، بحذفِ المُبتَدَأ). فعلى هذا الصلةُ والموصول صفةُ موصوفٍ محذوف، وهو: «الدِّين»، والعائدُ محذوف.

قال ابنُ جِنِّي: «هذا مستضعفٌ لحذف المبتدأ العائدِ على ﴿ٱلَّذِىٓ﴾، وذلك إنما يحذفُ في نحو: «مرَرْت بالذي ضربْت» أي: ضربته، لأنّ من المفعولِ بُدّاً، وطالَ الاسمُ بِصِلَتِه، وليس المبتدأ بفضْلة، فيحذفَ تخفيفاً، لا سيما وهو عائدٌ إلى الموصول، وقد جاء نحْوه عنهم. حكى سيبويه عن الخليل: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً وسوءاً»[3]. و«أحْسَنُ» على هذا على التفضيل.

---

(١) الالتفات في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ بعد قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾.

(٢) ربما لما بين المعطوف والمعطوف عليه في هذا الوجه من فصل بعيد.

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٣٤-٢٣٥).

كقراءةِ مَنْ قرأ: «مَثَلاً مّا بَعُوضَةٌ» [البقرة: ٢٦] بالرفع، أي: علىٰ الدِّينِ الذي هو أحسَنُ دينٍ وأرضاه، **أو آتينا موسىٰ الكِتابَ تماماً** ـ أي: تامّاً كاملاً ـ علىٰ أحسَنِ ما تكونُ عليه الكُتُب، أي: علىٰ الوجهِ والطريقِ الذي هو أحسَنُ، وهو معنى قولِ الكَلْبي: أتمَّ له الكِتابَ علىٰ أحسَنِه.

قولُه: (**أو آتينا موسى الكتاب تماماً**): عطفٌ على قولِه: «تماماً للكرامة». فعلى الوجوه: الأول: ﴿تَمَامًا﴾: مفعـولٌ له. قال الزجّاج: «وكذلك ﴿تَفْصِيلًا﴾، أي: إتْـيَانه للتمـامِ والتفصيل»[١]. وعلى الثاني: حالٌ من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾.

ثم التعْريفُ في ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: إمَا للجنسِ أو للعهد. فعلى الجنس يوافقُ معناه قوله تعالى: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢]. وإليه الإشارة بقوله: «على مَن كان محْسِناً صالحاً، يريد جنس المحسنين»[٢].

وعلى العهد: ﴿أَحْسَنَ﴾ إما بمعنىٰ الإحسانِ في الطاعة، والامتثالِ بجميعِ ما أمر به، كقولِه تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، أو بمعنى الجودةِ في العملِ والإتقان فيه. قال الله تعالى في سورة يوسف: ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٣٦]: «من الذين يُـحْسِنون عبارةَ الرؤيا، ويجيدونها، أو مِن المحسنين إلى أهلِ السجْن».

وفي هذا الوجهِ من المبالغة ما ليس في الأول، لأن الإحسانَ على الأول نفسُ الطاعة، وفي هذا زيادةٌ عليها. ومن ثم قال: «أي: زيادةٌ على علمه وجه التتميم». والتـتميمُ على هذا للاستيعاب[٣]، وعلى الأولِ بمعنى التكميل.

---

(١) والشاهد قوله: «الكتاب» إذ التعريف فيه للجنس.

(٢) والشاهد في قوله: ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ويقصد بهم الطائعون الممتثلون لأمر الله.

(٣) الاستيعاب في الاصطلاح البلاغي: «هو أن يتعلّق بالكلام معنى له أقسام متـعدّدة، فيستوعبها في الذكر، ويأتي عليها». «الطراز» (٣: ١٠٦). وفي قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ تتميم للاستيعاب إذا كانت ﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى الجودة والإتقان، وللتكميل إذا كانت بمعنى الطاعة والامتثال.

[﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ * أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمۡ لَغَٰفِلِينَ * أَوۡ تَقُولُواْ لَوۡ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمۡۚ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمۡ وَهُدًى وَرَحۡمَةٌۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنۡهَاۗ سَنَجۡزِي ٱلَّذِينَ يَصۡدِفُونَ عَنۡ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصۡدِفُونَ﴾ ١٥٥-١٥٧]

﴿أَن تَقُولُوٓاْ﴾: كراهةَ أن تقولوا، ﴿عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ﴾: يُريدونَ أهلَ التوراةِ وأهلَ الإنجيل، ﴿وَإِن كُنَّا﴾ هي «إنْ» الـمُخَفَّفةُ من الثقيلة، واللامُ هي الفارقةُ بينَها وبينَ النافية. والأصل: وإنّه كُـنّا عن دِراستِهم غافِلين، علىٰ أنّ الهاءَ ضميرُ الشأن، ﴿عَن دِرَاسَتِهِمۡ﴾: عن قِراءتِهم، أي: لم نَعرِفْ مِثلَ دِراستِهم.

﴿لَكُنَّآ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمۡ﴾ لِحدَّةِ أذهانِنا، وثقابةِ أفهامِنا، ....

قوله: (كراهةَ أنْ تَقُولوا). قال الزجّاج: «قال بعضهم: معناه: أنزلْناه لئلا تقولوا: إنما أُنـزِل الكتاب على الطائفتين، أي: أنزلناه لتنقطعَ حُجَّتُكم، وإن كانت الحُجّةُ لله. وقال البصريون: معناه: أنزلناه كراهةَ أن تقولوا. ولا يُجيزون إضمار «لا». فالمعنى: هذا كتابٌ أَنْزلناه إلى العرب، لئلا يحتجّوا فيقولوا: إنما أُنْزِل على اليهودِ والنصارى الكتاب، وما أُنْزِل إلينا كتاب»[1].

قولُه: (مِثْلَ دِرَاستِهم)، أي: مثلَ قراءتهم. أي: لم يكن على لغتِنا، فلم نقْدرْ على قراءته مثل ما قَدَروا عليها.

قولُه: (وثَقابةِ أفهامِنا)، النهاية: «ومنه قولُ الحجّاج لابنِ عباس: «إنْ كان لَـمِثْقَباً» أي: ثاقبَ العلْمِ مُضِيئَه. والمِثْقب ـ بكسر الميم ـ: «العالم الفَطِن»». ويُرْوَى: «ثقافة»، بالفاء.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٣٧-٣٣٨) بتصرف وإيجاز.

وغَزارةِ حِفظِنا لأيامِ العربِ ووقائعِها، وخُطَبِها وأشعارِها، وأسجاعِها وأمثالِها، علىٰ أنّا أُمِّيُّون. وقُرِئ: «أن يقولوا»، «أو يقولوا»، بالياء.

﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ تبكيتٌ لهم، وهو علىٰ قراءةِ مَنْ قرأ: «يقولوا» علىٰ لفظِ الغَيْبةِ أحسَن، لِـمَا فيه من الالتفات، والمعنىٰ: إنْ صَدَّقتُكم فيما كُنتُم تَعدُّونَ من أنفسِكم فقد جاءَكم بَـيِّنةٌ من ربكم، فحُذِفَ الشرط، وهُو من أحاسنِ الحذوف، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ بعدَ ما عرفَ صِحَّتَها وصِدْقَها، أو تمكَّنَ من معرفةِ ذلك، ﴿وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ الناسَ، فضَلَّ وأضَلَّ، ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَـٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَـٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨].

النهاية: «وهو غلام ثَقِفٌ: كـ«قَضِبٍ»، أي: ذو فطْنة وذكاء».

قولُه: (ووقائعِها): عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «أيّامِ العرب».

قولُه: (﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: تبْكِيتٌ لَـهُم). فالفاء: جزاءُ شرطٍ محذوف. نحوه قولِ الشاعر(١):

قالُوا: خُراسانُ أَقْـصَى مـا يُـرادُ بنـا ... ثُـمّ القُفُـولُ، فقـد جِئْنَـا خُراسَـانا

أي: إن صحّ ما قلتم: إنّ خُراسانَ المَقْصد، فقد جئناه، وأينَ الخلاص؟

ولهذا قَدَّر: «إن صدَقْتم فيما كنتم تَعُدون من أنفسكم، فقد جاءكم بيّنةٌ من ربّكم». وقد حقَّقْنا القولَ فيه في «الـحُجُرات».

قوله: (على لفظِ الغَيبةِ أحسَن، لِـمَا فيه من الالتفات) لأنه من مجازه، فإنه تعالى لـمّا خاطَبَهم بقولِه: ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ﴾ الآية، ثم قال على الغيبة: ﴿أَن تَقُولُوٓا۟

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ ١٥٨]

﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾: ملائكةُ الموتِ أو العذاب، ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾: أو يأتي كلُّ آياتِ ربِّك، بدليلِ قوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾. يُريدُ آياتِ القيامةِ والهلاكِ الكُلِّي، وبعضُ الآيات: أشراطُ الساعة، كطلوعِ الشمسِ من مَغرِبِها، وغيرِ ذلك.

إِنَّمَآ أُنزِلَ﴾ الآية، ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَـٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾، جعَلَهم بُعَداء، أي: أنْزَلْنا [الكتاب إليكم] لئلا يقول أولئك البُعَداء المتصلِّفون[1]: ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَـٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾. ولـمّا عاد إلى ذكْر المنزَّل عليهم، خاطبهم تبكيتاً وإلزاماً؛ أي: أنتم أولئك الذين تصلَّفْتم، وقلتم: كَيْتَ وكَيْتَ! فقد جاء مطلوبكم، فأين مقتضى قولكم؟[2].

وساعد عليه حذف الشرط. يعني: لم يثْبت عنكم مجيء ما طالَبْتموه، مع بلوغه أقْصَى غاياته، وهو كونه بيِّـنَـةً ظاهرة مِن خالِقكم ومالِككم، وهادياً إلى طريق مستقيم، ورحمةً مِن الله، كثير البركات. ومن ثَمّ قال: «وهو من أحاسِن الـحُذُوف». وقد سمَّى مثْل هذه الفاء في سورة «الحجرات»: فاء فصيحة، وإن كانت جزائية، لدلالتها على السرعة، كما في قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠][3].

قولُه: (أشْـرَاطُ الساعة كطُـلوعِ الشمس). روينا عن أحمدَ بنِ حنبل، ومسـلم، والتـرمذي، وابنِ ماجه، عن أبي هريرة، أنّ رسـولَ الله ﷺ قال: «ثَـلاثٌ إذا خَـرَجْنَ لا

---

(١) المتصلفون: المتكبّرون.

(٢) انظر: «أي أنتم أولئك» إلى هنا سقط من (أ).

(٣) انظر: «الكشاف» (١: ٥٠٢).

وعن البراءِ بنِ عازب: كُنّا نَتَذاكَرُ الساعةَ إذ أشرَفَ علينا رسولُ الله ﷺ، فقال: «ما تَتَذاكَرون»؟ فقُلنا: نَتَذاكَرُ الساعة، ....

يَنْفَعُ نَفساً إيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِها، والدَّجّالُ، وَدابَّةُ الأَرْضِ»[١].

وعند هذا البيان، أمر الله تعالى حبيبَه صلواتُ الله عليه أولاً بأن يقولَ لهم: انْتَظِروا ذلك الموعود، إني معكم من المنتظرين[٢]، إقْناطاً له عن إيمانِهم. ثم ثنّى بما ينْبِئُ عن الإعراض عنهم، بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وثلّثَ بالإقبالِ على من ينْجعُ فيه الإنذارُ والوعظ، بقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]. وربّعَ بما يسليه من خاصّةِ نفسِه بقوله: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]. وخمّس بخاتمةٍ شريفةٍ مطابقة لما بُدِئت السورةُ به من المقاصد، وهي قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

فإن الفاتحةَ فُتحت بذكر بدء النشأةِ الأولى، لبيان إثباتِ التوحيد، ونفْيِ الشرك، والخاتمة بذكر بدء النشأةِ الأخرى، والأمر بالإخلاص، ونفْي الشرك. فسبحانه ما أعظمَ شأنَه! وما أعجزَ بيانَه[٣]!

قولُه: (**وعن البَراءِ بن عازِب**). الحديث رواه مسْلم وأبو داود والترمذي، عن حُذَيْفَة

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٩٧٥٢) ومسلم (٥٨) وابن ماجه (٤٠٦٨) والترمذي (٣٠٧٢) وغيرهم.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾.

(٣) من قوله: «قوله: أشراط الساعة» إلى هنا، ورد في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشاف»، وورد في غيرها من الأصول قبل فقرة «قوله: افترقت اليهود»، ولإثباته هناك وجه أيضاً، لأن في الكلام ذكراً للآيات اللاحقة لهذه، والله أعلم.

قال: «إنَّها لا تقومُ حتّىٰ تَـرَوْا قبلَها عَشرَ آيات: الدُّخان، ودابّةَ الأرض، وخَسْفاً بالمَغرِب، وخَسْفاً بالمَشرِق، وخَسْفاً بجزيرةِ العَرَب، والدَّجّال، وطُلوعَ الشمسِ من مَغرِبِها، ويأجوجَ ومأجوج، ونزولَ عيسىٰ، وناراً تخرجُ من عَدَن».

﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ صفةٌ لقوله: ﴿نَفْسًا﴾، وقولُه: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿ءَامَنَتْ﴾. والمعنىٰ: أنّ أشراطَ الساعةِ إذا جاءت ـ وهي آياتٌ مُلجِئةٌ مُضطرَّةٌ ـ ذهَبَ أوانُ التكليفِ عندَها، فلم يَنفَع الإيمانُ حينَئذٍ نَفْساً غيرَ مُقدِّمةٍ إيمانَها من قبلِ ظُهورِ الآيات، أو مُقدِّمةً إيمانَها غيرَ كاسِبةٍ خيراً في إيمانها.

ابن أُسَيْد الغِفَاريّ. وفي موضع: «نَارٌ تَـخْرُجُ مِنْ عَدَن». وآخر ذلك: «نَارٌ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَـحْشَرِهِمْ»[١].

قولُه: (بجزيرةِ العَرَب)، النهاية: «قال أبو عبيد[٢]: هو اسم صُقْعٍ من الأرض، وهو ما بين حَفَر[٣] أبي موسَى الأشعري، إلى أقصى اليمنِ في الطول، وما بين رمل يَبْرِين[٤] إلى منْقطعِ السماوةِ[٥] في العرض. قال الأزهريّ: سميت جزيرةً لأن بحرَ فارس وبحر السودانِ أحاطا بجانبيها، وأحاط بجانبِها الشمالي دِجْلةُ والفرات».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (٤٣١١) والترمذي (٢١٨٣).

(٢) هو الوزير عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، صاحب كتاب «معجم ما استعجم». لغوي من الطراز الأول. مات سنة ٤٨٧هـ. له ترجمة مفصلة في مقدمة «معجمه»، بقلم مصطفى السقا.

(٣) الحَفَر ـ بفتح أوله وثانيه: موضع بالبصرة. وأبو موسى الأشعري هو الصحابي عبد الله بن قيس، من الشجعان، الولاة الفاتحين. مات بالكوفة سنة ٤٤هـ. انظر: «صفة الصفوة» (١: ٢٢٥)، و«حلية الأولياء» (١: ٢٥٦)، و«غاية النهاية» (١: ٤٤٢).

(٤) رمل معروف في ديار بني سعد بن تميم.

(٥) مغارة بين الكوفة والشام.

فلم يُفَرِّقْ ـ كما ترىٰ ـ بينَ النفسِ الكافرةِ إذا آمنَتْ في غيرِ وقتِ الإيمان، وبينَ النفسِ التي آمنَتْ في وقتِها ولم تَكسِبْ خيراً، ليُعلَمَ أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] جَمْعٌ بينَ قَرينتَين، لا ينبغي أن تَنفَكَّ إحداهُما عن الأخرىٰ، حتىٰ يفوزَ صاحبُهما ويَسْعَد، وإلّا فالشِّقْوةُ والهلاك. ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ وعيد.

قوله: (**فلم يُفَرِّق ـ كما ترى ـ بينَ النفسِ الكافرةِ إذا آمنَتْ في غيرِ وقتِ الإيمان، وبينَ النفسِ التي آمنَتْ في وقتِها، ولم تكسِبْ خيراً**)، قال في «الانتصاف»: «يرومُ الاستدلالَ على أن الكافرَ والعاصيَ في الخلود سواء، حيث سُوِّي في الآيةِ بينهما في عدم الانتفاعِ بما يستدركانه بعد ظهورِ الآيات. ولا يتمّ ذلك، فإن هذا الكلامَ في البلاغة يلقّب باللفّ[١]. وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفْساً ـ لم تكن مؤمنة قَبْلُ ـ إيمانُها[٢] بعْدُ، ولا نفْساً ـ لم تكْسِبْ في إيمانِها خيراً قبلُ ـ ما[٣] تكسبُه من الخير بعْدُ، ويظْهرُ بذلك أنها لا تخالف مذهب الحقّ، فلا ينفعُ بعد ظهور الآياتِ اكتسابُ الخير، وإن نفع الإيمانُ المتقدّمُ في إسلامه»[٤].

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: «الإيمان قبل مجيءِ الآيات نافع، وإن لم يكنْ عملٌ صالحٌ غيره. ومعنى الآية: لا ينفعُ نفساً إيمانُها، ولا كسْبُها، وهو العملُ الصالح، لم تكنْ آمنت قبل الآية، أو كان العملُ الصالحُ لا مع الإيمان قبلها، فاختصرَ للعلم به»[٥].

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾.

(٢) فاعل: «ينفع» مؤخر.

(٣) «ما» فاعل «ينفع» المقدر.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٣).

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٥٧).

....

قولُه[١]: (﴿لَمْ تَكُنْ﴾ صفة لـ﴿نَفْسًا﴾)، وإن وقعَ الفصل[٢]، لأن المعنى على التأخير[٣]، لأنّ: ﴿إِيمَٰنُهَا﴾ فاعلُ ﴿لَا يَنفَعُ﴾، وكان الواجب: لا ينفعُ إيمانُ نفسٍ نفْساً لم تكن آمنت من قبْلُ، فلمّا أوْجَب الضميرُ[٤] التقديمَ ليعودَ إلى النفس، بقيت الصفةُ في محلّها.

وقال صاحب «التقريب»: «وقد ثَبَت أن «مَنْ قال: «لاَ إلهَ إلاّ اللهُ» دخَل الـجَنَّة»[٥] فلنؤوّل الآية بأن ﴿أَوْ﴾[٦] بمعنى الواو، كـ«جالِس الـحَسَنَ أو ابنَ سيرين». أي: إذا انْتَفَيَا لم ينفع وجودُهما حال ظهورِ الأشراط، أو لا ينفعُ نفعاً مُنْجِياً من دخول النار، بل من الخلود، أو لا ينفعُ مَنْ لا يؤمنُ إيمانها، ولا مَن لم يكْسِب كَسْبُها، فحذف لدلالةِ الكلام عليه. أو الإيمان: هو الاعتقاد، والكسب: هو العمل، والقولُ اللسانيُّ عمل وكسب. فالمرادُ بمنْ لم يكْسِب: من لم يتلفّظْ بالشّهادتين، ونقول بشقاوتِه، أو نقول: ظاهر اللفظ أنّ عند انتفاء أحدِ الأمْرين من الإيمانِ والكسب، ينتفي النفعِ، فلا يُجْزَمُ بانتفاء النفع إلا بالجزم بانتفاء أحدِ الأمرين، ولا يُجْزَمُ بانتفاءِ أحد الأمْرين إلا عند انتفائهما جميعاً. فإذا انتفيا جميعاً فلا نزاعَ في أنه لا ينفعُ قطعاً، وأما إذا انتفى أحدُهما دون الآخر، فهو محلُّ الاحتمال. فلا يتمُّ الاستدلال»[٧].

---

(١) كذا وقعت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدَّم على الفقرة التي قبلها.

(٢) يعني بين الصفة والموصوف بالفاعل: ﴿إِيمَٰنُهَا﴾.

(٣) أي: على تأخير الفاعل.

(٤) يعني الضمير في ﴿إِيمَٰنُهَا﴾، وقد أوجب تقديم المفعول على الفاعل، لاشتمال الفاعل على الضمير العائد على المفعول، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

(٥) جزء من حديث رواه أبو ذر عن رسول الله ﷺ قال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر» أخرجه البخاري (٥٨٢٧) ومسلم (٢٨٣) وابن حبان (١٦٩).

(٦) يريد بها ﴿أَوْ﴾ التي في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾.

(٧) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٩.

....

وقال القاضي رحمه الله: «﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾: عطفٌ على ﴿ءَامَنَتْ﴾. والـمعنى: لا ينفعُ الإيمانُ حينئذ نفْساً غيرَ مقدِّمةٍ إيمانَها، أو مقدّمةً إيمانَها غيرَ كاسبةٍ في إيمانها خيراً. وهو دليل لمن لم يعتبر الإيمان المجرّدَ عن العمل، وللمعتبِر تخصيصُ هذا الحكمِ بذاك اليوم. وحمْل الترديدِ على اشتراط النفعِ بأحد الأمْرين، على معنى لا ينفعُ نفْساً خلَّت عنها إيمانَها، والعطف على ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بمعنى: لا ينفعُ نفساً إيمـانُها الذي أحدثَـتْه حينئذ، وإن كسبتْ فيه خيراً قبل ذلك»[1].

وقال الإمام: «المعنى: أن أشراطَ الساعةِ إذا ظهرت ذهب أوانُ التكليف عندها فلم ينفع الإيمانُ نفْساً ما آمنَتْ قبل ذلك، وما كسَبت في إيمانِها خيراً قبلَ ذلك»[2].

وقلتُ ـ والعلم عند الله ـ: والذي يقتضيه البلاغةُ والنظمُ الفائق، ويستدعيه مقامُ الحثّ على الاعتصام بحبلِ الله المجيد، والقرآنِ الكريم، والحض على الاهتداء بهديه، بقدر الوسعِ والإمكان، والاغتنام بالفرصة قبل فواتِ الأوان، ما عليه كلامُ ابن الحاجب، وصاحبُ «الانتصاف» مع تغيـير يسير. وبيانُه: أنه تعالى لـمَّـا خاطب المعاندين المكذّبين من قومِ رسولِ الله ﷺ بقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]. وعلّل الإنزالَ بقولِه: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وبقولِه: ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، إزاحةً للعذْر، وإلزاماً للحجّة ـ كَرَّ[3] إلى قوله: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٧] تبكيتاً لهم، وتقريراً لِـما سبقَ من طلبِ الاتِّباع والتقْوى.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٩) وليس فيه قوله: «قبل ذلك».

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧).

(٣) جواب «لمّا» في قوله: «لمّا خاطب».

....

يعني: أنزلْنا هذا الكتابَ المبارك الكاشفَ لكلّ ريب، والهادِي إلى طريقٍ مستقيم، والرحمة من الله للخلْق ليجْعلوه زاداً لمسيرِهم إلى الله، في يومٍ لا ينفع فيه شيءٌ سوى ما قدّموه من الإيمان، والعمل الصالح، فجعلوا شكرَ تلك النعمةِ الخطيرةِ الجليلة، أنْ كذّبوا بها، ومنعوا الناسَ عن الانتفاع بها: فَضَلُّوا وأَضَلُّوا، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ [الأنعام: ١٥٧].

يعني: ما ينتظرُ هؤلاء الضّالون المُضِلُّون بما يفعلون إلا أنْ يأتيَهم عذابُ الدنيا، بنزول الملائكة، أو عقابٍ من الله تعالى يستأْصلُ شأفتَهم، كما فُعِلَ بالمكذّبين من الأمم السالفة، أو يأتي عذابُ الآخرة وبأسُها، بأن يأتي بعض قوارعها، فحينئذ تفوت تلك الفرصةُ السابقة، فلا ينفعُهم شيء قطّ ممّا كان ينفعُهم من قبْلُ مِن الإيمان، أو العمل الصالح معَ الإيمان.

فكأنه قيل: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ أو كَسْبُها في إيمانِها حينئذ، ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ من قبل.

ففي الآيةِ لفٌّ(١)، لكن حذف إحدى القرينتين(٢) بإعانةِ النشرِ عليه، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢] على ما مرّ بيانُه في موضعِه.

هذا الذي عناه صاحبُ «الانتصاف» بقولِه: «هذا الكلام يلقّب باللفّ»(٣).

---

(١) اللف في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾، والنشر في قوله: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾.

(٢) والمقصود بإحدى القرينتين المحذوفة ما يفهم من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾، فالتقدير: «ولا ينفع نفساً كسبُها».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٣).

وقُرِئ: «أن يأتيهم الملائكةُ» بالياءِ والتاء، وقرأ ابنُ سيرين: «لا تَنفَعُ» بالتاء؛ لكونِ الإيمانِ مُضافاً إلىٰ ضميرِ المُؤنَّثِ الذي هو بعضُه، كقولِك: ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ ١٥٩]

﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾: اختَلَفوا فيه كما اختَلَفَت اليهودُ والنَّصارىٰ. وفي الحديث: «افتَرَقَتِ اليهودُ علىٰ إحدىٰ وسبعين فِرقة، كلُّها في الهاويةِ إلّا واحدةً وهي الناجية، وافتَرَقتِ النَّصارىٰ على ثِنتَينِ وسبعينَ فِرقة، كلُّها في الهاويةِ إلّا واحدة، وتَفتَرِقُ أُمّتي علىٰ ثلاثٍ وسبعين فِرقة، كلُّها في الهاويةِ إلّا واحدة»، وقيل: ﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾ فآمنوا ببَعْضٍ وكفروا ببَعْض. ....

ومن فواضلِ نِعم الله المتكاثرة، وسوابغِ آلائه المتتابعة، العثورُ بعد هذا التقرير ـ معنىً ولفظاً، من غير إفراطٍ وتقتير ـ على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُۚ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢ - ٥٣]. فوازِن معه، لنقِف على صنْع المِلك العلّام، ما نقرّ معه بالتحدّث والإلهام، فنقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ونستعيذ من أن نتلفّظ بمثْل ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وظهر منه أن الإيمانَ المجرّد ـ قبل كشف قوارعِ الساعة ـ نافع، وأن الإيمان المقارنَ بالعمل الصالحِ أنفَع، وأمّا بعدها فلا ينفعُ شيءٌ قط.

قولُه: (افتَرَقَتِ اليهودُ) الحديث: من روايةِ عبدِ الله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ بَني إسْرائيلَ تَفرَّقَتْ على ثِنتَيْنِ وسَبْعينَ مِلَّةً، وتَفتَرِقُ أُمّتي عَلَى ثَلاثٍ وسَبْعينَ مِلّةً، كُلُّهُم في النار،

وقُرِئ: «فارقوا دينَهم»، أي: تَـرَكوه. ﴿وَكَانُواْ شِيَعًا﴾: فِرَقاً كلُّ فِرقةٍ تُشَيِّعُ إماماً لها، ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ أي: من السُّؤالِ عنهم وعن تَفَـرُّقِهم. وقيل: من عِقابِهم. وقيل: هي منسوخةٌ بآيةِ السَّيف.

[﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ١٦٠]

﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ علىٰ إقامةِ صِفةِ الجنسِ المُميِّزِ مقامَ الموصوف، تقديرُه: عَشرُ حَسَناتٍ أمثالِها، وقُرِئ: «عشرٌ أمثالُها» برَفعِهما جميعاً علىٰ الوَصْف. وهذا أقلُّ ما وُعِدَ من الأضعاف، وقد وَعَدَ بالواحِدِ سَبْعَ مئـة، ووَعَـدَ ثواباً بغيرِ حِساب، ومضاعفةُ الحسناتِ فَضْل، ومكافأةُ السَّـيِّئاتِ عَدْل، ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾: لا يُنقَصُ من ثوابِهم، ولا يُزادُ علىٰ عِقابِهم.

[﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ١٦١]

إلا مِلَّةً واحِدةً. قَالُوا: ومَنْ هِيَ يا رسولَ الله؟ قال: ما أنا عليه اليومَ وأصحابي»[1]، أخرجه الترمذيّ.

قولُه: (ومضاعفةُ الحسناتِ فَضْل، ومكافأةُ السَّـيِّئات عَدْل). قال الزجّاج: «معنى الآيةِ غامض، لأن المجازاةَ من الله تعالى على الحسنة بدخولِ الجنّة شيءٌ لا يُبْلَغ وصف مقداره. فإذا قال: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، أو سبعمئة، أو أضعافاً كثيرة، فمعناه أنّ جزاءَ الله على الحسناتِ على التضعيف للمثْلِ الواحد، الذي هو النهايةُ في التقديرِ وفي النفوس»[2].

قلتُ: فعلَى هذا لا يُتَصَوَّرُ في الحسنات إلا الفضل.

---

(١) «سنن التـرمذي» (٢٦٤١) وفي الباب عن معاوية بن أبي سفيان في «مسند أحمد» (١٦٩٣٧) و«سنن أبي داود» (٤٥٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٨٨٤) بإسنادٍ حسن.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤١) بإيجاز.

﴿دِينًا﴾ نَصْبٌ علىٰ البَـدَلِ من محلِّ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، لأنَّ معناه: هداني صِراطاً، بدليلِ قوله: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢]، والقَيِّم: فَيْعِل، مِن: قام، كسَيِّدٍ من: ساد، وهو أبلغُ من القائم. وقُرِئ: ﴿قِيَمًا﴾، والقِيَم: مَصدَرٌ بمعنىٰ: القيام، وُصِفَ به. و﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيان. و﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾.

[﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ ١٦٢-١٦٣]

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ وعبادتي وتقرُّبي كُلُّه. وقيل: وذَبْحي. وجَمَع بينَ الصلاةِ والذبحِ كما في قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقيل: صلاتي وحَجّي من مناسكِ الحجّ، ﴿وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى﴾: وما آتيه في حياتي، وما أموتُ عليه من الإيمـانِ والعملِ الصالح، ﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ خالصةٌ لوَجْهه، ﴿وَبِذَٰلِكَ﴾ من الإخلاصِ ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ لأنّ إسلامَ كلِّ نبيٍّ مُتقدِّمٌ لإسلامِ أُمَّته.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿قِيَمًا﴾) بكسر القاف وفتح الياءِ مخفَّفة: الكوفيون[1]، والباقون: بفتح القاف وكسرِ الياءِ مشددة.

قولُه: (﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾: عطفُ بيان)، يريدُ أن الدين القيمَ هو ملّة إبراهيمَ بعينه.

قال الراغب: «المِلّة كالدِّين، وهو اسمٌ لما شَرَع الله تعالى على لسانِ الأنبياء عليهم السلامُ ليتوصّلوا به إلى جوارِ الله تعالى. والفرقُ[2] بينها وبين الدين: أن الملّة لا تُضافُ إلا للنبيّ الذي تُسند إليه، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٥] ولا تكاد توجد مضافة إلى الله تعالى ولا إلى آحادِ أمّة النبي ﷺ، ولا تستعملُ إلا في حَمَلةِ الشرائع. وأصلُها من: أَمْلَلْتُ الكِتابَ»[3].

---

(١) ذكر صاحب «الكشف» أن هذه القراءة قرأها ابن عامر والكوفيون. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٨)، و«حجة القراءات» ص٢٧٨.

(٢) في (ج): «والقرب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٧٣.

[﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ ١٦٤]

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ جوابٌ عن دُعائِهم له إلىٰ عِبادةِ آلهتِهم، والهمزةُ للإنكار، أي: مُنكَرٌ أن أبغيَ رباً غيرَه، ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ فكلُّ مَنْ دونَه مَرْبوب، ليسَ في الوجودِ مَنْ له الربوبيةُ غيرُه، كما قال: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ جوابٌ عن قولهم: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٦٥]

﴿جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ لأنّ محمَّداً ﷺ خاتَمُ النبيِّين، فخَلَفَت أُمَّتُه سائرَ الأمم. أو جَعَلَهم يَخلُفُ بعضُهم بعضاً، أو هُم خُلفاءُ الله في أرضِه، يَملِكونَها ويَتصرَّفونَ فيها. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ في الشَّرَفِ والرِّزق، ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ من نِعمةِ المالِ والجاه، كيفَ تشكرونَ تلكَ النِّعمة؟ وكيفَ يَصنَعُ الشريفُ بالوضيع، والحرُّ بالعبد، والغنيُّ بالفقير؟ ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ لِمَنْ كَفَرَ نِعْمتَه ....

قولُه: (﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾: جوابٌ عن دُعائِهم له)، لأن كلَّ تقديم إمّا للاهتمام، أو جوابُ إنكار، وكذا ما فيه أداةُ الحصر[1]. ولهذا قال: «﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾: جوابٌ عن قولِهم: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا﴾ [العنكبوت: ١٢]».

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾، إذ إن الحصر هنا للاهتمام، وطريق الحصر النفي والاستثناء، وهو من قبيل قصر الصفة على الموصوف.

﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ لمن قامَ بشُكْرِها. ووَصَفَ العِقابَ بالسُّرعة، **لأنّ ما هو آتٍ قريب**.

عن رسولِ الله ﷺ: «أُنزِلَتْ عليَّ سورةُ الأنعام جُملةً واحدة، يُشيِّعُها سبعونَ ألفَ مَلَكٍ، لهم زَجَلٌ بالتسبيحِ والتحميد، فمَن قرأ الأنعامَ صَلّىٰ اللهُ عليه، واستغفرَ له أولئك السبعونَ ألفَ مَلَك، بعَدَدِ كلِّ آيةٍ من سورةِ الأنعام يوماً وليلة».

قولُه: (**لأنّ ما هو آتٍ قريب**) أي: الموعودُ سريعُ الوصول، فإن سرعةَ العقاب تستدْعِي سرعةَ إنجازِ الوعيد.

تَـمَّت السورة بعوْن الله وحسْن توفيقه، والله أعلم.

* * *

سورة الأعراف

مكيَّةٌ غيرَ ثمانِ آيات: ﴿وَسْئَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [١٦٣] إلى ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [١٧١]
وهي مئتان وخمس آيات.

[﴿الٓمٓصٓ * كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١ - ٢]

﴿كِتَٰبٌ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هو كتابٌ، و﴿أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ صفةٌ له، والمرادُ بالكتاب: السورة، ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ أي: شكٌّ منه، كقوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤] وسُمِّيَ الشكُّ حَرَجًا، لأنَّ الشاكَّ ضَيِّقُ الصدرِ حَرِجُه،

سورة الأعراف

مكيةٌ غيرَ ثمان آيات: ﴿وَسْئَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ إلى ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾
وهي مئتان وأربع آيات[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (لأنَّ الشاكَّ ضَيِّقُ الصدرِ)، أي: الحَرَج لضيق الشكِّ ولازِمه، فأُطلِق الحَرَجُ،

---

(١) من قوله: «مكية غير ثمان آيات» إلىٰ هنا أثبته من (ط).
أما كونها مئتين وخمس آيات أو أربع آيات، فالأول عَدُّ البصريين والشاميين، والثاني عَدُّ المكيين والمدنيين والكوفيين، كما في «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص١٥٥.
وانظر في الآيات التي ذكر فيها أنها ليست بمكية «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١: ١٩٣)، و«الإتقان» للسيوطي (١: ٥٧).

كما أنَّ المُتيقِّنَ مُنشَرِحُ الصدرِ مُنْفَسِحُه، أي: لا تشكَّ في أنهُ مُنزلٌ منَ الله، أو ﴿حَرَجٌ﴾ من تبليغه، لأنه كان يخافُ قومَه وتكذيبَهم له وإعراضَهم عنه وأذاهم، فكانَ يضيقُ صَدْرُه من الأداءِ ولا ينبسطُ له، فأمَّنه الله ونَهاهُ عن المُبالاةِ بهم.

وأُريد الشكُّ[١]، فيكونُ كناية[٢].

قولُه: (أو ﴿حَرَجٌ﴾ من تبليغه). فعلىٰ هذا «الحَرَج» في مَوضعه علىٰ ظاهرِه[٣]، والمضافُ محذوف. ويمكن أن يكونَ كناية عن الخَوف، لأن الخائفَ أيضاً غيرُ منْشرح الصدر. يشهد للأول: «وكان يضِيق صدرُه من الأداء»، وللثاني: «فأمَّنَه الله».

قال الزجَّاج: معناه: لا يضِقْ صدرك بالإبلاغ، ولا تخافَنْ، يُرْوَىٰ أنه ﷺ قال: «أَخَافُ أَنْ يَثْلَغُوا رَأْسِي»[٤].

وقلت: الحديث رواه الإمام أحمدُ بن حنبل ومسلم، عن عِياض المُجَاشِعيّ، عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله تعالىٰ: إنَّما بَعَثْتُكَ لأَبْتَلِيَكَ وأَبْتَلِيَ بِكَ، وأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَاباً لا يَغْسِلُهُ الماءُ، تَقْرَؤُهُ نائِماً ويَقْظَانَ. وإنَّ اللهَ أَمَرَنِي أنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشاً، فقُلْتُ: رَبِّ إذَا يَثْلَغُوا رَأْسِي، فيَدَعُوهُ خُبْزَةً. قال: اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرَجُوكَ، واغْزُهُمْ نُغْزِكَ، وأَنْفِقْ، فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ، وابْعَثْ جَيْشاً[٥] نَبْعَثْ خَمْسَةً مِثْلَهُ، وقاتِلْ بمَنْ أطاعَكَ مَن عَصَاكَ»[٦] الحديث.

---

(١) قوله: «فأُطلق الحرج، وأُريد الشك» سقط من (أ).

(٢) الكناية في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ وهي كناية عن صفة.

(٣) أي: إذا فسّر «الحرج» بمعنىٰ «ضيق الصدر» فالمعنىٰ عَلىٰ حقيقته، ولا كناية فيه.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٧).

(٥) في «مسند أحمد»: (جُنْداً).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٨٤) ومسلم (٢٨٥٦) وصححه ابن حبان (٦٥٣)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد».

....

قولُه: «لَا يَغْسِلُه الماءُ»: إمّا عبارةٌ عن أن يكونَ محفوظاً في الصدور، غير متَّكلٍ مما في المَصاحِف، كما جاء في الحديث: «أناجِيلُهُم في صُدُورِهِم»[1]، يؤيّدُه قوله: «تَقْرَؤُهُ نَائِماً ويَقْظَانَ». أو عبارة عن ثباته وبقائه، وأنه يَغْلِبُ ولا يُغْلَب، ويَعْلُو ولا يُعْلَىٰ[2].

الثَّلْغ: الشَّدْخ.

قال القاضي: «الفاء في ﴿فَلَا يَكُن﴾ تحتملُ العطفَ والجواب، فكأنه قيل: إذا أُنْزِل إليك لتُنْذِر به، فلا يَحْرَج صدْرُك»[3].

وقلت: إنّ الفاء آذنت بترتيب النهي علىٰ كَون الكتابِ منزَّلاً ـ وتقريره علىٰ «الشّكّ» ـ أن يقال: إذا حقَّقْت أنّ الكتاب مُنَزَّل من عند الله، فلا ينبغي أن تشكّ فيه، لأن اليقينَ والشكَّ لا يجْتمعان. فالنهيُ من باب التهييج والإلهاب، ليداومَ علىٰ اليقين، ويزيدَ فيه، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ﴾ [يونس: ٩٤]، وقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

وعلىٰ نفي الضِّيق والحرَج أن يقال: إن ﴿الٓمٓصٓ﴾ إمَّا واردٌ علىٰ قَرْع العصا[4] لمن تُحُدِّي بالقرآن وبغرابةِ نظمه، أو هو تقدمةٌ[5] لدلائل الإعْجاز. والمعنىٰ: ﴿الٓمٓصٓ﴾ هو كتاب منزّل من عند الله، بالغٌ حدَّ الإعجاز، فكن منْشرحَ الصدر، فسيحَ البال، قويَّ الجأش، ولا تُبَالِ بهم، وأنذِرْهم به، فإن لك الغلبةَ والسلطان، وهم مقْهورون. وإليه الإشارةُ بقوله: «ونهاه عن المبالاة بهم». فالنهيُ من بابِ التشجيع. هذا هو الوجْهُ معنًى ونظْماً كما سيجيء.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٠٣) من حديث ابن مسعود، ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٤٨).

(٢) وعلىٰ الاعتبارَيْن يكون قوله: «لا يغْسله الماء»، كناية عن صفة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣).

(٤) قرع العصا: كناية عن التنبيه.

(٥) وما ذكره الطيبي هو بعض ما قيل في معاني الحروف في فواتح بعض السور القرآنية. انظر تفصيل ذلك في «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٣: ٢١-٣٠).

فإن قلتَ: بم تَعلَّقَ قولُه: ﴿لِتُنذِرَ﴾؟ قلتُ: بـ﴿أُنزِلَ﴾، أي: أُنزِلَ إليك لإنذارِكَ به، أو بالنهي، لأنه إذا لم يَخَفْهُم أنذرَهُم، وكذلك إذا أيقَنَ أنه من عند الله شَجَّعه اليقينُ علىٰ الإنذار؛ لأنَّ صاحبَ اليقينِ جَسورٌ مُتوكِّلٌ علىٰ ربِّه، مُتَّكِلٌ علىٰ عِصْمَتِه.

فإن قلتَ: فما محلُّ «ذِكْرىٰ»؟ قلتُ: يحتملُ الحركاتِ الثلاثَ: النصبَ بإضمارِ فِعْلِها، كأنه قيلَ: لتُنذِرَ به وتُذَكِّرَ تذكيرًا، لأنَّ «الذِّكرىٰ» اسمٌ بمعنىٰ التذكير، والرفعَ عَطْفًا علىٰ ﴿كِتَٰبٌ﴾، أو بأنه خبرُ مبتدإٍ محذوف، والجرَّ للعطفِ علىٰ محلِّ «أن تُنذِر»، أي: للإنذارِ وللذكرىٰ.

قولُه: (وكذلك إذا أيْقَنَ): تعليلٌ لتعلّقِ ﴿لِتُنذِرَ﴾ بالنهي علىٰ تأويل الحرج بالشَّك[1].

قوله: (مُتَّكِلٌ علىٰ عِصْمَتِه)، التوكُّل: إظهارُ العجز، والاعتمادُ علىٰ الغير.

قولُه: (النصبَ بإضمارِ فِعْلِها). رُوِي عن المصنّفِ أنه قال: «لم أَزْعُم معطوفاً علىٰ محلِّ ﴿لِتُنذِرَ﴾، لأن المفعولَ له يجب أن يكون فاعلُه وفاعل الفعل المعلّل واحداً حتىٰ يجوزَ حذف اللام منه».

قولُه: (أو بأنه خبرُ مبتدإٍ محذوف). قال الزجاج: «التقدير: هو ذِكْرىٰ للمؤمنين. كقَولك: هو ذكْرٌ للمؤمنين»[2]. تمّ كلامُه.

فإذا قلتَ: ما الفرق بينه إذا كان عطفاً علىٰ ﴿كِتَٰبٌ﴾ وبينه إذا كان خبرَ مُبتدأ محذوف؟

قلتُ: المعنىٰ علىٰ الأول: هو جامعٌ بين كَوْنِه كتاباً وكونه ذكْرَىٰ للمؤمنين أُنْذِر به.

وعلىٰ الثاني: عطفُ جملةٍ علىٰ جملة، أي: هو كتاب منـزَّل من عند الله، لإنذارِ الكافرين،

---

(١) قوله: «تأويل الحرج بالشَّك» أثبته من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٨)، وهذا أحد وجوه ثلاثة ذكرها الزجاج في «ذِكْرَىٰ»، وهي جواز الرفع والنصب والجر.

فإن قلتَ: النهيُ في قولِهِ: ﴿فَلَا يَكُن﴾ مُتوجِّهٌ إلىٰ الحَرَجِ، فما وَجْهُه؟ قلتُ: هو مِنْ قولِهِم: لا أَرَيَنَّكَ هاهنا.

[﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ٣]

﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم﴾ من القرآنِ والسنّة، ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ﴾: من دونِ الله ﴿أَوۡلِيَآءَ﴾ أي: ولا تتولَّوْا مِنْ دونِهِ من شياطينِ الجنِّ والإنس، فيَحْمِلوكم علىٰ عبادةِ الأوثان والأهواءِ والبِدَع، ....

وهو ذكرىٰ للمؤمنين، وبشارةٌ لهم، فيكون كلٌّ من الوصْفين مستقلَّين بنفسِها، والتركيبان مستبدَّين برأسهما. وهذا يؤيّد الوجهَ الثاني(١) في تفسير الحرَج، فيكون من إرادةِ التبليغ والتحدِّي، فتكون الآيةُ علىٰ وزانِ قولهِ تعالىٰ: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٥] كما سبق تقريرُه في مَوضعه.

قولُه: (هو مِنْ قولِهِم: لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا). أي: هو من الكِناية(٢)، ظاهرُه يقتضي أن المتكلّمَ ينهىٰ نفسَه عن أن يَرَىٰ المخاطَب هناك، والمرادُ نهي المخاطَب، أي: لا تكنْ هاهُنا حتىٰ لا أراكَ فيه، فإنّ كينونَتك هاهُنا مستلزمةٌ لرؤيتي إيّاك.

المعنىٰ: أنّ الحرجَ لو كان مما يُنْهَىٰ لنهَيْناه عنك، فانْتَهِ عنه بتركِ التعرُّض له.

قولُه: (﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم﴾ من القرآن والسنّة). أمَر الله سبحانه وتعالىٰ الأمّةَ بمتابعة جميع ما أنزلَ إليهم، بعدما نهىٰ حبيبَه عن ضِيق الصدر، بتبليغِ ما أُوحِي إليه، ليكونَ أدْعَىٰ لانشراحِ الصَّدر.

---

(١) أي: المعنىٰ الحقيقي للحرج وهو الضيق.

(٢) يعني قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾ إذ أطلق اللفظ لنهي الحرج والمراد نهي الرسول ﷺ، من قبيل الكناية. وكذلك في قول العرب: «لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا» كناية، كما وضح الطيبي.

ويُضلّوكُم عن دينِ الله وما أُنزلَ إليكم، وأمرَكُم باتباعه.

وعن الحسن: «يا ابنَ آدم، أُمِرْتَ باتباعِ كتابِ الله وسنّةِ محمدٍ ﷺ، **واللّـهِ ما نَزلَتْ آيةٌ إلّا وهو يُحِبُّ أن تَعْلَمَ فيمَ أُنزِلَت وما معْناها؟**».

وقرأ مالكُ بن دينار: «ولا تَـبْتغوا» من الابتغاء، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا﴾ [آل عمران: ٨٥].

ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ لـ﴿مَآ أُنزِلَ﴾، على: ولا تَتَّبِعوا مِنْ دونِ دينِ الله دينَ أولياء.

﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ حيثُ تتركونَ دينَ الله وتَتَّبعون غيْرَه. ....

قال الزجاج: «﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي: القرآن، وما أَتَىٰ عن النبي ﷺ لأنّه مما أُنزِل عليه، لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]»[١].

قولُه: (**ما نَزَلَتْ آيةٌ إلا وهو يُحِبُّ أنْ تعْلَمَ فِيمَ أُنزِلَت وما معْناها؟**). يعني: ما أَنْزَل الله آيةً إلّا لأنْ تُـتَّبَع، حتىٰ يُعْلَمَ معناها، ويُعْمَلَ بمُقْتَضاها.

رَوَيْنا عن الدّارميّ، عن ابن مسعود: «**لَيْسَ مِنْ مُؤْدِبٍ إلَّا وهُوَ يُحِبُّ أنْ يُؤْتَىٰ أَدَبُه**، وإنَّ أَدَبَ الله القُرْآنُ»[٢].

قولُه: (**﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ حيثُ تتْركونَ دِينَ الله وتَتَّبِعون غيْرَه**). تخصيصُ الذكرِ بقوله: «تَتْركون دين الله» يُوهِم أن هذه الفاصلةَ متعلّقةٌ بالتفسير الثاني: يعني أن الضميرَ في ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ لِـمَا أَنْـزَل الله تعالىٰ، لقولـهِ: «ولا تَـتَّبِعوا مِن دُون دِين الله دِينَ أَوْلـياء» لكنها

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٨).

(٢) انظر: «سنن الدارمي» (٣٣٢١)، وقوله: «يُحبّ أنْ يـؤْتَىٰ أدبه» بمعنىٰ: يُـحِبّ أن يُعْمَل بمقتضىٰ أدبه، وهذا هو الشاهد في الحديث. والـمُؤْدِب: بضمّ الميم وتسكين الهمزة وكسر الدال: صاحب المأدبة، الداعي إليها.

وقُرِئَ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحَذْفِ التاء، (ويَتَذَكَّرُون) بالياء. و﴿قَلِيلًا﴾: نَصْبٌ بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، أي: تَذكَّرونَ تذكرًا قليلًا. و﴿مَّا﴾ مَزيدةٌ لتوكيدِ القِلَّة.

تذييل[1] علىٰ التفسيرَين، لأنّ معنىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾: هو دينُ الله. وعقّب بقولِه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾. فيرجعُ معناه ـ علىٰ تقدير أن يكونَ الضمير لله أيضاً ـ إلىٰ دين الله. ويؤيّده قوله: «ويُضِلُّوكم عن دِينِ الله»، فيكون في قوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ﴾، وتوكيدُه[2] بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ﴾ دلالة علىٰ التقريع[3] علىٰ توانيهم وتقاعدِهم عن متابعة دِين الله إلىٰ اتِّباع غيرِه، فجِيءَ بقولِهِ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ توكيداً لذلك. ثم أتْبعه قولَه: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤] يعني: إنْ كانَ مواعظُ الله لا تنْجَعُ فيكم، فاعْتَبِروا بأحوالِ الأممِ السالفة، الذين ظلَموا أنبياءهم، وانْظُروا كم أهْلكْنا؟ فعلىٰ هذا قولُه: و﴿ٱتَّبِعُواْ﴾ شروعٌ في تفصيلِ ما أُجْمِل في قوله: ﴿لِتُنذِرَ﴾ أي: كيف أُنْذِرُهم؟ فقيل: قُل اتَّبعوا وانْظُروا.

قولُه: (و«يَتَذَكَّرُون» بالياء): ابنُ عامر، والباقون: بغيرِ ياء[4].

قال الزَّجاج: «﴿تَذَكَّرُونَ﴾: أصله: تَتَذَكَّرون، حُذِفت التاء الثانيةُ لا الأولىٰ، فإنها تدلّ علىٰ الاستقبال، فلا يجوزُ حذفُها. والثانية إنما دَخَلت علىٰ معنىٰ: فعلْتُ الشيء علىٰ تَـمَهُّل، نحو: تفهَّمْت الشيء وتعلَّمْت، أي: أخذْت الشيءَ علىٰ مهْل، وعلىٰ معنىٰ إظهارِ الشيء والحقيقةُ غيره، نحو: تقيَّسْتُ، أي: أظهرتُ أنِّي قَيْسِيّ. والمحذوفُ التاء الثانية، لأن الباقيَ في الكلمة من تشديدِ العين يدلُّ علىٰ المعنىٰ، ولو حُذِفتِ الأولىٰ لبطَلَ معنىٰ الاستقبال»[5].

قولُه: (و﴿مَّا﴾ مَزيدةٌ لتوكيدِ القِلَّة) فيُؤْذِن بالعَدَم، كقولِه:

---

(١) والتذييل في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ وهو غير جارٍ مجرى المثل.

(٢) التوكيد هنا لفظي، وإن اختلفت الصيغتان.

(٣) قوله: «علىٰ التقريع» سقط من (ج).

(٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٠)، و«حجة القراءات» ص٣٨٠.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٩).

[﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ٤]

﴿فَجَاءَهَا﴾: فجاءَ أهْلَها، ﴿بَيَاتًا﴾ مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، بمعنىٰ: بائتين. يُقال: باتَ بَياتًا حَسَنًا، وبِيْتَةً حَسَنة، وقولُه: ﴿هُمْ قَائِلُونَ﴾ حالٌ معطوفةٌ علىٰ ﴿بَيَاتًا﴾، كأنه قيل: فجاءَهم بأسُنا بائتينَ أو قائلين.

فإن قُلتَ: هل يُقدَّرُ حَذْفُ المُضافِ الذي هو «الأهلُ» قبلَ ﴿قَرْيَةٍ﴾ أو قبلَ الضميرِ في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾؟ قلتُ: إنما يُقدَّرُ المضافُ للحاجة، ولا حاجةَ، ....

قَلِيلُ التَّشَكِّي ...[1]

البيت.

وقال القاضي: «أو: زماناً قَلِيلًا تَذَكَّرون. وإنْ جُعِلت ﴿مَّا﴾ مصدريّةً لم ينتصبْ ﴿قَلِيلًا﴾ بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾»[2].

وقال أبو البقاء: «لا يجوزُ أن تكونَ ﴿مَّا﴾ مصدرية، لأنّ ﴿قَلِيلًا﴾ لا يبقىٰ له ناصب»[3].

---

(١) لعلّه يريد قول دريد بن الصمّة في رثاء أخيه عبد الله:

قليـلُ التَّشَـكّي للمصـائب ذاكِـراً ... مِن اليومِ أعقابَ الأحاديثِ في غَدِ

أو قول تأبّط شراً:

قليـلُ التشـكّي للمُلِـمّ يُصِيبُـهُ ... كثيرُ النَّوَىٰ، شَتَّىٰ الـهَوَىٰ والـمَسَالِكِ

وأعقاب الأحاديث: أواخرها ونتائجها. والتشكّي: الشكوىٰ، والمُلِمّ: المصيبة، والنوىٰ: البعد. وشتّىٰ: مختلف. انظر: «العقد الفريد» لابن عبد ربه (٣: ٢٠٣-٢٠٤). والشاهد فيه «قليل التشكي» بمعنىٰ أنه عديم الشكْوَىٰ. وانظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٧١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠) في معرض إعراب الآية (٨٨) من سورة البقرة، لا في إعراب الآية (٣) من سورة الأعراف.

فإنَّ القريةَ تَهلِكُ كما يَهلِكُ أهلُها، وإنما قدّرْناهُ قبلَ الضميرِ في ﴿فَجَآءَهَا﴾ لقولِه: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

فإن قُلتَ: لا يُقال: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، بغير واو، فما بالُ قوله: ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾؟ قلتُ: قدَّرَ بعضُ النَّحْويِّين الواوَ محذوفة، وردَّه الزجّاجُ وقال: لو قلتَ: جاءَني زيدٌ راجلًا، أو هو فارس. أو: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، لم تَحتَجْ فيه إلى «واو»، لأنّ الذِّكْرَ قد عادَ علىٰ الأول. والصحيحُ أنَّها إذا عُطِفَتْ علىٰ حالٍ قبلَها حُذِفَت الواوُ استثقالًا، .....

قولُه: (**فإنَّ القريةَ تَهْلِكُ كما يَهْلِكُ أهلُها**). يعني: أن الهلاكَ كما يُطلَق علىٰ الحيوانِ حقيقة، كذا يُطْلَقُ علىٰ الجماد.

الجوهريّ: «هَلَكَ الشيء يَهْلِك هَلَاكاً وهُلُوكاً ومَهْلِكاً وتَهْلُكةً»، قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص: ٨٨].

قولُه: (**وإنّما قدَّرْناهُ قبلَ الضميرِ في ﴿فَجَآءَهَا﴾**) يعني: إنما يقدَّرُ المضافُ ضرورةَ طلبِ الراجع، ولولاه لكان لنا مندوحةٌ[1] عن التقدير، لصحّة إطلاقِ الهلاكِ علىٰ القرية نفسِها.

قال صاحبُ «الفرائد»: «إرادةُ الحقيقة مانعةٌ من إرادة المجاز، وهو «الأهل» هاهُنا. فإنْ كان المرادُ من ذكْر القريةِ هنا الأهل بدليل قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ امتنع أنْ يكونَ مفهوم القرية مُراداً، وأنْ يكونَ داخلاً في الإرادة».

والجواب: إرادةُ الحقيقة والمجاز إنما تلزم إذا أُرِيدَ بالقرية أهلُها ونفسها معاً، وليس بذاك، فإنّا نقدّرُ المضافَ في الثاني لا في الأول[2]. فعلىٰ هذا توجَّه الإهلاك إلىٰ الأهْلِ أصالةً، ليستلزمَ إهلاك القريةِ علىٰ الكناية. فكأنه قيل: وكم من قريةٍ أردْنا إهلاكها، فأهلكْنا أهْلَها

---

(١) المندوحة: السّعة والفسحة.

(٢) يريد بالثاني الضمير «الهاء» في: ﴿فَجَآءَهَا﴾، وبالأول الضمير «الهاء» في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾.

لاجتماعِ حَرفَي عَطْف، لأنّ واوَ الحالِ هي واوُ العطفِ استُعيرَت للوصل. فقولُك: جاءَني زيدٌ راجلًا أو هو فارس، كلامٌ فصيحٌ واردٌ علىٰ حَدِّه، **وأما: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، فخَبيث.**

لتبقىٰ معطَّلةً خاوية عَلىٰ عروشها، لتكونَ عبرةً لمن بعدها. فالضمير في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ وفي ﴿فَجَآءَهَا﴾ راجعٌ إلىٰ «القرية»، وفي ﴿أَوْ هُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ الأهلِ المقدّر في ﴿فَجَآءَهَا﴾.

قال ابن الحاجب: «وفي إعادة الضمائر عَلىٰ «القرية» وجهان؛ أحدهما: أنك أقَمْته مقام المحذوف، فصارت المعاملةُ معه»، يعني[1]: أنّ الضمائر الثلاثةَ راجعة إلىٰ «القرية» تارة باعتبار لفظِها، وأخرىٰ باعتبارِ المحذوف. «وثانيهما: أن يُقدَّر في الثاني حذفُ المضاف، كما قُدِّر في الأول»[2]، أي: وكم مِن قريةٍ أهلكنا أهلَها، فجاء أهلَها ﴿بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

قولُه: (**وأما: «جاءَني زيدٌ هو فارِسٌ» فخَبيث**)، قال صاحبُ «الفرائد»: فيه نظر، لأنه يُشْكِلُ بقولِه: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦][3]، والجملةُ حال بدونِ الواو. وإنما صحّ ذلك لمكانِ العائد[4]، وقد حصل به الارتباطُ المطلوب بالواو.

فعلىٰ هذا لا وجْه لِمَا ذَكَر أنّ الحال المعطوفةَ علىٰ الحال صحّت بدون الواو لاستثقالِ حرفَي العطف، وأن الحال التي لم يعطف عليها لم تصحْ بدون الواو، فلم يمتنعْ صحّة قولنا: «جاءني زيد هو فارس» ـ لتحقيق العائد». والجواب أنّ المصنِّفَ قابل قوله: «خبيث» بقولِهِ: «فصيح»، فلا يلزمُ منه الامتناع، بل عدمُ الفصاحة[5].

---

(١) قوله: «يعني... باعتبار المحذوف» توضيح من الطيبي، لا من كلام ابن الحاجب.

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٢٥).

(٣) والشاهد في الآية جملة ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾: حال بدون الواو.

(٤) يعني الضمير في ﴿بَعْضُكُمْ﴾.

(٥) هذا تسويغ مقبول من الطيبي لرأي الزمخشري، ينمّ عن دقة فهم.

فإن قُلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا﴾، والإهلاكُ إنَّما هو بعدَ مجيءِ البأس؟ قلتُ: معناهُ: أرَدْنا إهلاكَها، كقولِه: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]،

وقال صاحب «المفتاح»: «الأصل في غيرِ الحال المؤكّدةِ أن يكونَ وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية، وكالجملةِ الفعلية. وأما الاسميةُ فالوجه الواو، لأنها دالّةٌ علىٰ الثبوت، إلّا صوراً معْدُودة»[1].

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ فعَلىٰ تأويلِ متعادِيَـيْن يعاديهما إبليسُ ويعادِيَانِه، كما قال ابنُ الحاجب: «معنىٰ قولهم: كلَّمْتُه فُوهُ إلىٰ فِـيَّ: كلَّمْتُـه مشافِهًا. والوجهُ أنه لـمّا كثُر استعمالُه حتىٰ عُلِم منه معنىٰ المشافهة، مِن غير نظرٍ إلىٰ التفصيل؛ حتىٰ يفْهَم ذلك مَن لا يُـخْطِر بباله فَاهَ المتكلم، ولا فاهَ [غير] المتكلّم، ولا مدلولَ الحال، فصارَ كالمفردات»[2].

فعلم أنّ التأويلَ إنما يصحّ في جملة يمكن أن ينتزعَ من طَرَفَي الجملةِ هيئة تدلّ علىٰ معنًى مفرد، ولا كذلك: جاءني زيدٌ هو فارس. فعلىٰ هذا معنىٰ قوله: «حُذِفت الواو استثقالاً» أنّ الواو المحذوفةَ مرادة، لأن الذكر وحده غيرُ رابط، ولولا الاستثقالُ لم يـجُز حذفها.

الانتصاف: «الاكتـفاءُ بالضمير في الجملة الاسميةِ الواقعة حالاً ضعيف، والأفصحُ دخولُ الواو، كما اختاره الزمخشريّ، ولكن في قوله: «إن واو الحال واو عطف» نظر، فإنها امتازت بدخولها علىٰ جملة اسميةٍ بعد جملة فعلية. تقول: جاءني زيدٌ وهو راكب. ويقبحُ ذلك

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣١-١٣٢ بتصرّف شديد أدّى إلى اللّبس. قال السكاكي: «الحال نوعان: حال بالإطلاق، وحال تسمَّىٰ مؤكّدة... فأصل النوع الثاني أن يكون وصفاً ثابتاً... وأصل النوع الأول هو أن يكون وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية، كاسم الفاعل، واسم المفعول... والأصل في الجملة إذا وقعت موقع الحال ألا يدخلها الواو... والضابط أن الجملة متىٰ كانت واردة علىٰ أصل الحال، وذلك أن تكون فعلية لا اسمية... فالوجه ترك الواو جرياً علىٰ موجب الحال... ومتىٰ لم تكن واردة علىٰ أصل الحال، وذلك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكّدة فالوجه الواو... ما جاء بخلاف هذا إلّا صور معدودة أُلحقت بالنوادر، وهي: كلَّمْتُه فُوهُ إلىٰ فِيَّ، ورجَع عَوْدُه عَلىٰ بَدْء».

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١: ٣٣٩-٣٤٠) بتصرّف.

....

في العاطفة، فلامتيازِها يصحّ اجتماعُها معها، وإنْ كان معنىٰ العطفِ فيها. ولهذا لم يقبحْ دخولُها كما يقبح الجمع بين حَرْفَي عطف، فنقول: سبِّح الله وأنت راكع، أو: وأنت ساجد. والتحقيق أنّ المصحِّح لوقوع الجملةِ المعطوفة علىٰ الحالِ حالاً [من غير واو][1] هو العطف[2] المقتضِي للمشاركة، واستُغْنِيَ به عن واو الحال، كما تعطفُ علىٰ الـمُقْسَم به، فتُدخِله في حكمِ[3] القَسَم من غير حرفِ قَسَم في مثل: ﴿وَٱلضُّحَىٰ *وَٱلَّيۡلِ﴾ [الضحى: ١-٢][4]، ولَو قلت في غير التلاوة: «وبالليل» لصَحَّ. والحاصلُ أنه لو جاءت واو الحالِ مع العاطفِ لم يكنْ مستكْرَهاً، بل مؤكّداً، وإنْ لم تأتِ بها كان فصيحاً مختَصراً»[5].

قال في «الإنْصاف»: «تنظيره بالقَسَم فاسد، لأنّ حرف القسمِ لا يشاركُ حرف العطفِ في معناه، بخلافِ واو الحال. والعلّة التي علّل بها مفقودة في القَسَم»[6].

وقلت: الجوابُ عن «الانتصاف» أنّ قولَ المصنّف: «واو الحال هي واو العطفِ استُعِيرت للوصول» صريحٌ في أن واو الحال غيرُ العاطفةِ الصرفة. وكذا قوله: «استثقالاً» ليس غير ما قال: «وإنْ لم تأتِ بها لكان فصيحاً مختَصراً»[7].

وتحقيقُ ذلك ما قال صاحب «المفتاح»: «وحقّ النوعَين ـ أي: الحال بالإطلاقِ والحال المؤكّدة[8] ـ ألّا يدخلَهما الواو، نظراً إلىٰ إعرابِهما الذي ليس بتَـبَع، لأنّ هذه الواو، وإن كنّا

---

(١) تكملة من «الانتصاف».

(٢) في «الانتصاف»: العاطف.

(٣) زيادة من «الانتصاف».

(٤) والشاهد عطف «الليل» علىٰ «الضحىٰ» دون إعادة حرف القَسَم اكتفاءً بواو العطف.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧-٦٩).

(٦) «الإنصاف» ق/ ١٠٣.

(٧) من قوله: «وكذا قوله: «استثقالاً» ليس غير ما قال» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٨) جملة تفسيرية من الطيبي.

وإنما خُصَّ هذانِ الوقتانِ ـ وقتُ البَياتِ ووقتُ القَيْلولة ـ لأنَّهما وقتُ الغَفْلةِ والدَّعَة. فيكونُ نزولُ العذابِ فيهما أشدَّ وأفظَع، وقَوْمُ لوطٍ أُهْلِكوا بالليلِ وَقْتَ السَّحَر، وقومُ شُعيبٍ وَقْتَ القَيْلولة.

[﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ ٥]

﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾: ما كانوا يدَّعونَه من دينِهم، ويَنتَحِلونَه من مذهبِهم، إلّا اعترافَهم ببُطلانِه وفسادِه، وقولَهم: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ فيما كُنا عليه. ويجوزُ: فما كانَ استغاثتُهم إلّا قولَهم هذا، لأنه لا مُستغاثَ من الله بغيرِه، ....

نسمّيها واو الحال ـ أصلُها العطْف»، وقال أيضاً: «إنّ الأصلَ في الجملة إذا وقعت مَوقع الحال ألا يدخلَها الواو، ولكنّ النظر إليها من حيثُ كونها جملة مفيدة مستقلّة بفائدة، غير متّحدة بالأولىٰ، وغير منقطعةٍ عنها كجهات جامعةٍ بينهما، يبسط العذر في أن يدْخلَها واو للجمعِ بينها وبين الأولىٰ. مثلُه في نحو: قام زيدٌ وقعد [عمرو]»[١].

قولُه: (والدَّعَـة)، الجوهري: «الدعة: الخفض، والهاء: عِـوَض من الواو. تقول: وَدُعَ الرجُل ـ بالضم ـ فهو ودِيع، أي: ساكن، ووادِعٌ أيضاً. مثل: حَمُضَ فهو حامِض».

وإنما خُولف بين العبارَتين[٢]، وبنيت الحالُ الثانية[٣] علىٰ تقوِّي الحكْم، والدلالةُ علىٰ قوّة أمرِهم فيما أسند إليهم، لأن القيْلولةَ أظْهَرُ في إرادة الدّعة، وخفْضِ العيش، فإنها من دأب المتْرفين والمتنعّمين، دون منِ اعتاد الكَدْحَ والتعب. وفيه إشارةٌ إلىٰ أنهم كانوا أربابَ أشَرٍ وبطَر.

قولُه: (﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾: ما كانوا يدَّعونَه مِن دينِهم). اعلمْ أنّ ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ إما مِن الدَّعْوى، أو مِن الدُّعاء. وعلىٰ الأول: قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾: كناية عن اعترافِهم ببطْلان

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٢. وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٢) يعني بالعبارتين قوله تعالىٰ: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

(٣) يعني ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

مِن قولهم: دَعْواهُم: يا لَكَعْبٍ. ويجوزُ: فما كانَ دعاؤهُم رَبَّهم إلّا اعترافَهم؛ لعِلمِهم أنَّ الدعاءَ لا ينفعُهم، وأنْ لاتَ حينَ دُعاء، فلا يزيدونَ علىٰ ذمِّ أنفسِهم وتحسُّرِهم علىٰ ما كانَ منهم. ....

ما كانوا يدّعونه، أي: وضَعْنا الشيء في غير مَوضعه، وعلىٰ الثاني: الدعاء، إما مَحْمولٌ علىٰ الاستغاثة، أي: فما كان استغاثتُهم إلا عن أنفسهم، والإقرارُ بالعَجْز، فيكون قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ كناية عن أنهم رَجعوا مما كانوا يستغيثون إليه قبل ذلك، لأنهم عَلِموا حينئذٍ أنْ لا مستغاثَ من الله بغيره. وإمّا هو مُجْرًى علىٰ ظاهره. فقولُه: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ أيضاً كناية عن اعترافهم، لكن بالظلمِ علىٰ أنْفُسهم، بسببِ المعاصي، مِن قوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقوله: ﴿فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ [غافر: ١١]. وإليه الإشارةُ بقوله: «فلا يَزيدون علىٰ ذمّ أنفسِهم، وتَحَسُّرِهم علىٰ ما كان منهم».

قولُه: (دَعْوَاهُم: يا لَكَعْبٍ). قيل: إنَّما أدْخَلوا اللامَ علىٰ المستغاث، لأن النداءَ حينئذٍ اضطراريّ، نحو: يا لَكَعْب، فلا بدَّ من نصب علامةٍ ليتميَّزَ من النداءِ الاختياريّ، نحو: يا غلام، وعُيِّنت اللامُ للاختصاص، والموضِعُ موضعُه.

قولُه: (وأَنْ لاتَ حينَ دُعاء)، قال صاحبُ «المقتبس»: «إنّ التاءَ إنما أُرْدِفت بـ«لا» المشبَّهة بـ«ليس» لتصيرَ بها مشبَّهاً بـ«ليس» صورةً، كما لها شبَـهُ معْنًى، فيحسنُ فيها إضمارُ اسمها، لأن إضمارَ الاسم لا يكونُ في الحروف. والإضمارُ في «لات» كما في «ليس» ذكَره سيبويه[1]. وإنما اختصّت بالأحيانِ لِـمَا في دخولِها علىٰ غيرِها مِن إلباس، لأن «لا» ليست لنفي الحالِ صريحاً، فتختصّ بالدخولِ علىٰ الأحيان، بخلافِ «ليس» فهي أينما وقعَت: لنفي الحال، فلا تختصُ بالأحيان».

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٥٧).

و﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ نَصْبٌ؛ خَبَرٌ لـ﴿كَانَ﴾، و﴿أَن قَالُوٓا۟﴾ رَفْعٌ اسمٌ له، **ويجوز العكس.**

قولُه: (**ويجوز العكس**). أي: يكونُ ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ الاسم، و﴿أَن قَالُوٓا۟﴾ الخبر. وفيه إشعارٌ بأنّ الوجهَ هو الأوّل.

قال أبو البقاء: «جعْلُ ﴿أَن﴾ مع ما بعدَها اسماً أَوْلىٰ، لأنه يُشْبه الـمضْمَرَ في أن لا يوصف»[١]. ولا يُعْلَمُ الفرقُ بين الوجهَين من أداةِ الحصرِ، لأنك سواءٌ جعلْت ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ اسماً أو خبراً لـ﴿كَانَ﴾ أفاد معنىٰ الدَّعْوَىٰ، علىٰ هذا القَول، لأنّ التقدير: فما كان دعواهم قولاً مِن الأقوالِ إلّا هذا القولَ المخصوص، أو: ما كان دعواهم قولًا مِن الأقوالِ إلّا هذا، لأنه مِن قَصْرِ المطْلَق علىٰ المقيَّد[٢]. مثاله: «ما كان كلامُهم إلّا أن قالوا: كَيت وكَيت».

وإيَّاك أنْ تأتيَ بمثال علىٰ غير هذا المنوال، فتزلَّ عن الصواب.

نَعَم، التفاوت فيه من كَون الاسم والخبرِ معرفتَيْن، وفيهما التقديمُ والتأخير. أما الأول: فإنّك إذا قلت: كان زيدٌ أخاك، أو: كان زيداً أخوك، وجدتَّ الفرق، فإن الأولَ يقال لمن عرفَ زيداً، لكنه متردّد: هل هو أخوه أم لا، والثاني لمن عرفَ أخاً له، لكنه شاكٌّ في أنه زيد أم غيرُه. فإذا أتيت بالنفْي والإثْبات، أشرْتَ إلىٰ أن ذلك الترددِ ارتقَىٰ إلىٰ الإنكار، فأنت تقصدُ ردَّهُ إلىٰ الصواب بما أمكن لكونِ «ما» و«لا» إنما يُتَلَقَّىٰ بهما من يُصِرّ علىٰ الإنكار.

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٠) في إعراب الآية (١٤٧) من سورة آل عمران. وفي نقل الطيبي خلط بين موضعين، إذ إن العبارة الأخيرة في «التبيان»: «أنْ قَالُوا: يُشْبِه المضمر في أنه لا يضمر، فهو أعْرَف» يعني أعرف من ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾. وجاء في موضع آخر من «التبيان»: ﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾: أعرف من ﴿ٱلْبِرَّ﴾، إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف، والبِرّ يُوصَف». «التبيان» (١: ٤٣) في إعراب ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(٢) القصر هنا حقيقي، وطريقه النفي والاستثناء، لتمكين الكلام وتقريره في الذهن لدفع ما فيه من إنكار أو شك.

[﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ * فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴾ ٦-٧]

﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾: ﴿أُرْسِلَ﴾ مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور، وهو ﴿إِلَيْهِمْ﴾، ومَعناه: فلنسألنَّ الذين المُرسَلَ إليهم، وهم الأُمم، يسألُهم عمّا أجابوا عنه رُسُلَهم، كما قال: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥] ونسأل المُرسلين عمّا أُجيبوا به كما قال: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٩].

كذا هاهُنا إذا جعلْتَ «الدَّعْوَىٰ» اسماً، وقع التردُّدُ في القول، أي: الدعوىٰ هي القولُ ليست غيره، فيتّفقُ معنىً هذا مع معنىٰ القَصْر، فكان توكيداً مثله. وإذا عكَسْتَ وقع التردُّد في «الدّعوىٰ»، أي: القَول هو هذه الدعوىٰ ليس غيرَها. وفيه إشكال[١].

وأما اعتبارُ التقديم، فإنك إذا جعلْت «الدعوىٰ» خبراً، فقد أزلْتَها عن مَقرّها، فكان الاهتمامُ بشأنها، والمقامُ يقتضيه، لأن المقصود من الإيراد إظهارُ عجزهم، وإبداءُ تضرعهم واستغاثتِهم. وأمّا تخصيصُ القول فتابع، والله أعلم.

قولُه: (كما قال: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾): دليلٌ علىٰ أنّ قولَه: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ واقعٌ في الحشر، كما يدلّ عليه في هذا المقامِ قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ الآية [الأعراف: ٨]، وقولُه: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾: واردٌ في الدنيا، لأنه متعقِّبٌ لقولِه: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ الآية. فالفاءُ في ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ﴾ فصيحة[٢]، كأنه قيل: فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسُنا في الدُّنيا إلّا أنْ قالوا: إنّا كُنّا ظالمين، فقطَعْنا دابرَهم، ثم لَنَحْشُرَنَّهم فلنَسْأَلَنَّهم، فجيء بالجملةِ القسَمية، ووضِع ﴿ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ مَوضع الضمير، لمزيدِ التقرير.

---

(١) الإشكال هو في قصر «قولهم» علىٰ ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ هذه.

(٢) أي: أن ما بعدها نتيجة لما قبلها، ويقدّر قبلها كلام محذوف إيجازاً.

﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم﴾: على الرُّسُلِ والمُرسَلِ إليهم ما كان منهم، ﴿بِعِلْمٍ﴾: عالـمينَ بأحوالهم الظاهرةِ والباطنةِ وأقوالِهم وأفعالِهم، ﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ عنهم وعما وُجِد منهم.

فإن قُلتَ: فإذا كان عالمًا بذلك، وكان يقصُّه عليهم، فما معنىٰ سؤالهم؟ قلتُ: معناه التوبيخُ والتقريعُ والتقريرُ إذا فَاهُوا به بألسنتِهم، وشَهِدَ عليهم أنبياؤهم.

[﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ ٨- ٩]

﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ يعني وَزْنَ الأعمالِ والتمييزَ بين راجِحها وخفيفها، ورَفعُه علىٰ الابتداء، وخَبَرُه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، و﴿ٱلْحَقُّ﴾ صِفتُه، أي: والوزنُ يومَ يسألُ اللهُ الأُممَ ورُسُلَهم الوزنُ الحقُّ، أي: العَدْلُ. وقُرِئَ: «القِسْط».

واختُلفَ في كيفيةِ الوزن: فقيل: تُوزَنُ صُحُفُ الأعمالِ بميزانٍ له لسانٌ وكِفَّتان، تنظرُ إليه الخلائق، تأكيدًا للحُجَّة، وإظهارًا للنَّصَفة، وقَطعًا للمَعذِرة، كما يسألُهم عن أعمالِهم فيعترفون بها بألسنتِهم، وتشهدُ بها عليهم أيديهم وأرجلُهم وجلودُهم، ....

وكذا الفاءُ في ﴿فَلَنَقُصَّنَّ﴾، وذلك أنه لمّا سأل المرسَلين عمّا أُجيبوا به، والمرسَل إليهم عمّا أجابوا به رسلهم، وكلٌّ منهم أجابوا بما له وعليه إجمالاً، فيقصُّ الله تعالىٰ تفصيلَ ما أقرّوا به مجملاً بالنقير والقطمير لا يغادرُ صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وإليه أشار بقوله: ﴿بِعِلْمٍ﴾، ثم تتميمُه بقوله: ﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾، فيكونُ أدخل في التقريع والتوبيخ[1].

قولُه: (إذا فَاهُوا): متعلّقٌ بقوله: «والتقرير». يعني: تكلّموا بألسنتِهم، فكان تقريراً لاستحقاقِ الوعيد.

---

(١) قوله: «وكذا الفاء في ﴿فَلَنَقُصَّنَّ﴾» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

وتشهدُ عليهم الأنبياءُ والملائكةُ والأشهاد، وكما تثبتُ في صحائِفهم فيقرؤونها في موقفِ الحساب. **وقيل: هي عبارةٌ عن القضاءِ السَّوِيِّ والحكمِ العادل.**

قولُه: (**وقيل: هي عبارةٌ عن القضاءِ السَّويِّ والحكْمِ العادل**). قال الإمام: «هذا قولُ مجاهد، والضحّاك، والأعمش. وهو كنايةٌ عن العدل، كما يقال في رجُل لا قدْرَ له: فلان لا يُقيم لفُلان وزناً»[1].

وقلت: الأولُ[2] هو الصحيح، وعليه الاعتقاد، وهو قولُ ابنُ عباس. قال: «يُؤْتَىٰ بالأعمال الحسنةِ علىٰ صورة حسنة، وبالأعمال السيئةِ علىٰ صورة قبيحة، فتوضَعُ في الميزان». ذكره مُحْيي السنّة[3].

والأحاديث الصحيحةُ متعاضِدة له، منها: ما رَوىٰ أبو داود، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: ذَكَرتُ النَّارَ فبكَيتُ، فقال رسول الله ﷺ: «ما يُبكِيكِ؟» قالت: ذَكَرتُ النَّارَ فبَكَيتُ. فهل تَذكُرُونَ أَهلِيكُم يَومَ القِيامةِ؟ قال رسول الله ﷺ: «أمَّا في ثلاثةِ مَواطِنَ فلَا يَذكُرُ أَحَدٌ أَحَداً: عِندَ المِيزَانِ حتىٰ يَعلَمَ أَيخِفُّ مِيزانُه أم يثقُل» الحديث[4].

روىٰ صاحبُ «جامع[5] الأصول»، عن رَزِيْن العَبْدَرِيّ، عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه حين حضرتْه الوفاة، دعا عمرَ رضي الله عنه فقال: «إنِّي مُسْتَخْلِفُك علىٰ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٢٢).

(٢) يعني ما ذكره الزمخشري أولاً من أن الوزن هو وزْن الصّحف بميزان له لسان وكفّتان.

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢١٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٧٥٧) والحاكم في «المستدرك» (٤: ٦٢٢) وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين لولا إرسالٌ فيه بين الحسن ـ يعني البصري ـ وعائشة على أنّه قد صحّت الروايات أنّ الحسنَ كان يدخلُ وهو صبيٌّ منزل عائشة رضي الله عنها وأم سلمة.

(٥) قوله: «جامع» سقط من (ج).

....

أصْحابِ رسول الله ﷺ. يا عمر، إنّما ثقُلتْ موازينُ مَن ثَقُلَت موازينُه يومَ القيامة باتّباعهم الحقَّ، وثِقَلِه عليهم، وحُقَّ لميزانٍ لا يوضَعُ فيه إلّا الحقّ أنْ يكون ثقيلاً. يا عمر، وإنما خفّتْ موازينُ مَن خفَّت موازينُه يومَ القيامة باتّباعِهم الباطل، وخِفَّتِه عليهم، وحُقَّ لميزانٍ لا يُوضَعُ فيه سوىٰ الباطلِ أن يكونَ خفيفاً»[١].

وقال الزجَّاج: «الأولىٰ أن يُتَّبَعَ ما جاء في الإسنادِ الصحيح، أنه ميزانٌ له كِفّتان، من حيث يُنْقَل عن أهل الثقة»[٢].

وقال القاضي: «والجمهورُ علىٰ أن صحائفَ الأعمال تُوزَن بميزانٍ له لِسان وكفّتان، يَنْظرُ إليه الخلائقُ إظهاراً للمعْدلة، وقطْعاً للمعذرة»[٣].

ويؤيّدُه ما رُوِي أن «الرجل يُؤْتَىٰ به إلىٰ الميزان، فيُنْشَر عليه تسعة وتسعون سجِلًّا، كلُّ سِجِلّ مِثْلُ مدّ البصر، فيُخْرَج له بطاقة فيها كلمتا الشّهادة، فتوضع السجلّات في كفّة، والبِطاقة في كفّة، فطاشت السجلّات، وثقُلت البِطاقة»[٤].

وقلت: الحديث أخرجه الترمذي، عن عبدِ الله بن عمرِو بن العاص، مع تغييرٍ يسير.

البِطاقة: رُقَيْعةٌ صغيرة، وهي ما يُجعلُ في طيّ الثوبِ يُكْتَب فيها ثمنه.

---

(١) «جامع الأصول» (٤: ١٠٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٨) ـ بتصرف ـ ولفظ الزجاج: «إلّا أن الأوْلىٰ من هذا أنْ يُتَّبَع ما جاء بالأسانيد الصحاح، فإن جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان من حيْث يَنْقل أهل الثقة فينبغي أن يُقبل ذلك. وقد رُوي عن جرير، عن الضحّاك أن الميزان: العدْل. والله أعْلَمُ بحقيقة ذلك».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٩٩٤) وابن ماجه (٤٣٠٠) والترمذي (٢٦٣٩) وصححه ابن حبان (٢٢٥) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ جَمْعُ «ميزانٍ» أو «مَوْزون»، أي: فَمَنْ رَجَحَتْ أعمالُه الموزونةُ التي لها وَزْنٌ وقَدْر، وهي الحسنات، أو ما تُوْزَنُ به حسناتُهم. وعن الحسن: «وحُقَّ لميزانٍ تُوضَعُ فيه الحسناتُ أن يَثقُلَ، وحُقَّ لميزانٍ تُوضَعُ فيه السيئاتُ أن يَخِفَّ».

﴿بِـَٔايَٰتِنَا يَظۡلِمُونَ﴾: يُكذِّبون بها ظُلْمًا، كقوله: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩].

[﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ ١٠]

﴿مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: جعلنا لكم فيها مكانًا وقرارًا، أو ملَّكناكم فيها وأقدَرْناكم علىٰ التصرُّفِ فيها، ....

قولُه: (أو ما تُوْزَنُ به حسناتُهم) عطفٌ علىٰ قوله: «أعمالُه الموزونة». هذا علىٰ أن يُرادَ بقولِه: (موازينه) جمع: ميزان.

فقولُه: «فمَنْ رَجَحَتْ...» إلىٰ آخره نشر لقولِه: «جمْع مِيزان أو مَوْزُون» من غيرِ ترتيب، بناءً علىٰ تفسيرِ الميزان، علىٰ الخلاف.

قال القاضي: «﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ أي: حسناتُه، أو ما يوزَنُ به حسناتُه فهو جمع «مَوْزُون» أو «ميزان»[1]، وجَمَعَه باعتبارِ اختلاف الموزونات، وتعدّدِ الوزن»[2].

قولُه: (يُكذِّبون بها ظُلْماً). يريدُ أن قولَه: ﴿يَظۡلِمُونَ﴾ ضُمِّن معنىٰ التكذيب، فعُدِّيَ بالباء.

قولُه: (أو ملَّكناكُم فيها): يعني: ﴿مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، إمّا: مُجْرَى علىٰ ظاهره، أي: «جعلْنا لكم فيها مكاناً وقراراً»، أو: هو كنايةٌ عن: «أقدَرْناكم علىٰ التصرف فيها».

---

(١) قوله: «فهو جمع «موزون» أو «ميزان»» سقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

....

فإن قلتَ: قد ذكَر في «الأنعام» عند قولِه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، أنّ كلتا العبارتَين كناية[١]، وخالف هاهُنا[٢]. قلت: الخطابُ في «الأنعام» مع أهلِ مكة، كما صرّح به[٣]، وتضمينُ الكلام معنىٰ الاعتبار بالأمم السالفة، فالمناسبُ سلوكُ طريق الكناية، ليكون أبلغ. يعني: أن أهل مكّةَ لم يكونوا متمكّنين في الأرض تمكّنَهم من البسطةِ في الأجسام، والسَّعة في الأموال، والاستظهار بالدنيا، وهاهُنا الخطاب عامّ، والكلامُ متضمّنٌ للامتنان، لدلالة قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، فالمناسب الإجراءُ علىٰ الظاهر، لأن جميعَ بني آدمَ لم يكونوا متصرّفين في الأرض، مملَّكين، وكذلك عطفُ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ عليه، وأخّر المصنِّفُ الكنايةَ عن التصريح[٤].

واعلمْ أن هذا نوع آخرُ من أنواع الإنذار. فإن قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ﴾ جملةٌ قسَمية معطوفةٌ علىٰ جملةِ قوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣] علىٰ تقدير: قُلِ اتّبعوا، وقُل: والله لقد مَكّـنّاكم، ولهذا ذيّلَه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[٥]، كما ذيّلَ ذلك بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، فإنّ الشكرَ مناسبٌ لتمكنهم في البلاد، والتصرفِ فيها، كما أن التذكّرَ موافق للتمييز بين اتّباعِ دينِ الحق ودينِ الباطل.

---

(١) المقصودُ بالعبارتين قوله تعالىٰ في الآية السادسة من سورة الأنعام: ﴿مَّكَّنَّاهُمْ﴾ و﴿لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾.

(٢) يعني في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ في سورة الأعراف، حيث قدّم المعنىٰ الحقيقي علىٰ المعنىٰ الكنائي.

(٣) أي: بقوله: «لم نعط أهل مكة»، «الكشاف» (٦: ٢٤).

(٤) أي: في تفسير ﴿مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾.

(٥) أي: أن قوله تعالىٰ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ تذييل لقوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾. وهو تذييل جارٍ مجرىٰ المثل، لأن الكلام عام.

﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ جَمْعُ معيشة، وهي ما يُعاشُ به من المطاعمِ والمشاربِ وغيرِها، أو ما يُتوصَّلُ به إلىٰ ذلك. **والوجهُ تصريحُ الياء، وعن ابنِ عامرٍ أنه همَزَ؛ علىٰ التشبيهِ بـ«صحائف»**.

[﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ ١١]

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ يعني: خلَقْنا أباكُم آدم طينًا غيرَ مُصوَّر، ثم صوَّرْناهُ بعد ذلك، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ الآية؟

﴿مِنَ السَّاجِدِينَ﴾: ممَّن سجدَ لآدم.

قولُه: (**والوجهُ تصريحُ الياء، وعن ابنِ عامرٍ أنه همَزَ؛ تشبيهاً بالصحائف**[1]).

قال الزجاج: «قرأ نافع بالهمز، وأجْمع البصريون علىٰ أن الهمزَ لا يكونُ إلا إذا كانت الياءُ زائدة، نحو: صحيفةٌ وصحائف، لأنها مِن «الصحف»، وأما «معايش» فمِن «العيش»، فالياءُ أصلية، وإنما هُمِزت الزائدة، لأنها لا حظّ لها في الحركة، وقد قَرُبت من آخرِ الكلمة، ولَزِمَتْها الحركة، فأوجبوا الهمز. وحَكَوْا في «مصائب» الهمزَ في جمع «مصيبة»، وأجمعوا علىٰ أنّ الاختيارَ «مَصَاوِب» ولا أعرفُ وجه «معائِش» إلا أن هذه الياءَ أسْكِنت في «معيشة»، فصارتْ علىٰ لفظ «صحيفة». فحُمِلَ الجمعُ علىٰ ذلك»[2].

قولُه: (**ألَا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾؟). يعني: لا يجوزُ أنْ يُحْمَل قوله: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾ علىٰ «خلقناكم يا بني آدم» بل علىٰ خلقْنا أباكم، لأنّ التعقيبَ بقولِه: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ يأباه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف». وفي النسخ المطبوعة منه: «على التشبيه بصحائف».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٣-٣٥٤) باختصار.

....

قال الزجاج: «زعم الأخفشُ أن ﴿ ثُمَّ ﴾ هاهُنا[1] بمعنىٰ الواو، يعني في قوله: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾، لأنه يستدْعي أن يعْقُبَ القولُ خلْقَ المخاطَبين بعد زمانٍ متراخٍ، وليس كذلك، والواو ليست للترتيب، فـ﴿ثُمَّ﴾ بمعنىٰ الواو». ثم قال الزجاج: «وهذا خطأ كبيرٌ لا يجيزه الخليلُ وسيبوَيْه، ولا مَن يُوثَق بعلْمِه. وإنما المعنىٰ إنّا بدأنا خلْقَ آدمَ من تراب، ثم صوّرناه. أي: هذا أصل خلْقِكم، ثم بعد الفراغ من أصلِكم أُمِرت الملائكةُ بالسجود»[2].

ولخصّه القاضي حيثُ قال: «ابتدأنا خلْقكم ثم تصويرَكم بأنْ خلقْنا آدم ثم صوَّرناه، ثم قُلْنا للملائكة: اسجدوا، وقيل: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ لتأخير الإخبار»[3].

وقال السجاوندي: «المرادُ بهما[4] آدم. يقال: ضربْناكم وهزَمْناكم. كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣]. وفائدتُه الامتنانُ عَلىٰ المخاطبين»[5].

وقلْت: يمْكن أن تُحْملَ ﴿ثُمَّ﴾ عَلىٰ التراخي في الرتبة، لأنّ مقام الامتنانِ يقتضي أن يقال: إنّ كَونَ أبيهم مسجوداً للملائكة، أرفعُ درجة من خلْقِهم وتصويرهم. وفيه تلويحٌ إلىٰ شرفِ العلم، وتنبيه للمخاطَبين عَلىٰ تحصيل ما فاز به أبوهم من تلك الفضيلة، ومن ثَمَّ عقّبَ في «البقرة» الأمرَ بالسجود مسألةَ التحدِّي بالعلم[6].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (٢: ٢٩٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٤-٣٥٥) باختصار.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

(٤) أي: بقوله تعالىٰ: ﴿خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾.

(٥) «عين المعاني» لوحة رقم (٢٤٩).

(٦) يريد قوله تعالىٰ: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١].

[﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ ١٢]

﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ «لا» في «أن لا تَسْجُدَ» صلةٌ، بدليلِ قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ومِثْلُها: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] بمعنىٰ ليعلَم.

فإن قُلتَ: ما فائدةُ زيادتِها؟ قلتُ: **توكيدُ معنىٰ الفعلِ** الذي تدخلُ عليه وتحقيقُه، كأنه قيل: ليَتحقَّقَ عِلمُ أهلِ الكتاب، وما مَنَعَكَ أن تُحقِّقَ السُّجودَ وتُلزِمَه نَفسَك، ﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ **لأنَّ أمري لك بالسُّجودِ أوجِبُه عليك إيجابًا**، وأَحتِمُه عليك حَتْـمًا لا بُدَّ لك منه.

قوله[(١)]: (**توكيد معنى الفعل**): قال صاحب «المفتاح»: «وللتعليق بين الصارف عن فعل الشيء وبين الداعي إلىٰ تركه يحتمل عندي أن يكون ﴿مَنَعَكَ﴾ في قوله عَلَت كلمتُه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ مُراداً به: ما دعاك إلى أن لا تسجد، وأن تكون «لا» غير صلة قرينة للمجاز»[(٢)]. وقال الراغب: «المنع يقال في ضد العطية، وقد منع، وفلان ذو مَنَعة، أي: عزيز ممتنع على من[(٣)] يرومه، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ ما حملك، وقيل: ما الذي حملك على ترك ذلك»[(٤)].

قولُه: (﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، **لأنَّ أمري لك بالسُّجودِ أُوجِبُه عليك إيجاباً**). قال القاضي: «هذا دليل عَلىٰ أن مُطلَق الأمرِ للوجوبِ والفور»[(٥)].

---

(١) هذه الفقرة إلىٰ آخرها أثبتها من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٣٦٧.

(٣) في (ط): «أن»، والتصويب من «مفردات القرآن» للراغب.

(٤) «مفردات القرآن» ص٧٧٩.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

فإن قُلتَ: لِمَ سأله عن المانعِ من السُّجود، وقد عَلِمَ ما مَنَعَه؟ قلتُ: للتوبيخ، ولإظهارِ مُعاندتِه وكُفْرِه وكِبْرِهِ وافتخارِه بأصلِه وازدرائِه أَصْلَ آدمَ، **وأنه خالفَ أمرَ رَبِّه** مُعتَقِدًا أنه غيرُ واجبٍ عليه، لما رأىٰ أنَّ سجودَ الفاضلِ للمفضولِ خارجٌ من الصواب.

فإن قُلتَ: **كيفَ يكونُ قولُه: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ جوابًا لـ﴿مَا مَنَعَكَ﴾**، وإنَّما الجوابُ أن يقول: منعني كذا؟ قلتُ: قد استأنفَ قِصَّةً أخبرَ فيها عن نَفسِه بالفضلِ علىٰ آدمَ، وبعِلَّةِ فَضْلِه عليه، وهو أنَّ أصْلَه من نارٍ، وأصل آدمَ من طين، فعُلِمَ منه الجوابُ وزيادةٌ عليه، وهي إنكارٌ للأمرِ، واستبعادٌ أن يكونَ مِثْلُه مأمورًا بالسُّجودِ لِمِثْلِه، كأنه يقول: مَنْ كانَ علىٰ هٰذه الصفةِ كان مُستَبعَدًا أن يُؤمَرَ بما أُمِرَ به.

قولُه: (**وأنه خالَف أمرَ ربِّه**): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «معانَدتِه وكُفْره». وقال الزجاج: «كلُّ مَن خالَف الله في أمرِه، ولم يرَه واجِباً عليه، فهو كافرٌ بالإجماع».

قولُه: (**كيفَ يكونُ [قوله:] ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ جواباً؟**): قال الزجاج: «مَوضعُ ﴿مَا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ رفع. المعنى: أيُّ شيءٍ منعك مِن السجود؟ والجواب: مَنَعَني كذا وكذا. لكن أَتَىٰ بشيءٍ في معنىٰ الجواب، ولفْظهُ غير جواب، لأن قوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ إنما هو جوابُ أيُّكما خير؟ المعنى: منعني مِن السجودِ فضلي عليه»[١].

وقلت: فالجوابُ من الأسلوب الأحمق، كقول نُمْروذ: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨][٢].

قال القاضي: «قد غلِط إبليسُ فيما قال، لأنه رأىٰ الفضل كلَّه باعتبار العُنصر، وغفلَ عما يكونُ باعتبارِ الفاعل، قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وباعتبارِ الصورة،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٧) بتصرف يسير.

(٢) نُمروذ ـ بالنون المضمومة والميم الساكنة، وآخره ذال معجمة ـ: هو الذي حاجّ إبراهيم عليه السلام في ربه، وكان ملِكاً جبّاراً ببابل، وينتهي نسبه بِسام بن نوح. انظر: «تفسير الطبري» (٥: ٤٣٠-٤٣١).

[﴿ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ ١٣]

﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا﴾: من السماءِ التي هي مكانُ المُطيعينَ المتواضِعين من الملائكة، إلىٰ الأرضِ التي هي مقرُّ العاصين المُتكبِّرين من الثَّقَلَيْن، ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ﴾: فما يصحُّ لك، ﴿أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ وتَعْصي، ﴿فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾: من أهلِ الصَّغارِ والهَوانِ علىٰ الله وعلىٰ أوليائِه لتكبُّرِك، كما تقولُ للرجل: قُمْ صاغرًا؛ إذا أهنتَه. وفي ضِدِّه: قُمْ راشدًا، وذلك أنه لما أظهَرَ الاستكبارَ أُلبِسَ الصَّغار.

قال: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩][1]، وباعتبار الغاية وهو مِلاكُه، ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]. وفي الآية[2] دليل علىٰ أنّ الشياطينَ أجسامٌ كائنة. وفيه أن إبليسَ بنىٰ كلامه علىٰ كون الحُسْنِ والقبح عقْلِيَّيْن»[3].

قولُه: (إلىٰ الأرضِ التي هي مقرُّ العاصِين المُتكبِّرين). وفيه أن مكان المتكبِّر السُّفْل وإنِ استعْلىٰ، ومكان المتواضعِ العلُوّ وإن سَفُل، ومن ثَمَّ قال: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠][4].

ورُوينا عن الترمذيّ، عن عَمْرِو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «يُحشَرُ المُتكبِّرونَ يَوْمَ القِيامة أمثالَ الذَّرِّ في صُوَرِ الرِّجال، يَغْشَاهُمُ الذُّلُّ مِن كُلِّ مكانٍ، يُسَاقُونَ إلىٰ سِجْنٍ في جَهَنَّمَ يُقالُ لهُ: بُولُس» الحديث[5].

---

(١) أولها: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾.

(٢) أي: في الآية (١٢) من سورة الأعراف.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٨).

(٤) والآية شاهد علىٰ أن مكان المتكبّرين السفل.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٩٢) وهو في «مسند أحمد» (٦٦٧٧) و«الأدب المفرد» للبخاري (٥٥٧) بإسنادٍ حسن.

وعن عُمرَ رضيَ الله عنه: مَنْ تواضعَ لله رَفَعَ الله حَكَمَتَه، وقال: انتَعِشْ نَعشَك الله، ومَنْ تكبَّر وعَدا طَوْرَهُ وَهَصَهُ اللهُ إلىٰ الأرض.

[﴿ قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ * قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴾ ١٤-١٥]

فإن قُلتَ: لِمَ أُجيبَ إلىٰ استنظارِه، وإنما استَنظَرَ ليُفسِدَ عبادَه ويُغوِيَهم؟ قُلتُ: لِما في ذلك من ابتلاءِ العباد، وفي مُخالفتِه من أعظمِ الثواب، وحُكْمُه حُكْمُ ما خُلِقَ في الدنيا من صنوفِ الزخارفِ وأنواعِ الملاذِّ والملاهي، وما رُكِّبَ في النفوسِ من الشهوات؛ ليَمتَحِنَ بها عبادَه.

قولُه: (رَفَعَ اللهُ حَكَمَتَهُ). أي: قدْرُه ومنزلتُه.

النهاية: «يقال: له عندنا حَكَمة، أي: قدْر».

الأساس: «يقال: لا يقْدرُ عَلىٰ الله مَن هو أعْظمُ حَكَمةً منك».

الراغب: «الـحَكَمةُ مِن الإنسان: أسْفلُ وجهه. ورفْع الـحَكَمة: كنايةٌ عن الاعتزاز، لأنّ مِن صفة الذليلِ أن ينْتكس، ويضرب بذقْنه صدْره. وقيل: الـحَكَمة: القدْرُ والمنزلة، مِن قولهم: لا يقدْر عَلىٰ هذا مَن هو أعْظَم حَكَمةً منك»[1].

قولُه: (انْتَعِشْ). أي: ارْتَفِع. يقال: نَعَشَه الله ينْعَشُه: إذا رفعه. وانْتَعَش العاثِر: إذا نهض مِن عثْرته. وهو اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه من قول عمرَ رضي الله عنه، أو هو عطفٌ عَلىٰ «رَفَعَ الله»، أي: أراد الله رفْعَه. قال: «انْتَعِش نَعَشَك الله» أي: رفَعَك. ولا قول ثَمَّة[2]، كقوله تعالىٰ: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧].

قولُه: (وَهَصَهُ الله)، **النهاية:** «وَهَصَه الله إلىٰ الأرض، أي: رماه رمْياً شديداً. والوَهَص[3] أيضاً: شدّةُ الوطْء، وكسْرُ الشيءِ الرِّخْو».

---

(١) لم أجده في مَظِنّتِه من «المفردات»، فلعلّه قاله في «تفسيره».

(٢) أي: إذا رفعه الله فلا مجال لقول قائل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٣) في (أ): «والوهض»، وفي (ج): «والرهص».

[﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴾ ١٦-١٧]

﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾: فبسبَب إغوائك إيّايَ ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾، **وهو تكليفُه إيّاهُ ما وقعَ به في الغيِّ**، ولم يَثبُتْ كما ثَبَتَت الملائكةُ مع كَوْنِهم أفضلَ منه ومِن آدمَ أنفُسًا ومَناصِبَ.

وعن الأصمِّ: أمرتَني بالسجودِ **فحَمَلَني الأَنَـفُ** علىٰ معصيتك. والمعنىٰ: فبسَبَبِ وقوعي في الغَيِّ لأَجتَهِدَنَّ في إغوائِهم حتى يَفسُدوا بسببي، كما فَسَدتُ بسببهم.

فإن قُلت: بمَ تَعَلَّقَتِ الباء، فإنَّ تَعلُّقَها بـ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ يصدُّ عنه لامُ القَسَم، **لا تقولُ: واللـهِ بزَيْدٍ لأَمُرَّنَّ**؟ قلتُ: تَعَلَّقَت بفِعْلِ القَسَمِ المحذوف، تقديرُه: فبما أغوَيْتَني أُقسِمُ بالله لأقعُدَنَّ، أي: فبِسَبَبِ إغوائِك أُقسِم.

ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للقَسَم، أَي: فأُقسِمُ بإغوائِك لأقعُدَنَّ، ....

قولُه: (**وهو تكليفُه إيّاهُ**): بيانٌ للسَّبب، و(**ما وقعَ به في الغَيِّ**): ثاني[1] مفعولَي التكليف. يعني: إغواءُ الله هو تكليفُه إياه ما وقع به في الغيّ من أمْره بالسجود. وفيه مَيْلٌ إلىٰ مذهبه[2].

قال الزجّاج: «في ﴿أَغْوَيْتَنِي﴾ قولان، أحدُهما: فَبِما أَضْلَلْتني. وثانيهما: فَبِما دَعَوْتَني إلىٰ شيء غَوِيتُ به»[3].

قولُه: (**فَحَمَلَني الأَنَـفُ**)، النهاية: «الأنَف: الحَمِيَّة، من الغَيْرةِ والغضَب».

قولُه: (**لا تقولُ: والله بزَيْدٍ لأَمُرَّنَّ**)، لأنّ معمولَ المُقْسَم عليه لا يتقدّمُ عليه.

---

(١) المفعول الأول هو الضمير المنفصل «إيَّاه».

(٢) يعني مذهب المعتزلة في اعتبار التكاليف ألطاف الله أرسلها علىٰ عباده بواسطة الأنبياء. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٧).

وإنما أَقسَمَ بالإغواء؛ لأنه كان تكليفًا، والتكليفُ من أحسنِ أفعالِ الله، لكونِه تعريضًا لسعادةِ الأبد، فكان جديرًا بأن يُقسَمَ به.

ومن تكاذيبِ المُجبِرَة ما حَكَوْا عن طاووسَ: «أنه كانَ في المسجدِ الحرام، فجاءَ رجلٌ من كبارِ الفقهاءِ **يُرمَىٰ بالقَدَر**، فجلسَ إليه، فقال له طاووسُ: تَقومُ أو تُقامُ؟ فقامَ الرجل، فقيلَ له: أتقولُ هذا لرجلٍ فقيه؟ فقال: إبليسُ أفقَهُ منه، قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]، وهذا يقول: أنا أُغوي نفسي»، وما ظَنُّكَ بقومٍ بلغَ من تهالُكِهم علىٰ إضافةِ القبائحِ إلى الله سبحانه، أنْ لَفَّقوا الأكاذيبَ علىٰ الرسولِ والصحابةِ والتابعين.

وقيل: ﴿مَا﴾ للاستفهام، كأنه قيلَ: بأيِّ شيءٍ أغوَيْتَني، ثمَّ ابتَدِئَ: ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾، وإثباتُ الألِفِ إذا أُدخِلَ حرفُ الجرِّ علىٰ «ما» الاستفهامية: قليلٌ شاذ.

وأصلُ الغَيِّ: الفسادُ. ومنه: غَوىٰ الفَصِيلُ؛ إذا بَشِمَ، والبَشَم: فَسادٌ في المَعِدة.

قولُه: (**وإنما أَقْسَمَ بالإغواء؛ لأنه كان تكليفاً**) خلاصتُه: أنه إقْسامٌ بفعل الله. وللفقهاءِ فيه خلافٌ ذكرْناه في سورة «الحِجْر»[1].

قولُه: (**يُرْمَىٰ بالقَـدَر**)، أي: بالاعتزال. وقولُه هذا حكايةٌ عن لسانِ أهل السنّة، لأنه لا يسمِّي أصحابَه قَدَريّة، فكيف وقد سمّىٰ أهلَ السنّة بالقَدريةِ في «حم» السجدة؟ ويعيد هذا في قوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨].

قولُه: (**وأصلُ الغَيِّ: الفسادُ**)، **الراغب**: «الغَيّ: جَهْلٌ مِن اعتقادٍ فاسد، وذلك أنّ الجهل قد يكونُ مِن كَوْن الإنسان غيرَ معتقِدٍ اعتقاداً لا صالحاً ولا فاسداً، وقد يكون مِن اعتقادِ شيءٍ فاسد. وهذا الثاني يقال له: الغَيّ. قال تعالىٰ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ٢]. وقال تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] أي: أَثَر الغَيّ. وقوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] أي: خاب. قال:

---

(١) أي عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾: لأعترِضَنَّ لهم علىٰ طريقِ الإسلام، كما يعترِضُ العدوُّ علىٰ الطريق ليقطعَه علىٰ السابلة. وانتِصابُه علىٰ الظرف، كقوله:

... كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

ومَن يَغْوِ لا يَعدَمْ عَلىٰ الغَيِّ لائِما[1]

وقيل: فَسَدَ عَيْشُه. مِن: غَوَىٰ الفَصِيل»[2].

قولُه: (وانتِصابُه عَلىٰ الظرف): وقيل: فيه إشكال، لأنّ حُكمَ مؤقّت المكانِ كحكْم غير الظروف، فلا يُحذفُ «في» والبيت شاذ[3]. وعذرُه ما قاله الزجاج: «لأقعُدَنّ لهم على صراطك المستقيم: ولا اختلافَ بين النحْويين في أن «علىٰ» محذوفة. ومثلُه قوله: ضرب زيدٌ الظهْرَ والبطنَ، أي: عَلىٰ الظهرِ والبطْن»[4].

قوله: (كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ)

أوله:

لَـدْنٌ بِهـزِّ الكـفِّ يَعسُـلُ متنَـهُ ‏ ‏ ‏ ‏ فيـهِ كـما عَسَـلَ............[5]

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للمرقِّش الأصغر، واسمه: ربيعة بن سفيان، أو عمرو بن حرملة، من بني سعد ابن مالك، أحد عشاق العرب المشهورين، والقصيدة قالها في عشيقته فاطمة بنت المنذر. وصدر البيت:

فمَن يَلْقَ خَيْراً يَـحْمَدِ الناسُ أمْرَهُ

وقوله: يَغْوِ: يضلّ. والغي: الضلال والخيبة. والشاهد فيه قوله: «الغي» بمعنىٰ الخيبة. انظر: «الصحاح» (٦: ٢٤٥٠) مادة (غَوَىٰ)، و«لسان العرب» (٤: ٣٣٢٠) مادة (غَوَىٰ) كذلك، و«الشعر والشعراء» (١: ٢٢١). وفيه أن هذا البيت مما سبق إليه المرقّش. و«المفضليات» (٢٢٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٢٠.

(٣) يريد قول الشاعر: «كَمَا عَسَل الطريقَ الثعلبُ».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٨).

(٥) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة من قصيدة طويلة له. ويروىٰ صدره.

لَذٌّ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسَل مَتْنُـهُ

=

وشبَّهه الزجَّاجُ بقَوْلهم: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ، أي: علىٰ الظهرِ والبطن.

وعن رسولِ الله ﷺ: «**إنَّ الشَّيطانَ قَعَدَ لابنِ آدمَ بأطرُقِه؛ قعدَ له بطريقِ الإسلام فقال له: تَدَعُ دينَ آبائِك، فعصاهُ فأسلم، ثم قعدَ له بطريقِ الهجرة فقال له: تَدَعُ دِيارَكَ وتَتَغرَّب، فعصاهُ فهاجر، ثمَّ قعدَ له بطريقِ الجهادِ فقال له: تُقاتِلُ فتُقتَلُ فيُقْسَمُ مالُك وتُنكَحُ امرأتُك، فعصاه فقاتل**».

يصف الرمح.

لَدْن، أي: ليِّن. عَسَلَ الذئبُ، يَعْسُلُ عَسْلاً وعَسَلاناً، أي: أَسْرَع. وعَسَلَ الرمحُ: اهتزّ واضْطَرب. والضمير في «فيه» للهزِّ أو الكفّ.

قولُه: (**إنَّ الشَّيْطانَ قَعَدَ لابنِ آدَمَ بأَطْرُقِه**)[1]. الحديث: أخرجه النَّسائيُ عن سَبْرة بنِ معبد[2]، مع زيادةٍ ونقصان.

النهاية: «الطريقُ يُذكّر ويؤنَّث، فجمْعُه علىٰ التذكير: أَطْرِقَة، كرغيفٍ وأرغِفة، وعلىٰ التأنيث: أَطْرُق، كيَمِين وأَيْمُن».

= كما يُرْوَىٰ: «نصله» موضع «متنه».

والشاهد في البيت نصب «الطريق» على الظرف كما في نصب «صراط» في الآية. انظر: «ديوان الهذليين» ص١٩٠، و«همع الهوامع» (٣: ١٥٤)، و«الخصائص» (٣: ٣١٩).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٩٥٨) والنسائي في «السنن» (٦: ٢١) وابن حبان (٤٥٩٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٥٨) وغيرهم بإسنادٍ قوي.

(٢) كذا قال المصنِّفُ. والصحيح أن الحديث رواه سَبْرة بن أبي فَاكِه أو الفاكِه، وليس سَبْرة بن معبد، وسبرة: بفتح السين وإسكان الباء وفتح الراء. وسَبْرة بن أبي فاكه: صحابي مخزومي من بني أسد، يعدّ في الكوفيين. أمّا سَبْرة بن معبد فهو صحابي آخر، ويكنىٰ أبا الربيع أو أبا ثُرَيّة. انظر: «أسد الغابة» (٢: ٣٢٤-٣٢٥)، و«الاستيعاب» (٢: ٥٧٨)، و«الإصابة» (٣: ٣١).

﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم ﴾ من الجهاتِ الأربعِ التي يأتي منها العدوُّ في الغالب. وهذا مَثَلٌ لوَسْوَستِه إليهم وتسويلِه ما أمكَنه وقَدِرَ عليه، كقوله: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ [الإسراء: ٦٤].

فإن قُلتَ: كيفَ قيل: ﴿مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ بحَرْفِ الابتداء، ﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ بحرفِ المُجاوزة؟ قلتُ: المفعولُ فيه عُدِّيَ إليه الفِعْلُ نَحْوَ تَعديَتِه إلىٰ المفعولِ به، فكما اختَلَفَت حروفُ التعديةِ في ذاك اختَلَفَت في هذا، وكانت لُغةً تُؤخَذُ ولا تُقاس، وإنما يُفَتَّشُ عن صِحَّةِ مَوقِعِها فقط، فلما سَمِعْناهم يقولون: جلسَ عن يمينِه وعلىٰ يمينِه، وعن شِماله وعلىٰ شِماله، قُلنا: معنىٰ «علىٰ يمينِه»: أنه تمكَّنَ من جهةِ اليمين تمكُّنَ المُستَعلي من المُسْتعلىٰ عليه.

قولُه: (مَثَلٌ لوَسْوَستِه إليهم)، أي: استعمالُ هذه الألفاظِ علىٰ التمثيلِ والتخييل[١]، وهو أن يؤخذَ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهي تسويلُه ما أمكنه، وقَدِرَ عليه، من غير تصوُّر الجهات.

قال القاضي: «من أي وجْه يمكنُه، كإتْيان العدوّ من الجهاتِ الأربع، ولذلك لم يقُلْ: مِن فوقهم ومن تحت أرْجُلهم»[٢].

قولُه: (وتسويلِه)، النهاية: «التسويل: تحسينُ الشيء وتزْيينهِ إلىٰ الإنسان ليفعلَه أو يقوله».

قولُه: (﴿ وَٱسْتَفْزِزْ ﴾). استفزّه الخوف: استخفّه، وأفْزَزْتُه، أي: أزعجْتُه.

قولُه: (وكانت لُغةً تُؤْخَذُ)، «لغة»: خبر «كان»، و«تؤخذ»: صفته.

---

(١) أي: أن قوله تعالىٰ: ﴿لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ استعارة تمثيلية، إذ شبّه حال من يوسوس له الشيطان في كل موضع ليضله بحال من يأتيه عدوّه من الجهات الأربع فلا ينجو. والتخييل في البلاغة: هو «اللفظ الدال بظاهره علىٰ معنًى، والمراد غيره علىٰ جهة التصوير». «الطراز» (٣: ٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ١٠) بتصرفٍ ملحوظٍ في عبارة القاضي البيضاوي.

ومعنىٰ «عن يمينِه»: أنه جلسَ مُتجافيًا عن صاحبِ اليمين مُنحَرِفًا عنه غيرَ مُلاصِقٍ له، ثم كثُرَ حتىٰ استُعمِلَ في المُتجافي وغيره، **كما ذكرنا في «تَعالَ»**.

ونَحوُهُ من المفعول به قولُهم: «رَمَيْتُ عن القوسِ»، و«علىٰ القوسِ»، و«من القوس»؛ لأنَّ السَّهْمَ يَبعُدُ عنها، ويَسْتَعليها إذا وُضِعَ **علىٰ كَبِدِها** للرمي، ويَبتَدِئُ الرميُ منها. وكذلك قالوا: «جلسَ بينَ يَدْيهِ وخَلْفَه»، بمعنىٰ: في؛ لأنهما ظَرْفانِ للفِعل، و«مِنْ بين يدَيْه ومِن خلفه»، لأنَّ الفِعلَ يقعُ في بعضِ الجهتَين، كما تقولُ: جئتُه من الليل، تُريد: بَعْضَ الليل.

وعن شَقيق: «ما مِن صباحٍ إلّا قعدَ ليَ الشيطانُ علىٰ أربعِ مَراصِد: مِن بينِ يَدَيَّ، ومِن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي. ....

وقيل: «لغة»: تمييز، و«تُؤْخذ» خبر «كان»، واسمُه ضميرِ «الحروف».

وزبدة الجواب: أن اختصاصَ كُلٍّ من المفعول فيه والمفعول به بما اختصَّ به من الحرف، إنما كان بوضْع الواضع، فلا يسألُ عن علّة ذلك، وإنما يسألُ عن حُسْنِ موقع كل واحدٍ عند الاستعمال. كأن الجوابَ من الأسلوبِ الحكيم[1].

قولُه: (كما ذكَرْنا في «تَعَالَ») أي: «تَعَالَ» مِن الخاصّ الذي صارَ عامًّا. وقد مرَّ في قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

قولُه: (عَلىٰ كَبِدها)، الجوهري: «كَبِد القَوس: مَقْبِضُها. يقال: ضَعِ السّهمَ عَلىٰ كَبِدِ القوس، وهي: ما بين طَرَفَيْ مَقْبِضِها ومجْرَىٰ السَّهم منها».

---

(١) في (أ): «والجواب الأسلوب الحكيم». والأسلوب الحكيم هنا في قول الزمخشري: «وكانت لغةً تؤخذ ولا تقاس» جواباً عن سؤال من سأل عن علّة استخدام «من» الابتدائية أولاً، و«عن» التجاوزية ثانياً في ﴿لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾.

أمّا مِن بَين يَدَيَّ، فيقول: لا تخف، فإنَّ الله غفورٌ رحيم، فأقرأُ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [طه: ٨٢]، وأمّا مِن خَلْفي، فيُخوِّفُني الضَّيْعةَ علىٰ مُخَلَّفِيَّ، فأقرأُ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وأمّا مِن قِبَلِ يَميني، فيأتيني من قِبَلِ الثناء، فأقرأُ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وأمّا مِن قِبَلِ شِمالي، فيأتيني من قِبَلِ الشهوات، فأقرأُ: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبا: ٥٤]».

﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ قاله تظنِّيناً، بدليلِ قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾ [سبا: ٢٠]، وقيل: سمِعَه من الملائكةِ بإخبارِ الله تعالىٰ لهم.

[﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ١٨]

قولُه: (أمّا مِن بَيْن يَدَيَّ). تقديرُه: أما إذا جلس بين يدَيّ فيقول.

قولُه: (فأقرأُ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾): أي: أدْفعُ هذه الوسوسةَ بهذه الآية، لأنها تدلُّ علىٰ أنَّ الغُفران مَنُوط بالتوبةِ والإيمانِ والعملِ الصالح، فمن ليس له هذا المجموعُ كيف يأمَن؟!

قولُه: (علىٰ مُخَلَّفِيَّ) بفتحِ اللام وتشديدِها، وتشديدِ الياء، علىٰ الجمعِ المضاف. مُخَلَّفُ الرجُل: مَنْ يخْلُفُ بعده، كالأولاد.

النهاية: «الخلف ـ بالتحريك والسكون ـ: مَن يجيءُ مِن بعد مَن مضىٰ، إلا أنه بالتحريكِ في الخير، وبالتَّسكين في الشرّ. يقال: خَلَفُ صِدْق، وخَلْفُ سوء».

قولُه: (قاله تظنِّيناً، بدليلِ قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾)، قال القاضي: «لمّا رأىٰ فيهم مبدأ الشَّرِّ متعدّداً، ومبدأ الخيرِ واحداً، قاله»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ١١).

﴿مَذْءُومًا﴾ مِن: ذَأَمَه: إذا ذمَّه. وقرأ الزُّهري: «مَذومًا» بالتخفيف، مِثل: مَسولٍ، في: مسؤول. واللامُ في ﴿لَّمَن تَبِعَكَ﴾ مُوطِّئةٌ للقَسَم، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جوابُه، وهو سادٌّ مَسَدَّ جوابِ الشرط، ﴿مِنكُمْ﴾: منكَ ومنْهم، فغلَّبَ ضميرَ الـمُخاطَب، كما في قوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وروىٰ عِصْمةُ عن عاصم: «لِـمَنْ تَبِعَـكَ» بكَسْرِ اللام، بمعنىٰ: لِـمَنْ تَبِعَـكَ منهم هذا الوعيد، وهو قولُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، علىٰ أنَّ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في محلِّ الابتداء، و«لِـمَنْ تَبِعَـكَ» خبرُه.

[﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ * فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ١٩-٢٢]

﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ﴾ وقُلْنا: يا آدمُ. ....

قولُه: (منْك ومنْهم): تفسير لقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ﴾.

قولُه: (كما في قوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾) الأصل: «يَجْهلون» بالياء التَّحتاني، علىٰ الغيبة، لأنه صفةُ ﴿قَوْمٌ﴾، فغلَّب المخاطَبين.

قولُه: (﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ﴾: وقُـلْنَا: يا آدمُ)، إنّما قدّر: «قلْنا»، ليؤْذِنَ بأنّ هذه القصّةَ بتمـامها معطوفةٌ علىٰ مثلِها، وهي قولُه: ﴿قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا﴾ [الأعراف: ١١] لا علىٰ ﴿قَالَ﴾[1]، وهو أقرب. وأنها كرامةٌ أخرى، مُنِحت أبا البشر، امتناناً علىٰ المخاطَبين من أولادِه، ومن ثَمّ

---

(١) أي: في الآية (١٨) من سورة الأعراف.

وقُرِئ: «هَـٰذِي الشَّجَرَةَ»، والأصلُ الياء، والهاءُ بَدَلٌ منها، ويقال: وَسْوَسَ، إذا تكلَّم كلامًا خفيًّا يُكرِّرُه، ومنه: وَسْوَسَ الحُلِيُّ، وهو فِعْلٌ غيرُ متعدٍّ، ....

أتىٰ بصيغةِ التعظيم[١]. وأنّ قوله: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] إلىٰ آخرِه، وارد علىٰ الاستطرادِ لحديث الأمرِ بالسجدة، وامتناع إبليسَ منه، كما أن قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا﴾ [الأعراف: ٢٨] مُستطردٌ لذكرِ بدوِّ السوآت. وقوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ﴾ [الأعراف: ٢٦] استطرادٌ في استطراد، لأنه حكايةٌ عن فعل قبيحٍ كانوا يفعلونه، ويزعمون أنه نُسُكٌ مِن المناسك، وهو طوافُهم بالبيت عُراةً، فشنّع عليهم بتسميته فاحشة.

والدليل علىٰ كَونه مستطرداً: العَودُ إلىٰ حديث الاستطرادِ الأول، بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: ٣١]. وفائدةُ تأخيرِه عنه الأمرُ بالتستّر، وأكلِ المباحات، بعد تقبيحِ تلك الفِعلة، والتزيّي بِزيّ المتّقين، ولذلك صرّحَ بذِكر ﴿كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾.

ويؤيّده قولُ الإمام: «إنّ أهل الجاهليةِ كانوا لا يأكلون الطعامَ في الموسم إلّا القليل، ويحْترِزون عن الدّسمِ تعظيماً، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ [الأعراف: ٣١] بياناً لفسادِ تلك الطريقة»[٢].

وسبيل هذا الاستطرادِ سبيلُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] سواءٌ بسواء.

قولُه: (وقُرِئ: «هَـٰذِي الشَّجَرَةَ»)، قال ابنُ جِنّي: «قرأها ابنُ مُـحَيْصِن[٣]. والهاء في «ذه»: بدلٌ من الياء في «ذِي». ويدلُّ علىٰ أن الياءَ الأصل قولهم في المذكّر: «ذا»، فالألف: بدل

---

(١) أي: أن الزمخشري أتىٰ بصيغة التعظيم في تقدير: «وقُلنا» قبل ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾، لتتّفق مع ما سبق من المعطوف عليه الذي يشتمل على التعظيم والامتنان.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٥١).

(٣) في (أ): «ابن محيض»، وفي (ج): «أبو محيض».

كَوْلَوَلَتِ المرأةُ ووَعْوَعَ الذئب، ورجلٌ مُوَسوِسٌ ـ بكسرِ الواو ـ ولا يُقال: مُوَسوَسٌ ـ بالفَتْح ـ ، ولكن: مُوَسوَسٌ له، ومُوَسوَسٌ إليه، وهو الذي تُلْقىٰ إليه الوَسْوَسة. ومعنىٰ «وَسْوَسَ له»: فَعَلَ الوَسْوَسةَ لأَجْلِه، و«وَسْوَسَ إليه»: ألقاها إليه.

﴿لِيُبْدِيَ﴾ جعلَ ذلك غَرَضًا له ليسوءَهما ....

من الياء، فإن أصلَه عندنا «ذَيّ» مثل «حَيّ» فحذفت الياءُ الثانية، فبقيَ «ذَيْ». قال أبو عليّ: فكرِهوا أن يشْبِه آخرُه آخر «كَيْ» و«أَيْ» فأبدلوها أَلِفاً. والذي يدلُّ علىٰ أن «ذا»: «ذَيّ»، وأنه ثلاثيّ، جواز تحقيرِه في قولك: «ذَيّا»، ولو كان ثنائياً لَـمَا جاز تحقيرُه، كما لا تحقّرُ «ما» و«مَن»»[1].

قولُه: (﴿لِيُبْدِيَ﴾ جعلَ ذلك غَرَضاً له)، قال القاضي: «وقيل: اللام للعاقبةِ أو للغَرض، علىٰ أنه أراد أيضاً بوسْوستِه أن يسوءَهما بانكشاف عورتَيهما، ولذلك عبّر عنهما بالسَّوْأة»[2].

وقيل: إنّ اللام، علىٰ هذا، غير واقعةٍ موقعَها، لأن شرائطَ الإضمار موجودة، وهو كَونه: مصْدراً، وفعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلّل، ومقارَناً في الوجود.

وأجيب: أن عند فقدانِ الشرط ينْعدمُ المشروط، ولا يجب عند وجوده، كما أنّ الوضوء شرْطٌ للصلاة، ولا يجبُ مِن وجودِه وجودُ الصلاة.

والدليلُ علىٰ أنه شرطٌ قولُه في «المفصّل»: «وفيه ثلاثُ شرائط. واللام هاهُنا للتأكيد، ليؤْذَن أن هذا الغرضَ كان مهتمّاً بشأنه في الوَسوسة»[3].

---

(١) «المحتسب» (١ : ٢٤٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ١٢).

(٣) انظر: «المفصل» للزمخشري (١ : ٨٧).

إذا رَأَيا مَا يُؤْثِرَانِ سَتْرَه، وأنْ لا يُطَّلَعَ عليه مكشوفًا. **وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ كشفَ العورةِ من عظائمِ الأمور**، وأنه لم يَزَلْ مُستَهجنًا في الطباعِ مُستَقبَحًا في العقول.

قال صاحبُ «المفتاح»: «والأصلُ فيه اللام، فإذا لم يجتمعْ ما ذُكِر، الْتُزِم الأصل. ويُعْلَم مِن المفهومِ أنه إذا اجتمعَ لا يُلْتَزم الحذف»[(١)].

قولُه: (**مَا يُؤْثِرَانِ سَتْرَه**)، «ما»: موصولة، وهي عبارةٌ عن العَورة، أي: الذي يختارُ أنْ سَتره، لأنّ كلَّ أحد ـجتهدُ في سَتْر عورته، و«أن لا يطّلع» معطوفٌ علىٰ «سَتْره» علىٰ سبيل التفسير.

قولُه: (**وفيه دليلٌ علىٰ أن كشفَ العورةِ من عظائمِ الأمور**): أي: في جعل الإبداءِ غرضاً للشيطان في الوَسوسة، دليلٌ علىٰ أنه المطلوبُ الأوّليّ منه، وأنه مهتمّ بشأنِه، لكونه مستَتْبِعاً للإخراج من الجنّة، وموجِباً للفضيحةِ وشَماتة العدوّ، ثم في إيقاعِ الصلة والموصولة، وهي ﴿مَا وُرِىَ عَنْهُمَا﴾، موضع العَورة، علىٰ نحْو قولِه تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، إشعارٌ[(٢)] بزيادةِ التقبيح، وفي جعلِ ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ بياناً له إيذانٌ بمزيد الشَّناعة والقُبح، علىٰ منوالِ قولِه تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وإنّما كان[(٣)] مستقبَحاً في الطِّباع والعقول، لأنه لم يكنْ في الجنّة تكليفٌ سوىٰ المنعِ من قُرْبانِ الشجرة، وإنّما عُلِم قُبحُه من جهة العَقل[(٤)].

قال في «الانتصاف»: «فيه مَيْـلٌ إلىٰ الاعتزال، وأنّ العقلَ يقبّح ويحسّن. وهذا اللفظُ لو

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٣٩.

(٢) مبتدأ مؤخر، خبره: «في إيقاع الصلة» المقدم.

(٣) أي: إبداء السوآت.

(٤) هذا تعليل الطيبي لقول الزمخشري عن إبداء السوآت: «لم يَزَل مستهجَناً في الطباع ومستقبَحاً في العقول» ليبين أن قاعدة القُبْح والـحُسْن لا تقوم علىٰ العقل، كما يعتقد المعتزلة.

فإن قُلتَ: ما للواوِ المضمومةِ في ﴿وُۥرِيَ﴾ لم تُقْلَبْ همزةً كما قُلِبَت في «**أُوَيْصِل**»؟ قلتُ: لأنَّ الثانيةَ مَدَّةٌ كألفِ «وارىٰ». وقد جاءَ في قراءةِ عبد الله: «**أُوريَ**» بالقَلْب.

﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾: إلّا كراهةَ أن تكونا ملكَيْن. وفيه دليلٌ علىٰ أن الملَكيةَ بالمنظرِ الأعلىٰ، وأنَّ البَشَريةَ **تُلمَحُ مَرْتبتُها كـ«لا» و«لا»**. وقُرِئ: «مَلِكَيْن» بكسرِ اللام، كقوله ﴿وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]. ﴿مِنَ ٱلْخَـٰلِدِينَ﴾: من الذين لا يموتونَ ويبقَون في الجنةِ ساكنينَ. وقُرِئَ: «مِن سَوْأتِها» بالتوحيد، «وسَوّاتِها» بالواو المُشدَّدة.

صَدَر من السنِّي، كان تأويلُه أن العقلَ أدركَ المعنىٰ الذي لأجله حسّن المشرِّعُ السّتْر، وقبّح الكشْف»[١].

قولُه: (**في «أُوَيْصِل»**) وهو تصغير: واصل، والأصل: وُوَيْصِل.

قولُه: (**لأن الثانية مَدّة**). أي: إنّها تُقلَبُ إذا كانت الثانيةُ متحركة. شبّه الواوَ الثانية بالألف لسكونِها في أنْ لا أثرَ لها. أمّا «أُوَيْصِل»: فحركتُها أخرجتْها من ذلك الحكْم.

قولُه: (**في قراءة عبد الله: «أُوريَ» بالقلب**). قال الزجّاج: «﴿وُۥرِيَ﴾: يجوزُ فيه «أُورِي»، لأن الواوَ مضمومة، فإن شئتَ أبدلْت منها همزة، إلّا أن القراءةَ المشهورة تُتّبع، لأنها موافقة لخطِّ المصحف»[٢].

قولُه: (**تُلْمَحُ مَرْتبتُها كـ«لَا» و«لَا»**): أي: يُنْظَر إلىٰ مَرْتَبتها العُليا لـمْحاً، كـ: «لَا لَـمْح ولَا لَـمْح»، والثاني تأكيد.

قال الـمُطَرِّزيّ: «وفي الأمثال: أَسْرَع مِن «ها» و«لا»، وأقلّ من لفْظ (لا)». وأنشد:

يكُـونُ نـزولُ الركْـبِ فيهـا كَـلَا ولَا ... غِشَاشاً ولاَ يُدْنونَ رَحْلاً علىٰ رَحْلِ[٣]

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٢)، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٥).

(٣) لم أجد كلامَ المطرّزي في مظِنّته من «الـمُغْرب في ترتيب المعرب».

....

أي: ما كان بُطؤُهم إلّا مدَّةً يَسيرة، كالتفوّه بـ «لا» و«لا». غِشاشاً، بالكسر، أي: علىٰ عجَلَةٍ.

قال القاضي: «واستَدَلّ علىٰ فضْل الملائكةِ علىٰ الأنبياء بهذه الآية. وجوابُه: أنه كان مِن المعلوم أن الحقائقَ لا تنقلب، وإنّما كانت رغبتُهما في أن يحصلَ لهما أيضاً ما للملائكة من الكمالات الفطرية، والاستغْناءِ عن الأطعمة والأشربة. وذلك لا يدلُّ علىٰ فضلهم مطلقاً»(١).

وقلتُ: بل كان رغبتُهما في الأكل لأجل القَسَم، لا لإخباره المتقدّم، لِما عُلِم أنه لا يحْتمل الصدق، كما قال المصنّف: «فنزّلهما إلىٰ الأكل من الشجرة بما غرّهما به مِن القَسَم بالله»، وقوله بُعَيدَ هذا: «بَلىٰ وعِزّتِك، ولكنْ ما ظَنَنْتُ أن أحداً مِن خَلْقِك يحْلِف بك كاذباً»، لا لأنْ يصيرا مَلَكَيْن بالأكل، لأنه علىٰ خلافِ ما عليه الملَك، ولا لطلب المرْتَبة، لأن كَونَه مسجوداً للملائكة كَفاه دلالةً علىٰ أنه أفضلُ منهم، ومن ثَمَّ امتنع إبليسُ من السجود. نَعَم، قد يمكنُ أن تكون رغبتُه لأجل الخلود، لقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠].

وقال الإمام: «المحقّقون أنكروا حصولَ التصديق، وقالوا: إنّما أقْدمَا علىٰ الأكْلِ لغلَبة الشهوة، لا أنّهُما صدَّقاه عِلْماً أو ظنّاً كما نجِد من أنفسنا عند الشّهوة نُقْدِم علىٰ الفعلِ إذا زيّنه الغير، وإنْ لم نعتقدْ أن الأمرَ كما قال»(٢).

وقال صاحب «الانتصاف»: «لا يلزمُ من اعتقاد إبليسَ ذلك أن يكون الأمرُ علىٰ ما اعتقده، ووسْوَس به، فقد علّل إبليسُ منْعَ الشجرة بأنه كراهةُ أن يخْلُدا أو يكونا مَلَكَين، وهو كاذبٌ فيه، فلم يقرّرِ الله قوله، بل أشار إلىٰ كذبِه بقوله: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾، فلعلّ تفضيلَه الملائكةَ من الغرور»(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ١٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤١).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٢).

﴿ وَقَاسَمَهُمَآ ﴾: وأقسمَ لهما ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾.

فإن قُلتَ: المُقاسَمةُ: أن تُقسِمَ لصاحبِك ويُقسِمَ لك، تقول: قاسَمْتُ فُلانًا: حالفتُه، وتقاسما: تحالفا. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ [النمل: ٤٩]؟ قلتُ: **كأنّه قال لهما: أُقسِمُ لكما إنّي لَمِن الناصِحين، وقالا له: أتُقسِمُ بالله إنّك لمن الناصِحين، فجعلَ ذلك مُقاسَمةً بينهم، أو أقسَم لهما بالنَّصيحةِ وأقسما له بقَبولها، أو أُخرِجَ قَسَمُ** إبليسَ علىٰ زِنَةِ المُفاعَلة، لأنه اجتهدَ فيه اجتهادَ المُقاسِم.

قولُه: (**كأنّه قال لهما: أُقْسِمُ لكما إنّي لَـمِن الناصِحين. وقالا له: أتُقْسِمُ بالله إنّك لمن الناصِحين؟**)، جعل تقريرَهما بقَسَم إبليسَ بمنزلة قَسَمِهما، فإنّ الهمزة في: «أتُقسِم بالله» للتقرير.

قال صاحب «الانتصاف»: «فيكون في الكلام لفٌّ، لأن آدمَ وحَواءَ لا يُقْسِمان بلفظ المتكلّم، بل بلفظ الخطاب»[1].

وقلت: كلام المصنّف إلىٰ التغليب أقرب.

قولُه: (**أو أقسَم لهما بالنَّصيحةِ، وأقسما له بقَبولها**)، **الانتصاف**: «إنّما يتمّ هذا لو لم يذْكر المقْسَم عليه، أمّا إذا ذكره، فلا يتمّ إلّا بأن يسمّىٰ قَبول النُّصْحِ نُصْحاً، للمقابلة، كما قرئ: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، جعل التزامه بالوعدِ وحضورِه: وعداً، وكلامه مِن أوّله إلىٰ آخره مدخول، لأن الكلامَ لـمّا دلّ علىٰ القَسَمِ مِن الطرفين، فيجب تقدير المقْسَمِ والمقْسَم عليه بغير المذكور»[2].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٢).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧٣)، وليس فيه قوله: «وكلامه... بغير المذكور»، ولعلّه من كلام الطيبي نفسه في الرد علىٰ صاحب «الانتصاف».

﴿فَدَلَّىٰهُمَا﴾: فنزَّلَـهُما إلىٰ الأكلِ من الشجرة، ﴿بِغُرُورٍ﴾: بما غرَّهما به من القَسَم بالله. وعن قَتادة: وإنَّما يُخدَعُ المؤمنُ بالله. وعن ابنِ عُمرَ رضيَ الله عنهما: أنه كان إذا رأىٰ من عبدِه طاعةً وحُسْنَ صلاةٍ أعتَقَه، فكان عبيدُه يفعلون ذلكَ طلبًا للعِتق، فقيل له: إنهم يَـخْدعونك، فقال: مَنْ خدَعَنا بالله انخدَعْنا له.

﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ﴾: وَجَدا طَعْمَها آخِذَيْنِ في الأكلِ منها. وقيل: الشجرةُ هي السُّنبلة. وقيل: شجرة الكَرْم، ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ أي: تَهافَتَ عنهما اللِّباس، وظهرَتْ لهما عوراتُهما، وكانا لا يَريانِها من أنفُسِهما، ولا أحدُهما من الآخَر. وعن عائشةَ رضيَ الله عنها: «ما رأيتُ منه ولا رأىٰ مني». وعن سعيد بن جُبير: «كان لباسُهما من جِنسِ الأظفار». وعن وَهْب: «كان لباسُهما نورًا يحولُ بينهما وبينَ النظر».

ويُقال: طَفِقَ يَفعَلُ كذا، بمعنىٰ: جَعَلَ يفعَلُ كذا. وقرأ أبو السَّمالِ: «وطَفَقا» بالفَتْح، ﴿يَخْصِفَانِ﴾ ورقةً فوقَ وَرَقةٍ علىٰ عوراتِهما ليَستَتِرا بها، كما تُخصَفُ النَّعْلُ، بأن تُجعَلَ طَرَقَةً علىٰ طَرَقةٍ وتُوَثَّقَ بالسُّيور.

قولُه: (﴿فَدَلَّىٰهُمَا﴾: فنزَّلَـهُما)، روىٰ الإمامُ عن الأزهريّ: «أن الرجُل العطشانَ يُدَلِّي رِجْلَيْه في البئر، ليأخذَ الماء، فلا يجد فيها ماء، فوُضِعت التدليةُ موضع الطَّمع فيما لا فائدة فيه. فيقال: دلَّاه: إذا أطْمَعه، أو بمعنى: جَرَّأهما، مِن الدالّ والدَّالّة، أي: الجُرْأَة»[1].

السَّجاونديّ: «﴿فَدَلَّىٰهُمَا﴾: حطَّهما عن درجتِهما، وأجرأهما. والدالّة: الجُرأة[2].

قولُه: (بأن تُـجْعَلَ طَرَقَةً علىٰ طَرَقةٍ)، الجوهري: «الطَّرَقة: مثل العَرَقة والصفّ».

الأساس: «وَضَعَ الأشياءَ طَرَقةً طَرَقةً وطريقةً طريقة، أي: وضَعَ بعضَها فوق بعض».

قولُه: (وتُوَثَّقَ بالسُّيور)، الجوهري: «السَّيْر: ما يُقَدّ من الجِلْد. والجمع: السيور».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤١). وانظر كذلك: «تهذيب اللغة» للأزهري (٤: ١٧٢).

(٢) «عَيْن المعاني» لوحة رقم (٢٥١)، ونصه: «فدلّاهما: أوْقَعهما». وفرْق بين النصين.

وقرأ الحسن: «يَخِصِّفانِ» بكسرِ الخاء وتشديدِ الصاد، **وأَصلُه: يَخْتَصِفان**. وقرأ الزُّهريُّ: «يُخصِفان»، من: أَخْصَف، **وهو منقولٌ من: خَصَفَ**، أي: يُخْصِفانِ أنفُسَهما، وقُرِئ: «يُخَصِّفان»، مِن: خَصَّفَ بالتشديد. ﴿مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ قيل: كان وَرَقَ التين، ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا﴾ عتابٌ من الله تعالىٰ وتوبيخٌ وتنبيهٌ علىٰ الخطأ، حيثُ لم يَتَحذَّرا ما حَذَّرَهُما اللهُ من عَداوةِ إبليس. ورُوي: أنه قال لآدمَ: ألم يكُنْ لك فيما منَحْتُكَ من شَجَرِ الجنةِ مندوحةٌ عن هذه الشجرة؟ فقال: بلىٰ وعزَّتِك، ولكنْ ما ظَنَنْتُ أنَّ أحدًا مِنْ خَلْقِكَ يَحلِفُ بك كاذبًا. قال: فبِعزَّتي لأُهبِطَنَّكَ إلىٰ الأرضِ، ثم لا تنالُ العَيْشَ إلّا كَدًّا. فأُهْبِطَ وعُلِّمَ صَنْعَةَ الحديد، وأُمِرَ بالحَرْث، فحَرثَ وسقىٰ، **وحَصَدَ وداسَ وذَرّىٰ وعَجَنَ** وخَبَزَ.

قولُه: (**وأَصلُه: يخْتَصِفان**)، قال ابنُ جِنّي: «آثر إدغامَ التاء في الصاد، فأسْكنها، والخاء قبلَها ساكنة، فكسرها لالتقاءِ الساكنين، فصار «يَخِصِّفانِ»»[1].

قولُه: (**وهو منقولٌ من «خَصَفَ»**)، قال أبو البقاء: «﴿يَخْصِفَانِ﴾»: ماضيه «خَصَفَ»، وهو متعدٍّ إلىٰ مفعول واحد، والمفعول[2]: شيئاً من وَرَق الجنّة. وقُرئ بضمِّ الياء وكَسْرِ الصاد مخفّفاً، وماضيه «أَخْصَفَ»، وبالهمزة يتعدّىٰ إلىٰ اثنين. والتقدير: يُخْصِفان أنْفُسَهما»[3].

قولُه: (**حَصَدَ وداسَ وذرّىٰ[4] وعَجَن**)، يقال: ذَرَتِ الريحُ الترابَ. ومنه ذرّىٰ الناسُ الحِنطةَ. اختصر في الكلام[5]، لأنَّ بين التذريةِ والعَجْنِ أموراً كثيرة.

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٤٥). وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ١٨٠) و«البحر المحيط» (٥: ٢٧).

(٢) في «التبيان»: «والتقدير» موضع «والمفعول»، ولعله أصحّ.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦١).

(٤) زاد في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف» في هذا الموضع: «وطحن»، وليس ذلك في الأصل الخطي منه، ولا في الأصول الخطية من «حاشية الطيبي».

(٥) قوله: «اختصر في الكلام» إشارة إلىٰ أن في عبارة الزمخشري إيجازاً بالحذف، الذي هو: «أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات مُتعارَفِ الأوساط، بحذف جملة أو أقلّ أو أكثر». «الإيضاح» ص ٢٨٠ وما بعده. وهو في هذا الموضع إيجاز بحذف أكثر من جملة، إذ التقدير: «ذرّى، وفصل، ونقّىٰ وطَحَن، وعجَن».

[﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٢٣]

وسَمَّيَا ذَنبَهما وإن كان صغيرًا مغفورًا **ظُلْمًا** لأنفسهما، وقالا: ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ علىٰ عادةِ الأولياءِ والصالحين في استِعظامِهم الصغيرَ من السَّيِّئات، واستِصغارِهم العظيمَ من الحسنات.

[﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۞ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿ٱهْبِطُوا۟﴾ الخِطابُ لآدمَ وحَوّاءَ وإبليسَ، و﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في موضع الحال، أي: مُتعادِين؛ يُعاديهما إبليسُ ويُعادِيانه، ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: استقرار، أو موضِعُ استقرار، ﴿وَمَتَٰعٌ﴾: وانتفاعٌ بعَيْشٍ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلىٰ انقضاءِ آجالِكم. وعن ثابتٍ البُنانيِّ: لمّا أُهْبِطَ آدمُ وحَضَرَتْهُ الوفاةُ، أحاطَتْ به الملائكة، فجَعَلَتْ حَوّاءُ تدورُ حَوْلَهم، ......

قولُه: (وسَمَّيَا ذَنْبَهما) إلىٰ قوله: (ظُلْماً) أتىٰ بالواو ليدلّ علىٰ معطوف عليه، فإنه تعالىٰ لمّا وبّخهما بقوله: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ اسْتَكَانَا[1] إلىٰ الله، واعترفا بالتقصير، وقالا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾، وسمَّيا ذنبهما ظُلْماً، هضْماً لأنفُسِهما، علىٰ عادة الأنبياء.

قال الإمام: «كان ذلك قبلَ النبوّة، لأنه بعد النبوّة لا يجوز عليهم صغيرةٌ ولا كبيرة»[2].

وقيل: إنّ ذلك صدرَ منه سهواً، لقوله تعالى: ﴿فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، وعليه ظاهرُ كلام المصنِّف. وقيل: عن قصد، لأن قولَه: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ صَدَر عن إبليسَ حالَ إقدامِه علىٰ الذنب.

---

(١) جواب: «لـمّا» الشرطية. والاستكانة: الخضوع والانقياد.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤٢).

فقال لها: خَلِّي ملائكةَ رَبِّي، فإنَّما أصابَني الذي **أصابَني فيك**، فلما تُوفِّي غَسَلَتْهُ الملائكةُ بماءٍ وسِدْرٍ وِتْرًا، وحَنَّطَتْهُ وكَفَّنَتْهُ في وِتْرٍ من الثياب، وحَفَروا له ولَحَدوا، ودَفَنوهُ بسَرَنديبَ بأرضِ الهِندِ، وقالوا لبنيه: هذه سُنَّتُكم بَعْدَه.

[﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ٢٦]

قولُه: (**أصابَني فيك**): أي لأجْلِكِ وسببِك.

الجوهري: «ربّما استعمل «في» بمعنىٰ الباء. قال زيد الخيل[(١)]:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فيها فوارِسٌ ... بَصِيرونَ في طعنِ الكُلىٰ والأَباهِرِ[(٢)]

أي: بطَعْنِ الكُلىٰ والأباهر».

لعله أراد ما رواه الإمام في سورة «البقرة»: «رأيتُ في بعض التفاسيرِ أن حوّاءَ سَقَتْهُ في الجنَّة خمراً، فَسَكِر، فتناول الشجرة»[(٣)]. ويردّه قوله: ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ ﴾ [الصافات: ٤٧][(٤)].

قولُه: (**حَنَّطَتْهُ**)، **النهاية**: «الحَنوط: ما يُخْلَط من الطِّيب لأكْفان الموتىٰ».

---

(١) زيد بن مُهَلْهِل، سمّاه الرسول ﷺ «زيد الخير». شاعر مخضرم. مات سنة ٢٩هـ. انظر: «أسد الغابة» (٢: ٣٠١)، و«الاستيعاب» (٢: ٥٥٩)، و«الشعر والشعراء» (١: ٢٩٢).

(٢) البيت لزيد الخير. ورواية الصحاح بتقديم «الأباهر» علىٰ «الكُلىٰ».

الروع: الفزع. والكُلىٰ: جمع كُلْيَة ـ معروفة. والأباهر: جمع أَبْهَر، وهو: عِرْق مستبْطِن الصّلب، متّصل بالقلب، والشاهد في البيت قوله: «في طعن» والمعنىٰ: «بطعن».

انظر: «الصحاح» (٦: ٢٤٥٨)، مادة (طعن)، و«أمالي ابن الشجري» (٢: ٢٦٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣: ١٣) بتصرف، عند تفسير ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [البقرة: ٣٦].

(٤) وتمام الآية: ﴿ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ﴾.

جعلَ ما في الأرضِ مُنَزَّلًا من السماء، لأنه قُضِيَ ثَمَّ وكُتِبَ، ومنه ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، والريشُ: لباسُ الزينة، استُعيرَ من ريشِ الطير، لأنه لباسُه وزينتُه، أي: أنزَلْنا عليكم لِباسَين: لباسًا يُواري سَوْآتِكم، ولباسًا يُزيِّنُكم؛ **لأنَّ الزِّينةَ غَرَضٌ صحيح**، كما قال: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ [النحل: ٦]. وقرأ عثمانُ رضيَ الله عنه: «ورِياشًا» جَمْعُ ريش، كشِعْبٍ وشِعاب.

﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: ولباسُ الوَرَعِ والخشيةِ مِنَ الله تعالىٰ، وارتفاعُه علىٰ الابتداء، وخبَرُه: إمّا الجملةُ التي هي ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، كأنه قيل: ولباسُ التقوىٰ هو خير، لأنَّ أسماءَ الإشارةِ تَقرُبُ من الضمائِرِ **فيما يَرجِعُ إلىٰ عَوْدِ الذِّكْر**، وإمّا المُفرَدُ الذي هو ﴿خَيْرٌ﴾، و﴿ذَٰلِكَ﴾ **صفةٌ للمبتدأ**، ....

قولُه: (**لأنَّ الزِّينةَ غَرَضٌ صحيح**). يعني إنّما عطفَ ﴿وَرِيشًا﴾ علىٰ ﴿لِبَاسًا﴾، ليؤْذن بأن الزينةَ أيضاً غرضٌ صحيح، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]. وكما أن سَتْرَ العورة[1] مأمورٌ به، كذلك أخذُ الزينة مأمورٌ به. قال تعالىٰ: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

قولُه: (**فيمـا يَرجِعُ إلىٰ عَوْدِ الذِّكْر**)، قال الزّجاج: «﴿ذَٰلِكَ﴾ بمنزلة «هو»: أي: لباس التقوىٰ هو خير، لأن أسماءَ الإشارة تقرب فيما يعودُ من الذِّكر من المضمر»[2].

قولُه: (و﴿ذَٰلِكَ﴾: **صفةٌ للمبتدأ**)، قال نورُ الدّين الحكيم: «الوَصفُ بـ«ذلك» غير سديدٍ علىٰ الظاهر، لأن حق الموصوفِ أن يكونَ أخصّ، و«ذلك» أخصّ من ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾. وقد صرّحوا بأن عامَّهم هذا جائز. والمضافُ إلىٰ الـمعرَّفِ باللام أحطّ درجةً من المعرَّفِ باللام»[3].

---

(١) زاد في (أ): «غرض صحيح»، بعد «العورة»، وسقط قوله: «كذلك أخذ الزينة مأمور به».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٣). وهذا أحد الوجوه في ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(٣) قوله: «المضاف... من المعرف باللام» لا علاقة له بموطن الاستشهاد.

كأنه قيل: ولباسُ التقوىٰ المُشارُ إليه خير. ولا تخلو الإشارةُ مِنْ أن يُرادَ بها **تعظيمُ لباسِ التقوىٰ، أو أن تكونَ إشارةً إلىٰ اللباسِ المُوارِي** للسَّوْأة، لأنّ مُواراةَ السَّوْأةِ من التقوىٰ، **تفضِيلًا له** علىٰ لباس الزينة.

وقيل: «لباسُ التقوىٰ» خَبَرُ مبتدأ محذوف، أي: وهو لباسُ التقوىٰ، ثم قيل: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾. وفي قراءةِ عبدِ الله وأُبيّ: «ولباسُ التقوىٰ خيرٌ»، وقيل: المرادُ بلباسِ التقوى: ما يُلبَسُ من الدُّروعِ والجَواشِنِ والمغافرِ وغيرِها مما يُتَّقىٰ به في الحروب. وقُرِئ: «ولباسَ التقوىٰ» بالنَّصْبِ عَطْفًا علىٰ ﴿لِبَاسٗا وَرِيشٗا﴾.

قال أبو البقاء: «يجوزُ ذلك علىٰ تأويلِ المذكور أو المشارِ إليه»[١].

وقال صاحب «الكشف»: «كأنه قيل: المشارُ إليه خَير، كما تقول: زيد هذا قائم»[٢].

قولُه: (**تعظيمُ لباسِ التقوى**)، لأن المشارَ إليه قريب، و«ذلك» مَوضوعٌ للبعيد، كقوله: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة:١-٢].

قولُه: (**أو أن تكون إشارةً إلىٰ اللباسِ المُوارِي**)[٣]: عطفٌ علىٰ مجموعِ قَوله: «وارتفاعه» إلىٰ آخره، من حيثُ المعنى، أي: يجوز أنْ يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلىٰ ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ علىٰ الوجهَين المذكورَين، أو أنْ يكون إشارة إلىٰ اللباسِ المُوارِي، ويكونُ إمّا صفة والخبرُ: ﴿خَيۡرٞ﴾، أو الجملة خبر. وصحّ لأنّ اللباسَ المُوارِي عَينُ لباسِ التقوى. وإليه الإشارة بقوله: «لأن مواراةَ السوأةِ من التقوىٰ».

قولُه: (**تفضِيلاً له**): مفعولٌ له. والفعلُ المعلّلُ معنىٰ قوله: «أن تكون إشارة» أي: أشير إلىٰ اللِّباسِ المُوارِي تفضيلاً له علىٰ لباسِ الزينة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٢) بتصرف.

(٢) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦١). والنقل بالمعنى.

(٣) قد جعل الطيبي هذه الجملة عطفاً من حيث المعنىٰ علىٰ قول الزمخشري قبل ذلك: «وارتفاعه ـ أي «لباس التقوى» ـ على الابتداء»، ولعل الأقرب أن تكون عطفاً علىٰ قوله: «ولا تخلو الإشارة ـ أي في: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ ـ من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى».

﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الدالّةِ علىٰ فَضْلِه ورحمتِه علىٰ عباده، يعني إنزالَ اللباس، ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيعرِفوا عظيمَ النعمةِ فيه.

وهذه الآيةُ واردةٌ علىٰ سبيلِ الاستطرادِ عَقيبَ ذِكْرِ بُدُوِّ السَّوْآتِ وخَصْفِ الوَرَقِ عليها، إظهارًا للمِنَّةِ فيما خُلِقَ من اللباس، ولما في العُرْيِ وكَشْفِ العَوْرةِ من المهانةِ والفضيحةِ، وإظهارًا بأنّ التستُّرَ بابٌ عظيمٌ من أبوابِ التقوىٰ.

[﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٢٧]

﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: لا يمتحِنَنَّكُم بأن لا تدخلوا الجنَّة، كما مَحَنَ أبوَيْكُم بأنْ أخرَجَهُما منها، ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ حال، أي: أخرَجَهُما نازِعًا لباسَهما، ....

قولُه: (وهذه الآيةُ واردةٌ علىٰ سبيلِ الاستطرادِ) يعني: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ﴾ جاءت تابعةً لحديث آدمَ والشيطان، وإظهار عداوتِه له، والتحذير عن متابعته. فجَرَىٰ فيه حديثُ كشْفِ العورة وقُبحِه، فاستطرد حديث سَتْرِ العَورةِ وحُسْنِه، حتىٰ أنكرَ علىٰ من أعْرَضَ عنه، وقال بتحريمِه، الدالّ عليه قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ الآية [الأعراف: ٣٢]. ثم عاد إلىٰ بيانِ الزَّجْرِ عن متابعةِ الشيطان بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ الآيات [الأعراف: ٣٥][(١)].

قولُه: (كما مَحَنَ أبوَيْكُم بأنْ أخرَجَهُما منها)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم﴾ وُضِع مَوضع مصدرِ ﴿يَفْتِنَنَّكُمُ﴾، وضعاً للسبب مَوضع المسبَّب، أي: أوقعه في المِحَن والبلاء بسبب الإخراج.

---

(١) وتمام الآية: ﴿يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

بأن كان سببًا في أن نُزِعَ عنهما، ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ﴾ تعليلٌ للنَّهي، وتحذيرٌ من فِتنتِه، بأنه بمنزلةِ **العَدُوِّ المُداجِي** يَكيدُكم ويَغْتالُكم من حيثُ لا تشعرون.

وعن مالكِ بن دينار: إنَّ عدوًّا يراكَ ولا تراهُ، لشديدُ المُؤْنة **إلَّا مَنْ عَصَمَ الله**.

﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾: وجنودُه من الشياطين، وفيه دليلٌ بَيِّنٌ أن الجنَّ لا يُرَوْنَ ولا يَظْهرونَ للإنس، وأن إظهارَهُم أنفُسَهم ليسَ في استطاعتِهم، **وأَنَّ زَعْمَ مَنْ يدَّعي رُؤْيَتهم زُورٌ**

قولُه: (**العَدُوِّ المُداجِي**)، الجوهري: «المداجاة: المداراة. يقال: داجَيْتُه، أي: دارَيْتُه، كأنك ساترْتَه العداوة».

قولُه: (**إلَّا مَنْ عَصَم الله**). يجوز أن يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً، أي: لا يَخْلصُ من مُؤْنتِه وكَيْدِه، إلّا مَن عَصَمه الله. ويمكن أن يكونَ منْقطعاً، أي: لكن من عَصَمه الله خفيفُ المُؤْنة.

قولُه: (**وأنَّ زَعْمَ مَنْ يدَّعِي رُؤيتَهم زُورٌ ومَخْرَقة**)، هذا يناقض ما رواه في «الأحقاف»[(١)]، عن عبدِ الله بنِ مسعود، في قصّة الجنّ، وفيها: «غَشِيَتْهُ ـ أي: رسولَ الله ﷺ ـ أَسْوِدةٌ[(٢)] كثيرةٌ، حالَتْ بيني وبَيْنَهُ، إلىٰ قوله ﷺ: «هل رَأيتَ شيئاً؟» قلت: نعم، رِجَالاً سُوداً، مُسْتَثْفِرِي[(٣)] ثيابٍ بِيض، فقال: «أُولٰئك جِنُّ نَصِيبِين»[(٤)].

وأَوْرده الإمام أحمد في «مُسْنده»[(٥)].

---

(١) أي: في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. وقد ذكر الزمخشري قصة الجن هذه كاملة في «الكشاف» (١٤: ٣١٣)، وصدّر روايته لها بقوله: «وقيل»، وهي صيغة من صيغ التضعيف.

(٢) جمع سواد: وهو خلاف البياض، والشبح.

(٣) جمع: مُسْتَثْفِر: من اسْتَثْفَر ثوبه: إذا لَوَىٰ بطرفه بين رجْليه إلىٰ حُجْزَتِه، أي: وسطه.

(٤) نصيبين ـ بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح ـ: «مدينة علىٰ جادّة القوافل من الموصل إلىٰ الشام»، كما في «معجم البلدان» (٥: ٢٨٨)، وهي إحدىٰ المدن التركية حالياً.

(٥) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٣٨١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٦٦) بإسنادٍ ضعيف لجهالةِ بعضِ رواته.

وتخْرَقة. ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: خَلَّيْنا بينَهم وبينَهم، لم نكُفَّهُم عنهم حتّىٰ تولَّوْهُم ....

والحقّ أن الآيَةَ واردةٌ في التحذير منهم ومن مكائدهم، والخطاب عامّ، ويمكن أن يمكِّنَ الله بعضَ البشر علىٰ رؤيتهم. وقد ورد في «الصحاح» أحاديثُ في ذلك؛ منها: ما رواه البخاري، عن أبي هريرة: «وَكَّلَني رسولُ الله ﷺ بحِفْظ زكاةِ رمضانَ، فأتاني آتٍ، فجَعَلَ يَحْثو...» إلىٰ أن ساق الحديث إلىٰ قوله ﷺ: «تَعْلَمُ مَن تُخاطبُ مُنذُ ثلاثِ ليالٍ يا أبا هريرة؟» قلت: لا، قال: «ذَلِك شيطان»[١].

قولُه: (**تخْرَقة**)، **الأساس**: «خَرَق الكذبَ واخْتَرقه وتخرَّقه: افتراه»، والمَخْرَقة: الكذب.

قولُه: (**﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أي: خَلَّيْنا بينَهم وبينَهم، لم نكُفَّهُم عنهم حتّىٰ تولَّوْهُم**). جَعَلَ «الجعْلَ» تخْلِيةً، بناءً علىٰ مذهبه[٢].

قال الزجّاج: «جَعَلَ: علىٰ ضروب منها: جعلْتُ بعض الشيء فَوق بعض، أي: عمِلْته وهيَّأْته. ومنها: جعل زيدٌ فلاناً عاقلاً، أي: سمّاه عاقلاً. ومنها: بمعنى: أَخَذَ وطَفِق»[٣].

وما في الآية علىٰ الأول[٤]، أي: أنهم عُوقِبوا بأنْ سُلِّطت عليهم الشياطين، تزيدُهم في غَيّهم، كقوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣][٥] أي: تحْملُهم علىٰ المعاصي حملاً شديداً.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣١١).

(٢) يعني مذهب المعتزلة في أن الله لا يفعل إلّا الصلاح والخير، وأنّه منزّه عن إضافة القبح والظلم إليه، وأن العباد خالقون لأفعالهم. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٣-٣٦٤) بتصرف مع الحِفاظ علىٰ المعنى.

(٤) أي: علىٰ ﴿جَعَلْنَا﴾: بمعنىٰ عملنا وهيّأنا.

(٥) وبداية الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ....﴾.

وأطاعوهُم فيما سَوَّلوا لهم من الكُفر والمعاصي، **وهذا تحذيرٌ آخَرُ أبلَغُ من الأول.**

فإن قُلتَ: علامَ عَطَف ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾؟ قلتُ: **علىٰ الضميرِ في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ المؤكَّد بـ﴿هُوَ﴾**، والضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ للشأنِ والحديث، وقرأ اليزيديّ: «وقَبيلَه» بالنَّصْب.

قولُه: (**وهذا تحذيرٌ آخَرُ أبلَغُ من الأول**)؛ لأنّ فيه التسلّطَ والإطاعة والتسويل، لقوله: «تولَّوْهم وأطاعوهم».

وقلت: ليس بتحذيرٍ آخر، إذ لو كان لوجب العطفُ عليه، بل هو تعليلٌ للتعليل، ولذلك فصَّل بياناً للموجب. فإنه تعالىٰ لمّا حذّر بني آدم مِن فتنة الشيطان، ونهاهم عنها نهْياً بليغاً، اتّجه لهم أنْ يسألوا: لِـمَ هذا التحذير والنهي البليغ؟ فقيل: لأنه بمنزلةِ العدوّ الـمُدَاجِي يراكم ولا ترونه. ثم قيل: كيف تمكَّن هذا التمكّن؟ ومن أين تسنَّىٰ له ذلك؟ فقيل: لأنّا جعلْناه متولّياً علىٰ أوليائه، ومسلَّطاً عليهم، كما قال: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤].

وعلَيْه كلامُ الزجّاج، كما مرّ آنفاً.

وقال الإمام: «احتجّ أصحابُنا بهذا النص علىٰ أنه تعالىٰ هو الذي سلَّط الشيطانَ عليهم حتى أضلَّهم وأغْواهم»[(١)].

قولُه: (**علىٰ الضميرِ في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ المؤكَّد بـ«هو»**)، قال المصنّف: «فإنْ قيل: لِـمَ امْتنع العطفُ علىٰ الضمير المنفصل؟ قلت: لأنّ العاطفَ يجعلُ ما بعده شريكاً لِما قبله من معمولِ الفعل، والذي هو معمولُ الفعل «هو» المستكنّ دون البارز، فوجب العطف عليه».

قالوا: لعلّ هذا النقلَ خطأ، لأنّ القول بالانسحاب في التوابع هو الـمختارُ عنده وعند ابن الحاجب[(٢)].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤٦).

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٥٥) وما بعدها.

وفيه وَجْهان: أن يَعطِفَه علىٰ اسم «إنّ»، وأن تكونَ الواو بمعنىٰ «مع»، **وإذا عُطِفَ علىٰ اسم «إنَّ» وهو الضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾، كان راجعًا إلىٰ إبليس.**

[﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٢٨]

الفاحشةُ: ما تَبالَغَ في قُبْحِه من الذنوب، أي: إذا فَعلوها اعتَذَروا بأنَّ آباءَهم كانوا يَفْعلونَها فاقتَدَوْا بهم، وبأنَّ اللهَ تعالىٰ أمرَهُم بأن يفعلوها، وكِلاهما باطلٌ من العُذْر، لأنَّ أحدَهما تقليد، والتقليدُ ليس بطريقٍ للعلم. والثاني: افتراءٌ علىٰ الله وإلحادٌ في صِفاتِه، كانوا يقولون: لو كرِهَ اللهُ مِنّا ما نَفْعَلُه لنَقَلَنا عنه.

وقلت: إنّما لم يَحْسُنْ هاهُنا، لأن اعتبارَ الفرع مع وجودِ الأصل بعيد، لأن استجلابَ الثاني لتصحيحِ العطف عليه، فلا تنقلبُ الوسيلةُ أصلاً[1].

قولُه: (**وإذا عُطِفَ**[2] **علىٰ اسم «إنّ» وهو الضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ كان راجعاً إلىٰ إبليس**)، لأن هذا العطفَ يأبىٰ أن يكون الضميرُ للشأن، بخلاف الرفع والعطفِ علىٰ الضمير في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ فإنه غير مانع، وإنّما جعل الضمير للشأن، وإنْ جاز أن يكونَ للشيطان، لأن مقامَ التفخيم يقتضيه، لأن قولَه: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾ تعليل للنهي، وتحذيرٌ من فتنة الشيطان، كأنه قيل: لا يفتننّكم الشيطان، لأن الشأنَ والأمرَ كَيْت وكَيْت.

وعلىٰ النصب لا يبقىٰ لضميرِ المرفوع المؤكدِ مزيدُ فائدة.

---

(١) أي: لم يحسن عطف ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾ علىٰ ﴿هُوَ﴾ لأن هذا الضمير فرع للضمير المستتر في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ ومؤكِّد له، وقد جيء به لتصحيح العطف علىٰ ذلك الضمير، فإذا عطف عليه، ولم يعطف علىٰ الأصل، انقلبت الوسيلة هدفاً.

(٢) أي: ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾.

وعن الحسن: إنَّ اللهَ تعالىٰ بَعَثَ محمدًا ﷺ إلىٰ العرب، وهم قَدَرِيةٌ مُجْبِرَةٌ يحمِلون ذنوبَهم علىٰ الله. وتصديقُه قولُ الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، لأنَّ فعْلَ القَبيحِ مستحيلٌ عليه لعَدَمِ الداعي ووجودِ الصارف، فكيفَ يأمرُ بفِعْلِه؟!

﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إنكارٌ لإضافتِهم القبيحَ إليه، وشهادةٌ علىٰ أنَّ مَبْنىٰ قولِهم علىٰ الجهلِ الـمُفْرِط. وقيل: المرادُ بالفاحشة: طوافُهم بالبيتِ عُراةً.

قولُه: (هم قَدَرِيّةٌ مُجْبِرَةٌ يحْمِلون ذنبَهم[١] علىٰ الله تعالى)، هذه فِرْية[٢] علىٰ الحسن، فإنّ القَدَرِيةَ مَن يُثْبِت خالقاً غيرَ الله. ووجْه المناسبة بين هذا الاسمِ والمسمَّى يجيء في ﴿حمٓ﴾ السجدة، علىٰ وجْه يُلْزِمُ طائرَهم في عنقهم.

قولُه: (لأنَّ فعْلَ القَبيحِ مستحيلٌ عليه، لعَدَمِ الداعي، ووجودِ الصارف)، قال القاضي: «إنّ الله لا يأمرُ بالفحشاء، لأن عادتَه جَرَت علىٰ الأمر بمحاسنِ الأفعال، والحثّ علىٰ مكارم الخِصال، ولا دِلالةَ فيه علىٰ أن قُبْحَ الفعل ـ بمعنىٰ ترتّب الذمّ عليه آجلاً ـ عقليّ»[٣].

قولُه: (وقيل: المراد بالفاحشة: طوافُهم بالبيتِ عُراةً)، هذا قول ابن عباس ومجاهد. كذا في «معالم التنزيل»[٤]. ويساعد عليه السياقُ والسباق. أمّا السياقُ فإن قولَه: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ يدلُّ علىٰ وجهِ التشبيه في قولِه: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] أي: لا تتَّصِفوا بصفةٍ يوقعُكم الشيطانُ بسببها في الفتنة، وهي: العُرْي

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ذنوبهم».

(٢) أي: كذبة. والطيبي يرد علىٰ الزمخشري، ويومئ إلىٰ أن المعتزلة ـ وفيهم الزمخشري ـ أحرىٰ بالوصف بالقدرية، لأنهم يعتقدون بأن العبد قادر خالق لأفعاله.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ١٥).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٢٢٣).

[﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ ٢٩]

﴿بِالْقِسْطِ﴾: بالعَدْلِ وبما قامَ في النفوسِ أنه مُستقيمٌ حَسَنٌ عندَ كُلِّ مُميِّز. وقيل: بالتوحيد، ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ﴾: وقل: أقيموا وجوهَكم، أي: اقصِدوا عِبادتَه مُستقيمينَ إليها غيرَ عادلينَ إلى غيرِها، ....

في الطواف، فتُحرَموا دخولَ الجنّة، كما حرَّمها على أبوَيْكم، حين أخرَجهما من الجنّة، ونزعَ عنهما لباسَهما، بسبب وسْوستِه[١].

وأمّا السباق فقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. فعلى هذا: المرادُ بقولهم: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾: نحن متديّنون بالطّواف عُراةً، وهو شرْعٌ شرعه الله لنا.

قولُه: (وبما قامَ في النفوسِ أنه مُستقيمٌ)، «أنّه»: فاعل «قام»، والضميرُ المنصوب عائدٌ إلى «ما»، أي: بما قام في النفوسِ استقامتُه وحسْنُه.

قولُه: (وقُلْ: أقيموا وُجوهَكم)، يريد: أنّ ﴿وَأَقِيمُوا﴾ عطفٌ على ﴿أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ على تقديرِ العامل[٢]، لا الانسحاب، لئلا يلزمَ عطفُ الإنشائيِّ على الإخباريّ.

وقال أبو البقاء: «في ﴿وَأَقِيمُوا﴾ وجهان: أحدُهما: هو معطوفٌ على مَوضع «القسط»، أي: أَمَر ربّي، فقال: «أَقْسِطوا وأَقِيموا». وثانيهما: في الكلام حذف[٣]، أي: فأَقْبِلوا وأقيموا»[٤].

---

(١) أي: أن في الآية تشبيهاً تمثيلياً، إذ شبه حال فتنة الشيطان لبني آدم عراة وما ينتج عن ذلك، بحال إخراج الشيطان آدم وحواء من الجنة بوسوسته لهما وإغرائهما بالمحظور، وما ينتج عن ذلك من متاعب لهما، والأداة الكاف، ووجه الشبه صورة الغواية والإفساد وما ينجم عنهما.

(٢) أي: على تقدير: «قل».

(٣) في (ج): «عطف».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٣).

﴿عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾: في كلِّ وقتِ سُجود، أو في كلِّ مكانِ سجود، وهو الصلاة، ﴿وَٱدْعُوهُ﴾: واعبُدوه، ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: الطاعة، مُبتَغينَ بها وَجْهَ الله خالصًا، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: كما أنشأكم ابتداءً يُعيدُكم. احتجَّ عليهم في إنكارِهم الإعادةَ بابتداءِ الخَلْق، والمعنىٰ: أنه يُعيدُكم فيُجازيكم علىٰ أعمالِكم، فأخلِصوا له العبادة.

[﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ٣٠]

﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ وهم الذين أسلموا، أي: وَفَّقهم للإيمان، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ أي: كَلِمةُ الضَّلالة، وعلِمَ الله أنهم يَضِلُّون ولا يَهتَدون. وانتِصابُ قوله: ﴿وَفَرِيقًا﴾ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه ما بَعْدَه، كأنه قيل: وخَذَلَ فريقًا حقَّ عليهم الضَّلالة، ﴿إِنَّهُمُ﴾: إن الفريقَ الذي حقَّ عليهم الضلالةُ ﴿ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ أي: تَوَلَّوْهُم بالطاعةِ فيما أمروهُم به، **وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ عِلمَ الله لا أثرَ له في ضَلالِهم**، وأنهم هم الضالونَ باختيارِهم وتَوَلِّيهم الشياطينَ دونَ الله.

قولُه: (**في كلِّ وقتِ سُجود**): إشارة إلىٰ أنّ قولَه: ﴿مَسْجِدٍ﴾ مصدرٌ ميمي والوَقت مقدّر، أو اسمُ مكانٍ كنّىٰ به عن الصلاة. وإليه الإشارةُ بقوله: «وهو الصلاة».

قولُه: (**وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ عِلمَ الله لا أثرَ له في ضَلالِهم**)، وجهُ الاستدلالِ أن قوله: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾: جملةٌ استئنافيةٌ علىٰ سبيلِ التعليل، كأنه قيل: لِـمَ حقّ عليهم الضلالة؟ أي: لِـمَ ثَبَت في عِلْم الله أنهم يَضِلّون ولا يهتدون؟ فأجِيب: لأنهم اتّخذوا الشياطين أولياءَ من دون الله.

فيكون عِلمُه تعالى تابعاً لضلالتهم وتولّيهم الشياطين؛ فلا يكونُ مؤثّراً فيها.

وقلتُ: إذا أُجْري قولُـه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ علىٰ ما يقتضيه النظم، ووَرَدَ فيه

....

....

الآثارُ من السلفِ الصالح، نُظِر: هل يستقيم دليله أمْ لا؟ كما رَوَىٰ محيي السنّة عن ابن عباس: «إنّ اللهَ بَدَأَ خَلْقَ بَني آدَمَ مُؤْمناً وكافراً كما قال اللهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] ثم يعيدُهم يومَ القيامة علىٰ ما خلَقهم: مؤمناً وكافراً»، وقال سعيد بن جُبَيْر: «كما كُتِب عَلَيْكم تكونون». وقال محمدُ بنُ كعب: «مَن ابتدأ اللهُ خلْقَه علىٰ الشقاوة صار إليها، وإنْ عَمِل بأعمال أهل السعادة، ومَن ابتدأ خلْقَه علىٰ السعادة صار إليها، وإن عمل بأعمال أهل الشقاوة»[١].

ويؤيِّدُهُ ما روينا عن الترمذي، عن عمرِو بنِ العاص، قال: خَرَجَ عَلَيْنا رسولُ الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال: «أَتَدْرُونَ ما هذانِ الكتابان؟» قُلْنا: لا يا رسولَ الله. فقال لِلّذي في يده اليمْنَى: «هَذَا كِتابٌ مِن رَبِّ العالَمين، فِيه أسماءُ أهلِ الجَنَّة، وأسماءُ آبائهم وقَبائلهم، ثُمَّ أُجْمِل علىٰ آخِرِهم، فلا يُزادُ فِيهم، وَلا يُنْقَصُ مِنْهُم أبداً». ثم قال لِلذي في شماله: «هَذَا كِتابٌ مِن رَبِّ العالَمين، فِيه أسماءُ أهلِ النَّارِ، وأسماءُ آبائِهم وقَبائِلِهم، ثُمَّ أُجْمِل عَلَىٰ آخِرِهم، فلا يُزاد فِيهم، ولا يُنْقَصُ مِنهُم أبداً». فقال أصحابه: فَفِيمَ العملُ يا رسولَ الله، إنْ كانَ الأمْر قد فُرِغَ منه؟ فقال: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإنَّ صَاحِبَ الجنّة يُـخْتَمُ لهُ بعَمَل أهْلِ الجنّة، وإنْ عَمِل أيَّ عَمَل. وإنّ صاحِبَ النّار يُـخْتَمُ لهُ بِعَمَلِ أهلِ النار، وإنْ عَمِلَ أيَّ عَمَل». ثم قال ـ أي: أشار ـ رسول الله ﷺ بيديه، فنبَذَهما، ثم قال: «فَرَغ رَبُّـكُم منَ العِبادِ: فَرِيقٌ في الـجَنّةِ، وفَرِيقٌ في السَّعير»[٢].

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٢٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٤١) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٧٣) وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٥: ١٦٨) وهو في «مسند أحمد» (٦٥٦٣) بإسنادٍ ضعيفٍ لأجل أبي قبيل المعافري، مختلفٌ فيه، وكان يكثر من النقلِ عن الكتب القديمة.

....

والظاهرُ أن قولَه: «هَذا كِتابٌ مِن رَبِّ العالَـمِينَ» صار على طريقِ التمثيل والتصوير[١].

و«أُجْمِلَ عَلىٰ آخِرِهم»: من قولهم: أجْمل الحِساب: إذا تُـمّم، ورُدَّ من التفصيل إلىٰ الجملة، فأثبتَ في آخرِ الورقة مجموعَ ذلك وجملته. و«فَرَغَ رَبُّـكُمْ»: فَذْلَكَةُ الكلامِ ونتيجته. قاله القاضي[٢].

وأمّا النظم، فإنهم لـمّا ادَّعُوا أنّ الله شرعَ لهم الطوافَ عرايا، وأمَر به كما سبق، وردّ الله عليهم بأنه لا يُشرِّع ولا يأمر بما فيه الفحشاءُ والمنكر، بل يشرع بما فيه القِسطُ والعدل من التوحيد والإخلاصِ في العمل، نبّههُم علىٰ دقيقةٍ جليلة، وهي التنبيه علىٰ خطأ رأيٍ من لا يفرّقُ بين الأمرِ والإرادة. يعني: أن الله تعالىٰ وإن أمرَ بالقِسْط، لكن لا يَهْدِي إليه إلّا من أراده له، وسبقَ حُكْمه به، وأبرمَ قضاءه له، لأنه ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾. ومِن قضائه وقدَره أن هؤلاء الكفرَة اتّخذوا الشياطين أولياءَ من دون الله، وزيّن لهم سوءَ عملِهم، حيث افتَروا علىٰ الله الكذب، ومعَ ذلك يحسَبون أنهم مهتدون. ويجوزُ الاستئناف، كأنه قيل: فإذاً ما حكمُ هؤلاء الضُلّال؟ فأجيب: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ﴾.

وحاصل التقريرِ أن قولَه: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ متّصلٌ بالأمر علىٰ ما سبق، لا علىٰ ما قال: «كما أنشأكم ابتداءً يُعِيدُكم»، احتُجَّ عليهم في إنكارِهم الإعادة؛ لأنه لا مدخلَ له في هذا المقام.

وأن قولَه: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ ﴾: بيانٌ وتفصيلٌ لقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ

---

(١) والمقصود أن في قوله ﷺ: «هذا كتاب من رب العالمين» تشبيهاً مركّباً، إذ شبه صورة تقدير أعمال الخلْق وحفظها إلىٰ يوم القيامة وعاقبة كل منهم دون نقص أو زيادة بصورة كتاب التاجر الذي يشتمل علىٰ حساب مفصل وثابت لا يُغَيّر، علىٰ سبيل التشبيه التمثيلي.

(٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعلّه في «شرح مصابيح السنة» للبيضاوي.

....

﴿تَعُودُونَ﴾. وموقع هذا البيانِ مع هذا المبيَّن مَوقع قوله تعالى: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ مَع قولِه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩].

هاهُنا نكتة سَرِيّة[١]، وهي أنه تعالىٰ قَدَّمَ في قولِه ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: المشبهَ به علىٰ المشبه[٢]، لينبهَ العاقل علىٰ أن قضاءَ الشؤون لا يخالف القدَر والعِلْمَ الأزليّ البتّة.

وكما رُوعي هذه الدقيقةُ في المفسَّر، روعيت في التفسير[٣]، وزيدت عليها، وهي أنْ قُدِّم مفعول ﴿هَدَىٰ﴾ للدِّلالة علىٰ الاختصاص[٤]، وأنّ فريقاً آخرَ ما أراد الله هدايتهم، وقرّر ذلك بأنْ عطفَ عليه ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، وأبرزه في صورة الإضمارِ[٥] علىٰ شريطةِ التفسير، أي: أضلَّ فريقاً حَقَّ عليهم الضلالة[٦].

وفيه مَع الاختصاص التوكيدُ، كما قرّره صاحب «المفتاح» في كتابه[٧]، ليقلعَ رِيبةَ المخالِف من سِنْخها[٨]، ولا يقول: إنّ علْمَ الله لا أثرَ له في ضلالهم.

فانظر إلىٰ هذا الطريقِ الواضح، ثم انظرْ كيف تعسّفَ أولاً بقوله: «كما أنْشأكم ابتداءً يعيدُكم»، ثم ثَـنَّىٰ بقوله: «وخَذَل فريقاً حقَّ عليهم الضلالة»، كأنه ما التفتَ إلىٰ تلك

---

(١) بكسر الراء المخفّفة، وهي الشريفةُ النفيسة.

(٢) أي: شبّه إعادة الله الخلق ببدئه إياهم، علىٰ سبيل التشبيه المفرد.

(٣) المفسر: هو قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾، والتفسير قوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾.

(٤) الاختصاص هو في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ بتقديم المفعول علىٰ الفعل وفاعله.

(٥) يعني إضمار الفعل العامل في ﴿فَرِيقًا﴾.

(٦) من قوله: «وأبرزه في صورة الإضمار» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٧) انظر: «مفتاح العلوم» ص١٠٠، ١١١-١١٢.

(٨) يقصد بالمخالف الزمخشري، لإنكاره أثر علم الله في ضلالة الضالين. وسِنْخُ الشيء ـ بالسين المكسورة والنون الساكنة والخاء المعجمة ـ: أصله.

[﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ ٣١]

﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ﴾ أي: رِيشَكُم ولباسَ زينتِكم، ﴿عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ كلّما صَلَّيْتُم أو طُفْتُم، وكانوا يطوفونَ عُراة. وعن طاووس: لم يَأمُرْهم بالحريرِ والديباج، وإنما كانَ أحدُهم يطوفُ عُريانًا ويَدَعُ ثيابَه وراءَ المسجد، وإن طافَ وهي عليه ضُرِبَ وانتُزِعَتْ عنه، لأنهم قالوا: لا نعبدُ الله في ثيابٍ أذنَبْنا فيها، وقيل: تفاؤلًا ليَتَعَرَّوْا من الذنوبِ كما تَعَرَّوْا من الثياب. وقيل: الزينةُ: المُشْط. وقيل: الطِّيب. والسُّنةُ أن يأخُذَ الرجلُ أحسَنَ هيئتِه للصلاة.

وكان بنو عامرٍ في أيام حَجِّهم لا يأكلونَ الطعامَ إلّا قوتًا، ولا يأكلون دَسَمًا؛ يُعظِّمونَ بذلك حَجَّهم، فقال المسلمون: فإنّا أحقُّ أن نفعل، فقيلَ لهم: «كُلوا واشرَبوا ولا تُسْرِفوا». وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: «كُلْ ما شِئْتَ، والبَسْ ما شِئْتَ، ما أخطَأَتْكَ خَصْلتان: سَرَفٌ ومَخِيلة».

الروايات، ولا إلىٰ هذه الإشارات، معَ دقَّةِ نظره، حُبّاً لمذهبه، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: (وعن ابن عباسٍ: «كُلْ مَا شِئْتَ») الحديث: رواه البخاري عنه تعليقاً[1].

المَخِيلَةُ: الكِبْر.

النهاية: «اختَال، فهو مُخْتال، وفيه خُيَلاءُ ومَخِيلَةٌ، والمخيلةُ: الكِبْر».

يقال: أخطأ فُلانٌ كذا: إذا عَدِمه.

الأساس: «ومِن المجاز: لن يُخطِئَك ما كُتِبَ لك. وأخطَأَ المطَرُ الأرض: لم يُصِبْها. وتخاطأته النَّبْل: تجاوَزتْه».

---

(١) «صحيح البخاري» قبل الحديث (٥٧٨٣).

ويُحكىٰ: أنَّ الرشيدَ كان له طبيبٌ نَصْرانيٌّ حاذِق، فقال لعليِّ بنِ الحسين بن واقد: ليسَ في كتابِكم من عِلم الطبِّ شيء. والعِلْمُ عِلمان: علمُ الأبدان، وعِلمُ الأديان، فقال له: قد جَمَعَ اللهُ الطبَّ كلَّه في نصْفِ آيةٍ من كتابه. قال: وما هي؟ قال: قولُه تعالىٰ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾، فقال النصرانيُّ: ولا يُؤثَرُ من رسولِكم شيءٌ في الطب؟ فقال: قد جَمَعَ رسولُنا ﷺ الطبَّ في ألفاظٍ يَسيرة، قال: وما هي؟ قال: قوله: «المَعِدَةُ بيتُ الدَّاءِ، والحِمْيةُ رأسُ كلِّ دواءٍ، وأَعْطِ كلَّ بَدَنٍ ما عَوَّدْتَه»، فقال النصرانيُّ: ما تركَ كتابُكُم ولا نَبيُّكم لجالينوسَ طِبًّا.

قولُه: («المَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ»)[1]، معنىٰ الحديث ما رواه البَيْهَقيُّ في «شُعَب الإيمان» وابنُ الجوزيّ في «لقط المنافع»[2] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «المَعِدةُ حَوْضُ البَدَن، والعُرُوقُ إليها واردةٌ، فإذا صَحَّت المَعِدَةُ، صَدَرَت العُروقُ بالصحة، وإذا فسدت المَعِدةُ صَدَرَت العُروقُ بالسُّقْم»[3].

شبّه ﷺ المعِدةَ بالحوض، والبدَنَ بالشجرة، والعروقَ الواردة إليها بعروق الشجر الضاربةِ إلىٰ الحَوض، الجاذبةِ ماءَه إلىٰ الأغصان والأوراق، فمتىٰ كان الماءُ صافياً، ولم يكن مِلْحاً أجاجاً[4]، كان سبباً لنضارةِ الأشجار وغضارتِها، وإلّا كان سبباً لذُبولها وجَفافها. فكذا حكم البدَنِ مع المعِدة[5]. وذلك أن الله تعالىٰ بلطفِ حكْمته، وبديع فِطْرته، جعل

---

(١) لا يصحّ مرفوعاً، وهو من كلام بعضِ أطباء العرب. انظر: «الأسرار المرفوعة» لملّا علي القاري (٣٢٠).

(٢) قوله: «وابن الجوزي في لقط المنافع» أثبته من (ط). و«لقط المنافع» كتاب في الطب لابن الجوزي، جعله علىٰ سبعين باباً، ثم اختصره وسماه: «مختار المنافع»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٥٦٠).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٤١٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٩) و«الأوسط» (٤٣٤٣)، وأعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١٠٥) بيحيىٰ بن عبد الله البابلتي، ضعيف الحديث. وجعله العقيلي في «الضعفاء» من الأباطيل التي لا أصل لها.

(٤) أجاجاً: مُرّاً.

(٥) أي: جعل الطيبيُّ الحديثَ من التشبيه التمثيلي، مع أنه ليس ثمة أداة، فشبه صورة المعدة وهي تغذّي =

[﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ٣٢]

﴿زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ من الثيابِ وكلِّ ما يُتجمَّلُ به، ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ المُستلذّاتِ من المآكلِ والمشارب. ومعنىٰ الاستفهام في ﴿مَنْ﴾: إنكارُ تحريم هذه الأشياء. وقيل: كانوا إذا أَحْرَموا حَرَّموا الشاةَ وما يخرجُ منها من لحمِها وشَحْمِها ولَبنها.

﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ غيرُ خالصةٍ لهم؛ لأنّ المشركينَ شُركاؤُهم فيها، ﴿خَالِصَةً﴾ لهم ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ لا يَشْرَكُهم فيها أحد.

الحرارة الغريزيةَ في بدَنِ الإنسان مسلَّطةً عليه، تحلّل الرطوبات، تسليطَ السراج علىٰ السليط[1]، وخلَق فيه أيضاً قوة جاذبةً ساريةً في مجاري عروق واردةٍ إلىٰ الكبد، طالبة منه ما صفا فيها من الأخْلاطِ التي حصلت فيه، بسبب عُروقٍ واردةٍ منه إلىٰ المِعدَة، جاذبةٍ منها ما انهَضَم فيها من المشروبِ والمطعوم، لينطبخَ في الكَبِدِ مرة أخرى، فيصيرَ بدلاً لِما تحلّل منه.

هذا معنىٰ الصدورِ بعد الورود، لأن العروقَ مجَارٍ لِـما يَرِد فيها ويصْدر منها، كعُروق الشجر. فالأسلوب من باب: سَالَ الوادِي، وجَرَىٰ المِيزاب[2].

فإذا كان ما في المعدة غذاءً صالحاً، وانحدر في تلك العروق إلىٰ الكَبِدِ يحصل منه الغذاءُ المحمود للأعضاء، خلَفاً لما تحلّل منها، وإذا كان فاسداً، إمّا لكثرة أكْلٍ وشُرْب، أو إدْخالِ

= أعضاء البدن عن طريق العروق الصادرة والواردة فيصح البدن أو يسْقم تبعاً للغذاء، بصورة حوض الماء الذي تُسْقَىٰ منه الأشجار بعروقها أو جذورها، فتُزْهر أو تذبل تبعاً لنوع الماء.

(١) السليط: الزيت.

(٢) أي: قوله: «صدرت العروق» من باب المجاز العقلي الذي يكون فيه إسناد الفعل لغير فاعله الحقيقي للملابسة المكانية، كقول العرب: سالَ الوادِي، وجَرَىٰ المِيزاب. والميزاب: القناة يجري فيها الماء. وفي الحديث أسند «الصدور» إلىٰ «العروق» لملابسة المكان، إذ إن «العروق» مكان لجريان الغذاء فيها، ومن ثم حصول الصحّة أو السقم، بإرادة الله سبحانه وتقديره.

فإن قُلتَ: هلّا قيل: هي للذين آمنوا ولغيرِهم. قلتُ: ليُنبِّهَ علىٰ أنّها خُلِقَتْ للذين آمنوا علىٰ طريقِ الأصالة، وأنَّ الكَفَرةَ تبعٌ لهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وقُرِئَ: ﴿خَالِصَةً﴾ بالنصْبِ علىٰ الحال، وبالرَّفْع علىٰ أنها خَبَرٌ بعدَ خَبَر.

[﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٣٣]

طعام علىٰ طَعام، أو غير ذلك، كان سبباً لتولّد الأخلاطِ الرديئة، المؤدّيةِ للأمراض الـمُردِية. وذلك بتقديرِ العزيزِ العليم.

وهذا الحديث أجْمَعُ وأعْرَفُ وأبْيَنُ مِمّا أورده المصنِّف.

قولُه: (كقوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾)، وذلك أن إبراهيم عليه السلام لـمّا قال: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم﴾ [البقرة: ١٢٦] لقّنه سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾.

والاستشهادُ على قراءة ابنِ عباس[١]: «فأَمْتِعْهُ» ـ بلفظ الأمر ـ أظْهرُ.

قال[٢] السَّجاونديّ: «الذين آمنوا»: الأصلُ في ضيافة الدنيا، لكن التَّبَع أكثر تـمتُّعاً، والمتبوعُ أقربُ تشرّفاً. ولهذا قال: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٦].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿خَالِصَةً﴾ بالنصْبِ)، نافع: بالرفع، والباقون: بالنصب[٣].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٣: ٥٣-٥٤). وهذه القراءة علىٰ اعتبار أن إبراهيم عليه السلام يسأل ربّه علىٰ وجه الدعاء «أن يرْزق الكافر أيضاً من الثمرات...». فيكون الاستشهاد لما ذكره الزمخشري علىٰ هذه القراءة أظهر وأبْيَن فعلاً.

(٢) من هنا إلىٰ قوله: «والباقون: بالنصب» سقط من (ط).

(٣) وحجّة قراءة الرفع أن «خالصةٌ» خبر ﴿هِيَ﴾. أمّا حجـة قراءة النصب فهي أن ﴿خَالِصَةً﴾ حال من المضمر في قوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾. انظر: «حجة القراءات» ص٢٨١ و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦١).

﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: ما تَفاحَشَ قُبْحُه، أي: تَزايَد، وقيل: هي ما يَتَعَلَّقُ بالفروج، ﴿وَٱلْإِثْمَ﴾ عامٌّ لكلِّ ذَنْب، وقيل: شُرْبُ الخَمْر، ....

قال السَّجاونديّ: «﴿خَالِصَةً﴾: حال. نحْو: «صائداً به غداً»[1]. وعاملُه اللام المحذوفة، أي: في الحياةِ الدنيا مشتركة، ولهم في الآخرةِ خالصة»[2].

وقال أبو البقاء: «العامل فيها ﴿لِلَّذِينَ﴾ أو ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ إذا جعلتَه خبراً أو حالاً. أي: هي للذين آمنوا في الحياةِ الدنيا، في حال خُلوصها لهم يَوم القيامة. أي: [أن][3] الزينة يُشارَكون فيها في الدنيا، وتَخْلصُ لهم في الآخرة. ولا يجوز أن يعملَ في ﴿خَالِصَةً﴾ ﴿زِينَةَ ٱللَّهِ﴾، لأنه قد وصفها بقوله ﴿ٱلَّتِىٓ﴾، والمصدر إذا وُصِفَ لا يعمل. ولا قوله: ﴿أَخْرَجَ﴾ لأجْل الفَصْل الذي بينهما، وهو قوله: ﴿قُلْ﴾. وأجاز أبو عليٍّ أن يعملَ فيها ﴿حَرَّمَ﴾، وهو بعيد، لأجلِ الفَصْل أيضاً»[4].

قولُه: (﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: ما تفَاحَشَ قُبْحُه، أي: تَزايَد)، والظاهرُ أنه أراد أنه تكرارٌ لقوله قُبَيْل هذا: «الفاحشة: ما تَبالغَ في قُبْحِه من الذَّنْب»، لأن الفواحش: جمع فاحشة.

وأمّا في التنزيل فإن هذه أعمُّ وأشْمل من الأولىٰ، كما تقرَّر أن المراد بالأولىٰ طوافُهم بالبيت عَرَايَا، ومن ثم جمَعَها، ثم فصَّلها بقوله: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، وعطف عليه «الإِثْمَ والبغْيَ والشِّرْكَ»، لأن هذه الآيةَ كالخاتمة للآيات السابقة، وما يعقبُها كالأخذ في مَشْرعٍ آخر، وتلك مستطْردةٌ لحديث قُبْح كشْف العَورة[5]، كما سبق.

---

(١) يعني به أن الحال مثقلة غير مقارنة بل منتظرة كقولك: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً. فالصيدُ غير مقارنٍ لمرورك بل مُقَدَّر. انتهى من «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري (١: ٢٩٥).

(٢) «عين المعاني» ـ لوحة رقم (٥٣).

(٣) زيادة من «التبيان» للعكبري.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٥).

(٥) الحاصلُ أنّ الطيبي جعل الآية (٣٣) خاتمة لما قبلها، والآية (٢٨) استطراداً لحديث كشف العورة كما ذكر، ولهذا ليس ثمة تكرار كما يظهر من كلام الزمخشري.

﴿وَٱلْبَغْىَ﴾: الظُّلْمَ والكِبْر، أفرَدَه بالذِّكْرِ كما قال: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل: ٩٠]. ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ فيه تهكُّم، لأنه لا يجوزُ أن يُنزِّلَ بُرهانًا بأن يُشرَكَ به غيرُه، ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ﴾: وأن تتقوَّلوا عليه وتفتَروا الكَذِبَ من التحريمِ وغيره.

قولُه: (﴿وَٱلْبَغْىَ﴾: الظُّلْمَ والكِبْر، أفْرَده بالذِّكْر)، قال القاضي: «أفْرَدَه بالذكر للمبالغة. وعلَّق به قوله: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ توكيداً»[1]. قلت: هو مِثْلُ قَولك: أخذْتُه بِيَدِي، ونظرْته بِعَيْنِي[2].

وقال أبو البقاء: «﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾: حال من الضمير الذي في المصدر، أي: وأنْ تَبْغُوا بغير الحق[3]».

وقلت: الحال مؤكّدة، كما مرّ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

ذكَر «الإثم» في هذه الآية، وهو عامٌّ لكل ذنْب، ثم عطَف عليه «البغْيَ» المقيَّد، كما ذَكر «المنْكَر» في تلك الآية[4]، وهو عامّ، وعطف عليه «البغْي»، ليؤذِنَ بأن الكِبْرَ أفْحَشُ الإثم وأقبَحُ المنكر، ولذلك ورد: «الكِبرِيَاءُ رِدَائِي، والعَظَمةُ إزاري، فمَن نازَعَني واحِداً منْهما قَذَفتُه في النَّار». أخرجه أبو داود عن أبي هريرة[5].

فالمتكبّر يبْغي علىٰ ربّه وينازعُه، ويبغِي علىٰ الخَلْق، لأنه يُنزِّل نفسَه فوق منزلته، ويرىٰ الناس دونه، فيهْضِمُ حقَّهم، والله أعلم.

قولُه: (﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾: فيه تهكُّم، لأنه لا يجوزُ أن يُنَزِّلَ به[6] برهاناً بأن يُشرَكَ به غيرُه)، قال في «الانتصاف»: قياسه أن يكون كقوله:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ١٨) بتصرف.

(٢) من قوله: «قال القاضي: «أفرده بالذكر» إلى هنا، زيادة من (أ).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٥).

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النحل: ٩٠].

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) وأبو داود (٤٠٩٢) وابن ماجه (٤١٧٤) وغيرهم من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) كذا في الأصول الخطية، ولم ترد لفظة «به» في «الكشاف».

[﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ ٣٤]

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ وعيدٌ لأهلِ مكَّةَ بالعذابِ النازلِ في أجلٍ معلومٍ عندَ الله كما نَزَلَ بالأُمم، وقُرِئ: «فإذَا جاءَ آجالُهُم».

علىٰ لاحِبٍ لا يُهتَدَىٰ بمَنَارِهِ[1]

وقلت: هذا هو الحقّ، لأن المعنى: حرَّم ربيَ أن تشركوا بالله شركاءَ لا ثبوتَ لها، ولا أنزل الله بإشراكِها سلطاناً.

بالَغَ في نفْي الشريك، فنَفَىٰ لازمه، لينتَفِي ملزومه بالطريق البرهانيّ[2].

قولُه: (وقُرِئ: «فإذَا جَاءَ آجَالُهُم»)، قال ابنُ جِنّي: «قرأها ابنُ سيرين. هذا هو

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٧). و«لا» في «لا يُهْتَدَى» ساقطة من «الانتصاف». والمذكور صدر بيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس، قالها حين توجّه إلىٰ القيصر مستنْجداً علىٰ بني أسد. وعجز البيت:

إذا سافَه العَوْدُ النُّبَاطِيُّ جَرْجَرَا

واللاحب: الطريق الواضح. والمنار: العلَم علىٰ الطريق، أو محجّة الطريق. وسافه: شمّه. والعَوْد: الجَمَل المُسِنُّ الذي جاوز في السنِّ البازلَ. وجَرْجَر: صوَّت. والنُّباطِي: المنسوب إلىٰ النَّبط، وهو الضخم. والشاهد في البيت قوله: «لا يُهْتَدَىٰ بمناره» أي: ليس به منار فيُهْتَدَىٰ به، فنَفَىٰ لازم الهداية وهو «المنار»، لينتفي ملزومه وهو «الاهتداء»، فنَفَىٰ المنار والاهتداء معاً. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص٩٣، و«الخصائص» (٣: ١٦٥، ٣٢١)، و«أمالي ابن الشجري» (١: ١٩٢)، و«لسان العرب» مادة (سوف).

(٢) أي: أن الطيبي يرجّح تفسير صاحب «الانتصاف» علىٰ تفسير الزمخشري، لقوله تعالى: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ كما ترى، لأن فيما ذهب إليه صاحب «الانتصاف» مبالغة حسنة لا توجد فيما ذهب إليه الزمخشري، وهي نفي لازم الشريك وهو السلطان، الذي يقتضي نفْي ملزومه وهو الشرك، وكأنه يريد أن يقول: إن في الآية كناية.

وقال: ﴿سَاعَةً﴾ لأنها أقَلُّ الأوقاتِ في استعمالِ الناس، يقولُ المُستَعجِلُ لصاحبِه: في ساعة، يُريد: أقصَرَ وقتٍ وأقربَه.

[﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٣٥-٣٦]

﴿إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ هي «إنْ» الشَّرطية ضُمَّتْ إليها «ما» مُؤكِّدةً لمعنىٰ الشرط، ولذلك لَزِمَتْ فِعْلَها النونُ الثقيلةُ أو الخفيفة.

فإن قلتَ: فما جزاءُ هذا الشرط؟ قلتُ: الفاءُ وما بَعْدَه من الشرطِ والجزاء، والمعنىٰ: فمن اتقىٰ وأصلَحَ منكم، والذين كَذَّبوا منكم. وقُرِئ: «تأتينَّكُم» بالتاء.

الظاهر، لأن لكلِّ إنسان أجلاً. وأمّا إفرادُه فإنه جنْس، أتتْه الجنْسيةُ مِن قِبَلِ المصدَر. وحَسُن الإفرادُ أيضاً لإضافته إلىٰ الجماعة. وقد عُلِم أن لكل إنسانٍ أجلاً»[١].

قولُه: (أَقَلُّ الأوقاتِ في استعمالِ الناس)، يريدُ أن تقديرَ «الساعة» ليس للتحديد، بل للمَثلِ لأقْصَرِ وقْت، لأن التأخيرَ والتقديم لا يُتصَوَّر ثَمَّة.

قال الزجّاج: «ولا أقلّ مِن ساعة، ولكن ذُكِرَت الساعة، لأنها أقلّ أسماء الأوقات»[٢].

قولُه: (ضُمَّت إليها «ما» مُؤكِّدةً)، قال الزجّاج: «إنما تلزمُ «ما» النون، لأنّ «ما» تدخل مؤكّدة، كما تلزمُ اللام النون في القسَم، إذا قلت: والله لتفعَلَنّ. فـ«ما» توكيد، كما أنّ اللامَ توكيد، فلزِمت النون»[٣].

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٤٦) بتصرف، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٤٥) و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٠٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٨).

(٣) المصدر السابق (٢: ٣٦٩).

[﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ﴾ ٣٧]

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾: فمَنْ أشنعُ ظُلمًا ممَّن تَقوَّلَ علىٰ الله ما لم يَقُلْه، أو كَذَّبَ ما قاله. ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: ممّا كُتِبَ لهم من الأرزاقِ والأعمار، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا﴾: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةٌ لنَيلِهم نَصيبَهم واستيفائِهم له إلىٰ وَقْتِ وفاتِهم، وهيَ «حتّىٰ» التي يُبْتَدَأُ بعدَها الكلام، والكلامُ هاهنا الجملةُ الشرطية، وهي ﴿إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا ... قَالُوٓا۟﴾، و﴿يَتَوَفَّوْنَهُمْ﴾ حالٌ من الرسل، أي: مُتوفِّيهم. والرُّسُلُ: مَلَكُ الموتِ وأعوانُه.

و«ما» وقعَتْ موصولةً بـ«أين» في خطِّ المُصحَف، وكان حَقُّها أن تُفْصَل؛ لأنها موصولةٌ بمعنىٰ: أينَ الآلِهةُ الذين تَدَّعون، ﴿ضَلُّوا۟ عَنَّا﴾: غابوا عنا فلا نَراهُم ولا نَنتفِعُ بهم، اعتِرافًا منهم بأنَّهم لم يكونوا علىٰ شيءٍ فيما كانوا عليه، وأنَّهم لم يَحْمَدُوهُ في العاقبة.

[﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ۞ وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ ٣٨-٣٩]

وقيل: إنّ «ما» تفيد زيادةَ عموم، فمعنىٰ قولِك: «إما تَفْعَلَنّ»: إن اتَّفقَ منْك وجود الفعلِ بوجهٍ من الوجوه.

قولُه: (أي: مُتَوفِّيهم)، الياء فيه: ياء الجمْع، لا ياء التوفِّي، أي: مُتَوفِّين لهم.

قولُه: (لم يَحْمَدُوهُ) الضمير راجع إلىٰ «ما» في «فيما كانوا عليه».

﴿قَالَ ادْخُلُوا﴾ أي: يقولُ اللهُ تعالىٰ يومَ القيامةِ لأولئك الذينَ قال فيهم: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وهم كفّارُ العرب، ﴿فِي أُمَمٍ﴾ في موضعِ الحال، أي: كائنِينَ في جُملةِ أُمَم، وفي غِمارِهم مُصاحِبينَ لهم، أي: ادخُلوا في النارِ مع أُمَم، ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾ وتَقَدَّمَ زمانُهم زَمانكُم، ﴿لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ التي ضَلَّتْ بالاقتداءِ بها، ﴿حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا﴾ أي: تَداركوا، بمعنىٰ: تلاحقوا واجتَمَعوا في النار، ﴿قَالَتْ أُخْرَاهُمْ﴾ مَنْزلةً وهي الأتباعُ والسِّفْلَـةُ، ﴿لِأُولَاهُمْ﴾ منزلةً وهي القادةُ والرؤوس. ....

قولُه: (وفي غِمارِهم)، الجوهري: «الغَمْرة: الزَّحمةُ من الماء والناس، والجمع: غِمار. ودخلْتُ في غُمار الناس - يضم ويفتح -، أي: في زحْمتهم وكثْرتهم».

روي عن المصنف أنه قال: ﴿فِي﴾ في هذه الآية: مِثْلُ «في» في قول عُرْوَة بن أُذَيْنَة[1]:

إنْ تَـكُ عَـنْ أحْسَـنِ الصَّـنِيعةِ مَـأْ فُوكـاً فَفِـي آخَـرِينَ قـد أُفِكُـوا[2]

أي: في جملة آخرين هم في مثل حالك.

أَفَـكَه يأْفِكُه أَفْكاً، أي: قلَبه وصرفَه عن الشيء.

يقول: إنْ لم تُوفَّق للإحْسان، فأنْتَ في قَوْمٍ قد صُرِفوا عن الإحسان.

قولُه: (﴿ادَّارَكُوا فِيهَا﴾ أي: تَدَاركوا)، قال الزجاج: ﴿ادَّارَكُوا﴾: تَدَاركوا، فأُدْغمتِ التاءُ في الدال. ﴿جَمِيعًا﴾: حال، أي: إذا تَدَاركوا فيها مجتَمِعين»[3].

---

(١) هو عروة بن يحيىٰ، ولقبه: أذينة. شاعر غزل، مقدَّم، من أهل المدينة، وهو معدود من الفقهاء، والمحدِّثين أيضاً، ولكن الشعر غلب عليه. مات سنة ١٣٠هـ. انظر: «الشعر والشعراء» (٢: ٥٨٣)، و«سمط اللآلئ» (١: ١٣٦)، و«الأعلام» (٤: ٢٢٧).

(٢) في «مجموع شعر عروة بن أذينة» ص٣٤٣. وانظر كذلك: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٧١). والشاهد في البيت قوله: «ففي آخرين»، أي: في جملتهم، كما في الآية ﴿فِي أُمَمٍ﴾.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧١) بإيجاز.

ومعنىٰ ﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾: لأَجْلِ أُولاهم؛ لأنَّ خِطابَهم مَعَ الله لا مَعَهم، ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾: مُضاعَفًا، ﴿لِكُلٍّ ضِعْفٌ﴾ لأنَّ كلًّا من القادةِ والأتباعِ كانوا ضالِّين مُضِلِّين، ﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ قُرِئَ: بالياءِ والتاء.

﴿فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ عَطَفُوا هذا الكلامَ علىٰ قولِ الله تعالى للسِّفْلَة: ﴿لِكُلٍّ ضِعْفٌ﴾، أي: فقد ثبتَ أنْ لا فَضْلَ لكم علينا، وأنا مُتساوُونَ في استِحقاقِ الضِّعْف، ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ من قولِ القادةِ أو من قولِ الله لهم جميعًا.

قولُه: (لأنَّ كلًّا من القادةِ والأتباعِ كانوا ضالِّين مُضِلِّين)، هذا في حقِّ القادةِ ظاهر، وأمّا الأتباعُ فلأنهم لمّا اتّخذوهم رؤساءَ عظماء، ورَضُوا بذلك، كأنهم أضلُّوهم. كقوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

والأحسن أن يقال: إنّ ضِعفَ الأتباع لإعراضهم عن الحق الواضح وتولّي الرؤساء لينالوا منهم عَرَض الدنيا اتباعاً للهوى، يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ﴾ [سبأ: ٣٢][١].

قولُه: (قُرِئَ: بالياءِ والتاء): بالياء التحتانية: أبو بكر[٢].

قال الزجّاج: «مَن قرأ بالتاء، فمعناه: لا تَعْلَمون، أيها المخاطَبون، ما لِكُلّ فريقٍ منكم من العذاب، ومن قرأ بالياء فالمعنى: لا يعْلم كلُّ فريق مقدارَ عذاب الفريق الآخر»[٣].

قولُه: (عَطَفُوا هذا الكلامَ علىٰ قولِ الله تعالى): أي: رتَّبوا كلامَهم علىٰ كلامِ الله، علىٰ وجه التسْهِيب، لأنّ إخبارَ الله بقوله: ﴿لِكُلٍّ ضِعْفٌ﴾ سببٌ لعلْمِهم بالمساواة، وحَمْلِهم علىٰ أنْ يقولوا: وإذا كان كذلك فقد ثبت أنْ لا فضلَ لكم علينا في استحقاق الضعْف.

---

(١) من قوله: «والأحسن أن يقال: إن ضعف» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٢)، و«حجة القراءات» ص٢٨١، والقراءة بالياء محمولة علىٰ لفظ «كلّ» في الآية، وبالتاء محمولة علىٰ معنىٰ ما قبله من الخطاب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧٢).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ۞ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٤٠-٤١]

﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾: لا يَصْعَدُ لهم عَمَلٌ صالح؛ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، وقيل: إنَّ الجنةَ في السماء، فالمعنىٰ: لا يُؤذَنُ لهم في صُعودِ السماء، ولا يُطَرَّقُ لهم إليها ليَدخُلوا الجنة. وقيل: لا تَصعَدُ أرواحُهم إذا ماتوا كما تَصعَدُ أرواحُ المؤمنين. وقيل: لا تَنزِلُ عليهم البرَكةُ ولا يُغاثون، ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [القمر: ١١].

وقُرِئَ: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ بالتشديد، «ولا يُفْتَحُ» بالياء، «ولا تَفْتَحُ» بالتاءِ والبناءِ للفاعلِ ونَصْبِ «الأبواب» علىٰ أنَّ الفِعْلَ للآيات، وبالياء علىٰ أنَّ الفِعْلَ لله عزَّ وجلّ.

وقرأ ابنُ عباس: «الجُمَّل» بوزْنِ «القُمَّل»، وسعيدُ بنُ جُبَير: «الجُمَل» بوزْنِ النُّغَر. وقُرِئَ: «الجُمْل» بوزن «القُفْل». «والجُمُل» بوزن «النُّصُب». «والجَمْل» بوَزْن «الحَبْل». ومعناها: القَلْسُ الغليظُ لأنَّه حِبالٌ جُمِعَتْ وجُعِلَتْ جُملةً واحدة، ....

قولُه: (لا تنزِل عليهم البَركةُ)، هذا أوْلىٰ الوجوه، لظهورِ فائدة قَوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾. كأنه قيل: ينْسَدُّ عليهم طريقُ خير الدارَيْن، وتنْغلق سبيلُ بركة المنْزِلين.

قولُه: (وقرئ: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ بالتشديد): نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم. وبالتخفيف والتاء: أبو عمرو. والياء: حمزة والكسائي[1].

قولُه: (بوَزْنِ النُّغَر)، وهو طَيرٌ كالعصافيرِ حُمْر المناقير.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٢)، و«حجة القراءات» ص٢٨٢.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: إنَّ الله تعالىٰ أحسَنُ تَشْبيهًا من أن يُشَبِّه بالجَمَل، يعني: أنَّ الحَبْلَ مُناسِبٌ للخَيْطِ الذي يُسْلَكُ في سَمِّ الإِبْرة، والبعيرُ لا يُناسبه؛ إلّا أنَّ قراءةَ العامّة أَوْقَعُ **لأَنَّ سَمَّ الإبرةِ مَثَلٌ في ضِيقِ المَسلَك**. يُقال: أضيَقُ مِن خَرْتِ الإِبرة، وقالوا للدليلِ الماهر: خِرِّيت، لاهتدائه في المضايقِ المُشَبَّهةِ بأَخْراتِ الإِبَر.

والجَمَل: **مَثَلٌ** في عِظَمِ الجِرْم، قال:

جِسْمُ الجِمالِ وأحلامُ العَصافيرِ

إنَّ الرِّجَالَ لَيْسُوا بجُزُرٍ ....

قولُه: (**لأَنَّ سَمَّ الإبرةِ مَثَلٌ في الضِّيق**)[١]، **الراغب**: «السَّم والسُّم: كل ثَقْب ضَيِّق، كَخَرْت[٢] الإبرة، وثَقْب الأَنْف. وجمعه: سَموم. وقد سَمَّه: أدخله فيه. قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾. والسُّمُّ: القاتل، هو مصدرٌ في معنىٰ الفاعل، فإنّه يلْطُفُ تأثيره، ويدْخلُ في بواطنِ البَدن. والسَّمُوم: الريحُ الحارة، التي تؤثّر تأثير السّم»[٣].

قولُه: (**جِسْمُ الجِمالِ وأحلامُ العَصافيرِ**) أوّله لحسّان[٤]:

لا بَأْسَ بِالقَوْمِ مِن طولٍ ومِن عِظَمِ

يقول: لا يُعجِبنَّك مِن القَوم عِظَمُ أجسامِهم، وطولُ قامتهم، إنّما المرء بالحِلْم والعلْم، لا بالشّحم واللَّحم.

قولُه: (**إنَّ الرِّجَالَ لَيْسُوا بِجُزُرٍ**)، الجزُر: جمع الـجَزُور، وهو الإبل.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مَثَل في ضيق المسلك».

(٢) في «المفردات»: «كخرق» بالقاف، وهما بمعنى.

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٢٤.

(٤) في «ديوانه» ص٢١٤.

تُرادُ منهم الأجسام.

قال الميدانيّ: «قاله شِقَّةُ بن ضَمْرَة[١]، وكان المنذرُ[٢] يسْمع قوله، ويعجبُه ما يبلغُه عنه، فلمّا رآه قال: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِن أنْ تَراه»[٣]. فأرْسَلَها مَثَلاً. قال شِقَّةُ: أَبَيْتَ اللَّعْنَ[٤]، وأسعَدَكَ إلَـهُكَ، إنَّ القَوْمَ لَيْسُوا بِجُزُر، وإنّما الرَّجُلُ بِأَصْغَرَيْه: لسانِه وقلبِه. فأَعْجَبَ المنذرَ كلامُه، وسرَّه كلُّ ما رأىٰ مِنْه»[٥].

قولُه: (تُرَادُ منهم الأجسام)، قيل: هو صفة «جُزُر»[٦] وليس بذلك، إذ لا عائد. وهو إما حالٌ من اسم «ليسوا»، أو علىٰ تقدير: لَيْسوا بجُزُرٍ لأنْ تُرادَ منهم الأجسامُ كما يراد منها، ثم حذف «أن» كما في قوله:

أَحْضُرَ الْوَغَىٰ[٧]

---

(١) هو: شِقّة بن ضَمْرة بن جابر، من بني نهْشل، سمّاه المنذر ابن ماء السماء ضَمْرَة باسم أبيه بعدما مات. وشِقّة: شاعر جاهلي من الشعراء الشجعان، ولا تعرف سنة وفاته. انظر: «سمط اللآلئ» (٢: ٩٢٢)، و«مجمع الأمثال» (١: ٢٢٨-٢٣٠)، و«الأعلام» (١: ١٤٨).

(٢) هو: المنذر بن امرئ القيس الثالث بن النعمان اللَّخمي، المعروف بابن ماء السماء، وهو ثالث المناذرة، قُتِل في يوم حليمة، نحو سنة ٦٠ ق.هـ. انظر: «نهاية الأرب» (١٥: ٣٢١)، و«الكامل في التاريخ» (١: ٣٢٥)، و«الأعلام» (٧: ٢٩٢).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢٧). و«المعيديّ»: تصغير رجل منسوب إلىٰ معدّ. يضرب مثلاً لمن خَبَره خير من مَرآته.. وكان الكسائي يرىٰ التشديد في الدال. وقال ابن السكيت: إذا اجتمعت تشديدة الحرف وتشديدة ياء النسبة مع ياء التصغير، خففت تشديدة الحرف». «تهذيب اللغة» (٢: ٢٦١).

(٤) كلمة تقال للدعاء للشخص.

(٥) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٣٠)، وانظر كذلك: «الفاخر» للمفضل ص٦٥-٦٨، والشاهد أن الزمخشري أخذ قوله: «إنَّ الرجال لَيْسُوا بجُزُر» من قول شِقّة: «إنَّ القوم ليسوا بجُزُر».

(٦) أي: في قوله: «لَيْسُوا بِجُزُر، تُراد منهم الأجسام».

(٧) هذا جزء من بيت لطرفة بن العبد من معلَّقته المشهورة، وتمام البيت:

ألا أيُّهـذا اللآئمـي أَحْضُـرَ الـوَغَىٰ ... وأنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِـدِي =

فقيل: **لا يَدْخُلونَ الجنَّة**، حتى يكونَ ما لا يكونُ أبدًا من ولوجِ هذا الحيوان ـ الذي لا يلجُ إلّا في بابٍ واسع ـ في ثُقْبِ الإبرة. وعن ابنِ مسعودٍ أنه سُئِلَ عن الجمَل، فقال: زَوْجُ الناقة، استجهالًا للسائل، وإشارةً إلىٰ أنَّ طَلَبَ معنىً آخر تَـكَلُّف.

وقُرِئَ: ﴿فِى سَمِّ﴾ بالحركاتِ الثلاث، وقرأ عبدُ الله: «في سَمِّ المِخْيط»، والخِياطُ والمِخْيطُ ـ كالحِزام والمِحْزَمِ ـ: ما يُخاطُ به، وهو الإِبرة، ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومِثْلَ ذلك الجزاءِ الفَظيعِ ﴿نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ **ليُؤْذِنَ أنَّ الإجرامَ هو السببُ المُوصِلُ إلىٰ العِقاب**، وأنَّ كلَّ مَنْ أجرمَ عُوقِب، ....

والوجْهُ أن يكونَ خبَرَاً بعد خبر لقوله: «لَيْسُوا».

قولُه: (**فقيل: لا يدْخُلونَ**) مترتّب علىٰ قوله: «لأنّ سَمّ الإبرة مَثَل... والجملَ مَثَل» أي: أريدَ أن يوقعَ التمثيلَ فيهما[1]، فقيل: «لا يدخلون» إلىٰ آخره.

قولُه: (**ليُؤْذِنَ أنَّ الإجْرامَ هو السببُ المُوصِلُ إلىٰ العِقاب**)، يريد أنه من بابِ ترتّبِ الحكم الذي هو الجزاءُ بالعقاب، علىٰ الوصف المناسب الذي هو الإجرام[2].

= الوغَىٰ: أصله صوْتُ الأبطال في الحرب، ثم جُعِل اسماً للحرب. اللذات: جمع لذّة. مُخْلِدي: من الخلود بمعنىٰ البقاء، اسم فاعل من: أَخْلَدَ. انظر: «ديوان طرفة» ص٣٢. والشاهد في البيت قوله: «أحْضُرَ الوغَىٰ» إذ إن الفعل منصوب بـ«أنْ» مقدّرة، وكذا قول الزمخشري: «تُراد» في بعض تخريجات الطيبي. والوجه الذي ذكره أخيراً أفضل، وهو «أن يكون خبراً بعد خبر لقوله: ليسوا».

(١) التمثيل الأول: «أضيَق من خَرْت الإبرة» يضرب للشيء المتناهِي في الضّيق والدقّة.
والتمثيل الثاني: «جِسم الجِمال وأحلام العصافيرِ» يضرب لمن يروعك عِظَمُ أجرامهم ولكن عقولهم متناهِيةٌ في الصغر.
وكلاهما استعارة تمثيلية.

(٢) من قوله: «يريد أنه من باب ترتّب الحكم» إلىٰ هنا زيادة من (أ).

وقد كرَّرهُ فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لأنَّ كلَّ مُجرمٍ ظالمٌ لنفسه.

قولُه: (وقد كرَّرهُ، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾)[1]، يعني: أَوْقَع قولَه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ تذييلاً لِلكلام السابق[2]، لتلك العلّة، لأنّ فائدةَ التذييل غالباً توكيدُ المُذَيَّل، وإبراز حُكْمِه في صورةٍ كُلِّية. ومن ثَمَّ فسّره لك بقوله: «وأنّ كل مَن أَجْرَمَ عُوقِب، لأنّ كلَّ مجرمٍ ظالمٌ لنفسه».

ونحوُه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤][3] أي: الإفساد. أي: كلُّ مَن مَلَكَ دَأْبُهُ الإفساد، إذا دخل أرضَ العدوّ.

وقولُه: (لأنَّ كلَّ مُجرمٍ ظالمٌ لنفسه) مُشْعِر بأنّ قولَه: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وضِعَ مَوضعَ الضمير[4]، وكَرّر التذييل[5]، لِيُناطَ بها لم يُنَطْ به أولاً، فآذَن أولاً بحِرمانهم مِن دخول الجنّة[6]، وثانياً بحِرْمان خروجِهم[7] من النار، لأنهم في بحْبوحتِها.

قال القاضي: «عبّر عنهم بالمجْرمين تارة، وبالظالمين أخرى، إشْعاراً بأنهم بتكذيبِهم

(١) من قوله: «يريد أنه من باب ترتيب الحكم» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) وهذا من باب التذييل الذي يجري مجرىٰ المثل، لأن الجزاء هنا عامّ بمعنىٰ العقاب. انظر: «بغية الإيضاح» (٢: ١٣٩) وما بعدها.

(٣) والشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ فهو تذييل مؤكّد لِما قبله، ويبْرز حكمه في صورة كلّية، وبالتالي فهو جار مجرىٰ المثل.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «وكذلك نجزيهم» لكنه وضع الظاهر موضع الضمير للتأكيد.

(٥) أي: بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بعد أن قال في الآية التي قبلها: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾.

(٦) يعني في الآية (٤٠).

(٧) يعني في الآية (٤١): ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٞ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿مِهَادٌ﴾: فِراشٌ، ﴿غَوَاشٍ﴾: أغطية. وقُرِئ: «غَواشٌ» بالرفع، كقوله تعالىٰ: «ولَهُ الجوارُ المُنشآتُ» [الرحمن: ٢٤] في قراءةِ عبد الله.

[﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ٤٢]

﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ جُملةٌ مُعترِضةٌ بينَ المبتدأ والخبر، للترغيبِ في اكتسابِ ما لا يَكْتَنِهُه وَصْفُ الواصفِ من النعيمِ الخالد، مع التعظيم بما هو في الوُسْع، وهو الإمكانُ الواسعُ غيرُ الضَّيِّقِ من الإيمانِ والعملِ والصالح. وقَرَأ الأعمشُ: «لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ».

الآيات، اتَّصفوا بهذه الأوصافِ الذميمة. وذكَرَ الجُرمَ مع الحِرمَانِ مِن الجنّة، والظُّلمَ مع التعذيب بالنّار، تنبيهاً علىٰ أنه أعْظم الإجرام»[1].

قولُه: (وقُرِئ: «غواشٌ» بالرفع) جعل عين الفعل معْتَقِباً للإعراب.

قولُه: (ما لا يَكْتَنِهُه وَصْفُ الواصفِ): مقتبَسٌ مِن معنىٰ قولِه: «فيها مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطَرَ علىٰ قَلْبِ بَشَر»[2].

وفائدة الاعتراض[3] توكيدُ الترغيب، وذلك أنّ في جعْلِ ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ صلة للموصول، وإيقاع ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ خبراً له، إشعارًا بأنّ العملَ الصالح سبب لدخولِ الجنّة، وأنّ اسم الإشارة دلَّ علىٰ أن ما بعده جديرٌ بما قبله، بما اكتسب من الخِصال الفاضلة. فإذا سمع المكلَّفُ هذا الترغيب، نَشِط لاكتسابها، ثُمّ إذا سمع أنّ ذلك علىٰ السَّعةِ لا الضيق، يزيدُ في نشاطه ورغبتِه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٠).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٣٢٤٤) ومسلم (٢٨٢٤)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي: في ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

[﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٤٣]

مَنْ كانَ في قَلْبِهِ غِلٌّ علىٰ أخيه في الدنيا نُزِعَ منه، فسَلِمَتْ قلوبُهم وطَهُرَت، ولم يكُن بينَهم إلّا التوادُّ والتعاطُف، وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: إنّي لأرجو أن أكونَ أنا وعثمانُ وطَلْحةُ والزُّبيرُ منهم.

﴿هَدَانَا لِهَٰذَا﴾ أي: وفَّقْنا لموجِبِ الفوزِ العظيم، وهو الإيمـانُ والعملُ الصالح، ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ **اللامُ لتوكيدِ النفي**، ويَعْنونَ: وما كان يَستَقيمُ أن نكونَ مُهتَدينَ لولا هدايةُ الله وتوفيقُه. وفي مَصاحِفِ أهلِ الشام: «ما كنّا لنَهتَدِيَ» بغيرِ واو، علىٰ أنها جُملةٌ مُوضِّحةٌ للأُولىٰ، ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ **فكان لنا لُطْفًا وتنبيهًا علىٰ الاهتِداءِ فاهتَدَيْنا**،

قولُه: (**اللامُ لتوكيد النفي**)، وقد سبق تقريرُه في آخر سورة «النساء»[1].

قولُه: (﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ **فكان لنا لُطْفاً وتنبيهاً علىٰ الاهتِداء، فاهتَدَيْنا**).

جعل الجملة[2] القَسَمية علّةً لهدايتهم، وهي إلىٰ إثباتِ صدْق وعْدهم بالجنّة أقْربُ وأوْلىٰ، لتبْقَىٰ الهدايةُ منْحةً من الله، وفضْلاً منه، لأن الهدايةَ عقليّة، ونبَّهْنا عليها، كما قال في «الانتصاف»: «هذه الآية تشهد بنفي الهدىٰ عمَّن لم يهْدِه الله، لا كَمَن يزْعم أنه يخلُق لنفسِه الـهُدَى، وإنْ لم يهْدِه الله. فحرّفَ الزمخشريُّ «الـهُدَىٰ» إلىٰ «اللُّطْف»، فانظرْ أيُّ المعْنَيَيْن أقربُ إلىٰ لفظ: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ المقولُ في دار الجزاء، بعد تحقّق الحقّ، وهُم في مَقعدِ صِدْق»[3].

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ [النساء: ١٦٨]. وانظر: «الكشاف» (٥: ٢٣٥-٢٣٧).

(٢) الجملة القَسَمية هي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٩-٨٠)، باختصار وتصرف شديدين.

يقولون ذلك سُرورًا **واغْتِباطًا** بما نالوا، وتلذُّذًا بالتكلُّم به، لا تقرُّبًا وتعبُّدًا، كما نرىٰ مَن رُزِقَ خيرًا في الدُّنيا يتكلَّمُ بنَحْوِ ذلك، ولا يَتَمالَكُ أن لا يقولَه للفَرَحِ لا للقُرْبة.

﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ ﴿أَن﴾ مُخفَّفةٌ من الثقيلة، ....

قولُه: (واغْتِباطاً)، النهاية: «يقال: غَبَطْتُ الرجُل أَغْبِطه غَبْطاً: إذا أنت تَمَنَّيْتَ[1] أن يكون لك مثْلُ ما لَهُ، وأنّ يدومَ عليه ما هو فيه»[2].

الجوهري: «الغِبْطة: أن تتمَنَّىٰ مثْلَ حالِ المغبوط، مِن غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحَسَد: وتقول منه: غَبَطْتُه بما نال، أغْبِطُه غَبْطاً وغِبْطَةً، فَاغْتَبَطَ، هو كقولك: منعْتُه فامْتَنَع، وحبسْتُه فاحْتَبَس.

قال الشاعر:

وبَيْـنَـما الـمَرْءُ في الأَحْيـاءِ مُغْتَـبِطٌ ... إذا هُو الـرَّمْسُ تَعْفُـوهُ الأعاصِـيرُ[3]

أي: هو مُغتَبط».

فقولُه: «اغتباطاً بحالهم»[4] معناه: المبالغة، وأنهم يغْتَبِطون بحالِ أنفسِهم، وبما نالوا من الكرامة، فهم مُغْتَبِطون.

---

(١) في «النهاية»: اشتهيت، ولا خلاف.

(٢) كلام صاحب «النهاية» سقط من (ط).

(٣) البيت في «لسان العرب» (٤: ٣٥٩) مادة (غبط)، وهو منسوب لـحُرَيْث بن جَبَلة العذْرِيّ، وقيل: هو لعشّ بن لبيد العذْريّ. وأورده الأزهري في «تهذيب اللغة» (٢: ١٦، ١٢: ٤٢٣) دون أن ينسبه.
مغتبط ـ بكسر الباء ـ أي: مغبوط. الرّمس: تراب القبر. تعفوه: تـمحوه وتدْرسه. والأعاصير: جمع إعصار: الريح الشديدة.

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «اغتباطاً بما نالوا».

تقديرُه: ونُودُوا بأنه تِلْكُمُ الجنَّة، ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ والضميرُ ضميرُ الشأنِ والحديث، أو تكون بمعنىٰ: أي؛ لأنَّ المُناداةَ من القول، كأنه قيلَ: وقيلَ لهم: تلكُم الجنةُ أُورِثتُموها، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: بسَبَبِ أعمالِكم، لا بالتفضُّل، كما تقولُ المُبْطِلة.

قولُه: (ونُودُوا بأنه تِلْكُمُ الجنَّـة)، ذكَّر ضميرَ الشأن، معَ أن في الكلامِ مؤنَّثاً، كقولهم: وأنَّهُ أُمَّة الله ذاهبة.

قال ابنُ الحاجب: «كأنهم قصدوا بقولهم: يجيء مؤنَّثاً إذا كان في الكلام مؤنَّث، إلىٰ المناسبة، وإلّا فالمعنىٰ سواء، سواءٌ كان مذكَّراً أو مؤنَّثاً»[١].

وقال الزجّاج: «إنّما قيل: ﴿تِلْكُمُ﴾ لأنهم وُعِدوا بها في الدنيا، وجائزٌ أن يكونَ عايَنُوها، فقيل لهم مِن قَبْل دخولها، إشارة إلىٰ ما يرونه، كما تقولُ لِـمَن تراهُ: ذلك الرجُلُ أخوك. ولو قلت: هذا الرجُل، لأنه يراك، جاز»[٢].

قولُه: (بسَبَبِ أعمالِكم، لا بالتفضُّل كما تقولُ الـمُبْطِلة)[٣]، هذا قولٌ باطل، مناقِضٌ لِمَا روينا عن البخاريّ ومسلم، عن أبي هريرةَ وجابر قالا: قالَ رسولُ الله ﷺ: «قَارِبُوا وسَدِّدُوا، واعْلَمُوا أنَّهُ لنْ يَنْجُوَ أحَدٌ مِنْكُم بِعَمَلِه». قَالوا: ولا أنْتَ؟! قال: «ولا أنَا، إلّا أنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ برَحْمَتِه»[٤].

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٧٣) بتصرف، وقوله: «إلىٰ المناسبة» متعلّق بقوله: «قصَدوا».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧٥).

(٣) يعني بالمبطلة أهل السنّة ـ كما قال صاحب «الانتصاف» ـ لأنهم قالوا: «الله تفضّل بأنْ جعل الجنّة جزاء العمل فضلاً منه ورحمة، لا أنّ ذلك مستحقّ عليه، وواجب للعباد وُجوبَ الديون التي لا اختيار في أدائها». والطيبي ينقض تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: «أي: بسبب أعمالكم لا بالتفضّل» كما يأتي تالياً.

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾ ٤٤-٤٥]

﴿أَن﴾ في ﴿أَن قَدْ وَجَدْنَا﴾ يحتملُ أن تكونَ مُخفَّفةً من الثقيلة، وأن تكونَ مُفسِّرةً كالتي سَبقَت آنفًا، وكذلك ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وإنما قالوا لهم ذلك اغتباطًا بحالِهم، وشماتةً بأصحابِ النار، وزيادةً في غَمِّهم، ولِتكونَ حِكايتُه لُطْفًا لمن سَمِعَها، ...

وفي رواية أخرىٰ لأبي هريرة: «لنْ يُدْخِلَ أحداً مِنْكُم عَمَلُهُ الـجَنَّةَ». ذكره الحُمَيْديُّ في «الجمْع بين الصحيحين»[١].

النهاية: «أنْ يتغمدَّنيَ الله برحمته، أي: يُلْبِسَنيها، ويَسْتُرَني بها. مأخوذٌ من«غِمْد السّيف» وهو: غلافه؛ «سَدِّدُوا وقَارِبوا» أي: اقْتَصِدوا في الأمور كلّها، واتْركُوا الغلُوَّ فيها والتقصير. قارب فلانٌ في أمورِه: إذا اقْتَصَد».

الانتصاف: «الآية جعَلت الجنّة جزاءً للعمل فضْلاً ورحمة، لا أنه واجبٌ لهم وجُوب الدُّيون. والذين كذّبوا الخبر، وأوجبوا علىٰ الله ما لا يوجِبُه علىٰ نفسه، هم الـمُبْطِلون»[٢].

قولُه: (**ولِتكونَ حكايتُه**): معطوفٌ علىٰ قولِه: «اغتباطاً». وصرّحَ باللّام لعدم كَونه فعلاً لفاعل الفعل المعلّل، أي: لتكون حكايةُ الله قولَهم الذي هو بمنزلة الكائن لُطفاً لمن سمعها، ليزْجرَهم عما يبعدُهم عن تلك المنزلة، وترغيباً في حصولها.

فالظاهر أن معلّله محذوف، والجملةُ عطفٌ علىٰ الجملة، أي: إنّما قالوا لهم ذلك اغتباطاً، وحكىٰ الله عنهم ذلك ليكونَ لُطفاً لمن سمعها.

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٢٢٩٤).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨٠).

وكذلك قولُ المُؤذِّنِ بينَهم: «لعنةُ الله علىٰ الظالمين»، وهو مَلَكٌ يأمرُه اللهُ فيُنادي بينَهم نِداءً يُسمِعُ أهلَ الجنةِ وأهلَ النار. وقُرِئ: (أنَّ لَعْنَةَ الله) بالتشديدِ والنَّصْب، وقرأ الأعمش: «إنَّ لَعْنَةَ الله» بكسرِ «إنَّ» علىٰ إرادةِ القول، أو علىٰ إجراءِ ﴿أَذَّنَ﴾ مُجْرىٰ «قال».

فإن قُلت: هلّا قيل: ما وَعَدَكُم ربُّكم، كما قيل: ما وَعَدَنا ربُّنا؟ قلت: حُذِفَ ذلك تخفيفًا لدَلالةِ ﴿وَعَدَنَا﴾ عليه، ولقائلٍ أن يقول: أُطلِقَ ليتناولَ كلَّ ما وَعَدَ اللهُ من البعثِ والحسابِ والثوابِ والعقابِ وسائرِ أحوالِ القيامة؛ لأنهم كانوا مُكَذِّبينَ بذلك أجمَع، ولأنَّ الموعودَ كلَّه مما ساءَهُم، وما نعيمُ أهلِ الجنةِ إلّا عذابٌ لهم، فأُطلِقَ لذلك.

[﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَٰهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ ٤٦]

﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ﴾ يعني: بينَ الجنةِ والنار، أو بين الفَريقَين، وهو السُّورُ المذكورُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد: ١٣].

﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ﴾: وعلىٰ أعرافِ الحِجابِ ـ وهو السُّورُ المضروبُ بين الجنةِ والنار ـ، وهي أعاليه، جَمْعُ «عُرْفٍ»، استُعيرَ من عُرْفِ الفَرَس وعُرْفِ الدِّيك،..................

قولُه: (وقرئ: «أنَّ لَعْنَةَ الله» بالتشديدِ والنَّصْب): ابن عامر وحمزة والكسائي[(١)].

قولُه: (أُطلِقَ ليتناولَ كلَّ ما وَعَدَ الله)، يعني أنّ الله تعالىٰ وعدَ المؤمنين الثواب، والكافرين العقاب، فلو قيل: «وَعَدَكم» لاختَصَّ بالعقاب، لأنّ الـمخاطَبين أصحابُ النار، كما أن ﴿وَعَدَنَا﴾ مختصٌّ بالثواب، يدلُّ عليه ذِكْـرُ الجنّة والنار في قولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾. فأطلق ليتناولَ الثوابَ والعقاب، وما يَتَّصِلُ بهما. يعني: هل وجدْتُم الوعودَ كلَّها صِدْقاً؟ توبيخاً وتقريعاً. أو قالوا كذلك شماتةً بهم.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٣)، و«حجة القراءات» ص٢٨٣.

﴿رِجَالٌ﴾ من المسلمينَ من آخرِهم دخولًا في الجنةِ لقُصورِ أعمالهم، كأنهم المُرْجَوْنَ لأَمرِ الله، يُحبَسونَ بينَ الجنةِ والنارِ إلىٰ أن يأذنَ اللهُ لهم في دخولِ الجنة، ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا﴾ من زُمَرِ السُّعَداءِ والأشقياءِ ﴿بِسِيمَاهُمْ﴾: بعلامتِهم التي أعلَمَهُم اللهُ تعالىٰ بها، يُلهِمُهم اللهُ ذلك، أو تُعرِّفُهم الملائكة.

[﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ * وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ * أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ ٤٧-٤٩]

قولُه: (المُرْجَوْنَ لأَمْرِ الله) بفتح الجيم، وسكون الواو.

النهاية: «الإرجاء: التأخير. وهو مهموز، يقال: أَرْجأْتُ الأمر، وأَرْجَيْتُه: إذا أَخَّرْتَه».

هذا تفسير بَيِّنٌ، يؤيِّدُه قوله: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ أي: علىٰ أعرافِ الحجاب، وهو الأعالي منه.

روىٰ الإمام أنه قيل للحسن: هم قَوم استوت حسناتُهم وسيئاتهم فضرب علىٰ فَخِذِه، وقال: هُمْ قَوْمٌ جَعَلَهم الله علىٰ تَعرُّفِ أهل الجنّة وأَهْلِ النار، يميزون البعض من البعض. والله لا أدْري، لعل بعضَهم الآن معنا[1]. ثم أتىٰ الإمامُ بوجوه ثلاثة[2] متضمّنة علىٰ أنهم: الأشرافُ من الملائكة، والأنبياء، والشهداء، وأطال فيها[3].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٢).

(٢) ذكر الرازي أن الأقوال كثرت في أصحاب الأعراف مَنْ هم؟ ومع ذلك حصرها في قولين: «أحدهما: أنهم الأشراف من أهل الطاعة وأهل الثواب. والثاني: أنهم أقوام في الدرجة السافلة من أهل الثواب»، وأشار إلىٰ أن القول الأول فيه وجوه «أحدها: أنهم ملائكة يعْرِفون أهل الجنّة وأهل النار... وثانيها: قالوا: إنهم الأنبياء... وثالثها: قالوا: إنهم الشهداء».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٢). حيث ذكر وجوهاً مختلفة في مَنْ هم أصحاب الأعراف.

....

والذي يقتضيه النظمُ ما ذهب إليه المصنف، فإنه تعالىٰ بعد أن ذكرَ الفريقَين: أصحاب الجنّة، وأصحابَ النار، أتىٰ بمقاولاتِهم ومناظراتِهم، وما جَـرَىٰ بينهم، فقال أولاً: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

ثم حَكىٰ نداءَ أصحابِ النار أصحابَ الجنّة، بقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأعراف: ٥٠]. فوسَّط بين المقالتَيْن ذكْرَ قَوم توسَّطت حالُهم بين حالَيْهما في المكانِ والمقام:

أمّا المكانُ فقوله: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ۚ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾. وأمّا المقامُ فهو الـخَوف والرجاء، فـقد أشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾، وقوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

ويؤيِّدُ هذا التقسيمَ قولُه تعالىٰ في التوبة: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦] بعد ذِكر الفريقَين مِن أهل الثوابِ والعقاب.

وإليه الإشارة بقولِه: «كأنّهم المُرجَوْن». وإنّما لم يجْزم لاختلاف المفسِّرين.

وقوله: «يعرفون كـلًّا من زُمْرة[1] السُّعداء والأشقياء بسيمـاهم»، **الراغب**: «المعرفة والعرفان: إدراكُ الشيء بتـفكّرٍ وتدبُّرٍ لأثره، فهو أخصُّ من العلم، يقال: فلان يَعْرِفُ الله، ولا يقال: يَعلَمُ الله، متعدياً إلى مفعول واحد، لما كان معرفة البشر لله تعالى هي بتدبُّر آثاره دون إدراك ذاته، ويقال: الله يعلم، ولا يقال: يعرف، لأن المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصَّل إليه بتفكُّرٍ، وأصله من عرفت، أي: أصَبْت عَرْفَه، أي: رائحته، أو من أصَبْت عَرْفَه، أي: خَدَّه، قال تعالى: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَـٰهُمْ﴾، ويُضادُّ المعرفةَ الإنكار، كالعلم الجهل، قال تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾، والعارف في تعارف القوم: هو المختص بمعرفة الله تعالى، ومعرفة ملكوته، وحسن معاملته لله تعالى»[2].

---

(١) كذا في (ط)، ولفظ «الكشاف»: «من زُمَر».

(٢) من قوله: «وقوله: يعرفون كلًّا من زمرة السعداء» إلىٰ هنا أثبتُّه من (ط).

إذا نَظَروا إلىٰ أصحابِ الجنّةِ نادَوْهُم بالتسليمِ عليهم، ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ ورأَوْا ما هم فيه من العذابِ استَعاذوا باللهِ، وفَزِعوا إلىٰ رحمتِه أن لا يَجعَلَهم معهم.

ونادَوْا رجالًا من رؤوسِ الكَفَرة، يقولون لهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ إشارةً إلىٰ أهلِ الجنة، الذين كان الرؤساءُ يستهينونَ بهم ويحتقِرونهم لفقْرِهم وقلَّةِ حُظوظِهم من الدُّنيا، وكانوا يُقسِمونَ: إنَّ اللهَ لا يُدخِلُهم الجنة، ﴿ٱدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ﴾ يُقالُ لأصحابِ الأعراف: ﴿ٱدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ﴾، وذلك بعد أن يُحبَسوا علىٰ الأعرافِ ويَنْظُروا إلىٰ الفَريقَين، ويعرفوهُم بسِيماهُم، ويقولوا ما يقولون. وفائدةُ ذلك: بيانُ أنَّ الجزاءَ علىٰ قَدْرِ الأعمال، وأن التقدُّمَ والتأخُّرَ علىٰ حَسَبِها، وأن أحدًا لا يَسبِقُ عندَ الله إلا بسَبْقِه في العمل، ولا يَتَخلَّفُ عندَه إلا بتَخَلُّفِه فيه، وليرغبَ السامعونَ في حالِ السابقين، ....

قولُه: (إذا نَظَروا إلىٰ أصحابِ الجنّةِ نادَوْهُم)، إشارة إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَنَادَوْا أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٦] جزاءُ شرطٍ محذوف، لِدلالةِ قوله: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا رَبَّنَا﴾. وكلاهما كالتفصيلِ لقوله: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦].

وإنّما قدّر: «نَظَروا» دون ﴿صُرِفَتْ﴾ للمقابلة[1]، ليؤْذِنَ بأن النظرَ إلىٰ أصحابِ الجنة وُجِد منهم علىٰ الرغبة، وميل النفس، وإلىٰ أصحابِ النار بخلافِه. وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار بقوله: «وفيه أن صارفاً يصْرِف أبصارهم»[2].

قولُه: (ونادَوْا رجالاً من رؤوسِ الكَفَرة، يقولون لهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾)، وفي التنزيل: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُوا مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ۞ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾.

---

(١) المقابلة هنا بين ﴿صُرِفَتْ﴾ في الآية (٤٧) من سورة الأعراف وبين قول الزمخشري: «نظروا».

(٢) هذه الفقرة ـ من «قوله: إذا نظروا إلىٰ أصحاب الجنة» إلىٰ هنا ـ سقطت من (ط).

....

أخَّر تفسيرَ قوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ﴾ لينبّهك علىٰ مكانِ نُكْتة، وهي: أن أصلَ الكلام جارٍ في شأن أصحابِ الجنة وتكريمِهم، وتقريعُ أصحاب النار وتعْيِيرُهم متفرّعٌ عليه، وذلك أن أصحابَ الأعرافِ لـمّا سلّموا علىٰ أصحابِ الجنة[1]، أقبلوا إلىٰ أعدائهم ومَن كانوا يستهينون بهم، ويحتقرونهم لفقرهِم، قائلين: أهؤلاءِ الذين أقْسَمْتم: إنّ الله لا يُدخلُهم الجنة؟ ثم لمزيد التوبيخِ أدخَلوا: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ بين الكلامين اعتراضاً[2].

ويمكن أن يقال: إنّ قولَه: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ في مقابل قولهم لأصحاب الجنّة: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾. وكلٌّ من المتقابلَيْن مضادّ لمعنىٰ الآخر[3]، فقيل لهم: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾، أي: سَلِمْتُم من متاعبِ الدنيا، وتَبِعاتها، وما كنتم تسْمَعون من أذىٰ المتكبّرين الذين كانوا يفتخِرون عليكم، ويستضعِفونكم، ويستقِلّون بأحوالكم، وقيل لِهَؤلاء: ما أغْنَىٰ عنكم أموالُكم وما كنتم به تتنعّمون، وتفتخِرون علىٰ فقرائكم، فقد وقَعْتُم في العذاب. ثم زِيدَ فيما يزيد في حَسْرتهم وغَيْظهم، بقوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحۡمَةٍ﴾ لأن الإحسانَ إليهم نكالٌ لهم فوق النكال.

ويؤيّده قولُ الإمام: «قوله: ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ كالدّلالة علىٰ شماتةِ أصحاب الأعراف

---

(١) قوله: «لمّا سلّموا علىٰ أصحاب الجنة» سقط من (ج).

(٢) جعل الطيبي قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ اعتراضاً لتقرير التوبيخ وتوكيده. وإذا كانت ﴿مَآ﴾ في ﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ استفهامية، فالاستفهام للتوبيخ والتقريع أيضاً.

(٣) قد جعل الطيبي قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ﴾ مقابلاً لقوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾. وقد يكون بين العبارتين تدبيج بقصد الكناية، والتدبيج: هو أن يذكر في الكلام ألوان بقصد الكناية. فيكون قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ كناية عن الراحة والطمأنينة. وقوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ﴾ كناية عن العذاب.

ويَحرِصوا علىٰ إحرازِ قَصَبتِهم، وليَتَصوَّروا أنَّ كلَّ أحدٍ يُعرَفُ ذلك اليومَ بسِيماهُ التي استوجَبَ أن يُوسَمَ بها من أهلِ الخيرِ والشرّ، فيَرتَدِعَ المُسيءُ عن إساءتِه، ويزيدَ المُحسِنُ في إحسانِه، وليُعلَمَ أنَّ العُصاةَ يُوبِّخُهم كلُّ أحدٍ حتّىٰ أقصَرُ الناسِ عَمَلًا.

وقولُه: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ﴾ فيه: أنَّ صارفًا يَصرِفُ أبصارَهُم لينظروا فيَسْتَعيذوا ويُوبِّخوا، وقرأ الأعمَش: «وإذا قُلِبَتْ أبصارُهم»، وقُرِئ: «أُدخِلُوا الجنّة» علىٰ البناءِ للمفعول، وقرأ عِكرِمة: «دَخَلوا الجنة».

فإن قُلت: كيفَ لاءمَ هاتَينِ القِراءتَينِ قولُه: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾؟ قلتُ: تأويلُه: أُدْخِلُوا الجنّةَ، أو دخَلوا الجنةَ مقولًا لهم: لا خوفٌ عليكم ولا أنتُم تحزنون.

بوقوعِ أولئك في العقاب، وعلىٰ تبكيتٍ عظيم. ثم زادوا علىٰ هذا التبكيتِ بقولهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾، لأنهم كانوا يستضعفونهم، ويستهزئون بهم، وأَنِفوا مِن مشاركتِهم في دينهم»[1].

قولُه: (فيه: أنَّ صارفاً يصْرِفُهم[2])، يعني: في بناء الفعل[3] للمفعول إشارةٌ إلىٰ هذه الرَّمزة، وهي الإلجاءُ إلىٰ النظر وإلىٰ الاستعاذةِ وإلىٰ التوبيخ: أمّا الاستعاذةُ فهي قولُهم: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[4]، وأمّا التوبيخُ فهو قولهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾.

قولُه: (كيفَ لاءمَ هاتينِ القِراءتَينِ؟) أي: «أُدْخِلُوا» علىٰ البناء للمفعول، و«دَخَلوا» علىٰ الماضي، لأن مقتضاهما أنْ يقال: «لا خَوفٌ عليهم ولا هم يحزنون».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يصرف أبصارهم».

(٣) يعني: ﴿صُرِفَتْ﴾.

(٤) والغاية أن النداء والنهي في الآية (٤٧) من سورة الأعراف يفيدان الدعاء والتضرع والاستعاذة. أمّا الاستفهام في قوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ فهو للتوبيخ والتقريع، كما سبق.

فإن قُلتَ: ما محلُّ قوله: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾؟ قلتُ: لا محلَّ له، لأنه استِئناف؛ كأنَّ سائلًا سأَلَ عن حالِ أصحابِ الأعراف، فقيل: لم يَدخُلوها وهم يَطمَعون، يعني: حالُهم أنَّ دخولَهم الجنةَ استأخرَ عن دخولِ أهلِ الجنة، فلم يَدخُلوها لكونِهم محبوسين، وهم يَطمَعون لم ييأسوا. ويجوزُ أن يكونَ له محلّ، بأن يَقعَ صفةً لـ﴿رِجَالٌ﴾.

﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ﴾ المالَ، أو كثرتُكم واجتماعُكم، ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾: واستكبارُكم على الحقِّ وعلىٰ الناس، وقُرِئ: «تستكثِرون»؛ من الكَثْرة.

[﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ * ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ ٥٠-٥١]

﴿أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا﴾ فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الجنَّـةَ فوقَ النار، ﴿أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن غيرِه من الأشربة؛ لدُخولِه في حُكمِ الإفاضة، ويجوزُ أن يُراد: أو ألقُوا علينا ممَّا رزقكُم الله من الطعامِ والفاكهة، كقوله: ....

قولُه: (كأن سائلاً سأل) أي: قال: ما حالُ أصحاب الأعرافِ حينئذ؟ وأجيب: لم يَدْخلوا الجنّة، لكنهم طامعون أنْ يَدْخلوها لم ييْأسوا عن دخولِها[1].

قولُه: (﴿أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ من غيـرِه من الأشـربة)، يعني: عطف قوله: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ علىٰ ﴿ٱلْمَآءِ﴾، فدخل تحت حكْمِ الإفاضة، فيُحْمَلُ علىٰ غيرِ الماء من الأشربة، ليصحّ.

(١) قوله: «لم ييأسوا عن دخولها» أثبتُّه من (أ)، ولم يرد في غيرها.

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً بارِدا

وإنما يطلبونَ ذلك مَعَ يأسِهم من الإجابةِ إليه حَيْرةً في أمرِهم، كما يفعلُ المُضطرُّ المُمْتَحَن.

﴿حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: مَنَعَهُم شرابَ الجنةِ وطعامَها، كما يُمنَعُ المُكلَّفُ ما يُحَرَّمُ عليه ويُحْظَر، كقوله:

حَرامٌ علىٰ عَيْنَيَّ أنْ تَطعَمَ الكَرَىٰ

﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ﴾: نفعلُ بهم فِعْلَ الناسينَ الذين يَنسَونَ عَبيدَهم من الخيرِ لا يَذكُرونَهم به، ....

قوله: (عَلَفْتُهَا تِبْناً ومَاءً بارِدا)[1]، أنشد تمامَه ابن قتيبة الدينوري في كتاب «مشكل القرآن»[2] عن الفراء:

حتىٰ شَكَتْ همّالةً عَيْنَاهَا

وفي الحواشي أن هذا المصراع تمام قوله:

حَرَامٌ علىٰ عَيْنَيَّ أنْ تَطْعَمَا الكَرَىٰ

قولُه: (نفعلُ بهم فِعْلَ الناسِينَ)، يعني: أنه تمثيل، لأنه مُتَعالٍ أنْ ينسىٰ شيئاً، لكنْ شبّه معاملته مع هؤلاء المنكِرين بمعاملة مَن ينسىٰ عَبده من الخير، فلا يلتفتُ إليه[3].

---

(١) سبقَ تخريجُه.

(٢) «تأويل مشكل القرآن» ص٢١٣.

(٣) الظاهر من كلام الطيبي أنه يعتبر قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ﴾ من باب الاستعارة التمثيلية، فالله سبحانه شبه حاله في معاملته مع المنكرين وعدم التفاته إليهم، بحال من ينسىٰ عبده من الخير فلا يلتفت إليه، متابعاً بذلك الزمخشري. =

﴿كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾: كما فَعَلوا بلِقائِه فِعْلَ الناسين، فلم يُخطِروهُ ببالِهم، ولم يهتمُّوا به.

[﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ ٥٢-٥٣]

﴿فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾: عالمينَ كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه ومَواعِظَه وقَصَصَه وسائرَ معانيه، حتّىٰ جاءَ حكيمًا قيِّمًا غيرَ ذي عِوَج؟

قولُه: (كما فَعَلوا بلِقائِه فعل الناسين)، يعني: أنّ وصْفَهم بالنسيانِ أيضاً تمثيل، لأنهم في الدنيا لم يكونوا ذاكري الله حتىٰ نَسُوا، فشبّه عَدَم إخْطارِهم لقاءَ الله، أي: القيامة، ببالهم، وقلّة مبالاتِهم، بحالِ مَن عرف شيئاً ثم نسيَه[1].

قولُه: (عالمينَ كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه؟)، يعني: أوْقَع ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ حالاً عن ضميرِ الفاعلِ في ﴿فَصَّلْنَٰهُ﴾، ليكونَ كنايةً عن كون الكتاب حكيماً غيرَ ذي عِوَج، لأن الفاعل إذا كان عالماً بما يفعل، متْقِناً فيه، جاء فعله محكماً مستقيماً[2].

قولُه: (كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه ومَواعِظَه وقَصَصَه وسائرَ معانيه؟)، كأنه يشيرُ إلىٰ أن هذه

= وهذا صحيح إذا كان النسيان بمعناه الحقيقي، أمّا إذا كان بمعنىٰ «الترك» فيمكن أن يكون في الآية استعارة تصريحية أو مجاز مرسل، كما ذكر الشهاب الخفاجي. انظر: «حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي» (٤: ١٧٣).

(١) أي: أن في قوله تعالى: ﴿كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ استعارة تمثيلية كما وضح، مع الأخذ بعين الاعتبار معنىٰ ﴿نَسُواْ﴾ كما سبق في ﴿نَنسَىٰهُمْ﴾.

(٢) أي: أن قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ كناية عن كون الكتاب محكماً، وهي كناية عن صفة.

....

الآيَةَ كالخاتمة لجميع ما سبق، والتخلّص إلىٰ مشرع[١] آخرَ من التذكيرِ بالدَّلائل الدالةِ علىٰ القدرة الباهرة، وتَعداد أحوال الأمم السّالفة، تنبيهاً للغافلين، وتبصرةً للمتذكِّرين، وعِبْرة للمعتبرين.

فإذن الآية متصلةٌ بفاتحة السورة وبما بعدها، علىٰ سبيلِ الاعتراض والتَّخلُّص، وذلك أنه تعالىٰ لمّا نهاه عن ضِيق الصدر، وعلَّله بإنزالِ هذا الكتاب المعْجز، كما سبق، ثم أمره بأن ينْذرَهم، بقولِه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، ويذكّرَهم بقولِه: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ الآية [الأعراف: ١٠] ما أوْلاهم مِن نعمةِ التمكين، وما خوَّلَهم من الكرامة، بأنْ جعل أباهم مسجوداً للملائكة، وطرد الشيطانَ بسبب امتناعِه عن السجود، وحذَّرهم عن متابعته، وأدْمجَ الكلامَ بعضَه في بعض، علىٰ أساليبَ عجيبة، وفنونٍ غريبة ـ عقّبه[٢] بقوله: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ أي: جئناهم بمثل هذا الكتابِ الظاهرِ التفصيل، البيِّن التأويل، الهادي السعداءَ إلىٰ الصراط المستقيم. ثم بقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾ أي: ما هم بعد هذا التفصيلِ والتوضيح لا يؤمنون، وينْتظِرون فيما ينْتظِرون، إلّا يوم يأتي عاقبةُ أمره، وما نطقَ به من قوارعِ الساعة، حتىٰ «لا ينفعَ نفْساً إيمانُها لم تكنْ آمنَتْ من قبلُ»[٣]، وحينئذٍ يقولون متحسّرين نادمين: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ﴾!

فما أخْسَرَهم! وما أوْخَمَ مآلَ أمرِهم!

ثم قال: ﴿وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ أي: يفترونه في إبطالِ ما أُنْزِل عليهم.

---

(١) في (ط): «منتزع».

(٢) الفعل «عقب» جواب الشرط السابق «لمّا» في قوله: «لما نهاه».

(٣) اقتباس من سورة الأنعام، آية رقم ١٥٨.

وقرأ ابنُ مُحَيْصِن «فضَّلْناه» بالضادِ المُعْجَمة، بمعنىٰ: فضَّلْناهُ علىٰ جميعِ الكتب، عالمينَ أنه أهلٌ للتفضيلِ عليها، و﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ حالٌ من منصوب ﴿فَصَّلْنَٰهُ﴾، كما أنَّ ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ حالٌ من مَرْفوعِه.

﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾: إلّا عاقبةَ أمرِه وما يَؤُولُ إليه من تَبيُّنِ صِدقِه وظهورِ صِحَّةِ ما نَطَقَ به من الوَعْدِ والوعيد، ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ أي: تَبيَّنَ وصَحَّ أنهم جاؤوا بالحق، ﴿نُرَدُّ﴾ **جملةٌ معطوفةٌ علىٰ الجملةِ التي قبلها**، داخلةٌ معَها في حُكْمِ الاستفهام، كأنه قيل: هل لنا مِن شُفَعاءَ أو هل نُرَدُّ؟ **ورافعُه: وقوعُه مَوقِعًا يَصلُحُ للاسم**، كما تقولُ ابتداءً: هل يُضرَبُ زيد؟ ولا يُطلَبُ له فِعْلٌ آخَرُ يُعطَفُ عليه، **فلا يُقدَّر: هل يَشْفَعُ لنا شافعٌ** أو نُرَدّ؟

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ نَسُوهُ﴾: مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ الضمير[1]. والمراد بالنسيان: الترك، وطلب التأويل.

قولُه: (﴿نُرَدُّ﴾: جملةٌ معطوفةٌ علىٰ الجملةِ التي قبلها)، وهي قوله: ﴿لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ وهي: مبتدأ وخبر، و﴿مِن﴾: زائدة، لأن الكلامَ منفيٌّ معنًى.

قولُه: (ورافِعُه: وقوعُه مَوقِعاً يَصلُحُ للاسم).

يعني به في ابتداء الكلام، لأنّ الابتداءَ صالح لأنْ يقعَ فيه الاسم أو الفعلُ المضارع. وأمّا الماضي لمّا انتفىٰ استحقاقه الإعراب، انتفىٰ ما هو مبنيّ عليه، وهو استحقاقُه الرفعية.

قولُه: (فلا يُقدَّر: هل يَشْفَعُ لنا شافعٌ).

يعني: لا يجوز تقديرُ «يَشْفَع» ليعطفَ ﴿نُرَدُّ﴾ عليه فيطابقه، لأنّ جوابَ الاستفهام، وهو ﴿فَيَشْفَعُوا۟﴾ يأبىٰ ذلك، لِـمَا يؤدي هذا العطفُ إلىٰ الانسحابِ والاشتراك فيه، إذ التقدير:

---

(١) يعني: كان من مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «يقولون» بدل ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ﴾ بعد قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾، ولكنه وضع المظهر موضع المضمر لإبراز المعنىٰ وتأكيده.

وقرأ ابنُ أبي إسحاقَ: «أو نُـرَدَّ» بالنَّصْبِ عَطْفًا علىٰ ﴿فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾، أو تكونُ ﴿أَوْ﴾ بمعنىٰ «حتّىٰ أن»، أي: يشفعوا لنا حتّىٰ نُرَدَّ فنعمَلَ، وقرأ الحسنُ بنَصْبِ «نُرَدَّ» ورَفْعِ «فنعْمَلُ»؛ بمعنىٰ: فنحنُ نَعْمَل.

[﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٥٤]

«هل نُـرَدّ، فيشفعوا لنا؟»، فيفسُـدُ المعنى، ويُعطّـلُ أيضاً ﴿فَنَعْمَلَ﴾، لأنه جواب، أي: للاستفهام الثاني[1]، بخلافِ ما عليه الظاهر، فإنه عطَفَ الفعلَ مع جوابه، علىٰ مثْلها من الجملة، وإنْ لزمَ عطف الجملةِ الفعلية علىٰ الاسمية، علىٰ أن «هل» تسْتدعِي الفعلية، فكأنه عطَفَ الفعليةَ علىٰ مِثلِها.

وفائدة العدول[2] إظهارُ القصدِ إلىٰ توخي الشفعاء، وأنه أهمُّ شيءٍ عندهم حينئذ، ليتخلّصوا من تلك الورطة، بخلافِ الردّ.

قال صاحب «المفتاح»: «﴿فَهَل﴾: أدْعَىٰ للفِعل مِن الهمزة. فترْكُ الفعل معه يكونُ أدْخل في الإنباءِ عن استدعاء المقامِ عدم التجدد»[3]. ومن ثَمَّ أدخل ﴿مِن﴾ الاستغراقية علىٰ «الشفعاء».

قولُه: («أو نُرَدَّ» بالنَّصْبِ: عَطْفاً علىٰ ﴿فَيَشْفَعُواْ﴾).

قال ابن جنّي: «﴿فَيَشْفَعُواْ﴾: منصوب لأنه جوابُ الاستفهام، وفيه معنىٰ التمنّي. كأنهم

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لأنه جوابه» دون قوله: «أي: للاستفهام الثاني».

(٢) المقصود بالعدول: العدول من التعبير بالجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية.

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٤٩.

﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾ وقُرِئَ: (يُغَشِّي) بالتشديد، أي: يُلْحِقُ الليلَ بالنهار، أو النهارَ بالليل، يحتَمِلُهما جميعًا، والدليلُ علىٰ الثاني قراءةُ حُمَيدِ بنِ قَيْس: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ»، بفتحِ الياءِ ونَصْب «الليل» ورفعِ «النهار»، أي: يُدْرِكُ النهارُ الليلَ، و﴿يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾ حَسَنُ المُلاءمةِ لقراءةِ حُمَيد.

قالوا: أَنُرْزَقُ شُفَعاءَ فيشفعوا لنا، أو نُرَدَّ به فنَعْمَلَ غير الذي كنَّا نعمل؟ وذلك أنهم مع نصب «نُرَدَّ» تَمنَّوا الشفعاءَ وحدَهم، وقطعوا بالشفاعة والرد. وعلىٰ قراءة الجماعة برفع ﴿نُرَدُّ﴾: تمنَّوا الشفعاء، وقطعوا بالشفاعة[(١)]، وتمنَّوا الردَّ أيضاً، كأنه قال: أو هل نُرَدُّ فنَعْمَلَ»[(٢)].

قولُه: (وقُرِئَ: «يُغَشِّي اللَّيلَ»[(٣)] بالتشديد): أبو بكر وحمزة والكسائيّ، والباقون: بالتخفيف[(٤)].

قولُه: (يَحْتَمِلُهما جميعاً)، أي: يُحتَملُ أن يكون النهارُ مُلْحَقاً بالليل، وأن يكونَ الليل ملحقاً بالنهار.

قولُه: (والدليلُ علىٰ الثاني) أي: علىٰ أنْ يكون الليلُ مُلْحقاً بالنهار، قراءة حُمَيْد[(٥)]: «يَغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهارُ» بنصبِ «الليل» ورفعِ «النهار». فقولُه: ﴿يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾ مبتدأ، وقوله: «حَسَنُ الملاءَمة» خبره.

---

(١) من قوله: «وعلى قراءة الجماعة» إلىٰ هنا سقط من (أ).

(٢) انظر: «المحتسب» (١ : ٢٥٢)، والكلام منقول بتصرف كبير مع تقديم وتأخير.

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظ «الليل» ليس في «الكشاف»، والأمر فيه سهل.

(٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١ : ٤٦٤) و«حجة القراءات» ص٢٨٤، وأَغْشَىٰ وغَشَّىٰ لغتان. والقراءتان تستويان، مع حصول التكثير والمبالغة في قراءة التشديد.

(٥) هو أبو صفوان حميد بن قيس المكي الأعرج، قرأ على مجاهد ختمان وتصدَّر للإقراء، توفي في حدود سنة ١٤٠هـ ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٣ : ١١٩).

....

يعني: يلزم على قراءة حُميد، أن يكون الطالبَ النهارُ، والليلُ مُلْحق به، والطّلب بالنهار أوْلىٰ، والليل أحسن أن يكون مُلْحَقاً به.

قال ابنُ جِنّي: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ» ـ علىٰ قراءةِ حُمَيْد ـ حال من قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، والعائدُ محذوف، أي: يغشىٰ الليلَ النهارُ بأمرِه أو بإذنه، وإنّما التزم هذا الحذف لتتّفق القراءتان. فقولُه: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾: بدلٌ من قولِه: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ» للتوكيد. وعلىٰ قراءة الجماعة: حالٌ من ﴿ٱلَّيْلَ﴾، أي: يُغَشِّي الليلَ النهارَ طالباً له حثيثاً، و﴿حَثِيثًا﴾: حال من الضميرِ في ﴿يَطْلُبُهُۥ﴾. ووجهُ التقاء القراءتَين أن الليل والنهار يتعاقبان، وكلٌّ واحد منهما فاعل، وإنْ كان مفعولاً فإن كل واحدٍ منهما مُزيلٌ لصاحبه، علىٰ أن الظاهرَ في الاستحثاث هو النهار، لأنه بسفوره وشروقه يَظْهرُ أثـرُ الاستحثاث، لأن ضَوء النهار هو الهاجمُ علىٰ الظّلمة، ويطالبه حثيثاً، وقوله: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ علىٰ هذا: حالٌ من ﴿ٱلنَّهَارَ﴾، وإنْ كان مفعولاً، كقولك: «ضَربَتْ هندٌ زيداً مؤلمةً له». فإنّ «مؤلمة له» يجوزُ أن يكونَ حالاً من كلٍّ واحد منهما، لما اشتمل علىٰ ضميرِهما. وهو نظيرُ قولِه: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ﴾ [مريم: ٢٧]، ﴿تَحْمِلُهُۥ﴾ يجوزُ أن يكون حالاً من كل واحد منهما، ومنهما معاً[1].

قلت: قوله: «علىٰ أن الظاهرَ في الاستحْثاث هو النهار»: هو المرادُ من قول المصنف: «﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾: حَسَنُ الملاءمة لقراءة حُمَيْد». هذا هو التحقيق، لا ما قـال صاحبُ «التقريب»: «حسَّن الملاءمةَ اتّحاد الإسناد، ورجوعُ الضمير إلىٰ الأقرب»[2]، وتبعَه الجمهور.

والذي يؤيّد قولَ ابنِ جِنّي قولُه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧][3].

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٥٣-٢٥٤). وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٢١) و«البحر المحيط» (٥: ٦٦).

(٢) «تقريب التفسير» الورقة ١٥٤، وتمام عبارته: «ويقوّي الثاني: بفتح الياء، ونصب «الليل»، ورفع «النهار»: أي: يدركُ النهارُ الليلَ. ويلائم هذه القراءة «يطلبه» لأن الضمير الفاعل للأقرب وهو النهار».

(٣) والآية شاهد علىٰ أن الليل قبل النهار، وأن النهار هو الذي يطلب الليل. وتمام الآية: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾.

﴿بِأَمْرِهِ﴾: بمشيئتِه وتَصْريفه، وهو مُتعلِّقُ ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾، أي: خَلَقَهُنَّ جارياتٍ بمُقتضىٰ حِكمتِه وتدبيرِه، وكما يُريدُ أن يُصَرِّفَها، سَمَّىٰ ذلك «أَمْرًا» علىٰ التشبيه، ....

قال المرزوقيّ: «يُعْلَم منه أنّ الليل قبلَ النهار، لأن المسلـوخَ منه يكونُ قبل المسلوخ».

وقال الفرّاء: «الأصل هي الظُّلْمة، والنهارُ داخل عليها»[١].

وفي معناه أنشد بعضهم:

كأنَـا وضَوْءُ الصُّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الـدُّجَى نُطِـيرُ غُرابــاً ذَا قَــوَادِمَ جُــوْنِ[٢]

النهاية: «حُثَّ وأَسْرِعَ»[٣]. يقال: حثّه على الشيء، وحَثْحَثَهُ بمعنىً».

قولُه: (**وكما يُريدُ أن يُصَرِّفها**): عطفٌ علىٰ قولِه: «بمقتضىٰ حكمته»، أي: خلقَهُنّ جارياتٍ كما يريد أن يصرّفَها.

قولُه: (**سَمَّىٰ ذلك «أمْراً» علىٰ التشبيه**)، أي: علىٰ الاستعارة[٤]، فإنها مسبوقة به.

بيانه: أنه تعالىٰ جعَل هذه الأشياءَ في كَونها تابعةً لتكوينه، وتصرّفه فيها بما شاء، غير ممتنعة عليه، كأنها عقلاءُ يميزون، قد عَرَفوا عظَمَته وجلالَته، فكما يَرِدُ عليهم أمرُه لا يتوقَّفون عن الامتثال.

---

(١) «معاني القرآن» (٢: ٣٧٨). والكلام مأخوذ بمعناه.

(٢) البيت من قصيدة لابن المعتز، في وصف ليلة سُكْر، وذكره عبد القاهر الجرجاني في «أسرار البلاغة» مثالاً علىٰ الاستقصاء. انظر: «ديوان ابن المعتز» ص٤٤٠، و«أسرار البلاغة» ص١٦٢.

(٣) العبارة شرح لمعنىٰ «حُثْحِث» في الحديث: «كأنّما حُثْحِثَ من حِضْنَيْ ثَكَن». وثكن: اسم جبل حجازي. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ٢١٨). وقد أورد الطيبي هذا لتفسير قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾: استعارة، حيث شبّه تدبير الله وتصرّفه كيف شاء بالشمس والقمر والنجوم، بالأمر، علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية.

كأنهُنَّ مأموراتٌ بذلك. وقُرِئ: (والشَّمْسُ والقَمرُ والنّجومُ مُسَخَّراتٌ) بالرفع.

ولمّا ذكَرَ أنه خَلَقَهنَّ مُسخَّراتٍ بأمرِه، قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾، أي: هو الذي خلقَ الأشياءَ كلَّها، وهو الذي صَرَّفَها علىٰ حَسْب إرادتِه.

قولُه: (وقرئ: «والشَّمْسُ والْقَمرُ والنّجومُ مُسَخَّراتٌ» بالرفع): ابنُ عامر، والباقون بالنصب[1].

قولُه: (ولمّا ذكر أنه خَلَقَهنَّ مسخّرات بأمره قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾)، يعني: هذه الآية[2] كالتذييل للكلام السابق. واللام في ﴿ٱلۡخَلۡقُ﴾ و﴿ٱلۡأَمۡرُ﴾ للجنس، فيدخلُ في ﴿ٱلۡخَلۡقُ﴾ قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ وفي ﴿ٱلۡأَمۡرُ﴾ قولُه: ﴿مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾. وإلىٰ الأول الإشارةِ بقوله: «هو الذي خلَق الأشياء». وإلىٰ الثاني بقوله: «وهو الذي صرَّفها علىٰ إرادته».

وأمّا توجيهُ النظم فهو ما ذَكَره القاضي، قال: «﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ معناه: تعالىٰ بالوحدانية في الألوهية، وتعظّمَ بالتفرُّد في الربوبية».

وتحقيقُ الآية ـ والله أعلم ـ أنَّ الكفرةَ كانوا متّخِذين أرباباً، فبيَّن لهم أن المستحقَّ للربوبية واحد، وهو الله تعالىٰ؛ لأنه الذي له الخَلْقُ والأمر، فإنه تعالىٰ خَلَقَ العالَـمَ علىٰ ترتيب قَويم، وتدبيرِ حَكيم، فأبْدَعَ الأفلاك، ثم زيّنها بالكواكب، كما أشارَ إليه بقولِه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فُصّلت: ١٢]، وعَمَدَ إلىٰ إيجاد الأجرامِ السُّفْلية، فخَلق جِسماً قابلاً للصُّور المتبدّلة، والهيئات المختلفة، ثم قسّمها بصُوَرٍ مختلفة، متضادّةِ الآثار والأفعال. وأشار

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٥) و«حجة القراءات» ص٢٨٤، وحجة القراءة بالرفع: الاستئناف علىٰ المبتدأ والخبر، وحجة من قرأ بالنصب، أن الكلمات الثلاث: «الشمس، والقمر، والنجوم» معطوفة علىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾، وأن ﴿مُسَخَّرَٰتِۭ﴾: حال.

(٢) يقصد أن قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ لا الآية كلها، تذييل لما قبله من الكلام، وهو جارٍ مجرىٰ المثل.

[﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ * وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ * وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ ٥٥-٥٨]

﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ نَصْبٌ على الحال، أي: ذَوي تَضَرُّعٍ وخُفْية، وكذلك: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، والتضرُّع: تَفَعُّلٌ من الضَّراعة، وهي الذل، أي: تَذلُّلا وتملُّقًا. وقُرِئَ: «خِفْيَةً»، وعن الحسنِ رحمه الله: «إنَّ اللهَ يعلمُ القلبَ التقيَّ والدعاءَ الخفيَّ، إنْ كانَ الرجُلُ

إليه بقولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصّلت: ٩] أي: ما في جهة السُّفْل، ثم أنشأ أنواعَ المواليد الثلاثة، بتركيبِ موادّها أولاً، وتصويرِها ثانياً.

كما قال بعد قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فُصّلت: ١٠] أي: معَ اليومين الأولَيْن، لقوله في سورة «السجدة»: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤].

ثم لمّا تمّ له عالمُ المُلك، عمَد إلىٰ تدبيره، كالمِلك الجالسِ علىٰ عرشه لتدبيرِ المملكة، فدبّر الأمرَ من السماء إلىٰ الأرض، بتحريكِ الأفلاك، وتسْيير الكواكب، وتكْويرِ الليالي والأيام.

ثم صرّح بما هو فذْلَكة التقرير ونتيجته، فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. ثم أمرهم بأنْ يدعوه متذلّلين مخْلِصين، فقال: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

قولُه: (إنْ كانَ الرجُلُ)، هي: «إنْ»: المخففة من الثقيلة، وفيه ضميرُ الشأن. يعني: إنّ الرجُلَ كان يحفظُ القرآن.

لقد جمعَ القرآنَ وما يشعرُ به جارُه، وإن كان الرجلُ لقد فَقِهَ الفِقْهَ الكثيرَ ولا يَشعُرُ الناسُ به، وإن كانَ الرجلُ ليُصلِّي الصلاةَ الطويلةَ **وعندَه الزَّوْرُ** وما يَشْعُر به، ولقد أدرَكْنا أقوامًا **ما كانَ علىٰ الأرضِ من عَمَلٍ** يَقدِرونَ علىٰ أن يَعمَلوهُ في السِّرِّ، فيكونُ علانيةً أبدًا، ولقد كانَ المسلمونَ يجتهدونَ في الدُّعاءِ وما يُسمَعُ لهم صَوْت، إن كان إلّا هَمْسًا بينَهم وبينَ ربِّهم، وذلك أنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، وقد أثنىٰ علىٰ زكريا فقال: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣] وبينَ دعوةِ السِّرِّ ودعوةِ العَلانيةِ **سَبْعونَ ضِعْفًا**».

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ أي: المُجاوزينَ ما أُمِروا به في كلِّ شيءٍ من الدُّعاءِ وغيره، وعن ابنِ جُرَيْجٍ: هو رَفْعُ الصَّوتِ بالدعاء، وعنه: الصِّياحُ في الدعاءِ مكروهٌ وبِدْعة. وقيل: هو الإسهابُ في الدعاءِ. وعن النبي ﷺ: «**سيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ في الدُّعاء**، وحَسْبُ المرءِ أن يقول: اللَّهمّ إنّي أسألُكَ الجنَّةَ وما قَرَّبَ إليها من قولٍ وعَمَل، وأعوذُ بك من النارِ وما قرَّبَ إليها من قولٍ وعَمَل»، ثم قرأ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

قولُه: (**وعنده الزَّوْرُ**). **الجوهري**: «رجُل زائر، وقوْم زَوْرٌ وزُوَّار، مثل: سافِر وسَفْرٍ وسُفَّار».

قولُه: (**ما كانَ علىٰ الأرضِ مِن عَمَلٍ**): معناه: لا يوجدُ علىٰ وجْه الأرضِ عمَلٌ يقْدِرون علىٰ أنْ يعملوه في السر، فيعملونه علانية أبداً. يعني: ما أمْكَنَهم أن يعْملُوه سرّاً لا يعملونه جهْراً اجتناباً عن الرِّيَاء.

قولُه: (**سَبْعُونَ ضِعْفاً**): **الأزهري**: «الضِّعْف في كلام العرب: المِثْل فما زاد، وليس بمقصورٍ علىٰ مِثْلَين. فأقلّ الضِّعْف محصورٌ في الواحد، وأكْثَرُه غير محصور»[1]. ذكره في «النهاية».

قولُه: (**سيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ في الدُّعاء**): روينا في «مسند أحمد بن حنبل»، عن سعدِ بن

---

(١) «تهذيب اللغة» للأزهري (١: ٤٨٠-٤٨١) ـ مادة «ضعف». و«النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٨٩).

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: كقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [طه: ٨٢]، وإنما ذَكَّرَ ﴿قَرِيبٌ﴾ ....

أبي وقّاص: أنه سمع ابْناً له يدعو ويقول: اللَّهُمَّ إنّي أسألك الجنّةَ ونعيمَها وإسْتَبْرَقَها، ونَحْواً من هذا، وأعوذ بك من النار وسلاسِلها وأغْلالـها، فقال: لقد سأَلْتَ اللهَ خيْراً كثيراً، وتعوَّذْتَ بالله من شرٍّ كثير. فإنّي سمعْت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّهُ سَيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدون في الدُّعَاء» وقرأ هذه الآية[1]، وقال: «وإنّ حَسْبَكَ أن تقول: اللُّهُمَّ إنّي أسْأَلُكَ الـجَنَّة»[2] الحديث.

قولُه: (﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ [طه: ٨٢]).

يعني: هذه الجملة تذييلٌ[3] للكلامِ السابق، وتعْميمٌ[4] بعد تخصيص، وتعليقٌ لرحمته بإحسانِ عبادته، فإنه تعالىٰ لمّا أمرَهم بأنْ يدْعوا الله متضرّعين في الـخُفْية، خائفين راجِين، وكرّر الأمرَ به، وذمَّ الاعتداء فيه، ثمّ نهاهم عن الإفسادِ في الأرض، عُلِم أنّ مَن أتىٰ بهذا المأمور، وكَفَّ عن هذا المنهيّ، كان محْسِناً، فجاء بخاتمةٍ تذييلاً له، كما أنّ قولَه تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ﴾ تذييل لقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ﴾ إلىٰ قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾ [طه: ٨٠-٨١]. وتعميمٌ بعد تخصيص، وتعليقٌ لغفرانِه بتوبة عباده.

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٨٤) وأبو داود بنحوه (١٤٨٠) والطبراني في «الدعاء» (٥٦) بإسنادٍ حسنٍ لغيره.

(٣) يعني أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تذييل لما قبله من الآية، وللآية (٥٥) أيضاً، وهو تذييل جارٍ مجرىٰ المثَل.

(٤) ويُفهم من كلام الطيبي هذا أن في الآية كذلك إطناباً بطريق ذكر العام بعد الخاص.

علىٰ تأويلِ الرحمةِ **بالرُّحْمِ** أو الترحُّم، أو لأنه صفةُ موصوفٍ محذوف، أي: شيءٌ قريب، **أو علىٰ تشبيهِه بـ«فَعيلٍ» الذي هو بمعنىٰ: «مفعول»، كما شُبِّهَ ذاكَ به**، فقيل: قُتَلاءُ وأُسَراء، أو علىٰ أنه بزِنةِ المَصدَر، الذي هو **النقيضُ** والضَّغيب، **أو لأنّ تأنيثَ «الرحمةِ» غيرُ حقيقي**.

قولُه: (**بالرُّحْم**). الرُّحم ـ بالضم ـ: الرَّحمة. قال الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١].

قولُه: (**أو علىٰ تَشْبيهِه بـ«فَعيلٍ» الذي هو بمعنىٰ: «مفعول»**). فإنه يسْتَوي فيه المذكّر والمؤنث، كجريحٍ وأسيرٍ وقتيل.

قولُه: (**كما شُبِّـهَ ذاكَ به**) أي «الفعيل» الذي بمعنىٰ «مفعول»، بالفعيل الذي بمعنىٰ «فاعل»، فجُمِع: قتيل وأسير، على: قُتَلاء، وأُسَراء، كما جُمع: كريم، ورحيم، على: كُرَماء، ورُحَمَاء. ونَجِيب وعَلِيم، على: نُجَباء، وعُلَماء.

قولُه: (**النـقيضُ**): **الجوهري**: «النقيض: صوت الـمَحامِل والـرِّحَال». «والضغيب: صوت الأرنب».

قولُه: (**أو لأنّ تأنيثَ «الرحمة» غيرُ حقيقي**): قال صاحب «الفرائد»: «المتضمَّنُ لضمير المؤنث لم يَـحْسُنْ تذكيرُه علىٰ ما قيل. فهذا الوجه بعيد».

وقال الزجّاج: «إن الرحمةَ والغُفران والعفوَ في معنىً واحد. وكذلك كلُّ تأنيث ليس بحقيقي. وقال الأخفش: إنَّ الرحمةَ في معنى المطر»[١]

وقال أبو البقاء: «إن الرحمةَ والترحُّمَ بمعنى. وقيل: هو علىٰ النّسَب، أي: ذاتُ قرب[٢]. وقيل: هو «فعيل» بمعنىٰ «مفعول». وقيل: فـرِّق بين القريبِ من النَّسبِ وبين القريبِ من غيرِه»[٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٠). وانظر كذلك: «معاني القرآن» للأخفش الأوسط (٢: ٣٠٠).

(٢) في الأصول الخطية «قريب» والتصويب من «التبيان» للعكبري.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٧٥).

قُرِئ: (نَشْرًا)، وهو مصدرُ نَشَرَ، وانتصابُه إمّا لأنَّ «أرسلَ» و«نشَرَ» متقاربان، فكأنه قيل: نشَرها نَشْرًا، وإمّا علىٰ الحال بمعنىٰ: مُنْتشِرات، و«نُشُرًا» جَمْعُ نُشور، و«نُشْرًا» تخفيفُ «نُشُر»، كرُسُلٍ ورُسْل. وقرأ مسروق: «نَشَرًا»، بمعنىٰ: منشورات، فَعَلٌ بمعنىٰ: مفعول، كنَقَضٍ وحَسَبٍ، ومنه قولُهم: «ضَمَّ نَشَرَهُ»، و«بُشُرًا» جَمْعُ «بَشير»، و«بُشْرًا» بتَخْفيفِهِ، و«بَشْرًا» ـ بفَتْحِ الباءِ ـ مَصدَرٌ من: بَشَرَهُ بمعنىٰ: بَشَّره، أي: باشرات، و«بُشْرى».

﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾: أمَامَ نعمتِه، وهي الغيثُ الذي هو من أتمِّ النِّعَم وأجلِّها وأحسنِها أثرًا، ﴿أَقَلَّتْ﴾: حَمَلَتْ ورَفَعَتْ، واشتقاقُ الإقلالِ من القِلَّة، **لأنَّ الرافعَ المُطيقَ يرىٰ ما يرفَعُه قليلًا**، ﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾: سَحائبَ ثقالًا بالماء، جَمْعُ «سَحابة».

قال الزجاج: «هذا غـلَط؛ لأنّ كلَّ ما قُرب من مكان أو نَسَب فيجوزُ فيه التأنيث والتذكير»[1].

قولُه: (قُرِئ: «نَشراً»): قرأ عاصِم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء الموحَّدة مضمومة، وإسكانِ الشين حيثُ وقع. وابنُ عامر: بالنون مضمومة وإسكان الشينِ، وحمزة والكسائي: بالنون مفتوحة وإسكان الشين[2]. والباقون: بالنون مضمومة، وضمّ الشين[3].

والبواقي شواذّ.

قولُه: (**لأنّ الرافعَ الـمُطِيقَ يرىٰ ما يرفَعُه قليلاً**): قال المصنف: «حقيقة «أَقَلَّهُ»: جعله قليلاً، في زعْمه، كقولك: أَكْذَبَه: إذا جعله كاذباً في زعْمه».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨١).

(٢) من قوله: «وابن عامر: بالنون مضمومة» إلىٰ هنا سقط من (أ).

(٣) انظر في قراءات هذه الآية: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٥) و«حجة القراءات» ص٢٨٥. والقراءة بالباء علىٰ أن «بُشْرَىٰ» جمع «بَشِير»، مع تسكين الشين في الجمع للتخفيف. وبالنون المضمومة مع إسكان الشين علىٰ أن «نُشراً» جمع «نشور» بمعنىٰ ناشر، أي: محيي، مع تسكين الشين في الجمع للتخفيف كذلك. وبالنون والشين المضمومتين كسابقتها.

﴿سُقۡنَٰهُ﴾ الضميرُ للسَّحابِ علىٰ اللفظ، ولو حُمِلَ علىٰ المعنىٰ كالثِّقالِ لأُنِّثَ، كما لو حُمِلَ الوصفُ علىٰ اللفظِ لقيل: ثقيلًا، ﴿لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾: لأجل بلدٍ ليسَ فيه حَيًا ولسَقْيِهِ. وقُرِئ: «مَيْت».

﴿فَأَنزَلۡنَا بِهِ﴾: بالبلدِ أو بالسحابِ أو بالسَّوْقِ، وكذلك ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ﴾.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثْلَ ذلك الإخراجِ ـ وهو إخراجُ الثمرات ـ ﴿نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾، فيؤدِّيكم التذكّرُ إلىٰ أنه لا فَرْقَ بين الإخراجَيْن، إذ كلُّ واحدٍ منهما إعادةٌ للشيءِ بعدَ إنشائِه.

﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾: الأرضُ العَذَاةُ الكريمةُ التُّرْبة، ﴿وَٱلَّذِي خَبُثَ﴾: الأرضُ السَّبِخةُ التي لا تُنبِتُ ما يُنتَفَعُ به، ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِۦ﴾: بتَيْسيره، وهو في موضعِ الحال، ......

قال الفاضلُ نورُ الدين الحكيم: «أقلَّه: وجده قليلاً، أو اعتقده قليلاً، من الجعْل الاعتقادي كالكذْبة».

قولُه: (ولو حُمِلَ علىٰ المعنى، كالثِّقالِ، لأُنِّثَ). يعني: اعْتُبِر في «سُقْناه» لفظ «السحاب»، فذكّر الضمير، كما اعْتُبِر المعنىٰ في قوله: ﴿ثِقَالٗا﴾ فوصفَ «السّحاب» بالجمْع، ولو اعتبرَ اللفظَ لقيل: ثقيلاً، لأنّ ﴿سَحَابٗا﴾ لفظُه مفرد.

قولُه: (لأجْل بلَدٍ ليسَ فيه حَيًا): حيًا ـ مقصور ـ وهو الخِصْب. الجوهري: «أحْيَا القومُ: صاروا في الحَيَا، وهو الخِصْب. وأحْيَيْتُ الأرضَ: وجدتها خِصْبةً».

قولُه: (﴿فَأَنزَلۡنَا بِهِ﴾ بالبلدِ). أي الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ إما راجعٌ إلىٰ «البلد»، فتكون الباء بمعنىٰ «في»، أو إلىٰ «السحاب»، فالباءُ إذاً كما في قولِك: «كتبْتُ بالقلَمْ»، وكذا إذا رجع إلىٰ «السَّوْق».

قولُه: (العَذَاةُ)، وهي: «الأرض الطِّيِّبةُ التربة، والجمع: عَذَوات».

كأنه قيل: يَـخْرُجُ نباتُه حَسَنًا وافيًا، **لأنه واقعٌ في مُقابلةِ** ﴿نَـكِدًا﴾، والنَّكِدُ: الذي لا خَيْرَ فيه. وقُرِئ: «يُخرِجُ نباتَه» أي: يُخرِجُه البلدُ ويُنبِتُه. وقولُه: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ﴾ صفةٌ للبلد، ومعناه: والبلدُ الخبيثُ لا يُخرِجُ نباتَه إلا نكِدًا، فحُذِفَ المُضافُ الذي هو «النباتُ»، وأُقيمَ المُضافُ إليه الذي هو الراجعُ إلىٰ «البلد» مُقامَه؛ إلّا أنه كانَ مجرورًا بارزًا، فانقَلَبَ مرفوعًا مُسْتكِنًّا لوقوعِه موقعَ الفاعل، أو يُقدَّر: ونباتُ الذي خَبُثَ. وقُرِئَ: «نكَدًا» بفتحِ الكافِ علىٰ المصدر، أي: ذا نكَد، و«نكْدًا»، بإسكانِها للتخفيف، كقوله:

... نَزْهِ عن الرِّيَبِ

بمعنىٰ: نَزِهٍ.

وهذا مَثَلٌ لمن يَنجَعُ فيه الوعظُ والتنبيهُ من المكلَّفين، ولِـمَنْ لا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ من ذلك. وعن مجاهدٍ: آدمُ وذرّيتُه منهم خبيثٌ وطيِّب. وعن قَتادة: المؤمنُ سَمِعَ كتابَ الله فوَعاه بعَقْلِه وانتفعَ به، كالأرضِ الطيبةِ أصابَها الغيثُ فأنبَتَت، والكافرُ بخلافِ ذلك. **وهذا التمثيلُ واقعٌ علىٰ إثرِ ذِكْرِ المطرِ** وإنزالِه بالبلدِ الميِّت، وإخراجِ الثمَراتِ به، **علىٰ طريقِ الاستِطراد.**

قولُه: (**لأنه واقعٌ في مُقابل**[1] ﴿نَـكِدًا﴾). أي: إنّما فسَّر: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ بقوله: «حَسَناً وافِياً»، وإنْ كان معناه: بتيسيره وتسهيله، لكونه واقعاً في مقابلةِ ﴿نَـكِدًا﴾. فالمطابقةُ إذاً معنوية[2].

الجوهري: «نَـكِدت الرَّكِيَّةُ: قَلَّ ماؤُها. ورجُل نَـكِد: عَسِر».

قولُه: (**وهذا التمثيلُ واقعٌ علىٰ إثرِ ذِكْرِ المطرِ... علىٰ طريقِ الاستِطراد**). يعني: أن قولَه:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مقابلة».

(٢) أي: أن بين قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ وقوله: ﴿نَـكِدًا﴾ مطابقة معنوية، لأن ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ سبب في خروج النبات حسناً وافياً، وذلك ضد قوله: ﴿نَـكِدًا﴾.

....

﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ الآية، بالنظر إلىٰ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ تمثيل. وتقديره: إنّا بيَّنّا تلك الآياتِ الدّالةَ علىٰ القدْرة الباهرة، والعلْمِ الكامل، لعلّكم تتفكّرون فيها، أيّها النُّظّار، لتعْلموا أنكم إلينا تُرْجَعون، لكن لا تنْجعُ تلك الآيات إلّا فيمن شرحَ الله صدرَه، فيخْرج نبات فكْرِه طيّباً، ومَن جعل صدرَه ضيّقاً لا يخْرجُ نباتُ فكره إلّا خبيثاً، فلا يرفعُ بها رأساً، ﴿كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾.

روينا عن البخاري ومسلم، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مَثَل ما بَعَثَني الله بِهِ من الـهُدىٰ والعِلم، كمَثَل غيثٍ أصَاب أرضاً، فكانَت منها طائفةٌ طَيِّبةٌ، قَبلَت الماء، فأنبَتَت الكَلأ والعُشب الكَثير. وكانَت مِنها أجادِبُ أمسَكَت الماء، فنَفَع الله بِها النَّاس، فشَرِبُوا مِنها وسَقَوا وزَرَعُوا، وأصَاب طَائِفَةً مِنها أخرىٰ، إنَّما هِي قِيعَانٌ، لا تُمسِكُ ماء، ولا تُنبِت كَلأً. فذَلِك مَثَل مَن فقُهَ في دِينِ الله عَزّ وَجَلّ ونَفَعَهُ ما بَعَثَني الله به، فعَلِم وعَلَّم، ومَثَل مَن لم يَرفَعْ بذلِك رَأساً، ولم يَقبَل هُدىٰ الله الَّذي أُرسِلتُ به»[1]. وسيجيء شرحُه في سورة الأنبياء[2].

وإليه أشار المصنف بقوله: «هذا مَثَلٌ لمن يَنْجَعُ فيه الوعظُ والتنبيهُ من المكلَّفين، ولمنْ لا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ من ذلك».

ثم في إيثار «الطَّيِّبِ» وهو صفةٌ مشبَّهةٌ في مقابل «الذي خَبُثَ» الدَّالِّ علىٰ تجدُّد الفعل إيماءٌ إلىٰ معنىً ما ورد في «صحيح مسلم»[3] عن عِيَاضٍ المجاشعي: أن رسول الله ﷺ قال في خطبته عن الله عز وجل: «إني خلقتُ عبادي حنفاءَ كلّهم، وإنهم أتـتهم الشياطينُ فاجْتالَتْهم

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩) ومسلم (٢٢٨٢) وغيرهما.

(٢) قوله: «وسيجيء شرحه في سورة الأنبياء» أثبته من (ط).

(٣) برقم (٢٨٦٥).

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مِثْلَ ذلك التصريفِ ﴿نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ﴾: نُرَدِّدُها ونكرِّرُها ﴿لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ نِعمةَ الله، وهم المؤمنون، لِيَتَفكَّروا فيها ويَعْتَبِروا بها.

وقُرِئ: «يُصَرِّفُ» بالياء، أي: يُصَرِّفُها الله.

[﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ٥٩]

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوف.

فإن قُلْتَ: ما لهم لا يكادونَ يَنطِقونَ بهٰذه اللام، إلّا مع «قد»، وقلَّ عنهم نَحْوُ قوله:

عن دينهم»، وفي «صحيح البخاري»[1] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولودٍ إلا يولَدُ على الفِطْرَةِ، فأبواه يُهوِّدانه أو يُنصِّرانه»[2].

وبالنظر إلىٰ قوله تعالى: ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ إلىٰ آخره: استطراد. ولمّا كان هذا أصلاً للكلام، جيء به في المستطرَدِ بالواو، للمناسبةِ بينهما.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾، بعد قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، فمن بابِ الترقّي، لأنّ مَن تذكَّر آلاءَ الله، عرفَ حقّ النعمةِ فشكَر.

قولُه: (**مثْل ذلك التصريف ﴿نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ﴾: نُردِّدُها ونكرّرها**). يعني: ما ذكَرنا من الآيات المتعددةِ المفصّلةِ المبيّنة من أول هذه السورة، نصرّفُ ونكرّر ونبيِّنُ سائر الآيات التي اشتمل عليها هذا الكتابُ الكريم أو غيره.

---

(١) برقم (١٣٥٨)، وأخرجه مسلم أيضاً (٢٦٥٨).

(٢) من قوله: «ثم في إيثارِ الطيّب وهو صفة مشبهة في مقابل الذي خبث» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

حَلَفْتُ لَـهَا باللّـه حَلْفَة فَاجِرٍ لَـنامُوا ....

قلتُ: إنما كانَ ذلك لأنَّ الجملة القَسَميَّةَ لا تُساقُ إلّا تأكيدًا للجملةِ المُقْسَم عليها، التي هي جوابُها، فكانت مَظِنَّةً لِـمَعْنَىٰ التَّوقُّعِ ـ الذي هو معنىٰ «قد» ـ عندَ استماعِ المُخاطَبِ كلمةَ القَسَم.

قيل: أُرْسِلَ نوحٌ عليه السَّلامُ وهو ابنُ خمسينَ سنة، وكان نَجّارًا وهو نوحُ بنُ لَـمَكَ بن مُتَوَشْلخ بن أُخْنوخَ، وأُخْنوخُ: اسمُ إدريسَ النبيِّ عليه السلام.

قولُه: (حَلَفْتُ لَـهَا بالله حَلْفَةَ فاجِرٍ لَنامُوا)[1]، تمامه:

فما إنْ مِن حَدِيثٍ ولا صَالِ

حَلْفَةَ فاجر، أي: كاذب أو عاهر. واللام[2] جواب القسم. من حديث، أي: من ذي حديث. ويجوز أن يكونَ الحديثُ بمعنىٰ المحادِث، كالخليل والعشير. والصَّالي: المصْطَلي[3]. و«إنْ»: زائدة.

يقول: طرقْتُ المحبوبة، فاسْتَـشْعرتْ من الرُّقباء، فحلفْتُ لها أنّ القومَ الذين كانوا يتحدّثون، ويَبيتون في السَّمَرِ مصْطَلِين، نِيَامٌ.

والقائل: امرؤ القيس.

قولُه: (لِـمَعْنَىٰ التَّوقُّعِ). يعني: أن الجملةَ إذا أُكِّدت بالقسم، فالمخاطَبُ لا بد أن يتوقعَ حصولَ المقْسَم عليه، وينتظرَ وقوعَه، فناسب إدخال «قد».

---

(١) البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس في ذكر ابنة قيصر وقد عشقته بعد ما رأته. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص١٤١، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٩: ٢٠-٢١ و٩٧).

(٢) يعني اللام في «لَنَامُوا»، والقسم هو قوله: «حلفْتُ لَهَا بالله».

(٣) أي: المستدفئ بالنار.

وقُرِئ: ﴿غَيْرُهُۥ﴾ بالحركاتِ الثلاث؛ فالرفعُ علىٰ المحلِّ، كأنه قيل: ما لكُم إلهٌ غيرُه. والجرُّ علىٰ اللفظ، والنَّصْبُ علىٰ الاستثناء، بمعنىٰ: ما لكُم من إلهٍ إلّا إياه، كقولك: ما في الدارِ من أحدٍ إلّا زيدًا أو غيرَ زيدٍ.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿غَيْرُهُۥ﴾ بالحركاتِ الثلاث). الكسائي: بالخفض حيث وقع[1]، إذا كان قبل «الإله» «مِن» الجارّة. والباقون[2]: بالرفع، والنصب[3]: شاذّة.

قولُه: (ما في الدارِ مِن أحدٍ إلّا زيداً أو غيرَ زيدٍ). أي: سواء قلت: ما في الدارِ من أحدٍ إلّا زيداً، أو قلت: مِن أحدٍ غيرَ زيد.

وقال في «المفصّل»: «وحكْم «غَيْر» حكْمُ الاسم الواقعِ بعد «إلّا» تنصبُه في الموجب والمنقطع»[4].

وقال الزجّاج: «النصب[5] جائزٌ في غير القرآن، علىٰ الاستثناء، وعلىٰ الحالِ من النَّكرة. وأجاز الفَرّاء[6]: «ما جاءنِي غيرَك». وهو خطأ. وإنما أنشد الخليل وسيبويه قوله:

---

(١) يعني في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، علىٰ جعل «غير» صفة لـ ﴿إِلَٰهٍ﴾، و﴿خَٰلِقٍ﴾، علىٰ اللفظ، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٧)، و«حجة القراءات» ص٢٨٦.

(٢) يعني من القراء السبعة. والرفع علىٰ جعل «غير» بدلاً من ﴿إِلَٰهٍ﴾ علىٰ الموضع، أو صفة له علىٰ الموضع كذلك. انظر: «الكشف» (١: ٤٦٧).

(٣) أي: علىٰ الاستثناء، بمعنى: ما لَكُم مِنْ إِلٰه إلّا الله. وهذه القراءة هي قراءة عيسىٰ بن عمر الثقفي. انظر: «البحر المحيط» (٥: ٨٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٣٣).

(٤) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ٨٧)، وليس في هذا القول حجة للطيبي، وكان الأَوْلىٰ أن يكمل كلام الزمخشري في هذا الموضع، حيث يقول بعد ذلك: «وعند التقديم، وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب» وقوله: «وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب» هو المقصود بالاستشهاد، لا ما ذكره الطيبي.

(٥) يعني نصب «غير».

(٦) انظر: «معاني القرآن للفرّاء» (١: ٣٨٢). وذكر هذا المثال علىٰ أنه في لغة بعض بني أسد وقضاعة.

فإن قُلت: ما مَوقِعُ الجملتَينِ بعدَ قولِه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾؟ قلتُ: الأُولىٰ بيانٌ لوَجْهِ اختِصاصِه بالعبادة. والثانيةُ: بيانٌ للداعي إلىٰ عبادتِه، لأنه هو المحذورُ عِقابُه دونَ من كانوا يعبدونَه من دونِ الله.

واليومُ العظيم: يومُ القيامةِ، أو يومُ نزولِ العذابِ عليهم، وهو الطُّوفان.

[﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ * قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمۡ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ ٦٠-٦٢]

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْفالِ[١]

وأجازا فيه نصب «غير»، فاستشهد هو به، واستهواه اللَّفظُ في قولِها: «إن الموضعَ موضعُ رفع، وإنّما أضيفت «غير» في البيت إلىٰ شيءٍ غير متمكّن، فبُنِيَت علىٰ الفتح، كما يُبْنَىٰ «يوم» إذا أُضِيف إلىٰ «إذ» علىٰ الفتح»[٢].

قولُه: (ما مَوقِعُ الجملتَينِ). يعني: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ و﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾.

قولُه: (الأُولىٰ بيانٌ لوَجْهِ اختِصاصِه). وذلك أن نوحاً عليه السلام لمّا قال لقَومِه وهم مشركون: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ فُهِم منه الاختصاص، لأنهم كانوا يُشْرِكون [غير][٣] الله في

---

(١) البيت من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في وصف ناقته.

والشاهد في البيت مجيء «غير» بالنصب لأنها بمعنىٰ «إلّا» علىٰ الرغم من كون الكلام قبلها منفيّاً والاستثناء منقطعاً، هذا علىٰ ما ذكر الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ٣٨٣). بينما ساقه سيبويه في «الكتاب» (٢: ٣٢٩) علىٰ أنه «سُمِع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً» أي: برفع «غير». ونسب البيت للكناني دون تحديد.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٥). وانظر كذلك: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٣٠).

(٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

﴿ٱلْمَلَأُ﴾: **الأشرافُ والسادة**، وقيل: الرجالُ ليسَ معهم النِّساء، ﴿فِي ضَلَـٰلٍ﴾: في ذهابٍ عن طريقِ الصوابِ والحق. ومعنىٰ الرؤية: رؤيةُ القلب.

فإن قُلت: لمَ قال: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَـٰلَةٌ﴾، ولم يَقُلْ: «ضلالٌ» كما قالوا؟ قلتُ: «الضلالةُ» أخصُّ من «الضَّلال»، فكانت أبلغَ في نَفْيِ الضلالِ عن نفسِه، كأنه قال: **ليسَ بي شيءٌ من الضَّلال**، كما لو قيل لك: ألكَ تَمْرٌ؟ فقُلْتَ: ما لي تَمْرة.

عبادته، فقال: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ يعني: لا تصحُّ عبادةُ الله مع عبادة غيره، فكأنكم ما عبدتُم الله حين أشركْتم به غيرَه في العبادة. ثم لمّا أراد بيانَ هذا المعنىٰ قال: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ ثم أتىٰ بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ مستأنِفاً معلِّلاً لدعواه، أي: إنّما دعوتُكم إلىٰ ما دعوتُكم، لأني أخافُ عليكم عذاب يَوم عظيم، إظهاراً للشفقة والمرحمة.

قولُه: (﴿ٱلْمَلَأُ﴾: **الأشرافُ والسادة**): سُمُّوا ملأً لأنهم يملؤون العيونَ والقلوب، أو لأنهم مليئون قادرون بما يُرادُ منهم مِن كفايةِ الأمور.

قولُه: (**ليس بي شيء من الضلال**): رُوِي عن المصنف أنه قال: نفَىٰ أن يكون معه طرف من الضلال، وأثْبَت أنه في الغاية القصوىٰ من الهدى، حيث كان رسولاً من رب العالمين. وفيه إظهار لمكابرتهم وفَرْط عنادهم، حيث وصفوا من هو بهذه المنزلة مِن الهدىٰ بالضلال المبين الظاهِرِ شأنُه، لا ضلالَ بعده.

قال صاحب «الفرائد»: «جعل التاء في «الضلالة» بمنزلة التاء في التمرة والفِعلة، في أنها للوحدة».

وقد قال صاحبُ «المُجْمَل»[1]: «الضَّلالُ والضلالة بمعنىً واحد»[2].

---

(١) يعني: «مجمل اللغة» لابن فارس، المتوفىٰ سنة ٣٩٥هـ وهو معجم لغوي «اعتبر فيه صاحبه الأبواب في أوّله، والفصول في غيره... والتزم فيه الصحيح والواضح من كلام العرب... وآثر فيه الإيجاز»، «كشف الظنون» (٢: ١٦٠٥).

(٢) «مجمل اللغة» لابن فارس (٢: ٥٦٠)، مادة (ضل).

....

وقال صاحب «المثل السائر»: «الأسماء المفردة الواقعة علىٰ الجنس، التي يكون بينها وبين واحدها تاء التأنيث، فإنه متىٰ أُريد النفي، كان استعمال واحدها أبلغ، ومتىٰ أريد الإثبات كان استعمالها أبلغ، كما في الآية، ولا تظنّن أنه لما كان الضلال والضلالة مصْدرَيْن، من قولك: ضلّ يضِلّ ضَلالاً وضلالَةً، كان القَوْلان سواء، لأن الضلالة هنا ليست عبارة عن المصدر، بل عن المرّة الواحدة. فإذا نفىٰ نوح عليه السلام عن نفسه المرّة الواحدة من الضلال، فقد نفىٰ ما فوقها من المرّتين والمرات الكثيرة»[١].

وقال صاحب «الفلك الدائر علىٰ المثل السائر»[٢]: «الذي ذكره غير صحيح، لا أنْ كانت «الضلالة» مصْدراً، ولا أن كانت المرة الواحدة. أمّا الأوّل فلأنهما لمّا دلّا علىٰ المصدر، لم يكن دلالة أحدهما أبلغ من الآخر، لأن المصدر يدل علىٰ الماهية فقط، فإذا نُفِي نفيت الماهية، وأمّا الثاني فلا يصح أيضاً، لأنه لو قال القائل: ما عندي تمرة، بمعنىٰ تمرة واحدة، وعنده تمر كثير، يصحّ ذلك، لأنه لو أظهر ما أضمر، فقال: ليس عندي تمرة واحدة بل تمرات، لم يكن متناقضاً[٣]. وقول نوح عليه السلام: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَـٰلَةٌ﴾ بمعنىٰ: ضلالة واحدة، لم يكن نافياً لكونه ضالّاً، لأنه إذا كانت الضلالات مختلفةَ الأنواع لم يفدْه قوله، لجواز ألا يكون ضلالةً واحدة، بل ضلالات مختلفة متنوّعة. ومَن وجدت عنده ضلالات كثيرة، فقد صدق عليه أنه قد انتفت عنه ضلالة واحدة»[٤].

وقال صاحب «التقريب»: «في قول المصنف نظر، لأن الضلال إما أن يراد به الكثير أو الجنس، فعلىٰ الأول لا نسلّم أن الواحد أخصّ، بل الصحيح العكس، لأنه كلّما وُجد الكثير

---

(١) «المثل السائر»، ص١٧٦ بتصرّف أحياناً.

(٢) المشهور بابن أبي الحديد، شارح «نهج البلاغة» سبقت ترجمتُه.

(٣) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «الفلك الدائر»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «مناقضاً».

(٤) «الفلك الدائر علىٰ المثل السائر» لابن أبي الحديد (ص١٢٨-١٢٩) بتصرف مع تأدية المعنىٰ المقصود.

....

وجد الواحد، ولا ينعكس، فالواحد أعمّ. ويتمّ الجواب، إذْ يلْزم مِن نفْي العامِّ نفْي الخاصّ من غير عكس، فكان نفيها أبلغ، أي: ليس بي شيء من الضلال. وعلىٰ الثاني: يصحّ أن الضلالة أخصّ، ولكن لا يتمّ الجواب، إذ لا يلزم من نفْي الخاص نفي العام. ولمّا تضمّن كونه رسولاً، بمعنىٰ كونه مهتدياً، صحّ الاستدلال به علىٰ انتفاء الضلالة»[1].

وقريبٌ من هذه المعاني ما ذكره صاحب «الانتصاف»[2].

وقلْت ـ وبالله التوفيق ـ : العجب من هؤلاء الفُضَلاء كيف يتكلّمون بما لا جدْوَىٰ معه؟! أين تفسير كلام الله المجيد المقدّس عن العِوَج، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، من اصطلاح المنطقيّ[3]؟! فإن المصنف إنّما يتكلم لمقتضىٰ الحال، ومطابقة الجواب للسؤال، ولا يعتبر مفردات اللفظ[4].

بيانُه: أن القوم لـمّا أثبتوا له نوعاً من الضلال، وهو كونه ضلالاً مبيناً، لا مطلق الضلال كما توهموه، يدل عليه ما رويناه عنه: وصفوه بالضلال البيّن الظاهر شأنه، لا ضلال بعده. فالجواب إنّمـا يطابق إذا كان أبلغ منه، فإذا لم تحمل «الضلالة» علىٰ ما قدّره، فمن أين يفيد

(١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٤).

(٢) أي: بقوله: «نفْي الأخص أعمّ من نفي الأعمّ، فلا يستلزمه ضرورة أن الأعمّ لا يستلزم الأخص، بخلاف العكس... والتحقيق أن يقال: الضلالة أدنىٰ من الضلال وأقل... ونفْي الأدنىٰ أبلغ من نفْي الأعلىٰ». «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨٥).

(٣) من قوله: «أين تفسير كلام الله المجيد المقدس عن العوج» إلىٰ هنا لم يرد في (ط).

(٤) هذه لفتة طريفة من الطيبي، تدل علىٰ ذوق أدبي، وحس بلاغي، إذا إنه نظر إلىٰ الموضوع من جهتين:
الاولىٰ: مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال، ومراعاة حال المتكلم وحال المخاطب، مع فصاحة الكلام. وهذه هي البلاغة، كما يقول الخطيب المقريزي. انظر: «الإيضاح» ص٨٠ وما بعدها.
والثانية: النظر إلىٰ الكلمة في السياق اللغوي، لا باعتبارها مفردة. وهذا مع ما قبله هو ما يقصد بالنظم، كما قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني. انظر: «دلائل الإعجاز» ص٤٢ وما بعدها.

....

الأبلغية؟ ولو لم تُـرَدِ المبالغة، لكان مقتضىٰ الظاهر أن يقال في جواب ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾: ليس بي ضلال، فلمّا أثبَتوا النوع نفَىٰ الوحدة.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يقال: إنه عليه السلام نفَىٰ الجنس[1] لتنتفي الماهيّة، فيحصل المقصود؟

قلت: فإذن يفوت مقتضىٰ العدول من لفظ «الضلال» إلىٰ «الضلالة» وإرادةِ التَّردة[2] منها، لأن نفي الشّيء مع الصفةِ في مقام نفيـِه أبلغُ من نفيِه وحدَه، كما ستقفِ عليه في قولِه تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨][3]، ولأن نفي الوحدة لإرادة انتفاء الماهية أبلغ من العكس، لمكان الكناية، واستلزام الاستغراق بحسب أفراد الجنس، كما قال صاحب «المثل السائر»: «فإذا نفىٰ نوح عليه السلام عن نفسه المرة الواحدة من الضلال، فقد نفىٰ ما فوقها من المرتين والمرات الكثيرة، فظهر أن التركيب إنّما يفيد المطلوب إذا وقع جواباً مع إرادة المبالغة، لا بالنظر إلىٰ اللفظ من حيث هو هو.

ألا ترىٰ إلىٰ أن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] إنّما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] حيث وقع جواباً له؟ ولو نُظِر إلىٰ اللفظ فقط كان هو أحطَّ منه بدرجاتٍ كثيرة»[4].

---

(١) أي: علىٰ إرادة الجنسية في «ضلال» أو «ضلالة».

(٢) كذا رسمت هذه الكلمة في (ط)، ولم يظهر لنا وجهها، ولعل صوابها: «المرة»، كما هو سياقُ الكلام في الصفحتين السابقتين.

(٣) من قوله: «وإرادة التَّردة منها لأن نفي الشيء» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

(٤) إذا كان يقصد أن بعض القرآن أبلغ من بعض ففي ذلك نظر، وإن قال به بعض الباحثين في إعجاز القرآن ـ من جهتين:

الأولى: أن هذا القول لا يصحّ في القرآن الكريم. =

فإن قلت: كيفَ وقعَ قوله: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ﴾ استِدراكًا للانتفاءِ عن الضلالة؟ قلت: كَونُه رسولًا من الله مُبلِّغًا رسالاتِهِ ناصِحًا، في معنىٰ كَوْنهِ علىٰ الصِّراطِ المُستقيم، فصَحَّ لذلك أن يكونَ استِدراكًا للانتفاءِ ....

وأمّا مسألة التمرة[١]، فإذا قال القائل: ليس عندي تمرة ابتداءً، لصحّ ما قاله الزاعم[٢]، أمّا لو قاله إنكاراً لمن يتّهمه بادّخار التمر، كيف يصح ما قال؟

والحاصل أن اقتضاء المقام يُنحي بالهدم لجميع ما بَنَوْه.

ولّما كان الإمام[٣] الداعي إلىٰ الله ذا حظٍّ وافر من علم البيان، قال في تفسيره: «فإن قيل: إن القوم قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ﴾، وجوابه أن يقال: ليس بي ضلال، فلِمَ ترك هذا، وعدل إلىٰ قوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾؟ قلنا: لأن المراد بقوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ أي: ليس بي نوع من أنواع الضلالة البتّة، فكان أبلغ في عموم السلب[٤].

وقال القاضي: «﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ أي: شيء من الضلال، بالَغ في النفي كما بالغوا في الإثبات»[٥].

قولُه: (فصحّ لذلك أن يكون استدراكاً). تلخيص السؤال أن «لكن» حقّها أن تتوسط بين كلامين متغايرين نفْياً وإيجاباً. وأين هذا المعنىٰ في الآية؟

= الثانية: أن الطيبي يتنكّر لما أكد عليه من اعتبار اللفظ في السياق والتركيب، لا بالنظر إليه من حيث هو هو، كما قال. ولست أدري كيف يصف الطيبي بعض ألفاظ القرآن بأنه «أحطُّ منه ـ أي: من بعضه ـ بدرجات كثيرة»، إذا كان يقصد بذلك ألفاظ القرآن فعلاً؟! ولكن لعله يقصد الألفاظ في غير التنزيل.

(١) أي: في قول الزمخشري: «كما لو قيل لك: أَلَكَ تَمْرٌ؟ فقلت: ما لِيَ تَمْرةٌ».

(٢) يعني: ابن أبي الحديد في اعتراضه السابق.

(٣) يعني: الفخر الرازي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٢٢) بتصرّف.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٠).

....

وأجاب: إن التغايرَ حاصل من حيثُ المعنى، لأن معنىٰ قولِه تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ أي: علىٰ صراطٍ مستقيم، كأنه قال: ليس بي ضلالة قط، لكنّي علىٰ الهداية البيّنة. كقولك: جاءني زيد لكنّ عمْراً غائب.

فإن قلتَ: ما فائدة العُدول عن الظاهر؟[1] قلتُ: إرادةُ المبالغة في إثباتِ الهداية، علىٰ أقصىٰ ما يمكن، كما نفىٰ الضلالة كذلك. فكَوْنُه رسولاً مِن ربّ العالمين يوجبُ أن يكونَ مهتدياً، لا غايةَ بعده، لكَونِها انتهاءَ مراتب البشرية، وكمال الرسالة، وكَونه ناصحاً للأمّة، وأميناً في أداءِ الرسالة إليهم ـ كما سنقرّره ـ يقتضي أن يكونَ هادياً، مُرشداً، ليس بعده. ومَنْ شأنُه هذا كيف يقال في حقّه: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَـٰلٍ﴾؟

وهذا التقرير يؤيد ما ذهب إليه المصنِّفُ في تفسيرِ الضَّلالة، لأن المعنى: ليس فيّ شيء مِن الضلالة، لكني علىٰ هدى لا يُكْتَنَه كُنْهه.

وعلىٰ منواله قول القائل:

لــهُ حاجِــبٌ في كــلِّ أمْــرٍ يَشِينُــهُ   وليس لهُ عن طَالِبِ العُرْفِ حاجِبُ[2]

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، وكان الظاهر أن يقال: ولكني علىٰ صراط مستقيم، ليكون التغاير بينه وبين قوله قبل ذلك: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَـٰلَةٌ﴾.

(٢) البيت لمروان بن أبي حفصة، وقد نسبه صاحب «معاهد التنصيص» لابن أبي السمط، ولعله يريد مروان، لأنه يكنىٰ «أبا السمط»، ورواية «المعاهد»: «حاجب عن» بدل «في». ونسبه أبو هلال العسكري في «ديوان المعاني» إلىٰ أبي الطمحان مولىٰ ابن أبي السمط. ولم يَرِد البيت في المجموع من شعر مروان. انظر: «ديوان المعاني» (١ : ٢٣)، و«معاهد التنصيص» (١ : ١٢٧)، و«معجم الشواهد اللغوية» (١ : ٣٨).

والضمير في «له» يعود إلىٰ الممدوح في بيت قبل هذا البيت. والحاجب: المانع. يشينه: يعيبه. والعُرف: المعروف والإحسان.

والشاهد فيه تنكير الحاجب الأول للتعظيم، والثاني للتخيير.

....

فإن قلتَ: إنْ كان المعنىٰ علىٰ ما ذكرْت: لكني علىٰ هُدىً لا يُكْتَنه كُنْهه، فلِمَ تَرك الاختصار، وسلك طريق الإطناب؟[١].

قلتُ: لا ارتيابَ أن هذا الاستدراكَ زيادة علىٰ الجواب، لأن قولَه: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ كان كافياً كما مرّ، فيكونُ من الأسلوب الحكيم[٢] الواردِ علىٰ التخلُّصِ إلىٰ الدعوة علىٰ وجه الترجيعِ[٣] المعنويّ، لأنه بدأ[٤] بالدعوة إلىٰ إثباتِ التوحيد، وإخلاصِ العبادة لله تعالى. فلمّا أراد إثبات الرسالةِ لم يتمكن، لـمّا اعترضوا عليه مِن قَولهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ فانتهز الفرصةَ وأدمج[٥] مقصودَه في الجواب علىٰ أحسن وجه، حيثُ أخرجه مخرجَ الملاطفة والكلام المنصف. يعني: دَعُوا نسبةَ الضلالة إليّ، وانظروا ما هو أهمّ لكم من متابعةِ ناصحِكم، وأمينِكم، ورسولِ ربِّ العالمين.

---

(١) يعني الاستدراك في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.
والاستدراك يعدّ من الأساليب البلاغية إذا كانت فيه نكتة، أو ظريفة زائدة علىٰ المعنىٰ لتحسّنه وتزيّنه. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص١١٠.
والاستدراك في هذا الموضع فيه نكتة ظريفة كما مر، وكما سيأتي بيانه أيضاً، وهي المبالغة في إثبات الهداية له، بحيث يكون مهتدياً لا غاية بعده، وناصحاً هادياً مرشداً، ليس بعده كذلك.

(٢) أي: لـمّا قالوا له: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ اقتضىٰ المقام أن ينفي عن نفسه الضلال، فقال: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾، ولكنه زاد علىٰ ذلك ﴿وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ علىٰ طريقة «الأسلوب الحكيم».

(٣) الترجيع أو المراجعة: هو «أن يحكِيَ المتكلّم مراجعة في القول، ومحاورة جَرَت بينه وبين غيره، بأوجز عبارة، وأخصر لفظ، فينزّل في البلاغة أحسن المنازل، وأعجب المواقع». انظر: «الطراز» (٣: ١٥١-١٥٣).
والترجيع في الآية هو في جواب نوح عليه السلام لقومه حين اتهموه بالضلال.

(٤) قوله: «بدأ» سقط من (ج).

(٥) أي: أن في جواب نوح عليه السلام واستدراكه بقوله: ﴿وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إدماجاً، حيث أدمج صدق نبوته ورسالته وإثبات هدايته، في نفي الضلالة عن نفسه.

عن الضلالة. وقُرِئ: (أُبلِغُكُم) بالتخفيف.

فإن قُلتَ: كيفَ موقعُ قولِه: ﴿ أُبَلِّغُكُمْ ﴾؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ كلامًا مُستأنفًا بيانًا لكونِه رسولَ ربِّ العالمين. والثاني: أن يكونَ صفةً لـ﴿رَسُولٌ﴾.

فإن قُلتَ: كيفَ جازَ أن يكونَ صفةً، والرسولُ لفظُه لفظُ الغائب؟ قلتُ: جازَ ذلك، لأنّ «الرسولَ» وقعَ خبرًا عن ضميرِ المُخاطِب، وكانَ معناه، كما قال:

أَنا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ

ألا ترىٰ أنّ صالحاً عليه السلام لـمّا لم يعْترضوا عليه، عقّب بإثباتِ الرسالة إثباتَ التوحيد في قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ إلى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣].

ففيه[1] خمسةُ أنواع من الأنواع البديعيَّة. فإذا اقتضىٰ المقامُ هذا الإطناب، كان الاقتصار علىٰ تلك العبارةِ تقصيراً، والله أعلم.

قولُه: (وقُرِئ: «أُبلِغُكُمْ» بالتخفيف): أبو عمرو[2].

وقوله: (لأنّ «الرسولَ» وقعَ خبراً عن ضميرِ المُخاطِب) بكسر الطاء، أي: المتكلّم، في قوله: «لَـكِنِّي»، كأنه قال: لكنّي أبلّغكم رسالاتِ ربّي. فأقحَم ﴿رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ للإبهام[3]، ثم بيّنه بقوله: ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي ﴾ تفخيماً وتعظيماً. ومِن ثَمَّ زيد قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

---

(١) أي: في قوله: ﴿ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، وخمسة الأنواع البديعية المقصودة هي كما مر: الاستدراك، والأسلوب الحكيم، وحسن التخلص، والترجيع، والإدماج.

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٧). و«حجة القراءات» ص٢٨٦، وقراءة التخفيف هذه علىٰ أنها من «أبْلَغَ الرسالةَ»، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [هود: ٥٧].

(٣) لعل الطيبي لم يقصد المعنىٰ الاصطلاحي للإبهام، وإنّما أراد معنىٰ التعميم في الجملة، ثم التبيين والتخصيص عن طريق وصف «الرسول» بجملة ﴿أَبْلَغْتُكُمْ﴾.

....

وكذلك قوله: «أَنَا الَّذِي سمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ»[١] أصلُه: أنا سمَّتْني أُمِّي حَيْدَرة، فأقحَمَ الموصولة للتفخيم.

ويعضُدُه ما بعده:

كليْثِ غاباتٍ كريهِ المَنْظَرهْ
أُوفِيهُمُ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ[٢]

أي: أنا ذلك المشهور، المعروفُ في الشجاعة، الذي لا يخفىٰ علىٰ كلِّ أحد. ولا يريدُ مجرّد الإخبارِ عن أن أمَّه سمَّتْه بهذا الاسم؛ إذ لو أريد ذلك لقال: أنا الذي سمَّتْه أُمُّه حَيْدرة.

قائلُه أميرُ المؤمنين عليّ رضي الله عنه.

الجوهري: «سمَّتْه أمه فاطمةُ بنتُ أسد باسم أبيها، وأبو طالب غائب، فلمّا قَدِم كرِهَه، وسماه عليّاً».

وكان القياس: أنا الذي سمَّتْه، ليرجعَ الضميرُ إلىٰ الموصول، ولكنه ذهب إلىٰ المعنى، لأن خبرَ المبتدأ هو الموصول مع الصلة، وفيه ضمير «أنا» الراجعُ إلىٰ المبتدأ، كأنه قال: أنا سمَّتْني.

---

(١) في «لسان العرب»: «الحَيْدَرَة» بأل التعريف، وما هو مذكور موافق لما في «صحيح مسلم».

(٢) الأبيات لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه قالها حينما نزل لمبارزة «مَرْحَب» فارس خيبر، كما سيأتي.

ويروى البيتان الأخيران في بعض المصادر:

كَلَيْثِ غابات غليظ القَصَرَهْ
أَكِيلُكُم بالسّيف كيْلَ السنْدَرَهْ

الغابات: جمع غابة، وهي الشجر الملتفّ، وتطلق علىٰ عرين الأسد.

وهذا الخبر أخرجه مسلم (١٨٠٧) وأبو عوانة (٤: ٢٦١) وابن حبان (٦٩٣٥) وفيه تمامُ تخريجه.

﴿رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾: ما أُوحِيَ إليَّ في الأوقاتِ المُتطاوِلة، أو في المعاني المُخْتَلِفةِ من الأوامرِ والنواهي والمواعظِ والزواجرِ والبشائرِ والنذائر.

ويجوزُ أن يريدَ رسالاتِه إليه وإلىٰ الأنبياءِ قبلَه من صُحُفِ جَدِّه إدريس، وهي ثلاثونَ صحيفة، ومن صُحُفِ شيثَ وهي خمسونَ صحيفة.

﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ يقال: نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له، وفي زيادةِ اللامِ مبالغةٌ ودَلالةٌ علىٰ إمحاضِ النصيحةِ وأنَّها وقعَت خالصةً للمنصوحِ له مقصودًا بها جانِبُه لا غير، فرُبَّ نصيحةٍ ينتفعُ بها الناصح، فيَقصِدُ النفعَيْن جميعًا، **ولا نَصيحةَ أَمحَضُ من نصيحةِ الله تعالىٰ ورسلِه عليهم السلام.**

والحيدَرَة: من أسماءِ الأسد. والسَّنْدَرة: مِكْيال ضخْم.

أي: أقتلُهم قتلاً سريعاً.

وفي رواية مسلم: «قالها ـ أي: الأبيات ـ في مبارَزَةِ المَرْحب، ثم ضرب رأسَه، فقتله».

قولُه: (﴿رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾: ما أُوحِيَ إليَّ). يعني: إنَّما جَمَع: ﴿رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ لاختلافِ أوقاتها، أو لتنوُّعِ معانيها، أو لكثرةِ المُنزَّل عليهم من الرسل.

قوله: (**ولا نصيحة أمحضُ من نصيحة الله ورسله**)، لاجتماع الرسُل قاطبةً علىٰ نحو قوله: «قل ما سألتكم عليه أجراً فهو لكم إن أجري إلا علىٰ الله»، وأصل النُّصح في اللغة: الخُلوص، يقال: نصحتُ العَسَل: إذا خلّصتَـهُ من الشَّمع، ويقال: هو مأخوذٌ من: نَصَح الرجل ثوبَه، أي: خاطَه، شبَّهوا فعل النّاصِح فيما يتحرّاه من صلاح المنصوح له بفعل الخياط فيما يَسُدُّ مِن خَلَل الثوب.

واعلم أن النصيحة بابٌ عظيمٌ في الدين، روينا عن مسلم وأبي داود والنسائي عن تميم الداريّ: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الدين النصيحة» ثلاثاً، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله

....

ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[١] هذا رواية مسلم. وأخرج نحوه الترمذي[٢] عن أبي هريرة.

قال أبو سليمان الخطّابي: «النصيحة: كلمةٌ جامعةٌ يُعبَّر بها عن جملة إرادة الخير، وليس يمكن أن يعبَّر بهذا المعنىٰ بكلمة وجيزة يحصرها ويجمع معناها غيرها، كما قالوا في «الفَلَاح»: ليس في كلامهم كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه.

فقوله ﷺ: «الدين النصيحة» يريد: عمادُ أمرِ الدين إنما هو النصيحة، وبها ثباتُه، كقوله ﷺ: «الأعمال بالنيات»[٣]، أي: صحّتُها وثباتُها بالنِّية.

فمعنىٰ نصيحة الله: الإيمان به وصحة الاعتقاد في وحدانيته، وتركُ الإلحاد في صفاتِه، وإخلاص النية في عبادته، وبذل الطاعة فيما أمر به ونهىٰ عنه، والاعتراف بنعمته والشكر له عليها، وموالاة من أطاعه، ومعاداة من عصاه، وحقيقةُ هذه الإضافة راجعةٌ إلى العبد في نصيحة نفسه، والله غنيٌّ عن نُصْحِ كلِّ ناصحٍ.

ومعنىٰ نصيحة الكتاب: الإيمان به، وبأنه كلام الله ووحيُه وتنزيلُه، لا يقدر علىٰ مثله أحدٌ من المخلوقين، وإقامة حروفه في التلاوة، والتصديق بوعده ووعيده، والاعتبار بمواعظه، والتفكُّر في عجائبه، والعمل بمُحكمِه، والتسليم لمتشابهه.

وأما النصيحة لرسول الله ﷺ: فهو التصديق بنبوَّته، وقَبول ما جاء به ودعا إليه، وبذلُ الطاعة فيما أمر ونهىٰ، والانقياد له، وإيثاره بالمحبة فوق نفسه، ووالده، وولده، والناس أجمعين.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٥)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والنسائي (٤١٩٧-٤٢٠٠).

(٢) برقم (١٩٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: مِن صفاتِ الله وأحوالِه، يعني: قدرتَه الباهرةَ وشِدَّةَ بَطْشِه علىٰ أعدائِه، وأنَّ بأسَه لا يُردُّ عن القومِ المُجرِمين.

وقيل: لم يَسمَعوا بقومٍ حلَّ بهم العذابُ قَبْلَهم ....

ونصيحة الأئمة: أن تطيعهم في الحقِّ، ولا ترىٰ الخروج عليهم إذا جارُوا.

ونصيحة عامة المسلمين: إرشادُهم إلىٰ مصالحهم في الدنيا والدين»[١].

وجماع القول فيه: أن النصيحة هي خلوصُ المحبةِ للمنصوحِ له، والتحرِّي فيما يستدعيه حقُّه، فلا يبعُدُ أن يدخلَ في المعنىٰ ما رويناه عن البخاري ومسلم والترمذي عن معاذ، عن رسول الله ﷺ: «حق الله علىٰ العباد أن يعبدوهُ ولا يُشركوا به شيئاً، وحق العبادِ علىٰ الله أن لا يعذِّب من لا يشرك به شيئاً» فقلت: يا رسول الله، أفلا أُبشِّر به الناس؟ قال: «لا تُبشِّرهم فيتَّكلوا»[٢]. ويدخل فيه أيضاً قوله تعالى: ﴿تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]، قال: «التوبة النَّصوحُ: هي أن ينصحوا بالتوبة أنفسَهم فيأتوا بها على طريقتها، متداركةً للفرطات، ماحيةً للسيئات»، وعلىٰ هذا جميع أعضاء الإنسان، كلٌّ علىٰ حسب ما خُلق لأجلِه[٣].

قولُه: (أي: مِن صفاتِ الله وأحوالِه). قيل: فيه نظر، لأن الحالَ صفةٌ سريعةُ الزوال، وشيكةُ الانتقال، تدلُّ علىٰ التغيُّر والانفعال، تعالىٰ الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً.

والجوابُ أنّ المرادَ بالأحوال: الشؤونُ التي يبديها، كقولِه تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

وإليه الإشارة بقوله: «وشدة بطشِه علىٰ أعدائه».

---

(١) «معالم السنن» للخطابي (٤: ١٢٥-١٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٣)، وابن ماجه (٤٢٩٦).

(٣) من قوله: «قوله: ولا نصيحة أمحض من نصيحة الله ورسله» إلىٰ هنا أثبتُّه من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول الخطية.

فكانوا آمنين لا يعلمونَ ما عَلِمَه نوحٌ بوَحْيِ الله إليه، **أو أراد: وأعلَمُ من جهةِ الله** أشياءَ لا عِلمَ لكم بها قد أُوحِيَ إليّ بها.

[﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٦٣]

﴿أَوَعَجِبْتُمْ﴾ الهمزةُ للإنكار، والواوُ للعطف، والمعطوفُ عليه محذوف، كأنه قيل: أَكَذَّبتُم وعَجِبتُم. ﴿أَن جَآءَكُمْ﴾: مِنْ أنْ جاءَكم ﴿ذِكْرٌ﴾: موعظةٌ، ﴿مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾: علىٰ لِسانِ رجلٍ منكم، كقوله: ﴿مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وذلك أنَّهم كانوا يتعجَّبونَ من نُبوَّةِ نوحٍ عليه السلامُ ويقولون: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ يَعْنونَ إرسالَ البَشَر، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤].

﴿لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟﴾: ليُحذِّرَكُم عاقِبةَ الكُفرِ **وليُوجِدَ منكم التَّقْوَىٰ**، وهي الخشيةُ بسببِ الإنذار، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾: ولتُرْحَموا بالتقوىٰ إن وُجِدَت منكم.

قولُه: (**أو أراد: وأعْلَمُ من جهةِ الله**). يريد: أنّ ﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ﴾: إما بيانُ ﴿مَا﴾ حال منه، أو من العائدِ المحذوف في الصِّلة[1]. فالمعنى: وأعلمُ ما لا تعلمون مِن صفات الله تعالىٰ، وهي: شدةُ بطشِه علىٰ أعدائه. وإنّما لم يعْلموا لأنهم أوّل الأمم الهالكة، لم يسمعوا بقَوم حلّ بهم العذاب قبلهم. أو هو[2] متعلّق بقوله: «أَعْلَمُ»، ابتدائية. فالمعنىٰ ما قال: «وأعلمُ من جهة الله أشياءَ لا علمَ لكم بها»، لأن الوحيَ إنّما يختصُّ بالأنبياء.

قولُه: (**وليُوجِدَ منكم التَّقْوَى**). أي: ليُوجِدَ منه الإنذار، وليُوجِدَ منكم التَّقْوى.

نَزّلها منزلةَ اللازم، وجعل العطفَ علىٰ مجموع ﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ مع اللام، علىٰ مِنوالِ قوله

---

(١) أي في ﴿تَعْلَمُونَ﴾، والتقدير «تعلمونه». وهذان الوجهان في ﴿مِنَ﴾ منقولان من «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١: ٥٧٨).

(٢) يعني: ﴿مِنَ﴾ في ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾، وهذا الوجه منقول من «التبيان» كذلك.

[﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ ﴾ ٦٤]

﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ قيل: كانوا أربعينَ رجلًا وأربعينَ امرأة. وقيل: تسعة، بنوهُ: سامٌ وحامٌ ويافِث، وسِتَّةٌ ممَّن آمَنَ به.

فإن قُلت: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ﴾ بمَ يتعلَّق؟ قلتُ: هو مُتعلِّقٌ بـ﴿مَعَهُۥ﴾، كأنه قيل: والذينَ استَقرُّوا معَه في الفُلْك، أو صَحِبوه في الفُلْك. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بفِعْلِ الإنجاء، أي: أنجَيْناهُم في السَّفينةِ من الطوفان، ﴿عَمِينَ﴾: عُمْيَ القُلوبِ غيرَ مُسْتَبصِرين، وقُرِئ: «عامِين»، والفرقُ بينَ العَمِي والعامِي: **أنَّ العَمِيَ يدلُّ علىٰ عَمًى ثابت، والعامِي علىٰ عَمًى حادِث**. ونَحْوُه قولُه: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢].

[﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠

تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥][(١)]، علىٰ رأي صاحب «المفتاح»[(٢)]. ولهذا قال: «وهي الـخَشيةُ بسبب الإنذار»، لأن إنذارَه مُقدَّم علىٰ خشيتِهم.

قال القاضي: «لِيُنْذِركم عاقبةَ الكفرِ والمعاصي، ولتتقوا منها بسببِ الإنذار»[(٣)].

قولُه: (**أنَّ العَمِيَ يدلُّ علىٰ عَمىً ثابت**) لِدلالة الصفة المشبهةِ علىٰ الثُّبوت، (**والعَامِيَ علىٰ عَمىً حادث**) لأن اسمَ الفاعل دونها في الدَّلالةِ علىٰ الثبوت.

---

(١) والشاهد في الآية عطف قوله: «قالا الحمد لله» علىٰ مجموع قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٣.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣١)، وفيه: «منهما» موضع «منها»، أي: من الكفر والمعاصي.

لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ۞ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٦٥ -٦٩]

﴿أَخَاهُمْ﴾: واحِدًا منهم، من قولك: يا أخا العَرَب؛ للواحدِ منهم، وإنما جُعِلَ واحدًا منهم، لأنَّهم أفهَمُ عن رجُلٍ منهم وأعرفُ بحالِه في صدْقِه وأمانتِه، وهو هودُ بن شالَخ بن أرْفَخْشَذ بنِ سامِ بن نُوح، و﴿أَخَاهُمْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩]، و﴿هُودًا﴾ عطفُ بَيانٍ له.

فإن قُلت: لمَ حذفَ العاطفَ من قوله: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾، ولم يقل: «فقال» كما في قِصَّةِ نوح؟ قلتُ: هو علىٰ تقديرِ سُؤالِ سائلٍ قال: فما قالَ لهم هود؟ فقيل: قال: يا قومِ اعبُدوا الله، وكذلك ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾.

قولُه: (لأنَّهم أفْهَمُ عن رجُلٍ منهم): أي: أَفْهَمُ للكلام الصادرِ عن رجُلٍ هو من أنفُسِهم، مِن رجُلٍ مِن غيرِهم، وأعْرف بحالِه من حال غيرِه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

قولُه: (علىٰ تقديرِ سُؤالِ سائلٍ): وحاصله: إنْ كان الفاء رابطاً لفظياً، فالاستئناف رابط معنويّ، كما سبق في أوّل «البقرة».

قال صاحب «الفرائد»: «إنّما حسُن هذا لأن قصةَ نوح عليه السلام ابتداءُ كلام، فالسؤال غير مقتضىٰ الحال. وأمّا قصةُ «هود» فكانت معطوفة علىٰ قصة «نوح»، فيمكن أن يقعَ في خاطرِ السامع: أقال هودٌ ما قال نوح، أم قال غيرَه؟ فكانت مظنّةَ أن يسأل: ماذا قال هود لقومه؟ فقيل: قال ما قاله نوحٌ لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾.

فإن قُلتَ: لم وُصِفَ الملأُ بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ دون الملأِ من قومِ نوح؟ قلتُ: كانَ في أشرافِ قوم هودٍ مَنْ آمنَ به، منهم مَرْثَدُ بنُ سعدٍ الذي أسلمَ وكان يكتُمُ إسلامَه فأُرِيدَتِ التفرقةُ بالوَصْف، ولم يكُنْ في أشرافِ قومِ نوحٍ مُؤمِن، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْآخِرَةِ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ويجوزُ أن يكونَ وَصْفًا واردًا للذمِّ لا غَيْر.

﴿فِي سَفَاهَةٍ﴾: في خِفَّةِ حِلْمٍ وسَخافةِ عَقْل، حيثُ تَهجُرُ دينَ قومِك إلى دينٍ آخر، وجُعِلَت السَّفاهةُ ظَرْفًا علىٰ طريقِ المجاز. أرادوا أنه متمكِّنٌ فيها غيرُ مُنْفَكٍّ عنها.

قولُه: (فأُرِيدَت التفرقةُ بالوَصْف): يعني: إنّما وصفَ الملأ من قَوم هود، دون قَوم نوح، ليمتازَ الذين كفروا من الذين آمنوا منهم. ولمّا لم يكنْ في أشراف قَوم نوح مؤمن، لم يفتقرْ إلىٰ التفرقة.

قال مولانا الإمامُ بهاء الدين الكاشيّ، تغمّده الله برحمته: «وفيه نظر، لأنّ قولَه تعالىٰ في سورة «المؤمنين»: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] واردٌ في قَوم نوح، وهو لا يساعدُ هذا الجواب[1]. بقي أن يكونَ وَصْفَ ذم». يعني الجواب الأول مدخول[2]، فتعيّن الجواب الثاني، وهو قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ وصفاً وارداً للذم».

وقلتُ: ويمكن أنْ يقال: إن اختصاصَ هذا المقامِ بالذمّ دون الأوّل[3]، لأن هوداً كان

---

(١) يعني أن الكاشي لا يسلّم بما ذهب إليه الزمخشري من أن وصف «الملأ بـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ من قوم هود للتفرقة بينهم وبين قوم نوح كما سبق، لورود مثل هذا الوصف للملأ من قوم نوح في الآية (٢٤) من سورة المؤمنون. ويقبل الوجه الثاني، وهو: «أن يكون وصفاً وارداً للذمّ» مع زيادة طريفة تنمّ عن دقّة فهم الكاشي، وقدرته الفائقة علىٰ استخراج اللطائف من النصوص، والربط بينها ربطاً محكماً.

(٢) مِن الدَّخَل بالتحريك، وهو العيبُ والفساد.

(٣) يعني بالأول هنا ذكر الملأ من قوم نوح دون وصفهم بـ «الذين كفروا»، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٠].

وفي إجابةِ الأنبياءِ عليهم السلامُ مَنْ نَسَبَهُم إلىٰ الضلالِ والسَّفاهة، بما أجابوهم به؛ من الكلامِ الصادرِ عن الحِلْمِ والإغضاءِ وتَرْكِ المُقابلةِ بما قالوا لهم، مَعَ عِلْمِهم بأنَّ خُصومَهم أضلُّ الناسِ وأسفَهُهُم: أدبٌ حَسَنٌ وخُلُقٌ عظيم، وحكايةُ الله عزَّ وجلَّ ذلك تعليمٌ لعبادِه كيف يُخاطِبون السفهاء، وكيف يُغْضون عنهم ويُسْبِلونَ أذيالَهم علىٰ ما يكونُ منهم.

﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ أي: عُرِفْتُ فيما بينكم بالنُّصْحِ والأمانة، فما حَقِّي أن أُتَّهم، أو: أنا لكم ناصحٌ فيما أدعوكُم إليه، أمينٌ علىٰ ما أقولُ لكم لا أكذِبُ فيه.

منهم، لقوله تعالى: ﴿أَخَاهُمْ﴾، وكانوا أعْرف بحاله أنه أحلَمُ الناس، وأرْشَدُهُم[1] سَجيَّةً، وأصدقُهم لهجة، فكان جوابهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ كفراً وعناداً، وستْراً للحقّ، بخلاف قَول الملأ من أشراف قَومِ نوحٍ في هذا المقام.

ألا ترىٰ كيف ذمَّهم في سورة «المؤمنين»، حيث قالوا: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَـٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا۟ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٢٤-٢٥].

قولُه: (في إجابة الأنبياء) خبر، وقولُه: «أدَبٌ حَسَن» مبتدأ، «وتَرْكِ المُقابلةِ» عطف علىٰ «إجابة»، و«بما أجابوهم به» متعلق بـ «إجابة»، والكلام فيه الإدماج المسمّىٰ بإشارة النَّص في الأصول[2].

قولُه: (﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾: أي عُرِفْتُ فيما بينكم): يشيرُ بهذا إلىٰ أن قولَه: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ جملة مستأنَفة، وقعت معترِضة[3]. ثم قوله: «وأنا لكُم ناصحٌ فيما أدعوكم إليه، أمين»

---

(١) في (ح): «وأشدهم».

(٢) قوله: «والكلام فيه الإدماج المسمّىٰ بإشارة النَّص في الأصول» أثبته من (ط).

(٣) يبدو من هذا أن الطيبي، شأنه شأن الزمخشري، «لا يشترط أن يكون الاعتراض واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين معنى، بل يجوز أن يقع في آخر كلام يليه كلام، أو يليه كلام غير متصل به =

﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ أي: خلفْتُموهُم في الأرض، أو: جَعَلَكُم مُلوكًا في الأرض قد استَخلَفَكُم فيها بعدهم، ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾ فيما خلقَ من أجْرامِكم ذهابًا في الطُّولِ والبَدانة، قيل: كان أقصَرُهم سِتِّين ذراعًا، وأطولُهم مئةَ ذراع، ﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ في استِخلافِكم وبَسْطةِ أجرامِكم وما سِواهما من عطاياه. ....

يؤْذِن أنّ الواوَ للحال. ونحْوه صرّح به في «البقرة» في قوله: ﴿ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢] اعتراضاً وحالاً.

قولُه: (فيما خلقَ من أجْرامِكم): جعل قوله: ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ﴾ ظرفاً لقوله: ﴿وَزَادَكُمۡ﴾، ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾: مفعول به. وفسّر «البسطة»: بالطولِ والبَدانة.

قال أبو البقاء: ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ﴾ يجوز أن يكونَ حالاً من ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾، وأن يكونَ متعلّقاً بـ«زادكم»[1].

واختار القاضي أن يكون حالاً، حيث قال: «﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾: قامةً وقوة. وهو تعميمٌ بعد تخصيص»[2].

قولُه: (﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾: في استِخلافِكم، وبَسْطةِ أجرامِكم): يعني: أن المراد بـ﴿ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾. كرّره[3] تقريراً وتوكيداً، ليشكروا تلك النعمة، بتصديقِ رسولِه، وما

= معنى... فيشمل التذييل، ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب جملة كان أو أكثر من جملة». انظر: «الإيضاح» (٣١٧).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٧٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٣). وفي نقل الطيبي للجملة الأخيرة إيهام بأن ﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾: هو تعميم بعد تخصيص. والحقيقة أن هذه الجملة جاءت تعقيباً علىٰ قوله تعالىٰ بعد ذلك: ﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾، فهو تعميم بعد تخصيص، كما ترى.

(٣) وهو تكرار بالمعنىٰ دون اللفظ سوىٰ قوله: ﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ﴾، ولو قال: إنه «تعميم بعد تخصيص» كما قال البيضاوي قبل ذلك، لكان أدق، أي: أن في الكلام إطناباً بطريق ذكر العام بعد الخاص، لا بالتكرار.

وواحدُ «الآلاء»: «إِلًى» ونحو: إِنًى وآناء، وضِلَعٍ وأضلاع، وعِنَبٍ وأعناب.

فإن قُلت: ﴿إِذْ﴾ في قوله: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ﴾، ما وَجْهُ انـتِصابِه؟ قلت: هو مفعولٌ به وليس بظَرْف، أي: اذكُروا وَقْتَ استِخلافِكم.

جاء به، فيعبدوا الله، ويوحّدوه، ويتركوا العِنادَ والتعجّب.

وفي ذِكْرِ نوح إشارةٌ إلىٰ دَفْع التعجُّب، يعني: هذا الذي جئتُ به ليس بِبِدْع، فاذكروا نوحاً وإرسالَه إلىٰ قومه، وإلىٰ الوعيدِ والتهديد. أي: اذكروا إهلاكَ قومه لتكذيبهم رسولَ ربهم.

قولُه: (**وواحدُ «الآلاء»: «إِلًى»**): قال الزجّـاج: «آلاء الله: نِعَمُ الله. واحدها: إِلًى. قال الأعشى:

أبيضَ لا يَرْهَبُ الـهُزَالَ، ولا يَقْطَعُ رِحْمـاً، ولا يخـونُ إِلا[1]

واحدها: إِلًى، وأَلًا، وإِلْـيٌ»[2].

قولُه: (**هو مفعولٌ به وليس بظَرْف**): قال صاحب «الفرائد»: «يُشْكِلُ هذا بقولهم: «إذ» و«إذا»، وقوعهما ظرفَين لازم». وأجيب: أن بابَ الاتّساعِ واسع.

---

(١) البيت من قصيدة قالها الأعشىٰ يمدح «سلامة ذا فائش»، أحد أذواء (أمراء) اليمن آنذاك.

أبيض: صفة للمدوح، أي: ميمون. لا يرهب: لا يخاف، الهزال: الضعف، والمقصود أنه لا يخشىٰ الفقر، الرِّحْم ـ بكسر فسكون ـ: القرابة، ومثْلها الرَّحِم ـ بفتح فكسر ـ . يخون: يكفر. إلا: يجوز أن يكون واحد آلاء ـ وهو ما قصد إليه الزجاج بالاستشهاد بهذا البيت، وأن يكون مخففاً من الإلّ: بمعنىٰ العهد والميثاق، فلا يكون ثمة شاهد في البيت. انظر: «ديوان الأعشىٰ»، شرح د. محمد محمد حسين ص٢٧١، و«لسان العرب» (١ : ١١٩) مادة (ألا).

والشاهد في البيت قوله: «إلا» علىٰ أنه مفرد «آلاء» بمعنىٰ «نِعَم».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢ : ٣٨٤). والعبارة الأخيرة فيه: «ويجوز أن يكون واحدها: إِلْيٌ وإِلًى»، ولم يذكر «أَلًا» بالألف العصوية (القائمة).

[﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌۖ أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ * فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۖ وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ ٧٠- ٧٢]

﴿أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ﴾ أنكروا واستَبْعَدوا اختِصاصَ الله وَحْدَه بالعبادة، وتَرْكَ دينِ الآباء في اتخاذِ الأصنامِ شركاءَ معه، حُبًّا لِما نَشؤوا عليه، وإلْفًا لِما صادَفوا آباءَهم يَتَديَّنونَ به.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ المجيءِ في قولِه: ﴿أَجِئۡتَنَا﴾؟ قلتُ: فيه أوجُه: أن يكونَ لهودٍ عليه السلام مكانٌ مُعْتَزَلٌ عن قومِهِ يَتَحَنَّثُ فيه، كما كان يفعلُ رسولُ الله ﷺ بحِراءٍ قبلَ المَبعَث، فلمّا أُوحِيَ إليه جاءَ قومَه يدعوهم.

وأن يُريدوا به الاستهزاء، لأنَّهم كانوا يَعتَقِدونَ أنَّ الله تعالىٰ لا يُرسِلُ إلّا الملائكة، **فكأنهم قالوا: أجئتَنا من السماءِ** كما يجيءُ المَلَك. وأن لا يُريدوا حقيقةَ المجيء، ....

قولُه: (**يَتَحَنَّثُ فيه**)، النهاية: «أي: يتعبّد. يقال: فلانٌ يتحنّث، أي: يفعلُ فعلاً يخرجُ به من الإثم[1]، كما يقال: يتأثّمُ ويتحرّج: إذا فعل ما يخرجُ به من الإثمِ والحرج».

قولُه: (**فكأنهم قالوا: أجئتَنا من السماءِ؟**): فإن قلت: أين قرينةُ هذا المجيء؟ قلت: إنهم لمّا استبعدوا اختصاصَ الله وحدَه بالعبادة، بَنَوُا الأمرَ علىٰ المُحال، كقوله تعالىٰ: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥][2]، فإثبات المجيء حينئذٍ علىٰ الحقيقة استهزاء[3].

---

(١) في «النهاية» زيادة: «والحرج».

(٢) والآية شاهد علىٰ أن أمر الصعود في السماء مبنيّ علىٰ المحال.

(٣) أي: علىٰ المعنىٰ الثاني للمجيء وهو «أجئتنا من السماء» حقيقة، لا مجاز فيه، بقصد الاستهزاء.

ولكنِ التعرُّضَ بذلك والقَصْد، كما يقال: ذَهَبَ يَشتُمُني، ولا يُرادُ حقيقةُ الذهاب، كأنهم قالوا: أقصَدْتَنا لنَعبُدَ الله وَحْدَه، وتَعرَّضْتَ لنا بتكليفِ ذلك؟

﴿فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ استعجالٌ منهم للعذاب.

﴿قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم﴾ أي: حَقَّ عليكم ووَجَب، أو قد نَزَلَ عليكم. جَعَلَ المُتوقَّعَ الذي لا بُدَّ من نُزولِه بمنزلةِ الواقع، ....

قولُه: (﴿قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم﴾: أي: حَقَّ عليكم ووَجَب): يعني: استعمال ﴿وَقَعَ﴾ في الرِّجْسِ والغَضَبِ مجازٌ من[1] الوجوب الذي هو اللزوم، من إطلاق السبب، كاستعمال[2] الوجوبِ الشرعيّ، لأنه في الأصلِ للوقوع.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦][3].

قال المصنف: «وجوب الجنوب: وقوعُها علىٰ الأرض».

ويجوز أن يكونَ[4] استعارة تَبَعية، شبه تعلّقَ الغضب والرِّجْسِ بهم، بنزول جسم من علوّ إلى سُفْل. وهو المراد من قولِه: «أو قد نَزَلَ عليكم».

---

(١) أي أن في لفظ ﴿وَقَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌ﴾، مجازاً مرسلاً علاقته السببية، إذ أطلق لفظ ﴿وَقَعَ﴾ وأراد «وجب» بمعنىٰ «لَزِم»، لأن وقوع الشيء سبب في وجوبه.

(٢) من قوله: ««وقع» في الرجس، والغضب» إلىٰ هنا سقط من (ج).

(٣) والجُنوب: جمع جَمْع. ومعنىٰ ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾، أي: وقعت علىٰ الأرض. وجواب الشرط في الآية: ﴿فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡقَانِعَ وَٱلۡمُعۡتَرَّۚ﴾.

(٤) يعني قوله: ﴿وَقَعَ﴾ في الآية يجوز أن يكون من قبيل الاستعارة التبعية، والاستعارة هنا وقعت في الفعل ﴿وَقَعَ﴾ فهي تبعية، حيث شبه تعلّق الرجس والغضب بهم، بنزول جسم من علوّ أو وقوعه عليهم، فحذف المشبه، وصرح بالمشبه به، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الحقيقي وهي قوله: ﴿مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ﴾، علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

ونَحْوُه قوْلُك لِـمَن طَلَبَ إليك بعضَ المطالب: قد كان ذلك.

وعن حَسّان: أنَّ ابنَه عَبْدَ الرحمٰن لَسَعَه زُنْبورٌ وهو طفل، فجاءَ يبكي، فقال له: يا بُنيَّ ما لَكَ؟ قال: لَسَعَني طُوَيِّرٌ كأنَّه مُلتَفٌّ في بُرْدَيْ حِبَرة، فضَمَّه إلىٰ صَدْرِه، وقال: يا بُنيَّ، قد قُلْتَ الشِّعْر.

والرِّجْسُ: العذاب، من الارتجاس، وهو الاضطراب، ﴿فِىٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾: في أشياءَ ما هيَ إلّا أسماءٌ ليسَ تحتها مُسَمَّيات، لأنكم تُسمُّونَها آلهة، ومعنىٰ الإلهيةِ فيها معدومٌ مُـحالٌ وُجودُه، وهذا كقولِه تعالىٰ: ﴿مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢]، ومعنىٰ ﴿سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾: سَمَّيْتُم بها، من قولك: سَمَّيْتُه زَيْدًا.

قولُه: (لِمَن طَلَبَ إليك بعض المطالب): أي: احتاج إليك في الطَّلب. وفيه تضمين[١].

قولُه: (فِي بُرْدَيْ حِبَرة): النهاية: «الحبيرُ من البُرود: ما كان مَوْشِيّاً مخطَّطاً. يقال: بُرْد حَبير[٢]، وبُرْدُ حِبَرة ـ بوزن: عِنَبَة ـ علىٰ الوصف والإضافة، وهو بُرْد يمانٍ».

قولُه: (قد قُلْتَ الشِّعْر): لـمّا لفّق ابنُه[٣] هذه الألفاظ، توقّع منه أنه سيقوله. فجعل المتوقَّع كالواقع[٤]، فقال: «قد قلت» علىٰ الماضي.

---

(١) التضمين هنا في كلام الطيبي هو التضمين النحوي، لا البلاغي.
والتضمين النحوي هو: أن يُشرَّب فعلٌ معنى فعل آخر فيعمل عمله، راجع «حاشية الصبان» (١: ١٤).
فـ«طلب» هنا ضمِّن معنى «احتاج» فعدّيَ بـ«إلى».

(٢) كذا في (ط): «الحبير من البرود... برد حبير»، وهو الموافق لما في «النهاية»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «الحِبر من البرود... برد حِبر».

(٣) يعني عبد الرحمن بن حسان.

(٤) يقصد أن في قول حسان هذا لابنه استعارةً تبعية، إذ شبه المتوقّع بالواقع فعلاً، كما في قوله تعالى: ﴿قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم﴾، مع ما يفيده التعبير بالماضي عن المستقبل من تأكيد وتحقيق.

وقَطْعُ دابرِهم: استِئصالُهم وتدميرُهم عن آخرِهم، وقِصَّتُهم: أنَّ عادًا قد تَبسَّطوا في البلادِ ما بين عُمانَ وحَضْرَمَوْتَ. وكانَ لهم أصنامٌ يعبدونها، صُداءٌ وصَمودٌ والهَباءُ، فبعَثَ الله إليهم هودًا نبيًّا، وكان مِن أوسَطِهم وأفضلِهم حَسَبًا، فكَذَّبوهُ وازدادوا عُتوًّا وتجبُّرًا، فأمسَكَ اللهُ عنهم القَطْرَ ثلاثَ سِنينَ حتّىٰ جَهِدوا، وكان الناسُ إذا نزلَ بهم بلاءٌ طَلَبوا إلىٰ الله تعالىٰ الفَرَجَ منه عندَ بيتِهِ المُحرَّم، مُسلِمُهم ومُشرِكُهم، وأهلُ مكَّةَ إذ ذاك العَماليق؛ أولادُ عِمْليقِ بنِ لاوَذ بنِ سام بن نوح، وسَيِّدُهم معاويةُ بنُ بكر، فجَهَّزَت عادٌ إلى مكّةَ من أماثِلهم سبعين رجلًا، منهم قَيْلُ ابنُ عَنْز، ومَرْثِدُ بنُ سعد الذي كان يكتُم إسلامَه، فلمّا قدِموا نزلوا علىٰ مُعاويةَ بنِ بكر، وهو بظاهرِ مكَّة خارجًا من الحرَم، فأنزلَهم وأكرمَهُم، وكانوا أخوالَه وأصهارَه، فأقاموا عندَه شهرًا يشربون الخَمْرَ وتُغنِّيهم الجرادتانِ ـ قَيْنتانِ كانتا لمعاوية ـ، فلما رأىٰ طولَ مُقامِهم وذُهولَهم باللَّهْو عمّا قدِموا له أهَمَّه ذلك، وقال: قد هَلَكَ أخوالي وأصهاري، وهؤلاءِ علىٰ ما هُم عليه، وكان يَستَحي أن يُكلِّمَهم؛ خيفةَ أن يظنُّوا به ثِقَلَ مُقامِهم عليه، فذكر ذلك للقَينَتَين، فقالتا: قُلْ شِعرًا نُغنِّيهم به لا يَدرون من قاله، فقال معاويةُ:

ألا يا قَيْلُ وَيْحَكَ قُمْ فَهَيْنِمْ	لَعَلَّ اللهَ يَسْقِينا غَماما
فيَسْقي أرْضَ عَادٍ إنَّ عادًا	قَدَ امْسَوا مَا يُبِينُونَ الكلاما

قولُه: (فَهَيْنِمْ)، الهَيْنَمة: إخفاء الكلام. وهاهُنا: عبارةٌ عن الدُّعاء.

قولُه: (يَسْقِينا غماماً): أي: غيثاً.

قولُه: (مَا يُبِينُونَ الكلامَا) أي: لا يفقهون قولاً مِن ضَعْفهم.

فلما غَنَّتا به قالوا: إنَّ قومَكم يَتَغَوَّثونَ من البلاءِ الذي نزلَ بهم، وقد أبطَأْتُم عليهم، فادخُلوا الحرَمَ واستَسْقُوا لقومكم، فقال لهم مَرْثِدُ بنُ سَعْد: والله لا تُسْقَوْنَ بدُعائِكم، ولكن إن أطَعْتُم نبيَّكُم وتُبْتُم إلىٰ الله سُقِيتُم، وأظهرَ إسلامَه، فقالوا لمعاويةَ: احبِسْ عنا مَرْثِدًا لا يَقْدَمَنَّ معنا مكَّة، فإنه قد اتَّبعَ دينَ هود، وترك دينَنا، ثم دخلوا مكة، فقالَ قَيْل: اللَّهمَّ اسقِ عادًا ما كُنتَ تَسْقيهم، فأنشَأَ اللهُ تعالىٰ سَحاباتٍ ثلاثًا: بيضاءَ وحمراءَ وسوداء، ثم ناداهُ مُنادٍ من السماء: يا قَيْل، اختَرْ لنفسِك ولقومِك، فقال: اختَرْتُ السوداءَ فإنها أكثرُهُنَّ ماءً، فخَرَجَتْ علىٰ عادٍ من وادٍ لهم يُقالُ له: المُغيث، فاستَبْشَروا بها وقالوا: هذا عارضٌ مُمْطِرُنا، فجاءَتْهُم منها ريحٌ عقيمٌ فأهلكَتْهُم، ونجا هودٌ عليه السلام والمؤمنون معه، فأتَوْا مكَّة، فعبدوا الله فيها حتىٰ ماتوا.

فإن قُلت: ما فائدةُ نَفْيِ الإيمانِ عنهم في قوله: ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾، مَعَ إثباتِ التكذيبِ بآياتِ الله؟ قلت: هو تعريضٌ بمَنْ آمنَ منهم، كمَرْثِدِ بنِ سعد، ومَنْ نجا مَعَ هودٍ عليه السلام، كأنه قال: وقطَعْنا دابرَ الذين كذَّبوا منهم، ولم يكونوا مِثْلَ مَنْ آمنَ منهم، ليُؤْذِنَ أنَّ الهلاكَ خصَّ المُكذِّبين، ونَجّىٰ اللهُ المؤمنين.

قولُه: (هو تعريضٌ بمَنْ آمنَ منهم): يعني: إذا سمع المؤمنُ أن الهلاكَ اختصَّ بالمكذِّبين، وعلم أن سببَ النجاة هو الإيمان، تزيد رغبتُه فيه، ويعْظُم قدْرُه عنده.

ونظيرُه في اعتبار شرفِ الإيمانِ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧][1]. وحَمَلةُ العرش ليسوا ممن لا يؤمنون، لكن ذُكِرَ الإيمانُ لشرفه والترغيبِ فيه.

---

(١) وتمام المقتبس من الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾.

[﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۞ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ٧٣-٧٤]

قُرِئ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ﴾ بمَنْع الصرفِ بتأويلِ القبيلة، و«إلىٰ ثمودٍ» بالصَّرفِ بتأويلِ الحيِّ، أو باعتبارِ الأصل؛ لأنه اسمُ أبيهم الأكبر، وهو ثمودُ بنُ عابرِ بنِ إرَمَ بنِ سامِ بنِ نوح. وقيل: سُمِّيَت ثمودَ لِقِلَّةِ مائِها، من الثَّمَد، وهو الماءُ القليل، وكانت مساكنُهم الحِجْرَ بينَ الشامِ والحجازِ إلىٰ وادي القُرىٰ.

﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾: آيةٌ ظاهرةٌ وشاهدٌ علىٰ صِحَّةِ نُبوّتي، وكأنه قيل: ما هذه البيِّنة؟ فقال: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾، و﴿آيَةً﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال، والعاملُ فيها ما دلَّ عليه اسمُ الإشارةِ من معنىٰ الفِعل، كأنه قيل: أُشيرِ إليها آيةً.

و﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لِـمَن هي له آيةٌ مُوجِبةٌ عليه الإيمانَ خاصَّة، وهم ثمود؛ لأنَّهم عايَنوها وسائرُ الناس أُخبِروا عنها، وليس الخَبَرُ كالـمُعاينة، كأنه قال: لكُم خصوصًا.

قولُه: (أخو إدريس) في بعض النُّسخ(١) بعد ذكر نَسَبِ ثمود، وهو خطأ. ويُعْلَمُ من انتسابه نوحاً قبيل هذا.

قولُه: (لِـمَن هي له آيةٌ موجِبةٌ عليه): اللام في «لِـمَن» صلةُ «بيان»، و«مَن» مَوصولة، وصِلَتُها الجملة، وقولُه: «هي»: مبتدأ، «آية موجبة»: خبر، و«له»: حالٌ من «آية»، والجملةُ صلة الموصول.

---

(١) أي: هذا القولُ واردٌ في بعضِ النسخ، وليس هو في النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

وإنما أُضِيفَت إلىٰ اسمِ الله تعظيمًا لها وتَفْخيمًا لشأنها، وأنها جاءَت من عندِه **مُكوَّنةً** من غيرِ فَحْلٍ **وطَرُوقةٍ آيةً** من آياته، كما تقولُ: آيةُ الله.

ورُوِيَ أنَّ عادًا لما أُهلِكَت عَمَرَت ثَمودُ بلادَها، وخَلَفوهُم في الأرض، وكَثُروا، وعُمِّروا أعمارًا طِوالًا، حتّىٰ إنَّ الرجلَ كان يَبْني المَسكَنَ المُحكَمَ فيَنهَدِمُ في حياتِه، فنَحَتوا البيوتَ من الجبال، وكانوا في سَعَةٍ ورَخاءٍ من العيش، فعَتَوْا علىٰ الله، وأفسدوا في الأرض، وعَبَدوا الأوثان، فبعثَ اللهُ تعالىٰ إليهم صالحًا عليه السلام، ....

قولُه: (**مُكوَّنةً**) أي: موجودة، لكن من غَير واسِطة، كما قِيل لعِيسَىٰ «كلمة»[1].

قولُه: (**وطَرُوقةٍ**)، **الجوهري**: «يقال: ناقة طَروقة الفحل، لِلّتي بلَغَت أن يضْربها الفحل»، «وناقةٌ مُـخْتَرِجَة: إذا خرجت علىٰ هيئة الجمل».

الراغب: «الطرقُ في الأصل: الضَّـرب[2]، إلّا أنه أخصّ، لأنه ضَـرْب يُوقَع بِطَـرْق الحديد بالمِطرقة، ويُتَوسَّع فيه توسُّعَهُم في الضرب. ومنه قيل: طَرَق الفحلُ الناقة، وأطْرَقَها، واستَطْرَقْتُ فلاناً فَحْلاً. ويقال للناقة: طَرُوقَة»[3].

قولُه: (**آيةً من آياته**): حالٌ من ضمير «جاءت»، وكذا «مكوَّنة»، والظاهرُ أنها حالٌ من ضمير «مكوَّنة» متداخلة.

وذكر المصنِّفُ في سورة «هود»[4] «أن ﴿لَكُمْ﴾: حالٌ من ﴿ءَايَةً﴾، وكانت: صفة، فقُدِّمت، وصارت حالاً».

(١) وهذا إشارة إلىٰ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ [النساء: ١٧١].

(٢) في «المفردات»: «كالضرب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٥١٨.

(٤) انظر: «الكشاف» (٨: ١٢١) في معرض تفسير: ﴿وَيَا قَوْمِ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ﴾ [هود: ٦٤].

وكانوا قومًا عَرَبًا، وصالحٌ من أوسَطِهم نَسَبًا، فدعاهُم إلىٰ الله تعالىٰ، فلم يَتَّبِعْهُ إلّا قَليلٌ منهم مُستَضعَفون، فحَذَّرَهُم وأنذَرَهُم، فسألوه آيَةً، فقال: أيَّـةَ آيةٍ تُريدون؟ قالوا: تَخْرُجُ معنا إلى عيدِنا في يومٍ معلومٍ لهم من السَّنة، فتدعو إلـهك، ونَدْعو آلـهتنا، فإن استُجيبَ لك اتَّبعناك، وإن استُجيبَ لنا اتبَعْتَنا، فقال صالح: نعم، فخرجَ معهم ودَعَوْا أوثانَهم **وسألوها** الاستِجابَةَ فلم تُجِبْهُم، ثم قال سَيِّدُهم جُنْدَعُ بنُ عمرو ـ وأشارَ إلىٰ صخرةٍ مُنفَرِدةٍ في ناحيةِ الجبلِ يُقالُ لها: الكاثِبة ـ : أخرِجْ لنا من هذه الصَّخرةِ ناقةً مُختَرَجةً جَوْفاءَ وَبْراء ـ والـمُختَرَجةُ: التي شاكَلَت البُخْتَ ـ ، فإن فَعَلْتَ صدَّقْناك وأَجَبْناك، فأخذَ صالحٌ عليه السلام عليهم المواثيقَ: لئن فَعَلْتُ ذلك لتُؤمِنُنَّ ولتُصَدِّقُنَّ! قالوا: نعم، فصَلّىٰ ودعا رَبَّه فتَمَخَّضَتِ الصخرةُ تَمَخُّضَ النَّتُوجِ بوَلَدِها، فانصَدَعَت عن ناقةٍ عُشَراءَ جَوْفاء وَبْراء، كما وصَفوا، لا يَعلَمُ ما بينَ جَنبَيْها إلّا اللهُ تعالىٰ، وعظماؤهم ينظرون، ثم نَتَجَتْ ولدًا مِثْلَها في العِظَم، فآمَنَ به جُنْدَعٌ ورَهْطٌ من قومه، ومنع أعقابَهم ناسٌ من رؤوسِهم أن يُؤمنوا، فمَكَثَتِ الناقةُ معَ ولدِها ترعىٰ الشجرَ وتشربُ الماء، وكانت تَرِدُ غِبًّا، فإذا كان يومُها وَضَعَتْ رأسَها في البئرِ ....

وقريبٌ منه معنىٰ ما قاله هنا: «و﴿لَكُمْ﴾: بيان لِمَن هي له آية».

قال أبو البقاء: «ويجوز أنْ يكونَ ﴿لَكُمْ﴾ حالاً من ﴿ءَايَةً﴾. ويجوز أنْ يكونَ ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ بدلاً من ﴿هَٰذِهِۦ﴾، أو عطفَ بيان، و﴿لَكُمْ﴾ الخبر. ويجوز أن يعملَ في ﴿ءَايَةً﴾: ﴿لَكُمْ﴾. وجاز أن يكون ﴿ءَايَةً﴾حالاً، لأنها بمعنىٰ علامة ودليلاً»(١).

قولُه: (**وسألوها**) أي: سألوا الأصنامَ أنْ تستجيبَ دعاءَهم، أي: تجيب. قال تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥](٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٠). وقد سقط من (أ) قوله: «ودليلاً».

(٢) والآية شاهد علىٰ أنّ «استجاب» بمعنى: أجاب.

فما تَرفَعُه حتى تشربَ كلَّ ماءٍ فيها، **ثم تَتَفحَّجُ** فيَحتَلِبونَ ما شاؤوا حتى تمتلئَ أوانيهم، فيشربونَ ويَدَّخِرون.

قال أبو موسىٰ الأشعري: أتيتُ أرضَ ثمود، فذَرَعْتُ مَصدَرَ الناقة، فوَجَدْتُه سِتِّين ذِراعًا.

وكانت الناقةُ إذا وقعَ الحرُّ **تَصَيَّفَتْ** بظَهرِ الوادي، فتَهرُبُ منها أنعامُهم، فتَهبِطُ إلىٰ بَطْنِه، وإذا وقعَ البَرْدُ **تَشَتَّتْ** بِبَطْنِ الوادي، فتَهرُبُ مواشيهم إلىٰ ظَهْرِه، فشقَّ ذلك عليهم، وزَيَّنَتْ عَقْرَها لهم امرأتان: عُنيزةُ أُمُّ غَنْم، وصَدَقةُ بنتُ المختار، لِما أَضَرَّتْ به من مواشيهما، وكانَتا كثيرتَي المواشي، فعَقَروها واقتَسَموا لَحْمَها وطَبَخوه، فانطلقَ **سَقْبُها** حتّىٰ رَقِيَ جَبَلًا اسمه قارة، فرغىٰ ثلاثًا، وكان صالحٌ قال لهم: أَدْرِكوا الفَصيلَ عسىٰ أن يُرفَعَ عنكم العذاب، فلم يَقدِروا عليه، وانفَجَّتِ الصخرةُ بعدَ رُغائِه، فدخَلَها، فقال لهم صالح: تُصبِحونَ غدًا ووجوهُكم مُصفَرَّة، وبعدَ غَدٍ ووجوهُكم مُحمَرَّةٌ، واليومَ الثالثَ ووجوهُكم مُسوَدَّة، ثم يُصَبِّحُكُم العذاب، فلما رَأَوا العلاماتِ طَلَبوا أن يَقتُلوه، فأنجاهُ الله إلىٰ أرضِ فِلَسْطين، ولما كانَ اليومُ الرابعُ وارتفعَ الضُّحىٰ **تحنَّطوا** بالصَّبْر، وتكَفَّنوا بالأنطاع، فأتتْهم صَيْحةٌ من السماء، فتَقَطَّعَتْ قلوبُهم، فهَلَكوا.

قولُه: (ثم تَتَفَحَّجُ) بالفاء، والحاء المهملة، والجيم بعدها.

نقل الجوهري عن أبي عمرو: «والتَّفَحُّج مثلُ: التَفَشُّج[1]: وهو أن يفرّجَ بيْن رِجليه».

قولُه: (تَصَيَّفَتْ): أي: تلَبَّثت بالصَّيْف. و«تَشَتَّتْ»: إذا تلبَّثت بالشتاء.

قولُه: (سَقْبُها). السَّقْب: الذَّكَر من أولادِ الإبل. «تحنَّطُوا»: أي: اتخذوا حَنُوطًا. والحَنوط: الذَّرِيرة. «لا تَرِيبُوها»، من قولهم: «رَابَني فلان: إذا رأَيتَ منه ما يَسُوؤُكَ وتَكْرَهُه».

---

(١) في (أ): «التفسح»، وفي (ج): «التفشح».

﴿تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ أي: **الأرضُ أرضُ الله، والناقةُ ناقةُ الله**، فذَرُوها تأكُلْ في أرضِ ربِّها، فليسَت الأرضُ لكم، ولا ما فيها من النباتِ من إنباتِكم، ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ﴾: لا تَضرِبوها ولا تَطرُدوها ولا تَريبوها بشيءٍ من الأذىٰ، إكرامًا لآيةِ الله.

ويُرْوَىٰ: أنَّ رسولَ الله ﷺ حينَ مرَّ بالحِجْرِ في غزوةِ تَبوكَ قال لأَصحابه: «لا يَدخُلَنَّ أحدٌ منكم القرية، ولا تَشرَبوا من مائِها، ولا تَدخُلوا علىٰ هؤلاءِ المُعذَّبين، إلّا أن تكونوا باكين أنْ يُصيبَكم مِثلُ الذي أصابَهم». وقال ﷺ: «**يا عَليُّ، أتدْري مَنْ أَشقىٰ الأوَّلِينَ؟**» قال: اللهُ ورسوله أعلم، قال: «عاقرُ ناقةِ صالح. أتدري مَن أشقىٰ الآخِرين؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «**قاتِلُك**».

قولُه: (**أي: الأرضُ أرضُ الله، والناقـةُ ناقـةُ الله**): فإن قلتَ: هذه الإضافةُ آذنت بالاختصاص، وقد قدّر فيما سبق أنّ الإضافةَ في ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ للتعظيمِ والتفخيم، ولا ارتيابَ أن الإضافة في ﴿أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ غيرُ مطلوبٍ منها التعظيم، بل الاختصاص، فأين التطابق؟ قلتُ: الاختصاص لا يدفعه التعظيم.

قولُه: (**ويُرْوَىٰ: أن رسولَ الله ﷺ**): الحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم، عن ابن عمرَ قال: «لـمّا مَرَّ رسولُ الله ﷺ بالحِجْر»[1]، قال: «لا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم، أنْ[2] يُصِيبَكُم مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ، إلَّا أنْ تَـكُونُوا باكِينَ». ثم قَنَّعَ رأسه، وأسْرعَ السير، حتىٰ جَازَ الوادِي[3].

أمّا روايةُ الكتاب[4]: «بَاكِينَ أَنْ يُصِيبَـكُم» فمعناه: خائفين أنْ يُصيبَكم مثْلُ ما أصابَهم.

قولُه: (**يا عَلِيُّ، أتدْري مَنْ أَشْقَىٰ الأوَّلِينَ؟**): ورَوىٰ ابنُ عبدِ البرّ في «الاستيعاب» عن

---

(١) الحِجْر: مساكن ثمود قوم صالح.

(٢) أي: حذَرَ أن يُصيبَكم، وفي رواية: «حذراً أن يصيبكم».

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٨٠) ومسلم (٢٩٨٠) وغيرهما.

(٤) يعني: «الكشاف».

وقرأ أبو جعفرٍ ـ في رواية ـ: «تأكُلْ في أرضِ الله»، وهو في موضعِ الحالِ بمعنىٰ: آكلةً.

﴿وَبَوَّأَكُمْ﴾: ونزّلكم، والمَباءةُ: المَنزِل، ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾: في أرضِ الحِجْرِ بينَ الحجازِ والشام، ﴿مِن سُهُولِهَا قُصُورًا﴾ أي: تَبْنونَها من سُهولةِ الأرضِ بما تَعْملون مِنها من الرَّهْصِ واللَّبِنِ والآجُرِّ. وقرأ الحسن: «وتَنْحَتون» بفَتْحِ الحاء، و«تَنْحاتون» بإشباعِ الفتحة، كقوله: ....

النَّسائي، من حديث عمّارِ بنِ ياسر، عن النبي ﷺ أنه قال لِعَليٍّ رضي الله عنه: «أَشْقَىٰ النَّاسِ الَّذي قَتَلَ النَّاقَةَ، والَّذي يَضْرِبُكَ عَلىٰ هَذا» ـ ووضع يده علىٰ رأسه ـ «حتىٰ يُخَضِّبَ هَذِهِ» يعني: لحيته[1].

قولُه: (من الرَّهْصِ واللَّبِنِ): الرِّهص: «العِرْق الأسفل من الحائط. كذا في «الأساس». والذي يوافقُ قولَ المصنف ما في «المُغرب»: «الرِّهص: الطين الذي يُجْعل بعضه علىٰ بعض»[2].

«مِن» ـ في «مِن سُهولة الأرض» ـ: بيان «ما» في «بما تعْملون منها»، والباء ـ في «بما تعملون» ـ متعلّقة بـ«تبْنونها»، كما تقول: بنيت الدار بالجصّ والآجُرّ والطِّين[3].

قال أبو البقاء: «﴿مِن سُهُولِهَا﴾: حال من ﴿قُصُورًا﴾، أو مفعولاً ثانياً لـ﴿تَتَّخِذُونَ﴾»[4].

(١) «الاستيعاب» (٣: ١١٢٦) والحديث أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٤٨٥) والبزّار في «المسند» (١٤٢٤)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٣٤٧).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٥٥).

(٣) والجص ـ بكسر الجيم وفتحها، وتشديد الصاد ـ ما يبنىٰ به. والآجُرّ ـ بالراء المشددة ـ الطين المشوي، ويستعمل في البناء.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٠)، بتصرّف.

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ أَسِيلٍ حُرَّةٍ

فإن قُلتَ: عَلامَ انتَصَبَ ﴿بُيُوتًا﴾؟ قلتُ: علىٰ الحال، كما تقولُ: خِطْ هذا الثوبَ قَميصًا، وابْرِ هذه القَصَبةَ قَلَمًا، وهي من الحالِ المُقدَّرة، لأنَّ الجبلَ لا يكونُ بيتًا في حالِ النَّحْت، ولا الثوبُ ولا القَصَبةُ قَميصًا وقَلَمًا في حالِ الخياطةِ والبَرْي.

وقيل: كانوا يسكنونَ السُّهولَ في الصَّيف، والجبالَ في الشتاء.

[﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَـٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ * قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ * فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا۟ يَـٰصَـٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَـٰثِمِينَ * فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَـٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَـٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ ٧٥ - ٧٩]

قولُه: (يَنْـبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ أَسِيلٍ حُرَّةٍ): تمامه:

زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ الـمُكْدَمِ

البيت لعنترة.

يَنْبَاع: أصله: ينْبُع، فأَشْبع الفتحة لإقامة الوزن، فتولّدت ألِف، أي: يسيل.

والذِّفْرَىٰ[1] مِن القَفا: هو الموضعُ الذي يَعْرَق من البعير خلْف الأذُن، ولا ينوَّن، لأنّ ألِفها للتأنيث.

والأَسِيل: صفة الناقة. يقال: خَدٌّ أَسِيل، إذا كان ليِّناً طويلاً. والـحُرُّ من كل شيء: خالِصه وجيّده.

---

(١) بكسر الذال المعجمة وتشديدها، وتسكين الفاء، بعدها راء مفتوحة.

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾: للذين استَضْعَفَهم رُؤَساءُ الكفارِ واستَذَلُّوهم، و﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ بَدَلٌ من «الذين استُضعِفوا».

فإن قلت: الضميـرُ في ﴿مِنْهُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ ماذا؟ قلتُ: إلىٰ ﴿قَوْمِهِۦ﴾ أو إلىٰ «الذين استُضعفوا».

فإن قُلت: هل لاختِلافِ المَرجِعَيْن أثرٌ في اختلافِ المعنىٰ؟ قلتُ: نعم، وذلك أنَّ الراجعَ إذا رجعَ إلىٰ ﴿قَوْمِهِۦ﴾ **فقد جَعَلَ «مَنْ آمَنَ» مُفَسِّرًا لـ«من استُضْعِفَ منهم»**، فدلَّ أنَّ استِضعافَهم كان مقصورًا علىٰ المؤمنين، وإذا رجَع إلىٰ «الذينَ استُضْعِفوا»، لم يكُن الاستِضعافُ مقصورًا عليهم، ودلَّ أنَّ المُستَضعَفينَ كانوا مؤمنينَ وكافرين.

﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ شيءٌ قالوهُ علىٰ سبيلِ الطَّنْزِ والسُّخرية، كما تقول للمُجَسِّمَة: أتعلَمونَ أنَّ الله فوقَ العرش؟

والزَّيَّافَة من النُوق: المُخْتالَة. والزَّيف: التَّبَخْتُر.

الفَنِيق: الفحْل المكرم، والمُكْدَم: المعْضُوض. يقال: ما بالبَعِير كَدَمَةٌ، أي: لم يكنْ به وَسْم ولا أثر.

يصفُ ناقةً يسيل العَرَق من خلْفِ أُذُنَيْها، مؤثَّقَةَ الخلْق، شديدةَ التبختر، مثْل فحْل الإبل قد كَدَمَتْه الفُحول.

قولُه: (فقد جَعَلَ «مَنْ آمَنَ» مفسِّراً لِـ«مَن استُضْعِفَ منهم»): قال القاضي: «﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾: بدلٌ من ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾، بدل الكلّ، إذا رجع الضميرُ إلىٰ ﴿قَوْمِهِۦ﴾، وإذا رجع إلىٰ ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾ بدلُ البعض»[1]، لوجود الضمير حينئذ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٥).

فإن قُلتَ: كيفَ صَحَّ قولُهم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ جوابًا عنه؟ قلتُ: **سألوهُم عن العِلمِ بإرسالِه**، فجَعلوا إرسالَه أمرًا معلومًا مكشوفًا مُسَلَّمًا لم يدخُلْه رَيْب، كأنهم قالوا: العِلْمُ بإرسالِه وبما أُرسِلَ به مما لا كلامَ فيه ولا شُبْهةَ تدخُلُه لوضوحِه وإنارتِه، و**إنّما الكلامُ في وجوبِ الإيمانِ به**، فنُخْبِرُكم أنّا به مؤمنون، **ولذلك كانَ جوابُ الكَفَرَة**: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ فوضعوا ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ موضِعَ ﴿أُرْسِلَ بِهِۦ﴾ ردًّا لما جعَلَه المؤمنون معلومًا، وأخذوه مُسَلَّمًا.

قولُه: (**سألوهُم عن العِلْمِ بإرسالِه**): حاصل الجوابِ أنه من بابِ الأسلوبِ الحكيم[١]، وهو تَـلَقِّي المخاطَب بغير ما يترقَّب.

قوله: (**إنّما الكَلامُ في وَجوبِ الإيمانِ به**) أي: لا تسألوا عن العِلم بإرسالِه، بل سَلُوا: هل يجبُ الإيمانُ به لأنه الأهمُّ بشأنِكم؟ فإن قلتَ: من أين دلَّ الجوابُ على وجوبِ الإيمانِ به؟ قلتُ: من حيثُ إنّ أصلَ السؤال: أتعلمون أن صالحاً مُرسَلٌ ثابتُ الرسالةِ بالدليل، فيجب الإيمـان به عليكم وعلينا؟ فالجواب: نعم: عَلِمنا وحقّقنا ثبوتَ رسالته بدعواه وإظهار المعجزة عليها، فنحن آمنّا به وبما أُرسل به من البيِّنات، فأنتم أيضاً آمِنوا به، فعدلوا عن ظاهر الجوابِ إلى ما تراه لتلك النكتةِ التي ذكرها المصنِّف، والقوم لمّا كانوا منكرين رسالة البشر تكبُّراً وعناداً، كما قالوا: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧] ما أنصفوا، وقالوا: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾[٢].

قولُه: (**ولذلك كان جواب الكفرة**): أي: ولأجلِ أنهم ساقوا الكلامَ في وجوب الإيمان به، دون الإرسال، وكونه مُـرْسَلاً، قالت الكفرة: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾. فإنهم

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ كما وضح ذلك الطيبي، ويلاحظ أن هذه هي المرة الأولىٰ التي يعرّف فيها الطيبي بعض المصطلحات البلاغية.

(٢) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ﴾ أُسِندَ العَقْرُ إلىٰ جميعِهم، لأنه كانَ بِرضاهُم، وإن لم يُباشِرْهُ إلّا بعضُهم، وقد يُقالُ للقبيلةِ الضَّخْمة: أنتُم فَعَلتُم كذا، وما فَعَلَه إلّا واحدٌ منهم، ﴿وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾: وتولَّوْا عنه واستكبروا عن امتِثالِه عاتِين. و«أمْرُ رَبِّهم»: ما أمَرَ به علىٰ لِسانِ صالحٍ عليه السلام من قوله: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]، أو شَأنُ ربِّهم وهو دينُه. **ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وصَدَرَ عُتُوُّهم عن أمرِ ربِّهم**، كأنَّ أمْرَ رَبِّهم بتَرْكِها كانَ هو السببَ في عُتوِّهم. ونَحْوُ «عن» هذه ما في قوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢].

أيضاً عدَلوا عن الظاهر، لأنّ جوابَهم المطلق: إنَّا بالذي أُرْسِل به كافرون. أي: ليس الأمرُ كما قُلْتم بأن الكلامَ في وجوبِ الإيمان به.

قال في «الانتصاف»: «لو طابقوا، لقالوا: إنّا بالذي أُرْسِلَ به لكافرون، لكن عَدَلوا عن ذلك، لما فيه من إثباتِ رسالتِه، وهم يجْحدونها، وقد ثَبت مثْلُ ذلك علىٰ وجه التهكّم، كما قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]. لكنّ هؤلاءِ بالغوا في التحرّز حذراً من النطق بثبوت الرسالة»[١].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وصَدَرَ عُتُوُّهم): عطف علىٰ قوله: «وتَوَلَّوْا عنه». يريد أنّ الأمرَ في قوله: ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ إمّا بمعنىٰ واحد الأوامر، أو واحد الأمور. فإنْ كان الأول، ﴿فَعَتَوْاْ﴾ إمّا مضمّن لمعنى «التولّي»، فالمعنى: تولَّوْا واستكبروا عن امتثال أَمْرٍ عاتين. أو مضمّن لمعنىٰ الإصدار، فالمعنى: صدَر عتوُّهم عن أمرِ ربهم. وسببُه لأنه تعالىٰ لمّا أمرهم بقوله: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ ابتلاءً، وهم ما امتثلوا الأمر، فصاروا عاتين لذلك. ولولا ذلك الأمرُ ما ترتّب العتوُّ.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩١).

﴿ٱئۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ أرادوا: من العذاب، وإنما جازَ الإطلاقُ لأنه كان معلومًا، واستعْجالهُم له لتكذيبهم به، ولذلك عَلَّقوهُ بما هم به كافرون، وهو كونُه من المُرسَلين.

﴿ٱلرَّجۡفَةُ﴾: الصَّيحةُ التي زُلْزِلَت لها الأرضُ واضطربوا لها، ﴿فِي دَارِهِمۡ﴾: في بلادِهم أو في مساكنِهم، ﴿جَٰثِمِينَ﴾: هامِدينَ لا يَتحرَّكونَ مَوْتىٰ. يُقال: الناسُ جُثَّمٌ، أي: قُعودٌ لا حِراكَ بهم ولا يَنبِسُون نَبْسة، ومنه: المُجَثَّمَةُ التي جاء النَّهْيُ عنها، وهي البَهيمةُ تُربَطُ وتُجمَعُ قوائمُها لتُرْمىٰ.

وإنْ كان الثاني، فالمعنى: تولَّوا واستكْبَروا عن شأنِ الله، أي: دينه.

قولُه: (واستعْجالهُم له) أي: للعذاب، لأجلِ تكذيبِهم بالعذاب، لأنّ مِن حقّ مَن خاف النازلة، حَذِرَ واحترز، فضلاً عن أن يستعجل نزولها.

والدليل علىٰ أن استعجالَهم كان للتكذيب تعليقُهم استعجالَ العذاب، أي: بقوله: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، وقد أنكروا أنه مِن الـمرسَلين، في قولهم: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾.

قولُه: (لا يَنْبِسُون)، الجوهري: «ما نَـبَس بكلمة، أي: ما تكلَّم».

قولُه: (الـمُجَثَّمَة) بفتح الثاء المثلّثة.

الـمُغرب: «هي بالفتح: ما يُـجْثَم، ثم يُرْمَىٰ حتىٰ يُقْتل. وعن عكرمة: هي الشاة تُرْمَىٰ بالنَّبْل. وعن شَمِر[1]: بالحجارة. وقيل: إنها في الطير خاصة، والأرانب، وأشباه ذلك[2].

---

(١) شَمِر بن حَمْدَوَيْه الهروي، أبو عمرو، لغويّ أديب، له عناية بالحديث. وله كتاب كبير في اللغة، لكنه مفقود، ومن كتبه: «غريب الحديث». مات سنة ٢٥٥هـ. انظر: «إنباه الرواة» (٢: ٧٧)، و«معجم الأدباء» (١١: ٢٧٤)، و«الأعلام» (٣: ١٧٥).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣١).

وعن جابر: أن النبيَّ ﷺ لمّا مرَّ بالحِجْرِ قال: «لا تسألوا الآيات، فقد سألها قومُ صالحٍ فأخذَتْهُم الصَّيْحة، فلم يَبْقَ منهم إلّا رجلٌ واحدٌ كان في حَرَمِ الله. قالوا: مَن هو؟ قال: ذاك أبو رِغال، فلما خَرَجَ من الحَرَمِ أصابَه ما أصابَ قومَه». وُرِويَ: أنَّ صالحًا كان بعثَه إلىٰ قوم، فخالفَ أمْرَه. ورُوي: أنه عليه السَّلامُ مرَّ بقَبْرِ أبي رِغالٍ فقال: «أتدرونَ مَنْ هذا»؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم. فذكرَ قِصَّةَ أبي رِغال، وأنه دُفِنَ هاهنا ودُفِنَ معه غُصْنٌ من ذَهَب، فابتَدَروهُ وبَحَثوا عنه بأسيافِهم، فاستَخرَجوا الغُصْن.

﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ﴾ الظاهرُ أنه كان مُشاهِدًا لِما جرىٰ عليهم، وأنه تَولّىٰ عنهم بعدَما أبصَرَهُم جاثِمين، تَوَلّيَ مُغتَمٍّ مُتَحَسِّرٍ علىٰ ما فاتَه من إيمانِهم، يَتَحزَّنُ لهم ويقولُ: يا قومِ لقد بَذَلْتُ فيكم وُسْعي، ولم آلُ جُهْدًا في إبلاغِكم والنصيحةِ لكم، ولكنكم ﴿لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، ....

قولُه: (قال: أبو رِغـال)[١]. روىٰ أبو داود عن ابن عمرو بن العاص قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول حين خرجْنا معه إلىٰ الطائف، فمررْنا بقبْر، فقال ﷺ: «هذا قَبْرُ أَبِي رِغَال، وكان بِهذَا الحَرَم يَدْفَعُ عَنْه، فَلَمَّا خَرَجَ أَصَابَتْهُ النِّقْمَةُ الَّتي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهذا المكانِ، فَدُفِنَ فِيه. وآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهبٍ، إنْ أَنْتُم نَبَشْتُم عَنْهُ أَصَبْتُمُوه» فابْتَدَرَ النَّاسُ، فَاسْتَخْرَجوا الغُصْن[٢].

قولُه: (ولم آلُ جُهْداً)، الجوهري: «أَلا يَأْلُو، أي: قصّر. وفلان لا يَأْلُوك نُصْحاً، فهو آلٍ، والمرأة آلِيَـةٌ».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قال: ذاك أبو رغال».

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٩٠) والبيهقي في «السنـن الكبرىٰ» (٤: ١٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٤٤) و«الأوسط» (٢٧٨٨) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٢٩٧).

ويجوزُ أن يتولّىٰ عنهم تَولِّيَ ذاهبٍ عنهم، مُنكِرٍ لإصرارِهم حينَ رأىٰ العلاماتِ قبل نزولِ العذاب.

ورُوِي: أنَّ عقْرَهُم الناقةَ كان يومَ الأربعاء، ونزلَ بهم العذابُ يومَ السبت. ورُوِيَ: أنه خرجَ في مئةٍ وعَشَرةٍ من المسلمينَ وهو يَبكي، فالتَفَت، فرأىٰ الدُّخانَ ساطِعًا، فعَلِمَ أنَّهم قد هَلَكوا، وكانوا ألفًا وخمْسَ مئةِ دار. ورُوِيَ: أنه رجَعَ بمَنْ معَه، فسَكَنوا ديارَهم.

فإن قُلتَ: كيفَ صَحَّ خِطابُ الموتىٰ وقولُه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾؟ قلتُ: قد يقولُ الرجلُ لصاحبِه وهو مَيِّتٌ ـ وكان قد نَصَحَه حَيًّا فلم يَسمَعْ منه حتّىٰ ألقىٰ بنَفْسِه في التَّهلُكة ـ: يا أخي، كم نَصَحتُكَ، وكم قُلْتُ لك فلم تَقبَلْ مني! وقولُه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ حِكايةُ حالٍ ماضية.

قولُه: (ويجوزُ أن يتولّىٰ عنهم تولِّيَ ذاهبٍ عنهم، منْكِرٍ) فعَلىٰ هذا: الخطاب مع القوم، يؤيّده قوله: «حين رأىٰ العلاماتِ قبل نزولِ العذاب». والأول[1] هو الظاهر، لترتّبِ التولّي بالفاء عَلىٰ ﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ وهو المناسب منه عليه السلام، وأنه من العرب، ومن عادتهم البكاءُ عَلىٰ الديارِ وأهْلها. وعليه يَرِدُ السؤال الآتي: «كيف صحّ خِطاب الموتَىٰ؟».

قولُه: (وكانوا ألفاً وخمْسَ مئةِ دار) أي: كانت دورهم ألفًا وخمْسَ مئة، فحذف المضاف، فانقلب الضميرُ المجرورُ مرفوعاً. كما مرّ في قوله: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]، أي: لا يخرج نباته.

قولُه: (حِكايةُ حالٍ ماضية) وكان من حقِّ الظاهر أن يقال: نصحتُ لكم ولكن ما قبلتُم نُصحي، فعدَلَ من الماضي إلىٰ المضارعِ لاستحضارِ تلك الحالةِ التي وقَعتْ فيها النّصيحَةُ،

---

(١) يعني المعنىٰ الأول بقوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ﴾، وقد ذكره الزمخشري بقوله: «الظاهر أنه كان مشاهداً لما جرىٰ عليهم، وأنه تولّىٰ عنهم بعدما أبصرهم جاثمين، تولِّيَ مغتمٍّ متحسّر عَلىٰ ما فاته من إيمانهم يتحزّن لهم...».

[﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ * وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ٨٠-٨٤]

﴿وَلُوطًا﴾ وأرسَلْنا لوطًا، و﴿إِذْ﴾ ظَرْفٌ لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾. أو: واذكُرْ لوطًا، و﴿إِذْ﴾ بدَلٌ منه، بمعنىٰ: واذكُرْ وَقْتَ ﴿قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾: أتفعلونَ السَّيِّئةَ المُتمادِيةَ في القُبْح؟ ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا﴾: ما عَمِلها قبلكُم، والباء للتعدية، ....

فأبَوْا إلّا بغضَها؛ تَعجُّباً منه وتعجيباً لغيره من عدم القبول إلى المحبة، مبالغاً في الإصرارِ على الكفرِ، ومن الإفراد إلى الجمع المحلّى باللام إيذاناً بأن ذلك كان دأبَهم وعادتَهم، وأنّهم لا يَقْبلون نُصحَ ناصحٍ، ومن ثَمَّ ما قَبِلوا نُصحَه[1].

قولُه: (أوْ: واذْكُر لُوطاً) عَلىٰ هذا عطف جملة القصة عَلىٰ مِثْلِها. وعَلىٰ الأول: هو من عَطْفِ بعضِ مفردات الجملة عَلىٰ مِثله، أي: لقد[2] أرسلْنا نوحاً ولوطاً.

وقولُه: «﴿إِذْ﴾ ظرف لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾» معناه: الزمانُ أو القَرن الذي أُرْسِل فيه لوط.

وقيل: إن الوقتَ الحقيقي لقوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ هو الجزء المعيّن من الزمان الذي وقع فيه هذا الكلام. وذلك الجزء لا يصحّ أن يكون ظرفاً للإرسال. لكن كما أن ذلك الجزءَ زمان هذا القول، فكذلك ذلك اليوم، وذلك الشَّهر، وتلك السَّنَة، وذلك القَرْن، فيتحقَّق من هذا التقرير معنىٰ الأثرِ الحقيقيّ وغير الحقيقيّ.

وعَلىٰ عطفِ القصةِ عَلىٰ القصة، و﴿إِذْ﴾ بدل، يكون أَفْيَد، وذلك أن ذِكْرَ الأنبياء لتثبيت

(١) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

(٢) من قوله: «علىٰ هذا عطف جملة القصة» إلىٰ هنا سقط من (ج).

من قولك: سَبَقْتُه بالكُرة، إذا ضَرَبتَها قَبْلَه، ومنه قولُه عليه الصلاة والسلام: «سَبَقَكَ بها عُكَّاشَـةُ». ﴿مِنۡ أَحَدٍ مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ﴿مِنۡ﴾ الأُولىٰ: زائدةٌ لتوكيدِ النفي، وإفادةِ معنىٰ الاستِغراق، والثانية: للتبعيض.

قلبِ الرسول ﷺ بتسليته مما يقاسِي عن قَومه. أي: اذكر تلك الحالة، وصوِّرْها في نفْسِك، لتعْلم أن الأنبياء السالفة درجوا عَلىٰ ما أنت عليه مع القوم.

قولُه: (سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ): عن البخاري ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفاً، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ». فقام عكَّاشة بنُ مِحْصَن الأسدي، فقال: يَا رَسُول الله، ادْعُ اللهَ أن يَجْعَلَنِي منهم. فقال ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ». ثم قام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله، ادْعُ اللهَ أن يَجْعَلَنِي منهم. فقال: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»[(١)].

قال صاحب «الجامع»: عُكَّاشة: بضم العين وتشديد الكاف وتخفيفها، والتشديد أكثر، ومِحْصَن: بكسر الميم»[(٢)].

قولُه: (والثانية للتبعيض). فتكونُ بدلاً من محلّ ﴿مِنۡ أَحَدٍ﴾، أي: ما سَبَقَكم بها بعضُ العالمين، أي: أنتم تفرَّدْتم بهذا الفعل مِن بين مَن عَداكم من العالَمين.

قال في قوله تعالى: ﴿أَتَأۡتُونَ ٱلذُّكۡرَانَ مِنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]: «أراد بالعالـمين: الناس. أي: أتأتون مِن بين أولاد آدم ـ عَلىٰ فرط كثْرتهم، وغلبة إناثهم ـ ذُكْرانَهم؟ أو: أتأتون أنتم مِن بين مَنْ عَدَاكم مِن العالمين الذُّكْران؟».

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤٢) ومسلم (٢١٦).

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٩: ١٩٠).

فإن قُلتَ: ما مَوقِعُ هذه الجملة؟ قلتُ: هي جُملةٌ مُستأنفة، أنكَرَ عليهم أوّلًا بقوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾، ثُم وَبَّخَهم عليها فقال: أنتُم أوَّلُ مَنْ عَمِلَها.

أو علىٰ أنه جوابٌ لسُؤالٍ مُقدَّر، كأنهم قالوا: لِمَ لا نأتيها؟ فقال: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾، فلا تفعلوا ما لم تُسبقوا به.

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾، والهمزةُ مِثلُها في ﴿أَتَأْتُونَ﴾ للإنكارِ والتعظيم. وقُرِئ: ﴿إِنَّكُمْ﴾ علىٰ الإخبارِ المُستأنفِ. ﴿لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، من: أتىٰ المرأة؛ إذا غَشِيَها.

﴿شَهْوَةً﴾ مفعولٌ له، أي: للاشتهاءِ لا حامِلَ لكم عليه إلّا مُجرَّدُ الشهوةِ من غيرِ داعٍ آخر، ولا ذمَّ أعظَمُ منه، لأنه وَصْفٌ لهم بالبَهيمية، وأنه لا داعيَ لهم من جهةِ العقلِ البتَّة، كطلبِ النَّسْلِ ونَحْوِه، أو حالٌ بمَعنىٰ مُشْتَهين تابعينَ للشهوةِ غيرَ مُلتفتينَ ....

قولُه: (هي جُملةٌ مستأنفة) أي: مبتدأة، مؤكِّدة لمعنىٰ الإنكار، علىٰ سبيل التتميم والمبالغة فيه. أي: ما كفاكم ارتكابُ هذه الفاحشة، حتىٰ كنتم مُقْتَدَيْنَ فِيها؟ كقولها[1]:

وإنَّ صَخْراً لَتَأتَمُّ الهُداةُ بِهِ ... كأنَّهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نارُ

وإنّما قلنا: مبتدأة، ليُعْلَمَ أن معنىٰ قوله: «مستأنفة» واردٌ علىٰ اللغة لا علىٰ الاصطلاح، لقوله بعد ذلك: «أو علىٰ أنه جوابٌ لسؤال مقدّر»، وذلك هو المستأنفة المصطلَحة.

قولُه: (وقرئ: ﴿إِنَّكُمْ﴾ علىٰ الإخبارِ): نافع وحفص[2].

قولُه: (أو حالٌ بمَعنى: مُشْتَهِين): وفرْق بين أن يكون ﴿شَهْوَةً﴾ حالاً، وبين أن يكون مفعولاً له؛ وذلك أن قضاءَ الشهوة في نفسه مُسْتَرْذَلٌ سَمِج، لكن إذا جُعل وسيلة إلىٰ طلب

---

(١) يعني الخنساء، والبيت في «ديوانها» ص٤٩.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٢٨٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٨).

إلىٰ السماجة، ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ أضرَبَ عن الإنكارِ إلىٰ الإخبارِ عنهم بالحالِ التي تُوجِبُ ارتكابَ القبائحِ وتَدْعو إلىٰ اتباعِ الشهوات، وهو أنَّهم قومٌ عادتُهم الإسرافُ وتجاوزُ الحدودِ في كلِّ شيء، فمِنْ ثَمَّ أسرفوا في بابِ قضاءِ الشهوة، حتى تجاوزوا المُعتادَ إلىٰ غيرِ المُعتاد، ونَحوُه: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦].

﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا﴾ يعني: ما أجابوهُ بها يكونُ جوابًا عمّا كَلَّمهُم به لوطٌ عليه السلام؛ من إنكارِ الفاحشة، وتعظيمِ أمرِها، ووَسْمِهم بسِمَةِ الإسرافِ الذي هو أصلُ الشرِّ كلِّه، ....

الولد، وتكثيرِ النسل، وذريعة إلىٰ التعفُّفِ والتَّخلِّي للعبادة، كان محموداً.

فإذا قدّر أنها حال، كان المطلوب مجرّد الذمّ، والـجَرْي عَلىٰ الطبيعة. ولهذا قال: «تابعين الشهوة، غير ملتفتين إلىٰ السماجة».

وإذا قُدّر أنها مفعولٌ له، يعود معناه إلىٰ تقبيحِ توخّي قلْب الحكْمة، لأن الحكمةَ في وضْعِها: أن تكون ذريعةً إلىٰ بقاء النوع، وتكثير النسل، ووسيلةً إلىٰ التعفّف، والتخلّي للعبادة. فإذا جعل الغرضُ الأصليُّ هو الشهوة، كان أسمجَ وأقبحَ من طلب مجرد الشهوة. ولذلك قال: «ولا ذمَّ أعْظم منه»(١).

وقيل: قوله: «لأنه وصفٌ لـهم بالبهمية» يوهم ألّا يكون عَلىٰ الحال وصْفاً، وليس كذلك.

وأجيب: بأن المرادَ ـ عَلىٰ الأول ـ أنهم جمعوا بين الوَصْفِ بالبهمية، والوصْفِ بأنه «لا داعي لهم مِن جهةِ العقل البتّة» بخلاف الثاني(٢)، فإنه ساكتٌ عن القصد وعدمِه.

---

(١) ونَخرُج من هذا التفصيل بأن الطيبي يرجّح كون ﴿شَهْوَةً﴾ مفعولاً لأجله لما ذكره، وهذا ما يُشعِر به كلام الزمخشري كذلك.

(٢) أي: إعراب ﴿شَهْوَةً﴾ حالاً.

ولكنّهم جاؤوا بشيءٍ آخرَ لا يَتعلَّقُ بكلامِه ونصيحتِه؛ من الأمرِ بإخراجِه **ومَنْ معه من المؤمنينَ** من قريتهم، ضَجَرًا بهم وبما يُسمِعونَهم مِن وَعْظِهم ونُصْحِهم.

وقولُهم: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ سُخريةٌ بهم وبتَطَهُّرِهم من الفواحش، وافتخارًا بما كانوا فيه من القَذارة، كما يقولُ الشُّطَّارُ من الفَسَقةِ لبعضِ الصُّلَحاءِ إذا وَعَظَهم: أَبعِدوا عنا هذا المُتقشِّف، وأريحونا من هٰذا المُتزهِّد.

﴿وَأَهْلَهُۥ﴾: ومَنْ يختصُّ به من ذَويه، أو منَ المؤمنين، ﴿مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: من الذين غَبَروا في ديارِهم، أي: بَقُوا فهلكوا، والتذكيرُ لتغليبِ الذكورِ علىٰ الإناث، **وكانت كافرةً مُواليةً** لأهلِ سَدوم. **ورُوِيَ: أنّها التَفتَتْ فأصابَها حَجَرٌ فماتت.**

وقيل: كانت المُؤتَفِكةُ خمسَ مدائن. وقيل: كانوا أربعةَ آلافٍ بين الشامِ والمدينة، فأمطَرَ اللهُ عليهم الكِبْريتَ والنار. ....

قولُه: (**ومَنْ معه من المؤمنينَ**) عطفٌ عَلىٰ الضمير المجرور[1] من غيرِ إعادة الجارّ. وإنّما جاز لأنه عطف عَلىٰ محلِّ الضمير، لأنه منصوبٌ عَلىٰ المفعولية، فليس بمتَّصلٍ بالمضاف اتّصالَ الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] وسبق الكلام فيه، في قوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

قولُه: (**وكانت كافرةً مُواليةً**): الواو: للحال. و«قد»: مقدّرة، والعامل: «تغْلِيبُ الذكور». ويُرْوَىٰ: «فكانت» بالفاء، والمعنى: قدَّرْناها بين الّذين غَبَروا، فالحال أنها كافرة[2].

قولُه: (**ورُوِيَ أنّها الْتَفَتَتْ، فأصابَها حَجَرٌ، فماتت**): عطف عَلىٰ قوله: «مِن الذين غبَروا في ديارهم، أي: بَقُوا فهَلَكُوا».

---

(١) يعني عطف «مَن» عَلىٰ الهاء في «إخراجه».

(٢) قوله: «والمعنى: قدّرناها بين الذين غبروا، فالحال أنها كافرة» سقط من (ط) و(ب) و(ج).

وقيل: خَسَفَ بالمُقيمينَ منهم، وأُمطِرَتِ الحِجارةُ علىٰ مُسافريهم وشُذّاذِهم. وقيل: أمطَرَ عليهم ثم خَسَفَ بهم. ورُوِي: أنَّ تاجرًا منهم كان في الحَرَم، فوقفَ له الحجَرُ أربعين يومًا، حتىٰ قضىٰ تجارتَه، وخرجَ من الحَرَم، فوقع عليه.

فإن قُلتَ: أيُّ فَرْقٍ بين «مَطَر» و«أَمْطَر»؟ قلتُ: يُقال: مَطَرَتْهُمُ السماء، ووادٍ مَمْطور. وفي «نوابغ الكَلِم»: حَرىً غيرُ مَطُور. حَرِيٌّ أن يكونَ غيرَ مَمْطُور. ومعنىٰ مَطَرَتْهُم: أصابَتْهُم بالمطر، ....

هذا مبنيٌّ علىٰ ما قاله في سورة «هود»: «وفي إخراجِها مع أهلِه روايتان: رُوِي أنه أخرجها معهم، وأُمِر ألّا يلْتفتَ منهم أحدٌ إلّا هي، فالتفتت، فأصابها[1] الحجَر. ورُوِي أنه أُمِر بأن يخلِّفَها مع قَومها، فلم يَسْرِ بها».

وفيه بحث سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قولُه: (وشُذّاذِهم)، الجوهري: «شُذَّاذ الناس: الذين يكونون في القَوم وليسوا من قبائلهم».

قلت: يعني قولَه: «أمْطَرت عليهم كذا» مُطْلق، يحتملُ الخير والشر، وليس كذلك، لأن المصنِّفَ جعل هذا المثال مقدّمةً للأمثلة بعده، وهي في الشر[2].

قولُه: (حَرَى)، الجوهري: «الحَرَى ـ بفتح الحاء، مقصوراً ـ الساحة، والعَقْوة، والناحية. ويقال: هو حرَى أن يفْعل ذلك ـ بالفتح ـ أي: خَلِيق جدير. لا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَع».

قولُه: (غيرُ مَطُور) هو: من قولهم: لا يطُور حوله، أي: لا يأتيه.

---

(١) من قوله: «حجر فماتت» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) الأمثلة التي أوردها هي: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٧٤]. ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾ [الأعراف: ٨٤].

كقولِهم: غاثَتْهُم ووَبَلَتْهُم وجادَتْهُم ورَهَمَتْهُم. ويُقالُ: أَمْطَرت عليهم كذا، بمعنىٰ: أَرسَلتهُ عليهم إرسالَ المطر. ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤].

ومعنىٰ ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾: وأرسَلْنا عليهم نوعًا من المَطرِ عَجيبًا، يعني: الحِجارة، ألا ترىٰ إلى قوله: ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٣].

[﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن

النهاية: «وفي حديث عليّ رضي الله عنه: «والله لاَ أطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ»، أي: لا أقْرَبُه أبداً».

قولُه: (ورَهَمَتْهُم)، **الأساس**: «وقَعَت رِهْمَةٌ: مَطْرَةٌ لَيِّنَةٌ صغيرة القَطْر».

قولُه: (ويُقالُ: أَمْطَرَتْ عليهم كَذَا): عطف علىٰ: «يقال: مَطَرَتْهُم السماءُ».

الانتصاف: «قصده الرد علىٰ من قال: «مطَر» في الخير، و«أمْطَر» في الشر. فبيّن أن «أمْطَر» بمعنىٰ أرْسَل إرسال المطر، خَيْراً كان أو شراً، لكن اتّفق أن السماء لم ترسل شيئاً يشبه المطر، إلا كان عذاباً، فمن هاهُنا وقع الوهم لذلك القائل»[1].

قولُه: (نوعاً من المَطَرِ عَجيباً، يعني الحِجارة): قال أبو البقاء: «﴿مَّطَرًا﴾: هو مفعول «أمطَرْنا»[2]. والمطر هنا: الحجارة، كما جاء في الآية الأخرى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾ [هود: ٨٢، والحجر: ٧٤].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٣) بتصرّف واختصار.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٢).

سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًاۚ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْۖ وَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ۞ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَٱصْبِرُواْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَاۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [٨٥-٨٧]

كان يُقالُ لشُعيبٍ عليه السلام: خطيبُ الأنبياء؛ لحُسْنِ مُراجَعَتِهِ قَوْمَه، وكانوا أهلَ بَخسٍ للمكاييلِ والموازين، ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: مُعجِزةٌ شاهدةٌ بصِحَّةِ نُبوّتي أوجبَتْ عليكم الإيمانَ بي، والأخْذَ بما آمرُكم به، والانتهاءَ عما أنهاكم عنه، فأَوْفوا ولا تَبْخَسوا.

فإن قُلتَ: ما كانت مُعجزتُه؟ قلتُ: قد وقعَ العلمُ بأنه **كانت له مُعجِزةٌ، لقوله:** ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ولأنه لا بُدَّ لُمدَّعي النُّبوّةِ من مُعجِزةٍ تَشهدُ له وتُصَدِّقُه، وإلّا لم تَصِحَّ دَعْواه، وكان مُتنبِّئًا لا نبيًّا، غيرَ أنَّ مُعجِزتَه لم تُذكَرْ في القُرآن، كما لم تُذكَرْ أكثرُ مُعجزاتِ نبيِّنا ﷺ فيه.

قولُه: (**كانت له مُعجِزةٌ، لقوله:** ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾): قال الزجّاج: «قال بعض النحْويّين: لم يكن لشُعَيْبٍ معجزةٌ. وهذا غلَط فاحش، لأنه تعالىٰ قال: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْۖ فَأَوْفُواْ﴾ فجاء بالفاء، أي: أمرهم بالإيفاء بعد مجيء البيّنة، ولو ادّعىٰ مُدَّعٍ النبوّةَ بغير آية، لم يُقبَل منه، لكن الله لم يذكرها، فلا يدل علىٰ عدمها»[1].

يريد الزجّاج أن الفاء في ﴿فَأَوْفُواْ﴾ سببية فيما يلزم من قوله: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾.

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار المصنف بقوله: «﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: معجِزة شاهدة بصحّة نبوّتي، أوْجَبَت عليكم الإيمانَ بي، والأخذَ بما آمرُكم به، ﴿فَأَوْفُواْ﴾».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٦).

ومن مُعجِزاتِ شُعيبٍ عليه السلام: ما رُوِيَ من مُحاربةِ عصا موسىٰ عليه السلام التِّنِّينَ حينَ دفعَ إليه غنَمَه، وولادةِ الغَنَمِ الدُّرْعَ خاصَّةً حين وعدَه أن تكونَ له الدُّرْعُ من أولادِها، ووقوعِ عصا آدمَ عليه السلام علىٰ يدِه في المراتِ السبع، وغير ذلك من الآيات؛ لأنَّ هذه كلَّها كانت قبلَ أن يُسْتَنْبأ موسىٰ عليه السلام، فكانت مُعجِزاتٍ لشُعيب.

قولُه: (**ومن مُعجِزاتِ شُعيبٍ عليه السلام: ما رُوِيَ من مُحاربةِ عصا موسىٰ عليه السلام التِّنِّينَ**)[١]: قال القاضي: «ما ذكره محتمِل أن يكون كرامة لموسى، أو إرْهاصاً لنبوّته»[٢].

قال الإمام: «كلامُ صاحب «الكشّاف» مبنيٌّ عَلىٰ أصلٍ مختلَف فيه، لأنه عندنا أنّ ذلك إرهاص، وهو أن يُظْهِر الله تعالىٰ عَلىٰ يدِ من سيصيرُ نبيّاً خوارقَ العادات، وعند المعتزلة غير جائز»[٣].

وفيه نظر، لأنه قال في سورة «آل عمران» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ﴾ [آل عمران: ٤٢][٤]: «إنّهم كلّمُوها شِفاهاً معْجزة لزكريّا، أو إرهاصاً لنبوّة عيسىٰ عليه السلام»[٥].

قولُه: (**أن تكونَ له الدُّرْعُ**)، **الجوهري**: «الأَدْرَع من الخيل والشاء: ما اسْوَدَّ رأسه، وابْيَضَّ سائره. والأنثى: دَرْعاء. ومنه قيل لثلاث ليال من الشهر اللّاتِي يَلِين البِيض: «دُرَع» لظلمةِ أوائلها، وظاهرٌ بظهورِ القمرِ في سائرها»[٦].

---

(١) التنين: الحوت، أو ضرْب من الحيّات عظيم.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩). والإرهاص: التهيئة والإعداد.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٤١).

(٤) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٨: ٣٨).

(٦) من قوله: «ومنه قيل لثلاث ليال من الشهر» إلىٰ هنا سقط من (ط).

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ﴾، وهلّا قيل: المكيالَ والميزان، كما في سورةِ هودٍ عليه السلام؟ قلتُ: أُريدَ بالكيل: آلةُ الكَيْل، وهو المكيال، أو سُمِّيَ ما يُكالُ به بالكَيْلِ، كما قيل: العَيْش، لما يُعاشُ به، أو أُريد: فأَوْفوا الكَيْلَ ووَزْنَ الميزان، ويجوزُ أن يكونَ الميزانُ كالميعادِ والميلادِ بمعنىٰ المصدر.

ويقال: بَخَسْتُه حَقَّه: إذا نَقَصْتَه إياه. ومنه قيل لِلمَكْس: **البَخْسُ**، وفي أمثالِهِم: **تَحْسَبُهَا حَمْقَاءَ وَهِيَ بَاخِسٌ**. وقيل: ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾ لأنهم كانوا يَبْخسونَ الناسَ كلَّ شيءٍ في مُبايعاتِهم، أو كانوا مَكَّاسِينَ لا يَدَعونَ شيئًا إلّا مَكَسوُه، كما يفعلُ أُمراءُ الحرمَيْن. ورُوِي: أنّهم كانوا إذا دخلَ الغريبُ بَلَدَهم أخذوا دراهمَه الجِياد، وقالوا: هي زُيوف! فقَطَّعوها قُطاعًا، ثم أخذوها بنقصانٍ ظاهرٍ وأعطَوْهُ بدَلها زُيوفًا.

قولُه: (ومنه قيل لِلْمَكْس: البَخْسُ)، المغرب: «المكْس في البَيْع: استِنْقاص الثَّمَن. والـمَكْس أيضاً: الجِبَايَة، وهو فعْل الـمَكَّاس العَشَّار. ومنه: «لاَ يَدْخُلُ صَاحِبُ مَكْسٍ الْـجَنَّـةَ»[1].

فقولُه: «أو كانوا مَكَّاسِينَ» مبنيٌّ علىٰ الوجه الثاني، وقولُه: «لأنهم كانوا يبْخسون الناس كلّ شيء في مبايعاتهم» علىٰ الأول.

قولُه: (تَحْسَبُهَا حَمْقَاءَ وَهِيَ بَاخِسٌ) وفي رواية: «باخِسَة». فعلىٰ الأول[2] تأويله: إنسانٌ باخس، أو علىٰ النسب، كـ: «لابِن» و«تَامِر»[3].

---

(١) «الـمُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٧٢)، وقولُه ﷺ: «لا يدخُل صاحب مكْسٍ الـجنَّة» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٥٤) وأبو داود (٢٩٣٧) وأبو يعلىٰ (١٧٥٦) وصحَّحه ابن خزيمة (٢٣٣٣) وهو حديثٌ حسن لغيره.

(٢) أي: علىٰ رواية «باخس».

(٣) أي: ذو لَبَن وتَـمْر. أو اسْمَا فاعل من: لَبَنَ القومَ وتَـمَرَهُمْ: إذا سَقاهم اللبن، وأطعَمَهم التمر.

﴿بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾: بعدَ الإصلاحِ فيها، أي: لا تُفسِدوا فيها بعدَما أصلَحَ فيها الصالحون من الأنبياءِ وأتباعِهِم العاملين بشرائعِهم، وإضافتُه كإضافةِ قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، بمعنىٰ: بل مَكْرُكُم في الليلِ والنهار، أو بعد إصلاحِ أهلِها؛ علىٰ حذفِ المُضاف.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ من الوفاءِ بالكيلِ والميزانِ وتَرْكِ البَخْسِ والإفسادِ في الأرض، أو إلىٰ العملِ بما أمرَهُم به ونهاهُم عنه.

ومعنىٰ: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ يعني: في الإنسانيةِ وحُسْنِ الأُحدوثة، وما تَطلُبونَه من التكسُّبِ والتربُّح، لأن الناسَ أرغبُ في مُتاجَرَتِكم إذا عَرَفوا منكم الأمانةَ والسَّوِيَّة، ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: إن كنتُم مُصدِّقينَ لي في قولي: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

قال الميدانيّ: «أصلُ المَثَل أنّ رجُلاً مِن بني العنْبَر جاورتْه امرأة، فنظَر إليها، فحسِبها حَمْقاء لا تعْقل، ولا تحْفظ مالَها. فقال العنبريّ: ألا أخلِطُ مالي ومتاعي بمالها ومتاعها، ثم أقاسِمُها، فآخذ خيرَ متاعها، وأعطيها الرديءَ من مَتاعي؟ فقاسَمَها بعدما خلط متاعه بمتاعها، فلم ترْضَ عند المقاسَمة، حتىٰ أخذت متاعها، ثم نازعتْه، وأظْهَرتْ له الشكْوَىٰ، حتىٰ افْتَدَىٰ منها بما أرادت، فعُوتِب عند ذلك، فقال: «تَحْسَبُها حَمْقاءَ وهي باخِسةٌ»، يُضرَب لِـمَنْ يتبَالَهُ[1] وفيه دَهاء»[2].

قولُه: (يعني في الإنسانيةِ وحُسْنِ الأُحدوثة) أي: ما يتحدّثُ به الناس، وهو من باب الاستدراج، وإرخاءِ العِنان، لأن الكلامَ مع الكفّار، ولو كان معَ المؤمنين لقيل: لكان خيراً لكم عندَ الله من الثواب والدرجات، ولذلك فسّر قولَه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بقوله: «إن كنتم مصدِّقين»، وإنّما قال: «مصدّقين»، لأنهم ما كانوا مؤمنين مسْلمين، وإنّ مثْل هذا الشرط

---

(١) أي: يتظاهر بالبَلَه والـحُمْق.

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٣).

﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ ﴾: ولا تقتَدُوا بالشيطانِ في قوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، فتَقْعُدوا بكلِّ صِراطٍ، أي: بكلِّ مِنهاجٍ من مَناهجِ الدِّين. والدليلُ علىٰ أنَّ المرادَ بالصِّراطِ سبيلُ الحقِّ قولُه: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، ومحلُّ ﴿تُوعِدُونَ﴾ وما عُطِفَ عليه: النَّصْبُ علىٰ الحال، أي: ولا تَقعُدوا مُوعِدينَ وصادِّينَ عن سبيلِ الله وباغيها عوجًا.

إنّما يجاءُ به في آخر الكلام للتوكيد، فعُلِم منه أنّ شعيباً عليه السلام كان مشهوراً عندهم بالصِّدقِ والأمانة، كما كان رسول الله ﷺ مشهوراً عند قَومه بالأمين.

قولُه: (ولا تقْتَدُوا بالشيطانِ في قوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾): يعني: القعودُ علىٰ الصراط[1]: تمثيل، كما في تلك الآية. مثّلَ إغْواءَهم الناسَ عن دين الحقِّ بكلّ ما يمْكن من الحِيَل، بمن يريد أن يقْطعَ الطريق عَلىٰ السابلة[2]، فيَكمُنُ لهم من حيثُ لا يدْرُون. ونحْوه في التمثيل قول الشيطان: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[3]، أي: لأعترضنَّ عَلىٰ طريقِ الإسلام، كما يعترض العدو عَلىٰ الطريق ليقطَعَه على السابلة.

فلمّا أشبه هذا التمثيلُ ذلك، وكان مقدَّماً عليه، قال: «ولا تَقْتَدُوا بالشيطان فتقْعدوا بكل صِراط».

قولُه: (والدليلُ علىٰ أنَّ الـمرادَ بالصِّراطِ: سبيلُ الحقِّ، قولُه: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾): يعني: أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ ﴾ محْتَمِل لأن يُرادَ بها سبيل

---

(١) التمثيل في قوله: ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ ﴾ حيث شبّه حالهم وهم يُغْوُون الناس، ويضلّونهم عن دِين الحق، بما أوتوا من الحيل، بحال من يقعد عَلىٰ الطريق يقطعها عَلىٰ السائرين، فيكمن لهم من حيث لا يدْرون، عَلىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) أي: المارة، وأبناء السبيل في الطرقات.

(٣) في هذا الجزء من الآية أيضاً استعارة تمثيلية، حيث شبّه حال إبليس يعترض عَلىٰ طريق الإسلام ليصدّ الناس عنه، بحال العدو يعترض عَلىٰ الطريق ليقطعه.

فإن قُلتَ: صراطُ الحقِّ واحد، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فكيفَ قيل: ﴿بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾؟ قلتُ: صراطُ الحقِّ واحد، ولكنه يَتشعَّبُ إلىٰ مَعارِفَ وحُدودٍ وأحكامٍ كثيرةٍ مختلفة، فكانوا إذا رأَوْا أحدًا يَشرَعُ في شيءٍ منها أَوْعدوهُ وصَدُّوه.

فإن قُلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿ءَامَنَ بِهِۦ﴾؟ قلتُ: إلىٰ «كلِّ صراطٍ»، تقديرُه: تُوعِدونَ مَنْ آمن به وتَصُدُّون عنه، فوضع الظاهرَ الذي هو ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ موضعَ الضمير، زيادةً في تقبيحِ أمرِهم، ودَلالةً علىٰ عِظَمِ ما يصدّون عنه.

وقيل: كانوا يجلسونَ علىٰ الطرقِ والمَراصِدِ ....

الحق لوقوعه في التَّنزيل، وأن يُراد بها الجادّة[1] المتعارفة. ودلّ إيقاعُ ﴿وَتَصُدُّونَ﴾ قَيْداً للفعل عَلىٰ أنّها سبيلُ الحقّ[2]، كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] لا سيما وقد عطفَ عليه: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾.

والمعنى: لا تقْعُدوا في كلِّ مِنْهاجٍ من مناهجِ الدِّين تصدّون الناس عنها، وتصِفُونها بالاعوجاج.

هذا هو الظاهر، ولهذا إذا حُمِل عَلىٰ الظاهر، وجبَ قطْع[3] ﴿تُوعِدُونَ﴾ والذهاب إلىٰ الاستئناف.

قولُه: (**وقيل: كانوا يجلسونَ علىٰ الطرقِ**) عطف عَلىٰ قولِه: «ولا تـقْتدوا بالشيطان» من

---

(١) الجادة: معظم الطريق.

(٢) كأن الطيبي يريد أن يقول: إن قوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ يحتمل المعنيين: الحقيقي والمجازي. إلّا أن وجود قرينة، هي ﴿تَصُدُّونَ﴾، دلَّ عَلىٰ أن المقصود هو المعنىٰ المجازي، عَلىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية، كما سبق بيانه.

(٣) القطع بمعنىٰ الوقف، والمقصود بالظاهر المعنىٰ الحقيقي للصراط.

فيقولونَ لمن مَرَّ بهم: إنَّ شُعَيبًا كذّابٌ فلا يَفتِنَنّكم عن دينِكم، كما كان يَفعلُ قريشٌ بمكَّةَ. وقيل: كانوا يقطعونَ الطُّرقَ. وقيل: كانوا عَشّارين.

حيثُ المعنى، أي: كانوا يُضِلُّون الناس عن مناهجِ الحقّ ودِينِ الحقّ، وقيل: كانوا يَجْلسون عَلىٰ الطرق، ويمْنعون الناس أن يقْصِدوا شعيباً عليه السلام.

فعَلىٰ هذا[1] لا يكون تمثيلاً، ولا يكون ﴿تَصُدُّونَ﴾ حالاً، ولا يكون ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ من وَضْعِ الظاهر مَوضعَ المضمر، كما في الوَجه السابق.

قولُه: (**فيقولونَ لمن مَرَّ بهم: إنَّ شُعَيباً كذّابٌ**): دلَّت الفاء[2] عَلىٰ أن: ﴿تُوعِدُونَ﴾ استئناف لبيان المقتضى، فكأنه لَمّا قيل لهم: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾، قالوا: لِمَ ذلك؟ فأجيب: لأنكم تُوعِدُون وتصُدُّون عن سبيل الله.

قال القاضي: «﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾: الضمير يعود إلىٰ «الصِّراط» عَلىٰ الأول، وإلىٰ «الله» عَلىٰ الثاني. و﴿مَنْ﴾: مفعول ﴿تَصُدُّونَ﴾ عَلىٰ إعمال الأقرب. ولو كان مفعول ﴿تُوعِدُونَ﴾ لقال: تصُدُّونَهم»[3]. وكذا عن أبي البقاء[4]. فظاهر الآية مع الكوفيين.

قولُه: (**وقيل: كانوا يقطعون الطريق**[5]): فعَلىٰ هذا الآيةُ مبالغةٌ في الوعيد وتغليظِ ما

---

(١) أي: علىٰ معنى: «كانوا يجلسون عَلىٰ الطرق»، يكون قوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ حقيقة لا مجاز فيه.

(٢) أي في قوله: «فيقولون».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠) بتصرّف، لا سيما في القسم الأول من العبارة، ولفظ القاضي: «﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾: أي: بالله أو بكلّ صراط عَلىٰ الأول...».

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٢)، وفيه: «﴿مَنْ ءَامَنَ﴾: مفعول ﴿وَتَصُدُّونَ﴾، لا مفعول ﴿تُوعِدُونَ﴾، إذ لو كان مفعول الأول لكان: تصدّونهم».

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الطرق».

﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: وتطلبونَ لسبيلِ الله عِوَجًا، أي: تَصِفونها للناسِ بأنها سَبيلٌ مُعْوَجَّةٌ غيرُ مُستقيمة، لتَصُدُّوهُم عن سُلوكِها والدخولِ فيها، **أو يكونُ تهكُّمًا بهم**، وأنَّهم يطلبونَ لها ما هو مُحال، لأنَّ طريقَ الحقِّ لا يَعْوَجّ.

كانوا يرومونه مِن قطع السبيل، لأن قاطعَ الطريق ساعٍ في الأرض بالفساد، وإخراجِها عن أن تكونَ مُنْتَفَعاً بها، لأنّ ضررَ ذلك يسْرِي إلىٰ الدِّين.

ألا ترىٰ كيف أنزلَ الله فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: ٣٣] تمهيداً لمحاربةِ المؤمنين؟

وعلىٰ هذا حكْمُ العُشّارِ والـمَكّاسين(١).

ولهذا اشتُرِط في إيجابِ الحجّ أمْنُ الطّريق من نحو الرَّصَديّ(٢).

وعلىٰ هذا لا يُرادُ بقوله: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ التّهكُّم ولا التوبيخ، بل المعنى: تقْطعون السبيل، لتفْسُدَ الأرض، وتخْرُجَ عن أن تكونَ مُنْتَفَعاً بها، فعبّر عن الإفساد بطَلَبِ الاعْوِجاج. ويؤيّدُه قوله: ﴿وَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾. ومعنىٰ هذا الطلب معنىٰ اللّامِ في قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (أو يكونُ تهكُّماً بهم): عطف علىٰ قولِه: «تَصِفونها للناس»، فعلىٰ الأولِ يكونُ قَوله: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ كناية عن وصفِهم لهم بالاعوِجاج. فإنه تعالىٰ عبّر عن وصفِ الكافرين سبيلَ الله بالاعوجاج، بقوله: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ علىٰ سبيل التَّوبيخ. يعني: ما يريدون بهذا الوصفِ إلا الـمُحال، وهو اعوِجاجُ ذاتها. فهو إخبار فيه معنىٰ التَّوبيخ، كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [طه: ٧١، والشعراء: ٤٩]. فقولُه: «وأنهم يطْلبون لها ما هو محال» تفسير للوَجهَين: التَّوبيخ(٣) والتهكّم.

---

(١) العُشّار: آخذو العشر. والمكّاسون: مثلهم، آخذو الـمَكْس.

(٢) كذا في (ط) و(ج)، وفي (أ): «الزهري»، وفي (ب): «التصدي».

(٣) من قوله: «يعني ما يريدون بهذا الوصف إلا المحال...» إلىٰ هنا سقط من (ط).

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾: ﴿إِذْ﴾ مفعولٌ به غيرُ ظَرْف، أي: واذكروا علىٰ جِهةِ الشكرِ وَقْتَ كونِكم قليلًا عددُكم، ﴿فَكَثَّرَكُمْ﴾ اللهُ ووَفَّرَ عددَكم. قيل: إنَّ مَدْيَنَ بنَ إبراهيمَ تَزوَّجَ بنتَ لوطٍ فوَلَدَت، فرمىٰ اللهُ في نَسْلِها بالبركةِ والنماء، فكَثُروا وفشَوْا. ويجوزُ: إذ كُنتمُ مُقِلِّينَ فُقراءَ فكثَّركم، فجَعَلَكم مُكثِرينَ مُوسِرين، أو كُنْتمُ أقِلّةً أذِلّةً فأعزَّكم بكَثْرةِ العَدَدِ والعُدَد. ﴿عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ آخرُ أمرِ مَنْ أفسدَ قَبْلَكم من الأُمم، كقومِ نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوط، وكانوا قريبي العهدِ **مما أصابَ المُؤتَفِكة**.

﴿فَٱصْبِرُواْ﴾: فتَربَّصوا وانتظروا، ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا﴾ أي: بين الفَريقَيْن، بأن يَنصُرَ المُحِقِّينَ علىٰ المُبْطِلين، ويُظهِرَهم عليهم. **وهذا وَعيدٌ للكافرينَ** بانتقامِ الله منهم، كقوله: ﴿فَتَرَبَّصُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢]، أو هو عِظَةٌ للمؤمنين، وحثٌّ علىٰ الصبرِ واحتمالِ ما كانَ يَلحَقُهم من أذىٰ المشركينَ إلىٰ أن يحكُمَ اللهُ بينَهم ويَنتَقِمَ لهم منهم. ويجوزُ أن يكونَ خطابًا للفريقَين، أي: ليصبرَ المؤمنونَ علىٰ أذىٰ ......

وفي الكلام تَـرَقٍّ، يعني: ما كفَاكم أنكم تُوعِدُون الناس عن متابعته، وتصدّونهم عن سبيله، حتىٰ تصفونه بالاعوجاج، ليكونَ الصَّدُّ بالبُرهان والدليل؟!

قولُه: (**مما أصابَ المُؤتَفِكة**): المُؤتَفِكات: قُرَيَّات[١] لُوط، لأنها ائتفكَت وانقَلَبَت[٢].

الجوهري: «الأَفْك ـ بالفتح ـ مصدر: أَفَكَه يأْفِكُه، أي: قَلَبه وصرفه عن الشيء».

قولُه: (**وهذا وَعيدٌ للكافرينَ**): وفي إتيانِ حرف الشَّرط[٣] دِلالة عَلىٰ تناهي إقناطِه من رجوعهم، والإقلاع عن تماديهم، وأن البلاءَ لا بد أن ينزلَ عليهم، وإن كان فيهم الصُّلَحاءُ

---

(١) قُرَيَّات: جمع «قُرَيَّة» بالتصغير.

(٢) انظر: «الغريبين» لأبي عبيد الهروي (١: ٥٦)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ٥٦)، و«الصحاح» (٤: ١٥٧٣) مادة (أفك).

(٣) يعني «إنْ» في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ...﴾.

الكفار، وليصبرَ الكفارُ علىٰ ما يَسُوؤُهم من إيمانِ مَنْ آمنَ منهم، حتى يحكُمَ الله، فيُمَيِّـزَ الخبيثَ من الطيِّب، ﴿وَهُوَخَيْرُ الْحَٰكِمِينَ﴾ لأنَّ حُكْمَه حقٌّ وعَدْل، لا يُخافُ فيه الحَيْف.

[﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ۞ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ ٨٨- ٨٩]

أي: ليكونَنَّ أحدُ الأمرين: إمّا إخراجُكم؛ وإمّا عَوْدُكم في الكفر.

فإن قُلتَ: كيفَ خاطبوا شُعيبًا عليه السلام بالعَوْدِ في الكفرِ في قولِهم: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ وكيف أجابَهم بقوله: ﴿إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾، والأنبياءُ عليهم السلام لا يجوزُ عليهم من الصغائرِ إلّا ما ليس فيه تنفير، فَضْلًا عن الكبائر، فَضْلًا عن الكُفر؟ قلتُ: لمّا قالوا: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ﴾ فعطَفوا علىٰ ضميرِه الذين دَخلوا في الإيمـانِ منهم بعدَ كُـفْرِهم، قالوا: ﴿لَتَعُودُنَّ﴾، فغلَّبوا الجماعةَ علىٰ الواحد، فجعَلوهم عائدينَ جميعًا، إجراءً للكلامِ علىٰ حُكمِ التغليب، وعلىٰ ذلك أجرىٰ شُعيبٌ عليه السلامُ جوابَه فقال: ....

الذين يُدْفَعُ بهم البلاء، ولبلوغِهم في التَّمادي ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾.

قولُه: (وعَلىٰ ذلك أجرَىٰ شُعيبٌ عليه السلامُ جوابَه): أي: أجابَهم بما أوْرَدُوا عليه السُّؤالَ من التَّغليب[1] ليتطابقا. ويجوزُ أن يكون عَلىٰ المشاكلة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا

---

(١) أي: لما قالوا: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ بصيغة الجمع، عاطفين ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ من قوم شعيب بعد كفرهم عَلىٰ ضميره، فغلّبوا الجماعة عَلىٰ الواحد، فجعلوهم عائدين جميعاً، إجراءً للكلام عَلىٰ حكم التغليب، لمّا قالوا ذلك أجابهم شعيب عليه السلام بصيغة =

﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾، وهو يُريدُ عَوْدَ قَوْمِه، إلّا أنه نَظَمَ نفسَه في جُملتِهم وإن كان بريئًا من ذلك، إجراءً لكلامِه علىٰ حُكمِ التغليب.

فإن قُلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، واللهُ تعالىٰ مُتعالٍ أن يشاءَ رِدَّةَ المُؤمنينَ وعَوْدَهُم في الكفر؟ قلتُ: معناه: إلّا أن يشاءَ اللهُ خِذْلانَنا ومَنْعَنا الألطافَ، لعِلمِه أنها لا تَنفَعُ فينا وتكونُ عَبَثًا، والعَبَثُ قبيحٌ لا يَفعلُه الحكيم، والدليلُ عليه قوله: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ أي: هو عالمٌ بكلِّ شيءٍ مما كانَ وما يكون،

يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] في أحدِ وجْهَيْه.

قال في «الانتصاف»: «وقد يُستعمَلُ «عاد» ـ من أخوات «كان» ـ بمعنىٰ «صار»، فلا يستدْعِي الرجوع إلىٰ حالةٍ سابقة، بل عكس ذلك: وهو الانتقالُ من حال سابقة إلى حالٍ مستأنَفةٍ كأنهم قالوا: أو لتصيرُنّ كفّاراً في مِلّتنا»[١].

قولُه: (والدليلُ عليه قوله تعالى: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾): أي: والدليلُ عَلىٰ أن المرادَ بقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: إلا أن يشاءَ الخِذْلان، ومنْعَ الألطاف، لا الردّة، لأنّ مَنْع الألطاف لازم لسبْق عِلْمه أن الألطاف لا تُـجْدي، وتابعٌ له، ولو أريد: أن يشاءَ العَوْد إلىٰ الكفر لم يكنْ لمجيءِ العلْمِ فائدة[٢].

والجواب: أن في ذِكر العلْمِ فائدةً جليلة، لأن المعنى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾ أي: ما يصحُّ ولا يستقيم منّا عَلىٰ ما نحن عليه من الثّبات عَلىٰ الدِّين، بعد وضوحِ الآيات البيّـنات، وشرْحِ الله

= الجمع بقوله: ﴿إِنْ عُدْنَا...﴾ وهو يريد عود قومه، إلّا أنه نظم نفسه في جلتهم، وإن كان بريئاً من ذلك، إجراءً لكلامه عَلىٰ حكم التغليب.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٥) بتصرّف. وفيه «مثلنا» بدل «في ملتنا».

(٢) هذا عَلىٰ مذهب الزمخشري والمعتزلة «في اعتقاد جوب رعاية الصلاح والأصلح»، كما قال صاحب «الانتصاف» (٢: ٩٦). والطيبي ينقض قول الزمخشري ومعتقده في هذا.

فهو يعلمُ أحوالَ عبادِه كيفَ تَتحوَّل؟ وقلوبَهم كيفَ تَتقلَّب؟ وكيفَ تقسو بعدَ الرِّقّة، وتمرضُ بعد الصِّحّة، وترجعُ إلى الكفرِ بعد الإيمان؟

﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ في أن يُثبِّتَنا علىٰ الإيمان، ويُوفِّقَنا لازدياد الإيقان.

ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ **حَسْمًا لطَمَعِهم في العَوْد، لأنَّ مشيئةَ الله لعَوْدِهم في الكفرِ مُحالٌ** خارجٌ عن الحِكمة.

الصدورَ أن نعودَ إلىٰ الكفر، إلا أن يشاءَ الله العود، فإن معرفة المشيئةِ غَيْب، ولا يعلم الغيبَ إلا الله. ويؤيّده قولُه: عَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا، أي: في أن ثبِّتَنا عَلىٰ الإيمان. نحوه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأحقاف: ٩].

قولُه: (﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ **حَسْماً لطَمَعِهم في العَوْد، لأنَّ مشيئةَ الله لِعَوْدِهم في الكفرِ مُحالٌ**): هذا عَلىٰ أن يكون معنىٰ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ التأبيد، كما نص عليه في «الكهف»[1].

قال الزجّاج: «قال قوم: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾، واللهُ لا يشاءُ الكُفر، مِثْل قولك: لا أكلِّمُك حتىٰ يَبيضَ الفَأر، ويَشِيبَ الغُرَاب. والغرابُ لا يشيب، والفارُ لا يبيض. وهذا خطأٌ لمخالفته كثيراً من النصوص الواردةِ في الكتاب والسنّة، في أن الكائناتِ تابعة لمشيئة الله، ولكن الله تعالىٰ غيَّبَ عن الخلْق عِلْمَهُ فيهم، ومشيئتَهُ من أعمالهم، فأمَرَهُم ونَهاهم، لأن الـحُجّة إنّما تثبتُ من جهة الأمر والنهي. وكلّ ذلك جارٍ عَلىٰ ما سبق من العِلْم، وجَرَتْ به المشيئة، فعليهم السمعُ والطاعةُ للأمر إذا أُمِروا، وهم جارُون عَلىٰ ما عُلِم منهم أنهم يختارون الطاعة أو المعصية»[2].

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]. وقد أورد الزمخشري ثلاثة أوجه في معنىٰ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾. ثالثها: «أن يكون في معنىٰ كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولنّه أبداً. ونحوه قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، لأن عودَهم في ملّتهم مما لن يشاء الله». «الكشاف» (٩: ٤٤٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٤-٣٩٥) باختصار.

﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾ الهمزةُ للاستفهام، والواوُ واو الحال، تقديرُه: أتعيدونَنا في مِلَّتِكم في حالِ كراهتِنا، ومع كونِنا كارهينَ. ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾: وما يَنْبغي لنا، وما يصحُّ لنا، ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا﴾: احكُمْ بيننا، والفُتاحةُ: الحكومة، أو أظهِرْ أمْرَنا حتى يَنفتِحَ ما بيننا ﴿وَبَيْنَ قَوْمِنَا﴾ وينكشفَ؛ بأن تُنَزِّلَ عليهم عذابًا يتبيَّنُ معه أنهَّم علىٰ الباطل، ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ كقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩].

فإن قُلتَ: كيفَ أسلوبُ قولِه: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم﴾؟ قلتُ: هو إخبارٌ مُقَيَّدٌ بالشرط، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ كلامًا مُستأنَفًا فيه معنى التعجُّب، كأنهم قالوا: ما أكذَبَنا علىٰ الله إن عُدْنا في الكفرِ بعد الإسلام! لأنَّ المُرتدَّ أبلَغُ في الافتراءِ من الكافر، لأنَّ الكافِرَ مُفْترٍ علىٰ الله الكذبَ، حيثُ يَزعُمُ أنَّ لله نِدًّا، ولا نِدَّ له، والمرتدُّ مِثلُه في ذلك وزائدٌ عليه، حيثُ يزعمُ أنه قد تَبيَّنَ له ما خَفِيَ عليه من التمييزِ بين الحقِّ والباطل. والثاني: أن يكونَ قَسَمًا علىٰ تقديرِ حذفِ اللام، بمعنىٰ: والله لقد افتَرْينا علىٰ الله كذبًا.

قولُه: (والفُتاحةُ: الحكومة): قال الزجّاج: «وأهْل عُمان يُسَمُّون القاضي: الفَتَّاح والفاتح»(١).

قولُه: (كيفَ أسلوبُ قوله: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا﴾؟): يعني: ما معنىٰ التأكيدِ الذي تعطيه ﴿قَدِ﴾ مع مَدْخُولِها الماضي، ثم انضمام ﴿إِنْ﴾ الشَّرطية معها؟

يدلّ عَلىٰ هذا التلخيصِ الجوابان. وأجاب أنه مِن باب إخراجِ الكلام لا عَلىٰ مقتضىٰ الظاهر(٢)، لأن ظاهره إخبارٌ مقيَّد بالشرط. وتأويلُه من وَجهَين:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٦).

(٢) أي: يجعله كلاماً مستأنفاً فيه معنىٰ التعجب، أو قَسَماً عَلىٰ تقدير حذف اللام كما سبق، في حين أن ظاهر الآية أنها إخبار مقيّد بالشرط.

[﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ * فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ * ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ٩٠- ٩٢]

﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ ﴾ أي: أشرافُهم للذين دونَهم يُثبِّطونَهم عن الإيمان: ﴿لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ لاستبدالِكم الضلالةَ بالهدىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]، وقيل: تخسرونَ باتباعِه فوائدَ البَخْسِ والتطفيف، لأنه ينهاكم عنهما ويَحمِلُكم علىٰ الإيفاءِ والتسوية.

فإن قُلتَ: ما جوابُ القَسَم الذي وطَّأتْهُ اللامُ في ﴿لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا ﴾، وجوابُ الشرط؟ قلتُ: قوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ سادٌّ مَسَدَّ الجوابَيْن.

أحدهما: أن يكون من باب التَّعجُّب، يعني رَوْمَ[1] إيقاعِ النفس في ورطة المَهالِك، مِن أُولي النُّهْيَة، بعد المزاولةِ الطويلةِ في الإخراج منها، مما يقتضي منه العَجَب. واليه الإشارة بقوله: «ما أَكْذَبَنا علىٰ الله إنْ عدْنا في الكفر بعد الإسلام!». فكأنه عليه السلامُ لـمّا سمع كلامهم ما التفت إلىٰ الجواب، وأنشأ التعجّب من نفسه، قائلاً: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم ﴾. ولهذا قال: «كلاماً مستأنَفاً فيه معنىٰ التَّعجُّب».

قال أبو البقاء: «﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا ﴾، هو معنىٰ المستقبَل، لأنه لم يقع، وإنّما سدّ مَسَدّ جوابِ ﴿إِنْ عُدْنَا﴾. وساغَ دخول ﴿ قَدِ ﴾ لأنهم نزَّلوا الافتراءَ عند العَود منزلة الواقع، فقَرنُوه بـ﴿ قَدِ ﴾. وكأن المعنى: قد افْترينا الآن، إنْ هَمَمْنا بالعَوْد»[2]، علىٰ أنْ يكونَ قَسَماً، لا يكون مستأنَفاً، بل يكون ردّاً لكلامهم بأبلغِ وَجْه.

---

(١) رام الشيء: طلبه وأراده.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٣) وليس فيه قوله: «علىٰ أن يكون... بأبلغ وجه»، ولعلها من تصرفات الطيبي في النصوص زيادة وحذفاً.

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا﴾ مُبتَدأ، خبَرُه: ﴿كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾، وكذلك ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾. وفي هذا الابتداءِ معنىٰ الاختصاص، كأنه قيل: الذين كذَّبوا شعيبًا هم المخصوصونَ بأن أُهلِكوا واستُؤْصِلوا، كأن لم يُقيموا في دارهم؛ لأنَّ الذينَ اتَّبعوا شُعيبًا قد أنجاهُم الله، الذين كذَّبوا شُعيبًا هم المخصوصونَ بالخُسْرانِ العظيم، دون أتباعِه فإنَّهم الرابحون. **وفي هٰذا الاستئنافِ والابتداءِ وهذا التكريرِ مبالغةٌ في ردِّ مقالةِ الملأ لأشياعِهم، وتَسْفيهٌ لرأيِهم، واستِهزاءٌ بنُصْحِهم لقومِهم، واستِعظامٌ لما جَرىٰ عليهم.**

قولُه: (وفي هذا الابتداءِ معنىٰ الاختصاص): كما في قَولِه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦] في سورة «الرعد»، «أي: الله وحده هو يبْسُطُ الرزق، ويقدِرُه دون غيره».

ولو حمل الجملةَ الأولىٰ عَلىٰ تقوِّي الحكْم، كما عليه كلامُ صاحبِ «المفتاح»[1]، والثانية عَلىٰ التخصيص[2]، لتوسيطِ ضمير الفَصْل، وتعريف الخبر باللام، ويكون التَّكرير[3]، ليُناطَ[4] به كلِّ مرة معنىٰ زائد: لكان أَوْجَه، كما سنقررُه.

قولُه: (وفي هذا الاستئنافِ والابتداءِ[5]، وهذا التكريرِ، مبالغةٌ في ردِّ مقالةِ الملأ لأشياعِهم، وتَسْفيهٌ لرأيِهم، واستِهزاءٌ بنُـصْحِهم لقومِهم، واستِعظامٌ لما جَرىٰ عليهم): أمّا الاستئنافُ

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» ص١٠٦، والمقصود بالجملة الأولىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾. والجملة الثانية: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾.

(٢) أي: تخصيص الذين كذّبوا شعيباً بالخسران. وضمير الفصل هو ﴿هُمُ﴾، والخبر هو ﴿ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ فهو خبر «كان».

(٣) أي: تكرير ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا﴾.

(٤) أي: يُعلَّق ويُرْبط.

(٥) قوله: «والابتداء» سقط من (ط)، وفي غيرها من الأصول: «وفي هذا الاستئناف وهذا الابتداء»، والمثبت لفظُ «الكشاف».

....

والتكرير، فإنه تعالىٰ لـمّا رتّب العقابَ بأخْذِ الرَّجفة علىٰ التكذيب والعِناد، وترْكهم هامدين لا حراك بهم، اتّجه لسائلٍ أن يسأل: إلىٰ ماذا صار مآلُ أمرهم بعد الجُثوم؟ فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ أي: استُؤْصِلوا، وتلاشَتْ جُسومُهم، كأنْ لم يُقِيموا في ديارهم.

ثم سأل: أَخُصِّص الدَّمارُ بهم، أم تعدَّىٰ إلىٰ غيرِهم؟ فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ أي: اختصّ الدمارُ بهم. فجُعِلت صلةُ الأولىٰ ذريعةً إلىٰ تحقيقِ الخبر. كقول الشاعر:

إنَّ الَّتِــي ضَرَبَــتْ بَيْتــاً مُهَــاجِرَةً بِكُوفَةِ الـجُنْدِ غَالَـتْ وُدَّهَـا غُـولُ[1]

ولذلك بُولِغ في الإخبار عن دمارِ القَوم بقوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾[2]، وأُوثِر تَقَوِّي الـحُكْم علىٰ التخصيص.

وجُعلت صلةُ الثانية[3] علّةً لوجود الخبر، نحو قَولك: الذين آمنوا لهم جنّاتُ النعيم، والذين كفروا لهم دركاتُ الجحيم.

---

(١) هذا البيت من قصيدة لعَبْدة بن الطبيب، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم. وقد قال هذه القصيدة بعد وقعة القادسية. وللبيت رواية أخرىٰ هي:

إن الّتي وَضَـعَتْ بيْتـاً مُهَـاجِرَةً بكوفَةِ الـخُلْدِ قَدْ غَالَتْ بها غُـولُ

والتي يتحدث عنها هي «خولة» التي ذكرها في مطلع قصيدته. ضربَتْ بيتاً: ابْتَنَتْه. كوفة الـجُنْد: اسم موضع. غالت ودّها غول: ذهبت به، والغول: اسم ما اغتال. انظر: «المفضّليات» ص٣٦، و«النوادر في اللغة» لأبي زيد ص١٥٦، و«معجم ما استعجم» للبكريّ (٤: ١١٤٢). والشاهد في البيت جعل صلة «التي» ذريعة إلىٰ تحقيق الخبر «غالت ودّها غول».

(٢) أي: أن في قوله تعالىٰ: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ مبالغةٌ مقبولة، حيث أظهر الله إهلاكهم بصورة شديدة جداً، وهي إهلاكهم وطمس آثارهم كأنهم لم يكونوا أصلاً.

(٣) يعني قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

[﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ ٩٣]

الأسىٰ: شِدَّةُ الحُزْن، قال العَجَّاج:

وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِن فَرْطِ الأَسى

وأمّا تسفيه[١] رأيهم، فهو أنهم لـمّا أظهروا مَحْضَ النُّصح لقومِهم، بقولهم: ﴿لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾، حيث أتَوْا فيه بالجملةِ القَسَمية، وأقحَموا فيها ﴿إِذًا﴾، ردّ عليهم، يعني: ما تلفّظوا به في قَوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ليكونَ مُدْمجاً فيه[٢] معنىٰ الاستهزاء، يعني: نِعْم النصيحةُ التي نصحوهم، نَسَبوا الخسرانَ إلىٰ متابعتِه، والربحَ إلىٰ مخالفته. كانَ ذلك، لكنْ بالعكس، وهو المرادُ من قَوله: «واستهزاءٌ بنصحهم».

وحينئذٍ يقع الاختصاص في مَوقعِه، كما قال: «الذين كذّبوا شُعَيْباً هم المخْصوصون بالخُسران، دون أتباعِه، فإنهم الرابحون».

ويُستَفاد عِظَم الخُسرانِ من تعريف الخبرِ بلام الجنس، أي: هم الكاملون في الخُسران.

وأمّا استعظامُ ما جرىٰ عليهم فمِن قَوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾ أي: لم يبْقَ عينٌ ولا أثر، ولا جالِيةُ خبر. وكذا من مجموعِ الكلام، والله أعلم.

قولُه: (وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِن فَرْطِ الأَسىٰ)[٣]: وأنشدَ الشارحُ[٤] تمامَ البيت:

---

(١) في (ج): «تسقيه» بالقاف.

(٢) يعني: في قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ إدماج، إذ ضمّن الله هذا الكلام المسوق للحكم علىٰ كفّار قوم شعيب بالخسران معنىً آخَرَ هو الاستهزاء بنصحهم لمن آمن به واتّبعه.

(٣) البيت من أرجوزة طويلة للعجاج، سيأتي شرحه.

والفرْط: ما سبق من شيء. والأسى: الحزن.

انظر: «ديوان العجاج» برواية الأصمعي وشرحه، ص١٢٣، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٢٩).

(٤) لعله يريد الأصمعي، شارح «ديوان العجاج».

اشتَدَّ حُزنُه علىٰ قومِه، ثم أنكَر علىٰ نفْسه، فقال: فكيفَ يشتدُّ حُزني علىٰ قومٍ ليسوا بأهلٍ للحُزنِ عليهم لكُفْرِهم واستِحقاقِهم لما نزلَ بهم! ويجوزُ أن يُريدَ: لقد أَعذَرْتُ إليكُم في الإبلاغِ والنصيحةِ والتحذيرِ مما حَلَّ بكم، فلم تَسمَعوا قولي ولم تُصَدِّقوني، ...

وكِيفَ غَرْبَـيْ دَالِجٍ تبَجَّسا[1]

انحلبت عيناه، أي: سال دمعُ عينَيه. والوَكِيف: القَطْر. وغَرْبَيْ: تثنية الغَرْب، وهو الدَّلو العظيم. والدالج ـ بالجيم ـ: الذي يأخذ الدَّلْوَ من البئر، فيُفرِغُها في الحوض. تبجّس: انفجر بسَعَة وكَثْرة.

يقول: سالَ دمعُ عينيه من الـحُزن، ووَكَفَتا وَكيفَ دَلْوَيْ دالِجٍ تفجَّر وسال.

قولُه: (ثم أنكَر علىٰ نفْسه): أي: جرّدَ من نَفْسِه شخصاً، وأنكر عليه حُزنه عَلىٰ قَوم لا يستحقونه، كما فعل امرؤ القَيْسِ في قولِه:

تَطـاوَلَ لَيْلُـكَ بالأَثْمُـدِ ونامَ الـخَلِيُّ ولم تَرْقُـدِ[2]

وكان من حقِّ الظاهرِ أن يقول: وكَيْفَ يشتدُّ حزنُك؟ لقوله: «ثم أنكر عَلىٰ نفسه»، لكن التَـفَت، وقال: «وكيف يشْتَـدُّ حُزني!». هذا إذا كان الخطابُ مع نفسه. أمّا إذا كان مع غيره فلا يكونُ من التجريد.

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ: لقد أَعذَرْتُ إليكُم في الإبلاغِ): أي: أَنهَيْتُ إليكم العذْر، وما قصَّرت فيه.

---

(١) هو تمام البيت السابق من أرجوزة العجاج. انظر: «ديوان العجاج» ص١٢٣.

(٢) البيت مطلع قصيدة لامرئ القيس، يتهدد فيها بني أسد. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص٨٤. والأثمد ـ بفتح الهمزة وضم الميم، وإسكان الثاء المثلثة ـ: اسم موضع. والـخَلِيّ: خالي البال. وترقد: تنام. والشاهد في البيت تجريد الشاعر شخصاً آخر من نفسه يخاطبه بقوله: «ليلك»، و«لم ترقدِ».

فكيفَ آسىٰ عليكم؟ يعني: أنه لا يأسىٰ عليهم لأنهم ليسوا أحِقّاءَ بالأسىٰ.

وقرأ يحيى بنُ وَثّاب: «فكيفَ إِيسىٰ»، بكَسْرِ الهمزة.

[﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ٩٤-٩٥]

ومنه الحديث: «لَقَدْ أَعْذَرَ اللهُ تعالىٰ إلىٰ مَنْ بَلَغَ به مِنَ العُمْرِ سِتِّينَ سَنَةً»[١]، أي: لم يُبْقِ فيه موضعاً للاعتذار، حيث أمهله طول هذه المدّة.

يقال: أعذر الرجُل: إذا بلغ أقصىٰ الغايةِ في العُذْر.

فعَلىٰ هذا لا يكونُ الخِطاب مع نفسِه، بل مع القَوم، تأنيباً وتوبيخاً لـهم، مِن أوّله إلىٰ مُنْتَهاه[٢]، وعَلىٰ الأول[٣] قوله: ﴿يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾ فيه معنىٰ التلهّف والتَّحسُّر، مع إنهاء الندامة إلىٰ القوم، وقوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ﴾ فيه معنىٰ الإنكار والتأنيبِ للنفس. وعَلىٰ التقديرَين قوله: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ إقامةٌ للظاهر مَوضع المضمَر[٤]، للإشْعار بعدم استحقاقهم التأسُّفَ عليهم لكفرهم.

قولُه: («فَكَيفَ إِيسَىٰ»، بكَسْرِ الهمزة)[٥] يعني: عَلىٰ لغة مَن يقول: «تِعْلم».

---

(١) قد صحّ الحديثُ بلفظ: «أعذرَ الله إلى امرئٍ أخّر أجَلَه حتى بلّغه ستينَ سنة»، أخرجه البخاري (٦٤١٩) وابن حبان (٢٩٧٩) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أي: إذا فهم قوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ﴾ عَلىٰ معنى: لقد أعذرْتُ لكم، فلا يكون في قوله تجريد، وإنّما يكون كلامه من أوّله إلىٰ آخره في الآية يفيد التأنيب والتوبيخ.

(٣) أي: إذا فهم كلامه عَلىٰ أنه تجريد، يفيد النداء فيه معنىٰ التلهف والتحسّر والندامة، والاستفهام يفيد الإنكار عَلىٰ النفس وتأنيبها.

(٤) أي: كان مقتضىٰ الظاهر أن يقول: «فكيف آسَىٰ عليكم»، ولكنه قال: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ بوضع المظهر ﴿قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ موضع المضمر «كاف خطاب الجماعة» في «عليكم»، للسبب الذي ذكره.

(٥) وهي قراءة يحيىٰ بن وثّاب وابن مصرّف والأعمش، عَلىٰ لغة من يكسر حرف المضارعة. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٤٧).

﴿إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ﴾: بالبُؤسِ والفقر، ﴿وَٱلضَّرَّآءِ﴾: بالضُّرِّ والمرض؛ لاستكبارِهم عن اتباعِ نبيِّهم وتَعزُّزهم عليه، ﴿لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ﴾: ليَتَضرَّعوا ويَتَذَلَّلوا ويحطُّوا أردِيَةَ الكِبْرِ والعِزَّة، ﴿ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ﴾ أي: أعطَيْناهم بَدَلَ ما كانوا فيه من البلاءِ والمحنةِ الرخاءَ والصِّحّةَ والسَّعَة، كقولِه: ﴿وَبَلَوۡنَٰهُم بِٱلۡحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾: كَثُروا ونَمَوْا في أنفسِهم وأموالِهم، من قولهم: عَفا النباتُ وعفا الشحمُ والوَبَر؛ إذا كَثُرت، ومنه قولُه ﷺ: «وأعفوا اللحىٰ»، وقال الحطيئة:

بمُستَأسِدِ القُرْيانِ عافٍ نَباتُهُ

قولُه: (بِمُسْتَأسِدِ القُريَانِ)(١) قبله:

فـإنْ نَظَـرَتْ يومـاً بِمُـؤْخِرِ عَيْنِهـا	إلىٰ عَلَـمٍ في الغَـوْرِ قالـتْ لـهُ: ابْعَـدِ
بِـأَرْضٍ تَـرَىٰ فَـرْخَ الـحُبَارَىٰ كأنَّـهُ	بِهـا رَاكِـبٌ مُـوفٍ عَـلىٰ ظَهْـرِ قَـرْدَدِ
بِمُسْتَأسِـدِ القُرْيَـانِ عَـافٍ نَباتُـهُ	تُسَاقِطُني والرَّحْلَ مِـنْ صَـوْتِ هُدْهُـدِ

---

(١) الأبيات من قصيدة للحطيئة، كما سبق. وروايتها في «الديوان» تختلف بعض الاختلاف لفظاً وترتيباً، فقد وردت فيه هكذا:

بأرض ترَىٰ شَـخْصَ الـحُـبَارَىٰ كأنّـهُ	بهـا راكِـبٌ مـُوفٍ عَـلىٰ ظَهْـر قَـرْدَدِ
وإنْ نَظَـرَتْ يومـاً بمُـؤْخِر عينِهـا	إلىٰ علَـمٍ بـالغور قالـت لـه: ابعَـدِ
وكـادَتْ عَـلىٰ الأطْـواءِ أطـواءِ ضـارجٍ	تُساقِطُني والرَّحْلَ من صوت هُدْهُـدِ

ومؤخِر العين: طرفها الذي يلي الصُّدْغ. والعلَم: الجبل. والغَور: ما انحدر من الأرض. وأبْعَد: فعْل أمر من: بَعِد ـ بكسر العين ـ بمعنىٰ: هلك ومات. والـحُبارَىٰ: طائر يُضرب به المثل في البلاهة، وهو أكبر من الدجاج الأهليّ قليلاً. وعافٍ: من عفا النّبات: إذا كثر. تُساقطني: تسْقِطني. والواو في «والرَّحْلَ»: للمعية. والرَّحْلُ: ما يجعل عَلىٰ ظهر العير في السفر. والـهُدهُد ـ بضم الهاءين وتسكين الدال بينهما ـ طائر ذو خطوط وألوان كثيرة، ومنقار طويل حادّ.

انظر: «ديوان الحطيئة» (٤٧-٥٠)، «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٣٧٢).

وقال:

ولكِنّـا نُعِـضُّ السَّـيْفَ مِنها　　　بأسْوُقِ عافِياتِ الشَّحْمِ كُـومِ

﴿وَقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾ يعني: وأبطرَتْهم النِّعمةُ وأَشِروا، فقالوا: هذه عادةُ الدَّهر، يُعاقِبُ في الناسِ بينَ الضَّرّاءِ والسَّرّاء، وقد مسَّ آباءَنا نحوُ ذلك، وما هو بابتلاءٍ منَ الله لعباده، فلم يَبْقَ بعدَ ابتلائهم بالسَّيِّئاتِ والحسناتِ إلّا أن نأخُذَهم بالعذاب، ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ أشدَّ الأَخْذِ وأفظَعَهُ، وهو أَخْذُهم فجأةً من غير شعورٍ منهم.

[﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ ٩٦]

اللامُ في ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾: إشارةٌ إلى القُرىٰ التي دلَّ عليها قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ [الأعراف: ٩٤]، كأنه قال: ولو أنَّ أهلَ تلك القرىٰ الذين كَذَّبوا وأُهْلِكوا،.....

نَظَرتْ، أي: الناقة. وفي الغَور: حالٌ من الضمير في «نَظَرت». و«قالَتْ»: جزاءُ الشرط، أو صفة «عَلَم» علىٰ التأويل، أو حالٌ من الضَّميرِ في «نَظَرَت»، و«قد» مقدّرة. وجواب الشرط: «تُسَاقِطُني». وعلىٰ الأول: «تُساقِطُني» حال من الضمير في «نَظَرَت».

استأْسَدَ النبْت: قَوِيَ والْتفَّ. والقُرْيان: جمْع القَرَىٰ، وهو مجْمَعُ الماء في الرَّوض. مُوفٍ: من أوْفَىٰ الشيء، أي: أشْرَف. والقَرْدَدِ: المكان الغليظ المرتفع.

قولُه: (ولكِنّا نُعِضُّ السَّيْفَ) البيت[1]، أي: نجعله عاضّاً. والباء في «بأَسْوُق» زائدة، لأنّ «نُعِضّ» يتعدىٰ إلىٰ المفعولين. أَسْوُق: جمع ساق. عافياتُ اللحم، أي: كثيراته. وكُوم: جمع كَوْماء: عظيمة السّنام. يقول: ننْحرُ للأضياف، ونَعْقِرُ لهم النُّوقَ السِّمان.

---

(١) للبيد بن ربيعة في «ديوانه» ص١٨٦.

﴿ءَامَنُواْ﴾ بدَلَ كُفْرِهم ﴿وَاتَّقَوْاْ﴾ المعاصيَ مكانَ ارتكابِها، ﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾: لأتَيْناهُم بالخيرِ من كلِّ وَجْه، وقيل: **أراد المطرَ والنبات**، ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم﴾ بسوءِ كَسْبِهم. ويجوزُ أن تكونَ اللامُ في ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ للجنس.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ فَتْحِ البركاتِ عليهم؟ قلتُ: تيسيرُها عليهم كما يُيسَّرُ أمرُ الأبوابِ ....

قولُه: (**أراد المطَر والنَّبات**): أي: لفَتَحْنا عليهم بركاتٍ من السماءِ بالمطر، وبركاتٍ من الأرضِ بالنبات.

وعلى الأول اعتبر بالجهتَين التكرير واستيعاب وجوهِ الخير كلِّها، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢][(١)]. ولهذا قال: «لأتيناهم بالخير من كلِّ وجه».

قولُه: (**كما يُيسَّرُ أمرُ الأبوابِ الـمُسْتَغلِقةِ**): يعني: أن الأسلوبَ من الاستعارة التَّبَعيَّة المستلزِمةِ للتمثيلية[(٢)]، لقوله: «كما يُيسّر أمرُ الأبواب المستغلِقة بفتْحها»، فإنه اعتبر أمر الأبواب وأحوالها، وأطْلق التيسيرَ عَلىٰ الفتح بعد تشبيه أحدِهما بالآخر، ثم الإفْضاء من المصْدَرِ إلىٰ الفعل، يدلّ عليه قوله: «ما معنىٰ فَتْح البركات؟» سأل عن المصدر، ليشيرَ إلىٰ أن الاستعارة تَبَعية، والوَجه[(٣)] سهولة الوصولِ إلىٰ المقصود.

---

(١) والشاهد في الآية قوله: ﴿بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ إذ المقصود استيعاب الأوقات جميعها لا هذين الوقتين.

(٢) يريد أن في قوله تعالى: ﴿لَفَتَحْنَا﴾ استعارةً تبعية، فقد شبّه تيسير البركات بفتح الأبواب، وصرح بالمشبه به «فتح»، وحذف المشبه «يسّر»، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الحقيقي هي «بركات».
هذا إذا كان الطيبي يقصد بيان الاستعارة في الآية، أمّا إذا كان يريد بيانها في عبارة الزمخشري، فهي أيضاً تبعية، لكن بقلب المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبهاً، مع ملاحظة استلزام الاستعارة التبعية للتمثيلية كما بيّن.

(٣) أي: وجه الشبه في الاستعارة.

المُسْتَغلِقةِ بفَتْحها، ومنه قولهم: فتَحْتُ علىٰ القارِئ؛ إذا تَعذَّرَتْ عليه القِراءةُ فيَسَّرْتَها عليه بالتلقين.

[﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ۞ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ ٩٧-٩٨]

«البياتُ» يكونُ بمعنىٰ: البَيْتُوتَة، يُقال: باتَ بَياتًا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ويكونُ بمعنى: التبْييت، كالسلامِ بمعنىٰ: التسليم. يُقال: بَيَّتَه العدوُّ بَياتًا، فيجوزُ أن يُراد: أنْ يأتيَهم بأسُنا بائِتين - أي: وَقْتَ بياتٍ - أو مُبيَّتًا، أو مُبَيَّتين، أو يكونُ بمعنىٰ: تَبْييتًا، كأنه قيل: أن يُبَيِّتَهم بأسُنا بَياتًا.

و﴿ضُحًى﴾ نَصْبٌ علىٰ الظرف، يُقال: أتانا ضُحًى، وضُحَيًّا، وضَحاءً. والضُّحىٰ - في الأصل -: اسمٌ لضَوْءِ الشمسِ إذا أشرقَتْ وارتَفَعَت.

قولُه: (المُسْتَغلِقة) بكسْرِ اللام، يقال: اسْتَغْلَق البابُ، واستَصْعَب الأمرُ. هذا هو الفصيح المشهور.

قولُه: (ويكونُ بمعنىٰ التبْييت): يعني: جواز أنْ يكونَ «بَياتاً» من الثلاثيّ، ومن المزيد[1]، فعَلىٰ الأول: إما حالٌ من المفعول، أو ظَرْف والوقت مقدَّرٌ معه.

وعَلىٰ الثاني: إما حالٌ من الفاعل أو المفعول، أو مصْدَر. والأَوْجَهُ أن يكون ظرفاً ليناسبَ قوله: ﴿بَأْسُنَا ضُحًى﴾.

فإن قلتَ: لِـمَ جَوَّز في الوَجهِ الثاني أن يكون ﴿بَيَٰتًا﴾ حالاً من الفاعل، ومفعولاً مطلقاً، ولم يجوّزهما في الأول؟

قلتُ: لفساد المعنى؛ إذ لا يجوز أنْ يكونَ البأسُ بائتاً، لأن القومَ هم البائتون.

(١) أي: من الثلاثي «بات» أو من الرباعي «بيّت».

والفاءُ والواوُ في ﴿أَفَأَمِنَ﴾ و﴿أَوَأَمِنَ﴾ حَرْفا عطفٍ دَخَلَتْ عليهما همزةُ الإنكار.

فإن قلتَ: ما المعطوفُ عليه؟ ولِمَ عُطِفَت الأُولىٰ بالفاءِ والثانيةُ بالواو؟ قلتُ: المعطوفُ عليه قولُه: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةً﴾، وقولُه: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ إلى ﴿يَكۡسِبُونَ﴾ وقعَ اعتراضًا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وإنما عطفَ بالفاء، لأنّ المعنىٰ: فَعَلوا وصَنَعوا فأَخَذْناهم بَغْتةً، أبَعْدَ ذٰلك أمِنَ أهلُ القرىٰ أن يأتيَهم بأسُنا بَياتًا، وأمنوا أن يأتيَهم بأسُنا ضُحىً؟.......................................

قولُه: (حَرْفا عطفٍ دَخَلَتْ عليهما همزةُ الإنكار): قال صاحبُ «الفرائد»: «ما ذكر يشْكُلُ بما قيل: إن لهمزةِ الاستفهام صدْرَ الكلام، فلم يجزْ عطف ما بعدها عَلىٰ ما قبلها. وإنّما الواجبُ أن يقدّرَ المعطوفُ عليه بعد الهمزة وقبل الواو».

وقال صاحب «الإيجاز»: «إنّما تدخل ألفُ الاستفهام عَلىٰ فاء العَطف، مع منافاةِ العطف للاستئناف، لأن التنافيَ في المفرد، إذ الثاني إذا عملَ فيه الأوّلُ كان مِن الكلامِ الأول، والاستئناف يُخرِجه عن أن يكونَ منه. ويصحّ ذلك في عطفِ جملةٍ عَلىٰ جملة، لأنه عَلىٰ استئناف جملة بعد جملة»[١].

وقلت: الحقُّ أن هذه الهمزة مُقْحَمةٌ مزيدة، لتقرير معنىٰ الإنكارِ والتقرير، فتدخل بين الشَّرطِ والجزاء، والمبتدأ والخبر، والحالِ وعاملها[٢]، كما سبقَ مراراً وأطواراً. وقد نصّ عليه أبو إسحٰقَ الزجّاج في قَوله: ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩][٣].

قولُه: (المعطوفُ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةً﴾) إلىٰ آخِره: اعلمْ أنّ في تمييز مَواقعِ

(١) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» لأبي القاسم النيسابوري (١: ٣٣٧).

(٢) قوله: «والحال وعاملها» سقط من (أ).

(٣) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٩).

....

هذه الجمل، كما أشار إليه، مَوضعَ تأمل؛ فقوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾، وقوله: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى﴾[١] متقابلان، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٥٠][٢].

والجملتان[٣] من المعطوفِ والمعطوفِ عليه معطوفتان معاً عَلىٰ قَوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥] على التعقيب، لأن المعنى: أأَمِنَ أهل هذه القرى بعدما سَمِعوا بما فعل أهلُ تلك القرى من الكفر والكُفْران وما فُعل بهم من الأخذِ فجأةً، من أن يأتيَهم بأسنا بياتاً وهم نائمون، أو ضحًى وهم يلعبون، أي: غافلون؟

والفاء في ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ للتسبُّب، يدل عليه قَوله: «فعلوا وصنعوا»، ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾، و«فعلوا وصنعوا»[٤]: كناية عن قَوله: واستكبَروا عن اتّباعِ نبيّهم، وتعزّزوا عليه، وقالوا بعد ابتلائهم بالحسناتِ والسيئات: هذه عادةُ الدَّهر. فلذلك أخذْناهم أشدَّ الأخذ وأفظعه، وهو أخذهم فجأة.

وأمّا معنىٰ هذه الفاء والاستفهام: فهو أنّ أهلَ القرىٰ بخاصّة، بعدما سمعوا ما فعلَ أولئك، وما فعلْنا بهم، لم يعتبِروا، وأَمِنوا من أن يأتيَهم بأسُنا بياتاً وهم نائمون، أو ضحى وهم غافلون كما فعلْنا[٥].

---

(١) عَلىٰ التوالي. ولا يعني بالتقابل بين الآيتين المقابلة بين جملها، وإنّما يعني الطباق بين ﴿بَيَاتًا﴾ و﴿ضُحًى﴾ فهما متضادتان، كما هو الحال في الآية التالية.

(٢) والشاهد في الآية التقابل أو الطباق بين ﴿بَيَاتًا﴾ و﴿نَهَارًا﴾.

(٣) يعني الآيتين (٩٧، ٩٨) من سورة الأعراف.

(٤) أي: أن الزمخشري أطلق لفظ «وفَعَلوا وصنعوا» وأراد لازم معناه، وهو: «واستكبروا.. وتعزّزوا.. وقالوا...»، عَلىٰ سبيل الكناية عن صفة.

(٥) من قوله: «وأما معنى هذه الفاء الاستفهام» إلىٰ هنا سقط من (ط).

وقُرِئ: (أَوْ أَمِنَ) علىٰ العطف بـ«أو»، ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ يَشتَغِلونَ بما لا يُجدي عليهم كأنَّهم يلعبون.

[﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ ٩٩]

ثم لـمّا تضمّن المعطوفُ والمعطوف عليه معنىٰ بعْثِ الرسول، وتعرّض الأمّةِ للابتلاء ليؤْمنوا، ويتْركوا كُفرانَ النعمة، كان قولَه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية معترِضةً مؤكّدةً لمضمونِ الجملتَين.

أمّا قولُه في المعترِضة: «اللام في ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إشارة إلىٰ القرىٰ التي دل عليها قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ﴾ [الأعراف: ٩٤]» فإن الظاهرَ أنها للعهد، لكنْ لا ينافي إرادة الجنسية؛ لأن ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ الأولىٰ مطلقة، ولمّا كان الثاني عينَ الأول، كان أيضاً جنساً.

قال الزجّاج: «هذا مِمّا أخبر الله تعالىٰ عن الأمم السالفة، لتعتبرَ أمّةُ محمّد صلواتُ الله عليه»(١).

وأمّا اللام في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾: فإشارةٌ إلىٰ قُرىٰ معهودة، وهي ما بُعِث إليها رسول الله ﷺ.

قال محيي السنة: «﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ الذين كفروا وكذّبوا، يعني مكّة وما حَولها»(٢).

قولُه: (وقُرِئ: «أَوْ أَمِنَ»، علىٰ العطف بـ«أو»): نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر(٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٨).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٦٠).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٨-٤٦٩)، و«حجة القراءات» ص٢٨٩. وحجّة من قرأ هذه القراءة أن «أو» للإباحة، أو هي التي لأحد الشيئين، فيكون التقدير في الآية: «أفأمنوا إحدىٰ هذه العقوبات»؟

فإن قلتَ: فلمَ رجعَ فعطَفَ بالفاءِ قولَه: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾؟ قلتُ: هو تكريرٌ لقوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٧]، «ومَكْرُ الله»: استعارةٌ لأَخْذِه العَبْدَ من حيثُ لا يَشعُر، ولاستِدراجِه، فعلىٰ العاقلِ أن يكونَ في خوفِه من مَكْرِ الله، كالمُحاربِ الذي يخافُ من عَدُوّهِ الكمينَ والبياتَ والغِيلَة.

وعن الربيعِ بن خُثَيْم: أَنَّ ابنَتَه قالت له: ما لي أرىٰ الناسَ ينامون، ولا أراك تنام؟ فقال: يا بِنتاه، إنَّ أباك يخافُ البيات، أرادَ قوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾.

[﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ ١٠٠]

إذا قُرِئَ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ بالياءِ كان ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ﴾ مرفوعًا بأنه فاعلُه، ....

قولُه: (هو تكريرٌ لقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾)، فحينئذٍ ﴿مَكْرَ اللَّهِ﴾ عِبارةٌ عمّا ذَكَره الله تعالىٰ في قَوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾ الآيتين[١]. والفاء في ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ﴾ للعطف علىٰ مقدَّر، والهمزة في ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ للتقريرِ والتوبيخ. يعني: بعدما عَرَفوا ذلك أَمِنوا واطمأَنُّوا؟ فإذاً خَسِروا، لأنه ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

قال أبو البقاء: «الفاء هاهُنا للتنبيه علىٰ تعقيبِ العذابِ أَمْنَ مكْرِ الله»[٢].

قولُه: (والغِيلَة)، الجوهري: «الغِيلة ـ بالكسر ـ: الاغتيال. يقال: قتله غِيلةً، وهو أن يخدعَه فيذهب به إلىٰ مَوضع فيقتله».

قولُه: (إذا قُرِئَ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ بالياء) التحتاني، وهي المشهورة، وبالنون: شاذّة[٣].

(١) يعني الآيتين (٩٧، ٩٨) من سورة الأعراف.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٤).

(٣) انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٤: ١٠٩).

بمعنىٰ: أو لم يَهْدِ للذين يخلُفونَ مَنْ خَلا قَبلَهم في ديارِهم ويَرِثونَ أرضَهم هذا الشأن؟ وهو أنّا ﴿لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾، كما أصَبْنا مَنْ قَبْلَهم، وأهلكنا الوارثِينَ كما أهلكنا المُورِّثين.

وإذا قُرِئَ بالنون، فهو منصوب، كأنه قيل: أو لم يَـهْدِ اللهُ للوارثِينَ هذا الشأن، بمعنىٰ: أو لم نُبيِّنْ لهم أنا ﴿لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ كما أصَبْنا مَنْ قَبْلهم. **وإنّما عُدِّي فِعْلُ الهدايةِ باللامِ لأنه بمعنىٰ التبيين.**

فإن قُلتَ: بمَ تَعلَّقَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾؟ قلتُ: فيه أوجُهٌ: أن يكونَ معطوفًا علىٰ ما دلَّ عليه معنىٰ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾، كأنه قيل: يغفُلونَ عن الهداية، ونَطبَعُ علىٰ قلوبهم، أو علىٰ ﴿يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ﴾، أو يكونَ مُنقَطعًا بمعنىٰ: ونحنُ نَطْبَعُ علىٰ قلوبهم.

فإن قُلتَ: هل يجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطْبَعُ﴾ بمعنىٰ: وطَبَعْنا، كما كان ﴿لَّوْ نَشَآءُ﴾ بمعنىٰ: لو شِئْنا، ويُعطَفَ علىٰ ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾؟ قلتُ: لا يساعِدُ عليه المعنىٰ، لأنَّ القومَ كانوا مطبوعًا علىٰ قلوبهم موصوفينَ بصِفةِ مَنْ قَبلَهم من اقترافِ الذنوبِ والإصابةِ بها،

قال أبو البقاء: «﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ بالياء، وفاعله: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ﴾، و﴿أَن﴾ مخفَّفة من «أنّ» الثقيلة. أي: أوَلمْ يتبيَّنْ لهم علمُهم بمشيئتنا؟»[1].

قولُه: (**وإنّما عُدِّي فِعْلُ الهدايةِ باللّامِ لأنه ضُمِّن معنىٰ التَّبْيِين**[2])، وذلك أنه يتعدَّىٰ إلىٰ المفعولِ الثاني باللام، أو بـ«إلى»، كما سبق، وهاهُنا تعدَّىٰ إلىٰ الأولِ باللام.

قَولُه: (هل يجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطْبَعُ﴾ بمعنىٰ: وَطَبَعْنا؟): يشير بهذا السؤالِ إلىٰ ما ذكره الزجّاج: «﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ ليس بمحمولٍ علىٰ: ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾، لأنه لو حُـمِل عليـه

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأنه بمعنى التبيين».

....

لكان «ولَطَبَعْنا»، لأنه عَلَىٰ لفظ الماضي وفي معناه. ويجوز أنْ يكونَ محمولاً عَلَىٰ الماضي، ولفظُه لفظُ المستقبَلِ كما قال: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ﴾ ومعناه: لو شئنا»[١].

وقلت: هذا وإنْ جاز بحسَبِ اللفظ، لكنّ المعنىٰ لا يساعدُ عليه، لأنه لو عطف عَلَىٰ ما في خبر ﴿لَّوْ﴾ لدخل في حُكْمِه، وهي لامتناعِ الشيء لامتناع غيره، فيلزم أن القَومَ لم يكونوا مطبوعاً عَلَىٰ قلوبهم، والحال أنهم مطبوعون.

قال في «الانتصاف»: «يجوز عطفُه عليه، ولا يلزمُ أن يكونَ المخاطبون موصوفين بالطبع، وإنْ كانوا كفّاراً، إذ ليس الطَّبعُ من لوازم الكُفْرِ والاقتراف، إذ الطبع هو التمادِي في الكُفْر والإصرار، حتىٰ يُيْأس من قَبول صاحبه للحقّ، وليس كل كافرٍ ولا مُقْتَرِفٍ بهذه المثابة، بل يُهدَّدُ الكافرُ بأن يطبع عَلَىٰ قلبه، فيكون معنىٰ الآية: قد هدّدتُهم بأمرين: الإصابةِ ببعضِ الذنوب، والطَّبعِ عَلَىٰ القلوب. وهذا الثاني، وإنْ كان نوعاً من الإصابة بالذنوب، فهو أشدّ، كما قال: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. والآية حُجّةٌ عَلَىٰ الزمخشريّ»[٢].

قال صاحب «التقريب»: «وفي كلام جارِ الله نظر، لأن المذكورَ كَونُهم مذنبين دون الطبع. وأيضاً جاز أن يراد: «لو شئنا»: لزِدْنا أو لأَدمْنا»[٣].

قلت: هـذا مردود، لأن الكلامَ وارد عَلَىٰ التوبيـخ والتهديـدِ والإهـلاكِ والاستئصال، لقَومٍ ورثوا ديارَ قوم هلكوا بالاستئصال، وهؤلاء استخْلفوهم، واقْتَفَوْا آثارَهم بمثْل تلك الذنوب، وهم أهلُ مكّة، كما سبق، لأن قَولَه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ﴾ إما مُظْهَرٌ وضِعَ مَوضعَ المضمر[٤]، أو عامّ، فيدخلون فيه دُخولاً أوّلياً.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٩-٤٠٠).

(٢) «الانتصاف حاشية الكشاف» (٢: ١٣٤) بتصرّف وتلخيص.

(٣) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٩)، وفيه «لَزِدْنا في طبْعهم أو أدَمْناه».

(٤) أي: كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «أوَ لَـمْ يهد لهم» أي: أهل القرى، وقد ذُكِروا صريحاً قبل ذلك، إلّا =

وهذا التفسيرُ يُؤدِّي إلىٰ خُلُوِّهم عن هذه الصفة، وأنَّ الله تعالىٰ لو شاءَ لاتَّصفوا بها.

[﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ١٠١]

﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾: كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] في أنه مُبتَدأٌ وخَبـرٌ وحال، ويجوز أن يكونَ ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ صِفةً لـ﴿تِلْكَ﴾ و﴿نَقُصُّ﴾ خبرًا بعدَ خبر.

ولا شكَّ أن الطبعَ وازديادَه ليس من الإهلاكِ في شيء، حتىٰ يُـهَدَّدُوا به، وإن أُريد التحقيقُ فلْتُتْلَ الآيات السابقة. ثم المختار أن تكونَ الجملة منقطعة، واردةً عَلىٰ الاعتراض والتذييل، أي: ونحن نطْبعُ عَلىٰ قلوبهم. أي: من شأنِنا وسنَّتِنا أن نَطْبَع عَلىٰ قلوب مَن لمْ نُرِدْ منه الإيمان، حتىٰ لا يعْتَبِرَ بأحوالِ الأمم السالفة، ولا يلْتفتَ إلىٰ الدَّلائل الدالّة، كما شُوهد من هؤلاء، حيث آمنوا واطمأنوا.

فالمصنِّفُ هاهُنا آثر مذهبَ الحقّ، وأعْرَض عن الاعتزال. وهذا مخالفٌ لقول صاحب «المفتاح»: «وهو أن الجملةَ متىٰ نُزِّلت منزلةَ الجملة العاريةِ عن المعطوف عليها، كما إذا أُريد القطْعُ عمّا قَبْلها لم تكن مَوْضِعاً لدخول الواو هذه منقطعة[1]، ومع الواو»[2].

ووجه الجمْعِ: أن قول صاحب «المفتاح» محمولٌ عَلىٰ واو العطف، وقولُ المصنف عَلىٰ أن الواوَ واو الاستئناف الداخلة عَلىٰ الجملة المذيِّلَةِ والمعترِضة.

= أنه قال: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ﴾ وضعاً للمظْهر موضع المضمر في أحد الوجهين، للتنبيه عَلىٰ فضل الله عليهم، وتحذيرهم من عاقبة أمرهم.

(١) في (ط): «مقتطعة».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٢١ بتصرّف، وليس فيه: «هذه منقطعة ومع الواو»، وهي قلقة في الجملة، وربما كانت من زيادات النساخ.

فإن قلتَ: ما معنىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ حتى يكونَ كلامًا مفيدًا؟ قلتُ: هو مفيد، ولكن **بشَرْطِ التقييدِ بالحال**، كما يُفيدُ بشَرْطِ التقييدِ بالصفةِ في قولك: هو الرجلُ الكريم.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ الإخبارِ عن القُرىٰ بـ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾؟ قلتُ: معناه: أنَّ تلكَ القُرىٰ المذكورةَ نَقُصُّ عليك بعضَ أنبائِها، ولها أنباءٌ غيرُها لم نَقُصَّها عليك.

قولُه: (**بشَرْطِ التقييدِ بالحال**): قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر، لأنه جعلَ شرطَ كونِ ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ كلاماً مُقيَّداً تقييده بالحال. وإذا جُعِل خبراً ثانياً انْتَفَىٰ ذلك الشرط، إلّا أن يريد: «تلك القرىٰ المعلومةُ حالُـها وَصِفَتُها»، عَلىٰ أن اللامَ للعهد، لكنه حينئذٍ يوجب الاستغناءَ عن اشتراط إفادتِه بالحال»[1].

وقلت: هذا وهْم، لأن السؤال واردٌ عَلىٰ الوجه الأول، لأن المشهورَ أن الحال فضلةٌ في فائدة الجملة، بخلافِه إذا كان خبراً بعد الخبر، لأن ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ حينئذٍ بمنزلة «حُلْوٌ» في قولك: «هَذا حُلْو حامِض»، فلا يكون كلاماً تامّاً، فلا يَرِد السؤال، ولهذا استشهدَ بالصّفة، لأنها قَيْدٌ كالحال.

والجوابُ مبنيّ عَلىٰ ما قال الزجّاج: «والحالُ هاهُنا من لطيفِ النحو وغامضِه، وذلك أنك إذا قلت: «هذا زيدٌ قائماً»، فإنْ قَصَدْتَ أنْ تُخْبِر به مَنْ لم يعرفْ زيداً أنه زيد، لم يجُزْ أن تقول: «هذا زيدٌ قائماً»، لأنه لا يكونُ زيدٌ ما دام قائماً إذا زال عن القيام وليس بزيد. وإنّما تقول ذلك للذي يعرفُ زيداً، فتعملُ في الحال التنبيه، أي: أنبّه لزيدٍ في حال قيامه، أو أشيرُ إلىٰ زيد في حال قيامه، لأن هذه إشارةٌ إلىٰ ما حضر[2]»[3]. يُريد بقوله: «ما حضر» تقييد المشار إليه بالحال، وإلا فلا فائدة في الجملة لأن السامع يعرفها، وكذلك في الآية، المعنىٰ:

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٩).

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «معاني القرآن» للزجاج، وفي غيرها من الأصول: «إشارة إلىٰ مضي».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٣٩٩-٤٠٠).

﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾ عندَ مجيءِ الرُّسُلِ بالبيِّناتِ بما كَذَّبوهُ من آياتِ الله من قبل مجيءِ الرسل، أو فما كانوا ليُؤمنوا إلىٰ آخرِ أعمارِهم بما كذَّبوا به أوّلًا حينَ جاءَتْهُم الرسل،

نخبرك عن القرى التي عرفتَها في حال آنّا قاصُّون بعض أنبائها، ولها أنباء غيرها لم نقُصَّها عليك، وإذا كان المقصود من الإيراد هذا فلا بد من ذكر الحال، فيبطل[1] قوله: «لكنه يوجب الاستغناء عن اشتراط إفادته بالحال»[2].

وهو الجواب عن قوله[3] أيضاً: «إلَّا أن تريد: تلك القرىٰ المعلومةُ حالُها وصفتُها»، لأنه ليس من باب[4]:

أنا أبو النَّجْم وشِعْرِي شِعْرِي

ولـمّا كان التقييدُ أيضاً فيه إبهام، لأن معناه الظاهر: نُخْبِرُك عن القرىٰ المعهودة، قاصّين عليك من أخبارها، سأل: «ما معنىٰ الإخبار عن القرىٰ بـ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا﴾؟» وأجاب: أنه تعالىٰ أَخْبَرَ أولاً بقوله: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ مجملاً، ثم فصّل بقوله: «﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾: أن المرادَ بالأخبار بعض قصّتِهم لا كلُّها». نحوه في الأسلوب: «جاءني القومُ أكثرُهم»[5].

قولُه: (أو فما كانوا ليُؤمنوا إلىٰ آخرِ أعمارِهم): اعلمْ أنه تعالىٰ جعل عدم إيمانِهم مسبَّباً لتكذيبِهم المقيّدِ بقوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾. فالفعل المضارع، وهو قولُه: ﴿لِيُؤْمِنُواْ﴾، إما أن يُـجْرَىٰ عَلَىٰ ظاهره، فيكونُ المعنى: ما كانوا ليـؤمنوا الآن، أي: عند مجيءِ الرسل، لما سبقَ

---

(١) في الأصل (ط): «منطل»، هكذا رسمت! ولعل الصواب ما أثبتنا.

(٢) من قوله: «يريد بقوله: ما حضر» إلىٰ هنا أثبته من (ط)، والمراد بـ«قوله»: قول صاحب «التقريب».

(٣) يعني قول صاحب «التقريب»، وقد سبق.

(٤) أي: ليس من باب تساوي المبتدأ والخبر في التعريف. والشَّطرُ التالي من الرجز لأبي النجم العجلي، وقد سبق إيراده وتخريجه.

(٥) من قوله: «وهو الجواب عن قوله» إلىٰ هنا سقط من (ط).

أي: استَمَرُّوا علىٰ التكذيبِ من لَدُنْ مجيءِ الرسلِ إليهم إلىٰ أن ماتوا مُصِرِّين، **لا يَرْعَوُونَ** ولا تَلينُ شَكيمتُهم في كفرِهم وعنادِهم مَعَ تكرارِ المواعظِ عليهم وتتابعِ الآيات.

منهم التكذيبُ قبل مجيئهم. وأمّا أنْ يُحملَ عَلىٰ الاستمرار، فالمعنىٰ أنّهم لم يُؤْمنوا قَطّ، فاستمرَّ تكذيبُهم لـمّا حصل منهم التكذيب، حتىٰ مجيءِ الرسل. ولَمّا اشتمل الفعلُ عَلىٰ معنىٰ الاستمرار في الحالات، وتلك الحالاتُ متعاقِبة، صحّ أن يقال: «بما كذّبوا به أولاً».

والوجْهُ الأول مناسب لأصولِهم، يعني: إنّما لم يؤمنوا بالرُّسُلِ لَمّا خالفوا، قبل مجيئهم، عقلَهم الهادي، فلمّا أبْطلوا استعدادَهم لم ينفعْهم مجيءُ الرسل.

والثاني موافق لمذهب أهل السنَّة، لأن العقلَ غير مستقلّ، لا بدَّ من انضمام إنزالِ الكتب، وبعثة الرسل معه، فهؤلاءِ لَمّا كذبوا الرسلَ والآيات، ولم تؤثّر فيهم دعوتُهم المتطاولة، والآياتُ المتتابعة، لا جرمَ[1] لم يؤمنوا إلىٰ آخرِ أعمارِهم.

وهذا أنسبُ مِن الأول، لقولِه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]، ووضعه المظْهَرَ مَوضعَ المضمر[2] يعني: سبب الطبع كفْرُهم بآيات الله والرسل.

ولهذا قال الزجّاج: «﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾: يدلُّ عَلىٰ أنه قد طُبِعَ عَلىٰ قلوبهم بكفرهم، فما كانوا لِيُؤْمِنوا وقد طَبَع الله عَلىٰ قلوبهم»[3].

قولُه: (لا يَرْعَوُون): أي: لا يمْتنعون ولا ينزَجِرون.

النهاية: «رَعَا يَرْعُو: إذا كفّ عن الأمور. وقد ارْعَـوَىٰ عن القبيح، يَرْعَوِي ارْعِوَاءً».

---

(١) جاء في «الصحاح»: «لا جرم: كلمة كانت في الأصل بمنزلة: لا بد، ولا محالة، فجرت عَلىٰ ذلك وكثُرت حتىٰ تحوّلت إلىٰ معنىٰ القَسَم، وصارت بمنزلة: حقّاً». الصحاح (٥: ١٨٨٦) مادة (جرم).

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «عَلىٰ قلوبهم»، ولكنه قال: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ لبيان أن كفرهم بآيات الله ورسله سبب للطبع.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٠).

ومعنىٰ اللام: تأكيدُ النفي، وأنَّ الإيمانَ كان مُنافيًا لحالِهم في التَّصْميمِ علىٰ الكفر.

وعن مجاهد: هو كقولِه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثْلَ ذلك الطبعِ الشديدِ نَطبَعُ علىٰ قلوبِ الكافرين.

[﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ١٠٢]

﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾ الضميرُ للناسِ علىٰ الإطلاق، أي: وما وَجَدْنا لأكثرِ الناسِ من عهد، يَعْني: أنّ أكثرَهم نَقَضَ عَهْدَ الله وميثاقَه في الإيمانِ والتقوىٰ، ﴿وَإِن وَجَدْنَا﴾ وإنَّ الشأنَ والحديثَ وَجَدْنا أكثرَهم «فاسقينَ» خارجينَ عن الطاعةِ مارِقين، والآيةُ اعتِراض.

قولُه: (ومعنىٰ اللام: تأكيدُ النفي، وأنَّ الإيمانَ كانَ مُنافياً لحالِهم)، قولُه: «وأن الإيمان» تفسيرٌ لقولِه: «تأكيد النفي». يعني: جاء اللام تأكيداً لهذا المعنىٰ الذي يعطيه التركيب. وقد مرّ في «النِّساء» في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧، ١٦٨] تحقيق هذا البحث.

قولُه: (وعن مجاهد: هو كقولِه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾): روىٰ محيي السنّة عنه[١]: «فما كانوا، لو أَحْيَيْناهم بعد هلاكِهم، ليؤمنوا بما كذّبوا به قبل هلاكِهم، لقولِه[٢] عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾»[٣].

وقلتُ: المعنى: بلغ تكذيبُهم الرسلَ وآياتِ الله، بحيثُ لو قُدِّرَ أنهم لَوْ رُدُّوا لَعادوا لِما نُهوا عنه.

قولُه: (﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾): قال أبو البقاء: «﴿لِأَكْثَرِهِم﴾ حال من ﴿عَهْدٍ﴾، و﴿مِّنْ﴾: زائدة. أي: ما وجدنا عهداً لأكثرِهم»[٤].

---

(١) أي: عن مجاهد.

(٢) في (أ) و(ج): «كقوله».

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢٦١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٥).

ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلىٰ الأممِ المذكورين، وأنَّهم كانوا إذا عاهدوا الله في ضُرٍّ ومخافةٍ: لئن أنجيْتَنا لَنُؤمِنَنَّ، ثم نَجَّاهم، نكثوا، كما قال قومُ فرعونَ لموسىٰ عليه السلام: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٤-١٣٥].

والوجودُ بمعنىٰ العِلم، من قولك: وجَدْتُ زيدًا ذا الحِفَاظ، بدليلِ دخولِ «إنْ» المُخفَّفةِ واللامِ الفارقة، ولا يسوغُ ذلك إلّا في المبتدأ والخبر، والأفعالِ الداخلةِ عليهما.

[﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ * وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ١٠٣-١٠٥]

قولُه: (ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلىٰ الأممِ المذكورين): فعلىٰ هذا الجملةُ تكونُ تتميماً لا اعتراضاً.

وعلىٰ الوجهَين: قوله: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ من بابِ الطَّرْدِ والعكْس[1]، إنْ فسّر «الفاسقين» بالناكثين.

قولُه: (ثم نَجَّاهم) معطوفٌ علىٰ قولِه: «عاهَدوا الله»، وقولُه: «نكثوا» معطوفٌ علىٰ قوله: «إذا»، وقولُه: «لئن أنجَيْتَنا لَنُؤمِننّ»: الجملةُ اعترضت للبيان والتأكيد.

قولُه: (ذا الحِفَاظ)، الجوهري: «المحافظة: المراقبة: ويقال: إنه لذُو حِفاظ، وذو محافظة: إذا كانت له أَنَفَة».

---

(١) هو: أن يُؤتَىٰ بكلامين يقرِّر الأولُ بمنطوقه مفهومَ الثاني، وبالعكس.

﴿مِنۢ بَعۡدِهِم﴾ الضميرُ للرُّسُلِ في قوله: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم﴾ [الأعراف: ١٠١]، **أو للأمم، ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾**: فكفروا بآياتنا، أجرىٰ الظلمَ مَجْرىٰ الكُفرِ لأنهما من وادٍ واحد؛ **﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾** [لقمان: ١٣]، **أو: فظَلَموا الناسَ بسببِها** حين أَوْعَدوهم

قولُه: (**الضمير للرُّسُل في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم﴾ أو للأمم**): وفي تأخير العطفِ عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم﴾ إشعارٌ بأن الضمير للرسلِ أَوْفَق، لأن تلك القصصَ ذُكِرت تسليةً لرسولِ الله ﷺ أصالةً: ﴿وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآئِهَا﴾ [الأعراف: ١٠١]، وقولُه: ﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾، واعتبار الأمّةِ تَبعاً، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا﴾ إلىٰ آخره.

ثم لمّا وبّخهم وزجرَهم وعنّفهم، عاد إلىٰ ذِكر نبيٍّ[1] هو أعظمُهم آية، وأكثفهم أمّة، وأُشبع في بيان أحوالِه مع أمّته. ولهذا أفْرز قصته من قصصِهم، وقال فيهم: ﴿نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآئِهَا﴾ أي: بعضَ أخبارها، وأطْنَبَ في قصتِه كلَّ الإطناب.

والذي يُقوّي أن الضميرَ راجعٌ إلىٰ الرسل، أنه قِيل: ﴿ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ﴾ ولم يقل: ثم أنشأنا من بعدِهم أمّةَ فِرعون، وبعثْنا إليهم موسى.

قولُه: (**أو: فظَلَموا الناسَ بسببِها**): يريد أن «الظلم» هاهُنا إما مضمَّن فيه معنى «الكفر»، بوساطة تعديتِه بالباء، أو عَلىٰ معناه، والباء سببية[2]، وإنّما كان الثاني ظُلْماً، لأن الآياتِ سببٌ لا يرغبُ الناس إلىٰ الإيمان بها، فقلَبوا، ووضعوا الشيءَ في غير موضعه، حيثُ جعلوها سبباً للصدّ عنها، وإيذاءِ الناس.

---

(١) يعني: موسىٰ عليه السلام.

(٢) أي: عَلىٰ المعنىٰ الثاني للظلم.

وصَدُّوهم عنها، وآذَوْا مَنْ آمنَ بها، ولأنه إذا وَجَبَ الإيمانُ بها، فكفروا كان كفرُهم بدلَ الإيمانِ بها ظلمًا، فكذلك قيل: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾، أي: كَفروا بها واضعينَ الكُفْرَ غيرَ مَوضِعِه، وهو موضعُ الإيمان.

يُقالُ لملوكِ مِصْر: الفَراعِنة، كما يُقالُ لملوكِ فارس: الأكاسِرة، فكأنه قال: يا مَلِكَ مِصْر، وكان اسمُه قابوس، وقيل: الوليد بن مُصعب بن الريان، ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ فيه أربعُ قراءات: المشهورة، ....

قولُه: (ولأنه إذا وَجَبَ الإيمانُ بها): قيل: هو وجهٌ ثانٍ لإطلاق «الظلم» عَلىٰ «الكفر».

وقلت: بل وجْهٌ ثالث. وتقريره: أنّ «الظلم» لا يُعدَّىٰ بالباء، فتعدَّت به، إمّا لكونه عبارة عن الكُفْرِ بقرينة الباء، وإليه الإشارة بقوله: «أجرىٰ الظلم مجرىٰ الكفرِ لأنهما من وادٍ واحد»، وإما لأن الباءَ للسببية، ومفعول «ظَلَموا» محذوف، وهو المرادُ من قولِه: «فظَلَموا الناس بسببها». وإما أن الباءَ فيه دِلالةٌ عَلىٰ تضمين «الظلم» معنىٰ «الكفر». وإليه أشار بقوله: «كفروا بها واضعين الكفرَ غير موضعه».

قولُه: (فيه أربعُ قراءات: المشهورة) أي: ما اجتمعت عليه القُرّاء، سوىٰ نافع. وقراءةُ عبدِ الله وأُبَيّ تؤيِّدان قراءةَ نافع[1].

قال الزجّاج: «مَنْ قرأ: (حقيقٌ عَلَيَّ أَلّا أقولَ)، فالمعنى: واجبٌ عليَّ ترْكُ القول علىٰ الله إلا بالحقّ، ومَن قرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾، فالمعنى: حقيقٌ عليَّ ترْكُ القولِ علىٰ الله إلا الحقّ»[2].

والأولىٰ ظاهرة. ولهذا قال: «وفي المشهورةِ إشكال».

---

(١) يعني «عَلَيَّ» بالياء المشددة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٥). وانظر: «حجة القراءات» ص٢٨٩، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٩).

و(حقيقٌ عليَّ أنْ لا أقول)، **وهي قراءةُ نافع**، و«حَقيقٌ أن لا أقولَ» وهي قراءةُ عبد الله، «وحقيقٌ بأنْ لا أقولَ»، وهي قراءةُ أُبيٍّ، وفي المشهورةِ إشكال، **ولا تَخْلو** من وجوهٍ:

أحدها: أن تكونَ مما يُقْلَبُ من الكلامِ لأمنِ الإلباس، كقوله:

وتَشْقى الرِّماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ

ومعناه: وتشقىٰ الضَّياطِرةُ بالرِّماح.

قولُه: (**ولا تخْلو**)، أي: لا تخلو صِحَّةُ القراءةِ المشهورة من وجوه:

أحدها: أن يكونَ من بابِ القلب، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقةَ عَلىٰ الحَوْض». فحقُّها: حقيقٌ عليَّ ألّا أقول، كما عليه قراءةُ نافع، فقلبَ كما قلبَ في قول الشاعر:

وتَلْحَقُ خَيْلٌ لا هَوادةَ بَيْنَها وتشْقىٰ الرِّماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ[1]

البيت لِخِدَاش بن زهير. الهوادة: الصلح والمَيْل. والتهويد: المَشْيُ الرُّوَيْد، مثل الدبيب. الضَّيْطَر: الرجُل الضخم الذي لا غَناء عنده. والحُمر: العجَم، لأنّ الشُّقْرة غلَبت عليهم.

قولُه: (**ومعناه**): أي: معنىٰ كلّ واحدٍ من الآية والبيت. ففيه لفٌّ ونشر[2].

قولُه[3]: (**وهي قراءة نافع**) يعني: معنىٰ المشهورةِ يعودُ إلىٰ قراءةِ نافع، وهي: «حَقيقٌ عَلَيَّ ألّا أقُولَ».

---

(١) البيت لِخداش بن زهير، كما سيذكره الطيبي. والشاهد فيه قلب المعنىٰ بقوله: «وتشْقَىٰ الرماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْر» بدل: وتشْقَىٰ الضياطرةُ بالرماح، أي: أنهم يُقْتَلون بها. وهناك قول بأن المعنىٰ «أنهم لا يحسنون حمل الرماح ولا الطعن بها»، فلا يكون في البيت قلب. انظر: «لسان العرب» مادة (ضطر)، وفيه: «وتركب خيلاً» موضع «وتلحق خيل». و«الصحاح» (٢: ٧٢١) مادة (ضطر)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٢: ١٠٢) مادة (ضطر)، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٠٣).

(٢) اللف في قوله: «ومعناه»، والنشر في قوله: «وتشقَىٰ الضياطرة بالرماح، وحقيق عليَّ ألّا أقُول».

(٣) هنا وردت هذه الفقرة في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدم قبل فقرتين.

والثاني: **أنَّ ما لَزِمَك فقد لَزِمْتَه**، فلما كانَ قولُ الحقِّ حَقيقًا عليه كان هو حقيقًا علىٰ قول الحق، أي: لازِمًا له.

والثالث: أن يُضَمَّنَ ﴿حَقِيقٌ﴾ معنىٰ: حريص، كما ضُمِّنَ «هَيَّجَني» بمعنىٰ: ذكَّرني، في بيت «**الكتاب**».

قولُه: (**أنَّ ما لَزِمَك فقد لَزِمْتَه**): قال صاحبُ «التقريب»: «﴿حَقِيقٌ﴾ في هذا الوجه: بمعنىٰ اللازم»[١].

وقلت: بل قولُه: «أنَّ ما لَزِمك فقد لزمْتَه» إيماء إلىٰ أنّ الأسلوبَ من الكناية الإيمائية[٢]، كقول البحتريّ:

أوَ مَا رأيتَ الـجُودَ ألقىٰ رَحْلَهُ ... في آلِ طَلْحةَ ثُمّ لَـمْ يَتحوَّلِ[٣]

وقولِ ابن هانئ[٤]:

فما جَازَهُ جُودٌ ولا حَلَّ دُونَهُ ... ولكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ[٥]

يعني: بلغت الملازمة بين الجودِ والممدوح، بحيثُ وجب وحقَّ على الجود أن لا يفارقَ ساحته، فيصير حيث صار.

وهو المراد بقوله: «فلمّا كان قولُ الحق حقيقاً عليه، كان هو حقيقاً علىٰ قولِ الحقّ».

قولُه: (**في بيت «الكتاب»**)، وهو:

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٦٠).

(٢) يريد أن قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ كناية إيمائية، ونوعها: كناية عن نسبة، وسمّاها إيمائية لقرب الإشارة بها إلىٰ المطلوب، وليس معها خفاء.

(٣) البيت من قصيدة طويلة للبحتري في «ديوانه» (٢: ٣٦٨).

(٤) هو: أبو نواس الحسن بن هانئ، وقد سبقت ترجمته.

(٥) البيت من قصيدة لأبي نواس في «ديوانه» ص٤٨١.

والرابع: وهو الأوجَهُ الأدخَلُ في نُكَتِ القرآن: **أن يُغْرِقَ موسىٰ في وَصْفِ نفسِه بالصِّدْقِ** في ذلك المقام، لا سيَّما وقد رُوِيَ أنَّ عدوَّ الله فرعونَ قال له ـ لما قالَ: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ـ: كذَبْت، فيقول: أنا حَقيقٌ عليَّ قولُ الحقِّ، أي: واجبٌ علىٰ قولِ الحقِّ أن أكونَ أنا قائلَه والقائمَ به، ولا يَرْضىٰ إلّا بمِثْلي ناطِقًا به.

﴿فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: فخَلِّهم حتىٰ يذهبوا معي راجِعينَ إلىٰ الأرضِ المُقدَّسةِ التي هي وطنُهم ومَولِدُ آبائهم، وذلك أنَّ يوسفَ عليه السلامُ لما تُوفِّيَ ....

إذا تَغَنَّىٰ الـحَمامُ الوُرْقُ هيَّجَنِي ... ولـو تَعَزَّيْـتُ عنهـا أُمَّ عَـمَّارِ[1]

الوُرْق: جمع أَوْرَق، وهو الذي لونه لون الرماد. تعزَّيْتُ عنها، أي: تسلَّيْت.

«هيَّج»: يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد، فلمّا ضمّنه معنىٰ «ذكّر» عدّاه إلىٰ المفعولِ الثاني وهو «أمّ عمّار»، أي: إذَا تغنَّىٰ الحمامُ ذكَّرني أمَّ عمّار.

«ولو تَعَزَّيْتُ عنها»[2]: معترضة[3]، فلا يكون الضميرُ في «عنها» إضماراً قبلَ الذِّكْر، كما قيل.

قولُه: (**أنْ يُغْرِقَ موسىٰ في وَصْفِ نفسِه بالصِّدْقِ**): أي: يبالغ فيه، يعني: كيف يُنْسَب إلىٰ الكذب؟ إذ لو كان الصدقُ مما يعقل، لكان الواجبُ عليه أن يجعلَني قائـله، أي: يجتهد

---

(١) البيت من قصيدة منحولة، فيما يقال، للنابغة الذبياني. انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص٢٠٣. وفيه «ذكَّرني» موضع «هيَّجني»، فلا يكون ثمة شاهد في البيت. والبيت كذلك في: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٨٦)، وفيه «تغرَّبْت» موضع «تعزّيت»، أي: من الغُرْبة، لا من التعزِّي. وهو في «الخصائص» (٢: ٤٢٥، ٤٢٨). و«جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد ص٢٢٥ وفيها: «ذكَّرني إنْ تَغَرَّبْت». والشاهد في البيت قوله: «هيَّج» بمعنى: «ذكَّر» المضمن في الفعل «هيج». حيث تعدّىٰ إلىٰ مفعولين هما: ياء المتكلم و«أُمّ». وانظر كذلك: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٠٤).

(٢) من قوله: «أي: تسليت» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٣) أي: اعترضت بين قوله: «هيَّجَنِي» وبين قوله: «أُمّ عمّار».

وانقَرَضَتِ الأسباطُ، غَلَبَ فرعونُ نَسْلَهم واستَعْبَدَهم، فأنقَذَهم اللهُ بموسىٰ عليه السلام، وكان بينَ اليومِ الذي دخلَ يوسفُ مصرَ واليومِ الذي دخلَه موسىٰ أربعُ مئة عام.

[﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ ١٠٦-١٠٨]

لتحصيل ما يوجبُ أن أكون أنا قائلهُ، والقائمَ بمَصالحِه، كما يقوم القيّم بمَصَالح الطفل علىٰ طريقة قوله: ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢][(١)]. فالآية، علىٰ هذا، من الاستعارةِ المكنية[(٢)].

وإنما استدعىٰ المقامُ المبالغة[(٣)]، لأن موسىٰ عليه السلامُ حين ادّعىٰ الرسالةَ بين يدَيْ فِرعون، لم يخْلُ من ارتيابٍ منه، فكان قوله: ﴿إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وارداً لإزالة ذلك الارتياب، كقولِ الرسلِ في المرّة الأولىٰ: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]. ثم لما سمع فرعونُ قولَه: ﴿إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أنكره، فزاد موسىٰ عليه السلامُ في المبالغة، بأن قال: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ كما قال.

---

(١) وقد مرّ أن في الآية كناية عن نسبة من باب قولهم: «لا أرَيَنَّكَ هـٰهنا».

(٢) يعني: «قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ فيه استعارة مكنية، إذ شبّه «قول الحق» برجُل، وحذف المشبَّه به، مع وجود شيء من لوازمه.

(٣) أي: في قول موسىٰ عليه السلام: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ وقد سبق أن هذا هو الوجه الرابع في توجيه القراءة المشهورة، فيكون في الآية إغراق، وهو من فنون البديع، ويكون مُمكناً عقلاً لا عادةً، إذ إنه في الآية جعل قوله الحق بمنزلة رجُل يجب عليه شيء كما سبق، ثم جعل نفسه، أي: قابليّته لقول الحق وقيامه به، بمنزلة الواجب علىٰ قول الحق. انظر: «حاشية الشهاب» ـ «عناية القاضي وكفاية الراضي» ـ علىٰ «تفسير البيضاوي» (٤: ٢٠١).

فإن قلتَ: كيفَ قال له: ﴿فَأْتِ بِهَآ﴾ بعد قولِه: ﴿قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ﴾؟ قلتُ: معناه: إنْ كنتَ جِئتَ مِن عندِ مَن أرسَلَك بآيةٍ فأْتِني بها وأحضِرْها عندي لِتَصِحَّ دَعْواكَ ويثبُتَ صِدْقُك.

وقد رُوِي أن عدوَّ الله قال: كذَبْتَ. وكان قولُه: «أنَا حقيق علىٰ قول الحق»، جواباً عن إنكارِه، كقولهم في المرةِ الثانية: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

فعُلِمَ من هذا البيان أن قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ ـ علىٰ هذا ـ يجب أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف ما، بخلافه علىٰ الوجوهِ السابقة.

قال أبو البقاء: «﴿حَقِيقٌ﴾ هاهُنا علىٰ الصحيح: صفة لـ ﴿رَسُولٌ﴾، أو خبر ثانٍ، كما تقول: أنا حقيقٌ بكذا، أي: أَحَقُّ»[1].

وقال صاحب الكواشي: «قرئ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾، فـ﴿حَقِيقٌ﴾ علىٰ هذا صفة ﴿رَسُولٌ﴾، فلا تقفْ على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. وإن جعلْتَ ﴿حَقِيقٌ﴾ خبرَ مبتدأ ـ أي: أنا حقيق ـ وقفْتَ عليه».

قولُه: (**كيفَ قال له: ﴿فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾**): أي: كيف قيّد جزاءَ الشرطِ بالشرط؟[2] وما معناه؟

خلاصةُ الجواب: أن الشرطَ الثاني كالتأكيد والتعليل[3]. ولهذا قال: «لتصحَّ دعواك، ويَثْبتَ صدْقُك».

وقد مرَّ عن أبي البقاء أن الشرط الثاني جوابُه ما يدل عليه الشرطُ الأول مع جوابه، فالتقدير: إن كنتَ من الصادقين فأتِ بآية إن كنت جئتَ بها[4].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٦).

(٢) جزاء الشرط هو قوله: ﴿فَأْتِ بِهَآ﴾. والشرط المقيَّد هو: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

(٣) لأن الشرط الثاني بمثابة التكرير للأول.

(٤) من قوله: «وقد مر عن أبي البقاء» إلىٰ هنا سقط من (أ).

﴿ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهرٌ أمرُه لا يُشَكُّ في أنه ثعبان، ورُوِيَ أنه كان ثُعبانًا ذَكَرًا أشعَرَ فاغِرًا فاهُ، بينَ لَحْيَيْهِ ثمانون ذراعًا، وَضَعَ لَحْيَهُ الأسفلَ في الأرضِ ولَحْيَهُ الأعلىٰ علىٰ سُورِ القَصْرِ، ثم تَوجَّهَ نَحْوَ فِرعَونَ ليأخُذَه، فوثَبَ فِرعَونُ من سَريرِه وهرب، وأحدَثَ ولم يكُنْ أحدَثَ قبلَ ذلك! وهربَ الناسُ وصاحوا، وحَمَلَ علىٰ الناسِ فانهَزَموا، فماتَ منهم خمسةٌ وعشرون ألفًا قتلَ بعضُهم بعضًا، ودخلَ فرعونُ البيتَ وصاح: يا موسىٰ، خُذْهُ وأنا أومِنُ بكَ وأُرسِلُ معك بني إسرائيل، فأخَذَه موسىٰ فعاد عصًا.

فإن قُلت: بمَ يتَعَلَّقُ ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾؟ قلت: يَتعلَّقُ بـ ﴿بَيْضَآءُ﴾، والمعنىٰ: فإذا هي بيضاءُ للنظَّارةِ، **ولا تكونُ بيضاءَ للنَّظّارةِ إلّا إذا كانَ بياضُها بياضًا عَجيبًا** خارجًا عن العادة، يجتمعُ الناسُ للنظرِ إليه كما تجتمعُ النظَّارةُ للعجائب، ....

ولهذا قال الزجّاج: «قد أَوْجَبَ فرعونُ أنه ليس بإله، كما ادَّعى، لأنه قد أوجب له الصدق إذا أتىٰ بآيةٍ يعجزُ عنها المخْلوقون»[(١)].

قولُه: (**فاغِراً فَاهُ**)، **الجوهري**: «فغَرَ فَاهُ، أي: فتَحه. وفغر فُوهُ: انفتح. يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ». و«أَحْدَثَ» أي: استطْلَق.

قولُه: (**ولا تكونُ بيضاءَ للنَّظّارةِ، إلّا إذا كانَ بياضُها بياضاً عَجيباً**): يريد: أن قولَه تعالىٰ: ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾ من التتميم[(٢)]، كقول امرئ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كَأَنَّ سِنَانَهُ ... سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ[(٣)]

فإن النارَ الشاعلة إذا لم يتَّصلْ بها دُخَان، كانت أشدّ تُقُوباً. جلبَ في البيت معنىً لتربية المعنى، كما أثبتَ في الآيةِ معنىً لتربيةِ المعنى.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠١)، وفيه: «ليس بآية» موضع «ليس بإلـٰه». ولعله تحريف.

(٢) أي: أن الكلام مُفِيد بقوله: ﴿بَيْضَآءُ﴾ ولكنه تمم المعنىٰ بقوله: ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾ للمبالغة.

(٣) البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٧٧.

وذلك ما يُروىٰ: أنه أرىٰ فِرعَونَ يَدَهُ وقال: ما هٰذه؟ قال: يدُك، ثم أدخلَها جَيبَه وعليه مِدْرَعَةُ صوفٍ ونزعَها، فإذا هي بيضاءُ بَياضًا نورانيًا غلبَ شعاعُها شعاعَ الشمس، وكان موسىٰ عليه السلام آدمَ شَديدَ الأُدْمة.

[﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ ١٠٩-١١٢]

﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ أي: عالمٌ بالسِّحرِ ماهرٌ فيه، قد أخذ عُيونَ الناسِ بخُدْعةٍ من خُدَعِه، حتىٰ خَيَّلَ إليهم العصا حيَّةً، والآدمَ أبيض.

فإن قلتَ: قد عُزِيَ هذا الكلامُ إلىٰ فرعونَ في «سورةِ الشعراء»، وأنه قاله للمَلَأ، وعُزيَ هاهنا إليهم؟ قلتُ: قد قالَه هو، وقالوه هم، فحكىٰ قَوْلَه ثَمَّ، وقَوْلَهم هاهنا، أو قالَه ابتداءً فتَلَقَّتْهُ منه الملأُ، فقالوه لأعقابِهم، أو قالوه عنه للناسِ علىٰ طريقِ التبليغ،.....

قولُه: (وكان موسىٰ عليه السلام آدمَ شَديدَ الأُدْمة[1])، روىٰ البخاري عن ابن عمرَ قال: قال النبي ﷺ: «وَأَمَّا مُوسَىٰ فَآدَمُ جَسِيمٌ سَبْطٌ[2]، كأنه من رِجال الزُّطّ»[3].

النهاية: «الزُّطّ: جِنْس من السودان والهنود».

قولُه: (قالَه هو، وقالوه هم) فهو كوقْعِ الحافرِ علىٰ الحافر. يدلُّ عليه قوله: «أو قالَه ابتداء، فتَلقَّته منه الملأ»: يعني قال فرعون ما في سورة «الشعراء»: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء: ٣٤-٣٦] ابتداءً.

---

(١) والآدم: الأسمر. والأُدمة ـ بضم الهمزة، وتسكين الدال بعدها ميم مفتوحة ـ السُّمْرة. والكلمة من الأضداد. انظر: «الصحاح» (٥: ١٨٥٩) مادة (أدم).

(٢) السبط ـ بتسكين الباء وكسرها بعد سين مفتوحة ـ : صفة للشَّعرِ المسترسل، والجسمِ إذا كان حسن القدّ والاستواء. انظر: «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٨) ومسلم (١٦٨) وغيرهما.

كما يفعلُ الملوكُ؛ يَرىٰ الواحدُ منهم الرأيَ، فيُكَلِّمُ به مَنْ يليهِ مِن الخاصّة، ثمّ تُبلِّغُه الخاصّةُ العامةَ. والدليلُ عليه أنهم أجابوه في قولِهم: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَـٰشِرِينَ ۞ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَـٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾، وقُرِئ: (سَحّار)، ....

وقال الملأ هاهُنا نقلاً لكلامِه ذلك، وهو: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾، إما علىٰ وجه الإعادةِ لأجل أَعْقابهم، أو علىٰ وجهِ التبليغِ إلىٰ سائر الناس.

قال المصنف: «المناسب أنْ يقال: إنّ الملأ قالوا هذا الكلامَ مع الناس بطريقِ التبليغ، ويكون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ من تتمّتِه. فلما سمع الناسُ هذا مِن الملأ، أقْبَلوا علىٰ فرعون، وقالوا: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾».

وإليه الإشارةُ بقولِه: «والدليل عليه أنهم أجابوه في قولهم: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾» يعني: أن الدليلَ علىٰ أن الكلام واردٌ علىٰ التبليغ أنه لو كان الجوابُ من القوم للملأ لكان المطابق: أَرْجِئُوا وأَرْسِلوا.

ولأن الظاهرَ أن قولَهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ كان مؤامرةً مع القِبْط ومشاورة، فلا بد أن يحصلَ منهم أيضاً كلامٌ ومشورة، كما قال: «وكانت مؤامرةً مع القبط» إلىٰ قوله: «فأشار عليك برأي».

لكن ما في «الشعراء» تصريحٌ في أن قولَه تعالىٰ: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ من قولِ الملأ لفرعون، لا من القبطِ له، كأنهم لـمّا أبلغوا إلىٰ الناس رسالةَ فرعون، ما أَصْغَوا إلىٰ مشورتِهم، فأشاروا هم إلىٰ فرعون: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾.

هذا أحسن، ليتجاوبَ الآيتان، ويؤيّدُه قولُه بعد هذا: «كأنه قيل: قال: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾».

قولُه: (﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَـٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾، وقُرِئ: «سَحّار»): لفٌّ، وقولُه: «مثْلِه في العلم

أي: يأتوك بكلِّ ساحرٍ مِثْلِهِ في العِلمِ والمهارة، أو بخيرٍ منه، وكانت هذه مؤامرةً مَعَ القِبط.

وقولهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من: أمرْتُه فأمرَني بكذا؛ إذا شاوَرْتَه فأشارَ عليك برأي. وقيل: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾؟ من كلامِ فرعون، قالَه للمَلأِ لمّا قالوا له: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم﴾، كأنه لمّا قيلَ: فماذا تأمُرون؟ قالوا: أرْجِئْهُ وأخاه، ومعنىٰ «أرْجِئْه وأخاه»: أخِّرْهُما وأصدِرْهُما عنك، حتىٰ ترىٰ رأيَك فيهما وتُدَبِّرَ أمْرَهما. وقيل: احبِسْهُما. وقُرِئ: «أرجِئْه» بالهمز، و﴿أَرْجِهْ﴾، من أرْجَأَهُ وأرجاه.

والمَهَارة أو بخير منه» نشر، وذلك أن هذا الجوابَ مقابلٌ لقولِ الملأ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾. فمن قرأ: ﴿بِكُلِّ سَٰحِرٍ﴾ يكون مثلَه، ومَن قرأ: «سَحَّارٍ» يكونُ خيراً منه.

قولُه: (والمهارة)، الجوهري: «المهارة: الحِذْق في الشيء. وقد مَهَرْتُ الشيءَ مهارةً».

قولُه: (وقيل: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من كلامِ فرعون): نحوه قولُ يوسف[1]: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢] بعد قولِها: ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١].

فعلىٰ هذا الظاهر أن قولَ الملأ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ ابتداءُ كلام، كما قال المصنِّف: «قد قاله هو، وقالوه هم».

وقولهم: ﴿يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ بناءً علىٰ خطاب الملوكِ بلفظِ الجماعة[2].

قولُه: («أرجِئْه» بالهمز): أبو بكرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامر. والباقون: بتركها[3].

---

(١) علىٰ أحد القولين في الآية المذكورة، والقول الثاني: أنه من كلام امرأة العزيز.

(٢) قوله: «فعلىٰ هذا الظاهر أن قول الملأ» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٠-٤٧١)، و«حجة القراءات» ص٢٨٩. وفي هذا الفعل لغتان، يقال: أرْجَيْتُه وأرجأتُه.

[﴿ وَجَاءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ ١١٣-١١٤]

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: وجاءَ السَّحَرةُ فِرعَونَ فقالوا! قلتُ: هو علىٰ تقديرِ سائلٍ سأل: ما قالوا إذ جاؤه؟ فأجيبَ بقوله: «قالوا أإنّ لنا لأجراً» أي: جُعْلًا علىٰ الغَلَبة، وقُرِئ: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ علىٰ الإخبارِ وإثباتِ الأجرِ العظيم وإيجابه، كأنهم قالوا: لا بدَّ لنا من أجر، والتنكيرُ للتعظيم، كقولِ العرب: إنّ له لإبلًا، وإنّ له لغَنَمًا، يَقصِدونَ الكثرة.

فإن قلتَ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ ما الذي عُطِفَ عليه؟ قلتُ: هو معطوفٌ علىٰ محذوفٍ سَدَّ مَسَدَّه حرفُ الإيجاب، كأنه قالَ ـ إيجابًا لقولِهم: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾؟ ـ: ﴿نَعَمْ ﴾ إنَّ لكم لأجرًا، ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾، أراد: إني لا أقتَصِرُ بكم علىٰ الثوابِ وحده، وإنَّ لكم مَعَ الثوابِ ما يَقِلُّ معه الثواب، وهو التقريبُ والتعظيم، لأنّ المُثابَ إنما يَتَهنأُ بما يَصِلُ إليه ويَغتَبِطُ به إذا نالَ معَه الكرامةَ والرِّفعة.

ورُوِي: أنه قالَ لهم: تكونونَ أولَ مَن يَدخُلُ وآخرَ مَن يخرج. ورُوِي: أنه دعا برُؤساءِ السَّحَرةِ ومُعلِّميهم، فقال لهم: ما صَنَعتُم؟ قالوا: قد عَمِلْنا سِحْرًا لا يُطيقُه سَحَرةُ أهلِ الأرض، إلّا أن يكونَ أمرًا من السماء فإنَّه لا طاقة لنا به.

ورُوِيَ أنهم كانوا ثمانين ألفًا، وقيل: سبعين ألفًا، وقيل: بضعةً وثلاثين ألفًا. واختلفت الرواياتُ فَمِن مُقِلٍّ ومن مُكثِرٍ! ....

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾): نافع وابن كثير وحفص[1].

قولُه: (فَمِن مُقِلٍّ ومِنْ مُكْثِرٍ) الفاءَ عقيبَ قولِه: «واختلفت الروايات»، مفصِّلةٌ له.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٢)، و«حجة القراءات» ص٢٩٢.

وقيل: كان يُعَلِّمُهم مجوسِيّان من أهلِ نِينَـوَىٰ. وقيل: قال فرعون: لا نُغالِبُ موسىٰ إلّا بما هو منه، يعني: السحر.

[﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ * قَالَ أَلۡقُواْۖ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ * وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَلۡقِ عَصَاكَۖ فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ * فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ * فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ * وَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ * قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ ١١٥-١٢٢]

تخييرُهم إياه أدبٌ حَسَنٌ راعَـوْهُ معه، كما يفعلُ أهلُ الصِّناعاتِ إذا التَـقَوْا، كالمُتناظِرِينِ قبلَ أن يَتَخاوَضوا في الجِدال، والمُتصارِعَينِ قبل أن يتآخذوا للصِّراع.

وقولُهم: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾ فيه ما يدلُّ علىٰ رَغْبتِهم في أن يُلْقوا قَبْلَه من تأكيدِ ضميرِهم المتَّصلِ بالمُنفصلِ وتعريفِ الخبر، **أو تعريفِ الخبرِ وإقحام الفَصْل**، وقد سَوَّغَ لهم موسىٰ ما تَراغَبوا فيه ازدراءً لشأنهم، وقلّةَ مُبالاةٍ بهم، وثِقةً بما كان بصَدَدِهِ من التأييدِ السماوي، وأنَّ المُعجِزةَ لن يَغْلِبَها سِحْرٌ أبدًا.

قولُه: (نِيْنَوَىٰ): رُوِي عن فخر المشايخ[١]: أنها قريةٌ بقُربِ المَوْصِل، بُعِث فيها يونس.

قولُه: (**أو تعريفِ الخبرِ وإقحام الفَصْل**): فإن قلت: ما الفَرْقُ بين أن يكونَ الضميرُ مؤكِّداً، وبين أن يكون فَصْلاً؟ قلت: التوكيدُ يرفع التجوّزَ عن المسنَدِ إليه، فيلزم التخصيص من تعريف الخبر، أي: نحن نفعلُ الإلقاء البتَّة، لا غيرُنا، والفَصْلُ يخصِّصُ الإلقاء بهم، لأنه لتخصيصِ المسند بالمسندِ إليه، فيعْرَىٰ عن التوكيد[٢].

---

(١) يعني: الأديب أبا الحسن الخوارزمي ت٥٦٠هـ. سبقت ترجمته.

(٢) معنىٰ ذلك أن الضمير المؤكِّد يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند، وضمير الفصل يفيد العكس، أي: تخصيص المسند بالمسند إليه. فالضمير ﴿نَحۡنُ﴾ إذا كان مؤكِّداً للضمير المستتر في ﴿نَّكُونَ﴾، كان المعنىٰ أنهم هم لا غيرهم الذين يُلقون، وإذا كان ضمير فصل فالمعنىٰ أن الإلقاء لا غيره خاص بهم. وعلىٰ الأول يكون من أسلوب قصر الموصوف علىٰ الصفة، وعلىٰ الثاني يكون من قصر الصفة علىٰ الموصوف.

﴿سَحَرُوٓا۟ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾: أرَوْها بالحِيَلِ والشَّعْوَذةِ وخَيَّلوا إليها ما الحقيقةُ بخِلافِه، كقوله تعالىٰ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، رُوِي: أنهم ألقَوْا حِبالًا غِلاظًا وخُشُبًا طِوالًا، فإذا هي أمثالُ الحيَّات، قد ملأَتِ الأرض ورَكِبَ بعضُها بعضًا.

﴿وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ﴾: وأرهَبوهم إرهابًا شديدًا، كأنهم استدعَوْا رَهْبتَهم، ﴿بِسِحۡرٍ عَظِيمٍ﴾ في بابِ السِّحْر. رُوِيَ أنهم لوَّنوا حبالَهم وخُشُبَهم وجعلوا فيها ما يُوهِمُ الحركة، قيل: جعلوا فيها الزِّئبق.

﴿مَا يَأۡفِكُونَ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ أو مصدرية، بمعنىٰ: ما يَأفِكونَه، أي: يَقلِبونَه عن الحقِّ إلىٰ الباطل ويُزوِّرونَه، **أو إفكَهم**، تسميةً للمأفوكِ بالإفك.

رُوِيَ أنَّها لَمّا تلقَّفَتْ مِلْءَ الوادي من الخُشُبِ والحبالِ ورَفَعَها موسىٰ، فرَجَعَت عصًا كما كانت، وأعدَمَ الله بقدرتِه تلكَ الأجرامَ العظيمة، أو فرَّقها أجزاءً لطيفةً، قالت السحرةُ: لو كانَ هذا سِحرًا لبَقِيَت حِبالُنا وعِصِيُّنا، ﴿فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ﴾ **فحَصَلَ وثبتَ**، .....

قولُه: (**أو إفكَهم**) هذا علىٰ أن تكونَ ﴿مَا﴾ مصدرية، والمصدرُ بمعنىٰ اسم المفعول، والمأفوكُ ما جَعَلوا فيه الزئبق.

قال الزجاج: «معنىٰ قوله: ﴿يَأۡفِكُونَ﴾ أي: يأتون بالإفْك، وهو الكذب، وذلك أنهم زعموا أنِ حبالَـهم وعِصِيَّهم حيَّات، وكذَبوا في ذلك، وإنما كانوا قد حَشَوْها بالزئبق، وصوَّروها بصُوَر الحيَّات»[1].

قال أبو عبيدة: «﴿تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ﴾ أي: تلْقَمُ ما يسْحرون ويكْذِبون»[2].

قولُه: (﴿فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ﴾: حصل[3] وثبت). استُعير للثبوتِ وللحصولِ الوقْع، لأنه في

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٥) بتصرّف يسير.

(٢) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١: ٢٢٥) وفيه «تلهم ما يسحرون ويكذبون، أي: تلقمه».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف». وفي النسخ المطبوعة منه: «فحصل» بالفاء.

ومِن بِدَعِ التفاسير: فوقعَ قلوبَهم، أي: فأثَّر فيها؛ من قولهم: فَأْسٌ وَقيعٌ، ﴿وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ﴾: وصاروا أذِلّاءَ مَبْهوتين.

﴿وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ﴾: وخَرُّوا سُجَّدًا، كأنما ألقاهُم مُلْقٍ لشِدَّةِ خُرورهم، وقيل: لم يتمالكوا مِمَّا رأَوْا، فكأنَّهم أُلْقوا، وعن قَتادة: كانوا أولَ النهارِ كفارًا سَحَرةً، وفي آخرِه شُهداءَ بَرَرة، وعن الحسنِ: تَراهُ وُلِدَ في الإسلام ونَشَأَ بينَ المسلمينَ يبيعُ دينَه بكذا وكذا، وهؤلاء كُفار نَشَؤوا في الكفر، بَذَلوا أنفُسَهم لله.

[﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَآ أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ١٢٣ - ١٢٤]

﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ علىٰ الإخبار، أي: فَعَلتُم هذا الفِعْلَ الشنيع، توبيخًا لهم وتَقْريعًا. وقُرِئَ: (أآمنتُم) بحرفِ الاستفهام، ومعناه الإنكارُ والاستبعاد،..................

مقابل «بَطَل»، فإن الباطلَ زائل. وفائدتُها شدة الرسوخ والتأثير، لأنّ الوقْعَ يُستعمل في الأجسام.

الأساس: «وقع الشيء علىٰ الأرض وقوعاً، وأوقَعْته إيقاعاً».

وهو كقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨][(١)]، استُعيرَ القذْفُ لإيراد الحقِّ علىٰ الباطل، والدمغُ لإذهاب الباطل، لأن القذْفَ والدمغ يُستعملان في الأجسام.

ولعل من فَسَّرَ الوقْعَ بالتأثير نظر إلىٰ هذا المعنى.

قولُه: («أآمنتُم» **بحرفِ الاستفهام**): الجماعة كلُّهم إلا حفصاً، فإنه قرأها علىٰ الإخبار[(٢)].

---

(١) وفي الآية استعارتان تصريحيتان: الأولىٰ في قوله: ﴿نَقْذِفُ﴾ حيث شبّه إيراد الحق علىٰ الباطل بالقذف، والثانية في ﴿فَيَدْمَغُهُۥ﴾ حيث شبّه إذهاب الباطل بالدمغ، كما هو الحال في آية سورة الأعراف السابقة.

(٢) انظر في توجيه هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٣)، و«حجة القراءات» ص٢٩٣.

﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾: إنَّ صُنْعَكم هذا الحيلةٌ احتَلْتُموها أنتُم وموسىٰ في مصرَ قبلَ أن تخرجوا منها إلىٰ هذه الصحراء، قد تَواطَأتُم علىٰ ذلك لغَرَضٍ لكم، وهو أن تُخرِجوا منها القِبْطَ وتُسْكِنوها بني إسرائيل، وكان هذا الكلامُ من فِرعَونَ تَمْويهًا علىٰ الناس، لئلا يَتَّبِعوا السَّحَرةَ في الإيمان. **ورُوِيَ أنَّ موسىٰ عليه السلامُ قال للساحرِ الأكبر**: أتؤمِنُ بي إن غَلَبْتُك؟ قال: لآتينَّ بسِحرٍ لا يغلبُه سحر، وإن غَلَبْتَني لأُومِنَنَّ بك، وفِرعَونُ يَسمَع، فلذلك قال ما قال، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وَعيدٌ أَجْمَلَه، ثم فَصَّله بقولِه: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ﴾، وقُرِئَ: «لأَقْطَعَنَّ» بالتخفيف، وكذلك ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، ﴿مِّنْ خِلَٰفٍ﴾: من كلِّ شِقٍّ طَرَفًا، وقيل: إن أوَّلَ مَنْ قَطَعَ مِنْ خِلافٍ وصَلَبَ لَفِرعَونُ.

[﴿قَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ۞ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ۚ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ ١٢٥-١٢٦]

وفيها[١] أيضاً معنىٰ التوبيخ، كما في الاستفهام. ونحوه قال الحسنُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً﴾ [الفرقان: ٥] بكسرِ الهمزة: «إنه قول الله يكذّبهم»[٢].

وإنما أفاد الخبرُ التوبيخ، لأن الأصلَ في الإخبار الساذَجِ أن يكون المخاطَبُ خاليَ الذهن، وألا يلزمَ تحصيلُ الحاصل، فإذا ألقىٰ إليه الجملة، وهو عالمٌ بفائدتها، تؤكّد بحسَبِ قرائنِ الأحوال ما ناسبَ المقام.

وهاهُنا[٣]، لما خاطبهم بما فعلوا، مخبِراً إياهم في ذلك المقام، أفاد التوبيخَ والتقريع.

قولُه: (**ورُوِيَ أنَّ موسىٰ عليه السلامُ قال للساحرِ الأكبر**): عطف علىٰ قولِه: «وكان

---

(١) أي: في قراءة حفص: ﴿ءَامَنتُم﴾ علىٰ الإخبار، فيكون الخبر متضمّناً معنىٰ التوبيخ والتقريع، كما في قراءة من قرأ: «أآمنتم» علىٰ الاستفهام.

(٢) انظر: «الكشاف» (١١: ١٧٤)، و«مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥١)، و«البحر المحيط» (٦: ٤٨٢).

(٣) أي: في قوله: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾.

﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ فيه أوجُهٌ: أن يُريدوا: إنّا لا نُبالي بالموتِ لانقِلابِنا إلىٰ لِقاءِ ربِّنا ورحمتِه، وخَلاصِنا منك ومن لِقائِك، أو نَنقَلِبُ إلىٰ الله يومَ الجزاء، فيُثيبُنا علىٰ شدائدِ القطعِ والصَّلْب، أو إنّا جميعًا ـ يعنونَ أنفُسَهم وفرعونَ ـ نَنْقلبُ إلىٰ الله فيَحْكُمُ بيننا، أو إنا لا محالةَ ميِّتون مُنقَلبونَ إلىٰ الله، فما تَقدِرُ أن تفعلَ بنا إلّا ما لا بدَّ لنا منه.

﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا ﴾: وما تَعيبُ منا إلّا الإيمانَ بآياتِ الله، أرادوا: وما تعيبُ منا إلّا ما هو أصلُ المناقبِ والمفاخرِ كُلِّها، وهو الإيمان، ومنه قولُه:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهُم

هذا الكلام من فرعون تمويهاً علىٰ الناس». أي: لم يسمعْ شيئاً من السحرة، وموسىٰ ما شعرَ بهذا المعنى، بل وضعه مِن تلقاء نفسِه تمويهاً علىٰ الناس، أو سمع ما يدلُّ عليه، كما جاء في الرواية: «أن موسىٰ قال للساحرِ الأكبرِ» إلىٰ آخره، ومِن تمويهِهِ قوله: ﴿قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] أي: آمرُكم. يعني: أن غلبةَ موسىٰ لم تكن غلبةً في الحقيقة، إذْ لو كانت لآذَنْـتُكُم[1] بالإيمان به﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ﴾.

قولُه: (﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾: فيه أَوْجُهٌ): إنما احْتَمل الوجوه، لأن هذه القصة في هذه السورة جاءت مختصرة، وفي «الشعراء» أَوْفَىٰ منها، فتُحْمَل هذه علىٰ تلك، والمذكور فيها: ﴿لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٥٠-٥١]، علّلوا عدمَ المبالاة الذي يعطيه معنىٰ ﴿لَا ضَيْرَ﴾ بالانقلابِ إلىٰ الله، والطمعِ في الثواب.

وفسّر الآية هناك بوجوه ثلاثة، وزاد هنا، بناءً علىٰ ذلك، وجهاً واحداً:

الوجه الأول: قولُه: «إنا لا نبالي بالموت، لانقلابنا إلىٰ لقاء ربِّنا ورحمته، وخلاصنا منك»، ومما يقْربُ منه هنالك قوله: «لا ضيرَ علينا في قتْلك، إنك إن قتلْتَنا انقلبنا إلىٰ ربِّنا انقلابَ مَن يطمعُ في مغفرتِه، ويرجو رحمتَه».

---

(١) في (ج): «لآذنكم».

﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾: هَبْ لنا صَبْرًا واسِعًا، وأكثِرْهُ علَينا، حتّىٰ يفيضَ علينا ويَغْمُرَنا، كما يُفرَغُ الماءُ إفراغًا، وعن بعضِ السلف: إنَّ أحَدَكم ليُفرِغُ علىٰ أخيهِ ذَنوبًا، ثم يقول: قد مازَحْتُك، أي: يَغمُرُه بالحياءِ والخَجَل. ....

والثاني: قولُه: «ننقلب إلىٰ الله يوم الجزاء، فيُثِيبنا علىٰ شدائد القطع والصَّلْب»، ومما يناسبه ثَمَّة قوله: «لا ضررَ علينا في ذلك، بل لنا فيه أعظمُ النفع، لِـما يحصلُ لنا في الصبر عليه لوجهِ الله من تكفيرِ الخطايا، والثوابِ العظيم، مع الأعواض»، لأن المشار إليه بقوله: «ذلك»: «القطع والصلب»[1].

والثالث: قولُه: «إنّا جميعاً ـ يعْنون أنفسهم وفرعون ـ ننقلب إلىٰ الله فيحْكم بيننا» لم يذكره هناك. والمعنى: ننقلبُ إلىٰ الله جميعاً، فيحكمُ بيننا، وينتقمُ لنا منك، بما فعلْت بنا، ويثيبُنا علىٰ ما قاسيناه من البلاءِ والمِحَن.

والرابع: قولُه: «إنا لا محالة ميّتون منقلبون إلىٰ الله»، ومما يدانيه هناك قولُه: «لا ضَيْرَ علينا فيما تتوعّدنا به من القتل، لأنه لا بد لنا من الانقلاب إلىٰ ربنا، بسبب من أسباب الموت. والقتلُ أهْونُ أسبابه».

وقد ذكرنا هناك وجهَ تخريجِ كلٍّ من الوجوه علىٰ التفصيل.

قولُه: (**هَبْ لنا صَبْراً واسِعاً، وأكْثِرْهُ علَيْنا**)، هذا أصل المعنى، فاستُعيرَ له قوله تعالىٰ: ﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾.

فالاستعارةُ في ﴿أَفۡرِغۡ﴾، والقرينةُ ﴿صَبۡرٗا﴾، لأن الصبر لا يُستعملُ فيه الإفراغ. وهي استعارة تَبَعية[2].

---

(١) قوله: «ومما يناسبه ثمّة قوله: لا ضرر علينا» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) أي: أنه شبه «هبة الصبر» بـ«الإفراغ»، وصرح بالمشبه به، مع وجود قرينة هي ﴿صَبۡرٗا﴾ على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

أو صُبَّ علينا ما يُطهِّرُنا من أوضارِ الآثام، وهو الصبرُ علىٰ ما توعَّدَنا به فِرْعَون، لأنَّهم عَلِموا أنهم إذا استقاموا وصَبَروا كان ذلك مَطْهَرةً لهم، ﴿وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾: ثابتين على الإسلام.

[﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴾ ١٢٧]

﴿وَيَذَرَكَ﴾ عَطفٌ علىٰ ﴿لِيُفْسِدُوا۟﴾، لأنه إذا تركَهم ولم يَمنَعْهُم، ....

قولُه: (أو صُبَّ علينا ما يُطهِّرُنا). فعلىٰ هذا الاستعارةُ في «الصبر»، والقرينةُ ﴿أَفْرِغْ﴾، وهي استعارة مكنيةٌ مستلْزِمة للتخييلية، لأن الإفراغَ يُستعملُ في الماء، و«الصبر» المكنية، ولذلك قال: «أوْ صُبَّ علينا ما يطهّرنا من أوْضار[1] الآثام، وهو الصبر».

قولُه: (لأنه إذا تركَهم) تعليلٌ لما يؤدِّي إليه عطفُ «يذَرَكَ» علىٰ علّةِ[2] الفعل المنْكَر. وهو: ﴿أَتَذَرُ﴾، لأن تركَ فرعونَ موسىٰ وقومَه علىٰ ما أرادوا يؤدِّي إلىٰ الفساد في الأرض. وإلىٰ تركِ فرْعونَ ألّا يُعَظَّم، وتركِ الآلهة بألَّا تُعْبَد.

فاللام في ﴿لِيُفْسِدُوا۟﴾ كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

ولهذا قال: «فكأنه تركهم لذلك» علىٰ التشبيه.

والإضافة في ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾ ليست للتخصيص، لتكون معبودة له، بل لأدنىٰ ملابسة[3]، لأنه صنعها، ودعا القوم إلىٰ عبادتها. يعضده قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

---

(١) الأوضار: جمع: «وَضَر»، وهو الوسخ من الدَّسَم أو غيره.

(٢) يعني قوله: «يُفسدوا»، إذ إنه علّة لقولهم ﴿أَتَذَرُ﴾؟

(٣) أي: أن الإضافة هنا غير محضة، فلا تُكْسِب المضاف تخصيصاً أو تعريفاً كما هو الحال في الإضافة المحضة.

وكان ذلك مُؤدّيًا إلىٰ ما دَعَوْهُ فسادًا وإلى تَرْكِه وتَرْكِ آلهته، فكأنه تركَهم لذلك.

أو هو جوابٌ للاستِفهامِ بالواوِ كما يُجابُ بالفاء، نَحْوَ قولِ الحطيئة:

ألم أكُ جارَكُم ويكـونُ بَيْنـي ... وبَيْنَــكُمُ المَــوَدَّةُ والإخــاءُ

والنصبُ بإضمـارِ «أن»، تقديرُه: أيكونُ منك تَـرْكُ موسى، ويكونُ تَـرْكُه إيّاك وآلهتَك.

وقُرِئ: «ويَذَرُكَ وآلهتك» بالرفع عطفًا علىٰ ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ﴾ بمعنىٰ: أتذَرُهُ وأيذَرُكَ، أي: أتُطْلِقُ له ذلك؟ أو يكونُ مُستَأنفًا أو حالًا علىٰ معنى: أتذَرُه **وهو يَذَرُكَ وآلهتَك**. وقرأ الحسن: «وَيَذَرْكَ» بالجَزْم، ....

قولُه: (**أو هو جوابُ الاستفهام**[1] **بالواو**): قال الزجّاج: «المعنى: أيَكُونُ منك أنْ تذَرَ موسى، وأنْ يذَرَك؟»[2] يعني: أتذرُ موسىٰ وقومَه ليغيّروا دينَك، ولنَتْرُكَ عبادتَك وعبادة الأصنام التي أمرْتَنا بعبادتها؟

قولُه: (**والنصبُ بإضمـارِ «أنْ»**) عطفٌ علىٰ قوله: «هو جواب»، أي: هو جواب للاستفهام، والنصبُ بإضمار «أنْ».

قولُه: (**وهو يَذَرُكَ وآلهتَكَ**) مثالٌ للاستئنافِ والحال، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢][3].

أما الاستئناف، فعلىٰ أن تكونَ الجملةُ معترضة[4] مؤكّـدةً لمعنىٰ ما سبق، أي: أتـذر

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «جوابٌ للاستفهام».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٦).

(٣) والشاهد في الآية قوله: ﴿وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ حيث يصحّ أن يكون جملة مستأنفة، أو جملة حالية.

(٤) الاعتراض عند الطيبي لا يُشْتَرط فيه أن يكون أثناء الكلام، وقد يكون في آخره كما هو الحال هنا.

كأنه قيلَ: يُفْسِدوا، كما قُرِئ: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، كأنه قيل: «أَصَّدَّقْ».
وقرأ أنسٌ رضيَ الله عنه: «ونَذَرَكَ» بالنون والنَّصْب، أي: يَصْرِفُنا عن عبادتِك فنذَرَها.
وقُرِئ: «ويَذَرَك وإلاهَتَكَ»، أي: عِبادتَك.

ورُوي أنهم قالوا له ذلك، لأنه وافقَ السَّحَرةَ علىٰ الإيمانِ ستُّ مئـةِ ألفِ نفس،

موسىٰ وعادتُه تركُك وآلهتَك؟ فلا بدَّ من تقدير «هو» ليدلَّ علىٰ الدوام.

وأما الحال فكذلك لأن «يذرك» مضارع، لا يجوز مجيءُ الواوِ معه، فتُقدَّرُ الجملة اسمية، ليصحَّ دخولُها عليه. والحال مقدَّرة لجهةِ الإشكال.

قولُه: (كأنه قيل: يُفْسِدوا): يعني: لو لم يكنْ في ﴿لِيُفْسِدُواْ﴾ اللام، لكان يجوزُ فيه الجزمُ علىٰ أنه جوابُ الاستفهام، بإضمار «إن» الشرطية، فيُقدّرُ كأنه ليس فيه اللام، كما في قوله: ﴿وَأَكُن﴾[1].

قال ابنُ جِنِّي: «أما إسْكان «يَذَرْكَ». فهو كقراءةِ أبي عمرو: «إنّ اللهَ يَأْمُرْكُم» بإسكان الراء، استثقالاً للضمةِ علىٰ توالي الحركات، ولم يسكِّن ﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف: ١٥٧][2] لخفاءِ الهاء وخفّتِها، بخلاف الكافِ لثقلها وإظهارِها»[3].

قولُه: (وإلاهَتَكَ): قال ابن جنِّي: «قرأها عليٌّ وابنُ عباسٍ والحسنُ[4] رضي الله عنهم. أي: عبادَتَك. منه سمِّيت الشمس: إلاهة، لأنهم كانوا يعبدونها»[5].

قولُه: (ورُوي أنهم قالوا له ذلك) عطفٌ علىٰ قولِه: «إلىٰ ما دَعَوْه فساداً» من حيثُ المعنى،

---

(١) أي: في قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

(٢) في قوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

(٣) «المحتسب» (١: ٢٥٧) بتصرّف.

(٤) إدراجُ الحسنِ البصريِّ في هؤلاء القُرّاء لم يذكره ابن جني في «المحتسب».

(٥) «المحتسب» (١: ٢٥٦). «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٦٢) و«الدر المصون» (١٩٧١).

فأرادوا بالفسادِ في الأرض ذلك، وخافوا أن **يُغلَبوا علىٰ المُلك**، وقيل: صنعَ فرعونُ لقومِه أصنامًا وأمرَهُم أن يعبدوها تقرُّبًا إليه، كما يعبدُ عَبَدَةُ الأصنامِ الأصنامَ، ويقولون: ليُقرِّبونا إلى الله زُلْفى، ولذلك قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

﴿سَنُقَتِّلُ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ يعني: سنُعيدُ عليهم ما كنا **مَحنَّاهُم** به من قَتْلِ الأبناء، ليعلموا أَنّا علىٰ ما كُنّا عليه من الغَلَبةِ والقَهْر، وأنهم مَقهُورونَ تحتَ أيدينا كما كانوا، وأنَّ غَلَبةَ موسىٰ لا أثَر لها في مُلْكنا واستيلائِنا، ولئلّا يَتَوهَّمَ العامَّةُ أنه هو المولودُ الذي تَحدَّثَ المُنجِّمونَ والكَهَنَةُ بذهابِ مُلْكِنا علىٰ يدِه، فيُثبِّطهُم ذلك عن طاعتِنا، ويَدْعوهُم إلى اتّباعه، **وأنه مُنتَظرٌ بَعْدُ**.

لأنّ المرادَ بالفساد إما ما هو المتعارف، قال تعالىٰ: ﴿لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] أو غير المتعارف، وهو إيمانُ ستِّ مئة ألْف نفس، يدلُّ عليه قوله: «فأرادوا بالفساد في الأرض ذلك».

قولُه: (**أن يُغلَبوا علىٰ المُلك**)، **الأساس**: «غلبتُه علىٰ الشيء: أخذتُه، وهو مغلوب عليه».

قولُه: (**مَحنّاهُم**) وهي: من المِحْنة التي هي واحدة المِحَن، الذي يُمتَحن به الإنسان من بليّة.

قولُه: (**وأنه مُنتَظرٌ**)، قيل: هو معطوفٌ علىٰ قوله: «إنه هو المولود» علىٰ أسلوبِ قولِه:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدا[1]

المعنى: سنقتِّل أبناءهم، ليعْلَمَ بنو إسرائيلَ آنّا علىٰ ما كنّا عليه، وأن غَلَبة موسىٰ لا أثرَ لها، ولئلا يتوهّمَ العامَّة من القبط أن موسىٰ هو المولودُ الذي تحدَّثَ به المنجِّمون، وليُوقِنوا أن ذلك المولودَ مُنتَظرٌ بعد، وليس بموسىٰ.

---

(١) لذي الرمّة، وقد سبق تخريجه والتعليق عليه. وتقدير العطف في كلام الزمخشري: «لئلا يتوهّم العامة أنه هو المولود الذي أخبر المنجّمون... بذهاب ملكنا علىٰ يده.. ويُوقِنوا أنه منتظر بعد» أي: بتقدير «ويوقنوا».

[﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ * قَالُوا أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ ١٢٨-١٢٩]

﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ﴾ قال لهم ذلك ـ حين قالَ فرعون: سنُقَتِّلُ أبناءَهم، فجَزِعوا منه وتضجَّروا ـ...

يريد: أن قولَه: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾ من الأسلوبِ الحكيم، وإنْ صدر من الأحمق، لأن الجواب المطابق للملأ عن قولهم: ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ﴾: إنّا سنقتله وقومه، ونَسْبِي ذراريهم.

ولو أتىٰ بهذا الجوابِ لظهر عجزُه لبني إسرائيل، لأنه إذا ترك قتلَ الأبناء، وشرع في قتلِ الرجال، لتُوُهِّمَ[1] أن ذلك للخوفِ منهم، وأن موسىٰ عليه السلامُ هو الموعود، فلما صرح بالعَودِ إلىٰ ما كانوا عليه من القهر: بإبقاء الرجال، وقتلِ الأولاد، واستحياءِ النساء، دلَّ علىٰ ذلّة بني إسرائيل، وأن موسىٰ غيرُ الموعودِ به.

يعني: لا تلتفتوا إليه أيها القِبط، ودوموا علىٰ ما كنتم عليه مِن قتلِ الأولاد، واستحْياءِ النساء، ولا تعْتمدوا عليه، يا بني إسرائيل، ولا تعتضدوا به، فأنتم بعْدُ أذلّاء مقْهورون.

فعلىٰ هذا قوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾[2] كالتذييلِ للسابق وكذلك كان قولُ موسىٰ لقومِه: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ﴾ حين ضَجِر القومُ من قولِ فِرعون، من الأسلوب الحكيم، أي: ليس كما قال فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾، فإن القهر والغلبَةَ لمن صَبَر، واستعان

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «ليوهم»، ولا يستقيم.

(٢) والجملة تذييل لتأكيد المعنىٰ في قوله: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾ قبل ذلك.

يُسَكِّـنُهم ويُسلِّيهم، ويَعِدُهم النُّصْرةَ عليهم، ويَذْكُرُ لهم ما وَعَدَ اللهُ بني إسرائيل من إهلاكِ القِبْطِ وتوريثِهم أرضَهم وديارَهم.

فإن قُلتَ: لِـمَ أُخلِيَت هذه الجملةُ عن الواو، وأُدخِلَت علىٰ التي قَبْلَها؟ قلتُ: هي جُملةٌ مُبتدأةٌ مُسْتَأنفة، وأمّا ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾ [الأعراف: ١٢٧] فمعطوفةٌ علىٰ ما سَبَقَها من قوله: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ ﴾. وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ يجوزُ أن تكونَ اللامُ للعهد، ويُرادَ أرْضُ مِصْرَ خاصّةً، كقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْأَرْضَ﴾ [الزمر: ٧٤]، وأنْ تكونَ للجنس، فيتناولَ أرضَ مِصْرَ لأنَّها من جِنسِ الأرض، كما قال ضَمْرةُ: «إنما الـمَرْءُ بأصغَرَيْه»، فأرادَ بالمرءِ الجنْسَ، وغَرَضُه أن يَتَناوَلَه تناوُلًا أوّليًا.

بالله، ولمن وعَدَهُ الله توريثَ الأرض، أنّ ذلك الموعودَ الذي وعدكم الله النُّصرةَ به، وقهر الأعداء، وتوريثَ أرضِهم. فقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ﴾ كناية تلويحية[١].

قولُه: (يُسَكِّنُهم) قيل: حالٌ من المستتر في «قال»[٢]. فعلىٰ هذا تركُ الواو ظاهر[٣]. وفي بعض النسخ[٤] بالواو، إما علىٰ تأويلِ الجملة الاسمية، أي: «وهو يسكّنهم»، أو علىٰ العطف.

قولُه: (وغَرَضُه) أي: غرضُ ضَمْرَةَ بقوله: «المَرْءُ بأَصغَرَيه» نفسُه، كما سبق في أول السورة أن المنذرَ كان يسمع بشِقَّةَ بن ضمرة، ويعجبُه أخباره، فلما رآه استحقره، وقال: «تَسْمَع بالـمُعَيْدِيّ خَيْـرٌ مِنْ أَنْ تَـرَاهُ»، فأجابه ضمرةُ: «الـمَرْءُ بِأَصْغَـرَيْهِ»[٥]. فأتَىٰ بالحكم

---

(١) والمذكور بعض الآية (١٢٨) من سورة الأعراف، وفيه كناية تلويحية، كما قال، إذ أطلق هذا اللفظ، وأراد لازم معناه، وهو غلبة بني إسرائيل أخيراً بقيادة موسىٰ عليه السلام والكناية هنا عن صفة، وقد قيّدها بكونها تلويحية لوجود بعض الخفاء فيها.

(٢) أي: قال لهم ذلك... يسكنهم.

(٣) أي: في قوله: «يسكّنهم».

(٤) يعني: نسخ «الكشاف».

(٥) سبق المثل وقصته وتخريج أعلامه عند تفسير الآية (٤٠) من سورة الأعراف.

﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ بِشارةٌ بأنَّ الخاتمةَ المحمودةَ للمتَّقِين منهم ومن القِبْط، وأنَّ المشيئةَ مُتناوِلةٌ لهم. وقرأ: «والعاقبةَ للمتَّقين» ـ بالنَّصْبِ ـ أُبيٌّ وابنُ مسعود، عَطْفًا علىٰ ﴿ٱلْأَرْضَ﴾.

﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ يعنون: قَتْلَ أبنائِهم قبلَ مولدِ موسىٰ عليه السلام إلىٰ أن استُنبِئ، وإعادتَه عليهم بعدَ ذلك، وما كانوا يُسْتَعْبَدونُ به ويُمْتَهَنونَ فيه من أنواعِ الخِدَم والمِهَن، ويُمَسُّونَ به من العذاب، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ تصريحٌ بما رمزَ إليه من البِشارةِ قَبْلُ، وكَشْفٌ عنه، وهو إهلاكُ فِرعَونَ واستِخلافُهم بعْدَه في أرضِ مصر، ﴿فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾: فيرىٰ الكائنَ منكم من العَمَلِ حَسَنهُ وقَبيحَه، وشُكْرَ النِّعمةِ وكُفْرانَها، ليُجازيَكم علىٰ حَسَبِ ما يوجَدُ منكم. وعن عَمْرِو بنِ عُبيدٍ رحِمَه الله: أنه دخلَ علىٰ المنصورِ قبلَ الخِلافة، وعلىٰ مائدته رغيفٌ أو رغيفان، فطلبَ زيادةً لعمرٍو فلم تُوجَد، فقرأ عمرٌو هذه الآية، ثم دخلَ عليه بعدما استُخْلِف، فذكر له ذلك، وقال: قد بقيَ ﴿فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾.

عامًّا[1]، وإن كان الغرضُ نفسَه، ليدْخُل فيه دخولاً أولياً علىٰ سبيلِ الكناية[2].

قولُه: (﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾: تصريحٌ بما رمزَ إليه من البِشارةِ قَبْلُ، وكَشْفٌ عنه): أراد به ما قال: «﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾: بشارةٌ بأن الخاتمةَ المحمودةَ للمتّقين منهم ومن القبط، وأن المشيئةَ متناولة لهم».

وفيه أنه كنايةٌ رمزية[3]، لأن المسافةَ من المذكور إلىٰ المقصود قريبة، وفيها نوعُ خفاء. ثم

---

(١) يريد أن التعريف في «المرء» للجنس الذي يفيد العموم.

(٢) الكناية في قوله: «المرء بأصغريه» إذ أطلق هذا اللفظ بعمومه، وأراد مدح نفسه وبيان فضله هو، علىٰ سبيل الكناية.

(٣) أي في قوله: ﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾، إذ أطلق هذا اللفظ، وأراد لازم معناه، وهو حصول الغلبة =

....

في قوله: «إنّ المشيئةَ متناولةٌ لهم» إشارة إلىٰ أن قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ أيضاً كناية، والثانية كالتذييل للأولى، فحصل في الكلام كنايتان وتصريح:

أما الكنايةُ الأولىٰ فتلويحيةٌ لتوسيط لوازمِ بين ما عليه التلاوة، وبين ما هو المقصود، وهو توريث أرضِ مصرَ بني إسرائيل، وإهلاكُ عدوِّهم، وبيانها أن المقامَ مقامُ التسلية، كما قال المصنف: «فجزِعوا منه وتضجَّروا يسكِّنهم ويسلِّيهم ويعِدُهم النصرة عليهم».

ولا ارتيابَ أن المراد بالأرض أرضُ مصر[1]، وكان القِبطُ مسلَّطين عليها، مملَّكين فيها، فلمّا قيل: ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ عُلِم أنْ لا بدَّ مِن نزْعِها من أيدِي القبط، وإيتائها غيرَهم. ولـمّا لم يكنْ لهم عدوّ يناوئهم وينازعُهم[2] سوىٰ موسى، ومن معه من بني إسرائيل، وضُمَّ إليه مقامُ التسلية، تناولهم تناولاً أوّلياً. وهو المرادُ من قوله: «إن المشيئة متناوِلةٌ لهم» فكأنه قيل: إن الأرضَ لله، يُورِثها إيّاكم يا بني إسرائيل.

وإلىٰ الكناية أشار الواحديُّ بقوله: «أطْمعَهم موسىٰ عليه السلام بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ أن يعطيَهم الله أرضَ فرعونَ وقومِه بعد إهلاكهم»[3].

وكذا الإمام بقوله: «هذا إطماعٌ من موسىٰ عليه السلام لقومه في أن يُورثَهم الله أرضَ فرعونَ بعد إهلاكهم[4]. وذلك معنىٰ الإرث، وهو: جعْلُ الشيءِ للخلَف بعد السلَف»[5].

= والفوز لموسىٰ عليه السلام ومن يتبعه، وهي كناية عن صفة، وفيها نوع خفاء، ولذلك وصفها بأنها كناية رمزية.

(١) وعلىٰ ذلك أغلب التفاسير، وإن كان يستفاد من الآية عموم معناها كذلك.

(٢) قوله: «غيرهم. ولـمّا لم يكن لهم عدوّ يناوئهم وينازعهم» سقط من (ج).

(٣) «الوسيط» (٢: ٣٩٧).

(٤) في «تفسير الرازي»: «إهلاكه» يعني فرعون.

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٧٣).

....

وأما بيان الكنايةِ الثانية فإن قولَه: «إن المشيئة متناولة لهم» عطفٌ على قولِه: «إن الخاتمة المحمودة للمتَّقين». ولن تكونَ بشارة بأن المشيئة متناوِلةٌ لهم، إذا لم يؤخذْ مفهوم الكلام الأول معه، وأن يكونَ الثاني كالتذييل للأول، كما سبق في قصةِ شِقَّةَ قُبَيْل هذا.

فكأنه قيل: إن الخاتمة المحمودةَ للمتّقين من بني إسرائيلَ ومن القبط، وإن مشيئةَ الله في قوله: ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ﴾ متناوِلةٌ لبني إسرائيل، فيلزمُ أن يقال: إن الخاتمةَ المحمودة[1] لبني إسرائيل، ولا يبْعدُ أن يُعَدّ هذا من تخصيصِ العامّ[2].

وفي كلام القاضي إشعارٌ بهذا التقرير، قال: «﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ وعْدٌ لهم بالنصرة، وتذكيرٌ لِمَا وعدهم من إهلاك القبط، وتوريثِهم ديارَهم، وتحقيق له»[3].

وقيل: إن الضميرَ في «لهم» للمتّقين، وإن المعنى: الخاتمةُ المحمودةُ لـمَنِ اتّقَىٰ من بني إسرائيلَ ومن القبط، وإن المشيئةَ متناوِلةٌ لهم وللقبط، فيلزم منه أن بعضاً من القبط، ومن بني إسرائيل، حَسُنت خاتمته.

يردُّه[4] قول المصنّف: «﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾: تصريح بما رمز إليه من البشارة».

قيل: فكما لا يجوز أن يدخلَ القبطُ في التصريح، فكذا لا يجوز أن يدخلَ فيما هو مكْنِيٌّ عنه[5].

---

(١) من قوله: «للمتقين من بني إسرائيل ومن القبط» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) يريد أن قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ تخصيص للمتقين من بني إسرائيل، بعد قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ فهو عام.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠).

(٤) أي: يردُّ القول بأن المقصود بالمتقين بعض القبط وبعض بني إسرائيل.

(٥) أي: في الخاتمة المحمودة المستفادة من قوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

....

وإنما قلنا ذلك لأنَّ قولَهم: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ لا يليق إلا ببني إسرائيل. وأيضاً، الواقع أن بني إسرائيل هم الذين وَرِثوا ديار القِبط بعدهم. يدل عليه قوله تعالىٰ بعد هذا: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقولُ المصنف: «الأرض: أرضُ مصرَ والشام، ملكَها بنو إسرائيلَ بعد الفراعنة والعمالقة».

والظاهر أن المرادَ بهذا الصبرِ قولُ موسىٰ عليه السلام: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟﴾.

وأما التصريح بقوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿عَسَىٰ﴾ في هذا المقامِ قطعٌ في إنجازِ الموعود، والفوز بالمطلوب.

فإن قلت: كيف اتّصال التصريح بالكنايتين؟ قلت: إنه عليه السلامُ لما بشّرهم ووعدهم النّصرَ وقهْرَ الأعداء، قالوا: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾. يعني: بحقٍّ لمْ نَزَلْ مغلوبين مقْهورين تحت أيدِي القبط، استعْبَدُونا قبلَ إرسالِك وبعده، فمِن أين لنا التسلّطُ عليهم، وتوريثُ ديارهم؟ وكيف نفوزُ بالنصرة؟

فأجاب بقوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾. وصرح بأنّ الله عزَّ وجلَّ هو وحده يقهرُ عدوَّكم ويهلكهم، من غير أن يحاولوا محاربتَهم. وعدل إلىٰ الـمُظهَر في قوله: ﴿عَدُوَّكُمْ﴾ ليؤْذِنَ أن استحقاقَهم الهلاكَ بسبب كونهم أعداءكم. وفيه إدماج[1] معنىٰ «مَنْ عَادَىٰ وَلِيّاً لله فقد بَارَزَ مَعَ الله».

---

(١) أي: أدمج معنىٰ أنّ مَن عادَىٰ وليّاً لله فقد حارب اللهَ، مع المعنىٰ الظاهر من الآية وهو أن الله سيهلك أعداء بني إسرائيل لا محالة.

وفيه إشارةٌ إلى الحديث الصحيح المشهور: «من عادىٰ لي وليّاً فقد آذَنْتُه بالحرب» أخرجه البخاري (٦٥٠٢) وابن ماجه (٣٩٨٩) وغيرهما من حديثِ معاذ بن جبل، وانظر تمامَ تخريجه في: «صحيح ابن حبّان» (٣٤٧).

[﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ١٣٠]

﴿بِٱلسِّنِينَ﴾: بِسِني القَحْط، و«السَّنةُ»: من الأسماءِ الغالبةِ كالدابةِ والنجمِ ونحوِ ذلك، **وقد اشتـقّوا منها فقالوا: أَسْنَتَ القَومُ**؛ بمعنىٰ: أَقْحَطوا. وقال ابنُ عباسٍ رضيَ الله عنه: أما السِّنونَ فكانت لباديتِهم وأهلِ مواشيهم، وأمّا نَقْصُ الثمراتِ فكانَ في أمصارِهم. وعن كعب: يأتي علىٰ الناسِ زمانٌ لا تَحمِلُ النخلةُ إلّا تَـمْرة، ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيتنبَّهوا علىٰ أن ذلك لإصرارِهم علىٰ الكفرِ وتكذيبِهم لآياتِ الله، **ولأنَّ الناسَ** في حالِ الشدَّةِ أَضْرَعُ خُدودًا، وأليَنُ أعطافًا، وأرقُّ أفئدة.

وقيل: عاشَ فرعونُ أربَعَ مئةِ سنة، ولم يَـرَ مكروهًا في ثلاثِ مئةٍ وعشرين سنة، ولو أصابه في تلك المُدَّةِ وجَعٌ أو جوعٌ أو حُمّى لَمَا ادّعىٰ الربوبية.

قولُه: (**وقد اشتقّوا منها فقالوا: أَسْنَتَ القَـوْمُ**)، **الجوهري**: «السَّنَـة: إذا قلته بالهاء، وجعلْتَ نقصانَه الواو، فهو من هذا الباب، أي: باب «سَنَا»، تقول: أَسْنىٰ القومُ يُسْنُون إسْناء: إذا لَبِثوا في موضعِ سنة. وأَسْنَتُوا: إذا أصابتْهم الـجُدوبة، تُقلبُ الواو تاءً للفرق بينهما. قال المازنيّ: هذا شاذّ، ولا يقاس عليه. وقال الفراء: توهَّموا أنّ الهاءَ أصلية، إذ وجدوها ثالثة، فقلبوها تاء»[1].

قولُه: (**ولأنَّ الناسَ**) معلَّـلُه محذوف، أي: لعلهم يذَّكَّرون، فيتنبَّـهوا، ويتضرَّعوا، لأن الناسَ في حال الشدّة أَضْرَع خُدوداً.

قال القاضي: «﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لكي يتنبّهوا علىٰ أنّ ذلك بشؤم كفرِهم ومعاصيهم، فيتَّعظوا، أو ترقَّ قلوبُهم بالشدائد، فيفْزعوا إلىٰ الله، ويرغَبوا فيما عنده»[2].

---

(١) «معاني القرآن» للفرّاء (٣: ٣٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١).

[﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ ١٣١]

﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ﴾ من الخِصْبِ والرَّخاء، ﴿قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾ أي: هذه مُختَصَّةٌ بنا ونحنُ مُستَحِقُّوها، ولم نَزَلْ في النِّعمةِ والرَّفاهية، واللامُ مِثْلُها في قولك: الجُلُّ للفَرَس، ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ من ضِيقةٍ وجَدْب، ﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾: يَتَطيَّروا بهم ويتشاءَموا ويقولوا: هذه بشُؤْمِهم، **ولولا مكانُهم لَمَا أصابَتْنا**، كما قالتِ الكفرةُ لرسولِ الله ﷺ: ﴿هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَ﴾ [النساء: ٧٨].

فإن قُلتَ: كيفَ قالَ: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ﴾ بـ﴿إِذَا﴾ وتعريفِ ﴿ٱلۡحَسَنَةُ﴾، ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ بـ﴿إِن﴾ وتنكيرِ «السيئة»؟ قلتُ: **لأنَّ جِنْسَ الحسنةِ وقوعُه كالواجبِ** لكَثْرتِه واتِّساعِه، ....

قولُه: (**ولولا مكانُهم لَمَا أصابَتْنا**) أي: لولاهم. كقوله: «ونفيت عنه مقام الذئب».

قولُه: (**كيف قيل**[1]: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ﴾؟): أي: كيف أدخَلَ علىٰ الجملة الأولىٰ «إذا»، وهي لا تدخلُ إلا فيما هو متيقَّنُ الوجود؟ وعلىٰ الجملة الثانيةِ «إنْ» وهي لا تدخلُ إلا فيما هو جائزُ الوجود؟

قولُه: (**لأنَّ جِنْسَ الحسنةِ وقوعُه كالواجبِ**): أراد بالجنس: العهد الذهني الشائع، كما قال في تفسير ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]: «التعريف فيه للجنس، وإنّ المرادَ به الإشارةُ إلىٰ ما يعْرِفه كلُّ أحد أن الحمد ما هو».

فالمراد بالحسنة: الحسنةُ التي تحصل في ضمنِ فرد من الأفراد، ويصْدقُ عليها اسمُ الحسنة، وهي تارةً تكونُ خِصْباً، وأخرىٰ رَفاهية، أو صحّة، أو غير ذلك.

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «كيف قال».

....

وإليه الإشارة بقولِه: «﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ﴾: من الخِصب والرخاء»، فإن بعضاً منها واقعٌ دائماً لا ينقطع، وهو المرادُ بقولِه: «وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه»، وهذا ملائمٌ للمقام، لإمكان حملِه علىٰ الفرد الذي هو حاصل، وعلىٰ الذي يُتوقَّع حصولُه، وعلىٰ الذي انعدم. ومن ثَمَّ لم يَجز حملُ التعريفِ علىٰ العهد الخارجي لتعيُّنه وتخصُّصه، فلا يكونُ مقطوعاً حصولُه إذا زال، ولا علىٰ الجنس من حيثُ هو هو، فإنّ الحقيقةَ إذا أُريدَ بها شيء بعينِه مجازاً، حُمِل علىٰ المبالغة والكمال فيها.

والمقامُ لا يقتضي ذلك، وهو المعنيُّ بقول صاحب «المفتاح»: «لكونِ الحسنةِ المطْلقة مقطوعاً بها كثْرةَ وقوعٍ واتّساعاً. ولذلك عُرّف ذهاباً إلىٰ كونِها معهودة، أو تعريف جنس، والأول[1] أقْضىٰ لحقِّ البلاغة»[2]، أي: المعهود الذهنيُّ أدعى لاقتضاء المقامِ من تعريف الحقيقة.

هذا هو التوفيقُ بين كلام الشيخَين[3]، وإن دلَّ الظاهر علىٰ التنافي.

فإن قلت: إذا أريدَ بتعريف الجنس العهدُ الذهنيُّ الشائع، فأيُّ فرقٍ بين الحسنة المعرَّفة والسيئةُ المنكَّرة في الآية، لأن مثل هذا التعريفَ لا توقيتَ فيه، وقد فرَّقتَ بينهما؟

قلت: الفرقُ بين تعريف الحقيقةِ وبين مدلولِ الاسم الموضوع لها، أن الاسمَ لها لا لتعيُّنِها، واللام لتعيُّنها. فالتعيين إذاً بحسَبِ الذّهن، والذيوعُ بحسب الوجود، فيفيد التعريف الذهنيُّ الاعتناءَ بشأن الحقيقة بوجهٍ من الوجوه، إما لأنها عظيمةُ الخطر، أو الحاجةُ إليها ماسّة، أو أن أسباباً بشأنها متأخّرة، فهو لذلك بمنزلةِ المعهودِ الحاضر، بخلاف النكرة، فإنها غيرُ مُلْتَفَتٍ إليها، ولا يُقصدُ بها إلّا الابتداء.

---

(١) يعني: المعهود الذهني.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٠٣.

(٣) يعني: الزمخشري والسكاكي.

وأمّا السيئةُ فلا تقعُ إلّا في النُّدْرة، **ولا يقعُ إلّا شيءٌ منها**، ومنه قولُ بعضِهم: قد عَدَدْتَ أيامَ البلاء، فهل عَدَدْتَ أيامَ الرَّخاء؟ ﴿طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي: سَبَبُ خيرِهم وشَرِّهم عندَ الله، وهو حُكْمُه ومَشيئتُه، واللهُ هو الذي يشاءُ ما يُصيبُهم من الحسنةِ والسَّيِّئة، وليس شُؤْمُ أحدٍ ولا يُمْنُه بسببٍ فيه، كقولِه تعالىٰ: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

ويجوزُ أن يكونَ معناه: ألا إنَّما سَبَبُ شُؤمِهم عندَ الله، **وهو عَمَلُهم المكتوبُ عندَه الذي يَجْري عليهم ما يَسُوؤُهم لأجْلِه**، ويُعاقَبون له بعدَ موتِهم بما وَعَدَهم اللهُ في قولِه سُبحانه: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا﴾ الآية [غافر: ٤٦]، ولا طائرَ أشأَمُ من هذا.

وقرأ الحسنُ: «إنما طَيْرُكم عند الله»، وهو اسمٌ لجمعِ طائرٍ غيرُ تكسيرٍ، ونظيرُه: التَّجْرُ والرَّكْبُ. وعند أبي الحسن: هو تكسير.

قولُه: (**ولا يقعُ إلّا شيءٌ منها**) يريدُ بهذه العبارة قلَّتها[1]، لتقابلَ قولَه: «لكثرته واتساعِه»، وقولُه: «إلا في الندرة» مقابلٌ لقوله: «كالواجب».

قولُه: (بسببٍ فيه)، الضمير المجرورُ عائدٌ إلىٰ «ما يُصيبهم».

قولُه: (**وهو عَمَلُهم المكتوبُ عندَه الذي يَجْري عليهم ما يَسُوؤُهم لأجْلِه**) هذا عينُ مذهبِ أهل السنّة، وإن دلَّ أول كلامِه علىٰ مذهبه.

اعلمْ أن لفظَ «الطائر» قد يطلق علىٰ الحظِّ والنصيب، سواء كان خيراً أو شراً. وهو المرادُ بقوله: «أي: سببُ خيرِهم وشرهم عند الله»، وعلىٰ التشاؤمِ وحده، وهو الوجهُ الثاني.

قال الزجّاج: «إنما قالت العرب: الطِّيَرة فيما يكْرهون، لأنهم كانوا يزجرون الطير، فإذا كان علىٰ جهةِ ما يكْرهون، جعلوا ذلك أمراً يتشاءمون به. وقال بعضهم: ﴿طَٰٓئِرُهُمۡ﴾: حظُّهم»[2].

---

(١) يعني: قلّة السيئة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٧) بتصرّف. وما بين الحاصرتين تكملة منه.

[﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾ ١٣٢ - ١٣٣]

﴿مَهْمَا﴾ هي «ما» المُضَمَّنةُ معنىٰ الجزاء، ضُمَّتْ إليها «ما» المزيدةُ المُؤكِّدةُ للجزاءِ في قولك: متىٰ ما تخرُجْ أخرُجْ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ [الزخرف: ٤١]، إلّا أنّ الألفَ قُلِبَتْ هاءً استثقالًا لتكريرِ المُتجانِسَيْن، وهو المذهبُ السديدُ البَصْريّ، ومن الناسِ مَنْ زعمَ أنّ «مَهْ» هي الصوتُ الذي نُصَوِّتُ به الكافَّ، و«مَا» للجزاء، كأنه قيل: كُفَّ، ما تأتِنا به من آيةٍ لتَسْحَرنا بها فما نحنُ لك بمؤمنين.

فإنْ قلت: ما محلُّ ﴿مَهْمَا﴾؟ قلت: الرفعُ بمعنىٰ: أَيُّما شيءٍ تأتِنا به، أو النصبُ بمعنىٰ: أيُّما شيءٍ تُحضِرْنا تأتِنا به، ....

وسيجيء الكلامُ فيه مستوفىً في سورة «النمل»[1].

وأما بيانُ النظم فقد قال القاضي: «هذا إغراقٌ في وصفهم بالغباوةِ والقساوة، فإن الشدائدَ ترقِّق القلوب، وتذلِّل العرائك[2]، سيما بعد مشاهدةِ الآيات، وهم لم تؤثِّرْ فيهم، بل زادوا عِناداً وانْهماكاً في الغيّ»[3].

قولُه: (هي «ما» المُضَمَّنةُ معنىٰ الجزاء)، أراد به معنىٰ الشرط، ولهذا سمّىٰ قوله: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩] في سورة «يوسف» بالجملة الجزائية.

قولُه: (النصبُ بمعنىٰ: أيُّما شيءٍ تُحْضِرْنا تأتِنا به): يريدُ أنه من بابِ الإضمار[4] علىٰ شريطةِ التفسير، نحو: زَيْداً مررتُ به.

---

(١) أي: في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٤٧]. وانظر تفصيل ذلك في «الكشاف» (١١: ٥٤٠).

(٢) جمع «عريكة» وهي: الطبيعة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٤) وفيه: «بل زادوا عندها عتوّاً» موضع «بل زادوا عناداً».

(٤) يعني إضمار العامل الذي يفسره ما بعده.

و﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾: تَبْيِينٌ لـ﴿مَهْمَا﴾، والضميران في ﴿بِهِۦ﴾ و﴿بِهَا﴾ راجعانِ إلى ﴿مَهْمَا﴾، إلّا أنّ أحدَهما ذُكِّرَ علىٰ اللفظ، والثاني أُنِّثَ علىٰ المعنى، لأنه في معنىٰ الآية، ونحوهُ قولُ زهير:

وَمَهْما يَكُنْ عِندَ امْرِئٍ مِنْ خَليقةٍ وإنْ خالَها تَخْفىٰ علىٰ النّاسِ تُعْلَمِ

وهذه الكلمةُ في عِدادِ الكلماتِ التي يُحرِّفُها مَنْ لا يدَ له في علمِ العربية، فيضَعُها غيرَ موضعِها، ويَحسبُ «مَهْما» بمعنىٰ: متىٰ ما، ويقول: مَهْما جِئتَني أعطيتُك، وهذا من وَضْعِه، وليسَ من كلامِ واضعِ العربيةِ في شيء، ....

قولُه: (أحدَهما ذُكِّرَ علىٰ اللفظ، والثاني أُنِّثَ علىٰ المعنىٰ) قالوا: اللطيفةُ فيه: هي أنّ الضميرَ الأول لـمّا عاد إلىٰ ﴿مَهْمَا﴾ ـ ولفظه مذكّر ـ ذُكّر، والضميرَ الثاني إنما رجعَ إليه بعدما بُيّن بقوله تعالىٰ: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾، فأنّث بهذا الاعتبار.

قولُه: (ومَهما يَكُنْ عِندَ امْرِىءٍ مِنْ خَليقةٍ)[1] البيت، والـخُلُق والخليقةُ واحد. والشاعر ذكّر الضميرَ في «يكن» حملاً علىٰ لفظ «مهْما»، وأنّث في الباقي حملاً علىٰ المعنى، لأنه في معنىٰ الخليقة. ومعنىٰ البيت ظاهر.

قولُه: (ويَحسبُ «مَهْما» بمعنىٰ: متىٰ ما، ويقول: مَهْما جِئتَني أعطيتُك...، وليسَ من وضعِ العربية[2] في شيء): ألا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ فإنه ينادي بأن المراد: ما تأتِنا به، لا: متىٰ تأتِنا، والهاء في ﴿بِهِۦ﴾: مفعولٌ به، لا مفعولٌ فيه، ولو كان مفعولاً فيه لذكَّر

---

(١) هذا صدر بيت من معلّقة زهير المشهورة.

والبيت يعدّ من الحكم. والـخُلُق والخليقة: بمعنىٰ الطبع. وخالها: ظنّها. وتُعلم ـ بالبناء للمجهول ـ: تعرف.

والبيت في «ديوان زهير»، ص٨٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وليس من كلام واضع العربية».

ثم يذهَبُ فيُفسِّرُ ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ بمعنىٰ الوقت، فيُلحِد في آياتِ الله وهو لا يَشْعُر، وهذا وأمثالُه مما يوجبُ الجُثُـوَّ بين يَدَيْ الناظرِ في «كتابِ سيبويه».

فإن قُلتَ: كيفَ سَمَّوْها آيةً، ثم قالوا: ﴿لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾؟ قلتُ: ما سَمَّوْها آيةً لاعتقادِهم أنها آية، وإنَّما سمَّوْها اعتبارًا لتسميةِ موسىٰ، وقَصَدوا بذلك الاستهزاءَ والتَّلهِّي.

﴿ٱلطُّوفَانَ﴾: ما طافَ بهم وغَلبَهُم من مطرٍ أو سَيْل، قيل: طغىٰ الماءُ فوْقَ حُروثِهم، وذلك أنهم مُطِروا ثمانيةَ أيامٍ في ظلمةٍ شديدةٍ لا يرَوْنَ شمسًا ولا قمرًا، ولا يَقدِرُ أحدُهم أن يَخْرُجَ من دارِه. وقيل: أرسَلَ الله عليهم السماءَ حتى كادوا يَهلِكون، وبيوتُ بني إسرائيلَ وبيوتُ القِبْطِ مشتبكةٌ، فامتَلأَتْ بيوتُ القِبْطِ ماءً حتّىٰ قاموا في الماء إلىٰ تراقِيهم، فمَنْ جلس غَرِقَ، ولم تَدْخُلْ بيوتَ بني إسرائيل قَطْرة، وفاضَ الماءُ علىٰ وَجْهِ أرضِهم ورَكَد، فمَنَعهُم من الحَرْث والبناءِ والتصرُّف، ودامَ عليهم سبعةَ أيام.

«في» كما يقال: اليومَ خرجْتُ فيه، لأن الهاء في «فيه» عبارةٌ عن اليوم. أما المفعولُ به فضميرُه تارةً يجيء مع الباء، وأخرىٰ بغيرها، نحو: ذهب به وأذهبَه.

و﴿مَهْمَا﴾ لو كان بمنزلة «متى» والضميرُ معبّر عن المفعولِ فيه، وهو «متى»، لقال: تأتِنا فيه، فعُلِم أنه ليس بمعنىٰ «متى».

ووجْه آخر، وهو أنّ ﴿مِن ءَايَةٍ﴾ بيانُ ﴿مَهْمَا﴾، فيكون عبارةً عنها، و«الآية» ليست بزمان.

قال في «الانتصاف»: غرّ هؤلاء من كلام سيبويه قولُه: «وسألت الخليلَ عن «مهما»، فقال: هي «ما» أدْخَلْتَ عليها «ما» لغواً، بمنزلتها مع «متى» إذا قلت: متىٰ ما تأْتِني آتِك»[1]. انتهىٰ

---

(١) «الكتاب» (٣: ٥٩-٦٠).

وعن أبي قِلابة: الطوفان: الجُدَريُّ، وهو أوّلُ عذابٍ وقعَ فيهم، فبقيَ في الأرض، وقيل: هو المُوتانُ، وقيل: الطاعون، فقالوا لموسىٰ: ادْعُ لنا ربَّك يكشِفْ عنا ونحنُ نؤمنُ بك، فدعا فَرُفِعَ عنهم، فما آمنوا، فنبَتَ لهم تلك السَّنةَ من الكَلأ والزَّرْع ما لم يُعْهَدْ بمِثْلِهِ، فأقاموا شهرًا، فبعثَ الله عليهم الجراد، فأكلَتْ عامَّةَ زُروعِهم وثمارِهم، ثم أكلَتْ كلَّ شيءٍ حتىٰ الأبوابَ وسُقوفَ البيوتِ والثيابَ ولم يَدخُلْ بيوتَ بني إسرائيلَ منها شيء، ففَزِعوا إلى موسىٰ، ووَعَدوه التوبةَ، فكُشِفَ عنهم بَعْدَ سبعةِ أيام، وخرجَ موسىٰ عليه السلامُ إلىٰ الفضاء، فأشارَ بعَصاهُ نحو المشرقِ والمغرب، فرجعَ الجرادُ إلىٰ النواحي التي جاءَ منها، فقالوا: ما نحنُ بتاركي دينِنا، فأقاموا شَهْرًا، فسَلَّطَ اللهُ عليهم القُمَّل - **وهو الـحَمْنَانُ** في قولِ أبي عُبيدة؛ كبارُ القُرْدان، وقيل: **الدَّبَا**، وهو أولادُ الجراد، وقيل: نباتُ أجنحتِها. وقيل: البراغيث، وعن سعيد بن جُبير: السُّوسُ - فأكلَ ما أبقاهُ الجرادُ، ولحَسَ الأرضَ، وكان يدخلُ بينَ ثوبِ أحدِهم وبين جِلْدِه فيمُصُّه، وكان يأكلُ أحدُهم طعامًا فيَمْتلئُ قُمَّلًا، وكان يُخرجُ أحدُهم عَشَرةَ أجْرِبةٍ إلىٰ الرَّحىٰ، فلا يردُّ منها إلا يَسيرًا.

كلامُ سيبويه. وكأنّ هذا القائلَ اغترّ بتشبيهِ الخليل لها بـ«متى» فظنّها بمعنىٰ «متى». وإنما شبه الخليلُ بها «ما» الثانية من «مهما» في لحوقِها زائدةً مؤكّدة[1].

قولُه: (وهو الـحَمْنَانُ)، النهاية: «الـحَمْنَانةُ من القُرادِ دون الحَلَم، أوّله: قُمْقَامة، ثم حَمْنَانة، ثم قُراد، ثم حَلَمَة، ثم عَلٌّ»[2]. والحَلَمة بالتحريك: القُراد الكبير، والجمع: الـحُلَم.

قولُه: (الدَّبَا). الدَّبا - مقصور -: الجرادُ قبل أن يطير. وقيل: نوعٌ يشبه الجراد، واحدتُه: دَبَاة. في «النهاية».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٠٧) بشيء من التصرف.

(٢) والقُمقامة: مفرد قُمقام، وهو صغار القُرْدان. والعَلّ: القُراد المهزول.

وعن سعيدِ بن جُبير: أنه كان إلى جَنْبهم كَثيبٌ أعفَرُ، فضربَه موسىٰ بعَصاهُ، فصار قُمَّلًا، فأخذَتْ في أبشارِهم وأشعارِهم وأشفارِ عُيونهم وحَواجِبهم، ولَزِمَ جُلودَهم كأنه الجُدَريُّ، فصاحوا وصَرَخوا وفَزِعوا إلى موسىٰ، فَرُفِعَ عنهم، فقالوا: قد تحقَّقْنا الآن أنكَ ساحر، وعِزَّةِ فرعونَ لا نُصدِّقُك أبدًا! فأرسلَ الله عليهم بعدَ شهرٍ الضفادعَ، فدَخلَتْ بيوتَهم وامتلَأَت منها آنيتُهم وأطعمتُهم، فلا يكشِفُ أحدٌ شيئًا من ثوبٍ ولا طعامٍ ولا شرابٍ إلّا وجدَ فيه الضفادع، وكان الرجلُ إذا أرادَ أن يتكلَّمَ وَثَبَتِ الضِّفْدِعُ إلىٰ فيه، وكانت تمتلئُ منها مضاجعُهم، فلا يقدِرونَ علىٰ الرُّقاد، وكانت تقذِفُ بأنفسِها في القُدورِ وهي تَغْلي، وفي التنانيرِ وهي تَفور.

فشَكَوْا إلىٰ موسىٰ وقالوا: ارْحَمْنا هٰذه المرّة، فما بقيَ إلّا أن نتوبَ التوبةَ النَّصوحَ ولا نعود، فأخذ عليهم العهودَ ودعا، فكشَفَ الله عنهم، ثم نقَضوا العَهْد، فأرسلَ اللهُ عليهم الدَّمَ، فصارَت مياهُهم دمًا، فشكَوْا إلىٰ فرعونَ فقال: إنه سَحَرَكُم، فكان يَجمَعُ بين القِبْطيِّ والإسرائيليِّ علىٰ إناءٍ واحد، فيكونُ ما يلي الإسرائيليَّ ماءً، وما يلي القِبْطيَّ دمًا، ويَسْتَقيانِ من ماءٍ واحدٍ فيخرجُ للقبطيِّ الدمُ، وللإسرائيليِّ الماءُ، حتىٰ إنَّ المرأةَ القِبطيةَ تقول لجارتِها الإسرائيلية: اجعلي الماءَ في فيك، ثم مُجِّيه في فيَّ، فيصيرُ الماءُ في فيها دمًا، وعطِشَ فرعونُ حتىٰ أَشْفىٰ علىٰ الهلاك، فكان يَمُصُّ الأشجارَ الرَّطْبة، فإذا مَضَغَها صارَ ماؤُها الطيِّبُ مِلْحًا أُجاجًا.

وعن سعيد بن المُسيِّب: سالَ عليهم النيلُ دمًا. وقيل: سَلَّطَ اللهُ عليهم الرُّعاف. ورُوِي: أنّ موسىٰ عليه السلامُ مكثَ فيهم بعدَما غَلَبَ السَّحَرَةَ عشرين سنةً يُريهم هٰذه الآيات، ورُوي: أنه لما أَراهم اليدَ والعصا ونَقْصَ النفوسِ والثمراتِ قال: يا ربِّ،.....

قولُه: (كَثِيبٌ أَعْفَرُ)، الجوهري: «الأعفر: الرملُ الأحمر».

إنَّ عبْدَكَ هذا قد علا في الأرضِ فخُذْهُ بعقوبةٍ تجعلُها له ولقومِه نِقْمة، ولقومي عِظَة. ولمن بعدي آية، فحينئذٍ بعثَ اللهُ عليهم الطوفانَ، ثم الجرادَ، ثم ما بعدَه من النِّقَم.

وقرأ الحسنُ: «والقَمْلَ»، بفَتْحِ القافِ وسكونِ الميم، يُريد: القَمْلَ المعروف.

﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ نَصْبٌ على الحالِ، ومعنى ﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾: مُبيَّناتٍ ظاهراتٍ لا يُشكِلُ على عاقلٍ أنَّها من آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وأنها عِبْرةٌ لهم ونِقْمةٌ على كُفرِهم. أو فُصِلَ بين بعضِها وبعضٍ بزمانٍ تُمتحَنُ فيه أحوالُهم، ويُنظَرُ: أيستقيمونَ على ما وعَدوا من أنفسِهم، أم يَنكُثُون؟ إلزامًا للحُجّةِ عليهم.

[﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۞ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ۞ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾ ١٣٤-١٣٦]

﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾: «ما»: مصدرية، والمعنى: بعَهْدِه عندَك، وهو النبوّةُ، والباءُ: إمّا أن تَتعلَّقَ بقولِه: ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ على وَجهَيْن: أحدُهما: **أَسْعِفْنا إلى ما نطلبُ إليك من الدُّعاءِ لنا** ....

قولُه: (**أَسْعِفْنا إلى ما نطلبُ إليك من الدُّعاءِ لنا**)، الجوهري: «أسْعَفْتُ الرجُل بحاجته: إذا قضَيْتَها».

يريد: أن صيغةَ الأمر، وهو ﴿ٱدْعُ﴾: للاستدعاءِ والتضرّع، لإسعافِ حاجتهم، ولهذا استعطفوه بقوله: ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ أي: بحقِّ ما عندك من عهد الله وكرامته بالنبوة.

وفي كلامِه تضمينان: ضمّن «أسْعِفْنا» معنى «أوْصِلْنا»، وضمّن «نطلب» معنى «نتضرع».

بحَقِّ ما عندَك من عَهْدِ الله وكرامتِه بالنبوّة، أو ادعُ الله لنا مُتوسِّلًا إليه بعَهْدِه عندَك. وإمّا أن يكونَ قَسَمًا مُجابًا بـ﴿لَنُؤْمِنَنَّ﴾، أي: أقسَمْنا بعَهْدِ الله عندَك لئنْ كشَفْتَ عنا الرِّجْزَ لنُؤمِنَنَّ لك.

قولُه: (**بحقِّ ما عندَك**). معناه الاستعطاف: وهو طلبُ العطفِ[1] والرحمة، إمّا مِن موسىٰ عليه السلام، أو أن يطلبَ موسىٰ لهم مِن الله متوسّلاً إليه بعهدِه.

ويجوز أن تكونَ[2] قَسَمية صورةً ومعنىً. وإليه الإشارة بقوله: «وإمّا أن يكون قَسَماً».

قال في قولِه: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ١٧]: «﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾: يجوزُ أنْ يكون قسَماً، أي: أُقْسِمُ بإنعامِك عليَّ، وأنْ يكونَ استعطافاً، أي: رَبِّ اعْصِمْنِي بحقّ ما أنْعَمْتَ عَلَيَّ».

قالت الفقهاء: إذا قال: «عَلَيْكَ بالله لَتفْعَلَنّ»، أي: عزمْتُ، إن أُرِيدَ بمِثْل هذا الكلامِ الشفاعة، لا ينعقدُ يمينُ أحدهما، ولو أُريد يمينُ نفْسه انعقد يمينه، ويستحبُّ للمخاطَب إبرارُ[3] يمينِه.

قال القاضي: «﴿بِمَا عَهِدَ﴾: إما صلةُ ﴿ٱدْعُ﴾ أو حالٌ مِن الضمير فيه. أي: ادْعُ الله متوسّلاً إليه بما عهد عندك، أو متعلّقٌ بمحذوف، دلّ عليه التماسُهم، مثل: أَسْعِفْنا إلىٰ ما نطلب منك بحقِّ ما عهد عندك»[4].

---

(١) في (أ): «والعفو».

(٢) يعني الباء في ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾. وهذا وجه آخر في معناها، بعد ما ذكر أنها متعلقة بـ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾.

(٣) إبرار اليمين: تصديقه والاستجابة له. وانظر: «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٢: ٧٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٣).

﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ﴾: إلىٰ حدٍّ من الزمنِ هم بالغوهُ لا مَحالةَ، فمُعذَّبون فيه، لا يَنفَعُهُم ما تقدَّم لهم مِن الإمهالِ وكَشْفِ العذاب إلىٰ حُلولِه، ﴿إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ جواب «لـمّا»، يعني: فلما كَشَفْناهُ عنهم فاجَؤوا النَّكْثَ وبادروا، لم يُؤخِّروه، ولكنْ كما كُشِفَ عنهم نكَثوا.

﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾: فأردْنا الانتقامَ منهم، ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُمْ﴾، و«اليمُّ»: البَحْرُ الذي لا يُدْرَكُ قَعْرُه، وقيل: هو لُـجَّةُ البحرِ ومُعظَمُ مائه، ....

قولُه: (إلىٰ حدٍّ من الزمان[1] هم بالِغوه لا مَحالةَ): يعني: ضربْنا لعذابهم مدّةً معلومةً لا بدّ لهم أن يبلغوه[2]، وهو وقت الغرقِ والموت، فلما كشفنا عنهم الرجزَ بسبب الدعاءِ ليكونوا آمنين، إلىٰ بلوغِ تلك المدّةِ المضروبة، فاجَؤوا النكْثَ وبادروه، ولم يؤخِّروه.

قولُه: (إلىٰ حُلولِه) متعلق بـ«الإمهال».

قولُه: (فاجَؤوا النَّكْثَ) قال المصنف: قيّد وجودَ هذا بوجودِ ذاك، وكأنهما وجدا في جزءٍ واحد من الزمان، فيكون في الحقيقةِ جوابُ «لمّا» ذلك الفعلَ المقدّر، وهو «فاجَؤوا»، ويكونُ «لـمّا» ظرفَه، و«إذا» مفعولاً به.

قولُه: (فأردْنا الانتقامَ منهم): إنما قدر «أردْنا» لأن «الإغراق» عَيْنُ «الانتقام». ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤][3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في النسخ المطبوعة منه: «من الزمن»، أما الأصل الخطي من «الكشاف» فقط سقط منه قوله: «إلىٰ حد من الزمن هم بالغوه».

(٢) لعل الصواب: «يبلغوها» أي: المدة المعلومة. أمّا «يبلغوه» فيحمل علىٰ «حد الزمان».

(٣) الـمقصود أن الفاء الأولىٰ للتسبيب، والثانية للتعقيب، سواء في هذه الآية، أم في قول الزمخشري: «فأردْنا» عقب قوله تعالىٰ: ﴿فَٱنتَقَمْنَا﴾.

واشتِقاقُه من التيمُّم، لأنَّ الـمُستنفِعينَ به يَقصِدونه، ﴿بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ أي: كان إغراقُهم بسَبَبِ تكذيبِهم بالآيات، وغفلتِهم عنها، وقِلَّةِ فِكْرِهم فيها.

[﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ ١٣٧]

﴿ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ﴾: هم بنو إسرائيل، كان يَستضعِفُهم فِرعَونُ وقَوْمُه. و«الأرضُ»: أرضُ مِصرَ والشام، ملكَها بنو إسرائيلَ بعدَ الفَراعِنةِ والعَمالِقة، وتَصرَّفوا كيف شاؤوا في أطرافِها ونواحيها الشرقيةِ والغربية، ﴿بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ بالخِصْبِ وسَعَةِ الأرزاق، ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: قولُه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥-٦]، ....

قولُه: (واشتِقاقُه من التيمُّم، لأنَّ المُستنفِعينَ به يَقْصِدونه): يعني: مَن يبْتَغي النفعَ التامَّ من البحر، يتجاوز عن الساحلِ إلىٰ اللجّة، لأن الغوّاصين إنما يغوصون علىٰ الدُّررِ واللآلئ في اللجّة، وما يؤمّ القاصدون لابتغاءِ فضلِ الله إلا فيها، ليحصلوا منها إلىٰ البلادِ الشاسعة.

قولُه: (﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: قوله تعالىٰ: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾ [القصص: ٥])، مبتدأ وخبر. أراد به أن «الكلمة» هاهُنا: العلمُ الأزليّ الثابتُ في أُمّ الكتاب، أي: مضت عليهم واستمرّت ما كان مقدّراً عليهم من إهلاكِ عدوّهم، وتوريثِهم مُلْكَهم وديارَهم. ولـما كان قصصُ بني إسرائيـلَ وفرعونَ لـم تكن معلومـةً عنـد رسول الله ﷺ قبـل الوحي، جيء بقوله: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾، و﴿أَغْرَقْنَـٰهُمْ﴾، و«أورثنا»، و«دمّرنا» علىٰ الحكاية. وخَصَّ هذه اللفظة ـ وهي ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[1] بالخطاب علىٰ الالتفات[2]، لكونها

---

(١) قوله: «وهي «كلمة ربك»» سقط من (أ).

(٢) الالتفات هاهُنا حصل من الغيبة إلىٰ الخطاب.

و﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾: تأنيثُ الأَحْسن، صفةٌ للكلمة، ومعنىٰ «تمَّت علىٰ بني إسرائيل»: **مَضَتْ عليهم واستَمَرَّت**؛ من قولِك: تمَّ علىٰ الأمر: إذا مضىٰ عليه.

﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾: بسَببِ صَبْرِهم، وحَسْبُك به حاثًّا علىٰ الصبر، ودالًّا علىٰ أنّ مَنْ قابَلَ البلاءَ بالجَزَعِ وكَله اللهُ إليه، ومَنْ قابَله بالصبر، وانتظارِ النَّصر، ضَمِنَ اللهُ له الفَرَج. وعن الحسن: عَجِبْتُ ممَّنْ خَفَّ كيف خفَّ، وقد سمِعَ قوله، وتلا الآية. ومعنىٰ «خَفَّ»: طاشَ جَزَعًا وقِلَّةَ صَبْرٍ، ولم يَرْزُنْ رَزانةَ أولي الصبر.

وقرأ عاصمٌ ـ في رواية ـ: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَاتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾، **ونظيرُه** ﴿مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨].

﴿مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ﴾: ما كانوا يعملونَ ويُسَوُّونَ من العِماراتِ وبناءِ القصور، ﴿وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾ من الجنات؛ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ﴾ [الأنعام: ١٤١]، أو: وما كانوا يَرفَعونَ من الأبنيةِ المُشيَّدةِ في السماء، كصَرْحِ هامانَ وغيرِه، **وقُرِئ:** ﴿يَعۡرِشُونَ﴾ **بالكسرِ والضم**، ....

معلومةً عنده ﷺ، أي: تَـمَّت ما تعرفه من أجزاء كلِّ شيء، بتقدير ربِّك وقضائه ومشيئته.

قولُه: (**مَضَتْ عليهم واستَمَرَّت**)، الجوهري: «مرّ عليه وبه، أي: اجتاز[1]. ومرّ يمرّ مَرّاً ومرُوراً: ذهب. واستمرّ: مثْله».

قولُه: (**وقرأ عاصمٌ في رواية**) أي: رواية شاذّة.

قولُه: (**ونظيرُه** (﴿مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾): يعني: في الجمعِ وإرادةِ التعدّد في الكلمات والآيات.

قولُه: (**وقُرِئ:** ﴿يَعۡرِشُونَ﴾ **بالضمِّ والكسر**): بالضمِّ: ابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقون: بالكسر[2].

---

(١) ليس في «الصحاح» لفظ «أي: اجتاز».

(٢) انظر: «حجة القراءات»، ص٢٩٤.

وذكَر اليزيديُّ أنَّ الكَسْرَ أفصَح، وبلغَني أنه قرأ بعضُ الناس: «يَغرِسون»؛ من غَرْسِ الأشجار، وما أحسبُه إلّا تصحيفًا منه.

[﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ * إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ١٣٨-١٤٠]

وهذا آخرُ ما اقتَصَّ الله من نَبَأِ فرعونَ والقِبْطِ وتكذيبِهم بآياتِ الله وظُلْمِهم ومعاصيهم، ثم أتبعَه اقتِصاصَ نبأِ بني إسرائيلَ وما أحدَثوه ـ بعدَ إنقاذِهم من مَلَكةِ فِرعَونَ واستِعبادِه، ومُعاينتِهم الآياتِ العِظام، ومُجاوزتِهم البَحْرَ ـ من عبادةِ البقر، وطلبِ رؤيةِ الله جَهْرةً، وغيرِ ذلك من أنواعِ الكفرِ والمعاصي، ليُعْلَمَ حالُ الإنسان، وأنه كما وصَفَه: ظَلُومٌ كفّار جَهولٌ كَنُود، إلّا من عَصَمهُ الله، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، وليُسلِّيَ رسولَ الله ﷺ مما رأىٰ من بني إسرائيلَ بالمدينة.

ورُوي: أنه عَبَرَ بهم موسىٰ يومَ عاشوراءَ بعدَما أهلَكَ اللهُ تعالىٰ فرعونَ وقومَه، فصاموه شكرًا لله تعالىٰ. ....

قولُه: (مِن مَلَكةِ[1] فِرعَونَ)، النهاية: «فلان حَسَن المَلَكة: إذا كان حسَن الصنيعَ إلىٰ مماليكه. وفي الحديث: «لا يَدخُلُ الجَنَّةَ سيِّءُ المَلَكة»[2].

قولُه: (من عبادةِ البقر) متعلِّقٌ بقولِه: «أحدَثوا».

قولُه: (كَنُود): كَنَدَ كُنُوداً: كَفَر النعمة، فهو كَنُود.

---

(١) بفتحتين، أو بكسر الميم وسكون اللام، كما في «لسان العرب» مادة (ملك).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٦٩١) والترمذي (١٩٤٦) وأبو يعلى (٩٥) وغيرهم بإسنادٍ ضعيفٍ من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وآفتُه فرقد السَّبَخيُّ ضعيف الحديث. وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣١).

﴿فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ﴾: فمَرُّوا عليهم، ﴿يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ﴾: يُواظبونَ علىٰ عِبادتِها ويُلازِمونها. قال ابنُ جُرَيج: كانت تماثيلَ بَقَر، وذلك أوّلُ شأنِ العِجل، وقيل: كانوا قومًا من لَخْم. وقيل: كانوا من الكنعانيين الذين أُمِرَ موسىٰ عليه السلام بقِتالِهم، وقُرِئ: «وجَوَّزْنا» بمعنىٰ: أجَزْنا. يُقال: أجازَ المكانَ وجَوَّزَهُ وجاوَزَه؛ بمعنىٰ: جازه، كقولك: أعلاهُ وعَلاه وعالاه. وقُرِئ: ﴿يَعۡكُفُونَ﴾ بضمِّ الكافِ وكَسْرِها.

﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾: صَنَمًا نعكُفُ عليه، ﴿كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾: أصنامٌ يعكفون عليها، «وما» كافّةٌ للكاف، ولذلك وقعت الجملةُ بعدَها. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: أنّ يهوديًا قال له: اختلفتُم بعد نبيِّكم قبلَ أن يجفَّ ماؤُه، فقال: قُلْتُم: اجعَلْ لنا إلهًا قبْلَ أن تجفَّ أقدامُكم. ﴿إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ تَعَجُّبٌ من قولِهم علىٰ أثرِ ما رأَوْا من الآيةِ العظمىٰ والمُعجِزةِ الكُبرىٰ، فوَصَفَهم بالجهلِ المُطْلَقِ وأكَّده، لأنه لا جَهْلَ أعظَمُ ممَّا رأىٰ منهم ولا أشنَع.

قولُه: (مِن لَخْم). اللَّخْم: حيٌّ من اليمن، ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية. وقيل: لَخْم: قوم من مُضَر[1].

قولُه: (وقرئ: ﴿يَعۡكُفُونَ﴾[2] بضمِّ الكافِ وكَسْرِها). بالكسر: حمزة والكسائي. والباقون بالضم.

قولُه: (﴿إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾: تَعَجُّبٌ). يعني: في إطلاق الجهل، وإجرائه مجرىٰ اللازم. وتصديرُ الجملة بـ «إنّ»، وتغليبُ الخطابِ علىٰ الغيبة في ﴿تَجۡهَلُونَ﴾، وتعقيبُ هذه الجملة لقولِهم: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾ بعد ما رَأَوا من إغراقِ فرعون، وإنجائهم منه،

---

(١) هذا الكلام منقول من الصحاح (٥: ٢٠٢٨) مادة (لخم) دون نص علىٰ ذلك. ومضر: قبيلة عربية.

(٢) «يعكفون» بكسر الكاف وضمها لغتان فيه، ومعنىٰ الكلمة: يُقِيمُون علىٰ الشيء. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٥)، و«حجة القراءات» ص٢٩٤.

﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني: عَبَدةَ تلك التماثيل، ﴿مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ﴾: مُدَمَّرٌ مُكَسَّرٌ ما هُم فيه. مِن قولهم: إناءٌ مُتَبَّر، إذا كان فِضاضًا. ويُقالُ لكُسارِ الذَّهَب: التِّبْر، أي: يُتَبِّرُ الله ويهدمُ دينَهم الذي هم عليه علىٰ يديّ، ويُحطِّمُ أصنامَهم هذه ويَتركُها رُضاضًا. ﴿وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ أي: ما عَمِلوا شيئًا من عبادتِها فيما سَلَفَ إلّا وهو باطلٌ مُضْمَحِلٌّ لا ينتَفعونَ به، وإن كان في زَعْمِهم تقرُّبًا إلىٰ الله، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

وفي إيقاع ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ اسمًا لـ﴿إِنَّ﴾، وتقديم خبرِ المبتدأ من الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا لها،

ومجاوزتهم البحر: إشعارٌ[١] بالتعجّبِ العظيمِ من جهلِهم. أي: ما أَجْهَلَهم! كأنهم ما شاهدوا تلك الآيات، وما عرَفوها، فإن العاقلَ العالمَ بحقائق الأمور، بعد ما رأى تلك الآياتِ العظام، لا يصْدرُ منه مثْل تلك الكلمةِ الحمقاء[٢]، فصدورها منهم موضعُ تعجّب وتعْجِيب.

قولُه: (وفي إيقاع ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ اسماً لـ﴿إِنَّ﴾ وتقديم خبرِ المبتدأ) إلىٰ قولِه: (وَسْمٌ)، اعلمْ أنّ في تخصيص اسمِ الإشارة بالذِّكر[٣]، الدّالّ علىٰ أن أولئك القومَ محقُوقون بالدمار، لأجلِ اتّصافِهم بالعكوف علىٰ عبادةِ الأصنام، ثم في توكيد مضمونِ الجملة بـ﴿إِنَّ﴾ مزيد الدلالة علىٰ ذلك.

وإليه الإشارة بقولِه: «وسْمٌ لعَبَدةِ الأصنام بأنّهم هم المُعرَّضونَ للتَّبار»، وليس «هم» في تركيب المصنِّفِ للفصل، إذ لا موجبَ لأن يقال: إنهم مُتَبَّرون دون غيرهم، بل هو مبتدأ، فيفيد تقوِّي الحكْم. وفائدةُ تقديم الخبر[٤] الإيذانُ بأنهم لا يتجاوزون عن الدّمارِ إلىٰ ما يضادّه من الفوز والنجاة، علىٰ القَصْر القلبي.

---

(١) «إشعار» مبتدأ مؤخر، خبره: «في إطلاق» في مطلع الجملة.

(٢) يعني: طلبهم آلهة غير الله.

(٣) أي: في قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

(٤) يعني في قوله تعالى: ﴿مُتَبَّرٞ مَّا.. وَبَٰطِلٞ مَّا ..﴾ فكلاهما خبر تقدّم علىٰ المبتدأ «ما». وقد تقدم الخبر للفائدة التي ذكرها، وملخّصها القصر والتخصيص.

وَسْمٌ لعَبَدَةِ الأصنام بأنَّهم هم المُعرَّضونَ للتَّبار، **وأنه لا يَعْدوهُم البتَّة، وأنه لهم ضَرْبةُ لازِب**، ليُحذِّرَهم عاقبةَ ما طَلَبوا، ويُبغِّضَ إليهم ما أحبُّوا.

﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾: أغيرَ المُسْتحقِّ للعبادةِ أطلُبُ لكم معبودًا، وهو فعَلَ بكم ما فَعَلَ دونَ غيرِه، **من الاختِصاصِ بالنِّعمةِ التي لم يُعْطِها أحداً غيرَكم، لتَختصُّوهُ بالعبادةِ** ولا تُشرِكوا به غيرَه. ....

وأمّا قولُه: «وأنه لا يعْدُوهم البتَّة، وأنه لهم ضَرْبةُ لازِب» فمِن الكناية، لأنهم إذا لم يتجاوزوا عن الدمارِ إلىٰ النجاة، فيلزمُهم الدمارُ ضربة لازب.

وموجبُ هذه المبالغاتِ إيقاعُ الجملة[1] تعليلاً لإثبات الجهل المؤكَّد للقوم، لاقتراحهم أن يَجْعل لهم إلَهاً. وأبْلغُ مِن ذلك أن المذكورَ ليس جواباً له، بل مقدمةٌ وتمهيد له. وإنما الجواب قولُه: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وكَيْتَ وكَيْت، إلىٰ أنْ قال ربُّكم: اذكروا إذْ: ﴿أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾.

ومقتضىٰ التقدير وجودُ العاطفِ ولا معطوفَ عليه، فيقدَّرُ ما يمكن تقديرُه، وقد جاء في «البقرة»[2] معطوفاً علىٰ الإنعامات. وإنما أضمرنا «قَالَ رَبُّكُم»، لأن قوله: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم﴾ لا يدْخلُ تحت كلامِه عليه الصلاة والسلام لأنه من كلام الله عزَّ وجلّ.

قولُه: (**وَسْمٌ لعَبَدَةِ الأصنام**) أي: علامةٌ شنيعةٌ لاصقة، كالكَيِّ علىٰ الدابّة.

قولُه: (**من الاختِصاصِ بالنِّعمةِ التي لم يُعْطِها أحداً غيرَكم، لتَختَصُّوهُ بالعبادةِ**): فيه نوعان من الاختصاص:

---

(١) يعني الآية: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾.

(٢) يعني: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩] معطوف علىٰ قوله: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

ومعنىٰ الهمزة: الإنكارُ والتعجُّبُ من طَلِبَتِهم - مَعَ كونِهم مغمورينَ في نِعمةِ الله - عبادةَ غيرِ الله.

[﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ ١٤١]

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾: يَبْغونكم شِدَّةَ العذاب، من: سامَ السِّلْعَةَ؛ إذا طَلَبَها. فإن قُلْتَ: ما محلُّ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾؟ قلتُ: هو استِئنافٌ لا محلَّ له، ويجوزُ أن يكونَ حالًا من المُخاطَبينَ أو من آلِ فِرعَون، و﴿ذَٰلِكُم﴾ إشارةٌ إلىٰ الإنجاءِ أو إلىٰ العذاب.

أحدهما: «وهو فَعَل بكم ما فَعَل دُون غيره»، وهو مستفادٌ من تقديمِ الفاعل المعنويِّ علىٰ الفعل، وهو قوله: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾[1].

وثانيهما: «لتختصُّوه بالعبادة»، فالاختصاصُ من تقديمِ المفعولِ في ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ﴾ وإنكارُه بالهمزة. وأما العبادةُ فمن مفهومِ قوله: ﴿إِلَٰهًا﴾، أي: معبوداً. والجملةُ ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾ حالٌ مقدّرةٌ لجهة الإشكال[2].

قولُه: (مِن طَلِبَتِهم) من إضافةِ المصدر إلىٰ الفاعل، والطَّلِبَةُ في الأصل: اسم. الجوهري: «الطَّلِبَة - بكسر اللام -: ما طَلَبْتَه من شيء».

---

(١) أي: أن الاختصاص مأخوذ من قوله: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾، أي: من قصر الصفة علىٰ الموصوف بتقديم ما حقه التأخير، وهو الفاعل المعنوي، أي الضمير «هو» علىٰ فعله «فضّل» لأن فاعله ضمير عائد علىٰ هذا الضمير.

(٢) والاختصاص الثاني مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾، وهو أيضاً من قصر الصفة علىٰ الموصوف، بطريق تقديم ما حقّه التأخير، إذ قدم المفعول به «غَيْرَ» علىٰ الفعل والفاعل «أَبْغِي»، وأدخل عليه همزة الاستفهام التي أفادت الإنكار.

والبلاءُ: النِّعمةُ أو المِحْنة. وقُرِئ: (يَقْتُلون) بالتخفيف.

[﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ١٤٢]

ورُوي: أنَّ موسىٰ عليه السلامُ وَعَدَ بني إسرائيلَ - وهو بِمصرَ - إن أهلكَ اللهُ عدوَّهُم، أتاهُم بكتابٍ من عندِ الله فيه بيانُ ما يأتون وما يَذَرون، فلما هَلَكَ فِرعَونُ سأَلَ موسىٰ ربَّه الكِتاب، فأمرَهُ بصومِ ثلاثينَ يومًا، وهو شهرُ ذي القَعْدة، فلما أتمَّ الثلاثينَ أنكَر خُلُوفَ فيهِ فتَسَوَّكَ، فقالتِ الملائكة: كنا نَشُمُّ من فيكَ رائحةَ المِسكِ فأفسَدْتَه بالسِّواك. وقيل: أوحىٰ اللهُ تعالىٰ إليه: أما عَلِمْتَ **أنَّ خُلُوفَ** فَمِ الصائمِ أطيَبُ عندي من ريحِ المِسك؟ فأمرَهُ الله تعالىٰ أن يزيدَ عليها عَشرةَ أيامٍ من ذي الحِجَّةِ لذلك. وقيل: أمرَهُ اللهُ أن يصومَ ثلاثين يومًا، وأن يعمَلَ فيها بما يُقرِّبُه من الله، ثم أُنزِلَتْ عليه التوراةُ في العَشْرِ وكُلِّمَ فيها. ولقد أجمَلَ ذِكْرَ الأربعينَ في «سورة البقرة»، وفَصَّلَها هاهنا.

قولُه: (**البلاءُ: النِّعمةُ أو المِحْنة**) التنويعُ علىٰ التفسيرين لقوله: ﴿ذَٰلِكُم﴾.

قوله: (**«يَقْتُلون» بالتخفيف**) نافع.

قولُه: (**أنّ خُلُوفَ**). وفي الحديث: «لَـخُلوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطيَبُ مِنَ المِسْك» الحديث متّفق عليه، أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة[1].

النهاية: «الـخُلُوف - بالضم -: تغيُّر ريحِ الفم. وأصلُها في النبات: أن ينْبتَ الشيء بعد الشيء، لأنها رائحةٌ حدثت بعد الرائحةِ الأولى. يقال: خَلَفَ فَمُهُ يَـخْلُفُ خِلْفَةً وخُلوفاً»[2].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (١٨٩٤) ومسلم (١١٥١) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢: ٦٧)، إلّا أن العبارة جاءت في شرح معنىٰ «الخِلْفة» بالكسر، والخِلْفة والـخُلُوف: بمعنًىٰ.

و﴿مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾: ما وَقَّتَه له من الوقتِ وضَرَبَه له، و﴿أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال، أي: تمَّ بالغًا هذا العدد، و﴿هَـٰرُونَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿أخيه﴾. وقُرِئَ بالضمِّ علىٰ النداء، ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾: كُن خَليفتي فيهم، ﴿وَأَصۡلِحۡ﴾: وكُنْ مُصْلِحًا، أو: وأصلِحْ ما يجبُ أن يُصْلَحَ من أمورِ بني إسرائيل، ومَنْ دعاك منهم إلى الإفساد، فلا تَتَّبِعْه ولا تُطِعْه.

[﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَـٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَـٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ١٤٣]

﴿لِمِيقَـٰتِنَا﴾: لوقتِنا الذي وَقَّتْنا له وحَدَّدْناه، ومعنىٰ اللامِ الاختصاصُ، فكأنه قيل: واختصَّ مجيئُه بميقاتِنا، كما تقول: أتيتُه لعَشْرٍ خَلَوْنَ من الشهر، ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ من غيرِ واسطةٍ كما يُكَلِّمُ المَلَكَ، وتكليمُه: أن يَخْلُقَ الكلامَ منطوقًا به في بعضِ الأجرام، كما خلَقه مخطوطًا في اللوح.

ورُوِي: أنَّ موسىٰ عليه السلامُ كان يَسمَعُ ذلك الكلامَ من كلِّ جهة.

قولُه: (﴿لِمِيقَـٰتِنَا﴾: لوقتِنا). قيل: لا بدَّ هاهُنا من تقديرِ مضاف، أي: لآخرِ ميقاتنا، أو: لانْقضاءِ ميقاتنا.

قولُه: (ورُوِي أنَّ موسىٰ كانَ يَسمَعُ ذلك الكلامَ من كلِّ جهة): قال القاضي: «وفيه تنبيهٌ علىٰ أن سماعَ كلامِه القديم ليس من جنس سماعِ[1] كلام الـمُحْدَثِين»[2].

قال في «الانتصاف»: «صرَّح[3] بخلْـقِ الكلام، ويردُّه اختصاصُ موسىٰ عليه السلام

(١) ليست في تفسير البيضاوي.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٦).

(٣) يعني الزمخشري بتفسيره: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ بقوله: «معناه: كلَّمه بغير واسطة».

وعن ابنِ عباس رضيَ الله عنه: كَلَّمَه أربعين يومًا وأربعينَ ليلةً، وكتبَ له الألواح. وقيل: إنما كلَّمه في أوّلِ الأربعين.

﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ ثاني مفعولي «أرىٰ» محذوفٌ، أي: أرِنِي نفسَك أنظرْ إليك.

فإن قُلت: الرؤيةُ عيـنُ النظر، فكيف قيلَ: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾؟ قلتُ: معنىٰ «أرِني نفسَك»: اجعَلْني مُتمكِّنًا من رُؤيتك بأن تَتجَلّىٰ لي، فأنظرَ إليك وأراك.

فإن قُلتَ: فكيفَ قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يقل: لن تَنظُر إليّ؛ لقوله: ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾؟ قلتُ: لـمّا قال: ﴿أَرِنِيٓ﴾ بمَعنىٰ: اجعَلْني مُتمكِّنًا من الرُّؤيةِ التي هيَ الإدراك، عُلِمَ أن الطَّلِبةَ هي الرؤيةُ لا النَّظَرُ الذي لا إدراكَ معه، فقيل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يُقل: لن تَنظُرَ إليّ.

بقوله: ﴿بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]. وكلُّ أحدٍ يساوي موسىٰ عليه السلام فيما ذكره الزمخشريّ. بل كان أصحابُ النبي ﷺ قد سمعوا الكلامَ من أفْضل[1] المخلوقات، فلا بد من اعتقادِ أنه سمع الكلام القديمَ القائم بذاتِ الله تعالىٰ بلا واسطة، كما أجَزْنا في العقول أن تُـرَى ذاتُ الله، وإنْ لم يكن جسْماً، فكذلك يجوز سماعُ كلامِه وإن لم يكنْ حرْفاً»[2].

قولُه: (الرؤيةُ عين النظر): أي: النظر مقدَّمٌ علىٰ الرؤية، فإنه عبارة عن تقليبِ الـحَدَقة نحو المَرْئيِّ التِماساً لرؤيته، وقد يتخلّفُ عنه، فكيف جعلَه مؤخَّراً عنه؟ ويروىٰ[3]: «الرؤيةُ عين النظر».

ويؤيد الأول قولُه في «الشعراء»: «الاستماعُ من السمع بمنزلة النظرِ من الرؤية، لأن الاستماعَ جارٍ مجرىٰ الإصغاء». وتقريرُ هذا السؤال: أن ﴿أَرِنِيٓ﴾ تكفي في الطلب، لأنه تعالىٰ

---

(١) يعني: النبي محمداً ﷺ.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١١-١١٢) بتصرّف وتلخيص.

(٣) أي: في نُسَخ «الكشاف»، وهذه النسخة توافق ما بين أيدينا منه.

....

إذا أراه نفسه لا بدَّ له أن ينظر إليه، فما فائدة إردافِه؟ وأجاب بأن فائدتَه التأكيد والكشف التامّ، فإنه لمّا أردفه به أفاد طلب رفعَ المانع، وكشْفَ الحجاب، والتمكينَ من الرؤية، بحيثُ لا يتخلّف عنه النظرُ إليه، نحوه قولك: نظرْتُ بعينيّ، وقبضْتُ بيديّ، فالنظرُ حينئذٍ مسبَّب. فلذلك أدخل المصنِّفُ الفاءَ في قولِه: «فأَنْظُر»، ثم سأل: «فكيف قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾» وأتىٰ بالفاء[1]، أي: إذا كان النظرُ هو الغرض، وهو الذي طُلِبَ له الإراءة[2]، كان من الواجبِ أنْ يقال: لن تنظر.

وأجاب: وإن كان الغرضُ النظر، لكن المطلوب، الذي عليه التعويل، طَلَبُ التجلّي، وكشْفُ الحجاب، إذ به يحصلُ الإدراك التامّ، ولولاه لا يُـجْدِي النظرُ شيئاً. ألا ترىٰ كيف أَتْبَع «وأراك»: «فأَنْظُرَ» في الجواب الأول؟ فكأنه قيل: «اجعَلْني متمكّناً مِن رؤيـتِك، فأَنْظُرَ إليك وأراك».

وقلت: وهاهُنا سؤالٌ آخر، وهو أنه كيف قيل: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولم يقل: لن أُرِيَكَ نَفسي، لقوله: ﴿أَرِنِىٓ﴾؟ والجواب: إنما عدل عن «لن أُرِيَك»، للتفادِي عن الإيْـيَاس[3]، وحسْمِ الطَّمَع. يعني: لن تراني ما دمْتَ علىٰ حالة أنت فيها، فإذا ارتفع المانعُ أريك نفسي لتنظرَ إليه. وهذا معنىٰ قول ابن عباس: «لن تَرَاني في الدنيا»[4]. والجواب من الأسلوب الحكيم[5].

---

(١) أي: في قوله: «فكيف».

(٢) الإراءة: مصدر أرَىٰ يُري.

(٣) الإِيْيَاس ـ بهمزة وياء ساكنة، ثم ياء مفتوحة بعدها ألف ـ : مصدر آيَسَ. أو إِيْآس ـ بهمزة، بعدها ياء ساكنة، ثم مدّ ـ : مصدر: أيْأَس. وكلاهما من الثلاثي «أَيِسَ» بمعنى: يَئِس.

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (٧: ٢٧٨)، و«البحر المحيط» (٤: ٣٨٢).

(٥) أي: قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ جواباً عن طلب موسىٰ عليه السلام: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ هو من الأسلوب الحكيم، إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يكون الجواب: «لن تَنْظُر إليّ»، ولكنه قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ صرْفاً له عن طلب الرؤية إلىٰ ما هو أهمّ، وهو الرؤية نفسها، بطريقة الأسلوب الحكيم.

فإن قُلتَ: كيفَ طَلَبَ موسىٰ عليه السلام ذلك، وهو من أعلمِ الناسِ بالله وصفاته وما يجوزُ عليه وما لا يجوز، وبتعاليهِ عن الرؤيةِ التي هي إدراكٌ ببعضِ الحواسّ، وذلك إنما يصحُّ فيما كان في جهة، وما ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ فمُحالٌ أن يكونَ في جهة، **ومَنْعُ المُجْبِـرَةِ إحالتَه في العقولِ غيرُ لازم، لأنه ليسَ بأوّلِ مُكابَرتِهم وارتكابِهم**، وكيف يكونُ طالبَهُ وقد قال ـ حين أخذَتِ الرَّجْفةُ الذين قالوا: أرِنا الله جَهْرةً ـ: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ [الأعراف: ١٥٥] إلى قوله: ﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فتبرّأ مِن فِعْلِهم **ودَعَاهُم سُفهاءَ** وضُلاّلاً؟

فإذنْ معنىٰ قولِه: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ أن المانعَ من الرؤية كوْني غيرَ متمكّنٍ منها، لاحتِجابِكَ عنّي، فارْفَع الحجابَ بيني وبينك، لأنظرَ إليك وأراك، وذلك حين سمعَ الخطابَ والكلامَ القديمَ بغير واسطة.

ومعنىٰ قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ أن المانعَ ليس إلا من جانبِك، وأنّي غيرُ محجوب، بل متحجّب بحجابِ منْك، وهو كونك فانياً في فانٍ، وأنا باقٍ، ووصفِي باقٍ، فإذا جاوزْتَ قَنْطَرَةَ[1] الفَنَاء، ووصلْت إلىٰ دارِ البقاء، فزْتَ بمطلوبِك.

قولُه: (**ومَنْعُ المُجبِرَةِ إحالتَه في العقولِ غيرُ لازم، لأنه ليسَ بأوّلِ مُكابَرتِهم وارتكابِهم**) جملةٌ معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه[2]. وجوابُه قد سبق بندٌ منه في «الأنعام»[3]، وموضعُ الإطنابِ فيه يُطْلَب في الأصول[4].

قولُه: (**ودَعَاهُم سُفَهاءَ**): أي: سمّاهم سفهاء.

---

(١) القنطرة ـ بفتح القاف، وإسكان النون، وفتح الطاء والراء ـ: الجِسْر.

(٢) المعطوف عليه هو قوله: «كيف طلب موسىٰ عليه السلام ذلك...؟».

والمعطوف هو قوله: «وكيف يكون طالبَه...؟». وقد اعترضت الجملة التي ساقها بين السؤالين للتوضيح.

(٣) أي: عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ ـ [الأنعام: ١٠٣].

(٤) يعني: علم أصول الدين.

قلتُ: **ما كان طَلَبُ الرؤيةِ إلّا ليُبكِّتَ هؤلاءِ** الذينَ دَعاهُم سُفَهاءَ وضُلّالًا، وتَبرّأَ مِنْ فِعْلِهِم، وليُلقِمَهم الحَجَر، وذلك أنَّهم حينَ طَلَبوا الرُّؤيةَ أنكرَ عليهم وأعلَمَهُم الخطأ، ونَبَّهَهم علىٰ الحقّ، فلجُّوا وتَمادَوْا في لجاجِهم وقالوا: لا بُدَّ، ولن نُؤمنَ لك حتىٰ نرىٰ الله جَهْرةً، فأرادَ أن يَسمَعوا النصَّ مِن عندِ الله باستِحالةِ ذلك، وهو قولُه: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ليتيقَّنوا ويَنْزاحَ عنهم ما دخَلَهُم من الشُّبْهة، فلذلك قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾.

قولُه: (**ما كان طَلَبُ الرؤيةِ إلّا ليُبكِّتَ هؤلاءِ**): الرّواياتُ كلُّها مُفْتَرَيات، وليس هذا بأوّل مكابرتِه، لأن القومَ لم يحضروا هذه النَّوبة[1]، وإنما طلب موسىٰ عليه السلام الرؤيةَ لنفسه، وفي النوبةِ الثانية كان القومُ معه، وطلبوا الرؤيةَ فأجابهم، كما سنقرّر هذا عند قوله تعالىٰ: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وقال صاحب «الفرائد»: «إن قولَه: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ كان وقتَ مجيئِه للميقات، وتكليمُه لله تعالىٰ مطْلق. وما ذكره من قوله: «ما كان طلبُ الرؤية إلا ليبكِّتَ هؤلاء» مقيَّد، ولا دليلَ في هذه الآية علىٰ هذا القيد، فكان هذا حملاً للمطْلقِ علىٰ المقيّد من غيرِ دليل، وهو باطل، لأنه خروجٌ عن الأصل بغير ضرورة.

وأيضاً، لو كان مرادُه من سؤال الرؤية بيانَ الاستحالةِ من الله، ليكونَ نصاً منه لاستحالتها، لوجب[2] أن يقال: لن أُرَىٰ، أو: لم تَجُزْ رؤيتي، إذ كانت ممتنعة، ليتّضح لهم أنه تعالىٰ ليس بجائزِ الرؤية، ويحصل المقصودُ؛ لأن ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ليس إلا تأكيدَ النفْي، ولم يلزمْ منه عدمُ الجواز.

---

(١) أي: المَرَّة.

(٢) في (ب): «فوجب».

فإن قُلتَ: فهلّا قال: «أرِهِمْ يَنْظروا إليك»؟ قلتُ: لأنّ الله سُبحانه إنما كلَّمَ موسىٰ عليه السلام وهم يسمعون، فلما سَمِعوا كلامَ ربِّ العِزّةِ أرادوا أن يرىٰ موسىٰ ذاتَه، فيُبْصِروه معَه، كما أسمَعَه كلامَه، فسَمِعوه معَه، إرادةً مَبنيةً علىٰ قياسٍ فاسِد، فلذلك قال موسىٰ: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، ولأنه إذا زُجِرَ عمّا طَلَب، **وأُنكِرَ عليه في نُبوَّته** واختِصاصِه وزُلفتِه عندَ الله تعالىٰ، وقيل له: لن يكونَ ذلك، كان غيرُه أولىٰ بالإنكار، ولأنَّ الرسولَ إمامُ أمَّتِه، فكانَ ما يُخاطِبُ به أو ما يخاطَبُ راجعًا إليهم.

وأيضاً، قوله: «سمّاهم سفهاءَ وضُلّالاً» ـ يعني به قولَه: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ ـ ممنوع، لِـمَ لا يجوزُ أن يُرادَ بهم السفهاء الذين عبدوا العجل، لا هؤلاء مع أنّ القرآنَ مساعد لإرادةِ ما أردناه؟». تمّ كلامه.

وقلت: وليس هذا من المطْلق، حتىٰ يحتاجَ إلىٰ دليلِ القيْد، فإن الدليلَ قائم علىٰ انتفاء القيد، لأنّ المقامَ غيرُ واحد.

وأما قولُه: «لوجب أن يقال: لن أُرَى، أو: لم تجُز رؤيتي» فللمصنِّفِ أنْ يقول: إنه من بابِ أسلوب الحكيم[1]. وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنه إذا زُجِر وأُنكِر على نبوّتِهِ واختصاصه، كان غير أوْلى».

وقولُه: «لِـمَ لا يجوز أن يراد بهم السفهاء الذين عَبَدوا العجل؟» فهو بناءٌ علىٰ حضورِ القومِ في المرة الثانية.

قولُه: (وأُنكِرَ عليه في نُبوَّته). «في نبوته»: حالٌ من المجرور في: «عليه»، أي: أُنكِر عليه والحالةُ أنه ثابتٌ في نبوّته مستقرٌّ عليها.

---

(١) سبق بيان ذلك حينما قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ وأنّه من الأسلوب الحكيم.

وقولُه: ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ وما فيه من معنىٰ المُقابَلةِ التي هي مَحْضُ التشبيهِ والتجسيم دليلٌ علىٰ أنه ترجمةٌ عن مُقْتَرِحِهم وحِكايةٌ لقولهم، وجلَّ صاحِبُ الجُمَلِ أن يجعلَ الله منظورًا إليه، مُقابَلًا بحاسَّةِ النَّظَر، فكيفَ بمَن هو أعرَقُ في معرفةِ الله تعالىٰ: من واصلِ ابنِ عطاء، وعَمرِو بنِ عُبَيْد، والنَّظَّام، وأبي الهُذيل والشَّيْخَيْن، وجميعِ المُتكلِّمين؟

قولُه: (وجَلَّ صاحِبُ الـجُمَلِ)[1] الجمل ـ في الأصل المُملىٰ منه ـ بضمّ الجيم. لكن الميم مهملة لا ضبطَ عليها. ويمكن أن يوجّهَ بأنه أراد الـجَمّالين والملّاحين، لأن الـجُمَل حبالُ السفن، والواحد منها جُمْلة، لكونها جُمْلةً من الطّاقاتِ والقِوَى. وفيه نظر، لأن الـجُمَّل بمعنىٰ: الحبل، مشدّد الميم، وليس جمعاً، ولا واحدُهُ جملة، وليس بمستبْعَدٍ أن يُزعَمَ أن «الجُمَل» كتاب صنَّفَه بعضٌ من المعتزلة من تلامذةِ هؤلاءِ المعدودين، واشتمل مضمونه علىٰ أصولهم وفيه دلائلُهم علىٰ نفْيِ الرؤية. يعني: عَظُم قدْرُ صاحب هذا الكتابِ أن يجعل الله تعالىٰ منْظوراً إليه، بنصْب الأدلة، وإقامةِ البراهين، فكيف بمن هو أعْرفُ منه في معرفةِ الله تعالىٰ.

وقد عثرتُ بعد ذلك علىٰ نـقلٍ من جانب الإمامِ شمس الأئمـةِ الكردري[2] رحمه الله:

---

(١) يفهم من كلام ابن المنير أن المقصود بـ«صاحب الجمل» هو موسىٰ عليه السلام، انظر: «الانتصاف» (٢: ١١٤). أمّا القطب الرازي فيرجح أن يكن المقصود بـ «صاحب الـجُمَل»، الإمام عبد القاهر الجرجاني، انظر: «حاشية القطب الرازي علىٰ الكشاف» ـ الجزء الثاني ـ دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه)، قسم الدراسة، ص١١٠-١١١. لكن سعد الدين التفتازاني نفىٰ ذلك كله، وذهب إلىٰ أن «صاحب الـجُمَل» في مقابل «المتكلّم»، أي: أنه من يُكْتَـفَىٰ له في معرفة الذات والصفات... بالإجمال من غير اشتغال بتفصيل المسائل والدلائل. انظر: تحقيق الجزء الثاني من «حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني علىٰ الكشاف» (رسالة دكتوراه) ـ قسم التحقيق، ص٤٢٢.

(٢) العلامة الفقيه الإمام شمس الأئمة محمد بن محمد بن عبد الستار العمادي الكردري الحنفي (٥٩٩-٦٤٢)، وقيل في اسمه: محمد بن عبد الستار بن محمد. تفقّه على صاحب «الـهداية» وغيره، وبرع في معرفة المذهب وأحيا علم الأصول والفقه، وتفقّه عليه خلق كثيرون. انظر ترجمته في: «الجواهر المضية» للقرشي (٣: ٢٢٨)، و«الأعلام» للزركلي (٧: ٢٨).

....

....

صاحبُ الجمل: صاحبُ العقل؛ لأن العقل عندهم عبارةٌ عن علوم هي جُمَلٌ ضروريةٌ. فقيل: هي اثنا عشر، وقيل: هي أربعة، هي: النفيُ والإثباتُ لا يجتمعان ولا يرتفعان، والكلُّ أعظمُ من الجزء، والشيئان المساويان لشيء واحدٍ متساويان، والشيءُ الواحدُ في زمانٍ واحدٍ لا يكون في مكانَيْن[1].

أراد بالشيخَين أبا عليٍّ الـجُبَّائي، وابنه أبا هاشم[2].

قال في «الانتصاف»: «وقد صحّ أن الرؤيةَ لا تستلزمُ الجسمية، وأما قناعتُه في تفضيله عليه السلام برُجْحانه علىٰ المذكورين من المبتدعين، فهو غضٌّ عن منصبه العَلِيّ»[3].

قال الإمام: «هذا كلُّه باطل، لأن الذين طلبوا الرؤيةَ إما أنْ يكونوا مؤمنين بموسىٰ ونُبوّتِه وصدْقه، وكان يكفيهم قولُ موسى: هذا السؤال غيرُ جائز، وإن لم يكونوا فلن ينتفعوا بهذا الجواب. وأيضاً، لو كان السؤالُ طلباً للمُحَال لمنَعَهم عنه، كما منعهم عن سؤالهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ بقوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾. وكيف وهذا عندهم أَصْعَبُ، لأن طلبَ الرؤية مع استحالتِه جهْلٌ في ذات الله، بإثبات صفةٍ تقتضي نقصاً في ذاته، وطلبُ اتخاذِ العجل جهْل في غير الله، باستحقاقِه العبادة له. وأيضاً، كان يجب عليه إقامةُ الدلائل القاطعةِ علىٰ نفْي الرؤية. وكيف يُظَنّ أنه تركَ ما كان واجباً عليه، وطلب ما كان محظوراً بقولِ بعض الجهّالِ وأنّه مِن أُولِي العَزْم»[4].

---

(١) من قوله: «وقد عثرت بعد ذلك على نقل» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

(٢) سبقت ترجمتُهما.

(٣) «الانتصاف بهامش الكشاف» (٢: ١١٤) وفيه: «نقص» موضع «غض»، ولعله أصحّ، إلّا أن يكون «غضٌّ مِنْ» فيستقيم التركيب.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٧) بتصرّف وتقديم وتأخير.

....

وقلتُ: وفي سؤاله عليه السلام إشعارٌ ببطْلان أن الطلبَ للقوم، وذلك أن قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾، أي: اجْعَلْني متمكّناً من رؤيتك، بأن تتجلّىٰ لي، فأنْظرَ إليك وأراك، كما فسّره، وما فيه من المبالغة، والتأكيد، والدعاءِ بقوله: «رَبِّ»، ليس من كلامِ من أُكْرِه علىٰ الشيء، وأُلْزِم به، ومَنْ له طَبْعٌ مستقيم، وذوق سليم، يعْلَمُ أن هذا الكلام لا يصدرُ إلا عمّن له قوّة عَزْم، ورسوخُ قدَمٍ في الطلب، ولو كان معْذُوراً لكان في الطلب ما ينبئُ عنه.

وغاية ما يلْزمُنا أنّه عليه السلام توهّم أنه تعالىٰ جائزُ الرؤية في الدنيا. وهذا لا يقدحُ في مرتَبَته، ولا يحطّ من منزلتِه، كما قال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وروينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرة: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾. وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ»(١). علىٰ أن المشتاقَ الذي يتُوقُ إلىٰ محبوبه، المتيقّنَ بحصول مطلوبه، يستعجلُ الوصول، ويتشبّثُ بكلِّ أمَارة، وينتظرُ كل لمحة بارق.

فإنه عليه السلامُ لـمّا وُعِد الميقات، وسمعَ الخطاب، لو لم يتحركْ له أرْيَحِيّة الطلب، ويقْنع بالسؤالِ والجواب، لـمّا كان له عليه السلامُ اشتياق.

روىٰ محيي السنّةِ عن الحسن: «هاجَ به الشوق، فسألَ الرؤية، وقال: إلهي، سمعْتُ كلامَك، فاشتقْت إلىٰ النظرِ إليك، ولأنْ أنظرَ إليك، ثم أموت أَحَبُّ إلَيَّ من أن أعيش ولا أراك»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٨٧) ومسلم (٢١٦) وغيرهما.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٧٥).

فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿لَن﴾؟ قلتُ: تأكيدُ النفي الذي تُعطيه «لا»، وذلك أنّ «لا» تَنفي المُستقبل، تقولُ: لا أفعَلُ غدًا، فإذا أكَّدتَ نَفْيَها قلتَ: لن أفعلَ غدًا. والمعنى أنّ فِعْلَه يُنافي حالي، كقوله: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]، ....

قولُه: (أنّ فِعْلَه يُنافِي حالي) يردُّه قوله: «فإذا أكَّدتَ نَفْيَها، قلتَ: لن أفعلَ غدًا» فيه إخبار عن عدمِ مباشرتِه الفعلَ علىٰ التأكيد، فهو كقولك: هو لا يفعل، لا تفعل، فكما أن هذا لا يدلُّ علىٰ المنافاة، فكذا ذلك، بل يدلُّ علىٰ أن حاله مستدعيةٌ له فينفيه علىٰ التأكيد، لأن ما يؤكَّد نفْيُه يمكنُ وقوعُه.

ويشهد لذلك ما رواه مسلمٌ عن جابر: أن رجُلاً مِمّن هاجر إلىٰ رسول الله ﷺ مَرِض، فَجَزِع، فأخَذَ مَشَاقِصَ[١]، فَقَطَع بَرَاجِمَه[٢]، فمات به، فرآه الطُّفَيْل[٣] بن عَمْرو في منامه، وهَيْئَتُه حَسَنَةٌ، ورآه مغطِّياً يدَيْه، فقال له: ما صَنَعَ رَبُّكَ بِكَ؟ قال: غَفَر لي بِهِجْرَتي إلىٰ نبيّه، فقال: ما لِي أراك مغطِّياً يَدَيْك؟ قال: قِيل لِي: لن نُصْلِحَ منْكَ ما أَفْسَدْتَ، فقصَّها الطفيل علىٰ رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «اللهُمَّ وَلِيَدَيْه فَاغْفِرْ»[٤].

ولو كان إصلاحُ ما أفسد مما هو منافٍ لحالِه، وكان مفهوماً من هذا التركيب، لأَمْسَكَ مَن هو أفْصَحُ الخلْقِ عن الدعاء.

وأما قولُه: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾ [الحج: ٧٣][٥] فالمنافاة تُفْهم من دليلٍ خارجي[٦].

(١) جمع مِشْقَص: وهو النّصل أو السهم يكون فيه نصل عريض.

(٢) البراجم: مفاصل الأصابع، أو العظام الصغار في اليد والرجْل.

(٣) الطفيل بن عمرو الدَّوسي، صحابي من الأشراف في الجاهلية والإسلام، كان شاعراً، مضيافاً، مُطَاعاً في قومه، استشهد في اليمامة سنة ١١هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٧٥٧)، و«أسد الغابة» (٣: ٧٨)، و«الإصابة» (٣: ٥٢١).

(٤) «صحيح مسلم» (٣٢٦).

(٥) وقد استشهد بها الزمخشري لإثبات أن «لن» تفيد توكيد النفي الذي تعطيه «لا».

(٦) أي: عجزهم عن الخلْق.

فقولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] نَفْيٌ للرؤيةِ فيما يُستقبَل، و﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ تأكيدٌ وبَيان؛ لأنَّ المَنفيَّ مُنافٍ لصفاته.

فإن قُلتَ: كيفَ اتَّصَلَ الاستِدراكُ في قولِه: ﴿وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ بما قَبْلَه؟ قلتُ: اتَّصَلَ به علىٰ معنىٰ أنَّ النظرَ إليَّ مُحالٌ، فلا تَطلُبْه، ولكنْ عليك بنظرٍ آخر، وهو أن تنظُرَ إلىٰ الجبلِ الذي يَرجُفُ بكَ وبمَنْ طَلَبْتَ الرؤيةَ لأجلهم، كيفَ أفعلُ به وكيفَ أجعلُه دكًّا بسَبَبِ طَلَبِكِ الرؤيةَ؟ ....

قال الإمام: «﴿لَن تَرَىٰنِى﴾: يدلُّ علىٰ أنه تعالىٰ جائزُ الرؤية، إذ لو كان مستحيلَ الرؤية، لقال: «لا أُرَى»، ألا ترىٰ أنه لو كان مع إنسانٍ حَجَر، وقال صاحبُه: ناولْني هذا لآكُله، فإنه يقول: هذا لا يُؤكل. ولو قال: لن[1] تأكُل، لم يصحّ. ولو كان معه مما يُؤكل، فقال: هذا لا يُؤكل، لم يصح. ولو قال: لن تأكل، عُلِم أنه ممّا يؤكل، ولكنك لا تأكُلُه»[2].

وقال القاضي: «والاستدلالُ بالجواب علىٰ استحالتِها أشدُّ خطأً، إذ لا يدل الإخبارُ عن عدم رؤيـتِه إياه، علىٰ ألا يراه أبداً، وألا يراه غيرُه أصْلاً، فضلاً عن أنْ يدلَّ علىٰ استحالتِها. ودعوىٰ الضرورةِ فيه مكابرة»[3].

قولُه: (وبَيانٌ، لأنَّ المَنفيَّ مُنافٍ). اللام صلةُ «بيان» لا تعليل[4].

قولُه: (اتَّصَلَ به علىٰ معنىٰ أنَّ النظرَ إليَّ مُحالٌ، فلا تَطلُبْه): قال صاحب «الفرائد»: إنّ الاستدراكَ بالمعنىٰ الذي ذكره لا يناسبُ هذا المقام، ولو كان المراد به استحالةَ الرؤية، وجب أن يذكرَ شيئاً يدلُّ علىٰ الاستحالة. ودَكّ الجبل كما يصْلحُ لما ذكر يصلحُ لغيره، والمشتركُ لا

---

(١) في تفسير الرازي: «لا تأكل»، وكذا فيما سيأتي في السطر التالي، والمُثْبَتُ أشْبَه بالصّواب.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٨).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٧).

(٤) يقصد أن اللام في «لأنّ» ومجرورها المقدّر تعلّق معناهما بالمصدر «بيان» لا علىٰ سبيل التعليل.

لتستعظمَ ما أقدمْتَ عليه بما أُريكَ من عِظَم أثره، كأنه عزَّ وعلا حَقَّقَ عندَ طَلَبِ الرؤيةِ ما مَثَّلَهُ عندَ نسبةِ الوَلَدِ إليه في قوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١].

﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾ كما كانَ مُستقِرًّا ثابتًا ذاهبًا في جهاتِه، ﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ تعليقٌ لوجودِ الرؤيةِ بوجودِ ما لا يكونُ من استِقرارِ الجبلِ مكانَه حين يَدُكُّه دكًّا ويُسويه بالأرض، **وهذا كلامٌ مُـدْمَـجٌ بعضُه في بعض**، واردٌ علىٰ أسلوبٍ عَجيبٍ ونَمَطٍ بديع؛ ....

يكون دليلاً. وهو تبعُ الإمام في قولِه: «إنه تعالىٰ علّق الرؤية علىٰ أمرٍ جائز، والمعلّقُ علىٰ الجائز جائز، فيلزمُ كونُ الرؤية في نفسِها جائزة»[١].

قلت: وأما قولُه: «كأنه عزَّ وعلا حَقَّقَ عندَ طَلَبِ الرؤيةِ ما مَثَّلَهُ عندَ نسبةِ الوَلَدِ»، فمن الإغراق والمبالغةِ التي تؤدِّي إلىٰ أن طلبَ الرؤية أعظمُ من نسبة الولد إلىٰ الله.

ولعَمْري، إنه كيف ذاق مع هذه الآية قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠] من تكرير الأفعال، وإخراج كلٍّ علىٰ ما يناسبه.

وفي إبهامِ الضمير في ﴿مِنْهُ﴾، وإبدالِه لقوله: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١] من الفخامة والهيبةِ ما لا يخفَىٰ علىٰ البليغ، بخلافِ هذا التعليق، فإنه كالتمهيد لإثباتِ الرؤية، كما يعطيه الذوق! وعليه كلامُ الأئمة. وأيضاً إن نسبةَ الولد إلىٰ الله تعالىٰ منسوبٌ إلىٰ أجْهل الخلْق وأضلّهم، وطلبُ الرؤية منسوبٌ إلىٰ أفضل الخلْقِ وأهداهم. فأين هذا من ذاك؟

قولُه: (**وهذا كلامٌ مُدْمَجٌ بعضُه في بعض**)، **الأساس**: «دَمَجَ الشيءُ دُموجاً، وانْدمج اندماجاً: إذا اسْتَحْكَم والْتأم. ومن المجاز: أَدْمجَ كلامه: أتىٰ به متراصِفَ النَّظْم».

وفي الاصطلاح: هو أن يُضَمَّن كلامٌ سِيقَ لوصْفٍ وصْفاً آخَر.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١).

ألا ترىٰ كيفَ تَخلَّصَ من النظرِ إلىٰ النظرِ بكلمةِ الاستدراك؟ ثم كيف بنىٰ الوعيدَ بالرَّجْفةِ الكائنةِ بسَبَبِ طَلَبِ النظرِ علىٰ الشريطةِ في وجودِ الرؤية؟ أعني قولَه: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾.

قال ابنُ نباتة[1]:

فَــلا بُــدَّ لِي مِــنْ جَهْلَــةٍ فِي وِصَــالِهِ فَمَــنْ لِي بِخِــلٍّ أُودِعُ الحِلْــمَ عِنْــدَهُ

فإنه تعالىٰ لـمّا منع المشتاقَ الهائم عن مطلوبه، أشار إلىٰ ما لا يقطعُ طمعه، ولا ييأسُ من مُتَوَخَّاه، بطريق يرمزُ إلىٰ الموعد، يعني: إن الدنيا لا تصلحُ لما تطْلبه، لأنها في شرف الزوالِ والهلاك؛ ألا ترىٰ إلىٰ أعظم الأشياءِ فيها رسوخاً، لم يثبت عند بعضِ التجلِّي، وإن الآخرةَ لهي الـحَيَوان، فالموعدُ هناك.

فعُلِم من هذا التقرير أن الكلامَ إنما يكون مُدْمجاً، إذا أشير فيه إلىٰ إثباتِ الرؤية، لا إلىٰ نفيها، فإنه حينئذٍ يكون تذييلاً.

قولُه: (**ألا ترىٰ كيفَ تَخلَّصَ من النظرِ إلىٰ النظرِ**): التخلّص اصطلاحاً: «هو الخروج في الكلام من معنىً إلىٰ معنىً لا يناسبُه، برابطة مناسبة لهما»[2]. وهذا المعنىٰ أنسبُ لتأويلِنا من تأويله، فإن الخروجَ من نفي الرؤيةِ إلىٰ إثباتها بواسطةِ الاستدراك، هو المعنيُّ بالتخلّص، لا مِن نفْيِها إلىٰ نفيها.

قولُه: (**ثم كيف بَنَىٰ الوعيدَ بالرَّجْفةِ الكائنـةِ؟**): يعني: أراد أن يُوعِدَه بالرّجفةِ التي هي

---

(١) أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباتة السعدي، من شعراء سيف الدولة، له ديوان شعر مطبوع. مات ببغداد سنة ٤٠٥هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (١٠: ٤٦٦)، و«يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٣٧٩).

(٢) انظر: «الإيضاح» بشرح الصعيدي (٤: ١٥٣)، و«الطراز» (٣: ١٧٩)، و«شرح الكافية البديعية» ص١٣٠، وعلىٰ هذا يكون في قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾ حُسْنَ تخلص من نفْي الرؤية إلىٰ إثباتها، كما قال الطيبي.

﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾: فلما ظَهَرَ له اقتدارُه وتَصَدّىٰ له أمرُه وإرادتُه ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ أي: مَدْكوكًا، مَصْدَرٌ بمعنىٰ: مفعول، كَضَرْبِ الأمير.

و«الدكُّ» و«الدقُّ» أخوان، كالشَّكِّ والشَّقِّ. ....

مسبَّبةٌ عن طلب الرؤية، ومكافأة عنه، وهي قولُه: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾، بنَىٰ هذا الوعيدَ علىٰ شريطة وجود الرؤيةِ عند استقرار الجبل، حتىٰ حَرَّضه علىٰ النظرِ إلىٰ ما يحصلُ منه وعيده.

تلخيصُه: لن تراني، ولكن انظر إلىٰ ما يحصُل لك فيه مكافأتُك في هذا الطلب. وفي هذا التحريض والتوكيدِ إشعار بأن الطلبَ لم يكن إلا لنفْسه عليه السلام، ثم إنه تكلَّفَ في الجواب عن معنىٰ الاستدراكِ أساليبَ وفنوناً من البديع: الإغراق(١) في الوصف، والإدماج، والتخلّص، وبناء الوعيد علىٰ الشريطة! والمعنى، علىٰ ما سبق من قولِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما(٢).

قولُه: (فلما ظَهَرَ له اقتدارُه، وتَصَدّىٰ له أمرُه وإرادتُه) أي: مثّل لظهورِ اقتدارِه وتعلّق إرادته، بدكّ الجبلِ قوله: ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ﴾(٣)، لا أنّ ثَمّ تجلّياً، كما قَـرَّرهُ في قوله: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] أن المراد: «ما قضاه وأراد كونَه يدْخلُ تحت الوجود، من غير توقّف»(٤)، لا أن ثمة قول(٥).

---

(١) وقد مضىٰ في قوله: «كأنه عزّ وعلا حقّق عند طلب الرؤية ما مثْله عند نسبة الولد إليه». وعلّق الطيبي علىٰ ذلك بقوْله: «وأمّا قوله ـ يعني هذا القول ـ فمن الإغراق والمبالغة». كما سبق الحديث عن الإدماج حينما قال: «وهذا الكلام مدمج بعضه في بعض»، وتوقّف الطيبي عند هذا القول، وعرّف الإدماج ثم أتىٰ بمثال له. وتحدّث عن التخلّص في الآية كذلك، وجعله حجّة علىٰ الزمخشري، وكذا بناء الوعيد علىٰ الشريطة في وجود الرؤية.

(٢) وهو: «أنك لن تراني في الدنيا».

(٣) المقصود أن في قوله تعالى: ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ مجازاً لغوياً، حيث شبّه حال ظهور قدرة الله وإرادته بدكّ الجبل، بحال من يظهر، علىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٤) «الكشاف» (٣: ٦٣)، لكنْ هو في تفسير الآية ١١٧ من سورة البقرة.

(٥) قوله: «لا أن ثمّة قول» أثبته من (ط).

وقُرِئ: (دَكّاءَ)، والدَّكّاءُ: اسمٌ للرابيةِ الناشِزةِ من الأرضِ كالدَّكَّة، أو أرضًا دكّاءَ مُستَوية، ومنه قولُهم: ناقةٌ دكّاءُ متواضِعةُ السَّنام، وعن الشَّعْبي: قال لي الربيعُ بنُ خُثَيْم: ابسُطْ يدَكَ دكّاء، أي: مُدَّها مُسْتَوية. وقرأ يحيىٰ بن وثّاب: «دُكًّا» أي: قِطَعًا، دُكًّا؛ جَمْعُ دكّاء، ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ من هَوْلِ ما رأى. وصَعِقَ: من بابِ: فَعَلْتُه ففَعِلَ. يُقال: صَعَقْتُه فصَعِقَ، وأصلُه من الصاعِقة. ويقال لها: الصاقِعة؛ من صَقَعَه: إذا ضَرَبَه علىٰ رأسِه، ومعناهُ: خرَّ مَغشِيًّا عليه غِشْيةً كالموت.

قال صاحب «الفرائد»: هذا المعنى[1] غير مفهومٍ من الآية، لأن «تجلّى» مطاوع «جَلَّيْتُه» أي: أظْهَرْته. يقال: جلَّيْتُه فتجلَّى، أي: أظهرْتُه فَظَهر، ولا يُقدّر: تجلَّىٰ اقْتداره، لأنه خلافُ الأصل.

قال الإمام: «لا يجوز هذا التقدير، لأن المقصودَ من الكلام أن موسىٰ لن يطيقَ رؤيةَ الله، بدليلِ أن الجبل بعظَمته، لمّا رأىٰ الله انْدَكَّ. ويجوز أن يخْلقَ الله تعالىٰ له حياةً وسمْعاً وبصراً، كما جعله محلًّا لخطابِه، بقوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[2] [سبأ: ١٠]»[3]، وكما جعل الشجرةَ محلًّا للكلام[4]. وكلُّ هذا لا يُحِيله[5] مَنْ يُؤْمن بأن الله علىٰ كلِّ شيء قدير.

قولُه: (وقُرِئ: «دَكّاءَ»): حمزة والكسائي: بالمدّ والهمز من غير تنوين، والباقون: بالتنوين مِن غيرِ همز[6].

---

(١) يعني قول الزمخشري: «ظَهَر له اقتداره» في تفسير: ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾.

(٢) ومعنى: ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ أي: سبّحي معه النهار كله إلىٰ الليل ورجِّعي بالتسبيح. انظر: «الغريبين» (١: ١٠٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٩).

(٤) لعله يشير بذلك إلىٰ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

(٥) أي: لا يراه مستحيلاً.

(٦) انظر في هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٥).

ورُوي: أنَّ الملائكةَ مَرَّتْ عليه وهو مغشيٌّ عليه، فجَعلوا يَلكُزونَه بأرجُلِهم ويقولون: يا ابنَ النِّساءِ الحُيَّض، أطمِعْتَ في رُؤيةِ ربِّ العِزَّة؟

﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ من صَعْقَتِه، ﴿قَالَ سُبۡحَٰنَكَ﴾: **أُنـزِّهُكَ مما لا يجوزُ عليكَ من الرؤيةِ وغيرِها**، ﴿تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ من طَلَبِ الرؤية ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ **بأنّك لسْتَ بمَرْئيٍّ ولا مُدْرَكٍ بشيءٍ من الحواسّ.**

فإن قُلتَ: فإنْ كان طَلَبُ الرؤيةِ للغَرَضِ الذي ذَكَرْتَه، فممَّ تاب؟ قلتُ: من إجرائِه تلكَ المقالةَ العظيمةَ ـ وإن كان لغَرَضٍ صحيحٍ ـ علىٰ لِسانِه، من غيرِ إذنٍ فيه من الله تعالىٰ.

قولُه: (﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾: **أُنزِّهُكَ مما لا يجوزُ عليكَ من الرؤيةِ**) إلىٰ قوله: (**ولا مُدْرَكٍ بشيءٍ من الحواسّ**): الزياداتُ[1] التي ذكرها: تقييدٌ من غيرِ دليل.

قال الإمام: «الرؤيةُ كانت جائزة، إلا أنّ موسىٰ عليه السلام سألها بغيرِ إذن، وحسناتُ الأبرار سيّئاتُ المقرّبين، فكانت التوبةُ لهذا المعنى»[2].

قال في «الانتصاف»: «أما تسبيحُ موسىٰ عليه السلام فلمّا تبيَّن له من أن العِلْمَ قد سبقَ بعدم وقوعِ الرؤيةِ في الدنيا، والله تعالىٰ مقدَّسٌ عن وقوع خلاف معلومِه، وأما التوبةُ في حق الأنبياء فلا يلزمُ أن تكون عن ذنْب، لأن منزلتَهم العليّة تُصَانُ عن كل ما يحطُّ عن مرتبة الكمال. وكان عليه أن يتوقّفَ في سؤال الرؤيةِ علىٰ الإذن، فتَرَكَ الأَوْلى. وقد ورد: حَسَنَاتُ الأبرار سيِّئات المقرّبين.

---

(١) يعني: بخصوص الرؤية.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٩٠) بتصرّف. والمقرَّبون أعلىٰ درجة عند الله من الأبرار، ومعنىٰ «حسنات الأبرار سيئات المقرّبين»: أن ما يُعدّ حسنة من الأبرار، فهو بمثابة السيئة من المقربين.

فانظُرْ إلىٰ إعظامِ الله تعالىٰ أمْرَ الرؤيةِ في هٰذه الآية، وكيف أرجَفَ الجبلَ بطالِبها وجعَلَه دكًّا، وكيفَ أصْعَقَهُم ولم يُخْلِ كَليمَه من نَفَيانِ ذلك؛ مبالغةً في إعظامِ الأمر، وكيفَ سَبَّحَ ربَّه مُلْتجئًا إليه، وتابَ من إجراءِ تلك الكلمةِ علىٰ لسانِه، وقال: «أنا أوّلُ المؤمنين»، ثم تَعَجَّبْ من الـمُتَّسِمينَ بالإسلامِ المُتَسَمِّينَ بأهل السُّنّة والجماعة، كيفَ اتخذوا هذه العظيمةَ مَذهبًا، ولا يَغُرَّنَّك تَسَتُّرُهم بالبَلْكَفة، فإنَّه من منصوباتِ أشياخِهم، والقولُ ما قالَ بعضُ العَدْليّةِ فيهم:

لَجَماعـةٌ سَـمَّوْا هَـواهُمْ سُـنَّةً ... وجَماعَـةٌ حُمُـرٌ لَعَمْـرِي مُوكَفَـهْ

قـد شَـبَّهُوهُ بخَلْقِـهِ وتَخَوَّفُـوا ... شُـنَعَ الـوَرىٰ فتَسَـتَّرُوا بالبَلْكَفَـهْ

وأما دكُّ الجَبَل فلأنّ الله أظهَرَ له أثراً من الملكُوت، ولا تستقرُّ الدنيا لإظهارِ شيء من الملكوت. هذا هو المأثورُ عن السلف»[1].

قولُه: (مِنْ نَفَيَانِ ذلك)، الجوهري: «نَفِيُّ الرِّيح: ما تَنْفِي في أصولِ الشجرِ من التراب ونحوه. والنَّفَيَان مثْله. ونَفيّ المطَر: ما ينْفيه ويرشّه، وكذلك ما تطايرَ من الرّشاءِ علىٰ ظهرِ الماتِح».

قولُه: (مِن الـمُتَّسِمِينَ بالإسلام) بتشديد التاء: من الاتّسام، و«المتَسَمِّين» بتشديد الميم: من التسمّي، مطاوع التّسْمية.

قولُه: (بالبَلْكَفَة) نحو: البسملة والـحَيْعَلَة، أي: القائلين بأن الرؤيةَ تحصلُ بلا كيف.

وفي بعض الحواشي: البلْكَفَة: قولُ القائل: بَلْ كَفَىٰ في إمكان الرؤيةِ تعليقُها بشرطٍ ممكن، وهو استقرارُ الجبل من حيثُ هو هو.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١٥).

....

«الموكَفة»: من الإِكَاف: وهو البَرْذَعة[١]. أجاب بعضُ أهل السنّة:

عَجَباً لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَلَقَّبُوا ... بالعدْلِ ما فِيهِم لَعَمْرِي معْرِفَهْ

قد جاءَهُمْ مِنْ حيْثُ لا يدْرُونَهُ ... تعْطيلُ ذاتِ الله معْ نَفْيِ الصِّفهْ[٢]

وقال صاحب «الانتصاف»:

وَجَماعةٍ كَفَرُوا برؤْيةِ ربِّهِمْ ... هـذا[٣] ووعْدُ الله ما لنْ يُخْلِفَهْ

وتلقَّبوا عدْلِيّةً، قُلْنا: أجَلْ ... عدَلُوا بربِّهِمُ فَحَسْبُهُمُ سَفَهْ[٤]

وتَلَقَّبوا النَّاجِين، كلَّا إنَّهمْ ... إنْ لمْ يكونُوا في لَظَى فَعَلَىٰ شَفَهْ[٥]

---

(١) البَرذعة ـ بفتح الباء، وإسكان الراء، بعدها ذال معجمة مفتوحة، أو دال مهملة ـ : كساء غليظ يُلْقَىٰ علىٰ ظهر الدابة، لا سيما الحمار.

(٢) هذان البيتان للإمام أحمد بن الحسن الجارْبَرْدِيّ، يعارض فيهما الزمخشري، ويرد عليه مقالته الفاحشة في أهل السنّة والجماعة، ويبيّن انحراف المعتزلة في بعض معتقداتهم، لا سيما في مسألة عدل الله، وذاته، وصفاته.

انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٩: ٨). وقد نسبهما شهاب الدين الخفاجي للسبكي نفسه، وهذا خلْطٌ من الخفاجي بين هذين البيتين للجاربردي، وبيتين آخرين غيرهما للسبكي هما:

لِجماعةٌ جَارُوا وقالوا: إنَّهم ... للعَدْل أهْلٌ، ما لَهُم مِنْ مَعْرِفهْ

لم يعْرِفوا الرَّحْمنَ بل جَهِلُوا ومِنْ ... ذا أعرَضُوا للجَهْل عن لَمْح الصِّفَهْ

انظر: «طبقات السبكي» (٩: ١٢).

(٣) في «الانتصاف»: (حقاً).

(٤) العدلية: لقب من ألقاب المعتزلة، نسبة إلىٰ أحد أصولهم في الاعتقاد، وهو «العدل». وعدَلوا بربهم: أي: ساوَوْا معه غيره أو أشركوا، والسَّفَه: الجهْل والطيش.

(٥) الناجين، أي: من النار، ولظَىٰ: من أسماء جهنّم، وهي في اللغة: اللهب الخالص. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ =

وتفسيرٌ آخر: وهو أن يُريدَ بقولِه: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾: عَرِّفْني نَفْسَك تعريفًا واضِحًا جَليًّا، كأنها إراءةٌ في جَلائِها، بآيةٍ مِثلِ آياتِ القيامةِ التي تَضْطَرُّ الخَلْقَ إلىٰ معرفتك، ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾: أعْرِفْك معرفةَ اضطرار، ....

تاب الله عليهم[١].

قولُه: (وتفسيرٌ آخر): وقريبٌ من هذا التفسير ما نقله الزجّاج: «أَرِني أمْراً عظيماً، لا يُرَىٰ مثْله في الدنيا مما لا يحْتملُه أحد. قالوا: فأَعْلَمَه الله تعالىٰ أنه لن يَرَىٰ ذلك الأمر، وأنّ معنىٰ ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾: تجلّىٰ أَمْرُ ربّه»[٢].

ثم قال الزجاج: «هذا خطأٌ لا يعرفه أهلُ اللغة ولا في الكلامِ دليل علىٰ ذلك، ولأنه قد أراه الله تعالىٰ من الآيات ما لا غايةَ لنا بعده؛ أراه العصا ثُعْباناً، ويدَه بيضاء، وغيرَهما ممّا يستغني به عن أن يطْلُبَ أمْراً من الله عظيماً لكن لـمّا سمع كلامَ الله، أحبّ أن يراه، فأعْلَم اللهُ تعالىٰ أنه لن يراه»[٣].

واعترض عليه أبو علي الفارسيُّ في كتاب «الإصلاح»[٤]، فقال: «أما قولُه: «لا يعرفُه

= [المعارج: ١٥] والشَّـفَة: الحافّة أو الطرف، ولعلها من شَفا الشيءِ: بمعنىٰ طرفِه، وهذا مَثَـل في قرب الإنسان من الهلاك.

وانظر الأبيات في: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١٦).

(١) هذه العبارة تنبئ عن عفّة الإمام الطيبي وورعه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٤). وقد ذكر الزجاج هذا القول بعدما أثبت قول أهل العلم وأهل السنّة في ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾، وهو: طلب الرؤية الحقيقية.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٣-٤١٤). وما بين الحاصرتين تكملة منه. ولفظه: «مِنْ أمْرِ الله عظيماً».

(٤) كذا في الأصول الخطية، والمُراد كتاب «الإغفال» لأبي علي الفارسي، وهو كتاب استدرك فيه أبو علي بعضَ ما ذكره في «معاني القرآن وإعرابه»، وتسميتُه بالإصلاح إيرادٌ لاسم الكتاب بالمعنىٰ، فقد سُمّي في بعض أصوله الخطية: «المسائل الـمُصلَحة من كتاب أبي إسحاق الزجّاج»، وفي بعضها: =

....

أهل اللغة»، ففاسد. وفُشُوُّ هذا في اللغة، وكثرتُه واشتهاره أظهرُ وأوضح، وفي التنزيل ما لا يكاد ينحصر. منه قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] يدل عليه قوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. وكذا: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر: ٢]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] يدل عليه قوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. وقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٦٣] يدل عليه قوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٢٩].

وما أرىٰ هذا الذي قاله إلا تحامُلاً، ودافعُه في اللغة كدافعِ الضروريات.

وأما دفعُه أن يسألَ موسىٰ أمراً عظيماً، فإن ذلك مما لا يُنْكَرُ منه علىٰ ما آتاه الله من الآيات، لأنهم كانوا يقْترحون عليه الآياتِ مع هذه الآياتِ التي أوتيها ويسألونه إياها. ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ [البقرة: ٦١]. فإذا جاز ذلك فلا وجهَ لإنكار أنّ موسىٰ عليه السلامُ سأل أمْراً عظيماً، لاقتراح القوم، ويكون سؤالُه جائزاً، ليُؤْتَىٰ ما يجوزُ إيتاؤه، ويعْرِفوا ما لا يجوزُ إيتاؤه، فيعْلَموا امتناعَه»[1].

وقلت ـ والله أعلم ـ:

أما الجواب عن الأول[2]: فإن الزجّاج لا يُنكرُ حذف المضاف، وإنما يُنكرُ أن المضافَ هو أمر عظيم لا يُـرَىٰ مثله في الدنيا مما لا يحتملُه أحد. فالحقّ أن المقامَ يأباه، وذلك أنه بيّن

= «مسائل إصلاح الإغفال»، ويقول أبو علي نفسُه في مقدمته: «هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق... ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها». انظر مقدمة التحقيق منه (١: ٢٧).

(١) كتاب «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢: ٢٧٦-٢٧٧ و٢٨٠-٢٨١).

(٢) يعني: حذف المضاف في مثل قوله تعالى: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

كأني أنظرُ إليك، كما جاء في الحديث: «سَتَرونَ ربَّكم كما تَرَوْنَ القمرَ ليلة البدر»، بمعنىٰ: ستَعْرِفونَه معرفةً جَلِيَّةً هي في الجَلاءِ كإبصارِكم القمرَ إذا امتلأ واستوىٰ.

المقام، وهو أنه: «لـمَّا سَمِع كلامَ الله، أحبَّ أن يراه»[1] كما نقلنا عن الحسنِ ومحيي السنّة، وبيّنا أنّ ذلك هو اقتضاءُ المقام.

ولا شك أن مقامَ الأنبياء، ونزولَ تجلّيات الجمال، يأبىٰ طلبَ الأمر العظيم الذي لا يحتمله أحد، ويؤدِّي إلىٰ الوعيد العظيمِ والتهديد، لأن الآياتِ الواردَ فيها الأمر من القوارع والزواجر.

وأما الجواب عن الثاني[2]: فإن كلامَه مبنيٌّ علىٰ أن القومَ كانوا معه في هذه المرّة، وقد أبطلْناه غيرَ مرّة.

قولُه: (كما جاء في الحديث): اعلمْ أن المصنف أدمج[3] تأويلَ الحديث في تأويلِ الآية، لئلا يتمسّكَ به مخالِفوه. والحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم والترمذي، عن أبي هريرة: أن الناس قالوا: هل نرىٰ ربَّنا يومَ القيامة؟ قال: «هل تُمارُونَ في الشَّمْسِ، ليسَ دُونَها سَحَابٌ؟» قالوا: لا. قال: «فإنَّكُمْ تَرَوْنَه كذلك»[4].

وعن البخاريِّ ومسلم والترمذي وأبي داود، عن جريرِ بن عبدِ الله، قال: كنّا عند رسول الله ﷺ فنظَر إلىٰ القَمَر ليلة البدر، وقال: «سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِياناً، كما تَرَوْنَ هذا القَمَرَ، لا تُضَامُّونَ في رُؤيتِه»[5].

---

(١) سبق هذا القول للزجاج، ومثله في «معالم التنزيل» للبغوي (بهامش «تفسير الخازن» ٢: ٢٨٢): «قال الحسن: هاج به الشوق فسأل الرؤية». وقد سبقت الإشارة إليه كذلك.

(٢) يعني أن طلب موسىٰ عليه السلام النظر إلىٰ ربه كان لأجل قومه واقتراحهم عليه ذلك.

(٣) أي: أنه ضمّن معنىٰ الآية معنىٰ هذا الحديث حسب تأويله لهما، علىٰ سبيل الإدماج.

(٤) أخرجه البخاري (٨٠٦) ومسلم (٤٦٩) والترمذي (٢٥٥٤) وغيرهم.

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٤) ومسلم (١٤٦٦) وأبو داود (٤٧٣١).

﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ أي: لن تُطيقَ مَعرِفَتي علىٰ هذه الطريقة، ولن تحتملَ قُوَّتُك تلكَ الآيةَ المُضطَرَّةَ، ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ فإني أُورِدُ عليه وأُظهِرُ له آيةً من تلكَ الآيات، فإن ثبَتَ لتجلِّيها واستقَرَّ مكانَه ولم يتَضعْضَعْ فسوفَ تَثبُتُ لها وتُطيقُها، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾: فلما ظَهَرَتْ له آيةٌ من آياتِ قُدْرتِه وعَظَمتِه، ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ لعِظَمِ ما رأىٰ، ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ مما اقترَحْتُ وتجاسَرْت، ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بعَظَمَتِكَ وجَلالِك، وأنَّ شيئًا لا يقومُ لبَطْشِكَ وبأسِك.

وعن مسلم والترمذيّ، عن صهيب، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، يَقولُ اللهُ تبارَكَ وتعالىٰ: «تُرِيدُونَ شَيْئاً أزيدُكُم؟ فيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنا الجَنَّةَ وتُنَجِّنا مِنَ النارِ؟ قال: فيَكْشِفُ الحِجابَ، فما أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إليهم مِنَ النَّظَرِ إلىٰ رَبِّهِمْ تبارَكَ وتعالىٰ»[١].

قال صاحب «الجامع»: «إنها الغايةُ القصوىٰ في نعيم الآخرة، بلَّغَنا الله منها ما نرجوه»[٢].

ومَنْ ردَّ هذه الرواياتِ الصريحةَ الصحيحة، أو أوَّلَها بمُدْرِكتِه الركيكة، فقد غطَّىٰ عينَ الشمسِ بعينِه الضعيفة.

وسمِعْتُ بعضَ العارفين قُدِّس سرُّه: «نحن ـ معاشرَ السنّة ـ هِمَمُنا مصروفةٌ لنيل هذه البُغْية السنيّة. والمعتزلةُ علىٰ العكس، يجتهدون في الدفع، ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤]».

قولُه: (المُضطَرَّةَ): هي اسم فاعل، كقولهم: «المُغْتاب ـ فضَّ الله فمَه ـ يأكُلُ لحْمَ المغتاب، ويشربُ دمَه»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (١٨١)، والترمذي (٢٥٥٢) و(٣١٠٥)، وابن ماجه (١٨٧).

(٢) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١٠: ٥٥٧).

(٣) من قوله: «كقولهم: «المغتاب» إلىٰ هنا سقط من (أ).

[﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ١٤٤]

﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾: اخترْتُكَ على أهلِ زمانكِ وآثرتُكَ عليهم، ﴿بِرِسَٰلَٰتِي﴾ وهي أسفارُ التوراة، ﴿وَبِكَلَٰمِي﴾: وبتكليمي إيّاك، ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾: ما أعطيْتُكَ من شَرَفِ النُّبوّةِ والحِكمة، ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ على النِّعمةِ في ذلك فهيَ من أجلِّ النِّعَم. وقيل: خرَّ موسى صَعِقًا يومَ عرَفَة، وأُعطيَ التوراةَ يومَ النَّحْر.

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وكان هارونُ مُصطفًى مِثلَه ونبيًّا؟ قلتُ: أجلْ، ولكنه كانَ تابعًا له ورِدْءًا ووزيرًا، والكليمُ: هو موسى عليه السلام، والأصيلُ في حَمْلِ الرسالة.

[﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ۞ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ۞ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ١٤٥-١٤٧]

قولُه: (وهي أسفارُ التوراة): أي: مجلّداتها. **الأساس**: «حَملوا أسفارَ التوراة، وله سِفْرٌ من الكتاب، وسَفَر الكتابَ: كَتَبه، والكِرامُ السَّفَرةُ: الكَتَبة».

قولُه: (فهيَ من أجلِّ النِّعَم): الفاء للتسبب، لأن قولَه تعالى: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ من باب المبالغة، أي: كُنْ بليغَ الشكر، أي: معدوداً في عدادِ الشاكرين، بأنْ تكونَ لك مساهمةٌ كاملة فيهم، لأن النعمة، وهي شرفُ النبوّة والحكْمة، من أجلّ النِّعَم.

ذكروا في عَدَدِ الألواحِ وفي جَوهَرِها وطولِها: أنَّها كانت عَشَرَةَ ألواحٍ، وقيل: سبعة، وقيل: لوحَيْن، وأنها كانتْ من زُمُرُّدٍ أخضرَ، جاءَ بها جِبريلُ عليه السلام. وقيل: من زَبَرْجَدةٍ خضراءَ وياقوتةٍ حمراء. وقيل: أمرَ الله موسىٰ بقَطْعِها من صخرةٍ صمّاءَ ليِّنَها له، فقَطَعَها بيدِهِ، وسقَّفَها بأصابِعه. وعن الحسَن: كانت من خشبٍ نَزَلَتْ من السماء فيها التوراة، وأنَّ طُولَها كان عشرةَ أذرُعٍ.

قولُه: (زُمُرُّد) بضمّتين، والراءُ مضمومةٌ مشدّدة، والدالُ معجمة: معرَّب، عن الجوهري[1].

قولُه: (زَبَرْجَدَةٍ خَضراءَ، وياقوتةٍ حمراء): الواو ليس للجمع، بل بمعنىٰ «أوْ»[2]، لِما رَوَىٰ محيي السنّة: «قال الكلبيّ: كانت الألواحُ من زَبَرْجدةٍ خضراء، وقال سعيدُ بن جبير: كانت من ياقوت أحمر»[3].

قولُه: (وسقّفها بأصابِعه) أي: جعلها سقائف. الجوهري: «السقائف: ألواحُ السفينة، كل لوحٍ منها سقيفة».

وفي بعض النسخ: «شقّفها» بالشين المعجمة[4].

قولُه: (عشرةَ أذْرُع) الذراع يُذكر ويؤنّث.

---

(١) هذا القول غير وارد في «الصحاح» للجوهري.

(٢) المقصود أن الواو في قوله: «وياقوتة» تفيد التسوية.

(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٨٧).

(٤) ظاهر كلام الطيبي أن هذه النسخة بالشين والفاء، وهو ما ورد في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف»، وفي الأصل الخطي منه: «وشقّقها» بقافين، فإن صح كان نسخة ثالثة، وفي بعض النسخ المطبوعة: «وشقَّها» بقاف واحدة.

وقوله: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ في محلِّ النصْبِ مفعولُ «كَتَبْنا»، و﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾ بَدَلٌ منه. والمعنىٰ: كَتَبْنا له كلَّ شيءٍ كان بنو إسرائيلَ مُحتاجِينَ إليه في دينِهم من المواعظِ وتفصيلِ الأحكام.

وقيل: أُنزِلَتِ التوراةُ وهي سَبْعونَ وِقْرَ بَعير، يُقرأُ الجُزْءُ منه في سنة، لم يَقرَأْها إلّا أربعةُ نَفَر: موسىٰ، ويُوشَعُ، وعُزَيْرٌ، وعيسىٰ، عليهم السلام.

قولُه: (﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ في محلِّ النصْبِ مفعولُ «كَتَبْنا»، و﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾ بدلٌ منه): قال الإمام: «لا شبهةَ في أنّ قولَه: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ ليس علىٰ العموم، لأن المراد: كلُّ شيء كانوا محتاجين إليه: من الحلالِ والحرامِ والمحاسنِ والقبائح، وهو علىٰ ضربين: أحدهما: ما يوجب الرغبةَ في الطاعة والنفرةَ عن المعصية، من الوعدِ والوعيد، وهو الضرب الثاني. ولـمّا قرر ذلك، أتبعه شرحَ أقسامِ الأحكام، وتفصيلَ الحلال والحرام»[1].

قلت: و﴿مِن﴾ علىٰ هذا: ابتدائية، أو زائدة، ويمكنُ أن تُحْمَلَ علىٰ التبعيض وتكون ﴿مَّوْعِظَةً﴾ وحدها بدلاً منه، و«تفصيلاً» عطفاً علىٰ محلِّ الجار والمجرور[2]. فيختلفُ جهتا كلّ من قولِه: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ و«تفصِيلاً»، ويأخذُ كلّ من ﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾ حقّه، ولا تضيعُ فائدةُ اتّصال لـ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ الثاني بـ«تفْصِيلاً».

والمعنى: كتبْنا بعضَ كلّ شيء في التوراة: من نحو السُّوَرِ والآياتِ وغيرِهما ﴿مَّوْعِظَةً﴾، وكتبْنا فيها تفصيلَ كلِّ شيء يحتاجون إليه من الحلالِ والحرام، ونحوه.

وفيه وجوهٌ من الفوائد، منها: اختصاصُ الإجمال والتفصيلِ بالموعظة، للإيذان بأن الاهتمامَ بها أشدّ، والعنايةَ بها أتمّ، ولعَمْري هو كذلك، ومِن ثَمَّ أكثرُ مدْحِ النبي ﷺ بالبشير النذير.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٩٣).

(٢) يعني: ﴿مِن كُلِّ﴾، ومحلّهما النصب علىٰ المفعولية لـ«كَتَبَ»، كما سبق.

وعن مُقاتِل: كُتِبَ في الألواح: إنّي أنا اللهُ الرحمنُ الرحيم، لا تُشرِكوا بي شيئًا، ولا تقطعوا السَّبيل، ولا تَحلِفوا باسمي كاذبين؛ فإنَّ من حَلَفَ باسمي كاذبًا فلا أُزكِّيه، ولا تَقْتلوا، ولا تَزْنوا، ولا تَعُقُّوا الوالدَيْن.

﴿فَخُذْهَا﴾ فقُلنا له: «خُذْها»، عَطفًا علىٰ «كتبْنا»، ....

ومنها: أن في جَعْلِ ﴿مِن﴾ تبعيضاً إشعاراً بأن الموعظةَ مما يجبُ أن يُرْجعَ إليه في كل أمر، ويُكرَّ به في كلِّ سورة، بل في كل آية؛ ألا ترىٰ أن أكثرَ الفواصل التنزيلية واردٌ علىٰ هذا النمط، نحو: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ونحوها. وإلىٰ سورة «الرحمن» كيف أُعيدَ فيها ذكْرُ ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، بعد كلِّ إشارة، وذلك ليستأنفَ السامعُ به ادّكاراً واتّعاظاً، ويجدّدُ به تنبيهاً واستيقاظاً، وأنْ تُقْرَعَ لهم العَصَا مرّات، وتُقَعْقَعَ لهم الشِّنانُ تارات[١].

ولما اشتمل الكلامُ علىٰ هذه المطالبِ عقّبها بقولِه: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾، أي: بصدْقِ نيّة، وعزيمةٍ ماضية.

قولُه: (فلا أزكّيه) أي: فأنا لا أزكّيه. كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: ١٣][٢]، أي: فهو لا يخافُ بخساً.

قولُه: (فقُلنا له: خُذْها) يعني: «فَخُذْها»، علىٰ إضمار القول، فيكون عطفاً علىٰ «كَتَبْنَا».

---

(١) الشنان: جمع شَنّ، وهو القِرْبة الـخَلَق اليابسة، وقرعُ العصا، وقعقعة الشنان: مثلان في التنبيه. انظر: «لسان العرب» مادتي (قرع) و(قعقع).

ولتمام الفائدة انظر: «العقد الفريد» (٢: ٢٠) حيث ذكر خطبة الحجاج بن يوسف في تقريع أهلِ العراقِ واستطالته عليهم بالبيان، فكان مما قال في تلك الخطبة الباذخة: «إني والله يا أهل العراق، ومعدِنَ الشقاق والنفاق، لا يُغْمَزُ جانبي كتغماز التين، ولا يُقَعْقَعُ لي بالشِّنان». انتهى.

(٢) البخس: الظلم.

ويجوزُ أن يكونَ بـدَلًا من قوله: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، والضميرُ في ﴿خُذْهَا﴾ للألواحِ أو لـ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾، لأنه في معنىٰ الأشياء، أو الرسالاتِ، أو للتوراة. ومعنىٰ ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجدٍّ وعَزيمةٍ فِعْلَ أُولي العَزْمِ من الرُّسل، ﴿يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ أي: فيها ما هو حَسَنٌ وأحْسَن، ....

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من قوله: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾**). والعطفُ علىٰ «كتَبْنا» أجْرَىٰ علىٰ سنَن البلاغة، لِما يلزم في البدلِ من التعاظل والتراكيبِ وفكّ النظم[1]، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ﴾ مع ما عُقِّب به من قولِه: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ معطوف علىٰ قولِه: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ مع ما عقّب به وهو: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ علىٰ سبيل البيان والتفصيل، فلو جُعل بدلاً، لدخل بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه أجنبيّ.

والذي يدل علىٰ التفصيل بسْطُ ما أجمل. قال أوّلاً: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ ففصَّله بقولِه: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ﴾ علىٰ التعظيم. وقال: ﴿بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ ففصّلَه بقولِه: ﴿مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾. وقال: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ ففصَّله بقوله: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ﴾. وقال: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ففصَّله بقوله: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

ويؤيده قول الزجّاج: «قال الله تعالىٰ[2]: فَخُذْ مَا أعطيتُك. ثم أعلَمَ أنه أعطاه من كلِّ شيءٍ يحتاجُ إلىٰ أمر الدِّين، فقال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ﴾»[3].

قولُه: (**فِعْلَ أُولي العَزْمِ**): نصب مفعول مطلق، أي: خذها أَخْذاً مثْلَ أخذِ أولي العزم من الرسل، مجدِّين صابرين ثابتين، لأنه إذا أخذها بضعْف، أدّاه ذلك إلىٰ الفتور.

قولُه: (**أيْ: فيها ما هو حَسَنٌ وأحْسَن**): اعلمْ أن كلامَ الله المجيد، بحسب كونه كلامَه، كلُّه حَسَن.

---

(١) وذلك لوجود فاصل طويل بين البدل والمبدل منه في هذه الحالة، كما سيأتي.

(٢) أورد معنىٰ الآية لا لفظها.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٤) بتصرّف، وفيه: «مِن أمر الدين» موضع «إلىٰ أمر الدين».

كالاقتصاصِ والعفوِ والانتصارِ والصبر. فمُرْهُم أن يَحمِلوا علىٰ أنفُسِهم في الأَخْذِ بما هو أدخَلُ في الحُسْنِ وأكثرُ للثواب، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥]. وقيل: يأخذوا بما هو واجبٌ أو نَدْب، لأنه أحسَنُ من المُباح. ويجوزُ **أن يُراد: يأخذوا بما أُمِروا به، دون ما نُهوا عنه،** علىٰ قولك: الصيفُ أحرُّ من الشتاء.

روىٰ محيي السنة عن قُطْرُب[1]: «﴿بِأَحۡسَنِهَا﴾ أي: بحَسَنها، وكلُّها حَسَن»[2].

وقلت: لكن بحسَبِ أحوالِ المكلَّف، تتفاوت إلىٰ الحسَنِ والأَحْسن، والوجوه مَبْنِيّة علىٰ هذا.

قولُه: (**كالاقتصاصِ والعفوِ**): هذا يقوِّي ما أوردْناه علىٰ كلامِه في «البقرة»، عند قوله: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ﴾ [البقرة: ١٧٨]: «أن أهلَ التوراةِ كُتِب عليهم القِصاص، وحُرِّم العفو». ويخالف قولَه بعدها في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٥٧]: «نحو بَتِّ القضاء بالقِصاص، عمْداً كان أو خطأ».

قولُه: (**أن يُراد: أن يَأْخذوا بما أُمِروا به، دون ما نُهوا عنه**): يعني: أنّ التوراةَ مشتملةٌ علىٰ الأمر والنهي، وعلىٰ ما يجبُ فعله، وعلىٰ ما ينبغي تركُه. فقال: ﴿بِأَحۡسَنِهَا﴾، أي: بأحسنِ ما فيها من الأمْرين: من الفعل والترك، والمتروكُ لا يكون حسَناً، وإنما هو علىٰ بابِ قولك: «الصيْفُ أحَرُّ مِن الشّتاء»، أي: الصيف أبلغُ في بابه من الحرارةِ من الشتاء في بابِه من البرودة. والمعنى: ما أُمروا به أبلغُ في بابه من الـحُسْنِ مما نُهوا عنه في بابه من القُبح.

---

(١) هو: أبو علي، محمد بن المستنير، الشهير بقطرب، من أهل البصرة، نحوي، عالم بالأدب واللغة، مات سنة ٢٠٦هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣: ٢٩٨)، و«إنباه الرواة» (٣: ٢١٩)، و«شذرات الذهب» (٢: ١٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨١).

﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ يُريدُ دارَ فِرعَونَ وقومِه وهي مِصر، كيفَ أقفَرَتْ مِنهم ودُمِّروا لِفِسْقِهِم، لتعْتَبِروا، فلا تَفسُقوا مِثْلَ فِسْقِهِم، فيُنَكَّلَ بكم مِثْلَ نكالهم. وقيلَ: منازِلَ عادٍ وثمودَ والقرونِ الذين أهلكَهُم الله لِفِسْقِهِم في مَمَرِّكم عليها في أسفارِكم. وقيل: دارُ الفاسقين: نارُ جهنَّم. وقرأ الحسَن: «سأُوْرِيكم»، وهي لغةٌ فاشيةٌ بالحجاز. يُقالُ: أَوْرِني كَذا، وأَوْرَيْتُه. ووَجْهُه أنْ تكونَ مِن: أوريْتُ الزَّنْدَ، كأنَّ المعنىٰ بَيِّنه لي وأَنِرْهُ لأستَبينَه، وقُرِئ: «سأورِثُكم»، وهي قراءةٌ حَسَنةٌ يُصَحِّحُها قولُه: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

قال الزجّاج: «إنهم أُمِروا بالخير، ونُهوا عن الشر، وعُرِّفوا ما لهم وما عليهم، فقيل: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾»[1].

قولُه: (لتعْتَبِروا فلا تفسُقوا مِثْلَ فِسْقِهِم): إشارة إلىٰ أن قوله: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ توكيدٌ لأمر القومِ بالأخذ بأحسنِ ما في التوراة، وبعْثٌ عليه.

وفي وضع الإراءةِ موضعَ الاعتبار إقامة للسبب مقام المسبّب[2] أيضاً مبالغة، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩].

---

(١) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٤) بتصرّف، حيث اقتصر الطيبي علىٰ إيراد وجه واحد في هذه الآية، بينما أورد الزجاج وجهين، فقال: «وقوله: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾: في هذا وجهان... أحدهما: أنهم أُمروا بالخير، ونُهوا عن الشر، وعُرِّفوا ما لهم في ذلك، فقيل: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾.

ويجوز أن يكون: نحو ما أُمِرْنا به من الانتصار بعد الظلم، ونحو القصاص في الجروح، إذ قال: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾[الشورى: ٤١]. فهذا كله حسن، والعفو أحسن من القصاص، والصبر أحسن من الانتصار». «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٤-٤١٥).

(٢) أي: أن في قوله تعالىٰ: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ مجازاً مرسلاً علاقته السببية، إذ ذكر الإراءة، وأراد الاعتبار والاتّعاظ، والإراءة سبب في الاعتبار، وذلك مبالغة للتأثير في القوم.

﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ﴾ بالطبعِ علىٰ قلوبِ المُتكبِّرين وخِذْلانِهم، فلا يُفكِّرونَ فيها ولا يَعتَبِرون بها، غَفْلةً وانهماكًا فيما يَشغَلُهم عنها من شهواتِهم.

وعن الفُضَيلِ بنِ عِياضٍ: ذُكِرَ لنا عن رسولِ الله ﷺ: «إذا عَظَّمَتْ أُمّتي الدُّنيا نُزِعَ عنها هَيْبةُ الإسلام، وإذا تَركوا الأمرَ بالمعروفِ والنَّهْيَ عن المُنكرِ حُرِمَتْ بَرَكةَ الوَحْي».

وقيل: **سأصْرِفُهم عن إبطالِها وإن اجتَهَدوا** كما اجتَهَدَ فِرعَونُ أن يُبطِلَ آيَةَ موسىٰ، بأن جَمَعَ لها السَّحَرة، فأبىٰ اللهُ إلّا عُلُوَّ الحقِّ وانتكاسَ الباطل. ويجوزُ: سأصرِفُهم عنها وعن الطعنِ فيها والاستهانةِ بها وتَسْمِيَتِها سِحْرًا بإهلاكِهم. ....

وفي وضعِ ﴿دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ موضعَ «أرض مصر» الإشعار بالعلّية، والتنبيهُ علىٰ أن تحترزوا، ولا تستَنُّوا بسنَّتِهم من الفسق، وإليه الإشارة بقوله: «فلا تفْسُقوا مثْل فسقهم». وفيه التفات أيضاً، لأن أصلَ الكلام: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾[1]، سأُرِيهم دارَ الفاسقين، ليَجِدُّوا، ولا يتهاونُوا في امتثالِ الأمر.

وعلىٰ قراءة[2]: «سأُورِثُكم» بالثاء المثلثة، يكون تغليباً[3]، لأن المعنى: سأورِثُك وقومَك أرض مصر، فالجملةُ استئنافية، علىٰ سبيلِ التعليلِ للأمر، وعلىٰ المشهورة[4]: الخطابُ مخصوصٌ بالقوم، لأن المعنى: ليعْتَبِروا ولا يفْسُقوا.

قولُه: (**سأصْرِفُهم عن إبطالِها وإن اجتَهَدوا**): فعلىٰ هذا: الكلامُ مع قومِ رسولِ الله ﷺ

---

(١) والمقصود أن في قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ التفاتاً من الغيبة إلىٰ الخطاب، حيث كان الحديث بالغيبة ﴿يَأْخُذُوا﴾، ثم انتقل إلىٰ الخطاب ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ للتنبيه.

(٢) وقرأ بها ابن عباس وقسامة بن زهير. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٩٨).

(٣) أي: أن الخطاب لموسىٰ وقومه علىٰ سبيل التغليب، فتكون الجملة استئنافية لتعليل قوله: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾.

(٤) أي: علىٰ القراءة المشهورة، وهي: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بالياء المثناة التحتانية.

وفيه إنذارٌ للمُخاطَبِينَ من عاقبةِ الذين يُصْرَفونَ عن الآياتِ لتكبُّرِهم وكُفرِهم بها، لئلا يكونوا مِثْلَهم، فيُسلَكَ بهم سَبيلُهم.

فيكون متّصلاً بما سبق من قصّتهم، وهي: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فيكونُ إيرادُ قصةِ موسىٰ وفرعونَ للاعتبار كما قال: «وإن اجتهدوا كما اجتهدَ فرعون»، فقولُه: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟﴾ الآية عطفٌ علىٰ قوله: ﴿يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

وعلىٰ الأول[1] الآيةُ عامّة، وعطف ﴿وَإِن يَرَوْا۟﴾ علىٰ ﴿سَأَصْرِفُ﴾ للتعليل[2]، علىٰ مِنوالِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥][3] علىٰ رأي صاحبِ «المفتاح»[4]، ولذلك جاء بالفاء في «فلا يفكّرون فيها»، أي: سأصرفُ عن آياتي الغافلين المشتغلين بالدنيا، فلذلك لا يتفكّرون في الآيات، ولا يعتبرون بها، ويجوزُ علىٰ هذا، أن يكونَ متّصلاً بقوله: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾، أي: الأمرُ كذلك، وأما الإرادةُ فإني سأصرفُ عن الأخذِ بآياتي أهلَ الطبعِ والشقاوة.

قال الإمام: «واحتجّ أصْحابُنا بهذه الآية علىٰ أن الله قد يمنعُ عن الإيمان، ويصدّ عنه»[5].

وفي «الوسيط»: «سأصْـرِفهم عن قَبول آياتي، والتصديقِ بها، لعنادِهم الحقّ»[6].

---

(١) يعني: علىٰ المعنىٰ الأول الذي فسر به الزمخشري ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ...﴾.

(٢) أي: أن العطف للتعليل، لأن إعراضهم عن الإيمان وسبيل الرشاد سبب لصرفهم عن آيات الله.

(٣) والشاهد في الآية عطف قوله: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا...﴾ للتعليل، إذ إن إتيانهما العلم سبب في الحمد.

(٤) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٥.

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٣).

(٦) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤١٠).

﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ فيه وَجْهان: أن يكونَ حالًا، بمعنىٰ: يتكبَّرون غيرَ مُحِقِّين، **لأنَّ التكبُّرَ بالحقِّ لله وَحْدَه**، وأن يكونَ صلةً لِفِعْلِ التكبُّرِ، أي: يتكبَّرونَ بما ليسَ بحَقٍّ **وما هم عليه من دينِهم**، ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ﴾ من الآياتِ المُنَزَّلةِ عليهم ﴿لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾، وقرأ مالكُ بنُ دينار: «وإن يُرَوْا» بضَمِّ الياء. وقُرِئ: ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ و«الرَّشَدِ» و«الرَّشاد»، كقولِهم: السُّقْمِ والسَّقَمِ والسَّقام. وما أسْفَهَ مَنْ رَكِبَ المَفازةَ، فإنْ رأىٰ طريقًا مستقيمًا أعْرَضَ عنه وتركَه، وإن رأىٰ مُعْتَسَفًا مُرْدِيًا أخذَ فيه وسَلَكَه، ففاعِلُ نَحْوِ ذلك في دينِه أسْفَهُ.

وقولُه: (**لأنَّ التكبُّرَ بالحقِّ لله تعالىٰ**): المعنىٰ مقتبسٌ من قولِه صلواتُ الله عليه: «قَالَ اللهُ تعالىٰ: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، والعَظَمَةُ إِزَارِي. فَمَنْ نَازَعني فِي واحدٍ مِنْهُما قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ». أخرجه أبو داودَ عن أبي هريرة، وقريب منه أخرجه مسلمٌ عن أبي سعيد[1].

قال الزجّاج: «معنىٰ ﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾: يرَوْن أنهم أفضل الخلْق، وأن لهم من الحق ما ليس لغيرِهم، وهذه الصفةُ لا تكون إلا لله تعالىٰ خاصّة، لأن الله له القدْرةُ والفضلُ علىٰ الكمال، وليس لأحدٍ أن يتكبر، لأن الناسَ في الحقوق سواء»[2].

قولُه: (**وما هم عليه من دينهم**) عطفٌ تفسيريّ علىٰ قولِه: «ما ليس بحقّ»، فعلىٰ هذا: ﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾ بمعنى: يتعزّزون[3]، أي: يتعزّزون بالباطل، وبما يؤدّيهم إلىٰ الذل والهوان، ولا يرفعون للحقِّ رأساً. فقوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾ مع ما عطف عليه مناسبٌ بهذا الوجه.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ و«الرَّشَد»**): حمزة والكسائي: بفتحتين، والباقون: بضمِّ الراء وإسكان الشين[4]، و«الرشاد»: شاذ.

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٥) بتصرّف يسير.

(٣) في (أ): «يتعزّرون»، وهي ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٦-٤٧٧)، و«حجة القراءات» ص٢٩٥، وفيه أن ﴿ٱلرُّشْدِ﴾ بضم الراء وتسكين الشين و«الرَّشَد» بفتحهما: لغتان في الصلاح والدين.

﴿ذَٰلِكَ﴾ في محلِّ الرفعِ أو النصب؛ علىٰ معنى: ذلك الصَّرْفُ بسببِ تكذيبِهم، أو صَرَفَهُم اللهُ ذلك الصَّرْفَ بسَببِه، ﴿وَلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ﴾ يجوزُ أن يكونَ من إضافةِ المصدرِ إلىٰ المفعولِ به، أي: ولقائِهم الآخرةَ ومشاهدتِهم أحوالَها، ومن إضافةِ المصدرِ إلىٰ الظرف؛ بمعنى: ولقاءِ ما وَعَدَ اللهُ في الآخرة.

[﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ۞ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ١٤٨-١٤٩]

﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ فراقِه إيّاهم إلىٰ الطُّور.

قولُه (﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ فراقِه إيّاهم إلىٰ الطُّور)، فيكون: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ﴾ عطفاً علىٰ قوله: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٢] عَطْفَ قصّةٍ علىٰ قصة. وذلك أنه تعالىٰ لما أخبر أن بني إسرائيلَ لما جاوزوا البحر، بعد إغراقِ فرعون، ورَأَوا قوماً يعْكُفون علىٰ أصنامٍ لهم، فطلبوا من موسىٰ عليه السلامُ أن يجعلَ لهم إلـٰهاً، أي: يتخذ لهم أصناماً مثلَ تلك الأصنام، ليعكفوا علىٰ عبادتِها، كما كانوا عاكفين، وأجابهم نبيُّ الله ذلك الجوابَ العنيف، أخبر[1] بعدِ ذلك عن حاله عليه السلام مع ربِّه عزّ وجلّ وفراقِه إياهم إلىٰ الطُّور[2]، وعن حال قومِه بعده، وانتهازهم تلك الفرصة، لتحقيقِ متمنّاهم.

ويؤيّد هذا التأويلَ ما رواه المصنِّفُ عن ابن جريجٍ في وصف تلك الأصنام: «كانت تماثيل بقر»، وذلك أولُ شأنِ العجل، فعلىٰ هذا الوجه يكون ﴿ وَٱتَّخَذَ﴾ مما يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، وأنَّ المعنى: «وَاتَّـخَذوا»، أي: العجل الموصوف إلَهاً، كما تمنَّوا.

---

(١) جواب الشرط «لـمّا» في «لـمّا أخبر أن بني إسرائيل...».

(٢) الطُّور: «جبل بالقرب من مصر، عند موضع يسمَّىٰ مدين... عليه كان الخطاب الثاني لموسىٰ عليه السلام، عند خروجه من مصر ببني إسرائيل». «معجم البلدان» (٦: ٦٧).

فإن قُلتَ: لِـمَ قيلَ: واتخَذَ قومُ موسىٰ عِجْلًا، والـمُتَّخِذُ هو السامريُّ؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُنسَبَ الفِعلُ إليهم، لأنَّ رجُلًا منهم باشَـرُه ووُجِدَ **فيما بينَ ظَهْرانَيْهِم**، كما يُقال: بَنو تميمٍ قالوا كذا وفَعَلوا كذا، والقائلُ والفاعلُ واحد، ولأنَّهم كانوا مُريدينَ لاتخاذِه راضينَ به، فكأنَّهم اجتَمَعُوا عليه.

والثاني: أنْ يُرادَ: واتَّخذوه إلـٰهًا وعَـبَدوه. **وقُرِئ: ﴿مِنۡ حُلِيِّهِمۡ﴾ بضمِّ** الحاءِ والتشديد، جَمْعُ حَلْيٍ، كثَدْيٍ وثُدِيّ، و«من حِلِيِّهم» **بالكَسْرِ** للإتباعِ كدِلِيٍّ، و«مِنْ حَلْيِهم» علىٰ التوحيد. والـحَلْيُ: اسمٌ لِـما يُتحَسَّنُ به من الذهبِ والفضة.

فإن قُلت: لِـمَ قالَ: ﴿مِنۡ حُلِيِّهِمۡ﴾، ولم يكُن الحُليُّ لهم، إنما كانَتْ عواريَّ في أيديهم؟ قلتُ: الإضافةُ تكونُ بأدنىٰ مُلابسة، ....

وفي إفراد الضميرِ في ﴿بَعۡدِهِۦ﴾ الدلالةُ علىٰ أن موسىٰ عليه السلام فارقَ القومَ إلىٰ الطُّور وحده، ولم يصحبْ معه أولئك السبعين، الذين طلبوا الرؤيةَ كما زعم.

قولُه: (**فيما بينَ ظَهْرانَيْهِم**)، **الجوهري**: «يقال: هو نازلٌ بين ظَهْرَيْهم وظَهْرَانَيْهم، بفتح النون».

النهاية: «وفي الحديث: «فأقَامُوا بينَ ظَهْرَانَيْهِم وبَيْنَ أَظْهُرِهم»، أي: أنهم أقاموا بينهم، علىٰ سبيلِ الاستظهارِ والاستنادِ إليهم.

وزيدت فيه ألفٌ ونون مفتوحة، تأكيداً، وقد مرّ في «البقرة» أبسط منه.

قولُه: (وقرئ: **﴿مِنۡ حُلِيِّهِمۡ﴾ بالضمّ والكسر**[1]): حمزةُ والكسائيّ: بالكسر، والباقون: بالضم[2].

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف».

(٢) انظر: «حجة القراءات»، ص٢٩٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٧).

وكَوْنُها عواريَّ في أيديهِم كفىٰ به مُلابسةً علىٰ أنّهم قد مَلكوها بعد المُهْلَكين، كما ملكوا غيرَها من أملاكِهم؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه عزّ وعلا: ﴿فَأَخْرَجْنَاهُم مِّن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٥٧-٥٩].

﴿جَسَدًا﴾: بَدَنًا ذا لحم ودمٍ كسائرِ الأجساد. والخُوارُ: صَوتُ البقر، قال الحسَن: إنَّ السامِريَّ قَبضَ قَبْضةً من تُرابٍ من أثرِ فَرَسِ جبريلَ عليه السلام يومَ قَطَعَ البَحْر، فقَذَفه في العِجل، فكان عِجْلًا له خُوار. وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «جُؤار» بالجيمِ والهمزة، مِنْ جَأَر: إذا صاح، وانتصابُ ﴿جَسَدًا﴾ علىٰ البَدَلِ من ﴿عِجْلًا﴾.

﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ حين اتَّخذوه إلهًا أنه لا يَقدِرُ علىٰ كلام ولا علىٰ هِدايةِ سَبيل، حتّىٰ لا يختاروه علىٰ مَنْ لو كانَ البحرُ مِدادًا لكلماتِه لنفِدَ البحرُ قَبْلَ أن تَنفَدَ كلماتُه، ....

قولُه: (علىٰ أنّهم قد مَلكوها): إعراضٌ عن الجواب، وردّ للسؤال، وأن الحُليّ كانت عَوارِيّ في أيديهم، بل كانت مُلْكاً لهم، مَلكوها كسائرِ ما ملكوا من فرعونَ وقومه.

قوله[1]: (﴿جَسَدًا﴾: بدناً ذا لحم ودم)، الراغب: «الجسدُ كالجسم، لكنّه أخصّ، قال الخليل: لا يُقال: الجسدُ، لغيرِ الإنسانِ من خلقِ الأرض ونحوه، وأيضاً فإنّ الجسدَ يقال لِما لَهُ لَوْنٌ، والجسم يُقالُ لِما لا يَبينُ له لونٌ، كالماءِ والهواء، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨] يشهدُ لِما قال الخليلُ. وقال: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ﴾ وقال: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا﴾ [ص: ٣٤]، وباعتبار اللون قيل للزعفران: جِسَادٌ، وثوبٌ مِجسَدٌ: مصبوغٌ بالجِساد، والمِجسَد: الثَّوبُ الذي يلي الجسَدَ»[2].

قولُه: (حتىٰ لا يختاروه علىٰ مَنْ لو كانَ البحرُ مِداداً لكلماتِه): يريد: أنّ قولَه: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ تعريضٌ بالإلـٰه الحقّ، وبعلْمِه الشامل، وبهدايته الواضحة، ولو

---

(١) هذه الفقرة إلى آخرها أثبتُّها من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» للراغب ص١٩٦.

وهو الذي هدىٰ الخَلْقَ إلىٰ سُبُلِ الحقِّ ومناهجِه بما رَكَزَ في العقولِ من الأدِلّة، وبما أنزلَ في كُتبه.

ثم ابتداً فقال: ﴿اتَّخَذُوهُ﴾ أي: أقدَموا علىٰ ما أقدَموا عليه من الأمرِ الـمُنكَر، ﴿وَكَانُوا ظَٰلِمِينَ﴾: واضِعينَ كلَّ شيءٍ في غيرِ مَوضِعِه، **فلم يكُنِ اتّخاذُ العِجْلِ بِدْعًا منهم، ولا أوَّلَ مَناكيرِهم.**

جعله تعريضاً بالله تعالىٰ وبكلامِه مع موسىٰ عليه السلام وبهدايتِه لقومه، لأن المقامَ يقتضيه، كان أحسن[١].

قولُه: (**ثم ابتداً فقال:** ﴿اتَّخَذُوهُ﴾): عطفٌ علىٰ مقدّر، يعني: ذكَرَ الله تعالىٰ ظُلْمَ القوم، وإيثارَهم ما لا يكلمُهم ولا يهْديهم، علىٰ من لو كان البحرُ مداداً لكلماته لنفِدَ البحر قبل أن تنفَد كلماتُه[٢]، ومَن هَدَىٰ الخلْـقَ إلىٰ سبيل الحق، ثم أراد أن يوصلَ به قوله: ﴿وَكَانُوا ظَٰلِمِينَ﴾ تذيـيلاً وتوكيداً لوضعِ الشيءِ في غير موضعِه ابتداء، فقال: ﴿اتَّخَذُوهُ﴾، وعلّق به التذييلَ مزيداً للتبجيل[٣]. فقوله تعالىٰ: ﴿اتَّخَذُوهُ﴾ كنايةً عن المذكورِ السابق[٤]، ولهذا قال: «أقْدَموا علىٰ ما أقدموا عليه».

وقولُه: (**فلم يكُنِ اتّخاذُ العِجْلِ بِدْعًا منهم، ولا أوَّلَ مَناكيرِهم**) تقدير لمعنىٰ التذييل.

---

(١) غاية الطيبي أن يقول: إن قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ تعريضٌ بالله تعالى، وبتكليمِهِ نبيَّه، وهدايتِـهِ قومَه، بدلالة قرينة الحال، لا بدلالة اللفظ.

(٢) ينظُـرُ إلىٰ قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

(٣) يريد أن قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا ظَٰلِمِينَ﴾ تذييل لتوكيد ﴿اتَّخَذُوهُ﴾، وهو من التذييل غير الجاري مجرىٰ المثل.

(٤) أي: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾. ولا يريد بالكناية هنا معناها الاصطلاحي.

﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾: ولما اشتدَّ نَدَمُهم وحَسْرتُهم على عبادةِ العجل، لأنَّ مِنْ شأنِ مَنِ اشتَدَّ نَدَمُه وحَسْرتُه أن يعَضَّ يَدَهُ غمًّا، فتصيرَ يَدُه مَسْقوطًا فيها، لأنَّ فاهُ قد وقَع فيها. و﴿سُقِطَ﴾ مُسْنَدٌ إلىٰ ﴿فِي أَيْدِيهِمْ﴾ وهو من بابِ الكِناية.

وقرأ أبو السَّمَيْفَع: «سَقَطَ في أيديهم»، علىٰ تسميةِ الفاعل، أي: وقَعَ العضُّ فيها.

قولُه: (﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾: ولما اشتدَّ نَدَمُهم): إنما قال: «اشتدّ» لأنه كنايةٌ عن «نَدِموا»[1]، والكنايةُ أبلغ. والأصل: سقَط فُوهُ في يده، لأن النادمَ يعَضّ أنامله، ويقْرع أسنانَه عليها، ثم بُني للمفعول، نحو مُـرَّ بِزيدٍ، وسِير بعمرٍو.

وأما قراءة ابن السَّمَيفَع[2]: ﴿سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ علىٰ إضمار الفاعل، فوجهُها أن يكونَ الفاعلُ أيضاً الفم، والذي شجّعه علىٰ إضماره استمرارُ الاستعمال فيما لم يُسَمَّ فاعلُه، واشتهاره في معنىٰ الندم، وصيرورتُه مثَلاً فيه. ومن ثَمَّ جسّر الزجّاج، حتىٰ قال: «سَقَطَ الندمُ في أيديهم»[3].

فإن قلتَ: قوله: «تشبيهاً لِـما يحصلُ في القلْب وفي النفس بما يحصلُ في اليد ويُرىٰ بالعين» يؤْذِن بأنه من الاستعارةِ التمثيلية، فهل ينافي قوله: «وهو من بابِ الكناية»؟ قلتُ: لا، لأن الكنايةَ الإيمائية عبارة عن أخذ الزبدةِ من مجموع الأشياءِ المتوهَّمة، فهي مسبوقة بالاستعارة التمثيلية، لأن الوجهَ في التمثيلية منتزعٌ من عدّة أمورٍ متوهَّمة، فإذا نُظِر إلىٰ مفردات التركيب، قيل: استعارة، وهي مسبوقةٌ بالتشبيه، وإذا نُظِرَ إلىٰ زبدةِ المجموعِ من حيثُ هي هي، قيل: كنايةٌ إيمائية، وهي مسبوقةٌ بالاستعارة.

---

(١) والمقصود أن قوله تعالى: ﴿سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ كناية عن الندم، وهي كناية عن صِفة، إذ أطلق لفظ ﴿سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ وأراد لازم معناه، وهو الندم.

(٢) هو عبد الرحمن بن وعلة السبئي المصري، ويقال له: ابن أسميفع، روىٰ عن ابن عباس وابن عمر، قال فيه ابن معين والنسائي: إنه ثقة. «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٩٣)

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٧).

وقال الزَّجّاج: معناهُ: سقَطَ الندمُ في أيديهم، أي: في قلوبِهم وأنفُسِهم، كما يُقال: حَصَلَ في يدِهِ مكروه، وإن كان مُحالًا أن يكونَ في اليد، تشبيهًا لِما يحصُلُ في القلبِ وفي النَّفْس، بما يحصُلُ في اليدِ ويُرىٰ بالعين، ﴿وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا﴾: وتبيَّنوا ضلالَهم تبيُّنًا كأنَّهم أبصروه بعيونِهم. وقُرِئ: «لَئِنْ لم تَرْحَمْنا ربَّنا وتَغفِرْ لنا» بالتاء، و«رَبَّنا» بالنَّصبِ علىٰ النداء، وهذا كلامُ التائبين، كما قال آدمُ وحوّاءُ عليهما السلام: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾ [الأعراف: ٢٣].

[﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ١٥٠-١٥١]

قولُه: (وقرئ: «لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنا ربَّنا»)[١]: حمزةُ والكسائيّ: بالتاء علىٰ الخطاب، ونصْب الباء، والباقون: بالياء علىٰ الغيبة، ورفع الباء.

قولُه: (وهذا كلامُ التائبين) لأنّ في ذكرِ الرَّبّ وتخصيصِ الرحمة والغفرانِ الاستعطافَ، وفي ذكرِ الخسرانِ الهضَم، ونحوه قول القائل:

إلَهِي، عَبْدُكَ العاصي أتاكا ... مُقِرّاً بالذُّنُوبِ وقَدْ دَعاكا[٢]

---

(١) وفي قراءة حمزة والكسائي معنىٰ الاستغاثة والتضرّع والابتهال. أمّا قراءة الباقين ففيها معنىٰ الإقرار بالعبودية، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٧)، و«حجة القراءات» ص٢٩٦.

(٢) البيت لإبراهيم بن أدهم. وقد أورده العباسيّ في «معاهد التنصيص» (١: ١٧٠) شاهداً علىٰ وضع المظهر موضع المضمر في قوله: «عَبْدُكَ» بدل «أنا» للخضوع والتضرع، وذكر أنه لا يُعْرف قائله. وانظر: «بغية الإيضاح» (١: ١٥٠).

والطيبي يستشهد به هنا لقربه من قراءة حمزة والكسائي السابقة في إفادة معنىٰ الاستعطاف.

الأَسِف: الشديدُ الغَضَب؛ ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقيل: **هو الحزين،** ﴿خَلَفْتُمُونِى﴾: قُمْتُم مَقامي وكُنتم خُلفائي مِنْ بعدي.

وهذا الخِطابُ إمّا أن يكونَ لعَبَدةِ العِجْلِ من السامريِّ وأشياعِه، أو لوجوهِ بني إسرائيل، وهم هارونُ عليه السلام والمؤمنونَ معه، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى﴾ [الأعراف: ١٤٢]، والمعنىٰ: بئسَ ما خَلَفْتُموني حيثُ عَبَدْتُم العِجْلَ مكانَ عبادةِ الله، أو حيثُ لم تكفّوا مَنْ عَبَدَ غيرَ الله.

فإن قُلت: أينَ ما تَقتَضيه «بئْسَ» من الفاعلِ والمخصوصِ بالذَّمّ؟ قلتُ: **الفاعلُ مُضمَرٌ يُفسِّرُه «ما خَلَفْتُموني»،** والمخصوصُ بالذَّمِّ محذوف، تقديرُه: بِئسَ خِلافةً خَلَفْتُمونيها من بعدِ خِلافتِكم.

قولُه: (**الأَسِف: الشديدُ الغَضَب**) إلىٰ قولِه: (**هو الحزين**)، الراغب: «الأَسَف: الحزْن والغضبُ معاً، وقد يقال لكلٍّ منهما علىٰ الانفراد، وحقيقتُه ثَوَران دم القلب شهوةَ الانتقام، فمتىٰ كان علىٰ مَنْ دُونه، انتشر، فصار غضباً، ومتىٰ كان علىٰ مَن فَوْقه، انقبض، فصار حزْناً، ولذلك لما سئل ابنُ عبّاسٍ عن الحزْن والغضب، فقال: مخرجُهما واحد، واللفظُ مختلِف»[(١)].

قولُه: (**الفاعلُ مُضمَرٌ يُفسِّرُه «ما خَلَفْتُموني»**)، قيل: إنما خُصّ بالمُضْمر، لأنّ «مَا خَلَفْتُموني» إما أنْ يكونَ فاعلَ «بئس» أو المخصوص بالذم، أو المفسِّرَ للفاعل المستكنّ في «بئس»، لا يجوز أن يكون فاعل «بِئْس»، لأن «ما خَلَفْتُموني» مفصّل، وفاعل «بئْس» يجب أن يكونَ مبْهماً، ولا يجوز أن يكونَ المخصوصَ بالذم، لأنه يُبْقِي «بئْس» بلا فاعل، لأنه إنما يُضْمر فاعل «بئس» بشرطِ أنْ يعقبَه المفسّر، فبقِي أن يكون مفسِّراً لفاعل «بئْس» المضمر.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٥.

فإن قُلت: أيُّ معنًى لقولِه: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾ بعد قوله: ﴿خَلَفۡتُمُونِي﴾؟ قلتُ: معناه: مِنْ بعدِ ما رأيتُم مني؛ من توحيدِ الله، ونَفْيِ الشركاءِ عنه، وإخلاصِ العبادةِ له. أو: مِنْ بَعْدِ ما كُنْتُ أحمِلُ بني إسرائيلَ علىٰ التوحيد، وأكفُّهُم عمّا طَمَحَتْ نَحْوَه أبصارُهم من عبادةِ البقر، حين قالوا: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. ومن حَقِّ الخُلفاءِ أن يَسيروا بسيرة المُسْتَخلِفِ مِنْ بَعْدِه ولا يُخالِفوه، ونحوُه: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [مريم: ٥٩] أي: مِن بَعْدِ أولئكَ الموصوفينَ بالصِّفاتِ الحميدة.

قولُه: (أيُّ معنًى لقوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾، بعد قوله: ﴿خَلَفۡتُمُونِي﴾)، يريدُ أن الخليفةَ هو الذي يَخلُفُ الـمَنوبَ فيما كان قائماً فيه بعد تخلّفِه، فلفظ ﴿بَعۡدِيٓ﴾ كالتكرير.

وخلاصةُ الجواب أنه من بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦][(١)]، ومعلومٌ أن السقف لا يكون إلا مِن فوق، وفائدة ذكرِه تصويرُ حالة الخرور في الذهن وما يتصلُ منه إلىٰ المخرورِ عليه، تهويلاً وتخويفاً، وكذلك قال: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾ تصويراً لمعنىٰ نيابةِ المستخلِف، ومزاولة سيرته، وسلوك هدْيه. ولذلك قال: «ومن حقّ الخلفاءِ أنْ يسيروا بسيرةِ المستخلِفِ من بعده».

ولما كان جُلّ هدي الأنبياءِ وسمتهم، الدعوةُ إلىٰ التوحيد، والأمرُ بالعبادة بالإخلاص، والنهيُ عن الشرك والرذائل، قال مرة: «ما رأيتم مِنّي من توحيدِ الله وإخلاصِ العبادة له»، وأخرى: «مِنْ بعد ما كنتُ أَحْمل بني إسرائيلَ علىٰ التوحيد، والنهي عن عبادة البقر».

ولما كان دَيْدَنُ أصحاب الأنبياء محافظةَ الصلوات، والاعتزالَ عن ملاذِّ الدنيا وشهواتِها، استشهد بقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [مريم: ٥٩]. فقولُه:

---

(١) والآية شاهد علىٰ ﴿مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ تُضفي علىٰ المعنىٰ صورة لا تحصل بدون هذا اللفظ، كما أن قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾ تصوير لمعنىٰ النيابة وما تتضمّنه كما قال، وعليه فليس ثمة تكرير في الآيتين.

يُقال: عَجِلَ عن الأمرِ: إذا تركَه غيرَ تامّ، ونقيضُه: **تَمَّ عليه، وأعْجَلَهُ عنه غيرُه،** **ويُضَمَّنُ** معنىٰ «سبقَ» **فيتعدَّىٰ تَعْدِيتَه، فيُقال: عَجِلْتُ الأمْرَ،** والمعنىٰ: **أعجِلْتُم عن أمرِ ربِّكم، وهو انتظارُ موسىٰ حافظينَ لعَهْدِه وما وصَّاكم به،** فَبَنَيْتُم الأمرَ علىٰ أنَّ الميعادَ قد بلغَ آخِرَه، ولم أرْجِعْ إليكم، فحَدَّثْتُم أنفُسَكم بمَوْتي، فغيَّرْتُم كما غَيَّرتِ الأُمَمُ بعدَ أنبيائِهم.

«من بعد ما رأيتم منّي» بناءً علىٰ أن الخطابَ مع عبَدةِ العجل، وقوله: «ومن بعد ما كنت أحمل» بناءً علىٰ أن الخطابَ مع وجوهِ بني إسرائيل[1].

قولُه: (**تَمَّ عليه**)، **الأساس**: «تَمَّ علىٰ أمر: مضىٰ عليه».

ونحوه: عَجِل عنه، في معنى: شرَع فيه، ولم يَتِمّ.

«وأعْجَلْته عن استلالِ سيفِه: كلَّفتُه أن يعجّله».

قولُه: (**وأعْجَلَه عنه غيرُه**): عطف علىٰ قوله: «عَجِلَ عن الأمر: إذا تركَه غيرَ تامّ».

قولُه: (**وما وصّاكم به**) عطفٌ علىٰ سبيل البيانِ علىٰ قوله: «عَهدِه». ويؤيدُه روايةُ: «ما وصّيتم به».

وقولُه: «وهو انتظارُ موسىٰ حافظينَ لعَهْدِه» من كلام المصنِّفِ؛ تفسيرٌ للأمر، اعتراضٌ بين «أعَجِلْتُم» ومتعلِّقِه، وهو: «فبنَيْتُم». ويجوزُ أن يكونَ «وما وصّاكم به» عطفاً على «أمرِ ربكم» على أن يكون من كلام موسى عليه السلام، وقوله: «وهو انتظار موسى حافظين لعهده» من كلام المصنف؛ معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، فـ«الأمر» في ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾: واحد الأمور والشؤون.

---

(١) يعني بالخطاب قوله: ﴿خَلَفْتُمُونِي﴾.

ورُوي: أنَّ السامِريَّ قالَ لهم ـ حين أخرَجَ لهم العِجْلَ وقال: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]ـ: إنَّ موسىٰ لن يرجع، وإنه قد ماتَ.

ورُوِي: أنهم عدُّوا عشرينَ يومًا بلياليها فجعَلوها أربعين، ثم أحْدَثوا ما أحدثوا.

﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾: وطرحَها لِمَا لحِقَه من فَرْطِ الدَّهَشِ وشدَّةِ الضَّجَرِ عند استماعِه حديثَ العِجل، غَضَبًا لله وحَمِيَّةً لدينِه، وكان في نَفْسِه حَديدًا شديدَ الغضب، وكان هارونُ ألينَ منه جانبًا، ولذلك كان أحبَّ إلىٰ بني إسرائيلَ مِن موسى.

قال الإمام: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ أي: ميعادَ ربِّكم، فلم تصبروا له. وعن الحسن: وعْدَ ربِّكم الذي وَعَده من الأربعين. وقال عطاء: أعجلْتم سخَطَ ربِّكم؟[1].

وهو المرادُ من قوله: «وهو انتظار موسى حافظين لعهده».

ويجوزُ أن يرادَ به: واحدُ الأوامر، أي: سبقتُم ما أمَرَ الله تعالى من انتظاري المدةَ المضروبة، يعني قولَ الله تعالى: انتظِروا موسى أربعين يوماً حافظين لما وصّاكم به، فقوله: «حافظين»، حالٌ من فاعل المصدر المضاف إلى المفعول، وقيل: هو حالٌ من فاعل ﴿أَعَجِلْتُمْ﴾، وليس بشيء.

قولُه: (ورُوِي أنهم عدُّوا عشرينَ يوماً): روىٰ الإمامُ عن الحسن: «وَعْدَ ربِّكم الذي وعَدَكم من الأربعين»[2].

وقلت: هذا الميعادُ غير ميعادِ الله تعالىٰ لموسىٰ عليه السلام في قولِه تعالىٰ: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، لقربِ ميعادِ موسىٰ قبلَ مضيّه إلىٰ الطور، لقوله تعالىٰ: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى﴾ [الأعراف: ١٤٢]. وميعادُ القوم عند مضيّه لقوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٥: ١٠-١١).

(٢) المصدر السابق (١٥: ١٠).

ورُوي: أنَّ التوراةَ كانت سَبْعةَ أسباعٍ، فلمّا ألقىٰ الألواحَ تكسَّرت، فرُفِعَ منها سِتَّةُ أسباعِها، وبقيَ منها سُبُعٌ واحد، وكان فيما رُفِعَ تفصيلُ كلِّ شيء، وفيما بقيَ الهُدىٰ والرحمة.

﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾ أي: بشَعرِ رأسِه، **﴿يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾** بذُؤابتِه، وذلك لشِدَّةِ ما وردَ عليه من الأمرِ الذي استفَزَّه وذهبَ بفِطنتِه، وظنًّا بأخيهِ أنه فَرَّطَ في الكفِّ.

﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ قُرِئَ بالفتح تَشْبيهًا بـ«خَمْسةَ عَشَرَ»، وبالكَسْرِ علىٰ طَرْحِ ياءِ الإضافة، «وابنَ أُميِّ» بالياء، «وابنَ إمِّ» بكَسْرِ الهمزةِ والميم. وقيل: كانَ أخاه لأبيه وأمّه، فإن صَحَّ فإنَّما أضافَه إلىٰ الأُم، إشارةً إلى أنهما مِن بطنٍ واحد، وذلك أدعىٰ إلىٰ العطفِ والرِّقة، وأعظمُ للحقِّ الواجب، ولأنها كانت مُؤمنةً فاعتدَّ بنَسَبِها، ولأنها هي التي قاسَتْ فيه المَخاوفَ والشدائد، فذكَّرهُ بحَقِّها.

قولُه: (**ورُوي أنَّ التوراةَ كانت سَبْعةَ أسباعٍ، فلمّا ألقىٰ الألواحَ تكسَّرت، فرُفِعَ منها سِتَّةُ أسباعِها، وبقيَ منها سُبُعٌ واحد، وكان فيما رُفِعَ تفصيلُ كلِّ شيء، وفيما بقيَ الهُدىٰ والرحمة**)، وروَىٰ محيي السنّة: «فرُفِعَ ما كان فيه من أخبارِ الغيب، وبقي ما فيه من المواعظِ والأحكام»[1].

هذه الرواية منافيةٌ لما رواه قبل هذا: «أُنْزِلت التوراةُ وهي سبعون وِقْرَ بعير، يُقرأ الجزءُ منه في سنَة، لم يقرأها إلا أربعةُ نفر: موسى، ويُوشَع، وعُزَير، وعيسىٰ».

ورواهُ محيي السنّة[2] عن الربيعِ بن أنس. وما ذلك إلا من قِلّة ضَبْطِ الرواة، وعدمِ إتقانِ الناقلين، جزىٰ الله المحدِّثين خيراً.

قولُه: (**﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ قُرِئَ بالفتح**)، ابنُ عامر وأبو بكرٍ والكسائي: بكسر الميم، والباقون: بفتحها[3].

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٤).

(٢) المصدر السابق (٣: ٢٨١).

(٣) انظر: «حُجّة القراءات» ص٢٩٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٨).

﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ يعني: أنه لم يَأْلُ جَهْدًا في كفِّهم بالوعظِ والإنذار، وبما بلغَتْهُ طاقَتُه من بَذْلِ القُوَّةِ في مُضادَّتِهم حتىٰ قَهَروهُ واستَضْعفوه، ولم يَبْقَ إلّا أن يَقتُلوه، ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾: فلا تفعَلْ بي ما هو أمنيتُهم من الاستهانةِ بي والإساءةِ إليَّ، وقُرِئ: «فلا تَشمَتْ بيَ الأعداء»، علىٰ نَهْيِ الأعداءِ عن الشماتة، والمرادُ أن لا يُحِلَّ به ما يَشمَتونَ به لأجله، ﴿وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ولا تَجعَلْني في مَوْجِدَتِك عليَّ وعقوبتِك لي قَرينًا لهم وصاحبًا. أو: ولا تَعتَقِدْ أني واحدٌ من الظالمينَ مع براءَتي منهم ومن ظُلْمِهم.

قال الزجّاج: «مَن قرأ بالفتح، فلأنَّ كثرةَ الاستعمال دعا إلىٰ الخفّة، وأن النداءَ مظنّة الحذف، فجعلوا «ابْنَ أُمَّ» شيئاً واحداً. ومن العرب من يقول: يا ابن أمِّي، بإثبات الياء»[1].

قولُه: (فلا تَفعَلْ بي ما هو أمنيتُهم من الاستهانةِ)، الراغب: «الشماتة: الفرحُ ببليّة مَنْ تُعادِيه ويُعادِيك، يقال: شَمِت به، فهو شامت، والتشميت: الدعاءُ للعاطِس، كأنه إزالةُ الشماتةِ عنه بالدعاءِ له، فهو كالتمريضِ في إزالة المرض»[2].

قولُه: (في مَوْجِدَتِك)، الأساس: «وَجِدَ عليه مَوْجِدَة: غضِب عليه».

قولُه: (أو: ولا تَعتَقِدْ أني واحدٌ من الظالمينَ) من بابِ الكناية، والفرقُ بين الوجهَينِ هو أنّ في الوجهِ الأوّلِ قيَّدَ مطلَقَ قولِه: ﴿وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بحالةِ الغضب، وإرادةِ الانتقام.

وفي الوجهِ الثاني أبقاه علىٰ إطْلاقه، ولكن جعل «الجعْل» بمعنىٰ الاعتقادِ من باب قولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩][3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٨) بتصرّف يسير.

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٦٣.

(٣) والآية شاهد علىٰ أن «جعَلوا» بمعنى: اعتقدوا، وهو المعنىٰ الذي يفهم من قول الراغب: «الحكم بالشيء علىٰ الشيء حقاً كان أو باطلاً». «المفردات» ص٩٤.

لـمّا اعتذرَ إليه أخوهُ وذكرَ له شماتةَ الأعداء ﴿ قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي ﴾؛ ليُرْضِيَ أخاه، ويُظهِرَ لأهلِ الشماتة رِضاهُ عنه، فلا تَتِمَّ لهم شماتتُهم، **واستَغفَرَ لنَفسِه مما فَرَطَ منه إلىٰ أخيه، ولأخيهِ إنْ عسىٰ فَرَّطَ في حُسْنِ الخِلافة،** ....

قولُه: (**واستَغفَرَ لنَفسِه... ولأخيهِ إنْ عسىٰ فَرَّطَ في حُسْنِ الخِلافة**)، في التركيب إشكال، وهو أنّ «عَسَى» تقتضي أن يؤتَىٰ لها إما باسمٍ وخبر، وشرطُ الخبر أن يكونَ «أنْ» مع الفعل المضارع. وربما يُستعمَلُ بغير «أن» تشبيهاً لها بـ«كاد»، نحو قوله:

عَسَىٰ الكَرْبُ الذي أمسَيْتُ فيـهِ يَكُـــونُ وراءَهُ فَـــرَجٌ قَريــــبُ[1]

وقد يجيء خبرُها اسماً منصوباً، للرجوع إلىٰ أصلِه المتروك، نحو قولِها: «عَسَىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»[2]. وإما بـ«إنْ» والفعلِ خاصة، فيُستغْنَىٰ بذلك عن اسمِ قبلها، نحو: «عسىٰ أنْ يخرج زيد»، وهي في هذا التركيبِ غيرُ واقعة علىٰ إحدى هذه الصور. فما وجهُه؟ فيقال: لا شكَّ أن أفعال المقاربة[3]، وأفعالَ القلوب[4]، والأفعالَ الناقصة[5]، تشترك في معنىٰ كونها مِن دواخلِ المبتدأ والخبر.

---

(١) هذا البيت من قصيدة لهدبة بن خشرم، قالها في الحبس.
والشاهد فيه مجيء خبر «عسَى» فعلاً مضارعاً مجرّداً من «أنْ» تشبيهاً لها بـ«كاد» وذلك قليل. انظر: «خزانة الأدب» (٤: ٨١)، و«الكتاب» (٣: ١٥٩).

(٢) وهذا القول مَثَلٌ من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قَصِير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير علىٰ طريقه. ومعنىٰ المثل: لعل الشر يأتيكم من قِبل الغار. والغُوَير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بأس، وهو الشدّة. والمثل يضرب للرجُل يقال له: لعلّ الشرجاء من قِبَلك.
والشاهد فيه نصب «أبْؤُساً» علىٰ معنى: عسَىٰ الغوير يصير أبؤساً. ويجوز أن يقدّر: عسىٰ الغوير أن يكون أبؤساً. وقال أبو عليّ: جعل «عسىٰ» بمعنىٰ «كان» ونزله منزلته. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٤١)، و«الكتاب» لسيبويه (٣: ١٥٩).

(٣) هي: «كاد» وأخواتها.

(٤) هي: «ظنّ» وأخواتها.

(٥) هي: «كان» وأخواتها.

وطلبَ أن لا يَتفرَّقا عن رحمتِه، ولا تزالَ مُنتَظِمةً لهما في الدنيا والآخرة.

قال صاحب «اللُّباب»: «ويتصلُ بهذه الأفعالِ «كان» وأخواتها، لأنها لا تتمُّ بالمرفوع كلاماً». تمّ كلامه.

وكما جاز مجيءُ «كان» و«ظننْت» زائدتَين، في نحو قولِ الشاعر:

وَجِيرانٍ لَنا كانُوا كِرامِ[1]

وقولُهم: زيْدٌ ظنِّي مُقِيم، كذا هذا[2]، علىٰ أنّ الأخفشَ أجاز زيادَة «كاد» مستدلًّا بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ [طه: ١٥][3].

فعلىٰ هذا لا يبعدُ أن تكونَ «عَسَى» في تركيب «الكشاف» زائدة.

المعنى: واستغْفَر موسىٰ لأخيه أنْ فرّط في حسْنِ الخلافة، ثم أقحم «عسى» لإعطاءِ تأكيدِ معنىٰ «إن» الشرطية، وهو الخلوّ عن الجزمِ بوقوعِ الشرط.

قيل: فيه ضميرٌ عائد إلىٰ التفريط، وخبرُه محذوف، أي: عسىٰ التفريط أن يكونَ حاصلاً.

قال ابنُ الحاجب في «شرح المفصّل» في «التنازع»: «إنّ خبرَ «عسى» قد يحذف»[4].

قولُه: (**ولا تزال ـ أي: الرحمة ـ مُنتَظِمةً لهما في الدنيا والآخرة**): هذا الدَّوامُ إنما يعطيه جعْلُ الرحمة كالدار التي يدخلُها أهلها وساكنوها، وتقيـيدُه بالجملةِ الاسمية، وهو قوله:

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة طويلة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك، وصدره:

فكيف إذا رأيتُ ديار قومِي.

ويروىٰ خلاف ذلك.

انظر: «ديوان الفرزدق» (٢: ٢٩٠)، و«خزانة الأدب» (٤: ٣٧).

(٢) أي: أن «عسىٰ» في قول الزمخشري «إنْ عَسَىٰ فَرَّط...» زائدة.

(٣) انظر: «همع الهوامع» (٢: ١٣٧)، والآية شاهد علىٰ مجيء «كاد» زائدة.

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١: ١٧٢)، والكلام بمعناه.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ ١٥٢]

﴿غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ﴾ الغَضَب: ما أُمِروا به من قَتْلِ أنفسِهم، والذِّلَّة: خروجُهم من ديارِهم، لأنَّ ذُلَّ الغُربةِ مَثَلٌ مَضرُوب. وقيل: هو ما نالَ أبناءَهم ـ وهم بنو قُرَيْظَة والنَّضير ـ من غضبِ الله تعالىٰ بالقتلِ والجلاء، ومن الذِّلَّةِ بضَرْبِ الجِزْية.

﴿ٱلْمُفْتَرِينَ﴾: الـمُتكذِّبين علىٰ الله، ولا فِرْيةَ أعظَمُ من قولِ السامِريِّ: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]. ....

﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾، وهذا من أسلوبِ قولِه: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قولُه: (الغَضَب: ما أُمِروا به مِن قَتْلِ أنفُسِهم): قال محيي السنة: «هو قول أبي العالية»(١).

وقلت: وهو مأخوذٌ من قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وذلك أنه تعالىٰ لما بيّن أنّ القومَ نَدِموا علىٰ عبادةِ العجل بقوله: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ﴾، والندمُ توبة، ولذلك عقَّبوه بقوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾، وذكرَ غضبَ موسىٰ علىٰ أخيه عليهما السلامُ ثم استغفارَه بقولِه: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ ـ اتّجه(٢) لسائلٍ أن يقول: يا ربِّ إلىٰ ماذا مصيرُ ندمِ القوم وتوبتِهم واستغفار نبيِّ الله؟ وهل قَبِلَ الله توبتهم؟ فأجاب: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾، أي: نعَم، قَبِل توبةَ موسىٰ وأخيه، وغَفَر له ولأخيه خاصة، وكان من تمامِ توبة القومِ أن أمَرَهم الله تعالىٰ بقتْلِ أنفسِهم، فوضع ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ﴾ موضعَ «القوم» إشعاراً بالعلّية(٣)، والله أعلم.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٥).

(٢) جواب «لـمّا» في قوله: «لـمّا بيّن أن القوم...».

(٣) أي: أن غضب الله سينالهم بسبب اتخاذهم العجل.

ويجوزُ أن يَتعلَّقَ ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بـ«الذِّلّة» وَحْدَها، ويُراد: سينالُهم غَضَبٌ في الآخرة، وذِلَّـةٌ في الحياةِ الدُّنيا، ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١].

[﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٥٣]

﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ من الكُفرِ والمعاصي كلِّها، ﴿ثُمَّ تَابُوا۟﴾: ثم رَجعوا، ﴿مِنۢ بَعْدِهَا﴾ إلىٰ الله واعتـذروا إليه ﴿وَءَامَنُوٓا۟﴾ وأخلَصوا الإيمـان، ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾: من بعدِ تلك العظائم، ﴿لَغَفُورٌ﴾: لَسَتورٌ عليهم مَـحَّاءٌ لِـما كانَ منهم، ﴿رَّحِيمٌ﴾: مُنعِمٌ عليهم بالجنة، وهذا حُكْمٌ عامٌّ يدخلُ تحته مُتَّخِذو العِجلِ ومَنْ عداهم.

عَظَّمَ جِنايتَهُم أوَّلًا، ثم أرْدَفها تعظيمَ رحمتِه، ....

قولُه: (ويجوزُ أن يَتعلَّقَ ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بـ«الذِّلّة» وَحْدَها): عطف من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «الغضَب: ما أُمِروا به مِنْ قَتْلِ أنفسِهم»، لأنه ـ علىٰ الأول ـ متعلّقٌ بالغضب والذلّةِ معاً[١].

قولُه: (عَظَّمَ جِنايتَهُم أوَّلًا): يعني جمع ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ وعرّفها باللام الاستغراقيّ، ثم أعادها بعد ذكرِ التوبة في قولِه: ﴿مِنۢ بَعْدِهَا﴾، وعطف «آمَنوا» علىٰ ﴿تَابُوا۟﴾، تعْظيماً للذنب، وعقّب ذلك بوصفِ الربوبية، ثم أعاد لفظَ ﴿بَعْدِهَا﴾ لشدّة العناية، وأرْدَفَها بقوله: ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ليفيدَ تلك الفائدةَ التي ذكرها.

ومثْلُه في المعنى، وتكريرِ «بعْد» للطول، قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

---

(١) يعني: الجار والمجرور «في الدنيا» ـ علىٰ المعنىٰ الأول ـ تعلّقا بالغضب والذلّة.

ليُعْلمَ أنَّ الذُّنوبَ وإنْ جَلَّتْ وعَظُمَتْ فإنَّ عَفْوَهُ وكَرَمَهُ أعظَمُ وأجلُّ، ولكن لا بُدَّ مِنْ حِفظِ الشريطة، وهي وجوبُ التوبة والإنابةِ، **وما وَراءَهُ طَمَعٌ فارغٌ** وأَشْعَبِيَّةٌ باردة، لا يَلتفتُ إليها حازِم.

[﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ١٥٤]

﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ **هذا مَثَل**، كأنَّ الغَضَبَ كان يُغريهِ علىٰ ما فَعَلَ ويقولُ له: قُلْ لقومِك كذا، وأَلْقِ الألواح، وجُرَّ برأسِ أخيكَ إليك، فتركَ النُّطقَ بذلك، وقَطَعَ الإغراء. ولم يَستَحْسِنْ هذه الكلمةَ، ولم يَستَفصِحْها ....

قولُه: (**ليُعْلمَ أنَّ الذُّنوبَ وإنْ جَلَّتْ وعَظُمَتْ فإنَّ عَفْوَهُ وكَرَمَهُ أعظَمُ وأجلُّ**)، أخذ هذا المعنىٰ من أبي نُوَاس:

يـا رَبِّ، إنْ عَظُمَـتْ ذُنـوبِيَ كَثْـرةً ... فلَقَدْ عَلِمْـتُ بـأنَّ عفْـوَكَ أعظَـمُ

إنْ كَـانَ لا يَرْجُـوكَ إلّا مُحْسِــنٌ ... فبِمَن يَلُوذُ ويَسْتَجِيرُ الـمُجْرِمُ![1]

قولُه: (**وما وَراءَهُ طَمَعٌ فارغٌ**) تعريضٌ بأهْلِ السنّة، وهم لا يمتنعون في هذه الآيةِ من حفظ تلك الشَّريطة، لأن التوبةَ فيها مقترنةٌ بالإيمان، مصحوبةٌ به، والآية[2] بجملتها تذييلٌ لحديثِ عَبَدة العجل، وإنما الكلامُ في توبةِ المؤمن الموحّد المرتكبِ للمعاصي.

قولُه: (**هذا مَثَـل**) أي: ليس بحقيقة، وهو استعارةٌ مكنيةٌ مقارنة بالتخيـيلية.

شبه الغضبَ بإنسانٍ يُغرِي موسىٰ عليه السلام ويقول له: افعل كذا وكذا، ثم يتركُ كلامَه، ويترك الإغراء.

---

(١) البيتان من مقطوعة لأبي نواس قالها في الزهد. انظر: «ديوان أبي نواس» ص٦١٨.

(٢) ني الآية ١٥٣ من سورة الأعراف تذييل لما قبلها من الآيات (١٤٨-١٥٢) من السورة.

كلُّ ذي طَبْعٍ سَليم وذَوقٍ صحيح إلّا لذلك، ولأنه مِن قَبيل شُعَبِ البلاغة، وإلّا فما لقراءةِ مُعاويةَ بنِ قُرَّة: «ولـمّا سَكَنَ عن موسىٰ الغَضَبُ»، لا تَجِدُ النَّفْسُ عندَها شيئًا من تِلك الـهِزّة، وطَرَفًا من تلك الرَّوعة؟! وقُرِئ: «ولـما سُكِّتَ» و«أُسْكِتَ»، أي: أسْكَتَه الله، أو أخوه باعتذارِه إليه وتنصُّلِه، والمعنىٰ: ولـمّا طُفِئَ غَضَبُه. ﴿أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ التي ألقاها، ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا﴾: وفيمـا نُسِخَ منها، أي: كُـتِبَ، والنُّسْخة: فُعْلةٌ بمعنىٰ: مفعول، كالخُطْبة، ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ دخلَت اللامُ لتقدُّم المفعول، لأنَّ تأخُّرَ الفِعْلِ عن مفعولِه يُكْسِبُه ضَعْفًا، ونَحْوُه: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] وتقولُ: لك ضَرَبْت.

وجعلها صاحب «المفتاح» استعارةً تَبَعية، لأنه استعار لتفاوتِ الغضب عن اشتداده إلىٰ السكون، إمساكَ اللسانِ عن الكلام[1].

والظاهرُ الأول[2].

قولُه: (لا تَـجِدُ النَّفْسُ): حال من المجرور في «فما لقراءة معاوية»، كقولك: ما لك لا تضرب؟!

قولُه: (الروعة)، الأساس: «رَعْتُه، ورَوَّعْتُه، وارْتَعْتُ منه، وأصابتْه روعةُ الفِراق. ومن المجاز: فَرَس رائع: يروع الرائيَ بجماله. وكلام رائع: رائق».

قولُه: (وتنصُّلِه) وهو مِن: تنصَّل فلان مِن ذَنْبِه: تَبَرَّأ.

قولُه: (والنُّسْخة: فُعْلةٌ)، نَوَّنَ «فُعْلَة» لأنه تابع لموزونها.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» ص١٨٤. وقد عدّها السكاكي من نوع استعارة المعقول لمعقول.

(٢) ليس المقصود أن الطيبي يرفض رأي السكاكي مطلقاً، وإنّما هو يرجّح القول بالاستعارة المكنيّة في الآية بالنظر إلىٰ بيان الزمخشري السابق لمعنىٰ الآية. ولا يخفىٰ علىٰ الطيبي ولا علىٰ غيره أنه يجوز أن تكون الاستعارة تبعية إذا أجريت في الفعل ﴿سَكَتَ﴾، وأن تكون مكنيّة إذا أجريت في الاسم ﴿ٱلْغَضَبُ﴾، وبالتالي لا خلاف بين الطيبي والسكاكي في ذلك، ولا ترجيح لرأي علىٰ رأي، علماً بأن السكاكي أورد الـ مثالاً لاستعارة معقول لمعقول في معرض الحديث عن أنواع الاستعارة، لا في معرض شرح كلام الزمخ

[﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ١٥٥-١٥٧]

﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ أي: مِن قومه، فحذفَ الجارَّ وأوْصَلَ الفعل، كقوله:

ومِنَّا الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً

قال ابن الحاجب: «هذه الأمثلةُ وُضِعتْ لموزونِها أعلاماً، علىٰ الإيجاز، نحو: أسامة، علىٰ قول»، إلىٰ قوله: «وإن كان موزونُها مذكوراً معها، كقولك: وَزْنُ قائمة: فاعِلَة، منهم من يجعلُ له حكْم نفسه، فلا يصْرفه، ومنهم من يجعلُ له حكم الموزونِ فيصْرفه»[1]. كذا في هذا المقام، لأن «النُّسْخة» مصروفة.

قولُه: (مِنَّا[2] الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً): وأنشد الزجاج تمامه:

وَجُوداً إذَا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ[3]

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ١٢٧).

(٢) كذا في الأصول الخطية دون واو، وفي «الكشاف»: «ومنا» بواو، وسيتكلم الطيبي في ذلك.

(٣) قوله: «الزَّعازع» سقط من (أ). والبيت مطلع قصيدة طويلة قالها الفرزدق يفخر بقومه، ويهجو جريراً وقومه.

=

قيل: اختارَ مِن اثني عَشَرَ سِبْطًا، من كلِّ سِبْطٍ ستَّةً، حتّىٰ تَتَامُّوا اثنين وسبعين، فقال: ليَتَخلَّفْ مِنكم رجلان، فتشاحُّوا، فقال: إنَّ لِـمَنْ قَعَدَ منِكم مِثْلَ أجْرِ مَنْ خَرَج، فقعدَ كالب ويُوشَع.

والبيت للفرزدق.

والزعازع: الرياحُ الشديدة، والأصل: اخْتِيرَ من الرجال، يصف قومَه بالسماحة والجود، في فصلِ الشتاء، الذي فيه تنْقطع المِيرةُ[1] عن أهل البوادي، وتَعِزُّ الأقوات، ويُعْدمُ المرْعَى، فمن كان يجودُ في ذلك الوقت، ففي غيرِه من الأوقاتِ أجْوَد.

وهو من أبيات «الكتاب»[2].

وقيل: هذا البيتُ إذا رُوي: «وَمِنّا» بالواو، يكون ظاهرَ التقطيع، وإنْ رُوِي بغيرها يكونُ أخرم[3]. فنقول: وَمِنْ نَلْ / فَعُولُنْ، لَذِي اخْتِيرَرْ / مَفَاعيلن. وكذا نقول: مِنْ نَلْ / فَعْلُن، لَذِي اخْتِيرَرْ / مفاعيلُن. والباقي ظاهر.

قولُه: (حتىٰ تَتَامُّوا)، **النهاية**: «وفي الحديث: «تَتَامَّتْ إلَيْهِ قُرَيْشٌ»، أي: جاءته متوافرة متتابعة». **الأساس**: «اجتمعوا، فتَـتَامُّوا عشَرة».

= وقوله: «سماحة» يعني: جوداً وكرماً.

انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٢٠)، و«ديوان الفرزدق» ص٤١٨، وفيه: «وخَيْراً» موضع: «وجُوداً».

وانظر كذلك: «الدرر اللوامع» (١: ١٤٣)، و«شرح ابن يعيش» (٥: ١٢٣).

والشاهد في البيت نصب «الرجال» بنزع الخافض، كما نصب لفظ «قوم» في ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ في الآية.

(١) الميرة ـ بكسر الميم ـ: الطعام.

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٩).

(٣) الأخرم من الشعر: ما كان في صدره وَتَدٌ مجموعُ الحركتين فخُرِم أحدهما وطُرِح. والـخَرْم: من عِلَل الطويل، وهو حذف فاء «فعولن»، ويسمَّىٰ «الثَّلْم». انظر: «لسان العرب» (٢: ١٤٥) مادة (خرم).

ورُوِي: أنه لم يُصِبْ إلّا سِتِّينَ شيخًا، فأوحىٰ اللهُ تعالىٰ إليه أن تختارَ من الشُّبّانِ عَشَرة، فاختارَهُم فأصبحوا شُيوخًا. وقيل: كانوا أبناءَ ما عدا العِشرين، ولم يَتَجاوزوا الأربعين، قد ذهبَ عنهم الجَهْلُ والصِّبا، فأمرَهُم موسىٰ أن يصوموا ويَتَطهَّروا ويُطَهِّروا ثيابَهم، ثم خرجَ بهم إلىٰ طُورِ سَيْنا، لميقاتِ ربِّه، وكانَ أمرَهُ ربُّه أن يأتيَه في سبعينَ من بني إسرائيل، فلما دنا موسىٰ من الجبلِ وقعَ عليه عَمودُ الغَمامِ حتىٰ تَغَشّىٰ الجبلَ كلَّه، ودنا موسىٰ ودخلَ فيه، وقال للقوم: ادنُوا، فدَنَوْا، حتّىٰ إذا دَخلوا في الغَمامِ وقعوا سُجَّدًا، فسَمِعوه وهو يُكَلِّمُ موسىٰ عليه السلام يأمُرُهُ ويَنْهاه: افعَلْ ولا تَفعَل.

ثم انكشفَ الغَمامُ فأقبلوا إليه، فطَلَبوا الرؤية، فوعَظَهُم وزجَرَهُم وأنكرَ عليهم، فقالوا: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [البقرة: ٥٥]، **فقال:** ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾،

قولُه: (**ثم انكشفَ الغَمامُ، فأقْبلوا إليه، فطَلَبوا الرؤية**) إلىٰ قوله: (**فقال:** ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾)، هذا التأويلُ مبنيّ علىٰ أن هذه القصةَ هي القصة الأولى، وهي علىٰ خلافِ نظْم الآيات، وأقوال المفسّرين.

أما نظم الآياتِ فظاهر. قال الإمام: «إنه تعالىٰ ذكر قصةَ ميقاتِ الكلام، وطلب الرؤية،
ل ثم أتبعها بذكر قصةِ العجْل وما يتصلُ بها. وظاهر الحال أن تكون هذه القصةُ مغايرةً
القه لمتقدِّمة. ولا يليقُ بالفصاحة أن يذْكر بعضَ القصة، ثم ينتقل إلىٰ أخرى، ثم يرجعَ إلىٰ
صةِ الأولى، فإنه يوجبُ نوعاً من الاضطراب. والأَوْلىٰ صونُ كلام الله المجيدِ عنه.
الثانيةِ أ وأيضاً، إنه تعالىٰ ذكر في القصةِ الأولىٰ أنه خرَّ موسىٰ صعِقاً، وجعل الجبل دَكّاً. وذكر في
قال: ﴿لَوۡ أن القومَ أخذتْهم الرَّجفةُ دُون موسى. وكيف يقال: إنه أخذتْه الرجفة، وهو الذي
وأيضا شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّٰيَۖ﴾.
السفهاء؟ ولم يأ، لو كانت الرجفةُ إنما حصلت بسبب طلبِ رؤيتِهم، لقال: أَتُهْلكنا بما يقوله

(١) «مفاتيح الغيب» ل: «بما فَعَلَ»، والفعل هو عبادة العجل»[1].

.(١٦:١٥)

يُريدُ: أن يَسمَعوا الرَّدَّ والإنكارَ من جِهتِه، فأُجيبَ ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ورَجَفَ بهم الجبلُ فصَعِقوا، ولما كانتِ الرَّجْفةُ ﴿قَالَ﴾ موسىٰ: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىٰ﴾، **وهذا تَـمَنٍّ منه للإهلاكِ** قبلَ أن يرىٰ ما رأىٰ من تَبِعةِ طَلَبِ الرؤية، ....

وقلت: وقال في «البقرة»: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ * ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٥-٥٦][1]، ولم يذكرْ فيه صعْقةَ موسىٰ عليه السلام ولا طلبَ الرؤية منه.

وأما أقوال المفسرين، فقد روىٰ محيي السنَّة عن السُّدّي أنه قال: «أمر الله تعالىٰ موسىٰ عليه السلامُ أن يأتيَه في ناس من بني إسرائيل، يعتذرون إليه من عبادةِ العجل، فاختار موسىٰ من قومِه سبعين رجُلاً، فلما أتوا ذلك المكان قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، فأخذَتْهم الصاعقة»[2].

وذكر في القصةِ الأولى: «أن الله تعالىٰ أنزل ظُلْمةً في سبعةِ فراسخ: فطَرد عنه الشيطان، وهوامَّ[3] الأرض، وكُشِطتْ له السماء، فرأىٰ الملائكة قياماً في الهواء، ورأىٰ العرشَ بارزاً، وكلّمه الله، وناجاه، فاستحلىٰ كلامَ الله، واشتاق إلىٰ رؤيتِه، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾»[4].

وكذا ذكر الواحدي[5]، وابنُ الأثير في «التاريخ الكامل»[6]. ونعوذُ بالله من إبطالِ الحق، وكيدِ الشيطان، وندعوه تعالىٰ أن يتجاوزَ عن المصنِّفِ بالغفران.

قولُه: (﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىٰ﴾، **وهذا تَـمَنٍّ منه للإهلاكِ**)، وطريقةُ إفادتِه

---

(١) والآيتان شاهدتان علىٰ أن موسىٰ عليه السلام لم يُصْعَق هذه المرة، ولم يطلب الرؤية في هذا الموضع.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

(٣) هوامّ: جمع هامة، وهي: اسم لكل مَخوفٍ من الأحناش. «الصحاح» (٥: ٢٠٦٢) مادة (همم).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ٢٧٥).

(٥) قال: «والمعنى: أني قد سمعت كلامك، فأنا أحبّ أن أراك». «الوجيز في التفسير» (١: ٢٩٨).

(٦) انظر القصة مفصلة في: «الكامل في التاريخ» (١: ١٠٨-١١٠).

كما يقولُ النادمُ علىٰ الأمرِ إذا رأىٰ سوءَ المغَـبَّة: لو شاءَ الله لأهلكَني قبلَ هذا.

﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ يعني: أَتُهْلِكُنا جميعًا؟ يعني: نَفسَه وإيّاهم، لأنه إنما طلبَ الرؤيةَ زَجْرًا للسفهاء، وهم طَلَبوها سَفَهًا وجَهْلًا.

التمنّي أن «لو» لامتناعِ الشيء لامتناع غيره، فناسبت معنىٰ التمني، لأنها لطلبِ غير الواقع واقعاً، وضمّ معها حصولَ ما يوجبُ الندم من تَبِعة طلبِ الرؤية، كما قال، فالمعنى: ليت مشيئتَك تعلّقت بإهلاكِنا قَبْلُ.

وقلت: إنما ذهب إلىٰ هذا المعنىٰ ليوافقَ ما أسّس عليه مذهبَه، وهو خلافُ الظاهر، لأن «لو» للامتناع، وإنما يتولّدُ معنىٰ التمني إذا اقتضاه المقام، وهاهُنا المقامُ يقتضي ألا يهْلكَهم حينئذ، لقوله: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾؟

قال محيي السنة: «لَـمّا رأوا الـهيبة، أخذتْهم الرّعدة، فرَحِمهم موسى، وخاف عليهم الموت، واشتدّ عليه فقدُهم، وكانوا له وزراءَ مطيعين، وذلك قوله: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ﴾»[1].

وقال القاضي: «عَنَىٰ بقولِه: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم﴾: أنك قدِرْت علىٰ إهلاكِهم قبل ذلك، بحملِ فرعونَ عليهم، أو إغراقِهم في البحر، فترحَّمْتَ عليهم بالإنقاذ منها، فإن ترحَّمْتَ عليهم مرة أخرى، لم يبْعدْ من عميمِ إحسانِك»[2].

قولُه: (سوء المغَبَّة)، الجوهري: «غِبُّ كلّ شيء: عـاقـبتُه. وقـد غبَّـت الأمـورُ، أي: صارت إلىٰ أواخرها».

قولُه: (يعني: أتُهلِكُنا جميعاً؟ يعني: نَفْسَه وإيّاهم): يريد أنه استبعدَ هَلاكَ نفسه لإهلاك القوم، يدلُّ عليه قوله: «لأنه إنما طلبَ الرؤيةَ زجْراً للسفهاء، وهم طلبوها سفَهاً».

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٣). وقد ذكر هذا المعنىٰ مع معنًى آخر قبله كالذي ذكره الزمخشري.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ أي: مِحْنتُك وابتِلاؤُكَ حينَ كلَّمْتَني وسَمِعوا كلامَك، فاستَدَلُّوا بالكلام علىٰ الرؤيةِ استدلالًا فاسِدًا، حتى افتُتِنوا وضَلُّوا، ﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِي مَن تَشَآءُ﴾: تُضِلُّ بالمِحْنةِ الجاهلينَ غيرَ الثابتينَ في معرفتِك، وتَهْدي العالِمينَ بك الثابتينَ بالقولِ الثابت. وجعلَ ذلك إضلالًا من الله وهُدًى منه، لأنَّ مِحْنَته لما كانت سَببًا لأنْ ضَلُّوا واهتَدَوْا، فكأنه أضلَّهم بها وهَداهُم؛ علىٰ الاتساعِ في الكلام، ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾: مولانا القائمُ بأمورِنا.

قال محيي السنة: «﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ يعني: عبدَةَ العجْل، ظنَّ موسىٰ أنهم عُوقِبوا باتخاذ بني إسرائيلَ العجل»(١).

والظاهر أن الفاء في قوله: ﴿فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾ فصيحة(٢)، إذ التقدير: واختار موسىٰ قومَه سبعين رجُلاً لميقاتنا، فحَضروا الميقات، وقالوا: أَرِنا الله جهرة، فأخذتهمُ الرّجفة، فلما أخذتهم الرَّجْفةُ قال: «ربِّ...».

يدلُّ عليه ما في «البقرة»: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥].

قولُه: (﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ أي: مِحْنتُك [وابتِلاؤُكَ] حينَ كلَّمْتَني وسَمِعوا كلامَك، فاستَدَلُّوا بالكلام علىٰ الرؤيةِ): قال محيي السنّة: «﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾، أي: التي وقع فيها السفهاء»(٣).

وقال القاضي: «أَوْجَدْتَ في العجْل خُواراً، فزاغوا به»(٤).

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

(٢) أي: جزائية، يترتّب ما بعدها علىٰ ما قبلها، ويكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٣).

﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا﴾: وأثبِتْ لنا واقسِمْ ﴿فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةً﴾: عافيةً وحياةً طيِّبةً وتوفيقًا في الطاعة، ﴿وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ الجنَّةَ، ﴿هُدۡنَآ إِلَيۡكَ﴾: تُبْنا إليك. وهادَ إليه يهودُ: إذا رَجَعَ وتاب، والهودُ: جمعُ هائد، وهو التائب، ولبعضِهم:

يا راكِبَ الذّنْبِ هُدْ هُدْ   واسجُدْ كأنّـكَ هُدْهُـدْ

وقرأ أبو وَجْزةَ السَّعْدي: «هِدْنا إليك» بكَسْرِ الهاء، مِن: هادَه يَهيدُه: إذا حرَّكه وأمالَه. ويَحتَملُ أمرين: أنْ يكونَ مبنيّاً للفاعلِ والمفعول، بمعنىٰ: حرَّكْنا إليكَ أنفسَنا وأمَلْناها، أو حُرِّكنا إليك وأُمِلْنا؛ علىٰ تقدير: فُعِلْنا، كقولك: عِدْتَ يا مريضُ، بكسرِ العين، فُعِلْت؛ من العِيادة. ويجوز: «عِدتَ» بالإشمام، و«عُدْتَ» بإخلاصِ الضمَّةِ فيمن قال: عُودَ المريضُ، وقُولَ القولُ. ويجوزُ علىٰ هذه اللغةِ أن يكونَ ﴿هُدْنَآ﴾ بالضمِّ: فُعِلْنا؛ من: هادَه يَهيدُه.

﴿عَذَابِيٓ﴾ مِن حالِه وصِفَتِه أنّي ﴿أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾ أي: مَن وَجَبَ عليَّ في الحِكمةِ تعذيبُه، ولم يكُنْ في العفوِ عنهُ مَساغٌ لِكونِه مَفسَدةً.

وقلت: ثم قولُه: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾ شروعٌ فيما جاء به وقومُه من الاعتذار، علىٰ ما سبق قولُه عن السُّدِّي، «إنه أمر الله تعالىٰ موسىٰ عليه السلام أن يأتيَه في ناسٍ من بني إسرائيل، يعتذرون إليه من عبادةِ العجل»[١].

قولُه: (ويَحتَملُ أمْرين)، أي: القراءةُ بكَسْرِ الهاء[٢].

قولُه: (﴿عَذَابِيٓ﴾ مِنْ حالِه وصِفَتِه أنّي ﴿أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾) إلىٰ آخره، يشيرُ إلىٰ أن هذا الجوابَ وارد علىٰ الأسلوبِ الحكيم، وهذا ـ أعني قوله: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

(٢) انظر في هذه القراءة: «المحتسب» (١: ٢٦٠).

وأمّا «رَحْمَتِي» فمِن حالِها وصِفَتِها أنَّها واسعةٌ تبلغُ كلَّ شيء، ما مِن مُسلمٍ ولا كافرٍ ولا مُطيعٍ ولا عاصٍ إلّا وهو مُتقلِّبٌ في نِعمتي.

وقرأ الحسنُ: «مَن أساء» مِن الإساءة، **فسأكتبُ هذه الرحمةَ كِتْبةً خاصّةً منكم ـ يا بَني إسرائيل ـ** للذينَ يكونون في آخرِ الزَّمان مِن أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ، ....

﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ـ كالتمهيد للجواب، والجواب: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾.

طلب موسىٰ عليه السلام الغفرانَ والرحمة والحسنةَ في الدارين، لنفسِه ولأمّتِه خاصة، بقولِه: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا﴾، وتعليله بقولِه: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾. وأجابه تعالىٰ: بأن تقْييدَك المطْلَقَ ليس من الحكْمة، فإنّ عذابي من شأنه أنه تابعٌ لمشيئتي، فإن أمّتك، لو تعرضوا لِما اقتضىٰ الحكمة تعذيبَ مَن باشره، لا ينفعُهم دعاؤك لهم، وإنّ رحمتي مِن شأنِها أن تعمّ الخلْق: صالحَهم وطالحهم، مؤمنَهم وكافرهم، فتخصيصُك لأمّتك بقوله: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [الأعراف: ١٥٦] تحجُّرٌ[1] للواسع.

قولُه: (فسأكتبُ هذه الرحمةَ كِتْبةً خاصة منكم يا بني إسرائيل)، «مِنْ» في «مِنْكُم»: للذين يكونون[2].

وشاهدُ الاختصاصِ ترتُّب ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾ علىٰ الأوصافِ المتواليات، ومنها قوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ﴾ الآية. ولا شكَّ أن الموصوفَ بها لم يوجدْ إلا في زمن نبيّ الرحمةِ صلوات الله عليه ممن آمن منهم.

وأما تطبيقُ هذا الكلامِ علىٰ دعاء موسىٰ عليه السلام فإن قولَه: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾ كالقول بالموجب، لأنه عليه السلامُ جعل العلةَ الوصف بكونِهم تائبين راجعين من الذنوب إليه، بقوله: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾. ولما لم يكن الوصفُ كافياً قرّره وضمّ معه الوصفَ بالتقْوى،

---

(١) بمعنىٰ تقييد وتضييق.

(٢) أي: في قول الزمخشري بعد ذلك: «للذين يكونون في آخر الزمان من أمّة محمد ﷺ».

....

وبأداء الزكاة، والإيمانِ بجميع الكتبِ المنزّلة، وسائرِ الآيات، ومتابعة النبي الأمّي، حبيبه صلوات الله عليه.

يعني: الذي يوجب اختصاصَ الحسَنَتَيْن[1] معاً هذه الصفاتُ المتعدّدة، لا التوبةُ المجرَّدة، وجعل قولَه: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ تمهيداً وتوطئة للجواب.

يعني: أن الحسنةَ الدنيوية عامة، فلا تختَصُّ بأمّتِك، فإن المؤمنَ والكافر، والبَرّ والفاجر، يعيشون برحمته، وأما الحسنةُ الأخرويةُ فمختصّة بالمتّقين، كما أن عذابي مُصيب[2] لمن لم يكن متَّقياً. ثم رتّب علىٰ هذا التقريرِ بالفاء قوله: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إلىٰ آخره.

وهو علىٰ مِنوالِ قولِه تعالىٰ جواباً عن قَولِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾، أي: اجعلْ مِن ذريتي للناسِ إماماً ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤][3].

ويؤيد هذا التقريرَ ما روىٰ محيي السنّة عن الحسن وقتادة: «وَسِعت رحمتُه في الدنيا البَرَّ والفاجر، وهي يومُ القيامةِ للمتَّقِين خاصّة»[4].

وأما قضيةُ النظم فهو أنه تعالىٰ لما أورد في هذه السورةِ قصصَ الأنبياء، وأحوالَ القرون الماضية، ومِن جملتها قصّةُ موسىٰ عليه السلام، وأراد أن يتخلصَ منها إلىٰ مدحِ سيد المرسلين، وقائدِ الغرّ المحجّلين، حكىٰ من موسىٰ هذا الدعاء، ليوردَ عليه الجوابَ علىٰ

---

(١) يعني: الحسنة الدنيوية والحسنة الأخروية في قوله: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾.

(٢) في (أ): «يصيب»، وفي (ج): «نصيب».

(٣) في الآية أسلوب القول بالموجب أو الأسلوب الحكيم.

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

الذينَ هم بجميعِ آياتِنا وكتُبِنا يُؤمنونَ، لا يكفرونَ بشيءٍ منها.

الأسلوبِ الحكيم[١]، ويجعلَه تخلّصاً إلىٰ ذكر أمّته ﷺ ثم يتخلصُ من ذكرهم إلىٰ مدحِه صلوات الله عليه.

ولهذا قال صاحب «المثل السائر»: «هذا من التخلّصاتِ الفائقة التي تسْكرُ العقول، وتحيّرُ الأوهام»[٢].

وقلت: ما أحسَنَ تعقيبَه بقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾!

يعني: اسمعوا، أيها اليهودُ خاصة، هذا الدعاءَ والإجابة، واعْلموا أن نبيَّكم وكتابَكم شاهدان بأن اختصاصَ الحسَنتَيْن إنما يكون بالتَّقْوى، وبمتابعة النَّبيّ الأمي المكتوبِ اسمُه في التوراة والإنجيل، وهو تبكيتٌ لليهود، وتنبيه لسائرِ الناس علىٰ افتراء اليهود أنه مبعوثٌ إلىٰ العرب خاصة. وذلك أن بعض اليهودِ كانوا يقولون: إنه مبعوثٌ إلىٰ العربِ خاصة[٣].

قال الزجّاج: «هذا أبلغُ الاحتجاج عليهم، لأنه إخبارٌ بما في كتبهم. فَمَن لم يكتب، ولم يقرأ، ولم يسمع، فإيتاؤه بما في كتبهم من آياته العظام»[٤].

قولُه: (هم بجميعِ آياتِنا وكتُبِنا يُؤمنونَ، لا يكفرونَ بشيءٍ منها) دلّ علىٰ الاختصاص[٥]:

---

(١) أي: بقوله: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ وقد سبق بيانه.

(٢) «المثل السائر» (٢: ٢٥٣)، وفيه: «ويسحر الألباب» موضع «وتحيّر الأوهام».

(٣) قوله: «وذلك أن بعض اليهود كانوا يقولون: إنه مبعوث إلى العرب خاصة» سقط من (ط).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٩) بتصرّف يسير. وقوله: «مِن آياته» خبر «إيتاؤه».

(٥) يعني في قوله تعالى: ﴿بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ قصر أو اختصاص طريقةُ تقديم ما حقه التأخير وهو ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾، إذ قدّم، وحقه أن يتأخر عن الفعل والفاعل ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، وهو من باب قصر الصفة علىٰ الموصوف، وفي الكلام كذلك استغراق كما وضح بعد ذلك.

﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ﴾ الذي نُوحي إليه كتابًا مُختصًّا به، وهو القرآن، ﴿ٱلنَّبِىَّ﴾: صاحبَ المُعجِزات، ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ﴾: يجدُ نَعْتَه أولئك الذينَ يتَّبعونَه مِن بني إسرائيل، ﴿مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾، ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: ما حُرِّمَ عليهم مِن الأشياءِ الطيِّبة، كالشُّحومِ وغيرِها، **أو ما طابَ في الشَّريعةِ والحُكم**، ....

التقديمُ، وعلىٰ الاستغراق: جمعُ الآيات، وإضافتُها إلىٰ الله، وكونُ الكلام تعريضاً ببعض أمّة موسى، وهم الذين أَوْمَىٰ إليهم بقولِه: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ والله أعلم.

قولُه: (﴿ٱلنَّبِىَّ﴾: **صاحبَ المُعجِزات**)، إشارة إلىٰ أنه تعالىٰ جمعَ بين ذكْرِ الرسول والنبيِّ في الوصف، ولا بدَّ من المخالفةِ بين مفهومَيهما، وذكرَ في سورة «مريم» أن «الرسولَ: هو الذي معه كتاب من الأنبياء، والنبيّ: الذي يُنْبِئ عن الله، وإن لم يكنْ معه كتاب»، وإلىٰ الأولِ الإشارة بقوله: «الذي نُوحِي إليه كتاباً مُختصّاً به»[1]، وإلىٰ الثاني بقوله: «﴿ٱلنَّبِىَّ﴾: صاحب المعجزات»، لأنه لا بدَّ لكل من ادَّعَىٰ النبوّةَ من معجزة، ليثْبِتَ دعواه بها.

قال الزجّاج في قصةِ «شعيب»: «وقد أخطأ القائلُ بقوله: لم يكن لشعيبٍ آية. ولو ادّعىٰ مُدَّعٍ النبوة بغير آية، لم يُقْبل منه»[2].

قال القاضي: «إنّما سمّاه رسولاً بالإضافة إلىٰ الله، ونبيّاً بالإضافة إلىٰ العباد»[3].

قولُه: (**أو ما طابَ في الشَّريعةِ والحُكْم**) عطف علىٰ قولِه: «ما حُرِّم عليهم من الأشياء»، والطَّيّبات: إما بحسَبِ ملاءمة الطبعِ من الأشياء المستلذَّة. وهي ما حرّمَ الله عليهم، من

---

(١) يعني بذلك «الرسول»، والفرق بينه وبين النبي: «أن الرسول: إنسان بعثه الله إلىٰ الخلْق لتبليغ الأحكام. والنبي: من أُوحِي إليه بملَك، أو أُلـهِم في قلبه، أو نُبِّه بالرؤيا الصالحة. فكل رسول نبي من غير عكس». انظر: «كتاب التعريفات» ص١١٠، ٢٣٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩١).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٤).

مما ذُكِرَ اسمُ الله عليه مِن الذبائِح، وما خَلا كَسْبُه من السُّحْت، ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾: ما يُسْتَخبَثُ مِن نَحْوِ الدَّمِ والمَيْتةِ ولحمِ الخِنزير، وما أُهِلَّ لغيرِ الله به، أو ما خبُثَ في الحُكْم، كالرِّبا والرِّشْوةِ وغيرِهما من المكاسبِ الخبيثة.

الإصْرُ: الثِّقْلُ الذي يَأصِرُ صاحبَه، أي: يَحبِسُه مِن الحَراكِ لثِقَلِه، وهو مَثَلٌ لثِقَلِ تكليفِهم وصُعوبتِه، نحو: اشتراطِ قَتْلِ الأنفُسِ في صِحَّةِ توبتِهم، وكذلك **الأغْلال**، مَثَلٌ لِمَا كانَ في شَرائِعهم من **الأشياءِ الشاقَّة**، نحو: بَتِّ القضاءِ بالقِصاصِ عَمْدًا كان أو خَطأً مِن غيرِ شَرْعِ الدِّية، وقَطْعِ الأعضاءِ الخاطئة، وقَرْضِ موضعِ النجاسةِ من الجِلْدِ والثَّوب، وإحراقِ الغنائِم، وتحريمِ العروقِ في اللَّحم، وتحريمِ السَّبْت.

لحومِ الإبل، والشحوم، وغيرها. وإما بحسَبِ الشرعِ والحكْم، وهو إمّا في المأكولِ أو في غيره.

وإلىٰ الأوَّل أشار بقولِه: «مِمّا ذُكِر اسم الله عليه من الذبائح»، وإلىٰ الثاني بقوله: «وما خلا كَسْبه من السُّحْت».

وأما «الخبائث» فهو: إما بحسَبِ استخباثِ العقل، كالدَّمِ والميتة، وإما بحسب الحكْم، كالربا والرِّشوة.

والطَّيبات ـ علىٰ التفسيرِ الثاني ـ هو أحْرَى، لاقتضاءِ المقام، لأن قولَه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾. والجملةُ بيانٌ لكونِه صلواتُ الله عليه نبيّاً مكتوباً في التوراةِ والإنجيل، لأنَّ النبي هو الواضعُ للحكْمِ والشريعة.

قولُه: (مِنَ الحَرَاك)، الجوهري: «ما بِه حَرَاكٌ، أي: حركة».

قولُه: (الأغلال: مَثَلٌ لِمَا كانَ في شَرائِعهم من الأشياءِ الشاقَّة): قال الزجّاج: «الأغلال: تمثيل. ألا ترىٰ أنك تقول: «قد جعلْتُ هذا طَوْقاً في عنقِك، وليس هناك طوق.

وعن عطاء: كانت بنو إسرائيل إذا قامت تُصلِّي لَبِسوا المُسُوحَ وغَلُّوا أيديَهم إلىٰ أعناقِهم، وربّما ثَقَبَ الرجلُ تَرْقُوتَه، وجَعَلَ فيها طَرَفَ السِّلسلةِ وأوثقَها إلى السّاريةِ يَحبِسُ نفسَه علىٰ العبادة. وقُرِئَ: (آصارَهم) علىٰ الجمْع.

﴿وَعَزَّرُوهُ﴾: ومَنَعوه حتىٰ لا يقوىٰ عليه عَدُوّ، وقُرِئَ بالتخفيفِ، وأصْلُ العَزْر: المنع، ومنه: «التعزيرُ»: الضَّرْبُ دونَ الحدّ، لأنه منعٌ عن مُعاودةِ القبيح، ألا ترى إلىٰ تسميتِه الحدَّ، والحدُّ هو المنْع. و﴿ٱلنُّورَ﴾: القُرآن.

فإنْ قلت: ما معنىٰ قولِه: ﴿أُنزِلَ مَعَهُۥ﴾، وإنّما أُنزِل معَ جبريل؟ قلتُ: معناه أُنزِل مَعَ نُبوّتِه، لأنّ استِنباءَه كان مَصْحوبًا بالقرآنِ مشفوعًا به. ويجوز أنْ يعلَّق بـ ﴿ٱتَّبَعُوا﴾.

وإنما تأويلُه: إنّي قد ولَّيتُك هذا، وألْزمتُك القيامَ به، فجعلْت لزومَه لك كالطَّوْق في عنقِك»[1].

قولُه: («آصارَهم» علىٰ الجمْع) هذه قراءة ابن عامر[2].

قولُه: (الضَّرْبُ دونَ الحدّ)، أي: الضربُ الذي هو دون الحدِّ[3]، وسُمِّي تعزيراً لكونه مانعاً من المعاودة، كما سُمِّيت العقوبةُ المُعِينة علىٰ ارتكابِ المَناهِي الشرعيةِ «حدّاً»، لكونه مانعاً أيضاً.

قولُه: (معناه: أُنزِل مع نُبوّتِه). علّق ﴿مَعَهُۥ﴾ تارةً بـ﴿أُنزِلَ﴾، وأخرىٰ بـ﴿ٱتَّبَعُوا﴾، فعلىٰ الأول هو حالٌ من الضمير في ﴿أُنزِلَ﴾، والمضافُ مقدّر. المعنى: اتّبعوا النور الذي أُنزِلَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢١).

ونقَلَ الطيبي كلامَ الزجاج هذا يدل علىٰ موافقته إياه علىٰ أن قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ﴾ من باب التمثيل كما وضح.

(٢) انظر في توجيه هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٩)، و«حجّة القراءات» ص٢٩٨.

(٣) قوله: «أي الضرب الذي دون الحدِّ» أثبته من (ط).

أي: واتَّبِعوا القرآنَ المُنزلَ مع اتّباعِ النبيِّ والعَمَلِ بسُنَّتِهِ وبما أمَرَ به ونَهىٰ عنه، أو: واتَّبِعوا القرآنَ كما اتَّبعه، مُصاحِبِينَ له في اتّباعِه.

فإن قلتَ: **كيف انطبقَ هذا الجوابُ علىٰ قولِ موسىٰ** عليه السَّلامُ ودُعائِه؟ قلتُ: لـمّا دعا لنفسِه ولبني إسرائيل، أُجيبَ بما هو مُنْطَوٍ علىٰ توبيخِ بني إسرائيلَ علىٰ استجازتِهم الرؤيةَ علىٰ الله تعالىٰ وعلىٰ كُفْرِهم بآياتِ الله العِظام التي أَجْراها علىٰ يَدِ موسىٰ، وعُـرِّضَ بذلك في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ﴾، وأُريدَ أنْ يكونَ استماعُ أوصافِ أعقابِهم الذين آمنوا برسولِ الله ﷺ وما جاءَ به، كعبدِ الله بنِ سَلامٍ وغيرِه مِن أهلِ الكتابَينِ لُطفًا لهم وترغيبًا في إخلاصِ الإيمانِ والعملِ الصالح، وفي أَنْ يُحشروا معهم، ولا يُفرَّقَ بينهم وبين أعقابِهم عن رحمةِ الله التي وَسِعَت كلَّ شيء.

مصحوباً معه نبوّته. يعني: أن حكْمَ ثبوت نبوّتِهِ نزل من السماء، وهو مشفوعٌ بهذا النُّور، وإنما سُمِّي القرآنُ نوراً لأنه بإعجازه ظاهرٌ في نفسه، مُظْهِر لغيره، كاشفٌ للحقائق، مُـجَلٍّ لظلمات الباطل.

وعلىٰ الثاني يكون ظرفاً لـ﴿ٱتَّبِعُوٓاْ﴾، فيكون كلُّ واحد من النورِ والنبيِّ مستقِلاً بالاتّباع. وقد أشير به إلىٰ متابعةِ الكتاب والسنّة. ومن ثَمَّ قال: «مع اتّباع النبي، والعملِ بسنّته».

ويجوز أن يكونَ ﴿مَعَهُۥٓ﴾ حالاً من فاعل: ﴿ٱتَّبِعُوٓاْ﴾، أي: اتَّبعوا القرآنَ مصاحبين للرسولِ ﷺ في متابعتِه.

قولُه: (**كيف انطبقَ هذا الجوابُ** ـ يعني: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾ إلىٰ آخره ـ **علىٰ قول موسى؟**)، يريد: ﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَ﴾. بدليلِ قولِه في الجواب: «لـمّا دعا لنفسِه ولبني إسرائيل»، يعني: كيف دعا نبيُّ الله لنفسِه ولبني إسرائيل بالخير، وأجيبَ بما فيه التهديد والتوبيخ؟ فما وجْه المطابقة؟

[﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ١٥٨]

﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ قيل: بُعِثَ كلُّ رسولٍ إلىٰ قومِه خاصّة، وبُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ إلى كافّةِ الإنسِ وكافةِ الجنّ، و﴿جَمِيعًا﴾ نَصْبٌ علىٰ الحالِ من ﴿إِلَيْكُمْ﴾.

فإن قُلت: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: الأحسَنُ أن يكونَ مُنتَصِبًا بإضمارِ «أعني»، وهو الذي يُسمَّىٰ النَّصْبَ علىٰ المَدْح، ....

وخلاصةُ الجواب: أنه من الأسلوبِ الحكيم، وأن التهديدَ والتوبيخ توطئةٌ للجواب. والجواب قوله: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾، وهو كالقول بالموجب، كما سبق.

وفائدةُ الجواب بعد التوبيخ إرادةُ اللطف في حقّهم، والانزجارُ عن ارتكاب المعاصي، والترغيبُ في إخلاصِ الإيمان، والعمل الصالح، كأعقابِهم الذين اتَّبعوا النبيَّ الأمّي، ليَنْدرجوا في زمرتِهم، حتىٰ لا يفرَّقَ بينهم وبينهم عن رحمة الله.

فالجوابُ منْطوٍ علىٰ الترهيبِ والترغيب، والتخْليةِ بعد التحلية.

فقولُه: «وأُرِيدَ أن يكون» عطفٌ علىٰ قولِه: «أُجِيب»، وكلاهما جواب «لما».

وقولُه: «وعرَّضَ» متعلّق بـ«مُنْطَوٍ علىٰ توبيخِ بني إسرائيلَ» يعني: قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ قرينةٌ لإرادةِ التوبيخ، بقوله: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ للذين كفَروا بآياتِ الله، واستجازوا الرؤية، علىٰ سبيلِ التعريض[(١)].

قولُه: (الأحسَنُ أن يكونَ مُنتَصِباً بإضمارِ «أعني»): فإن قلتَ: القولُ إنما كان أحسن، لأنه لم يلزمْ منه الفصلُ بين الصفةِ والموصوف، كما قيل. قلتُ: لا أُبَالِي به، إذا ساعدت عليه

---

(١) سبق ذكر التعريض في هذه الآية.

ويجوز أن يكونَ جرًّا على الوصْف، وإنْ حِيلَ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بقولِه: ﴿إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، وقولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بَدَلٌ من الصِّلةِ التي هي ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وكذلك ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، وفي ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيانٌ للجملةِ قَبْلها، لأنّ مَن مَلَكَ العالَمَ كان هو الإلهَ على الحقيقة، وفي ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ بيانٌ لاختِصاصِه بالإلهية،

الفخامة، وإنما الفخامةُ مع الأول[1]، لاستقلالِهِ جملةً مؤذنة بأن المذكور علَم فيه، أي: اذْكُر من لا يَخْفَىٰ شأنُه عند الـمُوافِق والمخالف، بخلاف الوصف، وإن كانت أوصافُ الله جاريةً على المدح.

قولُه: (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: بَدَلٌ من الصِّلةِ): اعلم أن في قوله: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيانٌ للجملةِ قبلها»، بعد قوله: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بدلٌ من الصلة»، وكذا قوله: «﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ بيانٌ لاختصاصه» بعد قوله: «وكذلك: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾» أي: بدل، إيذاناً[2] بأنَّ البدلَ بيان، وأن قولَه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مشتملٌ على معنَيَيهما إجمالاً. وذلك أن مالكَ السمواتِ والأرضِ هو الإلـه على الحقيقة، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

ومَن كان إلهاً على الحقيقة، كان مُـحْيِياً ومميتاً، لأن غيرَ الإله الحقيقيِّ لا يقْدرُ عليهما، ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فالوجهُ أن يقال: إن مالكَ السموات والأرض، فيه دلالةٌ على أنه ينبغي أن يكونَ [متصرّفاً فيهما] تصرُّفاً تامّاً، وألا يكونَ متصرّفاً فيهما غيرُه، لقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وإلى الأول الإشارةُ بقولِه: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾. وإلى الثاني[3] بقولِه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

---

(١) يعني إعراب «الذي» منتصباً على المدح.

(٢) قولُه: «إيذانًا» اسم «إن» في قوله: «اعلم أنّ في قولِه».

(٣) يعني بالأول: تصرُّفَ الله التامَّ في السماوات والأرض، وبالثاني: عدم تصرُّفِ غيرِه فيهما.

لأنه لا يَقدِرُ علىٰ الإحياءِ والإماتةِ غيرُه، ﴿وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾: وما أنزَلَ عليه وعلىٰ مَن تَقدَّمَه من الرُّسُلِ مِن كُتُبِه ووَحْيه ـ وقُرِئ: «وكَلِمتَه» علىٰ الإفراد، وهي القُرآن ـ، أو أرادَ جنسَ ما كلَّمَ به. وعن مُجاهد: أراد عيسىٰ ابنَ مريم. وقيل: هي الكلمةُ التي تكوَّنَ عنها عيسىٰ وجميعُ خَلْقِه، وهي قولُه: «كُنْ»، وإنّما قيل: إنَّ عيسىٰ كلمةُ الله، فخُصَّ بهذا الاسم، لأنه لم يكنْ لكونِه سَببٌ غيرُ الكلمة، ولم يكنْ مِن نُطفةٍ تُمنىٰ، ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: إرادةَ أنْ تهتَدوا.

قولُه: (وعن مُجاهد: أراد عيسىٰ ابنَ مريم): روينا عن البخاريِّ عن عُبادةَ[1] عن النبيِّ ﷺ قال: «مَن شَهِد أن لا إلَهَ إلا الله، وَحدَه لا شَريكَ لَه، وأَنَّ محَمَّداً عَبدُه ورَسولُه، وأنَّ عيسىٰ عَبد الله ورسولُه، وكلمَتُه ألقاهَا إلىٰ مريمَ، ورُوحٌ مِنه، والجَنَّة حَقٌّ، والنَّارَ حَقٌّ، أدخَلَه الله الجَنَّة، عَلىٰ ما كانَ مِن العَمَل»[2].

وقلت: إن القولَ بأن عيسىٰ كلمةُ الله علىٰ ما هو عليه، مختصٌّ بالمسلم لا غير.

قال القاضي: «أُرِيدُ بالكلمةِ عيسىٰ تعريضاً باليهود، وتنبيهاً علىٰ أنّ من لم يؤمنْ به لم يُعتَبَر إيمانه»[3].

قولُه: (إرادة أن تهتدوا): قال القاضي: «جعل رجاءَ الاهتداء أثرَ[4] الأمْرين، تنبيهاً علىٰ أن مَن صدّقه، ولم يتابعْه بالتزام شرعِه، فهو يعدُّ في خططِ الضلالة»[5].

---

(١) يعني: ابن الصامت.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٣٥) ومسلم (١٤٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٥).

(٤) أثر، أي: بعد. ويقصد بالأمْرين قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ ... وَٱتَّبِعُوهُ﴾.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٥).

فإنْ قُلتَ: هَلّا قيل: «فآمِنوا بالله وبي»، بعدَ قولِه: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾؟ قلتُ: عَدَلَ مِن المُضْمَرِ إلىٰ الاسمِ الظاهرِ لتَجْرِيَ عليه الصِّفاتُ التي أُجْرِيَت عليه، ولِما في طريقةِ الالتفاتِ من مَزِيّةِ البلاغة، **وليُعْلَمَ أنّ الذي وَجَبَ الإيمانُ به واتّباعُه هو هذا الشخصُ المُستَقِلُّ** بأنه النبيُّ الأميُّ الذي يُؤمِنُ بالله وكلماتِه، **كائنًا مَن كان**، أنا أو غيري، إظهارًا للنَّصَفة وتفاديًا من العَصَبيّةِ لنفسه.

[﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ ١٥٩]

قولُه: (**وليُعْلَمَ أنّ الذي وَجَبَ الإيمانُ به واتّباعُه هو هذا الشخصُ المُستَقِلُّ**): هذا يجوز أن يكونَ فائدة ثالثة مستقلّة للعدول، فيكونُ من بابِ التجريد[1]، يعني أنه ﷺ خاطبَهم بقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، فلما أراد أن يدعوَهم إلىٰ متابعته، جرّدَ عن نفسِه الزكية ﴿ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾، الموصوف بما يجبُ علىٰ كلِّ أحدٍ متابعته، كأنه قال: لا أدَّعِي أني ذلك الموصوف[2]، فانظروا مَنْ هو، فاتَّبِعوه كائناً مَن كان، أنا أو غيري.

والخطاب علىٰ سبيل الاستدراج[3].

ومعنىٰ الاستقلالِ يفيده التجريد، كقولهِم: «مررْتُ بالرجُل الكريم، والنَّسْمةِ المباركة».

قولُه: (**كائناً من كان**): حالٌ من المشار إليه، وهو «الشخصُ المستقلّ»، والعاملُ معنىٰ اسم الإشارة، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «المستقلّ».

قال الخطيبُ بن زكريا: الحالُ قد يكون فيها معنىٰ الشَّرطِ، كما أنّ الشَّرطَ فيه معنىٰ

---

(١) أي: جرد من نفسه شخصاً آخر بقوله: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ...﴾ كما سيوضح.

(٢) من قوله: «بما يجب على كل أحد» إلىٰ هنا سقط من (أ).

(٣) الاستدراج هو في قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ...﴾، حيث تلطف النبي ﷺ بقومه، بهذه العبارة الرقيقة، ليُذْعِنوا له، ويسرعوا إلىٰ قَبول دعوته.

....

الحال، فالأوّلُ: لأفعلَنَّه كائناً من كان، أي: إن كان هذا وإن كان هذا، والثاني: كقول عمرو ابن معدي كرب:

لـيسَ الجـمالُ بمِئـزَرٍ فـاعلَمْ وإن رُدّيـتَ بُـرْدَا[1]

أي: ليس جمالُك بمئزرٍ مُرَدًّى معه بُرداً.

قال بعض الأدباء: كيف يكونُ ذو الحال مشخّصاً محدَّداً والحالُ غير محدّدٍ؟ قلتُ: ليس ذو الحال بمحدّد، إذ المرادُ بقوله: «هذا الشخص المستقلّ» هذا هو الموصوفُ الذي مُيِّزَ بتلك الصفاتِ التي أُجريت عليه، وجعلَـتْهُ كالمشخَّصِ المعَيَّن، ونظيرهُ قول الحامد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فإنه بعد إجراء تلك الصفات علىٰ اسمِ الذّاتِ كأنّه اعتمَدَ أنه عزّ وجلّ كالمُشاهَدِ الحاضِرِ يخاطبه بقوله: ﴿إِيَّاكَ﴾، علىٰ أنه من الجائزِ أنْ يقال: اضربْ زيداً كائناً من كان، قلنا: ليس ذو الحال بمحدّدٍ، مع أنّ المرادَ به رسولُ الله ﷺ ليستقيم الذهاب إلى التجريد. وأنشدَ أبو علي:

أفـاءت بنـو مـروانَ ظُلـماً دِماءَنـا وفي الله إن لم يعـدلوا حَكَـمٌ عَـدْلُ

قال ابن جنّي: «وهو تعالىٰ أعرفُ المعارف، وقد سمّاه الشاعر: حَكَماً عَدْلاً، فأخرجَ اللَّفظَ مخرجَ التَّنكيرِ، فقد ترىٰ كيف آلَ الكلامُ من لفظِ التنكير إلىٰ معنى التّعريفِ»[2].

وأنشد المصنِّفُ ـ مستشهداً لقراءة من قرأ: «فكانت وردةٌ كالدِّهان» [الرحمن: ٣٧] بالرفع ـ قولَ القائل:

فلـئنْ بقيـتُ لأرحَلَـنَّ بغَـزْوةٍ تحوي الغنـائِمَ أو يمـوتَ كـريمُ[3]

---

(١) من أبيات الحماسة. انظر «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١: ٥٠).

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٤٢).

(٣) من قوله: «قال الخطيب بن زكريا» إلىٰ هنا أثبته من (ط)، ولم يرد في سائر الأصول.

﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ﴾: هُم المُؤمنونَ التائبونَ من بني إسرائيل، لمّا ذكَرَ الذين تَزلزَلوا منهم في الدِّينِ وارتابوا حتىٰ أَقدَموا علىٰ العظيمتَين: عبادةِ العِجْلِ واستِجازةِ رؤيةِ الله تعالىٰ، ذكَرَ أنّ منهم أمةً مُوقنينَ ثابتينَ يَهدُونَ الناسَ بكلمةِ الحق، ويَدُلّونَهم علىٰ الاستقامةِ ويُرشِدونَهم، وبالحقِّ يَعدِلونَ بينَهم في الحكمِ لا يَجورون، أو أرادَ الذين وَصَفَهم ممَّن أدرَكَ النبيَّ ﷺ وآمَنَ به مِن أعقابِهم. وقيل: إنّ بني إسرائيل لـمّا قَتَلوا أنبياءَهم وكَفَروا وكانوا اثنَي عَشَرَ سِبطًا تبرَّأ سِبْطٌ منهم مما صَنَعوا واعتَذَروا، وسَألوا اللهَ أنْ يُفرِّقَ بينهم وبين إخوانِهم، ففَتحَ اللهُ لهم نَفَقًا في الأرض، فساروا فيه سنةً ونِصْفًا حتى خَرَجوا من وراءِ الصِّين، وهُم هنالكَ حُنفاءُ مُسلِمونَ يَستَقبلونَ قِبْلَتَنا.

وذُكِر عن النبي ﷺ: أنَّ جِبريلَ ذَهَبَ به ليلةَ الإسراءِ نَحْوَهم، فكَلَّمَهم، فقال لهم جبريل: هل تَعرفونَ مَن تُكلِّمون؟ قالوا: لا. قال: هذا مُحَمَّدٌ النبيُّ الأُميُّ، فآمَنوا به، وقالوا: يا رسولَ الله، إنّ موسىٰ أوصانا: مَن أدركَ منكم أحمدَ، فليَقرَأ عليه منّي السَّلامَ،

قولُه: (لـمّا ذَكَرَ الذين تَزَلْزَلوا منهم في الدِّينِ) إلىٰ آخره: يريد أن قولَه: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[1] معطوفٌ علىٰ ما سبق من قصصِ بني إسرائيلَ عطفَ نوع قصةٍ علىٰ مثلِه.

وقولُه تعالىٰ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ مستطردٌ[2] لبيانِ أن بعضَهم ثبتوا علىٰ الحق، كما سبق في «آل عمران»، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠][3].

---

(١) الأسباط من بني إسرائيل: كالقبائل من العرب. «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط).

(٢) الاستطراد في الآية المذكورة يأتي لبيان ثبات بعض بني إسرائيل علىٰ الحق، بعد ذكر ما كان منهم مع موسىٰ عليه السلام، وما أقدموا عليه من عبادة العجل.

(٣) والشاهد في الآية الاستطراد في قوله: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ...﴾ بعد قوله: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ...﴾.

فردَّ مُحمَّدٌ علىٰ موسىٰ ـ عليهما السَّلامُ ـ السَّلامَ، ثم أقرأَهم عَشْرَ سُوَرٍ من القُرآنِ نَزَلت بمكة، ولم تكنْ نَزَلَتْ فريضةٌ غيرُ الصَّلاةِ والزكاة، وأمَرَهم أنْ يُقيموا مكانَهم، وكانوا يَسْبِتون، فأمَرَهم أنْ يُجمِّعوا ويَتركوا السَّبْتَ.

وعن مسروقٍ: قُرِئَ بين يَدَيْ عبدِ الله، **فقالَ رجُل: إنّي منْهم**، فقال عبدُ الله ـ يعني: لمن كانَ في مَجلِسِه مِن المؤمنينَ ـ وهل يَزيدُ صُلَحاؤُكم عليهم شيئًا؟ **مَن يَهدي بالحقِّ وبه يَعْدِل؟**

وقيلَ: لو كانوا في طَرَفٍ من الدنيا مُتمسِّكينَ بشريعةٍ ولم يَبْلُغْهم نَسْخُها كانوا مَعذورين. وهذا مِن بابِ الفَرْضِ والتقدير، ....

قولُه: (**فقال رجُل: إنّي منْهم**) أي: ممّن عملَ عملَهم، لا: أنا مِن نَسْلِهم.

قولُه: (**مَن يهْدِي بالحق، وبه يعْدِل؟**)، الجملة استفهامية. قال أولاً: «هل يقْدرُ صلحاؤكم أن يزيدوا علىٰ عملِهم شيئاً؟»، ثم استأنف علىٰ الإنكار، قائلاً: مَن الذي علىٰ صفتِهم منكم؟ من يهْدِي بالحقِّ كما هَدَوْا؟ ومَن يعْدِلُ كما عدلوا[1]؟

قولُه: (**وقيلَ: لو كانوا في طَرَفٍ من الدنيا**): يعني: يمكن أن تُحملَ الآيةُ علىٰ أنه لو قُدِّرَ وفُرِضَ أن يكونَ من قوم موسىٰ أمّةٌ هذه صفتُهم، لجاز، وكانوا علىٰ الحق، لأنهم معذورون. فقوله: «وقيل: لو كانوا» عطف علىٰ قوله: «وقيل: إنّ بني إسرائيلَ لـمّا قتلوا أنبياءهم».

والحاصل أنه حملَ قولَه: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ﴾ أنه علىٰ وجوه:

أحدها: أنهم وُجِدوا في زمنِ موسىٰ عليه السلام.

وثانيها: أنهم حَدَثوا في عهدِ رسول الله ﷺ.

---

(١) عد الطيبي ذلك من الاستفهام الإنكاري، ولعله من باب الاستفهام الذي يفيد النفي، أي: لا أحد منكم علىٰ صِفَتهم.

....

وثالثها: حصلوا في زمنٍ من الأزمنة.

ورابعها: ما وُجِدوا، ولكن فَرض لو كانوا في طرف من الدنيا، إلىٰ آخره.

وأقربُ الوجوه ـ والعلم عند الله ـ الثاني[1]، وذلك أنه تعالى لـمّا أجابَ عن دعاءِ موسى عليه السلامُ بقوله: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إلى قولِه: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٦ ـ ١٥٧]، وقد سبق أنّ قولَه: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ تبكيتٌ لليهود، وتنبيهٌ لسائر الناس على افتراءِ اليهود بأنه مبعوثٌ إلى العربِ خاصة، وقولُه: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨] إظهارٌ للنَّصَفَة[2]، عقّبه[3] بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ﴾: يعني أنّ بعضَ هؤلاء الذين حكينا منهم ما حكينا آمَنوا، وأنْصَفوا من أنفسِهم، ويهْدون الناسَ بكلمةِ الحق، من أنه الرسولُ الموعود، النبي الأمّيّ، الذي نجدُه في التوراة. ويعدْلون في الحكم، ولا يجورون، ولكن أكثرهم ما أنصفوا، ولَبَسوا الحقّ بالباطل، وكتَموه، وجاروا في الأحكام، فيكونُ ذكرُ هذه الفرقةِ تعظيماً بالأكثر.

وهاهُنا تمّ الكلامُ في جواب موسى عليه السلامُ عن دعائه وما يتصلُ به، ثم عاد إلى قصةِ القوم، فيكون قوله: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] عطفاً على قولِه: ﴿وَجَـٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقولِه: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقولِه: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٨][4].

---

(١) وهو حدوث أمّة من قوم موسى يَهْدون بالحق في زمن الرسول ﷺ.

(٢) النصفة ـ بفتح النون والصاد والفاء جميعاً ـ: الاسم من الإنصاف.

(٣) جواب «لـمّا» في قوله: «لما أجاب عن دعاء موسى...».

(٤) وقد سبق أن أشار أن قوله: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ﴾ عطف على قصص بني إسرائيل، وهي التي يشير إليها بهذه الآيات.

وإلّا فقد طارَ الخبرُ بشريعةِ **محمَّدٍ ﷺ إلى كلِّ أُفُق، وتَغَلْغَلَ في كلِّ نَفَق**، ولم يُبْقِ اللهُ أهلَ مَدَرٍ ولا وَبَر، ولا سَهْلٍ ولا جَبَل، **ولا بَـرٍّ ولا بَحْر**، في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها، إلّا وقد أَلقاه إليهِم، ومَلأَ به مَسامِعَهم، وألزَمَهم به الحجةَ، وهو سائِلُهم عنه يومَ القيامة.

ويعضدُه ما ورد في «البقرة» من قولِه: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]، وقولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾، وقولُـه: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] إجمالٌ لقوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

وأنت إذا أمعنْتَ النظر، وجدت ما في هذه السورةِ كالتفصيل لما هنالك[(١)]، وعثرْتَ أيضاً على أن مقامَ ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] غيرُ مقام: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣][(٢)].

وقد ذكرنا في سورة «هود» قانوناً لوجهِ الموازنة بين القصص المذكورة في التنزيل، فليُنْظَرْ هناك، والله أعلم.

قولُه: (تَغَلْغَلَ)، الجوهري: «تغَلْغَل الماءُ في الشجر: إذا تخلّلَها».

قولُه: (ولا بَـرٍّ ولا بَحْر): البَرّ: البوادي، والبحر: القُرَىٰ والمدن.

النهاية: «العرب تسمِّي المدن والقرى: البحار».

---

(١) يعني ما جاء في سورة الأعراف من قصص بني إسرائيل كالتفصيل لما جاء منها في البقرة.

(٢) ولعله يريد قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، لأن المقام مقام موازنة بين ما ورد من قصص بني إسرائيل في سورتي البقرة والأعراف، وعلى أي حال فالمقصود أن يؤكّد الطيبي ـ كما ذكر ذلك مراراً ـ أن حادثة طلب موسى عليه السلام من ربه رؤيتَهُ والنظرَ إليه، وما تبع ذلك. غير الحادثة التي طلب فيها قومه رؤيةَ اللّـهِ جهرةً.

[﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًاۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ١٦٠]

﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ﴾: وصَيَّرناهم قِطَعًا، أي: فِرَقًا، ومَيَّزْنا بعضَهم من بعضٍ لقلَّةِ الأُلفةِ بينهم. وقُرِئ: «وقَطَعْناهم» بالتخفيف، ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ كقولك: اثنتَيْ عَشْرةَ قبيلةً. والأسباط: أولادُ الوَلَد، جَمْعُ سِبْط، وكانوا اثنتَيْ عَشْرةَ قبيلةً من اثني عَشَرَ وَلَدًا مِن وَلَدِ يعقوبَ عليه السَّلام.

فإنْ قلتَ: مُميِّزُ ما عدا العَشَرةِ مُفرَد، فما وَجْهُ مَجيئِه مجموعًا؟ وهَلّا قيل: اثني عَشَرَ سِبطًا؟ قلتُ: لو قيلَ ذلك لم يكنْ تحقيقًا، **لأنّ** المُراد: وقَطَّعْناهم اثنتَي عَشْرةَ قَبيلةً، **وكلُّ قَبيلةٍ أسباطٌ لا سِبْط**، فوضَعَ ﴿أَسْبَاطًا﴾ مَوضِعَ «قبيلة»، ونظيرُه: ....

قولُه: (لم يكنْ تحقيقاً، لأنّ المُراد)، اللام في قوله: «لأن المراد» يجوزُ أن يكونَ صلةَ «تحقيقاً»، وأنْ يكونَ تعليلاً لقوله: «ولو قيل ذلك لم يكنْ تحقيقاً».

قولُه: (وكلُّ قبيلةٍ أسباطٌ لا سِبْط): توضيحُ ذلك ما ذكره في «الحجرات»: «القبيلةُ تَجْمَع العمائر، والعمائرُ تجْمع البطون، والبطنُ تجْمع الأفخاذ، والفَخِذ تجمعُ الفصائل، كِنانة: قبيلة، قريش: عِمارة، وقُصَيّ: بطن، وهاشم: فخذ، والعباس: فصيلة».

فلو قيل: اثنا عشر سِبطاً، لأَوْهَم أن المجموعةَ قبيلة واحدة، والمرادُ اثنتا عشرةَ قبيلة. فوضع «أسباطاً» موضعَ قبيلة.

ذهب الجوهري والزجّاج وأبو البقاءِ إلى أن ﴿أَسْبَاطًا﴾: بدلٌ من ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾، وليس

....

تفسيراً لها، لأن التفسيرَ لا يكون إلا واحداً منكوراً، كقولِك: اثني عشر درْهماً، ولا يجوز: دراهم[١].

وقلتُ: نصّ المصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] في قراءة حمزةَ والكسائيِّ على الإضافة[٢]، أنه «وُضِع الجمعُ موضع الواحد في التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]».

وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: «ذهب الزجّاج إلى أن ﴿سِنِينَ﴾ في هذه القراءة: بدلٌ لا تمييز، لما يلزم على التمييز أن يكونوا قد لبثوا تسعَ مئةِ سنة، قال: «ووجْهُهُ أنه فَهِم من لغة العرب أن مميِّز المئةِ واحد من مئة، فإذا قلت: مئةُ رجُل، فمميَّزها رجُل، وهو واحدٌ من المئة. وإذا قلت: مئةُ سنين، فيكون «سنين»[٣] واحداً من المئة، وهي ثلاثُ مئة، وأقلُّ السنين ثلاثة، فيجب أن يكونَ لبثُهم تِسْعَ مئة سنة. وهذا يطّردُ في ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ فيلزم على التمييز أن يكونوا ستة وثلاثين سبطاً».

ثم قال ابن الحاجب: «ما ذكره الزجاج غيرُ لازم، لأن ذلك إنّما يلزمُ إذا كان المميِّز مُفرداً، وأمّا إذا كان جمعاً، فيكون القصدُ فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً، في نحو: ثلاثة أثواب، على أنه قد تقرّر أن الأصلَ في جميع المُميِّزات الجمع، وإنّما عُدِلَ إلى المفرد لغرض. فإذ استُعْمل على الأصل في جميع المميزات، لا على الوجه الذي ألزمه الزجّاج»[٤].

---

(١) انظر: «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط)، و«التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٩٩)، و«معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٣).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٥٨) و«حجّة القراءات»، ص ٤١٤.

(٣) في «شرح المفصل»: (السنين واحدة).

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٦١٢-٦١٣).

بَيْنَ رِماحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ

و﴿أُمَمًا﴾ بَدَلٌ من ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ بمعنىٰ: وقَطَّعْناهم أُممًا، لأنَّ كلَّ أسباطٍ كانت أُمّةً عظيمةً وجماعةً كثيفةَ العَدَد، وكلَّ واحدةٍ كانت تَؤُمُّ خِلافَ ما تَؤُمُّه الأُخرىٰ، لا تكادُ تأتلِف. وقُرِئ: «اثنَتي عَشِرةَ» بكسرِ الشين.

قولُه: (بَيْنَ رِماحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ): أوّله:

تَبقَّلَتْ في أوَّلِ التَّبَقُّلِ[1]

تبقّلت الماشية: إذا رَعَت النباتَ أولَ ما نَبت. ومالك: هو ابنُ ضُبَيْعة. ونَهشَل: هو ابنُ دارم، من أمراءِ العرب.

يصفُ رُمكةً[2] مُرْتاضة، اعتادت ممارسةَ الحرب.

إنّما ثنّى الرماح، وهي جمْع، لأن كلَّ فرد من هذه التثنية يُرادُ به جماعةٌ من الرماح، كما يُرادُ بكل فردٍ من أفراد هذا الجمع ـ وهو ﴿أَسْبَاطًا﴾ ـ قبيلة.

---

(١) البيت من أرجوزة أبي النجم العجْلي المشهورة، والتي تعرف بـ «أمّ الرجز».
ويروى: «من أوّل» موضع «في أوّل». و«مالك ونهشل» في البيت: اسما قبيلتين، وقوله: «بين رماحي مالك ونهشل» يريد به: بين بلاد بكر وبلاد تميم، وكان بين القبيلتين دم وحروب، فتجافى جميعهم الرعي فيما بينهما حتى عفا الكلأ، ففخَر أبو النجم بأن قبيلته جاءت لعزّها إلى ذلك الموضع، ورعته، دون أن تخاف رماح القبيلتين.
والشاهد في البيت تثنية «رماح»، فوضع الجمع موضع الجماعتين من الرماح، كما هو الشأن في قوله تعالى: ﴿أَسْبَاطًا﴾ حيث وضع ﴿أَسْبَاطًا﴾ موضع القبيلة.
انظر: «خزانة الأدب» (١: ٤٠١-٤٠٣) و«شرح ابن يعيش» (٤: ١٥٣).

(٢) الرمكة ـ بضمّ الراء وتسكين الميم وفتح الكاف ـ : حمرة يخالطها سواد في لون الناقة، والمقصود: الناقة. والمرتاضة: المتمرّسة.

﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾: فانفجَرَت، والمعنىٰ واحدٌ، وهو الانفِتاحُ بسعَةٍ وكثرة، قال العَجّاج:

وَكِيفَ غَرْبَي دَالِجٍ تبَجَّسَا

فإنْ قلتَ: فهلّا قيل: فضَرَبَ فانبَجَسَت؟ قلتُ: لعَدَمِ الإلباس، **وليَجْعَلَ الانبجاسَ مُسبَّبًا عن الإيحاءِ بضَرْبِ الحجَر**، للدلالةِ علىٰ أنَّ المُوحىٰ إليه لم يَتَوقَّفْ عن اتّباعِ الأمْر، وأنه مِن انتِفاءِ الشكِّ عنه بحيثُ لا حاجةَ إلى الإفصاحِ به.

قولُه: (**وَكِيفَ غَرْبَيْ دَالِجٍ تبَجَّسَا**)[1] أوّله:

وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِنْ فَرْطِ الأَسَىٰ

الوَكِيف: القَطْر. يقال: وَكَفَ البيتُ وَكْفاً ووَكِيفاً، أي: قطَر، وهو صفةُ مصدرٍ محذوف، أي: انْحَلَبت انحِلاباً مثْلَ انْحلابِ وَكيفٍ.

الدالج: الذي يحملُ الراوية. وقيل: الذي يأخذُ الدَّلو ويمْضِي بها من رأس البئر إلى الحوض، حتى يُفرِغَها فيه.

شبّه عينَيه بدَلْوٍ هذه صفتُه، من شدّةِ البكاء والحُزْن.

قولُه: (**وليَجْعَلَ الانبجاسَ مُسبَّبًا عن الإيحاءِ بضَرْبِ الحجَر**): والحاصل أن الفاء في ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ فصيحة[2]. مضى الكلام فيه في «البقرة»[3].

---

(١) البيت للعجاج، وقد سبق إيراده وتخريجه عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَيۡفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوۡمٖ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]. وغَرْبَيْ: تثنية غرب: وهو الدلو العظيمة. وانحلبت عيناه: سالتا بالدمع. وفرْط الأسَىٰ: شدّة الحزن. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (الملحق بالكشاف) (٤: ٤٢٩).

(٢) أي: سببية.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥].

وقولُه: ﴿كُلُّ أُنَاسٍ﴾: نظيرُ قولِه: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾، يُريدُ كلَّ أُمّةٍ مِن تلكَ الأُممِ الثِّنْتَيْ عشرة. و«الأُنَاس»: اسمُ جمعٍ غيرِ تكْسير، نحو: رُخَالٍ، وثُناءٍ، وتُؤامٍ، وأَخَواتٍ لها. ويجوزُ أنْ يُقال: إنَّ الأصلَ الكسرُ والتكسير، والضَّمّةُ بَدَلٌ مِن الكسرة،

يريد أن الانبجاسَ في الحقيقةِ مُسبَّب عن «فضَرب» الذي هو امتثالُ الأمر، فجُعلَ مُسبباً عن قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب﴾ الذي هو الإيحاءُ بضرب الحَجَر، ليدلَّ على سرعةِ امتثال المأمور، وأنّ اتّباعَه الأمرَ بحيثُ لا حاجة أن يقال: «فضَرَب».

فالضميرُ في «أنه من انتفاء الشكّ» للضرب، أي: الضربُ استقرَّ وثبتَ من جهة انتفاء الشكّ، بحيثُ لا حاجةَ إلى ذكره.

قولُه: (﴿كُلُّ أُنَاسٍ﴾ نظير قوله: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾): يعني: جَمَع ليُبيّنَ أن المرادَ كلّ فرقةٍ وجماعة، كما جمع «أسباطاً»، إذ لو قيل: كُلّ أناس، لم يكن تحقيقاً للمُراد.

قولُه: (والأُناس: اسمُ جمعٍ): يعني: ليس «أناس» جمعَ «إنس» على التكسير، بل اسمَ جمعٍ، كالقوم.

قولُه: (نحو: رُخَالٍ، وثُنَاءٍ، وتُؤَامٍ، وأَخَواتٍ لها): وهي: رُذَال، ونُذَال، وبُسَاط، وظُهار، وبُرَاء، ورُبَاب، وظُؤَار، وعُرَاق، وفُرَار، وعُرَام.

وقد نظمها المُصنِّف، فقال[1]:

ما سَمِعْنا كَلِماً غيرَ ثَمانٍ	هِيَ جَمْعٌ، وَهْيَ في الوزنِ فُعَالْ
فَرُبَابٌ وفُرَارٌ وتُؤَامٌ	وعُرَامٌ وعُرَاقٌ ورُخَالْ
وظُؤَارٌ جَمْعُ ظِئْرٍ، وبُسَاطٌ	جمعُ بِسْطٍ، هَكذا فيما يُقالْ[2]

---

(١) يعني الزمخشري. وما ورد في هذا النظم لم يتعدّ ثماني كلمات من عشر كلمات كما ذكرها أولاً.

(٢) هذه الأبيات (من الرَّمَل) للزمخشري كما نسبها الطيبي، ولم ترِد في «ديوان الزمخشري»، وقد أنشدها الطيبي استشهاداً على الجموع التي على وزن «فُعَال»، بينما نسبها عمر بن عبد الرحمن الفارسي =

كما أُبدِلَت في نَحو: سُكارىٰ وغُيارَىٰ، من الفتحة. ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَامَ﴾: وجَعَلْناه ظَليلًا عليهم في التِّيه، و﴿كُلُوا۟﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾: وما رَجَعَ إلينا ضَرَرُ ظُلمِهم بكُفرانِهم النِّعَم، ولكنْ كانوا يَضُرُّونَ أنفسَهم، ويَرجِعُ وَبالُ ظُلمِهم إليهم.

[﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ * فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ ١٦١ - ١٦٢]

الرِّخْل: الأنثى من ولد الضأن، والجمع: رِخال، بكسر الراء وضمِّها. وثُناء: جمع ثِنْي[1]. وتُؤام: جمع تَوْأم، على فَوْعل. ورُذَال كلِّ شيء: رَديئُه، واحدُه: رَذْل. ونُذال: جمع نَذْل، وهو الخسيس. وبُساط: جمع بِسط ـ بكسر الباء ـ وهي: الناقة تُخَلَّىٰ مع ولدها لا يُمْنَع منها. والظُّهار، بالضم: ما جُعل من عَسِيب[2] السِّهام. والبُراء: جَمْعُ البُرْأة، بالضم، وهي: قُتْرةُ الصائد[3]. والرُّباب: جمع رُبَّىٰ، على فُعْلى، بالضم: وهي الشاةُ التي وَضَعَتْ حديثاً، وفي «الصِّحاح»: «رُبَّىٰ» مقصورٌ مُشدّد مضمومُ الراء. وظُؤار: جمع ظِئر[4]. والعُراق: جمع عَرْق، بفتح العين: العظمُ الذي أُخِذَ عنه اللحم. والعُرام: بمعناه. وفُرار: جمع فَرير: وَلَد البَقر الوحشية. وقيل: واحد[5]، مثل: طويل وطُوال.

قولُه: (غُيَارَى)، الجوهري: «جمْع غَيْران. يقال: غَيْران، وغَيُور».

= لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. انظر: تحقيق الجزء الأول من «كشف الكشاف» ـ قسم التحقيق، ص٩٨ - ٩٩.

(١) الثِّنْي من النوق: التي وضعت بطنين.

(٢) العسيب: جريد النخل.

(٣) قترة الصائد: البئرُ يحتفرها الصائدُ يكْمُنُ فيها.

(٤) الظئر: المرضع .

(٥) يعني: فَرير، وفُرَار: بمعنى واحد.

﴿وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ﴾: واذكُرْ إذْ قيلَ لهم، والقرية: بيتُ المَقدِس.

فإنْ قلتَ: كيف اختَلَفَتِ العبارةُ هاهنا وفي سورةِ البقرة؟ قلتُ: لا بأسَ باختلافِ العبارتَينِ إذا لم يكنْ هناك تَناقُض. ولا تناقُضَ بين قولِه: ﴿ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا﴾ وبين قولِه: ﴿فَكُلُواْ﴾ [البقرة: ٥٨] لأنهم إذا سَكَنوا القريةَ فتَسَبَّبت سُكْناهم للأكلِ منها، فقد جَمَعوا في الوجودِ بين سُكْناها والأكلِ منها، وسواءٌ قدَّموا «الحِطَّة» علىٰ دُخولِ البابِ أو أخَّرُوها، فهم جامِعونَ في الإيجادِ بينهما، وتَرْكُ ذِكرِ «الرَّغَدِ» لا يُناقضُ إثباتَه، وقولُه: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ مَوْعِدٌ بشَيئَين: بالغُفرانِ وبالزيادة، وطَرْحُ الواوِ لا يُخِلّ بذلك، لأنه استئنافٌ مُرتَّبٌ علىٰ تقديرِ قولِ القائل: وماذا بعدَ الغُفران؟ فقيل له: ﴿سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، وكذلك زيادةُ ﴿مِنۡهُمۡ﴾ زيادةُ بيان، و«أرْسلنا» و«أنْزلنا»، و﴿يَظۡلِمُونَ﴾ و﴿يَفۡسُقُونَ﴾ من وادٍ واحِد.

وقُرِئ: «يَغْفِرْ لكم خَطِيئاتِـكم»، «وتُغْفَرْ لكم خَطَاياكُم»، و«خَطِيئاتُـكم»، و«خطيئتُكم»، علىٰ البناءِ للمفعول.

قولُه: (فقد جَمَعوا في الوجودِ بين سُكْناها والأكلِ)، يعني: إذا تفرَّعَ المسبَّبُ على السبب، فقد اجتمعا في الوجود، فيصحُّ الإخبارُ بالفاء تارة، وبالواو أخرى، لكنّ الواو دلَّ على جودة ذهْن السامع، وأنه ممن يَستغْني في استفادة الترتُّب بمُجرَّدِ الإشارة، أو تكون تلك الآية كالتقييدِ لهذه[1]، لأن الاجتماعَ أعمُّ من السببيةِ والمُسبَّبية.

قولُه: (خَطَاياكُم) أي: وقرئ: «خطاياكم»: أبو عمرو، و«خَطيئاتِكم»: نافع، و«خطيئتُكم» ـ برفع التاء ـ: ابن عامر.

---

(١) يشير بـ«تلك» إلى آية البقرة، وبـ«هذه» إلى آية الأعراف.

[﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ۞ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۞ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ۞ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ ١٦٣ - ١٦٦]

﴿وسَلْهُمْ﴾: وسَلِ اليَهود، وقُرِئ: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ ﴾، وهذا السُّؤالُ مَعناه التقريرُ والتقريعُ بقديمِ كُفْرِهم وتَجاوزِهم لحدودِ الله، والإعلامُ بأنّ هذا مِن علومِهم التي لا تُعْلَمُ إلّا بكتابٍ أو وَحْي، فإذا أعلَمَهم به مَن لم يَقرَأ كتابَهم، عُلِمَ أنه مِن جهةِ الوَحْي. **ونظيرُه همزةُ الاستفهامِ التي يُرادُ بها التقريرُ في قولِك: «أَعَدَوْتُم في السَّبتِ؟»**.

والقريةُ: أَيْلة. وقيل: مَدْين. وقيل: طَبَرِيّة. والعَرَبُ تُسمّي المدينةَ قَرْية.

وعن أبي عمرو بنِ العلاء: ما رأيتُ قَرَويَّينِ أفصَحَ من الحسَنِ والحجّاج، ....

قوله: (وسَلْهُم)، ابنُ كثير والكسائي[1].

قولُه: (**ونظيرُه همزةُ الاستفهام التي يُرادُ بها التقريرُ**): أي: ونظيرُ السؤال في قوله: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ ﴾ للتقرير والتقريع، قولُك ابتداءً: «أَعَدَوْتُم في السبت؟» كما أن معنى الهمزة هاهُنا للتقرير والتقريع، كذلك السؤال.

قال الزجّاج: «السؤالُ علىٰ ضَربين: أن تسألَ عما لا تَعْلم لتعْلم، وأن تسألَ علىٰ وجهِ التقرير، فتقول: أنت فَعلْتَ كذا؟ لِمَا فعله، وهو يَعلمُ أنك تعلمُه، وإنّما تسأله لتقرِّرَه وتوبِّخَه، أَمَرَ الله تعالى نبيَّه أن يسأل أهل الكتاب عن أهل هذه القرية، وقد أخبرَه الله تعالى بقصّتِها، ليُقرِّرَهم بقديم كُفرهم، وأن يُعْلمَهم بما لا يُعلَم إلا بكتابٍ أو وَحْي»[2].

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٨٠) و«حجة القراءات»، ص٢٩٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٤) بتصرّف.

يعني: رَجُلَينِ من أهلِ المُدن، ﴿كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾: قريبةً منه راكبةً لشاطِئِه، ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ﴾: إذْ يَتجاوَزونَ حَدَّ الله فيه، وهو اصطيادُهم في يومِ السَّبْت، وقد نُهوا عنه. وقُرِئ: «يَعَدُّون» بمعنىٰ: يَعْتدون، أُدْغِمَتِ التاءُ في الدال، ونُقِلَت حركتُها إلى العين، و«يُعِدُّون» من الإعداد، وكانوا يُعِدُّونَ آلاتِ الصَّيدِ يومَ السَّبت، وهُمْ مأمورونَ بأنْ لا يَشتَغلوا فيه بغيرِ العِبادة. و«السَّبْت»: مَصدَرُ سَبَتَتِ اليهود: إذا عَظَّمَت سَبْتَها بتَرْكِ الصَّيدِ والاشتغالِ بالعبادة؛ فمعناه: يَعْدُون في تعظيمِ هذا اليوم، كذلك قولُه: ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾ مَعناه: يومَ تَعْظيمِهم أمْرَ السَّبت، **ويَدُلُّ عليه قولُه:** ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ﴾، وقراءةُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: «يومَ إسباتِهم». وقُرِئ: «لا يَسْبُتون» بضمِّ الباء. وقَرَأ عليّ: «لا يُسْبِتون» بضمِّ الياء، مِن: أَسْبَتوا. وعن الحسن: «لا يُسْبَتون» علىٰ البناءِ للمفعول، أيْ: لا يُدارُ عليهم السَّبت، **ولا يُؤْمَرون بأَنْ يَسْبِتوا.**

وقلت: وعلى هذا قوله: ﴿وَسْئَلْهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿وَٱذْكُرْ﴾ المقدَّرِ عندَ قوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ [الأعراف: ١٦١]، وإنّما عُدِلَ إلى السؤال لأنه أبلغُ في التحدِّي والتوبيخ، كما قال.

قولُه: (**وَيدلُّ عليه قولُه:** ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ﴾) [أي: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾] مُشْعِرٌ بأن قوله: ﴿فِي ٱلسَّبْتِ﴾ محمولٌ على مصدر سبَتَت اليهود، لا على الاسم[١]، لأنه نَفْيٌ لما أثبتَ أولاً[٢]. وهذا مشتقٌّ من المصدر، فيجب أن يُحْمَل ما يقابلُه عليه، ليتطابقا.

قولُه: (**ولا يُؤمَرون بأن يَسْبِتوا**) عطفٌ على سبيل البيان، على قولِه: «لا يُدارُ عليهم السبت»، وذلك بأن يكون يوماً آخرَ من أيام الأسبوع. وهو من باب قوله:

علىٰ لاحِبٍ لا يُهتَدىٰ بمَنارِهِ[٣]

---

(١) أي: اسم أحد أيام الأسبوع، وهو السبت.

(٢) يعني: قوله: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ نفي لقوله: ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾.

(٣) سبق الاستشهاد به عند تفسير الآية (٣٣) من سورة الأعراف، وهو لامرئ القيس. والشاهد فيه قوله: «لا يهتدى بمناره»، إذ يريد نفي المشار والاهتداء.

فإنْ قلتَ: ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾، و﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾، ما محلُّهما من الإعراب؟ قلتُ: أمّا الأوّلُ: فمجرور؛ بدلٌ من ﴿الْقَرْيَةِ﴾، والمُرادُ بالقريةِ أهلُها، كأنه قيل: واسْأَلهم عن أهلِ القريةِ وقتَ عُدوانِهم في السَّبْت، وهُو مِن بَدَلِ الاشتمال.

ويجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا بـ﴿كَانَتْ﴾ أو بـ﴿حَاضِرَةَ﴾.

وأمّا الثاني: فمنصوبٌ بـ﴿يَعْدُونَ﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ بَدَلًا بعدَ بَدَل.

والحيتانُ: السَّمَك، وأكثرُ ما تَسْتَعمِلُ العربُ الحوتَ في معنىٰ السَّمَكة. ﴿شُرَّعًا﴾: ظاهرةً علىٰ وجهِ الماء، وعن الحسَن: تَشرَعُ علىٰ أبوابِهم كأنّها الكِباشُ البيض، يُقال: شَرَعَ علينا فُلانٌ: إذا دَنا مِنّا وأشرفَ علينا، وشَرَعْتُ علىٰ فُلانٍ في بيتِه فرأيتُه يَفعلُ كذا، ﴿كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم﴾ أيْ: مثلَ ذلك البلاءِ الشديدِ نَبْلوهُم بسَبَبِ فِسْقِهم.

﴿وَإِذْ قَالَتْ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾، وحُكْمُه حُكمُه في الإعرابِ، ﴿أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾: جماعةٌ من أهلِ القريةِ من صُلَحائِهم الذين رَكِبوا الصَّعْبَ والذَّلولَ في مَوْعِظتِهم، حتىٰ أَيِسوا مِن قَبولِهم، لآخرينَ كانوا لا يُقْلِعونَ عن وَعْظِهم، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ أي: مُختَرِمُهم ومُطهِّرُ الأرضِ منهم، ﴿أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ لِتَماديهم في الشَّرّ، وإنما قالوا ذلكَ لِعلمِهم أنَّ الوَعْظَ لا ينفعُ فيهم، ....

الراغب: «أصل السبت: قطعُ العمل. ومنه: سَبَتَ السَّيْرَ، أي: قطَّعه، وسبَتَ شعرَه: قطَعه. وسُمّي يوم السبت لأن الله تعالى ابتدأ بخَلْق السموات والأرض يومَ الأحد، فخلَقها في ستة أيام، فقطعَ عملَه يوم السبت. وسَبَت فلان: صارَ في السبت»[١].

قوله: (معطوفٌ على ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾) لا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً على ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾؛ لأنه إمّا بدلٌ أو ظرفٌ، فيلزم أن يدخُلَ هؤلاءِ في حُكْمِ أهلِ العدوانِ، وليس كذلك[٢].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٩٢.

(٢) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

﴿قَالُواْ مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ أي: مَوعِظتُنا إبلاءُ عُذرٍ إلىٰ الله، ولِئَلّا نُنْسَبَ في النهي عن المُنكَرِ إلى بعضِ التَّفريط، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: ولِطَمَعِنا في أنْ يتقوا بعضَ الاتِّقاء. وقُرِئ: ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنَّصب، أي: وَعَظناهم مَعذِرةً إلى ربِّكم، أو: اعتَذَرْنا معذرةً.

﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾ يعني: أهلَ القَرْية، فلمّا تَركوا ما ذَكَّرَهم به الصالحونَ تَرْكَ الناسي لِما يَنْساه، ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا﴾ الظالمينَ الراكبينَ للمُنكَر.

فإنْ قلتَ: الأُمَّةُ الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ مِن أيِّ الفَريقَينِ هُم؟ أمِنْ فريقِ الناجينَ أم من المُعذَّبين؟ قلتُ: من فريقِ الناجين، لأنهم من فريق الناهين، وما قالوا ما قالوا إلّا سائلينَ عن عِلّةِ الوَعْظِ والغَرَضِ فيه، حيثُ لم يَرَوْا فيه غَرَضًا صحيحًا لِعلمِهم بحالِ القوم، وإذا عَلِم الناهي حالَ المَنْهيِّ، وأن النهيَ لا يُؤثِّرُ فيه، سَقَطَ عنه النهي، ورُبما وَجَبَ التَرْكُ لدخولِه في بابِ العَبَث، ألا ترى أنّك لو ذَهَبْتَ إلى المكّاسينَ القاعِدينَ علىٰ المآصِرِ أو الجلّادينَ المُرتَّبينَ للتعذيب؛ لتَعِظَهم وتكفَّهم عمّا هم فيه، .....

قولُه: (إبلاءُ عُذرٍ): أي: إظهارُه. الأساس: «يقال: أبْلَيْتُه عُذْراً: إذا بيَّنتَه له بياناً لا لَومَ عليك بعدَه. وحقيقته: جعلْتَه بَالِياً لعُذر، أي: خابراً له، عالِماً بكُنْهه. ومنه: أبلىٰ في الحرب بلاءً حسناً: إذا أظهرَ بأسَه، حتّىٰ بلاه الناسُ وخبرَوه».

قولُه: (وقرئ: ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنَّصب): حفص، والباقون: بالرفع[1].

قولُه: (على المآصر)، الجوهري: «أَصَرَه يأصِرُه أصْراً: حبَسه. والموضع: مَأْصِر ومَأْصَر، والجمع: مآصِر».

الأساس: «هو مَفْعِل من الأصْر، أو فاعل من المِصْر: بمعنى الحاجِز. ولعنَ الله المآصرَ والـمَواصِر». والمكّاسون: الذين يحفظونَ الطرق.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٠٠.

كان ذلك عَبَثًا منك، ولم يكنْ إلّا سببًا للتلهِّي بك! وأما الآخَرونَ فإنّما لم يُعْرِضوا عنهم إمّا لأنَ يأسَهم لم يَسْتَحكِمْ كما استَحكَمَ يأسُ الأولين، ولم يَخبُروهم كما خَبَروهم، أو لِفَرْطِ حِرْصِهم وجِدِّهم في أمرِهم، كما وَصَفَ اللهُ تعالىٰ رسولَه عليه الصلاةُ والسلامُ في قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، وقيل: **الأمةُ: هُمُ الموعوظون**، لـمّا وُعِظوا قالوا لِلواعظينَ: **لِـمَ تَعظِونَ منّا قومًا** تزعُمونَ أنّ اللهَ مُهلِكُهم أو مُعذِّبُهم؟ وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما أنه قال: يا لَيْتَ شِعْري **ما فُعِلَ بهؤلاءِ الذين قالوا**: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا﴾؟ قال عِكْرمة: فقلتُ: جَعَلَني اللهُ فِـداك، ألا ترىٰ أنّهم كَرِهوا ما هُم عليه وخالفوهُم وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾؟ فلم أزَلْ به حتىٰ عَرَّفْتُه أنّهم قد نَجَوا. وعن الحسَن: نَجَتْ فِرقتانِ وهَلَكَتْ فِرقة، وهُمُ الذين أخذوا الحيتان.

قولُه: (**وقيل: الأمّةُ: هُمُ الموعوظون**) قيل: هو معطوف على قولِه: «مِن فريقِ الناجين»، والظاهر: أنه عطفٌ علىٰ قولِه: «جماعة من أهل القرية، من صُلحائهم».

والسؤال والجواب[1] مُستدرَك؛ لِـمَا عُلِمَ من تقريره السابق أن القومَ افترقوا فِرَقاً: فرقةٌ وَعَظُوا، والثانيةَ القائلة: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ هم الصُّلحاءُ منهم. وكان حقه أن يقول: الفرقةُ التي قالت: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ هل نَجَتْ أم لا[2]؟ كما الْتبَس على ابن عبّاس.

ولعلَّ التكريرَ في السؤال والجواب لتعليق الزياداتِ عليه.

قولُه: (**لِـمَ تَعظِونَ مِنّا قوماً؟**): «مِن»: تَجريدية، مثل: رأيتُ منْك أسداً.

قولُه: (**ما فُعِلَ بهؤلاءِ الذين قالوا**): روىٰ مُحيي السنَّة: أنّ ابن عباس قال: نسمعُ الله يقول: ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، فلا أدري ما فعلَت الفِـرقةُ

---

(١) يعني بالسؤال: «الأمّة... من أيّ الفريقين هم؟» وبالجواب: ما سبق ذكره.

(٢) «أم» تستعمل مع الاستفهام بالهمزة، أمّا مع «هل» فقليل.

ورُوي: أنّ اليهود أُمِروا باليومِ الذي أُمِرْنا به وهو يومُ الجمعة، فتَركوه واختاروا السَّبْت، فابتُلوا به وحُرِّمَ عليهم فيه الصَّيْد، وأُمِروا بتعظيمِه، فكانت الحيتانُ تأتيهم يومَ السَّبْتِ شُرَّعًا بِيضًا سِمانًا كأنّها المَخاض، لا يُرىٰ الماءُ من كَثْرتها، ويومَ لا يَسْبِتونَ لا تأتيهِم، فكانوا كذلك بُرْهةً من الدَّهْر، ثم جاءَهم إبليسُ فقالَ لهم: إنما نُهيتُم عن أخْذِها يومَ السَّبْتِ فاتَّخِذوا حِياضًا تَسوقونَ الحيتانَ إليها يومَ السَّبت، فلا تَقدِرُ علىٰ الخروجِ منها، وتأخذونَها يومَ الأحَد، وأخَذَ رجلٌ منهم حُوتًا، ورَبَطَ في ذَنَبِه خَيْطًا إلى خَشَبةٍ في السّاحِل، ثُم شَواهُ يومَ الأحَد، فوجَدَ جارُه رِيحَ السَّمَكِ، فتَطَلَّعَ في تَنُّورِه، فقال له: إني أرىٰ اللهَ سَيُعذِّبُك، فلمّا لم يَرَه عُذِّبَ أخذَ في السَّبْتِ القابلِ حُوتَين، فلما رَأَوا أنّ العذابَ لا يُعاجِلُهم، صادوا وأكلوا ومَلَّحوا وباعوا، وكانوا نَحْوًا من سبعينَ ألفًا، فصار أهلُ القريةِ أثلاثًا: ثُلُثٌ نَهَوْا وكانوا نَحْوًا من اثني عَشَر ألفًا، وثلثٌ قالوا: لِـمَ تعظون قومًا؟ وثُلُثٌ هم أصحابُ الخطيئة.

الساكتة؟ قال عِكرمة: «جعلني الله فِداك، ألا تراهم كيف أنكروا، وكرِهوا ما هم عليه، وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾، وإن لم يقل الله: أنجَيْتُهم، لم يقل: أهلكْتُهم. فأعجبَه قولي، وأمَرَ لي ببُرْدَيْن، وقال: نَجَتِ الساكتةُ»[1].

قولُه: (المَخاض)، الجوهري: «هي بفتح الميم: النُّوقُ الحوامل، ولا واحدَ لها من لفظِها».

قولُه: (فلَمّا لم يَرَه عُذِّبَ)، أي: لم يَرَ نفْسه يعذِّبُه الله، الرؤية بمعنى العلم، نحو قوله تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧].

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٤) دون قوله: «وقال نجت الساكتة».

فلما لم يَنْتَهوا قالَ المُسلمون: إنا لا نُساكِنُكم، فقَسَموا القَريةَ بجدار: للمُسلِمينَ باب، وللمُعتَدينَ باب، ولَعَنَهُم داودُ عليه السَّلام، فأصبحَ الناهونَ ذاتَ يومٍ في مَجالسِهم، ولم يَخْرُجْ من المُعتَدين أحد، فقالوا: إنّ للناس شأنًا، فَعَلَوُا الجدارَ فنظروا، فإذا هُم قِرَدة، ففتحوا البابَ ودخلوا عليهم، فعَرَفَتِ القرودُ أنسباءَها من الإنس، والإنسُ لا يَعرِفونَ أنسِباءَهم من القُرود، فجَعَلَ القِردُ يأتي نَسيبَه، فيشَمُّ ثيابَه ويبكي، فيقول: ألم نَنْهَك؟ فيقولُ برأسِه: بلىٰ، وقيل: صارَ الشبابُ قِردة، والشيوخُ خَنازير.

وعن الحسَن: أكلوا ـ والله ـ **أوخَمَ أَكْلةٍ أكَلَها أهلُها**، أثقلها خِزيًا في الدنيا، وأطولها غذابًا في الآخرة، هَاهْ! وايْمُ الله ما حوتٌ أخَذَه قومٌ فأكلوه أعظمَ عندَ الله من قَتْلِ رجلٍ مُسلِم، **ولكنَّ اللهَ جعلَ مَوْعِدًا**، ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦].

قولُه: (**أوخَمَ أَكْلةٍ**)، **الأساس**: «أَوْخَمَه الطعامُ، فوخِم، واتَّخم، وأصابته التُّخَمَة».

الرواية: «أَكْلة»، بفتح الهمزة، ويجوز ضمّها. فالفتح: المصدر، والضم: الاسم. والضمير في «أكلَها» يجوز أن يكون مفعولاً به، وأن يكون مفعولاً مطلقاً للتأكيد.

قولُه: (**أكَلَها أهلُها**): صفة «أَكْلَة». وفي الكلام معنى التعجُّب، أي: أكلوا ـ والله ـ أَكْلَةً ما أوخَمها من جِهة الأَكل! وما أثقلَها من جهةِ الخِزْي! وما أطولَها من جهةِ العذاب!

قولُه: (**ولكنَّ الله جعلَ مَوْعِداً**)، أي: إن لم يُعَذِّب قاتِلُ النفس في الدنيا، على أنّ قتْلَ النفس أعظمُ من تلك الأَكْلة، لكن الله يُعذّبه في الآخرة ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾[1]، هذه في الدنيا، وأمّا في الآخرة فالأمرُ أشدُّ وأفظَع[2]. والداهية: الأمرُ المنكر، الذي لا يُهتدىٰ لدوائه.

---

(١) اقتباس من سورة القمر، الآية ٤٦.

(٢) زاد في (أ) قوله: «هذه في الدنيا، وأما في الآخرة فالأمر أشدُّ وأفظع».

﴿بَئِيسٍ﴾: شديد، يُقال: بَؤُسَ يَبْؤُسُ بأسًا: إذا اشتدّ، فهو بَئيس. وقُرِئ: «بَئِسٍ»، بوزن: حَذِر، و(بِئْسٍ) علىٰ تخفيفِ العينِ ونَقْلِ حركتِها إلى الفاء، كما يُقال: كِبْدٌ في: كَبِدٍ، و(بيسٍ) علىٰ قلبِ الهمزةِ ياءً، كَذيبٍ في ذِئْب، و«بَيْئسٍ» علىٰ: فَيْعِل، بكسر الهمزةِ وفتحِها، و«بَيِّسٍ» بوزن: رَيِّس، علىٰ قلبِ همزةِ «بَيْئِسٍ» ياءً، وإدغامِ الياء فيها، و«بَيْسٍ» علىٰ تخفيفِ «بَيِّس»، كهَيْنٍ في: هَيِّنٍ، و«بائس» علىٰ فاعلٍ.

﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾: فلما تكبّروا عن تَرْكِ ما نُهوا عنه، كقوله: ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً﴾ عبارةٌ عن مَسْخِهم قِردة، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ....

قولُه: (و«بِئْسٍ» على تخفيفِ العينِ): ابن عامر، وعلى قَلب الهمزة ياء: نافع، وعلى «فَعِيل»: أبو بكر.

قولُه: (كقوله: ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾) يعني: لم يَنْتهوا عما نُهُوا عنه، وذلك بأن أَتَوا بالفعل المنهيِّ عنه تكبُّراً وعدمَ مُبالاة به، كما أُمِروا بالإتيان بالفعل المأمور به، فتكبّروا عنه، وتركوه. وفيه أن النهيَ عن الشيء أمرٌ بضِدِّه.

قولُه: (﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾: عبارةٌ عن مَسْخِهم) أي: لم يكن ثَمّة قول.

قال الزجاج: «جائز أن يكون ثَمّةَ قولٌ مسموع، وأن يكون مثْل قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1]، والأول أبلغ في النازلة بهم»[2].

---

(١) المقصود قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، بدليل ورودها هكذا عند الزجاج، كما سيأتي في الحاشية التالية. والشاهد في الآية أن فيها مجازاً لغوياً، وانظر ما قاله الزمخشري في تفسيرها.

وعلى هذا يكون في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ مجاز لغوي كذلك، من قبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٧) بتصرّف، وقد ذكر الآية (٨٢) من سورة يس بتمامها وهي المقصودة هنا.

والمعنىٰ: أنّ اللهَ تعالىٰ عَذَّبَهم أوّلًا بعذابٍ شديد، فعَتَوا بعدَ ذلك، فمَسَخَهم. وقيل: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ﴾، تكريرٌ لقولِه: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾، والعذابُ البئيس: هو المَسْخ.

[﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٦٧]

قولُه: (والمعنىٰ: أنّ اللهَ تعالىٰ عَذَّبَهم أوّلًا بعذابٍ شديد، فعَتَوا بعدَ ذلك): يريد أن الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ﴾ فصيحة، أي: فلمّا نسوا عمّا ذُكِّروا به عذَّبْناهم، ليَتَنبَّهوا[1] ويتَّعِظوا، فما نَجَع فيهم الوعظ، فعتَوْا بعد ذلك، فمسخْناهم. فإذاً العذاب غير المسْخ، والنسيان غير العتوّ[2]. نحوه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥][3].

أو هي تكرير[4]، فيراد بقولِه تعالى: ﴿عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ﴾ قولُه: ﴿نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ﴾، ومعناه: فلمّا تركوا ما ذكَّرهم به الصالحون من أمر ربِّهم، مَسَخْناهم، لأنهم كانوا مأمورين بألّا يشتغلوا فيه بغير العبادة، فلمّا اشتغلوا بالصَّيد عَتَوا عن أَمْر ربهم. ويرادُ بقوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ قوله: ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ وهو المَسْخ، كما سبق.

قال القاضي: «يجوز أن تكون الآيةُ الثانية تقريراً وتفصيلاً للأولى»[5].

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لينتهوا».

(٢) هذا ردٌّ لِـما قيل من أن قوله: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ﴾ تكرير لقوله: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾، والعذاب البئيس: هو المسخ.

(٣) والشاهد أن الفاء في «فأخذناهم» فصيحة، لأن ما بعدها مترتب على ما قبلها.

(٤) أي: لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ﴾.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٩).

﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾: عَزَمَ ربُّك، وهو تَفعَّلَ؛ مِن الإيذان، وهو الإعلام؛ **لأنّ العازِمَ علىٰ الأمرِ يُحدِّثُ نفسَه** به ويُـؤْذِنُها بفِعْلِه، وأُجرِيَ مُجْرىٰ فِعْلِ القَسَم، كعَلِمَ الله، وشَهِدَ الله. ولذلك أُجيبَ بما يُجابُ به القَسَم، وهو قولُه: ﴿لَيَبْعَثَنَّ﴾، والمعنىٰ: وإذْ حَتَّمَ ربُّك وكَتَبَ علىٰ نفسِه لَيبعَثَنَّ علىٰ اليهودِ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾، فكانوا يُؤَدُّونَ الجِزْيَةَ إلى المجوس، إلى أنْ بَعَثَ اللهُ مُحمَّدًا ﷺ، فضَرَبَها عليهم، فلا تزالُ مضروبةً عليهم إلىٰ آخرِ الدَّهْر. ومعنىٰ ﴿لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ﴾: لَيُسلِّطنّ عليهم، كقوله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الأسراء: ٥].

[﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۞ فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ۗ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ١٦٨-١٦٩]

قولُه: (لأنّ العازِمَ علىٰ الأمرِ يُحدِّثُ نفسَه): تعليلٌ لقوله: «﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾: عَزَم ربك». يعني: إنّما عبّر عن العزم بالإذن، لأن العازم على الأمر يُشاورُ نفْسه في الفعل والتَّرْك، ثم يجزمُ على الفعل، ويطلبُ من النفس الإذنَ بالفعل. فكنَّى[1] عن العزم بالإذن، ليُعْلَم أنّ العزمَ لم يكن إلّا بعدَ إتقان ومَشورة. ولـمّا كان العازمُ جازماً على الشيء قاطعاً، كان معنى «عَزَم»: جزَم وقضى، فصار كفعل القسَم في التأكيد، فأُجيب[2] بما يجابُ به القسَم.

قال الزجّاج: «قِيل: ﴿تَأَذَّنَ﴾: تألّى. وقيل: ﴿تَأَذَّنَ﴾: أعلَم. والعربُ تقول: تعلَّمْ أنه كذا وكذا، في معنى: أعلمْ»[3].

---

(١) أي: في قوله: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ كناية عن صفة، فقد ذكر التأذن، وأراد لازم معناه، وهو العزم والقضاء في الأمر.

(٢) أي: بقوله: ﴿لَيَبْعَثَنَّ﴾، حيث أوقع اللام في جوابه، كما في جواب القسم.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٨).

﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾: وفرَّقْناهم فيها، فلا يكادُ يخلو بَلَدٌ من فِرقةٍ منهم، ﴿مِّنْهُمُ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾: الذين آمَنوا منهم بالمدينة، أو الذينَ وراءَ الصِّين، ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾: ومنهم ناسٌ دونَ ذلك الوَصْفِ مُنْحَطّونَ عنه، وهم الكَفَرةُ والفَسَقة.

فإنْ قلتَ: ما محَلُّ ﴿دُونَ ذَٰلِكَ﴾؟ قلتُ: الرَّفع، وهو صِفةٌ لموصوفٍ محذوف، معناه: ومنهم ناسٌ مُنْحَطُّونَ عن الصَّلاح، ونَحوُه: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]، بمعنىٰ: وما منّا أحدٌ إلّا له مقام، ﴿وَبَلَوْنَـٰهُم بِٱلْحَسَنَـٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾: بالنِّعَمِ والنِّقَم، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾: فيُنيبون.

﴿فَخَلَفَ﴾ مِن بعدِ المذكورينَ ﴿خَلْفٌ﴾ وهمُ الذينَ كانوا في زمَنِ رسولِ الله ﷺ، ﴿وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾: التوراةَ، بَقِيَتْ في أيديهم بعدَ سَلَفِهم يَقْرؤونها، ويَقِفونَ علىٰ ما فيها مِن الأوامرِ والنَّواهي والتحليلِ والتَّحْريم، ولا يَعْملونَ بها، ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَـٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾ أي: حُطامَ هذا الشيءِ الأدنىٰ، يُريد: الدنيا وما يُتَمتَّعُ به منها. وفي قوله: ﴿هَـٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾ تخسيسٌ وتحقير. والأدنىٰ: إمّا مِن الدُّنُوِّ بمعنىٰ: القُرْب، لأنه عاجلٌ قريبٌ، وإمّا مِن دُنُوِّ الحالِ وسُقوطِها وقِلّتِها، والمُراد: ما كانوا يأخذونَه مِن الرُّشا في الأحكامِ علىٰ تحريفِ الكَلِم للتسهيلِ علىٰ العامّة، ﴿وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾: لا يُؤاخِذُنا اللهُ بما أخَذْنا، وفاعلُ ﴿سَيُغْفَرُ﴾ الجارُّ والمجرور، وهو ﴿لَنَا﴾، ....

قولُه: (﴿مِّنْهُمُ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾: الذين آمَنوا منهم بالمدينة): والظاهرُ خلافُه، لِـمَا يقتضيه النظم، لقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ كما سيجيء بيانُه.

قولُه: (﴿خَلْفٌ﴾)، النهاية: «الـخَلَفُ ـ بالتحريك والسكون ـ : من يجيءُ بعدَ من مَضىٰ، إلّا أنه بالتحريكِ في الخير، وبالتسكين في الشرّ، يقال: خَلَفُ صِدْق، وخَلْفُ سُوء. ومعناهما جميعاً: القَرْن من الناس».

ويجوزُ أنْ يكونَ «الأخذَ» الذي هو مَصدَرُ ﴿يَأْخُذُونَ﴾، ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾ **الواوُ للحال**، أي: يَرْجونَ المغفرةَ وهم مُصِرُّونَ عائدونَ إلى مِثلِ فِعْلِهم غيرُ تائبينَ. وغُفرانُ الذنوبِ لا يَصِحُّ إلّا بالتوبة، والمُصِرُّ لا غُفرانَ له، ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يَعْني قولَه في التَّوراة: مَنِ ارتكبَ ذنبًا عظيمًا فإنه لا يُغفرُ له إلّا بالتوبة، ﴿وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾: في الكتابِ من اشتِراطِ التوبةِ في غُفرانِ الذُّنوب، **والذي عليه المُجْبِرَةُ هو مذهبُ اليهودِ بعَيْنه** كما تَرىٰ.

قولُه: (﴿وَإِن يَأْتِهِمْ...﴾: **الواوُ للحال**) أي: من الضمير في «يَقُولُونَ»، والقول: بمعنى الاعتقاد والظنّ. ولذلك قال: «يَرْجُون المغفرةَ وهم مُصِرُّون».

النهاية: «لـمّا رأى رسولُ الله ﷺ الأَخْبِيَةَ في المسجد قال: «البِرَّ تَقُولُونَ بِهِنّ»[1]؟ أي: أتظنّون وترَوْن أنّهن أردْنَ البِرّ؟».

قال الزجّاج: «إنهم كانوا يُذنِبونَ بأخذ الرُّشا، ويقولون: سيُغْفَر لنا، من غير أن يتوبوا، لأن قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾ دليلٌ على إصرارِهم على الذّنب»[2].

قولُه: (والذي عليه الـمُجبِرةُ هو مذهبُ اليهودِ بعَيْنه) سقطةٌ منه، لأنّ أهلَ السنّة لا يَتَمنَّوْن المغفرةَ مع الإصرار، وهم أحزَمُ من ذلك؛ ألا ترى إلى ما رواه الترمذي عن شدّاد[3]، عن رسول الله ﷺ: «الكَيِّسُ مَن دَانَ نَفْسَهُ وعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الـمَوْت، والعَاجِزُ مَنْ أَتبعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَـمَنَّىٰ عَلىٰ الله»[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٠)، من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٩).

(٣) شداد بن أوس الأنصاري، يكنى أبا يعلىٰ. مات بفلسطين سنة ٥٨هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٦٩٤)، و«أسد الغابة» (٢: ٥٠٧)، و«الإصابة» (٣: ٣١٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩) وابن ماجه (٤٢٦٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٦٩) والحاكم=

....

«دانَ نفْسه»: حاسبَها في الدنيا قبل أن تُحاسَبَ يومَ القيامة.

فكيف والسينُ في ﴿سَيُغْفَرُ﴾ تدلُّ على القطع في وقوع الخبر عن المستقبل؟ وأهل السنّة لا يَقْطعون في شيءٍ من أمورِهم، لا في الغُفران إن تابوا، ولا في الثَّواب إن عملوا، وأنتم توجِبون على الله الغفران إذا حصلت التوبة، وتقطعون بحصولِ الثواب على العمل؟ فمذهبكم في هذه الصورة مِثْلُ مذهبِهم.

وأيضاً، قولُه: «معنى أخْذِ الميثاق: هو أنّ في التوراة: مَن ارتكب ذنْباً عظيماً، فإنه لا يُغْفَر إلّا بالتوبة». وقولُه: «وفيه أنّ إثباتَ المغفرةِ بغيرِ توبةٍ خروجٌ عن ميثاقِ الكتاب»، وما أدري: أهَوَ منقولٌ من نصِّ التوراة، أو مُستَنبَطٌ من معنى الآية؟ أما الآية فدالّة على التوبيخ على أخذ الرِّشا، وتغيير أوضاع الشريعة، ونسبةِ خلافها إلى الله تعالى، كما فعلوا بصفةِ النبيِّ صلوات الله عليه، وبآية الرَّجْم، وتسويفِ النفس بالأباطيل و«يا ليت» على المغفرة مع عدم التوبة.

ثم إن هذا النقل، إن لم يصحّ، فهو تقوُّلٌ على الله تعالى بما ليس بحقّ، وهو عينُ فعل اليهود، وإن صحّ، فَلِمَ لا يجوز أن يُرادَ به الشرْك، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] أو يكون منسوخاً بالنصوص القاطعةِ من الآياتِ والسنّة بالنسبة إلينا، وثانياً بالنسبة إليكم، فيكون مذهبُكم عينَ مذهبِهم؟ عفا الله عنه.

وأمّا قضية النظم: فهي أنه تعالى لما حكى عن بني إسرائيل أنهم كانوا قبل مَبعَثِ النبي ﷺ أُمَماً: منهم الصّالحون، ومنهم الكفَرة والفَسَقة، ذكر أنهم، بعدَ مبعثِه صلواتُ الله عليه أيضاً، داموا على ما كانوا: فرقةٌ منهم ما تمسّكوا بمقتضى التوراة، مع أنهم كانوا يقرؤونها، ويدرسون

= في «المستدرك» (١: ١٢٥) بإسنادٍ ضعيفٍ لضعف أبي بكر بن أبي مريم. وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٧١٢٣).

....

ما فيها، ويَقِفون على ما أمرَ الله، وما نهاه، من الحلال والحرام، ولا يعملون بها، وكانوا ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾، ويُحرّفون الكَلِم عن مواضعِه[1]، ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، ويَتمنَّون بالأباطيل، وإليه الإشارة بقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾.

وطائفةٌ أخرى منهم تمسّكوا بها، وعملوا بمُقتضاها، وآمنوا بنبيِّ الرحمة، وأقاموا الصلاة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وينصره ما نقله محيي السنّة عن مجاهد: «هم المؤمنون من أهل الكتاب، مثل: عبد الله بن سلام وأصحابه، تمسّكوا بالكتاب الذي جاء به موسى، فلم يحرّفوه ولم يكْتموه، ولم يتّخذوه مأكَلة»[2].

فظهر من هذا أن تخصيص قوله: ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ بما قاله المصنف تحكُّم.

فعلى هذا الواجبُ أن يكون قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ الآية جملةً مبتدأة، معطوفة على قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ من حيث المعنى، والجملة من المعطوف والمعطوف عليه مستطرد لذكر قوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾، لأن قوله تعالى: ﴿وَإِذ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ عطف على قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، و﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ﴾، ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾، و﴿إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ﴾.

فانظر إلى هذا النظم السريّ[3]، وتعجَّبْ مِمَّن يريد تفكيكه!

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، وإلى قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٧).

(٣) السري: الشريف.

وعن مالكِ بنِ دينارٍ رحمَه الله: يأتي على الناسِ زمانٌ إنْ قَصَّروا عما أُمِروا به، قالوا: سيُغفَرُ لنا، لأنا لم نُشرِكْ بالله شيئًا، كلُّ أمرِهم إلى الطَّمَع، خِيارُهم فيهم المُداهَنة، فهؤلاءِ مِن هذه الأُمّةِ أشباهُ الذين ذَكَرَهمُ الله، وتَلا الآية.

﴿وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ مِن ذلك العَرَضِ الخسيس، ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ الرُّشا ومَحارمَ الله.

وقُرِئ: «وُرِّثوا الكتابَ»، و«ألّا تقولوا»، بالتاء، و«ادّارَسوا» بمعنى: تَدارَسوا. و﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، بالياء والتاء.

وأمّا إذا كان[١] عطفاً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ﴾ كما هو عليه الوجه الثاني، يكون المراد: منهم الذين آمنوا مطلقاً، على ما روى محيي السنّة عن عطاء: «هم أمة محمد صلوات الله عليه»[٢].

والأول[٣] هو القول.

قولُه: (﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بالياء والتاء): بالياء التحتانية: نافعٌ وابنُ عامر وحفص. وبالتاء الفَوقانية: الباقون[٤].

---

(١) يعني قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٧).

(٣) أي: الرفع على الابتداء في ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ﴾، ويكون المقصود بهم المؤمنين من أهل الكتاب كعبد الله بن سلام.

(٤) والصحيح أن قراءة ابن عامر وحفص بالتاء على الخطاب، وقراءة الباقين بالياء على الغيبة، أي: عكس ما ذكر الطيبي. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٢٣٢، و«البحر المحيط» (٤: ٤١٧). ولتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات»، ص٣٠١.

فإنْ قلتَ: ما موقعُ قولِه: ﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾؟ قلتُ: هو عطفُ بيانٍ لـ﴿مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾. ومعنىٰ ﴿مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾: الميثاقُ المذكورُ في الكتاب، وفيه أنَّ إثباتَ المغفرةِ بغيرِ توبةٍ خروجٌ عن ميثاقِ الكتاب، وافتراءٌ علىٰ الله، وتَقَوُّلٌ عليه ما ليس بحَقّ. وإنْ فُسِّر ﴿مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾ بما تَقَدَّم ذِكرُه كان ﴿أَن لَّا يَقُولُوا﴾ مفعولًا له، ومعناه: لِئلّا يقولوا، ويجوزُ أنْ تكونَ ﴿أَن﴾ مُفسِّرة، و﴿لَا يَقُولُوا﴾ نَهْيًا، كأنه قيل: ألم يُقَلْ لهم: لا تقولوا علىٰ الله إلّا الحقّ؟

قولُه: (هو عطفُ بيانٍ لـ﴿مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾): أجابَ عن السؤال بوجهَين:

أحدهما: أنّ ﴿أَن﴾ في ﴿أَن لَّا يَقُولُوا﴾ ناصبةٌ للفعل، وهو إما تفسير ﴿مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾ والإضافة، بمعنى: في أيّ الميثاق المذكور في الكتاب، وهو ﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾. وفي جملةِ ذلك ألّا يقولوا: إنّ الله يَغفِرُ الذنوبَ العِظامَ بغيرِ توبة.

وإمّا مفعولٌ به، و﴿مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾ مُبْهَمٌ لا يُعْلَم ما هو. فاخترعَ أن بيانَه وتفسيره: مَن ارتكبَ ذنباً عظيماً، فإنه لا يُغْفر إلّا بالتوبة. أي: أمَا تقرّر وأُخِذ ميثاقكم أنَّ من ارتكبَ ذنباً عظيماً لا يُغفَرُ له إلّا بالتوبة، لئلا يقولوا على الله إلّا الحق؟

وثانيهما: أن ﴿أَن﴾ مُفسِّرة، لأن في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ﴾ معنى القول، أي: ألم يُقَل لكم: لا تقولوا على الله إلا الحق؟ وهو ذلك القولُ بزعمِه واختراعه.

وقلت: الحقُّ أنّ الإنكار والتوبيخ واردان[1] على تركِ استحفاظهم كلامَ الله، والتمادي في التحريف والتغيير، وعليه أخذ الله ميثاقَهم كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال المُصنِّف: «بما سألهم أنبياؤهم حِفْظَه من التغيير والتبديل»،

---

(١) في (ج): «وارد».

فإنْ قلتَ: علامَ عطفَ قولَه: ﴿وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾؟ قلتُ: علىٰ ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم﴾، لأنه تقرير، فكأنه قيل: أُخِذَ عليهم ميثاقُ الكتابِ ودَرسوا ما فيه.

[﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ ١٧٠]

﴿وَالَّذِينَ يُمسِكونَ بِالْكِتَابِ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداء، وخَبرُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾، ....

يعني: ألم يؤخَذ عليهم الميثاق، باستحفاظِ كتاب الله من التغيير والتبديل؟ فكيف غيّروا وبدّلوا وأخذوا عليه الرِّشا، فكفروا ونقَضوا ميثاقَ الله، ثم قالوا: استغْفِر لنا؟

فإن قلت: فعلىٰ هذا: المُنكرُ هو التغييرُ والتبديل، والمُنكر هو القول، لِـما مَرّ أن قوله: «﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ عطفُ بيان لـ ﴿مِّيثَاقُ الْكِتَابِ﴾».

قلت: إنهم إذا غيّروا وبدّلوا[1]، لا بدَّ أن يقولوا: هو من عند الله، ليأخذوا عليه الرِّشا.

قال المصنفُ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]: «قال ابنُ عباس: هم اليهودُ منَ الذين قَدِموا على كعبِ بن الأشرَف، غيّروا التوراة، وكتبوا كتاباً بدّلوا فيه صفةَ رسول الله ﷺ، ثم أخذَت قُريظة ما كتبوه، فخلطوه بالكتاب الذي عندَهم». والله أعلم.

قولُه: (**لأنه تقرير**) أي: يجب أن يكون ﴿وَدَرَسُوا﴾ عطفاً على ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾، وإن اختلفا خَبَراً وطلباً، لأن الاستفهام[2] واردٌ على التقرير، فهو بمنزلة الإخبار عن الثابت، فيصحّ العطفُ لعدم المُنافاة. ولهذا قال: «أُخِذَ عليهم الميثاق، ودرسوا».

---

(١) من قوله: «وأخذوا عليه الرِّشا فكفروا ونقضوا ميثاق الله» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) يعني في قوله: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم﴾؟ وهو استفهام تقريري.

والمعنىٰ: إنّا لا نُضيعُ أجرَهم؛ لأنّ ﴿ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ في معنىٰ «الذين يُمسِكونَ بالكتاب»، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. والثاني: أنْ يكونَ مجرورًا عطفًا علىٰ «الذينَ يَتّقون»، ويكونَ قولُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ اعتراضًا.

وقُرِئَ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بالتشديد. وتَنْصرُه قِراءةُ أُبيّ: «والذين مَسَّكوا بالكتاب».

فإنْ قلتَ: التمسُّكُ بالكتابِ يَشتَمِلُ علىٰ كلِّ عبادة، ومنها إقامةُ الصَّلاة، فكيف أُفرِدَت؟ قلتُ: إظهارًا لمزيّةِ الصلاةِ لكونِها عِمادَ الدِّين، وفارِقةً بين الكفرِ والإيمان.

وقرأ ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «والذينَ استَمْسَكوا بالكتاب».

[﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ١٧١]

﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾: قَلَعْناه ورَفَعْناه، كقوله: ....

قولُه: (والمعنىٰ: إنَّا لا نُضيعُ أجرَهم): يعني: لا بدَّ في الخبر إذا كان جملةً من عائد إلى المبتدأ، فقوله: ﴿أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾، وإن لم يكن فيه الضمير، لكنه هو نفسُ المبتدأ، فهو من إقامة المُظهَرِ موضعَ المُضمَر، للعِلّية[1].

قولُه: (وقرئ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بالتشديد): الجماعةُ إلّا أبا بكر[2].

---

(١) يعني: كان مقتضى الظاهر أن يقال: إنا لا نضيع أجرهم، لكنه قال: ﴿أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر للتعليل.

(٢) وقراءة التشديد من التمسّك، وهي تُفيد معنى التأكيد والتكرير. أمّا قراءة التخفيف فمِن «أمْسَك»، ولا تدلّ على ما تدلّ عليه قراءة التشديد. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٢)، و«حجة القراءات»، ص٣٠١.

﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَهُمُ ٱلطُّورَ﴾ [النساء: ١٥٤]، ومنه: نَتَقَ السِّقاء؛ إذا نَفَضَه ليَقتَلِعَ الزُّبدةَ منه. و«الظُّلَّة»: كلُّ ما أظلَّكَ مِن سَقيفةٍ أو سحاب. وقُرِئَ بالطاء، مِن: أطلَّ عليه؛ إذا أشرفَ، ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾: وعَلِموا أنه ساقطٌ عليهم، وذلك أنّهم أبَوا أنْ يَقْبَلوا أحكامَ التوراة لغِلَظِها وثِقَلِها، فرفعَ اللهُ الطورَ علىٰ رؤوسِهم مقدارَ عَسْكرِهم، وكان فَرْسخًا في فَرْسخ، وقيل لهم: إنْ قَبِلتُموها بما فيها وإلّا ليَقَعنَّ عليكم، فلما نَظَروا إلى الجبلِ خَرَّ كلُّ رجلٍ منهم ساجدًا علىٰ حاجبِه الأيسر، وهو ينظرُ بعَينِه اليُمنىٰ إلى الجبلِ فَرَقًا مِن سُقوطِه، فلذلك لا تَرىٰ يهوديًا يَسجُدُ إلّا علىٰ حاجبِه الأيسر، ويقولون: هي السَّجْدةُ التي رُفِعَت عنا بها العُقوبة، ولـمّا نَشَر موسىٰ الألواحَ وفيها كتابُ الله، لم يَبْقَ جبلٌ ولا شجرٌ ولا حجرٌ إلّا اهْتَزّ، فلذلك لا تَرىٰ يهوديًا تُقرأُ عليه التوراةَ إلّا اهتَزّ وأنغَضَ لها رأسَه، ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: وقلنا: خُذوا ما آتيناكم، أو قائلينَ: خُذوا ما آتيناكم من الكتاب، ﴿بِقُوَّةٍ﴾ وعَزْمٍ علىٰ احتمـالِ مَشاقِّهِ وتكاليـفِه،

قولُه: (ومنه: نَـتَقَ السِّقاء): ابن السكّيت: «السِّقاء: يكون للَّبَن والماءِ، والوَطْب: للَّبَن خاصّة، والنِّحْيُ: للسَّمْن، والقِرْبة: للماء»[(١)].

قولُه: (ولـمّا نَشَر موسى عليه السلام الألواحَ) إلى آخر القصّة، مُستطرَدٌ[(٢)] لذكر نَـتْق الجبل، وسجودِ القوم على حاجبهم، كما كان قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ الآيتين، مُستطرَداً من المعطوف والمعطوف عليه، على ما سبق.

---

(١) «إصلاح المنطق» ص٣٧٥، وليس فيه: «والقربة للماء»، والوَطْب ـ بفتح الواو، وإسكان الطاء ـ: جِلد الجَذَع فما فوقه. والنِّحي ـ بكسر النون وإسكان الحاء ـ: زقّ السمن.

(٢) المقصود أن قوله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٍ...﴾ هو المستطرد لذكرِ نَـتْقِ الجبل. يعني: قَـلْعه ورفعه.

﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ من الأوامرِ والنّواهي ولا تَنْسَوه، أو: اذْكُروا ما فيه من التعريضِ للثوابِ العظيمِ فارْغَبوا فيه. ويجوزُ أنْ يُرادَ: خُذُوا ما آتيناكُم من الآيةِ العظيمةِ بقوّةٍ إنْ كنـتُم تُطيقونَه، كقولِه: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ﴾ [الرحمن: ٣٣]. ﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ من الدَّلالةِ على القُدرةِ الباهرةِ والإنذار، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ما أنـتُم عليه. وقرأ ابن مسعود: «وتَذْكُـرُوا» وقُرِئَ: «واذَّكَّروا»، بمعنى: وتذكَّروا.

[﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ * أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ * وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ١٧٢ - ١٧٤]

﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بَدَلٌ من ﴿بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ بَدَلَ البعضِ مِن الكُـلّ، ومعنى «أَخـذِ ذُرِّياتِهم من ظهورِهم»: إخراجُهم من أصلابِهم نَسْلًا وإشهادُهم على أنفسِهم.

قولُه: (أو: اذْكُروا ما فيه من التعريضِ)، الجوهري: «عَرَّضْتُ فُلاناً لكذا فتعرَّض هو له».

قولُه: (ويجوزُ أنْ يُرادَ: خُذُوا ما آتيناكُم من الآيةِ)، فَعَلىٰ هذا، المراد من نَتْقِ الجبل: إظهارُ العجز لا غير، كما في الآية[1] المستشهَد بها، كما تقول لمن يدّعي الصُّرْعةَ[2] والقوّة بعدما غلبتَه: خُذه منّي، يعني: إن كنتم تطلبون آية قاهرة، وتَقترِحُونها، خذوا ما آتيناكم إن كنتم تُطيقون.

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ﴾ [الرحمن: ٣٣]. وقد استشهد بها الزمخشري على المعنى المذكور لقوله: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾.

(٢) أي: الشدة والغلبة.

قولُه: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ مِن بابِ التمثيلِ والتخييل، ومعنىٰ ذلك أنه نَصَبَ لهم الأدلةَ علىٰ رُبوبيّتِه ووَحْدانيتِه، وشَهِدَتْ بها عقولُهم وبصائرُهم التي رَكَّبها فيهم، وجَعَلَها مُميِّزةً بينَ الضَّلالةِ والهدىٰ، فكأنه أشهَدَهم علىٰ أنفسِهم وقَرَّرَهم وقال لهم: ألستُ بربكم؟ وكأنَّهم قالوا: بلىٰ أنتَ ربُّنا، شَهِدْنا علىٰ أنفسِنا وأقرَرْنا بوَحْدانيتِك.

وبابُ التمثيلِ واسعٌ في كلام الله تعالىٰ ورسولِه عليه الصلاة والسلام، وفي كلامِ العرب. ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] وقولُه:

إذْ قالَتِ الأنساعُ للبَطْنِ: الْحَقِ
قالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبا: قَرْقارِ

قولُه: (وشَهِدَتْ بها عقولُهم) عطفٌ على قولِه: «نَصَب لهم الأدلّة»، وكذا «جعَلَها مميّزة»، أي: جمع بين نصْب الأدلّة وبينَ جعْلِ القوةِ مميّزة، وبين شهادتها، لتكون الاستعارة تمثيليةً مركّبة من عدةِ أمور متوهَّمة.

هذا هو المراد من قوله: «من باب التمثيل والتخييل»، لا ما ظُنّ أنها من الاستعارة التخييلية، لأن المشبَّه به في التخييلية أمرٌ واحد مُحقَّق يُطلقُ على المخترَع المتوهَّم، كالأنياب في قولك: أنيابُ الـمَنِيّة نشَبَتْ بُفلان.

قولُه: (إذْ قَالَتِ الأَنساعُ)[1] مضى شرحُه في «البقرة».

قولُه: (قَالَتْ لهُ رِيحُ الصَّبا: قَرْقَارِ)، بعده:

واخْتَلَطَ المعروفُ بالإنكارِ[2]

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) البيت من الرجز لأبي النجم العجْليّ. والقرقرة: الهدير.

ومعلومٌ أنه لا قولَ ثَمَّ، وإنَّما هو تمثيلٌ وتصويرٌ للمعنىٰ.

﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ﴾ مفعولٌ له، أي: فَعَلْنا ذلك مِن نَصْبِ الأدلةِ الشاهدةِ علىٰ صحّتِها العقولُ كَراهةَ ﴿أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ لم نُنبَّهْ عليه، ﴿أَوْ﴾ كراهةَ أنْ ﴿تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ فاقتدَيْنا بهم، **لأنَّ نَصْبَ الأدلةِ علىٰ التوحيدِ** وما نُبِّهوا عليه قائمٌ معهم، فلا عُذْرَ لهم في الإعراضِ عنه والإقبالِ علىٰ التقليدِ والاقتداءِ بالآباء، كما لا عُذرَ لآبائِهم في الشِّرك، وأدلةُ التوحيدِ منصوبةٌ لهم.

الضميرُ المجرور في «له» للسحاب، أي: قالت للسحاب الريحُ: قَرْقِرْ بالرعد. فهو أمرٌ من القَرْقَرة، وهو[1] في الرباعي كـ«نَزَالِ» في الثلاثي.

«واختلط المعروف»، يعني: المطر بلغ كلَّ مكان مما يُعرَف ويُنكَر، أي: عمَّ الأراضي كلَّها.

شبّه الريحَ بالآمر، والسحابَ بالمأمور، والقرقارَ بالمأمور به، وتخيّلَ الحالاتِ على سبيل التمثيل[2].

في «الانتصاف»: «إطلاقُ لفظ «التخييل» على كلام الله مردود»[3].

وقلت: إذا كان القرآن وارداً على أساليب كلام العرب وافتنانهم، فلا بُعدَ في الذهاب إليه.

قولُه: (**لأنّ نصب الأدلة على التوحيد**) علّة لِما فُهِم من المُعلّل مع علّيتِه، أي: فعلْنا ذلك كراهةَ أن تَعْتذروا بالغفلة والتقليد، «لأن نَصْبَ الأدلّة..» إلى آخره.

---

(١) يعني: قرقار: اسمُ فعلِ أمرٍ من الرباعي «قَرْقَر».

(٢) يعني: الاستعارة التمثيلية.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٢٩).

فإنْ قلتَ: بنو آدمَ وذُرّياتُهم مَنْ هُم؟ قلتُ: عَنىٰ بـ«بني آدم»: أسلافَ اليهودِ الذينَ أشركوا بالله، حيثُ قالوا: عُزَيرٌ ابنُ الله. وبـ«ذريّاتِهم»: الذينَ كانوا في عهدِ رسولِ الله ﷺ من أخلافِهم المُقتَدينَ بآبائِهم، والدليلُ علىٰ أنّها في المُشرِكينَ وأولادِهم: قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَشۡرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ﴾، والدليلُ علىٰ أنها في اليَهود: **الآياتُ التي عُطِفَت عليها هِي، والتي عُطِفَت عليها وهي علىٰ نَمَطِها وأسلوبِها**، وذلك قولُه: ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، ﴿وَإِذۡ قَالَتۡ أُمَّةٞ مِّنۡهُمۡ لِمَ تَعِظُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٧١]. ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥].

ويجوز أن يكون تعليلاً للثاني، كأنه قيل: فعلْنا نصبَ الأدلة كراهةَ أن تقولوا: ﴿إِنَّمَآ أَشۡرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ﴾، لأنه «قائم معهم» لا يُفارِقُهم[1]، «فلا عُذرَ لهم في الإعراض عنه، والإقبال على التقليد». فلمّا كان هذا التنبيهُ لا يُفارِقُ أحداً من المكلَّفين، قال: «لا عُذرَ لآبائهم في الشرك».

قولُه: (**الآياتُ التي عُطِفَت عليها هي**) أي: عطفت: ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ﴾، ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ﴾ [الأعراف: ١٦١].

قولُه: (**والتي عُطِفَت عليها**) أي: على قوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ﴾، وهي قوله: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥] وسائر الآيات التي تَتعلّقُ بـ«بَلْعَم»[2].

قولُه: (**وهي على نَمَطِها وأسلوبِها**): أي: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ﴾: على نمط الآيات المُتقدِّمةِ والمتأخرة.

---

(١) «لا يفارقهم» جملة تفسيرية من الطيبي.

(٢) بَلْعَم أو بَلْعام بن باعوراء، عالم من علمـاء بني إسرائيل، أو من الكنعانيـين، وستأتي قصتُه عند الآية المذكورة.

﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ أي: كانوا السَّبَبَ في شِرْكنا؛ لتأسيسِهم الشِّرك، وتقدُّمِهم فيه، وتَرْكِه سُنَّةً لنا.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومِثلَ ذلك التفصيلِ البليغ، ﴿نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ﴾ لهم، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾: وإرادةَ أنْ يَرجِعوا عن شِرْكهم نُفصِّلُها.

وقُرِئ: «ذُرِّيَّتَهم» علىٰ التوحيد، و«أنْ يقولوا» بالياء.

ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون عاماً كالتذييل للميثاق الخاص، فيدخل فيه اليهود دخولاً أوّلياً، فلا تكون الواو عاطفة؟ ولأن ألفاظها لا تقبل التخصيص إلا بالتعسف، كما أوّل الشرك.

وبيان التذييل أن قوله: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [الأعراف: ١٧١] في معنى: أخذ الميثاق، بدليل قوله تعالى في «البقرة»: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣، ٩٣]، وقول المصنف: «﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾: بالعمل بما في التّوْراة ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ حتى قبِلْتم، وأعطيتم الميثاق». أتى بالميثاق الخاص، من حيث الصورة، ثم عقّبه بالعامّ من حيث المعنى، دلالةً على شدة شكيمتهم، وفرط عتوِّهم في أن الإلزام السمعيّ والعقليّ ـ على رأيه ـ لا يُـجْدِي فيهم.

قال القاضي: «المقصودُ من إيراد هذا الكلام إلزامُ اليهود بمقتضى الميثاق العام، بعد ما ألزمهم بالميثاق المخصوص بهم، والاحتجاج عليهم بالـحُجَج السمعية والعقلية، ومنعهم عن التقليد، وحملهم على النظر والاستدلال، كما قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، أي: عن التقليد، واتّباع الباطل»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٢).

....

وقلتُ: ويؤيده ما روينا عن مالك، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وأبي داود، و«شرح السنّة»، عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية، قال: سُئِل عنها رسول الله ﷺ فقال: «إنَّ الله خَلَق آدَم، ثُمَّ مَسَح ظَهرَه بيَمينِه، فاستَخرَج مِنه ذُرِّيَّة، فقال: خَلَقت هَؤُلاء للجَنَّة، وبعَمَل أهل الـجَنَّة يَعمَلُون، ثُمَّ مَسَح ظَهرَه، فاستَخرَج مِنه ذُرِّيَّة، فقال: خَلَقت هَؤُلاء للنَّار، وبعَمَل أهل النَّار يَعمَلُون». فقال رجُل: يَا رَسُول الله، فَفِيم العَمَل؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنّ الله تَعالىٰ إذا خَلَق العَبد للجَنَّة، استَعمَلَه بَعَمَل أهل الـجَنَّة، حَتَّىٰ يَمُوت علىٰ عَمَل مِن أعمال أهل الـجَنَّة، فَيُدخِلَه به الـجَنَّة، وإذا خَلَق العَبد للنَّار، استَعمَلَه بعَمَل أهل النَّار، حتَّىٰ يَمُوت عَلىٰ عَمَل مِن أعمال أهل النَّار»[١].

قال الإمام: «أطبقَت المعتزلةُ على أنه لا يجوز تفسيرُ الآية بالحديث، لأن قوله: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدلٌ من قوله: ﴿بَنِيٓ ءَادَمَ﴾، فالمعنى: وإذ أخذَ ربُّك من ظهور بني آدم، فلم يذكر أنه أخذ من ظهر آدم[٢] شيئاً، ولأنه لو كان المرادُ أنه أخرجَ من ظهر آدم شيئاً، لمَا قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بل يجبُ أن يقول: من ظهره، وذريّته».

وأجاب الإمام: «أن ظاهر الآية يدلُّ على أنه تعالى أخرجَ الذرّيةَ من ظهور بني آدم. وأمّا أنه أخرجَ كلَّ تلك الذرّيةِ من صُلب آدم، فليس في لفظ الآية ما يدلُّ على ثبوته، ولا على نَفيِه، إلّا أن الخبر قد دلّ، فثبتَ إخراجُ الذرّيةِ من ظهور بني آدم بالقرآن، وإخراج الذرّيةِ من ظهرِ آدم بالخبر، ولا مُنافاةَ بينَهما، فوجبَ المصيرُ إليهما معاً، صَوْناً للآيةِ والخبرِ عن الاختلاف»[٣].

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٨٩٨) والترمذي (٣٠٧٥) وأبو داود (٤٧٠٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١١٩٠) وابن حبان (٦١٦٦) وهو حديث صحيح لغيره، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣١١).

(٢) في (ج): «على بني آدم».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٣).

....

وقال الشيخ شهابُ الدين التوربشتي: وقد ذهبَ كثيرٌ من أهل العلم إلىٰ أن المرادَ من الآية توليدُ بعضهم من بعض، على مرِّ الزمان، ولو أُريدَ استخراجُ الذرِّيةِ من صُلبِ آدم دُفعةً واحدة، لكان من حقِّ القول أن يقول: وإذْ أخذ ربُّك من ظهرِ آدم ذرّيته.

فإن قيل: بيانُ الآية في الحديث خلافُ ما ذهبوا إليه، فلهُم أن يقولوا: إنّما تركوا ظاهرَ الآية بالحديث، سيِّما في مثل هذه القضية التي هي إخبارٌ عن الغيب، إذا كان الحديث المبيِّنُ للآية حديثاً صحيحاً، يجبُ به العلم. وهذا الحديث، وإن كان حديثاً حسناً، فإنه من جملة الآحاد، فلا يُترَكُ ظاهر الكتاب بمثل هذا الحديث.

مما يُمكِّننا من التوفيق بين الآية والحديث هو أن نقول: إنّما اقتصر في الحديث على ذِكر آدم، دونَ الذرّيّة، لأنه هو الأصل، فاكتفى بذكر الأصل عن الفرع.

فإن قيل: فقد روى أبو هريرةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَـمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهرِهِ كُلُّ نَسَمَة هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[1] إلى تمام الحديث وهو حديث صحيح، فلِمَ ذهبْتم في حديث عمر رضي الله عنه إلى التأويل الذي ذكرتموه؟

فالجواب: أن حديثَ أبي هريرةَ رضي الله عنه لا تعلُّـقَ له بالآية، ولم يُذْكَر فيه حديثُ الميثاق والإشهاد، وإنّما ذُكِرَ فيه أنّ الله تعالى مثّلَ لآدم ذرّيّته، وعرَضَهم عليه[2]. وهذا غيرُ ذلك.

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الترمذي (٣٠٧٦) والبزّار في «المسند» (٨٨٩٢) وأبو يعلى (٦٣٧٧) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.

(٢) يشير إلى قوله ﷺ في الحديث المشار إليه: «وَجَعَل بَين عَينَي كُلّ إِنسَان مِنهُم وَبِيصاً ـ يَعني: بَرِيقاً ـ مِن نُور، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلىٰ آدَم. فقال: أي رَبِّ، مَن هَؤلاء؟ قال: هَؤلاء ذُرِّيَّتُك».
أمّا «الميثاق والإشهاد» فيشير بهما إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

....

وقد ذهبَ أهلُ التأويل إلى أن المرادَ بالإشهاد ما ركّبه اللهُ فِيهم من العقول، وآتاهم من البصائر، فكأنه أشهدَهم على أنفسِهم وقرَّرهم، وقال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ فكأنهم قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾. فذهبوا في معناه إلى أنه تمثيلٌ وتصويرٌ للمعنى.

وهذا الذي ذهبوا إليه في تأويل حديث عمرَ رضي الله عنه تأويلٌ حسنٌ مستقيم، لولا مخالفتُه حديثَ ابن عباس، وهو ما رواه عن النبي ﷺ أنه قال: «أَخَذَ اللهُ المِيثاقَ مِنْ ظَهر آدَمَ بِنَعمانَ ـ يعني: عَرَفة ـ فأخرَجَ مِنْ صُلْبِه كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرأها، فَنثرَهُم بَينَ يَدَيه كالذَّرِّ، ثُمّ كَلَّمَهُم قِبَلاً قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾».

وهذا الحديث مُخَرَّجٌ في كتاب أبي عبد الرحمن النَّسائي[1]. فهذا الحديثُ لا يحتملُ من التأويلِ ما يحتملُه حديثُ عمرَ رضي الله عنه، لظهور المرادِ منه.

ولا أراهم يُقابلون هذه الحجّةَ إلا بقولهم: إنّ حديثَ ابن عباسٍ من جُملةِ الآحاد فلا يَلْزمُنا إن تركْنا أن نَترُكَ به ظاهرَ الكتاب!

وقال: إنّما جَدّوا في الهربِ عن القول في معنى الآية بما يقتضيه ظاهرُ هذا الحديث لمكان قوله سبحانه: ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾. فقالوا: إنْ كان هذا الإقرارُ عن اضطرار، حيث كُوشِفُوا بحقيقة الأمر، وشاهدوه عينَ اليقين، فلهم يوم القيامة أن يقولوا: شهدنا يومئذ، فلمّا زال عنا عِلْمُ الضرورة، ووُكِّلنا إلى آرائنا، كان منّا من أصاب، ومنّا من أخطأ. وإن كان عن استدلال، ولكنهم عُصِموا عنده من الخطأ، فلهم أيضاً أن يقولوا:

---

(١) يعني «السنن الكبرى» (١١١٩١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٤٥٥) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٥٤٤) والبيهقي في «الأسماء والصفات»، ص٣٢٦ ورجال إسناده ثقات، ورجّح الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣: ٥٠١) كوْنَه موقوفاً على ابن عباس.

....

أُيِّدْنا يوم الإقرار بتوفيق وعِصمة، وحُرِمناهُما من بَعْد، ولو أُمْدِدْنا بهما أبداً، لكانت شهادتُنا في كلِّ حين كشهادتنا في اليوم الأول.

فقد تَبيَّنَ أنّ الميثاق: ما ركَّبَ اللهُ فيهم من العقول، وآتاهم من البصائر، لأنها هي الحجّةُ الباقية، المانعةُ لهم عن قولهم: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾؛ لأن اللهَ تعالىٰ جعل هذا الإقرارَ حجة عليهم في الإشراك، كما جعلَ بَعْثَ الرسول حجّةً عليهم في الإيمان، بما أُخبِروا عنه من الغُيوب.

ولهم في ذلك كلامٌ كثير اكتفَينا عنه بهذا المقدار، والغرض منه توقيفُ الطالبين على مواضع الإشكال.

والتوفيقُ بين الآية وحديثِ عمرَ رضي الله عنه ـ على ما ذكرناه ـ مُتيسِّر، والتوفيق بينهما وبينَ حديث ابن عباس ـ على الوجه الذي لا تُعارضُه حجّةٌ أخرى من الكتاب ـ مُشْكِلٌ جداً، إلا أن يُعلَّلَ الحديثُ بما علّلوه»[١]. انتهى كلامه.

وقال القاضي في «شرح المصابيح»[٢]: «والتوفيقُ بينَ الآية والحديث أن يُقال: إن المراد من ﴿بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ في الآية: آدمُ وأولاده، فكأنه صار اسماً للنوع، كالإنسان والبشر، والمراد من الإخراج: توليدُ بعضِهم من بعض، على مرِّ الزمان، واقتُصِرَ في الحديث على ذِكر آدمَ اكتفاءً بذكر الأصل عن ذكر الفرع[٣].

(١) الظاهر من السياق أن كلام التوربشتي ينتهي هنا، وقد ورد بعض هذا الكلام في «حاشية الكازروني على البيضاوي» (٣: ٣٤) بقوله: «أورده بعضهم»، ولم يذكر من هو.

(٢) «المصابيح» كتاب في الحديث للبغوي، وقد شرحه القاضي البيضاوي في كتاب سمّاه: «تحفة الأبرار».

(٣) انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤: ٢٣٦). وقد نقل النص من «شرح المصابيح» للبيضاوي، كما ذكر، وانظر كذلك: «حاشية الكازروني علىٰ تفسير البيضاوي» (بهامش «تفسير البيضاوي» ٣: ٣٣).

....

وقلتُ، وما توفيقي إلّا بالله: نُبيِّنُ أولاً أن الأحاديثَ الثلاثةَ كلَّها مُعتمَدةٌ مُتوافِقةٌ مُتعاضِدة، ثم نَشرَعُ في المقصود:

أمّا الحديث الأول: فقد سبقَ أنه اتفقَ على روايتِه الإمامان: مالك، وأحمد، والشيخان: أبو داود، والترمذي، ورواه مُحيي السنّة في «شرح السنّة» و«المصابيح»[١]، وفيه: «فاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّة فقالَ: خلَقْتُ هؤلاءِ للجنّة، وبعملِ أهلِ الجنّةِ يَعمَلون. ثُم مَسَحَ ظَهرَه، فاستَخرجَ منهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤلاءِ للنَّار، وبعَمَل أَهل النَّار يَعمَلُون» إلى آخِر الحديث.

هذا السياق لا يَدعُ لذي لُبٍّ ريباً في أن المرادَ بالاستخراج: استخراجُ الذَّراري كلِّها إلى انقراض العالم، وإلّا فأيُّ معنًى لقوله: فَفِيمَ العَمَل؟، وقولِه صلوات الله عليه: «إنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ العَبدَ للجَنَّةِ»، وقوله: «خَلَقَ العَبدَ للنَّار»؟

وروى مُحيي السنّة في «معالم التنزيل»، عن مُقاتل وغيره: وفي آخره: «ثُمَّ أعادَهُم جَميعاً في صُلْبِه، فأهلُ القُبُورِ مَحبُوسُون، حَتَّىٰ يَخرُجَ أهلُ المِيثاقِ كُلُّهُم مِنْ أصلابِ الرِّجَالِ، وَأرحَامِ النِّسَاءِ»[٢].

فإذن لا معنىٰ لقولهم: اقتصر في الحديث على ذكر آدمَ دونَ الذرّيّة، لأنه هو الأصل، فاكتفى بذكر الأصل عن الفرع.

وأمّا الحديثُ الثاني: فتمامُه على ما أوردَه صاحبُ «جامع الأصول» عن الترمذي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَم، مَسَحَ ظَهرَه، فَسَقَط مِن ظَهره كُلُّ نَسَمَةٍ هُو خالِقُها مِن ذُرِّيَّتِه إلىٰ يَوم القِيامَة، وجَعَل بَينَ عَينَي كُلِّ إنسان مِنهُم وبِيصاً

---

(١) «مصابيح السنّة» للبغوي (١: ٩)، أمّا المصادر المذكورة فقد سبق تخريج الحديث منها.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٨).

....

مِن نُور، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلىٰ آدَم، فقال: أي رَبّ، مَن هؤلاء؟ فقال: هؤلاء ذُرِّيَّتُكَ»[١] إلى آخر الحديث.

وأما الحديثُ الثالث: فقد أخرجَه الإمام أحمدُ بنُ حنبل في «مسندِه» عن ابن عباس أيضاً، كما ذكر من غير زيادة ولا نقصان.

فإذا تقرّرَ هذا فالواجبُ على المُفسِّر المُحقِّق ألّا يُفسِّر كلامَ الله المَجيدَ برأيه[٢]، إذا وجد من جانب السلفِ الصالح نقلاً مُعتَمَداً، فكيف بالنصّ القاطع من جَناب حضرةِ الرسالة صلواتُ الله على صاحبها؟ فإنّ الصحابيَّ رضي الله عنه إنّما سأله ﷺ عما أشكَل عليه من معنى الآية: أنّ الإشهادَ هل هو حقيقةٌ أم لا؟ والإخراجَ والمقاوَلةَ بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾: أهُما على المُتعارَف أم على الاستعارة؟ فلمّا أجابَه صلواتُ الله عليه بما عَرَف منه ما أراده، سكت، لأنه كان بليغاً، ولو أشكل عليه من جهة أخرى لكان الواجبُ بيانَ تلك الجهة.

وكذا فهم الفاروقُ رضوانُ الله عليه.

وأمّا قولهم[٣]: لو كان المرادُ أنه أخرجَ من ظهر آدم، لَما قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾، بل يجب أن يقول: من ظهرِه وذرّيّته، فجوابه: أنّ المرادَ آدمُ وذرّيّته، لكن غلَّبَ إخراجَ الذراري من أصلاب أولاده نَسْلاً بعدَ نسلٍ حينئذٍ علىٰ ذراري نفسه، لأنّ الكلامَ في الاحتجاج علىٰ

(١) «جامع الأصول» (٢: ١٤١)، وقد فسر النَّسَمة بالنفس، وكل دابّة فيها روح فهي نسمة، ولكن لا يخفىٰ أن المقصود هنا هو الإنسان لا غير. وقد سبق تخريج الحديث من مصادره، وحكم الترمذي عليه بأنه حسن صحيح.

(٢) هذا تعريض بالزمخشري لتفسيره الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ ...﴾ برأيه.

(٣) يعني المعتزلة، وقد سبق إيراد ذلك ضمن نص منقول من «التفسير الكبير» للرازي (١٥: ٤٧).

....

الأولاد بشهادةِ قوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾، ونحوه، لكن في إرادة الامتنان، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١] والمراد آدم، بقرينة قوله: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ﴾ [الأعراف: ١١].

ويَعضُدُه ما رواه الواحدي عن الكِسائيّ أنه قال: «لم يذكر ظهرَ آدم، وإنّما أُخرِجوا جميعاً من ظهرِه، لأن الله تعالىٰ أخرجَ ذرّيةَ آدمَ بعضَهم من ظهور بعض، علىٰ نحو ما يتوالدُ الأبناءُ من الآباء، واستغنَىٰ عن ذِكرِ ظهر آدم، لـما عُلِمَ أنهم كلَّهم بَنُوه، وأُخرِجوا من ظهرِه»[1].

وقال الإمام المحقِّقُ قُطبُ الدين الشيرازيِّ رحمه الله[2]: «ظواهرُ ألفاظ الآية، من قوله: ﴿مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ دافعةٌ لظاهر حديث عمرَ رضي الله عنه، لكن لمّا كان المعلومُ المُقرّرُ في بداية العقول أنّ بني آدمَ من ظهر آدم، فيكون كلُّ ما أُخرج من ظهور بني آدم في «لا يزال» إلى يوم القيامة هم الذّرّ، قد أخرجَهم الله تعالىٰ في الأزل عن صُلبِ آدم، وأخَذ منه الميثاق الأول[3]، ليعرفَ منه أن هذا النسلَ الذي يخرجُ في «لا يزال» من أصلاب بني آدم هو الذرُّ الذي أُخرج في الأزل من صُلبِ آدم، وأُخِذَ منه الميثاقُ الأول، وهو المَقاليُّ الأزليّ، كمـا أُخِذَ منهم في «لا يزال» بالتـدريج، حين أخرجوا الميثاق الثاني، وهو الحاليّ «اللا يزاليّ»».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٢٥)، وهو في «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٩).

(٢) محمود بن مسعود الفارسي، قطب الدين الشيرازي، قاض، عالم بالعقليات، مفسّر. من كتبه: «فتح المنّان في تفسير القرآن». مات سنة ٧١٠هـ. انظر: «الدرر الكامنة» (٥: ١٠٨)، و«بغية الوعاة» (٢: ٢٨٢) و«مفتاح السعادة» (١: ٢٠٤).

(٣) سيأتي بيانه وبيان الميثاق الثاني فيما يلحق من الكلام، فالأول هو الأزَليّ الذي لا يهتدي إليه العقل، ولا بد فيه من التوقف، والثاني هو ما يهتدي إليه العقل.

....

والحاصل: أنّ اللهَ تعالىٰ لمّا كان له ميثاقان مع بني آدم؛ أحدُهما: يهتدي إليه العقل مِن نصْبِ الأدلة الباعثةِ علىٰ الاعتراف الحالي، وثانيهما: المَقاليُّ الذي لا يهتدي إليه العقل، بل يتوقّفُ علىٰ توقيف واقف علىٰ أحوال العباد من الأزل إلى الأبد، كالأنبياء عليهم السلام، أراد النبي ﷺ أن يُعْلِمَ الأمّةَ ويُخبرَهم أنّ مِن وراء الميثاق الذي تهتدون إليه بعقولِكم ميثاقاً آخَرَ أزليّاً، فقال ما قال مِن مسْح ظهرِ آدمَ في الأزل، وإخراج الذرّيّة والميثاقِ الآخَر».

وقلت: هذا كلام عالي الدرجة لا مزيدَ عليه، وهو قريبٌ من الأسلوب الحكيم، علىٰ منوال قوله تعالىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢١٥][1]، سألوا عن بيان ما يُنفقون، وأجيبوا ببيانِ المَصرف، وضُمِّنَ بيانَ ما يُنفقون. كذا هاهُنا: سأَلَ الصحابيُّ عن بيانِ الميثاقِ الحالي، فأجيبَ عن المقالي، وضُمِّنَ فيه الحاليُّ علىٰ ألطفِ وجه. والله أعلم.

قلت: مَنْ أبىٰ هذا التقرير قَـرُب أن يَعْدِل إلى مذهب أهل العَدْل، وأمّا الترديد الذي نقله الشيخُ التوربشتي رحمه الله وهو أن «قالوا: إن كان هذا الإقرارُ عن اضطرار» إلى قوله: «وإن كان عن استدلال»[2] إلى آخِره، فخلاصته أنه يلزمُ ألا يكونوا محجوجين يومَ القيامة. فجوابه: أنهم إذا قالوا: شَهِدْنا يومئذ، فلمّا زال علم الضرورة، ووُكِلْنا إلى آرائنا، كان كذا، كذبوا؛ فإنّكم ما وكلتم إلى آرائكم، بل أَرسَلْنا رسلنا تَتْرىٰ لتُوقِظَكم عن سِنةِ الغفلة.

---

(١) والشاهد فيها قوله: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ إذ كان المتوقع أن يكون الجواب بيان الإنفاق تبعاً للسؤال، لكنه جاء لبيان المصرف، علىٰ الأسلوب الحكيم. وقريب من هذا، حديث الرسول ﷺ الذي رواه عمر، إذ كان المتوقّع الإجابة عن سؤال الصحابي مباشرة، لكنه أجيب بغير ذلك على طريقة الأسلوب الحكيم.

(٢) سبق عند الطيبي نقلُ كلام التوربشتي، وانظر: «حاشية الكازروني» (٣: ٣٤).

....

قال المصنفُ في قوله تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]: «الرسلُ مُنبِّهون عن الغفلة، وباعثونَ علىٰ النظر».

وقال مُحيي السنّة: «فإن قيل: كيف تَلزَمُ الحجّةُ واحداً لا يذكرُ ذلك الميثاق؟ قيل: قد أوضحَ اللهُ الدلائل علىٰ وَحدانيته، وصِدْق رسلِه فيما أخبَروا، فمن أنكرَه كان مُعانِداً ناقضاً للعهد، ولزِمَته الحجّة، وبنسيانهم، وعدم حِفظِهم لا يَسقُطُ الاحتجاجُ بعدَ إخبار المُخبِر الصادق»[1].

وأمّا الجواب عن قولهم: «فلهم أن يقولوا: أُيِّدْنا يومَ الإقرار بتوفيق وعصمة، وحُرِمْناهما من بعد»، فهو أن يقال: إن هذا مُشترَكُ الإلزام، لأنه إذا قيل لهم: ألم نَمنَحْكم العقولَ والبصائر؟ فلهم أن يقولوا: فإذا حُرِمْنا اللُّطفَ والتوفيق، فأيّ منفعةٍ لنا في العقل والبصيرة؟

ولنختم الكلامَ بما ورد عن أرباب الكشف، وأصحاب العِرفان.

روى الشيخ العارفُ أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ في «الحقائق» عن بُنَانَ[2] أنه قال: «انتَخَبهم للولاية، واستخلصَهم للكرامة، وجعل لهم فتوحاً في غَوامض غُيوب الـمَلَكُوت، أوجدهم لديه في كون الأزل، ثم دعاهم فأجابوا سِراعاً، وعرَّفَهم نفسَه حين لم يكونوا في صورة الإنسية، ثم أخرجَهم بمشيئتِه خلْقاً، وأودعَهم في صُلبِ آدم، فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فأخبرَ أنه خاطبَهم وهم غير موجودين إلا بوجودِه لهم، إذ كانوا واجدين للحقِّ في غير وجودِهم لأنفسهم، وكان الحقُّ بالحقِّ في ذلك موجوداً»[3].

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠٠).

(٢) أبو الحسن بُنان بن محمد الحَمّال، من المتصوفة. مات بمصر سنة ٣١٦هـ.

انظر: «طبقات الصوفية» (٢٩١)، و«تاريخ بغداد» (٧: ١٠٠)، و«المنتظم» (٦: ٢١٧).

(٣) «حقائق التفسير» للسلميّ (١: ٢٥٠).

....

وأنشد السُّلَميُّ لبعضِهم:

لو يَسْمعون كما سمعْتُ كلامَها خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجُودا[١]

وقال شيخُنا شيخ الإسلام أبو حفص السُّهْرَوَرْدِي[٢]، قُدِّس سرُّه:

«ورد في الحديث أنّ الله مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ، وأَخْرَجَ ذرّيّته منه، كهيئة الذّرّ، استخْرج الذرَّ من مَسامِّ شعر آدم، فخرج الذرُّ كخُروج العَرَق، وكان ذلك ببَطْن النَّعْمان: وادٍ بجنْب عَرَفة، بين مكّة والطائف»[٣].

وقلت: والغرضُ من هذا الإطناب الإرشادُ إلى التفادي عن القول في الأحاديث الصادرة عن مَنبع الرسالة عن الثقات، بأنها متروكة العمل، لِعِلّةِ كونها من الآحاد، لأن ذلك يؤدّي إلى سَدِّ بابٍ كثيرٍ من الفتوحات الغَيبية، ويَحرِم قائلَه من عظيم مِنَح الإلٰهية.

روى الإمام أبو بكر البيهقيُّ رحمهُ اللهُ في «المَدخَل»[٤] عن الشافعيّ رضي الله عنه: الذين لقيناهم كلُّهم يُثبِتون خبرَ واحدٍ عن واحدٍ عن النبي ﷺ، ويجعلونَه سُنّةً، حُمِدَ من تَبِعَها، وعِيبَ مَن خالَفها. وقال الشافعي: مَن فارق هذا المذهبَ كان عندنا مُفارقاً لسبيلِ أصحابِ رسول الله ﷺ وأهل العِلم بعدَهم، وكان من أهل الجَهالةِ. وقال الشافعي: فمهما قلتُ من قولٍ أو أصَّلتُ من أصلٍ فيه عن رسول الله ﷺ خلافُ ما قلتُ، فالقولُ ما قال رسول الله ﷺ.

---

(١) البيت لكثيّر عزّة في «ديوانه»، ص٤٤٢.

(٢) صاحب «عوارف المعارف» سبقت ترجمتُه.

(٣) قاله في «عوارف المعارف» (١ : ١١). ولتمامِ الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (١ : ٥٨٤).

(٤) يعني: «المدخل إلىٰ السنن الكبرى»، ولم أقف عليه فيه.

....

وهو قولي. قال: وجعل يُردِّدُه. وروى الدارميّ[1] عن الشّعبيّ قالَ: ما حدّثك هؤلاء عن النبي ﷺ فخُذْ به، وما قالَهُ برأيِهِ فألْقِهِ في الحُشِّ[2].

رُوِّينا عن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والدارِميّ، عن الـمِقْدام[3]، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومِثلَه معهُ، ألا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبعانُ علىٰ أريكَتِهِ يَقول: عَليكُم بهذا القُرآن، فما وجَدتُم فيه من حَلالٍ فأحِلُّوهُ، وما وجدتُم فيه مِن حَرامٍ فَحَرِّمُوه»[4]. وفي رواية: «وإنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ كَما حَرَّمَ اللهُ» الحديث.

وفي «جامع الأصول» عن رَزينٍ العَبْدَرِيّ، عن أبي رافع[5]، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا أعرِفَنَّ الرجُلَ منكُم يَأتيه الأمر مِن أمري أنا أمَرتُه، أو نَهَيتُ عنه، وهو مُتَّكِئٌ علىٰ أريكَتِهِ، فيقُولُ: ما نَدري ما هذا؟ عندَنا كتابُ الله، وليسَ هذا فيه»[6] الحديثَ.

وقد روى الترمذي وأبو داودَ وابنُ ماجه عنه نحوه، وروايتهم أقصَر[7].

---

(١) في «سننه» (٢٠٦).

(٢) من قوله: «روىٰ الإمام أبو بكر البيهقي» إلىٰ هنا، أثبته من (ط).

(٣) هو: المقدام بن معد يكرب، يكنىٰ أبا كريمة، من صحابة النبي ﷺ، مات سنة ٨٧هـ.
انظر: «الإصابة» (٦: ٢٠٤) وفيه «المقداد» وهو تحريف، و«أسد الغابة» (٥: ٢٥٤)، و«الاستيعاب» (٤: ١٤٨٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٠٦) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) والدارمي (٦٠٦) وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (١٢) وفيه تمامُ تخريجه.

(٥) هو أبو رافع مولىٰ رسول الله ﷺ، واسمه مختلف فيه، إلّا أن المشهور أن اسمه «أسلم». مات بالمدينة في خلافة عثمان رضي الله عنه، وفي ذلك خلاف أيضاً. انظر: «أسد الغابة» (١: ١٠١).

(٦) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١: ٢٨٣).

(٧) أخرجه الترمذي (٢٦٦٣) وأبو داود (٤٦٠٧) وابن ماجه (١٣) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٣٩١٢).

[﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ * وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ١٧٥ - ١٧٦]

﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ ﴾: علىٰ اليهودِ ﴿نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾: **هو عالِمٌ من عُلماءِ بني إسرائيل**، وقيل: مِن الكنعانيين، اسمُه بَلعَمُ بنُ باعوراء؛ أُوتيَ عِلمَ بعضِ كُتُبِ الله، ﴿فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾: مِن الآياتِ، **بأنْ كَفَرَ بها ونبَذَها وراءَ ظهرِه**، ﴿فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾: **فلَحِقَه** الشيطانُ وأدركَه وصارَ قرينًا له، ....

وقلت: والذي أقضي منه العَجَب أنّ الشيخَ شهابَ الدين التوربشتي كيفَ نقلَ كلامهم هذا، وقرَّره، ولم يردَّ عليه، مع رسوخ علمِه، وعلوِّ مرتبَتِه! والله أعلم.

قولُه: (**هو عالِمٌ من عُلماءِ بني إسرائيل**): روى محيي السنّة عن مجاهد: هو بَلْعامُ بنُ باعِر. وعن ابن عباس: هو بَلعامُ بنُ باعوراء، كان من بني إسرائيل. ورُوِي عن ابن طلحة[(١)] رضي الله عنه أنه كان من الكنعانيين[(٢)].

قولُه: (﴿فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾... **بأنْ كَفَرَ بها، ونَبَذَها وراءَ ظهرِه**): هذه مُبالَغة، لأن السلخَ حقيقةً: كشْطُ الجلد عن المسلوخ، وإزالتُه عنه بالكلّيّة.

قال الإمام: «انسلخ، أي: خرج. يُقالُ لكلِّ من فارقَ الشيء بالكلّيّة: انسلخَ منه»[(٣)].

قولُه: (﴿فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾: **فلَحِقَه**)، **الجوهري**: «أَتبَعت القومَ ـ علىٰ «أفعَلْت» ـ: إذا كانوا قد سبقوك، فلحقتَهم. وأَتبَعْتُ أيضاً غيرِي. يقال: أتبَعْتُه الشيءَ فتَبِعه».

---

(١) في «المعالم»: «عليّ بن أبي طلحة» وهو الصحيح، تابعيّ، يكنّىٰ أبا الحسن. له رواية في الحديث. مات سنة ١٤٣هـ. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣: ١٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧: ٣٣٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠١).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٥).

أو: فأَتْبَعَه خُطواتِه. وقُرِئ: «فاتَّبَعه»؛ بمعنىٰ: فتَبِعَه، ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾: فصارَ من الضالِّينَ الكافرين. رُوي: أنّ قومَه طَلَبوا إليه أنْ يَدعُوَ علىٰ موسىٰ ومَن معَه، فأبىٰ وقال: كيفَ أَدْعو علىٰ مَنْ معه الملائكة، فألحّوا عليه ولم يَزالوا به حتىٰ فَعَل، ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾: لَعَظَّمْناه ورَفَعْناه إلى مَنازلِ الأبرارِ من العلمـاءِ بتلكَ الآيات، ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: مالَ إلى الدنيا ورَغِبَ فيها. وقيل: مالَ إلى السَّفالة. ....

قولُه: (رُوي: أنّ قومَه طَلَبوا إليه أنْ يَدعُوَ علىٰ موسىٰ): عن محيي السنّة، عن ابن عباس، والسُّدّي، وغيرهما، «أن موسىٰ، لمّا قصدَ حرب الجبّارين، ونزل أرضَ بني كَنعانَ من[1] أرض الشام، أتىٰ قومُ بَلْعَام [إلى بَلْعم][2]، وكان عندَه اسمُ الله الأعظم، فقالوا: إنّ موسىٰ رجُل حديد، ومعه جنودٌ كثيرة[3]، وإنه قد جاء ليُخْرجنا مِن ديارنا، ويَقتلَنا، وأنت رجُل مُجابُ الدعوة، فاخرُج وادعُ الله أن يرُدَّهُم عنا. فقال: وَيلَكُم، نبيُّ الله، ومعه الملائكةُ والمؤمنون، كيف أدعو عليهم وأنا أعلمُ من الله ما أعلم، وإنّي إن فعلتُ هذا ذهبت دُنياي وآخرتي؟! فراجَعوه، وألحُّوا عليه، فلم يزالوا يتضرّعون إليه، حتى فَتنوه»[4].

قولُه: (﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: مال إلى الدنيا، ورَغِبَ فيها)، النهاية: «أخلَد إليها، أي: ركَن إليها، ولَزِمَها». وقال الزجّاج: «يقال: أخلدَ فلانٌ إلى كذا وكذا، وخَلَد ـ والأوّل أكثر ـ أي: سَكَن إلى لذّاتِ الأرض»[5].

قولُه: (وقيل: مالَ إلى السَّفالة) الرواية بفتح السين.

---

(١) قوله: «بني كنعان من» سقط من (ج).

(٢) تكملة من «معالم التنزيل».

(٣) في (أ) وفي «المعالم»: «كثير»، وكلاهما جائز.

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٦).

فإنْ قلتَ: كيف عَلَّقَ رَفْعَه بمشيئةِ الله تعالىٰ ولم يُعَلِّقْ بفعلِه الذي يَسْتَحِقُّ به الرفع؟ قلتُ: المعنى: ولو لَزِمَ العَمَلَ بالآياتِ ولم يَنسلخْ منها لَرَفَعْناه بها؛ وذلك أنَّ مشيئةَ الله تعالىٰ رَفْعَه تابعةٌ للزُومِه الآيات، فذُكِرَت المشيئة. والمُرادُ: ما هي تابعةٌ له ومُسبَّبَةٌ عنه، كأنه قيل: ولو لَزِمَها لرَفَعْناه بها. **ألا ترى إلىٰ قوله: ﴿وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، فاستَدرَكَ المشيئةَ بإخلادِه الذي هو فِعْلُه، فوَجَبَ أنْ يكونَ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا﴾ في** معنىٰ ما **هُو فِعْلُه**، ولو كانَ الكلامُ علىٰ ظاهرِه لَوَجبَ أنْ يُقال: ولو شِئنا لَرَفَعْناه ولكنّا لم نَشأ.

الجوهري: «السُّفالة، بضم السين: نقيضُ العُلوّ، وبالفتح: النذالة».

الأساس: «ومن المجاز: سَفِلَت مَنْزلتُه عند الأمير. وقد سَفُل في النسب والعِلْم».

قولُه: (**مالَ إلىٰ الدنيا ورَغِبَ فيها**) مُقابِلٌ لقولِه: «رفعْناه إلىٰ منازل الأبرار»، لأنّ الدنيا ليست بمنازلهم، لقوله: «فاعبُروها، ولا تَعمُروها»[1].

وأمّا قوله: (**مال إلىٰ السَّفالة**) فبالنظر إلىٰ لفظ «رفعْنا».

قولُه: (**ألا ترى إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، فاستَدرَكَ المشيئةَ بإخلادِه الذي هو فِعْلُه، فوَجَبَ أنْ يكونَ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا﴾ في معنىٰ ما هُو فِعْلُه**)، قال القاضي: «إنّما علّقَ رفعَه بمشيئةِ الله، ثم استدركَ عنه بفعل العبد، تنبيهاً علىٰ أن المشيئةَ سببٌ لفعلِه الموجِبِ لرفعِه، وأنّ عدمَه دليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّبِ علىٰ انتفاءِ سببه، وأنّ السببَ الحقيقيَّ هو المشيئة، وأنّ ما نُشاهِدُه من الأسبابِ وسائطُ مُعتَبرةٌ في حصول السبب، من حيث إنّ المشيئةَ تعلَّقَت به.

---

(١) هذا من قولِ المسيح عليه السلام، ذكره الإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤: ٢٢٣).

....

وكان من حقِّه أن يقول: ولكنه أعرضَ عنها، فأوقعَ موقعِه ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾، مبالغةً وتنبيهاً علىٰ أنّ ما حمَلَه عليه هو هواه، وأن حُبّ الدنيا رأسُ كل خطيئة»[1].

هذا تمام كلام القاضي. وتلخيصُه: أنّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾ مُجْرَى علىٰ ظاهره، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ محمولٌ علىٰ التأويل، علىٰ عكس ما فعلَه المصنف.

ثم الواجبُ علينا أن نُبَيِّن وجْهَ الرُّجحانِ من غير التعصُّب، فنقول، والله أعلم بمُرادِه من كلامه: إنه تعالىٰ لـمّا قال: ﴿ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ بمعنى: نحن فعلْنا إيتاءَ الآيات، فعقَّبها هو[2] بفعل الانسلاخ، تَوهُّماً منه أنه مستقلٌّ في إيجاد الفعل، فقيل دفعاً لذلك التوهُّم: لو شئنا أن نَرفعَه بالآياتِ إلى المراتبِ العليّةِ لفعلْنا، فلا يحصلُ منه الانسلاخُ إذاً، لٰكن تَعلَّقت مشيئتُنا بانحطاطِه إلىٰ الأرض، فحصلَ منه الانسلاخ، فوضع موضعَه ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ ليُطابقَ الرفع. وإنّما جاءَ قولُ المصنف: «ولكنه أخلَدَ إلى الأرض، فحَطَطْناه»، على عكس هذا التقدير: لأنه جعلَ مشيئةَ الله تابعةً لفعل العبد، فعَدِمَ التوفيق، فأخطأ في التلفيق.

وأمّا قولُه: «ولو كانَ الكلامُ علىٰ ظاهرِه، لَوَجبَ أنْ يُقال: ولو شِئنا لَرَفَعْناه بها[3]، ولكنّا لم نَشَأ»، فجوابه: أنك لـمّا جعلَت المشيئةَ ابتداءً تابعةً للزوم هذا الإنسان الآيات، لزِمَك هذا، فاجعل لزومَه الآياتِ تابعاً للمشيئة، كما فعلْنا، لتنظرَ كيفَ يجيء الكلامُ على سَنَنِه!

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٣).

(٢) يعني «بلعام».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وليس في «الكشاف»: «بها».

﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ﴾: فِصفتُه التي هي مَثَلٌ في الخِسَّةِ والضَّعَةِ كصِفةِ الكلبِ في أخسّ أحوالِه وأذلِّها، وهي حالُ دوامِ اللَّهْثِ به واتصالِه، سواءٌ حُمِلَ عليه ـ أي: شُدَّ عليه وهُيِّجَ فطُرِدَ ـ أو تُرِكَ غيرَ مُتعرَّضٍ له بالحَمْل عليه. وذلك أنّ سائرَ الحيوانِ لا يكونُ منه اللَّهَثُ إلّا إذا هُيِّجَ منه وحُرِّك، وإلّا لم يَلْهَث، والكلبُ يَتَّصِلُ لَـهْثُه في الحالتَيْن جميعًا، **وكانَ حقُّ الكلام** أنْ يقال: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾، فحَطَطْناه ووَضَعْنا منزلتَه، فوُضِعَ قولُه: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ﴾ مَوْضِعَ «**فحَطَطْناه أبلغَ حَطٍّ**» لأنّ تمثيلَه بالكلبِ في أخسِّ أحوالِه وأذلِّها في معنىٰ ذلك.

قولُه: (**وكانَ حقُّ الكلام**) إلى قولِه: (**فحَطَطْناه أبلغَ حَطٍّ**): اعلَمْ أن التشبيهَ عُدولٌ عن أصل المعنىٰ، ورَوْمٌ للمُبالغة، فإنك إذا أردتَ المبالغةَ في قولك: «زيدٌ شجاع»، قلت: «زيد كالأسد»؛ لأنك في التشبيه تَقصِدُ محاولة إبراز المُشبَّه في صورةِ المُشبَّهِ به، ليثبتَ في النفس خيالُه، فيكونَ أدخَلَ في الرَّوعة وآكَدَ في الدلالةِ من أصل المعنىٰ[1].

وهاهُنا الأصل ـ كما قال ـ «حططْناه أبلغ حطّ»، فوضع التمثيل[2] مقامَه، ليُخيِّلَ إلى السامع خَيالاً في غايةِ الضَّعةِ والخِسّة. واللهْث: إدلاعُ اللسان من التنفُّسِ الشديد.

فإن قلتَ: نسبةُ التمثيل إلى أصل المعنىٰ من أي قَبيل هو؟ قلتُ: من قَبيل الكناية[3]، وأخذِ الزُّبْدةِ والخلاصة من المجموع من غير اعتبار مُفرداتِه، كما سيجيء في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧][4].

---

(١) ما ذكره الطيبي ليس تعريفاً للتشبيه، وإنّما هو بيان لبعض أغراضه.

(٢) يعني قوله تعالىٰ: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ...﴾.

(٣) يريد أن التمثيل في الآية يعطي معنى الكناية عن خسة المستكبر على مشيئة الله، وذلّه وهوانه.

(٤) والآية شاهد على أن التخييل فيها كناية عن تصوير عظمة الله، والتوقيف على كنه جلاله وقدْره. انظر تفصيل ذلك في: «الكشاف» (١٣ : ٤٣١).

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: الكلبُ مُنقَطِعُ الفُؤاد، يَلْهَثُ إنْ حُمِلَ عليه أو لم يُحمَل عليه. **وقيل: معناهُ: إنْ وَعَظْتَه فهو ضالّ**، وإنْ لم تَعِظْه فهو ضالّ، كالكلبِ إنْ طردتَه فسَعىٰ لَهَث، وإنْ تركتَه علىٰ حالِه لَهَث.

قولُه: (**وقيل: معناهُ: إنْ وَعَظْتَه فهو ضالّ**) عطفٌ علىٰ قوله: «فصفته التي هي مثَل في الخسّة». والتمثيل الأول: مُركَّبٌ عقلي، لأنه اعتُبِرَ من المجموع الضَّعةِ والخِسَّة: شَبَّه بِلْعامَ من حيثُ إنه مالَ من المرتبةِ العالية، ومنازلِ الأبرار من العلماء، إلىٰ أسفل السافلين، والميل إلىٰ الدنيا وحُطامِها، بالكلْب في الحالتين معاً. والوجه: هو الزبدةُ والخلاصةُ مِن الضعة والخِسّة. وإليه أشار بقوله: «لأن تمثيله بالكلب في أخسّ أحواله وأذلّها في معنىٰ ذلك» أي: حططْناه أبلغ حطّ.

وعلىٰ الثاني: مركّب وَهْميّ، لأنه توهّمَ في الوجه متعدِّداً[١]، وهو عدم تغيير حال الضعة في حالتي الإغراء والترك. وهو المراد من قوله: «إنْ وعظْتَه فهو ضال، وإن لم تعِظْه فهو ضال».

وعلىٰ الثالث ـ وهو قوله: «وقيل: لما دعا بلعم علىٰ موسىٰ» إلىٰ آخره ـ: التشبيهُ مُفردٌ حسّي. وقوله: ﴿إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَث﴾ جملة استئنافية مبيِّنةٌ لحال تشبيه بَلعامَ بالكلب. ولهذا قال: «وجعل يَلهَثُ كما يَلهَثُ الكلب».

والدليل علىٰ أنّ هذا التشبيه مُفرَد، والأول والثاني مُركّبان: سؤالُه بقولِه: «ما محلّ الجملة الشرطية؟» بعدَ تمام التشبيهين. وجوابه: «النصب علىٰ الحال»، ليدخلَ حينئذٍ في حيِّز التشبيهَين، لإرادةِ التركيبِ فيهما.

---

(١) من قوله: «والخلاصة من الضعة والخسة» إلىٰ هنا سقط من (ط).

فإنْ قلتَ: ما محلُّ الجملةِ الشرطية؟ قلتُ: النصبُ علىٰ الحال، كأنه قيل: كمَثَلِ الكلبِ ذليلًا دائمَ الذِّلّةِ لاهِثًا في الحالتَين.

قولُه: (**النصبُ علىٰ الحال، كأنه قيل: كَمثَلِ الكلبِ ذَلِيلاً دائمَ الذِّلّةِ**): قال صاحب «الضوء»: «الشرطيةُ لا تكادُ تقَعُ بتمامِها موقعَ الحال، ولو أُريدَ ذلك لـجُعِلتَ خبراً عن ضمير ما أُريدَ الحال عنه، نحو: «جاءني زيدٌ وهو إن يُسأَلْ يُعْطِ». فالحال إذن جملةٌ اسمية، والسِّرُّ فيه أنّ الشرطية، لتَصدُّرِها بما يقتضي الصَّدْرية، لا تكادُ ترتبطُ بما قبلَها، إلا أن يكون هناك فَضْلُ قوّة. نَعَمْ، إنّما يجوزُ إذا أُخْرِجَت عن حقيقة الشرط، ثم هي لم تَخلُ مِن إنْ عُطِفَ عليها ما يُناقِضُها أو لم يُعطَف. والأول: حذفُ الواو فيه مُستَمِرّ، نحو: آتيكَ إن تأتِني أو لم تأتِني؛ لأن النقيضَين في مثْل هذا الموضع لا يَبقيان علىٰ معنى الشرط، بل يتحوَّلان إلى معنى التسوية، كالاستفهامَين المُتناقِضَين في قولِه تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وأمّا الثاني: فلا بدَّ فيه من الواو، نحو: آتيك وإن لم تأتني، ولو تَركَ الواوَ لالتَبسَ بالشرطِ حقيقة»[1].

قلت: وإنّما تركَ الواوَ في التنزيل[2]، لأنه من باب: آتيك إن تأتِني أو لم تأتني، لأنّ المراد: إنْ حُمِل عليه أو لم يُحمَل عليه.

وأمّا قولُه قبل هذا: «سواء حُمِل عليه ـ أي: شُدَّ عليه وهُيِّج فطُرِد ـ أو تُرِك غير متعرَّض له» فهو كما قاله صاحب «الضوء»: «إن النقيضَين في هذا المقام لا يبقَيان علىٰ معنىٰ الشرط، بل يتَحوَّلان إلىٰ معنىٰ التسوية»[3].

---

(١) «الضوء على المصباح» للإسفراييني (مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم خصوصي (٢٢٨)، وعمومي (٢٧١٨٥)، الورقة ٢٨).

(٢) يريد في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾.

(٣) «ضوء المصباح» (مخطوط)، ورقة ٢٨.

وقيل: لمـّا دَعا بَلْعَمُ علىٰ موسىٰ عليه السلامُ خرجَ لِسانُه فوقعَ علىٰ صَدرِه، وجعَلَ يَلهَثُ كما يَلهَثُ الكلب.

﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ مِن اليهودِ بعدما قَرؤوا نَعْتَ رسولِ الله ﷺ في التوراة، وذِكْرَ القرآنِ المُعْجِزِ وما فيه، وبَشَّروا الناسَ باقترابِ مَبعثِه، وكانوا يَسْتَفتِحونَ به، «فاقْصُصْ» قَصَصَ بَلْعَمَ الذي هو نَحوُ قَصَصِهم، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فيَحْذَرونَ مِثلَ عاقبتِه، إذا ساروا نَحْوَ سيرته، وزَاغوا شِبْهَ زَيْغه، ويَعْلَمونَ أنكَ عَلِمْتَه من جِهةِ الوحي، فيزدادوا إيقانًا بك، وتزدادَ الحجَّةُ لُزومًا لهم.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾) يعني: إنّما أتى بقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ عَقيبَ تمثيل بَلْعامَ ليُنبِّهَ اليهودَ الذين كذّبوا رسولَ الله ﷺ بعد ما أوتوا من الآيات، وهو التوراة، وفيها نَعْتُ الرسول ﷺ وذِكْر القرآن، وبشَّروا الناسَ بمَبعثِه، واستفتحوا بنُصرتِه، ثم انسلخوا منها، ومالوا إلى الدنيا، واشتَروا بآيات الله ثمناً قليلاً، وحرَّفوا اسمَه، وكفَروا به، على أنّ حالَهم مِثْلَ حال بَلْعام، حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّة.

وإليه الإشارة بقولِه: «فاقْصُصْ قَصص بَلْعَمَ الذي هو نَحوُ قَصَصِهم ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾»، قلت: مَن تفكَّر في هذا المَثل، وسائرِ الأمثالِ المضروبة في التنزيل، في حقِّ المشركين والأصنام؛ من بيت العنكبوت[1]، والذباب[2]، تَحقَّقَ له أنّ حالَ علماء السوء أسوأُ وأقبحُ من ذلك، فما أنعاه مِنْ مثَلٍ عليهم، وما هم فيه من التهالُك في الدنيا؛ مالِها

---

(١) يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

(٢) يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

....

وجاهِها، والرُّكونِ إلى لذّاتها وشهواتها، ومن متابعةِ النفس الأمّارة وإرخاءِ زِمامها في مَرامها!

وكتبَ شيخُنا شيخ الإسلام شهاب الدين أبو حفص السُّهْرَوَرْدِيُّ، إلى الإمام العلّامة فخر الدين الرازي تغمَّدَهما الله برضوانه: «مَنْ تعيَّن في الزمان لنَشْر العلم، عظُمت نعمةُ الله لديه، ينبغي للمُتيقِّظين[1] الحُذَّاق من أرباب الديانات، أن يُمدّوه بالدعاء الصالح، ليُصَفِّيَ الله تعالىٰ مَورِدَ علْمِه بحقائق التقوَىٰ، ومصدرَه من شوائب الهوىٰ، إذ قَطْرةٌ من الهوىٰ تُكدِّرُ بحراً من العلْم، ونوازعُ الهوىٰ المركون في النفوس المستصحبة إياه، من مَحْتِدِها، من العالَم السُّفلي، إذا شابت العِلْمَ حطّته من أَوْجِه. وإذا صفَت مصادر العلْم ومَواردُه من الهوىٰ، أمدَّتْه كلماتُ الله التي يَنفَدُ البحر دون نَفادِها، ويبقى العِلْمُ على كمال قوّته، وهذه رُتبةُ الراسخين في العلْم، لا المُترسِّمين به، وهم وُرّاثُ الأنبياء: كـرَّ عملُهم على علمِهم، وكرَّ علْمُهم على عملِهم، وتَناوَبَ العلْمُ والعملُ فيهم، حتى صفَت أعمالهم ولطُفت، فصارت مُسامَراتٍ سريّة، ومُحاوراتٍ رُوحية، وتشكّلت الأعمالُ بالعلوم، لمكان لطافتِها، وتشكّلت العلوم بالأعمال، لقوّة فعْلِها، وسرايتها إلى الاستعدادات.

وفي اتّباع الهوىٰ إخلادٌ إلى الأرض، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾، فتطهيرُ نور الفكرة عن رذائل التخيُّلات، والارتهانِ بالمَوهومات، التي اشتركت العقول الصِّغارُ المُداهِنةُ للنفوس القاصرة، وهو من شأن البالغين من الرجال، فتصحب نفوسُهم الطاهرةُ الملأَ الأعلىٰ، فتسرَحُ في مَيادين القُدُس، والنزاهة؛ النزاهةِ من محبّةِ حُطام الدنيا، والفِرار؛ الفرارِ من استحلاء نظر الخَلْق وعقائدِهم، فتلك مَصارعُ الأدوان. فطالِبُ الرفيق الأعْلىٰ مُكـلَّمٌ محدَّث، والتعريفاتُ الإلهية واردةٌ عليه، لمكان علْمِه بصورةِ

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «للمتعظين».

[﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ ١٧٧]

﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ **أي: مَثَلُ القَوْم، أو ساءَ أصحابُ مثَلِ القوم**. وقَرَأ الجَحْدَريُّ: «ساءَ مَثَلُ القوم». ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ إمّا أنْ يكونَ معطوفًا علىٰ ﴿ كَذَّبُواْ ﴾، فيدخلَ في حَيِّزِ الصِّلة، بمعنىٰ: الذين جَمَعوا بينَ التكذيبِ بآياتِ الله وظُلْمِ أنفسِهم، **وإما أنْ يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا عن الصِّلةِ**، بمعنىٰ: وما ظَلَموا إلّا أنفسَهم بالتكذيب، وتقديمُ المفعولِ به للاختِصاص، كأنه قيل: وخَصُّوا أنفسَهم بالظُّلْم لم يَتعدَّها إلى غيرِها.

[﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ ١٧٨]

﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ حَمْلٌ علىٰ اللفظ، و﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ حَمْلٌ علىٰ المعنىٰ.

الابتلاء، واستئصال شأفةِ الابتلاء بصدق الالتجاء، وكثرةِ وُلُوجِه في حَريم القُربِ الإلَهي، وانغماسِه مع الأنفاس في بحار عَينِ اليقين، وغسْلِه كشْفَ دلائل البرهان بنورِ العِيان، والبرهان للأفكار، والعِيان للأبرار» إلى آخره، والله أعلم.

قولُه: (**أي: مَثَلُ القَوْم، أو ساءَ أصحابُ مثَلِ القوم**) يريد: أنه لا بدَّ أن يكون المخصوص بالذمّ[1] مطابقاً للفاعل، والفاعلُ هاهُنا مُضمَر مميَّزٌ بـ﴿مَثَلًا ﴾، و﴿ٱلْقَوْمُ ﴾ لا يطابقه، فيقدَّر المضافُ إما قبلَ ﴿ٱلْقَوْمُ ﴾ وإما قبلَ ﴿مَثَلًا ﴾ ليطابقه.

قولُه: (**وإما أنْ يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا عن الصِّلةِ**) وعلى هذا الكلام[2] تذييلٌ وتأكيد لمضمون الجملة.

قولُه: (﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ **حَمْلٌ على اللفْظ، و**﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ **حَمْلٌ على المعنىٰ**):

---

(١) قوله: «بالذم» زيادة من (أ).

(٢) يعني قوله: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ ـ على المعنى الثاني ـ تذييل غير جارٍ مجرىٰ المثل، لتأكيد معنىٰ الجملة قبله.

....

قال القاضي: «في هذا[١] تنبيه على أن المُهتدين كواحد، لاتّحادِ طريقِهم، بخلاف الضالّين. والاقتصارُ في الإخبار عمّن هداه الله بـ ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ تعظيمٌ لشأن الاهتداء، وتنبيهٌ على أنه في نفسه كمالٌ جَسيم، ونفعٌ عظيم، لو لم يحصلُ له غيرهُ لكفاه، وأنه المستلزِم للفوز بالنِّعم الآجلة»[٢].

وقال: «الآية تصريحٌ بأن الهدى والضلالةَ من الله، وأنّ هِدايةَ الله تختصُّ ببعضٍ دونَ بعض، وأنها مُستلزمةٌ للاهتداء»[٣].

وقلت: الآيةُ تذييلٌ للتمثيلَين وتأكيد، لأنّ المشيئةَ هي السببُ في فعل العبدِ مِن الاهتداء والضلال، وأنّ لزوم «بلْعام» الآياتِ تابعٌ لمشيئة الله، وأنّ الكلامَ فيه مُـجْرىً على ظاهره.

والآيةُ التالية المُصدَّرة بالقسمية تذييلٌ لقصة الفِرقة الضالّة بعدَ عدِّ قبائحهم، وتسجيلٌ بأنهم لا يؤمنون، تسليةً لرسول الله ﷺ ليُعْرِض عنهم، ويُقْبِلَ إلى من يُجدِي به الإنذار ويَنْجعُ فيه الوعظ. يدلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٨١]، أي: دع هؤلاء الذين يُـحرّفونَ كلام الله، ويميلون بأسمائه الحسنىٰ إلىٰ التأويل الزائغ، واشتغل بأُمّتك الذين يَتمسّكون بكتاب الله، ولا يُلحِدون في أسمائه الحسنىٰ، ولا يتّبعون ما تشابهَ منها. يدلُّ عليه ما رواه المصنف: «هذه لكُم، وقَد أُعْطيَ القَومُ بينَ أيديكُم مِثلَها».

ويدلُّ علىٰ أنّ هذا الكلامَ تذييلٌ لقصةِ اليهود: قولُه: «والمراد: وصفُ حال اليهود في عِظَم ما أقدَموا عليه، وأنهم من جملة الكثيرين الذين لا يكادُ الإيمان يتأتّى منهم».

---

(١) يعني في إفراد ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ وجمع ﴿ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾.
(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٦).
(٣) المصدر السابق (٣: ٧٦).

[﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ ١٧٩]

﴿كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ هُم المطبوعُ على قلوبِهم الذينَ علِمَ اللهُ أنه لا لُطْفَ لهم، وجَعَلَهم في أنَّهم لا يُلْقونَ أذهانَهم إلى معرفةِ الحقّ، ولا يَنْظرونَ بعيونِهم إلى ما خلَقَ اللهُ نظَرَ اعتبار، ولا يَسْمَعونَ ما يُتلىٰ عليهم من آياتِ الله سماعَ تدبُّر، كأنَّهم عُدِموا فَهْمَ القلوب، وإبصارَ العُيونِ، واستماعَ الآذان، وجَعَلَهم ـ لإغْراقِهم في الكفر، وشدَّةِ شكائِمِهم فيه، وأنه لا يأتي منهم إلّا أفعالُ أهلِ النّارِ ـ مخلوقينَ للنار، دلالةً علىٰ توغُّلِهم في المُوجِبات، وتَمكُّنِهم فيما يُؤهِّلُهم لدخولِ النار. ومنه كتابُ عمرَ رضيَ اللهُ عنه إلى خالدِ ابنِ الوليد: «بلغَني أنَّ أهلَ الشام اتَّخذوا لك دَلُوكًا عُجِنَ بخَمْر، وإنّي لأظنُّكم آلَ المُغيرةِ ذَرْءَ النار». ويُقالُ لمن كانَ عَريقًا في بعضِ الأمور: ما خُلِقَ فُلانٌ إلّا لكذا. والمُرادُ وَصْفُ حالِ اليهودِ في عِظَمِ ما أقدموا عليه مِن تكذيبِ رسولِ الله ﷺ، معَ عِلمِهم أنه النبيُّ الموعود، وأنَّهم مِن جُملةِ الكثيرِ الذينَ لا يَكادُ الإيمانُ يتأتّىٰ منهم، كأنهم خُلِقوا للنار.

قولُه: (كتابُ عمرَ رضيَ الله عنه)، النهاية: «الدَّلوك، بالفتح: اسمٌ لِما يُتَدلَّك به من الغُسولات، كالعَدس والأُشنان[1] والأشياء المُطيِّبة».

قولُه: (عريقاً في بعض الأمور)، الأساس: «فلان مُعرِقٌ في الكرمِ أو اللؤم، وهو عريقٌ فيه».

قولُه: (وأنَّهم مِن جُملةِ [الكثيرِ] الذينَ) عطفٌ علىٰ قوله: «وصْف» أو «عِظَم ما أقْدموا»، ومحلُّ قوله: «كأنهم خُلِقوا للنار»: إما نصبُ حال من الضمير في خبر «أنّ» بمعنىٰ: مُشبَّهين. وإما رفْعُ خبـرٍ بعدَ خبر، وفي كلامه أنهم ما خُلقوا للنار حقيقة، وأنّ المرادَ من قوله تعالىٰ:

---

(١) والأشنان ـ بضمّ الهمزة وبكسرها ـ: حَمْضٌ له رائحة طيبة تغسل به الأيدي. انظر: «لسان العرب» (١: ٨٦) مادة (أشن).

....

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ الإغراقُ في وصفهم به. وهو مخالفٌ للظاهرِ والأحاديث الواردة في الباب؛ منها ما رواه الإمامُ أحمد بن حنبـلَ في «مسنـده»، عن عبد الرحمن بن قتادة[١]، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الله خَلَقَ آدَم، ثُمَّ أخذَ الـخَلقَ مِن ظَهره، فقال: هؤلاء في الجنَّةِ ولا أُبالي، وهؤلاءِ في النَّارِ ولا أُبالي». قال قائل: فعلى ماذا نعمل؟ قال: «علىٰ موافقةِ القدَرِ»[٢].

ومنها ما رُوِّينا عن مالك وأحمدَ والترمذيِّ وأبي داود، عن عمر رضي الله عنه: الحديث السابق، عند قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[٣] [الأعراف: ١٧٢].

وغيرُ مُوافقٍ للنصِّ القاطع، والنظم الفائـق، فإنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ كالتفريع علىٰ تذييل قصة الفِرقة الضالّة، المُشبَّهةِ بـ«بلعام».

وموقعُ قوله تعالىٰ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ مع ما قبله: موقعُ قوله تعالىٰ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٧][٤] مع ما قبله، وفصَّل ما نحنُ بصدَدِه عليه أنه مصـدّرٌ بالجملة القسَـمية، أنّ المذكورات هاهُنا مُستقلّـةٌ في كونها جُملاً صِراحاً، واسميّةٌ مكرّرةُ الجار والمجرور، والاستئنافُ

---

(١) صحابي روايته قليلة، وهو شامي، انظر: الاستيعاب (٢: ١٥٨)، و«أسد الغابة» (٣: ٤٨٩)، و«الإصابة» (٤: ٣٥٢).

(٢) «مسند الإمام أحمد» (١٧٦٦) وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٠٤٥) والحاكم في «المستدرك» (١: ٣١) وصحّحه ابن حبان (٣٣٨) وهو حديثٌ صحيحٌ لغيره، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وما قبله هو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ [البقرة: ٦]، والشاهد في الآية السابقة أنها تذييل للتي قبلها، كما في الآية (١٧٩) من سورة الأعراف.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ﴾ في عَدَمِ الفقهِ والنظرِ للاعتبارِ والاستماعِ للتدبّر، ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ مِن الأنعامِ عن الفقهِ والاعتبارِ والتدبّر، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾: الكاملونَ في الغَفلة، وقيل: الأنعامُ تُبصِرُ منافعَها ومَضارَّها، فتلزمُ بعضَ ما تُبصِرُه، وهؤلاءِ أكثرُهم يَعْلَمُ أنه مُعانِدٌ فيُقْدِمُ علىٰ النار.

[﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ١٨٠]

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ التي هيَ أحسنُ الأسماء؛ لأنّها تدلُّ علىٰ مَعانٍ حَسَنةٍ من تـمجيدٍ وتقديسٍ وغيرِ ذلك، ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾: فسَمُّوهُ بتلك الأسمـاء، ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ ....

هاهُنا بإعادة اسم مَن استؤنفَ عنه الحديث، كأنه تعالىٰ لـمّا أقسمَ بقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾، قيل: فما يكون لهم حينئذ؟ فقيل: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾، وكَيْت وكيت.

وأمّا فائدة القَسَمية: فللتنبيه علىٰ قَلْع شُبْهة مَن عَسىٰ أن يتصدّىٰ لتأويل الآية، ويُحرِّفُ النصَّ القاطع، ويقول: «ومعنىٰ ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾: وجَعَلَهم لإغراقِهم في الكفر، وشدّة شكائمِهم، وأنه لا يتأتّىٰ منهم إلّا أفعالُ أهلِ النار، مخلوقين للنّار».

ومما يؤاخيه ما رَوىٰ المصنّف: «أنّ أعرابياً، لـمّا سمع قولَه تعالىٰ: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۞ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٢-٢٣]، قال: مَنِ الذي أغْضَبَ الجليل، حتى حلَفَ؟ كأنّهم لم يصدّقوه بقولِه حتى ألجؤوه إلىٰ اليمين».

قال الإمام: «هذه الآيـةُ حُجّـةٌ لصحّة مذهبـنا في مسـألة خلْقِ الأعمـال[1]، وإرادة

---

(١) في «مفاتيح الغيب»: الأفعال.

واتركوا تَسْمِيةَ الذين يَميلونَ عن الحقِّ والصوابِ فيها فيُسمُّونَه بغيرِ الأسماءِ الحُسنىٰ، وذلك أنْ يُسَمُّوهُ بما لا يجوزُ عليه، كما سَمِعْنا البَدْوَ يقولون بجَهلِهم: يا أبا المكارِم، يا أبيضَ الوَجْه، **يا نَخِيُّ!** أو أنْ يأبَوْا تسميتَه ببعضِ أسمائِه الحسنىٰ، نَحْوَ أنْ يقولوا: يا الله، ولا يقولوا: يا رحمن، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]. **ويجوزُ أنْ يُراد: ولله الأوصافُ الحُسنىٰ**، وهي الوَصْفُ بالعَدْلِ والخيرِ والإحسانِ وانتِفاءِ شَبَهِ الخَلْق، فصِفُوهُ بها، وذَروا الذين يُلْحِدونَ في أوصافِه، فيَصِفونَه بمَشيئةِ القَبائحِ وخَلْقِ الفَحْشاءِ والمُنكَر، وبما يَدْخُلُ في التشبيه، كالرؤية ونَحْوِها، وقيل: إلحادُهم في أسمائِه: تسميتُهم الأصنامَ آلهةً، واشتِقاقُهم «اللاتَ» مِن «الله»، و«العُزّىٰ» مِن «العزيز».

[﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ ١٨١]

الكائنات، لأنه تعالىٰ صرّح بأنه خلَقَ كثيراً من الجِنّ والإنسِ لجهنم، ولا مزيدَ علىٰ بيان الله عزّ وجلّ»[١].

قولُه: (**يا نَخِيُّ!**) بالنون والخاء المعجمة، أي: يا متكبّر. **الأساس**: «وقد يُنْخَىٰ فُلان، وهو مَنْخُوّ مَزْهُوّ. وانْتَخَىٰ مِن كذا: استنكف منه، والعرب تنتخِي من الدنايا، ورجُل ذو نَخْوة».

قولُه: (**ويجوزُ أنْ يُراد: ولله الأوصافُ الحُسنىٰ**)، معطوف علىٰ قولِه: «التي هي أحسن الأسماء» لأنها تدل علىٰ معانٍ حسنة. ويتغيرُ بحسب التفسيرَين معنىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾: فعلىٰ الأول: الإلحاد في التسمية أن يقال: أبو المكارم ونحوه، أو أن يُخَصّ بالله دون الرحمن. وعلىٰ الثاني: الإلحاد في الوصف، وهو ما ذكره من المعاني التي دلّت علىٰ مذهبِه تحكّماً.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٢).

....

وهو أيضاً مَيْل[١]، لأن المرادَ بأسمائه الحسنىٰ ما ورد عن الشارع، وأُذِن فيه في الكتابِ والسنّة.

أمّا الكتاب فإنّ التعريفَ في «الأسماء»[٢] للعهد، ولا بد من المعهود، ولأنه أَمَر بالدعاءِ بها بقوله تعالى: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ فلا بدّ من وجود المأمورِ به، ونَهَىٰ عن الدعاءِ بغيرها في قولِه: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾، وأوْعَدَ علىٰ الإلحادِ فيها بقولِه: ﴿سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، وأكّده بالسين.

وأمّا الحديث فما رويناه عن البخاري، ومسلم، والترمذي، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ لله تسعَةً وتسعينَ اسماً، مَن حَفِظَها دَخَلَ الجَنّةَ»[٣]، وفي رواية: «أحْصَاهَا»، وفي أخرى: «إنّ لله تسعَةً وتسعينَ اسماً، مئةً إلّا واحداً».

قولُه: «مِئةً إلّا وَاحِداً» تأكيدٌ وفذْلَكة، لئلا يُزادَ علىٰ ما ورد، كقوله تعالىٰ: ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ [البقرة ١٩٦][٤].

قال محيي السنّة: «الإلحاد في أسمائه: تسميتُه بما لم ينطقْ به كتابٌ ولا سنّة. وجملته أن أسماءَ الله علىٰ التوقيف»[٥].

---

(١) لعلّه يريد أن الإلحاد ـ بالإضافة إلى ما مضىٰ من تفسير ـ ميل، أي: أنه ميل عن الصواب. والمقصود أن الزمخشري بتفسيره هذه الآية يميل عن الصواب.

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٣٦) ومسلم (٢٦٧٧) والترمذي (٣٥٠٦).

(٤) المذكور تأكيد وفذلكة لقوله تعالىٰ قبل ذلك: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠٧) بتصرُّفٍ يَسير.

....

وقال الشيخ أبو القاسمِ القُشَيْرِيّ(١) في كتاب «مفاتيح الحجج ومصابيح النهج»: «أسماءُ الله تعالىٰ تُؤْخَذ توقيفاً، ويراعىٰ فيه الكتابُ والسنّة والإجماع. فكلّ اسمٍ ورد به في هذه الأصول وجب إطلاقُه في وصفِه تعالىٰ، وما لم يَرِد فيها لا يجوزُ إطلاقه في وصفِه تعالىٰ وإنْ صحّ معناه».

وقال الزجّاج: «لا ينبغي لأحدٍ أن يدعوَه بما لم يصف به نفْسَه، فيقول: يا الله، يا رحمَنْ، يا جواد، ولا يقول: يا سخِيّ(٢)، لأنه لم يصفْ به نفْسَه، ويقول: يا رحيم، لا: يا رفيق، ويقول: يا قوي، لا: يا جَلْد»(٣).

وقال الإمام: «قال أصحابُنا: ليس كلُّ ما صحّ معناه جاز إطلاقُه عليه سبحانه وتعالىٰ، فإنه الخالقُ للأشياء كلِّها، ولا يجوز أن يقال: يا خالقَ الذئب والقِرَدة. وورد: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، ولا يجوز: يا معلّم، ولا يجوز عندي: يا مُحِبّ، وقد ورد: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]». تمّ كلامه(٤).

وأمّا الصفاتُ فكذلك، فكلُّ ما ثبت بالكتاب والسنّة من الصفاتِ والأفعال، كجواز الرؤية، وخلْقِ أفعال العباد(٥)، دون ما تشتهيه النفس، ويميلُ إليه الوهم، هو الذي يجبُ أن يُتّبع.

---

(١) سبقت ترجمته.

هذا، ولم أقف على كتابه المذكور «مفاتيح الحجج» لا مخطوطاً ولا مطبوعاً مع بحثي عنه.

(٢) في «معاني القرآن» للزجاج: «ولا ينبغي أن يقول: «يا سبحان»؛ لأنه لم يصف نفسه بهذه العبارة».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٣) بتصرّف يسير.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٩).

(٥) قوله: «كجواز الرؤية، وخلْق أفعال العباد» سقط من (أ).

....

قال الإمام: «ومن الإلحادِ قولُ المعتزلة: لو فَعل كذا لكان سفيهاً، مستحقّاً للذمّ»[١].

والمَقامُ لا يقتضي إلا ذلك، لِما تقرّر أن الآيَة تذييل لقصةِ اليهود، وأنهم كانوا يغيّرون أوضاعَ التوراة، ويحرّفون الكَلِم عن مواضعِه، يعني: تمسَّكْ بما جاءك، في أسماءِ الله وصفاته وأفعالِه، من الله، وذَرِ الذين يغيّرون ما جاءهم من الله تعالىٰ. فإذاً لا مدخلَ للقياس والوهمِ فيه.

تنبيه: ذكر الفاضل برهانُ الدين النسفيُّ[٢] في «شرح أسماء الله الحسنىٰ»: «أن مذهبَ الأشْعَرِيّ[٣] ومَنْ تابعه: أنّ أسماءَ الله تعالىٰ توقيفية. والمعتزلةُ والكَرَّامِيّةُ[٤]: أنها قياسية، لأنه إذا تقرّر في العقلِ أن معنىٰ اللفظِ ثابت في حقه تعالىٰ فقد صحّ الإطلاق. واختيارُ الغزّاليِّ وبعضِ الأصحاب: أن الأسماءَ موقوفةٌ علىٰ الإجازة، وأمّا الصفات فلا.

واعلم أنّ الألفاظَ الدالّة علىٰ الصفاتِ ثلاثةُ أقسام:

الأول: ما يدلُّ علىٰ صفات واجبة، منها ما يصحّ إطلاقُه مفرداً لا مضافاً، نحو: الموجود، والأزليّ، والقديم، ونحوها. ومنها ما يصحُّ إطلاقُه مفرداً ومضافاً، نحو: الملِك، والمولىٰ، والرَّبِّ، والخالق، يجوز: يا خالقَ السموات. دون: يا خالق القِرَدة والخَنازير. ومنها ما يصحُّ مضافاً غير مفرد، نحو: يا منشئَ الرُّفات، ويا مُقيلَ العثَرات.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٩).

(٢) هو: أبو الفضل محمد بن محمد، برهان الدين النسفي، عالم بالتفسير والأصول والكلام، مات ببغداد سنة ٦٨٧هـ. انظر: «مرآة الجنان» (٤: ٢٠٠)، و«الفوائد البهية» (١٩٤)، و«الأعلام» (٧: ٣١).

(٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وإليه تُنسب الأشعرية. من كتبه: «مقالات الإسلاميين». مات سنة ٣٢٤هـ. انظر: «الملل والنِّحل» (١: ٩٤)، و«البداية والنهاية» (١١: ١٨٧)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (٣: ٤٣١).

(٤) الكرّامية ـ بتشديد الراء: هم أصحاب محمد بن كَرَّام، وهم طوائف، يثبتون الصفات لله إلا أنهم يقولون بالتجسيم والتشبيه. انظر: «الملل والنحل» (١: ١٠٨).

....

والثاني: ما يدلّ علىٰ صفاتٍ ممتنعة، نحو: الوجه، واليد، والنزول، والمجيء، ولا يصحُّ إطلاقُه البتّة، وإن ورد به السَّمعُ كان التأويلُ من اللوازم.

والثالث: ما لا يدلّ علىٰ صفاتٍ واجبةٍ ولا ممتنعة، بل يدلّ علىٰ معانٍ ثابتة، نحو: المكْرِ والخداعِ وأمثالهما. فلا يصحّ إطلاقُه، إلّا إذا ورد التوقيف. ولا يقال: يا مكّار، يا خدّاع، البتّة، وإن كان مذكوراً، كقوله: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٤][1].

فإن قلت: أليس أن العجمَ يسمّون الله باسمٍ غيرِ وارد، والأمّة قد اتّفقوا علىٰ صحّته؟

فنقول: الأصلُ فيه ألا يصحّ، وأمّا اتّفاقُهم علىٰ الصحّة، فإنه يدلّ علىٰ كونِه وارداً، وأمّا الوصفُ فإنه لا يتوقّف علىٰ التوقيف، فإنّ مدلولَ اللفظ لـمّا كان ثابتاً في حقِّ الله تعالىٰ كان وصفُه به حقّاً، فوجب أن يصحّ، غير أنه إذا كان موهِماً لما لا يليقُ بحضرتِه، فاللازم هو الاحترازُ عنه».

وقال أيضاً: «المتكلّمون قالوا: اللفظُ إما أن يدلّ علىٰ نفسِ الحقيقة من حيثُ هي هي، كالأرض، والسماء، والحجَر، والمدَر[2]، فهو الاسم، أو يدلّ علىٰ أنها موصوفةٌ بصفةٍ معينة، نحو: العالِمِ والقادِرِ والخالِقِ والرازِق، وهو الصفة».

وقلت: هذه القسمةُ التي ذكرها، والفرْقُ الذي نقله، كله علىٰ خلافِ رأيِ الأصحاب[3].

والحق أن الاعتمادَ في كل ذلك علىٰ التوقيف، فكلُّ ما أَذِن به الشارعُ أن يُدْعَىٰ به الله عزّ اسمه ـ سواءٌ كان مشتقّاً أو غيرَ مشتقّ ـ فهو اسم، وكل ما نُسِب إليه تعالىٰ من غيرِ ذلك الوجه ـ سواء كان مُؤَوّلاً أو غير مؤَوّل ـ فهو وصْف، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ

---

(١) وانظر هذه الأقسام ملخصة في: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٦٧).

(٢) المدر ـ بفتح الميم والدال ـ الطين.

(٣) هذا ردّ من الطيبي على النسفي.

لـمّا قال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فأخبرَ أنّ كثيرًا من الثَّقَلَيْنِ عامِلونَ بأعمالِ أهلِ النار، **أتبعه قولَه: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾.**

﴿فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾. وقوله ﷺ: «إنَّ لله تسعةً وتسعينَ اسماً، مئةً إلّا وَاحِداً». وقول الأئمة: يقال: يا رحيم، لا: يا رفيق، ويقال: يا قويّ، لا: يا جليد. ولا يقال: يا معلّم، يا محب.

مثالُه حديثُ سلمان رضي الله عنه، عن رسولِ الله ﷺ: «اللهُ حَيِيٌّ كَريمٌ، يستَحيي إذا رَفَعَ إليه العبدُ يدَهُ أنْ يَرُدَّهُ صِفراً، حتَّىٰ يَضَعَ فيهما خَيراً»[1]، أخرجه أبو داود والترمذي.

فالاسمُ كريم، والوصف حَيِيّ، فيقال: يا كريم، لا: يا حَيِيّ.

وقوله: «يردّه» و«يضع» مما نُسبَ إليه، فيجوز اعتبارُ لفظِهما فحسب، فلا يقال: يا رادّ، يا واضعَ[2]، فقِسْ علىٰ ذلك، لا علىٰ العقل. وقل: «لا أُحصِي ثَنَاءً عليك، أنت كما أثنيتَ علىٰ نَفسِك»[3].

قولُه: (لـمّا قال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا﴾... أتبعَه قولَه: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾): ولخّص القاضي هاهُنا كلامَ الإمام، حيثُ قال: «ذكرَ الله تعالىٰ ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ﴾، بعد ما بيّن أنه خلَق للنارِ طائفةً ضالّين ملْحدين عن الحق، للدلالةِ علىٰ أنه خلَقَ أيضاً للجنّـة هادِين بالحق، عادلين في الأمر. واستدلّ به علىٰ صحّةِ الإجماع، لأن المرادَ منه أن

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٠) والترمذي (٣٥٥٦) وابن ماجه (٣٨٦٥) وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (٨٧٦) وفيه تمامُ تخريجه.

والحديث أورده الطيبي للتطبيق علىٰ ما يصحّ تسمية الله به أو وصفه.

(٢) قوله: «فلا يقال: يا رادّ، يا واضع» أثبته من (ط).

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة حديث رقم (٢٢٢).

....

في كل قرنٍ طائفةً بهذه الصفة، إذ لو اختصّ بعهدِ الرسول ﷺ أو غيره، لم يكن لذِكره فائدة. فإنه معلوم»[١].

وقلت: قد ظهر من كلامِ المصنّف والإمامَيْن[٢]، أن قولَه تعالىٰ: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ ﴾ عطفٌ علىٰ جملةِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. وقولهُ: ﴿يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾، إذا أُخذَ بجملته وزبدتِه، كان كالمقابلِ لقوله: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩][٣]، وكلتا[٤] الآيتَين كالنشرِ لقوله: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ وهو[٥] كالتذييلِ لحديث بلعام، الذي أوتِي آياتِ الله، والأسماءَ العِظام، فانسلخ منها، ومال إلى الأرض.

ولـمّا كانت الآياتُ تابعةً لتلك المعاني صحّ أنْ يكون: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٨٠] اعتراضاً. وأمّا تعلّقُه بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فإنه كالتنبيهِ على أن الموجِبَ لدخولِ جهنمَ هو الغفلة عن ذكر الله، وعن أسمائِه الحسنىٰ.

وأربابُ الذوق والمشاهدةِ يجِدون ذلك من أرواحهم، لأن القلب، إذا غفلَ عن ذكْر الله، وأقبل على الدنيا وشهواتِها، وقع في نارِ الحرص، ولا يزال يترقّىٰ من ظلمةٍ إلى ظلمة، حتىٰ ينتهيَ إلى دركَات الحرْمان. وبخلافِه إذا انفتح على القلب بابُ ذكرِ الله تعالىٰ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٨) والنص تلخيص لِما جاء في تفسير الرازي. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٥: ٧٢-٧٣).

(٢) يعني الرازي والبيضاوي.

(٣) وإنّما جعل الطيبي ما بين الآيتين كالتقابل لا مقابلة كاملة لعدم توافر عناصر المقابلة بالكامل بين الآيتين، وإنّما هو تقابل بالنظر إلى زبدة الكلام وخلاصته كما قال.

(٤) والمقصود الآيتان (١٧٩ - ١٨٠) وهما كالنشر للآية (١٧٨).

(٥) لعلّ المقصود بقوله: «وهو»: الآية (١٧٨) من سورة الأعراف، حيث سبق بيان التذييل فيها لما قبلها.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ يقولُ إذا قرأها: «**هذِهِ لَكُم، وقد أُعطِيَ القومُ بين أيديكم مثلَها**: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٥٩]»، وعنه ﷺ: «**إنّ مِن أمّتي قومًا علىٰ الحقِّ** حتىٰ ينزلَ عيسىٰ عليه السَّلام»، وعن الكَلْبي: هُم الذينَ آمنَوا من أهلِ الكتاب. وقيل: هُم العُلماءُ والدُّعاةُ إلى الدِّين.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ * أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ ۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٨٢ - ١٨٥]

الاستِدراج: استِفعالٌ من الدَّرَجة؛ بمعنىٰ: الاستصعاد أو الاستنزالِ درجةً بعدَ درَجة. قال الأعشىٰ:

قولُه: (**هذِهِ لكُم، وقد أُعطِيَ القومُ بين أيديكم مثلَها**) يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ حاصلٌ لكم، ونازلٌ في شأنِكم، فهي مختصّةٌ بكم، وقد أُعْطِي القومُ الذين سبقكم، يعني: بني إسرائيل، مثلَ هذه الآية، وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٩]، يريد: لا تحْمِلوا هذه الآيةَ علىٰ بني إسرائيل، فإنّ لهم آيةً أخرى، واردةً في شأنهم.

قولُه: (**إنّ مِن أمّتي قومًا علىٰ الحقِّ**) الحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم، عن معاويةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَزالُ مِن أُمَّتي أمَّةٌ قائِمَةٌ بأمرِ الله، لا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهم، حَتَّىٰ يَأتي أمرُ الله وهم علىٰ ذَلِك»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧).

فلَوْ كُنْتَ في جُبٍّ ثَمانِينَ قَامةً وَرُقِّيتَ أسبابَ السَّماءِ بسُلَّمِ
لَيَسْتَدرِجَنْكَ القَوْلُ حتَّى تَهُرَّهُ وتَعْلَمَ أني عنكُمُ غيْرُ مُفْحَمِ

ومنه: دَرَجَ الصبيُّ: إذا قاربَ بينَ خُطاه، وأدْرَجَ الكتابَ: طواهُ شيئًا بعدَ شيء، ودَرَجَ القومُ: إذا ماتَ بعضُهم في أثرِ بَعْض.

ومعنىٰ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾: سنَسْتَدنيهم قليلًا قليلًا إلىٰ ما يُهْلِكُهم ويُضاعِفُ عقابَهم، ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ما يُرادُ بهم، وذلك أن يُواتِرَ اللهُ نِعَمَه عليهم مَعَ انهماكِهم في الغَيّ، ....

قولُه: (فَلَوْ كُنْتَ في جُبٍّ) البيتين[1]، الجُبّ: البئر. وأسباب السماء: أبوابها. تَهُرُّه: تَكْرهه. أفْحَمْتَ فلاناً: إذا لم يُطِق جوابك.

يقول: لو كنْتَ مثلاً تحت الأرض، أو صَعِدت في السماء، ما تخلّصْت منِّي، ومن هجائي إيّاك، فإنّي أستصْعِدُك من تحت الأرض، وأستنْزِلك من السماء، بقولٍ تكرهه، لتعْلَم أنّي غير مُفْحَم من جوابك.

والواو في: «ورُقِّيت» بمعنى «أو»؛ لأنه علىٰ وزان قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥].

قولُه: (أنْ يُوَاتِرَ اللهُ نِعَمَه) أي: يتابع، من الوتيرة، وهي: الطريقة.

---

(١) البيتان من قصيدة طويلة قالها الأعشىٰ الكبير يهجو عمير بن عبدالله.
والقامة: مقدار طول الرجُل. رُقِّيت: أُصْعِدْت. واستدرجه: خدعه وأدناه. ومُلْجَم: عاجز عن الكلام.
انظر: «ديوان الأعشىٰ الكبير» ص١٥٩، و«كتاب سيبويه» (٢: ٢٨). و«شرح شواهد الكشاف» (ملحق بالكشاف ٤: ٥٢٤). والشاهد قوله: «ليستدرجنْك» بمعنىٰ: ليستنزلنك درجة بعد درجة.

فكلَّما جَدَّدَ عليهم نِعْمةً ازدادوا بَطَرًا وجَدَّدوا معصية، **فيَتَدرَّجونَ في المعاصي بسَبَبِ تَرادُفِ النِّعَم**، ظانِّينَ أنَّ مُواتَرةَ النِّعَم **أَثَـرةٌ منَ الله وتَقْريب**، وإنَّما هي خِذْلانٌ منه وتَبْعيد، فهو استِدراجُ الله تعالىٰ، نعوذُ بالله منه.

﴿وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم﴾، وهو داخلٌ في حُكْمِ السِّين، ﴿إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ﴾ سمّاهُ «كَيْدًا» لأنه شَبيهٌ بالكَيد، من حيثُ إنَّه في الظاهرِ إحسان، وفي الحقيقةِ خِذْلان.

الجوهري: «المواترة: المتابعة[1]، ولا تكونُ المواترةُ بين الأشياءِ إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا فهي مداركة».

قولُه: (فيَتَدرَّجونَ في المعاصي بسَبَبِ تَرادُفِ النِّعَم)، يمكن أن يُحْمَلَ علىٰ الاستصعاد، باعتبار نظرِهم وزعْمهم أن مواترةَ النِّعم أَثَـرةٌ من الله، وهو الظاهر، وأن يُحْملَ علىٰ الاستنزال، باعتبار الحقيقة؛ فإنّ الجِبلّة[2] الإنسانيةَ في أصل الفطرةِ سليمة، متهيِّئةٌ لقبول الحقّ، لقضية «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الْفِطْرَةِ»[3]، فهو في يفاعِ التمكّن علىٰ الهدَىٰ والدِّين، فإذا أخلد إلىٰ الأرض، واتّبعَ الشهوات، ارتكب المعاصي، فنـزل درجةً درجة، إلىٰ أن يصيرَ إلىٰ أسفلَ السافلين، ومنْزِلُ أولئك ﴿كَٱلۡأَنۡعَٰمِۖ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

وإليه يلمحُ قولُه تعالىٰ: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ * ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٤، ٥].

قولُه: (أَثَـرةٌ مِنَ الله) من قولهم: استأثر فلان بالشيء: اخْتصّ به. والاسم: الأَثَـرَة، بالتحريك.

---

(١) في (ج): «المتواترة والمتتابعة».

(٢) الجبلّة ـ بكسر الجيم والباء، وفتح اللام مخفّفة ومشدّدة ـ: الخِلْقة.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨٥) ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما.

﴿مَا بِصَاحِبِهِم﴾: بمُحمَّدٍ ﷺ، ﴿مِّن جِنَّةٍ﴾: من جُنون، وكانوا يقولونَ: شاعرٌ مجنون. وعن قَتادة: أنّ النبيَّ ﷺ علا الصَّفا، فدَعاهُم فَخِذًا فَخِذًا، يُحذِّرُهم بأسَ الله، فقال قائلُهم: إنَّ صاحبَكم هذا المجنون، باتَ يُهَوِّتُ إلىٰ الصَّباح.

﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ﴾ نظَرَ استدلال، ﴿فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فيما تَدُلّانِ عليه من عِظَمِ المُلْك؟ والمَلَكوت: المُلْكُ العظيم، ﴿وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ وفيما خَلَقَ اللهُ مما يقعُ عليه اسمُ الشيءِ ومن أجناسٍ لا يَحصُرُها العَدَدُ ولا يُحيطُ بها الوَصْف؟

قولُه: (أن النبيَّ ﷺ علا الصَّفا) الحديثُ من رواية البخاريّ، ومسلم، وأحمدَ بن حنبل، والترمذيّ، عن ابنِ عباس: «لـمّا نزَلَت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صَعِد النبي ﷺ علىٰ الصَّفَا، فجعل ينادِي: "يا بَني فِهر، يا بَني عَدي"، لبطون قريش، حتىٰ اجتمعوا، فجاء أبو لهب وقريش. فقال: "أرَأيتُكم لو أخبَرتُكم أنَّ خيلاً بالوادي، تُريدُ أن تُغيرَ عَليكُم، أكُنتُم مُصَدِّقيَّ؟" قالوا: نعَم، ما جَرَّبنا عليك إلّا صِدقاً. قال: "فإنِّي نَذيرٌ لَكُم بَين يَدي عَذَاب شَديد"، فقال أبو لهب: تبّاً لَك، ألهذا جَمَعتَنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]»[1].

قولُه: (يُهَوِّتُ)، النهاية: «يُهوِّت، أي: ينادِي عشيرته، يقال: هوَّتَ بِهم وهيَّت: إذا ناداهم، والأصلُ فيه حكايةُ الصوت. وقيل: هو أن يقول: ياه ياه. وهو نداء الراعي لصاحبِه مِن بُعْد».

قولُه: (مما يقع عليه اسم الشيء) يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿مِن شَيْءٍ﴾ بيان «ما» في «ما خَلَقَ الله»، يعني: إنّ فيما خلق الله تعالىٰ أشياءَ ما علَّق عليها أسماءً ويقع عليها اسمُ الشيء.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٠) ومسلم (٢٠٩) والترمذي (٣٣٦٣) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٥٤٤).

﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ﴾ «أن» مُخفَّفةٌ من الثقيلة، والأصل: أنه عسىٰ، علىٰ أنّ الضميرَ ضميرُ الشأن، والمعنىٰ: أو لم ينظروا في أنَّ الشأنَ والحديثَ: عسىٰ ﴿أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ ولعلَّهم يموتونَ عمّا قريب، فيُسارِعوا إلىٰ النَّظَرِ وطَلَبِ الحقِّ وما يُنجِّيهم، قبلَ مُغافَصةِ الأجلِ وحلولِ العقاب. ويجوزُ أن يُرادَ باقترابِ الأجل: اقترابُ الساعة، ويكونَ مِن «كان» التي فيها ضمير الشأن.

فإن قُلت: بمَ يَتعلَّقُ قولُه: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلتُ: بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾، كأنه قيل: لعلَّ أجلَهم قد اقتَرَب، فما لهم لا يُبادِرونَ إلىٰ الإيمانِ بالقرآنِ قبلَ الفَوْتِ، ....

قولُه: (﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ﴾: «أنْ» مُخفَّفةٌ من الثقيلة): قال أبو البقاء: «ويجوزُ أنْ تكونَ مصدرية. وعلى الوجهَين[1] هو عطفٌ علىٰ ﴿مَلَكُوتِ﴾، و﴿أَن يَكُونَ﴾: فاعل ﴿عَسَىٰٓ﴾، واسم ﴿يَكُونَ﴾ مُضْمَرٌ فيها، وهو ضميرُ الشأن، و﴿قَدِ ٱقْتَرَبَ﴾ خبر «كان»، والهاء في ﴿بَعْدَهُۥ﴾ ضميرُ القرآن»[2].

وقولُه: «ويكونَ مِن «كان» التي فيها ضمير الشأن»: ابتداءُ كلامٍ لا يختصُّ بقوله: «ويجوز أن يراد».

قولُه: (مُغافَصةِ الأجلِ)، الأساس: «غافَصَه الأمرُ: فاجأه علىٰ غِرَّةٍ منه. ووقاك الله غوافص الدهر، أي: حوادثه».

قولُه: (كأنه قيل: لعلَّ أجلَهم قد اقتَرَب، فما لهم لا يُبادِرونَ إلىٰ الإيمانِ بالقرآن)، يدلّ علىٰ أن قولَه تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ

(١) أي: سواء كانت مخففة من الثقيلة أم كانت مصدرية.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٥).

....

﴿هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، وأنّ اتّصال: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ بقولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ اتّصالُ المسبّب بالسبب[1]، لكن علىٰ تقديرِ معطوفات، فإنه قدّر للفاءِ مدخولاً آخر، وعطف ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ بالواو عليه.

المعنىٰ: أَوَلَمْ يتفكّروا أن الشأنَ والحديثَ أن يكون قد اقترب أجلُهم، فيسارعوا إلىٰ التفكّرِ في القرآن، والإيمـان به. وماذا ينتظرون بعد وضوحِ الحقّ؟ وبأيِّ حديثٍ أحقَّ منه يريدون أن يؤْمنوا.

والذي يدلّ علىٰ أن الكلامَ في القرآن، وأنه متعلّقٌ بالأول، الضميرُ في قوله تعالىٰ: ﴿بَعْدَهُۥ﴾، وأن أصل الكلامِ في الرسول ﷺ ونفْي الجنونِ عنه، بما يوردُه من الوحْي، لأن وِزانَ الآية وزانُ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾، إلىٰ قولِه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٢-٢٧]، والآيات المشابهة لها.

وإنّما خلط المصنفُ الكلامَ بعضَه مع بعض، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ جاء مقرِّراً لقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

المعنىٰ: أو لم يتجرّدوا للتفكّرِ في ملكوتِ السموات والأرض، وما خلق اللهُ من شيء، ليعلموا أنّ الله عزّ وجلّ لم يخلقْهم سُدىً، وإنّمـا خلقَهم ليعْبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وليحصِّلوا ما به ينالون الزُّلْفَىٰ عند الله، ويتخلّصوا من عقابِ السَّرْمد. ولا يستتبُّ ذلك إلا بإنزالِ كتاب، وإرسالِ رسول. فها هو قد أُنْزِل إليكم هذا الكلامُ المجيد، وأُرْسِل هذا الرسولُ الكريم، فليتفـكّروا في أحوالِه، ليعلموا أنه ليس بمجْنـون، ولينظروا في أحوالِ أنْـفسِهم،

---

(١) أي: أن اقتراب الأجل يجب أن يكون سبباً في إيمانهم.

وماذا يَنتَظِرون بعدَ وضوحِ الحقّ؟ وبأيِّ حديثٍ أحقَّ منه يُريدونَ أن يُؤمنوا؟

[﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ١٨٦]

ليتحقّقَ الأمر. فما هذا التّواني والانتظار؟ فانتظروا الفرصة، إذ ليس بعد ذلك حديثٌ مثْله، فآمِنوا به قبل مغافصةِ الأجل، وحلولِ العقاب.

فلمّا كان قولُه تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ تقريراً لقولِه: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ متّصلاً به، وكان حديثاً في شأن التنزيلِ والرسول، عطف قولَه: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ عليه[(١)].

روىٰ محيي السنّة عن قتادة: أن النبيَّ ﷺ قام علىٰ الصَّفا لَيْلاً، فجعل يدعو قريشاً فَخِذاً فَخِذاً: «يا بني فلان، يا بني فلان»، يحذّرُهم بأسَ الله ووقائعه. فقال قائلهم: إن صاحبَكم هذا لمجنون. فأنْزَل الله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾، ثم حثّهم علىٰ النظرِ المؤدّي إلىٰ العلْم، فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ ليستدلّوا به[(٢)] علىٰ وحدانيتِه، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ فيؤْمنوا قبل أنْ يمُوتوا، ويصِيروا إلىٰ العذاب، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ أي: بعد القرآن. أي: بأيِّ كتابٍ غير ما جاء به محمدٌ يُصدّقون، وليس بعده نبيٌّ ولا كتاب؟! ثم ذكَر علّة إعراضِهم عن الإيمانِ فقال تعالىٰ: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]»[(٣)].

قولُه: (وبأَيِّ حديثٍ أحقَّ منه)، أحقّ منه: تأويل ﴿بَعْدَهُۥ﴾. المغرب: «قولُه: وإنْ كان

---

(١) أي: على قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، وهو بالتالي معطوف على قوله سبحانه: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ كما سبق تقريره.

(٢) في «معالم التنزيل»: «بها»: أي: بالآية. و«به» أي: بقوله.

(٣) المصدر السابق (٣: ٣٠٩).

قُرِئ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياءِ والنون، والرفعُ علىٰ الاستئناف، و«يَذَرْهُم» بالياءِ والجزم؛ عَطْفًا علىٰ محلِّ ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾، كأنه قيل: مَن يُضْلِلِ اللهُ لا يَهْدِه أحدٌ ويَذَرْهُم.

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٨٧]

﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ قيل: إن قومًا من اليهودِ قالوا: يا مُحمَّدُ، أخبِرْنا متىٰ الساعةُ إن كُنتَ نبيًّا، فإنا نَعلَمُ متىٰ هي! وكان ذلك امتحانًا منهم، مَعَ عِلمِهم أنَّ اللهَ تعالىٰ قد استأثرَ بعِلمِها. وقيل: السائلونَ قُريش. و﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ من الأسماءِ الغالبة، كالنَّجْمِ للثُّريا، وسُمِّيَتِ القيامةُ بالساعة، لوقوعِها بَغْتةً أو لسُرْعةِ حِسابِها، أو علىٰ العكسِ لِطولِها،.....

ليس بالذي «لا بُعْدَ لَه»، يعني: ليس بنهايةٍ في الجودةِ والرداءة، فكأن محمداً ـ رحمة الله عليه ـ أخذ من قولِهم: هذا مما ليس بعده غايةٌ في الجودةِ والرداءة»(١).

قولُه: (وقرئ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياءِ والنون): بالياء: أبو عمرٍو وعاصم. وبالنون: نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر، وحمزة والكسائي: بالياء وجزم الراء(٢).

قولُه: (أو علىٰ العكس): أي: سُمِّيت القيامةُ بالساعة، بناءً علىٰ عكْسِ ما هي عليه من الطول، تمليحاً، كما سمّيت المَهْمَهُ(٣) مفازةً، والأسْوَدُ كافُوراً.

---

(١) كتاب «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (١: ٨٠)، وفي عبارته غموض، إلا أن المقصود بيان معنىٰ ﴿بَعْدَهُۥ﴾.

(٢) قوله: «وحمزة والكسائي بالياء، وجَزْمِ الراء» أثبته من (ط).

والقراءة بالياء محمولة على لفظ الغيبة في ﴿مَن يُضْلِلِ﴾، وبالنون على الإخبار من الله عزّ وجلّ عن ذكْر نفسه. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٥)، و«حجة القراءات» ص٣٠٣.

(٣) المهمه: الصحراء البعيدة الأطراف. والكافور: نوع من الطِّيب.

أو لأنّها عندَ الله علىٰ طولِها كساعةٍ من الساعاتِ عند الخلق.

﴿أَيَّانَ﴾ بمعنىٰ: متىٰ. وقيل: اشتقاقهُ منْ «أيٍّ»؛ فَعْلانُ منه، لأنَّ معناهُ: أيُّ وَقْتٍ وأيُّ فِعْل، من: أَوَيْتُ إليه، لأنّ البعضَ آوٍ إلىٰ الكلِّ مُتسانِدٌ إليه، قاله ابنُ جنِّي، وأبىٰ أن يكونَ من «أيان»؛ لأنهُ زمان، «وأينَ» مكان. وقرأ السُّلَميُّ: «إِيّانَ» بكَسْرِ الهمزة، ......

قولُه: (أوْ لأنّها عندَ الله) عطفٌ علىٰ قولِه: «لوقوعِها بَغْتة»، يعني: سُمِّيت القيامةُ عُرْفاً بكذا، وعند الله بكذا.

والساعة عُرْفاً: عبارةٌ عن أدْنىٰ الزمان. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم: ٥٥]: «الساعة: القيامة، سمّيت بذلك لأنها تقعُ بغْتة، كما تقول: «في ساعة»، لمن تستعْجِلُه، وجرَت علَماً لها، كالنجم للثريّا».

قولُه: (قاله ابنُ جِنِّي): ذكر ابنُ جِنِّي في «المحتسب»: «أمّا «أيّان» بفتحِ الهمزة: فَفَعْلان، وبكسرِها: فِعلان، والنون فيهما زائدة، حملاً علىٰ الأكثر في زيادةِ النون، في نحو ذلك. ولم تُجعَل «فِعَّالاً» من لفظ «أينَ»، لِما يمنعُ منه كونِ «أيّانَ»: ظرف زمان، و«أينَ»: ظرفُ مكان. و«أيّ» هذه من لفظ «أَوَيْتُ» ومعناه: أمّا اللفظُ فإن بابَ «طَوَيْتُ» و«شَوَيْتُ» أضعاف باب «حَيِيتُ» و«عَيِيتُ»، وأمّا المعنىٰ فإن البعضَ آوٍ إلىٰ الكل، ومتساندٌ إليه، فأصلها علىٰ هذا: «أَوْيٌ»، ثم قُلِبت الواو ياء، وأُدْغِمت في الياء، فصارت «أيّ»، كقولك: طَوَيْتُ الكتاب طَيّاً، وشَوَيْتُ اللحْم شَيّاً»[1].

قال أبو البقاء: «﴿أَيَّانَ﴾: اسمٌ مبنيّ، لتضمّنه معنىٰ حرفِ الاستفهام، بمعنى «متىٰ»، وهو خبرٌ لـ ﴿مُرْسَىٰهَا﴾، والجملة في موضع جرٍّ بدلاً من الساعة، أي: يسألونك عن زمانِ حلولِ الساعة»[2].

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٦٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٦).

﴿مُرْسَىٰهَا﴾: إرساؤُها، أو وَقْتُ إرسائِها؛ أي: إثباتِها وإقرارِها، وكلُّ شيءٍ ثقيلٍ رُسُوُّه ثباتُه واستِقرارُه. ومنه: رَسا الجبلُ وأرسىٰ السفينةَ. والمرسىٰ: الأَنْجَرُ الذي تُرْسىٰ به، **ولا أثقَلَ من الساعة**، بدليلِ قولِه: ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، والمعنىٰ: مَتىٰ يُرْسِيها الله، ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا﴾ أي: عِلْمُ وقتِ إرسائِها عندَه قد استأثرَ به، ولم يُخبِرْ به أحدًا من مَلَكٍ مُقرَّبٍ ولا نبيٍّ مُرْسَلٍ، يكادُ يُخفيها من نفسِه، ليكونَ ذلك أدعىٰ إلىٰ الطاعة، وأزجَرَ عن المعصية، كما أخفىٰ الأجلَ الخاصَّ، وهو وقتُ الموت، لذلك ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا تزالُ خَفِيَّة، لا يُظهِرُ أمرَها ولا يَكشِفُ خَفاءَ عِلمِها إلّا هو وَحْدَه إذا جاء بها في وقتها بَغْتة، لا يُجلِّيها بالخبرِ عنها قبلَ مجيئِها أحدٌ من خلقه، ....

قولُه: (ولا أثقَلَ من الساعة): يعني: إنّما استعير ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ لإثبات ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ وإقرارِها[١]، والرُّسُوُّ إنّما يستعملُ في الأجسام الثقيلة: كالجبل، وأنْجَر[٢] السفينة، لأنّ «الساعة» أيضاً ثقيلة في المعنىٰ، ولا أثقل منها. قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧]. ولهذا قال بعدها: ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فجعل السمواتِ والأرضَ ظرْفاً لها، تشبيهاً للمعاني بالأجسام. ووجهُ التشبيه: أن كلَّ شيءٍ لا يطاق ولا يقام له فهو ثقيل، كما صرح به.

قولُه: (﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾)، «اعلَمْ أن قولَه: ﴿لِوَقْتِهَآ﴾ حالٌ من فاعل ﴿يُجَلِّيهَا﴾[٣]، واللامُ فيه ـ أي: في ﴿لِوَقْتِهَآ﴾ ـ مثْلها في قولِه تعالىٰ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ وهي للتأقيت. قاله القاضي[٤].

(١) أي في كلمة ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ في الآية استعارة تصريحية، حيث شبّه ثبات الساعة وإقرارها بالإرساء الذي يكون للأجسام الثقيلة.

(٢) الأنْجَر: مرساة السفينة ـ لسان العرب «نَجَر».

(٣) قوله: «علم أن قوله: ﴿لِوَقْتِهَآ﴾: حال من فاعل ﴿يُجَلِّيهَا﴾» سقط من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٨٠).

لاستمرارِ الخفاءِ بها علىٰ غيره إلىٰ وقتِ وقوعِها، ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: **كلٌّ مِن أهلِها** من الملائكةِ والثَّقَلَيْن أهَمَّه شأنُ الساعة، **وبوُدِّهِ أن يَتجلّىٰ له عِلمُها**، وشَقَّ عليه خَفاؤُها، وثَقُلَ عليه، أو ثَقُلَتْ فيها لأنَّ أهلَها يَتَوقَّعونها ويخافونَ شدائدَها وأهوالَها، أو لأنَّ كلَّ شيءٍ لا يُطيقُها ولا يقومُ لها فهي ثقيلةٌ فيها، ﴿إِلَّا بَغْتَةً﴾: إلّا فَجْأةً علىٰ غَفْلةٍ منكم.

وعن النبي ﷺ: «**إنَّ السَّاعَةَ تَهيجُ بالنَّاس**، والرجلُ يُصْلِحُ حَوْضَه، والرجلُ يَسْقي ماشيتَه، والرجلُ يُقوِّمُ سِلعتَه في سُوقه، والرجلُ يَخفِضُ ميزانَه ويَرفَعُه».

قولُه: (﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: **كلٌّ مِن أهلِها**): اعلمْ أن نسبةَ الثقلِ إلىٰ السماواتِ والأرض[1] ـ كما سبق ـ معنويّ، فإمّا أن يقدّرَ الأهل أوْ لا، والأول: الثقل: إما بحسَبِ الاهتمامِ بشأن معرفتها، وأنها خفيّةٌ لا تُعْلَم، فيشقُّ عليهم، أو بحسَبِ الخوفِ من شدائدِها، والتقدير: ثَـقُل هَمُّ معْرفتها، أو خوف إرسائها علىٰ أهل السماوات والأرض. و﴿فِي﴾ هاهُنا[2] كما هي في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، ولذلك قال: «شَقَّ عليه».

والثاني: معنىٰ الثقل: هو أن نفسَ السماوات والأرض لا تطيقُها، فإن السماواتِ تنْشقّ عند نزولِها، والأرضَ ترْجف، والجبالَ تنْهدّ.

قولُه: (**وبوُدِّهِ أن يَتجلّىٰ له**): يقال: بِوُدِّي أن أفعل كذا، أي: أتمَنّىٰ، والباء زائدة، مثْلها في: «بحَسْبِك أن تفعل كذا»، وهو مبتدأ وخبر. والجملةُ معطوفةٌ علىٰ خبر «كلّ» وهو «أهمّه».

قولُه: (**إنَّ السَّاعَةَ تَـهيجُ بِالنَّاسِ**): روينا عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَـتَقومَنَّ السَّاعَـةُ وقَد نَشَـرَ الرَّجُلانِ ثَوبَهُما، فلا يتبايَعانِه ولا يَطويانِه، ولتَقومَنَّ السَّاعَةُ وقَد

---

(١) قوله: «اعلم أن نسبة الثقل إلىٰ السماوات والأرض» سقط من (أ).

(٢) يعني في قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.

﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: كأنك عالمٌ بها، وحقيقتُه: كأنك بليغٌ في السُّؤالِ عنها، لأنَّ مَنْ بالغَ في المسألةِ عن الشيء والتنقيرِ عنه، استحكَمَ عِلمُه فيه ورَصُنَ، وهذا التركيبُ معناه المُبالغة، ومنه إحفاءُ الشارب، واحتفاءُ البَقْل: استئِصالُه، وأحفىٰ في المسألة: إذا أَلْحَفَ، وحَفِيَ بفُلانٍ وتحفّىٰ به: بالغَ في البرِّ به. وعن مُجاهد: استَحفَيْتَ عنها السُّؤالَ حتّىٰ عَلِمْتَ. وقرأ ابنُ مسعودٍ: «كأنك حَفِيٌّ بها»، أي: عالمٌ بها بَليغٌ في العِلمِ بها. وقيل: ﴿عَنْهَا﴾ متعلّقٌ بـ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾، أي: يسألونك عنها كأنك حَفِيٌّ ـ أي: عالم ـ بها.

انصَرَفَ الرَّجُلُ بلَبَن لَقحَتِه فلا يَطعَمُه، ولَتَقومَنَّ السَّاعَةُ وهو يَليطُ حَوضَهُ فلا يَسقي منه، ولَتقومَنَّ السَّاعَةُ وقَد رَفَع أُكلتَه إلىٰ فيه، فَلا يَطعَمُها»[1] أخرجه البخاري ومسلم.

قولُه: (﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: كأنك عالمٌ بها): اعلمْ أن ﴿عَنْهَا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ إما أن يتعلَّـقَ بقوله: ﴿حَفِيٌّ﴾ أو ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾. فإذا عُلّق بـ﴿حَفِيٌّ﴾ يكون كنايةً عن علْمٍ رصين، لأن معنىٰ ﴿حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: بليغٌ في السؤال عن الساعة. وفيه تضمينُ معنىٰ السؤال، ودلّت المبالغةُ في المسألة عن الشيء علىٰ حصولِ ذلك الشيء علىٰ سبيلِ الاستحكام[2].

قال الزجّاج: «كأنّك أكْثرْتَ المسألة عنها»[3].

المعنىٰ: يظنّ اليهودُ أنك مبالغٌ في السؤال عن الساعة، حتى منحك الله علْمَها، فيسألون: أيّان ذلك؟

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٦) ومسلم (١٥٧).

قوله: «يليط» يعني يُصْلِحُ. والأُكْلَةُ بضم الهمزة: لُقمةُ الطعام.

(٢) خلاصة الكلام أن في قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ كناية، إذ أطلق هذا اللفظ وأراد لازم معناه، وهو التمكّن في العلْم، والكناية عن صفة.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٥).

وقيل: إنَّ قريشًا قالوا له: إن بينَنا وبينَكَ قرابة، فقُلْ لنا متىٰ الساعة؟ فقيل: يسألونك عنها كأنك حَفِيٌّ تتحفّىٰ بهم، فتَخْتَصُّهم بتعليم وَقْتِها لأجلِ القَرابة، وتَزْوي عِلمَها عن غيرِهم، ولو أُخْبِرْتَ بوَقْتِها لمصلحةٍ عَرَفَها اللهُ في إخبارِك به، لكنتَ مُبلِّغَه القريبَ والبعيدَ من غيرِ تخصيص، كسائرِ ما أُوحي إليك.

وقيل: كأنك حَفِيٌّ بالسُّؤالِ عنها تُحِبُّه وتُؤثِرُه، بمعنىٰ أنّك تكرَهُ السُّؤالَ عنها، لأنّها مِن عِلمِ الغيبِ الذي استأثرَ اللهُ به، ولم يُؤتِهِ أحدًا من خَلقِه.

هذا معنىٰ قول مجاهد: «استحْفَيْتَ عنها السؤال، حتى علِمْت»، لأن «حتّىٰ» للتدرج. وقراءةُ ابن مسعود[1]: «كأنَّكَ حَفِيٌّ بها» لأنه ضمّنه معنىٰ العلْمِ الذي هو بمعنىٰ الإحاطة، كقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وعدّاه بالباء.

وأمّا إذا عُلّقَ ﴿عَنْهَا﴾ بـ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾، فمتعلّـقُ ﴿حَفِيٌّ﴾ إذاً الباء المقدّرة.

ثم لا تخلو ﴿حَفِيٌّ﴾ إما أن تُضمَّن معنىٰ العلْمِ مع الباء المقدّرة، كقراءةِ ابن مسعود، وهو المرادُ بقوله: «﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: أي عالمٌ بها»، وإما أن تُجعلَ من قولِهم: حَفِيَ بفلان، وتحفّى به: بالَغَ في البرّ به، ثم مدخول الباء إما ضميرُ السائل فهو المرادُ من قوله: «﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: تـتحفَّىٰ بهم، فتخْتَصّهم بتعليمِ وقْتها»، أو ضميرُ السؤال، وهو المرادُ من قوله: «كأنّك حفي بالسؤال عنها تحبُّه وتختاره».

قال الزجّاج: «كأنك فَرِحٌ بسؤالهم، يقال: تحفَّيْتُ بفلان في المسألة: إذا سألتَ سؤالاً أظهرتَ فيه المحبّةَ والبرّ به»[2].

قال أبو البقاء: «﴿حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ فيه وجهان: أحدُهما تقديرُه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾،

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٣٩). وذكر في «المحتسب» (١: ٢٦٩) أنها قراءة ابن عباس.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٥).

فإن قلت: لـمَ كَرَّرَ ﴿ يَسْئَلُونَكَ ﴾ و﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾؟ قلتُ: للتأكيد، ولِما جاءَ به من زيادةِ قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾، وعلىٰ هذا تكريرُ العلماءِ الحذَّاقِ في كُتُبِهم، لا يُخلُونَ المُكَـرَّرَ من فائدةٍ زائدة، منهم محمدُ بنُ الحسنِ صاحبُ أبي حنيفةَ رحمَهما الله، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنه العالم بها، وأنه المختصُّ بالعِلْم بها.

[﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٨٨]

﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ﴾ هو إظهارٌ للعُبودية، والانتفاءِ عمـا يختصُّ بالرُّبوبيةِ من عِلمِ الغيب، أي: أنا عَبْدٌ ضعيفٌ لا أملِكُ لنـفْسيَ اجتِلابَ نَفْعٍ ولا دَفْعَ ضَررٍ كما المماليكُ والعَبيد، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ ربِّي ومالِكي من النفع لي والدَّفْعِ عني، ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ لكانت حالي علىٰ خِلافِ ما هي عليه، من استكثارِ الخير، واستِغزارِ المنافع،

أي: مَعْنِيٌّ بطلَبِها، فقدّمَ وأخّر. والثاني: أن «عن» بمعنى الباء، أي: حفيٌّ بها، و﴿كَأَنَّكَ ﴾ حالٌ من المفعول. ﴿حَفِيٌّ ﴾ بمعنى «مَحْفُوٌّ»، و«فعيل» بمعنى: فاعل»[١].

قولُه: (لا يُخلُونَ الـمُكَرَّرَ من فائدةٍ): قال في «الانتصاف»: «وفي التكريرِ نكتةٌ لا توجدُ إلا في القرآن، فإنه إذا بُنِيَ الكلامُ علىٰ مقْصِد، واعترَضَ في أثنائه عارض، وأريد الرجوعُ لتتمّةِ المقْصد الأوّل، وقد بَعُد، طُـرِّيَ[٢] لتـتصل النهايةُ بالبداية، فإنه تعالىٰ ابتدأ بقولِه: ﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾، وطال الكلام، إلىٰ قوله: ﴿بَغْتَةً ﴾، وأراد إنكارَ سؤالِـهم بوجهٍ آخر، هو قولُه: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ ﴾ وتعلُّـقه قويٌّ بالسؤال، فطُـرِّيَ، وغالب التطريـةِ بإجمال، ولهذا قال: ﴿ يَسْئَلُونَكَ ﴾ ولم يذكر «الساعة»، اكتفاءً بما تقدَّم، وأعاد: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ مجملاً»[٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٦).

(٢) أي: ذكر.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٨٤).

واجتنابِ السُّوءِ والمَضارّ، حتّىٰ لا يَمَسَّني شيءٌ منها، **ولم أكُنْ غالبًا مرّةً ومَغلوبًا أُخرىٰ في الحروب**، ورابحًا وخاسِرًا في التجارات، ومُصيبًا ومخطئًا في التدابير، ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا﴾ عَبْدٌ أُرسِلتُ نذيرًا وبشيرًا، وما مِن شأني أنّي أعلمُ الغَيْب، ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ يجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ«النذيرِ» و«البشيرِ» جميعًا، لأن النِّذارةَ والبِشارةَ إنما تَنفعان فيهم، أو يَتعلَّقَ بـ«التبشيرِ» وحدَه، ويكونَ المُتعلِّقُ بـ«النذيرِ» محذوفًا، أي: إلّا نذيرٌ للكافرينَ وبَشيرٌ لقومٍ يُؤمنون.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ * فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ١٨٩ - ١٩٠]

﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ وهي نَفسُ آدمَ عليه السلام، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وهي حوّاءُ، خَلَقَها من جَسَدِ آدمَ من ضِلَعٍ من أضلاعِه، أو من جِنسها، كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾: ليطمئنَّ إليها ويميلَ ولا يَنفِر؛ لأنَّ الجنسَ إلى الجنسِ أَميَلُ وبه آنَسُ، وإذا كانت بعضًا منه كان السكونُ والمَحبَّةُ أبلغ، .....

قولُه: (ولم أكُنْ غالبًا مرّةً، ومَغلوبًا أُخرىٰ في الحروب): قلت: ومِنْ ثَمّ سأل هرقلُ أبا سفيان، علىٰ ما روينا عن البخاريِّ ومسلم: هل قاتَلْتُموه؟ قال: قلت: نَعم. قال: فكيف كان قتالُكم إيّاه؟ قال: قلْت: تكون الحرْب بيننا وبينه سِجالاً: يُصِيب منّا، ونُصِيب منه. قال: كذلك الرُّسُل، تُبْتَلىٰ، ثُمَّ تكونُ لها العاقِبةُ[1].

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٢٩٤١) ومسلم (١٧٧٣) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

كما يَسكُنُ الإنسانُ إلىٰ وَلَدِه ويُحِبُّه محبَّةَ نفسِه لكَوْنِه بَضْعةً منه، وقال: ﴿لِيَسْكُنَ﴾ فذكَّرَ بعدما أنَّثَ في قوله: ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، ﴿مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، ذهابًا إلىٰ معنىٰ «النفس» ليُبيِّنَ أنَّ المُرادَ بها آدم، ولأنَّ الذَّكَرَ هو الذي يسكُنُ إلى الأُنثىٰ ويَتَغَشّاها، **فكان التذكيرُ أحسَنَ طِباقًا للمعنىٰ**.

والتغشِّي: كنايةٌ عن الجِماع، وكذلك الغِشْيانُ والإتيان، ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ خَفَّ عليها، ولم تَلْقَ منه ما يلقىٰ بعضُ الحَبالىٰ مِن حَمْلِهنَّ من الكَرْبِ والأذىٰ، ولم تَستَثقِلْهُ كما يَسْتَثقِلْنَه، وقد تَسمَعُ بَعضَهُنَّ تقولُ في وَلَدِها: ما كان أخفَّه علىٰ كَبِدي حينَ حَمَلتُه!

قولُه: (بَضْعةٌ مِنه)، الجوهري: «البَضْعة: القطعةُ من اللحْم، هذه بالفتح، وأخواتها بالكسر، مثل: القِطْعة والفِلْذة».

قولُه: (فكان التذكيرُ أحسَنَ طِباقاً): قيل: لو أنَّثَ الضميرَ في ﴿لِيَسْكُنَ﴾ لتُوُهِّمَ أن فاعلَه ضميرُ الزوج، والضميرُ المجرور للنفس، وأدىٰ إلىٰ أن الأنثىٰ هي التي تسْكنُ إلىٰ الذكر، والشأنُ خلافُه، وقلت: وفيه نظر.

وإنّما عطف المصنف «ويَتَغَشّاها» علىٰ «ويسكن» ليؤْذِنَ بالبيانِ والتفسيرِ. والسكون علىٰ هذا الوجهِ غيرُ السكون علىٰ الأول، لأنه كالمقدمةِ للجماع، وما به يتوصلُ الرجُل إلىٰ ما يريدُه من المرأة.

فالفاء في ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ للتعقيب، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤][1]، فذكَّر الضميرَ[2] مراعاةً للفظِ والمعنىٰ.

---

(١) والشاهد قوله: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ﴾، إذ الفاء فيه للتعقيب.

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَسْكُنَ﴾.

﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ فمَضَتْ به إلىٰ وقتِ ميلادِه من غير إخداجٍ ولا إزلاق.

وقيل: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ يعني: النُّطفة، ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: **فقامَت به وقَعَـدَت.**

وقرأ ابنُ عباسٍ رضيَ الله عنه: «فاستَمَرَّتْ به»، ....

وفائدةُ هذا الوجه: بيانُ المقصود الأول من الازدواج للتوالدِ والتناسل، حيثُ أوقع الغِشيان ومقدّمته، أي: السكون، علّة للجعْل.

ومَنْ عنده أدنىٰ مُسْكةٍ يعْلم أن الجماعَ غير مطلوب بالذّات، وإنّما هو ذريعةٌ إلىٰ تكثير نوع الإنسان، فظهر من هذا أن عطفَ ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ علىٰ ﴿لِيَسْكُنَ﴾ مانعٌ عن أن يُحْمَلَ «السكون» علىٰ الأنثىٰ.

قولُه: (**إلىٰ وقتِ ميلادِه**)، وهو من إضافةِ العامِّ إلىٰ الخاص، نحو: كُلّ الدراهم، لأنّ الميلادَ هو «اسم الوقت الذي وُلِد فيه، والمولد: الموضع الذي ولدَ فيه». قالَه الجوهري.

وأمّا في «الأساس» فهما سِيّان، قال: «مولدُه وميلادُه: وقْتُ كذا».

قولُه: (**من غير إخداجٍ**)، **الأساس**: «ناقة خادِج: ألقت ولَدَها قبل الوقت، وإن تَمَّ خَلْقُه. ومُخْدِج: جاءت به ناقصَ الخلْق، وإنْ كان لوقْتِه».

قولُه: (**ولا إزلاق**)، **الأساس**: «ومن المجاز: أَزْلَقَت الرَّمَكَةُ: أَسْقَطَتْ، وهي مِزْلاق، وولدها زَلِيق».

قولُه: (﴿**فَمَرَّتْ بِهِۦ**﴾: **فقامت به وقَعَـدَت**): قال الزجاج: «﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾، معناه: استمرّت به، قعدت وقامت، فلم يُثْقِلْها»(١).

ومن ثَمَّ عَقَّبه الـمُصنِّفُ بقراءةِ ابن عباس: «واسْتَمَرَّت به»(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٤٦)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٣٣٨٧).

وقرأ يحيىٰ بنُ يَعْمَر: «فمَرَتْ به» بالتخفيف، **وقرأ غيرُه، «فَمارَت به»**؛ من المِرْية، كقوله: ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ ﴾ [النجم: ١٢]، و«أفتُمْرونَه» ومعناه: فوقعَ في نفسِها ظَنُّ الحَمْل، وارتابَتْ به. ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت ﴾: حانَ وقتُ ثِقَلِ حَمْلِها، كقولك: أقربَت. وقُرِئ: «أُثقِلَت»، علىٰ البناءِ للمفعول، أي: أثقلَها الحمْل، ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾: دعا آدمُ وحَوّاءُ **رَبَّهما ومالِكَ أمرِهما الذي هو الحقيقُ بأن يُدْعىٰ ويُلْتَجأ إليه**، فقالا: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا ﴾: لئنْ وَهَبْتَ لنا، ....

قال ابنُ جنّي: «معنىٰ «استمرّت به»: مرّت مكلّفةً نفْسَها ذلك، لأن «استفعل» إنّما يأتي في أكثرِ الأمرِ للطلب»[١].

قولُه: (**وقرأ غيرُه: «فَمارَتْ به»**): قال ابنُ جني: «وهي قراءةُ عبدِ الله بن عمرو. وهو من: مارَ يَمُورُ: إذا ذهب وجاء. والمعنى واحد. ومنه سُمِّي الطريقُ مَوْراً، للذهابِ والمجيءِ عليه».

وقال: «أصلُ قراءةِ يحيىٰ بن يَعْمَر[٢]: ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ مثقّلاً، كقراءة الجماعة، فحذف تخفيفاً لثقلِ التضعيف، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] إذا أُخِذ من القَرار. ومنه: «ظَلْتَ»، و«مَسْتُ»، في: ظَلِلْتَ، وَمَسِسْتُ»[٣].

وهذا الذي ذكره ابنُ جنّي أوفقُ للمشهورة[٤] مما ذكره المصنف.

قولُه: (**رَبَّهما ومالِكَ أمرِهما الذي هو الحقيقُ بأن يُدْعىٰ ويُلْتَجأ إليه**): يريد أنهم إذا حَزَبهم أمرٌ خطير دَعَوُا الله. وأمّا تخصيصُ الربّ بالدّعاءِ فللاستعطاف، ولهذا قال: «ومالكَ أمرهما».

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٧٠).

(٢) أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني، تابعي جليل. وهو أول من نقّط المصاحف. مات قبل سنة ٩٠هـ. انظر: «غاية النهاية» (٢: ٣٨١)، و«مرآة الجنان» (١: ٢٧١)، وفيه أنه توفي سنة ١٢٨هـ، و«النجوم الزاهرة» (١: ٢١٧).

(٣) «المحتسب» (١: ٢٦٩)، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٤٦).

(٤) أي: القراءة المشهورة أو قراءة الجماعة، وهي: ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ بالتشديد.

﴿صَٰلِحًا﴾: وَلَدًا سَوِيًّا قد صَلَحَ بَدنُه وبَرِئَ. وقيل: وَلَدًا ذَكَرًا، لأنَّ الذُّكورةَ مِن الصلاحِ والجَوْدَة. والضميرُ في ﴿ءَاتَيْتَنَا﴾ و﴿لَنَكُونَنَّ﴾ لهما ولكلِّ مَنْ يَتناسَلُ مِن ذُرِّيَّتِهما.

﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ما طَلَباهُ من الوَلَدِ الصالحِ السَّوِيِّ، ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ أي: **جَعَلَ أولادُهما له شركاء، علىٰ حذفِ المُضافِ** وإقامةِ المُضافِ إليه مَقامه، وكذلك ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ أي: آتىٰ أولادَهما، وقد دلَّ علىٰ ذلك بقوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ حيثُ جمعَ الضمير، وآدمُ وحَوّاءُ بريئانِ من الشِّرك، ومعنىٰ «إشراكِهم فيما آتاهُم الله»: تَسْمِيَتُهم أولادَهم بعَبْدِ العزّىٰ، وعَبدِ مناة، وعبدِ شَمْس، وما أشبَهَ ذلك، مكان: عبدِ الله، وعبدِ الرَّحمٰن، وعبدِ الرَّحيم.

قال المصنفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١، ٢]: «كما يستغيثُ بعضُ الموالي إذا اعتراهم خطْبٌ بسيِّدِهم ووالي أمرهم».

قولُه: (﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ أي: **جَعَلَ أولادُهما له شركاء، علىٰ حذفِ المُضافِ**): روىٰ محيي السنّةِ هذا القولَ عن الحسن وعكرمة، وقال: «فحذف الأولاد، وأقامها مُقامَهم، كما أضاف فِعلَ الآباءِ إلىٰ الأبناء، فقال: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١، ٩٢] ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢]»(١).

وقال الزجّاج: «والذي عليه التفسيرُ أنّ إبليسَ جاء إلىٰ حواء، فقال: أتَدْرِين ما في بطْنك؟ فقالت: لا أدري! قال: فلعلّه بهيمة! ثم قال: إنْ دعوْتُ الله أن يجعلَه إنساناً، أتسمِّينه باسمِي؟ فسمَّتْه عبدَ الحارث، وهو الحارث»(٢).

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧).

....

ورووىٰ نحوه محيي السنّة عن ابنِ زيد[١]، وروىٰ أيضاً عن عكرمةَ أنه قال: «خاطب كلَّ واحدٍ من الخلق بقوله: ﴿خَلَقَكُم﴾، أي: خلَق كلَّ واحدٍ من أبيه، وجعل من جنسِه زوجَه»[٢].

قال محيي السنّة: «وهذا قولٌ حسن، لولا قول السلف، مثل عبدِ الله بن عباس، ومجاهد، وسعيدِ بن المسيب، وجماعةٍ من المفسرين: إنه في آدم وحواء»[٣].

وقلت: ما أقول: إن قولَ السلف أحسنُ الأقوال، لأنه لا قولَ غيره، ولا معوَّلَ إلا عليه[٤]، لأنه مقتبسٌ من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالةِ صلواتُ الله وسلامه عليه علىٰ ما روينا عن الإمام أحمدَ بن حنبل والترمذي، عن سَمُرةَ بن جُندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَـمَّا حَمَلَت حَوَّاءُ، طافَ بها إبليسُ، وكانَ لا يَعيش لَها وَلَد، فَقالَ: سَمِّيه عَبد الحارث، فَسَمَّتهُ، فَعاش، وكانَ ذَلكَ مِن وَحي الشَّيطان وَأمره»[٥].

قال محيي السنّة: «لم يكن هذا إشراكاً في العبادة، ولا أنّ الحارثَ ربُّها، فإن آدم عليه السلام كان نبيّاً معصوماً من الشرْك، ولكن قصدَ إلىٰ أن الحارثَ كان سببَ نجاة الولد، وسلامةِ أمّه، وقد يُطْلَق اسم العبدِ علىٰ من لا يُراد به أنه مملوك، كما أن اسمَ الرَّبّ يُطْلَق علىٰ

---

(١) هو عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي المدني ت١٨٢هـ صاحب «التفسير»، و«الناسخ والمنسوخ»، له ترجمة في «طبقات المفسرين» (٢: ٢٧١).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

(٣) المصدر السابق (٣: ٣١٤).

(٤) في (أ): «ولا يتعود إلا مهمة».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠١١٧) والترمذي (٣٠٧٧) والبزار (٤٥٨٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨٩٥) بإسناد ضعيف، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد».

....

من لا يرادُ أنه معبود. فعلىٰ هذا قوله تعالىٰ: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ابتداءُ كلام، وأراد به إشراك أهْلِ مكَّة، ولئن أراد به ما سبق، فمستقيمٌ من حيثُ كان الأَوْلىٰ بهما ألا يفعلا ما أَتيَا به من الإشراكِ في الاسم»[١].

وقلت: يدفعُ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾، فإنه في الأصنام قطعاً، بل القول: إنه ابتداءُ كلامٍ، وتمامُ تقريرِه أن يقال: إن قولَه تعالىٰ: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ كلام واردٌ علىٰ النفس الواحدة وزوجِها، مضمَّن للامتنانِ عليهما، وطلب الشكر، والتفادي عن الكفران، ولإلزامِهما علىٰ أنفسِهما الشكر، علىٰ سبيلِ المبالغة، علىٰ ما دلّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ أي: من زُمْرتِهم. وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ الجملة الشرطية مرتبطةٌ بما قبلها بالفاء، وجملة الكلام مفرغٌ في قالب واحد، علىٰ سنن قولِه تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ ـ أي: شكرُ رزقِكم ـ ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢][٢]. فلو أُجْرِي ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾ علىٰ غيرِ ما أُجْرِي عليه الأوّل، لاختلَّ النظام، وفات المقصودُ من الإيراد.

وأمّا الهربُ من إثبات ذلك الشركِ لآدم وحوّاءَ فبعيد من البليغ المحيطِ بأساليب البلاغة؛ فإن باب التشديدِ والتغليظ غيرُ مسدود، وإنّما لزم الفساد أنْ لو حُمِل علىٰ الشركِ الحقيقيّ.

وأمّا جمعُ الضمير في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فإن الفاء السببيةَ التي تستحقُّ أن تسمىٰ بالفاء الفصيحةِ في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تقتضي أن يجْريَ الكلامُ علىٰ مشركي مكّة، لأنها مع متعلّـقِها المحذوف[٣] كالتخلّصِ من قصة آدمَ وحواء، إلىٰ توبيخ الـمشركين،

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٣).

(٢) وفي الآية إيجاز بالحذف.

(٣) أي: التقدير: «عما يشركون بالله»، والكلام من باب التخلص ـ كما قال ـ من موضوع إلى آخر.

....

علىٰ ما أشار إليه محيي السنّةِ بقوله: «ابتداءُ كلامٍ، وأراد به إشراكَ أهلِ مكة»[١]. يعني إذا كان الأمر علىٰ ما ذكر، وهو مثْلُ هذه التسميةِ التي لها محاملُ كثيرة في التبرِّي عن الشرك، مأخوذاً علىٰ أبي البشر، ومُسمًّى بالشرك، فما بالُ فعلِ هؤلاء المشركين، من تسميةِ الحجَرِ والخشب بالآلهة، والعكوفِ علىٰ عبادتها، وتصريحِ اسم الشركاء عليها؟ ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾.

ثم ابتُدِئ مبيّناً موبِّخاً: ﴿ أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـًٔا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴾ إلىٰ آخرِ الآياتِ الواردةِ في الأصنام[٢].

هذا، وإن هذه السورة الكريمة: من مُفتَتَحِها إلىٰ مختتمها، مفرغةٌ في قالبٍ واحد، علىٰ نمطٍ عجيب، وأسلوبٍ غريب، لأنه تعالىٰ افتتحها بقولِه: ﴿الٓمٓصٓ ۞ كِتَـٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾ [الأعراف: ١-٢] نهاه صلواتُ الله وسلامهُ عليه عن ضيقِ الصدر، والتحرّجِ عما كان يلْقَىٰ من المشركين من أنواعِ الأذىٰ، لئلّا يتوانىٰ في التبليغِ والإنذار، ثم قصّ عليه قصصَ الأنبياءِ الماضية، والقرونِ السالفة، وما كان مغبّةُ[٣] تكْذيبهم، وعاقبة صبر الأنبياء، تشجيعاً له، وتثبيتاً لقلبِه: ﴿ وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾[٤].

ثم ختم قصصَ الأنبياء بذكْر موسىٰ عليه السلام وأطنبَ في أحوالِ أمّته، إلىٰ أن انتهت إلىٰ قصةِ بلعام وأحواله، وكانت قصتُه شبيهة بقصة اليهودِ الذين أدركوا زمن الرسول ﷺ وآذَوْه، وأورد قوله: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٧] علىٰ ما سبق. فكـرّ راجعاً إلىٰ ما بُـدئتْ به السورة، من: تكذيبِ القـوم، وإعراضِهم

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤) وقال البغوي: «وفي الآيةِ قولٌ آخرُ، وهو أنه راجعٌ إلى جميع المشركين من ذريّةِ آدم».

(٢) يعني الآيات (١٩١-١٩٨) من سورة الأعراف.

(٣) المغبّة: العاقبة.

(٤) اقتباس من سورة هود، الآية ١٢٠.

....

عن آيات الله، وما كان يتحرّجُ منه صدرُه صلوات الله عليه من قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾، وقوله: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾ أي: يسألونك أيانَ مُرْساها؟ مقترحين، فلا تُبَالِ بهم، وأجب عن سؤالِهم وأنت منشرحُ الصدر: ﴿إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ إلىٰ آخر نيّفٍ وعشر آيات[1]، علىٰ طريقةِ الأسلوبِ الحكيم.

وتحريرُه: أني ما بُعثْت لأن أكشفَ لكم عن أيّانَ الساعة، لأنه من الأمورِ الإلهية، لا اطّلاعَ لي عليه، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾، ﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ﴾، وإنّما بُعِثْت لأكشفَ لكم عن الاستعدادِ لها، والعمل بما ينفعُكم، ومما هو أهمّ الأشياء، وأدْعَىٰ إليه أنْ أكشفَ لكم عن قبحِ ما أنتم فيه من الشركِ بالله، وأوقِفكم ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣]. ألا ترونَ إلىٰ أبيكم حين سمّىٰ بعضَ بنيه بما يُتَوَهَّمُ منه أنه أدنى الشرك، كيف نعَى عليه، وسجّل بقبحِه؟ فكيف بما تفعلون أنتم؟ وهلمّ جراً[2] إلىٰ آخر الآيات.

ومن هذا الأسلوبِ ما رويناه عن البخاريِّ ومسلم عن أنس: أن رجلاً سأل النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، متَىٰ السَّاعةُ؟، قال رسول الله ﷺ: «ما أعدَدتَ لَهَا؟» فكأنَّ الرَّجُل استكانَ، ثُمّ قال: ما أعدَدتُ لها كثير صِيامٍ ولا صدَقة، ولكنّي أحِبُّ الله ورسولَه. قال: «أنتَ مَعَ مَن أحبَبت»[3]، وفي رواية: قال أنس: «ما فَرِحنَا بشَيء فَرَحَنا بقول النبيّ عليه الصلاة والسلام: «أنتَ مَع مَن أحببت». قال أنس: فأنا أحِبُّ النبيَّ ﷺ وأبا بَكر وعُمَر، وأرجو أن أكونَ معهم بحُبِّي إيَّاهم، وإنْ لم أعملْ أعمالَهم[4].

(١) ويقصد بها الآيات (١٨٧-٢٠٠) من سورة الأعراف، والله أعلم. وهي واردة على الأسلوب الحكيم، حيث سأل المشركون عن وقت الساعة، فصرفهم الله إلى ما هو أهمّ من ذلك، وهو الاستعداد للساعة...».

(٢) تعبير يقال لاستدامة الأمر واتصاله.

(٣) أخرجه البخاري (٧١٥٣) ومسلم (٢٦٣٩).

(٤) وهي مذكورةٌ في «صحيح البخاري» (٣٦٨٨) و«صحيح مسلم» (٢٦٣٩).

الاستكانة: الذل والخضوع.

وقلت ـ والعلم عند الله ـ: انظرْ إلىٰ هذا العلاجِ الصائب لمرضىٰ القلوب، فإن الطبيبَ الحاذق قد يحتاج في علاجِه إلىٰ تدبير دفع الأخلاطِ الرديئة، لإزالة المرض، وقد يحتاجُ إلىٰ تدبيرِ حفظِ الصحّةِ فقط.

والمشركون لمّا سألوا عن وقتِ الساعة، ولم يكنْ أهمَّ شيءٍ إلا قلْع الشرك، فقيل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ إلىٰ آخر الآيات، أُدْرِجَ في الجواب الحكيمِ معرفةُ المسؤول عنه، وأنها ممّا استأثر الله تعالىٰ بها. ولم يُحْتَجْ في جوابِ الصحابيِّ إلىٰ هذا القدْر، فلم يُذْكر. يعني: أنك بصدد أنْ يجبَ عليك ألّا يخْطرَ ببالك هذا، لأنك ممن يؤْمن أن علْم ذلك مختصٌ بالله تعالى. وأمّا إزالةُ الشرك فإنك قد فرغْت منها، بقي عليك ما يخلّصُك من أهوالِ يوم القيامة من العمل، «فَمَا أَعْدَدْتَ لَـهَا؟» فأجاب هو أيضاً بالكلمة الحكيمة الجامعة: لَـٰكِنِّي أُحِبُّ اللهَ ورسولَه.

فانظر إلىٰ هذه الرموزِ التي تحيّرُ العقول!

قوله: (**ووَجْهٌ آخَر، وهو أن يكونَ الخطابُ لقُريشٍ**): روىٰ محيي السنّة عن ابن كَـيْسان[1]: «هم الكفّار، سَمَّوْا أولادهم: عبد العُزّىٰ، وعبد اللّات، وعبد مَناة»[2].

وقال صاحب «الانتصاف»: «وأقربُ من هذين التفسيرَين أنْ يرادَ جِنْسَا الذَّكَرِ والأنثىٰ، من غير قصدٍ إلىٰ معينٍ معلوم. أي: خلَقَكم جنْساً، وجعل أزواجَكم منكم، لتسكنوا إليهن. فلمّا تغشّىٰ الجنْسُ جنسَه الآخر، جرىٰ من هذين الجنسَين كذا وكذا.

---

(١) لعله: صالح بن كيسان المدني، من فقهاء المدينة، ومن رواة الحديث الثقات. مات سنة ١٤٠هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤: ٣٩٩)، و«الأعلام» (٣: ١٩٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

وهم آل قُصَيّ،...

ويجوز إضافةُ الكلام إلىٰ الجنس، تقول: «قَتَل بنو تميم فُلاناً»، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [مريم: ٦٦][1]، ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢][2].

وعلىٰ التفسير الأول أضاف الشركَ إلىٰ أولاد آدمَ وحواء، وهو واقع من بعضهم، وعلىٰ الثاني أضافه إلىٰ قُصَيّ وعَقِبِه[3]، وأراد بعضَهم، ويسْلمُ بهذا مِن حذْف المضافِ اللازمِ للأول، ومن استبعادِ إرادةِ قُصَيّ بهذا. والظاهرُ من قوله: ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ أن المراد الجنس»[4].

تمّ كلامه.

قلت: إنْ لزِمَ من التفسيرَين ما ذكرَ من المحذوف، لزم من تفسيرِه أيضاً إجراءُ جميعِ ألفاظ الآيةِ علىٰ الأوجهِ البعيدة. والتأويلُ ما نصّ عليه من أُوحي إليه التنزيل، كما سبق بيانه. والله أعلم.

قوله[5]: (وهم آل قُصَيّ) أي: الذين كانوا في عهدِ رسولِ الله ﷺ آل قُصَيّ، أي: أولادُهُ، يدلُّ عليه قوله: «ويراد هو الذي خَلَقكُم من نفسِ قُصَيّ»، والأقربُ ما ذكَرَهُ في الأنعام: «قال أبو جهلٍ: إذا ذهَبَ بنو قُصَيٍّ باللِّواءِ والسِّقايَةِ والحِجابةِ والنُّبُوَّةِ، فماذا يكون لسائِرِ قريش؟» لأنه دلّ على أنّ قُصياً من قريش.

قال محمد بن هشام صاحب «السِّيَر»: النّضر بن كنانة قريش، فمن كان من ولدِهِ فهو

---

(١) وتمام الآية ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾.

(٢) والشاهد في الآيات إضافة الفعل إلى «الإنسان» والمراد الجنس.

(٣) أي: أولاده.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ١٨٦).

(٥) هذه الفقرة إلىٰ آخرها (إلىٰ قوله: «شرف مكة كله») أثبتُّها من (ط).

ألا ترىٰ إلىٰ قولِه في قِصَّةِ أُمِّ مَعْبَد:

فيا لَقُصَـيٍّ ما زَوَىٰ اللَّـهُ عنكُمُ ... بهِ مِن فَخارٍ لا يُبـارىٰ وسُـؤدُدِ

قرشيٌّ، وإلّا فلا، وقيل: مَن كان مِن وَلَدِ فهر بن مالِك بن النَّضرِ فهو قرشيّ، وسُمّي قريش لتجمُّعِها من تفرُّقِها، كذا في «جامع الأصول»[(١)]. وفي «الجامع» أيضاً: قيل: أولُ من سُمّي قريشاً قُصَيّ، وفيه بُعد، والأكثر الأوّل[(٢)]، وقال محمد بن هشام: كان قُصَيّ أوّل من بني كعب ابن لؤيّ أصاب مُلكاً أطاع به قومه، وكانت إليه الحجابة والسقاية والرِّفادة واللِّواء، فحاز شَرَفَ مكة كُلَّه.

قولُه: (في قِصَّةِ أُمِّ مَعْبَد)[(٣)]: هذه القصةُ مذكورةٌ في «شرح السنّة»، و«الاستيعاب» لابن عبدِ البرّ، وكتاب «الوفا» لابن الجَوْزي. ونحن نوردُ روايةَ «شرح السنّة»:

قال: إنّ رسولَ الله ﷺ حين أُخْرِج من مكة، خرج مهاجراً إلىٰ المدينةِ هو وأبو بكر رضي الله عنه وعامرُ[(٤)] وعبدُ الله بنُ أُرَيْقِط[(٥)]، فنزلوا خيمةَ أمّ مَعْبَد، فرأى رسول الله ﷺ شاةً خلَّفَها الـجَهْدُ[(٦)] عن الغنم، فدعا بها رسول الله ﷺ فمَسَح بيده ضَرْعَها، وسمَّىٰ اللهَ،

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٠٥).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٨٧).

(٣) أم معبد هي: عاتكة بنت خالد الخزاعية، وهي التي نـزل عليها الرسول ﷺ في هجرته إلى المدينة. انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٨٧٦)، و«أسد الغابة» (٧: ٣٩٦)، و«الإصابة» (٨: ٣٠٥).

(٤) هو: عامر بن فهيرة، مولىٰ أبي بكر الصديق، يكنى أبا عمرو، وهو من السابقين إلى الإسلام، مات سنة ٤هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٧٩٦)، و«أسد الغابة» (٣: ١٣٦)، و«الإصابة» (٣: ٥٩٤).

(٥) هو دليل النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه في هجرتهما إلى المدينة. وفي إسلامه خلاف. انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٩٦)، و«الإصابة» (٤: ٥).

(٦) الجَهْد ـ بفتح الجيم وإسكان الهاء ـ: الهُزال.

....

ودَعا لها، فتَفَاجَّتْ عليه[١]، ودرَّت[٢]، فدعا بإناء، فحلَبَ فيه ثَجّاً[٣]، ثم سقاها حتى رَوِيت، وسَقَى أصحابَه حتّى رَوُوا، ثم شربَ آخِرَهم، ثُم حَلَبَ فيها ثانياً، ثم غادره عندها وارتحلوا. فجاء زوجُها، فذكرت القصة.

قال أبو مَعبَد: هو، والله، صاحبُ قريشٍ الذي ذُكِر لنا من أمره ما ذُكر!

فأصبح صوتٌ بمكّة عالياً، يسمعون الصوت، ولا يدرون مَنْ صاحبُه، وهو يقول[٤]:

جـزَىٰ اللهُ ربَّ النـاسِ خـيرَ جَزائـهِ ... رَفيقَـيْن قـالا خَيمَتَـيْ أُمِّ مَعْبَـدِ[٥]

هُمـا نَزَلاهـا بالـهُدَىٰ واهتَـدَتْ بِـهِ ... فقـد فَـازَ مَـنْ أمسَـىٰ رفيـقَ محمَّـدِ

فيَـا لَقُصَـيٍّ مـا زَوَىٰ اللهُ عـنكُمُ ... بـه مِـنْ فَعَـالٍ لا يُجازَىٰ وسُـؤدَدِ[٦]

لِـيَهْنِ بَنِـي كَعْـبٍ مَقـامُ فَتـاتِهمْ ... ومَقْعـدُها للمـؤمنينَ بمَرْصَـدِ

سَـلُوا أُختَـكُم عـنْ شـاتِها وإنائهـا ... فإنَّـكُمُ إنْ تَسـألوا الشـاةَ تشـهَدِ

دَعَاهـا بِشـاةٍ حائـلٍ فتَحلَّبَـتْ ... عليـه صَرِيحـاً ضَرَّةُ الشّـاةِ مُزْبِـدِ[٧]

فغادَرَهـا رَهْنـاً لَـدَيْها لحالِـبٍ ... يُردِّدُهـا في مَصـدَرٍ ثُـمّ مَـوْرِدِ[٨]

---

(١) أي: فتحت ما بين رجْليها للحلْب.

(٢) يعني: كثر لبنها.

(٣) الثجّ: السَّيلان.

(٤) هذه الأبيات منسوبة لبعض مسلمي الجن كما سيأتي.

(٥) قالا: من القيلولة.

(٦) فيا لَقصي ـ بفتح اللام ـ: للتعجّب، أو نداء، والتقدير: يا آل قصي. وقوله: «زَوَىٰ» أي: باعَدَ عنكم الخير والفضل. وفَعال ـ بفتح الفاء ـ: الفعل الحسن. والسؤدد: السيادة.
ويُلاحظ أن رواية الزمخشري في «الكشاف»: «مِنْ فَخَار لا يبارَىٰ» موضع: «من فعال لا يجازَىٰ».

(٧) شاة حائل، أي: لا تحمل. تحلّبت عليه صريحاً، أي: درّت باللبن الخالص. والضرة: لحم الضّرع. والمزبد: الذي يقْذف بالزَّبَد.

(٨) معنىٰ البيت: أنه ترك الشاة عندها مرتهنة بأنها تدرّ.

قال: والصوتُ صوتُ مسلم الجنّ، أقبلَ من أسفل مكة، حتى خرجَ بأعلاها»[١].

وزاد ابنُ عبد البرّ: «فلمّا سمع ذلك حسانُ بن ثابت، أجاب:

لقد خاب قومٌ غابَ عنهم نبيُّهُمْ ... وقُدِّسَ مَنْ يَسْري إليهم ويَغْتدي[٢]

تَرحّلَ عن قومٍ فَضَلَّتْ عقولُهُمْ ... وحَلَّ علىٰ قومٍ بنورٍ مُجَدَّدِ

هَداهُمْ به بَعْدَ الضَّلالةِ ربُّهم ... وأرشَدَهُمْ، مَن يَتبَعِ الحقَّ يَرْشُدِ

وهل يَستوي ضُلّالُ قومٍ تَسَفَّهوا ... عَمايتَهُم، هادٍ به كُلّ مُهْتَدِ[٣]

لقد نَزَلَت منهُ علىٰ أهلِ يَثْرِبٍ ... رِكابُ هُدىً حلَّتْ عليهم بأسعُدِ

نَبيٌّ يَرَىٰ ما لا يَرىٰ الناسُ حولَهُ ... ويتلُو كتابَ الله في كلّ مَشْهَدِ

وإنْ قالَ في يومٍ مَقالةَ غائبٍ ... فتصديقُها في اليوم أو في ضُحىٰ الغَدِ

لِيَهْنِ أبا بكْرٍ سَعادةُ جَدِّهِ ... بصُحبتِهِ، مَنْ يُسْعِدِ اللهُ يَسْعَدِ[٤]

لِيَهْنِ بَني كَعْبٍ مُقامُ فَتاتِهِمْ ... ومسعدُها للمؤمنينَ بمَرصَدِ»[٥]

---

(١) «شرح السنّة» للبغوي (١٣: ٢٦١-٢٦٩). وانظر القصة والأبيات في: «الاستيعاب» (٤: ١٩٥٨-١٩٦٢)، و«الوفا» لابن الجوزي (١: ٢٤٢-٢٤٦).

(٢) السُّرىٰ: السير ليلاً. والاغتداء: السير في الصباح الباكر.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا ورد في «الاستيعاب» (٤: ١٩٦١)، و«تاريخ دمشق» (٣: ٣٣٠ و٣٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٢: ٣٧٥ ـ قسم السيرة)، و«تهذيب الكمال» (١: ٣٢٣)، وغيرها. وورد في «ديوان حسان» ص٣٧٦، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (١: ٢٣٢)، و«المستدرك» للحاكم (١: ٢٢٣) بلفظ: «عمًىٰ وهداةٌ يهتدون بمُهتدِ».

(٤) الجَدّ ـ بفتح الجيم ـ: الحظّ.

(٥) «الاستيعاب» (٤: ١٩٦١).

ويُرادُ: هو الذي خلَقكم من نفسِ قُصَيّ، وجعلَ من جِنسِها زوجَها عربيةً قُرَشيّةً ليَسكُنَ إليها، فلما آتاهما ما طَلَبا من الوَلَدِ الصالحِ السَّوِيِّ جَعَلا له شُركاءَ فيما آتاهما، حيثُ سَمَّيا أولادَهما الأربعةَ بعَبْدِ منافٍ، وعبدِ العُزّىٰ، وعَبْدِ قُصيٍّ، وعبدِ الدّار، وجعلَ الضميرَ في ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهما ولأعقابِهما الذين اقتَدَوْا بهما في الشِّرْك، وهذا تفسيرٌ حَسَنٌ لا إشكالَ فيه.

وقُرِئ: (شِرْكًا)، أي: ذوي شِرْك، وهم الشركاء، أو أحدَثا لله إشراكًا في الوَلَد.

قال المصنف في «الفائق»: «معنىٰ البيت: تعالوا يا قُصَيّ، لنتعجَّب منكم فيما أغفَلْتموه من حظّكم، وأضعْتموه من عِزّكم، بعِصْيانكم رسولَ الله ﷺ، وإلجائكم إياه إلىٰ الخروج من بين أظهُرِكم»(١).

«ما»: مبتدأٌ بمعنىٰ الذي، والخبر: «من فَخَار»، و«لا يُجازَىٰ»: صفتُه، ويروىٰ: «لا يُبارَىٰ»، زَوَىٰ فلانٌ المالَ عن وارثه. والضمير في «به» لرسول الله ﷺ، والباءُ للسببية. «لا يُبارىٰ»، مِن: بارَيْتُ الرجُل: إذا فعلْتَ مثْلَ فِعلِه.

المعنىٰ: تعالَوا، يا لقُصَيّ(٢)، لنتعجَّب منكم مِن فَوْت أمرٍ عظيم، وفَخَارٍ لا يُدْرَك، بسببِ رحلة الرسول ﷺ من عندِكم.

قولُه: (عَبْدِ قُصَيٍّ، وعبدِ الدّار) أضافَ قُصَيٌّ ولَدَيْه إلىٰ صَنَمَيْه: مَناف والعُزَّىٰ، وواحداً إلىٰ نفسه، وآخرَ إلىٰ دارِه، وهي دارُ النَّدوة.

قولُه: (وقرئ: «شِرْكاً») بكسرِ الشين وسكونِ الراء: نافع وأبو بكر(٣).

---

(١) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٩٩).

(٢) أي: يا آل قصيّ.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٥). و«حجة القراءات» ص٣٠٤.

[﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ * وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ١٩١-١٩٣]

أُجْرِيَت الأصنامُ مُجْرىٰ أُولي العِلمِ في قوله: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، بناءً علىٰ اعتِقادِهم فيها وتَسميتِهم إيّاها آلهة. والمعنىٰ: أَيُشْرِكون ما لا يَقدِرُ علىٰ خلقِ شيءٍ كما يخلقُ الله، وهم يُخلقون؟ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ خالقُهم، أو: لا يَقدِرُ علىٰ اختِلاقِ شيء، لأنه جَماد، وهم يُخلَقون؛ لأنَّ عَبَدَتَهم يَختَلِقونَهم، فهم أعجزُ مِن عَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ ﴾: لِعَبَدَتِهم، ﴿نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ فيدفَعون عنها ما يَعْتريها من الحوادث، بل عَبَدَتُهم هم الذين يَدفَعونَ عنهم ويُحامُونَ عليهم.

قال الزجاج: «(شركاً) مصدر: شَرَكْت الرجُلَ أَشرُكه شِرْكاً، أي: جَعَلا له ذا شِرْك»[1].

قولُه: (أوْ لا يَقْدِرُ علىٰ اختِلاقِ شيء)، الجوهري: «خَلَق الإفْكَ، واخْتَلَقَه، وتَخَلَّقه: إذا افتراه، يقال: هذه قصيدةٌ مَخلوقة، أي: مَنحولةٌ إلىٰ غير قائلها».

وإنّما قدَّر: «لا يَقْدرُ علىٰ خَلْق شيء» لتُطابِق قرينتِها: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴾، وهذا أبلغُ مما لو قيل: ما لا يَخْلُقُ شيئاً ولا يَنصُرُهم.

قولُه: (ويُحامُونَ عليهم)، الجوهري: «حَامَيْتُ علىٰ ضَيفي: إذا احتَفَلْتُ[2] له».

قال الشاعر:

حَامَوا علىٰ أضيافِهِمْ فشَوَوا لَهُمْ[3]

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧-٤٣٨) بتصرف يسير.

(٢) في (أ) و(ج): «اختاقت».

(٣) تمامُه: «مِن لحْمِ مُنْقِيَةٍ ومِنْ أكبادِ»، وقائله مجهول.

انظر: «ديوان الأدب» للفارابي (٤: ١٢١)، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥: ٤٦٥).

﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ﴾: وإن تَدعُوا هذه الأصنامَ ﴿إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ أي: إلىٰ ما هو هُدىً ورشاد، وإلىٰ أن يَهْدُوكُم. والمعنىٰ: وإنْ تَطلُبوا منهم كما تَطلُبونَ من الله الخيرَ والهدىٰ، ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ إلىٰ مُرادِكم وطَلِبَتِكم، ولا يُجيبوكم كما يجيبُكم الله، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾ أم صَمَتُّم عن دُعائهم، في أنه لا فلاحَ معهم.

قولُه: (وإلىٰ أنْ يَهْدُوكُم) عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «إلىٰ ما هو هُدىً».

وفي رواية: «أوْ إلىٰ أنْ يَهْدُوكُم» يعني: يجوزُ أن يُحمَل الهُدَىٰ علىٰ الرشاد، وهو الدلالةُ الموصلةُ إلىٰ البُغْية، وأن يُحمَلَ علىٰ مجرّد الدلالة. والظاهر الأول، يدلُّ عليه قولُه: «وإنْ تطلبوا منهم الهُدَىٰ كما تَطْلبون من الله الخيرَ والهدى، ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ إلىٰ مُرادِكم».

قولُه: (يدلُّ عليه قوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ﴾) أي: علىٰ أن معنىٰ ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾: لا يُجيبوكم كما يجيبكم الله، ويمكن أن يراد: والدَّليل على أن الضمير في ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ للأصنام، والخطاب للمشركين، وأن المعنىٰ: لا يُجيبوكم كما يُجيبُكم الله[1]، وفيه إشارةٌ إلىٰ ترجيح هذا القولِ علىٰ قولِ مَن قال: إنّ الضميرَ للمشركين، والخطابَ مع المسلمين.

ذكر الواحِديُّ ومحيي السنّةِ ما ينبئُ عن هذا[2]. وتقرير الاستدلال أنّ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾، المرادُ منهم: الأصنام، بالاتّفاق، وهو واردٌ علىٰ التعليل السابق، بدليل كلمة ﴿إِنَّ﴾، وقوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ مرتّب عليه تَرتُّبِ الحُكْم على الوصْفِ المناسب، وفيه معنىٰ الدعاءِ والاستجابة، ولو أُريد به غير ما فسّر لاخْتَلَّ النظْم.

---

(١) من قوله: «ويمكن أن يراد» إلى هنا أثبته من (ط).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣١٥). وقال الواحدي في «الوجيز» (١: ٣١١): ثم خاطب المؤمنين فقال: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ يعني المشركين. انتهى.

فإن قُلتَ: هلّا قيل: أم صَمَتُّم؟ ولِـمَ وُضِعَتِ الجملةُ الاسميةُ موضعَ الفِعْلية؟ قلتُ: **لأنَّهم كانوا إذا حَزَبَهم أمرٌ دَعُوا اللهَ** دونَ أصنامِهم، كقولِه: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: ٣٣]، فكانت حالُهم المُستَمِرَّةُ أن يكونوا صامِتينَ عن دَعْوتِهم، فقيل: إنْ دَعَوتُموهم لم تَفترِق الحالُ بينَ إحداثِكم دُعاءَهم، وبينَ ما أنتُم عليه من عادةِ صَمْتِكم عن دُعائِهم.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾ ١٩٤-١٩٥]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ أي: تَعبُدونهم وتُسَمُّونَهم آلهةً من دونِ الله ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ وقولُه: ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ استهزاءٌ بهم، أي: قُصارىٰ أمرِهم أن يكونوا أحياءً عُقلاءَ، فإن ثبتَ ذلك فهم عِبادٌ أمثالُكم لا تفاضُلَ بينكم، ثم أبطلَ أن يكونوا عبادًا أمثالَهم فقال: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ﴾ ....

وقوله: (لأنهم كانوا إذا حَزَبَهم أمرٌ): تلخيصُه: أن قوله: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾: جملةٌ فعلية تدلُّ على التجدّد، وقوله: ﴿أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ اسميةٌ تدلُّ علىٰ الثبوتِ والاستمرار، فعُطفت لإرادةِ التجدُّد في الأولى، والثباتِ في الثانية؛ لأنّ كونَهم صامتين عن دعوة الأصنام، إذا نابَهم بلاءٌ أو محِنْة، ثابتٌ مستمرٌّ، ما شُهِدَ منهم قطُّ أنهم: إذا ألَـمَّ بهم نازلةٌ دَعَوُا الأصنام، بل ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾.

وفي معنىٰ الآيتين التقابلُ، لأنّ التقدير: إنْ تَطْلبوا منهم الخيرَ والـهُدَىٰ لا يَتَّبِعوكم إلى مُرادِكم، وإن تطلبوا منهم أن يَدفَعوا عنكم الشرّ، لا يُجيبوكم البتّة، ولذلك أنتم صامتون عن دُعائهم، فأدمَجَ في الكلام بطريقِ المفهوم اضطرارَهم إلى الله، والتجاءَهم إليه، تَتْميماً لِذمِّ آلِـهَتِهم.

وقيل: ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾: مملوكون أمثالُكم. وقرأ سعيدُ بن جُبير: «إنِ الذينَ تَدْعُونَ من دون الله عبادًا أمثالكم» بتخفيفِ «إن»، ونَصْبِ «عبادًا أمثالَكُم»، والمعنىٰ: ما الذين تَـدْعُونَ من دونِ الله عِبادًا أمثالَكم، علىٰ إعمـالِ «إن» النافيةِ عملَ «ما» الحِجازية، ﴿قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾ واستَعينوا بهم في عَداوتي، ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ جميعًا أنتم وشركاؤكم، ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ فإني لا أُبالي بكم، ولا يقولُ هذا إلا واثقٌ بعِصْمةِ الله، وكانوا قد خَوَّفُوه آلهتَهم فأُمِرَ أن يخاطبَهم بذلك، كما قال قومُ هُودٍ له: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤] فقال لهم: ﴿أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: ٥٥].

قولُه: (وقرأ سعيدُ بن جُبَيْر: «إنِ الذينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ الله عباداً أمثالَكم»)[١].

قال أبو البقاء: «(إنْ) النافية لا تعمل عند سيبويه، وخالفه المبرّد»[٢].

قال ابنُ جِنّي: «(إنْ) هذه بمنزلة «ما»، أي: ما الذين تَدْعون من دون الله عباداً أمثالَكم، فأعْمَلَ «إنْ» إعمالَ «ما» الحجازية[٣]، وفيه ضَعْف، لأن «إن» هذه لم تختصّ بنفي الحاضر اختصاصَ «ما» به، فتجري مَجرىٰ «ليس» في العمل، المعنىٰ: إنّ هؤلاء الذين تدْعون من دون الله إنّما هي حجارة، فهم أقلُّ منكم، لأنكم عُقلاءُ، وهي جَماد[٤]، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟

فإن قلت: كيف تصنعُ بقراءة الجماعة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾، إذ التقدير: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العُبّاد مخلوقون؟ فكيف أثبَتَ في هذه ما نفاه في تلك؟»[٥].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٣٤٢)، و«البحر المحيط» (٥: ٢٥٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٨).

(٣) ليس في «المحتسب»: (الحجازية)، وهي التي تعمل عمل (ليس).

(٤) ليس في «المحتسب» قوله: (وهي جماد) بل فيه بدل ذلك: (ومخاطبون).

(٥) «المحتسب» (١: ٢٧٠). وقوله: «التقدير: أنهم مخلوقون...» هو الجواب عنده، وليس تتمة السؤال.

[﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ ۝ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ ١٩٦ - ١٩٧]

﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ أي: ناصِري عليكُم الله، ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾: الذي أَوحىٰ إليَّ كِتابَه، وأعزَّني بِرسالتِه، ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾: ومن عادتِه أن يَنصُرَ الصالحينَ من عبادِه وأنبيائِه ولا يَخذُلَهم.

قلت: يجوزُ أن يكون الإخبارُ في قراءة الجماعة بمعنىٰ الإنكار، كما سبق في قوله تعالىٰ حكايةً عن فرعون: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، فيَحسُنُ حينئذ تَرتُّبُ قوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾، أي: ليسوا أمثالكم، فجرِّبوهم بالدعاء ليستجيبوا لكم إن كانوا أمثالكم. ويكون الاستفهام في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ للإنكار وتقرير عدم المساواة.

قولُه: (وأعزَّني برسالتِه) هو عَطْفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «أوحىٰ إليَّ كِتابَه»، يعني قوله تعالىٰ: ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ وُضع مَوضِعَ: أرسَلَني رَسُولاً، لأنّ النبيّ: صاحبُ المعجزة، والرسول: الذي جمعَ بين المعجزة والكتاب.

وقلت: يمكن أن يُكْشَفَ عنه بأبسط من هذا، وأن يقال: إنّما خُصّ وصفُ اسم الذات في هذا المقام بإنزال الكتاب، وجُعِلَت الآيةُ تعليلاً لقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ للدلالة علىٰ تفخيم أمر المُنزَّل، وأنه الفارقُ بين الحقِّ والباطل، وأنه القامعُ لضلالات الكفر، والمُجلِّي لظلماتِ الشرك، والمُفْحِمُ لألسُن أرباب البيان، المُعْجِزُ الباقي في كلِّ أوان، وهو النور المُبين، والحبلُ المتين[1]، وبه أصلحَ الله شؤونَ رسولِه،

---

(١) من قول النبي ﷺ في فضل القرآن: «وَهُوَ حَبْلُ الله المَتِينُ، وهو الذِّكْرُ الحَكيم، وهو الصراطُ المستقيمُ، هو الذي لا تَزيغُ به الأهواءُ، ولا تَلْتَبِسُ بِه الألْسِنَةُ، ولا يشْبَعُ منه العلماءُ، ولا يَخْلَقُ علىٰ كثرةِ الردِّ، ولا=

[﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا۟ ۖ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ١٩٨]

﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾: يُشبِهونَ الناظرينَ إليك، لأنهم صَوَّروا أصنامَهم بصورةِ مَنْ قَلَبَ حَدَقتَه إلىٰ الشيءِ يَنظرُ إليه، ﴿وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾: وهم لا يُدرِكونَ المرئيّ.

صلواتُ الله عليه، حيث كمَّل به خُلقَه، وأقامَ به أَوَدَه، وأفسدَ به أباطيلَ المُعطِّلة، وأفحَمَ مُلفَّقات المُعارِضة.

ومن ثَم جيءَ بقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1] كالتذييل والتقرير لِما سبق، والتعريض بمَن فقد الصلاحَ بالخِذلانِ والمَحْق.

المعنىٰ: إنّ وليّيَ الله الذي نزّل الكتابَ المشهور، الذي تَعْرفون حقيقتَه، ومثلُ ذلك يتولّىٰ الصالحين، ويَـخْذُل الظالمين.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ الآيتين كالمقابل لها.

وإلى التذييل أشارَ المصنف بقولِه: «ومن عادته أن يَنصُرَ الصالحين».

قولُه: (﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾: يُشبِهونَ الناظرينَ): قال الإمام: «إن حمَلْنا هذه الصفات علىٰ الأصنام، قلنا: المرادُ من كونها ناظراً: كونُها مُقابِلةً بوجوهِها وجوهَ القوم، وإن حملْناها علىٰ المشركين، فالمعنىٰ: أنهم وإنْ كانوا يَنْظرون، إلا أنهم لشدّةِ إعراضهم عن الحقِّ، لم ينتفعوا بذلك النظر والرؤية، فصاروا كأنهم عُمْي»[2].

= تَنْقَضي عجائبُه، ...» رواه الترمذي، (٢٩٠٦) وقال: هذا حديث لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وإسناده مجهول»، وأخرجه البزار (٨٣٦) والدارمي (٣٣٣١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣: ٣٣٥) عن علي بن أبي طالب.

(١) والشاهد في الآية أنها تذييل وتقرير لتوكيد الآيات قبلها، وهي في الوقت نفسه تعريض بغير الصالحين.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٧٧).

[﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ ١٩٩]

﴿ٱلْعَفْوَ﴾: ضِدُّ الجَهْد، أي: خُذْ ما عفا لك من أفعالِ الناسِ وأخلاقِهم، وما أتىٰ منهم وتَسهَّل، مِن غيرِ كُلْفة، **ولا تُداقَّهُم**، ولا تَطلُبْ منهم الجَهْدَ وما يشقُّ عليهم، حتّىٰ لا يَنفِروا، كقوله ﷺ: «يَسِّروا ولا تُعَسِّروا»، قال:

خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمي مَـوَدَّتِي ... ولا تَنطِقي في سَوْرَتي حِينَ أغضَبُ

وقيل: خُذِ الفَضْلَ وما تَسهَّلَ من صدقاتِهم، وذلك قبل نزولِ آيةِ الزكاة، فلما نزلَت أُمِرَ أن يأخذَهم بها طَوْعًا أو كَرْهًا.

و«العُرْفُ»: المعروفُ والجميلُ من الأفعال، ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾: ولا تكافِئِ السُّفهاءَ بمِثلِ سَفَهِهم، ولا تُمارِهم، واحلُمْ عنهم، وأَغْضِ علىٰ ما يَسوؤُكَ منهم.

وقيل: لما نزلَت الآيةُ «سأَل جبريلَ: ما هذا؟ فقال: لا أدري حتىٰ أسأَل، ثم رجعَ فقال: يا مُحمَّدُ، إنَّ ربَّكَ أمَرك **أن تَصِلَ مَنْ قَطَعَك**، ....

قولُه: (**ولا تُداقَّهُم**)، أي: لا تُناقِشهم. **الأساس**: «دَاقَّني في الحساب، مُدَاقَّة».

قولُه: (**أن تَصِلَ مَنْ قَطَعَك**). الحديث رواه أحمد بن حنبل في «مسنده»[1]، عن عُقبةَ بن عامر.

واعلَم أنّ التوفيقَ بينَ الآية والحديث إنّما يَستَتِبّ إذا أُخِذ الزبدة والخلاصة من المجموع. والزبدةُ في الآية: تَـحرِّي حُسْن المعاشـرة مع الناس، وتَوخِّي بذل المجهود في الإحسان إليهم، والمُداراةُ معهم، والإغضاءُ عن مساوئهم، وعلى هذا معنىٰ الحديث، ولكنه

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٦١٨) والحاكم في «المستدرك» (٤: ١٧٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٤١٣ و٤١٤) بإسناد ضعيف.

وتُعطيَ مَنْ حَرَمَك، وتَعْفُوَ عمَّن ظَلَمَك». وعن جعفرِ الصادقِ: **أَمَرَ اللهُ نَبيَّهُ عليه الصلاةُ والسلام بمكارِمِ الأَخْلاقِ**، وليس في القرآنِ آيةٌ أجمَعُ لمكارمِ الأخلاقِ منها.

[﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٠٠]

أغرَبُ منه، وأصعبُ مُتناوَلاً، وكذلك ينبغي أن يكون، لأنّ القرآن مادّتهُ عامّة، والحديث القُدسيُّ مادّتهُ خاصّة، ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠].

قولُه: (**أَمَرَ اللهُ نَبيَّه بمَكارِمِ الأخْلاقِ**): هو من حديثِ مالك، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «بُعِثتُ لأُتـمِّمَ مَكارِمَ الأَخلاق»[1]. أخرجَه الإمامُ مالك في «الموطأ».

أمّا بيان أن هذه الآية جامعة لمكارم الأخلاق، فلأن الخُلُقَ ـ بضم اللام وسكونها ـ: الطبْع والسجيّـة. وحقيقتـه: أن الإنسان له صورة باطنة، وهي نفْسه، ولها صفات حسَنة، وصفات قبيحة، وعليهما يترتّب الثواب والعقاب في الآخرة. والأنبياء بُعِثوا لتغْيير الصفات القبيحة إلىٰ الحسنة، ليتخلّص الناس من العقاب، ويخْلُصوا إلىٰ الثواب. ولا شكّ أن نبيّنا صلوات الله عليه خاتمهم، بُعِث لإتمام ما دَعَوُا الناس إليه، و«كانَ خُلُقُهُ القُرْآن»[2]، كما رُوي عن عائشة رضي الله عنها، فدعا الناس بخلُقه إلىٰ صراط مستقيم. فالمدْعوّ إما: مؤمن موافق، أو مخالِف؛ فالمخالف إما معانِد أو غير معاند، وطريق الدّعوة مع الفِرقة الأولىٰ بأداء العبادات، وتزكية النفس من الرذائل، وتحليتها بالفضائل، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. ومع الثانية بالمداراة والمساهلة وإرخاء العنان، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤].

---

(١) أخرجه الإمام مالك بلاغاً في «الموطأ» (٢: ٩٠٤) ووصله البزار في «المسند» (٨٩٤٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ١٩١)، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٨٩٣٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٦٠١) وفيه تمامُ تخريجه.

﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾: وإما يَنخَسَنَّكَ مِنه نَخْس، بأن يحمِلَك بوَسْوستِه علىٰ خِلافِ ما أُمِرْتَ به، ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ ولا تُطِعْه.

النَّـزْغُ والنَّسْغ: الغَـرْزُ والنَّخْس، كأنه يَنخَسُ الناسَ حين يُغْريهم علىٰ المعاصي، وجعلَ النَّزْغَ نازِغًا، كما قيل: جِدَّ جَدُّه.

وروينا عن مسلم عن أبي موسىٰ، قال: كان النبي ﷺ إذا بَعَثَ أحداً مِن أصْحَابِهِ في بعض الأمور قال: «بَشِّروا وَلا تُنَفِّرُوا، ويَسِّرُوا وَلا تُعَسِّرُوا»[1].

ومع الثالثة بالمتاركة والإعراض. وإليه أومأ بقوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. وقال تعالىٰ: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ * فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨-٨٩].

وعلى هذا القسم ينطبق الكلام مع السابق، لأنه كلام في المعاندين من المشركين، فوضع موضع ضميرهم ﴿ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ تسجيلاً عليهم بعدم الارعواء، وإقناطاً كلياً منهم، لأن جهلهم جهل مُركَّب، ألا ترى كيف أعاد الضمير في قوله: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ * وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا﴾ [الأعراف: ٢٠٢-٢٠٣]. كل ذلك بيان للعناد والتمرّد.

قولُه: (كأنه ينْخس الناس حين يُغْريهم). قال القاضي: «شبّه وسوسته للناس، إغراءَ لهم علىٰ المعاصي، وإزعاجاً، بِغَرز السائق ما يسوقه»[2].

قال الزجاج: «النزْغ: أدْنَىٰ حركة من الآدميّ، وأدْنَىٰ وسْوسة من الشيطان»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٣٢) وأبو داود (٤٨٣٥) وغيرهما، وانظر تـمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٩٥٧٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٨٥)..

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٨) بتصرّف، ولفظه: «﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ لأدنىٰ حركة تكون. تقول: قد نَزَغْته: إذا حركته. فالمعنىٰ: إن نالك من الشيطان أدنىٰ نزغ، أي: وسوسة».

ورُوِي: أنها لـمّا نزَلَت قال رسولُ الله ﷺ: «كيفَ - يا رَبُّ - والغضبُ؟» فنزل: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٌ ﴾. ويجوزُ أن يُراد بنَزْغِ الشيطانِ: اعتراءُ الغضَب، كقولِ أبي بكر رضيَ الله عنه: «إنّ لي شيطانًا يَعْتَرِيني».

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ۝ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ ﴾ ٢٠١ - ٢٠٢]

قولُه: (لـمّا نزلت)، أي: قوله تعالىٰ: ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، قال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ، يَا رَبُّ، وَالْغَضَبُ؟!»، أي: كيف أصنع مع الظالم، والغضبُ حامِلٌ علىٰ الانتقام؟ فقيل: إنّ الغضب مِن نزْغ الشيطان ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٌ فَٱسۡتَعِذۡ ﴾[1].

روينا عن أبي داود، عن عطيّة[2]، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ»[3] الحديث.

قولُه: (ويجوزُ أن يُراد بنَـزْغِ الشيطانِ: اعتراءُ الغَضَب)، فالتـقدير: ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾، وإن اعتـراكَ غضبٌ منه[4] فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم.

رُوِّينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داود، عن سليمـان بن صُرَد[5]، قال: استـبَّ رجُلان

---

(١) الحديث رواه الطبري من طريق ابن وهب ـ تفسير الطبري (١٣: ٣٣٣).

(٢) هو الصحابي عطية بن عروة السعديّ، من سعد بن بكر. لا تُعرف سنة وفاته.
انظر: «أسد الغابة» (٤: ٤٤)، و«الإصابة» (٤: ٥١١)، و«الاستيعاب» (٣: ١٠٧٠).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٤٧٨٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٨٨١) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٧٩٨٥).

(٤) سقط من (ج) قوله: «منه».

(٥) صحابي خيِّر فاضل، سكن الكوفة. مات سنة ٦٥هـ. انظر: «أسد الغابة» (٢ ٤٤٩)، و«الرياض المستطابة» (١٠٦)، و«تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٣٧).

﴿طَيْفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾: لَـمَّةٌ منه، مَصدَرٌ من قولهم: طافَ به الخيالُ يَطِيفُ طَيْفًا، قال:

أَنّىٰ أَلَـمَّ بكَ الخيالُ يَطِيفُ

أو هو تخفيفُ «طَيِّف» فَيْعِل، مِن: طافَ يَطِيف، كلَيْنٍ، أو مِن: طافَ يَطوف، كهَيْن. وقُرِئ: ﴿طَٰٓئِفٌ﴾، وهو يحتملُ الأمرَيْن أيضًا. وهذا تأكيدٌ وتقريرٌ لِما تقدَّمَ من وجوبِ الاستعاذةِ باللهِ عند نَزْغِ الشيطان، وأنَّ المتّقين هذه عادتُهم: ....

عندَ رسول الله ﷺ، فبينَما أحدُهما يسبُّ صاحبَه مُغضَباً، قد احمَرَّ وَجهُه، قال رسول الله ﷺ: «إني لأعلَم كَلِمَة، لَو قالها، لَذَهَبَ عنه الذي يَجِد، لو قالَ: أعُوذُ بالله مِن الشَّيطان الرَّجيم، لذَهَبَ عَنه»[1] الحديثَ.

قولُه: (أَنّىٰ أَلَـمَّ بكَ الخَيالُ يَطِيفُ): تمامه:

وَمَطَافُـهُ لكَ ذِكرَةٌ وَشُغُوفُ

البيت لكعبِ بن زُهَير[2].

أَلَـمَّ: نَزَل، والإلمام: الزيارة. والذِّكرة: ضدُّ النسيان. والشُّغوف: امتلاءُ القلبِ من الحبّ.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿طَٰٓئِفٌ﴾)[3]، نافعٌ وابنُ عامر وعاصم وحمزة، وهو أيضاً يحتملُ أن يكون واوياً ويائياً.

قولُه: (وأنَّ الـمتَّقين هذه عادتُهم) عطفٌ تفسيري علىٰ قوله: «تأكيد»، أي: قولُه تعالىٰ:

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤٨) ومسلم (٢٦١٠) وأبو داود (٤٧٨٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١٥٣).

(٢) «ديوان كعب بن زهير»، ص١١٣.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٦-٤٨٧). و«حجة القراءات» ص٣٠٥.

إذا أصابَهم أدنىٰ نَزْغٍ من الشيطانِ وإلمامٍ بوَسْوستِه، ﴿تَذَكَّرُواْ﴾ ما أمرَ اللهُ به ونهىٰ عنه، فأبصَروا السَّدادَ ودفَعوا ما وَسْوَسَ به إليهم، ولم يُتْبِعوه أنفُسَهم. وأما «إخوانُ الشياطين» الذين ليسوا بمُتَّقين، فإنَّ الشياطينَ ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ﴾، أي: يكونونَ مدَدًا لهم فيه ويَعْضُدونَهم. وقُرِئَ: (يُمِدُّونَهم) من الإمداد، و«يُمادُّونهم»، بمعنىٰ: يُعاوِنونهم، ﴿ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾: ثم لا يُمْسِكونَ عن إغوائهم حتىٰ يُصِرّوا ولا يَرْجِعوا.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ﴾[1] تذييلٌ للكلام السابق، وتوكيدٌ لمعناه، ومن ثم صرَّحَ بذكر العادة.

ثم الخطابُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ إما أنْ يكون مُختصاً برسول الله ﷺ وهو الظاهر، إذ التقدير: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾، وإن اعتراكَ غضبٌ فاستعذ بالله. فالمناسبُ أن يُرادَ بـ«المتَّقين» المرسلُون من أُولي العزْم، كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أو يكون[2] عامّاً علىٰ طريقة: «بَشِّر المَشَّائين إلىٰ المساجدِ بالنُّور التَّامّ»[3]، أو خاصّاً يُرادُ به العامّ، كنحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١][4]، فالمتقون حينئذ: الصالحونَ من عباد الله.

قولُه: (إذا أصابَهم أدنىٰ نَزْغٍ): الجملة من الشرطِ والجزاء بيانٌ للجملةِ قبلَها، وهي: «أنّ المتّقين هذه عادتُهم».

قولُه: (وقُرِئ «يُمِدُّونَهُم» من الإمداد) نافع[5]، يقال: مَدَّ الدَّواةَ وأمدَّها: زادها ما يُصلِحُها. ومدّه الشيطانُ في الغيّ، وأمدّه: إذا أوْصلَه بالوَساوس حتى يتلاحقَ غيُّه.

---

(١) والشاهد فيها أنها تذييل لما قبلها، وتوكيد له.

(٢) معطوف علىٰ «يكون» السابق، والمقصود قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾.

(٣) سبقَ تخريجُه.

(٤) والشاهد في الآية أن الخطاب وإن يكن خاصاً للرسول ﷺ في طلاق نسائه، إلا أنه عام للمسلمين، فهو خاص يراد به العامّ.

(٥) انظر: «حجة القراءات»، ص٣٠٦ و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٨٧).

قوله: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾ كقوله:

قَوْمٌ إذا الخَيْلُ حَالُوا في كَواثِبِها

في أنّ الخبرَ جارٍ علىٰ غير ما هو له.

قولُه: (قَوْمٌ إذا الـخَيْلُ حالُوا[١] في كَواثِبِها): تمامُه:

فَوَارِسُ الـخَيْلِ لاَ مِيلٌ وَلاَ قَـزَمُ

الـخَيل: الفُرْسان. حَالُوا ـ بالحاء المهملة ـ : وَثَبوا. يقال: حَالَ في ظَهْر الفَرَس: وَثَب عليه وركب، والكاثبةُ من الفرس: ما تَقدَّم من قَرَبُوس[٢] السَّرج. والمِيلُ: جمع أميَل، وهو: الذي لا يَثْبتُ علىٰ ظهر الدابّة. والقَزَم[٣]: اللئام.

يقول: هُم فوارسُ الخيل، لا مائلون عن وجوه الأعداء، ولا لئامٌ ضِعافٌ صِغار، أو لا بخلاء، ليجمع لهم صفةَ الشجاعة والسَّخاوة.

قالوا: إنّ الاحتجاجَ بهذا البيت لا يصحّ، لأنّ «الخيل» ليس بمبتدأ، لأن «إذا» لا تدخلُ علىٰ المبتدأ المُتضمِّنِ معنىٰ الشرط.

وتقديرُه: إذا حالَ الخيلُ حَالوا في كواثِبها، فكان ارتفاعُ «الخيل» بالفاعلية.

وقوله: «حَالُوا في كواثبها» مُفسِّرٌ للقول السابق، والتفسيرُ في حُكْم الساقط، وإنّما نظيرُ الآية: هندٌ زَيدٌ تَضرِبُه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وسيضبطه الطيبي بالحاء المهملة، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي منه وفي النسخ المطبوعة: «جالوا» بالجيم، وكذا هو في «الصحاح» و«لسان العرب» مادة (قزم)، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٥٢٥)، والبيت لزياد بن منقذ.

(٢) بفتح القاف والرّاء وضمّ الباء، وهو: حِنْو السّرج، أي: القسم المرتفع من قدام المقعد ومن مؤخّره. وهما قَـرَبوسان. «المعجم الوسيط».

(٣) يستوي فيه المفرد والجمع، والمؤنث والمذكر. «الصحاح» مادة (قزم).

ويجوزُ أن يُرادَ بـ «الإخوانِ»: الشياطين، ويرجعَ الضميرُ المُتعلِّقُ به إلىٰ الجاهلين، **فيكونُ الخبرُ جاريًا علىٰ ما هو له. والأوّل أوْجَه، لأنّ «إخوانَهم» في مقابلةِ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾.**

فإن قلتَ: لِـمَ جُمِعَ الضميرُ في «إخوانِهم». والشيطانُ مُفرَدٌ؟ قلتُ: المرادُ به الجنس، كقوله: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وأُجيب: لِـمَ لا يجوزُ أنّ «إذا» قد انسلخَ عنه معنىٰ الاستقبال، وصار للوقتِ المُجرّد، علىٰ نحو: إذا يقومُ زيدٌ إذا يقومُ عمرو. بل المعنىٰ عليه؟

قولُه: (**فيكونُ الخبرُ جارياً علىٰ ما هو له**): فعلىٰ الأول التقدير: وإخوانُ الشياطين الذين ليسوا بمُتقين، الشياطينُ يَمدُّونَهم. الضميرُ المسندُ إليه الفعل ليس للمبتدأ، بل لمُتعلَّقِه. كما أنّ الضمير في «حَالُوا» لصاحب الخيل.

وعلىٰ الثاني التقدير: وإخوانُ الجاهلين الذين هم الشياطين، يَمُدُّون الجاهلين.

قولُه: (**والأوَّل أوْجَه، لأنّ «إخوانَهم» في مقابلةِ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾**): يعني: في الكلام مُقابَلة[1]، فيجبُ مُراعاتُـها. فإنّ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ أمرٌ للنبي ﷺ بالاستعاذة من نَـزْغِ الشيطان. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ إلىٰ آخر الآيتين، كالتعليل للأمر بالاستعاذة، يعني: دأبُ مَن هو علىٰ صفتِك من التقوى الاستعاذةُ عندَ نزْغ الشيطان، ودأبُ من يُخالِفُك بخلافِه.

روىٰ الواحِديُّ عن الضحّاك: «المشركون لا يُقصِرون عن الضلالة، ولا يُبصرونَها، بخلاف ما قال في المؤمنين: ﴿تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾»[2].

---

(١) يعني المقابلة في المعنى بين الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾، والآية: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٣٩)، وانظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣١٨).

[﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ۚ هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٢٠٣]

اجتبىٰ الشيءَ، بمعنىٰ: جباهُ لنفسِه، أي: جَمَعَهَ، كقولك: اجتَمَعَه، **أو جُبِيَ إليه فاجتَباه،** أي: أخذَه، كقولك: جُلِيَتْ إليه العَروسُ فاجتَلاها، ومعنى ﴿لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾:

وأيضاً، الكلامُ في الأصل جارٍ علىٰ المشركين المُعاندين، كما سبق، وأنّ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ وقوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾ بعدَ ذِكر العفو، والأمر بالعُرْف، والإعراض، ونزْغ الشيطان، والاستعاذة، كالتخلُّص منه إلىٰ ذكْر ما ابتُدِئ له الحديث.

وفيه: أنه يجبُ عليك، أيها الدَّاعي البشيرُ النذير، إذا لَـحِقَك منهم أذًى أن تعفوَ عنهم، وإن اعتراكَ غضبٌ يَحمِلُك علىٰ الانتقام فذاك نَـزْغةٌ من الشيطان ونَخْسة، فإنّ الشيطانَ ليس له عليك سُلطان، سوىٰ هذه النَّخسةِ التي إذا استَعذْت بالله بطَلَت، لأنك من المُخْلَصين من عبادِه، لكنّ هؤلاء المشركين هم الذين اتّبعوا الشياطين، فلا يُفارِقونَهم، كالأخ لشقيقِه. والشياطينُ أيضاً لا يُقْصِرون في غيِّهم، يَمُدُّونهم غياً بعدَ غيّ.

ومن ذلك أنك إذا أعرضَت عنهم، وتركـتَهم، ولم تأتِـهم بآيـة، قالوا لك: ﴿لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾ [الأعراف: ٢٠٣] ولا غَيَّ بعدَ اقتراح الآياتِ مع الاستهزاء، قل: إنّ آيتي هذا الكتابُ المعْجِزُ الظاهرُ لِـمَن له بصيرة، يُميِّزُ بينَ الحقِّ والباطل، ويُفرِّقُ بين الافتراءِ والصِّدق المَحْض، وهدًى ورحمةً لِـمَن آمنَ بأنّه من عندِ الله، وليس بافتراء.

وفيه تعريضٌ بهٰؤلاء الكَفرة أنْ لا بصائرَ لهم ولا هِدايةَ، وأنّهم من أهل غضبِ الله والآيسين من رحمتِه، حيثُ لم يَرْفعوا به رأساً، كقوله تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

قولُه: (أَوْ جُبِيَ إليه فاجتَـباه)، الراغب: «جَبَـيْتُ الماءَ في الحوض: جَمعْتُـه. والحوض

هلّا اجتَمَعْتَها افتِعالًا من عندِ نَفْسِك؛ لأنهم كانوا يقولون: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى﴾ [سبأ: ٤٣]، أو: هلّا أَخَذْتَها مُنزَّلةً عليك مُقتَرحة؟ ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾ ولستُ بمُفتَعِلٍ للآيات، أو لستُ بمُقتَرحٍ لها. ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ﴾: هذا القرآنُ بصائرُ ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ أي: حُجَجٌ بَيِّنةٌ يعودُ المؤمنون بها بُصَراءَ بعد العَمىٰ، **أو هو بمنزلةِ بصائرِ القلوب**.

الجامع له: جابِية، وجمعها: جَوَابٍ. ومنه: جَبَيتُ الخَراج، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [القصص: ٥٧]. والاجتباء: الجمعُ علىٰ سبيل[1] الاصطفاء. واجتباءُ الله العبد: تخصيصُه إياه بفَيْضٍ إلهي، يُتحصَّلُ منه أنواعٌ من النِّعم، بلا سَعْي من العَبْد، وذلك للأنبياء وبعضِ مَن يُقارِبُهم مِن الصدّيقينَ والشهداء»[2].

قولُه: (**اجتَمَعْتَها افْتِعالاً من عندِ نَفْسِك**): «افتعالاً»: حالٌ من الفاعل في «اجتَمَعتها»، وهذا مبنيٌّ علىٰ قوله: «اجتَبىٰ الشيء، بمعنىٰ: جباه لنفسِه»، وقوله: «هلَّا أَخَذْتَها مُنزَّلة» مبنيٌّ علىٰ قوله: «أَوْ جُبِيَ إليه فاجتباه». و«مُنـزَّلة»: حالٌ من المفعول. ومعنى قوله: «هلا أخذتَها مُنزّلةً عليك مُقْتَرَحة»: هلا طلبْتَ مِن الله وأنت مُقترِح، ليكون اقْتراحُك سبباً لأنْ يأخذُها وهي مُقتَرَحة؟

فعلىٰ هذا هو تَهكُّمٌ من الكفّار، كقوله تعالىٰ حكايةً عنهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

قولُه: (**أو هو بمنزلةِ بصائرِ القلوب**): يريد: أنّ «البصائر» هاهُنا إمّا من إطلاق المُسبَّبِ علىٰ السبب؛ فإنّ المراد: هذا حُجَجٌ وبُرهَان مِن ربّكم، تُفتَحُ بها أعيُنٌ عُمْي، وقلوبٌ صِفْرٌ عن البصيرة. ولـمّا كانت الـحُجَجُ سبباً لإدراك القلب، قيل: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ﴾، أو أنها استعارة، استُعيرَ لإرشادِ القرآن الخلق إلىٰ دَرْك الحقائقِ البصائرُ.

---

(١) في «مفردات القرآن»: «طريق».

(٢) المصدر السابق ص١٨٦.

[﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٢٠٤]

﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ ظاهرُه وجوبُ الاستماعِ والإنصاتِ وَقْتَ قراءةِ القُرآنِ في صلاةٍ وغيرِ صلاة. وقيل: كانوا يتكلَّمونَ في الصَّلاةِ فنزَلَت، ثم صارَ سُنّةً في غيرِ الصلاةِ أن يُنصِتَ القومُ إذا كانوا في مجلسٍ يُقرأُ فيه القُرآن.

وقيل: معناه: وإذا تلا عليكم الرسولُ القُرآنَ عندَ نُزولِه فاستَمِعوا له.

وقيل: معنىٰ ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾: فاعمَلوا بما فيه ولا تُجاوِزُوه.

قولُه: (وقيل: معنىٰ ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾: فاعمَلوا بما فيه، ولا تجاوِزُوه): قال الزّجاج: «لأنّ معنىٰ قول القائل: سَمِعَ اللهُ دعاءَك: أجابَ اللهُ دعاءَك»[1].

الأساس: «ومِن المجاز: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه»: أجابَ وقَبِل، والأميرُ سَمِعَ كلامَ فُلان».

وقلت: هذا أوفَقُ لتأليف النظم سابقاً ولاحقاً، وأجمعُ للمعاني والأقوال. فإنه تعالىٰ لمّا ذَكَر تعريضاً بأنّ المشركين إنّما استهزؤوا بالقرآن، ونبذوه وراءَهم ظِهْرِيّاً، لأنهم فقدوا البصائر، وعَدِموا الهداية والرحمة، وأنّ حالَهم علىٰ خلافِ المؤمنين، أمرَ المؤمنين بمَزيدِ ما كانوا عليه من مُجَرَّدِ الاستماع، وهو العملُ بما فيه، والتمَسُّكُ به، وألا يُجاوِزُوه، تُرتُّباً للحُكم علىٰ تلك الأوصاف.

ولذلكَ قيل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾: وَضْعٌ للمُظهَر مَوضِعَ المُضمر، لمزيدِ الدلالة علىٰ العِلّيّة. يعني: إذا ظهَر، أيُّها المؤمنون، أنكم لستُم مِثْلَ هؤلاء المُعاندين، فعليكم بهذا الكتاب الجامع لصفاتِ الكمال، الهادي إلىٰ الطريق المستقيم، المُوصِلِ إلىٰ مَقام الرحمةِ والزُّلفىٰ، ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾، وبالِغوا في الأخْذِ منه، والعمل بما فيه، ليحصلَ المطلوب، و﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٤٠)، وتمام عبارته التي بها يظهر أخذ الزمخشري منها، قوله: «ويجوز أن يكون ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾: اعملوا بما فيه، ولا تجاوَزوا».

[﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ ٢٠٥]

﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ ﴾ هو عامٌّ في الأذكارِ من قراءةِ القرآنِ والدُّعاءِ والتسبيحِ والتهليلِ وغيرِ ذلك، ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾: مُتَضرِّعًا وخائِفًا، ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ﴾: ومُتكلِّمًا كلامًا دونَ الجهْر، لأنَّ الإخفاءَ أدخَلُ في الإخلاصِ وأقرَبُ إلىٰ حُسْنِ التفكُّر، ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ لفَضْلِ هذَيْن الوقتَين، أو أرادَ الدوام. ومعنىٰ ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾: بأوقاتِ الغُدُوِّ، وهي الغَدَواتُ. **وقُرِئ**: «**والإيصال**»، من: آصَلَ: إذا دخلَ في الأَصيل، **كأقصَرَ وأعتَمَ**،

فيدخلُ فيه وجوبُ الإنصاتِ في الصلاة، بالطريق الأولىٰ، لأنها مقامُ المناجاة، والاستماع مِن المُتكلِّم. وعلىٰ هذا الإنصات عند تلاوةِ الرسول ﷺ، وفيه أنّ رَفْعَ الـجُناحِ[1] في غير الصلاةِ من باب السهولة وضعفِ القوّة.

قولُه: (**وقرئ: «والإيصال»**): قال ابنُ جِنّي: «قرأها أبو مِـجْلَز، وهو مصْدر: آصَلْنا، فنحن مُؤصِلُون، أي: دَخلْنا في وقتِ الأصيل»[2].

قولُه: (**كأقصَرَ**)، **الجوهري**: «أقصَرنا، أي: دخَلنا في قَصْر العَشِيِّ. كما تقول: أمسَيْنا، مِن المساء. وقَصْرُ الظلام: اختلاطُه. ويقال: أتيتُه قَصْراً، أي: عشيّاً».

قولُه: (**وأعتَمَ**): قال الخليل: «العَتَم[3] من الليل: بعدَ غَيبوبةِ الشفق»[4].

---

(١) أي: الإثم.

(٢) «المحتسب» (١: ٢٧١). وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٦٣)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٥: ٣٥٥).

(٣) نصّ الخليل هو: «والعَتَمَة: الثُلث الأوّل مِن اللّيل بعد غيبوبة الشفَق» وهو الصحيح.

(٤) كتاب «العين» للخليل (٢: ٨٢) مادة (عتَم).

وهو مطابقٌ للغُدُوِّ ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ من الذين يَغفُلونَ عن ذِكرِ الله ويَلهَوْنَ عنه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ ٢٠٦]

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ هم الملائكةُ صلواتُ الله عليهم، ومعنىٰ ﴿عِندَ﴾: دُنُوُّ الزُّلْفةِ والقُرْبِ مِن رحمةِ الله تعالىٰ وفَضْله، لتَوَفُّرِهم علىٰ طاعتِه وابتغاءِ مرضاتِه، ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾: ويختصُّونَه بالعبادةِ لا يُشرِكونَ به غيرَه، **وهو تعريضٌ بمَنْ سِواهُم من المكلَّفين**.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ الأعرافِ جَعَلَ اللهُ يومَ القيامة بينَه وبينَ إبليسَ سِترًا، وكان آدمُ شفيعًا له يومَ القيامة».

قولُه: (**مُطابِقٌ للغُدُوِّ**) لأنّ الأصلَ أن يُقال: بالغَدَوات، جمع «غَدْوة»، ليُطابق «الآصال» في الجمع. وأمّا علىٰ هذه القراءة[1] فهما مُفردان.

قولُه: (**وهو تَعْرِيضٌ بمَنْ سِواهُم من المكلَّفين**): يعني: دلَّ تقديمُ مُتعلَّق ﴿يَسْجُدُونَ﴾ عليه، علىٰ أنّ غيرَهم لا يختصّونه بالسجود، بل يُشركون معه غيرَه[2].

وقلت: يُمكن أن يُقال: إن التقديمَ لمُراعاة الفواصل[3]، وإنّ الآيةَ بتمامِها تعريض، لأنّ وِزانَ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ الآية، مع قوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ﴾ الآية، وِزانُ قولِه: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، مع قوله: ﴿وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧] في تَرتُّبِ الثاني علىٰ الأول، والمُخالفةُ بالفاءِ والاستئناف لا تمنعُ العِلّيّة.

---

(١) يعني قراءة «الإيصال» بالياء، وقد سبقت الإشارة إليها.

(٢) وهذا هو معنىٰ التعريض في الآية.

(٣) يعني بالفواصل: ما يقابل من القرآن السجع في كلام الناس.

....

المعنىٰ: ايتُوا بالعبادةِ علىٰ سبيل التضرُّع والاستكانة، واستشعار الخَوف سرّاً، والخفْض من الصوتِ جَهْراً، لأنّ المطلوبَ المواطأةُ بينَ السرِّ والعلانية، في التواضع والمُداومة، فإن لم تأتوا بالعبادة علىٰ هذا الوجه، فاعلموا أنّا مُغنونَ عنكم، لأنّ لنا عباداً مُكرمين مُقرّبين، دَأْبُهم وعادَتهم التواضُع وعدمُ الاستكبارِ في جميع أحوالِهم.

وبهذا ظهرَ أنّ القول بالمداومة في الغدوّ والآصال هو الوجه. ويدلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾، والتعريضُ بالأفعال المُضارِعة، أي: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾، ﴿وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾، ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ لأنها تدلُّ علىٰ أنّ عدمَ الاستكبار، والتسبيحَ، والسجدةَ، دأبُهم وعادتُهم، كقوله تعالىٰ: ﴿يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فُصّلت: ٣٨].

وفي الآية الدلالة علىٰ أنّ الأصلَ في الذكر اللساني مراعاةُ سُلوكِ القَصْدِ والاعتدال، ونظيرُه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فمُختَصٌّ بالدعاء، واستنزالِ الإجابة، هذا إذا جُعِلَ الخطاب في قوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ عامّاً، نحوُ قولِه صلوات الله عليه: «بَشِّرِ المَشّائينَ إلىٰ المَساجِدِ بالنُّورِ التامِّ يومَ القيامَة»(١). وأمّا إذا جُعلَ مُختصّاً برسول الله ﷺ، تأديباً له، وتأسّياً لأمّته، وإظهاراً لبيان مَكانتِه ومنزلتِه، فيكون في الآيات إشعارٌ بمَراتب الذِّكر، وبيانُ درجاتِ الذاكرين، بحسب تَفاوُتِ منازلِهم ومقاماتِهم، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾ إشارةٌ إلىٰ أعلى المراتب، وهو حِصّةُ الواصلين المُشاهِدين، وقوله: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ هي المرتبةُ الوسطىٰ، وهي نصيبُ السائرين إلىٰ مقام المشاهدة، وقوله: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ إيماءٌ إلىٰ مرتبة النازلين من السالكين.

---

(١) من قوله: «عامًّا، نحو قوله» إلى هنا سقط من (ج). والحديث سبق تخريجه.

....

فالأمر في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ للوجوب، وفي ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ للترخص تأسّياً، والنهي بقوله: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ للترفع عن هذا المقام، علىٰ سبيل التهييج والإلهاب[١]. يعني: ولا تكن من الجاهرين بالصوت، لأن منزلتك فوق هذا المقام، لأنك من الواصلين إلىٰ عين الحقيقة، الماثلين في مقام الشهود، المنخرطين في زمرة المقرّبين الذين جاهَدوا في قمْع خواطر النفْس، وإمَاطة لَوث الـهَوَىٰ.

وفي ذكر الخوف الإشعار باستشعار هيبة الجلال، قال:

أَشْـتَاقُهُ فـإذا بَـدَا   أَطْرَقْتُ مِنْ إجلالِـهِ

لا خِيفَـةً بـل هَيْبَـةً   وصِيانةً لِـجَمالِهِ[٢]

ومن هذا المقام نَهَىٰ صلوات الله عليه أصحابَه، علىٰ ما روينا عن البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود، عن أبي موسىٰ، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في سفَر، فجعَل الناس يجْهرون بالتكبير، فقال رسول الله ﷺ: «يا أيُّها النَّاسُ، ارْبَعُوا[٣] علىٰ أنـفُسِكُم، إنَّـكُمْ لا تَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلا غَائِباً، إنَّكُم تَدْعُونَ سَمِيعاً بَصِيراً، وَهُوَ مَعَكُم، وَالَّذِي تَدْعُونَه أقْرَبُ إلىٰ أَحَدِكُم مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»[٤]. كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤][٥] و﴿أَقْرَبُ﴾[٦].

فعلىٰ هذا: حالُ المبتدئ والسالك منوطةٌ برأي الشيخ الـمُرْشد، فإنه قد يأْمره برفع الصوت في الذكر، لقلْع الخواطر، وحديث النفس، لرسوخها فيه في بدء الأمر.

---

(١) إنّما قال: «على سبيل التهييج والإلهاب» لأن الغفلة لا تتصور من فعل الرسول ﷺ.

(٢) سبق تخريجها من «عوارف المعارف» للسهروردي ص٤٦٥.

(٣) اربَعُوا ـ بهمزة وصل وراء ساكنة وباء مفتوحة بعدها عين مضمومة ـ أي: انتظروا وأرْفقوا، أو اخْفضوا أصواتكم.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(٦) ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥].

....

فقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ إشارة إلىٰ هذا المقام.

ووَجدْتُ في بعض كلمات شيخِنا شيخ الإسلام أبي حفْص السُّهرَوَرْدِي، قُدِّس سِرُّه بلا شك[١] أنه قال: «بِنْيَةُ العبدِ ووجودُه يحكِي مدينةً جامعة، وأعضاؤه وجوارحُه بمثابة سُكّانِ المدينة وقُطّان البلد. والعبد، في وقت إقبالِه علىٰ الذِّكْر، كمُؤذِّن صَعِدَ منارةً علىٰ باب المدينة، ويَقصِدُ إسماعَ أهلِ المدينة بالأذان، فهكذا الذاكر المُحقِّق، يَقْصِدُ إيقاظَ قلبِه، وإنباهَ أجزائه وأبعاضِه، يَذْكرُ بلسانِه، ويَعِي الذكْر بقلبِهِ ومُتفرِّقاتِ جوارحِه، فتكون مُناداةُ الذِّكر باللّسان، وصَداه في قُبّةِ القالَب، يَستحْضِرُ بالذكْر سكّانَ مدينة النَّفْس، ويَستجْمعُ شواردَ عَساكِرِ الفهْم والحِسّ، يقولُ ببعضِه، ويستمعُ بكلّه، إلى أن تنتقلَ الكلمةُ من اللسان إلىٰ القلب، فيَتنوَّرُ بها، ويَظفَرُ بجَدوىٰ الأحوال، ثم ينعكسُ نور القلبِ علىٰ القالب، فيَتزيَّنُ بمَحاسنِ الأعمال».

وقال أيضاً في «العَوارف»: «لا يزال العبدُ يُردِّدُ هذه الكلمة علىٰ لسانِه، مع مواطأةِ القلب، حتى تصيرَ الكلمةُ متأصّلةً في القلب، مُزيلةً لحديثِ النفس، ينوبُ معناها في القلب عن كلِّ حديث النفس. فإذا استولَت الكلمة، وسَهُلَت علىٰ اللسان، يَتشرَّبُها القلب، ويصيرُ الذِّكر حينئذٍ ذِكْر الذات، وهذا الذكرُ هو المُشاهَدةُ والمكاشَفةُ والمُعاينة. وهذا هو المَقصِدُ الأقصىٰ من الخَلْوة. وقد يحصلُ هذا لا بذكْرِ الكلمة بل بتلاوةِ القرآن، إذا أُكثِرَ من التلاوة، واجتُهِدَ في مواطأة القلبِ مع اللسان، حتى تَجرِيَ التلاوةُ علىٰ اللسان، وتقومَ مقامَ حديثِ النفس، فيدخلَ علىٰ العبد سهولةٌ في التلاوة والصلاة»[٢]. والله أعلم.

تـمَّت السورة.

---

(١) كذا في الأصول الخطية!

(٢) «عوارف المعارف» للسهروردي، ص١٩٨-١٩٩، بتصرّف يسير.

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

* * *